مَوْسُوعَةُ التَّفْسِيرِ البَلَاغِيِّ

حكومة الشارقة Government of Sharjah

مجمع القرآن الكريم بالشارقة

HOLY QURAN ACADEMY IN SHARJAH

موسوعة التفسير البلاغي

المجلد التاسع

سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106

نخبة من علماء مجمع القرآن الكريم بالشارقة

منشورات القاسمي
AL QASIMI PUBLICATIONS
2023

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع، سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م

الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 9 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-61-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 9 : سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-61-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-3504784 بتاريخ 2023/03/27م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الجُزءُ السَّادِسُ

سُورَةُ المَائِدَةِ

﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦﴾ [المائدة: 26]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

عقَّب ﷻ ما يدلُّ على استجابة دعائه بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ﴾، ولا شكَّ أنَّ الحصول في التِّيه، والمنع من الدُّخول في الأرض المقدَّسة، من أشدِّ البلاء، ولولا اشتمال دعائه على الدُّعاء عليهم لم يحسن هذا التَّرتيب[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾: "الحاءُ والرَّاءُ والميمُ: أصلٌ واحدٌ، وهو المنع والتَّشديد، فالحَرامُ: ضِدُّ الحَلال"[2]، والحُرْمَةُ: ما لا يَحِلُّ لكَ انتِهاكُه[3]، والحرام: الممنوع: إمَّا بتسخير إلهيٍّ، وإمَّا بشريٍّ، وإمَّا بمنع قهريٍّ، وإمَّا بمنع من جهة العقل أو من جهة الشَّرع، أو من جهة من يرتسم أمره[4].

والأشهر الحرم؛ لكونها ممنوعًا فيها القتال في الجاهليَّة، وقوله: ﴿لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ١٩﴾ [الذَّاريات: 19]؛ أي: الممنوع من رزق وُسع به على غيره[5]، ومعنى ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ في الآية: ممنوع عليهم دخولها.

2) ﴿يَتِيهُونَ﴾: "التَّيْهُ والتَّوْهُ، لغتان، يقال: تاه يَتِيهُ تَيْهًا، وتاه يتوه توهًا، والتَّيهُ أعمُّ من التَّوه، ويقال: تَوَّهْتُه، وتَيَّهتُه، والواو أعمُّ"[6]، "وتاه في الأَرْض تَيْهًا وتِيهًا وتَيَهانًا، وَهُوَ تَيَّاهٌ: ضَلَّ"[7]، وتحيَّر، وتكبَّر[8]، ومعنى ﴿يَتِيهُونَ﴾ في الآية: يسيرون فيها متحيِّرين ضالِّين لا يهتدون طريقًا[9].

(1) الطِّيبي، فتوحُ الغيب: 5/328.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حرم).
(3) الخليل، العين: (حرم).
(4) الرّاغب، المفردات: (حرم).
(5) السّمين، عمدة الحفّاظ: (حرم).
(6) الخليل، العين: (توه - تيه).
(7) ابن سيده، المحكم: (تَيَهَ).
(8) ابن الأثير، النّهاية: (تَيَهَ).
(9) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/622، وابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/167.

3) ﴿تَأْسَ﴾: أسيَ: حزن[1]، فالهمزة والسِّين والياء: أصل دالٌّ على الحزن[2]، وحقيقته: إتباع الفائت بالغمِّ، يقال: أَسَيْتُ عليه، وأسيتُ له[3]، ومعنى ﴿تَأْسَ﴾ في الآية: الحزن العميق الَّذي يُحدث همًّا وغمًّا، ومن ذلك قول امرئ القيس:

وقوفًا بها صحبي عليَّ مطيَّهم***يقولون لَا تهلك أسًى وتجمَّلِ[4].

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

قال الله لموسى مجيبًا دعاءه إجابة متَّصلة به: فإنَّها - أي: الأرض المقدَّسة - محرَّمة على بني إسرائيل تحريمًا فعليًّا، لا تكليفيًّا شرعيًّا، مدة أربعين سنة، يتيهون في الأرض، أي: يسيرون في برِّيَّة من الأرض، تائهين متحيِّرين، لا يهتدون إلى طريق، ولا يبقون مطمئنِّين، ولا يدرون أين ينتهون في سيرهم[5]؟ وهذه عقوبة دنيويَّة، لعلَّ الله تعالى كفَّر بها عنهم، ودفع عنهم عقوبة أعظم منها[6].

وترشدُ الآية الكريمة إلى وجوب البراءة من أهل الفسق ببغض عملهم وتركهم لنقمة الله تعالى تنزل بهم[7]، وأنَّ من لحقه عذاب الله لا يجوز أن يحزن عليه؛ لأنَّ ذلك حكمه، بل يحمد الله؛ إذا أهلك عدوًّا من أعدائه[8]، وفيها دليل على أنَّ العقوبة على الذَّنب قد تكون بزوال نعمة موجودة، أو دفع نقمة قد انعقد سبب وجودها أو تأخُّرها إلى وقت آخر[9].

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

علَّة الفصل في الآية الكريمة:

فُصل الجواب، ولم يُعطف بالفاء أو الواو؛ جريًا به على طريقة متَّبعة في القرآن في حكاية المحاورات بحذف العاطف؛ كراهيَةَ تكرير العاطف بتكرير أفعال القول، فإنَّ

(1) الخليل، العين: 7/332.
(2) ابن فارس، المقاييس: 1/106.
(3) الراغب، المفردات، ص: 77.
(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2120.
(5) رضا، تفسير المنار: 6/277.
(6) السّعدي، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 228.
(7) الجزائري، أيسر التفاسير: 1/618.
(8) القاسمي، محاسن التأويل: 4/104.
(9) السّعدي، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 228.

شأنُ المحاورات قيامُها على ابتداءِ كلامٍ مفصولٍ عنِ السَّابقِ

المحاورة تقتضي الإعادة في الغالب، فحذفوا العاطف في الجميع[1]، فعدلوا إلى الاسْتِئْنَاف، كأنَّه قيل: فماذا قال تَعَالَى حين دعا كليمه عَلَى قومه؟ فأجيب بذلك[2].

براعة مطابقة ألفاظ الاستجابة لألفاظِ الدُّعاء:

تناسبُ ألفاظِ الاستجابةِ مع ألفاظِ الدُّعاء تشريفٌ للدَّاعي وإحقاقٌ للحقِّ

قابلَ تعالى توكيد اعتذار موسى عليه السلام وشكواه إليه ودعاءه بتوكيد استجابته بالتَّعبير الخبريِّ المؤكَّد بـ (إنَّ) والمُصَدَّر بالقول والمذيَّل بلفظ الفاسقين: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾، فوقعت الإجابة على الدُّعاء مطلعًا، وختامًا، وأسلوبًا؛ دلالة على تمام الاستجابة، وصدق التَّحقُّق، فهو "جواب جامع لجميع ما تضمَّنه كلام موسى؛ لأنَّ اللّه أعلم موسى بالعقاب الَّذي يصيب به الَّذين عصوا أمره، فسكن هاجس خوفه أن يصيبهم عذاب يعمُّ الجميع، وحصل العقاب لهم على العصيان انتصارًا لموسى"[3].

التَّعبير عن المحرَّم من الأرض بالمجاز المُرسل:

وجه المجاز المرسل تحريم دخول الأرض المقدَّسة لا ذاتها

استعمال لفظ التَّحريم في تحريم الأرضِ مجازٌ مُرسلٌ في قوله: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ﴾؛ لأنَّ المحرَّمَ عليهم هو دخولُ الأرض المقدَّسة لا ذاتها[4]، فالضَّمير في (إنَّها) راجع إلى الأرض المقدَّسة الَّتي حرَّمها اللّه تعالى عليهم؛ أي: محرَّم دخولها[5].

معنى الفاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ﴾:

دلالة الفاء على التَّسبيب؛ لترتيب ما بعدها على ما قبلها

إمَّا أن تكون الفاءُ في قوله: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ﴾؛ لترتيب ما بعدها على ما قبلها من الدُّعاء[6]، فلمَّا كان قول موسى عليه السلام في

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 1/401.
(2) القونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 7/441.
(3) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/167.
(4) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 7/224.
(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 3/472.
(6) أبو السّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/25.

معنى الدُّعاء عليهم؛ وصل به قوله: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ على وجْه التَّسبيب(1).

الفاء فصيحةٌ، على تقدير شرط مفهوم ممَّا سبق:

أو تكون الفاءُ فصيحةً، والمعنى: أنَّهم إذا كانت حالهم كذلك من الخور، وضعف العزيمة، والخوف من أعدائهم، فإنَّهم لَا يدخلون الآن لضعف بأسهم وشكيمتهم، فإنَّها محرَّمة عليهم تحريمًا واقعيًّا، لَا تحريمًا حكميًّا تكليفيًّا يتيهون في الأرض؛ أي: يكونون في الأرض تائهين متحيِّرين يضطرب عيشهم وحياتهم، ولا يستقرُّ مقامهم، بل يعيشون فرادى هائمين على وجوههم، حتَّى يتربَّى البأس في قلوبهم(2).

الوقف التعانقي وما يترتَّب عليه من معنًى:

عقوبةُ التِّيه تمنع من دخول الأرضِ المقدَّسة تأبيدًا أو توقيتًا

إن جُعل قوله تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ﴾: ظرفًا لـ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾؛ يكون التَّحريم مؤقَّتًا لا مؤبَّدًا، فلا يكون مخالفًا لظاهر قوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: 21]، فالمراد بتحريمها عليهم: الإخبار بأنَّه لا يدخلها أحدٌ منهم في هذه المدَّة، لا بمعنى: أنَّ كلَّهم يدخلونها بعدها، بل بعضهم ممَّن بقي منهم، أو من ذرِّيَّاتهم(3)، فإذا كان الوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ في قوله: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ تكون الأرض المقدَّسة مُحرَّمةً عليهم إلى الأبد، وبعد ذلك يأتي أمر الله بعقابهم في التِّيه: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، أمَّا إذا كان الوقف على لفظ: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾؛ فيُفهم أنَّ مدَّة العقوبة لهؤلاء القوم الفاسقين أربعون سنة في التِّيه، وبعدها يدخلون الأرض المقدَّسة(4).

(1) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/622.
(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2119.
(3) أبو السّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/25، وينظر: البحر المحيط: 4/223، والقِنَّوجي، فتح البيان: 3/388، و3/393.
(4) الشّعراوي، تفسير الشعراوي: 5/3066.

حكمة التَّوقيت بأربعين سنة:

أربعـون سنة كافيةٌ لذهاب جيل الذُّلِّ ومجيءِ جيل العزَّة

حُدِّدَ توقيت التِّيه بأربعين سنة؛ لأنَّ أبناء هذا الجيل الَّذي كان منه هذا العناد والضَّلال سيموتون، فلا يرى أحدٌ منهم الأرض المقدَّسة، ومن رآها منهم ممَّن امتدَّ عمره؛ فإنَّه يراها في شيخوخة واهية، فلا ينتفع بخيراتها، ولا يُنشئ له حياة فيها[1].

فهي مدَّة استيفاء حظوظ النَّفس الأمَّارة، وانكسار سَوْرَةِ قواها في الأغلب، كقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: 15][2].

وجه الجمع بين كتابة الأرض المقدَّسة لبني إسرائيل وتحريمها عليهم:

ما يكتبه الله لعباده يأتي اختيارًا منهم للطَّاعة، لا جبرًا

لسائلٍ أن يسأل عن وجه الجمع بين قوله: ﴿ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ وبين تحريمِ هذه الأرض على بني إسرائيل؟ والجوابُ من وجوهٍ:

أحدها: أن يُراد كتابتها لهم بشرط أن يجاهدوا أهلها، فلمَّا أبوا الجهاد، وتلقَّوا نعمته بالرَّدِّ والكفران، وشُؤْم التَّمرُّد والعصيان؛ حرَّمها عليهم[3].

الثَّاني: أن يراد فإنَّها محرَّمة عليهم أربعين سنة، فإذا مضت الأربعون؛ كان ما كتب لهم[4].

الثَّالث: كتب الأرض المقدسة لهم بشرط دخولها؛ فهي لهم[5].

الرابع: أنَّ اللَّفظ؛ وإن كان عامًّا، لكنَّ المراد منه الخصوص، فصار كأنَّه مكتوب لبعضهم وحرام على بعضهم[6].

وجه الاستئناف في ﴿يَتِيهُونَ﴾:

على القول بأنَّ الوقفَ على ﴿أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۛ﴾ فإنَّ قولَه: ﴿يَتِيهُونَ﴾

---

(1) الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 3/1071.
(2) النّيسابوري، غرائبُ القرآن: 2/576.
(3) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/622.
(4) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/622.
(5) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/314.
(6) الخازن، لباب التأويل: 2/31، وأبو حيّان، البحر المحيط: 3/469.

استئنافٌ، وهو بيانٌ لكيفيَّة حِرْمانهم، وجواب لمن تشعَّب فكره في تعرُّف حالهم في هذه الأربعين، ومحلّهم من الأرض[1]، وتركهم في التِّيه من غير زيادة تبيِّن حالته.

حـــرمـــانُ بنـي إسـرائـيـل من الأرض المقدَّسة كان تيهًا وضياعًا

نكتة التَّعبير بصيغة الفعل المضارع:

ناسب التَّعبيرُ عن التِّيه بصيغة المضارع الدّلالةَ على ديمومته وتجدُّده، فهو تيهٌ متجدِّدٌ على مدى أربعين سنة، وهم يجدون غصَّته وآلامَه طوال هذه المدَّة لا ينقطع، ويتضمَّن هذا التَّعبير أنَّ القوم لا يتوقَّفون عن البحث عن المخرجِ طول المدَّة، وهذا يدلُّ على أنَّهم تابوا وأنابوا واعترفوا؛ لذلك بحثوا وفتَّشوا عن طريقِ الخلاصِ ممَّا هم فيه، حتَّى أذِنَ اللّه لهم بالخروجِ إلى العزَّةِ والنَّصرِ.

التَّائه الباحثُ عن المخرجِ تائهٌ تـائـبٌ عـائـدٌ إلى الحقِّ

معنى التَّعريف في لفظِ الأرضِ:

تعريف الأرض يراد به التَّعريف العهدي، وبقطعِ النَّظر عن اختلافِ المفسِّرين في تحديدِها فهي معهودةٌ لدى المخاطَبين يعلمونها.

توجيهُ وصفِ الأرضِ بالمقدَّسةِ:

وُصفت الأرضُ بالمقدَّسة؛ أي: المطهَّرة، لسكنى الأنبياء المطهَّرين فيها، فشُرِّفتْ، وطُهِّرتْ بهم، فالظَّرف طاب بالمظروف.

معنى الفاء في قولِه: ﴿فَلَا تَأْسَ﴾:

الفاء في قولِه: ﴿فَلَا تَأْسَ﴾ تُفصِح عن محذوفٍ يُفهم من السِّياقِ، وتفيد بيان سببه؛ لكونها ذُكرت بعد الأوامر والنَّواهي بيانًا لسبب الطَّلب، وكمال حسنها وفصاحتها؛ كونها مبنيَّة على التَّقدير، منبئة عن المحذوف[2]، وتقديره في الآية: إذا عرفت هذا يا موسى فلا تأسَ[3].

الـــفـــاء هي الـفـصـيـحـة، تـفـصـح عـن المحذوف، وتبيِّن السبب

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/79، وأبو السّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/25.
(2) السّيوطي، نواهد الأبكار: 3/253.
(3) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 2/449.

بلاغةُ خطابِ الأنبياءِ السَّابقين في اللَّاحقين:

خطابُ موسى عليه السلام صراحةً هو تسليةٌ لمن بعده وإرشاد

قولُه تعالى: ﴿فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ خطابٌ لموسى عليه السلام صراحةً، وهو خطاب للنَّبيِّ ﷺ إشارةً؛ تسلية له بأنَّ المخالفة على الأنبياء عادة الفَسَقَة في كلِّ زمان، وتذكير له بالنِّعمة على قومه بالتَّوفيق، وترغيب لمن أطاع منهم، وترهيب لمن عصى[1].

توجيه المتشابه اللَّفظيِّ:

من بديع نظم القرآن مناسبة الفواصل لما قبلها

ختم هنا بقوله: ﴿فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾، وختم بقوله: ﴿فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٦٨﴾ [المائدة: 68]؛ ليناسب ما قبله من الكلام: فالآية الأولى سبقها قوله تعالى: ﴿فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة: 25]، أمَّا الآية الثَّانية؛ فسبقها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٦٧﴾ [المائدة: 67]، وقوله في الآية نفسها: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۖ﴾ [المائدة: 64]، فناسب كلُّ فاصلة سياقَ ما سبقها.

الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الأسى، والبثِّ، والحزن، والغمِّ، والحسرة، والأسف:

الأسى: اتِّباع الفائت بالغمِّ، فالأسى يميِّزهُ الامتزاج بين الحزن، والغضب، فضلًا عن ملمح الشِّدَّة، وهو الحزنُ الشَّديدُ على ما فات، قريبًا أو بعيدًا.

الحزن: ما أخفاه، وهو غِلَظُ الهمِّ المخفيِّ، ويكون على شيءٍ قريبٍ.

البثُّ: ما أبداه الإنسان من حزن، والبثُّ: يميِّزه ملمح الظُّهور، والإفضاء بمكنون النَّفس إلى الآخرين، وبذلك فالبثُّ أشدُّ الحزن؛ لأنَّه ينْبَثُّ ولا ينكتم، ويُعلَنُ، ولا يُصبرُ عليه[2].

---

(1) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/322، والقاسمي، محاسن التأويل: 4/103.

(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 267.

الغمُّ: الكربُ الشَّديد الثَّقيل، وأصله: التَّغطية والإطباق، ومنه غُمَّ الهلالُ، أي: لم يتبيَّن، وحال دون رؤيته غيمٌ يحجبه[1]، ويميِّزه ملمحُ الإطباق؛ أي: ثقلُ الحزن على نفس صاحبه، حتَّى يشملَه، فيكاد يغطِّيه[2].

الْحَسْرَة: غمٌّ يَتَجَدَّد لفوت فَائِدَة.

الأسف: حسرة مَعهَا غضب أَو غيظ، والآسف: الغضبان المتلهِّف على الشَّيْء، ثمَّ كثر ذَلِك، حَتَّى جَاءَ فِي معنى الْغَضَب وَحده[3].

(1) جبل، المعجم الاشتقاقيّ: (غمم).

(2) محمد داود، معجم الفروق الدّلالية، ص: 53.

(3) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 267.

﴿۞وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٢٧﴾ [المائدة: 27]

۞ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

المناسبة بين قصَّة هذه الآية وبين القصَّة الَّتي قبلها: "مناسبة تماثل ومناسبة تضادٍّ: فأمَّا التَّماثل؛ فإنَّ في كلتيهما عدم الرِّضا بما حكم اللّٰه تعالى، فإنَّ بني إسرائيل عصوا أمر رسولهم إيَّاهم بالدُّخول إلى الأرض المقدَّسة، وأحد ابني آدم عصى حكم اللّٰه تعالى بعدم قبول قربانه؛ لأنَّه لم يكن من المتَّقين، وفي كلتيهما جرأة على اللّٰه بعد المعصية، فبنو إسرائيل قالوا: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ وابن آدم قال: لأقتلنَّ الَّذي تقبَّل اللّٰه منه، وأمَّا التَّضادُّ؛ فإنَّ في إحداهما إقدامًا مذمومًا من ابن آدم، وإحجامًا مذمومًا من بني إسرائيل، وإن في إحداهما اتِّفاق أخوين، هما: موسى وأخوه على امتثال أمر اللّٰه تعالى، وفي الأخرى: اختلاف أخوين بالصَّلاح والفساد"[1].

وخلاصة المناسبة: التَّنبيهُ من اللّٰه على أنَّ ظلم اليهود ونقضهم المواثيق والعهود، هو كظلم ابن آدم لأخيه، فالدَّاء قديم، والشَّرُّ أصيل[2].

۞ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿قُرۡبَانٗا﴾: القافُ والرَّاءُ والباءُ: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على خلاف البعد، والاقترِابُ: الدُّنوُّ، والتَقَرُّبُ: التَّدنِّي إلى شيء، والتَّواصل إلى إنسان بحقٍّ أو قَرابةٍ، والقرب: الحظوة والمنزلة الرَّفيعة، والرِّعاية، والقدرة، وقرب العبد من اللّٰه تعالى عبارة عن امتثال أوامره واجتناب نواهيه، والقُرْبان: ما تَقَرَّبْتَ به إلى اللّٰه تبتغي به قُرْبًا ووسيلة، فأصل القُرْبان: ما يُتقرَّبُ به إلى الباري تعالى، ثُمَّ غلب في العُرف على النَّسيكة الَّتي هي الذَّبيحة، وجمعها: قرابين[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/168.
(2) الشَّوكاني، فتح القدير: 2/36.
(3) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، والرَّاغب، المفردات، والسَّمين، عمدة الحفَّاظ: (قرب).

۞ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

الخطاب لرسول الله ﷺ أن اتلُ على أهل الكتاب وسائر النَّاس ذلك النَّبأ العظيم نبأ ابني آدم تلاوة متلبِّسة بالحقِّ مظهرة له، مبيِّنًا ما فيه من الحكمة والكشف عن غريزة البشر، وهو ما جبلوا عليه من التَّباين والاختلاف الَّذي يفضي إلى التَّحاسد والبغي والقتل؛ ليعلموا حكمة الله فيما شرعه في الدُّنيا من عقاب الباغين من الأفراد والجماعات، والشُّعوب والقبائل، وكون هذا البغي من اليهود على رسول الله والمؤمنين ليس من أمر دينهم، وإنَّما هو من حسدهم وبغيهم، فهم في هذا كابني آدم؛ إذ حسد شرُّهما خيرَهما، فبغى عليه، فقتله، وكانت عاقبة ذلك ما بيَّنته هذه الآيات[1].

وترشدُ الآية الكريمة إلى تعظيم أمر الحسد، وتشديد النَّهي عنه؛ لكونه يحمل الإنسان على أعظم الكبائر[2].

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة الوصل بين المقاطعِ:

الــوصــلُ بين المقاطعِ حسنُ تخلُّصٍ، وتمهيدٌ لما سيأتي

عطف نبأً على نبأٍ، وقصَّةً على قصَّة؛ ليكون مقدِّمة للتَّحذير من قتل النَّفس والحرابة والسَّرقة، ويتبع بتحريم الخمر وأحكام الوصيَّة وغيرها، وليحسن التَّخلُّص ممَّا استطرد من الأنباء والقصص الَّتي هي مواقع عبرة، وتنظَّم كلُّها في جرائر الغرور[3].

تعيينُ مرجعِ الضَّمير في قوله: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾:

الضَّمير عائدٌ على أهل الكتاب، أو عموم النَّاس

والضَّمير في ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ ظاهر أمره أنَّه يراد به بنو إسرائيل؛ لوجْهين: أحدهما: أنَّ المحاورة فيما تقدَّم إنَّما هي في شأنهم، وإقامة الحجج عليهم بسبب همِّهم ببسط اليد إلى النَّبيِّ محمَّد ﷺ، والثَّاني: أنَّ علم ﴿نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ إنَّما هو عندهم في كتبهم، وعليهم تقوم الحُجَّة في إيراده[4]، فالمراد أهل الكتاب، أو عموم النَّاس[5].

---

(1) رضا، تفسير المنار: 6/282.
(2) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/325.
(3) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/168.
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/178.
(5) الرَّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/337.

دفعُ توهمِ إرادةِ واحدٍ من البشر

فنُّ الاحتراسِ في صيغة التَّثنيةِ:

معنى ﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ هنا: ولداه، فالحديث في الآية عن أخوين من ولده عليه السلام، إلَّا أنَّ التَّعبير بالتَّثنية مقصود؛ لكون تعبير (ابن آدم) مفردًا قد يراد به واحد من البشر[1].

اجتماعُ معاني الصِّحَّة، والصِّدق، والسَّلامة، والاعتبار

وجوه تعلُّقِ لفظ (الحقِّ) بفعل ﴿*وَٱتۡلُ﴾:

الباء في قوله: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ للملابسة، ولفظ الحقِّ متعلِّقٌ بفعل ﴿*وَٱتۡلُ﴾، ويأتي على معانٍ:

الأوّل: أي: تلاوة متلبِّسة بالحقِّ والصِّحَّة من عند الله تعالى.

الثَّاني: أي: تلاوة متلبِّسة بالصِّدق والحقِّ موافقة لما في التَّوراة والإنجيل.

الثَّالث: بالحقِّ؛ أي: بالغرض الصَّحيح، وهو تقبيح الحسد؛ لأنَّ المشركين وأهل الكتاب كانوا يحسدون رسول الله ﷺ ويبيعون عليه.

الرَّابع: بالحقِّ؛ أي: ليعتبروا به، لا ليحملوه على اللَّعب والباطل والتَّفكُّه، واللهو، مثل كثير من الأقاصيص الَّتي لا فائدة فيها، فإنَّ قصص القرآن تُساق للعبرة لا لمجرَّد الحكاية، فيكون من الحقِّ ضدُّ الباطل، ومن الجدِّ غير الهزل[2].

يرادُ بالحقِّ: الإشارة إلى ما حفَّ بالقصَّة من زيادات:

ويحتمل أن يكون قوله: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ مشيرًا إلى ما حفَّ بالقصَّة من زيادات زادها أهلُ القصص من بني إسرائيل في أسباب قتلِ أحدِ الأخوينِ أخَاهُ[3].

بيان تعلُّقِ ﴿إِذۡ﴾ بلفظِ ﴿نَبَأَ﴾:

﴿إِذۡ﴾ ظرف زمان لـ ﴿نَبَأَ﴾ أي: خبرهما الحاصل وقت تقريبهما

---

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/168.

(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/338، والطّيبي، فتوحُ الغيب: 5/332، وابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/169.

(3) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/169.

قربانًا، فينتصب ﴿إِذۡ﴾ على المفعول فيه، ويجوز أن يكون بدلًا من النَّبأ، أي: واتلُ عليهم من النَّبأ، نبأ ذلك الوقت، على تقدير حذف المضاف[1].

اشتقاق فعل ﴿قَرَّبَا﴾ وأثره في المعنى:

الفعل ﴿قَرَّبَا﴾ مشتقٌّ من القُرْبان، وهو اسمٌ لما يُتقرَّب به المرء إلى ربِّه من صدقة أو نُسك أو صلاة، فاشتقَّ من القربان قرب[2]، والتَّعبير عنه بصيغة (فعَّل)؛ لتكثير الفعل وللمبالغة في أدائه.

توجيه إفراد القُرْبان:

الـقُـرْبَـانُ اسْـمُ جِـنْـسٍ فَـهُـوَ يَصْلُحُ لِلْوَاحِدِ وَالْعَدَدِ

تَقْدِيرُ الْكَلَامِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا﴾، قَرَّبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قُرْبَانًا إِلَّا أَنَّهُ جَمَعَهُمَا فِي الْفِعْلِ وَأَفْرَدَ الِاسْمَ، لِأَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِفِعْلِهِمَا عَلَى أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ قُرْبَانًا. وَقِيلَ: إِنَّ الْقُرْبَانَ اسْمُ جِنْسٍ، فَهُوَ يَصْلُحُ لِلْوَاحِدِ وَالْعَدَدِ، وَأَيْضًا فَالْقُرْبَانُ مَصْدَرٌ كَالرُّجْحَانِ وَالْعُدْوَانِ وَالْكُفْرَانِ، وَالْمَصْدَرُ لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ[3].

دلالات التَّعبير عن فعل التَّقبُّل بالفعل الَّذي لم يُسمَّ فاعله:

أمـر الـقـبـول أو عـدمـه مـوكـولٌ إلى الله تعالى

عبَّر عن فعل تقبُّل القُرْبان بصيغة ما لم يُسمَّ فاعله (تُقُبِّل - لم يُتَقَبَّل) مع أنَّ فاعل التَّقبُّل وعدمه معلوم ضرورة، وهو الله ﷻ، يؤيِّده قوله في ختام الآية: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ﴾، ويشير هذا البناء إلى أنَّ أمر القبول أو عدمه موكول إلى قوَّة غيبيَّة وإلى كيفيَّة غيبيَّة، وأنَّ على العبد أن يجتهد في العبادةِ، وأن يجعل جلَّ تفكيره في ذلك، وأنَّ قبولها هو لله ﷻ.

سرُّ تشديد فعل التَّقبُّل وعدمه:

التَّعبير بصيغة التَّفعُّل يراد به التَّقبُّل تقبُّلًا خاصًّا، مبالغًا فيه، وهو

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/338، و ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/169.
(2) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/624، وابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/169.
(3) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/338.

تشديد فعل التَّقبُّل للمبالغة في قبول القُرْبان وعدم قبوله

التَّقبُّل التَّامُّ العظيم[1]، وفي ذلك إظهارٌ لفضل اللّه بتقبُّله للقربان، وهو الغنيُّ عنه؛ لعدم حاجته إلى القُرْبان تعالى وجلَّ وعزَّ، وكذا الأمر مع تشديد فعل عدم التَّقبُّل، ففيه مبالغةٌ في عدم قبول القُرْبان.

وجهُ إبهامِ اسمِ المتقبَّل منه وغير المتقبَّل منه:

لم يسمِّ اللّه تعالى المتقبَّل منه الَّذي لم يتقبَّل منه؛ لأنَّ في الكلام دليلًا عليه[2]، ولا جَدْوى لذلك في موقع العبرة[3].

نكْتَةُ التَّوكيد في فعل القتل:

بيانُ الرَّغبةِ في القتلِ والإصرار على ذلك

عبَّر النَّظمُ عن إصرار الأخ على قتل أخيه بتصدير فعل القتل باللَّام الموطِّئة للقسم، وتذييله بنون التَّوكيد الثَّقيلة: ﴿قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَۖ﴾، في ملمحٍ تعلو فيه روحُ الإجرام، وطبعُ الانتقام، والرَّغبة الصَّادقة في الخلاص من أخيه، فقوله: ﴿لَأَقْتُلَنَّكَۖ﴾ "وعيد وتهديد شديد، وقد أبرز هذا الخبر مؤكَّدًا بالقسم المحذوف؛ أي: لأقتلنَّك حسدًا على تقبُّل قربانك"[4].

علَّة التَّعبير بصيغة المضارع:

إيثار فعل المضارعة ترسيخٌ للإصرار على القتل الآن أو مستقبلًا

رسَّخ معنى الإصرار، والرَّغبة الصَّادقة في القتل التَّعبير عن فعله بصيغة المضارع الدَّالِّ على إرادة القتل في الحال وتجدُّده واستمراره زمن المستقبل، ومن ثمَّ فهو لا محالة متحقِّق منه الآن أو غدًا.

بلاغة القَصْر بـ ﴿إِنَّمَا﴾:

قصر القبول على المتَّقين أمرٌ معلومٌ، وذكره على سبيل التَّذكير والتَّشريف

تأتي (إِنَّمَا) إثباتًا لما يذكر بعدها ونفيًا لما سواه، أو للإخبار عن أمر لا يجهلُه المخاطب، ولا يدفع صحَّته، فيلمح فيها عندئذٍ دلالات التَّنبيه والتَّذكير والمبالغة[5].

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/170.
(2) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/166.
(3) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/170.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/228.
(5) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 312 - 314.

فجاءت ﴿إِنَّمَا﴾ للحصْر، وأفادت قصْرَ القبول على المتَّقين، والقصْر نفي وإثبات؛ أي: إنَّ التَّقوى هي سبب القبول، فإن وجدت؛ كان القبول، وإن لم توجد؛ انتفى القبول، وتفيد ثانيًا أنَّ عدم القبول إنَّما يكون من نفس المتصدِّق، لَا من أمر خارجيٍّ، فالجزاء على قدر النِّيَّة، فالتَّقوى دائمًا من القلوب[1]، وبها صار أحد القُرْبانين مقبولًا والآخر مردودًا؛ لأنَّ حصول التَّقوى شرطٌ في قبول الأعمال[2].

بلاغةُ الكنايةِ في جوابِ المقتول:

جـوابُ المقتول كنايةٌ عن سببِ عدم القبول

ورد جواب هابيل: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ على سبيل الكناية[3] والتعريض والموعظة والتَّنصُّل ممَّا يوجب قتله، ووجْه الكناية والتَّعريض: أنَّ القبول فعل اللّٰه لا فعل غيره، وهو يتقبَّل من المتَّقي لا من غيره، وهو تعريض به أنَّه ليس بتقيٍّ، ولذلك لم يتقبَّل اللّٰه منه، وآية ذلك أنّه يضمر قتل النَّفس؛ ولذا فلا ذنب لمن تقبَّل اللّٰه قربانه يستوجب القتل[4].

وأجاب قوله: ﴿لَأَقۡتُلَنَّكَۖ﴾ بكلام حكيم مختصر جامع لمعانٍ بـقوله: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾؛ إذ لمَّا كان الحسد لأخيه على تقبُّل قربانه هو الذي حمله على توعُّده بالقتل؛ كان جوابه: إنَّما أتيت من قِبل نفسك لانسلاخها من لباس التَّقوى، لا من قبلي، فلِمَ تقتلني؟ ومالك لا تعاتب نفسك، ولا تحملها على تقوى اللّٰه التي هي السَّبب في القبول؟ وفي هذا الجواب دليلٌ على أنَّ اللّٰه تعالى لا يقبل طاعة إلَّا من مؤمن متّقٍ[5]، وفي ذلك حثٌّ له على التَّقوى[6].

(1) الشّوكاني، فتح القدير: 2/36، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2124.
(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/338.
(3) الرازي، المسائل والأجوبة، ص: 69.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/170.
(5) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/624.
(6) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/325.

الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

النَّبأ والخبر:

إنَّ أوَّل دمٍ سُفك على وجْه الأرض لنبأٌ عظيمٌ

إنَّ النَّبأ لَا يكون إِلَّا للإخبار بِمَا لا يعلمهُ المُخْبَر، وَيجوز أَن يكون الْخَبَر بِمَا يعلمهُ، وبِمَا لا يعلمهُ، والنَّبأ: معنى عَظِيم الشَّأْن، ومنه أُخذتْ صفة النَّبيِّ، واشتقَّ لفظُ النُّبوَّة؛ لأنَّ النَّبيَّ مخبرٌ عن اللّه؛ وَلِهَذَا يُقَال: سَيكون لفُلَان نبأٌ، وَلَا يُقَال: خبر بِهَذَا المَعْنى[1].

فالنَّبأ: "خبرٌ ذو فائدة عظيمة يحصل به علمٌ أو غَلَبَة ظنٍّ، ولا يقال للخبر في الأصل: نَبَأٌ حتى يتضمَّن هذه الأشياء الثَّلاثة، وحقُّ الخبر الَّذي يقال فيه: نَبَأٌ أن يتعرَّى عن الكذب، كالتَّواتر، وخبر اللّه تعالى، وخبر النَّبيِّ ﷺ ولتضمُّن النَّبأِ معنى: الخبر، يقال: أَنْبَأْتُهُ بكذا كقولك: أخبرته بكذا، ولتضمُّنه معنى: العلم، قيل: أَنْبَأْتُهُ كذا"[2]، ولِعِظَم شأن القصَّة عُبِّرَ عنها بـ(النَّبأ)؛ لكونها تفصِّل القول في أول حادثة قتل عرفتها البشريَّة.

(1) العسكريّ، الفروق اللغوية، ص: 41.
(2) الرّاغب، المفردات: (نبأ).

﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٨﴾ [المائدة: 28]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

لَمَّا وعظ الأخُ أخاه بما يمنعه من قتله، ويقبل به على خلاص نفسه؛ أعلمه ثانيًا أنَّ الخوف من اللّه مَنَعَه من أن يمانعه عن نفسه تلطُّفًا، وتليينًا لقلبه بما هو جدير أن يردَّه عنه خشية أن تجرَّه المانعة إلى تعدِّي الحدِّ المأذون فيه؛ لأنَّ أخاه كان عاصيًا لا مشركًا[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿بَسَطتَ﴾ ﴿بِبَاسِطٖ﴾: "الباء والسِّين والطَّاء: أصلٌ واحدٌ، وهو امتدادُ الشَّيء"[2]، والبسط نقيضُ القبض، وبَسَطَ إلينا فلانٌ يَدَه بما نُحِبُّ، ونكرهُ[3]، فالبسط: الاتِّساع في الشَّيء، وبَسْطُ اليد: مدُّها، وهي: الصَّولةُ، والضربُ، والأذى[4].

وكلُّ ما في القرآن من البسط: هو من الاتِّساع عدا أمور، منها: المدُّ بالضُّرِّ: العدوان، كقوله تعالى: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي﴾ [المائدة: 28]: وقوله: ﴿إِذۡ هَمَّ قَوۡمٌ أَن يَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ﴾ [المائدة: 11]، والعامَّة تُستعمل (مدَّ يدَه عليه) كناية عن الضَّرب ونحوه[5].

المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

جزاء الإساءة عند المحسنين ليس المثل:

أجاب المهدَّدُ بالقتلِ بالقول: "إن مددت يدك لتقتلني؛ فما أنا بالمجازي لك على السَّيِّئة بسيِّئة مثلها، فذاك لا يتَّفق مع شمائلي وصفاتي؛ إذ لست ممَّن يتَّصف بهذه الصِّفة المنكرة الَّتي تنافي تقوى اللّه والخوف من عذابه، فإنِّي أخاف اللّه، وأخشى أن يراني باسطًا يدي إلى الإجرام وسفك الدِّماء بغير حقٍّ، وهو ربُّ العالمين الَّذي يغذِّيهم بنعمه،

---

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/119.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بسط).
(3) الخليل، العين: (بسط).
(4) الرّاغب، المفردات، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (بسط).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (بسط).

ويربِّيهم بفضله وإحسانه، فالاعتداء على أرواحهم أكبر مفسدة لهذه التَّربية"[1].

وترشدُ الآية الكريمة إلى الصَّبر على الأذى، والمكاره، وكظم الغيظ، وعدم مجازة الإساءة بمثلها.

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

علَّة التَّصدير بالقسم:

القسمُ يُظهرُ صدقَ المُقسمِ في أمرٍ جللٍ

اللَّامُ في قوله: ﴿لَئِنۢ﴾: هي الموطِّئةُ للقسم، و﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ﴾: جواب القسم، وقد سدَّ مسدَّ جواب الشَّرط، وصُدِّرَت جملة: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ﴾ بالقسم تأكيدًا ومبالغة؛ لمزيد التَّبرُّؤ عن هذا الفعل القبيح[2]، وتوكيدٌ لعدم مبادلته شنيع الفعل، وكأنَّه يقابل إصرار أخيه على القتل بالإصرار على عدم القتل.

وأكَّدَ بالقسم؛ لأنَّ ما يخبر به شأنٌ عظيم، لا يكاد يصدَّق[3]، فهو أمام مشْهدٍ يقتلُ فيه أخٌ أخاه، صنوه، وقسيمَ روحه.

سرُّ التَّعبير بالماضي:

اخْتيرَ المَاضي ﴿بَسَطتَ﴾ لإظهاره كالواقع المتحقِّق حصولُه[4]، فهو أدلُّ على الاجتراء على الفعل، وآكد.

بلاغة الكناية في لفظ البسط:

قوله: ﴿بَسَطتَ﴾ كناية عن المباشرة إلَى القتل؛ أي: واللّه لأن باشرتَ إلَى قتلي[5].

نكتةُ تقديم الجارِّ والمجرور على المفعول:

قدَّم الجارَّ والمجرورَ ﴿إِلَيَّ﴾ أي: خاصَّة[6] على المفعول الصَّريح؛

---

(1) المراغي، تفسير المراغي: 6/99.

(2) الطِّيبي، فتوحُ الغيب: 5/338، والقونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 7/446.

(3) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/119.

(4) القونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 7/446.

(5) القونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 7/446.

(6) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/119.

إيذانًا من أوَّل الأمر برجوعِ ضرر البسط وغائلته إليه(1)، وتخصيصه به، فهو المعنيُّ بالقتل، والمخصَّص بالانتقام.

التَّـقـديـمُ لتخصيص بسْط اليَدِ به، ورجوعِ ضرره وغائلته إليه

نُكْتَة التَّعبير باليد وإفرادها:

وبسط اليد في قوله: ﴿إِلَيَّ يَدَكَ﴾ مدُّها بالاعتداء(2)، وذكر اليد بناء عَلَى أنَّها الأكثر الأغلب في الاستعمالِ في القتل، فهي آلة القتل على الحقيقة.

ذكـر اليـدِ استجلابٌ للعاطفةِ والأخويَّة

وإفرادها إمَّا لإرادة الجنس، أو لكفايتها في القتل في بعض الأحيان(3).

وذكر اليد فيه استجلابٌ للعاطفةِ الأخويَّة؛ أي: إن بسطت يدك التي هي أصلٌ في نصرتي وإعانتي وتقويتي إلى هزيمتي وإضعافي وقتلي، فلست أنا من يمدُّها لذلك.

معنى لام التَّعليل في قوله ﴿لِتَقْتُلَنِي﴾:

اللَّام في قوله: ﴿لِتَقْتُلَنِي﴾؛ للتعليل، أي: لأجل قتلي(4)، وهي المسمَّاة: لام العاقبة، وبدخولها بيَّنت علَّة بسط اليد، وأخلصتْ غرضَ الأخ في القتل.

غرضُ حرف (الباء) في قوله ﴿بِبَاسِطٍ﴾:

الباء: في ﴿بِبَاسِطٍ﴾ توكيديَّة في خبر (ما)، على أنَّها حجازيَّة، وفي خبر المبتدأ على أنَّها تميميَّة(5)، وغرضُها تأكيدُ نفيِ بسطِ يده، والمبالغة في هذا النَّفي.

علَّة العدول عن الفعليَّة إلى الاسميَّة:

عدل بقوله: ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ﴾ عن الفعليَّة إلى الاسميَّة، فلم يوافق ما جاء في الجملة السَّابقةِ: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ﴾

إيثار الاسميَّة مبالغة في دفع نيَّة مبادلة فعل القتل عنه، أو الاتِّصاف به

(1) أبو السّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/27.
(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2125.
(3) القونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 7/446.
(4) الصّاوي، حاشية على تفسير الجلالين، ص: 448.
(5) الصّاوي، حاشية على تفسير الجلالين، ص: 448.

ليفيد أنه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشَّنيع؛ أي: لا أفعل فعلًا يُشتقُّ منه هذا الوصف، فبدخول (ما) على الجملة الاسميَّة ﴿أَنَا۠ بِبَاسِطٍ﴾ نفت حال البسط عند الإطلاق ووسعت صيغة اسم الفاعل (باسط) الزَّمن، وأدامته؛ ولذلك أكَّده بالباء؛ ليبيِّن أنَّ العدول إلى الاسميَّة للمبالغة في أنَّه ليس من شأنه ذلك، ولا ممِّن يتَّصف به[1]؛ لكون "صيغة الفعل لا تُعطي إلَّا حدوث معناه من الفاعل لا غير، أمَّا اتِّصاف الذَّات به؛ فذلك لما كان يعطيه اسم الفاعل؛ عدلَ من الفعل إلى الاسم تغليظًا؛ إذ يصير ذلك كالسِّمة والعلامة الثَّابتة"[2].

قال العماديُّ: "ولم يُجْعلْ جوابُ القسم السادُّ مسدَّ جوابِ الشَّرط جملةً فعليَّةً موافقة لما في الشَّرط، بل اسميَّة مصدَّرة بما الحجازيَّة المفيدةِ لتأكيدِ النَّفي بما في خبرها من الباء للمبالغة في إظهار براءتِه عن بسْطِ اليد ببيانِ استمراره على نفي البسط، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: 8] فإنَّ الجملةَ الاسميَّةَ السَّلبيَّة (المنفيَّة) تدلُّ على دوام الانتفاءِ؛ أي: واللّٰه لئن باشرتَ قتلي حسبما أوعدتني به، وتحقَّق ذلك منك؛ ما أنا بفاعلٍ مثلَه لك في وقتٍ من الأوقاتِ"[3].

مضمونُ الاسميَّة يُلحظُ فيه أدب الخطاب مع الله تعالى:

وصوغ خطاب الجواب جملةً اسميَّةً بما تفيده من نفيٍ للثَّبات والدَّوام تأدُّبٌ مع اللّٰه في عدم الحكم على المستقبل[4]، وعدم الاجتراء عليه تعالى بالحكم بما يخرج عن منظور علمه.

براعة التَّعبير باسم الفاعل ﴿بِبَاسِطٖ﴾:

التَّبرُّؤ عن مقدِّمات القتل، من كمال الخلق، وتمام حسن النِّيَّة

آثر النَّظمُ التَّعبير باسم الفاعل ﴿بِبَاسِطٖ﴾، ولم يقل: (وما أنا بقاتل)؛ للتَّبرُّؤ عن مقدِّمات القتل فضلًا عنه، وامتياز اسم الفاعل عن الفعل بهذه الخصوصيَّة من حيث إنَّ صيغة الفعل لا تعطي سوى حدوث معناه من الفاعل لا غير، وأمَّا اتِّصاف الذَّات به؛ فذاك

(1) الخفاجي، عناية القاضي: 3/233.
(2) الطّيبي، فتوحُ الغيب: 5/338.
(3) أبو السّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/27.
(4) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/119.

أمر يعطيه اسم الفاعل؛ أي: إنَّ وقوع الفعل وثبوته أصبح كالسِّمة، والعلامة الثَّابتة، وليس مجرَّد الاتِّصاف[1].

قصديَّة توسيط ضمير المتكلِّم في قوله: ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ﴾:

في قوله: ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ﴾ مبالغة في إعلامه بنفي فعل بسط اليد عنه ومن امتناعه عن جُرم القتل[2].

دلالةُ المباينة بين صيغة فعل الشَّرطِ وجوابه:

الـــوصـــف الحقيقي لبسط الـيـد بقصد القتل، والمبالغة بنفيه

جاء الشَّرط: بلفظ الفعل (بسطت)، والجزاء: بلفظ اسم الفاعل، وهو (باسِط)؛ ليفيد أنَّه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشَّنيع، ولذلك أكَّده بالباء المؤكِّدة للنَّفي[3]، وللمبالغةِ في التَّبرُّؤ عن هذا الفعل الشَّنيع رأسًا، والتَّحرُّز من أن يوصف به، ويطلق عليه[4].

غرضُ حشد مؤكِّدات النَّفي:

ترفضُ الفطرة السَّليمة شنائعَ الفِعال، وتستجمعُ للتَّأبِّي كلَّ الأقوال

عزَّز النَّظم الكريمُ نفي القتل بالقسم، وبالتَّعبير بالجملة الاسميَّة - بمضمونها - بتأكيد النَّفي بأمور ثلاثة: "أوَّلها: التَّعبير بالوصف، فهو ينفي عن نفسه وصف بسط اليد لأجل الاعتداء؛ لأنَّ ذلك ليس من شأنه، ولا من رغباته، والثاني: التَّعبير (باليد) للإشارة إلى أنَّ ما بينهما من رابطة الرَّحم الموصولة عنده تمنعه من أن يمدَّ إليه يده بالأذى، والمؤكِّد الثَّالث: التَّعبير ﴿لِأَقۡتُلَكَۖ﴾ فيه أنَّ هذه الجريمة تنفر منها الطِّباع السَّليمة، ولا ترضى بها العقول المستقيمة، وخصوصًا إذا كان يريد قتله"[5].

بلاغةُ الفاصلة القرآنيّة في التَّعليل والتَّأكيد:

مـن سـمـوِّ الأخـلاق ورفعتها إرشادُ الظَّالم مع ذروة الإحساس بالظُّلم

في قوله: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ذكرٌ لعلَّة الامتناع عن

(1) الخفاجي، عناية القاضي: 3/233.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/119.
(3) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/626.
(4) البيضاويّ، أنوار التَّنزيل: 2/123.
(5) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2125.

بسط اليد إلى أخيه للقتل[1]، وفيه من إرشادِ قابيلَ إلى خشية اللّه تعالى على أبلغِ وجْه، وآكدِه ما لا يخفى، كأنَّه قال: إنِّي أخافه تعالى إن بسطتُ يدِيَ إليك لأقتلك أن يعاقبَني، وإن كان ذلك منِّي لدفع عداوتِك عنِّي؛ فما ظنُّك بحالك، وأنت البادي العادي[2].

وفي مطلع جملة التَّذييل: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ تأكيدٌ لخوف اللّه بذكر (إنَّ) المؤكِّدة للقول[3]، والمجيء به جملةً اسميَّة للدَّلالة على ثبوت مخافة اللّه تعالى.

دلالة إضافةِ (إنَّ) إلى ضمير المتكلِّم (الياء):

التَّعريضُ بعدم مخافة الأخ القاتل من الله تعالى

في إضافةِ إنَّ إلى ضمير المتكلِّم في قولِه: ﴿إِنِّيٓ﴾ حصرٌ لأمر الخوف بنفسه دون أخيه، وفيه تنبيهٌ، وتعريضٌ على أنَّ الأخ القاتل لا يخاف اللّه ﷻ[4].

نُكْتَة التَّصريح باسم الله الأعظم:

عظمةُ الله في قلوب الأتقياءِ تمنعُهم من الوقوعِ في المهلكات

علَّل الأخ المهدَّد بالقتلِ إلى عدم إقدامه على القتل بقوله: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ﴾؛ أي: أستحضر جميع ما أقدر على استحضاره من كماله جلَّ في علاه[5]، فذكر اللّه تعالى بلفظ الجلالة، للإشعار بأنَّه هو وحده صاحب السُّلطان على نفسه، ولا سلطان سواه، فلا يدفعه غضب أو حبُّ انتقام إلى مخالفة أمره[6].

إتْباع الاسم العظيم الوصف بالرُّبوبيَّة:

ذكرُ الرَّبوبيّة بعد اسم اللّه تعالى بأنَّه ربُّ العالمين؛ أي: منشئ الكون ومن فيه، وهو يتعهَّدهم بالنَّماء والتَّغذية والتَّربية، فقتْل النَّفس الَّتي حرَّم اللّه تعالى قتلها هدْم لما بناه اللّه تعالى، وتخريب

---

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 3/477.
(2) أبو السّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/27.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2127.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 3/477، وابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/107.
(5) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/120.
(6) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2127.

وصْفُهُ تعالى بالرُّبوبيَّة مانعٌ من الإساءة إلى بنيانه

في الأرض، ونشر للفساد[1]، فوصْفُهُ بالإحسان إلى خلقه مانعٌ له من الإساءة إلى أحد منهم، فهو المنعم عليهم بنعمة الإيجاد ثم التَّربية، ولا يجوز تخريب ما بنى، وهذا كما فعل عثمان - ﷺ -[2]، وفي وصفه تعالى بربوبيَّة العالمين تأكيد للخوف[3].

جمال المحسِّنات البديعيَّة في سياق الآية:

قد يخرج الخير والشَّرُّ من وعاء واحدٍ، فكلُّ امرئٍ بما كسب رهين

في قوله: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ﴾، وفي قوله: ﴿قَتۡلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ﴾، جناسٌ مغاير.

وفي قوله: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ﴾ و﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ﴾[4]، طباق السَّلب.

وفي هذه المحسِّنات البديعيَّة الجامعة للفعل ونفيه ومغايره إظهارٌ لصورة المقابلة بين وجه الخير، والطِّيبة، وسلامة السَّريرة، وبين وجه الشَّرِّ، والظُّلم، والسُّوء بما يعزِّز دلالة السِّياق المُضَمَّنِ بحشد الألفاظ المؤكِّدة، والمعبِّرة عن تناقض فعلي الأخوين، والبون بين صفاتهما وأخلاقهما.

بديعُ حسن النَّظم في الآية الكريمة:

براعة التَّرتيب في النَّظم من بليغ مظاهر التَّهذيب، وحسن السَّبك

لخَّص ابن أبي الأصبع حُسن ترتيب النَّظم في قوله تعالى: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ﴾ بقوله: "فإنَّ حسن التَّرتيب في نظم الكلام البليغ أمر مطلوب، ومن حسن التَّرتيب في الجمل الفعليَّة تقديم الفعل، وتعقيبه بالفعل، ثم الإتيان بالمفعول، فإن كان في الكلام مفعولان أحدهما تعذَّر وصول الفعل بنفسه إليه، والآخر تعدَّى إليه بنفسه؛ قدَّم ما تعدَّى الفعل إليه بالحرف على الفعل الَّذي تعدَّى إليه بنفسه، ولمَّا أمن هذا المحذور في عجز الآية بما اقتضته البلاغة من الإتيان باسم الفاعل موضع

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2127.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/120.
(3) أبو السّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/27.
(4) الهرريّ، حدائق الروح والريحان: 7/267.

الجملة الفعليَّة، لتضمُّنه معنى الفعل الَّذي تصحُّ به المقابلة، جاء الكلام على ترتيبه من تقديم المفعول الَّذي تعدَّى الفعل إليه بنفسه، على المفعول الَّذي تعدَّى الفعل إليه بالحرف، وهذا من أحسن شواهد التَّهذيب والتَّرتيب"[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

مدَّ وبسط:

السَّعي للقتل قصديٌّ أُطلقت اليد بما أوتيت من سعة، وتمكّن لتنفيذه

المَدُّ: جَرُّ شيءٍ في طُول، واتِّصالُ شيءٍ بشيءٍ في استطالَة[2]، ويلمح فيه معنى الاستطالة الأفقيَّة من غير اتِّساع، أو انتشار، أمَّا البسطُ، فهو: الاتِّساع في الشَّيء، وأصلُه: النَّشْرُ، والتَّوْسيعُ، ومنه بسط الرِّزق، والبساط: المفترش من ذلك لاتِّساعه[3].

ودلالة السِّعة والانتشار المتضمَّنة في لفظة (البسط) قرَّبتها من معنى الإمعان في فعل القتل، وقصديَّة الفعل، والإصرار عليه، وذلكم أبلغُ من المدِّ الأفقي المجرَّد من الانتشار والسَّعة في لفظ (المدِّ).

(1) ابن أبي الأصبع، تحرير التحبير، ص: 405 - 406.
(2) السّمين، عمدة الحفّاظ، والزّبيدي، تاج العروس: (مدد).
(3) الرّاغب، المفردات، والسّمين، عمدة الحفّاظ، والزّبيدي، تاج العروس: (بسط).

﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٩﴾ [المائدة: 29]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

قال البقاعيُّ: "ولمَّا كان من النِّهايات للواصلين إلى حضرات القدس ومواطن الأنس باللّه، المتمكِّنين في درجة الغناء عن غير الفاعل المختار ألَّا يراد إلَّا ما يريد سبحانه، فإن كان طاعة؛ أراده العبد ورضيه، وإن كان معصية؛ أراده من حيث إنَّه مراد اللّه، ولم يرضه لكونه معصية، فيرضى بالقضاء دون المقضيِّ، وكأنَّه من الممكن القريب أن يكون هابيل قد كشف له عن أنَّه سبق في علم اللّه أنَّ أخاه يقتله، قال مرهِّبًا له معلِّلًا بتعليل آخر صادٍّ له أيضًا عن الإقدام على القتل: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾"[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَبُوٓأَ﴾: "الباء والواو والهمزة: أصلان: أحدهما الرُّجوع إلى الشَّيء"[2]، وباؤوا بغضب من اللّه: رجعوا به؛ أي: صار عليهم، وباء بإثمه يبوء بَوْءًا، وبحقِّه؛ أي: أقرَّ[3]. والْتَزَمَ، ورَجِعَ، واحتمل، واعترف، وهي كلُّها متقاربة، وأصلُها من اللُّزوم[4] والاستقرار، وردَّها الزَّجَّاج إلى الاحتمال، فكأنَّها من باء بشيء تحمَّله، فاستقرَّ الشَّيء عليه، ومن هنا: فمعنى: ﴿تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾: تنصرف متحمِّلهما، وترجع بهما، قد صارا عليك دوني؛ أي: تحمَّل استقرار تام عليك، لا أشاركك فيه؛ لأنِّي ما تعدَّيت أوَّلًا، ولا قصَّرتُ في تحذيرك؛ إذْ تعدَّيتَ، وما حاولت قتلك حتَّى لو حاولت قتلي[5].

2) ﴿بِإِثۡمِي﴾ ﴿وَإِثۡمِكَ﴾: الهمزة والثَّاء والميم: تدلُّ على أصلٍ واحدٍ، وهو البطْءُ

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/120.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بوأ).
(3) الجوهري، الصّحاح: (بوأ).
(4) ابن الأثير، النهاية، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (بوأ).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (بوأ).

والتَّأخُّرُ[1]. فالإثمُ والآثامُ: اسمٌ للأفعالِ المبطئةِ عنِ الخيرات، والإثْمُ: الذَّنبُ[2]، وكلُّ ما في القرآن من تركيب (الإثم)، فهو بمعنى: الوِزْر والذَّنْب[3].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

إرادة الإباءة ليست رغبة وشهوة، وإنَّما هو تخيُّر في شرَّين:

تذكر الآيةُ أن مرادَ الأخِ المهدَّد بالقتل هو أنَّه يريدُ أن يرجعَ أخوه بإثم القَتْلِ، وإثم معصيته الَّتي لم يُتَقَبَّل لأَجلهَا قربانه، أَو إِثْم حسده، وَهَذَا اخْتِيَار الزَّجَّاج، وَقَالَ ابْن كيسَان: إِنَّمَا قَالَ ذَلِك على طَرِيق التَّمْثِيل، يَعْنِي: لَو قتلتُ أَنا؛ كَانَ عليَّ الْإِثْم، وَلَو قتلت أَنْت؛ كَانَ عَلَيْك الْإِثْم، فَأَنا لَا أقتل حَتَّى تقتل أَنْت؛ فتبوء بالإثمين، فَيكون كلا الإثمين عَلَيْك[4]، وإن قتلتني، وسبق بذلك قدر، فاختياري أن أكون مظلومًا سينتصر اللّه لي في الآخرة[5].

وترشدُ الآية الكريمة إلى أنَّ جزاء الظُّلم النَّارُ مثوًى ومستقرًّا، وثواب التَّقوى القربُ.

❁ الإِيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة فصل الآية عن السَّابقة:

استـقـلالُ الآيـةِ بذكرِ علَّةٍ ثانيةٍ لعدمِ القتلِ

قوله: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾ تعليلٌ آخرُ لامتناعه عن البسط، وعدل عن العطف تنبيهًا على كفاية كلٍّ من الآيتين في العلِّيَّة؛ أي: إنَّ كلًّا منهما علَّة مستقلَّة، فهي إيذانٌ بالاستقلال، ودفعُ توهُّم أن تكون جزءَ علَّةٍ لا علَّةً تامَّة، والمعنى: إني أريد باستسلامي لك، وامتناعي عن التَّعرُّض لك أن ترجعَ بإثمي؛ أي: بمثل إثمي لو

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (أثم).
(2) الرّاغب، المفردات، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (أثم).
(3) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (أثم).
(4) السمعاني، تفسير القرآن: 2/30.
(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/179.

بسطتُ يدي إليك، وبإثمك ببسط يدك إليَّ[1]، فالجملة "تعليلٌ للَّتي قبلها، ولذلك فُصِلَت، وافتُتحت بـ(إن) المُشعرة بالتَّعليل بمعنى: فاء التَّفريع"[2].

وقوله: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي﴾ "تخويفٌ من هابيلَ لقابيلَ لعلَّه ينْزجرُ"[3]، وموعظةٌ له[4].

توجيه إرادةِ القتل على المجاز في قولِه: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾:

الامتناعُ عن القتلِ المحرَّم للغيرِ إرادةٌ اضطراريّة لقتلِ النَّفسِ

إرادة أن يبوء الأخُ بقتل أخيه في قوله: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾ مجازٌ، وهي إرادةٌ عن غير محبَّة ولا شهوة، وإنَّما هي تخيير بين شرَّين، كما تقول العرب: "في الشَّرِّ خيار"؛ لأنَّه لمَّا لم يكن بُدٌّ من أن يكون قاتلًا أو مقتولًا، اختار - عن ضرورة وعن غير محبَّة لذلك - أن يُقتل.

والمعنى: إنْ قتلتني، وسبق بذلك قدرٌ، فاختياري أنْ أكون مظلومًا ينتصر اللّه لي في الآخرة، فصار في كفِّ يدِهِ عمَّن يقتلُهُ بمنزلة من يريدُ القتل لنفسه، فهو مجاز على هذا[5].

قال الشَّربيني: "فإن قيل: كيف قال: أريد أن تبوء بإثمي وإثمك وإرادة القتل والمعصية لا تجوز؟ أجيب: بأنَّ ذلك ليس بحقيقةِ إرادة، لكنَّه لمَّا علم أنَّه يقتله لا محالة ووطَّن نفسه على الاستسلام طلبًا للثَّواب، فكأنَّه صار مريدًا لقتله مجازًا، وإن لم يكن مريدًا حقيقة"[6]، وفي "ذلك بيان للنَّتيجة لامتناعه عن مقاومة أخيه، فهو إذ أراد الامتناع عن بسط يد الأذى لأخيه؛ فكأنه أراد النَّتيجة

(1) أبو السّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/27، والآلوسي، روح المعاني: 3/283.
(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/171.
(3) الصّاوي، حاشية على تفسير الجلالين، ص: 448.
(4) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/172.
(5) مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية: 3/1682، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/230.
(6) الشربيني، السّراج المنير: 1/370.

المحتومة لذلك، وهي أن يبوء بإثم نفسه وإثمه، فإنَّ إرادة السَّبب كأنَّها إرادة للمسبِّب"[1].

توجيه إرادةِ القتل على الحقيقة في قولِه: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾:

المؤمنُ يستجيبُ لحكم اللّه لعلمه أنَّه في إرادته المكتوبةِ

وقيل: الإرادة مستعملةٌ على الحقيقة؛ لأنّه لمَّا قال: ﴿لَأَقۡتُلَنَّكَۖ﴾؛ استوجب النَّار بما تقدَّم في علم اللّه ﷻ أنَّه سيفعل، والمعنى: إذا قتلتني؛ أردت ذلك لك؛ لأنَّه إرادة اللّه للقاتل، وعلى المؤمن أن يريد ما أراد اللّه[2]، فالإرادة هنا: حقيقة لا مجاز، ومعنى ﴿بِإِثۡمِي﴾؛ أي: بإثم قتلي، ومعنى ﴿وَإِثۡمِكَ﴾؛ أي: وإثمك الَّذي من أجله لم يُتقبَّل منك قربانك، أو معناه: بإثم قتلي، وإثم اعتدائك عليَّ؛ لأنَّه يأثم في الاعتداء، وإنْ لم يقتل، أو المعنى: ﴿بِإِثۡمِي﴾ الَّذي كان يلحقني لو بسطتُ يدي إليك، وإثمك في تحمُّلك قتلي، أو: بإثم قتلي، وإثم معاصيك المتقدِّمة لك[3]، ويجوز أن يكون المراد بالإثم: عقوبته، وإرادة عقاب العاصي جائزة[4].

وجه الحمْل على الحقيقة في إرادة شقاوة أخيه، وفعله الشَّرَّ مشروطٌ بالقتل:

وجواز إرادة شقاوة أخيه بأن يفعل الشَّرَّ، وأن يكون من أصحاب النَّار مشروطٌ بالقتل؛ أي: أريد إن قتلتني أن تبوء بإثمي وإثمك، وأن تكون من أصحاب النَّار، وهذه الإرادة ليست بقبيحة[5]؛ لأنَّه بصنيعه هذا يصبح ظالمًا، وجزاء الظَّالم حسن جائز أن يراد[6].

فنُّ الاتِّساع بالحذف:

قال الزَّمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾: "تحتمل إثم قتلي لك؛ لو قتلتك، وإثم قتلك لي، فإن قلت: كيف

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2128.
(2) مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية: 3/1681.
(3) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/326.
(4) الطِّيبي، فتوحُ الغيب: 5/336.
(5) مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية: 3/1681، والرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/326.
(6) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/625، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/230.

حذف المِثل فاشٍ في كلامِ العربِ، وهو أسلوبٌ قرآنيٌّ بديع

يحمل إثم قتله له، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: 164 - فاطر: 18]؟ قلت: المراد بمِثْل إثمي على الاتِّساع[1] في الكلام، كما تقول: قرأت قراءة فلان، وكتبت كتابته، تريد المِثْل، وهو اتِّساعٌ فاشٍ مستفيضٌ لا يكاد يستعمل غيره"[2]، وقال: "والمثل يحذف كثيرًا في كلامهم، كقولك: ضربته ضربَ زيدٍ، تريد: مثل ضربه.. وذلك أنَّ المثلين يسدُّ أحدهما مسدَّ الآخر، فكانا في حكم شيءٍ واحد"[3].

وفنُّ الاتِّساع في الآية: في إرادته إثم أخيه؛ لأنَّ معناه: إنِّي لا أريد أن أقتلك فأعاقب؛ إذ لمَّا لم يكن بدٌّ من إرادة أحد الأمرين: وهما إمَّا إثمه بتقدير أن يدفع عن نفسه، فيقتل أخاه، وإمَّا إثم أخيه بتقدير أن يستسلم، وكان غير مريد للأوَّل، فاضطرَّ إلى الثَّاني، فلم يرد إذن إثم أخيه لعينه، وإنَّما أراد أنَّ الإثم هو بالمدافعة المؤدِّية إلى القتل، ولم تكن حينئذٍ مشروعة، فلزم من ذلك إرادة إثم أخيه.

دلالةُ الكنايةِ في لفظ البوء:

ذهب الطِّيبيُّ إلى أنَّ توجيه قوله تعالى: ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِي﴾، على معنى (أن تحتمل إثم قتلي لك) هو كناية عن إرادة تمكِّنه من قتل أخيه[4]، وقدرته على ذلك، وهو دليلٌ على شجاعته وقوَّته.

سرُّ التَّوكيد والتَّعبير بالمصدر المؤوَّل:

دلالة التَّوكيد قوَّة التَّعبير عن الإرادة، وتوكيدها

أكَّدَ مطلعَ جملة إرادته بـ(إنَّ) المسندة إلى ضميره، بما يحمله المضمر من قصد القيام بالفعل، وقوَّى هذا التَّوكيد بالتَّعبير عن مفعول (أريد) بالمصدر المؤوَّل ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾، وهو أقوى، وآكدُ في الدَّلالة على الحدث من الفعل، والمصدر المجرَّد.

(1) فن الاتِّساع: هو ضرب من الحذف، إلا أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، وتحذف العامل في الحذف، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، ولا يجري الاتساع في التعدي إلى اثنين، لأنه يصير ملحقًا ببنات الثلاثة، وهي أفعال محصورة لا يجوز القياس عليها، ينظر: الكفوي، الكليات، ص: 36.

(2) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/624.

(3) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/384، وأبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص: 486.

(4) الطِّيبي، فتوحُ الغيب: 5/335.

فائدةُ تعريف الإثم بالإضافة:

لفظ (إثم) في قوله: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾ مراد به الجنس؛ أي: ما عسى أن يكون له من إثم[1]، وتحقَّق بإضافته إلى ضميره، وضمير أخيه الرَّبطُ بين الجملتين، فضلًا عن إيجاز الكلام بما يغني عن إعادة الاسم الظَّاهر، وفيه ترسيخٌ لمعنى الإرادة.

الرَّبط بين الجمل، والإيجاز، وترسيخ معنى الإرادة

فنُّ الإدماجِ البديعيِّ في عطفِ: ﴿وَإِثۡمِكَ﴾:

عطف قوله: ﴿وَإِثۡمِكَ﴾ على قوله: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي﴾؛ تذكيرًا له بفظاعة عاقبة فعلته، كقوله تعالى: ﴿لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ﴾ [النَّحل: 25]، فهذا العطفُ إدماجٌ بذكرِ ما يحصل في نفس الأمر، وليس هو ممَّا يريده[2]، وفي ذكر المتكلِّم إثمه وإثم أخيه: "تواضعٌ، وهضمٌ لنفسه بإضافة الإثم إليها على الوجْه الثَّاني، وتذكير للمخاطب بأنَّه ليس له حسنات تُوازي هذا الظُّلم الَّذي عزم عليه؛ ولذلك رَتَّب عليه قوله: ﴿فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؛ أي: تكون بما حملت من الإثمين من أهل النَّار في الآخرة؛ لأنَّك تكون ظالمًا، والنَّار جزاء كلِّ ظالم، فتكون من أهلها حتمًا"[3].

تذكيرُ الأخ بفظاعة العاقبة حزنًا عليه، تواضعٌ، وهضمٌ للنفس

بديع التَّرقِّي في أسلوب الحثِّ على تركِ الفعلِ:

ترقَّى هابيل في صرف أخيه قابيل عن عزمه على جريمة القتل من التَّبرُّؤ إليه من سبب حرمانه من قبول قربانه ببيان: أنَّ سبب التَّقبُّل عند اللّه تعالى هو التَّقوى، فإذا أراد أن يتقبَّل قربانه؛ فعليه أن يكون منهم، ثُمَّ أرشده إلى حقوق الأخوَّة وما تقتضيه من محبَّة ومودَّة وتسامح، ثُمَّ نَزَّه نفسه من جزائه على جنايته بمثلها، ثم

التَّرقِّي في أسلوبِ الإقناع منهجٌ تحلَّى به الأتقياء في سبيل الارتقاء

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/172.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/172.

(3) رضا، تفسير المنار: 6/284 - 285.

تذكيره بما يجب من خوف اللّه تعالى ربِّ العالمين، وأنَّه لا يمنعه من بسط يده إليه إلَّا هذا الخوف، فهو علَّة امتناعه، ثم ختم بتذكيره بأنَّ المعتدي يحمل إثم نفسه، وأنَّه سيؤدِّي به إلى عذاب النَّار يوم القيامة(1).

فبلغ من هذا وذلك أقصى ما يبلغه إنسان في صرف الشَّرِّ ودوافعه عن قلب إنسان، "من العظة والتَّذكير بالتَّرغيب تارةً، والتَّرهيب أخرى، فما أورثه ذلك إلَّا الإصرارَ على الغيِّ والانهماك في الفساد"(2).

بلاغة الكناية في لفظ (أَصْحاب):

صحبةُ النَّار دعوى الخلود في النَّار مع دليلها

معنى قوله تعالى: ﴿فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ﴾؛ أي: الملازمين لها(3)؛ "أي: ممَّن يطول عذابه في النَّار؛ لأنَّ أصحاب النَّار هم ملازموها"(4)، فوجْه الكناية طولُ الملازمةِ بالعذاب في النَّار، بل الخلود فيها؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا﴾ [النساء: 93].

بلاغة الفاصلة القرآنيَّة في قوله: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ صريحٌ في أنَّ كونه من أصحاب النَّار هو تمامُ العقوبة وكمالُها، والجُملة تذييلٌ مقرِّرٌ لمضمونِ ما قبلَها(5).

فائدةُ ذكرِ وصف الظُّلم في قوله: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

ذكرُ العلَّة المستوجبة لعذاب الله بغرضِ الارتداع

في قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ نبَّه "على السَّبب الموجب للقتل، وأنَّه قتل بظلم لا بحقٍّ، والظَّاهر أنَّه من كلام هابيل نبَّهه على

(1) رضا، تفسير المنار: 6/285، وطنطاوي، التفسير الوسيط: 4/122.
(2) أبو السّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/28.
(3) الخازن، لباب التأويل: 2/40، والقِنَّوجيّ، فتح البيان: 3/399.
(4) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/172.
(5) أبو السّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/28.

العلَّة ليرتدع، وقيل: هو من كلام الله تعالى، لا حكاية كلام هابيل، بل إخبار منه تعالى للرَّسول ﷺ"[1].

الإشــــارةُ إلى الـجـزاءِ لتميُّزه وعِظم شأنه

تضمُّنُ جملة التَّذييل: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ اسم الإشارة؛ لزيادة تمييز الجزاء وبيانه، والتَّعبير عن الظَّالمين بصيغة اسم الفاعل مجموعًا دليلُ رسوخه في وصف الظُّلم[2].

أي: "وكينونتك من أصحاب النَّار جزاؤك؛ لأنَّك ظالم في قتلي"[3]، وفي ذلك تصريحٌ بتمام العقوبة وكمالها في كونه من أصحاب النَّار[4]، وتذكيرٌ لأخيه بما عسى أن يكفَّه عن الاعتداء[5].

توجيه المتشابه اللَّفظيِّ:

القتل إنقاصٌ لـلـحـيـاة، ويناسبه لفظ الظُّلم

ختم الفاصلة ههنا بوصف ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بقوله: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وختم بوصف ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ في سورة التَّوبة بقوله: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ٢٦﴾ [التوبة: 26]، فلمَّا كان الإثمُ في هذه السُّورة قتْلَ الأخ أخاه بغير نفس، وكان ذلك إنقاصًا له في الحياة، وهو من الظُّلم؛ ناسبه فاصلة: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، أمَّا آية التَّوبة؛ فقد تقدَّم الفاصلةَ فيها قولُه: ﴿وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ﴾ [التوبة: 26]، فناسبه الختم بلفظ ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، فجاءَتْ كلُّ صفةٍ بما يناسب سياقها.

۞ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الإِثْم، والخَطِيئَة، والذَّنب، والحُوب، والوزر، والمعصية:

الإِثْم: هو التَّمادي في الفعل، ولا يكون إلَّا تعمُّدًا، وهو في أصل اللُّغَة التَّقْصِير، وهُوَ الْقَبِيح الَّذِي عَلَيْهِ تبعة.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/232.
(2) الشربيني، السراج المنير: 1/370.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/232.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 3/285.
(5) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/172.

الْخَطِيئَة: قد تكون من غير تعمُّد، ثمَّ قد تكثرُ حَتَّى تسمَّى الذُّنُوب كلُّها: خَطَايَا، كَمَا سمِّيت إسرافًا، وأصل الإسراف: مُجَاوزَة الْحَدِّ فِي الشَّيْء.

الذَّنب: هُوَ الْقَبِيح من الْفِعْل، وَلَا يُفِيد معنى: التَّبعة، وَلِهَذَا قيل للصَّبِيِّ: قد أذْنب، وَلم يُقل: قد أَثِم، وَالْأَصْل في الذَّنب: الرَّذيل من الْفِعْل، وهو مَا يتبعهُ الذَّمُّ، أَو مَا يُتبَع عَلَيْهِ العَبْدُ من قَبِيح فعله، وَذَلِكَ أَنَّ أصل الْكَلِمَة: الِاتِّبَاع؛ فَأَمَّا قَوْلهم للصَّبِيِّ: قد أذْنب، فإنَّه مجَازٌ، وَيجوز أَن يُقَال.

الجُرْمُ: مَا يَنْقَطِع بِهِ عَنِ الْوَاجِب، وَذَلِكَ أَنَّ أَصله فِي اللُّغَة: الْقطع.

الْحُوب: يُفِيد أَنَّه مزجور عَنهُ، وَذَلِكَ أَنَّ أَصله فِي الْعَرَبيَّة: الزَّجر، وَمِنْه يُقَال في زجر الْإِبِل: حوب حوب، وَقد سمِّي الْجمل بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُزْجر، وحاب الرَّجل يحوب، وَقيل للنَّفس: حوباء.

الْوزر: يثقل صَاحبه، وَأَصله: الثِّقل، وَمِنْه قَوْله تَعَالَى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝٢ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ۝٣﴾ [الشرح: 2، 3] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد ﷺ: 4] أَي: أثقالها، يَعْنِي: السِّلَاح، وَقَالَ بَعضهم: الوِزْرُ منَ الوَزَر، وَهُوَ الملجأ، يُفِيد أَن صَاحبه ملتجئ إِلَى غير ملْجأ، وَالْأَوَّل أَجود[1].

العصيان: "مخالفة الأمر، والخروج عن الطَّاعة"[2]، ومعنى التَّعمُّد والتَّبعة والتَّمادي المضمَّنة في لفظ الإثم: هو علَّة اختياره في الآية؛ لمناسبته قصديَّة فعل القتل الَّتي بادر بها الأخ القاتل أخاه.

---

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 233 - 234.

(2) السّمين، عمدة الحفّاظ: (عصي).

﴿فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٣٠﴾ [المائدة: 30]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بيَّنت الآية تأثير هذه المواعظ في نفس ذلك الحاسد الظَّالم[1]، والمتوقَّع أن يكون هذا الوعظ جديرًا بأن يكون سببًا لطاعته، وزاجرًا له عن معصيته، لكن قسا قلبه، فجعله سببًا لإقدامه على قتل أخيه[2].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿فَطَوَّعَتۡ﴾: "الطَّاءُ والواوُ والعينُ: أصل صحيح واحد يدلُّ على الإصحاب والانقياد، يقال: طاعه يطوعه؛ إذا انقاد معه، ومضى لأمره"[3]، فالطَّوْعُ: الانقيادُ، وهو نقيض الكَرْه، و"فلانٌ طَوْعُ يديك، أي: منقادٌ لك، وفرسٌ طَوْعُ العنان؛ إذا كانَ سلسًا"[4]، "وكلُّ ما في القرآن من التَّركيب هو بمعنى: اللِّين والانقياد وما يؤخذ منهما كالاستطاعة والتَّطوُّع"[5].

فمعنى (طوَّعتْ) في الآية: مشتقٌّ من معنى الانقياد؛ أي: شجَّعتْه، وأعانتْه على قتل أخيه، وأجابته إليه، وسهَّلت له نفسه ذلك، وتابعته، وزيَّنت، وسمحتْ، وهوَّنتْ، وسوَّلتْ، وشايعتْ[6].

المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

استحكام الشَّرِّ والشَّهوة يعلو المواعظ والنصائح

أعرضت نفس الأخ عن الموعظة والنَّهي، والزَّجر، واستجابت لهواها، وشهوتها؛ لينتهي الموقف بين الأخوين إلى تلك النِّهاية السَّيِّئة، فسمحت نفس الأخ، واتَّسعت لقبول هذا المنكر الغليظ، فقتل

(1) رضا، تفسير المنار: 6/285.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/121.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (طوع).
(4) الخليل، العين، والجوهري، الصّحاح، والرّاغب، المفردات: (طوع).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (طوع).
(6) الواحدي، التفسير البسيط: 7/340 - 342، والبَغَويّ، معالم التّنزيل: 3/43.

أخاه، وأخمد أنفاسه، ظلمًا وعدوانًا، فكتب بيده وثيقة خسرانه، وسطَّر بهذا الدَّم البريء المسفوك الحكم بإدانته، وسوء مصيره[1].

وترشدُ الآية الكريمة إلى أنَّ الشَّرَّ حين يستحكم في النَّفس، وينتصر على نوازع الخير والمحبَّة فيها، فإنَّ العُقبى خسرانٌ، والمآلَ ندامةٌ[2].

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

معنى الفاءِ في قولِه تعالى: ﴿فَطَوَّعَتۡ﴾:

تناسقُ فاءِ التَّعقيب مع فعل التَّطويعِ من بديعِ التَّصويرِ

قيل في الفاء في قوله: ﴿فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ﴾: إنَّها للسَّببية؛ أي: إنَّ تخلِّي هابيلَ عن المقاومة والمقاتلة كان سببًا لتسهيل أمرِ القتل[3]، أو إنَّها عاطفةٌ دلَّت على التَّفريع والتَّعقيب[4]؛ لتفيدَ ترتيبَ حصولِ معطوفِها بعد حصولِ المعطوف عليه، فمعنى ﴿فَطَوَّعَتۡ﴾: أجابته إلى ذلك، وانقادتْ له إلى ذلك، فَفَعَلَ[5]، فالفاء متناسقةٌ مع فعل التَّطويع، وهو ما يُصوِّر سلاسةَ القتلِ وسهولته عند القاتلِ بعد اتِّخاذ قرار القتلِ، وهو فنٌّ تصويريٌّ بديع.

فائدةُ التَّعبير بالفعل (طوَّع):

ينطوي خلف فعل (طوَّع) معنى التَّردُّد، الذي انتهى بالقتلِ

دلَّ التَّعبير بفعل (طوَّعتْ) على "حدوث تردُّدٍ في نفس قابيل، ومغالبة بين دافع الحسد ودافع الخشية، فعلمنا أنَّ المفرَّع عنه محذوف، تقديره: فتردَّد مليًّا، أو فترصّد فرصًا، فطوَّعت له نفسه، فقد قيل: إنَّه بقي زمانًا يترَبَّص بأخيه، (وطوَّع) معناه: جعله طائعًا؛ أي: مكَّنه من المطوَّع"[6]، فهذه "الكلمة تدلُّ على تدريج، وتكرار في

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/88، والخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 3/1077.
(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2128.
(3) القونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 7/447.
(4) ابن عاشور، التّحرِيرُ والتّنوير: 6/172.
(5) مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية: 3/1683.
(6) ابن عاشور، التّحرِيرُ والتّنوير: 6/172.

حمل الفطرة على طاعة الحسد الدَّاعي إلى القتل؛ كتذليل الفرس، فهي تمثِّل ولد آدم الَّذي زيَّن له حسده لأخيه قتله، وهو بين إقدام وإحجام، يفكِّر في كلِّ كلمة من كلمات أخيه الحكيمة، فيجد في كلٍّ منها صارفًا له عن الجريمة، يدعم، ويؤيِّد ما في الفطرة من صوارف العقل والقرابة والهيبة، فغلب الحسد من نفسه الأمَّارة على كلِّ صارف في نفسه اللوَّامة، فلا يزالان يتنازعان، ويتجاذبان حتَّى يغلب الحسد كلًّا منها، ويجذبه إلى الطَّاعة، فإطاعة صوارف الفطرة وصوارف الموعظة لداعي الحسد: هو التَّطوُّع الَّذي عناه الله تعالى، فلمَّا تمَّ كلُّ ذلك؛ قَتَلَهُ، وهذا المعنى: يدلُّ عليه اللَّفظ، ويؤيِّده ما يعرف من حال البشر في كلِّ عصر بمقتضٍ"[1].

بلاغةُ الاستعارةِ التَّمثيليَّة:

تـصـويـرُ فـعـلِ (فَـطَـوَّعَـتْ) النَّفسَ بالآمرة بالشَّرِّ النَّاهية عن الخيرِ

إنَّ الإنسان إذا تصوَّر من القتل العمد العدوان؛ كونه من أعظم الكبائر، فهذا الاعتقاد يَصِيرُ صارفًا له عن فعله، فيكون فعل القتل كالشَّيء العاصي المتمرِّد عليه المستصعب العظيم على النُّفوس حرمةً ومهابةً، الَّذي لا يطيعه بوجْه البتَّة، فإذا أوردتِ النَّفسُ اللحوحُ الأمَّارةُ أنواع وساوسها؛ صار هذا الفعل سهلًا عليه، فكأنَّ النَّفسَ جعلت بوساوسها العجيبة هذا الفعل كالمطيع له، بعد أن كان كالعاصي المتمرِّد، النَّافر منه، وصوَّرت له أنَّ قتل أخيه طوعٌ له سهلٌ عليه حتَّى أوقعته في المحظور الشَّنيع[2].

قال الشَّريف الرَّضيُّ: "وهذه استعارة، والمراد: سوَّلت له، وقرَّبت عليه نفسه، ففعل، وطوَّعت: فعَّلت من الطَّوع؛ أي: سهَّلت نفسه عليه ذلك حتَّى أتاه طوعًا، وانقاد إليه سمحًا"[3].

"فالطَّوع والطَّواعية: ضدُّ الإكراه، والتَّطويع: محاولة الطَّوع، شبَّه قتل أخيه بشيء متعاصٍ عن قابيل، ولا يطيعُه بسبب معارضة التَّعقُّل

(1) رضا، تفسير المنار: 6/285.

(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/340، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/232.

(3) الشّريف الرضّي، تلخيص البيان: 2/131.

والخشية، وشبَّهت داعية القتل في نفس قابيل بشخص يعينه، ويذلِّل له القتل المتعاصي، فكان (طوَّعت) استعارة تمثيليَّة، والمعنى الحاصل من هذا التمثيل: أنَّ نفس قابيل سوَّلت له قتل أخيه بعد ممانعة"[1].

توجيه القراءات القرآنيَّة:

قراءةُ طاوعت تدلُّ على مزيدِ ذمٍّ للقاتلِ لاشتراكِه في التَّسهيل

قرأ الحسن والجرَّاح والحسن بن عمران وأبو واقد: (فطاوعت)؛ ليكون ممَّا جاء من فاعل بمعنى: فعل، الدَّالِّ على الاشتراك، نحو: ضاربتُ زيدًا، والمعنى: كأنَّ القتل يدعو إلى نفسه، ويحثُّها على الإقدام عليه بسبب الحقد، والحسد الَّذي أصاب قابيل، فطاوعت النَّفس القتل، ولم تمتنع، فواقعته[2].

وقرأ الجمهور ﴿فَطَوَّعَتْ﴾، والمعنى: أنَّ القتل في ذاته مستصعب عظيم على النُّفوس، تأباهُ، وترفضه، فردَّ هذه النَّفس اللَّجوجة الأمَّارة بالسُّوء طائعًا منقادًا حتَّى واقعه صاحب هذه النَّفس[3].

غرضُ الإتيان بالجارِّ والمجرور في قوله: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ﴾:

تصوير شدَّةِ الحرصِ على القتلِ بالوساوسِ اللَّحوحة

الجارُّ والمجرور في قوله: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ﴾؛ لزيادة الرَّبط، كقولك: حفظت لزيد ماله[4]، يعني: أنَّه لو جاء، فطوَّعت نفسه قتل أخيه؛ لكان كلامًا تامًّا جاريًا على كلام العرب، وإنَّما جيء به على سبيل زيادة الرَّبط للكلام، والتَّقوية للعمل؛ إذ الكَلَام يتمُّ بدونها، ويحصل بأن يقال: فطوَّعته نفسه قتل أخيه، كما أنَّك لو قلت: حفظت مال زيد؛ كان كلامًا تامًّا[5]، وغرض هذه اللَّام تأكيدُ معنى الحرصِ على تطويعِ القتلِ وتسهيله، وفيه دعوةٌ للحذرِ من متابعةِ النَّفسِ فيما تُمليه على صاحبِها من وساوس وأفكار.

---

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/172.
(2) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/626، وابن عطية، المحرّر الوجيز: 2/179 - 180، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/232، وقراءة الحسن والجرَّاح والحسن بن عمران وأبو واقد هذه قراءة شاذة.
(3) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 2/179 - 180.
(4) الزَّمخشريّ، الكشّاف: 1/626.
(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/232 - 233، والقونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 7/447.

براعة الإطناب في جملة الطَّواعية:

قال ابن عاشور: "وقد سلك في قوله: ﴿فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ﴾ مسلك الإطناب، وكان مقتضى الإيجاز أن يحذف ﴿فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ﴾، ويقتصر على قوله: ﴿فَقَتَلَهُۥ﴾، لكن عدل عن ذلك لقصد تفظيع حالة القاتل في تصوير خواطره الشِّريرة وقساوة قلبه؛ إذ حدَّثه بقتل من كان شأنه الرَّحمة به والرِّفق، فلم يكن ذلك إطنابًا"(1) على الحقيقة، بل هو إيجازٌ بليغ، ظهر في صورة الإطناب، فإنَّ الغرضَ البلاغيَّ في الكلامِ إنَّما يتحقَّقُ في جزالةِ الألفاظِ.

مـآلُ الإطنـابِ إيـجـازٌ يُـصـوِّرُ فـظـاعـةَ حـالـة القاتل وقساوة قلبه

نُكْتَةُ التَّصريح بلفظ الأخوَّة:

التَّصريح بالأخوَّة في قوله: ﴿قَتۡلَ أَخِيهِ﴾ لكمال تقبيح ما سوَّلته نفسه؛ لأنَّ من حقوق الأخوَّة أنْ يحفظه من كلِّ من قصده بالسُّوء بالتَّحمُّل على نفسه، لا أن يترصَّد له الأذى(2)؛ فلمَّا أتى بعكس المتوقَّعِ كان نعتُه بالأخوَّة إدانةً بليغة.

ذكـر الأخـوَّة في معرض القتل؛ لتصوير كمالِ إدانتِه

دلالة الفاء في قوله: ﴿فَقَتَلَهُۥ﴾:

الفاء في قوله: ﴿فَقَتَلَهُۥ﴾ للسَّببيَّة، قال البقاعيُّ: "ثمَّ سبَّب عن هذا التَّطويع قوله: ﴿فَقَتَلَهُۥ﴾"(3)، فنبَّه بقوله: ﴿فَقَتَلَهُۥ﴾ "أنَّه تبع شيطانه الدَّاعي إلى ذلك؛ تنبيهًا أنَّ متابعة الشَّيطان والهوى سببُ كلِّ شرٍّ"(4)، ويُلمح من ذكر الفاء: أنَّه ما إنْ اتَّخذَ قراره لم يتوانَ في القتل، ولم يتمهَّل، ولم يتردَّد.

المـسـارعـةُ في الـقـتـلِ بـعـد العزمِ عليه إثمٌ بالغٌ، وشرٌّ ذريعٌ

توجيه افتتاح التَّذييل بلفظ ﴿فَأَصۡبَحَ﴾:

ومعنى ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾: صار، ويكون المراد بالخسارة

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/172.
(2) القاسمي، محاسن التأويل: 4/110.
(3) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/122.
(4) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/327 - 328.

هنا: خسارة الآخرة؛ أي: صار بذلك القتل ممَّن خسر الآخرة، ويجوز إبقاء ﴿فَأَصۡبَحَ﴾ على ظاهرها؛ أي: غدا خاسرًا في الدُّنيا، والمراد بالخسارة: ما يبدو على الجاني من الاضطراب وسوء الحالة وخيبة الرَّجاء، فتفيد أنَّ القتل وقع في الصَّباح[1]، "قال ابن عباس: أمَّا في الدُّنيا؛ فأسخط والديه، وبقي بلا أخ، وأمَّا في الآخرة؛ فأسخط ربَّه تعالى، وأمر به إلى النَّار"[2].

الخسارةُ أخرويَّةٌ على الحقيقة، ودنيويّة بالتبع

وجه تخصيص الصَّباح بالذِّكر:

خصَّ الصَّباح بذلك؛ لأنَّه بدء النَّهار والانبعاث إلى الأمور، ومظنَّة النَّشاط[3]، ومحلُّ توقُّع الارتياح[4]؛ "لأنَّ (أصبح) تدلُّ على أنَّه كان مدركًا لما ارتكب عندما أشرق نور الصُّبح، كأنَّه وقت الحيرة، أو إرادة الارتكاب في ظلمة من عقله وقلبه، وفي ديجور من الظَّلام يشبه ظلام اللَّيل، حتَّى كان الصُّبح المنير الَّذي أراه الأمور على وجْهها، وأدرك في ذلك الضَّوء الَّذي جاء عند الصَّباح مقدار الإثم فيما فعل"[5].

خصَّ الفاصلة بالصَّباح؛ لأنَّه بدء الانبعاث، ومبعث الهمَّة والنَّشاط

علَّة مجيء الفاصلة على صيغة اسم الفاعل:

وعبَّر عن خسارة الأخ القاتل بقوله: ﴿مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ بصيغة اسم الفاعل المجموعِ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا؛ للدَّلالة على رسوخ صفة الخسران فيه، وكأنَّ كينونته أنَّه خاسر؛ أي: أصبح من "العريقين في صفة الخسران بغضب اللّٰه عليه؛ لاجترائه على إفساده مصنوعَه، وغضب أبناء جنسه عليه لاجترائه على أحدهم"[6].

غضب الله مظنَّة رسوخِ الخسران، وثبوتِه صفةً في القاتل

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/173.
(2) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/328.
(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/180.
(4) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/122.
(5) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2130.
(6) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/122.

الفرقُ بين استعمالِ طوّعت وسوّلت:

التَّطويع مظنَّة الشدَّة، وترويض النَّفس، والتَّسويلُ مظنَّة اليسر والسهولة

الفرق بين قوله: ﴿فَطَوَّعَتْ﴾ في هذه الآية، وبين ﴿سَوَّلَتْ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ [يوسف: 18]: أنَّ ﴿سَوَّلَتْ﴾ معناها: زيَّنت له، وليس فيها شدَّة (طوَّعت) وقوَّتها، فنحن نقول مثلًا: الحديد يحتاج إلى تطويع؛ أي: يحتاج إلى جهد حتَّى تطوِّعه، وكذلك إنْ أردت أن تطوِّعَ جملًا، أو فرسًا، أو وحشًا من الوحوش؛ فإنَّك تحتاج لوقت حتَّى تجعله يطيعك، مع جهد وبذل ومبالغة في التَّطويع حتَّى تروِّضه، والتَّسويل لا يحتاج إلى مثل ذلك الجهد.

ولَمَّا كان قابيل يفكِّر هل يمكن أن يقدم على قتل أخيه، فاحتاج وقتًا؛ لترويض نفسه ليفعل هذا الفعل، قال: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ﴾، وفي طه قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي ﴿٩٦﴾﴾ [طه: 96]، أمَّا في قصَّة السَّامريِّ؛ فالأمر أيسر وأسهل؛ لأنَّه لم يقتل أخاه[1]، وكذلك الأمر مع إخوة يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إذ رموه في غيابة الجبِّ، ولم يقتلوه يقينًا، فقد كانوا متردِّدين بين قتله ورميه في الجُبِّ: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: 10]، فليس في الأمر عزمٌ وشدَّة، فضلًا عن كونه حديثًا ليوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ مع إخوته قبل أن يقوموا بفعلتهم، ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ [يوسف: 18].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الاستطاعة ومرادفاتها:

القدرة: ما يظهر من القوَّة بقدر العمل لا زائدًا عليه ولا ناقصًا.

الاستطاعة: ما يصير به الفعل طائعًا له بسهولة.

الوسع: ما يسع له فعله بلا مشقَّة.

(1) السامرائي، والنعيمي، والكبيسي، لمسات بيانية لسور القرآن الكريم: 6/66 - 67.

الجهد: ما يتعاطى به الفعل بمشقَّة.

الطَّاقة: بلوغ غاية المشقَّة[1].

ومن هنا ندرك علَّة اختيار لفظة ﴿فَطَوَّعَتْ﴾ دون مقارباتها؛ لما فيها من معنى طوعان الفعل بيسر وسهولة الَّذي يناسبُ ما تقدَّم من تسويل نفسه الأمَّارة بالسُّوء، ومنازعتها إيَّاه بالتَّوجيه بالقتل.

(1) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 1/388.

﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِي سَوْءَةَ أَخِيهِۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِيۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ۝٣١﴾ [المائدة: 31]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا كان التَّقدير: ثُمَّ إنَّ الأخ القاتل لم يدرِ ما يصنع به؛ إذ كان أوَّل ميِّتٍ، ولم يكن الدَّفنُ معروفًا؛ سبَّبَ عنه قوله: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: أُلهم بالفطرة بأنَّ عليه ستر سوءة أخيه، ومواراته عن الأنظار، فبعث اللّٰه الغراب لهذه المَهمَّة[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَبْحَثُ﴾: "الباءُ والحاءُ والثَّاء: أصلٌ واحدٌ، يدلُّ على إثارة الشَّيء، قال الخليل: البحث: طَلَبُك شيئًا في التُّراب"[2]، البَحْثُ: الكشف والطَّلب، يقال: بَحَثْتُ عن الأمر[3]، وهو: التَّنقيب على الشَّيء والاجتهاد في معرفة باطنه وخفيه، وأصله: من بحث الأرض لمعرفة ما داخلها وإثارة ما كان كامنًا فيها، قال اللّٰه تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ أي: يثيرها، ويوقع الحفر بمنقاره، وذلك ليعلم قابيل كيف يدفن أخاه[4].

2) ﴿يُوَٰرِي﴾: "التَّوْرِيةُ: إخفاء الخبر، وعدم إظهار السِّرِّ، تقول: وَرَّيته تَوْريةً"[5]، وواريت الشَّيء؛ أي: أخفيته، وتوارى هو؛ أي: استتر[6]، وقوله: ﴿فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِيۖ﴾؛ أي: أسترها، وكذا قوله: ﴿يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: 26]، ومثله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ۝٣٢﴾ [ص: 32][7].

3) ﴿سَوْءَةَ﴾: السِّين والواو والهمزة: من باب القبح، تقول: رجل أَسْوَأ؛ أي: قبيح، وامرأة

---

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/122.
(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة: (بحث).
(3) الرّاغب، المفردات: (بحث).
(4) السّمين، عمدة الحفّاظ: (بحث).
(5) الخليل، العين: (وري).
(6) الجّوهري، الصّحاح، والرّاغب، المفردات: (ورى).
(7) السّمين، عمدة الحفّاظ: (وري).

سوآء؛ أي: قبيحة، ولذلك سُمِّيتِ السَّيِّئة سيِّئة، وسُمِّيتِ النَّار سوءة؛ لقبح منظرها[1]، والسُّوء: كلُّ ما يغمُّ الإنسان من الأمور الأخرويَّة والدُّنيويَّة، ومنه أطلقتِ السَّوءةُ على العورة؛ لأنَّها تسوءُ من ينظر إليها، أو تُسيء من تظهر منه؛ لاستكراه ذلك طبعًا، أو لأَنَّ إظهارها عيبٌ شرعًا وَعُرفًا؛ ولذلك كُنِّي عن الْفَرْجِ بالسَّوْءَةِ، وقوله تعالى: ﴿سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ﴾، يريد: ما ساءَه فيها[2]، وبذا فُسِّرت اللَّفظة في الآية، فهي "عورة أخيه، وما لا يجوز أن ينكشف من جسده"[3]، وقد يراد بالسَّوءة في الآية الجسم كلُّه بعد موته؛ لأنَّه بعد موته صار جسمه كلُّه سوءة يسوء النَّظر إليها، ولا تألف الطِّباع السَّليمة رؤيته، ولا سيَّما بعد أن تتحوَّل حالُه، ويتعفَّن[4].

۞ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

من أقسى صور المهانة والإذلال أنْ تُعلِّمَ البهيمةُ العِبَرَ

بعد أن ارتكب القاتل جريمته، وأحسَّ بالخسارة الشَّديدة الَّتي نالته، لم يرد أن يترك جسم أخيه ملقًى تنهشه السِّباع، أو تمزِّقه جوارح الطُّيور، فأُلْهِمَ بالفطرة أنَّه لَا بدَّ من مداراة جسمه، وستره، وإبعاده عن الأنظار، فاستيقظت الأخوَّة في نفسه، بعد أنْ خبتت أمدًا ارتكبَ فيه جريمته، فاتَّجه لمواراةِ جثَّة أخيه، وسترها، وقد أراد اللّٰه تعالى أن يعلِّمه ذلك، فبعث غرابًا ليقوم بهذه المهمَّة[5]، ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، وهكذا عاقبةُ المعاصي النَّدامةُ والخُسْران[6].

من هدايات هذه الآية أنَّها مشهد عظيم لأوَّل حضارة في البشر، وهي من قبيل طلب ستر المشاهد المكروهة، وهو مشهد أوَّل علمٍ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (سوء).
(2) الرّاغب، المفردات: (سوأ)، وابن الجوزي، نزهة الأعين النواظر، ص: 433، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (سوأ).
(3) النّسفي، مدارك التنزيل: 1/442.
(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2131.
(5) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2131.
(6) السّعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 229.

اكتسبه البشر بالتَّقليد وبالتَّجربة، وهو مشهد أوَّل مظاهر تلقِّي البشر معارفه من عوالم أضعف منه، كما تشبَّه النَّاس بالحيوان في الزِّينة، فلبسوا الجلود الحسنة الملوَّنة، وتكلَّلوا بالرِّيش الملوَّن وبالزُّهور والحجارة الكريمة، فكم في هذه الآية من عبرة للتَّاريخ والدِّين والخلق[1].

۞ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

وظيفة الفاء الفصيحة في تقدير المحذوف:

(الفاء) في قوله: ﴿فَبَعَثَ﴾ هي الفاء الفصيحة، ووجْهها الإفصاحُ عن جواب شرط مقدَّر، تقديره: إذا عرفت أنَّه قتل أخاه، وأردت بيان ما فعله بجثَّة أخيه؛ فأقول لك: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا﴾[2].

علَّة إيثارِ لفظ البَعْث:

في لفظ البعث بـعـثٌ لمشاعر الأخـوّة وتوجيه بدفن الأخ لأخيه

ورد لفظ (البعث) في القرآن على ثمانية معانٍ، أحدها: الإلهام: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ﴾؛ أَي: أَلهمه بالطَّيران إلى ذلك المكان، وأَصل البعث: إِثارة الشَّيءِ وتوجيهه، يقال: بعثْتُه فانبعث[3]، ومعنى الإثارة والتوجيه روعيَ في انتقاء اللَّفظة بصنيع الدَّفن إثارةً للأرض، ولمشاعر الأخ، وإرشادًا له بدفن أخيه.

بلاغةُ الاستعارةِ التَّصريحيَّة:

البعث والبحث بينهما تـلاؤم لـفـظـيّ، وانسيابٌ دلاليّ

في قوله: ﴿فَبَعَثَ﴾ "استعارة تصريحيَّة تبعيَّة، شبَّه فيها التَّسخيرَ بالبعثِ: بجامع ما في كلٍّ منهما من الحصول والنَّفع، كما أنَّ في ﴿يَبْحَثُ﴾ استعارة البحث للحفر، بجامع ما في كلٍّ منهما من ترتُّب شيء على شيء والظَّفر بالغاية"[4]، ويكمن جمال الاستعارة

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/174.
(2) الهرريّ، حدائق الروح والريحان: 7/255.
(3) الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز: 2/214 - 215، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/173.
(4) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 1/249.

في استعارةِ لفظ البعث للإرسال والإلهام، وفي استعارةِ لفظ البحث للحفر، وبين البعث والبحث تلاؤم بديع.

نُكْتَة التَّعبير عن لفظ (البحث) بصيغة المضارع:

طول مدَّة البحث واستمراره تعريضٌ بجهلِ القاتل وغفلته

أصل كلمة البحث: كشفُ الأرض، أو دقُّها، أو حفرُها، وهو الكشف والطَّلب، فيقال: بحثت عن الأمر، وبحثت كذا، والمعنى: أنَّ الغراب أخذ يدقُّ بمنقاره مثيرًا للأرض، حتَّى حفر حفرة فيها، ثمَّ دفن ما شاء أن يدفنه، وأنَّه دأب في ذلك وقتًا طويلًا؛ بدليل التَّعبير بقوله: ﴿يَبۡحَثُ﴾ بالمضارع بدل الماضي؛ لأنَّ في التَّعبير بالمضارع إشارة إلى حال استمرَّت لا إلى واقعة وقعت فقط، فالتَّعبير بالمضارع عن أمر مضى لبيان أنَّ الفعل مكث وقتًا، وكان مجال استمرار[1]، أحدث بها حفرة في الأرض، فلمَّا رأى القاتل الحفرة، وهو متحيِّر في أمر مواراة سوءة أخيه؛ زالت الحيرة، واهتدى إلى ما يطلب، وهو دفن أخيه في حفرة من الأرض[2]، وفي هذا تعريضٌ بالقاتل ومزيدُ ذمٍّ؛ لكونه احتاج مثالًا، واستغرق وقتًا وجهدًا، حتَّى استفاق لسوء صنيعه، وشرور عمله.

معنى اللَّام في فعل الإراءة:

تردُّدُ اللَّامِ بين معنى العاقبة والتَّعليل

يجوز في اللَّام في قوله تعالى: ﴿لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ﴾ وجْهان:

أحدهما: أنَّها متعلِّقة بـ ﴿يَبۡحَثُ﴾؛ أي: يَنْبُشُ، ويُثِيرُ التُّراب؛ للإراءة، فاللَّام للصيرورة والعاقبة؛ إذا كان الضَّمير عائدًا إلى الغراب؛ أي: لتكون عاقبة بحثه ما ذكر.

الثاني: أنَّها متعلِّقة بـ ﴿فَبَعَثَ﴾، والمعنى: لِيُريَه اللّه - وهو الصَّحيح -، أو ليريه الغرابُ، واللَّام في قوله تعالى: ﴿لِيُرِيَهُۥ﴾

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2132.
(2) رضا، تفسير المنار: 6/286.

للتَّعليل؛ إذا كان الضَّمير راجعًا إلى اللّه تعالى؛ أي: إنَّه تعالى ألهم الغراب ذلك ليتعلَّم ابن آدم منه الدَّفن(1).

نُكْتَة إضمار الفاعل:

فعل الله تعالى تعليميٌّ، وأمَّا الغراب ففعله تهكميٌّ

أضمر الفاعل في قوله تعالى: ﴿لِيُرِيَهُۥ﴾، ولم يُؤْتَ به مظهرًا؛ لتكثير الفائدة والتَّردُّد في مرجع الضَّمير المستكنِّ، هل هو ﴿ٱللَّهُ﴾ فاعل ﴿فَبَعَثَ﴾، أم ﴿غُرَابًا﴾ مفعول ﴿فَبَعَثَ﴾؟ فالضَّمير المستتر في ﴿لِيُرِيَهُۥ﴾: إن كان عائدًا إلى اسم الجلالة؛ فالتَّعليل المُستفادُ من اللَّام وإسناد الإرادة حقيقتان؛ لأنَّ الإرادة حقيقة هي من اللّه؛ إذ ليس للغراب قصدُ الإراءة وإرادتها، وإن كان عائدًا إلى الغراب؛ فاللَّام مستعملة في معنى: فاء التَّفريع، وإسناد الإرادة إلى الغراب مجاز؛ لأنَّه سبب الرُّؤية؛ أي: ليريه الغراب؛ أي: ليعلمه؛ لأنَّه لمَّا كان سبب تعليمه، فكأنَّه قصد تعليمه على سبيل المجاز(2).

وحمل الفاعل على أن يكونَ اللّه تعالى، ظاهرٌ لا خفاءَ فيه، وهو مبنيٌّ على الحكمةِ الإلهيَّة، وحمله على الغراب، فهو عائدٌ ضرورةً إلى أنَّه قام بقصد فعل الإراءة بإلهام اللّه له، وحينئذٍ يكون في ذلك تهكُّمٌ في القاتلِ؛ أي: أنَّه أصبح تلميذًا يتعلَّم من الغرابِ كيف يُخفي جريمته، والمعنيان مقبولانِ، فالفاعل حقيقةً هو اللّه تعالى، وأمَّا الغراب ففعله بالمآل لا بالمبدأ.

يجوز في كلا التَّقديرين أن يكون الإسنادُ من المجاز العقليِّ:

وذهب بعضهم إلى أنَّ الإسنادَ في كلا التَّقديرين من المجاز العقليِّ، فإن كان الضَّمير عائدًا إلى (اللّه)؛ فإسنادُ الفعل (يُري) من الإسناد إلى السَّبب المؤثِّر؛ لأنَّ بعث الغراب كان سببه إلهام اللّه

(1) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 7/293، ورضا، تفسير المنار: 6/286.

(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/341، وأبو حيّان، البحر المحيط: 3/480، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/173، والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 1/249.

إليه، وإن كان الضَّمير عائدًا على (الغراب)؛ فالإسنادُ إليه من الإسناد إلى آلة الفعل[1].

علَّة التَّصريح بذكر لفظ السَّوءة مضافًا إلى الأخ:

القرآنُ يعرِّض بمن يحرص على كشف سوءة أخيه

السَّوءة: الفضيحة العظيمة لقبحها، أو هي الحالة الَّتي تسوءُ النَّاظر بمجموعها، فهي ما يسوءُ ظهوره من الجسد، ورؤية جسد الميت، ولا سيَّما المقتول، يسوءُ كلَّ مَنْ ينظرُ إليه، ويوحشه[2]، والمراد بها هنا: جميع جسد الميت، وقيل: المراد بها العورة؛ لأنَّها تسوءُ ناظرها، وخُصَّتْ بالذِّكر مع أنَّ المرادَ مواراة جميع الجسد للاهتمام بها؛ لأنَّ سترها آكد[3]، وأضيفت إلى المقتول من حيث نزلت به النَّازلة، لا على جهة الغضِّ منه، بل الغضُّ لاحقٌ للقاتل، وهو الَّذي أتى بالسَّوءة[4]، وفي الإضافة إشعارٌ بِعِظَم الذَّنب، وشديدِ الذَّمِّ؛ فالسَّوءة للأخ القريب لا للغريب، والأصل أن يحرص الأخ على ستر سوءة أخيه، لا العكس، فالقرآن يعرِّض بمن يصنع ذلك، وهي تشمل كلَّ سوءةٍ حسيَّة كانت أم معنويَّة.

استعارةُ السَّوءة للجثَّةِ سوءةٌ تلحقُ الجاني إلى يومِ القيامةِ:

"في إطلاق (السَّوءة) على (الجثَّة) استعارة تصريحيَّة أصليَّة: شُبّهتْ فيها الجثَّةُ بالسَّوءة؛ أي: العورة، بجامع ما يجب في كلٍّ من (الإخفاء): السَّوءة بالثَّوب، والجثَّة بالثَّرى"[5].

بلاغة الاستئناف البياني:

الإجابة عن فضولِ معرفةِ المقُولِ في مشهدِ الغُراب

﴿قَالَ﴾: استئناف بيانيٌّ مبنيٌّ على سؤال نشأ في الذِّهن من سوق الكلام، كأنَّه قيلَ: فماذا قالَ عند مشاهدةِ حال الغراب، فجاء الجواب: ﴿قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾[6].

---

(1) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 1/249.

(2) رضا، تفسير المنار: 6/286.

(3) طنطاوي، التفسير الوسيط: 4/124.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 3/480.

(5) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 1/249.

(6) أبو السّعود، إرشاد العقْل السّليم: 3/28.

سرُّ التَّعبير بالتَّركيب: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾:

حين يعظُم الذَّنب تُستحضرُ كلُّ عبارات التَّحسُّر والتَّفجُّع والثُّبور

قوله: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾: "كلمةُ تحسُّر وتلهُّف، واعترافٍ على نفسه باستحقاق العذاب، وهي كلمة تُستعمل عند وقوع الدَّاهية العظيمة، ولفظُها لفظُ النِّداء، كأنَّ الويل غير حاضرٍ له، فناداه؛ ليحضُرَهُ؛ أي: أيُّها الويلُ، احضر، فهذا أوانُ حضورِكَ، وذكر (يا) زيادة بيان، كما في قوله: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ﴾ [هود: 72]"[1]، فالنِّداء للويلة، وهي: الفضيحة، والبليَّة، وحلول الشَّرِّ، ونداء الويلة؛ لإفادة حلول سببها الَّذي تحلُّ لأجله، حتَّى كأنَّه دعاها إليه، مخاطبًا إيَّاها: هل بلغ من عجزي أنْ كنت دون الغراب علمًا وتصرُّفًا؟[2].

وذلك أنَّه ما كان يعلم كيف يدفن المقتول، فلمَّا علم ذلك من فعل الغراب؛ علم أنَّ الغراب أكثر منه علمًا، وعلم أنَّه إنَّما ندم على قتل أخيه بسبب جهله وعدم معرفته، فعند ذلك تلهَّف، وتحسَّر على ما فعله، فقال: يا ويلتى[3].

وجه المجاز في النِّداء:

مناداةُ ما لا يُعقل مبالغةٌ في التَّحسُّر وإظهار الألم النَّفسي

أصلُ النِّداء أنْ يكون لمن يُعقل، ثم قد يُنادى ما لا يُعقل على سبيل المجاز، كقولهم: يا عجبًا، ويا حسرةً، والمراد بذلك التَّعجُّب، كأنَّه قال: انظروا لهذا العجب، ولهذه الحسرة، فالمعنى: تنبَّهوا لهذه الهلكة[4]، أو أنَّ لسان حاله: كقول المتنبي:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافيًا***وحسبُ المنايا أن يكُنَّ أمانيا[5].

فالمجاز: في قوله تعالى: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾؛ لأنَّه نادى ما لا يعقل، بتنزيل الويلة منزلة ما يُنادى، كقوله: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/341.
(2) رضا، تفسير المنار: 6/287.
(3) الخازن، لباب التأويل: 2/40.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 3/481.
(5) ديوان المتنبي، ص: 145.

﴿ٱللَّهِ﴾ [الزُّمر: 56][1]، ثم حذف المشبَّه به، ودلَّ عليه بشيءٍ من لوازمِه، وهو النِّداء، فهو من الاستعارة بالكناية، واستُعملَ ههنا؛ للتَّحسُّر وإظهار الألم النَّفسي، وإنَّ هذه البليَّة والفضيحة اللَّتين نزلتا به، ويُتحسَّر منهما، ويناديهما، وهما بين جنبيه انبعثتا من قلبه، ومن فعلته الَّتي فعلها، ومن جهله وغبائه، وعدم التفاته إلى ما يجب عليه بالنِّسبة لجثمان أخيه الَّذي كان سببًا في جعله جثَّة هامدة، بعد أنْ كان لسانًا نقيًّا، وقلبًا تقيًّا، وأخًا مباركًا[2].

بلاغة الاستفهام في قوله: ﴿أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ﴾:

إقرارُ القاتل بجهله، وغفلته، وحسرته على صنيعه

الاستفهام في قوله: ﴿أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ﴾ للتعجُّب والإنكار على نفسه، والنَّعي من عجزه، وعدم اهتدائه إلى ما اهتدى إليه الغراب، أو للإقرار والتَّحسُّر[3]، وقد صوَّر بهذا الاستفهام التَّقريريِّ جهله، وغفلته وحسرته على غبائه، وقرَّرَ عجزه عن أن يكون مثل هذا الغراب، ولكنَّه قال ذلك بصيغة الاستفهام للتَّقرير والتَّثبيت وللحسرة على ما وقع منه، وللأسى والألم[4].

لطيفة تشبيه القاتل نفسه بالغراب:

المعاصي والآثام تُنزلُ الإنسانَ إلى دون رتبةِ الحيوانيَّة

في قوله: ﴿مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ﴾ تشبيهٌ، المشبَّه: الضَّمير المُستكنُّ في ﴿أَكُونَ﴾، والمشبَّه به: ﴿ٱلۡغُرَابِ﴾، ووجْه الشَّبه: الحذق وحسن التَّدبير، وفي هذا التَّشبيه لطيفة حاصلها: أنَّ القاتل ممَّن كرَّمهم اللّه بالعقل وحسن التَّقويم، لكنَّه بجريمته هذه ارتدَّ أسفل سافلين بمعصيته، فهضم نفسه بقوله: ﴿مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ﴾، واحتقرها، واستصغرها أمام غراب خسيس الطبع منكَّس الخلق، ولم يسعه إلَّا النَّدم وسوء المصير[5].

---

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/173.

(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2133.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 3/481، والقاسمي، محاسن التأويل: 4/111، ورضا، تفسير المنار: 6/287، وابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/174.

(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2133، والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 1/250.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 3/481، والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 1/250.

سرُّ إضافة لفظ الأخ إلى القاتل:

في ظلم القريب مزيد أذًى، وحسرة، وندم

عبَّر بلفظ (أخ) المضاف إلى ياء المتكلِّم: ﴿أَخِيۚ﴾ الَّذي كانت توجب رابطتُه المودَّة والمحبَّة بدل الحسد، وما أدَّى إليه من قتل شطر روحه ولحمه ودمه، فقال: ﴿سَوۡءَةَ أَخِيۖ﴾، وحسرته ليست للعجز عن مواراة السَّوءةِ التُّرابَ وغفلته حسبُ، وإنَّما لأصل الجريمة بالذَّات، ولذلك كان التَّعبير بـ﴿أَخِيۖ﴾، وإنَّ في هذا مبتدأ درجات النَّدم؛ إذ إنَّ أولى الدَّرجات فيه أن يشعر بعظم الجريمة الَّتي ارتكبها، وأثر الإثم الَّذي فعله، وبذلك كانت الحسرة، ثمَّ كان النَّدم[1].

دلالة التَّعبير بالفعل ﴿فَأَصۡبَحَ﴾:

الصَّباح مظنَّة دقَّة المُشاهدة، ووضوح المنظر والتَّأثير

ذهب ابن عطيَّة إلى أنَّ قوله: ﴿فَأَصۡبَحَ﴾ عبارة عن جميع أوْقَاتِه، أقِيْمَ بَعْضُ الزَّمان مكان كلِّه، وخُصَّ الصَّباحُ بذلك؛ لأنَّه بَدْءُ النهار والانبعاث إلى الأمُور، ومظنَّةُ النَّشَاط[2]، وفي لفظ الإصباح إيماءٌ بوضوح المشهد، وبيان المنظر، وقوَّة النَّظر ودقَّته؛ وذلك أدعى للتَّأثير، والصَّباح هو وقت صفاء الفكر، فبعد عكر اللَّيل يأتي صفاء النَّهار، وفيه تبدأ الحسرات التي تتلوها المؤاخذات على المعاصي والآثام.

نُكْتَة التَّعبير بلفظ النَّدم دون التَّوبة في فاصلة الآية:

النَّدمُ نوعان، ندمُ توبة، وندمُ حسرة، وظاهرُ الآية أنَّه ندمُ حسرة

يقتضي لفظ النَّدم أنَّه قد تاب؛ لقوله ﷺ: «النَّدم توبة»[3]، لكن لم يرد ما يُشير إلى أنَّه قد نَدِمَ نَدَمَ توبة؛ لأنَّه لم ينتفع بقتل أخيه، وسخط عليه بسببه أبواه وإخوته، أو أنَّ ندمه كان لأجل أنَّه تركه بالعراء استخفافًا به بعد قتله، فلمَّا رأى أنَّ الغراب دفنه؛ ندم على قساوة قلبه بعد أن رأى شفقة الغراب، فكان دون الغراب في الرَّحمة

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2133 - 2134.

(2) ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 2/180، وضعَّفه أبو حيَّان، لأن العربَ اسْتَعْمَلَت: (أضْحَى)، و(بَاتَ)، و(أمْسَى) بمعنى: (صَار)، وليس شيء منها بَدْء النَّهار، ورجَّح أنّ: (أصبح) ههنا بمعنى: صار، ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط: 3/479، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 7/295 - 296.

(3) سنن ابن ماجه: 5/322.

والأخلاق الحميدة، فكان ندمه لهذه الأسباب، لا لأجل الخوف من الله تعالى بوصفه ارتكب معصيةً، فلا جرم لم ينفعه ذلك النَّدم[1]، ويبقى أمر توبته غيبًا، وإنَّما الذي يعنينا هو ما جاء عليه ظاهر النَّظم الكريم.

وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ تذييلٌ قصد به بيان ما أصاب قابيل بعد أن قتل أخاه عدوانًا وحسدًا، ولم يعرف كيف يستر جثَّته إلَّا من الغراب[2].

نكتةُ ذكر (كان) وجمع لفظ ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾:

الدُّخولُ في زمرة النَّادمين أرسخ في قـوَّة نـدامة الجاني

يفيد التَّعبير بلفظ (كان) وقوعَ فعل النَّدم منه، وتحقُّقه فيه، أو هو بمعنى: صار نادمًا، ومعنى ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾: أصبح نادمًا أشدَّ ندامة؛ لأنَّ تعبير: ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ أدلُّ على تمكُّن النَّدامة من نفسه، من أنْ يقال: نادمًا[3]؛ لدلالة هذا الاستعمال على رسوخ معنى الخبر في اسم كان؛ "لأنَّ إثبات الوصف لموصوف بعنوان كون الموصوف واحدًا من جماعة تثبت لهم ذلك الوصف أدلُّ على شدَّة تمكُّن الوصف منه، ممَّا لو أثبت له الوصف وحده؛ بناءً على أنَّ الواحد يزداد تمسُّكًا بفعله، إذا كان قد شاركه فيه جماعة؛ لأنَّه بمقدار ما يرى من كثرة المتلبِّسين بمثل فعله؛ تبعد نفسه عن التَّردُّد في سداد عملها"[4].

الفرق بين فاصلة الآية ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ والسَّابقة ﴿ٱلْخَٰسِرِينَ﴾:

القـتـل علَّـة الـخـسـارة، وصنيع الغراب علةُ النَّدم

خُصَّت هذه الآية بأن تختم بقوله: ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، وخُصَّت الآية الَّتي قبلها بقوله: ﴿ٱلْخَٰسِرِينَ﴾؛ لأنَّ القتل لمَّا كان سببًا للخسارة، فناسبه الختام بهذا اللَّفظ، قال: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، أمَّا هذه الآية؛ فكان صنيع الغراب

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/342.
(2) طنطاوي، التفسير الوسيط: 4/124.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/174.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/427.

سببًا لندمه، وحسرته في قوله: ﴿قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ﴾؛ فناسبه قوله: ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، فالحسرة مآلها النَّدامة.

الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الإخفاء، والمواراة:

المواراة أخصُّ دلالة، والعلّةُ ارتباطها لغة بالدَّفن

المواراة: إخفاء الشَّيءِ، وستره، وقد تقدَّم أنَّ معنى ﴿فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ﴾؛ أي: أسترها[1]، والإخفاء: السِّتر، إلَّا أنَّه من أصلين متباينين متضادَّين: فالأوَّل: السَّتر، والثَّاني: الإظهار[2]، فعبَّر بالمواراة؛ لكونها أخصَّ في الدِّلالة على السَّتر لخصوص دلالتها، ووجْه هذا الخصوص ارتباط اللَّفظة بالدَّفن، قال ابن عبَّاد: "الدّفْنُ: مُوَارَاةُ المَيِّت"[3].

(1) تُنظر: فقرة شرح الألفاظ، شرح لفظة ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (خفي).
(3) ابن عباد، المحيط: (دَفَنَ).

﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [المائدة: 32]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا قَصَّ علينا في الآياتِ السَّابقةِ نبأَ ابْنَي آدمَ عليه السلام في قتلِ أحدِهما أخاهُ ظُلمًا وعُدوانًا، وكيف أصبحَ نادمًا بعدَ أنْ أرسلَ اللهُ غرابًا ليُريَه كيف يَدفِنُ جُثَّةَ أخيه؛ جاءتْ هذه الآيةُ زاجرةً عن الإقدام على هذه الجريمة النَّكراء، وربطت بين أوَّل مَن سنَّ القتل وأوَّل من أسرفَ فيه، فقتَّلوا الأنبياء، وهم بنو إسرائيل، وأنَّ مَنْ قتلَ نفسًا بغيرِ حقٍّ؛ فكأنَّما قتلَ النَّاسَ جميعًا، ومَنْ أحْياها؛ فكأنَّما أحيا النَّاس جميعًا.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَجْلِ﴾: الأَجْلُ: الجَرَّاءُ والتَّسبُّبُ، أصلُه: مَصدَرُ أجَلَ يَأْجُلُ ويَأجِلُ، كنَصَرَ وضَرَبَ، والمَأْجَل كَمَسْكَن: "شِبْهُ حوض يُجْمَع فيه الماء؛ إذا كان قليلًا، ثمَّ يُفَجَّر إلى المَشَارات، والمعنى المحوريُّ: تجمُّعٌ أو تماسكٌ مؤقَّتٌ، كتجمُّع الماء إلى أن يُفَجَّر إلى الجداول، ومن الجمع: "أَجَل عليهم (نصر وضرب): جَنَى وجَرَّ، وأجَلَ لهم: كَسَب وجَمَع واحتال"، ومن الجمع كذلك "فعلت ذلك مِن أَجْل كذا، (أي: تحصيلًا له)، ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: 32][1].

2) ﴿كَتَبْنَا﴾: الكَتْبُ: ضمُّ الحُروفِ بعضِها إلى بعضٍ بالخطِّ، وقد يُقالُ ذلك للمضموم بعضِها إلى بعضٍ باللَّفظ، فالأصلُ في الكتابة: النَّظمُ بالخطِّ، والكتابُ في الأصلِ مَصْدرٌ، ثمَّ سُمِّي المكتوبُ فيه: كتابًا.

ويُعبَّرُ عن الإثباتِ والتَّقديرِ والقضاءِ والإيجابِ والفَرْضِ والعَزْمِ بالكتابة، ويأتي

(1) الرَّازي اللُّغوي، مختار الصِّحاح، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (أَجَلَ).

معنى كتبْنا في الموضعِ الَّذي وردتْ فيه بِحَسْبِ ما يقتضيهِ السِّياقُ القرآنيُّ، فتأتي بمعنى: أوْجَبْنا، وفَرَضْنا، كما في قولِه تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: 45][1]، وهو المعنَى المرادُ في الآيةِ الَّتي معنا: ﴿كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.

3) ﴿نَفْسًا﴾: النَّفْسُ: الرُّوحُ، يُقالُ: خَرَجتْ نَفْسُه، قالَ تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُۚ﴾ [البقرة: 235].

والنَّفْسُ: الذَّاتُ، قالَ تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ﴾[2] [آل عمران: 30].

والنَّفْسُ كذلك: الجَسَدُ، والعَيْنُ، يُقالُ: نَفَسَهُ بِنَفْسٍ: أصابَهُ بِعَيْنٍ[3].

والنَّفْسُ: الدَّمُ، يُقالُ: سَالَتْ نَفْسُهُ، وجاءني بِنَفْسِه[4].

وفي قولِه هنا: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾، أي: أَزْهقَ رُوحًا بغيرِ قِصاص، أي: بغيرِ حقٍّ.

4) ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾: البيانُ: الكَشْفُ عنِ الشَّيء، والباءُ والياءُ والنُّونُ: أصلٌ واحدٌ، وهو بُعْدُ الشَّيءِ وانْكشافُه، وبانَ الشَّيءُ وأبَانَ؛ إذا اتَّضَحَ، وانْكشَفَ، وفُلانٌ أَبْيَنُ من فُلان، أي: أوضَحُ كلامًا منه[5].

يُقالُ: بانَ واسْتَبانَ وتَبيَّنَ، وقدْ بيَّنْتُه، كما في قولِه تعالى: ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْۖ﴾ [العنكبوت: 38].

وفي الآيةِ الَّتي معنا: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾، أي: الآياتِ البيِّناتِ المُبيِّناتِ، والدَّلائلِ المُعجزاتِ الباهِرات، فيُقالُ: آيةٌ مُبيَّنةٌ؛ اعْتبارًا بمَنْ بَيَّنها، وآيةٌ مُبيِّنةٌ؛ اعْتبارًا بنَفْسِها، فالآياتُ مُبيِّناتٌ ومُبَيَّناتٌ[6].

5) ﴿لَمُسْرِفُونَ﴾: سَرَفَ: السِّينُ والرَّاءُ والفاءُ أصلٌ واحدٌ، يَدُلُّ على تعدِّي الحدِّ، والإغْفالِ - أيضًا- للشَّيء، تقولُ: في الأمرِ سَرَفٌ، أي: مُجاوزةُ القَدْر، ومن ذلك: السَّرَف

(1) الرَّاغب، المفردات: (كتب).
(2) الرَّاغب، المفردات: (نفس).
(3) الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (نَفَسَ).
(4) الرَّازي، مختار الصِّحاح: (نَفَسَ).
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بين).
(6) الرَّاغب، المفردات: (بين).

والإسراف (في الأمور سلوكًا ومعالجات): مجاوزة القصد أو الإفراط؛ لأنَّه تضييع وإهدار للنِّعم: من مال، أو صحة، أو فراغ أو جاه ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسۡرَافَنَا فِيٓ أَمۡرِنَا﴾ [آل عمران: 147].

ومن النَّهي عن الإسراف في القتل قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِۖ﴾ [الإسراء: 33] بقتل غير القاتل أو أكثرَ منه أو أشرف[1].

۞ المَعْنَى الإجْمَاليّ:

يُخبِرُ اللّه تعالى في بيانه الجليل: أنَّه من أَجْلِ قَتْلِ ابنِ آدمَ أخاهُ ظُلمًا وعُدوانًا؛ شَرَعَ لهم، وأَعْلَمَهُم أنَّ مَنْ قتلَ نَفْسًا بغير سَبَبٍ من قِصاص أَوْ فسادٍ في الأرض، واسْتحلَّ قَتْلَها بلا سَبَبٍ ولا جِنايةٍ، فكأنَّما قتلَ النَّاسَ جميعًا؛ لأنَّه لا فرقَ عندَه بين نَفْسٍ ونَفْسٍ، ومَنْ أَحْياها، فحرَّمَ قَتْلَها، واعْتَقَدَ ذلك؛ فقد سَلِمَ النَّاسُ كلُّهم منه بهذا الاعْتبار.

ولقدْ أرسلَ اللّه الرُّسُلَ بالحُجَجِ والبراهينِ والدَّلائلِ الواضحة، ولكنَّ كثيرًا من النَّاسِ ارْتكَبُوا المحارِمَ، وتَجاوَزوا حُدودَ اللّه بعدَ عِلْمهم بها[2].

۞ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة الوقف والابتداء في قوله تعالى: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾:

ابتداء كلام يشير إلى ما مرَّ ذكره من جناية القتل

لا يخفى أنَّ قوله: ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١﴾ [المائدة: 31] رأسُ آية[3]، وأنَّ قوله: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ متعلِّق بـ﴿كَتَبۡنَا﴾، وجمهور المفسِّرين وأصحاب المعاني على أنَّ قوله: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ ابتداءُ كلام، وليس يُوقَف عليه، فعلى هذا قال بعضُهم: إنَّ قولَه: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ ليس هو إشارةً إلى قصَّة قابيل وهابيل، بل هو إشارةٌ إلى ما مرَّ ذكرُه في هذه القصَّة من أنواعِ المفاسد الحاصلةِ بسبب هذا القتل الحرام،

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (سرف).

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 2/44 - 45.

(3) الداني، البيان في عدِّ آي القرآن، ص: 150.

منها قوله: ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٣٠﴾ [المائدة: 30]، وفيه إشارة إلى أنَّه حصلت له خسارة في الدِّين والدُّنيا والآخرة.

ومنها قوله: ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١﴾ [المائدة: 31]، وفيه إشارة إلى أنَّه حظر في أنواع النَّدم والحسرة والحزن، مع أنَّه لا دافع لذلك ألبتَّة، فقوله: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ أي: من أجل ذلك الَّذي ذكرنا أثناء القصَّة من أنواع المفاسد المتولِّدة من القتل العمد المُحَرَّم؛ شرعنا القصاص على القاتل[1].

وأمَّا القول بتعليقه بما قبله؛ فقد رُوي عن نافع أنَّه كان يقف على قوله: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾، ويجعله تمام الكلام الأوَّل، قال أبو عمرو الداني: "قال نافع: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ تمام، فجعل (مِن) صلة لـ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١﴾ [المائدة: 31] "،[2] وقال الغزّال النِّيسابوريُّ: "وقد زعم قوم أنَّ ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ صلة للنَّدم، التقدير: ندم من أجل ذلك القتل، وهذا القول جائز أيضًا"[3].

فائدة التعليل والإشارة في قوله: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾:

أفادَ نَظْمُ التَّعليلِ والإشارةِ تهويلَ أمرِ القتْلِ بغيرِ حقٍّ وقُبْحِ عواقِبِه

﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾: تعليلٌ لقوله: ﴿كَتَبۡنَا﴾، وهو مبدأُ الجُملة، ويكونُ مُنْتَهى الآيةِ الَّتي قبلَها قوله: ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١﴾ [المائدة: 31]، وليس قولُه: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ مُعلَّقًا بـ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١﴾ [المائدة: 31] تعليلًا له؛ للاسْتغناءِ عنه بمُفادِ الفاءِ في قولِه: ﴿فَأَصۡبَحَ﴾، ولا يَحسُنُ الابتداء بكتَبْنا هنا[4].

و"﴿مِنۡ﴾ لابْتداءِ الغاية، أي: ابْتدأَ الكَتْبُ، ونشأَ من أجلِ ذلك"[5]؛ وذلك: إشارةٌ إلى القتل المذكور، أي: من أنَّ جنى ذلك القتل الكتْبُ

(1) الخازن، لباب التأويل: 2/36.
(2) الداني، المكتفى، ص: 238، 239.
(3) النِّيسابوري، الوقف والابتدا: 1/463.
(4) العكبري، التبيان: 1/214.
(5) الزّمخشري، الكشّاف: 1/608.

وجرُّه؛ ﴿كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾،[1] "ويمكنُ أن يكونَ خاصًّا باكْتساب الجريمة، فيكونُ مُرادِفًا لجنَى وجَرَم، ومنه الجِنايةُ والجريمةُ غيرَ أنَّ العربَ توسَّعوا فأَطْلقوا الأَجْلَ على المُكْتَسَبِ مُطْلقًا بعلاقةِ الإِطْلاق"[2].

"والابْتداءُ الَّذي اسْتُعملَتْ له ﴿مِنْ﴾ هنا مجازيٌّ، شَبَّه سببَ الشَّيءِ بابْتداءِ صُدوره، وهو مَثارُ القول: إنَّ من معاني ﴿مِنْ﴾ التَّعليلَ؛ فإنَّ كثرةَ دخولِها على كلمةِ ﴿أَجْلِ﴾ أحدَثَ فيها معنَى التَّعليل، وكَثُرَ حذفِ كلمةِ ﴿أَجْلِ﴾ بعدَها مُحدِثٌ فيها معنَى التَّعليل.

واسْتُفيد التَّعليلُ من مَفادِ الجُملة، وكانَ التَّعليلُ بكلمةِ ﴿مِنْ أَجْلِ﴾ أَقْوى منه بمجرَّدِ اللَّام، ولذلكَ اخْتيرَ هنا؛ لِيَدُلَّ على أنَّ هذه الواقعةَ كانتْ هي السَّببَ في تَهْويلِ أمرِ القتلِ وإظهارِ مَثَالبه.

فائدةُ اسمِ الإشارةِ ﴿ذَٰلِكَ﴾:

وفي ذكرِ اسْمِ الإشارةِ، وهو خُصوصُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ قَصْدُ اسْتيعابِ جميعِ المذكور"[3]، واسمُ الإشارة ﴿ذَٰلِكَ﴾ يستعمل هنا في البُعدِ الزَّمانيِّ أو المجازيِّ، فأمرُ القتل شنيعٌ جدًّا، فكيف إذا كان بين الإخوة، فهذا ما ينبغي ألَّا يكون.

﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾: شروعٌ فيما هو المقصودُ من تلاوةِ النَّبأِ في قولِه تعالى: ﴿۞وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: 27] من بيانِ بعضٍ آخرَ من جناياتِ بني إسرائيل ومعاصِيهم، وذلكَ إشارةٌ إلى عِظَمِ شأنِ القتلِ، وإفراطِ قُبحِه المفهومَيْن من تضاعيفِ قصَّةِ قتلِ أحدِ ابْني نبيِّ اللّه آدمَ عليه السلام لأخيه.

تقديمُ شبْهِ الجملة ﴿مِنْ أَجْلِ﴾:

وتقديمُ شِبْه الجُملة ﴿مِنْ أَجْلِ﴾ على قولِه: ﴿كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ للقَصْرِ، أي: من ذلكَ ابْتداءُ الكَتْب، ومنه نشَأ، لا مِنْ شيءٍ آخرَ[4].

(1) الزَّمخشري، الكشّاف: 1/608.
(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/175.
(3) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/175.
(4) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 2/43.

علَّة تخصيص بني إسرائيل بالذِّكْر:

التَّوراة أوَّل كتاب ذكر فيه الوعيد على القتل، وللتَّعريض بحسد اليهود للنَّبيِّ

﴿كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، أي: شَرَعْنا، وقَضَيْنا، وفَرَضْنا عليهم. لا شَكَّ أنَّ القتلَ كانَ مُحَرَّمًا في جميعِ الرِّسالات، ولكنَّ أوَّلَ كتابٍ ذُكِرَ فيه الوعيدُ على القَتل هو التَّوراة، قال ابن عطيَّة: "وخَصَّ اللّٰه تعالى: بني إسرائيل بالذِّكر، وقد تقدَّمَتْهُم أممٌ كان قتلُ النَّفس فيهم مَحظورًا لوجهين:

أحدهما: فيما رُوي أنَّ بني إسرائيل أوَّلُ أمَّةٍ نزل الوعيدُ عليهم في قتل النَّفس في كتابٍ، وغلَّظ الأمر عليهم بحسب طغيانهم، وسفكهم الدِّماء.

والآخر: لتلوح مَذَمّتُهم في أن كتَب عليهم هذا، وهم مع ذلك لا يرعَوُون، ولا ينتهون، بل همُّوا بقتل النَّبيِّ ﷺ ظُلمًا، فَخُصُّوا بالذِّكر؛ لحضورهم مخالفين لما كُتب عليهم"[1].

والجمهور يقولون: إنَّ هذا التخصيصَ للتَّعريض بما كان من شدَّة حسد اليهود للنَّبيِّ ﷺ وللعرب؛ لأنَّه بُعث فيهم، كما بيَّن اللّٰه ذلك في كتابه من قبل، وبما كان من إسرافهم في البغي، ومنه قتلُهم للأنبياء - عليهم السلام - بغير حقٍّ[2].

سرُّ العدول عن المصدر الصَّريح إلى المصدر المؤوَّل:

إفادة التَّخصيص والوضوح والتَّفصيل والتَّأكيد والجمع بين الحدث وزمانه

في قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ مفعولُ ﴿كَتَبْنَا﴾ المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وما دخلت عليه، من ضمير الشَّأن وجُملة الشَّرطِ وجوابه، وتقديرُه: كَتَبْنا مشابهةَ قَتْلِ نَفسٍ بغيرِ نَفْسٍ أوْ فسادٍ في الأرض بقَتْلِ النَّاسِ جميعًا في عَظيمِ الجُرْم.

وقد وقع معمول ﴿كَتَبْنَا﴾ مصدرًا مؤوَّلًا في غير هذا الموضع، كقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ

(1) ابن عطيَّة، المحرر الوجيز: 2/182.
(2) رضا، تفسير المنار: 1/288.

﴿وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٤٥﴾ [المائدة: 45].

ونلحظ سرَّ العدول عن المصدر الصَّريح إلى المصدر المُؤَوَّل هنا هو إفادة التَّقييد والتَّخصيص[1] والوضوح، فما كُتِبَ عليهم، فيه تفصيل، لا يقوم به المصدر الصَّريح؛ لأنَّه ينزع إلى الإطلاق والتَّعميم، فهو بمنزلة المُجمل كما ذكر السُّيوطيُّ[2].

كما يدلُّ المصدر المؤوَّل هنا على إفادة بَشاعة الحدث، وهو (القتل)؛ حيث عبَّر عنه بصيغة الماضي؛ ليجمع بين دلالة الحدث وزمانه، وتوكيده وثبوته،[3] وذلك ظاهر من دلالات حرف التَّوكيد (أنَّ)، و صيغة الفعل (قَتَلَ)، وسائر تركيب الجملة.

ومن دلالات المصدر المؤوَّل هنا - أيضًا - إفادة المعنى التَّصديقيِّ، أي: وقوع الفعل حقيقة في ذلك الزَّمان الَّذي دلَّ عليه الفعل، وأمَّا المصدر الصَّريح؛ فإنَّه يدلُّ على معنًى تصوُّريٍّ[4]؛ لذا فإنَّه لا يستقلُّ بالإفادة[5].

التَّأكيدُ، والشَّرطُ، والتَّشبيهُ، وأثرُ ذلكَ في إثراءِ المعنَى.

أفـــادَ نـظـمُ السِّياقِ بأركانِه المتقدِّمةِ عِظَمَ قتلِ النَّفسِ بغيرِ حقٍّ وخُطورتَهُ، وتفخيمَ إحيائِها

الهاءُ في ﴿أَنَّهُۥ﴾ للشَّأن، أي: كتبْنا عليهم شأنًا مُهِمًّا: وهو مماثلةُ قتلِ نَفْسٍ واحدةٍ بغيرِ حقٍّ لقتلِ القاتلِ النَّاسَ أجمعين.

و﴿مَن﴾ شَرْطيَّة، و﴿بِغَيۡرِ﴾ حالٌ منَ الضَّميرِ في ﴿قَتَلَ﴾، أي: مَنْ قَتَلَ نفسًا ظالمًا،

وقولُه: ﴿أَوۡ فَسَادٖ﴾ معطوفٌ على ﴿نَفۡسٍ﴾[6]، و﴿أَنَّهُۥ﴾ تفيدُ التَّأكيدَ، وخبرُها جُملةُ ﴿مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ﴾، وهي مع ذلكَ مُفسِّرةٌ لضميرِ الشَّأْن.

(1) إبراهيم الخولي، السنة بيانًا للقرآن، ص: 116.
(2) السيوطي، الأشباه والنظائر: 2/455.
(3) السهيلي، نتائج الفكر: 1/97، وابن القيم، بدائع الفوائد: 1/92.
(4) التصديق عند المناطقة: هو إدراك مشتمل على حكم، فهو إدراك مشتمل على الإثبات أو النَّفي، مضافًا إلى الإذعان واليقين، والتَّصوُّر عندهم: هو إدراك المفرد، أي: معنى الماهيَّة من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات.
(5) السبكي، فتاوى السبكي: 1/77.
(6) العكبري، التبيان: 1/214.

وهذا البيانُ الإلهيُّ في تجريمِ قَتْلِ النَّفْسِ بغير حقٍّ - حتَّى عُدَّ في فظاعتِه كقتلِ النَّاسِ كُلِّهم - يُعدُّ بمنزلةِ التَّوْطِئةِ لمشروعيَّةِ القِصاصِ المُصرَّحِ به في الآيةِ الآتيةِ في قولِه تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: 45].

وفي هذا البلاغِ الإلهيِّ حِكْمةٌ جَليلةٌ: وهي أنَّ حُكمَ القِصاصِ شَرْعٌ سالِفٌ ومرادٌ للّٰه قديمٌ، وفيه ما فيه منَ التَّبصرةِ وتطمينِ نُفوسِ المخاطَبين، وإزالةٍ لِمَا عسى أن يَعْتَرِضَ منَ الشُّبَهِ في أحكامٍ خَفيَتْ مصالحُها، كمشروعيَّةِ القِصاص، فإنَّه قد يَبدو للأنظارِ القاصرةِ أنَّه مُداواةٌ بمِثلِ الدَّاءِ المُتداوَى منه، حتَّى دعا ذلكَ الاشْتِباهُ بعضَ الأُممِ إلى إبْطالِ حُكْمِ القِصاص؛ بِعلَّةِ أنَّهم لا يُعاقبونَ المذنِبَ بِذَنْبِ آخَر، وهي غَفْلةٌ دَقَّ مَسْلَكُها عنِ انْحصارِ الارْتِداعِ عنِ القَتْلِ في تَحقُّقِ المُجازاةِ بالقتل؛ لأنَّ النُّفوسَ جُبِلَتْ على حُبِّ البقاءِ وعلى حُبِّ إرضاءِ القُوَّةِ الغَضَبيَّة، فإذا عَلِمَ عندَ الغَضَبِ أنَّه إنْ قتلَ، فجزاؤُه القتلُ؛ ارْتدَع، وإذا طمِعَ أن يكونَ الجزاءُ دونَ القتلِ؛ أَقْدَمَ على إرضاءِ قُوَّتِه الغَضَبيَّة، ثمّ علَّلَ نَفْسَه بأنَّ ما دونَ القِصاصِ يمكنُ الصَّبْرُ عليه والتَّفادي منه، وقدْ كَثُرَ ذلكَ عندَ العربِ، وشاعَ في أقوالِهم وأعمالِهم؛ ولذلكَ قالَ اللّٰه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [البقرة: 179][1].

وفي قولِه تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا﴾، أي: واحدةً منَ النُّفوس، و﴿بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾، أي: بغيرِ قَتْلِ نَفْسٍ يُوجِبُ الاقْتِصاص.

وقولُه: ﴿أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ عطفٌ على ما أُضيفَ إليه ﴿بِغَيْرِ﴾، وهو ﴿نَفْسٍ﴾ على معنَى نَفْيِ كلا الأمرَيْن، والمرادُ هنا: فسادٌ يُوجِبُ إهدارَ دَمِها.

ويكونُ قولُه: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾، أي: هو الشِّركُ، أو قطعُ الطَّريقِ[2]، وكلاهما داخلٌ في معنى الإفساد.

بلاغة المجاز في قوله: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾:

قولُه: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾، أي: مَنِ اسْتَنْقَذَها من بعضِ أسبابِ الهَلَكَةِ من قَتْلٍ أو غَرَقٍ أو حريقٍ أو هَدْمٍ أو غيرِ ذلك[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/177 - 178.
(2) الزّمخشري، الكشّاف: 1/609.
(3) الزّمخشري، الكشّاف: 1/609.

التَّرغيب في حفظ الدِّماء والحرص على حياة الجميع

ففي الفعل ﴿أَحۡيَاهَا﴾ مجاز مرسل، علاقته المسبَّبِيَّة؛ حيث أطلق المسبَّبَ (الإحياء)، وأراد السَّببَ، وفي ذلك ما فيه من التَّرغيب في حفظِ الدِّماء، والحضِّ على أن يحرص كلُّ إنسانٍ على حياةِ الآخرين.

"ويلزم من ذلك أنَّه لو كان جميع النَّاس أو أكثرهم مثلَ ذلك الَّذي قتل نفسًا واحدةً بغير حقٍّ، لكانوا عُرضةً للهلاك بالقتل في كل وقت، ولو كانوا مثلَ ذلك الَّذي أحيا نفسًا واحدةً، احترامًا لها، وقيامًا بحقوقها؛ لامتنع القتلُ بغير الحقِّ من الأرض، وعاش النَّاس مُتَعَاونِينَ، بل إخوانًا مُتَحَابِّينَ مُتَوَادِّينَ، فالآيةُ تُعلمنا مَا يجبُ من وَحدة البشر وحرص كلٍّ منهم على حياة الجميع"[1].

قال الزَّمخشريُّ: فإنْ قالَ قائلٌ: كيف شَبَّه الواحدَ بالجميع، وجَعلَ حُكمَه كَحُكْمِهم؟

الجوابُ: هو أنَّ كلَّ إنسانٍ يُدْلي بما يُدْلي به الآخَرُ منَ الكرامةِ على الله تعالى وثُبوتِ الحُرمة، فإذا قُتِلَ؛ فقد أُهينَ ما كُرِّم على الله، وهُتِكَتْ حُرمَتُه، وعلى العكْسِ، فلا فرقَ إذًا بينَ الواحدِ والجميع في ذلك.

فإن سألَ سائلٌ كذلك، فقال: فما الفائدةُ في ذِكْرِ ذلك ؟

فالجوابُ: هو تعظيمُ قَتْلِ النَّفْسِ وإحيائِها في القُلوب؛ ليَشْمَئزَّ النَّاسُ من الجَسارةِ عليها، ويَتراغَبُوا في المُحاماةِ على حُرمَتِها؛ لأنَّ المتعرِّضَ لقتلِ النَّفْسِ إذا تصوَّرَ قَتْلَها بصورةِ قَتْلِ النَّاسِ جميعًا؛ عَظُمَ ذلكَ عليه، فثَبَّطَه، وكذلكَ إذا أرادَ إحياءَها[2].

(1) رضا، تفسير المنار: 6/288.
(2) الزّمخشري، الكشّاف: 1/609.

تنكيرُ ﴿نَفْسٍ﴾:

وتنكيرُ﴿نَفْسٍ﴾ في الموضعين للتَّعميم، ويمكن أن يكون للتَّفخيم أيضًا، "وقولُه: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ (ما) في ﴿فَكَأَنَّمَا﴾ كافَّةٌ مُهيِّئةٌ لوقوعِ الفعلِ بعدَها، و﴿جَمِيعًا﴾ حالُ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ أو تأكيدُ ﴿مَن﴾، و(الكافُ) للتَّشبيه، ومَناطُ هذا التَّشبيهِ اشْتراكُ الفِعلَيْنِ في هَتْكِ حُرمةِ الدِّماء، والاسْتعصاءِ على اللّه تعالى، وتَجْسيرِ النَّاسِ على القَتْل، وفي اسْتِتْباعِ القَوَدِ واسْتِجْلابِ غضبِ اللّه تعالى وعذابِه العظيم"[1].

بلاغةُ الشَّرطِ والتَّشبيه:

وقولُه تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾: ﴿وَمَنْ﴾ شرطيَّةٌ، و﴿أَحْيَاهَا﴾ فعلُ الشَّرط، والمعنَى: أنَّ مَنْ تسبَّبَ لبقاءِ نَفْسٍ واحدةٍ مَوْصوفةٍ بعدَمِ ما ذُكِرَ منَ القَتْلِ والفسادِ في الأرض، إمَّا بِنَهيِ قاتِلها، أوِ اسْتنقاذِها من سائرِ أسبابِ الهَلَكةِ بوَجْهٍ منَ الوجوه ﴿فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۚ﴾، وهي جملةُ جوابِ الشَّرط، و(الفاءُ) الرَّابطةُ للجواب، والكافُ للتَّشبيه، وَوَجْهُ التَّشبيه هنا ظاهرٌ، والمقصودُ منه تَهويلُ أمرِ القَتْل، وتَفْخيمُ شَأْنِ الإحياءِ بتصويرِ كلٍّ منهما بصورةٍ لائقةٍ به في إيْجابِ الرَّهْبةِ والرَّغْبة، ولذلكَ صُدِّرَ النَّظمُ الكريمُ بضميرِ الشَّأنِ المُنبِىءِ عن كمالِ شُهرته ونَباهتِه، وتَبادُرِه إلى الأذهانِ عندَ ذكرِ الضَّميرِ المُوجِبِ لزيادةِ تقريرِ ما بعدَه في الذِّهن، فإنَّ الضَّميرَ لا يُفْهَمُ منه أوَّلَ الأمرِ إلَّا شأنٌ مُبْهَمٌ له خَطَرٌ، فَيَبقَى الذِّهنُ مُترَقِّبًا لما يَعقُبُه، فيتمكَّنُ عندَ ورودِه فضلَ تمكُّن، كأنَّه قيل: إنَّ الشَّأنَ الخطيرَ هذا[2].

القَسَمُ، والتَّأكيدُ، وتقديمُ ما حقُّه التَّأخير، وأثرُ ذلك في تجليةِ المعنَى:

﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾: جُملةٌ مُستقلَّةٌ غيرُ معطوفةٍ على ﴿كَتَبْنَا﴾، أُكِّدَتْ بالتَّوكيدِ القَسَميِّ، وحرفُ التَّحقيقِ (قدْ) لكمالِ العنايةِ بتحقُّقِ مَضمونِها.

فالواو يمكنُ أن تكونَ للحاليَّة، على معنى: والحال أنَّهم قد جاءتهم رسلهم بالبيِّنات، ويمكنُ أن تكون للاستئناف.

(1) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 2/44 - 45.
(2) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 2/45.

أفاد نظم السِّياقِ بأركانه تأكيدَ إرسالِ الرُّسُلِ لبني إسرائيل، وتأكيدَ إسْرافِهم في الفساد، وإعراضِهم عن شريعة رُسُلِهم

خبرٌ مُستعمَلٌ كنايةً عن إعراضِهم عَنِ الشَّريعة

للإيذانِ بكمالِ تَميُّزِهِ وانْتظامِه بسببِ ذلكَ في سِلْكِ الأمورِ المُشاهَدة

وإنَّما لم يقلْ: ولقدْ أرسَلْنا، للتَّصريح بوصولِ الرِّسالةِ إليهم، فإنَّه أَدَلُّ على تَناهيهم في العُتُوِّ والمُكابَرة، أي: وباللّه لقدْ جاءتْهم رسُلُنا حَسْبَما أَرْسلْناهُم بالآياتِ الواضحةِ النَّاطقةِ بتقريرِ ما كَتبْنا عليهم؛ تأكيدًا لوجوبِ مُراعاتِه، وتأييدًا لتَحتُّمِ المحافظةِ عليه"[1].

فائدةُ الخَبَر:

﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾: خبرٌ مُستعمَلٌ كنايةً عن إعراضِهم عَنِ الشَّريعة، وأنَّهم مع ما شُدِّدَ عليهم في شأنِ القتلِ لم يَزالُوا يَقتُلون، كما أشعرَ به قولُه: ﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾، أي: بعد أنْ جاءتْهُم رُسُلُنا بالبيِّنات.

﴿ثُمَّ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾ أي: بعدَما ذُكِرَ من الكُتُبِ وتأكيدِ الأمرِ بإرسالِ الرُّسُلِ تَتْرى وتجديدِ العهدِ مرَّةً بعدَ أُخرَى.

بلاغةُ استعمالِ اسمِ الإشارة:

وُضِعَ اسْمُ الإشارةِ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مَوضِعَ الضَّميرِ للإيْذانِ بكمالِ تَميُّزِه وانْتظامِه بسببِ ذلكَ في سِلْكِ الأمورِ المُشاهَدَة.

وما فيه من معنَى البُعدِ بـ (الكاف) للإيماءِ إلى عُلُوِّ درجتِه، وبُعدِ مَنزلَتِه في عِظَمِ الشَّأن.

وجاءَ ﴿ثُمَّ﴾ للتَّراخي في الرُّتبةِ والاسْتِبْعاد؛ لأنَّ مجيءَ الرُّسُلِ بالبيِّناتِ شأنٌ عجيبٌ، والإسرافُ في الأرضِ بعدَ تلكَ البيِّنات أَعْجَبُ[2].

فائدةُ ذكْرِ القيدِ ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ وتعلُّقِه:

"وذُكِرَ ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ لتصويرِ هذا الإسْرافِ عندَ السَّامعِ وتَفْظيعِه، وتقديمُ ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ للاهْتِمام، وهو يُفيدُ كذلكَ زيادةَ تفظيعِ الإسْرافِ فيها مع أهمِّيَّةِ شأنِها"[3].

(1) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 2/45.
(2) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 2/45.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/179.

"وقولُه: ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ مُتعلِّقٌ بقولِه تعالى: ﴿لَمُسۡرِفُونَ﴾ وكذا الظَّرْفُ المُتقدِّمُ ﴿بَعۡدَ﴾، ولا يَقدَحُ فيه توسُّطُ اللَّامِ بينَه وبينَهما؛ لأنَّها لامُ الابْتداء، وحقُّها الدُّخولُ على المبتدأ، وإنَّما دخولُها على الخَبرِ لمكانِ (إنَّ) فهي في حَيِّزِها الأصليِّ، والإسرافُ في كلِّ أمرٍ: هو التَّباعُدُ عن حدِّ الاعْتدالِ مع عدمِ مُبالاةٍ به، أي: مُسْرِفونَ في القتلِ غيرُ مُبالِينَ به، ولمَّا كانَ إسرافُهم في أمرِ القتلِ مُسْتَلزِمًا لتفريطِهمْ في شأنِ الإحياءِ وُجودًا وذِكْرًا، وكان هو أقبحَ الأمرَيْن وأفظَعَهما؛ اكْتَفَى بذِكْرِه في مَقامِ التَّشْنيع"(1).

الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(كُتِبَ) و (فُرِضَ):

كُتِبَ بمعنَى: فُرِضَ، كما تبيَّن في فِقرة: شرحِ المفردات.

والفَرْضُ لغةً: الحَزُّ في الشَّيء، وهو ما أَوْجبَه اللّٰه تعالى على عبادِه، وسُمِّيَ بذلك؛ لأنَّ له مَعالمَ وحُدودًا، وقولُه تعالى: ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنۡ عِبَادِكَ نَصِيبٗا مَّفۡرُوضٗا ١١٨﴾ [النِّساء: 118] أي: مُقْتَطَعًا مَحْدودًا.

ولكنَّ البيانَ الإلهيَّ اسْتخدمَ الفعلَ ﴿كَتَبۡنَا﴾ لمراعاةِ الأَصْلِ في الكَتْبِ والكتابةِ أوَّلًا، وثانيًا: لأنَّ السِّياقَ في مُحاجَّةِ بني إسرائيلَ الَّذين لا يَفْتَؤون في إجرامِهم الَّذي تجاوزُوا فيه أَقْبحَ أنواعِ الإجرامِ وأَخْطرَهُ وأقساهُ في قتلِ أنبيائهم، وإبادةِ كلِّ من يُخالفُهم، وهذا الأمرُ يحتاجُ لتثبيتِ ما أمرَهم اللّٰه به وما نهاهم عنه، ومنه القَتْلُ بغيرِ حقٍّ، وما فَعلُوه على وَجْهِ الخصوصِ من قتلِ أنبيائهم بغيرِ حقٍّ، كما قالَ تعالى: ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ﴾ [آل عمران: 181].

فإيرادُ الفعل ﴿كَتَبۡنَا﴾ أوْفَى بالسِّياقِ وأَلْيَقُ منَ الفعلِ (فَرَضْنا) أو أيِّ مُرادفٍ آخَر.

البيِّنات والبراهين، والدَّلالات والمُعجِزات:

سبقَ بيانُ الفرقِ بين هذه المفردات في قولِه تعالى: ﴿قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ [آل عمران: 183].

---

(1) أبو السّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 2/45 - 46.

والسَّياقُ هنا في هذه الآية كذلكَ في حديثِ القرآنِ عن بني إسرائيل، فالقتلُ محرَّمٌ في شريعةِ التَّوراة الَّتي توارَدَ عليها، وحَكَمَ بها جميعُ أنبياءِ بني إسرائيلَ، من لَدُن نبيِّ اللّٰه ورسولِه موسى عليه السلام وقد ظهرَ لنا جَليًّا في شرحِ كلمةِ ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ في هذه الآيةِ هنا ومن قَبْلُ أنَّها تحملُ دَلالَتَيْن: الأُولى بمن بيَّنها لعبادِه، وهو اللّٰه سبحانه وتعالى، والثَّانية بِنَفْسِها، بما تُوحِي إليه من مَقاصدَ وغاياتٍ؛ لتحملَ العبادَ على الإيمانِ بمن أَنْزَلها، وبيَّنها، وأمرَ بها، وهو اللّٰه سبحانه وتعالى، فهي آياتٌ مُبيِّناتٌ ومُبيَّناتٌ، فالبيِّناتُ: تُفيدُ عُمومَ الدَّلالاتِ والاعْتبارات، ممَّا لا يتحقَّقُ في معاني الكلماتِ السَّابقةِ، ولذلك كانَ اسْتخدامُ البيانِ الإلهيِّ لها دونَ غيرِها أَلْيَقَ بالسِّياقِ وأَرجَى.

الإسراف والتَّبذير والإفْساد:

تقدَّمَ أنَّ الإسرافَ: تعدِّي الحدِّ، ومجاوزةُ القَدْر، وقدْ يكونُ هذا التَّجاوزُ في صَرْفِ المالِ، وبكلِّ شيءٍ وُضعَ في غيرِ مَوْضعِه اللَّائقِ به، فأولئكَ قومُ لوطٍ عليه السلام وصفَهمُ اللّٰه تعالى بالإسْرافِ لوَضْعِهمُ البِذْرَ في غيرِ المَحرَث، فقالَ سُبحانه: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾﴾ [الأعراف: 81].

ووُصِفَ فرعونُ بالإسرافِ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الدُّخان: 31].

أمَّا التَّبذيرُ؛ فهو إنفاقُ المالِ فيما لا يَنبغي، وإتلافُه في غير مَوْضعِه، قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الإسراء: 27][1].

وكذلكَ الفَسادُ: هو خروجُ الشَّيءِ عنِ الاعْتدال، قليلًا كانَ الخروجُ عنه أوْ كثيرًا، ويُضادُّه الصَّلاحُ، ويُستعمَلُ ذلكَ في النَّفْس، والبَدَن، يُقالُ: فَسَدَ فَسَادًا وفُسُودًا، وأَفْسَدَهُ غيرُه، قالَ عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ﴾ [الأنبياء: 22]. وقالَ سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [يونس: 81][2].

وممّا سبقَ بيانُه: يتَّضحُ أنَّ اسْتخدامَ لَفْظِ ﴿لَمُسْرِفُونَ﴾ أنسبُ بالسِّياقِ القُرآنيِّ؛ فهو أوسَعُ دَلالةً منَ التَّبذيرِ والإفْساد، ويتناولُ كلَّ تَجاوزٍ للحدِّ في أمورِ الدُّنيا والدِّين، وفي كلِّ فسادٍ وإفسادٍ في الأرض، وهذا ما كان عليه بنو إسرائيل في طُغيانِهم وإفسادِهم بقتلِ

(1) العسكري، الفروق اللُّغويَّة، ص: 114 - 115.
(2) الرَّاغب، المفردات: (فسد).

أنبيائِهم، وفعلِ المنكراتِ والاسْتمرارِ عليها وسوءِ أدبِهم مع اللّه - ﷻ - كما قالَ تعالى في وصفِهم: ﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: 181].

وقالَ ﷻ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ۝٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ۝٧٩﴾ [المائدة: 78 - 79].

وقالَ ﷻ: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: 64].

وكلُّ مَنِ اتَّصفَ بصفاتِهم أوْ بشيءٍ منها، وفَسَدَ، وأَفْسَدَ، وتجاوزَ حُدودَ اللّه؛ يصدُق عليه قولُ اللّه تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡأَرۡضِ لَمُسۡرِفُونَ ۝٣٢﴾ [المائدة: 32].

﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣٤﴾ [المائدة: 33- 34]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا أخبرَنا بيانُ اللّه في الآيةِ السَّابقةِ أنَّ مَنْ قَتَلَ نفسًا بغيرِ حقٍّ؛ فكأنَّما قَتلَ النَّاسَ جميعًا، ومَنْ أَحْياها؛ فكأنّما أَحْيا النَّاس جميعًا؛ جاءتْ هذه الآيةُ الكريمةُ ناطقةً بجزاءِ أهلِ الحِرابةِ الَّذين يَقطَعون الطَّريقَ على النَّاسِ، ويُصادِرون أموالَهم، ويُزهِقُون أَنْفُسَهم بقتلِهم أَوْ صَلْبِهم أو نَفْيِهم، وهذا في الدُّنيا، ولهُمُ العذابُ العظيمُ في الآخرة، إلَّا من تابَ قبل أن يصلَ أمرُه إلى القضاءِ، فإنَّ اللّه يتوبُ عليه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾: "الجَزاءُ: الغناءُ والكِفايةُ منَ المقابَلة، إنْ خيرًا؛ فَخير، وإنْ شرًّا؛ فَشرٌّ. قال اللّه تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ ٧٦﴾ [طه: 76]"[1].

وكما هو معنَى الآيةِ - الَّتي معنا - في مقابلةِ عملِ الَّذينَ يُحارِبونَ اللّه ورسولَه، ويَسْعَوْنَ في الأرضِ فسادًا بالقتلِ أوِ الصَّلبِ أوِ النَّفي.

2) ﴿وَيَسۡعَوۡنَ﴾: "السَّعْيُ: المَشْيُ السَّريع، وهو دُونَ العَدْو، ويُستعمَلُ للجِدِّ في الأمر، خيرًا كان أو شرًّا، قال تعالى: ﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ﴾ [البقرة: 114]، وقال سُبحانه: ﴿نُورُهُمۡ يَسۡعَىٰ بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [التَّحريم: 8]"[2].

3) ﴿أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ﴾: الصَّلْبُ: هو تعليقُ الإنسانِ للقَتْل، وشَدُّ صُلْبِهِ على خَشَب، قالَ

---

(1) الرَّاغب، المفردات: (جزء).
(2) الرَّاغب، المفردات: (سعى).

تعالى عن نبيّه عيسى بنِ مريم عليه السلام: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ [النِّساء: 157]، وقال سُبحانَه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: 71][1]، وكذلكَ هو معنَى الآيةِ الَّتي معنا.

4) ﴿أَوْ يُنفَوْاْ﴾: "نَفَى: النُّونُ والفاءُ والحَرْفُ المعتَلُّ: أَصْلٌ يَدُلُّ على تَعْرِيةِ شيءٍ من شيءٍ وإبعادِه عنه، ونَفَيْتُ الشَّيءَ أَنْفيه نَفْيًا، وانْتَفى هو انتفاءً، والنُّفَايَةُ: الرَّدِيُّ يُنفَى"[2].

وهذا هو المعنَى الملائمُ للفعلِ ﴿يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾، فالَّذي يُحارِبُ اللّه ورسولَه، ويَسْعَى في الأرضِ فسادًا: هو الرَّدِيُّ الَّذي أحقُّ أن يُبعدَ منَ الأرضِ؛ ليَرتاحَ النَّاسُ من فسَادِه وشَرِّه.

5) ﴿خِزْيٌ﴾: خَزَوَ: الخاءُ والزَّايُ والحَرْفُ المعتَلُّ أَصْلان: أحدُهما: السِّياسةُ، والآخَرُ: الإبْعادُ.

فأمَّا الأوَّلُ؛ فقولهم خَزَوْتُه: إذا سُسْتُه، وهذا المعنَى لا يُناسبُ السِّياقَ في الآيةِ الكريمة.

وأمَّا الثَّاني؛ فقولُهم أَخْزاهُ اللّه، أي: أَبْعَدَهُ، ومَقَتَهُ، والاسْمُ: الخِزْي، ومن هذا البابِ قولُهم: خَزِيَ الرَّجُلُ: اسْتَحْيا من قُبْحِ فِعلِه خَزَايةً، فهو خَزْيانُ، وذلك أنَّه إذا فعلَ ذلكَ، واسْتَحْيا؛ تباعَدَ، ونَأَى[3].

وهذا المعنَى الثَّاني هو الَّذي يناسبُ سياقَ نَظْمِ الآيةِ الكريمة، وهو الجَزاءُ الدُّنيويُّ بعد المعنويِّ لأولئك الَّذين يُحارِبونَ اللّه ورسولَه، ويَسْعَوْنَ في الأرضِ فَسادًا، ويُجزَوْنَ جزاءً حِسِّيًّا بالقَتْلِ أوِ الصَّلْبِ أوِ النَّفي.

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

هذه الآيةُ الكريمةُ هي في أحكام قُطَّاعِ الطَّريق الَّذين يَعرِضونَ للنَّاسِ في القُرَى والبَوادي، فيَغْصِبونَهم أموالَهم، ويَقْتُلونَهم، ويُخيفونَهم، فأخبرَ اللّه تعالى أنَّ جَزاءهم ونَكالَهم - عندَ إقامة الحدِّ عليهم - أنْ يُفعَلَ بهم واحدٌ منَ الأمورِ الثَّلاثة: القتلِ أوِ الصَّلبِ أوِ النَّفْي، على ما هو ظاهرُ اللَّفظ، أوَ أنَّ عقوبتَهم تكونُ بِحسبِ جرائِمهم، فكلُّ

(1) الرَّاغب، المفردات: (صلب).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نفى).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (خزو).

جريمةٍ لها قِسْطٌ يُقابلُها، من حيثُ القتلُ أو أخذُ المالِ، أو إخافةُ النَّاسِ، أو كانوا مُجْتَمِعين، أوْ أحدُ هذيْن الأمرَيْن مع صاحبِه، على اختلافٍ في ذلكَ بين أئمَّةِ الفِقه.

وهذا كلُّه من أعظمِ الذُّنوبِ الموجبَةِ لفضيحةِ الدُّنيا وعذابِ الآخرةِ لِمُرتَكِبه، إلَّا الَّذين تابُوا من هؤلاء المُحارِبينَ قبل القُدْرةِ عليهم، فلا حدّ عليهم[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

الاسْتِئنافُ، وسببُ النُّزول، والعطفُ، ووجوهُ الإعراب، وأثرُها في تجليةِ المعنَى وإثْرائه:

أفادَ النَّظمُ الكريمُ بأركانه أنَّ عِظَمَ الجزاءِ من عِظَمِ الذَّنْب

هذا الكلامُ الرَّبَّانيُّ مُستأنَفٌ سيقَ لبيانِ حُكم نوعٍ من أنواعِ القَتْل وما يتعلَّقُ به منَ الفسادِ، بقطعِ الطَّريق على النَّاسِ وأَخْذِ أموالهم ومُمتلكاتِهم، إثْرَ بيانِ عِظمِ شَأنِ القَتْلِ بغيرِ حقٍّ.

وجَعَلَ بيانُ اللّه محاربةَ أهلِ شَريعتهِ من المسلمينَ مُحارَبةً للّه تعالى ولرسولِه الكريم ﷺ تعظيمًا لهم ورَفْعًا لِشَأْنِهم.

وأصْلُ الحربِ: السَّلبُ، والمرادُ ههنا: قطعُ الطَّريقِ على النَّاس.

وهذه الآية نزلَتْ في ناسٍ من عُرَينة، وعُكْلٍ[2]، أَتَوْا رسولَ اللّه ﷺ وبايَعوهُ على الإسلام، وهم كَذَبةٌ وليس الإسلامَ يُريدون، ثمَّ قالوا: إنَّا نَجْتَوي[3] المدينة، فقالَ النبيُّ ﷺ: «اخْرُجوا إلى لقاحِنا، فاشْرَبوا من أَبْوالِها وأَلْبانِها»، فذهبوا فقتلُوا الرُّعاةَ، واسْتاقُوا الإبلَ، وارتدُّوا

(1) السّعدي، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 185، وقد اختلف أئمَّةُ الفقه في المحارب الَّذي يستحقُّ الحدّ، فقال الإمامان مالكٌ والشَّافعيّ: "هو اللِّصُّ الَّذي يقطعُ الطَّريق، والمُكابِرُ في الأمصار، والَّذي يحملُ السِّلاحَ على المسلمين في أيِّ موضع"، ينظر: الإمام مالك، المدوَّنة الكبرى: 4/556، والإمام الشَّافعيّ، الأُمّ: 6/14.
وقال أبو حنيفة وأصحابه: "هو قاطعُ الطَّريق، فأمَّا المكابِرُ في الأمصار، فليس بمُحارِب"، ابن الهُمام، فتح القدير: 5/410، ويُنظر في عرض الأقوال جميعِها: ابن قدامة، المغني: 12/474.

(2) عُرَينة: بضمِّ العَين، وفتحِ الرَّاء: بَطْنٌ من قُضَاعَة، ومن تَميم، وعُكْل: بضمِّ العَينْ، وسكونِ الكاف: بَطْنٌ من تَميم، السُّيوطي، لبُّ اللُّباب: 2/113، 119.

(3) أي: كرهوا البقاءَ فيها.

عنِ الإسلام، فنُودِيَ في النّاس: "يا خَيْلَ اللّه ارْكبي، فَركِبوا، لا يَنتظِرُ فارسٌ فارسًا، فخَرجوا في طَلَبِهم، فَجيءَ بهم، فأمرَ رسولُ اللّه ﷺ بقطعِ أَيْديهم وأَرجُلِهم، وسَمَلَ[1] أَعْيُنِهم، وتَرْكِهم بالحرَّةِ حتَّى ماتوا[2].

بلاغةُ القصْرِ وفائدتُه:

﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ﴾: يُفيدُ الحَصْرَ والقَصْرَ، أي: لا جَزاءَ لهم إلَّا ذلك، فيكونُ المقصودُ منَ القَصْرِ حينئذٍ ألَّا يُنقَصَ عن ذلكَ الجزاءِ، وهو أحدُ الأُمورِ الأربعةِ الواردةِ في الآيةِ الكريمة.

وقد يكونُ الحَصْرُ لرَدِّ اعْتقادٍ مُقَدَّر، وهو اعْتقادُ مَنْ يَسْتعظِمُ هذا الجزاءَ، ويَميلُ إلى التَّخفيفِ منه، وهو قصرُ موصوفٍ على صفاتٍ، وهو قصرٌ إضافيٌّ،

﴿وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: ومعنَى يَسْعَوْن هنا: أنَّهم يَكتسِبونَ الفسادَ، وَيَجْتَنُونَهُ ويَجْترِحونَه؛ لأنَّ السَّعيَ قدِ اسْتُعمِلَ بمعنَى: الاكْتسابِ واللَّمَم، كما قالَ تعالى: ﴿لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ ١٥﴾ [طه: 15].

و﴿وَيَسۡعَوۡنَ﴾ عطفٌ على ﴿يُحَارِبُونَ﴾، والجارُّ والمجرور مُتعلِّقٌ به، وسيقَ هذا العطفُ لبيانِ القَصْدِ من حربِهمُ اللّه ورسولَه، فصارَ الجزءُ على مجموعِ الأمرَيْن اللَّذين هما سببٌ مركَّبٌ للعقوبة، وكلُّ واحدٍ منَ الأمرَيْنِ جزءُ سببٍ لا يقتضي هذه العقوبةَ بخُصوصِها[3].

إعرابُ ﴿فَسَادًا﴾، وأثره في المعنى:

﴿فَسَادًا﴾: فيه ثلاثةُ وجوهٍ إعرابيَّة[4]:

الأوَّلُ: مصدرٌ، وقعَ مَوقِعَ الحالِ من فاعلِ ﴿وَيَسۡعَوۡنَ﴾، أي: مُفْسِدين.

الثَّاني: مفعولٌ له، أي: يسعون لأَجلِ الفساد، ويكونُ الفعلُ مُنَزَّلًا منزلةَ اللَّازمِ اكتفاءً بدَلالةِ المفعولِ لأَجْلِه.

الثَّالثُ: مصدرٌ مؤكِّدٌ لـ ﴿وَيَسۡعَوۡنَ﴾؛ لأنَّه في معنَى: يُفسِدون، على أنَّه مصدرٌ من

(1) السَّمْل: بفتح السِّين، وسكون الميم هو: فَقْءُ العَيْنِ بحديدةٍ مُحمَّاةٍ، ابن منظور، لسان العرب: (سَمَلَ).
(2) البخاريّ، الحديث رقم: (233)، ومسلم، الحديث رقم: (1671).
(3) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/181 - 182.
(4) ينظر في الأوَّل والثَّاني: الزّمخشري، الكشَّاف: 1/609، والثَّالث: أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 2/46.

أَفْسَدَ بحذف الزَّوائد، أوِ اسْمُ مَصْدر، وعلى كلٍّ فإنَّ ذكر الفساد بعد الفعل المضارع ﴿وَيَسۡعَوۡنَ﴾، يعني: أنَّهم يجتهدون في الكيد للإسلام وأهله وتعويق الناس عنه وإثارة الفتن[1].

صيغةُ المبالغةِ، ووجوهُ الإعراب، وأثرُ ذلكَ في إثراءِ المعنَى:

أفـــادَ نـظـمُ السِّياقِ المبالغَةَ فـــي عـقـوبـةِ أهـلِ الـحِـرابـةِ، كـمـا بـالَـغُـوا فـي مُـحـاربـةِ الـلـهِ ورسـولِـه والإفـــســادِ في الأرض

﴿يُقَتَّلُوٓاْ﴾: مُبالغةٌ في ﴿يُقۡتَلُوٓاْ﴾، وقُصِدَ منَ المبالغةِ هنا إيقاعُه بدونِ لِينٍ ولا رِفْقٍ؛ تَشْديدًا عليهم، وكذلكَ الوجهُ في قولِه: ﴿يُصَلَّبُوٓاْ﴾"[2].

﴿يُقَتَّلُوٓاْ﴾: خبرُ ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ وكذلكَ المعطوفُ عليه"[3].

﴿أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ﴾: أي: مع القتْل؛ إنْ جمعُوا بينَ القتْلِ والأخذِ بأنْ يُصَلَّبُوا أحياءً، ويُطعَنوا برُمْحٍ في مَوضِعِ القَتْل، والصَّلبُ: وضعُ الجاني الَّذي يُرادُ قَتْلُه مَشدودًا على خَشَبةٍ، ثمَّ قَتْلُه عليها[4].

فائدةُ ذكْرِ ﴿مِّنۡ خِلَٰفٍ﴾:

و"﴿مِّنۡ﴾ في قولِه: ﴿مِّنۡ خِلَٰفٍ﴾: ابتدائيَّةٌ في مَوْضعِ الحالِ منْ ﴿أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم﴾"[5]، فهي قَيْدٌ للقَطْع، أي: أنَّ القطعَ يَبتدِئُ في حالِ التَّخالُف، وقد عُلِمَ أنَّ المقطوعَ هو العُضْوُ المخالِفُ، فتعيَّنَ أنَّه مُخالِفٌ لمقطوعٍ آخَرَ، وإلَّا لم تُتَصَوَّرِ المُخالفةُ، فإذا لم يكنْ عضوٌ مَقْطوعٌ سابقٌ؛ فقدْ تعذَّرَ التَّخالفُ، فيكونُ القطعُ للعُضْوِ الأوَّلِ آنِفًا، ثمَّ تجري المخالفةُ فيما بعد.

وقدْ عُلِمَ من قولِه: ﴿مِّنۡ خِلَٰفٍ﴾ أنَّه لا يُقطَعُ من المُحارِبِ إلَّا يدٌ واحدةٌ، أو رِجْلٌ واحدة، ولا يُقطعُ يَداهُ أوْ رِجْلاه؛ لأنَّه لو كان كذلكَ

(1) القاسمي، محاسن التأويل: 4/189.
(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/183.
(3) العكبري، التبيان: 1/214.
(4) تقدَّمتِ الإحالةُ للمصادر الفقهيَّة الّتي اهتمَّتْ بتفصيل أحكامِ هذه المسألة وبَسْطِها في حاشية فِقرة: المعنَى الإجماليّ.
(5) العكبري، التبيان: 1/214.

لم يُتَصوَّرْ معنًى لِكَوْنِ القَطْعِ مِنْ خِلاف، وهذا التَّركيبُ السَّالفُ من بديع الإِيْجازِ البيانيِّ، وهو بابٌ من أبوابِ البلاغةِ القُرآنيَّةِ في لونٍ ضافٍ من ألوانِ الإعْجازِ القُرآنيِّ البيانيِّ.

والظَّاهرُ أنَّ كونَ القَطْعِ من خلافٍ تيسيرٌ ورَحْمة؛ لأنَّ ذلكَ أَمْكَنُ لحركةِ بقيَّةِ الجَهدِ بعدَ البُرْء، وذلكَ بأنْ يُتوكَّأَ باليَدِ الباقيةِ على عصًا بجهةِ الرِّجْلِ المقْطُوعة.

والحِكْمةُ في تحديد القَطْعِ: هو أنَّ قطعَ يدِه لِأجْلِ أَخْذِ المال، ورِجْلِه للإخافَة؛ لأنَّ اليدَ هي العُضْوُ الَّذي به الأَخْذُ، والرِّجلُ هي العُضْوُ الَّذي به الإخافةُ، أي: المَشْيُ وراءَ النَّاسِ والتَّعرُّضُ لهم(1).

﴿أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، أي: يُبْعَدُوا منَ المكانِ الَّذي هو وطنُهم؛ لأنَّ النَّفيَ معناهُ عدمُ الوجود، فالمُرادُ هنا الإبعادُ عنِ القومِ الَّذينَ حارَبوهُم، أوْ منَ الأرضِ الَّتي يُريدونَ الإقامةَ بها، فحذفَ الصِّفةَ(2).

دلالاتُ ﴿أَوۡ﴾:

﴿أَوۡ﴾ الَّذي تكرَّرَ في الآيةِ الكريمةِ فيه وجهان:

الأوَّلُ: التَّخييرُ في جزاءِ المُحاربين؛ لأنَّ أصلَ ﴿أَوۡ﴾ الدَّلالةُ على أحدِ الشَّيئَيْن، أوِ الأشياءِ في الوُقوع، ويقتضي ذلكَ في بابِ الأمرِ ونحوِه التَّخييرَ، كما في قولِه تعالى: ﴿فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖۚ﴾ [البقرة: 196].

والثَّاني: التَّقسيمُ، وأنَّ المذْكوراتِ مَراتبُ للعقوباتِ بِحَسْبِ ما اجْترحَهُ المُحارِب، ويُوجَدُ رابطٌ وثيقٌ بين هذه العقوبات وقولِه تعالى بعدَها: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ﴾، وهو أنَّ هذه العقوباتِ هي لأَجْلِ الحِرابة، وليستْ لأَجْلِ حقوقِ الأَفْرادِ من النَّاس، ولذلكَ فلو أَسْقطَ المُعْتَدَى عليهم حُقوقَهم؛ لم يسقطْ عَنِ المُحارِبِ عُقوبةُ الحِرَابة(3).

وتحتمل (أو) هنا معاني أُخَر، منها الإباحة، فللإمام أن يفعل ما أراد من هذه الأشياء(4)، ومنها البيان، وهي الرِّواية الثَّانية عن ابن عباس، وهو قول أكثر العلماء؛ لأنَّ

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/183 - 184.

(2) العكبري، التبيان: 1/214.

(3) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/185.

(4) الواحدي، الوجيز، ص: 317.

الأحكام تختلف، فترتَّبت هذه العقوباتُ على ترتيب الجرائم، وهذا كما روي عن ابن عباس في قطَّاع الطريق، قال: إذا قَتلوا - وأَخذوا المالَ - قُتلوا، وصُلِّبُوا، وإذا قَتلوا - ولمْ يأخذوا المالَ - قُتلوا، وإذا أَخَذوا المالَ - ولم يَقتُلوا - قُطعت أيديهم وأرجلُهم من خلاف (أي: مختلفة)، فتُقطع اليدُ اليمنى والرِّجلُ اليسرى، وإذا أَخافوا السَّبيلَ - ولم يَقتلوا، ولم يَأخذوا مالًا - نُفوا من الأرض، وهذا قولُ قتادة والأوزاعيِّ والشَّافعيِّ وأصحابِ الرَّأي[1].

وجوهُ الإعراب، وأسلوبُ الحَصْر، وأثرُ ذلك في تَجْليةِ المعنَى:

أفـــادَ نـظـمُ السَّياقِ تَحقُّقَ عـاقـبـةِ أهـلِ الحِرابةِ في الدُّنيا والآخرة

و﴿ذَٰلِكَ﴾ مُبتَدأ، و﴿لَهُمۡ خِزۡيٞ﴾ مُبتدأٌ وخَبر، والجُملةُ في محلِّ رفعِ خبرٍ للمبتدَأ ﴿ذَٰلِكَ﴾.

وقولُه: ﴿فِي ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ صفةٌ ﴿خِزۡيٞ﴾، ويَجوزُ أنْ يكونَ ظرفًا له، ويجوزُ أن يكونَ ﴿خِزۡيٞ﴾ خبرَ ﴿ذَٰلِكَ﴾، و﴿لَهُمۡ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ وقعَ حالًا من ﴿خِزۡيٞ﴾؛ لأنَّه في الأصلِ صفةٌ له، فلمَّا قُدِّمَ؛ انْتَصبَ حالًا، أي: كائنًا في الدُّنيا، ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿فِي ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ ظرفًا للاستقرار[2].

"والخِزيُ: الذُّلُّ والفَضيحة، وقولُه: ﴿وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ غيرُ هذا الخِزْي، وهو ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ لا يُقادَرُ قَدْرُه لغايةِ عِظَمِ جِنايَتِهم.

وقولُه تعالى: ﴿وَلَهُمۡ﴾ خبرٌ مُقدَّم، و﴿عَذَابٌ﴾ مُبتدَأٌ مُؤخَّر، و﴿فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ وقعَ حالًا من ﴿عَذَابٌ﴾؛ لأنَّه في الأصلِ صفةٌ له، فلمَّا قُدِّم انتصبَ حالًا، أي: كائنًا في الآخرة"[3]، كما تقدَّمَ في الجُملةِ السَّابقةِ ﴿لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ﴾.

---

(1) صافي، الجدول: 6/337.

(2) العكبري، التبيان: 1/214.

(3) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 2/47 - 48.

فائدةُ تقديمِ﴿لَهُمۡ﴾:

وتقديمُ شِبهِ الجُملةِ في كلا الوَعِيدَيْن، يُفيدُ حَصْرَ: كَيْنُونَةِ الأَوَّلِ في الدُّنيا، وكَيْنُونَةِ الثَّاني في الآخرة، وتَحقُّقهما.

الاسْتثناء، وأثرُه في تجليةِ المعنَى:

أفادَ الاسْتثناءُ قَبولَ توبةِ أهلِ الحِرابةِ قبلَ القُدرةِ عليهم

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾: اسْتثناءٌ منَ المُعاقَبِينَ عقابَ قطعِ الطَّريقِ خاصَّة، إذًا فقدْ دلَّتْ أداةُ الاسْتثناءِ على سُقوطِ عُقوبةِ قطعِ الطَّريقِ خاصَّة، فهو اسْتثناءٌ مَخصوصٌ بما هو من حقوقِ اللّه ﷻ، كما يُنبِئُ عنه قولُه تعالى: ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾، وأمَّا حُكْمُ القَتْلِ والجِراحِ وأَخْذِ المالِ، فإلى الأولياءِ: إنْ شاؤوا؛ عَفَوْا، وإنْ شاؤوا؛ اسْتَوْفَوْا، وإنَّما يَسقُطُ بالتَّوبةِ وجوبُ اسْتيفائِه لا جَوازُه،[1] وذلكَ بأدلَّةٍ من كتابِ اللّه ﷻ، كما في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ [البقرة: 178]، وكما في قولِه تعالى: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥ﴾ [المائدة: 45].

﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾: تَذْكيرٌ بعدَ تمامِ الكلامِ، ودَفْعٌ لِعَجَبِ مَنْ يَتَعجَّبُ من سُقوطِ العقابِ عنهم، وهو - كما سَلَفَ آنفًا - ما يتعلَّقُ بحقوقِ اللّه ﷻ إنْ تابُوا، وأنَابُوا.

وهذا كلُّه قبلَ القُدْرةِ عليهم، كما في قولِه تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ﴾.

فعندَ ذلكَ لم تَبْقَ حِكمةٌ في عقابِه، ولَمَّا لم تتعرَّضِ الآيةُ الكريمةُ إلى غُرْمِ ما أَتْلَفَهُ بِحرابتِه؛ عُلِمَ أنَّ التَّوبةَ لا تُؤثِّرُ في سُقوطِ ما كانَ

(1) الزَّمخشري، الكشاف: 1/610، وأبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 2/48.

قدِ اعْتَلَقَ به من حُقوقِ النَّاسِ من مالٍ أو دَم، إلَّا إنْ عَفَا الأوْلياءُ عن حُقوقِهم؛ بناءً على تنزيلِ المُخاطَبينَ مَنْزِلةَ مَنْ لا يَعلمُ ذلكَ؛ نظرًا لاسْتعظامِهمْ هذا العَفْوَ، وشَأْنُ الفعلِ ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ﴾ أنَّه يَدُلُّ على أهمِّيَّةِ الخَبَر، كما في قولِه تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: 24][1].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الجَزاء والعَاقِبة والعِقاب والعُقُوبة:

"العاقبةُ: يختصُّ إطلاقُها بالثَّواب، كما في قولِه تعالى: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ٨٣﴾ [القَصص: 83].

وبالإضافةِ قد تُستَعمَلُ في العُقوبة، كما قالَ تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ﴾ [الرُّوم: 10]، وقال سُبحانَه: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ﴾ [الحشر: 17].

والعُقوبةُ والمعاقبةُ والعِقابُ يختصُّ بالعذاب، قالَ تعالى: ﴿فَحَقَّ عِقَابِ ١٤﴾ [ص: 14]، وقالَ سُبحانه: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النَّحل: 126]"[2].

وأمَّا "الجزاءُ؛ فهو ما فيه الكِفايةُ مِنَ المُقابَلة، إنْ خيرًا؛ فخير، وإنْ شرًّا؛ فَشَرٌّ"[3].

وهذا الَّذي عليه معنَى الجزاء، هو الَّذي يُحقِّقُ الغرضَ من إيرادِه في سِياقِ الآيةِ الكريمة، فالحِرابةُ سَبَبٌ للقِصاص، أمَّا الكلماتُ الَّتي يُظَنُّ ترادُفُها مع كلمةِ الجزاء؛ فلا تحقِّقُ هذا الغرضَ المنشودَ كما تقدَّم من معانيها.

(يَسْعَوْنَ) و(يَعيثُونَ):

يَعيثونَ من الفعلِ الماضي (عَثَا)، "والعَيْثُ والعِثِيُّ يتقاربان، نحو: جَذَبَ وجَبَذَ، إلَّا أنَّ العَيْثَ: أكثرُ ما يُقالُ في الفسادِ الَّذي يُدرَك حِسًّا، والعِثيُّ: فيما يُدرك حُكْمًا، يُقالُ: عَثِيَ يَعْثَى عِثِيًّا، وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ٦٠﴾ [البقرة: 60]، وعَثَا يَعْثُو عُثُوًّا"[4].

وقد تقدَّمَ في شرح المفردات أنَّ السَّعْيَ: هو المَشْيُ السَّريعُ، وهو دونَ العَدْوِ، ويُستعمَلُ للجِدِّ في الأمر، خيرًا كان أو شرًّا.

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/186 - 187.
(2) الرّاغب، المفردات: (عقب).
(3) الرّاغب، المفردات: (جزا).
(4) الرّاغب، المفردات: (عثى).

وعلى هذا؛ فإنَّ الفعلَ ﴿وَيَسْعَوْنَ﴾ أَوْفَرُ حظًّا في مناسبتِه للسِّياقِ من الفعلِ (يعيثون)، فأهلُ الحِرابة مُسْرِعونَ في مَشْيهم حِسًّا ومعنًى، بقطعِهمُ الطَّريقَ على النَّاسِ وقَتْلِهم وسَلْبِ أموالِهم، وإثارةِ الرُّعبِ في قلوبِهم، جادُّون في أعمالِ الفسادِ الَّتي قاموا بها.

النَّفْي والإبْعاد:

"البُعْدُ: ضدُّ القُرْب، وليس لهما حدٌّ محدود، وإنَّما ذلكَ بِحسبِ اعْتبارِ المكانِ بغيرِه، يُقالُ ذلكَ في المحسوسِ، وهو الأكْثَرُ، كما في قولِه تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ ﴿٤٤﴾﴾ [فُصِّلت: 44]، وفي المعقول، كما في قولِه تعالى: ﴿ضَلُّواْ ضَلَـٰلَۢا بَعِيدًا ﴿١٦٧﴾﴾ [النِّساء: 167]"[1].

والبيانُ الإلهيُّ اسْتخدمَ النَّفيَ، ولم يستخدمِ الإبعاد؛ لأنَّ في النَّفْيِ إبعادًا للرَّديء والمُفسِدِ والشِّرِّير، فهو ليس أيَّ إبعاد، وأيُّ رَداءةٍ وإفسادٍ وشرٍّ بعدَ فعلِ أهلِ الحِرابةِ من قَتْلِ النَّاسِ وإتْلافِ أموالِهم وإدْخالِ الرُّعبِ والهلَعِ في قلوبِهم؟

الخِزْي والذُّل:

الذُّلُّ: هو ما كانَ عن قَهْر، يُقالُ: ذَلَّ يَذِلُّ ذُلًّا، قالَ تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: 24]، أي: كُنْ كالمقهورِ لهما.

والذُّلُّ متى كانَ من جهةِ الإنسانِ نَفْسِه لِنَفْسِه؛ فَمحْمُود، كما في قولِه تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: 54][2].

والخِزْيُ يَلْحَقُ صاحبَه انْكسارٌ واسْتخفافٌ وهَوَانٌ، مع زيادةِ معنًى آخَرَ، وهو أنَّ الخِزْيَ ذُلٌّ مع افْتضاحٍ[3]، وهو عينُ ما يستحقُّه أهلُ الحِرابةِ في ظلمِهم عبادَ اللّه، وقُبحِ أفعالِهم من قَتْلٍ وسَلْبٍ وإثارةِ رُعْب.

ولذلكَ اسْتخدمَ البيانُ الإلهيُّ كلمةَ (الخِزْي) بدلَ (الذُّلِّ)، فهي أَوْقعُ أَثَرًا في مفهومِ سياقِ النَّصِّ القرآنيِّ الَّذي وردت فيه، وأَجْلَى بيانًا لحالِ أولئكَ الظَّلَمةِ في سوءِ صنيعِهم مع النَّاس.

(1) الرّاغب، المفردات: (بعد).
(2) الرَّاغب، المفردات: (ذل).
(3) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 215.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَـٰهِدُواْ فِى سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٣٥﴾ [المائدة: 35]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا بيَّنَتِ الآيتانِ السَّابقتَانِ جزاءَ أَهْلِ الحِرَابةِ في الدُّنيا والآخرة، واسْتثناءَ مَنْ تابَ منهم قبْلَ القُدرةِ عليه؛ جاءتْ هذه الآيةُ الكريمةُ آمرَةً المؤمنينَ بتَقْوَى اللّه، وطلبِ القُرْبى إليه تعالى بالطَّاعاتِ والجهادِ في سَبيلِه لِنَيل الفوزِ عندَه ﷻ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾: وَقَى: الواوُ والقافُ والياءُ: كلمةٌ واحدةٌ تَدُلُّ على دَفْعِ شيءٍ عن شيءٍ بغيره، ووقَيْتُه أَقِيه وَقْيًا، والوِقايةُ: ما يَقِي الشَّيء، واتَّقِ اللّه: تَوَقَّهُ، أي: اجْعَلْ بينَكَ وبينَهُ كالوِقاية، وذلكَ بالتزامِ أوامرِه، والانْتهاءِ عن نَواهيه، وعدمِ التَّعدِّي على حُدودِه، قالَ تعالى: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [الطَّلاق: 1][1].

2) ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ﴾: "الابْتغاءُ: هو ما خُصَّ بالاجْتهادِ في الطَّلب، فَمَتى كانَ الطَّلَبُ لشيءٍ مَحْمودًا؛ فالابْتغاءُ فيه مَحْمودٌ، كما في قولِه تعالى: ﴿ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الإسراء: 28]"[2].

3) ﴿ٱلْوَسِيلَةَ﴾: الوَسيلَةُ: التَّوصُّلُ إلى الشَّيءِ برَغْبةٍ، وحقيقةُ الوَسيلَةِ إلى اللّه تعالى: مُراعاةُ سبيلِه بالعلمِ والعِبادَة، وتَحرِّي مكارِمِ الشَّريعة، وكُلُّ طاعةٍ مُوصلةٍ لِرِضْوانِ اللّه - ﷻ - وهو المرادُ هنا في الآيةِ الكريمة: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾.

والوَسيلةُ كالقُرْبة، والواسِلُ: الرَّاغبُ إلى اللّه تعالى[3].

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (وقى).

(2) الرّاغب، المفردات: (بغي).

(3) الرّاغب، المفردات: (وسل)، يمكنُ أن يدخلَ في معنَى الوسيلة: أنَّها درجةٌ في الجنَّة خاصَّةٌ برسولِ الله ﷺ ويؤيّده قولُ النَّبيِّ ﷺ: «سَلُوا الله ليَ الوسيلة، فإنَّها درجةٌ في الجنَّة، لا ينالُها إلَّا عبدٌ واحدٌ، وأرجو أن أكونَ أنا هو». أخرجه مسلم، الحديث رقم: (384).

۞ المَعنَى الإجْمَاليُّ:

هذا أمرٌ منَ اللّه تعالى لعبادِه المؤمنين، بما يَقْتضيه الإيمانُ من تَقْوَى اللّه، باجْتهادِ العبدِ في طاعةِ اللّه، واجتنابِ ما يُسخِطُه - ﷻ - بأداءِ فرائضِه القلبيَّةِ كالحبِّ له، والخوفِ منه، والبَدَنيَّةِ كالصَّلاةِ والعلم، والماليَّةِ: كالزَّكاة، ونحوِ ذلك كلِّه ممَّا يَجْعلُ العَبْدَ من أهلِ الفَلاحِ والنَّجاحِ عندَ المَلِكِ الدَّيَّان.

۞ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

الجُملةُ الاعتراضيَّةُ، والحَصْرُ، وأثرُ ذلكَ في إثراءِ المعنَى:

أفادَ نَظْمُ السِّياقِ تَحْفيزَ النُّفوسِ للعملِ بما يُرضي اللهَ، والتَّوسُّلِ إلى اللهِ لا إلى غيرِه

سيقتْ هذه الآيةُ الكريمةُ اعْتراضًا بين آياتِ وعيدِ المُحاربينَ وأحكامِ جزائِهم، الَّتي صُدِّرتْ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ وبينَ ما بعدَه من قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، خاطبَ اللّه - ﷻ - فيها المؤمنينَ بالتَّرغيبِ بعدَ التَّرهيب، على نَسْجِ طريقتِه في تخلُّلِ الأَغْراضِ بالموعظةِ والتَّحفيزِ والتَّنفير، وهي وسيلةٌ ناجحةٌ لاصْطيادِ النُّفوس، وتحقيقِ المُرادِ منَ المسارعةِ في الاسْتجابةِ للخَيْراتِ والإقْبالِ على المَكْرُمَات، وأيُّ خيرٍ أَعْظمُ منَ التَّقوى؟ وأيُّ مَكْرُمةٍ أَرْجَى من طلبِ مرضاتِه والجهادِ في سبيلِه؟ والوسيلةُ: فعيلةٌ، بمعنَى: مَفعولَة، أي: مُتوسَّلٌ بها إلى اتِّباعِ القُرُباتِ بالطَّاعات، وأصلُها من: "توَسَّلَ إلى فلانٍ بكذا، أي: تقرَّبَ إليه "[1].

فائدةُ تقديم ﴿إِلَيۡهِ﴾:

"و﴿إِلَيۡهِ﴾ مُتعلِّقٌ بها قُدِّمَ عليها للاهْتمامِ به، وليستْ بمصدرٍ حتَّى لا تعملَ فيما قبلَها"[2]، وإذا كانتِ الوسيلةُ ذريعةً لكلِّ خيرٍ ومَنجاةً من كلِّ ضَيْر؛ فهي لا تخرُجُ عن معنَى التَّقْوَى الَّذي تقدَّمهَا، وإذا كانَ ذلكَ

(1) ابن جرير، جامع البيان: 6/226.

(2) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السَّليم: 2/48.

كذلكَ؛ فالجُملةُ حينئذٍ جاريةٌ ممَّا قبلَها مجرَى البيانِ والتَّأكيد، وإذا كانَ المرادُ مُطلَقَ الوَسيلة؛ فالأمرُ بالتَّقْوَى داخلٌ فيها دخولًا أوَّليًّا،[1] وتكونُ الوسيلةُ بهذا الإطلاقِ جِنْسًا، والتَّقوى نَوْعٌ من أنواعِها.

تعلُّقُ ﴿إِلَيْهِ﴾ وسببُ تقديمِ شِبْهِ الجُملة:

﴿إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾: يمكنُ أنْ يكونَ المجرورُ في ﴿إِلَيْهِ﴾ مُتعلِّقًا بقول: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ﴾، كما علَّقناه قبلُ بـ ﴿ٱلْوَسِيلَةَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ حالًا، أي: الوسيلةَ كائنةً إليه،[2] "وقُدِّمَ ﴿إِلَيْهِ﴾ على مُتعلَّقِه ﴿ٱلْوَسِيلَةَ﴾ لِلْحَصْر، أي: لا تتوسَّلُوا إلَّا إليه لا إلى غيرِه، فيكونُ تعريضًا بالمشركِين؛ لأنَّ المسلمِين لا يُظَنُّ بهم ما يَقتضي هذا الحَصْرَ"[3].

﴿وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: أمرٌ بمُحاربةِ الأعداءِ البارِزَةِ والكامِنة، والأمرُ يقتضي الوُجوبَ، وذلكَ لنَيلِ مَرضاتِه والفوزِ بكراماتِه.

سرُّ عطْفِ الخاصِّ على العامّ:

لأهمِّيَّتِه وعُلُوِّ مَنزلتِه في الدَّعوةِ إلى دينِ اللهِ - ﷻ - ونَشْرِ رسالتِه

وجاءَ إفرادُ الأمرِ بالجهادِ وتخصيصُهُ في قولِه تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ﴾، وهو أحدُ أفرادِ العَامِّ في معنَى الوسيلة فيما يُرضي اللّه تعالى منَ القُربات، وذلكَ لأهمِّيَّته وعُلُوِّ مَنزلتِه في الدَّعوةِ إلى دينِ اللّه - ﷻ - ونَشْرِ رسالته.

الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الابْتغاء والطَّلَب:

"الطَّلَبُ: الفَحْصُ عن وجودِ الشَّيء عَيْنًا كانَ أو معنًى"[4]، قال تعالى: ﴿أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا ۝٤١﴾ [الكهف: 41].

(1) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 2/48.
(2) العكبري، التبيان: 1/214 - 215.
(3) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/187.
(4) الرَّاغب، المفردات: (طلب).

وفي معنَى الابتغاءِ: خصوصُ أمرَيْن ليسا موجودَيْن في الطَّلَبِ الَّذي هو أعمُّ من الابْتغاء: الأوَّلُ: الاجْتهادُ في طَلَبِ المراد، والثَّاني: فيما كان محمودًا[1].

ولذلكَ كانَ فعلُ الأمرِ ﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ﴾ أَوْلَى بالسِّياقِ من (اطْلُبوا)، فالسِّياقُ في التَّرغيبِ بأمورٍ هي جِدٌّ محمودةٍ، وهي كلُّ عملٍ يُقرِّبُ إلى اللّه ونَيْلِ مرضاتِه والجهادِ في سبيلِه على وَجْه الخُصوص، وهذه جميعُها تحتاجُ إلى اجْتهادٍ في طلبِها للوصولِ إليها وتَحقيقِها.

الوَسيلَة والقُرْبة:

يُقالُ: قَرُبْتُ منه أَقْرُبُ، وقَرَّبْته أُقَرِّبُهُ قُرْبًا وقُرْبانًا، ويُستعملُ ذلكَ في الزَّمان، والمكان، وفي النِّسبة، وفي الخُطوةِ، والرِّعاية، والقُدرة.

والَّذي يُناسبُ السِّياقَ هنا القُربةُ الَّتي بمعنَى: الخُطوَة، كقولِه تعالى: ﴿قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرۡبَةٞ لَّهُمۡۚ﴾ [التَّوبة: 99][2].

وعندَ العَوْدِ لمعنَى الابْتغاء - كما في شرحِ المفردات - نجدُ أنَّ الوسيلةَ: هي التَّوَصُّلُ إلى الشَّيءِ برغْبةٍ، فهي عبارةٌ عن سُبُلٍ وطرائقَ تُتَّبَعُ للوصولِ إلى القُربة.

فالوسيلةُ إذًا سببٌ، والقُربةُ مُسَبَّبٌ، والبيانُ الإلهيُّ أمرَ عبادَه المؤمنينَ باتِّخاذِ الأسبابِ المُوصلةِ لقُرْبِه والفَوْزِ بالفَلاحِ عندَه ﷻ.

(1) الرَّاغب، المفردات: (بغي).
(2) الرَّاغب، المفردات: (قرب).

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٣٦﴾ [المائدة: 36]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

لَمَّا أمرَ اللّه ﷻ جماعةَ المؤمنينَ في الآيةِ السَّابقةِ بِتَقْواهُ وابْتغاءِ القُرُباتِ والجهادِ في سبيله لِيَنالُوا الفَلاحَ؛ سَاقَ بيانُ اللّه تعالى في هذه الآيةِ الكريمةِ - وكعادته - الحديثَ عن جماعةِ الكافرينَ الَّذين أعْماهُمْ كِبْرُهُمْ عنِ الإيمانِ باللّه، فهؤلاء لن يَنفعَهم ما يُخلِّصونَ به أَنْفُسَهم من عذابِ النَّارِ يومَ القيامةِ، ولو كان أضعافًا مُضاعَفةً ممَّا في الأرضِ من كُنوزٍ وثَرَواتٍ؛ بل مآلُهمُ العذابُ الأليمُ لا مَحالةَ.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ﴾: فَدَيَ: الفاءُ والدَّالُ والحَرْفُ المُعْتَلُّ كلمتانِ مُتَبايِنتانِ جدًّا:

فالأُولى: أنْ يُجعَلَ شيءٌ مكانَ شيءٍ حِمًى له، والأُخْرَى: شيءٌ منَ الطَّعام.

فالأُولى قولُكَ: فَدَيتُه أَفْديه، كأنَّكَ تَحْميه بِنَفْسِك أَوْ بشيءٍ يُعوَّضُ عنه، يقولونَ: هو فِداؤكَ؛ إذا كَسَرْتَ، أي: الفاء، وإذا فَتَحْتَها؛ قَصَرْتَ، يُقالُ: هو فَداكَ.

ويُقالُ: تَفادَى مِنَ الشَّيءِ؛ إذا تَحاماهُ، وانْزَوى عنه، والأصلُ في هذه الكلمةِ ما تقدَّم، وهو التَّفادي: أنْ يَتّقيَ النَّاسُ بعضُهم ببعضٍ، كأنَّه يَجعلُ صاحبَه فداءَ نَفْسه.

وهذا الاتِّقاءُ وحمايةُ النَّفْس بشيءٍ يُعوِّضُ عنها، وهو من الفِداء بكسر الفاء، وهو ما عَنَتْه الآيةُ الكريمةُ في سياقِها[1].

المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

أخبرَ اللّه ﷻ بما أعدَّ لأعدائهِ الكُفَّارِ منَ العذابِ والنَّكالِ يومَ القيامة، مُبيِّنًا أنَّه لو أنَّ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فدي).

أحدَهم جاءَ يومَ القيامةِ بِمِلْءِ الأرضِ ذهبًا وبِمِثْلِه؛ ليفتديَ بذلك من عذابِ اللّٰه الَّذي قد أحاطَ به إحاطةَ السِّوارِ بالمِعْصَم، ما أَفْلَحَ هذا الفِداءُ في إنقاذِ صاحبِه؛ بل لامَنْدُوحةَ عنه ولا مَحيصَ له ولا مَنَاص[1].

۞ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

التَّوكيدُ، والشِّرطُ، وتقديمُ ما حقُّه التَّأخيرُ، وأثرُ ذلك في إثْراءِ المعاني:

أفادَ نظمُ السِّياقِ تهويلَ حالِ الكافرينَ وتفظيعَه يومَ القيامة

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾: كلامٌ مُبتدَأٌ مَسوقٌ لتأكيدِ وجوبِ الامْتثالِ بالأوامرِ السَّابقةِ: التَّقْوى، وابْتغاءِ الوَسيلة، والجِهادِ في سبيلِ اللّٰه، وفيه ترغيبٌ للمؤمنين في المسارَعةِ إلى تحصيلِ القُرُباتِ والمكرُماتِ قبلَ أنْ يَحينَ وقتٌ لا يَنفَعُ فيه نَفْسًا إيمانُها، لم تكنْ آمنَتْ من قبلُ، أوْ كَسَبتْ في إيمانِها خيرًا يَقيها من أنْ تتوسَّلَ بوسائلَ قد تُجزِئُ عن صاحبِها في الدُّنيا، أمَّا في الآخرةِ؛ فشأنٌ آخَرُ لا ينفَعُ معه إلَّا العملُ الصَّالحُ الخالصُ للّٰه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

﴿لَوۡ أَنَّ لَهُم﴾: أي: لكلِّ واحدٍ منهم لا لجميعِهم؛ إذْ لا يكونُ من تَهْويلٍ للأمرِ وتَفْظيعٍ للحالِ عندما يقعُ عليهم جُملةً واحدةً دونَ إفرادِ كلِّ واحدٍ منهم على حِدَة.

معنى الشَّرطِ في ﴿لَوۡ﴾:

"والشَّرطُ في قولِه: ﴿لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ مقدَّرٌ بفعلٍ دلَّتْ عليه ﴿أَنَّ﴾؛ إذِ التَّقديرُ: لو ثَبَتَ ما في الأرضِ مِلْكًا لهم، فإنَّ ﴿لَوۡ﴾ لاخْتصاصِها بالفعلِ صحَّ الاسْتغناءُ عن ذِكْرِه بعدَها؛ إذا وَرَدَتْ (أنَّ) بعدَها "[2].

﴿مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: ﴿مَّا﴾ اسمُ ﴿أَنَّ﴾ و﴿لَهُم﴾ خبرُها ومحلُّها الرَّفعُ،

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 2/51.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/188.

ويمكنُ أن يكونَ الخبرُ محذوفًا مقدَّرًا مُقدَّمًا، أي: لو ثابتٌ كونُ ما في الأرضِ لهم، ويمكنُ أن يكونَ الخبرُ محذوفًا مُقدَّرًا مُؤخَّرًا، أي: لو كونُ ما في الأرضِ لهم ثابتٌ.

ويمكنُ أنْ يكونَ رُفِعَ على الفاعليَّةِ، والفعلُ مُقدَّرٌ بعد لو، أي: لو ثَبتَ أنَّ لهم ما في الأرض.

ولكنَّ الوجهَ الأوّلَ أصحُّ؛ فإنَّ عدمَ التَّقديرِ، والجَرْيَ على الظَّاهرِ أَوْلى منَ التَّقديرِ ومُخالفةِ الظَّاهر؛ إذْ لا مُسَوِّغَ له.

﴿جَمِيعًا﴾: توكيدٌ للموصول ﴿مَّا﴾ أو حالٌ منه.

﴿وَمِثْلَهُۥ﴾: معطوفٌ على ﴿مَّا﴾ منصوبٌ.

﴿مَعَهُۥ﴾: ظرفٌ وقعَ حالًا منَ المعطوف، والضَّميرُ (الهاءُ) راجعٌ إلى ﴿مَّا﴾ الموصول، وفائدتُهُ حينئذٍ: التَّصريحُ بفرَضِ كَيْنونَتِهما لهم بطريقِ المَعيَّة، لا بطريقِ التَّعاقُبِ تحقيقًا لكمالِ قُبْحِ الأمرِ وفَظاعتِه، معَ ما فيه من نوعِ إشعارٍ بكونِهما شيئًا واحدًا، وتمهيدًا لإفرادِ الضَّميرِ الرَّاجعِ إليهما[1].

التَّعليلُ، وجوابُ الشَّرطِ، وتأخيرُ ماحقُّه التَّقديمُ، وأثَـرُ ذلكَ في تَجليةِ المعنَى:

أفـادَ نَـظْـمُ السِّياقِ بأركانِه الـواردةِ تأكيدَ عذابِ الكافرين

﴿لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ﴾: مُتعلِّقٌ بما تعلَّق به خبرُ ﴿أَنَّ﴾، وهو الثَّباتُ المقدَّرُ في لهم - كما تقدَّم - واللَّامُ في ﴿لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ﴾ لتعليلِ الفعلِ المُقدَّر، أي: لو ثبتَ لهم ما في الأرضِ لأَجْلِ الافْتداءِ به لا لأَجَلِ أن يَكْنِزوه أو يَهَبُوه، وإفرادُ الضَّميرِ في قولِه: ﴿بِهِۦ﴾ مع أنَّ المذكورَ شيئانِ هما: ﴿مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ و﴿وَمِثْلَهُۥ﴾: إمَّا على اعْتبارِ الضَّميرِ راجعًا إلى ﴿مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ فقط، ويكونُ قولُه: ﴿وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ﴾ معطوفًا مُقدَّمًا من تأخير، ويكونُ أصلُ الكلامِ: لو أنَّ لهم ما في الأرضِ؛ لِيَفْتَدُوا به، ومِثْلَهُ معه، ودلَّ على اعتبارِه مُقدَّمًا من تأخيرٍ: إفرادُ الضَّميرِ المجرورِ بالباء ﴿بِهِۦ﴾.

(1) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 2/49.

بلاغةُ التَّقديم:

واللَّطيفةُ البلاغيَّةُ في هذا التَّقديم: تعجيلُ اليَأْسِ مِنَ الافْتداءِ إليهم، ولو بمُضاعَفَةِ ما في الأرض.

وإمَّا أن يكونَ الضَّميرُ عائدًا إلى ﴿وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ﴾؛ لأنَّ ذلكَ المِثْلَ قد شَمِلَ ما في الأرضِ وزيادةً، فلم تَبْقَ جَدْوى لِفرَضِ الافْتداءِ بما في الأرض؛ لأنَّه قدِ انْدرَجَ في مثلِه الَّذي مَعَه.

ويجوزُ أن يُجرَى الضَّميرُ مجْرَى اسْمِ الإشارةِ في صِحَّةِ اسْتعمالِه مُفردًا، مَعَ كونِه عائدًا إلى مُتعَدِّدٍ على تأويلِه بالمذكور، وهذا شائعٌ في اسْمِ الإشارة، كقولِه تعالى: ﴿عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾ [البقرة: 68] أي: بين الفارِضِ والبِكْر،[1] وتقديرُه هنا: "لِيَفْتَدُوا بذلك، ويجوزُ أنْ يكونَ الواوُ في ﴿وَمِثۡلَهُۥ﴾ بمعنَى: (معَ)، فيَتوحَّدُ المرجوعُ إليه"[2].

وقولُه: ﴿مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ مُتعلِّقٌ بالافْتداءِ أيضًا، أي: لو أنَّ ما في الأرضِ ومِثْلَه ثابتٌ لهم؛ لِيَجعلُوه فِديةً لأنْفُسِهم من العذابِ الواقعِ يومئذٍ؛ ﴿مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ﴾ ذلك، وهو جوابُ ﴿لَوۡ﴾، وترتيبُه على كَوْنِ ذلكَ لهم لأَجْلِ افْتدائِهم به من غيرِ ذِكْرِ الافْتداء، بأنْ يُقالَ: وافْتدوا به، مع أنَّ الرَّدَّ والقَبولَ إنَّما يترتَّبُ عليه لا على مباديه، وذلكَ للإيذانِ بأنَّه أمرٌ مُحقَّقُ الوقوعِ غنيٌّ عنِ الذِّكر.

ولكنْ هل يَملِكونَ القُدرةَ على تنفيذِ هذا الفَرَضِ في الافْتداءِ بما في الأرضِ ومِثْلَهُ معه؟

إنَّهم لا يَملِكونَ القُدرةَ على ذلكَ وخاصَّةً أنَّهم في ذاكَ الموقفِ العَصيبِ ما يَملِكونَ من قِطْمير، ولكنَّه لإظهارِ المبالغةِ في تحقيقِ الرَّدِّ وتَخْييلِ أنَّه وقعَ قَبْلَ الافْتداء.

وهذه الجملةُ الامْتناعيَّةُ ﴿مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ﴾ خبرُ ما تقدَّمَ في صَدْرِ الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، والمرادُ منها: تمثيلُ لُزومِ العذابِ لهم، واسْتحالةِ نجاتِهم منه بوجْهٍ من الوُجوهِ المُحقَّقةِ والمَفروضَة.

وقولُه تعالى: ﴿وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ تَصريحٌ بما أُشيرَ إليه بعدَمِ قَبولِ فِدْيَتِهم، لزيادةِ تَقريرِه وبَيانِ هَوْلِه وشِدَّةِ وَطْأَته.

---

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/188 - 189.

(2) الزَّمخشري، الكشَّاف: 1/610.

والواوُ وجُملتُها في محلِّ نصب حال، أوِ الرَّفع عَطْفًا على خَبرِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وهو: ﴿مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ﴾، أوْ هي عَطْفٌ على: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ﴾، فلا محلَّ له كالمَعطوفِ عليه[1].

الفروقُ المُعجَمِيَّةُ:

الافْتداء والاتِّقاء:

"الوِقايةُ: حفظُ الشَّيء ممَّا يُؤذيه ويَضُرُّه، يُقالُ: وَقَيْتُ الشَّيءَ أَقيهِ وِقايةً وَوِقاءً، قالَ تعالى: ﴿وَوَقَىٰهُمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ ٥٦﴾ [الدُّخان: 56].

ويُقالُ: اتَّقَى فلانٌ بكذا؛ إذا جَعلَهُ وِقايةً لِنَفْسِه، كما قالَ تعالى: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجۡهِهِۦ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾ [الزُّمر: 24]، تنبيهٌ على شدَّةِ ما ينالُهم، وأنَّ أجْدَرَ شيءٍ يَتَّقونَ به منَ العذابِ يومَ القيامةِ هو وُجوهُهم"[2].

وقدْ تقدَّمَ في معنَى ﴿لِيَفۡتَدُواْ﴾ في شرحِ المفرداتِ: أنَّ الافْتداءَ: جَعْلُ شيءٍ مكانَ شيءٍ حِمًى له، وحمايةُ النَّفْسِ بشيءٍ يُعوِّض عنها.

وهذا المعنَى أوْثَقُ بِعُرَى النَّصِّ القُرآنيِّ وسياقِه الجَليلِ من مُجرَّدِ الوِقايةِ، ولو بوَجْهِ ذاكَ الكافرِ أوْ بعضوٍ من أعضائه، فالمآل واحدٌ، وهو العَذابُ الَّذي ينالُ جميعَ جَسَدِه.

وأمَّا العِوَضُ بالمالِ أو بالأرضِ وما عليها، ممَّا كان في الحياةِ الدُّنيا لذاكَ الكافرِ؛ فهو مَنظورٌ مُتحقق في معنَى الافْتداء.

ولذلكَ اسْتخدمَ البيانُ الإلهيُّ الفعلَ: ﴿لِيَفۡتَدُواْ﴾ دونَ غيرِه؛ لأنَّه أَوْقعُ أثَرًا، وأَجْلَى معنًى في حديثِ النَّصِّ القرآنيِّ، في إيرادِه للمبالغةِ في تصويرِ مَشْهدِ الكافرِ، وهو يُريدُ أنْ يفتديَ نفسَه من دُخولِ النَّارِ وعذابِها، ولو بما في الأرضِ جميعًا ومِثْلِه معَه، ولنْ يكونَ لهُ ذلك.

---

(1) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 2/50 - 51.

(2) الرَّاغب، المفردات: (وقى).

﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَاۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ٣٧﴾ [المائدة: 37]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

استكمال بيان الحالة النّفسيّة للكفّار الطّامعين في النّجاة من مكابدة العذاب

لمّا ذكَرَ اللّه في الآية السَّابقة شدَّة إيلام عذاب الكفَّار يوم القيامة علّله بتأكيد نفي خروجهم مِنَ النَّار، ودوام العذاب عليهم، فهم يريدون أن يكون لهم خروج في وقت ما، إذا رفعهم اللهب حتّى يكاد أن يلقيهم خارجًا منَ النّار، ثمّ نفى خروجهم على وجه التّأكيد الشّديد، فقال: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَاۖ﴾، أي: ما يثبت لهم خروجٌ أصلاً[1]، ويحتمل أن يُقالَ في مناسبة الآية: إنَّها استئنافٌ بيانيٌّ؛ سيقَت لبيان حال الكفَّار في أثناء مكابدة العذاب؛ إذ مِن شأن مَن سمع الآية الَّتي قبلها أن تَستَشرف نَفسُه للسُّؤال عن حال أُولئك الكفَّار الَّذين لا يُتَقَبَّلُ منهم فداءٌ، مهما جلَّ وعظُم، كأنَّه قيل: فكيف يكون حالُهم أو ماذا يصنعونَ؟ فجاءَت هذه الآية بالجواب[2]، "وهذا القول يُوحي أوّلًا بأنّ رحمةً ما ستصل إليهم، ولكن ما يأتي بعد هذا القول يرسم الهول الكامل ويجسّده، كما في قوله تعالى: ﴿يُغَاثُواْ بِمَآءٖ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِي ٱلْوُجُوهَۚ﴾ [الكهف: 29]. وهذه قمّة الهول، وهناك فرق بين الابتداء المُطمِع، والانتهاء المُؤيّس.. والسّياق يريد لهم صدمة الألم المُؤيّس بعد نشوة الرّجاء المُطمع، وهو آلمُ في العقوبة، وأنكى في التّقريع، وقد عبّر عنه تعالى بقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَاۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾"[3].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/134.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/34، ورضا، تفسير المنار: 6/313.
(3) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 5/3114.

❁ شَرْحُ المُفْرَدات:

1) ﴿أَن يَخۡرُجُواْ﴾ ﴿بِخَٰرِجِينَ﴾: تدلُّ كلمة (خرج) على معنى النَّفاذ عنِ الشَّيء ومجاوزته، بحيثُ يَبرزُ مِن مقرِّه أو حاله، ويظهرُ منه. والمقرُّ قد يكون دارًا، أو بلدًا، أو ثوبًا، ومنه خرج مِن بيته إذا نَفَذَ عنه. وقد يكون المقرُّ حالَه الّذي هو فيه، ومنه خرج مِنَ الجهل إلى العلم[1]، ويخرجون مِنَ النّار، بمعنى: ينفذون منها، "وهذا الخروج مِنَ النّار الّذي طلبوه قد بيّن تعالى أنّهم لا ينالونه، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ﴾، وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ١٦٧﴾ [البقرة: 167]، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [الحجّ: 22]"[2].

2) ﴿عَذَابٞ مُّقِيمٞ﴾: الكلمتان مرتبطتان في الدّلالة في هذا السّياق، والمقصود بالشّرح لفظ ﴿مُّقِيمٞ﴾، أصل الكلمة (قوَمَ)، ويدلُّ على معنى الانتصاب والثَّبات، ومنه القائم؛ لأنَّه ينتصِبُ، ومنه كذلك القيامُ بالشَّيء بمعنى المواظبة عليه والاستمساك به؛ لأنَّ الانتصابَ يستلزم الثُّبوت، والمقيمُ هو الدّائم الّذي لا ينقطِعُ[3]، و﴿عَذَابٞ مُّقِيمٞ﴾ في الآية بمعنى العذاب الّذي لا يزول ولا يتحوَّل[4]، وقد أشرك اللّه في العذاب المقيم المنافقين ذكرانًا وإناثًا، والكفّار على الإطلاق، فقال في آخر الآية التّاسعة من سورة التّوبة: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ هِيَ حَسۡبُهُمۡۚ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ ٦٨﴾ [التّوبة: 9]، أي" دائم معهم لا ينفكّون عنه[5].

❁ المَعْنَى الإِجْمَاليّ:

يريدُ الَّذين كفروا أَن يَخرجوا مِنَ النَّار، دار العذاب والشَّقاء بعد دخولهم فيها، لِمَا يلاقونه من أهوالها، وما هم بخارجين منها أَلبَتَّة، ولهم عذاب دائمٌ لا يزول، ولا ينقطع، ولمّا كان المعذّبون في دار، ربّما دام لهم المكث فيها، وانقطع عنهم العذاب، قال: ﴿وَلَهُمۡ﴾،

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (خرج).
(2) الشّنقيطيّ، أضواء البيان: 5/359.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والسّمين، عمدة الحفّاظ، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (قوم).
(4) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/340.
(5) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/692.

لا أمل للكفّار بالخروج منَ العذاب، ولا فكاك لهم منَ الخلود في سوء المآب

أي: خاصّة دون عصاة المؤمنين، ﴿عَذَابٌ﴾، أي: تارة بالحرّ، وتارة بالبرد، وتارة بغيرهما، دائم الإقامة لا يبرح ولا يتغيّر، وهو ما وصفه بقوله: ﴿عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة التَّعبير بلفظ ﴿يُرِيدُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾:

تجدّدُ إرادة الخروج منَ النّار زيادةٌ في العذاب والاستنفار

ورد الفعل بصيغة المضارع للدَّلالة على تجدُّد الحدوث، فهم يريدون أن يخرجوا منَ النَّار حالًا فحالًا باستمرارٍ، فكلَّما مرَّ عليهم وقتٌ تَتَجدَّدُ إرادتُهم للخروج، وعبَّرَ بالفعل ﴿يُرِيدُونَ﴾؛ للإشارة إلى أنَّهم يَحتالون للخروج بأيِّ طريقة، ولاينفعهم[2]، ولا إرادة لهم في الخروج إلَّا إذا كانَت هناك مَظِنَّةٌ أن يَخرجوا نتيجةَ تقليب ألسنة اللهب لهم[3]، زيادةً في ألم العذاب عليهم، كما أنَّ الفعل ﴿يُرِيدُونَ﴾ يقتضي أنّهم يَرجون ويَتَمَنَّونَ ويَسأَلونَ[4] من غير تحصيلٍ للمُراد، فما هم بخارجين منها، ولنا أن نسأل في قوله تعالى:

﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾، على غرار ما ذكره السّمعانيّ، بقوله: "فإن قِيل: إذا لم يكونوا خارجين منها، كيف يريدون الخروج؟ قيل: يريدون ذلك جهلًا؛ ظنًّا أنّهم يخرجون، وقِيل: يتمنّون ذلك، فهي إرادة بمعنى التّمنّي، وليس بحقيقة الإرادة"[5].

سبب إيثار المصدر المُؤوّل على الصّريح في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ﴾:

فذكر المصدر المؤوَّل ﴿أَن يَخْرُجُواْ﴾، ولم يَقُل (يُريدونَ الخُروجَ)؛ لإفادة أنَّ ما يريدونه مستمرٌّ في المستقبل، بدلالة (أن) المصدريّة، ولاستحضار صورة إرادتهم الخروجَ مِنَ النَّار؛ لِمَا تدلُّ عليه صيغةُ الفعل

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/134.
(2) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/340.
(3) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 5/3114.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/244.
(5) السّمعانيّ، تفسير القرآن: 2/36.

عــقــاب الــلــه يــســتــمــرّ، ويتعاظم بقدر جــرم الــكــفــر وبشاعته

المضارع، "قال الحسن: إذا فارت بهم النّار فرُّوا من بأسها، فحينئذٍ يريدون الخروج، ويطمعون فيه، وذلك قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾، وقِيل لجابر بن عبد اللّه: إنّكم يا أصحاب محمّد، تقولون: إنّ قومًا يخرجون منَ النّار، واللّه تعالى يقول: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾، فقال جابر: إنّما هذا في الكفّار خاصّة"[1]. وعليه فاستمرار الكفر على مدى العمر دون توبة يقتضي إيراد المصدر المؤوّل، ووجود الحرف المصدريّ، وهو ما يلائم السّياق، ويناسب الدّلالة.

بلاغة مجيء الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر، بالتّعبير بالجملة الاسميّة المنفيّة:

المـبـالـغـة في تـأكـيـد نـفـي خروج الكافرينَ مِــنَ الــنَّــار، بـاسـتـعـمـال الجملة الاسميّة السّالبة

لمّا ورد الكلام بصيغة الجملة الفعليَّة في قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ كان الظّاهر أن يكون النَّفي على وِفقه، فيقول: (وما يَخرجُونَ مِنها)، لكنَّه عبَّرَ بالجملة الاسميَّة المنفيَّة على خلاف مُقتضى الظّاهر؛ لِمَا فيها مِنَ المبالغة بتأكيد النَّفي؛ لبيان كمال سُوء حالهم باستمرار عدم خروجهم منها، والمبالغة كذلك بنفي إخراج ذواتهم وأَنفسهم بدلًا مِن أَن ينفي الفعل، ولمّا توجَّه النَّفي إلى ذواتهم، إذ قال: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾، أفادتِ الجملة الاسميَّة دوام نفي خروج ذواتهم مِنَ النَّار وثباته، فلا مَطمعَ لهم في الخروج؛ فإنَّ الجملة الاسميّة الإيجابيَّة كما تُفيدُ - بمعونة المقام - دوام الثُّبوت تفيد السّلبيّة أيضًا بمعونته دوامَ النَّفي[2]، والقول بنفي خروج الكفّار منَ النّار نصّ عليه ظاهر هذه الآية، وهو واضح غاية الوضوح، ولكنّ المؤمن العاصي يخرج منَ النّار، ولو بعد حين، ولا يخلّد المؤمن في النّار، وهو قول أهل السّنّة، وما ورد عكسه هو قول نافع بنِ الأزرق، وهو رأس فرقة منَ الخوارج، ومذهبه: أنّ من

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/245.

(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 2/302، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/34.

دخل النّار لا يخرج منها، وهو قول المعتزلة، وقد أنكر الزّمخشريّ ما روي عن جراءة نافع على ابن عبّاس رضي الله عنهما بكلام غليظ مفترى احتجاجًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾، فأجابه ابن عبّاس رضي الله عنهما: (اقرأ ما فوق هذه الآية، فإنّه وارد في الكفّار)[1]، وإنكاره للرّواية؛ هو تدليل على مذهبه، وقد أشار إلى ذلك أبو حيّان في البحر المحيط، ذاكرًا أنّ ذلك كان على عادته في سبّ أهل السّنّة، ومذهبه: أنّ من دخل النّار لا يخرج منها، وهو في ذلك على مذهبه الاعتزاليّ[2].

واو الحال في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾:

أثـر الآيـة في دلالة العامّ على الخاصّ؛ قصد تيئيس الكافرين منَ الخلاص

جاءتِ الواو حاليَّةً على معنى أنَّ نفيَ خروجهم مِنَ النَّار مُقترنٌ في الزَّمن بإرادتهمُ الخروجَ منها؛ تَيئيسًا لهم، قِيل لجابر بن عبد الله: إنّكم يا أصحاب محمّد، تقولون: إنّ قومًا يخرجون منَ النّار، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾، فقال جابر: إنّكم تجعلون العامّ خاصًّا، والخاصّ عامًّا، إنما هذا في الكفّار خاصّة، فقُرئتِ الآية كلّها من أوّلها إلى آخرها، فإذا هي في الكفّار خاصّة، و﴿مُّقِيمٞ﴾، معناه: دائمٌ ثابتٌ لا يزولُ ولا يحولُ، قال الشّاعر:

فَإِنَّ لَكُم بِيومِ الشِّعبِ منِّي***عَذابًا دَائِمًا لَكُمُ مُقيمَا[3].

---

(1) قال الزّمخشريّ: "وما يُروى عن عكرمة، أنّ نافع بنَ الأزرق قال لابن عبّاس: (يا أعمى البصر، أعمى القلب، تزعم أنّ قومًا يخرجون منَ النّار، وقد قال اللَّه تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾ [المائدة: 37]؟ فقال: ويحك، اقرأ ما فوقها، هذا للكفّار)، فممّا لفقته المُجبّرةُ، وليس بأوّل تكاذيبهم وفراهم، وكفاك بما فيه من مواجهة ابن الأزرق، ابن عمّ رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم، وهو بين أظهر أعضاده من قريش، وأنضاده من بني عبد المطّلب، وهو حبر الأمّة، وبحرها، ومفسّرها، بالخطاب الّذي لا يجسر على مثله أحد من أهل الدّنيا، ويرفعه إلى عكرمة دليلين ناصّين أنّ الحديث فرية ما فيها مرية". ينظر: الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/630.

وعلّق على ذلك الشّوكانيّ، فقال: "لله العجب من رجل لا يفرّق بين أصحّ الصّحيح، وبين أكذب الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعرّض للكلام على ما لا عرفه، ولا يدري ما هو؟ وقد تواترت الأحاديث تواترًا لا يخفى على من له أدنى إلمام بعلم الرّواية، بأنّ عصاة الموحّدين يخرجون منَ النّار، فمن أنكر هذا فليس بأهل للمناظرة، لأنّه أنكر ما هو من ضروريّات الشّريعة، اللّهمّ غفرًا". ينظر: الشّوكانيّ، فتح القدير: 2/46.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/245.

(3) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 6/159، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/245.

دلالة حرف النَّفي (ما) في قوله: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾:

أفادَت ﴿وَمَا﴾ نفي الحال والاستقبال، فهم ليسوا بخارجين منها حالَ إرادتهمُ الخروج ولا بعده؛ ليدلَّ النَّفيُ على دوام بقائهم في النَّار، مع العذاب النَّفسيِّ في عدم تحقيق إرادتهم، كما أنَّه آثَرَ هنا: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾، على (وهم خالدون فيها)؛ لأنّه لمّا اقتضى إرادتُهم الخروجَ أنَّهم قد دخلوا فيها كان نفيُ خروجهم منها أنسبَ بالسِّياق، وأوكدَ في المعنى من ذكر بقائهم في النّار، أو خلودهم فيها؛ إمعانًا في عذابهم بعدم تحقيق أُمنيتهم وسؤالهم ورجائهم بذكر ما يُؤَيِّسُهم.

تشديد العذاب بنفي تحقيق رجاء الكافرين

تأكيد الكلام لتقرير المعنى في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾:

تضمّن الكلام تأكيدين لنفي خروجهم مِنَ النّار؛ للمبالغة في تشديد العذاب عليهم وإبلاسهم: أَحدهما: تأكيد مضمون الجملة بمجيئها جملةً اسميّةً، والمعنى: تأكيد دوام نفي خروجهم مِنَ النَّار، والآخر: تأكيدُ المسند بالباء، أي: تأكيد نفي الخروج، فكأنَّ نفيَ الخروج تأكَّدَ مرَّتين؛ لتقرير المعنى وتثبيته.

تأكيد دوام نفي خروج الكافرين مِنَ النَّار، حيث يستغيثون ولا يغاثون

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾ فيه وجهان؛ أحدهما: أنّهم يقصدون ويطلبون المخرج منها، كما قال اللّه تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [الحج: 22].. والآخر: أنّهم يتمنّون ذلك بقلوبهم، كما قال اللّه تعالى إخبارًا عنهم: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡهَا فَإِنۡ عُدۡنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ١٠٧﴾ [المؤمنون: 107] "(1).

وفي حاشيّة القونويّ الإشارة أنّ قوله: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾ بدلٌ؛ أراد" أنّ الظّاهر أن يقال: (وما يخرجون)؛ ليطابق أن يخرجوا، فعدل للمبالغة، فالجملة الاسميّة لدلالتها على الثّبات

(1) البغويّ، معالم التّنزيل: 2/46.

والدّوام؛ تفيد المبالغة في لزوم عذابهم، وعدم خروجهم أبدًا، إذِ المنفيّة كالمثبتة في الدّلالة على الدّوام، ولكن قد تكون لنفي الدّوام، وقد تكون لدوام النّفي بملاحظة النّفي أوّلًا، والدّوام ثانيًا، كما في هذا المقام"[1].

دلالة تقدُّم المسند إليه ﴿هُم﴾ على المسند في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾:

دلالـــة تقديم المسند إليه على قوّة أَمرهم فيما أُسنِدَ إِليهم، لا على الاختصاص

تقدُّمَ المسند إليه ﴿هُم﴾ على المسند المشتقِّ ﴿بِخَٰرِجِينَ﴾ على أصل الكلام في التَّقديم؛ ليدلَّ على الاهتمام بشأنه، ولتنبيه المُخاطَب على ما سَيُخبِرُ به عنهم، ولِبيان أنَّهم همُ المقصودون في الكلام؛ كي لا يُتَوَهَّمَ أنَّه أراد غيرَهم مِن أَجل تحقيق المعنى وتأكيده[2]، وتقديم المسند إليه؛ لأنّه الأصل، أي: لأنّ المسند إليه هو المحكوم عليه، ولا بدّ من تحقّقه قبل المحكوم، فقصدوا أن يكون في الذّكر أيضًا مقدّمًا[3]، وفي الآية نفي اندفاع العذاب، وتأكيد عدم الخلاص؛ لأنّ إرادتهم الخروج منَ النّار كان رغبة ذاتيّة في نفوسهم، جرّاء ما لاقوه من عذاب النّار الّذي كانوا ينكرونه من قبل، وهو الجزاء الوفاق على ما بدر منهم من نكران، وما أظهروه للمولى من كفران، ففصّل في أمرهم، وأخبر بتقديم المسند إليه الضّمير المنفصل ﴿هُم﴾، مسبوقًا بالنّفي ﴿وَمَا﴾؛ لاستبعاد الأمل في خروجهم، وقد اقتضى دوام كفرهم في الدّنيا دوام عذابهم في الآخرة.

ويشير الطّاهر ابن عاشور إلى أنّ قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾[4] حالٌ أَوِ اعتراضٌ في آخر الكلام لقصد التَّذييل، قال: "وعدل

(1) القُونَوِيّ، حاشية القونوي على البيضاويّ: 7/457.

(2) الجرجانّي، دلائل الإعجاز: 129 - 130.

(3) القزوينيّ، الإيضاح: 2/50.

(4) هذه الآية تشبه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ١٦٧﴾ [البقرة: 167]، وهي تؤدّي الدّلالة نفسها في قوله تعالى من سورة المائدة: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ ٣٧﴾ [المائدة: 37]، والفرق بينهما أنّ الأولى تذييل، والثّانيّة جزء من السّياق. ينظر: ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/100.

عنِ الجملة الفعليّة بأن يقال (وما يخرجون) إلى الاسميّة؛ للدّلالة على أنّ هذا الحكم ثابت، وأنّه من صفاتهم، وليس لتقديم المسند إليه هنا نكتة؛ إلّا أنّه الأصل في التّعبير بالجملة الاسميّة، في مثل هذا إذ لا تتأتّى بسوى هذا التّقديم، فليس في التّقديم دلالة على اختصاص، لما علمت، ولأنّ التّقديم على المسند المشتقّ لا يفيد الاختصاص عند جمهور أئمّة المعاني، بل الاختصاص مفروض في تقديمه على المسند الفعليّ خاصّة، ولأجل ذلك صرّح صاحب (الكشّاف)، تبعًا لعبد القاهر الجرجانيّ، بأنّ موقع الضّمير هنا كموقعه في قول المعذّل البكريّ:

هُم يَفرِشُونَ اللِّبدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ***وَأَجرَدَ سَبَّاقٍ يَبُذُّ المَغَالِيَا

في دلالته على قوّة أمرهم فيما أسند إليهم، لا على الاختصاص"[1].

دلالة الجملة الحاليّة في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾:

الإقـامـة على حالة الكفر في الدّنيا مُفضٍ إلى الإقامة الدّائمة في النّار في الآخرة

لّما كانتِ الواو حاليَّةً دلَّت جملةُ الحال على معنًى جديدٍ، وهو إثبات العذاب لهم بديمومته، ونفي انقطاعه، فبعد أَن أشعرَ قولُه: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾ بخلودهم في النّار زادَه بنفي انقطاع العذاب عنهم ومقامه فيهم، فلا راحة لهم مِنَ العذاب أبدًا.

مناسبة التّقديم والتّأخير في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ﴾:

اقـتـضى دوام كـفـر المنكرين في الدّنيا دوام عذابهم في النّار في الآخرة

قدَّمَ المسندَ ﴿وَلَهُمۡ﴾ على المسند إليه ﴿عَذَابٞ مُّقِيمٞ﴾؛ للعناية بتقديمه والاهتمام بشأْنه، فالمُخاطَبُ ينتظرُ مِن سياق الكلام الحديثَ عَن شأنهم، بعد أَن عرفَ أنَّهم ليسوا بخارجين مِنَ النَّار، والخاطرُ ملتفتٌ إليهم؛ فاقتضى تقديمَه، وذهب الرّازيّ إلى أنَّ التّقديمَ هنا يفيدُ التَّخصيصَ؛ فإنَّ العذاب الدّائم مُختَصٌّ بالكفَّار، فكان المعنى: ولهم عذابٌ مُقيمٌ لا لغيرهم[2]، ولاشكَّ في أنَّ

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/100.

(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/351.

التَّخصيصَ لا ينفكُّ عنِ العناية والاهتمام، كما هو ظاهر من كلام السَّكّاكيّ[1]، وفي تقديم المسند رعاية للفاصلة القرآنيَّة، وتحقيقه أنّ تقديم المسند على المسند إليه، وهو مذهب السّكّاكيّ والخطيب؛ "يفيد قصر المسند إليه على المسند، فمعنى (عليك التّكلان) لا على غيرك. وصرّح به الزّمخشريّ في مَواضِع، والسّكّاكيّ في أحوال المسند، وقال في القصر: إنّه من قصر الموصوف على الصّفة. وعند الطّيبيّ ومن تابعه: أنّه من قصر المسند على المسند إليه، وهو عنده من قصر الموصوف على الصّفة، ذكره في التّبيان. وذكر صاحب الفلك الدّائر: أنّه لا يفيد قصرًا أصلًا، وذهب بعض المتأخّرين أنّه يردّ لكلّ منهما"[2].

دلالة تنكير لفظ ﴿عَذَابٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾:

غــرض تـنـكـير المـسـنـد إليـه المـوصــوف في الآيــة بـيـان عظم العذاب، وهوله، ودوامه

يدلُّ التَّنكيرُ على تنوّع العذاب على أهل النَّار، قال ابن عادل: "وقوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ يدلُّ على أنَّ لهم مع ذلك نوعاً آخرَ مِنَ العذاب"[3]، كما يدلُّ التَّنكيرُ على تعظيم العذاب المذكور وتفخيمه.

وذكر البلاغيّون أنّه يُؤتَى بالمسند إليه نكرة لأسباب منها: "أن يكون الغرض تعظيم المسند إليه أو تحقيره، وأنّه بلغ في رفعة الشّأن حدًّا فوق متناول المدارك، أو انحطّ إلى درجة لا يعتدّ بها، ولا يلتفت إليها، وقد اجتمعا في قول الشاعر[4]:

لَهُ حاجِبٌ في كُلِّ أَمرٍ يُشينُهُ***وَلَيسَ لَهُ عَن طَالِبِ العُرفِ حَاجِبُ

يقول: أنّ بينه وبين ما يشينه حجابًا كثيفًا، وهو إلى جانب هذا

(1) السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص: 236.
(2) الخفاجيّ، عناية القاضي: 2/243، ويراجع: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 110، وما بعدها، والزمخشري، الكشاف: 2/555، 4/499، 745، والسبكي، عروس الأفراح: 1/365، والتفتازاني، حاشية الدسوقي، ص: 141، والإسفراييني، الأطول: 1/317، 504.
(3) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 10/141، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/81.
(4) البيت من بحر الطويل، نسب إلى أبي الطَمَحَان القَيْني، الديوان، كما نسب إلى ابن أبي السمط، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: 1/127.

في متناول أيدي العفاة، لا يحول دون قاصديه حائل، والشّاهد في لفظي (حاجب) في شطري البيت، حيث أتى بهما منكّرين، أمّا في الشّطر الأوّل فلقصد تعظيم الحائل دون ما يشينه، وأنّه في حصن حصين من كلّ ما يزري به، وأمّا في الشّطر الثّاني فلقصد تحقير ما يحول بينه وبين قاصديه؛ كناية عن أنّ بابه مفتوح على مصراعيه لمن يريد الولوج، فليس هناك أدنى مانعٍ يحجبهم عن فضله ومعروفه"[1].

بلاغة وصف العذاب بلفظ ﴿مُّقِيمٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾:

العذاب المقيم عذابٌ فوق العذاب، يصطلي به الكافرون بلا انقطاع

العذاب يكون قائمًا بهم[2]، ووصفه بالمقيم على صيغة اسم الفاعل للمبالغة في الإسناد الوصفيّ، فصرَّحَ بالعذاب المقيم الّذي لا يزولُ ولا يتحوَّلُ، بما أُشير إليه سابقًا مِن عدم تناهي مُدَّته بعد بيان شدَّته[3]، فجاء الوصف على المبالغة؛ ليكون عذابًا فوق العذاب، فالعذاب في نفسه عقوبةٌ لهم، وكونُه مقيمًا دائمًا، لا ينقطعُ ولا يتحوَّلُ، عقوبةٌ أشدُّ.

وتنكيرُ لفظ ﴿مُّقِيمٌ﴾ يفيد تعظيم إقامة العذاب بهم.

(1) عوني، المنهاج الواضح: 2/42.
(2) الثّعلبيّ، الكشف والبيان: 4/60.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/34، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/189.

﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٣٨ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ٣٩﴾ [المائدة: 38 - 39]

إلحاقًا ببيان أن لا فرار للكفّار منَ النّار، ذكر حدّ السّرقة مع التّنويه بالتّوبة وأهلها

مُناسَبَةُ الآيَتَيْنِ لِمَا قَبْلَهُما:

لمَّا أَوجَبَ اللّه تعالى في الآية المُتَقَدِّمة قَطعَ الأَيدي والأَرجُل عند أَخذ المال على سبيل المُحاربة بأكل أَموال النَّاس بالباطل جَهرَةً، والسّعي بالفساد، وكان فاعلها غير متّقٍ ولا متوسّل، ثمّ ذكر حال الكفّار، عقّب بها هذه الآية، فبيّن أَنَّ أَخذَ المال على سبيل السَّرقة بأكل الأموال خفيةً يُوجِبُ العقوبة كذلك، ففي السّرقة سعيٌ بالفساد أيضًا[1]، ولئن أوردنا هاتين الآيتين في سياق الآيات السّابقة، فإنّنا نلاحظ أنّه يوجد "هناك تناسبٌ واضحٌ بين حكم السّرقة وحكم الحرابة، فالحرابة كما يقول الحنفيّة: سرقة كبرى، والأخرى: سرقة صغرى، فبعد أن بيّن اللّه تعالى عقوبة المحاربين الّذين يفسدون في الأرض، وأمر النّاس بتقوى اللّه حتّى يبتعدوا عنِ الحرام والمعاصي، ذكر عقوبة اللّصوص الّذين يأخذون المال خفية، ومن أنواع عقاب المحاربين في آية الحرابة: قطع الأيدي والأرجل من خلاف، وعقاب السّرقة: قطع اليد"[2]، وذكر الجمل أنّه شروع في بيان حكم السّرقة الصّغرى، بعد بيان أحكام السّرقة الكبرى[3].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَٱلسَّارِقُ﴾: ومعنى السّرقة يدلُّ على أَخذ شيء ليس له أخذُه

---

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 16/351، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 6/134.

(2) الزّحيلّي، التّفسير المنير: 6/179.

(3) طنطاويّ، الوسيط: 4/145.

في خفاءٍ وسِترٍ، يُقالُ: سَرَقَ يَسرِقُ سَرِقَةً. واستَرَقَ السَّمع: إذا تَسَمَّعَ مُختفيًا، وصارتِ السَّرقة في الشّرع لتناول الشَّيء مِن مَوضِعٍ مخصوصٍ، وقَدرٍ مخصوصٍ[1]. و"السّارق: هو من أخذ مال غيره المحترم خفية بغير رضاه، وهو من كبائر الذّنوب الموجبة لترتّب العقوبة الشّنيعة، وهو قطع اليد اليمنى، كما هو في قراءة بعض الصّحابة[2].. ولفظ (السّرقة): أخذ الشّيء على وجه لا يمكن الاحتراز منه؛ وذلك أن يكون المال محرّزًا، فلو كان غير محرّز لم يكن ذلك سرقة شرعيّة"[3].

2) ﴿جَزَآءَۢ﴾: يدلُّ معنى الجزاء على قيام الشَّيء مقام غيره ومكافأته إيَّاه. فالجزاء: ما فيه الكفاية منَ المقابلة، ويُستعملُ في الخير وفي الشَّرِّ، وقد جاء في القرآن في مقابل الخير والشَّرِّ[4]، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰۖ﴾ [الكهف: 88]، وقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشّورى: 40].

وقوله ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾: "أي: لجزاء فعلهما نكالًا، أي: للإهانة والذّمّ مِنَ اللّه، فجزاء مفعول من أجله، وعامله ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ﴾، ﴿نَكَٰلٗا﴾ مفعول من أجله، وعامله ﴿جَزَآءَۢ﴾ على طريقة الأحوال المتداخلة، كما تقول: (ضربت ابني تأديبًا له، إحسانًا إليه)، فالتّأديب علّة للضّرب، والإحسان علّة للتّأديب، واللّه عزيزٌ في انتقامه"[5].

3) ﴿كَسَبَا﴾: أصل الكلمة (كسَبَ) يدلُّ على ابتغاءٍ وطلبٍ وإصابةٍ، وصار يدلُّ معنى الكسب على جمع الشَّيء وتحصيله (شيئًا بعد شيءٍ) بجُهدٍ ما، ومنه الكَسبُ: طَلَبُ الرِّزق، وقد يُستعملُ فيما يَظُنُّ الإنسانُ أنّه يجلبُ منفعةً، ثمَّ استجلبَ به مضرَّةً، ويُستعملُ في فعل الصَّالحات والسَّيّئات، فالكسبُ يكون في الحلال كما هو ظاهرٌ، وفي الحرام كما في الآية؛ لأنَّ مالَ السَّرقة حرامٌ، والكَسبُ يُقالُ فيما أَخذَه لنفسه ولغيره، والاكتسابُ لا يُقالُ إلّا فيما استفادَه لنفسه، وكلّ اكتساب كسب، وليس كلُّ كسب اكتساباً[6].

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سرق)، والرّاغب، المفردات: (سرق).

(2) قراءة: (أيمانهما) بدلاً من قوله: (أيديهما) شاذّة، نسبت إلى ابن مسعود، كما ذكر الفراء، معاني القرآن: 1/258، وابن خالويه، المختصر، ص: 32.

(3) السّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن: 1/230.

(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (جزي).

(5) الجاويّ، مراح لبيد: 1/267.

(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، والفيروزابادي، بصائر ذوي التّمييز: (كسب).

﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾، أي: يقطع الآلة الكاسبة نَكالًا، أي: عقوبة مِنَ اللّه، أي: على فعل السّرقة المنهيّ عنه من جهته تعالى، لا في مقابلة إتلاف المال؛ فإنّه غير السّرقة، فلذلك لا يسقط بعفو المالك، بخلاف العفو عنِ المال، ولا يبالي فيه بعزّة السّارق؛ لأنّه تعالى غالب على أمره يمضيه كيف يشاء"[1].

4) ﴿نَكَٰلًا﴾: أصل الكلمة النِّكلُ، وهو القَيدُ، وجَمعُه أَنكالٌ؛ لأَنَّه يَنكُلُ: أَي: يَمنَعُ، ونكل به، بمعنى: فعل به ما يمنعُه مِنَ المعاودة، ويمنعُ غيرَه من إتيان مثل صنيعه، وفيه معنى التّخويف. والنَّكالُ ضَربٌ من جزاء السُّوء، وهو أَشَدُّه. و﴿نَكَٰلًا﴾ في الآية بمعنى: العقاب الشَّديد الَّذي من شأنه أن يَصُدَّ السّارقَ عَنِ العَود إلى مثل عمله الَّذي عُوقِبَ عليه، ويصدَّ غيره من فعل السّرقة خوفًا منَ العقاب[2]، ثمّ إنّ قوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ هذا تعليلٌ للحدِّ؛ أَي: اقطعوا أَيديهما جزاءً لهما بعملهما، وكسبهما السَّيِّئ، ونكالًا وَعِبرَةً لغيرهما؛ فالنَّكالُ مأخوذٌ مِنَ النَّكل، وهو بالكسر قَيدُ الدَّابَّة، ونكل عَنِ الشَّيء: عَجَزَ أَوِ امتَنَعَ لمانعٍ صَرَفَه عنه، فالنَّكال هنا: ما يُنَكِّلُ النَّاسَ، ويَمنَعُهم أَن يَسرقوا[3]، وقطعُ يد السّارق، هي أنجع الوسائل لعلاج هذا المرض الاجتماعيّ الخطير، علمًا بأنّ كلّ العقوبات الّتي قنّنتها الدّول لردع السّرقة لم تفلح، بل تفاقم خطرها، وتلوّنت أشكالها، وبقيتِ المجتمعات والدّول العظمى عاجزة عنِ استئصالها بكلّ ما أوتيت من قوانين وإمكانيّات، والظّاهر أنّ الحدّ الشّرعيّ بالقطع، وهو العلاج السّماويّ للظّاهرة، هو الدّواء الوحيد لهذا الدّاء، واللّه ﷻ خلق الإنسان، ويعلم ما يصلحه، وما يزجره ويردعه. وفي هذا المضمار، نذكر أنّ أحدهم انتقد الشّريعة بقطع يد السّارق بربع دينار، بينما ديّة اليد إذا قطعت تعدل خمس مئة دينار، فقال:

يَدٌ بِخَمسِ مِئِينَ عَسجَدٍ وُدِيَت***ما بَالُهَا قُطِعَت في ربع دِينارِ؟!

فردّ عليه فقيه قائلًا:

عِزُّ الأَمانَةِ أَغلَاها وأَرخَصَها***ذُلُّ الخِيانَةِ فَافهَم حِكمَةَ البارِي

---

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 4/130.

(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (نكل)، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/192.

(3) رضا، تفسير المنار: 6/314.

"فاليد الأمينة عزيزة غالية وديتها خمس مئة دينار إذا قطعَت عدوانًا، ولكنّ اليد الخائنة رخيصة، تُقطع في سرقة ربع دينار، وحتّى لا يجرؤ صاحبها على سرقة أكثر فأكثر، وحتّى لا تعمّ السّرقة أبناء المجتمع، فيضيع الأمن، ويعمّ الخراب"[1].

5) ﴿ظُلۡمِهِۦ﴾: أصل معنى الظُّلم: وضع الشّيء في غير مَوضِعه المختصّ به، إمّا بنقصان أو بزيادة، وإمّا بعدول عن وقته أو مكانه، فمجاوزة الحدِّ الّذي يجري مجرى نقطة الدّائرة، هو ظلم، ويُقال فيما يكثر وفيما يقلّ منَ التّجاوز، ولهذا يُستعمل في الذّنب الكبير، وفي الذّنب الصّغير. والظُّلمةُ ذهابُ النُّور، وجمعه الظّلَم، والجَمعُ ظُلُماتٌ. والظَّلام: اسم الظُّلمة[2]، ﴿مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾ في الآية، بمعنى: من بعد سرقته، وتجاوزه على أموال النّاس[3]، "يقول: من رجع منهم عمّا يكرهه اللّه، من معصيته إيّاه، إلى ما يرضاه من طاعته، من بعد ظُلمِه؛ وظُلمُه: هو اعتداؤه، وعمله ما نهاه اللّه عنه من سرقة أموال النّاس"[4].

6) ﴿وَأَصۡلَحَ﴾: الصّلاح يدلُّ على خلاف الفساد، وتدلُّ ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ على فسادٍ قد حصل، ثمَّ يقع الإِصلاح. ومنه يُقالُ: أَصلَحَ الشَّيء، أَي: أَقامَه بعد فساده، وإِصلاحُ الشَّيء يكون بإِقامته على وجه الصَّواب والإِحسان[5]. و﴿وَأَصۡلَحَ﴾ في الآية، بمعنى: أَصلحَ نفسَه وأَعمالَه، ومنها رَدُّ الحقوق إِنِ استطاع[6]، "وظاهر الآية أنّه بمجرّد التّوبة لا يقبل إلّا إن ضمّ إلى ذلك الإصلاح، وهو التّنصّل منَ التّبعات؛ بردّها إن أمكن، وإلّا بالاستحلال منها، أو بإنفاقها في سبيل اللّه، إن جهل صاحبها"[7]، وقيل: "﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾، أي: بعد سرقته، كقوله في سورة يوسف: ﴿كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ٧٥﴾ [يوسف: 75]، أي: السّارقين، وأَصلح بأن ردّ ما سرق، وتخلّص منَ التّبعات ما استطاع، وعزم ألّا يعود "[8].

(1) صافي، الجدول: 6/348.
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (ظلم).
(3) ابن جرير، جامع البيان: 10/298، والبغويّ، معالم التّنزيل: 2/50.
(4) ابن جرير، جامع البيان: 10/298.
(5) الرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (ظلم).
(6) ابن جرير، جامع البيان: 10/298، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/189.
(7) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/256.
(8) ابن عجيبة، البحر المديد: 2/39.

❁ المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

قطع يد السّارق جزاء بما كسب، وتأكيد التّوبة عليه إذا أصلح ورغب:

والسَّارق والسَّارقة فاقطَعوا - يا مَن تولّيتَ الأمر - أَيديَهما مقابلَ ما اقترفاه مِن أَخذ أَموال النَّاس بغير حقٍّ؛ لكونه عقوبةً رادعةً مِنَ اللّه تعالى لهما، وزجرًا لغيرهما عَنِ الوقوع في هذا الفعل القبيح، واللّه سبحانه عزيزٌ في مُلكه، حكيمٌ في أَوامره ونواهيه، فمَن تابَ مِنَ السَّرقة الّتي ظلَمَ بها نفسَه وغيرَه، ورجعَ إلى اللّه، وأصلحَ نفسَه وأَعمالَه، فإنَّ اللّه يقبلُ توبتَه؛ إنَّ اللّه غفور لعباده، رحيمٌ بهم، قال القطّان: وقد جمع في هذه الآيات الكريمة بين الوازع الدّاخليّ: وهو الإيمان والصّلاح، والوازع الخارجيّ: وهو الخوف مِنَ العقاب والنّكال، وأمر ولاة الأمور بأن يقطعوا يد مَن يسرق، مِنَ الكفّ إلى الرّسغ؛ وذلك لأنّ السّرقة تحصل بالكفّ مباشرة، وتُقطع اليد اليمنى أوّلاً؛ لأنّ التّناول يكون بها في الغالب[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغةُ ورود لفظ ﴿وَٱلسَّارِقُ﴾ بالرَّفع دونَ النَّصب في قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾:

دلالة تضمُّن المبتدأ معنى الشّرط

أفاد مجيء ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ بالرَّفع؛ لِيكون مبتدأً وما بعده خبرًا له أَمرين: أوّلهما: أنّ السّرقَةَ سببُ قطع اليد؛ وذلك باستحقاق السَّارق عقوبةَ قطع اليد بما اكتسب، ما يَستوجبُه مِنَ السَّرقة، فأَفاد التَّركيبُ أنَّ السَّرقةَ عِلّةُ القطع وسببُه، فيكونُ مِن باب تَرتُّب الحُكم على الوصف المناسب، وقد ذهب بعض الفقهاء مِن أَهل الظَّاهر إلى أَنَّه متَّى سرق السَّارق شيئًا، قُطِعَت يَدُه به، سواءٌ أكان قليلًا أم كثيرًا لعموم هذه الآية: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾، فلم يَعتَبروا نِصابًا ولا حِرزًا، بل أَخَذوا بمجرَّد السَّرقة، وقد روى ابن جرير وابن أبي حاتم مِن طريق عبد

(1) القطّان، تيسير التّفسير: 1/400.

المُؤمن عَن نَجدَةَ الحَنفيِّ، قال: سألتُ ابنَ عبَّاسٍ ﵄ عن قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ أَخاصٌّ أم عامٌّ؟ فقال: بل عامٌّ، وهذا يَحتملُ أَن يكون مُوافقةً منَ ابن عبَّاس ﵄ لَمَا ذهب إِليه هؤلاء، ويحتملُ غير ذلك[1].

وثانيهما: الإشعارُ بعموم الذَّوات؛ لأَنَّ القصدَ لا إلى واحدٍ بعينه، والمعنى: (أَيُّ سارقٍ وأيُّ سارقةٍ)، أو المعنى: (الّذي يَسرِقُ والّتي تَسرِقُ)؛ لدلالة (ال) الموصولة في ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾؛ ليكونَ الاسمُ الموصولُ على معنى الشَّرط، فدخلتِ الفاءُ لتضمُّنهما معنى الشَّرط، والتَّقدير: مَن يَسرق، ومَن تَسرق فاقطعوا أَيديَهما؛ ليتناوَل الغنيَّ والفقير، الرّجلَ والمرأةَ، وكلَّ مَن يَصدُقُ عليه لفظُ السَّارق، فَعدَلَ عَن كلِّ هذا، فقال: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾؛ فأَوجزَ وعمَّمَ المعنى، ولو جاءَ بالنَّصب لدلَّ على الاختصاصِ، وهو غيرُ مرادٍ هنا، وتُؤَيّدُ هذا التَّوجيهَ البلاغيَّ الآيةُ الّتي بعدَها الّتي ابتدأَت بلفظ العموم ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ وَأَصْلَحَ﴾، فالكلامُ في العموم، وقد جاء الكلام على معنى الشَّرط، حيث عَدلَ عَن مجيء الكلام، بطريقة المبتدأ والخبر المعهودين إلى مجيء الخبر مقترنًا بالفاء؛ فقال: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾؛ لِتضمُّنِ المبتدأ معنى الشَّرط وعمومه كما تقدَّم، فدلَّ على استحقاق وقوع الجزاء مِن أيِّ سارقٍ سرقَ، وأَينما حصل الشَّرط، وفي وقت حصوله.

إيثار صيغة اسم الفاعل في قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾:

استحقاق وصف السَّـارق، إذا كـان في المعهود وصفُه بالسَّرقَة

لَمَّا كان المراد الإخبار بحكم السارق، آثر البيانُ القرآنيّ صيغة اسم الفاعل؛ للدلالة على أَنَّ الحُكم المذكور يتعلَّقُ بِمَن يتحقَّق فيه وصفُ السَّرقة، ويثبت عليه ذلك؛ بأن يكون السارق مكلَّفًا، مختارًا، وأن يكون عالمًا بالتحريم، دون شبهة، وأن يكون هذا الأخذ على الاختفاء والاستتار، وأن يكون المال في حِرْزٍ وهو يخرجه، وأن يبلغ النِّصاب، وهو ربع دينار ذهباً فأكثر[2].

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/98.
(2) البهوتي، الروض المربع، ص: 673.

سبب اقتران لفظ ﴿وَٱلسَّارِقَةُ﴾ بلفظ ﴿وَٱلسَّارِقُ﴾ في قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ﴾:

السَّارقة معَ السَّارقِ دَفَعَ توهُّمَ أَن تكون صيغة التَّذكير في السَّارق قيدًا؛ بحيثُ لا يُجرَى حدُّ السَّرقة إلَّا على الرِّجال، فذكرَ السَّارقةَ؛ لمزيد الاعتناء بالبيان والمبالغة في الزَّجر، وإن كان المعهودُ في الاستعمال القرآنيِّ إدراجَ النِّساء في الأَحكام الواردة في شأن الرِّجال[1].

يتساوى الرّجال والنّساء في حدِّ السّرقة، إذا تعيّن على أحدهما أو كليهما ذلك

سبب تقديم ﴿وَٱلسَّارِقُ﴾ على ﴿وَٱلسَّارِقَةُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾:

ابتدأ بذكر السَّارق المُذكَّر؛ لأَنَّ السَّرقة مبناها على معاني القوَّة والحيلة والجُرأَة والجَلَد مجتمعةً، والرِّجالُ أَخصُّ مِنَ النِّساء في هذا، فبدأَ بهم، كما أَنَّ حبَّ المال على الرِّجالِ أَغلبُ[2]؛ ولهذا نَجدُ السُّرَّاقَ مِنَ الرِّجال أَكثرَ مِنَ النِّساء، وعلّل الشّعراويُّ ذلك قائلًا: "لأنّ دور المرأة في مسألة الزّنا أعظم، ومدخلها أوسع، فهي الّتي تغري الرّجل وتثيره، وتهيّج عواطفه؛ لذلك أمر الحقّ ﷻ الرّجال، بغَضِّ البصر، وأمر النّساء بعدم إبداء الزّينة؛ ذلك ليسُدَّ نوافذ هذه الجريمة، ويمنع أسبابها.

أمر الله الرّجال بغَضِّ البصر، ونهى النّساء عن إبداء الزّينة؛ منعًا لأسباب الفواحش

أمّا في حالة السّرقة فعادةً يكون عبءُ النّفقة ومُؤنة الحياة على كاهل الرّجل، فهو المكلّف بها؛ لذلك يسرق الرّجل. أمَّا المرأة فالعادة أنّها في البيت تستقبل، وليس من مهمّتها توفير تكاليف الحياة، لكن لا مانعَ مع ذلك، أن تسرق المرأة أيضاً؛ لذلك بدأ في السّرقة بالرّجل"[3]، قال الأخفش: "فزعموا أنّ هذا على الوحي، كأنّه يقول: (وممّا أَقُصُّ عليكم الزّانية والزّاني، والسّارقة والسّارق)، ثمّ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/34، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 5/190.
(2) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 6/175.
(3) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 16/10195.

جاء بالفعل من بعد ما أوجب الرّفع على الأوّل على الابتداء، وهذا على المجاز كأنّه قال: (أمرُ السّارق والسّارقة وشأنُهما ممّا نَقُصُّ عليكم)، ومثله قوله: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [محمّد: 15]، ثمّ قال: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ﴾ [محمّد: 15]، كأنّه قال: (وممّا أَقُصُّ عليكم مَثَلُ الجنّة)، ثمّ أقبل يذكر ما فيها، بعد أن أوجب الرّفع في الأوّل على الابتداء. وقد قرأها قوم نصبًا؛ إذْ كان الفعل يقع على ما هو من سبب الأوّل، وهو في الأمر والنّهي، وكذلك ما وقع عليه حرف الاستفهام، نحو قوله ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر: 24]، وإنّما فُعِلَ هذا في حروف الاستفهام؛ لأنّه إذا كان بعده اسم وفعل كان أحسن أن يُبتدأ بالفعل قبل الاسم، فإن بدأت بالاسم أضمرت له فعلًا؛ حتّى تحسن الكلام به، وإظهار ذلك"[1].

دلالة المجاز المُرسَل في قولِه تعالى: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾:

قطع يد السّارق قــطـــعٌ لآفـــة الــسَّـرقـة بين الـنَّـاس، وآخر الدّواء الكيّ

هناك مجازٌ مُرسَلٌ في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾، فالمراد قطع الرّسغ فقط، فعبّر بالكلّ وهو اليد، وأراد الجزء وهو الرّسغ، فعلاقة المجاز هنا الكلّيّة[2]، ولمَّا كان تناول المال المسروق باليد غالبًا رتّبَ عليه قطع الآلة الّتي تناولت ذلك المال، وعبّرَ بالقطع دون غيره، إشارةً إلى أنَّ قطع اليد الّتي سرقَت قطعٌ لآفة السَّرقة في المجتمع، ووأدٌ لها، وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ عموم الآية يقتضي قطع كلّ سارق، إلّا أنّ الفقهاء اشترطوا في القطع شروطًا، خصّصوا بها العموم، فمِن ذلك مَن اضطرّه الجوع إلى السّرقة لم يقطع عند مالك؛ لتحليل الميتة له، وكذلك مَن سرق مال والده أو سيّده، أو مَن سرق من غير حرز (مكان محفوظ)، أو سرق أقلّ منَ النّصاب، وهو عند مالك ربع

(1) الأخفش، معاني القرآن: 1/84.

(2) صافي، الجدول: 6/346.

دينار منَ الذّهب، أو ثلاثة دراهم منَ الفضة، أو ما يساوي أحدهما، وأدلّة التّخصيص بهذه الأشياء في غير هذه الآية، وقد قيل: إنّ الحرز مأخوذ من هذه الآية؛ لأنّ ما أهمل بغير حرز، أو ائتمن عليه، فليس أخذه سرقة، وإنّما هو اختلاس أو خيانة"[1].

دلالة نكتة جمع لفظ (الأيدي) في قوله تعالى: ﴿أَيۡدِيَهُمَا﴾:

جمعَ الأيدي للنَّظر إلى أفراد أيمان الرِّجالِ والنِّساء

لمَّا كان المراد مِنَ السَّارق والسَّارقة عمومَ الذَّوات، بمعنى: الّذي يَسرِقُ، والّتي تَسرِقُ، كما تقَدَّم، وكان لكلِّ سارق يمينٌ واحدةٌ، وهي المُعرَّضةُ للقطع في السَّرقة أَوَّلًا، فكان للسُّرّاق أَيدٍ وللسَّارقات أَيد، فلمَّا كان المرادُ العموم جمعَ الأَيدي للنَّظر إلى أَفراد العموم، وكأَنَّه قال: اقطعوا أَيمانَ النَّوعين، فالتَّثنية في الضَّمير، إنَّما هي للنَّوعين[2]، ونكتةٌ أخرى تَتَّصلُ بتسهيل اللّفظ، فإنَّ في إضافة المثَّنى إلى ضمير التَّثنية ثِقلًا في الكلام؛ لاجتماع تثنيتين في كلمة واحدة، فعدل إلى جمع المضاف تخفيفًا؛ لأَمن اللّبس[3]. قال السّمعانيّ: "فإن قال قائل: كيف قال: ﴿أَيۡدِيَهُمَا﴾، والمذكور اثنان، ولم يقل: يديهما؟ قيل: لم يرد به سارقًا واحدًا، أو سارقةً واحدةً، وإنّما ذكر الجنس؛ فلذلك ذكر الأيدي. قال الفرّاء والزّجّاج: كلّ ما يوحّد في الإنسان، فإذا ذكر منه اثنان يجمع؛ يقول الله تعالى: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التّحريم: 4]، وتقول العرب: ملأت ظهورهما وبطونهما ضربًا، ولكلّ واحد ظهر وبطن واحد، فكذلك اليمين للإنسان واحدة؛ فيجمع عند التّثنية[4].

دلالة (ما) بينَ الموصوليَّة والمصدريَّة في قوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾:

تحتمل (ما) في قوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾ أن

---

(1) ابن جُزَيّ، التّسهيل: 1/231.

(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/189.

(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/189، وابن القيّم، التّفسير القيّم، ص: 547.

(4) السّمعانيّ، تفسير القرآن: 2/36.

لمَّا كان قطع اليد حدثًا ناسبه أَن يكون الجزاء حدثًا كذلك

تكون موصولةً، وأَن تكون مصدريَّةً[1]، والباء سببيَّة في الحالتين[2]، فإِذا كانت موصولةً فالمعنى (جزاءً بالّذي كسبا)، فيكونُ الجزاءُ بسبب المال الحرام الّذي سرقاه، ويُشعِرُ هذا بأَنّه إِذا تاب وأرجع المال يَسقُطُ الجزاءُ، كما ذهب إِليه بعضُ المُفسِّرين[3]، وإذا كانت مصدريّةً فالمعنى (جزاءً بكسبهم)، أي: بسبب فعل السَّرقة، ويُشعِرُ هذا بأَنَّه إذا تاب لا تسقط عنه العقوبة؛ لأَنَّ الجنايةَ قد حصلَت وانقضَت، ولمَّا كان قطعُ اليد حَدَثًا ناسبه أَن يكون الجزاءُ حَدَثًا كذلك، فيكون حملُ (ما) على المصدريَّة أَولى بالسِّياق، وأَرفَقَ بالمقام.

نكتة التَّعبير بالمصدر المؤوَّل في قوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾:

شناعة فعل السّرقة وقبحها لا يناسبه إلّا قطع اليد المعتدية

عبَّرَ بالمصدر المؤوّل دون الصَّريح، فلم يَقُل: (جَزَاءً بِكسبِهِما)؛ لأَمرين: أَحدهما: لإفادة وقوع فعل الكسب وانقضائه، والآخر: لبيان أَنَّ الحُكمَ المذكورَ مقصورٌ على فعل الكسب مِن غير نظر إِلى ما يُلابِسُه، مِن أَيِّ وصف آخرَ؛ لشناعته وقُبحه، وما فيه مِنَ الظُّلم، ولا بدّ مِنَ الإشارة إلى" أنّ قطع يد السّارق من هدي القرآن النّاس للّتي هي أقوم؛ وذلك أنّ هذه اليد الخبيثة الخائنة، التّي خلقها اللّه لتعمل وتكتسب في كلّ ما يرضيه، من امتثال أوامره، واجتناب نهيه، والمشاركة في بناء المجتمع الإنسانيّ، فمدّت أصابعها الخائنة إلى مالِ غيرها؛ لتأخذه بغير حقّ، واستعملت قوّة البطش المودعة فيها في الخيانة والغدر، وأخْذ أموال النّاس على هذا الوجه القبيح يدٌ نجسةٌ قذرة، ساعيّةٌ إلى الإخلال بنظام المجتمع؛ إذ لا نظام له بغير المال، فعاقبها خالقها بالقطع والإزالة؛ كالعضو الفاسد الّذي يجرّ الدّاء لسائر البدن، فإنّه يزال بالكلّيّة إبقاءً على البدن، وتطهيرًا له

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/255.
(2) السّمين، الدّرُّ المصون: 4/266.
(3) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/388.

منَ المرض، ولذلك فإنّ قطع اليد يطهّر السّارق من دنس ارتكاب معصيّة السّرقة، مع الرّدع البالغ بالقطع عنِ السّرقة "[1].

سرُّ مجيء ﴿جَزَآءَۢ﴾ و﴿نَكَٰلٗا﴾ تعليلين في الكلام في قوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾:

مَن يرَى يدَ السّارق مقطوعةً بالحدّ يَمتنعْ مخافةَ القطع

يحتمل أَن يكون كلٌّ مِن ﴿جَزَآءَۢ﴾ و﴿نَكَٰلٗا﴾ مفعولًا لأجله معَ اختلاف المُتعلَّق، وإليه ذهب جمهورُ المُفسِّرين[2]، فيكون قطعُ اليد سَبَبًا للجزاء الّذي يدلُّ على أقلِّ كفاية العقوبة في مُقابل السَّرقة، ولمَّا كان النَّكال أَشدَّ مِنَ الجَزاء[3] صار الجزاء الّذي هو مُرَتَّبٌ على قطع اليد سَبَبًا للنَّكال، فكان القطعُ عِلَّةً للجزاء، والجزاء علَّةً للنَّكال الّذي هو منعُ معاودة السَّارق للُّصوصيَّة، ومنع غيره منَ الإقدام عليها؛ فإنَّ مَن يرى يد غيره مقطوعةً لأَجل السَّرقة يَمتنعُ عنها؛ ليرتَدِعَ السّرَّاقُ عن أموال النّاس، والسَّطو على الآمنين، فورد الكلام على طريقة التَّرقّي في التَّعليل؛ لبيان الحكمة مِن قطع اليد؛ لِعِظَم هذه العقوبة وظهورها في المجتمع، ويحتمل أَن يكون ﴿جَزَآءَۢ﴾ مفعولًا لأَجله، و﴿نَكَٰلٗا﴾ بدلَ اشتمالٍ من ﴿جَزَآءَۢ﴾[4]، والمعنى: اقطَعوا أَيديَهما؛ كي يكونَ القطعُ عقوبةً منَ اللّه عليهما بما كسبا، ومنعًا لهما منَ الظُّلم، فالجزاءُ مشتَمِلٌ على العقوبة، وجاء على طريقة البدل والمُبدَل منه الّذي هو المقصود بالحُكم؛ ليظهرَ بمجموع الجزاء والنَّكال مزيدَ اعتناءٍ بالشَّأن[5]، فإنَّ مجموعَهما يبيّنُ الغايةَ مِن قطع اليد.

مناسبة اختلاف متعلَّق الجَزاء والنَّكال في قوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾:

تعلَّق قوله تعالى: ﴿بِمَا كَسَبَا﴾ بـ﴿جَزَآءَۢ﴾؛ لأنَّ الجزاءَ لمَّا كان بمعنى

(1) الشّنقيطيّ، أضواء البيان: 3/33.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/632، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/255، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/35.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 5/190.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/35، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 5/190.
(5) السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص: 253.

المُقابلة ذكر سببَ هذه المقابلة، وهي كَسبُهما؛ تشنيعًا على السَّارق الّذي يَسرقُ مُستسهلًا لجرمه وظلمه، وكأنَّه يَسرقُ مِن غير كُلفةٍ منه، وتأكيدًا لترتُّب حكم القطع على الوصف المُشتَقِّ في قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾؛ وذلكَ أَنَّ المُرادَ مِنَ الكسب هو السَّرقة، وأمّا ﴿نَكَٰلًا﴾، فلمَّا كان بمعنى العقوبة بالمنع منَ المعاودة، تعلَّق به قوله ﴿مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾؛ لإفادة أنَّها عقوبةٌ إلهيَّةٌ رادعةٌ، "وما يدلُّ على أنَّ المراد منَ الآية الشَّرط والجزاء، وجوهٌ: الأوَّل: أنّه تعالى صرَّح بذلك في قوله تعالى ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾، وهذا يدلُّ على أنَّ القَطع جزاءٌ على فعل السَّرقة، فوجَبَ أن يَعُمَّ الجزاء لعموم الشَّرط، والثّاني: أنّ السَّرقة جنايةٌ، والقطع عقوبةٌ، فرَبطُ العقوبة بالجناية مناسب، وذكرُ الحُكم عَقيب الوصف المُناسب؛ يدلُّ على أنَّ الوصف علَّة لذلك الحكم، الثّالث: أنّا إذا حملنا الآية على هذا الوجه كانتِ الآية مُفيدة، ولو حملنَاها على سارقٍ مُعَيَّن صارَت مُجمَلة غير مفيدة، فالأوَّل أولى. وأجاز الزّمخشريّ الوجهين، ونسب الأوَّل لسيبويه، ولم يَنسِبِ الثَّاني، بل قال: ووجهٌ آخر، وهو أن يَرتفعا بالابتداء، والخبر: ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ﴾"[1].

وجوب تعميم الجزاء؛ لعُموم الشَّرط، ربطًا للعقوبة بالجناية

بلاغة أُسلوب التّهكُّم في استعمال الفعل (كَسَبَ) في قوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾:

أصل الكسب يكون في الرّبح، وجلب المنافع، فاستعماله في السَّرقة، هو مِن باب التّهكُّم؛ إذ إنّ السّارق بما حصل عليه بالسَّرقة استجلب نفعًا قليلًا فانيًا، فبهذا الاعتبار، أوقع عليه الكسبَ، وجاء بأسلوب التَّهكُّم؛ للتَّأثير في المتلقِّي؛ لِيرجعَ إلى نفسه، ويعلم أن لا كسبَ في السَّرقة، فيتركَها.

السَّرقة تستجلبُ نفعًا قليلًا فانيًا، ولا تلبث أن تنقلب إلى حسرة وندامة

دلالة قوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾ عوضًا عن قوله: (جزاء بما أخذَا منَ الأموال)؟!

"ليس القطع في السّرقة جزاء ما أخذ منَ المال؛ ولكنّه جزاء ما هتك منَ الحرمة؛ ألَا ترى أنّه قال: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾، ولم يقل:

(1) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 7/319.

اللـــه وحـــده الّـــذي يـحـدّد مقادير الإجرام، ويشرّع مقادير العقوبة عليها

جزاء بما أخذا منَ الأموال؟! فيجوز أن يبلغ جزاء تلك الحرمة، قطع اليد، وإن قصر علم البشر عن ذلك؛ لأنّ مقادير العقوبات، إنّما يعرفها من يعرف مقادير الإجرام، وليس أحد منَ الخلائق يحتمل علمه مبلغ مقادير الإجرام، فإذا لم يحتمل علمهم مبلغ مقاديرها، لم يحتمل معرفة مقادير عقوباتها، فإذا كان كذلك، فحقّ القول فيه الاتّباع والتّسليم - بعد العلم في الاتّباع - أنّ اللّه لا يجزي بالسّيّئة إلّا مثلها"[1].

إيثارُ التَّعبير بقوله: ﴿بِمَا كَسَبَا﴾ عوضًا عن (بما اكتَسَبَا) على خلاف مُقتضَى الظَّاهر:

السَّرقةُ حرامٌ ســواء كـانـت للسَّارق نفسه أم لغيره

عَبَّرَ بالكسب دون الاكتساب بقوله: ﴿بِمَا كَسَبَا﴾، فلم يقُل: (بما اكتَسَبا)، كما هو مُقتضَى الظَّاهر، باعتبار أنَّ الاكتسابَ فيه معنى الافتعال والتّكلُّف في فعل المعصية، ومنه قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ﴾ [البقرة: 286]، لكنَّهُ عبّرَ هنا بالكسب؛ لأنَّ الكسبَ يكون لنفسه ولغيره، والاكتسابُ لا يكون إلَّا لنفسه[2]، ولمّا كانتِ السَّرقةُ قد تقع لغير السَّارق عبَّرَ بالكسب، والمعنى: سواءً كانتِ السَّرقَةُ لنفسه أم لغيره فهي حرامٌ وعليها العقوبةُ، مع التّأكيد أنّ "المبدأ العامّ في الإسلام، هو درء الحدود بالشّبهات، وسيّدنا عمر رضي الله عنه لم يقطع في عام الرّمادة حين عمّت المجاعة، ولم يقطع كذلك في حادثة خاصّة، عندما سرق غلمان حاطب بن أبي بلتعة ناقة رجل من مزينة، فقد أمر بقطعهم، ولكن حين تبيّن له أنّ سيّدهم يجيعهم، درأ عنهم الحدّ، وغرّم سيّدهم ضعف ثمن النّاقة تأديبًا له"[3].

(1) الماتريديّ، تأويلات أهل السنة: 3/513.
(2) الرّاغب، المفردات: (كسب).
(3) صافي، الجدول: 6/347.

العلّة في قطع اليد في السّرقة، وعدم قطع الذّكر في الزّنى:

حكمة الله في العقاب على المعصيّة، كحكمته في الجزاء على الطّاعة

في قوله تعالى: ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ "جعل حدّ السّرقة قطع اليد؛ لتناول المال بها، ولم يجعل حدّ الزّنى قطع الذّكر، مع مواقعة الفاحشة به، لثلاثة معان: أحدها: أنّ للسّارق مثل يده الّتي قطعت، فإن انزجر بها اعتاض بالثّانية، وليس للزّاني مثل ذكره، إذا قطع فلم يعتض بغيره، لو انزجر بقطعه، والثّاني: أنّ الحدّ زجر للمحدود وغيره، وقطع اليد في السّرقة ظاهر، وقطع الذّكر في الزّنى باطن والثّالث: أنّ في قطع الذّكر إبطالَ النّسل، وليس في قطع اليد إبطاله"[1].

معنى الظّلم السّرقة في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ﴾:

ليس في السّياق دلالة على سقوط الحدّ عنِ التّائب

قوله: ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ﴾، السّياق يفيد أنّ المراد بالظّلم هنا السّرقة، أي: فمن تاب من بعد سرقته، وأصلح أمره، فإنَّ الله يتوب عليه، ولكنّ اللّفظَ عامٌّ، فيشملُ السَّارق وغيره مِنَ المُذنِبِينَ، والاعتبار بعموم اللّفظ لا بخصوص السَّبب، وقدِ استَدَلَّ بهذا عطاءٌ وجماعةٌ على أَنَّ القَطعَ يَسقُطُ بالتَّوبة، وليس هذا الاستدلالُ بصحيح؛ لأنَّ هذه الجملةَ الشَّرطيَّةَ لا تُفيدُ إلَّا مُجَرَّدَ قبول التَّوبة، وإنَّ الله يتوب على مَن تاب، وليس فيها ما يُفيدُ أنَّه لا قَطعَ على التَّائب[2].

وضعُ الاسم الظَّاهر مَوضِع المُضمَر في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾:

الإخبار عنِ الله بأوصافه تأكيدٌ لَما يدلُّ عليه اسمُ الجلالة من عظمة

ذكرَ السّياق الاسمَ الظَّاهرَ ﴿وَٱللَّهُ﴾ ﷻ في مَوضِع الضَّمير؛ لِقُرب ذكره تعظيمًا للأمر؛ فمجيءُ الاسمِ العَلَم ﴿وَٱللَّهُ﴾ أخصُّ في الدَّلالة على الذَّات الإلهيَّة مِنَ الضَّمير، والمقَامُ مقامُ إحضارٍ لاسم الجلالة؛ لاقتضاء العقوبة مقامَ الألوهيَّة، ولدلالة (الله) على جميع صفات الكمال[3]، فالإخبارُ عنه بأوصافه ﷻ، كما في الآية

---

(1) الماورديّ، النّكت والعيون: 2/35.

(2) الشّوكانّي، فتح القدير: 2/46.

(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/135، والسّكّاكيّ، مفتاح العلوم، ص: 180.

في قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، تأكيدٌ لِمَا يَدلّ عليه اسمُ الجلالة (اللّه) مِن أوصاف الكمال، وتَصريحٌ بما يناسبُ المقامَ، فتَتَحقَّقُ فائدةٌ متجدِّدَةٌ في الإخبار.

مناسبة حُسن الختام لمضمون الآية في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾:

مناسبة ختم الآيـة البليغ لِحُكم قطع اليد

فقد خُتِمَتِ الآية بوصف اللّه بأنَّه عزيزٌ حكيمٌ، وهو مناسِبٌ حُكمَ قطع يد السَّارق؛ فهو تعالى عزيزٌ غالبٌ على أَمره، وله كمالُ العزَّة والسُّلطة في إيجاب الحدود، كما أنَّ الحكمة أيضًا تُناسِبُ القطع؛ فاللّه تعالى حكيمٌ في صُنعه وفي شرعه، فهو يضع الحدودَ والعُقوباتِ بحَسَبَ الحكمة الَّتي توافق المصلحةَ، ففي قطع اليد بشروطها حكمةٌ بالغةٌ[1].

سرُّ تقديم لفظ ﴿عَزِيزٌ﴾ على لفظ ﴿حَكِيمٌ﴾ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾:

اللهُ عزيزٌ في أحكامِه، حكيمٌ في معاقبة العصاة من عباده

لكلِّ تقديم وتأخير مناسبتُه للمقام، ولمّا كان سياق الكلام في بيان أَحكام اللّه، وعقوبة مَن يتعدَّى حدودَه، قدَّمَ وصف العزيز على وصف الحكيم، فاللّه تعالى له كمالُ العزّة في أحكامه وحدوده، وإذا عاقب فهو حكيمٌ في عقوباته وشرائعه وتكاليفه، ولكلِّ عقوبةٍ حكمتُها، ويزيد سرّ هذا التَّقديم وضوحًا ما جاء عنِ الأصمعيّ، إذْ قال: "كنتُ أقرأ سورةَ المائدةِ ومعي أَعرابيٌّ. فقرأتُ هذه الآية، فقلتُ: واللّه غفورٌ رحيمٌ، سَهواً، فقال الأعرابيُّ: كلامُ مَن هذا، فقلتُ: كلامُ اللّه، فقال: أَعِد، فأعَدتُ: واللّه غفورٌ رحيمٌ، ثمَّ تَنَبَّهتُ، فقلتُ: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، فقال: الآنَ أَصَبتَ، قُلتُ: كيفَ عرفتَ؟ فقال: يا هذا، عَزَّ فحكمَ فأمَرَ بالقطع، فلو غَفَرَ ورَحِمَ لَمَا أَمرَ بالقَطع"[2]، ومعنى الآية ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾؛ أنّه مقتدِر على معاقبة الخلق، حَكِيم فيما أوجب مِنَ العقوبة[3].

(1) رضا، تفسير المنار: 6/314.

(2) الواحديّ، التّفسير الوسيط: 2/185، وابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 7/332.

(3) السّمعانّي، تفسير القرآن: 2/36.

سرُّ تقديم التَّوبة على الإصلاح في قوله: ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ﴾:

التَّخليةُ قبلَ التَّحليةِ، والتّوبةُ مقدّمةٌ على الإصلاح

لأنَّ الإصلاح لا يكون مِن غير توبة عنِ الظُّلم تَتَقَدَّمُه، فالظُّلم ينافي الإصلاح، وأوّلُ الإصلاح إصلاحُ النّفس بالتّوبة، فأوجبَ التَّوبةَ عَنِ الظُّلم أوّلًا؛ لِتكونَ التَّخلية قبلَ التَّحلية، وفي هذا النّصّ تأويلان: "أحدهما: يغفر لمن تاب من كفره، ويعذّب مَن مات على كفره، وهذا قول الكلبيّ، الثّاني: يعذّب مَن يشاء في الدّنيا على معاصيهم بالقتل والخسف والمسخ والآلام، وغير ذلك من صنوف عذابه، ويغفر لِمَن يشاء منهم في الدّنيا بالتّوبة واستنقاذهم بها مِنَ الهلكة، وخلاصهم مِنَ العقوبة"[1].

دلالة حرف الجرِّ ﴿مِنۢ﴾ **في قوله تعالى:** ﴿مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾:

الحثُّ على الإسراع إلى التّوبة، وإن بدر منه الظّلم والأذى للنّاس

لمّا كانت ﴿مِنۢ﴾ تدلُّ على ابتداء الغاية الزَّمانيَّة أفادَ مجيئُها الحثَّ على الإسراع إلى التَّوبة بعد ظلمه مِن غير مهلة؛ فالمعنى (من تاب من بعد ابتداء ظلمه مباشرةً من غير مهلة)، ولو لم يذكر ﴿مِنۢ﴾ لدلَّ على طلب التَّوبة بعد ظلمه وإن تأخّرَت؛ لعموم البعديَّة الزَّمانيَّة.

وعليه فإنّ "مَن استوفى أحكام التّوبة، فتدارك ما ضيّعه، وندم على ما صنعه، وأصلح من أمره ما أفسده، أقبل اللّه عليه بفضله، فغفره، وعاد إليه باللّطف فجبره"[2].

سرُّ العدول عن لفظ (سرقته) إلى لفظ ﴿ظُلۡمِهِۦ﴾ **في قوله تعالى:** ﴿مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾:

السَّرقةُ نوعٌ من أنواع الظُّلم الّذي يقتضي التّوبة والإصلاح

وعدلَ عن أن يقول (سَرِقَتِهِ) إلى ﴿ظُلۡمِهِۦ﴾؛ تعميمًا للحكم في كلِّ ظلمٍ[3]، ولمّا قال: ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾ أفاد أنَّ السَّرقة نوع

---

(1) الماورديّ، النّكت والعيون: 2/37.

(2) القشيريّ، لطائف الإشارات: 1/423.

(3) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/349، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 6/135.

من أنواع الظُّلم، وتعليق التّوبة من بعد الظّلم يشعرُ بأنَّ كلَّ معصية ظلمٌ؛ لأنَّ التّوبة لا تكون إلَّا مِن معصيةٍ. وصرّحَ بالظُّلم مع أنَّ التَّوبة لا تُتصوَّرُ قبله؛ لبيان عِظَم نعمته تعالى بتذكيره بعظم جنايته[1]، "واشترط إصلاح العمل، تنبيهًا أنّ التّوبة باللّفظ غير مُغنية، ما لم يضامّها ما يحقّقها مِنَ الفعل، وجعل علّة قَبُول توبته كونه تعالى غفوراً رحيمًا"[2].

حذف مفعول ﴿ظُلۡمِهِۦ﴾ من قوله: ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾:

يُعتبرُ كلُّ سارق ظالمًا، ولا يُعتبرُ كلّ ظالم سارقًا

تقدير الكلام (فمَن تابَ مِن بعد ظُلمه غَيرَه)[3]، فحذف مفعول المصدر ﴿ظُلۡمِهِۦ﴾؛ لإفادة الاقتصار على اتِّصافه بالظُّلم على الإطلاق[4]، وإثبات الظُّلم بالسَّرقة، وأَنَّ مِن شأن السَّارق أن يكون ظالمًا؛ مبالغةً في إثبات المعنى وتقريره، ويحتمل أَن يكون حذف المفعول؛ لإفادة عموم الظُّلم؛ لأنَّه "ظلمَ نَفسَه بامتهانها وسفهها، وظلمَ النَّاس بالاعتداء على أَموالهم"[5].

دلالة حذف مفعول ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ في قوله: ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ﴾:

السَّرقة تدلُّ على فساد السَّارق، وســوء فعله وطبعه

يجري فيه ما ذُكِرَ في حذف مفعول ﴿ظُلۡمِهِۦ﴾، فإمَّا أن يكون من باب الاقتصار على إثبات معنى الإصلاح لنفسِه، وإمَّا أن يكون من باب تعميم معنى الإصلاح؛ لِيشملَ إصلاحَ كلِّ أعماله، وليس بردِّ ما سرقَه إلى أصحابه فحسبُ، فالسَّرقة تدلُّ على فساد السَّارق، وفساد فعله، وقد "قيل: إن تاب في الدّنيا قبل القدرة عليه، وأصلح سقط عنه الحدّ، ورُجيَ له الغفران، وإن تاب بعد القدرة عليه رُجيَ له الغفران، ولم يسقط عنه الحدّ، بدلالة ما روي عن عبد

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/35.
(2) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/349.
(3) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 7/332.
(4) الجرجانّي، دلائل الإعجاز، ص: 155.
(5) رضا، تفسير المنار: 6/316.

الله بن عمرو: «أنّ امرأة سرقَت على عهد رسول ﷺ، فأمر بقطع يدها، فقال قومها: نحن نفديها بخمس مئة دينار، فقال: اقطعوها، فقطعوا يمناها، فقالتِ المرأة: هل لي من توبة يا رسول الله؟ قال: نعم، أنت اليوم في خطيئتك كيوم ولدتك أمّك»[1]، فأنزل الله ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ﴾، ولم يقل: بعد سرقته؛ ليكون عامًّا في هذا الحكم، وفي غيره، واشترط إصلاح العمل تنبيهًا أنّ التّوبة باللّفظ غير مغنية، ما لم يضامّها ما يحقّقها منَ الفعل"[2].

مناسبة اجتماع جملتين في جملة الشَّرط في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ﴾:

التَّوبة والإصلاح بمنزلة الشّيء الواحد؛ لعدم استغناء إحداهما عن الأخرى

لمّا عطف جملة ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ على جملة ﴿تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾ دلَّ على أنّ الشَّرط في مجموع الجملتين لا في كلِّ واحدةٍ منهما على الانفراد، ولا في التَّوبة دون الإصلاح أو العكس، فصار اقتران الإصلاح بالتَّوبة بمنزلة الشَّيء الواحد الّذي يكونُ جزاؤه قبولَ التَّوبة، فاشترط الإصلاحَ للتَّنبيه على أنَّ "التَّوبةَ باللّفظ غيرُ مُغنيةٍ، ما لم يُضامّها ما يُحقِّقُها منَ الفعل"[3].

دلالة الفاء الواقعة في جواب الشَّرط في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ﴾:

المسارعة في الخير محمودةٌ مطلوبةٌ من كلّ مؤمن أوّاب

أفادتِ الفاءُ ترتُّبَ وقوع الجزاء مِن غير مهلة على وقوع الشَّرط، فقَبول التَّوبة يحصل في وقت تحقُّق الشّرط، وهو توبةُ السَّارق وإصلاحُه؛ ترغيبًا في التّوبة وتسريعًا لها، فالمسارعة في الخير محمودةٌ مطلوبةٌ.

(1) الهيثمي، مجمع الزوائد: 6/276.
(2) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/348.
(3) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/349.

دلالة المؤكّدات في التّركيب في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ﴾:

علّة تجدّد الفعل المضارع في سياق الآية

في هذا الكلام تَرغيبٌ في التَّوبة لَمَن يسرقُ أو يظلمُ، وبشارةٌ له بقبولها، وقد أكّدَ اللّه قبولَ توبة التَّائب بتأكيدات عدّة: فأكّدَه بـ(إنَّ) الّتي تفيد تأكيد مضمون الجملة كلِّها، ثمَّ أكّدَه بالجملة الاسميَّة ﴿ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ﴾ الدّالَّة على ثبوت المعنى واستمراره، ثمَّ زادَ تأكيدَه بوقوع الفعل المضارع في حيّز الخبر؛ لإفادة تقوّي الحكم وتقريره؛ لأنَّ المرادَ تحقيقُ توبة اللّه على التَّائب[1]، وجاء الفعل ﴿يَتُوبُ﴾ بصيغة المضارع؛ لبيان تجدُّد قبول توبة اللّه على التَّائب، كلَّما تاب إليه، وأنّ هذا التَّجدُّدَ محقَّقٌ ثابتٌ.

أثر الجناس النّاقص في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَابَ﴾، ﴿يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ﴾:

التَّائب يتوب الله عليه، وتوبة الله تسع العصاة جميعًا مهما كثروا

ومِنَ اللَّطائف البلاغيَّة أنّه عبَّرَ عن قبول التَّوبة بقوله: ﴿يَتُوبُ﴾؛ ليكون موافقًا للّفظ ﴿تَابَ﴾ على طريقة الجناس النّاقص، والمعنى: إنَّ توبته المذكورة يقبلها اللّه، فـ "التَّائبُ يقالُ: لباذل التَّوبة ولقابل التَّوبة، فالعبد تائب إلى اللّه، واللّه تائب على عبده"[2]، "فمَن تاب منَ السّرّاق مِن بعد ظُلمه من بعد سرقته، وأَصلَحَ أمره بالتّفصّي عنِ التّبعات، فإنَّ اللّه يتوب عليه، ويسقط عنه عقاب الآخرة"[3].

دلالة حرف الاستعلاء (على) في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ﴾:

إعلام التّائب بقبول توبته طالما تاب إلى الله، وأصلح حاله ونواياه

مجيء الحرف (على) الدَّالِّ على الاستعلاء أفادَ نزولَ التّوبة مِن عُلُوٍّ؛ لبيان عظمتها ورفعتها، ولاستغراق التَّائب بقبول اللّه لتوبته، ويرجع إليه بالمغفرة، ويتوب على عبده بفضله، إذا تاب العبد إليه من ذنبه، وارعوى عن غيّه؛ ذلك أنّ اللّه أعطاه حريّة الاختيار،

(1) السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص: 221.
(2) الرّاغب، المفردات: (تاب).
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/632.

فعليه أن يختار ما هو مرتبط بالله الأعلى، وأن لا يركن إلى الأرض متّبعًا هوى النّفس، ومسالك الشّيطان.

ورود لفظ (إنَّ) مرّتين في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾:

ورود جملة تذييليَّة تجري مَجرَى المَثَل؛ لعموم معناها وشموله

أفادَت ﴿فَإِنَّ﴾ الأولى تأكيدَ قبول الله توبة السّارق؛ لأنَّه قد يَظنُّ أنَّ توبتَه لن تُقبَلَ بعد أن ظلمَ نفسَه، وظلمَ النَّاسَ بأخذ مالهم بغير حقٍّ، فجاء هذا التَّأكيد؛ لدفع هذا الظّنّ، ولبيان الخطأ الّذي توهَّمَه، وأنَّه ينبغي أن لا يكون[1]، وبعد أن دفعَ هذا الظّنَّ بالتّأكيد بـ﴿فَإِنَّ﴾ أتبعَه ببيان علّة هذا الدّفع، وسبب الخطأ في هذا الظّنّ، فذكرَ ﴿إِنَّ﴾ الثّانية؛ لتُفيدَ تعليل قبول الله توبة السَّارق والظَّالم، وهو كونه تعالى غفوراً رحيماً، فوقعَت ﴿إِنَّ﴾ الثّانية في مقام الاحتجاج لَمَا قبلها، مع التَّأكيد على وصف الله بالمغفرة والرّحمة[2]، وأفادَت ﴿إِنَّ﴾ الثَّانية كذلك تقريرَ استقلال الجملة[3]؛ لتكون جملةً تذييليَّةً، يُقصدُ بها أن تجريَ مَجرَى المثل؛ لعموم معناها وكلّيَّته.

إظهار اسم الجلالة عوض إضماره في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾:

غفران الله شمل كلّ أحد، ورحمته وسعَت كلّ شيء

أظهر السّياق اسم الجلالة ﴿ٱللَّهَ﴾ في مَوضِع الإضمار؛ وكان الظّاهر أن يأتيَ به مُضمَرًا؛ لِقُرب ذكره، فدلَّ إظهارُ الاسم الجليل على تخصيص الاسم؛ ليتميّز عمّن عداه؛ تأكيدًا لقبول الله تعالى توبةَ عبده السَّارق[4]، وإظهار اسم الجلالة ﴿ٱللَّـهَ﴾ عوضًا عن إضماره، بأن يقال: (إِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)؛ وذلك للإشعار بعلّة الحكم، وتأييد استقلال الجملة[5]، حيث إنّ قبول التّوبة إنّما يكون

(1) الجرجانّي، دلائل الإعجاز، ص: 327.
(2) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/349، والجرجانّي، دلائل الإعجاز، ص: 323.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/35.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/136، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/35.
(5) صافي، الجدول: 6/346.

منَ اللّه، وقد أكّدها اللّه في مَوضِع آخر منَ القرآن بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ٢٥﴾ [الشّورى: 25]، فقبول التّوبة أمرٌ متيقّنٌ منه ولا شكّ فيه؛ لأنّه تعالى أخبر عن نفسه بذلك الوصف، وهو أمرٌ مؤكّد بيقين، ولكنّه بوصفه غفورًا رحيمًا، لا يقتصر غفرانه ورحمته على التّوبة وحدها، بل يشمل التّوبة منَ الذّنوب وغيرها، فغفرانه ورحمته يشملان الطّائع والعاصي، ويعمّان المقبل والجافي؛ إذ صفاته تستغرق الوجود برمّته، ورحمته وسعت كلّ شيء.

مناسبة تتابع التّأكيدات في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾:

يغفر اللّه للسّارق إذا تاب وأصلح، والتّوبةُ تجُبُّ ما قبلها

لَمَّا كان أمرُ السَّرقة عظيمًا عند اللّه وعند النَّاس، وجعلَه اللّهُ نوعًا من أنواع الظُّلم المذموم، بيَّنَ القرآن أنَّ اللّه تعالى يغفرُ لعبده، إذا تابَ وأَصلحَ، فجاء حرف التَّأكيد ﴿إِنَّ﴾؛ لتأكيد مضمون الجملة، وبالغ في تأكيده بمجيء الجملة اسميّةً؛ لدفع ظنٍّ أن لا توبة للسَّارق، ومِن هذه التَّأكيداتِ مجيءُ اسم الجلالة ظاهرًا؛ لإحضاره في ذهن المخاطب، كما أنَّ المقامَ مقامُ تعظيم بذكر اسم الجلالة؛ لإظهار نعمة قبول التَّوبة، ولا يَبعُدُ أَن يكون منَ الاعتبارات المناسبة لذكر اسم (اللّه) التبرُّكُ بذكره ﷻ، ومن المؤكِّدات تتابعُ الوصفين ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ بصيغة المبالغة.

مناسبة تتابع صيغتي المبالغة في قوله تعالى: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾:

يغفر اللّه للسّارق وغيره برحمته الواسعة، فهو أرحم بعباده من الأمّ بولدها

لقد جاء بالوصفين بصيغة المبالغة؛ لتأكيد قبول التّوبة، أي: إنَّ اللّه الموصوف بالمغفرة والرَّحمة أحرى أن يقبلَ توبة عبده الّذي يتوب ويُصلح. وقدّمَ المغفرةَ على الرَّحمَة؛ لأنَّه سبحانه يغفرُ للسَّارق وغيره برحمته الّتي وَسِعَت كلَّ شيءٍ، فقدّمَ الأخصَّ على الأعمَّ.

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٠﴾﴾ [المائدة: 40]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الرّبط بين إقامة الحدّ وقبول التّوبة، وكونه سبحانه الفعّال لما يريد في ملكه:

لَمَّا أَوجب قَطعَ اليد وعِقابَ الآخرة على السَّارق قبل التَّوبة، ثمَّ ذكر أَنَّه يقبلُ توبتَه إن تاب، فهو الفعّال لَمَا يريد، أَردَفَه بإقامة الحجَّة والبيان على أَتَمِّ وجهٍ؛ في أَنَّ له أَن يَفعَلَ ما يشاء ويَحكُمَ ما يريد، فَيُعَذِّبَ مَن يشاءُ ويغفرَ لمن يشاءُ[1]. وذهب ابن عاشور إلى أنَّ وجهَ المناسبة في الآية أنَّها جاءت استئنافًا بيانيًّا، جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ اقتضاه المقام، فكأَنَّ سائلًا سأَلَ عَنِ انقلاب حال السَّارق مِنَ العقاب إِلى المَغفِرَة بعد التَّوبة، مع عظم جُرمه، فأجاب: بأَنَّ اللّه هو المُتَصَرِّف في السَّماوات والأَرض وما فيهما، فهو العليم بمَواضِعِ العِقابِ ومَواضِع العَفو[2]، ولا تقاطُعَ في المناسبتين، وقال بعضهم بما يشبه الخلاصة لَمَا سلف: "لمّا أمر بالتّقوى، وابتغاء الوسيلة إليه بالجهاد في سبيله، ودعاهم إلى الفلاح، وبيَّن قبلُ ما يلزم المحاربين، وبعدُ ما يلزم السُّرَّاق، وذكر قبول توبتها، ذكر قدرته على تعذيب مَن يشاء، وغفران لَمَن يشاء في الدّنيا بما شرّعه، وفي الآخرة بما قدره"[3].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مُلْكُ﴾: المُلْكُ يدلُّ على إمساك بقوّة مع شمول التّصرّف، والمَلِكُ هو المتصرِّفُ بالأمر والنّهي، وفيه معنى التّولّي والقوّة والتّمكين، ومُلكُ اللّه تعالى وملكوته: سُلطَانُه وعَظمَتُه، وله ملك السّماوات والأرض بمعنى سلطانه وتصرُّفه فيهما[4]، "ومعنى الملك في اللّغة: تمام القدرة واستحكامها، فما كان ممّا يقال فيه: مَلِك، سُمّي المُلْكَ، وما نالته القدرة ممّا يقال فيه: مَالِك، فهو مِلك، تقول: ملكتُ الشّيء أملِكه مِلْكاً، وكقوله تعالى:

(1) الرّازي، مفاتيح الغيب: 11/357.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/194.
(3) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/349.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (ملك).

﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: 102]، أي: في سلطانه وقُدرته، وأَصل هذا من قولهم: (ملكتُ العَجين أملُكه)، إذا بالغتُ في عَجنه، ومن هذا قيل في التّزويج: (شهدنا إِملاكَ فلان)، أي: شهدنا عقد أمر نكاحه وتشديده"[1].

2) ﴿يُعَذِّبُ﴾: أَصله عَذَب، والعَذابُ هو الإيجاع الشّديد، وقد عَذَّبَه تَعذيباً: أكثرَ حبسَه في العذاب. وذهب بعض أهل اللُّغة إلى أَنَّ أصل التَّعذيب هو الضَّرب، ثمَّ استُعيرَ ذلك في كلِّ شدَّة، ويطلقُ (العذاب) على النَّكال والعقوبة بإيقاع الآلام، كالضَّرب المُبَرِّح بصوره، والجَلد والكَّيِّ بالنَّار، وقَطع الأَعضاء، وبالإجاعة، والإعطاش[2].

3) ﴿وَيَغْفِرُ﴾: يدلُّ معنى (غَفَرَ) على التَّغطية أو السَّتر، وكلُّ شيءٍ سترتَه فقد غفرتَه، وكلُّ ثوبٍ غُطِّي به شيءٌ فهو غفارةٌ. والغَفر: إلباس الشَّيء ما يصونُه عنِ الدَّنَس، ومنه قولهم: اغفروا هذا الأمرَ بغفرَته، أَي: استروه بما يجب أَن يُستَرَ به. ويغفرُ اللّه الذُّنوب: يُغطِّيها ويسترها فلا يُحاسِبُ عليها، واللّه جلّ وعزّ على غفران ما أراد غفرانه منهم، وهم عباده ومحلّ شفقته، باستنقاذ العبد منَ الهلكة بالتّوبة عليه، وغير ذلك من الأمور كلّها قادرٌ؛ لأنّ الخلق خلقُه، والملك ملكه، والعباد عباده، وهو الفعّال لِمَا يريد، لا رادّ لحكمه، ولا معقّب لكلماته[3].

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

مُطلَق قدرة الله على العذاب والغفران مرتبط بمشيئة الرّحمن

أَلم تعلم - أَيُّها الرَّسول ﷺ - أنَّ اللّه هو مالك السّماوات والأرض وما فيهنَّ، وله السُّلطان الكامل عليهما، ومَن كان كذلك، فهو الفعَّالُ لِمَا يريد، يُعذِّبُ مَن يشاءُ مِنَ الظَّالمين، ويغفرُ لِمَن يشاءُ مِنَ التَّائبين، لا مُعقّبَ لحكمه، ولا مُعترضَ على أمره، واللّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ، فلا يُعجِزُه شيءٌ أبدًا[4]، وظاهرُ مَن تأمّل سياق هذه الآية أَنّ "هذا خطاب للنّبيّ ﷺ، والمراد به مَن كان بالمدينة وحواليها منَ اليهود،

(1) الزّجّاج، معاني القرآن: 1/191.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (عذب).
(3) ابن جرير، جامع البيان: 10/301.
(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/190.

والمعنى: ألم يعلم هؤلاء القائلون: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً﴾ [البقرة: 80] - الّذين يزعمون أنّهم أبناء اللّه وأحبّاؤه - أنّ اللّه مدبّر ما في السّماوات وما في الأرض، وأنّه يعذّب مَن يشاء، ويغفر لمَن يشاء، قادرٌ على ذلك لا يمتنع عليه"[1].

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة الاستفهام المجازيّ في قوله: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾:

الاستفهام التَّقريريّ ألزمُ في إثبات الحُجَّة في مثل هذا السّياق

الاستفهام في الآية تقريريٌّ[2]، فالكلام على أسلوب الإنشاء، ويُقصدُ به الخبرُ بمعنى: قد علمتَ - أيّها الرَّسولُ ﷺ - أنَّ اللّه له ملكُ السّماوات والأرض، وإنّما جاء على أسلوب الإنشاء؛ لتنشيطِ ذهن المُخاطَب؛ للاعتناءِ بالمعنى، ولزيادةِ تقريره وتثبيته، ولكونه ألزمَ في إثبات الحُجَّة مِنَ الخبر[3]. كما نلاحظ خروج الاستفهام عن معناه الأصليّ في قوله في هذه الآية، "فالاستفهام هنا إنكاريٌّ لتقرير العلم، والمراد به الاستشهاد بذلك على قدرته تعالى، على ما سيأتي مِنَ التّعذيب والمغفرة على أبلغ وجه وأتمّه"[4].

مناسبة الخطاب لِمُعيَّنٍ في قوله: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ﴾ في هذه الآية الكريمة:

قُصدَ بالخطاب العمومُ بقصد التَّأثير في المُخاطَب

ظاهر الخطاب أنَّه للرَّسول محمَّدٍ ﷺ؛ ولهذا كان الاستفهام تقريريًّا، ولا يصحُّ أَن يكون إنكاريًّا؛ فالرَّسولُ ﷺ، يعلمُ أنَّ اللّه له مُلكُ السّماوات والأرض، فورد الاستفهام التّقريريّ؛ لتأكيد العلم وتقريره.

وقد أُخرِجَ في صورة الخطاب لِمُعيَّنٍ، وأُريدَ به العمومُ، وهو في القرآن كثيرٌ، أي: إنّ الخطابَ على البدل، لكلِّ مُخاطَبٍ صالحٍ

(1) مكيّ بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 3/1708.
(2) رضا، تفسير المنار: 6/316.
(3) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/250.
(4) صافي، الجدول: 6/349.

للخطاب[1]، فكلُّ قارئٍ لهذا الكلام أو سامعٍ له يكونُ هو المُخاطَبَ بهذا الكلام، وليس المراد الصّحابة الّذين عاصروا التّنزيل فقط، والمعنى: كلُّ مَن يتأتّى منه العلم داخلٌ في هذا الخطاب، ومجيءُ الخطابِ لِمُعيَّنٍ معَ قصد العموم أكثرُ تأثيرًا في تلقّي خطاب ما عَظُمَ شأنُه وأَمرُه[2].

مناسبة تقوية المعنى بأنواع المؤكّدات في قولِه تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾:

تعظيم شأن مُلك الله للسّماوات والأرض؛ لتنبيه العباد إلى جلاله وجماله

لا يَرِدُ الاستفهامُ التّقريريُّ إلّا فيما له شأنٌ ينبغي الاهتمام به؛ لِمَا ينبني عليه من قضايا وأحكام، وفيما يكون واضحًا مكشوفًا لكلِّ ذي عقل سليم، وهو هنا تقريرُ العلم بأنَّ اللّه له مُلك السّماوات والأرض.

وقد ضمَّنَ الكلامَ أنواعَ المؤكِّدات؛ لِتقويّة المعنى وتثبيته، فصدّرَه بمجيء ﴿أَنَّ﴾ المؤكِّدةَ لمضمون الجملة، ومجيء الجملة اسميَّةً ﴿ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، وأفاد الإسنادُ تقوّيةَ الحُكم بتكرُّر الإسناد[3]، فقد أسندَ ﴿لَهُۥ﴾ إلى ﴿مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، والضّمير في ﴿لَهُۥ﴾ عائدٌ إلى ﴿ٱللَّهَ﴾، ثمَّ أسندَ الجملة ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ إلى ﴿ٱللَّهَ﴾، فتكرَّرَ الإسناد لخصوصيَّة المعنى، وليس لهذا المعنى أبلغُ مِن هذه العبارة في هذا المقام، ولمَّا كان ورود الاستفهام التّقريريِّ فيما هو واضحٌ وثابتٌ، ولا يحتاجُ إلى دليلٍ، دَلّتِ المؤكِّدات الّتي وردَت في الكلام على أنَّ المقصود منها زيادة تقرير؛ عنايةً بالأمر لعظم شأن أَمر مُلك اللّه للسّماوات والأرض، وليس المقصود الردّ على إنكار المُنكِر.

---

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/35.

(2) ابن جرير، جامع البيان: 2/485، والسّكّاكي، مفتاح العلوم، ص: 180.

(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 1/143، 3/35، والآلوسي، روح المعاني: 3/304.

بلاغة التَّقديم والتَّأخير في قوله: ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾:

ملك السّماوات والأرض لله، وليس لأحد سواه

أفاد تقديم المسند ﴿لَهُۥ﴾ على المسند إليه ﴿مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ تخصيصَ المسند بالمسند إليه؛ لأنَّ المقامَ مقامُ تمدُّحٍ وثناءٍ وإثباتٍ لِمَا يَختَصُّ به الله تعالى، والمعنى: للّه وليس لغيره مُلكُ السّماوات والأرض.

خطاب النّبيّ ﷺ، والمقصود به المخاطبون في السّياق:

خروج الكلام عنِ المُخاطَب الظّاهر إلى غيره من فصيح البيان العربيّ

خرج قوله: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ خطابًا له ﷺ، والمعنيُّ به من ذكر من فرق بني إسرائيل الّذين كانوا بمدينة رسول الله ﷺ وما حَواليها، وهذا من كلام العرب مستفيض بينهم مألوف، وهو من فصيح القول عندهم، وذلك أن يُخرِج المتكلّم كلامه على وجه الخطاب منه لبعض النّاس، وهو قاصد به غيره، وعلى وجه الخطاب لواحدٍ وهو يقصد به جماعةً غيره، أو جماعة والمخاطب به أحدهم، وعلى وجه الخطاب للجماعة، والمقصود به أحدهم"[1].

وفي (النّكت والعيون)، سؤال مفاده: هل كان النّبيّ ﷺ غير عالم بأنّ اللّه له ملك السّماوات والأرض، وأنّه على كلّ شيء قدير؟ والجواب ملخّص في ثلاثة أمور: أحدها: أنّ قوله ألم تعلم؟ بمعنى أعلمت؟، والثّاني: أنّه خارج مخرج التّقرير لا مخرج الاستفهام، والثّالث: أنّ هذا الخطاب ظاهر لفظه أنّه للنّبيّ الأكرم ﷺ، ولكنّ المراد به المُخاطَبون في سياق الآية وما قبلها من الآيات[2].

علّة ورود جملة ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾ من دون عاطف:

الله تعالى هو العليمُ بمَواضِع العقاب ومَواضِع العفو عن عباده

لمّا كان المقامُ مقامَ اعتناء بشأن تمكين العلم وتقريره في نفس المُخاطَب، بأنّ اللّه له مُلكُ السّماوات والأرض، وردَ الكلامُ بأسلوب البدل، فأَعاد الكلام بذكر الجملتين المعطوفتين؛ ليكونا بدلَ اشتمالٍ

(1) ابن جرير، جامع البيان: 2/285 - 286، 10/301.
(2) الماورديّ، النّكت والعيون: 1/172.

مِن قوله: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، فأفادت جملةُ البدل المعنى الّذي يقتضيه السِّياقُ على التَّفصيل، ولِيظهرَ بمجموع القصدين إليه في المُبدَلِ منه والبدلِ مزيدَ اعتناء بالمعنى المُراد[1]، ولمّا كان البدلُ والمبدلُ منه في معنى الخبر الواحد جاء مِن غير عطف، فهما بمجموعهما أَوفى بتقرير المعنى وإيضاحه، فمَن له مُلكُ السّماوات والأَرض له الحقُّ في التَّصرُّف في مُلكه، ومنه أَن يُعَذِّبَ مَن يشاءُ، ويَغفِرَ لِمَن يشاءُ، ولهذا ذكر بعضُ المفسِّرين أنَّ صدر الآية كالعنوان لقوله: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾[2]، فكأنّه في مقام التَّخصيص بعد التَّعميم؛ لتأكيد معنى ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾ وتقريره؛ لِتضمُّن جملة العموم هذا المعنى والتَّصريح به بعد ذلك.

ونقل ابن عاشور عنِ البيضاويّ: أنّ السّياق متنزّل منَ الجملة الّتي قبله منزلة الدّليل؛ لأنّ الّذي يكون له ملك السّماوات والأرض، لا جرم أن يكون قديرًا على كلّ شيء، ولذا فُصِلت هذه الجملة عن الّتي قبلها، قال ابن عاشور: "وعندي أنّ موجب الفصل هو أنّ هاته الجملة بمنزلة التّكرير للأولى؛ لأنّ مقام التّقرير ومقام التّوبيخ كلاهما مقام تكرير لما به التّقرير والإنكار، تعديدًا على المُخاطَب"[3].

بلاغة حذف المفعول به في قوله: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾:

مِـنَ الأحـكـام الـبـلاغـيّـة: أن لا يُـنـطَـق بالمحذوف؛ لأنّ البلاغة في حذفه لا ذكره

حُذِفَ مفعولُ المشيئة في قوله: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾، ولو أظهره، وقال (يُعذِّبُ مَن يشاءُ تعذيبَه، ويغفرُ لِمَنْ يشاءُ أَن يغفرَ له)، صِرنا إلى كلامٍ غثٍّ، ولفظٍ رثٍّ، ولا فائدة مقصودة منه، فَمِن أحكام البلاغة البديعة أَن لا يُنطَقَ بالمحذوف، ولا يَظهرَ في اللّفظ في مثل هذا السّياق؛ لانصباب الكلام إلى مشيئة اللّه، فنابَت قرينة الحال عن ذكر المفعول[4].

(1) السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص: 253.
(2) القِنّوجيّ، فتح البيان: 3/418.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/665.
(4) الجرجانّي، دلائل الإعجاز، ص: 163، والسَّكّاكي، مفتاح العلوم، ص: 299.

دلالة الاسم الموصول ﴿مَن﴾ في قوله: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾:

أفاد الاسم الموصول العموم؛ ليدلَّ على كلِّ عاقلٍ، ومجيءُ الكلام على معنى العموم مناسبٌ لمقام التّمدُّحِ والثَّناء، وبيان القدرة المطلقة، فلا تقييدَ لمشيئته ﷻ، وأشعرت (مَنْ) الّتي للعاقل، أنَّ العذاب والمغفرة لايكونان إلّا للعقلاء؛ لتعلُّقهما بمناط التَّكليف، وهو العقلُ، فلا عذاب لغير العاقل ولا مغفرة له، "وقال ابن عبّاس والضّحَّاك: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾، أي: من مات على كفره، ﴿وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾ ممّن تاب عن كفره. وقيل: ذلك في الدّنيا، يُعذّب مَن يشاء في الدّنيا على معصيته بالقتل، والخسف، والسّبي، والأسر، وإذهاب المال، والجدب، والنّفي، والخزي، والجزية، وغير ذلك، ويغفر لِمَن يشاء منهم في الدّنيا بالتّوبة عليه من كفره ومعصيته، فينقذه منَ الهلكة، وينجّيه منَ العقوبة"[1].

العذاب والمغفرة متعلّقان بمناط التَّكليف، وهو العقل الحصيف

مناسبة تقديم لفظ ﴿يُعَذِّبُ﴾ على لفظ ﴿وَيَغۡفِرُ﴾ في قوله: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾:

قدَّمَ التَّعذيبَ في هذه الآية جزاءً على فعلهم، ثُمَّ ذكرَ المغفرةَ لهم إِن تابوا خلافًا لسائر المَواضِع في القرآن الكريم؛ لمناسبته لَمَا اتَّصلَ به مِن تقدُّم عقاب السَّارق أوَّلًا، وذِكرِ توبته ثانيًا، ولأنَّ المرادَ بالعذاب هنا قطعُ اليد، وذلك أنفعُ في الدُّنيا للسَّارقِ ولغيره، ولعظم أمر السَّرقة الّتي يقع بها ظلم النَّاس وأكل حقوقهم، وتقدُّمُ التَّعذيب على المغفرة لا ينافي كَونَ الرَّحمة المُطلَقَة سابقةً ومُقدَّمةً على العذاب المُطلَقِ[2]، وكونه قدّم التّعذيب على المغفرة؛ "يعني أنّ الظّاهر عكسه؛ لأنّ الرّحمة سابقة على الغضب، كما في الحديث

تقديم العذاب على المغفرة؛ مراعاة لدلالة السّياق من بلاغة الاتّساق

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/256.
(2) ابن الزبير، ملاك التّأويل: 1/74، والكرمانيّ، غرائب التّفسير: 1/331، ورضا، تفسير المنار: 6/317.

القدسيّ: «سبقت رحمتي غضبي» (1)، وهنا عكس؛ لأنّ التّعذيب للمصرّ على السّرقة، والمغفرة للتّائب منها، وقد قُدّمَت السّرقة في الآية أوّلًا، ثمّ ذُكرت التّوبة بعدها، فجاء هذا اللّاحق على ترتيب السّابق، أو المراد بالتّعذيب القطع، وبالمغفرة التّجاوز عن حقّ اللّه، والأوّل في الدّنيا، والثّاني في الآخرة، فجيء به على ترتيب الوجود، أو لأنّ المقام مقام الوعيد، قالوا: وهذا أقرب"(2)، وعليه فإنّ تقديم العذاب في الآية على المغفرة هو أمرٌ متناسقٌ مع سبق رحمته تعالى لغضبه، و"تقديم العقاب أخذًا لحقّ اللّه، وحقّ العباد أوّلًا، ثمّ تجيءُ مغفرة اللّه ورحمته، فتمحو آثار هذا العقاب، وتعفّي عليه، لمن وجّه وجهه إلى اللّه، وطلب الصّفح والمغفرة"(3)، ونضيف إلى ذلك، ما أشار إليه صاحب الخواطر، حين ذكر بأنّه جاء الحديث أوّلاً عنِ السّارق والسّارقة، وبعد ذلك عمّن تاب، فالسّرقة تقتضي التّعذيب، والتّوبة تقتضي المغفرة، لذلك فالتّرتيب هنا منطقيّ، وقد جاء قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾ بعد آية السّرقة، وبعد آية الإعلام، بأنّ له مُلكَ السّماوات والأرض، ولذلك كان لا بدّ من تذييل يخدم الاثنين معًا؛ ليؤكّد سيطرة القدرة، وحين يريد الحقّ أن يرحم واحدًا فليس في قدرة المرحوم أن يرفض الرّحمة، وحين يعذّب واحدًا لن يتأبّى على العذاب، فسيطرة القدرة تؤكّد أنّه لا قدرة لأحد على رَدِّ العذاب أو الرّحمة بتاتًا(4).

مناسبة اقتران الجملتين في قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾:

يُعَذِّبُ مَن يشاءُ تأمينًا مِن شرِّه المستطير، ويرحمُ مَن يشاءُ ترغيبًا في التّزكية والتّطهير

ناسب اقتران الجملتين ما قبلهما، فإنَّه لمّا كان مِن مُتَعَلّقات اسمه العزيز الحكيم، أن وَضَعَ هذا العقاب لكلِّ مَن يسرق ويظلم، وكان من مُقتَضى اسمه الغفور الرَّحيم أن يَغفِرَ لِمَن تاب إذا صدق في التَّوبة وأَصلح عملَه؛ فهو بمُقتضَى أَسمائه الحسنى وصفاته العلى، يُعَذِّبُ مَن يشاءُ تربيةً له، وتأمينًا لعباده مِن شرّه، ويَرحَمُ مَن يشاءُ مِنَ التَّائبين والمُصلحين برحمته وفضله؛ ترغيبًا لعباده في تزكية أَنفُسهم، وإِصلاح ذات بَينِهم(5).

(1) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد في مسنده، الحديث رقم: (7299).
(2) الخفاجيّ، عناية القاضي: 3/242.
(3) الخطيب، التّفسير القرآنّي للقرآن: 3/1097.
(4) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 5/3132.
(5) رضا، تفسير المنار: 6/316.

بلاغة الطِّباق في قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾:

ورد منَ البديع في هذه الآية طباقُ الإيجاب في قوله: ﴿يُعَذِّبُ﴾ و﴿وَيَغۡفِرُ﴾؛ ليفيدَ التَّهديدَ والوعيدَ المُطلَقَ مِن جهةٍ، والتّقرّبَ والتَّودّدَ المُطلَقَ من جهة أُخرى، فهما طريقان لا سواهما؛ لمناسبة التَّأثير في المُخاطَب، فيُقارنَ بين الأمرين، ويختارَ طريق التَّوبة والإصلاح الّذي تَتَرتَّبُ عليه المغفرةُ.

للعبد طريقان: العذابُ المردي في النّيران، أو المغفرةُ المفضية إلى الجنان

حسن ختام الآية بجملة التَّذييل بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾:

ورد قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ جملةً اسميَّةً تفيد الثُّبوت والدَّوام، وتتضمَّنُ معنى عامًّا كلّيًّا؛ لبيان وصف الله بالقدرة المُطلقة، وتصلحُ أن تكون مثلًا يجري في الكلام؛ لعموم معناها وكلّيَّته، كما أنَّها جاءَت مُقرِّرَةً لمضمون ما تقدَّمها[1]، فإنَّ مَن يملكُ السّماوات والأرض، وله تدبير أمرهما، هو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، فناسبَت جملةُ التَّذييل السِّياقَ.

جملة التّذييل هاته عبارة تجري بين النَّاس مَجرَى المثل؛ لعموم معناها وبلاغتها

دلالة توسّط شبه الجملة والضّمير المضاف إليه بين المسند والمسند إليه:

وأمّا توسيط معمول المسند ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ بين المسند إليه ﴿وَٱللَّهُ﴾ والمسند (قديرٌ) فقد أفاد أَمرين: أحدُهما: الاهتمام بالمعمول، والعناية به؛ لبيان قدرة الله المُطلقَة، ولاسيَّما أنَّها تَعَلَّقَت بكلمة (شيءٍ) الَّتي هي أعمُّ الألفاظ، إذ تجري على أيِّ معنى، ومِنَ اللَّطائف أَنَّ الأصل في المعمول أن يُؤتَى به لتقييد الإطلاق، ولكنَّه جاء في قوله: (على كلِّ شيءٍ)؛ بيانًا لإطلاق قدرة اللّه وتقريرًا لها؛ لتأكيد المعنى وتثبيته.

والآخر: توافق الفواصل في الآيات، فلو قال: (واللّه قديرٌ على كلِّ شَيءٍ) لفاتَ الإيقاعُ الصّوتيُّ المنسَجِمُ مع فواصل الآي.

ورود المعمول لإطلاق القدرة لا لتقييدها، وأثر التّقديم في مراعاة الإيقاع الصّوتيّ

(1) الآلوسّي، روح المعاني: 3/304.

﴿ ۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُواْ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾ ﴾ [المائدة: 41]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الـرّبـط بين الـصّـبر على تطبيق الأحكام، والصّبر على أذى الحاقدين على الإسلام

لَمَّا بَيَّنَ اللّه تعالى بعض التَّكاليف والشَّرائع، ومنها أحكامُ المحاربين والسَّرقة، وكان قد علم أنَّ المؤمنين متّبعون هذه الأحكام، وكان قد علم من بعض النَّاس كَونَهم يسارعون في الكفر، لا يَرضَون أحكام اللّه، لا جرمَ صَبَّرَ رسولَه على تَحَمُّل ذلك، وأمره بأَن لا يَحزَنَ لأجل ذلك، فإنَّ مَن يُرِدِ اللّه كفرَه وإضلالَه فلن تملك له مِنَ اللّه شيئًا[1]، وقال له: يا أيّها الرّسول لا تحزن من كيد المنافقين واليهود الّذين أنكروا نبوّتك، فذلك دأبهم وديدنهم. واعلم أنّي ناصرك عليهم لا محالة نصرًا مؤزّرًا، وتلك سنّتي في نصر عبادي المرسلين؛ وذلك لأنّهم محرّفون زائغون عنِ الهدى، وقد أضلّهم اللّه، فلم يعترفوا للّه بإنعامه، ولا لرسله بالهدى الّذي جاؤوا به، وعليه فلن تقدر على هدايتهم؛ ذلك لأنّ اللّه لم يُرِدِ أن يطهِّر قلوبهم من دنس الكفر، فكتب عليهم الذُّلّ والهوان في الدّنيا، وأرصد لهم العذاب العظيم في الآخرة، وهم يستحقّون ذلك لا محالة، وما ربّك بظلّام للعبيد.

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/358.

والمناسبة واضحة بين مشاقّ الالتزام بالأحكام، ومصاعب المواجهة مع جبهات الكفر، والنّفاق، والتّآمر على الدّين وأهله.

۞ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَحْزُنكَ﴾: تدلّ مادَّة الحُزنِ على خشونة الشَّيء وشدَّةٍ فيه. فمِن ذلك الحَزْنِ، وهو ما غَلُظَ مِنَ الأَرض، والحُزنُ هو خشونةٌ في النَّفس وشعورٌ بالألم لَما يحصل فيها منَ الغمّ، ويضادّه الفرحُ، ولمّا كان الحُزن لا يحصلُ بالاختيار، فالنَّهيُ في الحقيقة إنَّما هو عن تعاطي ما يورثُ الحُزنَ واكتسابَه، والمعنى لا تهتمَّ بهم ولا تُبالِ بمسارعتهم في الكفر[1]، "قال سيبويه: أحزَنَه: جعله حزينًا، وحَزَنَه: جعل فيه حُزنًا، كأفتَنَه جعله فاتنًا، وفتنه جعل فيه فتنَة، وعام الحُزْنِ: العام الَّذي ماتَت فيه خديجة وأَبو طالب، فسمّاه رسول اللّه ﷺ عام الحُزن، حكى ذلك ثَعلَب عنِ ابن الأَعرابيّ، قال: وماتا قبل الهجرة بثلاث سنين[2].

2) ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾: السُّرعة: ضدُّ البُطء، وكلُّ ما في القرآن ممّا جاء مِن مادّة هذه الكلمة هو مِنَ السُّرعة ضدّ البطء. ويُسارعُ مِنَ الرُّباعي (أَسرعَ)، بزيادة همزة التّعدية. وأَسرَعَ: طَلَبَ ذلك مِن نَفسه وتَكَلَّفه كأنّه أَسرَعَ المشي، أَي: عَجّله، وأَمّا سرُع فكأَنها غَريزةٌ. وصيغة يُسارعُ على وزن فاعل، على معنى المبالغة في السُّرعة[3]، والمقصود بهم في الآية، كما قال الزّجّاج: "أي: لا يحزنك مسارعتهم في نصرة الكفر، إذ كنت موعودًا النّصر عليهم[4]،"وحقيقة المسارعة في ذلك أن يترقّى الإنسان فيما يتحرّاه منزلة فمنزلة، خيرًا كان أم شرًّا، فيتعوَّده فيتقوَّى به على المنزلة الثّانية؛ لأنّ الشّرّ حاصلٌ بعضه عن بعض، وحاملٌ بعضه بعضًا[5].

3) ﴿سَمَّٰعُونَ﴾: السَّمعُ قوّةٌ في الأُذُن به تُدرَكُ الأصوات. وسَمِعَ الصَّوتَ: أَدركَه بحاسَّة السَّمع، ويعبَّرُ بالسَّمع عن معانٍ متعلّقَة به، مثل: الفهم والطَّاعة، كقولهم: اسمعْ ما أقولُ لك، ومثل: القَبول لَما يُسمَعُ، كما يُقالُ: لا تَسمَعْ مِن فلانٍ قَولَه، أَي: لا تَقبَلْ قَولَه،

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (حزن).
(2) ابن سيده، المحكم: (حزن).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (سرع).
(4) الواحديّ، الوسيط: 2/186.
(5) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 3/997.

وقوله تعالى في الآية ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾، بمعنى: يسمعون منك؛ لأجل أن يكذبوا عليك، ويُحتمَلُ أَن يكون المرادُ ما يستلزِمُ السَّمع والإصغاء غالبًا، وهو القَبول، والمعنى: قابلونَ للكذب[1]، "والظَّاهر الأَكثر من كلام العرب أَن يكون السَّميع بمعنى السَّامع، مثل: عليم وعالم، وقدير وقادر. ورجلٌ سَمَّاعٌ إذا كان كثير الاستماع، لما يُقَال ويُنطَق به، قال اللّه جلّ وعزّ: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾ [المائدة: 42]. وفُسِّرَ قوله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ على وجهين، أَحدهما: أَنّهم يسمعون لكي يكذبوا فيما سمعوا، ويجوز أَن يكون معناه: أَنّهم يسمعون الكذب ليشيعوه في النَّاس"[2]، "والسّمع قد يعبّر به تارة عنِ الأذن، نحو قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ﴾ [البقرة: 7]، وتارة عن فعله كالسّماع، نحو: ﴿إِنَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّمۡعِ لَمَعۡزُولُونَ ۝٢١٢﴾ [الشّعراء: 212]، وتارة عنِ الفهم، نحو:

﴿سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا﴾ [البقرة: 93]، وكلّ مَوضِع أثبت السّمع للمؤمنين، أو نفى عنِ الكافرين، أو حثّ على تحرّيه، فالقصد به إلى تصوّر المعنى، والتّفكّر فيه، نحو: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗاۚ﴾ [الإسراء: 46][3].

4) ﴿بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾: الأفواهُ جمع فم، وأصلُه فُوهٌ. ويُقالُ: رَجُلٌ مُفَوَّهٌ إذا أَجاد القول، وأَفوَهُ: إذا كان واسع الفم عظيمه، طويل الأَسنان، ورجلٌ مفوَّهٌ: شديد الكلام بسيط اللِّسان بليغًا منطيقًا[4]، قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾، يعني: المنافقين؛ لأنّهم أظهروا الإيمان بالقول، وكتموا الكفر، وهذه صفة المنافقين"[5]، و"المراد بالمنافقين هاهنا الّذين قالوا آمنّا بأفواههم في العلانيّة دون السِّرّ، ولم تؤمن قلوبهم، فإنّهم أشدّ في الكفر منَ الجاهرين، وهم في الدّرك الأسفل منَ النّار "[6].

5) ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ﴾: حرفُ الشَّيء: طَرفُه وناحيتُه، كحرف الجبل والنّهر، وإذا مال إنسانٌ عن شيء، فمال إلى طرف الشَّيء وجانبه، يُقال: تحرّفَ وانحَرَفَ. ومنه تحريف

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (سمع).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: 2/75.
(3) الكفويّ، الكلّيّات: 1/496.
(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (فوه).
(5) الخازن، لباب التّأويل: 2/43.
(6) المظهريّ، التّفسير المظهريّ: 10/168.

الكلام بمعنى: العدول به عن جهته، وأصل وضعه، ويَصدُقُ بتغيير المعنى، كما يَصدُقُ بتغيير اللّفظ نفسه[1]، والكلم ها هنا جمع كلمة، وأصلُ الكلم بكسر اللّام، فسكّنه تخفيفًا؛ لإقامة وزن البيت، كما قالوا في مَلِك ملك، وفخذ وكَبد. قال اللّه تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: 46] وقد رُوِيَ عن تميم بن حَذْلَم، أنّه قرأ: (تُحَرِّفُونَ الكلامَ)، وقد قرأه علماء الأمصار: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح: 15]، و(كلم اللّه)، وممّا قيل في هذا، وهو ممّا يُستحسن لبعض المُحدَثين[2]:

تحريف الكلام، يعني: تغيير المعنى أو تغيير اللّفظ، وكلاهما باطلٌ وزور

قَالَت عَيِيتَ عَنِ الشَّكوَى فَقُلتُ لَهَا *** جَهدُ الشِّكَايَةِ أَن أَعيا عَنِ الكَلِمِ[3].

"هذه صفة اليهود في معنى ما حرَّفوه منَ التّوراة، وفيما يحرِّفونه منَ الأقوال، عند كذبهم مِن بَعدِ مَواضِعِه، أي: من بعد أن وضع مَواضِعه"[4]، ويكون التّحريف تغييرًا للكتاب،" أي: يُميلونه ويُزيلونه عن مَواضِعه بعد أن وضعه اللّه تعالى فيها، إمّا لفظاً بإهماله، أو تغيير وضعه، وإمّا معنى بحمله على غير المراد، وإجرائه في غير مورده"[5].

6) ﴿أُوتِيتُمْ﴾: أصلُ الكلمةِ الثُّلاثيُّ هو (أَتَى)، و﴿أُوتِيتُمْ﴾ منَ الإيتاء، واشتهر الإيتاء في القرآن بمعنى الإعطاء، بل لم يأتِ إلّا بهذا المعنى، وأصله الإحضار، يُقالُ: آتى يُؤتي إيتاءً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [التّوبة: 11]، و﴿إِنْ أُوتِيتُمْ﴾ بمعنى: إن أُعطِيتُم، و﴿وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ﴾ بمعنى: إن لم تُعطَوه[6]، وحقيقته في الآية، ما روي عن عبد اللّه بن عمر، أنّه قال: لما حكَّموا النّبيّ ﷺ في اللَّذين زنيا دعا رسول اللّه ﷺ بالتّوراة، وجلس حبر منهم يتلوها -

الإيتاء في القرآن لم يأتِ إلّا بمعنى الإعطاء

(1) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والرّاغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (حرف).
(2) البيت من بحر البسيط، وهو للحِمَّانّي الكوفي، ينظر: ابن داود، كتاب الزهرة، ص: 13.
(3) النّهروانّي، الجليس الصّالح، ص: 671.
(4) الثّعالبيّ، الجواهر الحسان: 2/383.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/37.
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أتى)، والزّمخشريّ، الكشّاف: 3/11، 4/198، ورضا، تفسير المنار: 6/322.

وقد وضع يده على آية الرّجم – فضرب عبد اللّه بن سلّام يد الحبر، ثمّ قال: هذه – يا نبيّ اللّه – آية الرّجم يأبى أن يتلوها عليك، فقال لهم النّبيّ ﷺ: يا معشر يهود، ما دعاكم إلى ترك حكم اللّه، وهو بأيديكم؟ فقالوا: أما إنّه قد كان فيما نعمل به، حتّى زنى منّا رجل بعد إحصانه من بيوت الملوك، وأهل الشّرف، فمنعه الملك منَ الرّجم، ثمّ زنى رجل بعده، فقالوا: لا واللّه لا نرجمه حتّى يرجم فلان، (فلمّا فعلوا ذلك اجتمعوا فأصلحوا أمرهم على التّحميم، وأماتوا ذكر الرّجم)، فقال النّبيّ: فأنا أوّل من أحيا أمر اللّه، ثمّ أمر بهما، ورُجما عند باب المسجد، قال ابن عمر: فكنت ممّن رجمهما[1].

7) ﴿فَخُذُوهُ﴾: الأَخذ: بمعنى حَوز الشَّيء وتحصيله، وهو خلاف العطاء، ولمّا كان تحصيلُ الشَّيء يقتضي تناولَه جاء بهذا المعنى، فيُقال: أَخذتُ الشَّيءَ آخُذُه أَخذًا: تَنَاوَلتُه[2]، والمعنى "يقولون: ائتُوا محمَّدًا ﷺ، فإِن أَفتاكم بالتَّحميم والجَلدِ فخذوا به، وإِن أَفتاكم بالرَّجم فاحذروا"[3].

الفتنة هي الضّلالة عن سبيل الهُدى، واتّباع الشّيطان إلى أبعد مدى

8) ﴿فِتْنَتَهُۥ﴾: يدلُّ معنى (فَتَنَ) على إذابة بالنَّار؛ لِتظهرَ جودته من رداءته، كإِذابة الذَّهب والفضَّة، ومِنَ الذّوبان والتَّحَوّل المعنويين: الافتتانُ بالنِّساء والمال والأولاد برقّة القلب ونحوها حتَّى يُرتكبَ المحظور في سبيله، واستُعملَتِ الفتنةُ في تمحيص حقيقة ما في القلوب بتعريضها للشَّدائد، فتدلُّ على إيقاع الابتلاء أو التَّعريض له بالاختبار، وتأتي الفتنةُ بمعنى: مآل الاختبار والوقوع في المحظور، وهو الكفرُ أو الضَّلالُ[4]، كما في الآية إذ جاءتِ الفتنةُ

(1) مكيّ بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 3/1715.
(2) الرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (أخذ).
(3) ابن جرير، جامع البيان: 10/316، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/115.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (فتن).

بمعنى الضّلالة عن سبيل الهُدى[1]، و"معنى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّـهُ فِتۡنَتَهُۥ﴾، قيل: فضيحته، وقيل أيضًا: كفره، ويجوز أن يكون اختباره بما يظهر به أمره، يُقال فتنتُ الحديد: إذا أَحميتُه، وفتنتُ الرّجل: إذا أزلته عمّا كان عليه، ومنه قوله: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ [الإسراء: 73]، أي: وإن كادوا ليزيلونك"[2].

9) ﴿خِزۡيٞ﴾: أصله خَزَوَ، يدلُّ معنى الكلمة على الإبعاد، وخَزَى الرَّجلُ خِزيًا: فهو خَزيَان، إذا وَقعَ في بليَّة وشرّ أو عمِلَ عملًا قبيحًا، بحيث لَزِمَه بحجَّة، ولا يكونُ إلّا فيما يقتضي فضيحةً، فذلَّ بذلك، وهان، واستَحيا مِن قُبح فعله، فتباعد ونأى، ومنه قولهم: أَخزاه اللّه، أَي: أَبعَدَه ومَقَتَه[3].والخِزيُ في الآية بمعنى الهوان والذِّلَّة[4]، قال ذو الإصبع العدوانيّ:

لَاهِ ابنِ عَمِّكَ لا أَفْضَلتَ في حَسَبٍ *** عنِّي، ولا أَنتَ دَيّاني فَتَخزُوني[5]

وقال حسّان بن ثابت يخاطب عُتيب بن مالك، وهو من شجّ وجه النّبيّ في غزوة أحد[6]:

فَأَخزَاكَ رَبِّي يا عُتَيبَ بنَ مَالِكٍ *** ولَقَّاكَ قَبلَ المَوتِ إِحدَى الصَّوَاعِقِ

مَــدَدتَ يَمِينًا لِلنَّبيِّ تَعَمُّــدًا *** دمَّيّتَ فَاهُ، قُطِّعَت بِالبَوَارِقِ[7]

و"قيل: لهم في الدّنيا فضيحة؛ بما أظهر اللّه من كذبهم، وقيل: لهم في الدّنيا خزيٌ؛ بأخذ الجزية منهم، وضرب الذّلّة والمسكنة عليهم"[8]، وقيل: "لهم في الدّنيا خزي، أي: للمنافقين واليهود؛ فخزي المنافقين الفضيحة، وهتك السّتر بإظهار نفاقهم، وخزي اليهود الجزية أو القتل، والسّبي والنّفي، ورؤيتهم من محمّد ﷺ وأصحابه، وفيهم ما يكرهون، ولهم في الآخرة عذاب عظيم؛ الخلود في النّار"[9].

(1) ابن جرير، جامع البيان: 10/317، والرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/360.
(2) الزّجّاج، معاني القرآن: 2/176.
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (خزي).
(4) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 61.
(5) البيت من بحر البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني، وهو في ديوانه.
(6) البيتان من بحر الطويل، وهما لحسان في ديوانه.
(7) الدّرّة، تفسير القرآن الكريم: 3/108.
(8) الزّجّاج، معاني القرآن: 2/177.
(9) البغويّ، معالم التّنزيل: 2/52.

المَعنَى الإِجمَالِيُّ:

تسلية الرّسول ﷺ وطمأنته، بأنّ حماية الله له وقاية من كيد اليهود والمنافقين

ومعنى الآية الإجماليّ: يا أيُّها الرَّسولُ لا يَحزنكَ الّذين يُسارعون في إظهار الكُفر منَ المنافقين الّذين أَظهروا الإيمان بألسنتهم، ولم تؤمن قلوبهم، ولا يحزنكَ تسرُّعُ اليهود إلى إنكار نبوَّتك، ولا تهتمَّ بهم، فإنَّهم قومٌ يستمعون لأجل الكذب، ويقبلون ما يَفتَريه أحبارُهم، ويستمعون إليك لأجل قوم آخرينَ، لا يحضرون مَجلِسَك، وهؤلاء الآخرون يُبَدِّلونَ كلام اللّه مِن بعد ما ثبتَ في مَواضِعه، ويقولون لأتباعهم: إن جاءكم مِن محمَّدٍ ﷺ ما يُوافِقُ الّذي بدَّلناه وحرَّفناه مِن أَحكام التَّوراة فاقبلوا حُكمَه، واعملوا به، وإن جاءكم منه ما يُخالفُه فاحذروا قَبولَه، والعملَ به، واتّباعَه، ومَن يُرِدِ اللّه فتنتَه، فيقعَ في الضَّلالة والبعد عن طريق الحقِّ، فلن تستطيع دفعَه عن ذلك؛ لأنَّك لا تَملكُ له مِنَ اللّه شيئًا في دفع الفتنة عنه، أولئك الصِّنفان مِنَ المنافقين واليهود لم يُرِدِ اللّه أَن يُطَهِّرَ قلوبَهم مِنَ الكُفر والضَّلالة؛ لأنَّهم منهمكون فيهما، مصِرُّون عليهما، معرضون عن طريق الهداية والرَّشاد، لهم الذُّلُّ والفضيحةُ في الدُّنيا، ولهم في الآخرة عذابٌ عظيمٌ.

الإِيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة النِّداء بقوله تعالى مخاطبًا النّبيّ ﷺ: ﴿۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾:

لفت النّظر لما في الآية من أثر في أدب خطاب سيّد البشر

خاطب اللّه رسوله محمَّدًا ﷺ بقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [نحو: الأنفال: 64] في مَواضِعَ كثيرة، وما خاطبه بقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ إلَّا في مَوضِعين: أَحدُهما: ها هنا في هذه الآية، والآخر: قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: 67]، وخطابُ النِّداء للتَّشريف والتَّعظيم وتسليةً له ﷺ ، وتقويةً لنفسه بسبب ما كان يَلقَى من طوائف المنافقين وبني إسرائيلَ(1)، وفي النِّداء طلبُ إقبال المنادى إلى

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/190، والرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/358، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/115.

المنادي، ففيه معنى التّودّد والتّحبُّب، وفيه تأديب المؤمنين وتعليمهم أَن لا يُخاطبوا رسولَ اللّه باسمه، وأَن يُخاطبوه ﷺ بوصفه، ولمَّا كان وصف الرِّسالة يتعلّق بتبليغ أحكام اللّه تعالى، والحكم بها ناسبَ أَن يُخاطِبَ اللّه رسولَه ﷺ بوصف الرِّسالة هنا؛ لمناسبة سياق الآيات في تبليغ آيات اللّه وأَحكامه، والعمل بها، وللإشعار بأَنَّ مُقتضَى كونه رسولًا أن لا يَحزنَ على مسارعتهم في الكفر.

(أل) في لفظ ﴿ٱلرَّسُولُ﴾؛ لاستغراق الأوصاف في قوله تعالى:

دلالـــة كـمـال اتّصاف الرّسول ﷺ بـوصـف الرِّسالة

عدلَ عنِ المخاطبة بالإضافة بأن يقول (يا رسولَ اللّهِ) إلى المخاطبة بالوصف المعرَّف بـ(أل)؛ لِمَا تدلُّ عليه (أل) من معنى استغراق خصائص الوصف بالرّسالة[1]؛ للإشعار بكمال اتِّصاف رسول اللّه محمَّدٍ ﷺ بوصف الرِّسالة، والمعنى: يا أَيُّها الرَّسولُ الكاملُ في وصف الرِّسالة، فيكونُ الوصفُ في مقام التَّعليل لمَا يأتي بعده، ويُحتملُ أَن تكونَ (أل) للعهد العلميِّ، أي: يا أيُّها الرَّسولُ المعهودُ بين المخاطبين، وهو سيّدُنا محمَّدٌ ﷺ.

دلالة النَّهي في قوله ﴿لَا يَحۡزُنكَ﴾ من قوله: ﴿لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾:

النَّهي عنِ الحُزن نهيٌ عن أسباب ودواعــــيــــه، ومواجهة الواقع بصبر وأناة

أي: لا تحزَن ولا تُبالِ بتهافتهم في الكفر بسرعة، ولا تهتمَّ لهم، فأفادَ النَّهيُ عنِ الحُزنِ النَّهيَ عن أسبابه ومباديه كذلك[2]، ورغم أنّ الحزن أمرٌ طبيعيّ، وليس للإنسان فيه اختيار، فإنّ النّهي إنّما هو عن لوازمه الّتي يفعلها النّاس مختارين مِن تذكّر المصائب، وتعظيم شأنها، وبذا يتجدّد الألم، ويبعد أمد السّلوى، ويسيطر الحزن على النّفس فتنقبض، وعلى الأمل فيتلاشى، وعلى الحركة في الحياة فتضطرب وتختلّ[3]، "قال القفَّال: ولا يبعد حمل الآية على جميع

(1) ابن هشام، مغني اللّبيب: 1/73.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/36.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 7/280.

أصناف الكفّار؛ لقوله تعالى: ﴿۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ﴾.. فإن قيل: الحُزن على كفر الكافر، ومعصيّة العاصي طاعة، فكيف نهاه اللّه عنِ الطّاعة؟ فالجوابُ من وجهين: الأوّل: أنّه كان يفرط في الحُزن على كفر قومه، حتّى كاد يؤدّي ذلك إلى لحوق الضّرر به، فنهاه اللّه تعالى عنِ الإسراف فيه، كما قال: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾ [فاطر: 8].الثّاني: أنّ المعنى لا يُحزنوك بخوف أن يضرّوك، ويعينوا عليك؛ ألَا ترى إلى قوله: ﴿لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ﴾ [آل عمران: 176]، يعني: أنهّم لا يضرّون - بمسارعتهم في الكفر - غير أنفسهم، ولا يعود وبال ذلك على غيرهم ألبتّة"(1).

فوائد دلاليّة في صيغة ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾:

مَـن ســارع في الـكـفـر ختـم الله على قلبه، فخسر الدّنيا والآخرة

أفادَت كلمة ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ أربعةَ معانٍ مجتمعةً: أوّلها: أنّ مسارعتَهم دلّت على شدَّة رغبتهم في الكفر، وعجلتهم فيه، فكأنَّهم طلبوا ذلك مِن أنفسهم وتَكلَّفوه؛ ليفوزوا بالكفر، فكأنَّه غنيمةٌ لهم. وثانيها: أنّها أفادَت صيغةُ (فاعَلَ) معنى المبالغة في المسارعة في الكُفر، فليستِ الصِّيغة على معنى المغالبة ولا المشاركة(2)، وتقدّمَ هذا في شرح المفردات كذلك. وثالثها: أنّه كما دلّت صيغة المضارعة على تجدُّد حالهم في التّسارع في الكفر، فبعدَ أَن تأصّلَ الكفر فيهم يسارعون في إِظهار آثاره عند أدنى مناسبةٍ، وفي كلِّ فرصة(3)، فيحدث منهم في كلِّ وقت أشياءَ تزيد في دخولهم في الكفر. ورابعها: أنّه قد جاءتِ الصِّيغة متّصلةً بضمير الجمع (الواو)؛ لإفادة أنَّهم

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/36.
(2) القُونَوِيّ، حاشيةٌ على البيضاويّ: 7/462.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/198.

متّفقون على هذا الأمر، مجتمعون عليه، وأثر الاجتماع في الباطل في الحزن، أو في ظهور أسبابه، أكثرُ مِن أثر عدم الاجتماع عليه. فجاء النّهيُ تسليةً للرّسول ﷺ، وتشريفًا لقدره كي لا يَحزنَ على ما يفعله المنافقون واليهود مِنَ المبالغة في مسارعتهم في الكفر بعد تأصُّل الكفر فيهم، وتجدُّد حال هذه المسارعة واجتماعهم عليها، حتّى صار كالغنيمة لهم رغبةً منهم فيه.

بلاغة الاستعارة في قوله تعالى: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾:

شبَّه تخبُّطَ المنافقين واليهود في الكفر وشدَّة مُلابَسَتهم له، وجَوَلانِهم فيه بنشاط وقوّة مع حرصهم عليه بإسراع الماشي في الشَّيء، وعُدّي بـ(في) الدَّالَّة على الظَّرفيَّة؛ للدَّلالة على أَنَّ الإسراعَ مجازٌ بمعنى التَّوغُّل، فيكونُ الحرفُ (في) قرينةَ المجاز، كقولهم: أَسرَعَ الفسادُ في الشَّيء، وأَسرَعَ الشَّيبُ في رأس فلان، فجعل الكُفرَ بمنزلة الظَّرف، وجعل تَخَبُّطَهم فيه وشدَّةَ ملابستهم إيَّاه بمنزلة جَوَلان الشَّيء في الظَّرف جَوَلانًا بنشاطٍ وسُرعةٍ، فهم قد ألقَوا أنفسَهم في الكفر، ويسارعون فيه متى وجدوا لذلك فرصةً[1]، ويُشعِرُ هذا بسَعَة الكفر لقدرتهم على التَّسارع فيه، فأبوابُه كثيرةٌ وسبلُه متنوِّعَةٌ، ونظيرُ هذه الاستعارة قوله تعالى: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ﴾ [المائدة: 62]، وقوله: ﴿نُسَارِعُ لَهُمۡ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾ [المؤمنون: 56]، وقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [المؤمنون: 61].

بلاغة القرآن أعلى وأعمق من أقوال البلغاء، وإبداعات الفصحاء:

قوله: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾ أبلغُ من قول بعض البلغاء (أَسرَعَ فيه الشَّيبُ، وأَسرَعَ فيه الفَسادُ)، فإنّه في الآية جعلَهم هُمُ الّذين يطلبون الكفر، ويسارعون فيه، والكُفرُ الّذي هو أمرٌ معنويٌّ صارَ

---

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/443، والرّازيّ، مفاتيح الغيب: 9/436، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/198.

أبوابُ الكفرِ كثيرةٌ، وسبلُهُ متنوِّعةٌ، ومن سلكها هلك وتردّى في الهاويّة

كلام الله له طلاوة تزري بكلام من سواه، مهما كان مستواه

محسوسًا؛ لأنَّه جعلَه مظروفًا لهم كالوعاء، وفي الكلام المنقول عن بعض البلغاء: الشَّيبُ أو الفسادُ؛ هو الّذي يَطلُبُه ويُسرِعُ فيه، والذَّاتُ هي المظروفُ للشَّيب والفساد، والفرقُ بينهما واضحٌ دلالةً وبلاغةً.

دلالة الاستعارة على التَّهَكُّم في قوله تعالى: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلۡكُفۡرِ﴾:

الكفّارُ يسارعون فيما لا ينبغي المسارعة فيه؛ لقلّة عقولهم، وسفاهة رأيهم

لّما كانتِ المسارعة إلى الشَّيء تقتضي الحِرصَ على تحصيله والفوز به، فكأَنَّهم يسارعون للفوز بغنيمة الكفر، أفادتِ الاستعارةُ التَّهَكُّمَ بهم، والاستهزاءَ بمسارعتهم، وقرينةُ التَّهَكُّم قوله (في الكُفرِ)، ففي الكلام إشعارٌ بأنَّهم يسارعون في ضدِّ ما ينبغي المسارعةُ فيه، كأن يسارعوا في الخيرات، والتّهكّم أيضًا بجهودهم الضّائعة في مدارج الكفر المهلكة، ومسالك الباطل المفسدة، ظانّين أنّ ذلك سوف يضرّ اللّه في علاه، ناسين أنّهم "﴿لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۚ﴾ [آل عمران: 176]، أي: لا ينقصوا من ملك اللّه شيئًا، وسلطانه شيئًا بكفرهم، وهذا كما روى أبو ذرّ الغفاريّ عن رسول اللّه ﷺ أنّه قال: (قَالَ اللّه: لو أنّ أوّلكم وآخركم، وجنّكم وإنسكم، كانوا على أتقَى قَلبِ رَجُلٍ منكم، ما زَادَ ذلك في مُلكِ اللّه شيئًا، ولو كان أَوَّلُكُم وآخِرُكُم، وجِنُّكُم وإنسُكُم، كانُوا على أفجَرِ قَلبِ رَجُلٍ منكم، ما نَقَصَ مِن مُلكِ اللّه جَنَاحَ بَعوضَةٍ)"[(1)].

سبب إيثار لفظ ﴿فِى﴾ على لفظ (إلى) في قوله تعالى: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلۡكُفۡرِ﴾:

الكفّار يسارعون في إظهار أنواع الكفر؛ معاندةً وسفهًا

وإيثار كلمة ﴿فِى﴾ على كلمة ﴿إِلَىٰ﴾ الواقعة في قوله تعالى: ﴿۞وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [آل عمران: 133]؛ للإيماء إلى أنَّهم مُستقرُّون في الكفر لا يَبرَحونَه بسبب دلالة (في) الظَّرفيَّة، إذ صار الكفر كالوعاء مظروفًا لهم، وإنَّما ينتقلون بالمسارعة عن بعضِ فنونه وأحكامه إلى بعضٍ آخرَ منها، كإظهار موالاة المشركين،

(1) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/267، والحديث أخرجه مسلم بلفظ آخر، الحديث رقم: (2577).

وإبراز آثار الكيد للإسلام ونحو ذلك[1]، والإسراع إلى الشَّيء يدلُّ على أنَّهُ خارجٌ عنه، وغايتُه الوصولُ إليه، فهو انتقالٌ إلى شيءٍ لم يكن فيه ساعةَ بدء السُّرعة، والإسراعُ في الشَّيء يدلُّ على أنَّه داخلٌ فيه، ويسارع فيه، فهو انتقالٌ إلى عُمق الشَّيء الّذي كان فيه قبل أَن يبدأَ المسارعة[2].

دلالة حرف الجرِّ ﴿مِنَ﴾، وحرف الجرّ (الباء) في قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾:

﴿مِنَ﴾ هنا بيانيَّةٌ لقوله تعالى: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾؛ فهي بيانٌ للإجمال في الاسم الموصول مع صلته، فكأنَّ المُخاطَبين يحتاجون إلى بيانٍ وتفصيلٍ لمعرفة المسارعين في الكفر، فهم زادوا على الكفر بمسارعتهم فيه، فذكرَ الطَّائفتين منَ المنافقينَ واليهودِ وصفاتِ كلِّ طائفةٍ[3]، و(الباء) في قوله:

لامعنى للنّطق بالإيمان بالأفواه، مالم تخالط بشاشته القلوب

﴿بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾، "متعلّقة بـ﴿قَالُوٓاْ﴾ لا بـ﴿ءَامَنَّا﴾، وإلّا لوجب أن يُقال (بأفواهنا)؛ لأنّ ﴿ءَامَنَّا﴾ منصوب بـ﴿قَالُوٓاْ﴾، ومحكيٌّ عنهم، والحكاية يجب أن تطابق المحكيّ، وإنّما قال: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾، مع أنّ القول لا يكون إلّا بالفم واللّسان؛ للإشارة إلى أنّ ألسنتهم ليست معبّرة عمّا في قلوبهم، وأنّ ما يجري على ألسنتهم لا يجاوز أفواههم، وإنّما نطقوا به غير معتقدين بقلوبهم "[4].

نكتة التَّعبير بالاسم الموصول في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾:

عبَّرَ بالاسم الموصول لِنُكتتين: إِحداهما: لِيَعُمَّ كلَّ ما يفعلونه مِن كيدٍ وكفرٍ وغيره مِن قُبح أَفعالِهم[5]، فلم يَقُل: (لا يَحزنكَ كفرُهُم)؛

النَّهي عنِ التّأثُّر بمسارعة الكافرين في الكفر، وعنِ المُبالاة بهم

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/36، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 7/297.
(2) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 5/3137.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/36.
(4) زاده، حاشيّة زاده على البيضاويّ: 3/524.
(5) القُونَوِيّ، حاشية القونوي على البيضاويّ: 7/462.

للإشعار بذواتهم المتَّصفة بأفعالهم القبيحة، ومِن أظهرها مسارعتُهم في الكفر، فالصِّلة لا تُفيدُ التَّخصيص. والثَّانية: للإيماء إلى ما في حَيِّز صلته مِن أنَّ سببَ حزنه ﷺ، هو مسارعتُهُم في الكفر، وهذا وإن كان بحسب الظَّاهر نهيًا للكفرة عن أن يُحزِنوا رسول اللّه، بمسارعتهم في الكفر، لكنَّه في الحقيقة نهيٌ له ﷺ عن مآلِ الحُزن، فإنّه لمَّا توجَّه النّهي إلى الحُزنِ أَفاد عدم التّأثر مِن مسارعتهم في الكفر والمبالاة بهم على أبلغ وجهٍ وآكدِهِ، فإنَّ النَّهي عن أسباب الشَّيء ومباديه المؤدِّيَة إليه نهيٌ عنه بالطَّريق البرهانيِّ، وقلعٌ له مِن أَصله[1].

دلالة التَّقديم؛ للاهتمام في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾:

وقوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾ فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، والتَّقديرُ: مِنَ الَّذين قالوا بأَفوَاهِهِم آمنَّا[2]، فقدّمَ معمول ﴿بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾، وهو قوله: ﴿ءَامَنَّا﴾؛ لبيان اهتمام المنافقين به، وحرصهم على إظهار إيمانهم بالقول لإقناع المؤمنين، وقوله: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾، ولم يقل: (آمنوا بأفواههم)؛ ليعلم أنّ القول به ليس هو من شرط الإيمان؛ إنّما الإيمان هو تصديق القلب، لكن يعبّر به اللّسان عن قلبه؛ ألا ترى أنّه قال: ﴿وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾، والإيمان: هو التّصديق في اللّغة؛ لأنّ ضدّه التّكذيب؛ فيجب أن يكون ضدّ التّكذيب التّصديق، والتّصديق يكون بالقلب؛ حيث قال ﷻ: ﴿وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾، لكنّ اللّسان يعبّر عن ضميره، فهو ترجمان القلب فيما بين الخلق؛ فهذا يدلّ أيضًا على أنّ الإيمان ليس هو المعرفة؛ لأنّ الإيمان لو كان معرفة لكان يجب أن يكون ضدّه جهلًا؛ فلمّا كان ضدّ الإيمان تكذيبًا، وجب أن يكون ضدّ التّكذيب التّصديق، والتّصديق والإيمان في اللّغة سواء؛ ولأنّ المعرفة قد تقع في القلب على غير اكتساب فعل، وإنّما التّصديق لا يكون إلّا باكتساب ترك مضادّته، وهو التّكذيب؛ لذلك قلنا: إنّ الإيمان ليس هو المعرفة، ولكنّه تصديق[3].

سرُّ التَّعبير بلفظ ﴿بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾:

كلُّ قول إنَّما هو بالفم، فيكون ذكر الأفواه لنكات؛ هي: أوّلًا: لإفادة أنَّ قولَهم ليس

---

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/36.

(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/358.

(3) الماتريديّ، تأويلات أهل السنة: 3/520.

ذكر القول منسوبًا إلى الأفواه مُؤذِنٌ بكذبه وبطلانه

فيه بيانٌ ولا بُرهانٌ، إنَّما هو قولٌ بالفم ولا معنى صحيحًا تحته[1]. وثانيًا: لَمَّا كانتِ كلمةُ (فَوَه) تدلُّ على سَعَة الفم أَشعرَ التَّعبيرُ بأَنَّ قولهم يملأُ أفواهَهم، فكأنَّهم يملؤون أفواهَهم بالكلمات بتكثيرها وتفخيمها وتضخيمها؛ للتَّعالي بقولهم ﴿ءَامَنَّا﴾، والثَّرثرة به، ولم يَرِد في القرآن الكريم القولُ منسوبًا إلى الأفواه إلَّا في مَوضِع الذَّمِّ؛ إشارةً إلى كذبه، وتنبيهًا إلى أنَّ الاعتقاد لا يُطابِقُه[2]. وثالثًا: يُشعِرُ ذكرُ ﴿بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ بأنَّ الله تعالى كذَّبهم مرَّتين: مرَّةً في قوله: (يَقولون آمنَّا بأَفواهِهم)، فذِكرُ الأفواه عند تعلُّقها بالقول مُؤذِنٌ بالكذب، وأخرى في قوله: ﴿وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾. ورابعًا: يحتملُ أَن يكون ذِكرُ الأفواه لقصد التَّأكيد، أَي: لبيان أنَّ المنافقين كانوا يؤكِّدون قولهم ﴿ءَامَنَّا﴾ بتفخيم كلامهم وتضخيمه؛ لِيصدِّقَهم المؤمنونَ، ومثله مِن باب التَّأْكيد في أَحد الوجهين قوله تعالى ﴿يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ﴾ [البقرة: 79]، وقولُ النَّاس: (كَتبتُ بيدي ومَشَيتُ برجلي).

دلالة جملة الحال في قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾:

المدار في الإيمان، والصّلاح، والكفر، والفساد على القلب

ورد قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾ جملة حاليّة من ضمير ﴿قَالُوٓاْ﴾[3]، ولمَّا كان الحالُ على معنى اقترانه في الزَّمن بصاحبه أَفادَ نفيَ الإيمان في قلوبهم في حال قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾؛ ليدلَّ على ظهور نفاقهم، وأنَّهم يكذبون في قولهم، وجاءتِ الجملةُ منفيَّةً بـ(لم) لنفي الإيمان في قلوبهم، منذ الزَّمن الماضي؛ ليناسِبَ مانسبوه لأَنفسهم مِنَ الإيمان، بصيغة الفعل الماضي في قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾، وأفادَت جملة الحال أنَّ مدارَ الأمر في الإيمان والكفر، والصَّلاح والفساد على القلب.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب: (فوه).

(2) الرّاغب، المفردات: (فوه).

(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/36.

بلاغة الطِّباق في قوله: ﴿ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾:

الإيمان باللّسان لا ينفع، ما لم يؤمن القلب

جاء طباق السَّلب في قوله: ﴿ءَامَنَّا﴾ و﴿وَلَمۡ تُؤۡمِن﴾؛ فأثبتَ الإيمانَ للمنافقين قولًا بأفواههم، ونفاه عن قلوبهم؛ لتناسب المعنى، إذ نفى اللّه ما نسبوه لأنفسهم مرّتين، كما تقدّم؛ لِيظهرَ تكذيبُ اللّه قولَهم ويتقرَّرَ.

نكتة التَّعبير بالاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾:

إبراز المعنى المراد بجملة الصلة، والتنبيه على حصرهم وعِلْم أحوالهم

في قوله تعالى ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾، وقوله﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ﴾، فلمّا كانت ﴿مِنَ﴾ بيانيَّةً للاسم الموصول في قوله ﴿ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ﴾ كان ما ذُكِرَ بعدها مِنَ الاسمين الموصولين مع صلتهما تفصيلًا لِمَا هو في مقام الإجمال قبلها، وتقسيمًا للصّنفين، فاقتضى التَّعبيرُ بالاسم الموصول في المَوضِعَين المذكورين؛ لمناسبة التَّفصيل للإجمال، وللإشعار بأَنَّ بيان أوصافهم بجملةٍ معلومة الانتساب عند المُخاطَب يُومئُ إلى سبب مسارعتهم في الكفر.

والتَّعبير بصلة الموصول بصيغة الفعل؛ تصويرٌ لحالة الفريقين، وهم يسارعون في الكفر، فيكونُ أَدعى لإقرار المُخاطَب وإذعانه.

دلالة صيغة ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ﴾:

التَّسَمُّعُ ديدن المنافقين واليهود السّخيف؛ بغاية الكذب، والمراوغة، والتّزييف

أفادَت صيغة المبالغة كثرة سماعهم؛ لأنَّها على صيغة (فعَّال)، وكأنَّ صناعتهم ووظيفتهم هي التَّسمُّعُ لأجل الكذب، ولأَجل قوم آخرين[1]، والمعنى: (ومن اليهود قوم سمّاعون لكذب أحبارهم)، فحذفَ الموصوف (قوم)، وحلّتِ الصّفة سمّاعون محلّه، و﴿سَمَّٰعُونَ﴾

(1) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 5/3138.

جمع سمّاع، وهو من صيغ المبالغة فعّال بمعنى فاعل[1]، وبعد حذف المضاف إليه (أحبارهم) عوّض المضاف (الكذب) عن حذف المضاف إليه بالألف واللّام[2].

دلالة حذف المسند إليه والمفعول به في قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾:

القصد مِن ذكر الفعل إثباته للفاعل، لا الإعلام بالتباسه بمفعوله

ورد الحذفُ في هذه الجملة في مَوضِعَين: أوّلهما: حذفُ المسند إليه، والتَّقدير: (هُم سَمَّاعونَ)[3]، فَحذفَ بعد أن قدّمَ ذكر بعض أمر المسارعين في الكفر؛ ليكون حذفُ المبتدأ هنا أولى وآنسَ في السّياق منَ النُّطق به، ولو رُدَّ وخرج إلى اللّفظ لخرج النَّظم عن سياق البلاغة، كما أنَّ في الحذف تعويلًا على شهادة العقل في تعيين المُراد. وشهادةُ العقل هنا أَقوى مِن شهادة اللّفظِ؛ لاقتضائها القطعَ في نسبة الوصف ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ إليهم. وأفاد الحذفُ كذلك الاختصارَ في الكلام، ولأنَّ النَّظرَ متوجِّهٌ إلى المسند الّذي يجري "مَجرَى التَّعليل للنَّهي عنِ الحُزن؛ فإِنَّ كونَهم سمَّاعين للكذب على الوجوه المذكورة، وابتناء أمورهم على ما لا أَصلَ له مِنَ الأَباطيل والأَراجيف، ممَّا يقتضي عدم المبالاة بهم، وترك الاعتداد بما يأتون"[4]، والآخر: حذف مفعول ﴿سَمَّٰعُونَ﴾: ورد حذف مفعول اسم الفاعل ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ في المَوضِعين مِنَ الآية؛ وذلك لإثبات فعل السَّماع لهم، وكأنَّهم ليس لهم وصفٌ سوى كثرة السَّماع، فالسّماع

---

(1) هناك صيغ مبالغة لاسم الفاعل في اللّغة العربيّة تدلّ على المبالغة في المعنى، وقد ورد في هذه الآية صيغة من هذه الصّيغ: (سَمَّاعُونَ) و(أَكَّالُونَ).. ولعلّه من المفيد التّذكير هنا بصيغ مبالغة اسم الفاعل، فهي:
1 - فعّال: مثل سمّاع - كذّاب.
2 - فعول: مثل أكول وشروب.
3 - فعيل: مثل سميع وعليم وبصير.
4 - فَعِل: مثل شَرِه - نَهِم.
5 - مِفعال: مثل مِطعان.
وهذه الصّيغ تدلّ على المبالغة والكثرة لمن قام بالفعل، فأكولٌ كثير الأكل، ومِطعانٌ كثير الطّعن. ينظر: صافي، الجدول: 6/357.
(2) الشّيخلّي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز: 3/82.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 10/309، والزّجّاج، معاني القرآن: 2/174.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/37.

صنعتُهُم ووظيفتُهم كما تقدَّمَ، فهم سمَّاعونَ كلامَ رسول اللّه ﷺ، وكلامَ غيره، وسمّاعونَ أيَّ كلام كان، صِدقًا أم كذبًا؛ لأجل الكذب، وسمَّاعونَ لأَجل قوم آخرين، لا يحضرون مَجلِسَ رسول اللّه ﷺ، فهم ينوبون عنهم كي لا يفوتُهُمُ السّماعُ، ولو جاء الفعل متعدّيًا فات هذا المعنى، ولَتَقَيَّدَ بالمفعول، فالقصدُ مِن ذكر الفعل إثباتُه للفاعل لا الإعلامُ بالتباسه بمفعوله[1].

تنوُّع الخبر لتكثير المعنى في قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ﴾:

غرض التّسمّع لأجل الكذب والتَّجَسُّس، واللّام في الجملتين للتّعليل

فقد ذكرَ خبرَين للمسند إليه المحذوف، فجاء الخبرُ الأوَّلُ ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾، ثمَّ أخبرَ عنهم بقوله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ﴾، ولهذا عدَّ علماءُ الوقف والابتداء "الوقفَ على ﴿لِلۡكَذِبِ﴾ غيرَ تامٍّ؛ لأنَّ قوله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ﴾ تابعٌ للأوَّل"[2]، ولمّا اختلفَ نوعُ السَّماع تنوَّعتِ الفائدة، فانكشفوا أمام المؤمنين أكثرَ، فهم سَمَّاعونَ لأجل أن يكذبوا، وممَّا يسمعونه كلامُ رسول اللّه فيسمعونه ليكذبوا؛ لأنَّ مبادئَ كذبهم لمَّا كانَت مبنيَّةً على كلام صادقٍ كانَت أَحرى بأَن يُصدِّقَهم الأتباعُ، وهذا هو الكذبُ المُزَيَّنُ الّذي يَقرُبُ قَبولُه، وأمَّا الكذبُ الّذي لا يُرفَدُ بمَبدأ فقليلُ الأثر في النَّفس، وهم سمَّاعون بدلًا عن قوم آخرين لم يأتوا رسول اللّه ولم يحضروا مَجلسَه؛ لشدَّة عداوتهم وبغضهم لرسول اللّه؛ لينقلوا كلام رسول اللّه ﷺ إليهم، فهم عيونٌ وجواسيسُ يَسمَعون، ويَنقلون لقوم آخرين، فاللَّام في المَوضِعين للتَّعليل[3]، وأشعر قوله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ﴾ بالإشارة إلى الجاسوس[4].

(1) الجرجانّي، دلائل الإعجاز، ص: 161.

(2) الأنباريّ، إيضاح الوقف والابتداء: 2/620.

(3) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/352، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/192، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/37.

(4) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 6/181.

نكتة التَّعبير بقوله: ﴿لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ﴾:

إبراز السّياق لإفراط اليهود في العُتُوِّ والمُكابرة

وصفَ هؤلاء السَّماعِينَ بوصفَين في قوله: ﴿ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ﴾؛ بيانًا لأحوال المسارعين في الكفر وأصنافهم، وتنبيهًا على استقلال هذه الطَّائفة عنِ السّماعين للكذب، وأصالتهم في الرَّأي والتَّدبير، فهم قومٌ آخرونَ، ثمَّ وصفهم بعدم حضورهم مجلسَ الرَّسول ﷺ؛ إيذانًا بكمال طغيانهم في الضَّلال، ولمَّا كانَت جملة (يُحَرِّفُونَ الكلِمَ مِن بَعدِ مَوَاضِعِهِ) حالًا، وصاحبُ الحال (الواو) في قوله: ﴿لَمۡ يَأۡتُوكَۖ﴾، فكأنَّه قال: (لَم يأتُوكَ في حالِ تحريفِهم)[1]؛ ليشعرَ الحالُ بمعنى التَّعليل؛ لبيان سبب عدم إتيانهم مجلس الرّسول الأكرم ﷺ، فهم مشغولون بالتَّحريف مستمرُّون عليه؛ إشعارًا بإفراطهم في العُتُوِّ والمُكابرة والاجتراء على الافتراء على اللّه تعالى[2].

دلالة صيغة المضارع ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ﴾:

التَّأويل الفاسد للنّصوص مِن أنواع تحريف الكتاب على الخصوص

أفادت صيغة الفعل المضارع تجدُّدَ حدوث التَّحريف، وأنَّ اليهودَ مستمرُّون على هذا الفعل، باللّفظ أو بالمعنى، والمرادُ يُحرِّفونَ حُكمَ الكَلِمِ مِن بعد وضع اللّه ذلك مَواضِعه[3]، إمَّا تحريفًا لفظيًّا بأن يُزيلوه عَن مَواضِعه الَّتي وضعه اللّه فيها، بإبدال كلمةٍ بكلمةٍ، أَو بإخفائه وكتمانه، أَوِ الزِّيادة فيه والنَّقص منه، وإمَّا تحريفًا معنويًّا، بأن يتأوَّلوه على غير تأويله، بحَمل اللَّفظ على غير ما وُضِعَ له، ومنه التَّأويل الفاسد المقصود[4].

وفي الكشّاف: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ﴾ يميلونه، ويزيلونه عن مَواضعه

---

(1) الأنباريّ، إيضاح الوقف والابتداء: 2/620.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/37.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 10/313.
(4) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 6/181، والشّوكانيّ، فتح القدير: 2/48، ورضا، تفسير المنار: 6/322.

الّتي وضعه اللّه فيها، فيهملونه بغير مَواضِع، بعد أن كان ذا مَواضِع..

وأمّا من بعد مَواضِعه ومقارّه، يعني: أنّه تنبيه على الفرق بين ﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: 46]، و﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ﴾ [المائدة: 41]، فإنّ معنى الأوّل مجرّد الإمالة، والآخر الإزالة عن مَواضِعه[1].

لفظ ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ بين التّضمين وعدمه في قوله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾:

التّضمين تكثيرٌ للمعنى، وتوسعة للدّلالة

يحتمل لفظ ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ أن يكون على تضمين فعل القبول، ومنه قولهم: (لا تَسمعْ مِن فلانٍ)، أي: لا تقبلْ، ومنه (سَمِعَ اللّه لِمَن حَمِدَه)، أي: تقبَّلَ منه حَمدَه، فيكونُ ﴿لِلۡكَذِبِ﴾ بمعنى المفعول لقوله: ﴿سَمَّٰعُونَ﴾، واللَّام للمبالغة في السَّماع، ومعنى ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ قابلونَ لَمَا يَفتَعِلُه أَحبارُهم مِنَ الكذب على اللّه وتحريف كتابه، والطَّعن في نبوَّة محمَّدٍ ﷺ، ويُشعِرُ الكلامُ بأنّه ليستِ العبرةُ في السَّماع، وإنَّما في قبول ما يُسمعُ[2]، فمَن يسمع الكذبَ ليس كمَن يَسمعُه ويقبلُه، ويحتملُ أن يُرادَ نفسُ السَّماع، واللَّام في ﴿لِلۡكَذِبِ﴾ لامُ التَّعليل، أي: هم سَمَّاعُون منك كلامَك، لكي يَكذِبوا عليك، ويزيدوا مع الكلمة أضعافَها كذبًا[3].

ترديد الشَّرط بين الإثبات والنَّفي في قوله: ﴿إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ﴾:

اليهودُ لا يَقبَلونَ مِنَ الحقِّ إلَّا ما يوافقُ أهواءَهم، وهو انحراف في الفهم والفطرة

فقد جاءَ الشَّرطُ مُردَّدًا في قوله: ﴿إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ﴾؛ لإفادة أنَّهم يبتغون أمرًا مُعيّنًا، وهم كما جاء في سبب النّزول كانوا يريدون الجلد للزّاني المُحصَن[4]، وهو ما يناسِبُ تحريفَهم كتابَ اللّه، ولم يقولوا: (وَإن أُوتيتم غيرَهُ فاحذَروا)؛ لأنّ اليهودَ لا يقبلون إلّا ما يوافقُ أهواءَهم وافتراءَهم على اللّه.

(1) الخفاجيّ، عناية القاضي: 3/242.
(2) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 5/3138.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/261.
(4) البغويّ، معالم التّنزيل: 2/52.

انتقاء المأخوذ مِنَ الشّريعة بالأهواء ممّا حرّمه ربّ الأرض والسّماء

دلالة اسم الإشارة ﴿هَٰذَا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ﴾:

وقد أكّدَ المعنى المذكور آنفًا مَجيءُ اسم الإشارة ﴿هَٰذَا﴾، فعبَّرَ به؛ لتمييز القول الّذي يريدونه ويرغبون بسماعه مِن رسول اللّه ﷺ أكملَ تمييزٍ ولتعيينه، كي لا يأخذوا إلّا ما تشتهيه أنفسهم، والمعنى: إن أُوتيتُم هذا دون غيره، والمعنى في الآية: "يقول: ائتوا محمّدًا، فإن أفتاكم بالتّحمّم والجلد فخذوه، وإن أفتاكم بالرّجم فاحذروا"[1].

حذر اليهود مِن رسول الله ﷺ مخافة فضحهم، وكشف تحريفهم لكتاب الله

حذف المفعول في قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْ﴾:

لإفادة العموم، والمعنى: ﴿فَٱحۡذَرُواْ﴾ أيّ كلامٍ أو أيّ شيءٍ يَصدرُ مِن رسول اللّه ﷺ، وإيّاكم، وإيّاه، ويندرج في قولهم: ﴿فَٱحۡذَرُواْ﴾ ما لا يوافِقُ أهواءَهُم اندراجًا أوّليًّا ممّا سألوا عنه؛ لِعلمِهم بأنَّه يَفضَحُهم، ويكشِفُ تحريفَهم لكتاب اللّه، وفي ترتيب الأمر بالحذر على مُجرَّد عدم إيتاء المُحرَّف مِنَ المبالغة في التَّحذير ما لا يخفى[2].

إيثار التّعبير بأداة الشّرط (إنْ) عوضًا عن (إذا) في الآية

مجيء ترديد الشَّرط على خلاف مُقتضَى الظَّاهر:

كان مُقتضَى الظَّاهر أَن يقول: (وإن لم تُؤتَوهُ فخُذُوا غيرَهُ)؛ مناسبةً للأوّل؛ لقوله: ﴿إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا﴾؛ لترديد الشَّرط بين الإثبات والنَّفي، ولكنَّه ذكرَ ﴿فَٱحۡذَرُواْ﴾؛ للتَّعبير عن غَيِّهم وضلالهم في مبالغتهم لِتَجنُّب كُلِّ ما يأتي مِن رسول اللّه ﷺ، فهم لا يأخذونَ الّذي يسأَلون رسول اللّه ﷺ عنه، ولا يأخذون غيره ممَّا صدَرَ مِن رسول اللّه ولم يسألوا عنه، وقد عبّرَ بأداة الشَّرط (إنْ) في المَوضِعين، والأصلُ فيها الخلوُّ عنِ الجزم، فجاءَت في الموضع الأوَّل على الأصل في الشَّكِّ، وجاءَت في المَوضِع الثَّاني ﴿وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْ﴾ على خلاف الأَصل، وكان مُقتضَى الكلام أَن يُعَبَّرَ بـ(إذا) للقطع بأنَّهم لن يُؤتَوه؛ لعلمهم بأنَّ رسول اللّه لن يفتيَهم إلّا

(1) ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم: 4/1132.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/38، والآلوسّي، روح المعاني: 3/306.

بما جاء في التَّوراة على أَصل وضعها، فعبّرَ بلفظ (إنْ)؛ باعتبار أنَّهم مُرتابون في الأَمر؛ لِتجهيل أَتباعِهم بتصويرهم أنَّ مقامَ عدم إتيانهم ما يطلبون لا يَصلُحُ إلّا لمجرَّد الفرض للارتياب، كما تُفرضُ المُحالاتُ، وهم كانوا يعلمون أنَّ رسول اللّه لن يفتيهم إلَّا بالرَّجم كما جاء في التَّوراة بعدَ أَن قَبِلوا بحكمها.

نكتة مجيء الفعل مبنيًّا للمفعول في قوله: ﴿إِنۡ أُوتِيتُمۡ﴾ ﴿وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ﴾:

أفعـال اليهـود مـبـنـيَّـةٌ على الاسـتـتـار كي لا يَفتَضِحوا

ورد الفعل مبنيًّا للمفعول لبيان قُبح اليهود، فهم يصونون أَلسنتَهم عنِ التَّصريح باسم الرّسول ﷺ، وهم لا يعلمون أنَّ اللّه تعالى يُطهِّرُ الاسم الشَّريف مِن أن يُذكرَ على أَلسنتهم، ولبيان أنَّ أفعالَهم وأقوالَهم مبنيَّةٌ على الإضمار والاستتار؛ كي لا يَفتَضحوا بين النَّاس، ويُحتملُ أنَّ سبب ورود الفعل مبنيًّا للمفعول أنَّ اليهودَ لَمَّا كانوا لا يَعترفون بنبوَّة رسول اللّه محمَّدٍ ﷺ، وكانوا إذا ذَكروا رسول اللّه صرَّحوا باسمه الشَّريف، جاءَ الفعل على صيغة المبنيّ للمفعول؛ إكرامًا لرسول اللّه ﷺ وتشريفًا له مِن أَن يُنطَقَ باسمه في غير مَوضِع التَّشريف بالرِّسالة - كما صُدِّرتِ الآيةُ - أَو بالنّبوَّة، كما هو الحال في مَواضِعَ أخرى منَ القرآن.

وقد أشار الشّاعر المخضرم حسّان بن ثابت الأنصاريّ إلى ملمح التّكرمة في اسمه الشّريف اشتقاقًا، حين قال[1]:

وَضَمَّ الإِلَهُ اسمَ النَّبِيِّ إِلَى اسمِهِ *** إِذا قَالَ في الخَمسِ المُؤَذِّنُ أَشهَدُ
وَشَقَّ لَهُ مِن اسمِهِ لِيُجِلَّـهُ *** فَذُو العَرشِ مَحمُودٌ وَهَذا مُحَمَّـدُ[2].

نكتة التَّعبير بلفظ العموم في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ﴾:

دخول المنافقين والـيـهـود في الفتنة ظاهر

مجيء ﴿وَمَن﴾ في سياق الشَّرط يُفيدُ العموم لكلِّ مَن يُريدُ اللّه ضلالتَه أو فضيحتَه كائنًا مَن كان، فيندرجُ فيه المذكورون

(1) البيتان من بحر الطويل، وهما لحسان في ديوانه: 1/307.
(2) القسطلانّي، المواهب اللّدنيّة: 1/452.

مِنَ المنافقين واليهود اندراجًا أَوّليًا؛ لأَنَّ السِّياقَ وردَ فيهم، وعدمُ التَّصريح بدخولِهم في الشَّرط؛ للإشعار بكمال ظهوره، واستغنائه عن ذكره[1]، فهو تعالى الفعّال لَمَا يريد، والقاضي في ملكه بما يشاء؛ لأنّه العليم بمَن يستحقّ الهداية، ومَن يستحقّ الغواية، وهو يهدي مَن يشاء، ويضلّ مَن يشاء، وله الحكمة البالغة، والحجّة الدّامغة، والقضاء المحقّق، والتّصرّف المُطلَق[2].

المجاز المُرسَل في لفظ ﴿فِتْنَتَهُۥ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ﴾:

أراد بالفتنة الضّلال؛ باعتبار ما يكون بعد الاختبار

ذهب جمهور المفسِّرين إلى أَنَّ المراد بالفتنة هنا الضَّلال[3]، ولمَّا كانتِ الفتنةُ في اللُّغة بمعنى: الاختبار والابتلاء، فمجيئُها هنا بمعنى الضَّلال؛ باعتبار مآلها حين السُّقوط في الاختبار وافتتان المُفتَتِن، والعبرةُ في إيثار ﴿فِتْنَتَهُۥ﴾ دونَ (ضلاله) أو (كفره) مثلًا؛ لإفادة أنّه قد اختُبِرَ وابتُلِيَ، ولم ينجح في الاختبار، فجاء لفظ (الفتنة) معبِّرًا عنِ المبدأ والمآل، وبالنَّظر إلى المآل هو مجازٌ مُرسَلٌ باعتبار ما يكون بعد الاختبار.

دلالة الحرف ﴿فَلَن﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾:

تأكيد السّياق أن لا أحد يملك للمفتتن مِنَ الله شيئًا

جاء الكلام مقترنًا بـ﴿فَلَن﴾ لمناسبته تقريرَ المعنى، إذ أَفادَت (لنْ) نفي المستقبل، وتأكيد نفي أَن لا أحدَ يملكُ للمفتتِنِ مِنَ اللّه شيئًا.

وقد بيَّن اللّه تعالى أنّ النّبيّ ﷺ لا يملك أن يزيل عنهم ما احتوشهم مِنَ الضّلال؛ لأنّ مَن يُردِ اللّه فتنته، ويقدّر عليه ضلاله بكتابة ذلك عليه، وتسجيله في لوحه المحفوظ، فلن يملك له أحد دون اللّه شيئًا في ذلك. ويشير السّياق إلى أنّ هؤلاء الغارقين في الشّرّ والضّلال،

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/38.
(2) ابن كثير، قصص الأنبياء: 1/93.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 10/317، والرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/360، والبغويّ، معالم التّنزيل: 2/52.

والموصوفين بالمراوغة والنّفاق، والمحرّفين للقول بعد نزوله واستقراره، والمستمرئين للكذب لا يملك لهم أحد شيئًا، ولو كان النّبيّ ﷺ، مع ما له من قدر عند اللّه، وما خصّه به من شفاعة وحظوة.

التَّقديم والتَّأخير في قوله: ﴿فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ﴾:

إحضار اسم الجلالة تقريرٌ للحكم في هذه الآية

أَصل الكلام (فَلَن تملِكَ شَيئًا له مِنَ اللّه)، فقدَّمَ (لَه) للعناية بأَمر نفي القُدرة على فعل أيِّ شيءٍ لِمَن أَضَلَّه اللّه، وقد حسمَ الأمرَ بتعلّق الفعل بـ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾، وأَعادَ اسم الجلالة (اللّه) ظاهرًا مع قُرب ذكره؛ لأنَّ المقامَ مقامُ إحضارٍ لاسم الجلالة بعينه للمُخاطَب؛ تقريرًا للحكم وتثبيتًا له، ومثله قوله تعالى: ﴿قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ ضَرًّا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ نَفۡعَاۢ﴾ [الفتح: 11].

إيثار التَّعبير بنفي المُلك دون غيره في قوله: ﴿فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ﴾:

إذا كان رسول اللّه ﷺ لا يملكُ للمفتتِن مِنَ اللّه شيئًا، فغيرُهُ أَولى

وقال: ﴿فَلَن تَمۡلِكَ﴾، ولم يَقُل: (فَلَن تستطيعَ) أو(لَن تقدِرَ)؛ لأنَّ الإنسانَ قد يملك شيئًا، ولا يستطيع أَن يتصرَّفَ فيه؛ لمانع يمنعه، ولمّا قال: ﴿فَلَن تَمۡلِكَ﴾ أَفاد نفي تَمَلُّك الشَّيء وحيازته على جهة الانفراد به، والخطابُ للرَّسول المصطفى ﷺ[1]، والمراد عموم المُخاطَبين كما تقدّم في تفسير الآية السَّابقة عند قوله: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ﴾، وعَبَّرَ بصيغة الخطاب؛ لإفادة أنّه إذا كان رسول اللّه ﷺ لا يملكُ لهم مِنَ اللّه شيئًا، فغيرُهُ أَولى وأَحرى، وإذا انتفى التّملُّكُ للشَّيء فلن يكون في حيِّز القدرة والتَّصرّف أَصلًا، فدلَّ على أَنَّ الَّذي "يَملِكُ يَتَصَرَّفُ في مملوكه كيف شاء"[2].

وجاء هذا الكلام بعد أن قرّرَ اللّه تعالى في الآية السَّابقة إثباتَ مُلكه سبحانه للسّماوات والأرض، على جهة الانفراد والتَّصرُّف، فالمناسبة في نفي الملك عمَّا سوى اللّه بعد إثباته ظاهرةٌ.

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/193.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/154.

مجيء النَّكرة في سياق النَّفي في قوله: ﴿فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ﴾:

وردت كلمة ﴿شَيۡـًٔاۚ﴾ في سياق النَّفي فأفادتِ العموم لتنكيرها، وهي بنفسها مِنَ الألفاظ الدَّالَّة على عموم المعنى، فآثرَ التَّعبير بـ﴿شَيۡـًٔاۚ﴾؛ للمبالغة في النَّفي، واستيعاب أيِّ أمرٍ، ولو كان صغيرًا أو حقيرًا[1]، والمعنى هناك يؤكّد أنّه قد تتعلّق إرادة اللّه تعالى على نحو ما هو معهود من حكمته في اختبار البشر بأن يختبر المرء في دينه، فيُظهر الاختبار أنّه منَ الكفرة الضّالّين، وهو ما يعبّر عنه بالفتنة على نحو فتنة الذّهب بتسخينه، كما يفعل الصّائغ الماهر في اختبار صحّة المعدن أو زيفه بالنّار، فيظهر مقدار ما فيه منَ الغشّ والزّغل، وانطلاقًا من ذلك، يخاطب اللّهُ الرّسولَ الأكرم ﷺ، مؤكّدًا أنّه لن يَملك للمفتون منَ اللّه شيئًا منَ الهداية والرّشد، كما أنّه لا يستطيع أن يحوّل النّحاس إلى الذّهب؛ ذلك أنّ سنة اللّه تعالى لا تتبدّل في معادن النّاس، ولا في معادن الأرض، فهؤلاء المنافقون والجاحدون المعاندون منَ اليهود والمنافقين قد أظهرت فتنة اللّه لهم، واختباره إيّاهم، درجة فسادهم المتفاقم، وأنّهم مجبولون على قبول الكذب، والنّأي عنِ الحقّ، وأنّ إظهار بعضهم للإيمان مجرّد مداراة، ومطلب اجتماعيٌّ لتحقيق مآرب أخرى، وأنّ ما يرونه من صلاح حال المؤمنين لم يؤثر في أنفسهم، بل ازدادوا نفورًا وزورًا[2].

بلاغة التَّعبير بالمفرد في أُسلوب الشَّرط في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ﴾:

ورود العموم على البدل، باستيعاب الأفراد على البدليَّة فردًا فردًا

ورد الشَّرط في سياق المفرد، فقال: ﴿فِتۡنَتَهُۥ﴾ و﴿لَهُۥ﴾، ولم يأتِ بصيغة الجمع، مع أنَّ السِّياق ورد بصيغة الجمع، وقصدَ بالشَّرط العموم؛ لأنَّ العموم هنا جاء على البدل، بمعنى استيعاب الأفراد

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/154.
(2) رضا، تفسير المنار: 6/322.

على البدليَّة فردًا فردًا؛ ليكونَ أظهرَ في عِظَم إرادة اللّه المُطلقة، ولِيفيدَ الشَّرطُ وجزاؤُه معنى الانطباق على كلِّ فردٍ يريدُ اللّهُ إضلالَه بما اكتسب مِن دنس الكفر.

دلالة اسم الإشارة ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ﴾:

العناية بأعمال القلب وطهارته منَ الدَّنس، من مقاصد الهدي القرآنيّ الكريم

عبّر باسم الإشارة ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾؛ لما في اسم الإشارة مِن معنى البُعدِ المُؤذِنِ ببُعد منزلتهم في الفساد[1]، ولتمييز المذكورين مِنَ المنافقين واليهود أكملَ تمييزٍ، ولتعيينهم للمُخاطبين، وللإشارة إلى أَحوالهم مِن مسارعتهم في الكفر فيكونُ ما بُنِيَ عليه مِنَ الخبر، وهو قوله: ﴿ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ دالًّا على استحقاقهم، وذلك بخلاف مَن وصفهم بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾ [الأحزاب: 33]، وأَشعر قوله: ﴿ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ أنَّ اللّه أرادَ أن يُطَهِّرَ قلوب المُؤمنين[2]؛ لبيان مخالفة حال أولئك حالَ المؤمنين، ففي الكلام إنذارٌ للكافرين بصريح العبارة، وبشارةٌ للمؤمنين بفحواها.

بديع المطابقة بين الدُّنيا والآخرة في قوله تعالى: ﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا﴾ ﴿وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾:

لا انفكاك منَ الأقدار، من دار الغرور إلى دار القرار

في قوله تعالى: ﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ جاء طباقُ الإيجاب في الاسمين (الدُّنيا والآخرة)، وفائدة مجيء الطّباق استيعابُ العقوبة لهم في الدَّارين؛ تصريحًا وتفصيلًا لنوع العقوبة في كلِّ دارٍ، بعد تذكيرهم أَنَّ حياتَهم محصورةٌ في الدُّنيا والآخرة، فلا مفرَّ لهم مِنَ العقوبة.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/38.
(2) الشّوكانّي، فتح القدير: 2/48.

نكتة التّكرار في عبارة ﴿لَهُمۡ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾:

عذاب الدُّنيا غير عذاب الآخرة، ولكلٍّ صفته وسببه

كرّر عبارة ﴿لَهُمۡ﴾ معَ اتِّحاد المَرجِع؛ لأنَّه لَمَّا اختلف المُتعلَّقُ أَعادَ الجارَّ والمجرورَ؛ فالأوَّلُ: في بيان إثبات الخزي لهم في الدُّنيا، والآخر: في إثبات العذاب العظيم لهم في الآخرة، فالمعنى على انفصال عذاب الدُّنيا عن عذاب الآخرة، فلهم عذابان، وفيه كذلك زيادة تقرير، وتأكيدٍ في إثبات العذاب لهم، كما ذهب إليه أبو السُّعود[1]، فلا تكرارَ في الجارِّ والمجرور لاختلاف المُتعلَّق.

معنى تنكير لفظ ﴿خِزۡيٞۖ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ﴾:

خـزي المنافقين بهتك سترهم، وخـزي اليهود بـإهـانـتـهـم وقهرهم

وردت كلمة ﴿خِزۡيٞۖ﴾ نكرةً؛ لإفادة التَّفخيم[2] والتَّنويع، والمعنى: لهم كلُّ أنواع الخزي الكبير والعظيم في الدُّنيا، وقوله: ﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ﴾، أي: ذلٌّ وفضيحة، وهي من أعظم ما يبتلى به البشر في الدّنيا، وقد شمل الخزي المنافقين، ويكون بهتك سترهم، وخوفهم اللّامحدود منَ القتل، إن اطّلع على كفرهم المسلمون، وعاقبوهم على خيانتهم وغدرهم.

وخزي اليهود تمسكنهم، وانكسارهم، وضرب الجزية عليهم، وكونهم منذ آمادٍ بعيدة، وحقبٍ مديدة في كلّ أقطار الأرض تحت ذمّة غيرهم، وفي إيالته[3].

بلاغة الاستئناف البيانيِّ في قوله تعالى: ﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾:

الـوعـيـد على المعصية حافزٌ قـويٌّ لـلـعـدول عنها

ورد قوله تعالى: ﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ على طريقة الاستئناف البيانيِّ؛ لإثارة المُخاطَب، وتنبيهه

---

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/38.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/38.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/263.

على عقوبة الّذين يسارعون في الكفر، والسُّؤال نشأ مِن تفصيل أفعالهم وأَحوالهم الموجبة للعقاب، كأَنَّه قيلَ: فما لهم مِنَ العقوبة؟ فأجاب بقوله بالوعيد المذكور[1]؛ ليكونَ الوعيدُ رادعًا عنِ الوقوع في المعصية أو عنِ المعاودة إليها، وإذا أَقدَمَ العبدُ بعد علمه بالوعيد استعتَبَ وتاب.

دلالة تقديم المسند على المسند إليه في قوله تعالى: ﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ﴾:

التَّقديم في سياق الآية؛ للاهتمام ومراعاة الفاصلة

فقد قدَّمَ المسندَ مع معموله في قوله: ﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا﴾، وقوله: ﴿وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾؛ لأنَّ السِّياقَ يتحدَّث عنهم، فالخاطرُ مُلتفتٌ إليهم في تزايدٍ؛ لِبيانِ ما أَعدَّ اللّه لهم بعد ذكر أَحوالِهم الموجبة لعقوبتهم في الدُّنيا والآخرة، فقدَّمَ المُسندَ ﴿لَهُمۡ﴾؛ زيادةً في الاعتناء ببيان حالهم، وللمحافظة على الفاصلة.

مناسبة تذييل الآية لصدرها في الآية الكريمة:

مناسبة العقاب العظيم لأفعال المنافقين واليهود الشّنيعة

لمّا كانت مسارعة المنافقين واليهود في الكفر موجبةً لحزن رسول اللّه ﷺ، والحُزنُ هو الشُّعور بالألم والخشونة في النَّفس لِمَا يَحصُلُ مِنَ الغمّ، ناسَبَ أَن يكون عقابُهم بالهوان والفضيحة في الدُّنيا والعذاب العظيم في الآخرة، فكمال الغمِّ وشدَّة الأَلم في الذُّلِّ في الدُّنيا والعذاب العظيم في الآخرة، فناسب العقاب المذكور أفعالَهم، وبذكر هذا العقاب، فكأَنَّه قال: يا أَيُّها الرَّسول لا يَحزُنك هؤلاء فلهم الوعيد بالخزي في الدُّنيا والعذاب العظيم في الآخرة، ووعدناك النَّصر والعزّة والظُّهور عليهم في الدُّنيا، والنَّعيم المُقيم في الآخرة[2]، والعذابُ العظيمُ مرصودٌ لَمَن يُحزِنُ رسولَ اللّه ﷺ.

---

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/38، والآلوسّي، روح المعاني: 3/308، ومعنى (إيالته): سياسته وإصلاحه، من آلَ مالَه يَؤُولُه إِيَالَة إذا أَصلحه وَسَاسَهُ، ينظر: ابن منظور، لسان العرب: (آل).

(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/190.

والمتأمّل لصدر الآية وعجزها يستنتج منَ البناء السّياقيّ لمطلع الآية وتذييلها؛ أنّه لمّا كان حُزنُ رسول اللّه عند اللّه عظيمًا، والحبيبُ لا يرضى الحزنَ لحبيبه، وكان فعلُهم مِنَ المسارعة في الكفر أعظمَ قبحًا منَ الكفر؛ لزيادته عليه بالمسارعة، ناسبَ أَن يصِفَ العذاب بكونه عظيمًا، وجاء على صيغة المبالغة لتمام المناسبة.

الوقف القرآنيّ وتكثير المعنى من خلال هذه الآية:

التّحريف محكيٌّ عنِ اليهود، وهو مختصٌّ بهم، باعتبار أنّهم قومٌ بهتٌ

ورد تعانقُ الوقف في الآية في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾، فإمّا أن يكون الوقف على ﴿قُلُوبُهُمۡۛ﴾، وإمّا أَن يكون على ﴿هَادُواْۛ﴾، فإذا وُقِفَ على ﴿هَادُواْۛ﴾ تكونُ ﴿وَمِنَ﴾ الثّانية بيانيَّةً في معرض التَّقسيم للَّذين يسارعون في الكفر، مثل: ﴿مِنَ﴾ الأُولى، ويكون ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ﴾ منسوقًا على ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾، و﴿سَمَّٰعُونَ﴾ الأولى والثّانية خبران للضَّمير المحذوف (هُم)، وحذفُ المبتدأ في مثل هذا المَوضِع كثيرٌ في القرآن، والوقفُ على ﴿هَادُواْۛ﴾ ذهب إليه جمهورُ المفسِّرين، ويدلُّ عليه الإخبار بقوله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾، فإنَّه يَصِحُّ أَن يكون وصفًا للمنافقين مِنَ اليهود أيضًا، ولورود قراءة شاذّة عنِ الضّحاك (سَمَّاعِينَ) بالنّصب على الذّمِّ[1].

وإذا وُقِفَ على ﴿قُلُوبُهُمۡۛ﴾ فيكونُ ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ﴾ استئنافًا خبرًا مقدّمًا، و﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ مبتدأ مؤخّر، والمعنى (من الّذين هادوا قومٌ سمَّاعون للكذب سمَّاعون لقوم آخرين)، وإلى هذا التَّوجيه ذهبَ جمهورُ علماء الوقف والابتداء؛ لأنَّ التّحريفَ محكيٌّ عنِ اليهود، وهو مختصٌّ بهم[2].

(1) ابن جرير، جامع البيان: 10/309، والزّجّاج، معاني القرآن: 2/174، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/37، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/198.

(2) الدّانّي، المكتفى في الوقف والابتدا، ص: 60، والأشمونّي، منار الهدى: 1/216.

الفُروقُ المُعجَمِيَّة:

الأفواه والألسن:

إذا كان القول عظيمًا شنيعًا ذُكِرَتِ الأفواه، وإذا كان القول أَقلَّ ذُكِرَتِ الألسنة

لم يقلِ اللّه تعالى في هذه الآية (يقولونَ آمَنَّا بألسِنَتِهم) مع أنَّ التَّعبير بالألسنة قد ورد غير مرَّة في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا ۚ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۚ﴾ [الفتح: 11]، والسّبب: هو أنَّه إذا كان القول كبيرًا عظيمًا، وصاحبُه متعاليًا ذُكِرَتِ الأفواه؛ لَمَا في القول بالأفواه مِن معنى المبالغة ما ليس في الألسنة؛ فإنَّه إذا خُتِمَ على الأفواه امتنعَتِ الألسنة عن النُّطق، وكان أَحكمَ في المَنع، فناسَبَ الإبلاغ في قوله تعالى: ﴿بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ هذه الآيةَ؛ لأنَّها تحكي مسارعة المنافقين في الكفر، وقد جعلَهُمُ اللّه صِنوَ اليهود؛ لشدَّة نفاقهم وما انطَوَوا عليه، واستحكمَ في قلوبِهم مِنَ الكفر، وإذا كان القول أَقلَّ ذُكِرَتِ الأَلسنة مناسبةً لكلِّ حالة، كما في آية الفتح الّتي أَخبرت عن أَعراب، قال تعالى فيهم: ﴿۞قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: 14]، وهؤلاء لم يستقرَّ نفاقُهم كالآخرين، وإنَّما أَخَلَّ بهم قُربُ عهدهم بالكفر، وإن لم يتقرَّرِ الإيمانُ في قلوبِهم، لكن لا عن نفاقٍ كنفاق الآخرين، فعبَّرَ بالألسنة؛ إشعارًا بأَنَّ حالَ هؤلاء أَخفُّ مِن حال المنافقين المذكورين في آية المائدة[1].

(من بعد مواضعه) و(عن مواضعه):

التّحريف بعد معرفة الحقِّ أشدُّ قُبحًا منه عن جهل؛ لأنّه ضلال عن علم وإدراك

الفرق بين قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ﴾، وقوله: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾: ذكر ابن عاشور الفرق في المعنى بين المَوضِعين، فقال: "وقال: هنا مِن بَعدِ مَواضِعه، وفي سورة النِّساء [الآية: 46] عَن مَواضِعه؛ لأَنَّ آيةَ سورة النِّساء في وصف اليهود كُلِّهم

(1) ابن الزبير، ملاك التّأويل: 1/94.

وتحريفِهم في التَّوراة، فهو تغيير كلام التَّوراة بكلامٍ آخرَ عن جهل أو قصد أو خطأ في تأويل معاني التّوراة، أو في ألفاظها.

فكان إبعادًا للكلام عن مَواضِعه، أَي: إزالةً للكلام الأصليِّ سواءٌ عُوِّضَ بغيره أم لم يُعَوَّض، وأمَّا هاته الآية ففي ذكرِ طائفةٍ مُعيَّنةٍ أَبطلوا العملَ بكلامٍ ثابتٍ في التَّوراة إذ أَلغَوا حُكمَ الرَّجم الثَّابِتَ فيها، دونَ تَعويضه بغيره مِنَ الكلام، فهذا أَشدُّ جُرأَةً مِنَ التَّحريف الآخر، فكان قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ﴾ أبلغَ في تحريف الكلام؛ لأنّ لفظ (بَعدَ) يَقتضِي أَنَّ مَواضِعَ الكلم مُستَقِرَّةٌ، وأَنَّه أبطل العمل بها مع بقائها قائمةً في كتاب التَّوراة"[1]، ويُحتملُ أَن يكون الفرق بينهما من جهة أُخرى، وإن كان المآلُ واحدًا فإنَّ آية المائدة أَفادَت إِثبات كلام اللّه الأصليِّ الصّحيح؛ لأَنَّه قال: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ﴾؛ لدلالة (مِن) الابتدائيَّة على أَنَّ المعنى مِن بَعدِ وَضعِه في مَواضِعه، وثبوته عَنِ اللّه تعالى، فقاموا هم بتحريفه بعدَ أَن عرفوا مَواضِعَه الصَّحيحة، وأَحكامَه السَّليمةَ مِنَ التَّحريف؛ ليدلَّ على أنَّ ما فعلوه من تغيير حُكم الرَّجم أَشدّ وأَقبح لظهور معرفتهم بحكم اللّه الّذي أَنزله في كتابه، ولهذا صدّر الآية بقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾.

الإرادة والمشيئة:

إذا تعلَّق الأمر بالمبدأ استعملَ الإرادةَ، وإذا تعلَّقَ الأمر بالإيجاد استعملَ المشيئةَ

قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ﴾ عوضًا عن ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾ [الأنعام: 39]:

قد تَتَبَّعَ كثيرٌ مِنَ المُفسِّرينَ واللُّغويينَ الفرق بين الإرادة والمشيئة، وتنوَّعَت أَقوالهم على اختلاف مشاربهم ومقاصدِهم، ويمكن إيجاز القول في سبب مجيء قوله (يُرِدْ) بدلًا من (يشأْ) في الآية: بأَنَّ الإرادةَ يُقصَدُ بها في حقِّ اللّه تعالى الحُكم في الشَّيء، بأنَّه ينبغي أَن يُفعلَ أو لا يُفعلَ، فيقالُ: أَرَادَ اللّه كذا، فمعناه: حَكَمَ فيه أَنَّه كذا، وليس بكذا، وأَمّا المشيئة فأَصلُها من (شيء)، والشَّيءُ اسمٌ للموجود، والمشيئة قصدٌ إلى اتِّخاذ الشَّيء وتحقُّقه، ثمَّ يُقالُ: شاءَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/200.

اللّه كذا، أَي: أَوجدَه بعد أَن لم يكن موجودًا[1]، فإذا تعلَّقَ الأمرُ بالمبدأ استعملَ الإرادةَ، وإذا تعلَّقَ الأَمرُ بالإيجاد استعملَ المشيئَةَ. ولمَّا كانتِ الفتنةُ هي الاختبار والابتلاء، ومآلُ المُفتَتِنِ هو الضَّلال، عبَّرَ بالإرادة فقال: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ﴾، فتعلّقَتِ الإرادةُ بمبدأ الأَمر، ولو ذَكرَ مآلَ المُفتَتِنِ وهو الضّلال لاستعمل المشيئة، كقوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾ [الأنعام: 39]، أَي: لمّا كانتِ الإرادةُ لا تستلزمُ التَّحَقُّقَ، وهي مبدأ المشيئة، وكانتِ المشيئَةُ تستلزمُ التَّحَقُّقَ وَالإنجازَ، عبَّرَ بقوله: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ﴾، ولهذا لا يُقالُ: (يُعذِّبُ اللّه مَن يُريدُ ويغفِرُ لِمَن يُريدُ)، بل نقول كما جاء في الآية: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾، وكذا لو قُدِّمتِ المغفرة على العذاب، ولا يَصِحُّ أَن نقول: (ما أَرادَ اللّه كانَ، وما لَم يُرِد لم يَكُن)، بل نقولُ: (ما شاءَ اللّه كانَ، وما لَم يَشَأْ لَم يَكُن)؛ لِتعلُّق المشيئة بالكون والحصول.

(1) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 1/519، والمفردات: (رود).

﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٤٢﴾ [المائدة: 42]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ما زال الحديث موصولًا في ذكر بعض الصّفات الذّميمة للّذين يسارعون في الكفر منَ الّذين قالوا: آمنّا بأفواههم، ولم تؤمن قلوبهم؛ فجمع لهم في هذه الآية بين صفتين تأصّلتا فيهم، وصارتا طبيعة عندهم؛ فوصفهم بأنّهم سمّاعون للكذب أكّالون للسّحت.

ومن أوجه المناسبة أيضًا أن يُقال: إنّ الآيات انتقلَت منَ التّعميم إلى التّخصيص(1).

ومن أوجه المناسبة كذلك: أنَّ اللّه تعالى لمّا ذكر فيما سبق ما يدخل في آذانهم وقلوبهم منَ الكلام؛ أتبع ذلك بذكر ما يدخل في أفواههم وبطونهم منَ الطعام، وهما خبيثان، وهذا ليس غريبًا عنهم؛ لأنّهم أكَّالون للمال الحرام.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿سَمَّٰعُونَ﴾: السَّماعُ: إدراكُ الصَّوت، يُقال: سَمِعَ فلانٌ لفلانٍ حَدِيثَه سَمعًا، وسَماعًا، ويأتي بمعنى الطّاعة، فيُقال: سَمِعَ الأَمرَ: إذا أَطاعَه، وأَصلُه في الإنسانِ: إدراكُ الصّوت بالأُذن، والسَّمعُ في المخلوقِ: قوَّةٌ في الأُذُن بها تُدرَكُ الأَصواتُ، والسّماعُ: اسم ما استلذَّتِ الأُذُنُ من صَوتٍ حَسَنٍ، ومن معانيه أيضًا: الإجابة والفهم والغناء، وما سَمِعتَ به فشاع، وتُكُلِّم به(2).

2) ﴿لِلۡكَذِبِ﴾: الكذبُ: الإخبارُ بخلاف الواقع، يُقال: كَذَبَ يكذِبُ كَذِبًا، أي: أَخبَرَ عنِ الشَّيء بخلاف ما هو عليه في الواقع، فهو كاذبٌ وكذُوبٌ وكذّابٌ، وضدُّه: الصِّدقُ، ويُطلَق صفةً للخبر الّذي هو بخلاف الواقع، فيُقال: كَلامُك كَذِبٌ، أي: خلافُ الواقع،

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2191.

(2) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، والزّبيديّ، تاج العروس: (سمع).

وضدُّهُ: الحقيقةُ، ويُستَعمَلُ بمعنى الزّيف والخداع، تقول: جَوهرٌ كاذبٌ، أي: زائفٌ، ومِن معانيه أيضًا: الجحود، والافتراء، والخطأ[1].

3) ﴿أَكَّٰلُونَ﴾: الأكل: معناه التَّنَقُّصُ، وهو طَحْنُ الحيّ المادَّة المَطعومَة مَضغًا بفمه وبَلعُها، ومنه الأَكلُ المعروف: ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ [المائدة: 3]، والأُكُل: ما شأنه أن يُؤكَل، ومنه يُقال في احتياز الشَّيء والانتفاع به، كقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ٤﴾ [النّساء: 4]، وقوله: ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾ [المائدة: 42][2]، والأَكَلَة: جمع آكِل، ومِنْهُ قولُهم: هم أَكَلَةُ رأس؛ عبارة عن ناسٍ مِن قِلَّتهم يُشبِعُهم رأسٌ، وقد يُعبَّر بالأكل عن الفساد، نحو: ﴿فَجَعَلَهُمۡ كَعَصۡفٖ مَّأۡكُولِۭ ٥﴾ [الفيل: 5]، ومعنى ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾: أَخَّاذون له[3].

4) ﴿لِلسُّحۡتِۚ﴾: السُّحتُ - بضمِّ السِّين وسكون الحاء - الشَّيء المسحوت، أَي: المُستَأصَل، يُقالُ: سَحَتَه إذا استَأصَلَه وأَتلَفَه، سُمِّيَ به الحرامُ؛ لأَنَّه لا يُبارك فيه لصاحبه، فهو مَسحوتٌ ومَمحوقٌ، أَي: مُقَدَّرٌ له ذلك، كقوله: ﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: 276]، قال الفرزدق:

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مَروَانَ لم يَدعِ *** مِنَ المَالِ إلَّا مُسحَتًا أو مُجَلَّفُ

والسُّحتُ يَشمَلُ جميع المال الحرام، كالرِّبا، والرَّشوة، وأَكل مال اليتيم، والمغصوب[4].

5) ﴿جَآءُوكَ﴾: يُقالُ: جاءَ يَجِيءُ مَجيئًا، ويُقالُ: جاءَني فَجِئتُه، أَي: غالبني بكثرة المَجي فَغَلَبتُه، والجَيئَة: مَصدَر جاءَ[5]، والمجيءُ كالإتيان، لكنَّ المَجيءَ أَعمُّ؛ لأَنَّ الإتيانَ مجيءٌ بسهولة، والإتيانُ قد يُقالُ باعتبار القَصد، وإن لم يكن منه الحصولُ، والمجيءُ يُقالُ اعتبارًا بالحصول[6].

(1) الجوهريّ، الصّحاح، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (كذب).

(2) كلّ ما في القرآن مِنَ التّركيب فهو بمعنى الأكل الحقيقيّ عدا الآيتين الأخيرتين، وعدا [البقرة: 275]، [النّساء: 161]، [المائدة: 62، 63]، [يوسف: 48]، [النّور: 34]، [الحجرات: 12]، [الفجر: 19] فالبارز فيها الأكل المجازي: إدخالها في الحوزة والانتفاع بها في أيّ مجال. جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (أكل).

(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (أكل).

(4) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 143، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (سحت)، والكفويّ، الكلّيّات، ص: 522، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/201.

(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جيأ).

(6) الرّاغب، المفردات: (جاء).

6) ﴿فَٱحۡكُم﴾: الحُكمُ: القضاءُ والفصلُ، تقولُ: حَكَمتُ بينهما إذا قَضَيتُ، ويأتي الحُكمُ بمعنى: الشّيء الحَسَن المُتقَن، والجَمعُ: أحكامٌ، والإحكامُ: الحُسنُ والإتقانُ، يُقال: أَحكَمتُ صُنعَ الشّيء، أي: أَتقنته، والحكيمُ: المُتقِنُ للأُمور، وأَصلُ الحكم: المَنعُ، وكلُّ شَيءٍ مَنَعتَه مِنَ الفساد فقد حَكَمتَه وأَحكَمتَه، ومن معاني الحُكم أيضًا: الشّرعُ، والإِمامةُ[1].

7) ﴿أَعۡرِضۡ﴾: الإعراض: الصَّدُّ والتّوَلّي والرّفضُ، تقولُ: أَعرَضَ عنه، أَي: صدّ وتَوَلّى عنه، والمُعرِضُ: المُتَولّي، وعليه معنى الآية، وسُمّيَ الرّفضُ إعراضًا؛ لأنّ الرّافضَ أَظهَرَ خلافَ الشّيء، أَو لأنّه كالواقف عَرضًا في وجه الشّيء، ومِن معاني الإِعراض: تَركُ العمل، والامتناعُ، والرّفضُ، والإهمالُ[2].

8) ﴿يَضُرُّوكَ﴾: الضّرر: المكروه والأَذى، وضَرَّ فلانًا ضُرًّا وضَرَرًا؛ إذا أَلحَقَ به مكروهًا أَو أَذًى، ويُطلَقُ الضَّرَرُ على سوءِ الحال مِن مرضٍ أَو فَقرٍ ونحوه، وأَصلُ الضّرَرِ: النُّقصانُ يَدخُلُ في الشَّيء، يُقالُ: دَخَلَ عليه ضَرَرٌ في ماله، وضدُّ الضّرر: النّفعُ والسّعَةُ، ومِن معاني الضّرر أَيضًا: الضّيقُ، والحَرَجُ، والهُزَالُ، والنُّقصانُ[3].

9) ﴿بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾: القِسطُ: بكسر القاف: العَدلُ، والقِسطاسُ: الميزانُ؛ لأَنَّ به يُعرَفُ العَدلُ، يُقالُ: أَقسَطَ الرَّجلُ يُقسِطُ فهو مُقسِطٌ، أَي: عَدَلَ، وأَمّا القَسطُ - بفتح القاف - فهو: الجَورُ والظُّلمُ، وقَسَطَ: إذا جار وظلم، فهو قاسطٌ.

ويأتي القِسطُ بمعنى: الحِصّة والنّصيب، وجمعه: أَقساطٌ، تقولُ: تَقَسَّطوا الشَّيء بينَهم، أَي: تَقاسَموه[4].

10) ﴿يُحِبُّ﴾: المحبَّة: المَيلُ إلى الشّيء السّارّ، وهي اسمٌ للحُبّ، والحُبُّ: الودادُ، ونقيضه: البُغض، يُقال: تَحَبَّبَ إِليه، أي: تَوَدَّدَ إليه[5].

(1) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (حكم).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (عرض).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (ضرر).
(4) الجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب: (قسط)، والكفويّ، الكلّيّات، ص: 733.
(5) ابن سيده، المحكم، والرّاغب، المفردات، والزّبيديّ، تاج العروس: (حبب).

❁ المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

في هذه الآية يصف اللّه تعالى المنافقين وبعض اليهود بأنّهم سمّاعون للباطل يبحثون عنه، ويأكلون المال الحرام بكلّ صوره وألوانه، ثمّ يخبر رسوله ﷺ بأنّهم إذا جاؤوا إليه يطلبون حكمه فهو بالخيار في أن يحكم بينهم أو أن يعرض عنِ الحكم له، وطمأنه ربّه بأنّهم لن يضرّوه شيئًا إن أعرض عنِ الحكم بينهم، ثمّ قال له: إن حكمتَ فاحكم بينهم بالعدل؛ لأنّ اللّه يحبّ المتّصفين به في حكمهم بين النّاس في كلّ أحوالهم وأحكامهم.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

سرُّ التَّعبير بصيغة المبالغة في قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾:

كـثرة الـسّـمـاع للكذب تستلزم كثرة القول:

تشير هذه الصّيغة إلى كثرة إصغائهم إلى الكذب الصّادر من أحبارهم ورؤسائهم؛ فيحفَظُون به، ويقبلونه منهم.

سرّ فصلِ هذه الآية عَمّا قبلها:

فُصلت هذه الآية عمَّا قبلَهَا لشدّة الاتّصال بينهما؛ لأنّ الآية الثّانية جاءَت بذكر بقيّة أوصاف الّذين يسارعون في الكفر.

دلالة وصف اليهود بكثرة سماع الكذب:

انـفـراد الـيـهـود بـهـذا الـوصـف ﴿سَـمَّـٰعُـونَ لِلۡكَذِبِ﴾:

النّاظر في القرآن الكريم يجد أنّ مادّة (سمع) جاء منها الفعل الماضي (سمع)، والمضارع (يسمَع)، وصيغة المبالغة (سَمِيع)، وجاء منها أيضًا (مُسمع)، إلى غير ذلك من مشتقّات الكلمة، إلّا هذا الوصف (سمّاعون)، فقد جاء في القرآن في سياق الحديث عنِ المنافقين واليهود، وهذا يدلّ على أنّهم أخذوا هذا الأمر صَنعة ومِهنة؛ فكأنّهم يبحثون عنِ الأخبار الكاذبة بكلّ وسائل البحث، سواء أكانت طبيعيّة بمجرّد السّماع أم صناعيّة بآلات التّنصّت والاستماع، وكلّها وردت في سياق الذّمّ.

وممّا يدلّ على ذمّهم في هذه الصّفة أنّ اللّه ﷻ وصف نفسه بأنّه (سميع) فقط، ولم يرد وصف (سمَّاع)؛ لكون هذا الوصفِ صارَ صِفَةَ ذمٍّ في الاستعمال القرآنيّ.

إيحاءات لفظ ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾:

هذا اللّفظ بهذه الصّيغة يشير إلى أنّ السّماع للكذب صار طبيعة، وخصلة لا تنفكّ عنهم؛ فهم يطربون لسماع الكذب والباطل كما يطرب بعضُ النّاس لسماع الصَّوْتِ الحسنِ؛ فيجدون لذّة في سماع الكذب، بخلاف سمَاعهم للحقّ؛ فإنّ نفوسهم وقلوبهم تضيق عند سماعه.

سرّ التّعبير بقوله: ﴿سَمَّٰعُونَ﴾، ولم يقل: (سامعون):

استمراء سماع الباطل مِنَ القول صفة ثابتة في اليهود:

عبّر بقوله ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ دون (سامعون)؛ لأنّ فِعل السَّمع يُراد به أربعةُ معانٍ: أَحدها: سَمع إدراكٍ، ومُتعلّقه الأصوات، والثَّاني: سَمعُ فَهم وعَقلٍ، ومُتعلَّقه المعاني، والثَّالث: سَمعُ إجابةٍ، وإعطاء ما سُئِل، والرَّابع: سَمع قَبولٍ وانقيادٍ[1]، وهُم في كلّ أنواع السّماعات يستقبلونها سماع كذب، ولذلك يقال: السَّمَّاعُ: الكثيرُ السَّمع، أَي: كثيرُ الاستماع لِمَا يُقالُ له، والسَّمعُ مُستعملٌ في حقيقته، أَي: أَنَّهم يُصغون إلى الكلام الكذب، وهم يعْلَمُونه كَذِبًا، أَي: أَنَّهم يحفلون بذلك، ويتطلَّبونه فيكثُرُ سماعُهم إيَّاه، وفي هذا كنايةٌ عَن تفشِّي الكذب في جماعتهم بين سامع ومُختلِق؛ لأَنَّ كَثرَةَ السَّمع تَستَلزِمُ كثرةَ القول[2].

ولم يَقُلِ اللّه تعالى عنهم: (سَامِعونَ)، بل قال: ﴿سَمَّٰعُونَ﴾، أي: جعلوا صناعَتَهم أن يتسمَّعوا، والقول مقصود به مَن جَعَل السَّماع

(1) ابن القيّم، بدائع الفوائد: 2/507.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/261، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/37 - 39، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/199.

صنعة له، ولا يجعل الإنسانُ السَّماعَ صنعةً له إلَّا إذا كان عينًا لغيره، ومن كان كذلك؛ فإنَّهُ يتلصَّص على أمانة المجالس، ولكلّ مجلس أمانة، فإذا ما حضر الإنسان مجلسًا فليس له أن يَنقل ما في ذلك المجلس إلى غيره، إلَّا أن يكون ذلك هو صِناعته، وتلك هي مهمَّته[1].

دلالة التَّرديد[2] في قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ في الآيتين:

التـنـفـير من السّماع للكذب

تكرَّر قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ [المائدة: 41 - 42]؛ تأكيدًا لَمَا قبله، وتمهيدًا لَمَا بعده؛ لِيُرَتِّبَ عليه قوله: ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾، وتقريرًا للمعنى، ولإفادة اهتمام المتكلِّم به[3].

ودلّ التَّكرار في المستوى السَّطحيّ للتَّرديد ﴿سَمَّٰعُونَ﴾/﴿سَمَّٰعُونَ﴾، وهما متوافقان في المستوى السَّطحيّ والعميق؛ فالسَّماع اسمٌ مُشتقٌّ مِنَ الفعل (سَمِعَ)، جاء على صيغة المبالغة للدَّلالة على كثرة الاستماع، غير أنَّ ما تعلَّق بكلٍّ منهما مِن دوالّ أُخرى ورد مختلفًا في المستوى السَّطحي، والمستوى العميق المعجميّ.

فالدَّالّان في آيتي المائدة: [41 - 42]، وهما (الكَذِب) و(القَوم) وردا مُتخالِفين في المستويين المذكورين، ولكنّ تعلُّقهما بالدَّالّين ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ حقَّق توافقًا في بنية العمق السِّياقيّ، فالكذبُ مصدرُه القوم الموصوفون بذلك، والمُراد بهم في الآية [41] المفترونَ مِن أحبار اليهود الَّذين يحرِّفون الكَلِم عَن مَواضِعه، أمَّا الموصوفون بشدَّة الاستماع إليهم، فهم المنافقون مِنَ اليهود الرَّاضون لما يفتريه

(1) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 5/3149.

(2) التَّرْديد: تَفعِيلٌ من قولهم: رَددَ الثَّوب من جانب إلى جانب، وردد الحديث ترديدًا، أي: كرَّره، ومعناه في مصطلح علماء البيان: أن تُعلِّق اللَّفظة بمعنًى منَ المعاني، ثمَّ تردّها بعينها، وتعلّقها بمعنًى آخر، وعند هذا يحسُن رصفه، ويعجب تأليفه هذا كقول أبي نواس:

صَفرَاءُ لَا تنزلُ الأَحزَانُ سَاحَتَهَا *** لَو مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتهُ سَرَّاءُ

فأضافَ المسَّ الأوّل إلى الحجر في الأوّل، ثمّ أضاف المسّ إلى السّرّاء في الثّاني، ليكون الكلام مُتناسبًا مُفيدًا لفائدةٍ جديدة. ينظر: يحيى بن حمزة، الطّراز: 3/47، والسّبكيّ، عروس الأفراح: 2/313.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/201.

الأحبار ويفتعلونه مِنَ الكذب على اللّه تعالى، والمعنى: أنَّهم يَسۡمَعُون الكذِب مِن مصدره، فكأنَّ النَّاتج الدّلاليّ لهذه البنية في النَّصّ هو أنَّ السَّمّاعين للكذب همُ السَّمّاعون للكذَّابين مِنَ القوم الآخرين، وهنا يتحقَّق التَّوافق في بنية العمق السِّياقيّ، ولا يغيب هنا عنصر الإيقاع المُتولِّد من تَكرار دالّ التَّرديد ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ الَّذي يعمل على المحافظة على استمرار معنى السَّماع ومُتعلِّقه؛ ليتحقَّق تعزيز ذلك المعنى في النَّفس، فتَزداد منه نفورًا.

ويمكن أن نَلمَسَ معنًى نفسيًّا مِنَ التَّرديد المذكور، وهو تسلية الرَّسول ﷺ وتجلية حُزنه على أساس أنَّ الموصوفين بذلك الوصف السِّلبيّ سيكونون غير قادرين على إيذائه أو تيئيسه مِن مواصلة دعوته؛ لأنَّ اللّه تعالى لا محالة ناصره[1].

وذهب السَّمين الحلبيّ إلى جواز أَن يكون تَكرار ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ للتَّوكيد إن كان مِن وَصفِ المنافقين، وغير مُكرَّرٍ إن كان مِن وَصفِ بني إسرائيل، ورفعُه على أنَّهُ خبرٌ لمتبدأٍ مُضمرٍ، أي: هم سَمَّاعون، وكذلك أكَّالون[2].

دلالة تعدُّد معاني اللَّام في قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ [المائدة: 41، و42] ينفي التّكرار:

شـــأن الأُمـــم الذَّليلة المهينة: لَـوْذُهَا بالكذب في كلِّ أمورِهَا

(اللَّام) في الآية الأُولى أفادتِ التَّعليل، وقد كان أبو حاتم يقول: اللَّام في الكذب لام (كي)، أي: يسمعون لكي يكذبوا عليك[3]، وفي هذه الآية عُدِّيَ باللَّام على سبيل التَّقوية للعامل، وبذلك ينتفي التَّكرار؛ إذِ المعنى هناك: يسمعون كلامَ الرَّسول والمؤمنين لأَجل أن يَجدوا مجالًا للكذب، يُنَفِّرونَ النَّاس به مِنَ الإسلام.

(1) الخفاجيّ، التّرديد - دراسة بلاغيّة في تقنيات الأسلوب القرآنّي، ص: 81.
(2) السّمين، الدّرّ المصون: 4/269.
(3) الثّعلبيّ، الكشف والبيان: 4/66، والواحديّ، التفسير البسيط: 7/377.

والمعنى هنا أنَّهم يَسمَعُ بَعضُهم الكذبَ مِن بعضٍ سماع قبول، فيكذب بعضهم على بعض، كما يكذبون على غيرهم، ويقبل بعضُهم الكذبَ من بعض، فأمرُهم كُلُّه مبنيٌّ على الكذب الَّذي هو شرُّ الرَّذائل وأضرُّ المفاسد، وهكذا شأن الأُمم الذَّليلة المهينة، تلوذ بالكذب في كلِّ أَمر، وترى أنَّها تدرأ به عن نفسها ما تتوقَّع من ضرٍّ[1].

ولعلّ كونها للتّعدية أقرب؛ لأنّ ذلك وصف لهم فلا يحتاج إلى تعليل؛ لأنّه يدلّ على فساد قلوبهم من داخلها، وليس من أمرٍ خارجيّ.

دلالة حذف الموصوف والاكتفاء بالصّفة في قوله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾:

شيـوع الكـذب في أقوال اليهود وأخبارهم

حُذف الموصوف، وبقيت الصّفة؛ للدّلالة على شيوع الكذب في كلّ أقوالهم وأخبارهم؛ فلا يعرفون إلّا الكذب، بخلاف ما لو ذُكِرَ الموصوف (القول)؛ فرُبَّما تُوُهِّمَ وجودُ قولٍ صدِقٍ، ولكنّ القرآن نفى عنهم ذلك، وجعل كلّ ما يسمعونه ويتسمّعونه كذبًا.

دلالة التّعبير بصيغة المبالغة (أكَّالون) في قوله تعالى: ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾:

شـــدّة ولــوغ اليهود في المال الحرام

عبّر بصيغة المبالغة؛ لأنّها بيانٌ لصفة من صفات اليهود، تحوّلَت إلى طبع من طباعهم، ويكون معنى ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾ أنَّهم أَخَّاذون له، لأَنَّ الأَكلَ استعارَةٌ لتمام الانتفاع[2]. وأكَّال صيغةٌ للمبالغة؛ وتكون إمَّا في الحدث، وإمَّا في تَكرار أَنواع الحدث، فيقال: فُلانٌ أَكَّالٌ، وفُلانٌ أَكُولٌ، وهو الإنسان الَّذي يأكلُ بشراهةٍ أو يأكلُ كثيرًا[3].

دلالة ذكر هذا الوصف ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾ بعد وصفهم بتحريف الكلم من بعد مَواضِعه في الآية السّابقة:

لَمَّا كانت هذه الآية يسبقها قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ﴾ [المائدة: 41]، وكان علماء أهل الكتاب يفعلون ذلك ليشتهروا

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/261، ورضا، تفسير المنار: 6/324.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/201.
(3) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 5/3147 - 3148.

بين قومهم، وليأخذوا أموالهم رُشًا مقابل عدم إقامة حدود اللّه عليهم، وكان ذلك محظورًا يلزمهم العار عند اللّه تعالى، أي: سحتًا، وأُريد بيان صفاتهم وتَعداد قبائحهم بعد ذلك؛ ناسب ذكر قوله تعالى: ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾[1].

العدول عنِ التّعبير باسم الفاعل (سامعٌ للكذب)، (آكل للسّحت) إلى التّعبير بصيغة المبالغة ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾:

عبّر بذلك؛ لأنَّهم اعتادوا سَماع الكذب، واعتادوا أكل السُّحت، فالواحد منهم أخذَ حرامًا من أوَّل الأَمر، وعندما صارَ أكَّالًا وسمَّاعًا للكذب في آنٍ واحدٍ اختلَّت ذرَّات تكوينه، ولم يَعُد في أعماقه نورٌ ليرفُضَ الكذب، بل أَقبَل عليه، ويغريه الكذب ثانية بأن يأكُلَ السُّحت، والأمر دائرٌ بين سماع كَذِبٍ وأكلِ سُحتٍ[2].

سرّ التعبير بالجمع في ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ و﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾:

عُبِّر بالجمع لأنّهم لمّا مرنوا على سماع الكذب واستمرؤوهُ؛ أضاف إلى ذلك وصفاً آخر من هذا الباب، وهو أنّهم يستمرِئُونَ المال الخبيث، الّذي ينبت من سماع الكذب.

وأيضًا فقد جمع بينهم؛ لأنّ آذانهم لمَّا استمرَأَتْ باطلَ القول وزُوره؛ أدّى ذلك إلى أنّ أفواههم استمْرَأَت أَكْلَ أموالَ النّاسِ بالباطل.

اختيار التّعبير بـ(السّحت) عنِ المال الحرام:

اختار القرآن وصفَ (السُّحت)؛ لأنّه يمحو البركة، ويزيلها من كلّ شيءٍ؛ ذلك لأنّ أصل السُّحت كَلَبُ الجُوع، يقال: فلانٌ مسحوت المِعدَة، إذا كان أكولًا، لا يُلفَى إلّا جائعًا مع كثرة أكلِه؛ وذلك بسبب نَزْعِ البركة.

ولأنّه يُطلق على كلّ كسبٍ يكون بطريق آثم، ومن ذلك: الرّشوة، والرّبا، ومهر البغي، إلى غير ذلك.

(1) عبد العظيم، موسوعة الفروق اللّغويّة، ص: 495.

(2) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 5/3150.

وعلى هذا سُمّي الكسب الخسيسُ والحرام سُحتًا؛ لأنّه يستأصل المروءة، كما أنّ الرّشوة تستأصل الثّروة.

واليهود قد اشتهروا بأكل السّحت، وذلك في تعاملاتهم من أخذ الرّشوة في الفتاوى الباطلة، وفي الحكم دون نظرٍ إلى مصدره، والسّبب في ذلك أنّ المُرتشي أصابه منَ الشّره ما دعاه إلى أخذ هذا المال كالمسحوت في معدته؛ فيلفى جائعا، ولا تجده شبعانَ.

دلالة الإتيان بـ (الفاء) في قوله تعالى: ﴿فَإِن جَآءُوكَ﴾:

الفاء هنا فاء الفصيحة؛ لأنّها أفصَحَت عن جواب شرطٍ مُقدَّرٍ تقديره: إذا عَرَفتَ حالهم الخبيثة، وأرَدتَ بيانَ حُكم ما إذا تحاكموا إليك؛ أقول لك: ﴿فَإِن جَآءُوكَ﴾[1].

اختيار التّعبير بـ (إن) دون (إذا) في قوله: ﴿فَإِن جَآءُوكَ﴾:

جاء التَّعبير بـ (إِن) الدَّالّة على الشَّكّ، ولم يكنِ التّعبير بـ(إذا) الدَّالّة على التَّحقيق، مع أنَّهم جاؤُوا إليه حقًّا؛ لأنَّ الشَّكّ كانَ بالنِّسبة لحالهم، فهم كانوا مُتردِّدين في التَّحاكم إلى النَّبيّ ﷺ، وهم بعد الحُكم لم ينفذوا، فحالهم حال شكٍّ ابتداءً وحال شكٍّ انتهاءً، وعدمُ إذعانٍ في الحالين؛ لأنَّ في قلوبهم مرضًا، كما قال تعالى في أشباههم: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ﴾ [النّور: 50][2].

وثمَّةَ وجهٌ آخرُ وهو أنّ تحاكمهم ليس عن إيمان واقتناعٍ، وقد تحاكَموا إليه بالفعل لا طلبًا للحقِّ والعدل، ولكن رجاء التَّخفيف عمَّن أرادوا التَّخفيف عنه.

دلالة التّعبير بـ (المجيء) دون (الإتيان) في قوله: ﴿فَإِن جَآءُوكَ﴾:

عبّر بـ (المجيء) لأنّه يحمل صعوبة في الإتيان، واليهود ما جاؤوا طوعًا ولا حبًّا، بل ألجأتهم الضّرورة إلى المجيء إلى الرّسول ﷺ؛ للبحث عن مخرج ممّا وقعوا فيه في أمْرِ الزّنا وحكم الرّجم للمُحصن.

تشريف النبي ﷺ

دلالة الخطاب في قوله: ﴿فَإِن جَآءُوكَ﴾:

جاءتِ (الكاف) وهي للخطاب؛ لتدلّ على حضوره ﷺ، وعلوّ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 7/293.

(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2193 - 2194.

شرفه في أمر التّحكيم، فأصبح هو الحاكم لهم، وهذا ينبئ عن اعترافهم الضّمنيّ بنبوّته ﷺ.

دلالة مجيء اليهود إلى النّبيّ ﷺ:

تركُ اليهودِ العدْلَ فيما بينهم:

يدلّ المجيء على أنّ اليهود ما كانوا يعدلون فيما بينهم، ولا تتكافأ دماؤهم في نظرهم؛ فكانت قريظة إذا قتلَت قتيلًا من بني النّضير ثبتَتِ الدّيّة كاملة في حال وجوبها، وإذا قتلَ بنُو النّضير مِن قريظة كانت نصف الدّيّة؛ لشرفٍ في الأولى، ونقص في الأخرَى، وحدَثَ قتلٌ بينهم في عهدِ النَّبيِّ ﷺ فتحاكموا إليه؛ فحكم بالتّسوية؛ لأنّ ذلك هو العدل.

دلالة التّعبير بـ ﴿أَوۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ﴾:

النّبيّ ﷺ مخيّر في الحكم بين اليهود وعدمِه

جاء التّعبير القرآنيّ بهذا الأسلوب؛ لإثبات التَّخيير للرَّسول ﷺ في إقامة الحُكم بينهم أو الأعراض عنهم، ويؤكد هذا دِلالة (أو) الّتي تفيد التّخيير؛ وهو تخييرُ مصلحةٍ، لا تخيير تَشَهٍّ[1]. والقاعدة: أنَّ العبدَ إذا خُيِّرَ بين شيئين فأكثر، فإن كان التَّخييرُ لمصلحته؛ فهو تخيير تَشَهٍّ، وإن كان لمصلحة غيره؛ فهو تخيير اجتهادٍ في مصلحة غيره[2].

أقوال العلماء في التّوفيق بين هذا التّخيير وبين قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾:

ذهب بعض أهل العلم إلى أنّ هذا التّخيير منسوخٌ بقوله تعالى في هذا السِّياق: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: 49]، وذهب جماعةٌ إلى عدم النّسخ، ومن هؤلاء محمّد رشيد رضا، ومالَ إلى أنّه لا يصحُّ أن تنزل آيات في سياقٍ واحد - كما هو الظَّاهر في هذه الآيات - فيكونُ بعضُها ناسخًا لبعضٍ، وإنّما تلك الآية أَمرٌ للنَّبيِّ ﷺ

(1) ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين - سورة المائدة: 1/413.
(2) السّبت، مختصر في قواعد التّفسير، ص: 31.

بأن يحكمَ بينهم بما أنزل اللّهُ منَ القِسط، ورجَّح أن يكون التَّخييرُ هو في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ﴾[1].

فقد خيّر اللّه تعالى نبيّه ﷺ في أن يحكم بينهم أو يعرض عنهم، والغرض من ذلك أن يتعرَّف أمرهم؛ فإن كانوا يريدون الحقّ، ويطلبونه، ويذعنون له؛ استجاب للأمر وحَكَم، وإن كان يعلم أنّهم جاؤوا مُغْرِضين، في قلوبهم مرض، لا ينفّذون إلّا ما يتّفق مع أهوائهم، وليسوا خاضعين لسلطانه، يُنفِّذُ فيهم الحقّ الّذى يراه.

التّعبير بالمُضمَر (بينهم) دون التّعبير بالظّاهر (اليهود):

جاء التّعبير بالمُضمَر؛ ليدلّ على فتح باب الحُكْم في غير المسلمين، هل يدخل المُعَاهَد أو الذّميّ، أو هي مقصورة على هذه الواقعة؟ فالتّعبير بالضّمير جعل الفقهاء يقرّرون أنّ الذّميّين في المعاملات الماليّة، والزّواجر الاجتماعيّة، خاضعون للأحكام الشّرعيّة؛ أمّا من يقيم في غير ديار أهل الإسلام، ويكون بينهم وبينَ المسلمين جوار وميثاقٌ بِعدم الاعتداء، كما كان الشّأن في يهود المدينة أوّلَ أمْرِهم؛ فالأمر فيهم على التّخيير[2].

سرّ تقديم حال الإعراض:

تقديم حال الإعراض؛ يُرادُ به المُسَارَعَة إلى بيان أنَّه لا ضَرَر فيه، حيث كان مظنَّة الضَّرر، لَمَا أنَّهم كانوا لا يتحاكمون إليه إلَّا لطلب الأيسر والأَهون عليهم، فإذا أَعْرَضَ عَنْهُم، وأبَى الحُكومةَ بينَهُم؛ شقَّ ذلك عليهم، فتَشْتَدّ عداوتُهم ومضارّتُهم له، فأمَّنه اللّه تعالى بقوله: ﴿فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ﴾ منَ الضّرِّ[3].

دلالة التّعبير بـ ﴿فَلَن﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ﴾:

جاء التّعبير بـ ﴿فَلَن﴾ النّافية الّتي تفيد - بمعونَةِ السِّياقِ - تأبيدَ نفي وقوع الضّرر على الرّسول ﷺ، وجاء ذلك النّفي مُؤكّدًا بـ(لن)؛ لبيان أنَّهم لا طاقةَ عندهم في أن يَضرُّوه، وكان نفي الضَّرر في هذا المقام له مغزاه؛ لأنَّ احتكامهم إليه ﷺ فيه نوع منَ المُسَالمة والإذعان في الظَّاهر لَمَا جاء به النَّبيُّ ﷺ، وهو إعلان للتَّصديق، فإذا أعرض فقد يكون

(1) رضا، تفسير المنار: 6/325، والشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 5/3151.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2194.
(3) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 4/159.

حِفْظُ الله تعالَى نبيَّه ﷺ من ضرر اليهود وغيرهم

ثَمَّة احتمال الضَّرر الَّذي ينال الدَّعوة الإسلاميَّة، وشدَّة لجاجتهم في الباطل، فنَفَى اللّه ﷻ ذلكَ الضَّرر؛ لأَّن الإعراض يكون حيثُ يدرك النَّبيّ ﷺ أنَّه لا مجالَ لأن ينفّذوا ما يحكم به، وأنَّهم يُريدُون أن يطوّعوا أحكامَه لأهوائهم، أو يتأوّلوها بغير المقصود منها، فيكون أكرمَ للدَّعوة، وأكرم لمقامه ﷺ أن يَذَرَهُم في غيِّهم يَعمَهون، واللّه ﷻ غالبٌ على أمرهم(1).

دلالة اختصاص التَّعبير بـ ﴿وَإِن﴾ مرّاتٍ متعدِّدَةً في هذه الآيةِ:

أتى التّعبير بـ ﴿وَإِن﴾ أكثر من مرّة في هذه الآيةِ؛ لتبيّن حرص النّبيّ ﷺ على عدم الحكم بين اليهود؛ لكذبهم وخداعهم، ومثل هؤلاء يزهد في معاشرتهم ومجالستهم، فضلًا عنِ التّحكيم بينهم؛ لذلك جاء التَّعبير بـ ﴿وَإِن﴾ للإشارة إلى أنَّه ﷺ ليس حريصًا على الحكم بينهم بل هو زاهدٌ فيه؛ لأنَّهم ليسوا طُلَّاب حقٍّ وإنصافٍ، بل هم يُريدون الحكم كما يَهْوَوْنَ ويشتهُون، والدَّليل على ذلك أنَّ التَّوراة الَّتي بين أيديهم فيها حُكم اللّه، إلَّا أنَّهم جاؤُوا إلى رسول اللّه ﷺ مُؤمِّلِين أن يَقْضِيَ بينَهم بغير ما أَنزل اللّه، فيُشِيعُوا ذلك بين النَّاس، ويُعلنوا عدمَ صِدقِه في نُبوَّته، فلمَّا حكم بما أنزل اللّه؛ خابَ أملهم، وانقلبوا صاغرين(2).

دلالة التّعبير بالإعراض في هذه الآية:

عُبِّر بالإعراض؛ لأنّه يكون في الأصل بالوجْهِ، وفي هذا إشارة إلى التّحقير من شأنهم والتّهوين من مكانتهم، ولو كانوا رؤساءَ القوم أو من وجهائهم وأشرافهم، طالما أنّهم يعطّلون حكم اللّه، ويؤكّد هذا التّعبيرَ قولُه: ﴿عَنۡهُمۡۖ﴾، وهو يَحْمِلُ معنى التّجاوز، أي: تجاوَزْ يا رَسُولَ اللّه عمَّا ما طلبُوا منَ الباطل وتَحريف الحقّ.

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2195.
(2) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 4/159.

دلالة الأمر في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾:

دلّ الأمر على كمال اتّصافه بالعدل في الحكم، والمعنى: إنْ أردتَ أيُّهَا الرّسول الكريم الحُكمَ بالقِسط فاحكم كما تَحكُمُ بين المُسلمين، والقِسطُ: هو المُبَيَّنُ في قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: 49]، وهو ﷺ لا يَحكُمُ إلَّا بالقسط، فهو أَمرٌ معناه الخبرُ، أَي: فَحُكمُك لا يقعُ إلَّا بالعدل، لأنَّك مَعصومٌ مِن اتِّباع الهوى[1]، وفي الجملة مجازٌ مُرسَل بإطلاق الفعلِ، والمُرَادُ: إرادته، أي: وإن أردتَ الحُكمَ؛ فاحْكُم.

سرُّ التَّعبير بلفظ ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾:

وجُوبُ الحُكم بينَ النَّاس بالعَدل:

أُوثِرَ التّعبيرُ بلفظ القِسْط؛ لأنّه النَّصيب بالعَدل الَّذي لا وكس فيه ولا شَطَط، وتوصف به الأعمال الطَّيِّبة، فقد قال تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ﴾ [يونس: 4]، وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الرّحمن: 9]، ومنه سُمِّي المكيال قِسطًا، والميزانُ قِسطًا؛ لأنَّه يُصوِّر لك العَدل في الوزن حتَّى تراه ظاهرًا، وقد يكون منَ العدل ما يَخْفَى؛ ولهذا قالوا: إنَّ القِسط هو النَّصيب الَّذي بُيِّنَت وجوهُه[2]، وقد ناسب هذا اللّفظ المعنى الدّقيق لِلْعدالة المُتحقّقة في شخصيَّة النَّبيّ ﷺ.

ومعنى الآية: إنْ اخترتَ أن تحكم بينهم؛ رجاءَ أن ينفّذوا الحكم، ويُذْعِنُوا له، فلا تتبع أهواءَهم، واحكُم بالعدل والقِسطاس المستقيم، وذلك العدلُ بَيَّنَ اللّه تعالى حكمَه، وشرع لُزُومَه في كتبه المقدَّسة؛ فإذا كان هناك زنًا؛ فالقِسطُ أن يُحكم بالحدِّ، لا فرق بين شريفٍ ووضيع، وقادرٍ وغير قادرٍ، بل الجميعُ أمام الحقِّ على

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/265.

(2) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 428.

سواء، فالقِسط هو إعطاء كلّ ذي حقٍّ حقَّه، وتنفيذ حدود اللّه تعالى بالمساواة، فلا يُعفى منها شريف دون وضيع، فإنَّ في هذا هلاكَ الأُمم، وذلَّ الشُّعوب(1).

سرّ التّعبير بالفعل ﴿يُحِبُّ﴾ في ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾:

إقامة العدل سبب لمحبّة الله تعالى

جاء التّعبير بالفعل ﴿يُحِبُّ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾؛ للإشارة إلى تزكية العدل، وتأكيد إقامته؛ لذلك أكّد ختام الآية بالجُملة الاسميَّة، وبـ ﴿إِنَّ﴾ المؤكِّدة، وبتصدير الكلام بالاسم الأحسن (اللّه)؛ وذلك لبيان أنَّ محبَّة اللّه تعالى لا تكون إلَّا للعادلين المقسطين الَّذين لا يَجُورُون ولا يظلمُونَ(2).

دلالة ختم الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾:

دلَّ قولُه تعَالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ على محبَّة اللّه تعالى لِلْعَادِلِين المُقْسِطِين في أحكامِهم، وفي هذا ترغيب ودعوة للحكّام والقضاةِ أن يحرصوا على إقامة القسط في الأحكام، حتّى تُحْفَظَ الحقوق، وتستقرّ الأوضاع، وتسعد البشريّة.

دلالة التّعبير بالمقسطين دون القاسطين:

عُبّر بالمقسطين؛ لأنّه من أَقسَطَ الرُّباعيّ، ومعناه: العَدلُ، واسم الفاعل منه: مُقسِطٌ بمعنى: العَادِل، أو العَدْل، بخلاف قَسَطَ الثُّلاثي، فمعناه: الجَورُ، والظُّلم، يُقالُ: قَسَطَ الرَّجل: إذا جارَ، وأَقسَطَ: إذا عَدَلَ، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلۡقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبٗا ١٥﴾ [الجنّ: 15].

وهذا هو المشهور، خِلافًا للزَّجّاج في جعلهما سواءً(3).

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2195.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/265، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2195 - 2196، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 4/159.

(3) الزّجّاج، معاني القرآن: 1/388، والدّرّة، تفسير القرآن الكريم: 3/113.

جمالية الجناس في قوله تعالى: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾:

في قوله تعالى: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ جناس الاشتقاق، وفيها رَدُّ العَجُز على الصَّدر، حيث وافَقَت كلمة ﴿ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾، وهي آخر كلمة في الكلام، آخرَ كلمة في صدره.

الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الاستماع، والسَّماع، والإصغاء، والإنصات:

السَّمع هو إدراكُ المسموع، والسَّمع أيضًا اسم الآلة الَّتي يُسمع بها، والإصغاء هو طَلَبُ إدراك المسموع بإمالة السَّمع إليه، يُقالُ صَغَا يَصغُو: إذا مالَ، وأصغى غيره، ويُقال: استمع لما كان بقصد؛ لأنّه لا يكون إلّا بالإصغاء، وهو الميل، وسَمِعَ يكون بقصدٍ، وبدونه[1].

والإنصات في اللّغة: السّكوت لأجل الاستماع.

فالإنصات سكوتٌ مع استماع، ومتى انفكَّ أحدُهما عنِ الآخر لا يُقال له إنصات، وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلۡقُرۡءَانُ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾ [الأعراف: 204][2].

بخلاف الاستماع: فهو إدراك بحاسّة السّمع، ولا يشترط فيه السّكوت؛ لأنّ الإنسان قد يستمع وهو يتكلّم، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَسۡتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذۡ يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ وَإِذۡ هُمۡ نَجۡوَىٰٓ﴾ [الإسراء: 47]؛ فكانوا يستمعون إلى تلاوة النّبيّ ﷺ، وهم يلغون بالأشعار والكلام[3].

الكذب والزّور:

الكَذِبُ: هو عدم مطابقة الخبر للواقع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: 1] ردّاً لقول المنافقين: ﴿نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ﴾ [المنافقون: 1]، وتكذيبُهم في الشَّهادةِ لا في المشهودِ به؛ إذ كونُ النبي محمَّدٍ رسولًا للّه تعالى أمرٌ حقٌّ لا ريبَ فيه، ولكنَّ ادِّعاءُهم شهادَتَهُم له بذلك غيرُ مطابقٍ للواقعِ؛ فهم لم يشهَدُوا.

---

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 45 - 248.

(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 22/43، والأنصاريّ، الغرر البهيّة: 2/28.

(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/452.

والزُّور: هو الكذب الَّذي قد سُوِّيَ وحُسِّن في الظَّاهر؛ ليُحْسَب أَنَّه صِدق، وهو من قولك: زَوّرتُ الشَّيء: إذا سوّيته وحسّنته.

فالزّور هو: كذبٌ مزخرف الظّاهر، حسن القول، مهذّب الحواشي؛ وذلك لأنّ أصله في اللّغة: التّحسين، من قولهم زوّرتُ الشَّيء: حسّنته وسوّيته.

وقد جاء في مَواضِع من لغة القرآن يُعبّر بها عن هذه المعاني، من تحسين القبيح، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ وَإِنَّهُمۡ لَيَقُولُونَ مُنكَرٗا مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ وَزُورٗاۚ﴾ [المجادلة: 2]؛ سمَّى اللّه قولهم زوراً؛ لأنّهم جعلوا حرمة أزواجهم عليهم كحرمة أمّهاتهم؛ فمالوا عنِ الصّواب، وجعلوا القبيح حسنًا؛ فجعلوا تحريم الحلال (أزواجهم) كرحم الأمومة في الحرمة والتّحريم.

الأَكل، والذَّوق، والطَّعم:

الأكل: تناول المطعَم، وعُبِّر بالأكل عن إنفاق المال؛ لأنّ الأكل أعظم ما يُحتاج فيه إلى المال، والذَّوق: وجودُ الطَّعم بالفم، وأَصله فيما يَقلُّ تناوله دون ما يكثر، فإنّ ما يكثر منه يُقال له الأَكل، والطَّعم: تناول الغذاء، ويُسمَّى ما يتناول منه طُعْم وطعام[1].

السُّحت والحرام:

السُّحت مبالغة في صفة الحرام؛ ولهذا يُقال: حرامٌ سُحت، ولا يُقال: سُحتٌ حرامٌ. وقال بعض أهل العلم: السُّحت يفيد أنَّه حرامٌ ظاهر،، بخلاف الحرام فإنه لا يفيد أنّه سحت، ويجوز أن يُقال: إنَّ السُّحت الحرام الّذي يستأصل الطّاعات، من قولنا: سحتّه إذا استأصلته، ويجوز أن يكون السّحت الحرام الّذي لا بركة له، فكأنّه مُستأصَل، ويجوز أن يكون المراد به أنَّه يستأصل صاحبه[2].

(أتى) و(جاء):

تشترك صيغة (جاء) و(أتى) في دلالة القدوم والإقبال، غير أنّ بينهما فروقًا ذكرها العلماء، ومنهم أبو هلال العسكريّ؛ حيث فرّق بين (أتى) و(جاء) بأنَّ قَولك (جاء) كلام تامّ لا يحتاج إِلى صلة، وقولك: أَتى فلان يقتضي مجيئه بشيء؛ ولهذا يُقال: جاء فلان

(1) الرّاغب، المفردات: (أكل) و(ذوق) و(طعم).

(2) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 181.

نفسه، ولا يُقال: أَتى فلان نفسه. والإقبال الإتيان من قبل الوجه، والمجيء إتيان من أيّ وجه كان[1]، ويضاف إلى ذلك أنَّ الإتيانَ مجيءٌ بسهولة[2].

أمّا المجيء فيأتي لما فيه صعوبة ومشقّة، ولعلّ ذلك يعود إلى لفظ كلٍّ منَ الفعلين؛ فـ (أتى) أخفّ من (جاء)، وممّا يدلّنا على ذلك أنّ (أتى) يؤخذ منها الأزمنة الثّلاثة؛ الماضي والمضارع والأمر، وكلّها وردَت في القرآن الكريم بخلاف (جاء) لم تأتِ إلّا بصيغة الماضي في القرآن الكريم، ولم يأتِ منها مضارع ولا أمر لثقلها.

وعلى هذا، جاء الفعل (أتى) في الأمور الّتي يتوصّل إليها بسهولة، أمّا (جاء) فترد في مقام المشقّة، وثقل الأمر، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النّحل: 1]، وقوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قُضِيَ بِٱلۡحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلۡمُبۡطِلُونَ ٧٨﴾ [غافر: 78].

فالملاحظ: أنّه قال في النّحل: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النّحل: 1]، وفي غافر: ﴿جَآءَ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [غافر: 78]؛ لأنّ المعنى في سورة غافر أشقّ وأصعب؛ لَما فيه من قضاء وخسران، بخلاف مَوضِع النّحل، فإنَّه لم يأتِ إلّا بالإتيان المناسب لليسر في قوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾[3] [النّحل: 1].

الحُكم والقضاء:

الحكم مشتقٌّ من حَكَم يَحْكُم، والحكم هو المنع، أمّا القضاء فمن قضَى يَقْضِي قضاءً، وهو الحكم والأمر، وعلى هذا فالحكم يقتضي المَنع عَنِ الخصومة من قولك: أحكمته إذا منعته، ويجوز أَن يُقال: الحُكم فصل الأَمر على الأَحكام بما يقتضيه العقل والشَّرع.

أمّا القضاء فهو تبيين الحكم الشّرعيّ، والإلزام به، وفصل الخصومات[4].

وعلى هذا فالقضاء يقتضي فصل الأَمر على التَّمام، والحكم يقتضي المنع منَ الخصومة.

التَّولّي والإعراض:

يرى بعض أهل العلم أنّهما منَ الألفاظ المترادفة، ولا يفرّقون بينهما، والتَّحقيق أنّ كلّ لفظ منهما له معنًى يميزه عنِ الآخر من خلال النّظر في اللّغة وآيات القرآن الكريم؛

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 153 - 63.
(2) الرّاغب، المفردات: (أتي)، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (جيء).
(3) خُضر، دقائق الفروق اللّغويّة، ص: 202.
(4) التّويجريّ، مختصر الفقه الإسلاميّ، ص: 1100.

فتقول في مادّة (عرض): أعرض عنِ الشّيء: تولّى عنه، وأولاه عُرضه، أي: جانبه، أو أولاه ظهره، وتقول: نأى عنه بعارضته، أي: بوجهه[1].

وأمّا (وَلِي)، فتقول تولّى عنِ الشّيء: أعرضَ وانصرفَ[2]، وعلى هذا؛ فالتّولّي أشدّ منَ الإعراض.

ولذلك فرّق بينهما الكفويّ؛ فقال: الإعراض: الانصراف عنِ الشَّيء بالقلب، والمُعرِض والمُتولِّي يشتركان في ترك السُّلوك، إلّا أنّ المُعرِضَ أَسوأُ حالًا؛ لأَن المُتولّي متى ندم سهل عليه الرُّجوع، والمُعرِض يحتاج إلى طلب جديد، وغاية الذَّمّ الجمع بينهما[3].

الضُّرّ والسُّوء:

الضَّرّ بفتح الضّاد خلاف النّفع، وهو عامٌّ في الضّرر في كلّ شيء؛ أمّا الضُّرّ بضمّ الضّاد فاسمٌ جامعٌ لكلّ ما يصيب البدن من هُزالٍ وشدّة، ويقترن الضُّرّ بالنّفع في آيات كثيرة في القرآن الكريم.

أما السُّوء بالضّمّ فهو اسمٌ جامع لكلّ مكروهٍ من آفة أو فسادٍ أو داء؛ أمّا السَّوء بفتح السّين فكلّ عملٍ قبيح أو رديء.

وهذه المعاني وردَت في آيات كثيرة في القرآن الكريم[4].

وعلى هذا فالضُّرّ يختلف عنِ السّوء، يؤكّد هذا ما ذكره صاحب معجم الفروق اللّغويّة بقوله: إنَّ الضُّرّ يكون من حيث لا يعلم المَقصود به، والسُّوء لا يكون إلَّا من حيث يعلم، ومعلوم أَنَّه يُقال: ضررتُ فلانًا من حيث لا يعلم، ولا يُقال: سُؤْتُه إلَّا إذا جاهرته بالمكروه[5].

القسط والعدل:

القِسطُ: هو العَدل البَيِّن الظَّاهر، ويأتي في الموازين غالبًا، ومنه سمّي الميزانُ بالقسطاس، قال تعالى: ﴿وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِۚ﴾ [الإسراء: 35]، ويأتي في المكيال، قال تعالى: ﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِۖ﴾ [الأنعام: 152]؛ ولذلك سُمِّي المكيال قِسطًا؛ لأنّه بيِّن،

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عرض).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (ولي).
(3) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 28.
(4) خضر، دقائق الفروق اللّغويّة، ص: 302 - 304.
(5) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 198.

ولمّا كان القسط هو النّصيب في المكاييل والموازين، وهذا يقتضي القسمة العادلة؛ لذلك كان استعمال العرب له؛ يقولون: تقسّطنا الشّيء بيننَا: إذا تقاسَمُوه بالقسط.

والقسط يقترن بالأمور الحسّيّة؛ لكي ينشأ العدل بينها، قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النّساء: 3]، وأيضًا ما كان في عروض التّجارة، وما يجري فيها من عقود، قال تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 282]، والقِسط يعني أيضًا العملُ بالعدل، وليس الحُكم به فحسب، فلا بُدَّ من تطبيق الحُكم بالعدل حتَّى يُسمَّى قسطًا.

أمّا العدل فهو ما قام في النّفوس أنّه مستقيم، وهو ضدّ الجور، وأصله من قولهم: عدلتُ عنِ الطّريق: أعدل عنها عدلًا، وسمّي كذلك؛ لأنّه عدل عنِ الجور إلى القصد، والعدل يتضمّن الإنصاف، وهو المساواة في المكافأة إلى غير ذلك منَ المعاني الّتي تفرّق بين القسط والعدل، وممّا يدلّ على هذا التّفريق قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾ [الحجرات: 9]، فالملاحظ أنّه جمع بين العدل والقسط في هذه الآية، وهذا دليل على المغايرة[1].

(1) خضر، دقائق الفروق اللّغويّة، ص: 152.

﴿وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوۡرَىٰةُ فِيهَا حُكۡمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوۡنَ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٤٣﴾ [المائدة: 43]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا أمَّن اللّه ﷻ نبيّه ﷺ من ضررهم، إذا أعرض عنهم بعدم الحكم كما في الآية السّابقة، تعجّب في هذه الآية من تحكيمهم إيّاه مع أنّهم لا يؤمنون به ولا بكتابه، وفي كتابهم الّذي يدّعون الإيمان به حُكمُ اللّه تعالى نصٌّ جليٌّ، فليسوا قاصدين حكم اللّه حقيقة، لذلك نفى اللّه عنهم الإيمان.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُحَكِّمُونَكَ﴾: الحُكمُ: القضاءُ والفَصلُ، تقول: حَكَمتُ بينهما إذا قَضَيت، ويأتي الحُكمُ بمعنى: الشّيءِ الحَسَنِ المُتقَن، والجمع: أَحكامٌ، والحكيمُ: المُتقن للأمور، وأَصلُ الحكم: المَنعُ، وكلُّ شيءٍ منعتَه مِن الفساد فقد حكمتَه وأَحكمتَه، ومن معاني الحُكمِ أيضًا: الشّرعُ والإمامةُ[1].

2) ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةُ﴾: معناها الضِّياءُ والنُّورُ، مِن قول العرب: وَرَى الزَّندُ يَرِي، إذا قَدَحَ وظهرَتِ النَّار، قال اللّه تعالى: ﴿فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ٢﴾ [العاديات: 2]، ويقولون: وَرَيتُ بك زنادي، ومعناه: ظهر بك الخيرُ لي، فالتَّوراة سُمِّيَت بهذا الاسم؛ لظهور الحقِّ بها، ويدلُّ على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلۡفُرۡقَانَ وَضِيَآءٗ﴾ [الأنبياء: 48][2].

3) ﴿يَتَوَلَّوۡنَ﴾: التَّولِّي: مصدر تولَّى، أي: اتَّخذه وليًّا، يُقالُ: والى فلانٌ فلانًا: إذا أحبَّه وقَرَّبَه وأَدناه إليه، وإذا عُدِّي بـ(عَن) لفظًا أو تقديرًا اقتضى معنى الإعراض وترك القُربِ، فمنَ الأوّل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [المائدة: 51]، ومنَ الثَّاني قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِٱلۡمُفۡسِدِينَ ٦٣﴾ [آل عمران: 63]، والتَّولّي أيضًا: الاتِّخاذ والاتِّباع المُطلَق، ومن معانيه: النُّصرة[3].

---

(1) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (حكم).
(2) ابن قتيبة، غريب الحديث: 1/245، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، والزّبيديّ، تاج العروس: (وري).
(3) الرّاغب، المفردات، والزّبيديّ، تاج العروس: (ولي).

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

يقول اللّه لنبيِّه محمَّد ﷺ: كيف يُنَصِّبك هؤلاء اليهود حَكمًا، وهم في حقيقة الأمر يُكذِّبونك، وعندهم كتابُ اللّه التّوراةُ فيهَا حُكمُ اللّه؟! لكنّهم أعرضوا عنه، وطلبوا حُكمًا غيرَ ما عندهم؛ لعلَّه يُوافِقُ أهواءَهم، وما صنيع هؤلاء بصنيع المؤمنين[1].

الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة الاستفهام في قوله تعالى: ﴿وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ﴾:

تناقض اليهود في أحكامهم ومواقفهم يستدعي العَجَب الشَّديد:

جاءَ قولُه تَعَالَى: ﴿وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ﴾ معطوفًا على قوله تعالى: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ﴾ [المائدة: 42][2]، والاستفهامُ في الآية واردٌ لمعنَى التّعجّب واستنكار حالهم، أي: أنَّ حالَهم حالٌ مُستنكرة؛ عندهم النَّصّ الصَّريح في القضيَّة الَّتي يتحاكمون فيها، ومع ذلك يلتمسون الحُكم في غير ما عندهم رجاءَ أن يكون على ما يهوَوَن ويبتغُون، وإن كان غيرَ ما يُؤْمِنُون فهم ممَّن اتَّخذ إلهه هواه، وممَّن يُريدُون أن يتَّبع الحقّ أهواءَهم، لا أن تكون أهواؤُهم تابعةً للحقِّ تَسِير في مَداره ولا تخرج عن إطاره.

تعيينُ من يتوجّه إليه التّعجّب والاستنكار:

التَّعجّب والاستنكار يتَّجهان إلى أَمرين:

أوَّلهما: أنَّهم يتحاكمون إلى النَّبيِّ ﷺ مع أنَّ الحُكم عندهم في التَّوراةِ صريحٌ لا مجال للرَّيب، فلماذا يعدِلُون عن تنفيذ ما عندهم إلى طلب شيءٍ عند النَّبي ﷺ، إلَّا أن يكونوا مؤمنين بصِدْقِ ما جاء به، وذلك لم يكن مِنْهُم.

والآخَرُ: الَّذي هو موضوع الاستنكار والعَجب أنَّهم يطلبوَن من

(1) السّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 232.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/206.

النَّبيّ ﷺ، ثمَّ يُعرضون من بعد بيانه لهم، فهم مُتناقِضون في جملة أحوالهم؛ يطلبون الحكم ممَّن لا يؤمنون بدعوته، مع أنَّ الحكم صريحٌ فيما يؤمنون، ثمَّ يُعرضون عنِ الحُكم الَّذي يتلاءم مع ما عندهم[1].

إيثار التَّعبير بالفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ﴾:

أُوثِرَ التَّعبيرُ بالفعل المضارع ﴿يُحَكِّمُونَكَ﴾ للدَّلالة على تجدُّد الفعل وتَكراره منَ اليهود مُستقبَلًا، إضافة إلى ذلك لاستحضار الصُّورة، وتسليط حالِ الإنكار والاستبعاد عليها، وهي ماثلة في الأذهان، وهذا الفعل مُستَعمَلٌ في التَّظاهر بمعنى الفعل دون وقوعه، أَي: أنَّهم سيتولَّون عن حكمك في حالِ ظُهُورِ الحجَّة الواضحة؛ وهي موافقةُ حكومتك لحكم التَّوراة[2].

دلالة كاف الخطاب في قوله: ﴿يُحَكِّمُونَكَ﴾:

اليهود يعلمون فضلَ النَّبيِّ ﷺ:

دلّت الكافُ على أنّ اليهودَ يَعْلَمُونَ قدرَهُ ﷺ إذا ألَمّت بهم المُلمَّات، فلا يَجِدُون بابًا يُفتح لهم في قطع نزاعهم، وحقن دمائهم إلّا الرّسول ﷺ، لكنْ سَرعان ما ينتكصون على أعقابهم حسدًا من عند أنفسهم.

سرّ التَّعبير بالظّرف ﴿وَعِندَهُمُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمُ ٱلتَّوۡرَىٰةُ﴾ دون (معهم):

اليهود يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض:

جاء التَّعبير بالظَّرف ﴿وَعِندَهُمُ﴾؛ لأنَّه يفيد الاجتماع في المكان، أي: أنَّ التَّوراة بين أيديهم مُلازمة لهم لا تفارقهم، يعلمون ما فيها منَ الأحكام حقَّ العِلم.

أمّا التَّعبير بـ(معهم) فإنَّه يفيد الاجتماع بالفعل المؤقّت المُحتَمِل

(1) الواحديّ، البسيط: 7/386، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/195، والرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/362، والنّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/448، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/207، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2196.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/207.

للمفارقة والتَّرك والابتعاد؛ لذلك جاء التَّعبير بـ﴿وَعِندَهُمُ﴾ دون (معهم)، وقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمُ ٱلتَّوۡرَىٰةُ﴾ حالٌ من فاعل ﴿يُحَكِّمُونَكَ﴾.

ويضاف إلى ذلك أنّ التّعبير بالظّرفيّة ﴿وَعِندَهُمُ﴾ يشير إلى أنّ التّوراة كأنّها موجودة في كلّ بيتٍ، ويعلمون ما فيها منَ الأحكام الظّاهرة، أمّا (معهم) فتفيد المصاحبة.

وعلى هذا فيكون المقصود: العلماء الّذين يصطحبون التّوراة معهم في حلّهم وترحالهم.

دلالة التّصريح باسم التّوراة:

صُرِّح بِالتّعبير بلفظ ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةُ﴾؛ لبيان أنّ هذه الحادثة الّتي وقعَت - وهي حادثة الزّنا أو حادثة القتل - هي في اليهود، وليست في النّصارى، وفي هذا إنصاف القرآن في تحديد مَن وقعت منهم الجريمة، فلم يُعمّم الحكم.

دلالة التَّعبير بقوله تعالى: ﴿فِيهَا حُكۡمُ ٱللَّهِ﴾:

تصديق القرآن للأحكام الّتي لم تحرّف في التّوراة:

عبّر القرآن الكريم بقوله: ﴿فِيهَا حُكۡمُ ٱللَّهِ﴾؛ للدّلالة على أنّه يقرّر أنّ التّوراة فيها حكم اللّه في المسألة الّتي يختصمون إلى النّبيّ ﷺ في أمرها، فهي تصديقٌ للتّوراة في تلك الجزئيَّة، وهي إقامة حدِّ الزّنا دون غيرها، فليس لأحد أن يحتجَّ بأنَّ القرآن يُقرُّ أحكام التّوراة الَّتي كانت بأيدي اليهود في عصر النَّبيّ ﷺ والَّتي بأيديهم في هذه الأيَّام، فإنَّ تصديقَ ما بأيديهم في جزئيَّة منَ الجزئيَّات لا يقتضي تصديقها في كلِّ ما جاء بها ممَّا في أيديهم، فقد نسوا حظًّا ممَّا ذُكِّروا به، وحرَّفوا الكَلِمَ عن مَواضِعه، ولا شكَّ أنَّ التَّحريف لم يتناول الجميع، بل لا تزال فيها أثارة ممَّا نزل على موسى عليه السلام[1].

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2196 - 2197.

دلالة تقديم الجارّ والمجرور ﴿فِيهَا﴾:

قُدِّم الجارُّ والمجرور؛ للدّلالة على أنّ العقوبة لواقعة الزّنا مُحكمةٌ لا شبهة فيها، ولا مجال فيها للتّأويل والتّحريف، فهي ثابتة ومستقرّة استقرارَ الظّرف في المظروف، ودلّ أيضًا على أنّ الحُكمَ الَّذي يُرِيدُونَهُ مَنصوصٌ فيها لا يحتاجون إلى كتاب آخر[1].

سرّ التّعبير عنِ العقوبة بقوله: ﴿حُكۡمُ ٱللَّهِ﴾:

عبّر بحكم اللّه عن العقوبة؛ لإثبات أنّها شرعٌ سماويّ لا مجال للتّغيير والتّبديل فيها، وغرض الأحكام في شرع اللّه منع الفساد بكلّ صوره، وهذا مأخوذٌ من مادّة الحكم، وللإشارة إلى أنّ الحكم إذا صدرَ منَ اللّه تعالَى؛ فلا مجال للتّكذيب والتّعطيل.

دلالة إضافة الحكم إلى الاسم الأحسن ﴿ٱللَّهِ﴾:

إضافة ﴿حُكۡمُ﴾ إلى الاسم الأحسن ﴿ٱللَّهِ﴾ يُرادُ به التّعظيم، فاللّه تعالى لا تُدَاني عظمتَه عظمةٌ، كما أفادتِ الإضافة شرفًا للتّوراة وما فيها من أحكام.

الموقع الإعرابيّ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوۡنَ﴾:

جملةُ ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوۡنَ﴾ معطوفةٌ على ﴿يُحَكِّمُونَكَ﴾ داخلة في حُكم التّعجيب؛ لأنَّ التّحكيم مع وجود ما فيه الحقّ المغني عنِ التّحكيم، وإن كان محلًّا للتّعجب والاستبعاد لكن مع الإعراض عن ذلك أَعجب[2].

دلالة حرف العطف ﴿ثُمَّ﴾ في قوله: ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوۡنَ﴾:

إعـراض اليهود حتّـى لـو تبيّن لهم الحقّ:

فائدة العطف بـ﴿ثُمَّ﴾ الدَّالَّة على التّرتيب مع التّراخي؛ للدَّلالة على رُسوخِ تَولِّيهم وإعراضهم، وإصرارهم على الإعراض بعد ظهور الآيات الدَّالّة على صدق التّحكيم.

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 5/365، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/40.
(2) الشهاب، عناية القاضي: 3/244، والآلوسّي، روح المعاني: 3/310.

دلالة الاستئناف على رأي أبي حيان

جوَّز أبو حيَّان كون هذه جملة ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ﴾ مُستأنفةً، أَي: ثمَّ هم يتولَّونَ بَعد.

وهي إخبارٌ مِنَ اللّٰه تعالى بتولِّيهم على عادتهم في أَنَّهم إذا وضُحَ لهم الحقُّ أَعرضوا عنه وتولَّوا[1]، ولكنّ العطف أولى لظُهور المعنى فيه.

سرّ الاستعارة في قوله تعالى: ﴿يَتَوَلَّوْنَ﴾:

في قوله: ﴿يَتَوَلَّوْنَ﴾ استعارةُ محسوسٍ؛ وهو التَّولّي - بمعنى: الرُّجوع الحسّيِّ - لمعقول وهو الإعراض القلبيّ عمَّا سمعوه مِنَ الحقِّ، بجامع الانتكاس في كلٍّ، وسِرُّها البلاغيُّ تصويرُ إعراضهم وصدُودِهم حتَّى كأنَّه يُرى بالعين[2].

دلالة التَّعبير بالبعديّة والإشارة في قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ﴾:

المبطلون في مُفارقاتٍ مُستمرَّة بينهم وبين الحقّ:

دلّ التّعبير بالبعديّة من قوله ﴿بَعۡدِ﴾، والإشارة ﴿ذَٰلِكَۚ﴾ على التَّفاوت النَّفسيّ الكبير والتَّراخي المعنويّ بعد الاحتكام إلى النَّبيّ ﷺ والإعراض عن قولِه بعد أن بيَّن حُكْمَ التَّوراة فيما يحتكمون، ولكنَّ المنافق المبطل في مُفارقاتٍ مُستمرَّة بينه وبين الحقِّ، والمنطق السَّليم، والعقل المستقيم[3].

ودلّت على غاية التَّعنُّت المُستَوجِبَة للعجب[4]؛ لأنّهم يُعرضون عن حُكمِكَ الموافق لكتابهم مِن بعد ما رضُوا بحكمك[5].

أثر دخول الجارّ ﴿مِنۢ﴾ في قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ﴾:

لـمَّا كان المراد بالحُكم الجِنس، وكانوا يفعلون بعض أحكامها،

---

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/266، والآلوسّي، روح المعاني: 3/310، ودرويش، إعراب القرآن: 2/482.

(2) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/255.

(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2197.

(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/206.

(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/40، والآلوسّي، روح المعاني: 3/310.

فلم يستغرق زمان تولّيهم زمان البُعد؛ أدخل الجارّ لذلك، فقال: ﴿مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ﴾، أي: الأمر العالي؛ وهو الحُكم الَّذي يعلمون أنَّه حُكم اللّه، فلم يَبقَ تحكيمهم لك من غير إيمانٍ بك إلَّا تلاعبًا[1].

دلالة النَّفي في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾:

نـفـيُ صـفـة الإيــمــان عــنِ الـيـهـود وأشباههم ممّن يجعلون الحقّ تبعاً لأهوائهم:

دلَّت ﴿وَمَآ﴾ على نفي الإيمان عنهم مع حذف مُتعلِّقه للإشارة إلى أَنَّهم ما آمنوا بالتَّوراة ولا بالإسلام[2]، وذهب بعض أهل العلم إلى أنَّه إخبارٌ عنهم أَنَّهم لا يؤمنون أَبدًا، فهو خبرٌ عَنِ المُستقبَل لا الماضي. ويحتمل أن المرادَ نَفيُ الإيمان بالتَّوراة وبموسى عنهم، وقد قال أهل المعاني: ويَحْتَمِل أن يكون المعنى: وما هم بالمؤمنين بحُكمك أنَّه من عند اللّه مع جحدهم نبوَّتك، وفي هذا تجهيلٌ لهم في تحكيم من لم يؤمنوا بحكمه[3].

دلالة التَّعبير باسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾:

ودلّتِ الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ على التّحقير من تصرّفاتهم، ودنوِّ منزلتهم، وقُبح أوصافهم الّتي سبق ذكرها من أنّهم سمّاعون للكذب، أكّالون للسّحت، يفرّقون في الحكم بين القويّ والضّعيف، ومن كانت هذه صفاتهم؛ فلا يدخل الإيمان في قلوبهم.

سرّ ختام الآية بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾:

جاءَت هذه الجملةُ مقرّرةً لفحوى ما قبلها؛ من أنّهم ليسوا بمؤمنين بكتابهم؛ لإِعْرَاضِهم عنه، المُنبِئَ عن عدم الرّضا القلبيّ به أوّلًا، وإعراضهم عنِ النّبيّ ﷺ وحكمه ثانيًا[4].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/143 - 144.

(2) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/358، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/207.

(3) الواحديّ، التفسير البسيط: 7/387.

(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/142.

دلالة وضع اسم الإشارة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ مَوضِع ضميرهم (هُمْ):

وضع اسم الإشارة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ مَوضِع ضميرهم (هُمْ)؛ للقَصدِ إلى إحضارهم في الذِّهن بما وُصِفوا به مِنَ القبائح؛ إيماءً إلى علَّة الحُكم[1]، وأتى بـ(أولاء) مقرونةً بالكاف الدَّالَّة على بُعدِ المشار إليه، وهذا لِدُنوِّ مَنزِلتهم لا لِعُلوِّها، يعني: ما هؤلاء المنحطُّون الَّذين نزلوا إلى أَسفل السَّافلين بالمؤمنين.

دلالة الإتيان بحرف الجرّ (الباء) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾:

أُتيَ بحرف الجرِّ في قوله تعالى: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ للتَّأكيد[2] على نفي إيمانهم، والتّهكم بهم.

الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

عند، ولَدُن، ومع:

فرَّق العسكريُّ بين لدُن وعند، بأنَّ (لدنِّي) يتمكَّن تمكُّن (عند)، تقول: عِندي مالٌ، ولا تقول: لدنّي مالٌ، ولكن تقول: لدنّي مالٌ إلَّا أنَّك تقول ذلك في المال الحاضر عندك، ويجوزُ أن تقولَ: عندي مالٌ، وإن كان غائبًا عنك؛ لأنَّ لدنّي هو لما يليك، وقال بعضُهم: لدن لغة لدنِّي[3]، أضف إلى ذلك أنَّ (لدُن) أفخم من (عند)[4]، وفرَّق بين (مع) و(عند)؛ بأنَّ قولك (مع) يفيد الاجتماع في الفعل، وقولك (عند) يفيد الاجتماع في المكان[5].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/40.
(2) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 7/344، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 6/143 - 144، وابن عثيمين، تفسير سورة المائدة: 1/420 - 421.
(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 462.
(4) عبد العظيم، موسوعة الفروق اللّغويّة: 2/987.
(5) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 499.

﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٤٤﴾ [المائدة: 44]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد أن ذكرتِ الآيات السّابقة ما عليه اليهود منَ الطّباع السّيّئة، والصّفات المذمومة، والأخلاق المرذولة، في تعاملهم مع النّاس ومع أحكام الله، وذلك بالتّفريق في تطبيقها على الوضيع دون الشّريف، وعلى الفقير دون الغنيّ مُتّبعين في ذلك أهواءهم؛ جاءَت هذه الآية لتبيّن مقام التّوراة قبل تحريفها، وأنّها مصدر الهدى والنّور؛ لأنّها مُنزّلة من عند الله، ويجب مُراعاة أحكامها؛ لأنَّها لم تزَل مَرعيَّةً فيما بين الأنبياء، ومَن يقتدي بهم كابرًا عن كابرٍ، مقبولةً لكلِّ أحدٍ منَ الحُكام والمُتحاكمين، محفوظةً عنِ المُخالفة والتَّبديل؛ تحقيقًا لما وُصِفَ به المحرِّفون من عدم إيمانهم بها، وتقريرًا لكفرهم وظلمهم[1].

ويقال أيضًا: بعد أن نَعَى الله على اليهود عدمَ رِضَاهم بحكم التّوراة، وطلبهم حكم النّبيّ ﷺ إن وافق هواهم، ثمّ إعراضهم عن حكمه عليه السلام؛ ذكر هنا التّوراة وما فيها منَ الهدى والنّور، والحكم بها للأنبياء والرّبّانيّين والأحبار، وكلّ ذلك قبل تحريفها[2].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا﴾: الإنزال: مصدر نزل، وهو نَقلُ الشَّيء من أَعلى إلى أَسفل، يُقالُ: نَزَلَ الشَّيء، يَنزِلُ، نُزولًا، أي: هبط وانحدر من عُلوٍّ إلى سُفل. وأَنزَلَ الشَّيء: جعله يَنزِلُ. وأَصله: الانحطاط من عُلُوٍّ. والتَّنزيلُ أيضًا: التَّرتيبُ، وهو: إِنزالُ الشَّيء مُرَتَّبًا شيئًا بعد شيءٍ[3].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/40، والبقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/144، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/207.

(2) الحجازي، التّفسير الواضح: 1/518.

(3) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، وابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (نزل).

2) ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾: قال الفرَّاء: التَّوراة معناها: الضِّياء والنُّور، مِن قول العرب: قد وَرِيَت بك زنادي، أي: أَضاءَت بك زنادي، قال: وأَصلُ التَّوراة تَورَيَة، على وزن: تَفعَلَة، فصارَت الياء أَلفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ويجوز أَن تكونَ: تفعِلَة فيكونُ أَصلُها: تَورية، فتُنقَل مِنَ الكسر إلى الفتح؛ كما تقولُ العرب: جاريةٌ وجاراةٌ، وناصيةٌ وناصاةٌ، وباقيةٌ وباقاةٌ. أَنشدَ الفَرَّاءُ:

فما الدُّنيَا بِباقَاةٍ لِحَيٍّ *** وما حَيٌّ على الدُّنيَا بِبَاقِ(1)

3) ﴿هُدٗى﴾: الرَّشاد والبيان والدَّلالة بلطفٍ إلى ما يُوصِلُ إلى المطلوب، يُؤَنَّثُ ويُذَكَّرُ، وهو لازمٌ ومُتَعَدٍّ، يُقال: هداهُ هُدىً وهَديًا وهِدايةً وهِديَةً، وهَداه للدِّين وإلى الدِّين، أي: أرشَدَه إليه وبَيَّنَه له، وعَرَّفَه به، وضدُّه: الضَّلالُ. ومن معانيه أيضًا: الطّاعة، والورع، وطريق الحقّ، وإخراج شيءٍ إلى شيءٍ، والنَّهار(2).

وذكر الرّاغب أنّ هداية اللّٰه تعالى للإنسان على أربعة أوجه:

الأوّل: الهداية الّتي عمّ بجنسها كلّ مكلّف منَ العقل، والفطنة، والمعارف الضّروريّة.

الثّاني: الهداية الّتي جعل للنّاس بدعائه إيّاهم على ألسنة الأنبياء، وإنزال القرآن، ونحو ذلك.

الثّالث: التّوفيق الّذي يختصّ به منِ اهتدى، وهو المعنيّ بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى﴾ [محمّد: 17].

الرّابع: الهداية إلى الجنّة، قال تعالى: ﴿سَيَهۡدِيهِمۡ وَيُصۡلِحُ بَالَهُمۡ ٥﴾ [محمّد: 5].

وهذه الهدايات الأربع مترتّبٌ بَعْضُها على بعض(3).

4) ﴿وَنُورٞ﴾: النُّور: الضَّوء المنتشر الَّذي يعين على الإبصار، وذلك ضربان: دنيويٌّ، وأُخرويٌّ، فالدُّنيويُّ ضربان: ضرب معقولٌ بعين البصيرة، وهو ما انتشر مِنَ الأُمور الإلهيَّة كنور العقل ونور القرآن، ومحسوسٌ بعين البصر، وهو ما انتشر مِنَ الأجسام النَّيِّرة كالقمرين والنُّجوم والنَّيِّرات.

---

(1) الأنباريّ، الزّاهر: 1/72، والزّبيديّ، تاج العروس: (وري).

(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والفيروزآباديّ، القاموس المحيط، وابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب: (هدي).

(3) الرّاغب، المفردات: (هدى).

فمِنَ النُّور الإلهيّ قوله تعالى: ﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ١٥﴾ [المائدة: 15]، ومنَ المحسوس الَّذي بعين البصر نحو قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا﴾ [يونس: 5]، وتخصيص الشَّمس بالضَّوء، والقمر بالنُّور من حيث إنَّ الضَّوء أخصُّ منَ النُّور.

وممَّا هو عامٌّ فيهما قوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ﴾ [الأنعام: 1].

ومن النُّور الأُخرويّ قوله: ﴿يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الحديد: 12]. ويُقالُ: أنار اللّه كذا ونَوَّرَه، ومن أسماء اللّه تعالى المقيَّدة: نور السماوات والأرض، وذلك من حيثُ إنَّه هو المُنَوِّر، قال: ﴿۞ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [النّور: 35]، وتَسميته تعالى بذلك لمبالغة فعله[1].

5) ﴿يَحۡكُمُ﴾: الحُكمُ: القضاءُ والفصلُ، تقولُ: حَكَمتُ بينهما إذا قَضَيتُ، ويأتي الحُكمُ بمعنى: الشّيء الحسن المُتقَن، والجَمعُ: أَحكامٌ، والحكيمُ: المُتقِنُ للأُمور، وأَصلُ الحكم: المَنعُ.

ومن معاني الحُكمِ أيضًا: الشّرع والإمامة[2]. والحكم بالشّيء: أن تقضي بأنّه كذا أو ليس بكذا، سواء ألزمت ذلك غيرك أم لم تلزمه[3].

6) ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾: النَّبيُّ: المُخبر عَنِ اللّه تعالى، فَعِيلٌ مِنَ النَّبأ، وهو: الخبر والعِلم، ويُطلق على الخَبَر ذي الفائدة العظيمة، يُقال: نَبأ ونَبَّأ وأَنبأ بالشَّيء، أي: أَخبَر وخَبَّر به، والإنباءُ: الإخبارُ والإعلامُ عَنِ الشَّيء قبل وقت ظهوره، وأَصلُ النّبيّ ﷺ - في قول بعض أهل العلم - مِنَ النُّبوّة والنُّبوء، وهو: العلوُّ والارتفاع، والنَّبيءُ والنَّبيّ: العالي المرتفع، ومنه سُمِّي النَّبيُّ نبيًّا؛ لإخباره عَنِ اللّه، ولرفعة قدره في الدُّنيا والآخرة، وجمعه: نبيّون وأَنبياء[4].

7) ﴿ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ﴾: الإسلام: الانقيادُ والإذعانُ والخضوعُ، يُقالُ: أَسلَمَ أَمرَه، يُسلِمُ، إِسلامًا، أي: انقاد وخضع، وأَصلُ الإسلام: الخُلوصُ والنَّجاة، ومنه سُمِّي الانقياد إسلامًا؛ لأنَّ صاحبَه ينجو به، ويخلص مِنَ الإباء والامتناع والكُفر[5].

(1) الرّاغب، المفردات: (نور).
(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (حكم).
(3) الرّاغب، المفردات: (حكم).
(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والزّبيديّ، تاج العروس: (نبو).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (سلم).

ومعنى ﴿أَسْلَمُواْ﴾ في الآية: انقادوا لأمر اللّه تعالى، والعملِ بكتابه.

8) ﴿هَادُواْ﴾: كلمةٌ مشتقَّةٌ منَ الهَود بمعنى: التَّوبة والرُّجوع، يُقال: هادَ، يَهودُ، هَودًا، وتهوَّد، أي: تاب ورجع إلى الحقِّ؛ وسُمّي اليهود يهودًا، إمَّا من قوله ﷻ: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَۚ﴾ [الأعراف: 156]، أَي: رَجعنَا وتُبنا، وإِمَّا منَ التَّهويد، أَي: السُّكون، ويمكن أَن يكونوا سمُّوا بالمَصدر من هادَ يَهودُ هَودًا، وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾، قال ابن عبَّاس: يريد تابوا، يعني: منَ الكفر[1].

9) ﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ﴾: جمعُ: ربَّانيّ، وفيه قولان: أَحدُهما: أَنَّه منسوبٌ إلى الرَّبِّ، وهو الكاملُ في العِلمِ والعملِ، الشَّديد التَّمسك بطاعة اللّه ﷻ ودينه[2]، والأَلفُ والنُّون فيه زائدتان في النَّسب دلالة على المبالغة، والآخَرُ: أَنَّه منسوبٌ إلى رُبَّان، والرُّبَّان هو مُعلِّم الخير، ومَن يَسوس النَّاس، ويعرِّفهم أمرَ دينهم، فالألف والنُّون دالَّان على زيادة في الوصف، كالتِي في: عطشان، ونحوه، وتكون النِّسبة على هذا للمبالغة في الوصف نحو: أَحْمَري[3].

10) ﴿وَٱلْأَحْبَارُ﴾: الحبرُ: وهو الأثرُ في حُسنٍ وبهاءٍ، فالحبارُ: الأَثَرُ، قال الشَّاعرُ يصف فرسًا:

وَلَم يُقَلِّب أَرضَهَا البَيطَارُ***وَلَا لِحَبلَيهِ بِهَا حَبَارُ

ثمَّ يَتَشَعَّبُ هذا، فيُقالُ للَّذي يُكتَبُ به حِبرٌ، وللَّذي يَكتُبُ بالحِبرِ حِبرٌ وحَبرٌ، والحَبر: العالِمُ، وجَمعُه: أَحبَار؛ لما يبقى مِن أَثر علومهم في قلوب النَّاس، ومِن آثار أفعالهم الحسنة المُقتَدى بها، قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التّوبة: 31][4]، وإلى هذا المعنى أشار أمير المؤمنين علي ﵁ بقوله: (العلماء باقون ما بقي الدّهر، أعيانهم مفقودة، وآثارهم في القلوب موجودة).

11) ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ﴾: الحِفظ: يُقال تارة لهيئة النّفس الّتي بها يثبت ما يؤدّي إليه

(1) الخليل، العين، وابن دريد، جمهرة اللّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (هود).

(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 2/52.

(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (رب)، وأبو السُّعود، إرشاد العَقل السَّليم: 2/52، والدّرة، تفسير القرآن الكريم: 3/116.

(4) الرّاغب، المفردات: (حبر).

الفهم، وتارة لضبط الشّيء في النّفس، ويضادّه: النّسيان، وتارة لاستعمال تلك القوّة، فيُقال: حفظتُ كذا حِفظًا، ثمّ يُستعمل في كلّ تَفَقُّدٍ وتعهّد ورعاية وحراسة، يُقالُ: حَفِظَ البيتَ، أَي: حَرَسَه، ويأتي الحِفظُ بمعنى: الرِّعاية والعناية، وضدُّه التّضييع والتّفريط، تقولُ: حَفِظَ المالَ حفظًا: إذا رعاه ومنعَهُ مِنَ الضَّياع، والحِفظُ أَيضًا: التَّعاهد وقلَّة الغفلة، وضدُّه النِّسيانُ، يُقالُ: حَفِظَ الكلام، أَي: تعاهده ولم ينسَه، ومن معاني الحفظ: الصِّيانة والإِبقاء والاستمرار والمواظبة والمراقبة والاحتراز[1].

12) ﴿كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾: الكَتبُ: ضمّ أديم إلى أديم بالخياطة، وفي التّعارف، ضمّ الحروف بعضها إلى بعضٍ بالخطّ، وقد يُقال ذلك للمضموم بعضها إلى بعضٍ باللّفظ؛ فالأصل في الكتابة النّظم بالخطّ.

وقال ابن فارس: الكاف والتَّاء والباء أَصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على جمع شيءٍ إلى شيءٍ، ومنه قِيل: كَتَبتُ الكتابَ؛ لأَنَّه يجمع حرفًا إلى حرفٍ، والكتابُ: اسمٌ لما كُتِبَ مجموعًا، وكَتَبَ الشَّيء، أَي: خطَّه، ومن معاني الكتاب: الصَّحيفة، والدّواة، والقدر، والفَرضُ، كما يُطلَقُ على ما يكتُبه الشَّخص ويُرسِلُه[2].

13) ﴿شُهَدَآءَ﴾: الشَّهادة: الحضور والمعاينة، يُقالُ: شَهِدَ الشَّيءَ: إذا حضَره وعاينَهُ، وتُطلَقُ بمعنى الإخبار والإعلام، يُقالُ: شَهِدَ بالأَمر: إذا أَخبَرَ به وأَعلَمَ غيره به، فالشَّهادةُ: إِخبارٌ عن عِلمٍ يَحصلُ عن طريق الحضور أو الرُّؤية ونحو ذلك، ومن معانيها: العِلم، والرُّؤيَة، والإدراك[3].

14) ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ﴾: الخشية: الخوف والذُّعر، يُقالُ: خَشِيَه يخشاه خشيًا وخشيةً، أَي: خافه وذُعِر منه، أو أَنَّ الخشية: خوفٌ مع تعظيم، وأَكثرُ ما يكون ذلك عَن عِلمٍ بما يخافُ منه، وأَصلها مِنَ الخَشي، وهو اليابس مِنَ النَّبات، يُقال: شَجرةٌ خاشِيَةٌ، أَي: يابسة، ويُقالُ: هذا المكانُ أَخشى من ذلك، أَي: أَشدُّ، وتأتي الخشيةُ بمعنى تألُّم القلب بسبَبِ توقُّع مَكروه في المُستقبَل، ومن معانيها أيضًا: الرَّجاء، والعِلم، والتَّعظيم، والكراهة[4].

(1) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (حفظ).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والفيروزآبادي، مقاييس اللغة، وابن سيده، المحكم، والجوهريّ، الصّحاح: (كتب).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن الأثير، النّهاية، والزّبيديّ، تاج العروس: (شهد).
(4) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والزّبيديّ، تاج العروس: (خشي).

15) ﴿ٱلنَّاسَ﴾: هم بنو آدم، والأصل في النَّاس الأُناسُ مُخَفَّفًا، فجعلوا الأَلف واللَّام عِوضًا مِنَ الهمزة[1].

16) ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ﴾ الشِّراء: المبادلة، يُقال: شَرَى الشَّيء: يَشريه شرًى وشراءً، إذا بادله بغيره، أو تركه مقابل شيءٍ آخرَ، والعرب تقول لكُلِّ مَن ترك شيئًا وتمسَّكَ بغيره: قد اشتَراه، ويُطلَق الشِّراءُ على البيع، وهو: مال بمالٍ، ومن معانيه أيضًا: المماثلة[2]، وتُجُوِّز بالشّراء والاشتراء في كلّ ما يحصل به شيء، نحو: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [البقرة: 86].

17) ﴿بِـَٔايَٰتِي﴾: الآيَةُ: مشتقّة إمّا من (أيّ)؛ فإنّها هي الّتي تبيّن أيًّا من أيّ، أو من قولهم: أوي إليه، والصّحيح أنّها مشتقّة مِنَ التّأيّي، الّذي هو التّثبت، والإقامة على الشّيء، وتُطلَق على البناء العالي، قال تعالى: ﴿أَتَبۡنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةٗ تَعۡبَثُونَ ١٢٨﴾ [الشّعراء: 128]، أي: علامة، ومنه سُمِّيَت الآية مِنَ القرآن بذلك؛ لأنّها علامةٌ لانقطاع الكلام الّذي قبلها والّذي بعدها، وتُطلَق بمعنى جماعة الحروف، ومنه: آية القرآن، ويُقال: خرج القوم بآيتهم، أي: بجماعتهم، ومن معانيها: المعجزة، والدّليل، والبرهان، والأمر العجيب، والعِبرَة، والجمعُ: آياتٌ، وآيٌ[3].

18) ﴿ثَمَنٗا﴾: الثَّمن: اسمٌ لِمَا يأخُذه البائع في مقابلة البيع، عينًا كان أم سِلعَةً. وكلّ ما يحصل عوضًا عن شيءٍ فهو ثَمَنُه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: 77]، وأَثمَنتُ الرَّجلَ بمتاعه، وأثمَنتُ له: أكثرتُ له الثَّمَن، وشيءٌ ثمين: كثيرُ الثَّمن[4].

19) ﴿قَلِيلٗاۚ﴾: يُقال: قَلَّ الشَّيءُ يَقِلُّ قِلَّةً فهو قليلٌ، القِلَّةُ والكثرةُ يستعملان في الأَعداد، كما أنَّ العِظَم والصِّغر يستعملان في الأجسام، ثمَّ يستعارُ كلُّ واحدٍ مِنَ الكثرة والعِظَم ومِنَ القلَّة والصِّغر للآخر.

ويُكنَّى بالقلّة عنِ الذّلَّة قوله: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا فَكَثَّرَكُمۡۖ﴾ [الأعراف: 86]، ويُكنَّى بها

---

(1) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، والجوهريّ، الصّحاح: (أنس).
(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (شرى).
(3) الجوهريّ، الصّحاح، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (أيا).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (ثمن).

تارةً عنِ العزَّة اعتبارًا بقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ١٣﴾ [سبأ: 13]، وقليلٌ يُعبَّر به عَنِ النَّفي، نحو: قلَّما يفعل فلانٌ كذا، ولهذا يصحُّ أن يُستثنى منه على حدٍّ ما يُستثنى مِنَ النَّفي، فيقالُ: قلَّما يفعل كذا إلَّا قاعدًا أو قائمًا، وما يجري مجراه[1].

20) ﴿هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾: الكُفرُ: نقيضُ الإيمان، يُقال: كَفَرَ بالشّيء، يَكفُرُ، كُفرًا وكُفورًا وكُفرانًا: إذا أَشرَكَ باللّه ولم يُؤمِن به، ويأتي الكُفرُ بمعنى الإنكار والجحود، فيُقال: كفرَ بالنّعمة، أي: أَنكَرَها وجَحَدَها، وأَصلُ الكُفر: السّتر والتّغطية، يُقال: كَفَرَ الشَّيءَ، أي: سَتَرَه وغَطَّاه، ومنه سُمِّيَ الزّارِعُ كافِرًا؛ لأنّهُ يُغَطِّي البَذرَ بالتُّراب، ومنه سُمِّيَ غيرُ المُؤمن كافرًا؛ لأنّه غطّى الحقّ والإيمان، ومن معاني الكفر أيضًا: البراءة، والامتناع، والكذب[2].

المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

إنَّا أنزلنا التَّوراة على موسى عليه السلام، فيها إرشادٌ ودلالة على الخير، ونورٌ يُستضاء به، يحكم بها أنبياء بني إسرائيل الَّذين انقادوا للّه بالطَّاعة، ويحكم بها العلماء والفقهاء الَّذين يُرَبُّون النَّاس بما استحفظهم اللّه على كتابه، وجعلهم أُمناء عليه يحفظونه منَ التَّحريف والتَّبديل، وهم شهداء عليه بأنَّه حقٌّ، وإليهم يرجع النَّاس في أَمره، فلا تخافوا - أيَّها اليهود - النَّاسَ وخافوني وحدي، ولا تأخذوا بدلًا مِنَ الحكم بما أنزل اللّه ثمنًا قليلًا مِن رئاسة أو جاه أو مال، ومَن لم يحكم بما أنزلَ اللّه مِنَ الوحي مُستحلًّا ذلك، أو مُفضّلًا عليه غيره، أو مُساويًا له معه، فأولئك هم الكافرون حقًّا[3].

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

سرّ عدم عطف هذه الجملة على ما قبلها ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾:

بيان فظاعة حال اليهود

لم تعطف هذه الجملة على ما قبلها؛ لأنّها كلام مستأنف، سيق لتقرير مزيد فظاعة حال أولئك اليهود ببيان شرف علوّ التّوراة على أيّ وجه.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (قل).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، وابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب: (كفر).
(3) جماعة من علماء التّفسير، المختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 115.

دلالة التَّوكيد بـ (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا﴾:

جاءتِ الجملة مؤكَّدةً بـ(إنَّ) واسميَّةِ الجملة؛ وذلك لأنَّ المُخاطَبين - وهم اليهود - مُتردِّدون في أَمر الزّناة، فاقتضى الحالُ التَّوكيدَ لِيَنْزِعَ الشَّكّ من نفوسهم.

سرُّ التَّعبير بلفظ ﴿أَنزَلۡنَا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾:

شرف التّوراة قبل تحريفها:

التّعبير بلفظ ﴿أَنزَلۡنَا﴾ يدلّ على شرف التّوراة، ومكانها من الحقّ ﷻ قبل أن يحرّفوها بالزّيادة والنّقصان، فلمّا حدثتِ الزّيادة والنّقصان، فنسوا حظًّا ممّا ذكّروا به، وزادوا ما لم ينزل من عند الله؛ فلا يحتجّ بها، ولذلك بيّن ﷻ هذا الشّرف بإضافة التّنزيل إليه ليدلَّ على أنَّها وحيٌّ منَ الله، فاستُعير النُّزول لبلوغ الوحي؛ لأنَّه بلوغ شيء من لَدن عظيم،[1]، وأكّد ذلك الشّرف بـ (إنَّ).

وممّا يدلّ عليه لفظ ﴿أَنزَلۡنَا﴾ أنّ الكتب السّماويّة مصدرها الوحي؛ فإذا صدّقتم بالتّوراة الّتي أُنزلت على موسى، فيجب عليكم الإيمان بالقرآن؛ لأنّه منزّل على نبيّنا ﷺ، فجهة الإنزال واحدة، وحدّ الزّاني المحصن فيهما واحد.

علّة ذكر التَّوراة في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾:

التَّوراة رسالة الله تعالى لبني إسرائيل:

جِيءَ بذِكْرِ التَّوراة في سياق جملة مستأنفةٍ لبيان عُلوٍّ شأنها، ووجوب مراعاة أحكامِها، وهو يتضمَّنُ تعظيم وتفخيم شأنها[2].

وللإشارة إلى أنّ الحادثة الّتي وقعت هي في اليهود خاصّة؛ لأنّ التّوراة كتاب موسى عليه السلام، ولأنّ شأنها شأن الكتب السّماويّة، تعمل على حفظ الأعراض، ومنع انتشار الرّذيلة في المجتمع.

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/207.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/40.

دلالة التّعبير بـ(نون العظمة) في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا﴾:

مكانة التّوراة عند اللهِ تعالَى:

دلّت (نون العظمة) على شرف التّوراة وقداستها، وذلك لأنّها مُنزَّلةٌ من عند الله، فاكتسبتِ التّعظيم.

دلالة وصف التّوراة بالهدى والنّور:

وصفُ التَّوراةِ بالهدى والنّور دلالة على شرفها الذّاتيّ؛ حيث اشتملت على الهداية في بيان الأحكام؛ في المعاملات والزّواجر الاجتماعيّة في الانحرافات الأخلاقيّة، وأمّا النّور فهو ما تشتمل عليه من مواعظ مبصرة وأخلاق منيرة للحقّ، مقوّمة للسّلوك، ونحو ذلك، وبذلك تكون الهداية لما يتعلّق بمعاملات النّاس وتنظيم حياتهم، والنّور ما يتعلق بالعقيدة والعبادة والمواعظ[1].

نكتة الجمع بين الهدى والنّور:

وجمع بين وصفَيِ الهدَى والنُّور؛ للردّ على اليهود، ولبيان وجه العجب في قوله تعالى: ﴿وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ﴾؛ فلو كانوا طلّابَ حقّ في تحكيم رسول الله ﷺ، فالتّوراة عندهم فيها الهداية إلى العدل والنّور في بيان ما اسۡتَبۡهَمَ منَ الأحكام.

سرّ وصف التّوراة بأنّها هدى ونور في قوله: ﴿فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ﴾، وسرّ وصف القرآن بأنّه ﴿هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾:

الهدى والنّور من خصائص الكتب السّماويّة:

ذَكَرَ الله تعالى أنَّ في التَّوراة هدًى ونورًا، فقال تعالى: ﴿فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ﴾، ووصَفَ سُبحانَهُ القرآنَ الكريم بأنّه هُدًى، فقال الله تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: 185]، فالقرآن كلُّه هدًى، وكلُّه نورٌ، كما قال سبحانهُ: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ١٧٤﴾ [النّساء: 174].

فالفرق بين التّعبيرين ظاهر؛ ففي هذه الآية جاء التّعبير عنِ

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2199.

التَّوراة بقوله: ﴿فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾، أمّا التّعبير في حقِّ القرآن الكريم فهو هدى ونور؛ ففرق عظيمٌ بين التّعبيرين؛ لأنَّ التَّوراة جعل اللّه تعالى فيها هدًى ونورًا، والقرآن الكريم جعله اللّه تعالى هُدًى ونورًا[1].

وممّا يؤكّد ذلك أنّ اللّه تعالَى وصفها بالضّياء في آية أخرى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [الأنبياء: 48]، والضِّياء: هو النُّورُ الَّذي يَحصُل فيه نوعُ حرارةٍ وإشراقٍ، كضياء الشَّمس، بخلاف القَمر؛ فإنَّه نورٌ محضٌ، فيه إشراقٌ بغير إحراقٍ، وذلك لأنَّ الغالب على شريعتهم الضِّياءُ؛ لِما فيها منَ الآصار والأغلال، ووصف شريعة محمَّد ﷺ بأنَّها نورٌ لِمَا فيها مِنَ الحنيفيَّة السَّمحة، كما قال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾﴾ [المائدة: 15][2].

وعلى هذا يكون الفرق واضحًا؛ فالتّوراة فيها هدى ونور، والقرآن كلّه هدًى ونورٌ.

سرّ تقديم الجارّ والمجرور في قوله تعالى: ﴿فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾:

قُدّم الجارُّ والمجرور في قوله: ﴿فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾؛ للردّ على اليهودِ في تَغْيِير الأحكام، فاللّه يقول لهم: عندكم التّوراة ناطقة بحكم اللّه، وفيها ما يُغْنِيكم عنِ التّحكيم، حيث اشتملَت على الهداية في بيان الأحكام والشّرائع والتّكاليف الّتي منها حدّ الرّجم، وفيها النّور الّذي يشير إلى أنّ حكم رسول اللّه ﷺ الّذي أمر به حقٌّ لا شبهة فيه.

علّة التَّعبير بالمصدر ﴿هُدًى﴾ دون اسم الفاعل (هاديًا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾:

وصف اللّه ﷻ التَّوراة بالمصدر؛ لتعظيم شأنها وتفخيمه، ففيها الهداية والنُّور، والتَّبشير بمحمَّد ﷺ، والتَّعبير بالمصدر ﴿هُدًى﴾ أَبلغُ مِنَ الوصف باسم الفاعل (هاديًا)؛ إذْ أراد اللّه تعالى أن يُبَيِّن شرفَ التَّوراة قبل أن تمتدَّ إليها يدُ التَّحريف والتَّبديل، ويدلُّ على شرفها أنَّ اللّه تعالى هو الَّذي أنزلها على موسى عليه السلام.

والغرض مِن وصف التَّوراة بالمصدر ﴿هُدًى﴾ بيان الحُكم الَّذي جاء اليهود يستفتون

(1) ابن عثيمين، تفسير سورة المائدة: 1/428.

(2) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: 2/24 - 25.

فيه النَّبيَّ ﷺ، وهو وجوب رجم الزَّاني، وقد سبق بيان هذا الحُكم في التَّوراة؛ لأنَّها مُبيِّنة صحَّة نبوَّة محمَّد ﷺ، فهذا تنبيهٌ مِنَ اللّه تعالى لليهود المنكرين لوجوب الرَّجم، وترغيبٌ لهم أنْ يكونوا كمُتقدميهم مِنَ الأنبياء ومُسلمي أَحبارِهِم.

دلالة عطف النّور على الهدى:

أحكام التَّوراة هادية وواضحة:

عطف النّور على الهدى؛ لأنّ التّعبير به في الآية استعارةٌ للبيان والحقِّ، ولذلك عُطِفَ على الهُدى، فأحكامها هاديةٌ وواضحةٌ، والظَّرفيَّة حقيقيَّة، والهُدى والنُّور دلائلهما، ولك أن تجعلَ النُّور هنا مُستعارًا للإيمان والحكمة، كقوله: ﴿يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ﴾ [البقرة: 257]، فيكون بينه وبين الهُدى عموم وخصوص مُطلَق، فالنُّور أعمُّ، والعطف لأجل تلك المغايرة بالعموم(1).

سرّ تقديم الهدى على النّور:

قُدّم الهُدى على النّور؛ لمناسبة السّياق الّذي نزلَت بشأنه الآيات، وهو حادثة الزّنا، الّتي حاول اليهود التّضليل فيها، وتحويل الحكم مِنَ الرّجم إلى تسخيم الوجه والجلد، والهدى في معناه محمولٌ على بيان الأحكام؛ لأنّ النّور جاءهم عن طريق النّبيّ ﷺ في بيان الأمر الحقّ في شأن الرّجم، ومعلوم أنّ التّوراة سابقة على شريعة الإسلام؛ لذلك ناسب تقديم الهدى على النّور؛ مراعاةً للزّمن.

بلاغة الاحتباك في قوله تعالى: ﴿يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾:

في الآية مِنَ البلاغة ما يُعرف بالاحتباك؛ حيث ترك أوَّلًا ذِكر ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾؛ لدلالة ما ذُكِرَ بعدُ عليه، وترك ذِكرَ الإسلام بعدُ؛ لدلالة ذِكْرِهِ أوَّلًا، والتّقدير: (يَحكُم بها النَّبيُّون الَّذين أسلموا بما

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/208.

استحفظوا للَّذين هادوا، والرَّبَّانيُّون والأحبارُ الَّذين أسلموا بما استحفظوا)، وإنَّما خصَّ الأوَّل بذكر الإسلام؛ لأنَّ الأنبياءَ أحقُّ به، وهو داعٍ إلى الحفظ قطعًا، وخصَّ الثَّاني بالاستحفاظ؛ لأنَّ الأتباع أَولى به، وهو دالٌّ على الإسلام(1).

دِلالة قولِه: ﴿أَسْلَمُواْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ﴾:

المراد بهذا الوصف الاستسلامُ الظَّاهرُ والباطنُ، والمعنى: أخلصوا للّه تعالى ولتنفيذ أحكامه.

سرُّ وصف الأنبياء بالإسلام في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ﴾:

إِعْظَام صفة الإسلام بعِظَمِ موصوفها؛ وهم الأنبياء:

وصف الأنبياء عليهم السلام بهذا الوصف؛ للدّلالة على إخلاصهم للّه، وإذعانهم للحقّ، ولا يحاولون أن يجدوا منه مناصًا بتأويل، أو بإرادة تخفيف لشريف، وتشديد على ضعيف، وفي ذلك تعريض بما فعله اليهود في تطبيق أحكام التّوراة؛ فيجعلونها على الضّعفاء حكمًا صارمًا، ولا يطبّقونها على أشراف القوم بل يتهاونون في تطبيقها.

سرّ الإتيان بوصف الإسلام للأنبياء مع أنّ ذلك واضحٌ لا يحتاج إلى ذكر:

أُتِيَ بوصف الإسلام للنّبيّين مع أنّ ذلك معلوم، ولا يحتاج إلى التّنصيص عليه؛ لأنّ المراد بقوله ﴿أَسْلَمُواْ﴾: انقادوا لحكم التّوراة؛ فإنّ منَ الأنبياء من لم تكن شريعتُه شريعةَ التّوراة، وهو عيسى عليه السلام.

المراد بالنّبيّين الّذين أسلموا:

ذهب بعض أهل العلم إلى أنّهم أنبياء بني إسرائيل من بعد موسى عليه السلام إلى مبعث عيسى عليه السلام، وذهب آخرونَ إلى أنّ المراد بالنّبيّين الّذين أسلموا هو سيدنا محمّد صلى الله عليه وسلم؛ وذلك لأنّه حكم على اليهوديَّيْنِ بالرّجم، وكان هذا حكمَ التّوراة، وعبّر عنه بلفظ الجمع تعظيمًا له صلى الله عليه وسلم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النّحل: 120]، وقوله

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/145.

تعالى: ﴿أَمۡ يَحۡسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النّساء: 54]، فالمراد النّبيّ ﷺ؛ لأنّه جمع كلّ خصال الخير الموجودة في الأنبياء(1)، حيث قال اللّه تعالى في سورة الأنعام بعد ذكر قوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ﴾ [الأنعام: 83] وما بعدها، حيث جمع فيها عددًا كثيرًا منَ الأنبياء، ثمّ قال بعدها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام: 90].

وصف (النّبيّون) بالإسلام دون غيره:

وصف (النّبيّون) بالإسلام؛ لبيان ما أوتوا من شرف الإذعان، وللإشارة إلى أن تنفيذ الأحكام من غير عوجٍ ولا التواء هو خُلق النّبيّين.

وفيه الإشارةُ إلى شرف الإسلام وفضله؛ إذ كان دينَ الأنبياء، ويُضاف إلى ذلك أنَّه وصفهم بذلك على سبيل المدح والثَّناء، لا على سبيل التَّفصيل والتَّوضيح؛ فإنَّ الأنبياءَ كلّهم مسلمون، وفيه إشارة إلى إعظام صفة الإسلام بعظم موصوفها وهم الأنبياء، فأوصاف الأشراف أشراف الأوصاف، وفيه رفع لشأن المسلمين وتعريض باليهود بأنَّهم بمعزلٍ منَ الإسلام والاقتداء بدين الأنبياء عليهم السلام، وفيه ردٌّ على اليهود والنّصارى؛ لأنّ بعضهم كانوا يقولون: الأنبياء كلّهم يهود أو نصارى، فقال تعالى: ﴿يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ﴾، يعني: أنّ الأنبياء ما كانوا موصوفين باليهوديّة والنّصرانيّة بل كانوا مسلمين للّه تعالى منقادين لتكاليفه(2).

معنى اللّام في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾:

اللَّام في قوله: ﴿لِلَّذِينَ﴾ للأَجل، وليست لتعدية فعلِ ﴿يَحۡكُمُ﴾؛ إذِ الحُكم في الحقيقة لهم وعليه، كأنَّه قيل: لأجل الّذين هادوا، وإمَّا للإيذان بِنَفۡعِه للمحكوم عليه أيضًا بإسقاط التَّبعة عنه، وإمَّا للإشعار بكمال رضاهم له، كأنّه أمر نافع لكلا الفريقين، ففيه تعريض بالمُحرِّفين.

تعدّد الأقوال في تعلّق اللّام في قوله: ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾:

في تعلّق اللّام في قوله: ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ ثلاثة أقوال:

---

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 6/222.

(2) ابن عادل، اللّباب: 7/346.

الأوّل: أنّها متعلّقة بـ ﴿يَحۡكُمُ﴾، ويكون معناها على هذا: الاختصاص، وتشمل مَن يُحكم له ومَن يُحكم عليه، ولهذا قدّر بعض أهل العلم كلامًا محذوفًا، تقديره: يحكم بها النّبيّون للّذين هادوا وعليهم.

الثّاني: أنّها متعلّقة بـ ﴿أَنزَلۡنَا﴾: أي أنزلنا التّوراة للّذين هادوا يحكم بها النّبيّون.

الثّالث: أنّها متعلّقة بهدى ونور، والمعنى: هدى ونورٌ للّذين هادوا.

دلالة عطف قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾:

قوله: ﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾ معطوف على قوله: ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾؛ وذلك لبيان أنّ التّوراة ما كان يُطبّق أحكامها النّبيّون فقط، لئلّا يُقال: لسنا كالنّبيّين، أو أنّ تطبيقها مقصورٌ عليهم، ولكنّ النّصّ بيّن أنّ الرّبّانيّين والأحبار يطبّقون أحكامها؛ وذلك لأنّهم اتّصفوا بالإخلاص، والاتّصال الرّوحيّ باللّه، والعلم الدّقيق العميق[1]، ولأنّهم ورثة علمهم، وعليهم تلقّوا الدّينَ.

دلالة قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾:

الرّبّانيّون: جمع، مفرده (الرّبّانيّ) منسوبٌ إلى الرُّبَّان، وهو على وزن فعلان، أو هو منسوبٌ إلى الرّبّ الّذي هو المصدر، وهو الّذي يَرُبُّ العلم، كالحكيم، أو هو منسوبٌ إليه ومعناه: يَرُبُّ نفسَه بالعلم، وهما متلازمان؛ لأنّ مَن ربَّ نفسه بالعلم فقد ربَّ العلم، ومَن ربَّ العلم فقد ربَّ نفسه.

ويجوزُ أن يكون منسوبًا إلى الرَّبّ، أي: اللّه تعالى، فالرّبّانيّ كقولهم: إلهيّ، وزيادة النّون كزيادته في قولهم: لَحيانيّ وجُمّانيّ[2].

والخلاصة، أنّ كلمة (ربّانيّ) إمّا أن تكون منسوبة إلى الرّبّ بمعنى تربية النّفس وتهذيبها، وجعلها خاضعة للّه تعالى، وإمّا منسوبة إلى الرّبّ الخالق، أي: أنّ الشّخص قد جعل نفسه خالصًا للّه تعالى، والمَعْنَيَان وإن افترقا في التّصريف والاشتقاق؛ فهما متلاقيان في المؤدَّى؛ لأنّ المقصود أنّ الرّبّانيّين هم الّذين صفوا نفوسهم حتّى كانت للّه تعالى خالصة[3].

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2201.

(2) الرّاغب، المفردات: (رب).

(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2201.

والأحبار: جمع حِبر أو حَبْر، والمراد بهم العلماء، وهو في الأصل: بمعنى التّزيين والتّحسين؛ لأنّه مأخوذ منَ التّحبير والتّحبُّر، فهم يحبّرون العلم ويزيّنونه، وسُمّي الحبرُ حَبْرًا؛ نسبة إلى المداد الّذي يكتب به؛ لأنّه يُحَبر به، أي: يحقّق به[1].

سرّ الجمع بين الرّبّانيّين والأحبار:

جُمع بين وصفَي الرَّبَّانيِّين والأحبار؛ لاشتراكهما في تطبيق حكم التّوراة، فالرّبّانيّون صفت نفوسهم، وربّوها بالعلم والعبادة، والعلماء جمعوا العلم ورتّبوه وعرضوه، وبهذا يمكن القول: بأنّ الّذين قاموا على التّوراة صنفان؛ أحدهما: جَمَعَ عِلْمَها، واستخرج ينابيعها، وأحاط بها، والآخر: مَن طبّقها في الأَقْضِيَة[2].

دلالة تقديم ﴿وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ﴾ على ﴿وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾:

قُدِّم ﴿وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ﴾ على ﴿وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾؛ لأنّ الرّبّانيّين هم الّذين يطبّقون العِلْمَ على العمل، والمقام في الآية مقام تطبيقٍ.

معنى الباء في قوله: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾:

العلماء هم حفَظَة العِلم ووعاؤه:

الباء في قوله: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾؛ للمُلابسة، أي: حكمًا مُلابسًا للحقِّ مُتَّصلًا به غير مُبدل، ولا مُغيَّر، ولا مُؤوّل تأويلًا لأجل الهوى، ويدخل في الاستحفاظ بالكتاب الأمر بحفظ ألفاظه منَ التَّغيير والكتمان.

أثر تعلّق الباء في قوله: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾:

الباء تتعلّق بالفعل ﴿يَحۡكُمُ﴾، والمراد أنّ النّبيّين والرّبّانيّين والأحبار يحكمون بما في التّوراة؛ لأنّهم حُمِّلوا أمانة حفظ كتاب اللّه تعالى، ويجوز أن تتعلّق بالرَّبّانيّين والأحبار، والضَّمير عائد عليهم وحدهم، والمعنى: أنّهم أوتوا هاتين المنزلتين (الرّبّانيّة والعلم)؛ بسبب أنّهم حملوا أمانة الكتاب.

---

(1) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 7/347.

(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2202.

دلالة التَّعبير بلفظ الاستحفاظ في قوله تعالى: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾:

الاستحفاظ: الاستئمان، واستحفاظ الكتاب أَمَانَة فَهمِه حقّ الفَهم بما دلَّت عليه آياته، فاستُعير الاستحفاظ الَّذي هو طلب الحفظ لمعنى الأَمر بإجادة الفهم والتَّبليغ للأُمَّة على ما هو عليه، فالسِّين والتَّاء دالَّة على الطَّلب، أي: طُلِبَ منهم أن يحفظوا التَّوراة منَ التَّحريف والتَّغيير والتَّبديل، أو طُلب منهم أن يحفظوا التَّوراة في صدورهم، وأن لا يضيّعوا أحكامَها وينسَوْهَا.

دلالة صيغة الاستفعال في قوله: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾:

السِّين والتَّاء تدلّ على الطّلب، والمعنى أنّ الرّبّانيّين والأحبار حَفِظوا كتاب اللّه (التّوراة) بإلهامهم طلبَ الحقّ والعلم، وتوجيههم نحو الخير، وكان حفظهم مؤكّداً؛ لأنّه استجابة لطلبه تعالى بحفظ التّوراة منَ التّغيير والتّحريف، يُضاف إلى ذلك جَواز وقوع التَّبديل على أهل التَّوراة، ولم يَجُز على أهل القرآن، حيث وَكَلَ الحفظ إليهم، أمَّا في القرآن المجيد فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾ [الحجر: 9]، فتعهَّد اللّه بحفظه، فلم يَجُزِ التَّبديلُ على أهل القرآن(1).

المراد بـ ﴿كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾:

المراد بكتاب اللّه هنا التَّوراة؛ فهي أصل العلوم في شريعة بني إسرائيل.

سرّ التّعبير عَنْهَا بـ﴿كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾:

عُبِّر عن التَّوراة بكتاب اللّه للإشارة إلى منزلتها، وعلوّ قدرها قبل تحريفها، وللتّنبيه على مَن يقومون بشرف حفظها، وإلى مكان التّكليفات والأحكام الّتي اشتملت عليها(2).

دلالة الإبهام والبيان في قوله تعالى: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾:

في إبهام ذِكرِ التّوراة أوَّلًا في قوله: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾، ثمَّ بيانها ثانيًا بقوله تعالى: ﴿مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ تفخيمٌ وإجلالٌ لها ذاتًا وإضافةً، وتأكيدٌ لإيجاب حفظها والعمل بما فيها، وإيرادُها بعنوان (الكتاب) إيماءٌ إلى إيجاب حفظها عنِ التَّغيير من جهة الكتابة.

و(مِنْ) مُبيِّنة لإبهام (مَا) في قوله: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/209، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 4/165.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2202.

و﴿كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ هو التَّوراة، فهو مِنَ الإظهار في مقام الإضمار؛ ليتأتَّى التَّعريف بالإضافة المفيدة لتشريف التَّوراة وتمجيدها بإضافتها إلى اسم اللّه تعالى(1).

دلالة بناء الفعل ﴿ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ للمفعول:

دلّ بناء الفعل للمفعول ﴿ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ على أنّه بمُقتضَى ما مُنحوا من صفاتٍ عُهد إليهم أمر المحافظة على كتاب اللّه تعالى (التّوراة).

بلاغة الالتفات في قوله تعالى: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾﴿وَٱخۡشَوۡنِ﴾:

تظهر بلاغة الالتفات في الآية الكريمة في عُدول السِّياق عَنِ الغيبة: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ إلى المتكلِّم ﴿وَٱخۡشَوۡنِ﴾، وفي الغيبة أرادَ أن يُثبتَ أنَّ ما في التَّوراة مِن عند اللّه تعالى، لذلك لم يأتِ (بما استُحفظوا مِنها)، ثمَّ استعملَ صيغة التَّكلّم تأكيدًا لذلك، وتحقيقًا لفائدة الاستمرار الدّلاليّ الخارج عنِ السِّياق الدَّاخليّ للآية، والَّذي يُمكن أن يُعدَّ تمهيدًا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ﴾، فيَستَشعرُ ذلك كلُّ المخاطبين دون قيدٍ زمنيٍّ.

تعيين مرجع الضّمير في قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ﴾:

الضَّمير في قوله: ﴿وَكَانُواْ﴾ يعود على النَّبيّين والرَّبّانيّين والأحبار، أي: وكانَ المذكورون شهداءَ على كتاب اللّه تعالَى، أي: شهداء على حفظه مِنَ التَّبديل.

سرّ التَّعبير بحرف الجرّ (على) في قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ﴾:

عُبِّر بحرف (على) هنا للدّلالة على معنى التَّمكُّن، وليس هو (على) الَّذي يتعدَّى به فعل (شَهِدَ) إلى المحقوق، كما يتعدَّى ذلك الفعل باللَّام إلى المشهود له، أي: المُحِقّ، بل هو هنا مثل الَّذي يتعدَّى به فِعْلُ (حَفِظَ ورَقَبَ) ونحوهما، أي: وكانوا حَفظةً على كتاب اللّه وحُرَّاسًا له مِن سوء الفهم، وسوء التَّأويل، ويحملون أتباعه على حقِّ فهمه وحقِّ العمل به؛ ولذلك عَقَّبه بجملة: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ﴾ المتفرِّعة بالفاء على قوله: ﴿وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ﴾، إذِ الحفيظ على الشَّيء الأمين حقّ الأمانة لا يخشى أحدًا في القيام بوجه أَمانته، ولكنَّه يخشى الَّذي استأمنه(2).

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/209.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/210.

المراد بالشّهداء في قوله: ﴿وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ﴾:

المراد بهم: النّبيّون والرّبّانيّون والأحبار، فكَانُوا شهداءَ على أنّ كلّ ما في التّوراة حقٌّ وصدقٌ من عند اللّه تعالَى.

إيثار التّعبير بالشّهداء دون الشّهود:

آثر القرآن الكريم التّعبير بالشّهداء في هذا المقام على (شهود)، وكلاهما جمع كثرة، وذلك لأنّها جاءت في مَوضِع تعظيم الشّهادة، وهذا التّعظيم يتطلّب مزيدًا منَ الدّقّة والأمانة لما يترتّب عليها منَ الآثار.

ومن أسباب إيثارها تعظيمُ الشّهداء؛ وذلك لَما فيها من زيادة في مبناها، فيدلّ على الزّيادة في قدر الشّهادة، وشرف حامليها[1].

وهذا المعنى ظاهرٌ في هذه الآية؛ لأنّ الشّهداء هم النّبيّون والرّبّانيّون والأحبار، والشّهادة على التّوراة المُنَزلة من عند اللّه، فاجتمع شرف الشّهادة وشرف الشّهود.

معنى الفاء في قوله: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ﴾:

الخطاب القرآنيّ مـتـكـامـل في جميع نواحيه:

الفاء في قوله: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ﴾ يُرادُ بها الإفصاح عن كلام مُقدَّر، والمعنى: إذا كان الكتاب قائمًا وثابتًا، ونفّذه السّلف والخلف إلى ما بعد عصر النّبيّين؛ فلا تخشوا النّاس[2].

دلالة الخطاب في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ﴾:

الخِطاب في الآية الكريمة لليهود المعاصرين زمنَ نزول الآية، والفاءُ للتَّفريع عمَّا حُكي عن فِعل سلَف الأنبياء والمؤمنين؛ ليكونوا قُدوة لخلفهم منَ الفريقين، والجملة على هذا الوجه مُعترِضة، ويجوز أن يكون الخِطاب للنّبيِّين والرَّبّانيّين والأحبار فهي على

(1) الخضريّ، الإعجاز البيانيّ في صيغ الألفاظ، ص: 192.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2003.

تقدير القول، أي: قلنا لهم: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ﴾، والتَّفريع ناشِئٌ عن مضمون قوله: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾؛ لأنَّ تمام الاستحفاظ يظهر في عدم المبالاة بالنَّاس رضوا أم سخطوا، وفي قصر الاعتداد على رضا اللّه تعالى.

دلالة التّرتيب في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ﴾:

لّما كان إقدامُ القومِ على التّحريف يكون لخوف عظيم أو رهبة أو لطمعٍ، ولّما كانَ الخوف أقوى تأثيرًا منَ الطّمع؛ قدّم تعالى ذِكْرَه، فقال: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ﴾، وأخّر النّهي عنِ الاشتراء؛ لأنّه أمرٌ يقُومُ على الرّغبة، فقدّم أمر الرّهبة على الرّغبة[1].

بلاغة طباق السَّلب[2] في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ﴾:

في الجملة: طباق سَلب؛ فقد جمع بين فعل واحد، فالطَّرف الأوَّل: نهيٌّ ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ﴾، والطَّرف الآخر: أمرٌ ﴿وَٱخۡشَوۡنِ﴾، وليس الطِّباق بين عدم خشية النَّاس، وخشية اللّه، فإنَّ الَّذي بينهما تلازم لا تقابل، بل الطِّباق بين مُطلق خشية النَّاس المنهي عنها، وخشية اللّه تعالى المأمور بها[3].

دفع ما ظاهره التّعارض بين الأمر والنَّهي في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ﴾:

لا تـنـافِيَ ولا تـعـارض بين آيـات الـقـرآن الكريم:

قد يظهر لأوّل وهلة وجود تعارض في أسلوب الآية، حيث اشتملَت على النّهي والأمر، ولكن بالتّأمّل والتّدبر يتّضح أنّه لا تعارض فيها، ذلك أنّه مِنَ المعلوم أنَّ الخَشية لا يُؤمر بها ويُنهى عنها من جهةٍ

(1) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 7/349.

(2) طباق السَّلب في الأفعال: هو الجمع بين فِعلي مصدر واحد، مُثبَتٌ ومَنفيٌّ أو أَمرٌ ونهيٌّ، كقوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ [الزمر: 9]. الصَّعيديّ، بغية الإيضاح: 4/575.

(3) السّبكّي، عروس الأفراح: 2/229، والدّسوقيّ، حاشية الدّسوقي على مختصر المعاني، ص: 14.

واحدة، بل من جهتين كما في الآية، فقد أمر بها باعتبار كونها لله، ونهى باعتبار كونها للنَّاس، فالتَّنافي بينَ الأَمر والنَّهي إنَّما هو باعتبار أصلهما لا باعتبار مادَّة استعمالهما(1).

دلالة النَّهي في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنًا قَلِيلًاۚ﴾:

مـن خـصـائـص الـخـطـاب القـرآنيّ توجيه الخاصّ في تربية المجتمع:

النَّهي الَّذي اشتملَت عليه هاتان الجملتان الكريمتان: ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ﴾، و﴿وَلَا تَشْتَرُواْ﴾، وإن كان مُوجَّهًا في الأصل إلى رؤساء اليهود وأحبارهم؛ إلَّا أنَّه يتناول النَّاس جميعًا في كلِّ زمان ومكان؛ لأنَّه نهيٌّ عن رذائلَ يَجِبُ أن يبتعد عنها كلُّ إنسان يتأتَّى له الخطاب.

وإلى هذا المعنى أشار الآلوسيّ بقوله: (هذا خطاب لرؤساء اليهود وعلمائهم بطريق الالتفات؛ إذ انتقل منَ الحديث عنِ الأحبار السَّابقين منهم إلى خطاب هؤلاء المعاصرين للنَّبيِّ ﷺ، ويتناول غير أولئك المُخاطَبين بطريق الدّلالة(2).

نكتة التعبير بالخشية دون الخوف في قوله: ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾:

الخَشيَة: خوفٌ مع تعظيم المَخشيّ ومحبّته، وليست مرادفة لمعنى الخوف؛ لأنّ الخوف أعمّ من أن يكون من مرهوبٍ مُعَظّم محبوب أو مرهوبٍ مُبغضٍ ذميم، أو فيه مهانة لا عظمة فيه، ولذلك عبّر عنِ الأخيار بالنسبة إلى اللّه تعالى بالخشية دون الخوف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: 28]، وقوله تعالى: ﴿وَخَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِۖ﴾ [يس: 11].

سرّ التّعبير عن خوف النّاس وملامتهم بالخشية:

عبّر عن خوف الناس بالخشية من قبيل المشاكلة اللّفظيّة في مقابل قوله تعالى: ﴿وَٱخْشَوْنِ﴾، أي: أنّ اللّه تعالى هو وحده الجدير

(1) الدّسوقيّ، حاشية الدّسوقيّ على مختصر المعاني: 4/14.
(2) الآلوسّي، روح المعاني: 3/313.

بأن يُخشى، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ﴾[1] [الأحزاب: 39]، فقصر الخشية عليه سبحانه.

دلالة الإتيان بلفظ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ﴾:

أتى بلفظ النّاس في الآية مع أنّ الخطاب موجّهٌ لليهود المعاصرين للنّبيّ ﷺ وعلمائهم؛ وذلك لإفادة العموم، ويكون المعنى: لا تخافوا ملامة النّاس جميعًا، ولكن اخشوا اللّه تعالى وحده؛ فلا تُمالِئُوا الأقوياء، وتَرْكَنُوا إليهم، بل اجعلوهم جميعًا سواء مع غيرهم منَ الضّعفاء[2].

سرّ إثبات الياء في ﴿وَٱخۡشَوۡنِي﴾ في آية البقرة، وحذفها في مَوضِعي المائدة ﴿وَٱخۡشَوۡنِ﴾:

قال تعالى في مَوضِع سورة البقرة: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي عَلَيۡكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٥٠﴾ [البقرة: 150].

وقال في سورة المائدة: ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾ [المائدة: 3]، وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ﴾.

معلومٌ أنَّ الزِّيادة في المبنى زيادةٌ في المعنى، فعندما تُثبت الياء يكون التَّحذير أشدَّ، ويكون الأمر أكبر، فلو نظرنا إلى سياق آية سورة البقرة نجدها قد جاءت في سياق تحويل القِبلة، ﴿وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾ ﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِي﴾ [البقرة: 150]؛ وهذا الحدث نتج عنه هزَّة عنيفة في نفوس كثيرٍ منَ النّاس، وقيام معركة بين الحقِّ والباطل؛ ولذلك جاء التَّحذير أشدّ بظهور الياء؛ الّتي تدلُّ على زيادة التَّوكيد بعظم الحدث، فهو أمر كبير، لذا قال ﴿وَٱخۡشَوۡنِي﴾.

ويُضاف إلى ذلك أنّ مَوضِع سورة البقرة سبقه حديثٌ عن ظلم المشركين، وأنّه قد بلغ الغاية القصوى في إيذاء المسلمين في شعائر دينهم، دلّ على ذلك قوله سبحانه: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ﴾ [البقرة: 114]، وما فعل الكفّار ذلك إلّا لقوّتهم؛ فدلّ ذلك على أنّ الخشية منهم ظاهرة وواضحة؛ فجاء القرآن معلّمًا ومحذّرًا المسلمين من خشيتهم؛ لأنّ الخشية لا تكون إلّا للّه ربّ العالمين.

---

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2203.

(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2203.

أمَّا في آية المائدة فقد جاءت في سياق الأطعمة المحرَّمة، وما ذُبح على النُّصب، قال تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ﴾ ﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾ [المائدة: 3]، فالتَّحذير فيها أقل؛ ولذلك جاء ﴿وَٱخۡشَوۡنِ﴾ من دون ياء.

ويضاف إلى ذلك أنّ قوله تعالى: ﴿وَٱخۡشَوۡنِ﴾ جاءت بعد قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ﴾ [المائدة: 3]، وفي هذه الآية دليلٌ على أنّ قوّة المسلمين قد ظهرت، وأنّ شوكتهم قويّة، فمجال الخشية منَ الكفّار أصبح ضعيفًا؛ لذلك ناسب حذف الياء والاكتفاء بالكثرة دليلًا عليها.

وأمَّا الموضع الثاني في المائدة فجاء في سياق ذِكر التَّوراة، والَّتي أُنزِلَ فيها هدًى ونورٌ يحكم بها النَّبيّون والرَّبّانيّون والأَحبار، ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ﴾ ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ﴾، وليس في ذلك إرجافٌ ولا فتنةٌ أو إثارةٌ، كما هو الحال في تغيّر القِبلة الَّتي أدَّت إلى فتنةٍ كبيرة وإرجافٍ وارتدادِ جماعةٍ، فناسب الحذفُ الحدثَ والمقامَ(1).

دلالة عطف قوله: ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ﴾:

عُطف قولُه: ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ﴾ على قَوْلِه: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ﴾؛ لِما بينَهُمَا مِن شدّة اتّصالٍ، فالمعنى: كما نَهَيْتُكُم عن تَغْيير أحكامي لأجل الخوف والرّهبة؛ فكذلك أَنْهَاكُم عنِ التّغيير والتّبديل لأجل الطّمع في الجاه والمال والرّشوة(2).

دلالة النّهي في قوله: ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ﴾:

نهيُ القرآنِ اليهودَ عنِ السّلوك المادّيّ من خلال إهدار القيم والأخلاق:

نهى القرآن الكريم اليهودَ عن هذا السّلوك في آيات عديدة ممّا يؤكّد حرصهم الشّديد على أخذ العوض منَ المنافع الدّنيويّة مع اختلاف أشكالها في بيع آيات التّوراة مقابل رشوة يأخذونها من باب حرصهم على الحياة الدّنيا وزخارفها؛ فهم يجعلون القيم والأحكام سلعة تُباع وتُشترى.

(1) السّامرائيّ، التّعبير القرآنّي، ص: 86 - 87.

(2) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 7/349.

سرّ التّعبير بالفعل ﴿تَشۡتَرُواْ﴾ دون (يستبدلوا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ﴾:

اختار الاشتراء دون الاستبدال لَما بينهما منَ العموم والخصوص؛ فكلّ اشتراءٍ استبدال، وليس كلّ استبدال اشتراء.

ووضع هنا الاشتراء، وهو منهيّ عنه، مَوضِع الاستبدال لدلالته على حرصهم ورغبتهم الشّديدة؛ لأنّ المُشتريَ للشّيءِ راغبٌ فيه.

وممّا يؤكّد ذلك ما ذكره أبو زهرة في معنى الآية بقوله: (لا تستبدلوا بأحكام آياتي فتتركوها هاجرين لها، معرضين عنها في نظير رشوة أو مُمَالَأةٍ ثمنًا قليلًا؛ لأنّ ما يكون ثمنًا لترك الآيات قليلٌ، مهما يكن مقداره، ومهما يكن اعتباره، فآيات الله أغلى منَ الوجود؛ لأنّها هدايته)[1].

دلالة وصف الثّمن بالقليل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ﴾:

جاء التَّعبير يصف الثَّمن بالقِلَّة، وهو ليس منَ الأوصاف المخصِّصة للنَّكرات، بل هو منَ الأوصاف اللَّازمة للثَّمن المحصّل في مُقابل استبدال الآيات؛ لأنَّه لا يكون إلَّا قليلًا - وإن بلغ ما بلغ من أعراض الدُّنيا - بالنِّسبة إلى طاعة الله، والرَّجاء في رحمته ورضاه[2].

علاقة هذه الجملة بما قبلها:

التَّحذير من تجاوز حدود الله في الحكم:

لمّا حذّرهم القرآن الكريم فيما سبق من خشية النّاس دون خشية الله، ونهاهم عن بيع آيات الله بثمن قليل في قوله: ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ﴾، أتبع ذلك بالوعيد الشّديد والعذاب الأليم لَمَن حرّف حكم الله على العموم، وحدّ الزّنا للمحصن على الخصوص، فقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾.

سرّ التّعبير بالاسم الموصول ﴿وَمَن﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾:

عُبِّر بالاسم الموصول (مَن)؛ لأنّها تَحۡتَمِل أن يكونَ المرادُ بها

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2204.

(2) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 4/167.

الفريقَ الخاصّ المُخاطَب بقوله: ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ﴾ وهم الَّذين أَخْفَوْا بعضَ أحكام التَّوراة، ويَحْتَمِلُ أن يكون المراد بِها الْجِنْس، وتكون الصِّلة إيماءً إلى تعليل كونِهم كافرين، فتقتضي أنَّ كلّ مَن لا يحكم بما أنزل الله يكفر، وقد اقتضى هذا قضيّتين:

إحداهما: كون الَّذي يترك الحكم بما تضمّنته التَّوراة ممَّا أوحاه الله إلى موسى كافرًا، أو تارك الحكم بكلّ ما أنزله الله على الرُّسل كافرًا، والأخرى: قصر وصف الكفر على تارك الحكم بما أنزل الله[1].

دلالة ختم الآية بقوله: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾:

تعليق الكفر بترك الحكم بما أنزله الله تعالى:

خُتِمَت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾؛ لأنّها تذييلٌ مُقرِّرٌ لمضمون ما قبلها أبلغَ تقريرٍ، وتحذيرٌ عنِ الإخلال به أشدَّ تحذيرٍ؛ حيث عُلِّق فيه الحُكْمُ بالكفر بمجرَّد ترك الحكم بما أنزل الله تعالى، فكيف وقد انضمَّ إليه الحكمُ بخلافه - ولاسيَّما مع مباشرة ما نُهُوا عنه مِن تحريفه - ووضعُ غيره مَوضِعه، وادِّعاء أنَّه مِن عند الله تعالَى؛ ليشتروا به ثمنًا قليلًا؟!

دلالة الإشارة في قوله: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ﴾:

ترجع الإشارة في قوله: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ﴾ إلى الذين لا يحكمون بما أنزل الله؛ فهي إشارة تفيد أنّ النّتيجة سببها الفعل، وهو تجنّب حكم الله تعالى، وذلك بتركهم حكم الرّجم للزّاني المحصن.

وقد أكّد ﷻ الحكم بالكفر عليهم بهذه الإشارة، وبالجملة الاسميّة، وبضمير الفصل، وبالقصر؛ إذ هم مقصورون على الكفر، والكفر مقصور عليهم قصرًا إضافيًّا بمعنى أنّهم بلغوا في الكفر أقصاه حتّى لا يعدّ كفر غيرهم بجوار كفرهم شيئًا مذكورًا[2].

---

(1) القِنّوجيّ، فتح البيان: 3/428، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/210 - 213.

(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2204.

دلالة ضمير الفصل ﴿هُمُ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾:

ضمير الفصل في قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ له فائدتان:

إحداهما: تأكيد القصر المستفاد من تعريف جزأي الجملةِ، وليس ضميرُ القصرِ مفيدًا القصْرَ، بل تأكيدَهُ.

والأخرى: التَّمييز بين الخبر والصِّفة؛ ولهذا سُمِّي ضميرَ فصلٍ[1].

سرّ اختلاف التّعقيب في الآيات الثّلاث:

اختلف التّعقيب في الآيات الثّلاث؛ لأنّها في شأن اليهود، ففي المَوضِع الأوّل: لمّا أنكروا حكم اللّه المنصوص عليه في التّوراة في حدّ الزّاني المحصن، وقالوا: إنّه غير واجب، حكم اللّه عليهم بالكفر.

أمّا المَوضِع الثّاني الّذي خُتم بالظّلم، فإنَّ الآية لَمَّا صُدِّرت بقوله تعالى: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾، فلم تتضمّن هذه الآية غير الحقوق المتعلّقة بالنّفوس، والوقوع في شيء من ذلك يوجب إيلامها، ودوام عقابها، وذلك ظلم لها؛ فخُتِمَت بقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

أمّا المَوضِع الثّالث؛ فقد جاء في شأن مَن ترك حكم اللّه تعالى عمدًا مع اعتقاده الإيمان وأحكامه؛ فهو فاسق.

وممّا يؤكّد ذلك ما ذكره الكرمانيّ أنَّ مَن لم يحكم بما أنزل اللّه إنكارًا له فهو كافرٌ، ومَن لم يحكم بالحقِّ معَ اعتقاده حقًّا وحَكَمَ بضدِّه فهو ظالم، ومَن لم يحكم بالحقِّ جهلًا وحَكَمَ بضدِّه فهو فاسق، وقيل: ومَن لم يحكم بما أنزل اللّه فهو كافرٌ بنعم اللّه، ظالمٌ في حكمه، فاسقٌ في فعله[2].

وعلى هذا فالآيات الثّلاث ليست في أهل الإسلام، كما ذكر ذلك ابن جرير الطّبريّ بقوله: الآيات الثَّلاث ليس في أهل الإسلام منها شيء، هي في الكفَّار[3].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/42.
(2) الكرمانّي، البرهان في متشابه القرآن، ص: 103.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 10/346.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الدّلالة والإرشاد والهدى:

هذه الألفاظ الثّلاثة قُد يُظنّ أنّها من قبيل المترادف، ولكن بالنّظر في استعمالات القرآن الكريم؛ نجد بينها فروقًا ظاهرة؛ ففي اللّغة الدّلالة معناها: البيان والتّعريف، والإرشاد: يُطلق في اللّغة على بيان الطّريق والتّعريف بالقصد والصّواب، والهدى: تُطلق على الإرشاد بلطف[1].

أمّا من خلال الاستعمال القرآني؛ فنجد أنّ لفظ الدّلالة في أكثرها يُستعمل في الدّلالة على شيء دنيويّ في الغالب إلّا مَوضِع سورة الصّف[2]، قال تعالى: ﴿إِذۡ تَمۡشِيٓ أُخۡتُكَ فَتَقُولُ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ مَن يَكۡفُلُهُۥۖ﴾ [طه: 40]، ونحو ذلك منَ الآيات، كما في قصّة آدم ﷺ ﴿هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ﴾ [طه: 120]، وورودها في هذه السّياقات يؤكّد المعنى الّذي ذهب إليه الرّاغب في تعريف الدّلالة بقوله: "ما يتوصّل به إلى معرفة الشّيء كدلالة الألفاظ على المعاني، ودلالة الإشارة والرّموز والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممّن يجعله دلالة أم لم يكن بقصدٍ، كمن يرى حركة إنسان، فيعلم أنّه حيّ"، ومن ذلك قوله تعالى في حقّ الجنّ لمّا مات سيدنا سليمان ﷺ، فلم يعرفوا أنّه مات إلّا من دابّة الأرض، قال تعالى: ﴿مَا دَلَّهُمۡ عَلَىٰ مَوۡتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [سبأ: 14].

والمتدبّر لاستعمالات القرآن الكريم لمادّة الإرشاد؛ يجد أنّها تضيف مع البيان والتّعريف معنىً آخر، وهو إصابة الحقّ، والانتفاع به، قال اللّه تعالى في شأن أصحاب الكهف: ﴿وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا ١٠﴾ [الكهف: 10]، وبذلك يكون الإرشاد أخصّ منَ الدّلالة.

والهدى له إطلاقات متعدّدة - كما ذكر ذلك الرّاغب - ، فمن هذه الإطلاقات: الإرشاد والبيان، قال تعالى: ﴿وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾ [النّحل: 16]، فأسند اللّه الهداية إلى النّجم، ويجريها اللّه تعالى على يد الأنبياء والعلماء وبعض المخلوقات.

وتُطلَق على الإعانة والتّوفيق، وذلك حين تُسند إلى الخالق سبحانه، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى﴾ [محمّد: 17].

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (دلل)، و(رشد) و(هدي).

(2) وهو قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: 10-11].

النُّور والضِّياء:

بالنّظر في استعمالات القرآن الكريم للفظ النّور والضّياء؛ نجد بينهما فروقًا دقيقة، فمن ناحية اللّغة، نجد أنَّ لفظ النّور: هُوَ الظّاهر في نفسه، المُظْهِر لغيره[1]، وضدّه: الظّلام.

أمّا الضّوء فهو ما انتشر منَ الأجسام النّيّرة، يُقال: ضاءتِ النّار وأضاءَت، وأضاءَت غيرها، قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ﴾ [البقرة: 17]، وقال أيضاً: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ﴾ [البقرة: 20]، وقال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النّور: 35]، وعلى هذا فالضّوء أخصّ منَ النّور؛ لأنّه يُطلَق على القليل والكثير، بخلاف الضّوء فلا يُطلَق إلّا على النّور الشّديد، يؤكّد ذلك استعمال القرآن الكريم حيث جمع بينهما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا﴾ [يونس: 5]، فخالف بينهما حيث نسب الضّياء للشّمس، والنّور للقمر؛ لأنّ النّور في الشّمس أكثر وأشدّ توهّجًا، بخلاف نور القمر، فهو خالٍ منَ الوهج.

ومِنَ الفروقِ أيضًا أنّ النّور على ضربين: دنيويّ، وأخرويّ، فالدّنيويّ: ضربٌ معقولٌ بعين البصيرة، وهو ما انتشر منَ الأمور الإلهيّة، كنور العقل، ونور القرآن، قال تعالى: ﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ١٥﴾ [المائدة: 15]، وقال تعالى عنِ التّوراة: ﴿فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ﴾، وضربٌ محسوسٌ بعين البصر، وهو ما انتشر منَ الأجسام النّيّرة، كالقمرين والنّجوم، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا﴾ [يونس: 5][2].

وممّا يؤكّد الفرق بينهما ما ذكره أبو هلال العسكريّ بقوله: (الضِّياء ما يتخلّل الهواء من أجزاء النُّور، فيبيضّ بذلك، والشّاهد أنّهم يقولون: ضياءُ النَّهار، ولا يقولون: نورُ النَّهار إلَّا أن يعنوا الشّمس، فالنُّور الجملة الّتي يتشعَّب منها)[3].

النَّبيّ والرَّسول:

النُّبوّة: اسمٌ مشتقٌّ مِنَ النَّبأ، وهو الخبر، إلَّا أنّ المرادَ به في هذا المَوضِع خبر خاصّ، وهو الَّذي يلزم اللّه ﷻ به أحدًا مِن عباده فيُميِّزه بإلقائه إليه عن غيره، ويوقفه به على شريعته بما فيها من أمرٍ ونهي، ووعظٍ وإرشادٍ، ووعدٍ ووعيدٍ، فتكون النُّبوّة على هذا

(1) ابن منظور، لسان العرب: (نور).
(2) الرّاغب، المفردات: (نور).
(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 332.

الخبر، والمعرفة بالخبرات الموصوفة الَّتي ذُكِرَت، والنَّبيّ هو المُخبر بها، فإن أُضيفَ إلى هذا التَّوفيقِ أمرُ تبليغِه إلى النَّاس ودعائهم إليه؛ كان نبيًّا رسولًا، وإن أُلقي إليه ما ذكرنا؛ ليعملَ بِهِ في خاصَّته، ولم يُؤْمَرْ بتبليغه والدُّعاء إليه؛ كان نبيًّا، ولم يكن رسولًا، فكلُّ رسُولٍ نبيّ، وليس كلّ نبيّ رسولًا[1].

الرَّبّانيّون والأحبار:

الرَّبّانيُّون: عُلماء أَهل الإنجيل، والأَحبار: علماء أَهل التَّوراة.

وذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ الرَّبّانيِّين همُ الَّذين في العمل أَكثر، وفي العِلم أقلّ، والأحبار همُ الَّذين كانوا أَكثر في العِلم والعمل[2]، وهذا هو الرّاجح؛ لأنّ الحديث عنِ التّوراة، وليس عنِ الإنجيل.

الحفظ والحراسة والرِّعاية والحماية:

الحراسةُ حفظٌ مستمرّ، ولِهذا سُمِّي الحارسُ حارسًا؛ لأنَّه يحرس في اللَّيل كلِّه، أَو لأنّ ذلك صناعتَه فهو يُديم فعله، والحراسة: أَن يصرف الآفات عنِ الشَّيء قبل أَن تصيبه صرفًا مُستمرًّا، فإذا أَصابَته فصرفها عنه سُمِّي ذلك تخليصًا، وهو مصدر، والاسم: الخَلَاص، ويُقال: حرس اللّه عليك النِّعمة، أَي: صرف الآفة صرفًا مُستمرًّا، والحِفظ لا يتضمَّن معنى الاستمرار، وقد حُفظ الشّيءُ، وهو حافظ، كما فُرِّق بين الحفظ والرِّعاية بأنَّ نقيض الحِفظ الإضاعة، ونقيض الرِّعاية الإهمال، والإهمال هو ما يؤدِّي إلى الضَّياع، فعلى هذا يكون الحفظُ صرفَ المكاره عنِ الشَّيء لئلَّا يهلك، والرِّعاية فعل السَّبب الَّذي يصرف المكاره عنه، والحماية تكون لما لا يمكن إحرازه وحصره، مثل: الأَرض والبلد، والحِفظ يكون لما يحرز ويحصر[3].

الخوف والخشية:

النّاظر في كتب اللّغة يجد عدم التّفريق بينهما غالبًا، ورُبَّما عدُّوا ذلك من قبيل المترادف، ولكن بالبحث والتّدقيق من خلال استعمالات القرآن الكريم نجد بينهما فرقًا،

(1) الخطّابيّ، أعلام الحديث: 1/298، والعسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 531، والحليميّ، المنهاج في شعب الإيمان: 1/239.
(2) عبد العظيم، موسوعة الفروق القرآنيّة: 1/394.
(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 205 - 207.

قال الزّركشيّ: لا يكاد اللّغويّ يفرّق بينهما، ولاشكّ أنّ الخشية أعلى منَ الخوف، وهي أشدّ الخوف؛ فإنّها مأخوذة من قولهم: شجرة خاشية، إذا كانت يابسة، وذلك فواتٌ بالكلّيّة، والخوف من قولهم: ناقة خوفاء، إذا كان بها داء، وذلك نقصٌ وليس بفوات، ومن ثمّ خُصَّت الخشية باللّه تعالى في قوله سبحانه: ﴿وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ٢١﴾ [الرّعد 21].

ومنَ الفروق بينهما: أنّ الخشية تكون من عِظَم المَخشيّ، وإن كان الخاشي قويًّا، والخوف يكون من ضعف الخائف، وإن كان المَخُوفُ أمرًا يسيرًا، يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ٢١﴾ [الرّعد 21]؛ فإنّ الخوف منَ اللّه لعظمته يخشاه كلّ أحدٍ، كيف كانَت حاله، وسوء الحساب ربّما لا يخافه مَن كان عالمًا بالحساب، وحاسب نفسه قبل أن يُحاسب.

وواصل الزّركشيّ التّفرقة بينهما بقوله عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النّحل: 50]، يقول: وفيه لطيفة، وهي أنّ اللّه تعالى لمّا ذكر الملائكة، وهم أقوياء، ذكر صفتهم بين يديه (الخوف)؛ لبيان أنّهم عند اللّه ضعفاء، ولمّا ذكر المؤمنين، وهم ضعفاء لا حاجة إلى بيان ضعفهم؛ ذكر ما يدلّ على عظمة اللّه تعالى، فقال: ﴿وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ﴾(1) [الرّعد 21].

الكافرون والكفّار والكفرة:

أمّا لفظ الكافرون فهو جمع مذكّر سالم؛ يدلُّ على القِلّة، والكفّار والكفَرَة جمعًا تكسير يدلّان على الكَثرَة، والكفّار أدلُّ على الكَثرَة مِنَ الكفرة(2).

وممّا ينبغي ذكره في هذا المقام التّفريق بين الكفّار والكفرة، يقول محمَّد الأمين الخضريّ: "ومن بديع التّناسب بين معاني الصّيغ ومبانيها ما تراه في وضع الكفّار والكفرة موضعهما في سياقات القرآن، قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ [الفتح: 29]، وقال في حقّ الكفّار: ﴿وَوُجُوهٞ يَوۡمَئِذٍ عَلَيۡهَا غَبَرَةٞ ٤٠ تَرۡهَقُهَا قَتَرَةٌ ٤١ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَفَرَةُ ٱلۡفَجَرَةُ ٤٢﴾ [عبس: 40 - 41 - 42]؛ فقد استدعى مقام امتداح المؤمنين بالشّدّة على أعدائهم، ووصفهم بأبلغ الصّيغ الواردة في وصف الشّدّة ﴿أَشِدَّآءُ﴾، وناسبها بأن

(1) الزّركشّي، البرهان: 4/78.
(2) عبد العظيم، موسوعة الفروق القرآنيّة: 2/1007.

يُؤتى بأبلغ معاني الكفر ﴿ٱلۡكُفَّارِ﴾ لتكون الشّدّة دالّة على أبلغ مراتب الشّجاعة والثّبات في مواجهة أعتى النّاس كفرًا، وحربًا على المؤمنين، فتناسبتِ الصّيغتان معنًى وتقاربتا وزنًا وبناءً، ولم يقصد في سورة عبس المبالغة في وصفهم بالكفر، وإنّما أُريد حصرُ هذه الوجوه الكالحة المسودّة يوم القيامة بهؤلاء الكفرة في مقابلة الوجوه الضّاحكة المستبشرة منَ المؤمنين، فأدّى بناء الكثرة ﴿ٱلۡكَفَرَةُ﴾ غرضَه من تحديد وصفِ أصحاب الوجوه المظلمة والدّلالة على كثرتهم إضافة إلى جليل التّناسب في الوزن والبناء مع الفجرة بعده، والسّفرة والبررة قبله، فكان وضع كلّ منهما في مَوضِعه دليلًا على إعجاز النّظم الحكيم"[1].

وممّا يُذكر في هذا المقام بين صيغة: فُعَّال وفَعَلَة، أنّ الكُفَّار أشدّ من الكفرة؛ لذلك كان استعمال الكفّار في جمع الكافرِ المضادّ للإيمان أكثر استعمالًا، قال تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ﴾ [التّوبة: 123]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ﴾ [البقرة: 161]، وأمّا الكفرة فهو في جمع كافر النّعمة أكثر استعمالًا، كما في سورة عبس؛ فسياق السّورة سياق ذكر النّعم على الإنسان، لذلك جاء جمع الكفرة؛ لأنّه في جحود النّعمة أكثر استعمالًا، فضلًا على أنّ صيغة فعّال أشدّ من صيغة فَعَلَة؛ ولذلك جاء لفظ كفّار المضادّ للإيمان على وزن فُعَّال بخلاف كفرة الّذي في مقام جحود النّعمة؛ فإنَّه على وزن فَعَلَة[2].

(1) الخضريّ، الإعجاز البيانّي، ص: 194.

(2) الدّوريّ، دقائق الفروق اللّغويّة، ص: 260.

﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ
وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌۚ
فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ
فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٤٥﴾ [المائدة: 45]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لـمَّا بيّن سبحانه تعالى في الآية السّابقة أنّه ذكر في التّوراة أحكام حدّ الزّنا، وأنّ حكم الزّاني المحصن الرّجم، وأنّ اليهود غيّروه وبدّلوه، وكلّ ذلك في مقام الحفاظ على الأعراض، ذكر في هذه الآية ما يتعلّق بأحكام الحفاظ على النّفس؛ فذكر أحكام القصاص، لكنّ اليهود بدّلوها وغيّروها، وفرّقوا بين الشّريف والوضيع، والأمير والغفير، وظهر ذلك واضحًا في التّفريق بين القتيل من بني قريظة وبني النّضير، حيث فضّلوهم على بني قريظة.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَكَتَبْنَا﴾: الكاف والتّاء والباء: أَصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على جمع شيء إلى شيء، ومنه قيل: كتبتُ الكتاب؛ لأنَّه يجمع حرفًا إلى حرف، والكتاب: اسمٌ لما كُتِبَ مجموعًا، وكَتَبَ الشَّيء، أي: خَطَّه، ومِن معاني الكِتَاب: الصَّحيفة، والدّواة[1]، ويعبّر عنِ الإثبات والتّقدير والإيجاب والفرض والعزم بالكتابة، ووجه ذلك أنّ الشّيء يُراد، ثمّ يُقال، ثمّ يُكتب، فالإرادة مبدأ والكتابة مُنتهى، ثمّ يعبّر عنِ المراد الّذي هو المبدأ إذا أُرِيدَ توكِيدُه بالكتابة الّتي هي المنتهى، قال تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ﴾ [المجادلة: 21]، وقال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾، أي: أوجبنا وفرضنا[2].

2) ﴿ٱلنَّفْسَ﴾: الرُّوح، يُقال: خَرَجَت نَفسُ فلانٍ، أي: رُوحُه، وتأتي بمعنى العين،

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، وابن سيده، المحكم، والجوهريّ، الصّحاح: (كتب).
(2) الرّاغب، المفردات: (كتب).

فيُقال: أَصابَت فُلانًا نَفسٌ، أي: عينٌ، ونَفسُ الشَّيء: عَينُه، وأَصلُ الكلمة مِنَ التَّنفيس، وهو الخروج مِنَ الجَوف، ومنه النِّفاسُ وهو الولادة، والنّفس: الرّيح الدّاخل والخارج في البدن منَ الفم والمنخر، وهو كالغذاء للنّفس، وبانقطاعه بطلانها[1].

ويُطلَق النَّفسُ على الدّم؛ لأنَّه أَساسُ الحياة، أو لأنَّ الرُّوحَ تخرج بخروجه، يُقال: سالَت نَفسُه، أي: دَمُه، ومِن معانيها أيضًا: الجسد والحسد والذّات والحقيقة والعزّة والهمّة[2].

3) ﴿وَٱلْعَيْنَ﴾: الجارحة، وهي الّتي يُبصر بها النّاظرُ، وتُطلَق على الشَّيء المَحسوس المُشاهَد بالعين الباصرة، وعينُ الشَّيء نَفسُه، يُقال: أَخَذتُ مالي بعَينه، أي: نَفسَ مالي، وتأتي بمعنى المال العتيد الحاضر، يُقال: اشتَرَيتُ عَينًا بعينٍ، أي: حاضرًا بحاضرٍ، ومن معانيها: يَنبوع الماء الّذي يَنبُعُ مِنَ الأَرض ويجري، والجاسوس، وما ضُرِبَ مِنَ الدَّنانير والدَّراهم، وغير ذلك، وجمعها: عيونٌ، وأعينٌ، وأعيانٌ[3].

4) ﴿وَٱلْأَنفَ﴾: أَصلُ الأَنف: الجارحة، ثمَّ يُسمَّى به طَرَفُ الشَّيء وأَشرَفُه، فيُقالُ: أَنفُ الجبل وأَنفُ اللِّحية، ونسبوا الحَميَّة والغضب والعزَّة والذّلَّة إلى الأَنف، وقِيلَ: شمخ فلانٌ بأَنفه: للمُتكبِّر، وتَرِبَ أَنفُه للذَّليل، وأَنِفَ فلانٌ من كذا بمعنى استَنكَف، واستَأنَفتُ الشَّيء: أخذتُ أنفَه، أي: مَبدَأَه، ومنه قوله ﷻ: ﴿مَاذَا قَالَ ءَانِفًاۚ﴾ [محمّد: 16] أي: مبتدأ[4].

5) ﴿وَٱلْأُذُنَ﴾: مَوضِع السَّمع، وأَذَنتُه أذنًا: ضَرَبت أُذُنَه، ورَجُلٌ أُذُنٌ وامرأةٌ كذلك: إذا استمع من كلِّ أحدٍ، والأُذُنُ: عُروَة الكوز ونحوه[5].

6) ﴿وَٱلسِّنَّ﴾: قطعةٌ مِنَ العظم تَنبُتُ في الفكِّ، وقيل: الضِّرسُ، والسِّنُّ مِنَ الشَّيء: كُلُّ جزءٍ مُحَدَّدٍ أو مُسَنَّنٍ على هيئتها، مثلُ: سِنِّ المُشط، أوِ المنشار، ومن معانيها: العُمرُ، وجمع السِّنِّ: أسنانٌ[6].

7) ﴿وَٱلْجُرُوحَ﴾: الجرحُ: أثرٌ دَامٍ في الجلد، يُقال: جَرَحَه جَرحًا، فهو جَريحٌ ومجروحٌ،

---

(1) الرّاغب، المفردات: (نفس).
(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (نفس).
(3) الخليل، العين، والجوهريّ، الصّحاح، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والزّبيديّ، تاج العروس: (عين).
(4) الخليل، العين، والجوهريّ، الصّحاح، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (أنف).
(5) الخليل، العين، وابن عبّاد، المحيط: (أذن).
(6) الجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب: (سنن).

قال تعالى: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌۚ﴾، وسُمِّي القَدحُ في الشَّاهد جرحًا تشبيهًا به، وتُسمَّى الصَّائدة مِنَ الكلاب والفهود والطّيور جارحة، وجمعها: جوارح؛ إمّا لأنَّها تَجرح، وإمَّا لأنّها تكسب، قال ﷻ: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: 4]، وسُمِّيت الأَعضاء الكاسِبة جَوارحَ؛ تشبيهًا بها لأحد هذين[1].

8) ﴿قِصَاصٌۚ﴾: المماثلة والمساواة، يُقال: اقتَصَّ مِن عَدُوِّه، أي: فَعَلَ بعدوِّه مِثلَ ما فعل به، والقِصاصُ أيضًا: المُعاقبة بالمثل، ويأتي بمعنى المقابلة، وأَصله مِنَ القَصِّ، وهو: التَّتَبُّعُ، يُقال: قَصّ الأَثَرَ، أي: تَتَبّعَه، ومنه القاصُّ: وهو الّذي يَتبَعُ الأَخبار، وقيل القصُّ: القطعُ، ومنه سُمِّيَت المُعاقبة بالمثل قِصاصًا؛ لأنّه يَتَتَبّعُ جناية الجاني، ويأخذُ مثلَها منه، أو لأنَّه يَقطَعُ مِن بَدَنِه مِثلَ ما قَطعَ، ومِن أسمائه أيضًا: الجزاءُ والقَوَدُ[2].

9) ﴿تَصَدَّقَ بِهِۦ﴾: الصَّدقة: اسمٌ لِمَا يُتَصَدّقُ به مِن مالٍ ونحوه، أو ما أعطَيتَه في ذات الله تعالى للفقراء والمساكين، والتّصَدُّقُ: إعطاء الشّيء تقرّبًا إلى الله تعالى، يُقال: تَصَدَّقتُ عليه، أي: أَعطَيتُه صدقةً، والمُتَصَدِّقُ: المُعطي، وأَصل الكلمة مِنَ الصّدقِ، وهو: القوّة والصّلابة، ومنه سُمِّيَت بذلك؛ لدلالتها على قوّة إيمان وصدق صاحبها، والجمعُ: صدقاتٌ[3]، ويُقال لما تجافى عنه الإنسان من حقّه: تصدّق به، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥۚ﴾، أي: من تجافى عنه، وفي نحو قوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 280]، فإنّه أجرى ما يسامح به المعسر مَجرَى الصّدقة[4].

10) ﴿كَفَّارَةٌ﴾: مأخوذةٌ مِنَ الكفر، وهو السَّتر والتَّغطية، سُمِّيت بذلك؛ لأنَّها تُغطِّي الذَّنبَ وتَستُرُه حتّى يَصيرَ بمنزلة ما لم يُعمَل، يُقال: كَفَّرَ اللهُ عنه الذَّنبَ، أي: محاه، وكأَنَّه غطَّى عليه بالكفَّارة، وكلّ ما غطّى شيئًا فقد كفره، ومنه قيل للَّيل: كافرٌ؛ لأنّه سترَ بظلمته كلَّ شيءٍ وغطّاه[5]، والكفّارة: ما يغطّي الإثم، ومنه كفّارة اليمين، وكفّارة القتل والظّهار[6].

(1) الرّاغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (جرح).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والزّبيديّ، تاج العروس: (قصص).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (صدق)، والجرجانّي، التّعريفات، ص: 176، والزّبيديّ، تاج العروس: (صدق).
(4) الرّاغب، المفردات: (صدق).
(5) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، وابن سيده، المحكم، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (كفر).
(6) الرّاغب، المفردات: (كفر).

11) ﴿بِمَآ أَنزَلَ﴾: الإنزال: مصدرُ أَنْزَلَ، وهو نقلُ الشَّيء من أَعلى إلى أَسفل، يُقالُ: نزل الشَّيءُ، يَنزِلُ نزولًا، أي: هبط وانحَدَرَ من عُلُوٍّ إلى سُفلٍ، وأَصلُه: الانحطاطُ من عُلُوٍّ[1].

12) ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾: الظُّلمُ: الجَورُ ومُجاوزة الحَدِّ، يُقال: ظَلَمَه، يَظلِمُه، ظُلمًا ومَظلِمَةً، أي: جارَ عليه، وضدُّه: العَدلُ، وأَصلُه: وَضعُ الشَّيء في غير مَوضِعه، كقولهم ظَلَمَ الأَرضَ: إذا حفرها في غير مَوضِع حَفْرِها، ومِن معانيه أيضًا: التَّعَدِّي والحَيف[2].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

بيَّن اللّه تعالى في الآية الكريمة أنَّه فرَض على اليهودِ في التّوراة القِصاصَ بأن تُقتَلَ النَّفسُ إذا قَتَلَت نفسًا أُخرى عَمدًا بغير حقٍّ، وكذا العينُ مُقابلَ العين، والأَنفُ مقابلَ الأَنف، والأُذُنُ مُقابلَ الأُذُن، والسِّنُّ مقابلَ السِّنِّ، كما فرض القصاصَ في الجُروح، فللمَجروحِ أن يقتَصَّ بالمثل ممَّن جرَحَه ظُلمًا، فمَن تنازَلَ عن حقِّه منَ القِصاص فيما سبق فعفا عمَّن تعدَّى عليه، فسيُكفِّرُ اللّه ذنوبَه جزاءَ عفوه عنه، وأَخبر تعالى أنَّ مَن لم يحكم بما أنزل اللّه، ويعرض عمّا شرعه اللّه منَ القصاص والعدل والتّساوي بين الأفراد فهو منَ الظّالمين الّذين يغمطون النّاس حقوقهم[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

توثيق الأحكام الشّرعيّة مبدأ إسلاميّ:

سرّ عطف قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ على قوله ﴿أَنزَلْنَا﴾:

عطف: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ على ﴿أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾؛ لوجود مناسبةٍ بينهما، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ الجملتين خبريتان، فبينهما توسُّط بين الكمالين مع وجود الجامع، ووجودِ مناسبةٍ بينهما من جهة كون المسند إليه واحدا، والمسند واحدا أيضًا، وهو الفَرض أو التَّشريع.

والآخر: أنَّه ناسب عَطف هذا الحُكم على ما تقدَّم أنَّهم غيَّروا

(1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، وابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (نزل).
(2) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (كفر).
(3) حجازي، التّفسير الواضح: 6/90.

أَحكامَ القِصاص كما غيَّروا أحكام حدِّ الزِّنا، ففاضلوا بين القتلى والجرحى، فالأولى أنزل اللّه أحكامَ الحفاظ على الأعراض، وفي الأخرى أنزل الحفاظ على الأنفس والدّماء، لكنّهم بدّلوا وغيّروا في كلّ منهما.

سرُّ التَّعبير بلفظ الكتابة في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ﴾:

عبّر القرآن الكريم بالفعل ﴿وَكَتَبۡنَا﴾؛ لأنّ هذه المادّة الَّتي صِيغ منها الفعل - وهي الكتابة - تعطي معنى الْفَرْضِ واللُّزوم، ويكون معنى النّصّ الكريم أنّنا فرضنا وحكمنَا حكمًا مكتوبًا خالدًا غير قابلٍ للمحو في أيّ عصرٍ منَ العصور[1].

نكتة مجيء الفعل ﴿وَكَتَبۡنَا﴾ بصيغة الماضي:

جاء الفعل (كتب) على هذه الصّيغة ليدلّ على الزَّمن الماضي، ممَّا يفيد استقرارَ الأَمرِ وثبوتَه، فضلًا عن عظمة مُشرِّعه، ولا سيَّما أنَّه اتَّصل بنون العظمة العائدة عليه جلَّ في علاه، وليفيد أقدميَّةَ الحكم، وكونَه مُقرَّرًا[2].

دلالة تعدّي الفعل (كتب) بحرف الجرّ (على):

دلّ تعدّي الفعل (كتب) بحرف الجر (على) على أنّ المراد بها هنا الفرض والتّشريع، والمعنى: فرضنا وأوجبنا عليهم في التَّوراة أنَّ النَّفسَ بالنَّفس، ويجوز أن يُراد الكتابة الحقيقيَّة، وهي الكتابة في الألواح؛ لأنَّ التَّوراة نزلَت مكتوبة في الألواح، ولهذا تعدَّى فعل (كتبنا) بحرف (في) فهو مِن استعمال اللَّفظ في حقيقته ومجازه، وفيه إشارة إلى أنَّ هذا الحُكم لا يُمكن جحده؛ لأنَّه مكتوب، والكتابة تزيد الكلام توثيقًا[3].

تعيين مُتعلّق الفعل ﴿وَكَتَبۡنَا﴾:

المكتوب عليهم: هو المصدر المستفاد مِن (أنَّ) وما دخَلَتْ عليه، والمأخوذ من حرف الباء الَّذي هو التَّعويض، أي: كتبنا عليهم تعويضَ النَّفس المقتولة بالنَّفس القاتلة، أي: مساواة القِصاص.

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2205.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/196.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/213.

دلالة حرف الجرّ ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾:

التَّعبير بحرف الجرّ (على) أفاد معنى استعلاء الحُكم، وتمكُّنه فيهم[1].

سرّ التّعبير بالظّرفيّة في قوله: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ﴾:

التّعبير بالظّرفيّة أفاد استقرار حكم القصاص في التّوراة، وتمكّنه منها تمكّن الظّرف منَ المظروف.

سرّ اتّفاق القرّاء على فتح همزة ﴿أَنَّ﴾ في هذا الموضع:

فُتِحَت همزة ﴿أَنَّ﴾ هنا؛ لأنّ المفروض في التّوراة ليس هو عين هذه الجُمل، ولكنّ المعنى الحاصل منها، هو العوضيّة والمساواة فيها.

سرّ تقديم الجارّ والمجرور ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ في قوله: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾:

قُدّم الجارُّ والمجرور؛ لأنّ البدء بذكر المكتوب عليهم آكد من ذكر المكتوب؛ لتعلّق الكَتب بمَن يؤدّي، فيترقّب المكلّف التّكليف، وتتطلّع نفسُه إلى المكتوب عليه.

دلالة التّعبير بـ (الباء) في قوله: ﴿أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾:

عُبّر بـ(بالباء)؛ للدّلالة على أنّ النّفس مقابلة بالنّفس، تؤخذ بها، وتكون بدلًا، فالباء هنا للمقابلة، فكما أنّ المقابلة تكون في البيوع تكون في النّفوس إذا اعتدت، وتصير نفس الجاني كأنّها شيء منَ الأشياء، وهو الّذي أهانها[2].

دلالة التّعبير بقوله: ﴿ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾:

دلّ التّعبير على عموم النّفس من غير تخصيص ولا تفريق، فالعبرة بالتّساوي في الإنسانيّة، وفي النّفس الآدميّة، فلا تفاضل بين نفسٍ ونفس، ولا التفات لقول الّذين يفرّقون بين الأنفس؛ لأنّ النّصّ القرآنيّ محكمٌ في وجوب القصاص في الأنفس من غير تفرقة، قال اللّه تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [البقرة: 179][3].

---

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/271، والحناويّ، آيات القصاص دراسة بلاغيّة، ص: 847، وأبو صعيليك، الإعجاز البيانيّ والتّشريعيّ في آيات القتل، ص: 107.

(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2205.

(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2205.

سرّ التَّعبير بالأعضاء المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ﴾:

كرامة أجزاء الإنسان من كرامةِ الإنسانِ نفسِهِ

التّعبير بهذه الأعضاء في هذا النّصّ يبيّن أنّ القصاص بين الأطراف كالقصاص بين الأنفس، فالعين إذا فُقئت حتَّى لم يبقَ فيها مجالٌ للإدراك؛ فإنَّ عين الجاني تُفقَأُ بها، والأَنف إذا جُدعَ جميعهُ فإنَّه يُجدع أنف الجاني بهِ، والأُذن إذا قُطعت جميعها فإنّها تُقطع أذنُ الجاني بها، وكذلك السِّن، والّذي يدلّ على ذلك هو الإتيان بالألف واللّام في هذه الأعضاء، فكأنّه أشار إلى العين كاملة، وكذا بقيّة الأعضاء.

فأمَّا لو كانتِ الجناية ذهبت بِبَعْضِ إدراك العين أو ببعض الأَنف أو ببعض الأُذن أو ببعض السِّن، فليس في هذه الآية ما يدلُّ على ثبوت القِصاص[1]، وإنّما اختلف الفقهاء في قيمة ما وقع من بعض الجنايات في هذه الأعضاء، وهذا محلّه كتب الفقه.

سرّ الاقتصار على هذه الأعضاء:

اقتصر على هذه الأعضاء دون غيرها؛ لشرفها ولإمكان القياس عليها، يقول ابن العربيّ: (نصَّ على أمَّهات الأعضاء، وترك باقيها للقياس عليها، وكلّ عضو فيه القِصاص إذا أمكن ولم يخشَ عليه الموت، وكذلك كلّ عضو بطلَت منفعته وبقيت صورته فلا قود فيه، وفيه الدّيّة لعدم إمكان القود فيه)[2].

ويضاف إلى ذلك ما ذكره ابن عاشور بقوله: (لأنّ القطع يكون غالبًا عند المضاربة بقصد قطع الرّقبة؛ فقد ينبو السّيف عن قطع الرّأس فيصيب بعض الأعضاء المتّصلة به من عين أو أنف أو أذن أو سنّ، وكذلك عند المصاولة؛ لأنّ الوجه يقابل الصّائل)[3].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/154، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/43، والقنّوجيّ، فتح البيان: 3/433.
(2) ابن العربيّ، أحكام القرآن: 2/135.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/214.

سرّ إفراد هذه الألفاظ وجمع الجروح:

جُمِعَت الجروحُ لإمكان تعدُّدها في الشَّخص الواحد، بخلاف تلك[1].

المراد باللام في النّفس الأولى وما عطف عليها:

المُرادُ بالنَّفس الأولى: نَفسُ المُعتدَى عليه، ولام التَّعريف في المَواضِع الخمسة داخلةٌ على عضو المَجنِي عليه، ومجرورات الباء الخمسة على أعضاء الجاني.

دلالة (الواو) بين العطف والاستئناف في قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾:

تتباين آراء العلماء في دلالة الواو في الآية، فذكر أبو علي الفارسيّ وجوهًا للعطف، منها: أنَّ جملة ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ وباقي المعطوفات منصوبةٌ عطفًا على اسم إنَّ، وبالرَّفع جملة اسميَّة معطوفة على جملة فعليَّة ﴿وَكَتَبْنَا﴾، ويكون هذا ابتداءَ تَشريعٍ وبيانَ حُكمٍ جديد غير مندرج فيما كُتب في التَّوراة[2].

وذهب الخطيب إلى أنَّه لا عطفَ، والكلامُ محمولٌ على الاستئناف، وليس ابتداءَ كلام مُنقطع عن سابقه، إنَّما هو استئناف جوابٍ يتمُّ به الكلام المُنبثق منَ الجملة السَّابقة، ويكون الكلامُ جوابَ سؤال مقدَّر، كأنَّه لمّا سمع قوله: ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾، قال قائلٌ: ما حالُ غير النَّفس؟ فقال الله تعالى: ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾[3].

سرّ التّرتيب في ذكر الأعضاء:

بُدِئَ بالعين؛ لأنّها أشرف الأعضاء وأكملها، ولا يُستغنى عنها، فهي زينة الوجه، ومحلّ الجمال في الخلقة، وبها النّظر والبصر، إلى غير ذلك منَ الوظائف الحسّيّة والمعنويّة، ثمّ ثنّى بالأنف لأهميّته حسًّا ومعنًى، فمنه النّفَسُ والتّنفس، ويكنّى به عن الشّموخ والعظمة، ثمّ ثلّث بالأذن مع بالغ أهمّيتها، لكنّها في الأثر أقلّ، ثمّ ختم ذكر الأعضاء بالأسنان، وهي في ترتيبها تدلّ على قدر وظيفتها.

دلالة ﴿وَٱلْجُرُوحَ﴾:

الجروح غير قطع الأطراف المتميّزة الّتي يجري فيها التّماثل، مثل: الشّجاج بكلّ

---

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/110.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/271، والسّمين، الدّرّ المصون: 4/273.

(3) الخفاجيّ، عناية القاضي: 3/246، والآلوسّي، روح المعاني: 3/315.

مراتبها، ومثل: الجروح في أجزاء الجسم، وهذا يدلّ على أنّ جسم الإنسان مصانٌ، ومحاطٌ بالحفاظ عليه، وعدم الاعتداء ولو كان ذلك بجرحٍ يسير، فشرّع الإسلام القِصاص؛ لإعلاء شأن الإنسان.

حرص الإسلام على كرامة الإنسان في كلّ المراحل:

سرُّ الوصف بالمصدر دون الوصف بالصِّفة الصّريحة في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ﴾:

الوصف بالمصدر أَكثرُ مبالغة مِنَ الوصف بالصِّفة الصَّريحة، فوَصْفُ الجروحِ بأنَّها قِصاص؛ لأنَّه لمّا كان كلُّ جُرحٍ يجري فيه القِصاص؛ صارتِ الجروحُ كأنَّها مخلوقة مِن ذلك الفعل لكثرة تعاطيها له، والاعتياد عليه، فمَن جَرح غيرَه اقتُصَّ منه، ولهذا جعله نفسه هو المصدر لِلْمُبَالغة، ولا شكَّ أنَّ هذا أبلغُ من تقدير مُضاف محذوف، أي: الجروح ذات القِصاص، وفي هذا المعنى يقول ابن جنِّي - في قول الخنّساء: (فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارٌ) - : إن شِئتَ على ذات إِقبال وإِدبار، وإن شِئتَ جعلتها نفسها هي الإقبال والإدبار، أي: مخلوقة منها(1).

سرّ إيثار التّعبير بالتّصدّق دون العفو:

حثّ الإسلام على العفو والصّفح في الدّماء والجروح منهج قرآنيّ:

المراد مِنَ التَّصدّق في الجملة: العَفو، والمُتصدِّق: صاحبُ الحقِّ، ومستوفي القِصاص مِنَ المجروح إن كان باقيًا، أو وارثه إن كان هالكًا(2)، وسرُّ التَّعبير عنِ العفو بالتَّصدّق في هذه الجملة الشَّرطيَّة: المُبالغة في التَّرغيب فيه(3).

ولأنَّ العفو لمّا كان عن حقٍّ ثابتٍ بيد مُستحقِّ القِصاص؛ جعل إسقاطه بمنزلةِ الصّدقة؛ ليُشير إلى فَرطِ ثوابه.

وعلى هذا فالكلام واردٌ على سبيل الاستعارة التَّبعيّة في الفعل

(1) ابن جنّي، المحتسب: 2/89، والقزوينيّ، الإيضاح: 1/108.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/155.

(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/43، والآلوسّي، روح المعاني: 2/398.

﴿تَصَدَّقَ﴾، فقد شبَّه العفو بالتَّصدق بجامع فرط الثَّواب في كلٍّ منها، واستُعير المشبَّه به للمشبَّه، واشتقّ منه ﴿تَصَدَّقَ﴾ بمعنى (عفا)[1].

تعيين مرجع الضّمير في ﴿بِهِۦ﴾ من قوله: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ﴾:

الضَّمير في (به) عائدٌ على القِصاص الشَّامل للنَّفس والأَعضاء والجروح الَّتي فيها القِصاص، وفي هذا إشارة إلى شيوع العفو في كلّ المراحل: النّفس وما بعدها.

نكتة الإضمار في موضع الإظهار:

عُبّر بالإضمار في مقام الإظهار في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ﴾؛ لأنّ التّصدّق يَحْمِلُ أكثر من معنًى، فهو يشير إلى حاجة الجاني الملحّة إلى العفو؛ لاستبقاء حياته، كما أنّ الفقير المعدم يحتاج إلى الصّدقة؛ لاستبقاء حياته، فاستبقاء الحياة أمرٌ مشترك بينَهما.

وللإشارة إلى أنّ فضل العافي على الجاني كفضل المتصدّق على المحتاج، وفيها إشارة إلى طلبِ العافي مرضاةَ اللّه في الدّنيا والآخرة.

دلالة التّعبير بقوله: ﴿كَفَّارَةٌ﴾ مع ذكر دلالة الضّمائر في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾:

الضَّمير ﴿فَهُوَ﴾ يعود على التَّصدّق، أي: فالتَّصدّق كفَّارة للمُتصدِّق، فمَن تصدَّق بجُرحه أو دَم وَليِّه فعفا عن حقِّه في ذلك، فإنَّ العفو كفَّارة له عن ذُنوبه يُعظِّم اللّه أجرَه بذلك، ويكفِّر عنه[2]، والضَّمير في ﴿لَّهُۥ﴾ يعود على المُتصدِّق، ويَحْتَمِل أن يعود على الجاني وإن لم يتقدَّم ذِكره، أي: ذلك العفو والتّصدّق كفّارة للجاني، تُسقط عنه ما لزمه منَ القصاص، ويَحْتَمِلُ أيضًا أن يكون المعنى أنّ كلّ مَن تصدّق واعترف بما يَجِبُ عليه منَ القصاص وانقاد له؛ فهو كفّارة لمَا جناه منَ الذّنب، والإضافة للاختصاص، وهذا ترغيب في العفو[3].

دلالة التّعبير بالجملة الشّرطيّة في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾:

هذه الجملة شرطيَّة تتناولُ كلَّ خارجٍ عن حكم اللّه مُتمرِّد على أحكامه وشرائعه، فهي

(1) الحناويّ، آيات القصاص دراسة بلاغيّة، ص: 848.

(2) البروسويّ، روح البيان: 2/398.

(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/198، والرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/369، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/276.

تحذيرٌ مِن مُخالفة حُكم اللّه، وتنبيهٌ على أنَّ التَّرغيب في العفو لا يقتضي الاستخفاف، وإبطال العمل به؛ لأنَّ حُكم القِصاص شُرِعَ لحكمةٍ عظيمة منها الزَّجر، وجَبر خاطر المُعتدَى عليه، والتَّفادي من ترصُّد المُعتدَى عليهم للانتقام منَ المُعتدين.

فإبطال الحُكم بالقِصاص يُعطِّل هذه المصالح، وهو ظُلمٌ؛ لأنَّه غَمْطٌ لحقِّ المُعتدَى عليه أو وليّه، أمَّا العفو عنِ الجاني فيُحقِّق جميع المصالح، ويزيد مصلحة التَّحابب؛ لأنَّه عن طيب نفسٍ.

وجه إعادة التّحذير بعد استحباب العفو في قوله: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥۚ﴾:

ووجه إعادة التَّحذير بعد استحباب العَفو: أنَّه قد تغشى غباوة حكام بني إسرائيل على أفهامهم، فيجعلونَ إبطال الحُكم بمنزلة العفو[1].

سرُّ التَّعبير بالاسم الأحسن ﴿ٱللَّهُ﴾ والاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾:

التَّعبير بالاسم الموصول عمّا أنزله اللّه تعالى يُشعر بما في حيِّز الصِّلة من عَظَمَةِ المُنَزِّل، ثمَّ الرَّهبة والهيبة منه الَّتي أفادتها العَنْوَنة بالألوهيَّة في هذا المَوضِع ممَّا يقتضي الخضوع والاستسلام، ومِن ثمَّ الطَّاعة والتَّنفيذ[2].

بلاغة ختم الآية بقوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾:

بيان خطورة الاعتداء على حدود الله تعالى

الجملة جواب الشَّرط، ومعناها: المبالغون في الظُّلم المتعدُّون لحدوده تعالى، الواضعون الشَّيءَ في غير مَوضِعه، وهي تذييلٌ مقرِّر لإيجاب العمل بالأحكام المذكورة[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/217.

(2) أبو صعيليك، الإعجاز البيانّي والتّشريعيّ في آيات القتل، ص: 108.

(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/43.

سرّ التّعبير باسم الإشارة ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ في قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾:

التَّعبير باسم الإشارة للبعيد لـ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ يُرادُ به الإبعادُ والذَّمُّ، وتبشيعُ حالهم في بُعْدِهم عن تنفيذ أحكام اللّه المذكورة في التّوراة.

دلالة التّعبير بأسلوب الحصر والقصر في قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾:

اشتملت هذه الفاصلة على أسلوب الحصر في قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾؛ للمبالغة في الوصف بهذا الإثم العظيم الـمُعبَّر عنه بالظُّلم، وبلوغهم أقصى درجاته؛ لأنَّه جَور وتبديل للأحكام.

ولهذا قصر صفة الظُّلم عليهم، أي: هم الكاملون في الظُّلم، وأكَّد هذا القصر بضمير الفصل[1].

النّظم القرآنيّ في فواصل الآيات المتعاقبة جمع بين جمال المَبنَى وسموّ المعنى:

مناسبة فواصل القرآن لمضمون آياتها:

جاءت هذه الفاصلة بوصف الظُّلم عقب أشياء مخصوصة مِن أمر القتل والجرح فناسب ذِكر الظّالمين؛ لأنَّ الظُّلم مُنافٍ للقِصاص، وعدم التَّسوية، وفيه إشارة إلى ما كانوا قرَّروه من عدم التَّساوي بين بني النَّضير وبني قريظة.

ولأنَّهم لم ينصفوا المظلوم مِنَ الظَّالم في الأمر الَّذي أمر اللّه فيه بالعدل والتَّسوية بين الجميع، فخالفوا وظلموا، وتعدَّى بعضُهم على بعضٍ؛ ولهذا ختم الآية بقوله: ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾؛ لأنّه يناسب أوّلها في المعنى.

أمَّا الآية السَّابقة فقد ناسبَ ذِكر الكافرين، فختمها بقوله: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾؛ لأنَّه جاء عقب قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ﴾ ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ﴾، وهذا كفر، فناسب ذِكر الكافرين، وهكذا ختمَ كلَّ آيةٍ بما يناسب أوَّلها في المعنى.

---

(1) القنّوجيّ، فتح البيان: 3/435.

وهذا الوصف الجديد هنا ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ لا يعني: أنَّها حالٌ أخرى كالّتي سبق الوصف فيها بالكفر، إنَّما يعني إضافة صفة أخرى لَمَن لم يحكم بما أنزل اللّه[1].

وعلى هذا يكون المرادُ بالظُّلم الجَوْرَ، ويكون إثبات وصف الظُّلم؛ لزيادة التَّشنيع عليهم في كفرهم؛ لأنَّهم كافرون ظالمون[2].

حكمة تشريع القصاص:

من خلال ما سبق ذكره في الآية منَ التّأكيد على أخذ النّفس بالنّفس، وما تبع ذلك منَ الأعضاء المذكورة في الآية؛ فإنَّنا نلحظ أنَّ القِصاص - من أَعلاه في النَّفس إلى أدناه في الجروح - فيه تكريمٌ للإنسانِ، وحياةٌ هنيئة لهُ، كما قال تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: 179]، فإنَّه إن ساد الشُّعور بالقِصاص بين مَن تُسوِّل لهم أنفسُهم ارتكاب الجرائم سيتردَّدون في ارتكابها، ولا يُقدِمون على ذلك، ولا يصحّ أن نذهب إلى الرَّأفة بالجاني دون النَّظر لما آل إليه أثر الجناية في المجني عليه، وإلَّا كُنَّا نُعين الظَّالم، ونقيله من عثرته، ونترك المظلوم يَئِنُّ من جروحه المادّيَّة والنَّفسيَّة[3].

۞ الفُروقُ المُعجَميَّةُ:

الرُّوح والنَّفس:

الرّوح بضمّ الرّاء في كلام العرب: النّفخ، سُمّي روحًا؛ لأنّه ريحٌ يخرج منَ الرّوح، لذا اقترن النّفخ مع الرّوح في قوله تعالى: ﴿فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾ [الأنبياء: 91]، وفي قوله: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦۖ﴾ [السّجدة: 9].

والنّفس سُمّيت نفسًا؛ لتولّد النّفس منها، وهي تُطلق في كلام العرب على وجوه، فتُطلق على الدّم والعين والعزّة إلى غير ذلك منَ المعاني.

وجُعلت الرُّوح من أمرِ اللّه في قوله تعالى: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: 85]، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ﴾ [الشّورى: 52]، بخلاف

(1) الخطيب، التّفسير القرآنّي للقرآن: 3/1106.
(2) الحناويّ، آيات القصاص دراسة بلاغيّة، ص: 851.
(3) أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلاميّ، ص: 405.

النّفس، فقد جُعِلَت من عالم الخلق، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾ [النّساء: 1]، والآيات في هذا عديدة.

ولمّا كانتِ الرّوح من عالم الأمر فهي أشرف منَ النّفس؛ لذا نسبت إليه سبحانه تشريفًا لها وتعظيمًا، قال تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ٢٩﴾ [الحجر: 29][1].

وممّا يُذكر في الفرق بينهما أنّ الرُّوح جَوهَرٌ لطيفٌ حاملٌ قوَّة الحياة، والحسِّ، والحركة الإراديَّة، وهي أمرٌ منَ اللّه تعالى، تَعجز العقولُ عن إدراك كنهه، كما قال تعالى: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: 85]. والنَّفس هي ما يجمع بينَ الرَّوح والبدن، وتُطلق على القوَّة الدَّاعية إلى البرّ والشَّرّ. والرُّوح: التَّنفُّس، وقد أراح الإنسان إذا تنَفَّس[2].

الزَّكاة والصَّدقة:

الفرق بينهما أنَّ الزَّكاة لا تكون إلَّا فرضًا، والصَّدقة قد تكون فرضًا، وقد تكون نفلًا، والتَّصدّق: مُطلق العطاء[3].

الجَور والظُّلم:

أصل الظُّلم نقصان الحقّ، والجَور العُدولُ عنِ الحقِّ، وخُولف بين النَّقيضين، فيقال في نقيض الظُّلم: الإنصاف؛ وهو إعطاء الحقّ على التَّمام، وفي نقيض الجَور: العدل؛ وهو العدول بالفعل إلى الحقِّ.[4].

(1) الدُّوري، دقائق الفروق اللّغويّة، ص: 137.

(2) الرّاغب، المفردات: (روح)، وعبد العظيم، موسوعة الفروق القرآنيّة: 2/748.

(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 267.

(4) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 259.

﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [المائدة: 46]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الربط بين أحكام القصاص في التّوراة والإنجيل، والدّعوة للاحتكام إلى القرآن الجليل

لمَّا بيَّن اللّه ﷻ في الآية السَّابقة بعضَ ما ورد من أحكام القصاص في التَّوراة الَّتي حَكمَ بها موسى، ومن تَبعَه من أنبياء بني إسرائيل عليهم السلام؛ أَردفَ هنا في هذه الآية الكريمة حديثَه عن نبيٍّ من أنبيائهم، وهو عيسى بن مريم عليه السلام الَّذي بعثَه اللّه مُصدِّقًا لمَا بين يديه منَ التَّوراة، وحاكمًا بشريعتها، "وأنزلنا إليه الإنجيل هاديًا إلى الحقّ، ومبيِّنًا لمَا جهله النّاس من حكم اللّه، وشاهدًا على صدق التّوراة بما اشتمل عليه من أحكامها، وقد جعلناه بيانًا للّذين يخافون اللّه، وزاجرًا لهم عنِ ارتكاب المحرَّمات"[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَقَفَّيْنَا﴾: (قَفِيَ): القاف والفاء والحرف المعتلّ: أصلٌ صحيحٌ، يدلُّ على إتباعِ شيءٍ لشيءٍ. من ذلك القَفوُ، يُقالُ: قَفَوت أَثَرَه. وقَفَّيتُ فلانًا بفلان، إذا أَتبعتُه إيَّاه. وسُمِّيت قافيةُ البيت قافيةً؛ لأنَّها تَقفو سائرَ الكلام، أي: تَتلوهُ وتَتبعُه. والقَفا: مؤخَّر الرَّأس والعنق، كأنَّه شيءٌ يَقفو الوَجه. والقافية: القَفَا[2]، وفي المعجم الوسيط: "قفّى على الشَّيء: غشيه أَو ذهب به، والشّعر: جعل له قافية، و- فلانًا وبه: أتبعه إيَّاه. ويُقال: قفّى على أَثَره بفلان...(اقتَفاه): تبعه، و- الشَّيء: اختارَه وفلانًا بأمر: اختصّه به، ويُقال: اقتفى بفلان: خصّ نفسه به"[3].

(1) لجنة من علماء التفسير، التفسير الميسر، ص: 116.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قفي).
(3) مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط: (قفا).

2) ﴿ءَاثَٰرِهِم﴾: (الأَثَرُ): بقيَّة الشَّيء، والجمع: آثارٌ وأُثورٌ، والخَبَرُ، وخَرَجَ في إِثْره وأَثَره: بَعده، وائتَثَره وتَأَثَّره: تَبعَ أَثَره، وأثَّرَ فيه تأثيرًا: ترك فيه أثرًا[1]، ومعنى اللّفظ في الآية: "وأَتبَعنا عيسى بن مريم على آثار النّبيئين الّذين أسلموا من قبلك"[2]، والضّمير في ﴿ءَاثَٰرِهِم﴾؛ إمَّا للنّبيّين لقوله: ﴿يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ﴾ [المائدة: 44]، وإمَّا لِمَن كُتبت عليهم تلك الأحكام، والأوّل أظهر؛ لقوله في موضع آخر: ﴿ثُمَّ قَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيۡنَا بِعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ﴾ [الحديد: 27][3]، و"قوله: (آثارهم) جمع أثر، وهو العلم الّذي يظهر للحسّ، وآثار القوم: ما أبقوا من أعمالهم، وقوله ﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾ تأكيد لمدلول فعل ﴿قَفَّيۡنَا﴾، وإيماء إلى سرعة التّقفية"[4].

3) ﴿مُصَدِّقٗا﴾: (صَدَقَ): الصَّاد والدَّال والقاف أصل يدلُّ على قُوَّة في الشَّيء، ومن ذلك الصِّدقُ: خلاف الكذب، سُمِّيَ لقوَّته في نفسه، ولأنَّ الكذب لا قوَّة له، إذ هو باطلٌ، وأصل هذا من قولهم: شيءٌ صَدقٌ، أي: صُلبٌ، ورُمحٌ صَدق، ويُقال: صَدَقوهم القتال، وفي خلاف ذلك كَذَبوهم، والصِّدِّيقُ: الْمُلازم للصِّدق، والصَّداقُ: صَداقُ المرأة؛ سُمِّيَ بذلك لقوَّته، وأنَّه حقٌّ يَلزَم[5]، وقوله تعالى في الآية الَّتي معنا: ﴿وَقَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾، أي: مُصدِّقًا ما تقدَّمه منَ الكتب، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ [آل عمران: 3][6]، والمعنى المستفاد من كون الإنجيل مصدّقًا، " أي: أنّ الإنجيل قد كان بذاته مصدّقًا للتّوراة، من حيث صدق نسبتها إلى اللّه تعالى، قبل تحريفها، وقبل أن ينسوا حظًّا منها"[7].

4) ﴿وَهُدٗى﴾: الهدايةُ: دلالةٌ بلطف، ومنه: الهديَّة، وخصَّ ما كان دلالةً بهدَيت، وما كان إعطاءً بأهدَيت، نحو: أهديتُ الهديَّة، وهَدَيتُ إلى البيت، والمرادُ بالهداية الَّتي جُعِلَ للنَّاس بدعائه إيَّاهم على ألسنة الأنبياء، وإنزال القرآن ونحو ذلك، وهو المقصود كذلك

(1) الفيروزابادي، القاموس المحيط: (أثر).
(2) مكّيّ القيسّي، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 3/1763.
(3) السّمين، الدّرّ المصون: 4/282.
(4) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 4/282.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (صدق).
(6) الرَّاغب، المفردات: (صدق).
(7) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2219.

بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السّجدة: 24][1]، الهدى منَ الهداية، وهي: "دلالة بلطف، ومنه الهديّة، وهوادي الوحش، أي: متقدّماتها الهادية لغيرها، وخصّ ما كان دلالة بهديت، وما كان إعطاء بأهديت، نحو: أهديت الهديّة، وهديت إلى البيت"[2].

5) ﴿وَمَوْعِظَةً﴾: الوعظ: هو التَّذكير بالخير فيما يَرِقُّ له القلب[3]، وهو: زَجرٌ مُقترنٌ بتخويف، والعِظَة والمَوعِظَة: الاسم، قال تعالى: ﴿يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝٩٠﴾ [النّحل: 90]، وقال سبحانه: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: 57][4].

وقال الخليل: هو التّذكير بالخير فيما يرقّ له القلب، وذكروا له نماذج في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝٩٠﴾ [النّحل: 90]، ﴿۞قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍۚ﴾ [سبأ: 46]، ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝٣﴾ [المجادلة: 3]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٥٧﴾ [يونس: 57]، وغيرها منَ الآيات المؤكّدة على الموعظة وجلالها وأهمّيّتها[5]، ومعنى لفظ (موعظة) هنا: يؤكّد أنّ الإنجيل همزة وصل بين التّوراة الّتي يصدّقها، والقرآن الّذي يبشّر به، على اعتبار أنّه "موعظة حسنة للمتّقين؛ لاشتماله على النّصائح والإرشادات البليغة، وخصّ المتّقون بالذّكر؛ لأنّهم المقصودون به في علم الله، ولأنّهم الّذين ينتفعون بتلك المواعظ"[6].

۞ المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

يخبرُ الله تعالى عبادَه في هذه الآية الكريمة، بأنَّه أرسلَ عبدَه ورسولَه عيسى بن بن مريم عليهما السلام على إثر أنبياء ورُسل بني إسرائيل الَّذين كانوا يحكمون بالتَّوراة، مُصدِّقًا لمَا بين يديه منَ التَّوراة، حاكمًا بشريعته، وموافقًا له في أكثر الأمور الشَّرعيّة في كتاب الإنجيل الَّذي جعلَه مَنبعَ هدايةٍ لصراط الله المستقيم، وخاصَّةً لمن ينتفعُ ويتَّعظُ به منَ المتَّقين[7].

(1) الرّاغب، المفردات: (هدى).
(2) الزّين، تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم: (هدى).
(3) الخليل، العين: (وعظ).
(4) الرّاغب، المفردات: (وعظ).
(5) الزّين، تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم: (هدى).
(6) الزّحيليّ، التّفسير الوسيط: 1/466.
(7) السّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 188.

الإنجيل منبع هداية الله لبني إسرائيل، لم ينتفع بتعاليمه إلّا المتَّقون منَ الحواريين

وخلاصة المعنى في هذا المضمار: أنّ اللّه تعالى يقول: "وأتبعنا أنبياء بني إسرائيل عيسى بن مريم، مؤمنًا بما في التّوراة، عاملًا بما فيها، ممّا لم ينسخه كتابه، وأنزلنا إليه الإنجيل هاديًا إلى الحقّ، ومبيِّنًا لَما جهله النّاس مِن حكم اللّه، وشاهدًا على صدق التّوراة بما اشتمل عليه من أحكامها، وقد جعلناه بيانًا للّذين يخافون اللّه، وزاجرًا لهم عن ارتكاب المحرَّمات"[1].

الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

أثر العطف في ترابط السّياق، ودوره في ثراء المعنى وجلائه:

تأكيد عبوديّة عيسى عليه السلام لله الخالق، وأنّه ليس بدعًا منَ الرّسل

جاء قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾ عطفًا على ما سبقه من قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ﴾ [المائدة: 44]، انتقالًا إلى أحوال النَّصارى لقوله: ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ﴾ [المائدة: 47]، ولبيان نوعٍ آخرَ من أنواعِ إعراض اليهود عنِ الأحكام الَّتي كتبَها اللّه عليهم، فبعدَ أن ذكرَ نوعين راجعين إلى تحريفهم أحكام التَّوراة: أحدهما: ما حرَّفوه وتَردَّدوا فيه بعد أن حرَّفوه، فشكُّوا في آخر الأمر، والتجؤوا إلى تحكيم الرَّسول. وثانيهما: ما حرَّفوه وأَعرَضوا عن حُكمه، ولم يتحرَّجوا منه، وهو إبطالُ أحكام القصاص. وهذا نوعٌ ثالثٌ: وهو إعراضهم عن حُكم اللّه بالكلّيَّة، وذلك بتكذيبهم لَما جاء به عيسى عليه السلام، و" ولَمَّا كان عدم بيان إرداف موسى عليه السلام بجمع من أرسل معًا مرادًا، لم يقل: (وقفّيناه بالرّسل)، فإنّ المراد منه تقفية كلّ منهم لموسى عليه السلام بالذّات، وليس كذلك بل قال: (قفّينا من بعده بالرّسل)، على تضمين ﴿وَقَفَّيۡنَا﴾ معنى جئنا من بعده بالرّسل، مقتفين أثره، ومتّبعين شريعته، فمن قال: أصل الكلام قفّينا موسى صلى الله عليه وسلم بالرّسل، فترك المفعول به، وأقيم من بعده مقامه،

(1) نخبة من أساتذة التّفسير، التّفسير الميسّر، ص: 116.

لم يصب، وكذا تفسير المصنّف (رحمه اللّه) التّقفية بالإرسال تبعاً للزّمخشريّ غير صواب، وهذا تخيّل لا وجه له؛ لأنّ التّقفيّة إمّا محسوسة، كأن يمشي على أثره، أو معقولة كاتّباع شريعته، وكلّ من ذلك، لا دلالة له على المعيّة"[1].

التَّضعيف وأثره في تجلية المعنى في قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيۡنَا﴾:

قوله: (عَلَى آثارهم) تأكيد لمدلول فعل (قفّينا) وإفادة سرعة التّقفية

وجاء فعل ﴿وَقَفَّيۡنَا﴾ مُضعَّفًا، والأصل في التَّضعيف أن يُفيدَ تعدية الفعل إلى مفعول، لم يكن مُتعدِّيًا إليه، فإذا جُعِلَ تضعيفُ ﴿وَقَفَّيۡنَا﴾ هنا، مُعَدِّيًا للفعل، اقتضى مفعولين: أوَّلهما: الَّذي كان مفعولًا قبل التَّضعيف. وثانيهما: الَّذي عُدِّيَ إليه الفعل، فيكونُ حقُّ التَّركيب: (وقفَّيناهم عيسى ابنَ بن مريمَ)، ويكون إدخالُ الباء في ﴿بِعِيسَى﴾ للتَّأكيد[2]، ويكون على الوجه الثَّاني إدخالُ الباء في ﴿بِعِيسَى﴾ للتَّعدية[3]، وعلى كلا الوجهين السَّابقين يكون مفعول ﴿وَقَفَّيۡنَا﴾ محذوفًا، والظَّرف الَّذي هو ﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾؛ كالسَّادِّ مَسَدَّه؛ لأنَّه إذا قَفَّى به على أَثره، فقد قَفَّى به إيَّاه[4]، وقوله: ﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾ تأكيدٌ لمدلول فعل ﴿وَقَفَّيۡنَا﴾ وإفادةُ سُرعةِ التَّقفية، وضميرُ ﴿ءَاثَٰرِهِم﴾ للنَّبيِّين والرَّبّانيِّين والأحبار، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ءَاثَٰرِهِم﴾ على طريقتهم وهديهم.

حذف المفعول به للفعل ﴿وَقَفَّيۡنَا﴾، ودلالة عبارة ﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾ على المحذوف:

قال علماء اللّغة ومفسّرو البيان: إنّ (قفَّى) معناه عقّب، ويُقال: قفَّيته بكذا، أي: أتبعته به، وهنا نجد المفعول محذوفًا، فلم يكن النّصُّ (قَفّينَاهُم بعيسى بنِ مَريَمَ)، وحذف لأنّ كلمة ﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾

---

(1) الخفاجيّ، عناية القاضي: 2/197.

(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/218.

(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/617.

(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/617.

تدلُّ على المحذوف، إذ إنّ المحذوف هو (النّبيُّون السّابقون الّذين يحكمون بالتّوراة)، وكلمة ﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾ تدلّ على أنّهم هم الّذين اقتفيت آثارهم[1]، وأمّا قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾ فهو "متعلّق بقفّينا، و﴿بِعِيسَى﴾ متعلّق به أيضًا، وهذا على سبيل التّضمين، أي: (ثمّ جئنا على آثارهم بعيسى بن مريم قافيًا لهم)، وليس التّضعيف في ﴿وَقَفَّيْنَا﴾ للتّعدية؛ إذ لو كان للتّعدية ما جاء مع الباء المعدّية، ولا تعدّى بـ(على)، وذلك أنّ (قفا) يتعدّى لواحد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: 36]. وتقول: (قفا فلان الأثر) إذا اتّبعه، فلو كان التّضعيف للتّعدّي لتعدّى إلى اثنين منصوبين، وكان التّركيب: (ثمّ قفّينا على آثارهم عيسى ابن بن مريم)، ويكون (عيسى) هو المفعول الأوّل، و﴿ءَاثَٰرِهِم﴾ المفعول الثّاني، لكنّه ضُمّن معنى (جاء)، وعدّي بالياء، وتعدّى إلى ﴿ءَاثَٰرِهِم﴾ بـ﴿عَلَىٰٓ﴾. وقال الزّمخشريّ: "قفّيته مثل عقّبته إذا اتبعته، ثمّ يُقال: قفّيته بفلان، وعقّبته به، فتعدّيه إلى الثّاني بزيادة الباء"[2].

دلالة قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾:

(بَيْنَ يَدَيَّ) تفيد أنّ التّوراة تقدّمته، والمتقدّم يكون بين يدي مَن تقدّم

وقوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾، المُصَدِّقُ: المُخبِرُ بتصديق مُخبِرٍ، وأُريدَ به هنا المُؤيِّدُ المُقَرِّرُ للتّوراة، قال الطّبريّ في تعليل قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا﴾: "لأنّ عيسى صلوات اللّه عليه كان مؤمنًا بالتّوراة مقرًّا بها، وأنّها من عند اللّه، وكذلك الأنبياء كلّهم، يصدّقون بكلّ ما كان قبلهم من كتب اللّه ورسله، وإن اختلف بعضُ شرائع أحكامهم؛ لمخالفة اللّه بينهم في ذلك، مع أنّ عيسى كان – فيما بلغنا – عاملًا بالتّوراة، لم يخالف شيئًا من أحكامها، إلّا ما خفّف اللّه عن أهلها في الإنجيل، ممّا كان

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2216.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/277.

مشدَّدًا عليهم فيها"[1]، وجعلَها بين يديْه؛ لأنَّها تَقدَّمته، والمُتَقدِّمُ يُقالُ: هو بين يدي مَن تقدَّم، و﴿مِنَ﴾ بيانٌ لِمَا في ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾[2]، وهذه الجملة: ﴿مُصَدِّقٗا﴾ حالٌ من عيسى بنِ مريم عليه السلام، و﴿مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾ حالٌ من (ما) أو منَ الضَّمير في الظَّرف ﴿بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾[3]، قال بعض العلماء: "ولو سايرنا الواقع عند النّصارى في هذه الأيّام، لكان لذكر كلمة التّصديق في هذا المقام معنى أعمق من مجرّد التّصديق بأصل النّزول، بل بالتّنفيذ؛ لأنّ الإنجيل ليس فيه أحكام عمليّة كثيرة، فأحكام الأسرة كلّها مأخوذة عند النّصارى منَ التّوراة، وليس ثمّة نصٌّ قاطعٌ في الأناجيل الّتي بين أيدينا، يغاير ما جاء في التّوراة من أحكام، تتعلّق بالأسرة، ولا بأحكام العقوبات من حدود وقصاص، ولقد رويت عباراتٌ عندهم منسوبةٌ للمسيح عليه السلام تدلّ على العمل بأحكام التّوراة، مثل قوله عليه السلام: (ما جئت لأنقض النّاموس)، أي: التّوراة"[4].

دلالة العطف وتوالي الحال في قوله: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ﴾ ﴿وَمُصَدِّقٗا﴾ ﴿وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٗ﴾:

جعل الإنجيل كلّه هدى بعد جعله مشتملًا على الهدى

أفادَ نظمُ العطف وورود الحال في السّياق زيادةَ التَّقرير، بتصديق الإنجيل للتَّوراة، وذلك في قوله: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ﴾ عطفٌ على ﴿وَقَفَّيۡنَا﴾[5]، وقوله: ﴿فِيهِ هُدٗى﴾ جملةٌ في موضعِ الحال منَ الإنجيل، وقوله: ﴿وَمُصَدِّقٗا﴾ حالٌ أُخرى منَ الإنجيل، ويمكنُ أن يكون حالًا من (عيسى)[6]، وقوله: ﴿وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٗ﴾ كلاهما حالٌ منَ الإنجيل، وكذلك حال من (عيسى)، أي: هاديًا وواعظًا، أو ذا

(1) ابن جرير، جامع البيان: 6/438.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/218 - 219.
(3) العكبريّ، التبيان: 1/217.
(4) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 4/175.
(5) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/65.
(6) العكبريّ، التبيان: 1/217.

هدًى، وذا موعظة، ويجوزُ أن يكونا مفعولًا لأجله: أي قَفَّينا للهدى، أو وآتيناه الإنجيل للهدى، وكذلك في ﴿وَمَوۡعِظَةٗ﴾، أي: قَفَّينا للموعظة، أو وآتيناه الإنجيل للموعظة[1]، وقوله: ﴿وَمُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾ عطفٌ على ﴿هُدٗى وَنُورٞ﴾[2]، وجاء التَّكرير فيه لما تقدّم مثله؛ لزيادة التَّقرير، وقوله: ﴿وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ عطفٌ على ﴿وَمُصَدِّقٗا﴾ مُنتظِمٌ معه في سلك الحاليَّة، وجُعِلَ كلُّه هدًى بعد ما جُعِلَ مُشتملًا عليه، حيث قيلَ ﴿فِيهِ هُدٗى﴾[3].

وأشار أبو زهرة إلى أنّ: "كلمة ﴿بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ تعبير قرآنيّ؛ للدّلالة على أنّ التّوراة كانت حاضرة قائمة وقت مجيء عيسى ﷺ وعلمًا عنده، وهو علم خالٍ منَ التّحريف والتّبديل، أوحى اللّه به إليه، ولفظ ﴿بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ في دلالته على الأمر المهيّأ القائم منَ الاستعارات الرّائعة، ومضمونها أنّ الأمر معلوم علمًا يقينًا لعيسى بن مريم ﷺ، كعلم المحسوس، يكون موضوعًا بين يديه "[4].

تخصيص الهدى والموعظة بالمتّقين في قوله: ﴿وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ﴾:

مـــدار الـهـدى والموعظة على التّقوى، ولا ينتفع بالكتاب إلّا المتّقون من أولي الألباب

وتَخصيصُ كونه هدًى وموعظةً بالمتَّقين؛ لأنَّهم في الأساس هم المهتدون بِهداه ونوره، والمُنتفِعون ببركة مضمونه وسطوره، وفي هذا المعنى يقول المراغيّ: "وأمّا كونه هدى وموعظة للمتّقين خاصّة، فلأنّهم هم الّذين يهتدون بمثل هذه الحقائق، ويتّعظون بما ينطبق عليها منَ الوقائع، فيستقيمون ويسيرون على النّهج السّويّ، ويتجنّبون نتائج الإهمال الّتي تظهر لهم مضرّة عاقبتها، فالمؤمن حقًّا هو الّذي يهتدي بهدى الكتاب، ويسترشد بمواعظه"[5]، وهذا الوصف ذاته هو الّذي وصف به اللّه القرآن في قوله تعالى من سورة آل عمران: ﴿هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ ١٣٨﴾ [آل

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/617.

(2) في قوله: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ فِيهِ هُدٗى وَنُورٞ﴾ [المائدة: 46] تشبيه بليغ للإنجيل بالنّور والهدى، وحذف أداة التّشبيه، ليكون نفس الإنجيل للمبالغة. صافي، الجدول: 6/367.

(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/65.

(4) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 4/175.

(5) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 4/78.

عمران: 138]، وبنفس التّعليل يمكن أن يُفهم تخصيص الهدى والموعظة بالمتّقين،" وإنّما قيل: ﴿لِّلۡمُتَّقِينَ﴾: للإيذان بعلّة الحُكم، فإنّ مدارَ كونِه هدىً وموعظةً لهم، إنّما هو تقواهم، ويجوز أن يُرادَ بالمتّقين الصّائرين إلى التّقوى، والهدى، والموعظة على ظاهرهما، أي: هذا بيانٌ لمآل أمر النّاس، وسوء مَغبّته، وهدايةٌ لمنِ اتّقى منهم"[1].

وصف الإنجيل بمثل ما وصف به التّوراة؛ لبيان التّكامل والتّواصل بين الدّيانات:

كتب السّماء: حلقات من سلسلة الوحي متّصلة الأواخي بالهدى والموعظة

"وصف القرآن الإنجيل، بمثل ما وصف به التّوراة، وبكونه مصدّقًا لها، وجعله هدى وموعظة للمتّقين، لأنّهم هم الّذين ينتفعون بهداه؛ لحرصهم عليه وعنايتهم به: والسّرّ في ذلك أنّ أسرار الشّريعة، وبيان حكمتها، والمقصد منها، ومعرفة أنّ بعد هذه التّوراة، وهذا الإنجيل، هداية أعمّ وأشمل، وهي الّتي يجيء بها النّبيّ الأخير (البارقليط) الأعظم[2]، وقد قال تعالى في مَطلع سورة آل عمران في العلاقة المتكاملة بين الكتابين: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 3 - 4]، قال ابن المنذر: "هما كتابان أنزلهما اللّه التوراة والإنجيل فيهما بيان مِنَ اللّه، وعظة لمن أخذ به، وصدق به، وعمل بما فيه"[3]، وروي عنِ الفرّاء أنّه قال: اشتقاق التّوراة من وري الزّند، وهو ما يظهر مِنَ النّور والضّياء، فسمّي التّوراة بها؛ لأنّه ظهر بها النّور والضّياء لبني إسرائيل، ومن تابعهم، وإنّما سمّي الإنجيل؛ لأنّه أظهر الدّين بعد ما درس"[4].

كيف وردتِ الهداية في آيات قرآنيّة دالّة على التّعنيف، مع أنّها في الأصل دلالة بأسلوب لطيف؟

القرآن يستعمل الهداية بعكس المعهود في معرض الاستهزاء المقصود

إن قيل: كيف جعلتِ الهداية دلالة بلطف، وقد قال تعالى: ﴿فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ ۝٢٣﴾ [الصّافات: 23]، ﴿وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/88.
(2) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 6/127.
(3) ابن المنذر، كتاب تفسير القرآن: 1/115.
(4) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/193.

﴿ٱلسَّعِيرِ ۝٤﴾ [الحجّ: 4]، قيل: ذلك استعمل فيه استعمال اللّفظ على التّهكّم مبالغة في المعنى، كقوله: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٢٤﴾ [الانشقاق: 24]، وقول الشّاعر:

.... *** تحيّةُ بينهم ضربٌ وجيعٌ[1].

وفي قوله: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٢٤﴾ [الانشقاق: 24]، أي: الّذي يقوم لهم مقام البشرى. (عذاب أليم)، أي: موجع، والبشارة تكون بالخير والشّرّ، فإذا أفردت كان خيراً، يقال: بشّرته وبشَرته خفيفاً[2]، وقد سمّى العَذاب: بِشارَة؛ لأَنَّه وضعه مَوضِع البشارة[3].

۞ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(قَفَّينا) و(أَتْبَعنا):

لفظ (قفّى) فعل عند العرب اشتُهر في تعقّب الخطى، وتتبّع الأثر

انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيۡنَا﴾: سبقَ بيانُ معنى الفعل ﴿وَقَفَّيۡنَا﴾ في فقرة: شرح المفردات، وأمَّا (أَتبعنا) فيُقال: تَبِعَه واتّبعَه: قَفَا أثرَه، وذلك تارةً بالجسم، وتارةً بالارتسام والائتمار، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٣٨﴾ [البقرة: 38]، وقولُه تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ﴾، ويُقالُ: أَتبَعَه: إذا لحقه، قال تعالى: ﴿فَأَتۡبَعُوهُم مُّشۡرِقِينَ ۝٦٠﴾ [الشّعراء: 60][4].

واستخدام البيان الإلهيّ للفعل ﴿وَقَفَّيۡنَا﴾ أَقوى في الإتباعِ واللَّحاق منَ الفعل (أَتبَعنا)، وخاصَّةً أنَّها في أمر مُتعلِّق بدين وشريعةٍ سماويَّة، واستعمالُها أَشهرُ في تقفّي الأثَر، ولذلك أُضيفَت إليها في الآية الكريمة.

---

(1) الزّين، تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم: (هدى).
(2) مكّيّ القيسيّ، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 12/8170.
(3) السّمعانّي، تفسير القرآن: 1/368.
(4) الرّاغب، المفردات: (تبع).

﴿وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤٧﴾ [المائدة: 47]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

المناسبة بين إرسال عيسى بالإنجيل، وبين الحثّ على الحكم به والاحتكام إليه

لَمَّا أخبرَنا اللّه في الآية السَّابقة أنَّه آتى رسوله عيسى عليه السلام الإنجيلَ، مصدِّقًا للتّوراة، وهدًى وموعظةً للمتَّقين، جاءَت هذه الآية الكريمة لتُبيِّنَ أنَّه منَ الواجب على أهل الإنجيل أن يَحكموا به، وإلَّا كانوا فاسقين بخروجهم عن تحكيم ما أنزلَه اللّه عليهم، فالآية تَجلٍّ تطبيقيٌّ للمنّة الإلهيّة بإرسال المسيح، مصدّقًا بالتّوراة، ومرسلًا بالإنجيل الّذي أمر أتباع عيسى وحواريِّيه أن يحكموا بما فيه من شريعة للانتظام، وما يتضمّنه من مبادئ وأحكام، إذ أنّ التّأبّي عنِ الحكم بما أنزل اللّه هو محض تمرّد على شريعة اللّه، وخروج على أمره، وانسلاخ.

شَرْحُ الْمُفْرَداتِ:

أمر الله فلول بني إسرائيل أن يحكموا بما أنزل الله في الإنجيل

1) ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ﴾: (حَكَمَ) الحاء والكاف والميم أصلٌ واحدٌ، وهو المَنْعُ، وأوَّلُ ذلك الحُكمُ، وهو المنعُ منَ الظُّلم، والحِكمة هذا قياسُها؛ لأنَّها تَمنعُ منَ الجهل، ويُقالُ: حُكِّمَ فلانٌ في كذا، إذا جُعِلَ أمرُه إليه[1]. والحُكمُ: القضاء، والجمعُ: أحكام، وقد حكَمَ عليه بالأمر حُكمًا وحكومةً، وحَكَمَ بينهم كذلك. والحاكمُ: مُنفِّذُ الحُكم. وحاكَمَه إلى الحاكِم: دعاهُ وخاصمَه. وحكَّمه في الأمر تحكيمًا: أَمَرَه أن يحكُمَ فاحتكَم[2]، ولهذا أمرَ اللّه سبحانه وتعالى أهلَ الإنجيل أن يحكموا بما فيه من أحكام، ومن واجبهم أن يحتكِموا به.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حكم).
(2) الفيروزابادي، القاموس المحيط: (حكم).

ومعنى لفظ: ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ﴾،" أي: وقلنا لهم: ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه منَ الأحكام، والمراد: وأمرناهم بالعمل به، فهو كقوله في أهل التّوراة: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ﴾ [المائدة: 45].

وخلاصة ذلك، زجرهم عن تحريف ما في الإنجيل وتغييره، مثل ما فعل اليهود من إخفاء أحكام التّوراة"(1).

2) ﴿ٱلۡإِنجِيلِ﴾: قيل: إفعيل كإجفيل، وله أوزان، منها: اشتقاقه منَ النَّجل وهو الماء الّذي يَنُزُّ منَ الأرض، ويَخرُج منها، وسُمِّي الإِنجيل؛ لأنّه مستخرجٌ منَ اللّوح المحفوظ. وقيل: منَ النَّجَل وهو التّوسِعَة، وسُمِّي الإنجيلُ بذلك؛ لأنّ فيه توسعةً لم تَكن في التّوراة، إذ حُلِّل فيه أشياءُ كانت مُحَرَّمةً. وقيل: هو مشتقٌّ من التّناجل، وهو التّنازُع، وسُمِّي الإنجيلُ بذلك؛ لاختلاف النّاس وتنازعهم فيه، وهو قول أبي عمرو الشّيبانيّ، والغالب كَسر همزة (إنجيل)، وقرأ الحسنُ بفتحها، وذكر الزّمخشريّ أنّ ذلك يدلّ على أعجميّته؛ لأنَّ لفظ (أَفعِيل) عديمٌ في أوزان العرب، بخلاف (إِفعِيلٌ) فإنّه موجود، وقد مثّل له بنحو: (إِجفيل) و(إخريط) و(إصليت)(2).

وفي بحر العلوم: "وإنّما سمّي الإنجيل؛ لأنّه أظهر الدّين بعد ما درس، وقد سمّي القرآن إنجيلًا أيضًا؛ لما روي في قصّة مناجاة موسى عليه السلام، أنّه قال: يا ربّ أرى في الألواح أقوامًا أناجيلُهم في صدورهم، فاجعلهم أمّتي، قال الله تعالى: هم أمّة محمّد صلى الله عليه وسلم، وإنّما أراد بالأناجيل القرآن"(3).

الفسق هو الخروج من طاعة عالم السّرّ والنّجوى إلى المعاصي واتّباع الهوى

3) ﴿ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾: (فَسَقَ) الفاء والسِّين والقاف كلمةٌ واحدةٌ، وهي الفِسقُ، وهو الخروج عنِ الطّاعة، تقول العرب: فَسَقَتِ الرُّطَبَة عن قِشرِها: إذا خرجَت(4)، "وفسق الرّجل يفسق ويفسق أيضًا - عن الأخفش - فسقًا وفسوقًا، أي: فجر، فأمّا قوله تعالى: ﴿فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: 50]، فمعناه: خرج.

(1) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 6/127.
(2) السّمين، الدّرّ المصون: 3/20 (بتصرّف).
(3) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/193.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فسق).

وزعم ابن الأعرابيّ أنّه لم يسمع قطّ في كلام الجاهليّة، ولا في شعرهم فاسق، قال: وهذا عجب، وهو كلام عربيّ حكاه عنه ابن فارس والجوهريّ، قلت: قد ذكر أبو بكر الأنباريّ في كتاب (الزّاهر) له لمّا تكلّم على معنى الفسق، قول الشّاعر:

يَذهَبنَ في نَجدٍ وَغورًا غائِرًا *** فَواسِقًا عَن قَصدِها جَوائِرَا

والفسق في عرف الاستعمال الشّرعي: الخروج من طاعة اللّه ﷻ، فقد يقع على مَن خرج بكفر، وعلى مَن خرج بعصيان"[1].

۞ المَعْنَى الإجْمَالِيُّ:

أمر بني إسرائيل أن يقيموا أحكام الإنجيل، وأن لا يخالفوا أمر الله الجليل

يأمرُ اللّه ﷻ أهلَ ملَّة الإنجيل أن يُقيموا ما أُمِروا به فيه، وممَّا فيه البِشارةُ ببعثة محمَّدٍ ﷺ، والأمرُ بتصديقه واتِّباعه، كما قال تعالى عن عيسى بنِ مريم عليه السلام: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٖ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُۖ﴾ [الصّف: 6]، وأمَّا الَّذين لا يَحكمون بما ورد في الإنجيل فهمُ الخارجون عن طاعة ربِّهم[2]، والآية تذييلٌ مقرّر ومؤكّد لوجوب الامتثال لأحكام اللّه تعالى، فمن لم يحكم بما أنزل اللّه فأولئك هم المتمرّدون الخارجون عن جادّة الحقّ، وعنِ السّنن القويم، والصّراط المستقيم[3]، وأَهلُ الإنجيل هم أهل الكتاب الّذين أمرهم اللّه بالإيمان بجميع ما أنزل فيه من أحكام جليلة، وشريعة نبيلة، وذلك ما توصف به شرائع اللّه المنزلة، وهداياته المرسلة، داعيًا مجموع من خوطب بالهداية أن يلتزم بحدودها، وأن يعمل بأحكامها، وكلّ من نأى عنها، وصدّ عن سبيلها، فهو منَ الفسقة المارقين الّذي خرجوا عن مراد اللّه وهديه، وأصبحوا منَ الخاسرين.

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 1/245.
(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 2/61.
(3) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 4/177.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ﴾، إمّا على تقدير حذف (قلنا)، وإمّا كونها جملة فعليّة ابتدائيّة:

ممّا أنزل في الإنجيل، الأمر بالإيمان بالرّسول الخاتم الأخير

قولُه: ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ﴾ أمرٌ لأهل الإنجيل ابتداء بأن يحكموا ويعملوا بما فيه منَ الأمور الَّتي من جملتها دلائل رسالته ﷺ، وشواهد نبوَّته، وما قرَّرَته الشَّريعة الإسلاميَّة الشَّريفة من أحكامه، وأمَّا أحكامُه المنسوخة فليس الحكمُ بها حُكمًا بما أنزلَ اللّه فيه؛ بل هو إبطالٌ وتعطيلٌ له، ويجوزُ أن يكون قوله: ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ﴾ حكايةً للأمر الوارد عليهم بتقدير فعل معطوفٍ على (آتيناه)، أي: وقلنا: ليحكم أهلُ الإنجيل[1]، وتفصيل ذلك ما قاله أهل المعاني: من أنّ قوله ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ﴾ يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون المعنى: (وقلنا: ليحكم أهل الإنجيل)، فيكون هذا إخبارًا عمّا فرض عليهم في وقت إنزاله عليهم، ثمّ حذف القول؛ لأنّ ما قبله من قوله: (وكتبنا وقفّينا) يدلّ عليه. والوجه الثّاني: أن يكون قوله: ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ﴾ ابتداء، وفيه أمر للنّصارى بالحكم بما في كتابهم، قال الخازن: "فإن قلت فعلى هذا الوجه، كيف جاز أن يؤمروا بالحكم بما في الإنجيل بعد نزول القرآن، قلت: إنّ المراد بهذا الحكم الإيمان بمحمّد ﷺ؛ لأنّ ذكره في الإنجيل، ووجوب التّصديق بنبوّته موجودٌ، فإذا آمنوا بمحمّد ﷺ فقد حكموا بما في الإنجيل"[2].

حكم أهل الإنجيل بالأحكام الّتي فيه يحصر الأمر فيما يتضمّنه ويحتويه

وجه القراءتين في قوله تعالى: ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ﴾، وتأثيرهما في المعنى:

القراءة الأُولى: بجزم اللّام والميم على الأمر، والثَّانية: بكسر اللَّام وفتح الميم، أي: ولكي يحكُم[3]، وجملة (ليحكمَ) على القراءة الثَّانية معطوفةٌ على قوله:

---

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/65 - 66.

(2) الخازن، لباب التّأويل: 2/50.

(3) الأولى: قراءة حمزة، والثّانية: قراءة الجمهور، ينظر: ابن زنجلة، الحُجّة، ص: 227 - 228، وابن الجزريّ، النَّشر: 2/254.

(فيه هدًى) الَّذي هو حال، عُطفتِ العِلَّةُ على الحال عطفًا ذِكريًّا لا يُشَرِّكُ في الحكم؛ لأنَّ التَّصريح بلام التَّعليل قرينةٌ على عدم استقامة تشريك الحكم بالعطف، فيكون عطفه كعطف الجمل المختلفة المعنى[1]، ويمكن أن يكون التَّقدير في هذه القراءة فعلًا محذوفًا بعد الواو؛ أي: وآتيناه الإنجيل[2]، لكنَّ هذا تقديرُ معنًى، وليس تقديرَ نظم الكلام، وقد أشار الزّمخشريّ إلى أنّ قراءة:

﴿وَلْيَحْكُمْ﴾ هي على لفظ الأمر، بمعنى: (وقلنا لِيَحكُمْ)، وروي في قراءة أُبيّ: (وأن لِيحكُمْ) بزيادة (أنْ) الموصولة بالأمر، كقولك: (أمرتُه بأن قُمْ)، كأنّه قيل: (وآتيناه الإنجيل، وأمرنا بأن يحكم أهل الإنجيل)، وقيل: إنّ عيسى ﵇ كان متعبّداً بما في التّوراة منَ الأحكام؛ لأنّها تحتوي كمًّا منَ الأحكام في الوقت الّذي كان فيه الإنجيل مجرّد مواعظ وزواجر بلا أحكام، أو أنّ الأحكام كانت فيها قليلة، وقد استبعدوا ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ﴾ [المائدة: 47]، وقوله: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًاۚ﴾ [المائدة: 48]، وإن كان سائغًا للقائل أن يقول: معناه: (وليحكموا بما أنزل اللّه فيه من إيجاب العمل بأحكام التّوراة)[3].

دلالة عدم تبيان ما أمر الله أهل الإنجيل الحكم به في هذه الآية:

بشارة الإنجيل بالنّبيّ الخاتم تؤكّد وراثة الإسلام للنّبوّات

قال محمّد الأمين الشّنقيطيّ: "لم يبيّن السّياق القرآنيّ هنا شيئاً ممّا أنزل اللّه في الانجيل الإنجيل الّذي أمر أهل الإنجيل بالحكم به، وبيّن في موضع آخر أنّ من ذلك البشارة بمبعث نبيّنا محمّد ﷺ، ووجوب اتّباعه والإيمان به، كقوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُۖ﴾ [الصّف: 6]، وقوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/220.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/617.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/639.

﴿يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ﴾.. الآية [الأعراف: 157] إلى غير ذلك منَ الآيات".

وأورد الشّنقيطيّ لطيفة مفادها أنّ بعض العلماء ذكر أنّ نصرانيًّا ناظر عالمًا من علماء المسلمين في الإسلام والمسيحيّة أيّهما أفضل؟ فبدأ النّصرانيّ يقول سائلًا: هل المتّفق عليه أحقّ بالاتّباع أم المختلف فيه؟ فقال العالم: المتّفق عليه أحقّ بالاتّباع، فقال النّصرانيّ: إذن يلزمكم اتّباع عيسى معنا؛ لأنّنا نحن وأنتم نتّفق على نبوّة عيسى، ونختلف في نبوّة محمّد، فقال المسلم: أنتم الّذين تمتنعون من اتّباع المتّفق عليه؛ لأنّ المتّفق عليه الّذي هو عيسى قال لكم: ﴿وَمُبَشِّرَۢا بِرَسُولٖ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُۖ﴾ [الصّف: 6] فلو كنتم متّبعين عيسى حقًّا لاتّبعتم محمّداً ﷺ، فألقمه حجرًا، ولم يحر جوابًا(1).

دلالة أسلوب الشَّرط في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾:

الإنـجـيـل يـشـتـمـل على ما يحتكم إليه مـنَ الأحـكـام، كما يفيده ظاهر سياق الكلام

قولُه: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ مُنكِرًا له مُستهينًا به، و﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم﴾ أداة الشَّرط وفعلها، وجاءَ جوابُه مُصدَّرًا بـ(الفاء) الرَّابطة له، وقد أفاد الشَّرط بأنَّ مَن لم يحكُم بشريعة اللّه فهو خارجٌ عنِ الإيمان، أو مخالِفٌ مذمومٌ عند اللّه، "والآية تدلّ على أنّ الإنجيل مشتملٌ على الأحكام، وأنّ اليهوديّة منسوخةٌ ببعثة عيسى عليه السلام، وأنّه كان مستقلًّا بالشّرع، وحملها على (وليحكموا بما أنزل اللّه فيه) من إيجاب العمل بأحكام التّوراة، خلاف الظّاهر"(2).

هل قوله: ﴿ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ﴿ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ صفات لموصوف واحد أم لموصوفات ثلاثة؟

وفي الدّلالة على تبشيع عدم الحكم بما أنزل اللّه، اختلف المفسّرون في الخواتم الثّلاثة لقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ﴿ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: 44 - 45 - 47]، والّتي ختمت بها الآيات الّتي وردت في سيّاق واحد من سورة

(1) الشّنقيطيّ، أضواء البيان: 1/410، وكذلك حكمت بشير، موسوعة الصّحيح المسبور منَ التّفسير بالمأثور: 2/187.

(2) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/129.

تـعـدّد صفات التّأبّي على الله تعالى دليل على تـمـرّد المخلـوق على الخالق

المائدة، وجاءَت متتالية في آيات متقاربة، ومنها قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ في هذه الآية، وكان القفّال يقول: بأنّها صفات لموصوف واحد، وليس في إفراد كلّ واحد من هذه الثّلاثة باللّفظ ما يوجب القدح في المعنى، ومثال ذلك أن يُقال: (مَن أطاعَ الله فهو البَرُّ، ومن أطاعَ الله فهو المؤمنُ، ومن أطاعَ الله فهو المُتَّقِي)؛ فهي صفات متعدّدة، والموصوف واحد، هو الطّائع الّذي يصلح أن يوصف بتلك الصّفات كلّها، بل ولو طال تعداد الصّفات وكثرت، فإنّ ذلك جائز ومتاح في بناء الكلام، وسوق المعنى. وذهب آخرون إلى أنّ الصّفات تتعدّد بتعدّد الموصوفات، فالسّياق الّذي فيه الوصف بقوله: ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ في الجاحد، والوصف بقوله: ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ في المُقِرِّ التّارك، وكذلك الوصف بقوله: ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، وقال الأصمّ: الأوَّلُ والثّاني الوصف بقوله: (الكافرون والظّالمون) في اليهود، والثّالث الوصف بقوله: (الفاسقون) في النَّصارى، وقال الشَّعبِيُّ: الأولى في المسلمين؛ لأنَّ قبلها ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾، و﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ﴾، والثّانية في اليهود؛ لأنّ قبلها ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾، وهم اليهود، والثّالثة: في النّصارى؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ﴾، وهم النَّصارى، قال في اللّباب: "فكأنَّه خصَّ كلَّ واحدة بما يليه، وهذا أحسنُها"[1].

العلاقة بين قوله: ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾ في أوّل الآية، وقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ آخرها:

الكتب السّماويّة منزّلة للهداية والأحكام، لا للترّنّم والأنغام

قوله تعالى ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ﴾ دعوة للأقوام المنزل إليهم الكتاب المقدّس أن ينتفعوا بمضامينه، وأن يهتدوا بهداه، وأن يحتكموا إلى ما فيه من أحكام، ولكنّهم كما يؤكّد

(1) ابن عادل، اللّباب: 7/363، والرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/371.

ذلك الواقع التّاريخيّ القديم لم يحكموا بما فيه؛ بل حكموا تبعاً لأهوائهم، وتفرّقوا في ذلك شيعًا، ووصفهم اللّه بأنّهم الفاسقون؛ لأنّهم لم يحكموا بما أنزل اللّه، فذكر وصفهم المترتّب على عدم حكمهم بما أنزل اللّه، فقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾.

إطلاق لفظ الفسق على الكفر في قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾:

لا يسمّى كافرًا إلّا من ردّ الإسلام بالكلّيّة، وأمّا العاصي فهو فاسق

قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ المتمرِّدون، الخارجون عنِ الإيمان[1]، فالفسقُ يُطلَق على الكفر، فتكون على نحوِ ما في الآية الأولى في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٤٤﴾ [المائدة: 44]، ويُحتملُ أنَّ المرادَ به الخروجُ عن أحكام شرعهم، سواءٌ أكانوا كافرين به أم كانوا مُعتقدين، ولكنَّهم يُخالفونه، فيكون ذمًّا للنَّصارى في التَّهاون بأحكام دينهم أضعَفَ من ذمِّ اليهود[2]، ويذكر النّخعيّ والحسن أنّ هذه الآيات نزلت في بني إسرائيل، ونقل عن ابن عبّاس وطاووس رضي الله عنهم، بأنّه ليس بكفر ينقل عنِ الملّة، وقال عطاء: هو كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق، وقال عكرمة في رواية الوالبيّ عن ابن عبّاس رضي الله عنهما: معناه: ومَن لم يَحكُم بما أنزل اللّه جاحدًا به فقد كفر، ومن أقرّ به ولم يحكم به فهو ظالم فاسق[3]، "وأهل السّنّة قالوا: لا يكفر بترك الحكم، وللآية تأويلان: أحدهما معناه: ومَن لم يحكم بما أنزل اللّه ردًّا وجحدًا فأولئك هم الكافرون. والثَّاني: معناه: ومَن لم يحكم بكلّ ما أنزل اللّه فأولئك هم الكافرون، والكافر هو الَّذي يترك الحكم بكلّ ما أنزل اللّه دون المسلم"[4]، ويجوز عند بعضهم أن يُحمل على

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/66.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/220.
(3) الثّعلبيّ، الكشف والبيان: 4/70.
(4) السّمعانيّ، تفسير القرآن: 2/42.

الجحود في الثّلاث، فيكون كافراً ظالماً فاسقاً؛ لأنّ الفاسق المطلق، والظّالم المطلق، هو الكافر، وقيل: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ فهو كافر بنعمة اللّه، ظالم في حكمه، فاسق في فعله[1]، "وكان الحكم بالفسق هنا مناسبًا لمواعظ الإنجيل الّذي نزل على عيسى وهدايته؛ لأنّ تعريف القرآن الكريم له فيه إشارة إلى ما استشمل عليه من أخلاق روحانيّة قويمة، وهداية سليمة، والمناسب لَمَن لم يحكم به أن يكون فاسقًا خارجًا شاذًّا تاركًا لمعاني الإنسانيّة الرّوحانيّة العالية[2]، وعليه " فمَن كان امتناعه منَ الحكم بما أنزل اللّه، لقصد معارضته وردّه، والامتناع منِ التزامه، فهو كافر ظالم فاسق، كلّها بمعناها المخرج منَ الملّة، ومَن كان امتناعه منَ الحكم لهوى، وهو يعتقد قبح فعله، فكفره وظلمه وفسقه غير مخرج منَ الملّة، إلّا إذا كان ما امتنع منَ الحكم به شرطًا في صحّة إيمانه، كالامتناع من اعتقاد ما لا بدّ من اعتقاده"[3].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الحُكم والقضاء:

دلالات لفظ (الحُكم) أَوسع في الدّلالة، وأوفى في الاستعمال من لفظ (القضاء)

انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم﴾: سبق تبيان معنَى الحُكم في فِقرة: شرح المفردات، وهو المنعُ منَ الظُّلم، والمراد منَ الأمر بالحكم بالإنجيل الأمرُ بالعمل به وتطبيق أحكامه في أحوالهم ومعاملاتهم، وأمَّا القضاءُ فهو يقتضي فصلَ الأمرِ على التَّمام، من قولك: قضاه إذا أتمَّه، وقطع عمله، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلٗاۖ﴾ [الأنعام: 2]، أي: فَصل الحكم به، ويجوز أن يُقال: الحُكمُ فصلُ الأمرِ على الأحكام بما يقتضيه العقل والشَّرع، فإذا

(1) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/451.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2221 - 2222.
(3) الشّنقيطيّ، أضواء البيان: 1/412.

قيل: حَكَمَ بالباطل، فمعناه أنَّه جعلَ الباطلَ مَوضِعَ الحقّ، ويُستعمَل الحكمُ في مَواضِعَ لا يُستعمَل فيها القضاء، كقولك: حُكْمُ هذا كحكم هذا، أي: هما متماثلان في السَّبب أوِ العلَّة، أو نحوِ ذلك، وأحكامُ الأشياء تنقسم قسمين: حكمٌ يُردُّ إلى أصل، وحُكمٌ لا يُردُّ إلى أصل؛ لأنَّه أوَّلٌ في بابه[1]، ومن هذا التَّفصيل لكلتا الكلمتين يظهرُ جليًّا أنَّ (الحُكمَ) في موقعه في السِّياق أوفى من كلمة (القضاء)، فدلالاتُ (الحكم) أوسع، حيث يُستعمَل في مَواضِعَ لا يُستعمَل فيها القضاء، وهو كذلك أرجى بما يقتضيه العقل والشَّرع - كما قدَّمنا - وهو حكمٌ يُردُّ إلى أصل، وأيُّ أصلٍ أوفى وأكثر رجاءً من كتاب اللّٰه وشريعته؟!، ويُشار هنا إلى لفتة مهمّة في العلاقة بين الحكم والقضاء، إذ في قوله تعالى: ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ﴾ معنى الدّلالة على الاجتهاد، وترك الحكم بالتّقليد، وقد طرح القنّوجيّ سؤالًا مفاده: "إن قلت إذا كان التّخاصم ببلدة لا يوجد فيها مجتهد، هل يجوز للخصمين التّرافع إلى مَن بها منَ القضاة المقلّدين؟ قلت: إذا كان يمكن وصولهما إلى قاضٍ مجتهد لم يجز للمقلّد أن يقضي بينهما، بل يرشدهما إلى القاضي المجتهد، أو يرفع القضيّة إليه، ليحكم فيها بما أنزل اللّٰه، أو بما أراه اللّٰه، فإن كان الوصول إلى القاضي المجتهد متعذّراً، أو متعسّراً، فلا بأس بأن يتولّى ذلك القاضي المقلّد فصل خصوماتهما، لكن يجب عليه أن لا يدّعي علم ما ليس من شأنه، فلا يقول: صحّ أو لم يصحّ شرعًا، بل يقول: قال إمامه كذا، ويعرّف الخصمين أنّه لم يحكم بينهما إلّا بما قاله الإمام الفلانيّ"[2].

الفِسق والخروج والفجور:

انطلاقًا من قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾: الفسق هو الخروج عنِ الطَّاعة، لكنَّه خروجٌ مذموم، ولذلك سُمِّيَ الخروجُ من طاعة اللّٰه بكبيرةٍ فسقًا، ولفظ (الفاسقون) قالوا: هم الكاذبون، والكذب أبشع الأخلاق، وأكبر خروج عن مراد الخلّاق، قال ابن زيد: كلّ شيء في القرآن فاسق فهو كاذب، إلَّا قليلًا، وقرأ قول اللّٰه: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾ [الحُجرات: 6]، معناه: فهو كاذب[3]، لكنَّ الخروجَ من حيث دلالتُه قد يكون مذمومًا، وقد

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 231 - 432.

(2) القنّوجيّ، فتح البيان: 3/441.

(3) مكّيّ بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 3/1765، والسّيوطيّ، الدّرّ المنثور: 3/94.

يكون محمودًا، وأمَّا الفجورُ فهو الانبعاثُ في المعاصي والتَّوسُّعُ فيها، ولا يُقالُ لصاحب الصَّغيرة: فاجر، ثمَّ كثُر استعمالُ الفجورُ حتَّى خُصَّ بالزِّنا، وما أشبه ذلك منَ الكبائر[1].

ومن بيان الفروق السَّابقة بين تلكم الكلمات الثَّلاث، يظهرُ لنا أنَّ كلمةَ (الفِسق) أنسبُ من أُختيها في مَوضِعها من سياق النَّصِّ القرآنيّ، فالقضيَّةُ خطيرةٌ جدًّا، وهي عدم الحُكم بما أَنزل الله، فهو خروجٌ عنِ الطَّاعة بكبيرة، وقد تكون هنا أكبرَ كبيرةٍ وهي كذلك؛ فأيُّ كبيرة أكبرُ منَ الكفر باستبدال حُكم الله الخالق بحُكم العبد المخلوق.

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 405 - 406.

﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ٤٨﴾ [المائدة: 48]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الـرّبـط بين مأمور الله لأهل الإنجيل، وبين القرآن المهيمن الجليل

لَمَّا أمر اللّه تعالى في الآية السَّابقة أهلَ الإنجيل بالحكم بما فيه جاءَ بيان اللّه في هذه الآية الكريمة، يأمرُ رسولَ اللّه ﷺ بالحكم بما أنزله اللّه تعالى عليه في القرآن الكريم الَّذي جعلَه مُصدِّقًا للكتب السَّابقة عليه، وغالبًا عليها، إذ نسخَت شريعتُه جميعَ شرائعِ الكتب الَّتي قبله، وهذه الآية تتمّم السّياق؛ ببيان ما أنزل اللّه قبلُ من كتب، جعلها هدى ونورًا، وألزم بني إسرائيل بإقامتها، وتوعّدهم بالعقاب والعذاب حالة ترك الحكم بها، فناسب أن يذكر إنزاله القرآن على سيّد ولد عدنان، وقد جعل له مكانة بين الكتب السّابقة، وجعل تلاحق الكتب، وتوالي الشّرائع، كالمقدّمات والنّتائج[1].

شَرحُ المُفْرَداتِ:

هيمنة القرآن على الكتب الأخرى أن يشهد بصدقها، وإلّا فلا مصداقيّة لها

1) ﴿وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾: هَيمَنَ: قال: آمين، كأَمَّنَ. والطَّائر على فراخه: رَفرَفَ، وعلى كذا: صار رقيبًا عليه وحافظًا. والمُهَيمِنُ: وتُفتحُ الميم الثَّانية: من أسماء اللّه تعالى في معنى المؤمن، مَن آمَنَ غيرَه من الخوف، أو بمعنى: الأمينُ، أو المُؤتَمَنُ، أوِ الشَّاهد[2]، وعلى هذا يكون

(1) رضا، تفسير المنار: 6/339.
(2) الفيروزابادي، القاموس المحيط: (هيمن).

الكتاب الَّذي ورد ذكرُه في الآية الكريمة – وهو القرآن الكريم – رقيبًا وأمينًا ومُؤتَمنًا وشاهدًا على الكتب السَّابقة له، وأصل الهيمنة: الحفظ والارتقاب، يُقال للرّجل إذا حفظ الشّيء وشَهِدَه: (قد هَيمَنَ، يُهَيمِنُ هَيمَنَةً). قال ابن عبّاس: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾، أي: شهيداً عليه، وهو قول السّدّي.. وقال المبرّد: الأصل (مُؤَيمن)، ثمّ أُبدِل منَ الهمزة هاء[1]، كما قالوا: أرقت الماء وهرقته، وإيهات وهيهات، ونحوها[2]. وقال جماعة من أهل اللّغة: المهيمن: الرّقيب الحافظ، يُقال: هيمن الرّجل يهيمن هيمنة، إذا كان رقيبًا على الشّيء، وهو قول الخليل، وأبي عبيدة، قال أبو عبيدة: المهيمن: الشّاهد المصدّق، واحتجّ بقول حسّان:

إنَّ الكِتَابَ مُهَيمِنٌ لنَبيِّنَا *** والحَقُّ يَعرِفُه ذَوو الأَلبابِ[3]

2) ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾: الهوى: مَقصورٌ: هَوى النَّفس، والعِشقُ يكون في الخير والشَّرِّ، وإرادة النَّفس، والجمعُ الأَهواء، ويُقالُ: هوى يَهوي، هَوِيًّا: سقط إلى أسفَل، وانهَوى مثلُه، وكأنَّ الَّذي يتَّبعُ هَواهُ يَسقُطُ إلى أسفَل، وخاصَّةً إذا ترك شَرعَ اللّه، واتَّبع هواه؛ كما هي دلالة قوله في الآية الكريمة: ﴿وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُمْۚ﴾ [القمر: 3]، وقوله تعالى: ﴿ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [الأنعام: 71]، أي: ذَهَبَت بهواه وعَقله، أوِ استَهامَته وحَيَّرَته، أو زَيَّنَت له هواه[4]، "والأصل أنّ الهوى ميل النّفس إلى الشّهوة، ويُقال ذلك للنّفس المائلة إلى الشّهوة، وقيل: سمّي بذلك؛ لأنّه يهوي بصاحبه في الدّنيا إلى كلّ داهية، وفي الآخرة إلى الهاوية"[5]، والنّفس إذا خلّيت وطبعها، تميل إلى الشّرّ لا إلى الخير؛ لأنّها أمّارة بالسّوء، وعلى الثّاني المصدر بمعنى المفعول، أي: مهويها، كما في قوله:

هَوايَ مَعَ الرَّكبِ اليَمَانِينَ مُصعِدٌ *** جَنِيبٌ وجُثمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ"[6].

وفي بردة البوصيريّ تحذير من غلبة سلطان الهوى على النّفس، حيث يقول في أحد أبياتها:

فاصرِفْ هَواهَا وحاذِرْ أَن تُوَلِّيَهُ *** إِنَّ الهَوَى ما تَوَلَّى يُصْمِ أَو يَصِمِ[7].

(1) مكّيّ بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 3/1765.
(2) البغويّ، معالم التّنزيل: 2/57.
(3) الواحديّ، الوسيط: 2/195.
(4) الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (هوى).
(5) الزّين، تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم: (هوى).
(6) أفندي، عَصيدة الشُّهدة، وشرح قصيدة البردة، ص: 83.
(7) الغزّي، الزّبدة في شرح البردة، ص: 54.

الــشّــرعــة ما ورد بـه الـقرآن لتنظيم أحـوال الإنـسان في كلّ زمان

3) ﴿شِرۡعَةٗ﴾: الشَّرعُ: نهجُ الطَّريق الواضح، يُقالُ: شَرَعتُ له طريقًا، والشَّرعُ: مَصدَر، ثمَّ جُعِلَ اسمًا للطَّريق النَّهج؛ فقيل له: شِرعٌ، وشَرعٌ، وشريعةٌ، واستُعيرَ ذلك للطريقة الإلهيَّة، كما في هذه الآية الَّتي معنا في قوله تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾[1]، والشِّرعَة: ما ورد به القرآن، والمِنهاجُ: ما وَرَدَت به السُّنَّة[2]، قال الأزهريّ رحمه الله: قال الله ﷻ: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾، أي: طريقًا واضحًا أمرنا بالاستقامة عليه، والعرب تقول: شرع السّالخ إهاب الذّبيحة، إذا شقّ بين الرِّجلين وفتحه.

والشّرع هو: الإبانة، واللّه تعالى هو الشّارع لعباده الدّين، وليس لأحدٍ أن يشرّع فيه ما ليس منه، إلّا أن يشرّع نبيٌّ بأمر اللّه تعالى، فإنّ شَرع النّبيّ هو شرع اللّه (ﷻ)،[3] وفي قوله تعالى: ﴿۞شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا﴾ [الشّورى: 13] إشارةٌ إلى الأصول الَّتي تتساوى فيها المِلَل، فلا يَصِحُّ فيها النَّسخ كمعرفة اللّه تعالى، وأركان الإيمان[4]، "وقيل: الشّريعة الطّريقة، ثمّ استُعيرَت للطّريقة الإلهيّة المؤدّية إلى الدّين، والمنهاج: الطّريق الواضح، وقال بعضهم: الشّريعة والمنهاج عبارتان عن معنى واحد، والتّكرير للتّأكيد، والمراد بها الدّين، وقال آخرون: بينهما فرق لطيف، وهو أنّ الشّريعة هي الّتي أمر اللّه بها عباده، والمنهاج الطّريق الواضح المؤدّي إلى الشّريعة "[5].

4) ﴿وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾: النَّهج: الطّريق الواضح، ونَهَجَ الأمر وأَنهَجَ: وَضَحَ، ومَنهَج الطَّريق ومِنهاجه، قال تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾[6] وهي الآية الَّتي معنا، والمرادُ به هنا الطَّريق

(1) الرَّاغب، المفردات: (شرع).
(2) قاله ابن عبّاس ﵄. ينظر: الفيروزاباديّ، بصائر ذوي التّمييز: 3/309.
(3) الإمام الشّافعيّ، تفسير الإمام الشّافعيّ: 2/757.
(4) الرّاغب، المفردات: (شرع).
(5) الدّرّة، تفسير القرآن الكريم: 3/126.
(6) الرّاغب، المفردات: (نهج).

الواضح، "ونهج الطّريق: أبانه، ونهجه أيضًا: سلكه، وبابهما قطع. والنّهج بفتحتين: تتابع النّفس. وفي المصباح: ونهج الطّريق ينهج بفتحتين: وضح واستبان، وأنهج بالألف مثله. ونهجته وانتهجته: أوضحته، يُستعملان لازمَيْن ومتعدّيَين"(1).

5) ﴿أُمَّةً﴾: الأُمَّة كلُّ جماعة يجمعُهم أمرٌ ما، إمَّا دينٌ واحد، أو زمانٌ واحد، أو مكانٌ واحد، سواءٌ أكان ذلك الأمرُ الجامعُ تسخيرًا أم اختيارًا، وجمعُها: أُمَم، ولكلمة أُمَّة معانٍ عديدة، منها: أوّلًا: الصّنف الواحد، والطَّريقة الواحدة، وقد تكون في الضَّلال والكُفر، كما في قوله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [البقرة: 213]، وقد تكون في الإيمان، كما في قوله تعالى في الآية الَّتي معنا: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾.

ثانيًا: جماعة يتخيَّرون العلمَ والعملَ الصّالح، يكونون أُسوَةً لغيرهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾ [آل عمران: 104].

ثالثًا: دينٌ مُجتَمع، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزّخرف: 22].

رابعًا: حِين منَ الزَّمن، كما قالَ تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: 45].

خامسًا: النَّموذج القدوة القائم مقامَ جماعة في عبادة اللّه، كما في قوله تعالى:

﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ [النّحل: 120].

سادسًا: جماعةٌ منَ النَّاس، كما في قوله تعالى: ﴿۞لَيْسُواْ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ [آل عمران: 113](2)، وإن كان هناك مَن جعلَها بمعنى الطَّريقة الواحدة، وتقديرُه: ذو طريقة واحدة(3)، ولكن ترك الإضمار أولَى.

6) ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ﴾: بَلَوتُه: اختبرتُه، ويُقالُ عنِ الثّوب: بَلِيَ؛ أي: خَلُقَ، كأنِّي أَخلقتُه من شدَّة اختباري له، واختبارُ اللّه تعالى للعباد تارةً بالمَسارِّ ليشكروا، وتارةً بالمَضَارِّ ليصبروا(4)، "وسمّي الغمّ بلاء من حيث أنّه يُبلي الجسم، وسمّي التّكليف بلاء من أوجه: الأوّل: أنّ التّكاليف كلّها مشاق على الأبدان، فصارت من هذا الوجه بلاء، والثّاني: أنّ

---

(1) درويش، إعراب القرآن: 2/493.

(2) الرّاغب، المفردات: (أمّ).

(3) وهو قول الزَّجّاج، معاني القرآن: 1/458.

(4) الرّاغب، المفردات: (بلى).

التّكاليف اختبارات، وكذلك قال: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُم﴾ [البقرة: 155]، قال ﴿لِّيَبۡلُوَكُمۡ﴾، ونحو ذلك، والثّالث: أنّه لمّا كان اختبار الله تعالى لعباده تارة بالمسارّ ليشكروا، وتارة بالمضارّ ليصبروا، صارَتِ المنحة والمحنة جميعًا بلاء، فالمحنة: مقتضية للصّبر، والمنحة: مقتضية للشّكر"[1].

7) ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ﴾: (سَبَقَ) السِّين والباء والقاف أَصلٌ واحدٌ صحيحٌ، يدلُّ على التَّقديم، يُقالُ: سَبَقَ يَسبِقُ سَبقًا[2]، والاستباقُ: التَّسابقُ، قال تعالى: ﴿إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ﴾ [يوسف: 17]، ويُستعارُ السَّبقُ لإحراز الفَضلِ والتَّبريز، وفيه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ١٠﴾ [الواقعة: 10]، أي: المُتقدِّمونَ إلى ثواب الله وجنَّته بالأعمال الصَّالحة[3]، ومنه الآية الَّتي معنا في قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾، والمعنى في الآية؛ " أي: فبادروا إلى عملها قبل أن تعجزوا عنها بموت أو هرم أو مرض"[4]، وفي نفس الآية من سورة البقرة، وهي قوله: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾ [البقرة: 148]، قال ابن عبّاس: يقول: تنافسوا فيما رغّبتكم فيه منَ الخير، فلكلٍّ عندي ثوابُه، وقال الزّجّاج: أي: فبادروا إلى القبول منَ الله ﷻ"[5].

8) ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾: نبأ: النُّون والباء والهمزة، قياسُه الإتيانُ من مكانٍ إلى مكان، يُقالُ للَّذي يَنبَأ من أرض إلى أرض: نابِئٌ. وسَيلٌ نابِئٌ: أتى من بلدٍ إلى بلد. ورَجُلٌ نابِئٌ مثله. ومن هذا القياس النَّبأُ: الخَبَرُ؛ لأنَّه يأتي من مكان إلى مكان، والمُنبِئُ المُخبِرُ، وأَنبَأته ونَبَّأته، والنَّبأةُ: الصَّوتُ، وهذا هو القياس؛ لأنَّه الصَّوت يجيء من مكان إلى مكان، ومَن هَمَزَ النَّبيَّ، أي: قال: النَّبيءُ؛ فلأنَّه أنبأ عنِ الله تعالى[6]، والمعنى: "فيخبركم بما لا تشكّون معه منَ الجزاء الفاصل بين محقّكم ومبطلكم، وعاملكم ومفرّطكم في العمل"[7]، ودلالة ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾ تتّصل مباشرة في بناء الجملة بقوله: ﴿بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ﴾، وذلك "منَ الدِّين والفرائض والسُّنن، يعني: إنَّ الأمر سيؤول إلى ما يزول معه الشُّكوك، بما يحصل منَ اليقين"[8].

---

(1) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 1/185.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سبق).
(3) الرَّاغب، المفردات: (سبق).
(4) مكّيّ القيسّي، الهداية إلى بلوغ النّهاية، ص: 395.
(5) الواحديّ، الوسيط: 1/231.
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: 5/385.
(7) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/452.
(8) الواحديّ، الوجيز: 1/322.

۞ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

إنزال القرآن تتمّة للكتب السّوابق، وشريعة للالتزام والتّميّز والعمل للحسنيين

شرع بيان اللّه في هذه الآية الكريمة في ذكر القرآن الكريم الَّذي أَنزلَه على عبده ورسولِه الكريم محمَّد ﷺ بالصِّدق الَّذي لا ريب فيه، أنَّه من عند اللّه تعالى، مصدِّقًا للكُتُب السَّابقة عليه بما فيها من توحيد اللّه وذكره، وحاكمًا وشاهدًا وأمينًا عليها، فاحكُمْ يا محمَّدُ ﷺ بين النَّاس جميعهم بما أنزلَ اللّه إليك في هذا الكتاب العظيم، ولا تَنصرِف عنِ الحقِّ الَّذي أمرَكَ اللّه به إلى أهواء هؤلاء الجهلة الأشقياء، فلكُلٍّ جعلنا منكم سبيلًا وسُنَّةً، ولو شاء اللّه لجمع النَّاس كلَّهم على دينٍ واحد، وشريعة واحدة، لا يُنسَخُ شيءٌ منها، ولكنّه تعالى شَرَعَ لكلِّ رسول شريعةً على حِدَة، ثمَّ نسَخَها أو بعضَها برسالة الآخر الَّذي بعده، حتَّى نسخ الجميع بما بعث به عبده ورسوله محمَّدًا ﷺ ، وهذا الاختلافُ في الشَّرائعِ لِيختبرَ اللّه عباده فيما شرع لهم، فَيُثيبُهم على طاعته ويعاقبُهم على معصيته، ثمَّ ندب اللّه عبادَه إلى المسارعة إلى الخيرات، والمبادرة إليها، فالمرجعُ إليه ﷻ والحسابُ بين يديه(1)، وهو تعالى لم يجعلكم أمّة واحدة؛ ليكون لكلّ أمة حسابها، كما يكون لكلّ فرد حسابه، ولذلك أدعوكم للاستباق لإدراك الخيرات الّتي دعيتم إليها في كتب اللّه الّتي بين أيديكم، وأن تبادروا إلى تحصيلها قبل أن تفلت منكم، فلا يبقى في أيديكم إلّا الحسرة والنّدم، وإلى اللّه المآل، وعند اللّه تجتمع الخصوم(2).

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

التّعبير بإنزال الكتاب عوضًا عنِ التّعبير بإرسال الرّسول في قوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾:

نلاحظ في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ أنّه ﷻ

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 2/62 - 63.
(2) الخطيب، التّفسير القرآنّي للقرآن: 3/1110.

القرآن معجزة الختام المتفرّدة، ودلالة الكمال المتألّقة المتجدّدة

لم يقل: (وقفّينا على آثارهم بمحمّد) أو نحو ذلك، بل نجده تعالى يبيّن أنّه أنزل الكتاب، وفي ذلك إشارة إلى معنى استقلاله عن سائر النّبوّات، وأنّه لم يكن فيه تبعيّة لغيره منَ الكتب، بل هو مستقلّ بالمكانة، منفرد بها عمّن سواه من غير تبعيّة لملّة ولا لشخص أيًّا كان نوع هذه التّبعيّة، وأيًّا كان مقدارها، وذكر الكتاب المنزل دون ذكر النّبيّ المرسل صراحة؛ "للإشارة إلى مكانة الشّريعة الإسلاميّة، وكتابها الكريم الباقي، والخالد إلى يوم القيامة، وهو معجزة النّبيّ ﷺ، وإذا ذكرها سبحانه في مقام الإكبار والتّفخيم يكون بيانًا لمكانة الرّسالة المحمديّة، وبيان أنّ حجّتها أقوى الحجج، وأشدّها تثبيتًا، وأبقاها في هذا الوجود[1]، وقد جاء قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ إتمامًا لترتيب نزول الكُتُب السَّماوية، وتمهيدًا لقوله: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾.

دلالة الألف واللّام في قوله: ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، وأثرها في تجليّة المعنى ودقّته:

تـخـصـيـص القـرآن؛ بكونه المتفرّد الكامل من بين الكتب في هذا الوجود

وقد ذكر اللّه ﷻ الكتاب من غير تعريف سوى ذلك، و(أل) كما قال علماء اللّغة: للعهد، وفي ذلك إشارة إلى كماله، أي: أنّه ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ الّذي هو جدير باسم الكتاب، بحيث إذا أطلق اسم الكتاب لا ينصرف إلّا إليه؛ لأنّه الفرد الكامل من بين الكتب في هذا الوجود، وقد زاده اللّه تعالى شرفًا، فنسب الإنزال إليه سبحانه؛ وفي ذلك تأكيد لمنزلته العالية السّامية[2]، سُمِّيَ كتابًا على الإطلاق؛ لحيازته جميع الأوصاف الكماليَّة لجنس الكتاب السَّماويِّ وتفوُّقه على بقية أفراده، وهو القرآن الكريم، فاللّام فيه للعهد[3]، وزيد تأكيد التّشريف، فجاء قوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ مُتعلِّقًا بمحذوفٍ وقعَ حالًا

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2223.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 4/2223.
(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/66.

مُؤكِّدةً منَ (الكتاب)؛ أي: مُتلبِّسًا بالحقِّ والصِّدق[1]، وقال آخرون: وقوله: ﴿مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ بيانٌ لقوله السَّابق (لِمَا)، واللَّام هنا للجنس، إذِ المرادُ هو الكتاب السَّماويّ، وهو بهذا العنوان جنسٌ برأسه، وإن كان في نفسه نوعًا مخصوصًا من مدلول لفظ الكتاب، وعن هذا قالوا: اللَّام للعهد، إلَّا أنَّ ذلك لا ينتهي إلى خصوصيَّة الفرديَّة بل إلى خصوصيَّة النَّوعيَّة الَّتي أَخصُّ من مُطلَق الكتاب، وهو ظاهر، ومنَ الكتاب السَّماويِّ أيضًا حيثُ خُصَّ بما سوى القرآن[2]، وفي حاشية شيخ زاده: "واللّام في ﴿ٱلْكِتَـٰبِ﴾ للجنس أو بمعنى الاستغراق على أن يكون القرآن مستثنى منه بدليل العقل، كما أنّ ذاته تعالى مستثنى من عموم الشّيء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ١٠٩﴾ [البقرة: 109]، فإنّه شيءٌ بمعنى شائي، كما أنّ سواه شيءٌ بمعنى مَشيءُ الوجود، قال:

فَسَمِّ اللّه شَيئًا لا كَأشيا ***وذَاتًا عَن جِهاتِ السِّتِّ خالِ[3].

دلالة قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ في بيان تصديق القرآن لما قبله:

نسخ المتأخّر للمتقدّم من سنن الله في تهييء الأنفس لقبول الإرسال الخاتم

وكان قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ حالًا منَ (الكتاب)، والمعنى: حالَ كونِه مُصدِّقًا لمَا تقدَّمه[4]، ويمكنُ أن يكون حالًا منَ الضَّمير في قوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾[5]، إمَّا من حيث إنَّه نازلٌ حسبما نُعِتَ فيه، وإمّا من حيث إنَّه موافقٌ له في القصص والمواعيد، والدَّعوة إلى الحقِّ، والعدل بين النَّاس، والنَّهيِ عنِ المعاصي والفواحش، وأمَّا ما يتراءى من مُخالفته له في بعض جزئيات الأحكام المتَغيِّرة، بسببِ تغيُّر الأَعصار، فليسَت بمخالفةٍ في الحقيقة؛ بل هي موافقةٌ

(1) العكبريّ، التبيان: 1/217.
(2) الزّمخشري، الكشّاف: 1/218.
(3) زاده، حاشية على البيضاويّ: 3/534.
(4) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/66.
(5) العكبريّ، التبيان: 1/217، وهو الَّذي يُقرِّره العكبريّ دون الأوَّل، إذ يرى أنّه لا يكون حالاً منَ الكتاب، إذ يكونُ حالان لعاملٍ واحد. ولكن يُجابُ عن هذا بأنَّ الأوَّلَ الحالُ فيه محذوفٌ مُقدَّر - كما سبق - .

لها من حيثُ إنَّ كلًّا من تلك الأحكام حقٌّ بالإضافة إلى عصره، مُتضمِّنٌ للحكمة الَّتي يدور عليها أمر الشَّريعة، وليس في المُتقدِّم دلالةٌ على أبديَّة أحكامه المنسوخة حتَّى يخالفه النَّاسخ المتأخِّر، وإنَّما يدلُّ على مشروعيتها مُطلقًا من غير تعرُّض لبقائها وزوالها؛ بل هو ناطقٌ بزوالها لَمَا أنَّ النُّطق بصحَّة ما ينسخُها نُطقٌ بنسخها وزوالها[1].

دلالة قوله تعالى: ﴿وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾؛ للتّعبير عن شهادته عمّا سبق من إرسالات:

معنى المهيمن الشّهيد والقاضي والمؤتمن على ما قبله منَ الكتب

وقوله: ﴿وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾، أي: رقيبًا على سائر الكتُب، يشهدُ لها بالصِّحة والثَّبات[2]، وقيل: "مُؤتمنًا على القرآن، وشاهدًا ومصدِّقًا، وقال آخرون: القرآن أمين على الكتب، فيما إذا أخبرنا أهل الكتاب في كتابهم بأمر، إن كان في القرآن فصدقوا وإلّا فكذبوا"[3]، ولفظ ﴿وَمُهَيۡمِنًا﴾ حالٌ، وأصلُ مُهَيمِن: مَيمِن؛ لأنَّه مُشتقٌّ منَ الأمانة، فهو أمينٌ[4]، ومُؤتَمَن[5]، ولأنَّ المهَيمِنَ: الشَّاهد[6]، والأَظهرُ أنَّ الهاء في المُهيمِن أصليَّةٌ، وأنَّ فِعلَه بوزن (فَيعَلَ) كسَيطَر، ولكن لم يُسمَع له فعلٌ مُجرَّد، فلم يُسمَع (هَمَنَ)، ويمكنُ أن لا يكون لهذا الفعل نظيرٌ إلَّا (هَينَمَ) إذا (دعا) أو (قرأ)[7]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾ معانٍ عديدة، منها: شاهِد، وأمِين، ومُؤتَمَن، وقاض، ودالّ، ومُصدِّق، ورقيب، وحافظ[8]، وأصل الهيمنة: الحفظ والارتقاب، يقال للرّجل إذا حفظ الشّيء وشهده: "قد هَيمَنَ، يُهَيمِنُ هَيمَنَةً"،

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/67.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/218.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 10/378.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 3/512.
(5) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 1/168.
(6) العكبريّ، التبيان: 1/217.
(7) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/221.
(8) ابن جرير، جامع البيان: 6/266 - 268، والزّجّاج، معاني القرآن: 2/180.
قال ابن كثير: "و هذه الأقوال كُلُّها متقاربة المعنى، فإنَّ اسمَ (المُهيمِن) يتضمَّنُ هذا كلَّه، فهو أمينٌ وشاهدٌ وحاكمٌ على كلّ كتاب قبله"، ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 2/62.

قال ابن عبّاس: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِۖ﴾، أي: شهيدًا عليه.. وقال عبد الله بن الزّبير: المهيمن: القاضي على ما قبله منَ الكتب[1]، ومعنى هيمنة القرآن وأمانته، ما قال ابن جريج: "القرآن أمين على ما قبله منَ الكتب، فما أخبر أهل الكتاب عن كتابهم، فإن كان في القرآن صدقوا وإلّا فكذبوا، وقال سعيد بن المسيّب والضّحّاك: قاضيًا، وقال الخليل: رقيبًا وحافظًا، والمعاني متقاربة، ومعنى الكلّ: أنّ كلّ كتاب يشهد بصدقه القرآن، فهو كتاب الله تعالى، وإلّا فلا"[2].

دلالة فعل الأمر على وجوب الحكم بما في القرآن بين أهل الأديان:

القرآن مُشتمِلٌ على جميع الأحكام الشّرعيَّة الباقية في الكُتب السّماويّة وزيادة

قوله تعالى: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم﴾ لترتيب ما بعدها على ما قبلها، أي: إذا كان القرآنُ العظيم - كما ذُكر من كونه مُصدِّقًا لما قبله منَ الكُتُب المُنزَّلة على الأُمم مُهيمنًا عليها - فاحكُم يا محمَّدُ ﷺ بين أهل الكتابين عند تحاكُمهم إليك: ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ﴾، أي: بما أنزله إليك، فإنَّه مُشتمِلٌ على جميعِ الأحكام الشَّرعيَّة الباقية في الكتب الإلهيَّة، وتقديمُ (بينَهم) للاعتناء ببيان تعميم الحكم لهم، ووضعُ الموصول في (بما) مَوضِعَ الضَّمير؛ للتَّنبيه على عليِّة ما في حَيِّز الصِّلة للحُكم، والالتفاتُ بإظهار الاسم الجليل (الله)؛ لتربية المهابة، والإشعار بعلَّة الحُكم[3]، قال بعض العلماء هذه ناسخة لقوله: ﴿أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ﴾ [المائدة: 42]، وقد تقدّم ذكر ذلك، وقال الجمهور: إنّه ليس بنسخ، وإنّ المعنى: فإن اخترت أن تحكم ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ﴾، ثمّ حذّر تعالى نبيّه من اتّباع أهوائهم، أي: شهواتهم وإرادتهم الّتي هي هوى ووسوسة للنّفس، والنّفس أمّارة بالسّوء فهواها مردّ لا محالة[4].

---

(1) مكّيّ بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 3/1765.

(2) البغويّ، معالم التّنزيل: 2/57.

(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/68.

(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/200.

دلالة أسلوب النّهي عنِ اتّباع الأهواء المضطربة:

تضمين معنى العدول

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾، أي: أهواءَ اليهود، والمقصود منه النَّهي عنِ الحُكم بغير حُكم اللّه، إذا تحاكموا إليه، إذ لا يجوزُ الحكمُ بغيره، ولو كان شريعةً سابقة؛ لأنَّ نُزولَ القرآن مُهَيمنًا أبطَلَ ما خالفَه، ونُزولَه مُصدِّقًا أيَّدَ ما وافقه، وزَكّى ما لم يُخالفه[1]، وقوله تعالى: ﴿عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ﴾، أي: الَّذي لا مَحيدَ عنه، و(عن) في ﴿عَمَّا﴾ مُتعلِّقةٌ بـ ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ﴾ على تضمين معنى العدول ونحوه؛ كأنَّه قِيلَ: ولا تَعدِلْ عمَّا جاءك منَ الحقِّ مُتَّبعًا أهواءَهم، ويمكنُ أن تتعلَّقَ (عن) بمحذوفٍ وقعَ حالًا من فاعِله؛ أي: لا تَتَّبع أهواءَهم عادلًا عمَّا جاءك، ووضعُ الموصول في (بما) مَوضِعَ ضمير الموصول الأوَّل في ﴿بِمَآ أَنزَلَ﴾؛ للإيماء بما في حيِّز الصِّلة من مجيء الحقِّ إلى ما يُوجِب كمالَ الاجتناب، عنِ اتِّباع الأهواء[2].

التّشبيه في قوله تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾، وأثره في توضيحِ المعنى:

الاستئناف بدعوة أهل الكتاب للانقياد لحكم الله، وما يزخر به القرآن من أحكام خالدة

قوله تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ فيها تشبيه؛ حيث أنّ الشّرعة هي الطّريقة إلى الماء، شبّه بها الدّين؛ لكونه سبيلًا موصلًا إلى ما هو سبب للحياة الأبديّة، كما أنّ الماء سبب للحياة الفانية[3].

أفادَ الاستئنافُ ضرورةَ ائتمار أهل الكتُب السَّابقة بالقرآن عقيدةً وشريعةً، وهذا تعليلٌ للنَّهي، أي: إذا كانت أهواؤهم في متابعة شريعتهم أو عوائدهم، فَدَعْهُم وما اعتادوه، وتمسَّكوا بشرعكم، وهو كلامٌ مُستأنَفٌ جيءَ به لحمل أهل الكتابين من مُعاصريه ﷺ على

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/222.
(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/68.
(3) صافي، الجدول: 6/372.

الانقياد لحكمه بما أنزل الله منَ القرآن الكريم، ببيان أنَّه هو الَّذي كُلِّفوا العملَ به دونَ غيره منَ الكتابين، وإنَّما الَّذين كُلِّفوا العملَ بهما مَن مضى قبل نسخهما منَ الأُمم السَّالفة.

علّة الجمع بين قوله: ﴿لِكُلٍّ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾، وقوله: ﴿۞شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾:

التّوافق بين الدّيانات السّماويّة في الأصول، واختلافها في الفروع

الخطاب في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ﴾ للأمم الثّلاث، أمّة موسى، وأمّة عيسى، وأمّة محمّد ﷺ؛ لأنّ الآيات السّابقة واللّاحقة فيهم، و: الشّرعة: عبارة عن مُطلَق الشّريعة، والمنهاج: عن مكارم الشّريعة، فإن قيل: كيف الجمع بين هذه الآية وبين قوله تعالى: ﴿۞شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا﴾ [الشّورى: 13] إلى قوله تعالى: ﴿أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشّورى: 13]، وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام: 90]؟ فالجواب: أنَّ الثّانية مصروفة إلى ما يتعلّق بأصول الدّين، والأولى بفروعه، وقال الرّاغب في الجمع بين الآيتين: الّذي استوى فيه الشّرائع هو أصل الإيمان والإسلام، أعني التّوحيد والصّلاة والزّكاة والصّوم، فإنّ أصول هذه الأشياء لا ينفكّ منها شرع بوجه، وأمّا الّذي ذكر أنّه تفرّد كلّ واحد منَ الأنبياء به، ففروع العبادات من كيفيّاتها وكمّيّاتها، فإن ذلك مشروع على حسب مصالح كلّ واحد، وعلى مُقتضَى الحكمة في الأزمنة المختلفة[1].

أسلوب الالتفات، وأثره في التّعميم، واستعمال التّغليب في الخطاب:

مفعول المشيئة - وهو جواب (لو الامتناعيّة) - محذوفٌ بدلالة الجزاء عليه

وورد الخطاب بطريق الالتفات للنَّاس كافَّةً لا للموجودينَ خاصَّةً؛ بل للماضين أيضًا بطريق التَّغليب، واللَّام في ﴿لِكُلّٖ﴾ مُتعلِّقةٌ بـ﴿جَعَلۡنَا﴾ المتعدِّي لواحد، وهو إخبارٌ بـ(جعلَ) ماضٍ لا إنشاء، وتقديمُها عليه للتَّخصيص[2]، ويمكنُ أن تكون ﴿جَعَلۡنَا﴾ مُتعدِّيةً إلى

---

(1) السّيوطيّ، نواهد الأبكار: 3/272.

(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/68.

مفعولين؛ بجعلها بمعنى (صيَّرنا)[1]، ولفظ ﴿مِنكُمْ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ وقعَ صفةً لمَّا عوّضَ عنه تنوينُ (كلٍّ)، ولا ضَيرَ في توسُّط ﴿جَعَلْنَا﴾ بين الصِّفة والموصوف[2]، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: 14]، والمعنى: لكلِّ أُمَّةٍ كائنةٍ منكم أيُّها الأمم الباقية والخالية جَعَلنا؛ أي: عيَّنَّا، ووضَعنا شرعةً ومنهاجًا خاصَّين بتلك الأمَّة، لا تكادُ أمَّةٌ تتخطَّى شرعيَّتَها الَّتي عُيِّنَت لها، فأُمَّة موسى عليه السلام شِرعتُهم التَّوراة، وأُمَّة عيسى عليه السلام شِرعتُهم الإنجيل، وأمَّا أنتم أيُّها الموجودون فشِرعتُكمُ القرآنُ ليس إلَّا، فآمِنوا به، واعملوا بما فيه[3]، قال القاضي أبو محمّد: وهذا عندهم في الأحكام، وأمّا في المعتقد فالدّين واحد لجميع العالم: توحيد، وإيمان بالبعث، وتصديق للرّسل، وقد ذكر اللّه تعالى في كتابه عددًا منَ الأنبياء شرائعهم مختلفة، ثمّ قال لنبيّه ﷺ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾ [الأنعام: 90]، فهذا عند العلماء في المعتقدات فقط، وأمّا أحكام الشّرائع فهذه الآية هي القاضية فيها ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًاۚ﴾[4]، ويؤكّد ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، والمعنى: أي: مُتَّفِقةً على دينٍ واحدٍ على مرِّ الدُّهور وكرِّ العصور من غير اختلافٍ بينكم وبين مَن قبلكم مِنَ الأمم في شيءٍ من الأحكام الدِّينيَّة، ولا نَسخ ولا تَحويل، ومفعول المشيئة - وهو جواب (لو) الَّذي هو حرف امتناعٍ لامتناعٍ - محذوفٌ تَعويلًا على دلالة الجزاء عليه، أي: ولو شاء اللّه أن يجعلكم أُمَّةً واحدةً لجعلَكم أمَّةً واحدة[5]، والشِّرعة والشَّريعة: الماء الكثير من نَهرٍ أو وادٍ، يُقالُ: شريعةُ الفُرات، وسُمِّيتِ الدِّيانةُ شريعةً على التَّشبيه؛ لأنَّ فيها شفاء النُّفوس وطهارتها، والعربُ تُشبِّه بالماء وأحواله كثيرًا[6].

ويمكن أن يكون تشبيه الطَّريقة إلى الماء بالدِّين؛ لكونه سبيلًا مَوصولًا إلى ما هو سببٌ للحياة الأَبديَّة، كما أنَّ الماءَ سببٌ للحياة الفانية.

---

(1) العكبريّ، التبيان: 1/217.

(2) ويرى العكبريّ خلاف ذلك فيقول: "ولا يجوز أن يكون منكم صفةٌ لكلّ، لأنَّ ذلك يُوجِبُ الفصلَ بين الصّفة والموصوف بالأجنبيّ الَّذي لا تشديدَ فيه للكلام، ويُوجبُ أيضًا أن يفصلَ بين جعلنا ومعمولها، وهو (شِرعة)، وإنّما يتعلَّقُ بمحذوفٍ تقديره: أعني.

(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/68 - 69.

(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/200.

(5) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/69.

(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/223.

والمنهاج: الطّريق الواضح في الدِّين، مِن نَهجَ الأمرُ إذا وَضَحَ[1].

تعلّق المعنى بمحذوف يتطلّبه السّياق في قوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ﴾:

حكمة الله البليغة في الاختلاف الحاصل بين الخليقة

وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ يَستدعيه النِّظام؛ أي: ولكن لم يشأ ذلك، أي: أن يجعلَكم أمَّةً واحدة؛ بل شاء ما عليه السُّنَّة الإلهيَّة الجارية فيما بين الأمم؛ ليُعاملَكم معاملةَ مَن يَبتليكم ﴿فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ﴾ مِنَ الشَّرائع المختلفة، المناسبة لأعصارها وقُرونها، هل تعملون بها، مُذعِنين لها، مُعتقدِين أنَّ اختلافَها بمقتضى المشيئة الإلهيَّة المبنيَّة على أساس الحِكَم البالغة، والمصالحِ النّافعة لكم في معاشِكم ومَعادِكم، أو تَزيغون عنِ الحقِّ، وتتَّبعونَ الهوى، وتستبدلون المَضرَّةَ بالجَدوى، وتشترون الضَّلالة بالهدى؟. وبهذا اتَّضحَ أنَّ مَدارَ عدم المشيئة المذكورة ليس مجرَّدَ الابتلاء فحسْب؛ بلِ العُمدةُ في ذلك إلى ما أُشيرَ إليه مِنَ انطواء الاختلاف على ما فيه مصلحتُهم، معاشًا ومَعادًا، كما يُنبئُ عنه قوله ﷻ: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾[2].

المجاز في لفظ الاستباق، وأثره في جلاء المعنى في قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾:

الاستعارة المكنيّة ودورها في تأكيد المسارعة للنّفع، والمبادرة للخيرات

جاء قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾ تفريعًا على قوله: ﴿لِّيَبۡلُوَكُمۡ﴾؛ لأنَّ بذلك الاستباق: التَّسابق، وهو هنا مجازٌ في المنافسة؛ لأنَّ الفاعلَ للخير لا يَمنعُ غيره من أن يفعلَ مِثلَ فعله أو أكثَر، فشابه التَّسابق، والفعلُ (استبِقوا) ضُمِّنَ معنى خذوا، أوِ ابتَدِروا، ولذلك عُدِّيَ إلى الخيرات، وحقُّه أن يُعدَّى بـ(إلى)، كقوله تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [الحديد: 21][3]، وفي هذا الفعل

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/69. وقد تقدَّم بيان الشِّرعة، والمنهاج في فِقرة: شرح المفردات، لكنَّ إيرادَها هنا، لبيان التَّشبيه، ورَبطه المحكم بالسّياق القرآنيّ، وإظهار البلاغة القرآنيَّة الفائقة.

(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/69 - 70.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/225.

ومفعوله تأكيدُ التَّرغيب في الإذعان للحقّ، وتشديدُ التَّحذير عَنِ الزَّيغِ، ما لا يَخفى على مُتدَبِّر، وقوله: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾، أي: بادروا فعل الخيرات، وفيه استعارة مكنيّة؛ حيث شبّههم بالمتسابقين على ظهور الخيل، وحذف المشبّه به وهو الخيل، وجاء بشيء من لوازمه، وهو استبقوا على سبيل الاستعارة المكنيّة؛ لأنّ كلّ واحد ينافس صاحبه في السّبق؛ لبلوغ الغاية المقصودة(1).

أثر حرف الفاء في توجيه المعنى من قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾:

استباق الخيرات مطلوب الله من كلّ الأمم، وهي المهمّة الأساسيّة لبني آدم جميعًا

قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾ "ما هو مترتّب عليه بالفاء، يعني أنّه تعالى لمَّا خاطب الأمم منَ المسلمين، واليهود، والنّصارى، وغيرهم، بقوله: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ﴾، أي: شريعة بحسب ما تقتضيه الأوقات منَ المصالح؛ لنختبركم أيّكم يعتقد أنَّها حكمة منَ الله تعالى، وإن خفي عليه وجه الحكمة فيستبق إلى ما شرعه الله تعالى في كلّ وقت، وأيّكم لا يتبع هواه، واتّجه لهم أن يسألوا: ما تلك الحكمة؟، ومَن يعلم حقيقتها؟ فأجيبوا: إذا ما رجعتم إلى الله تعالى في دار الجزاء، فيجازيكم إمّا بالثّواب أو بالعقاب؛ ليفصل بين المحقّ والمبطل، وبين العالم والمفرّط، فحينئذ تعلمون وجه الحكمة فيه، ولا تشكُّون فيه"(2).

الاستئناف المسوقُ مَساقَ التَّعليل لاستباق الخيرات في قوله: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾:

وقوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ استئنافٌ مَسوقٌ مَساقَ التَّعليل لاستباق الخيرات بما فيه منَ الوَعد والوَعيد(3)، وقوله: ﴿جَمِيعٗا﴾ حالٌ من ضمير الخطاب في ﴿مَرۡجِعُكُمۡ﴾، وفي العامل فيه وجهان:

(1) الزّحيلّي، التّفسير المنير: 6/214.
(2) السّيوطيّ، نواهد الأبكار: 3/272.
(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/70.

أحدُهما: المصدر المضاف؛ لأنَّه في تقدير: (إليه تُرجعون جميعًا)، والضَّمير المجرور فاعلٌ في المعنى، أو قائمٌ مقام الفاعل، والثَّاني: أن يعملَ فيه الاستقرارُ الَّذي ارتفع به ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾، أوِ الضَّميرُ الَّذي في الجارّ"[1]، وقوله: ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾، أي: فيفعلُ بكم منَ الجزاء الفاصل بين المُحقِّ والمُبطل، ما لا يَبقى لكم معه شائبةُ شكٍّ فيما كنتُم فيه تختلفون في الدُّنيا، وإنَّما عبَّرَ عن ذلك بما ذَكَرَ لوقوعه موقعَ إزالة الاختلاف الَّتي هي وظيفة الإخبار[2]، "ثمّ أخبر تعالى بأنّه لو شاء لجعل العالم أمّة واحدة، ولكنّه لم يشأ؛ لأنّه أراد اختبارهم وابتلاءهم فيما آتاهم منَ الكتب والشّرائع... فليس لهم إلّا أن يجدّوا في امتثال الأوامر، وهو استباق الخيرات، فلذلك أمرهم بأحسن الأشياء عاقبة لهم، ثمّ حثّهم تعالى بالموعظة والتّذكير بالمعاد في قوله: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾، والمعنى: فالبدارَ البدارَ، وقوله تعالى: ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾، معناه: يظهر الثّواب والعقاب، فتخبرون به إخبار إيقاع، وإلّا فقد نبّأ اللّه في الدّنيا بالحقّ فيما اختلفتِ الأمم فيه، قال القاضي أبو محمّد: وهذه الآية بارعة الفصاحة، جمعت المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة، وكلّ كتاب اللّه كذلك، إلّا أنّا بقصور أفهامنا، يَبين في بعض لنا، أكثر ممّا يَبِين في بعض"[3].

الـرّجـوع إلى اللّه يوم المعاد؛ لمحاسبة العباد، وتمييز أهل الغيّ من أهل الرّشاد

۞ الفروقُ المُعْجَمِيَّة:

(بين يَدَيه) و(تقدَّمَه) و(قَبلُ)

في قوله: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾: (قبلُ): يُستعملُ في التَّقدُّم والمتَّصل والمُنفصِل، ويُضادُّه (بَعدُ)، ويمكن أن يُستعمَلا في التَّقدُّم

الاتّساع في استعمال اللّفظ في القرآن دليل على ثراء اللّغة العربيّة، واستيعابها للمعاني

(1) العكبريّ، التبيان: 1/217.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/70.
(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/201.

المتَّصل، ويُستعمَلُ (قَبلُ) في أربعة أَوجهٍ: الأوَّل: في المكان بحسبِ الإضافة، كأن يُقالُ: بغدادُ قبلَ الكوفة، وذلك للخارجِ من أصبهانَ إلى مكَّة، ويُقال: الكوفة قبلَ بغداد، للخارجِ من مكَّةَ إلى أصبهان.

الثَّاني: في الزَّمان، كما في قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: 91].

الثَّالث: في المَنزِلة، نحو: عبد الملك قَبل الحجَّاج.

الرَّابع: في التَّرتيب الصِّناعيّ، كما في قوله تعالى: ﴿قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: 130][1].

والتَّقدُّمُ مأخوذٌ منَ القَدَم، أي: قَدَم الرِّجل، وجمعُه: أَقدام، قالَ تعالى: ﴿وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ۝١١﴾ [الأنفال: 11]، وبه اعتُبِرَ التَّقدُّم والتَّأخُّر، والتَّقدُّم على أربعة أَوجه - كما تقدَّم آنفًا في لفظ (قَبلُ) - ويُقالُ: حديثٌ وقديمٌ، وذلك باعتبار الزَّمانين، وإمَّا بالشَّرف، نحو: فلانٌ مُتَقدِّمٌ على فلان، أي: أَشرفُ منه، وإمّا لا يَصِحُّ وجودُ غيره إلَّا بوجوده، كقولك: الواحد مُتقدِّمٌ على العدد، بمعنى أنَّه لو تُوُهِّمَ ارتفاعُه لارتفعتِ الأعداد، قال تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [المائدة: 80]، وقَدُمْتُ فُلانًا أَقْدُمُه: إذا تقدّمته، قال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [هود: 98][2]، وقوله تعالى: ﴿بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ يَجمعُ معنى (قَبلُ) وتقدَّمَ ذلك أنَّ قوله: ﴿بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ كنايةٌ عن كلا المَعنَيَين، فليستِ الكُتُبُ الَّتي تقدَّمَت بعثةَ رسول الله ﷺ هي بين يديه حسًّا، وإن كانتِ التَّوراة والإنجيل بين يديِ القائمين عليهما، وهمُ اليهود والنَّصارى، كلُّ فرقةٍ معها كتابها، ولكنَّ القرآنَ الكريم قد أعلنَ بيانه الجليل بكلام الله الحقِّ المبين أنَّ هذا الكتاب، وهو القرآن، قد أنزلَه على رسوله ﷺ مُصدِّقًا لتلك الكُتُب جميعها، ومُهيمنًا عليها، فكأنَّها كُلَّها بين يديْ رسول الله ﷺ حسًّا؛ تأكيدًا لمعنى التَّصديق والهيمنة، فيجبُ أن يكونَ القرآن هو الموجود بين أيدي النَّاس جميعهم يرجعون إليه في عقيدتهم الصَّحيحة، وشريعتِهمُ الخاتمة النَّاسخة لما سبقها منَ الشَّرائع، ويكون من ثمّ مَرجِعًا لهم حسًّا ومعنى، وهذا المعنى الدَّقيق لقوله: ﴿بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ لا تحقّقه أيُّ كلمةٍ من (قَبلُ) و(تَقَدَّمَ) على حدة.

---

(1) الرَّاغب، المفردات: (قبل).

(2) الرَّاغب، المفردات: (قدم).

(المُهيمِن) وبعض الألفاظ القريبة منه في المعنى والاستعمال:

لفظ (المُهَيمِن) جامعٌ شاملٌ، ولو أَفرَدَ البيانُ الإلـهيُّ غيره لتقاصر عن بلوغِ المرام منه

انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾ هناك جملة منَ الألفاظ ذات الدّلالة القريبة، مثل: (المُؤتَمَنُ) و(الأمينُ) و(الشَّاهدُ) و(الدَّالُ) و(القاضي)، و(المُصدِّق) و(الرَّقيبُ) و(الحافظُ)، وعند النّظر فيها نلاحظ ما يلي: تبيَّن لنا معنى كلمة (المُهَيمِنُ) في فقرة: شرحِ المفردات، وكذلك زاد معناها جلاءً في فقرة: الإيضاحِ اللُّغويِّ والبلاغيّ، وظهر لنا على التَّمام والكمال أنَّ كلمة (المُهَيمِن) جامعةٌ شاملةٌ لمعاني كلِّ تلك المفردات السَّابقة فهي متقاربة المعنى، ولكنَّ اسم (المُهَيمِن) يتضمَّنها جميعها بلا استثناء، ولو أَفرد البيان الإلهيّ واحدة منها دون غيرها لقصَّرت أيَّما تقصير في بلوغِ المرام منها، ولأَحدثَت خللًا يَندُّ عنه سياق النَّصِّ القرآنيِّ فيما أراده من معنًى تامٍّ كامل جليل في مكانه الَّذي سيق من أجل تحقيقه فيه، قال السّمعانيّ عن قوله تعالى: ﴿وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾: والمعاني متقاربة، ومعنى الكلّ أنّ كلّ (كتاب) يصدّقهُ القرآن، ويشهد بصدقه، فهو كتاب اللّه، وما لا فلا. وقرأ مُجاهِد (ومهيمنًا) بفتح الميم، يعني: مُحَمَّد مُؤيمنًا عليه، وفي الأَثر أَنَّ عمر ﵁ قال: إِذا دعَوتَ اللّه فهيمنوا، أَي: أمّنوا " قال الشَّاعر:

أَلَا إِنَّ خَيرَ النَّاسِ بَعدَ مُحَمَّدٍ *** مُهَيمِنُهُ تاليه في العُرفِ والنُّكْرِ

أَراد أبا بكر أمينه وحافظه، يتلوه في الأمر بالمَعروف والنَّهي عنِ المنكر"[1].

(لِيَبۡلُوَكُمۡ) و(لِيَخۡتَبِرَكُمۡ):

لـفـظ الـبـلاءَ أَصـــدقُ دلالـةً عـمّا سيـق من أَجلـه في سياق هـــذه الآيـــة القرآنيّة

انطلاقًا من قوله: ﴿لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ﴾: خلاصة معنى الفعل ﴿لِّيَبۡلُوَكُمۡ﴾ أنّه يعني: "ليختبركم فيما خوَّلكم من فضله، ومنحكم من رزقه، فيعلم المطيع له منكم فيما أمره به، ونهاه عنه، والعاصي، ومَن

(1) السّمعانيّ، تفسير القرآن: 2/43.

المؤدِّي ممّا آتاه الحقّ الّذي أمره بأدائه منه، والمفرِّط في أدائه"[1]، وأمَّا الاختبارُ فيكون بتحميل المكاره والشَّدائد والمشاقّ، وبفعل المحبوب، فلا يُقالُ: ابتلاه بالإنعام عليه، وإنَّما يُقالُ: اختبرَه بالإنعام عليه، وقد يكون البلاء عقوبة، وقد يكون تمحيصًا وتكفيرًا للذُّنوب، وقد يقتضي استخراجَ ما عندَ المُبتلى منَ الطَّاعة والمعصية، والاختبارُ يقتضي وقوعَ الخبر بحاله في ذلك[2]، ومن بيان الفرقِ بين دلالة كلٍّ منَ الكلمتين، يتجلَّى لنا أنَّ البلاءَ أَصدقُ دلالةً فيما سيقَ من أَجله في سياق النَّصِّ القرآنيّ الَّذي يُحدِّثنا عن مشيئة اللّه تعالى في جَعل النَّاس على مِلَل مختلفة، وشرائعَ مُتباينة، وليس على شرعة واحدة ومنهاجٍ واحد، وهنا عَينُ الشَّدة والمشقَّة والابتلاء، فإلى أيِّ شرعةٍ ينتمون، وفي أيِّ طريق يسيرون، وتحت أيِّ منهجٍ يَستظلُّون، أَيتَّبعون أهواءهم في الاختيار، وهم مُخيَّرون أم يلتزمون المنهاجَ الصَّائبَ الَّذي ارتضاه اللّه تعالى لهم، والشِّرعةَ الحقَّ الَّتي أمرَهم اللّه بها ؟

(يُنَبِّئكُم) و(يُخبِرُكُم):

النَّبأُ أبلغ في الدّلالة عمّا يصدر منَ الله من إخباره بالغيب، وإعلامه بالمستور

انطلاقًا من قوله: ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾: النّبأ والأنباء لم يردا في القرآن إلّا لما له وقع وشأن عظيم[3]، ومنه اشتقاقُ النُّبوَّة؛ لأنَّ النَّبيَّ مُخبِرٌ عنِ اللّه تعالى، ويدُلُّ عليه قوله تعالى: ﴿نَتْلُواْ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ﴾ [القصص: 3]، وقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢﴾ [النّبأ: 1-2]، فوصفه بالعظمة[4]. والنَّبأُ: خبرٌ ذو فائدة عظيمة، يحصُلُ به علمٌ أو غلبة ظنّ، ولا يُقالُ للخبر في الأَصل نَبأٌ حتَّى يتضمّنَ هذه الأشياء الثَّلاثة[5]، والخَبَرُ:

(1) ابن جرير، جامع البيان: 12/289.
(2) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 10.
(3) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 1083.
(4) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 529.
(5) الرّاغب، المفردات: (نبأ).

العِلمُ بالأشياء المعلومة من جهة الخبر، وخَبَرتُه خُبرًا وخِبرَةً، وأَخبَرتُ: أَعلمتُ بما حصلَ لي منَ الخبر، والخِبرةُ: المعرفة ببواطنِ الأمور، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ١٣﴾ [المجادلة: 13]، أي: عالمٌ ببواطنِ أُموركم[1]، وممَّا سبقَ بيانُه يتَّضحُ أنَّ استخدام البيان الإلهيِّ للفعل (يُنَبِّئُكُم) أَقوى في دلالته المناسبة لسياق النَّصِّ القرآنيِّ منَ الفعلِ (يُخبرُكُم)، فالمقامُ عظيمٌ خطير، وهو المصير الَّذي سيؤولُ إليه مَنِ التزم شِرعة اللّه السَّديدة، ومنهاجه القويم، ومَن لم يلتزم بهما؛ بلِ اتَّبع هواه، وسيكون (النَّبأ)؛ وهو الإخبار العظيم الشَّأن منَ اللّه ﷻ حينذاك، بما اختلفوا فيه من ذلك كلِّه.

(1) الرَّاغب، المفردات: (خبر).

﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ۝٤٩﴾ [المائدة: 49]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الرّبط بين الالتزام بالشّرع، وترك الرّكون إلى الأهواء في الحكم بين أهل الكتاب

الشّرائع الإلهيّة سلسة نورانيّة متّصلة الأواخي، مرتبطة الحلقات، متكاملة المعاني والغايات، يتّصل بعضها ببعض، ويكمّل اللّاحق منها السّابق؛ لتتآزر وتتعاضد وتتساند على تحقيق مراد الله تعالى الواحد، فيما يحقّق المصالح، ويدفع المفاسد، وينقل النّاس إلى ما تقتضيه الحاجة للتّطوّر والتّحضّر بعيدًا عنِ الأهواء والفتن، والله يجازي كلّا بما اقترف، ولمَّا أمر الله ﷻ في الآية السَّابقة رسولَه محمَّدًا ﷺ بالحكم بين اليهود بما أنزل الله عليه في القرآن الكريم، الَّذي يُعدُّ خاتمًا وناسخًا لما تقدَّمه منَ الكُتُب، جاءَت هذه الآية الكريمة مُؤكِّدَةً هذا الأمر السَّابق بوجوب الحُكم بشريعة القرآن، وعدم الالتفات لأهواء أصحاب تلك الكُتُب، وضرورة الحذر من أيِّ فتنةٍ من قبلهم.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَٱحۡذَرۡهُمۡ﴾: حَذِرَ: الحاء والدَّال والرَّاء أصلٌ واحدٌ، وهو منَ التَّحرُّز، والتَّيقُّظ، يُقالُ: حَذِرَ يَحذَرُ حَذَرًا. ورَجلٌ حَذِرٌ وحَذُورٌ وحِذريانٌ: مُتَيَقِّظٌ مُتَحَرِّزٌ. وحَذار: بمعنى احذَر. وحَذِرونَ: خائفون. والمَحذُرَةُ: الفَزَع، فأمَّا الحِذريَّةُ فالمكانُ الغليظُ، ويمكنُ أن يكون سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّه يُحذَرُ المَشيُ عليه(1)، ومعنى اللّفظ في سياقه في

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حذر).

الآية: "واحذر يا محمّد هؤلاء اليهود الّذين جاءوا إليك أن يصرفوك ويصدّوك بمكرهم وكيدهم، فيحملوك على ترك العلم ببعض ما أنزل اللّه إليك في كتابه، واتّباع أهوائهم"[1]، وقد قال جماعة من بني النّضير له: هل لك أن تحكم لنا على أصحابنا بني قريظة في أمر الدّماء، كما كنّا عليه من قبل، ونبايعك؟ فنزلتِ الآية للتّحذير من فتنة القوم المشار إليها في الآية[2].

وفي رواية أخرى عن سبب النّزول الّذي له علاقة كبيرة بتوجيه المعنى وفق الدّلالة: "أَنّ قومًا من رؤساء اليهود جاءوا إِلى النَّبيّ ﷺ وقالوا: يا محمَّد، لو آمنَّا بك آمن بك غيرنا، ولنا خصومات بين النَّاس؛ فاقض لنا عليهم نؤمن بك، ويتّبعنا غيرنا "، ولم يكن قصدهم الإيمان به، وإِنَّما قصدوا التّلبيس، ودعوته إِلى الحكم بالميل؛ فنزلتِ الآية"[3].

2) ﴿أَن يَفۡتِنُوكَ﴾: فَتَنَ: الفاء والتَّاء والنُّون أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ابتلاء واختبار، من ذلك الفتنة، يُقالُ: فَتَنتُ أَفتِنُ فتنًا، وفَتَنتُ الذَّهبَ بالنَّار، إذا امتَحَنتُه، وهو مَفتونٌ وفَتينٌ، والفتَّان: الشَّيطان، ويُقالُ: فَتَنَه وأَفتَنَه. ويُقالُ: قلبٌ فاتِنٌ؛ أي: مَفتونٌ. والفَتْنُ: الإحراقُ، وشيءٌ فَتينٌ، أي: مُحرقٌ، ويُقالُ لِلحَرَّة: فَتينٌ، كأنَّ حجارتَها مُحرَقَة[4]، ومعنى اللّفظ في سياقه منَ الآية: "﴿أَن يَفۡتِنُوكَ﴾: أن يقولوا لك كذا وكذا في التّوراة بخلاف ما فيها، وقد بيّن اللّه له ما في التّوراة، فقال: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾ [المائدة: 45].. يعني: كتب ذلك في التّوراة"[5].

3) ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾: تولَّى: أَعرَضَ، وهو إذا عُدِّي بـ(عن) لفظًا أو تقديرًا، اقتضى معنى الإعراض، وترك القرب منه، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ٢٣﴾ [الغاشية: 23]، وقال سبحانه: ﴿وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَىٰكُمۡۚ﴾ [الأنفال: 40]، وكذلك الآية الّتي معنا: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ﴾، والتَّولِّي قد يكون بالجسم، وقد يكونُ بترك الإصغاء والائتمار، قال اللّه ﷻ: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ﴾ [آل عمران: 111]، أي: ينهزمون، يُقالُ: وَلَّاه دُبُرَه: إذا انهزم[6]، ومعنى اللّفظ في

(1) الخازن، لباب التّأويل: 2/52.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/285.
(3) السّمعانّي، تفسير القرآن: 2/44.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فتن).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فتن).
(6) الرّاغب، المفردات: (ولي).

سياقه منَ الآية: "أي: فإن أعرضوا عمّا أتيت به منَ البيان، فإنّ اللّه يعلم مَن يفسد مِن خلقه، فيجازيَه على إفساده"[1].

4) ﴿أَن يُصِيبَهُم﴾: صابَ: يُصيبُ، مُصيبةٌ، ومَصوبةٌ، ومُصابةٌ، والجمع: مَصائبُ، ومَصاوِبُ، وهو الأمرُ المكروهُ يَنزلُ بالإنسان، ويُقالُ: صابَ السَّهمُ مِن باب: باع، لغةٌ في (أصابَ)[2]، والمصيبة: ما لا يلائمُ الطَّبعَ كالموت ونحوه[3]. وهي اسمٌ لكلِّ ما يسوءُ الإنسان[4]، ومعنى اللّفظ في سياقه منَ الآية في قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ﴾: "فَيَقتلوهم ويُجليهم وتُؤخذ منهم الجزية بالصَّغار والذُّلِّ"[5]، وعليه "فإن أعرضوا عنِ الإيمان، والحكم بالقرآن، فاعلم أنَّ ذلك من أجل أنَّ اللّه يريد أن يعجِّل لهم العقوبة في الدّنيا ببعض ذنوبهم، ويجازيهم في الآخرة بجميعها، ثمَّ كان تعذيبهم في الدُّنيا الجلاء والنَّفي"، وهو فحوى قوله تعالى: ﴿أَن يُصِيبَهُم﴾[6].

المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

تأكيد الالتزام بأحكام القرآن، والحذر من كيد اليهود وفتنتهم المهلكة:

دعوة القرآن إلى الحكم بما أنزل الله، وأنّ جزاء الإعـــراض عنه النّكال والوبال

جاء في هذه الآية الكريمة تأكيدُ ما تقدَّمَ منَ الأمر بالحكم بما أَنزل اللّه تعالى، والنَّهيِ عن خلافه، وورد كذلك الأمرُ الإلهيُّ لرسول اللّه ﷺ بالحذر منَ اليهود أن يُدلِّسوا عليه الحقَّ فيما يُنهونه إليه من أُمور كاذبة فاجرة، فإن تولَّوا عمَّا تحكم به بينهم مِنَ الحقِّ، وخالفوا شرع اللّه، فلتعلم يا محمَّد ﷺ أنَّ اللّه تعالى يَصرفُهم عنِ الهدى، لَمَا لهم منَ الذُّنوب السَّالفة الَّتي اقتضَت إضلالَهم ونكالَهم، وهكذا

(1) الزّجاج، معاني القرآن: 1/424.
(2) ابن منظور، لسان العرب: (صوب).
(3) الجرجاني، التعريفات: 1/217.
(4) المناوي، التوقيف: 1/307.
(5) ابن أبي زمنين، تفسير القرآن العزيز: 2/32.
(6) الواحديّ، الوجيز: 2/32.

أكثرُ النَّاس خارجون عن طاعة ربِّهم، مخالفون للحقِّ، ناكبون عن طريقه[1]، وفي الآية إلى جانب ذلك تحذير من أهواء المحتكمين له، مخافة الصّدّ عن بعض ما أنزل إليه، وترك العمل به، فإن أعرضوا عنِ الهدى، وحادوا عن سواء السّبيل، ولم ينصاعوا للحقّ الّذي تحكم به بينهم، فاعلم أنّ الله يريد أن يصرفهم عنِ الهدى جرّاء ذنوبهم الجسام، وجرائمهم العظام، وتلك سنّة الكون في عصيان البشر، وتأبّي كثير منَ النّاس عن طاعته تعالى وأحكامه[2].

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

أثر وجوه العطف في تأكيد دلالات السّياق في قوله: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم﴾ الآية:

كلّ ما طلب من احتكام، أو نبّه عليه من أحكام، مرجعه ما ورد في قرآن الختام

أفاد العطف ووجوهه تأكيد الحكم بشريعة القرآن، وعدم اتِّباعِ أهواء اليهود ونزغاتهم، فقوله: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم﴾ (أن): مصدريَّةٌ، والأمرُ صلةٌ لها، وفي موضعها ثلاثة أَوجه: الأوَّل: النَّصب؛ عطفًا على الكتاب في قوله: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [المائدة: 48]، أي: وأنزلنا إليك الحُكمَ، والثَّاني: الجرُّ؛ عطفًا على (الحقِّ)، أي: أنزلناه إليك بالحقّ وبأنِ احكُم[3]، ويجوز على هذا الوجه أن يكون نصبًا لَمَّا حُذِفَ الجارّ[4]، والثَّالث: أن يكون في موضعِ رفع، تقديره: وأنِ احكُم بينهم بما نزَّلَ الله أمرنا أو قولنا[5]، قال القاضي أبو يعلى: وليست هذه الآية تكرارًا لما تقدّم، وإنّما نزلت في شيئين مختلفين: أحدهما: شأن الرّجم، والآخر التّسوية.. وهذه الآية ناسخة عند قوم للتّخيير الّذي في قوله: ﴿أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ﴾ [المائدة: 42]...وأجازوا في:

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 2/63.
(2) نخبة من أساتذة التّفسير، التّفسير الميسّر، ص: 116.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/618.
(4) العكبريّ، التبيان: 1/218.
(5) العكبريّ، التبيان: 1/218.

﴿وَأَنِ ٱحۡكُم﴾ أن يكون في المَواضِع الآنفة، كما بيّن الزّمخشريّ والعكبريّ وغيرهم..."وقيل: (أنْ) تفسيريّة، وأبعد ذلك من أجل الواو، ولا يصحّ ذلك بأن يقدّر قبل فعل الأمر فعلًا محذوفًا، فيه معنى القول، أي: (وأمرناك أنِ احكم)؛ لأنّه يلزم من ذلك حذف الجملة المفسّرة بأن وما بعدها، وذلك لا يحفظ من كلام العرب"[(1)].

ملاحظات ذات دلالة في تجلية المعنى في قوله: ﴿وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ﴾:

أفـــاد نـظـم السّياق وجوب الــحـــذر مِــنَ الـيـهـود، وأكّـد إعـراضـهـم عن حكم الله تعالى

قوله ﴿وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ﴾، أي: أن يَصرِفوك عن بعضه، ولو كان أقلّ القليل، بتصوير الباطل بصورة الحقّ، وجاء إظهار الاسم الجليل (اللّه)؛ لتأكيد الأمر بتهويل الخَطب[(2)].

وفي قوله: ﴿أَن يَفۡتِنُوكَ﴾ وجهان: الأوّل: أنّه بدلُ اشتمالٍ من ضمير المفعول (هُم)، أي: احذَرهُم فتنَتَهم، والثّاني: أن يكون مفعولًا من أَجله، أي: مخافة أن يَفتِنوك[(3)]، فقد رُوِيَ أنَّ أحبارَ اليهود: كعبَ بنَ أُسَيد، وعبدَ اللّه بن صوريا، وشاسَ بن قَيس، قالوا: اذهبوا بنا إلى محمّد ﷺ، لعلَّنا نَفتِنُه عن دينه، فأتوه فقالوا: يا محمَّدُ قد عَرَفتَ أنّنا أحبار اليهود وأشرافهم، وإنَّنا إنِ اتّبعناكَ اتَّبَعَتنا اليهود، ولم يخالِفونا، وإنَّ بيننا وبين قومنا خصومة، فنحاكمهم إليك، فتقضي لنا عليهم، ونحن نؤمن لك ونصدِّقك، فأبى رسول اللّه ﷺ ذلك، وأنزل اللّه فيهم هذه الآية إلى قوله: ﴿لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٥٠﴾ [المائدة: 50][(4)].

دلالة الشَّرط والإبهام، وأثرهما في توضيح المعنى:

قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾ أداة الشَّرط وفعلها، أي: أَعرضوا عن الحكم بما أنزل اللّه تعالى، وأرادوا غيره ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/286.

(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/70.

(3) العكبريّ، التبيان: 1/218.

(4) ابن هشام، السِّيرة النَّبويَّة: 2/216، والواحديّ، أسباب النُّزول، ص: 200، والبيهقيّ، دلائل النُّبوَّة: 2/536.

﴿يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ﴾ يعني: بذنب التَّولّي عن حُكم اللّه وإرادة خلافه، فوضع (ببعض ذنوبهم) موضع (ذلك)، وهذا الوضع إيذانًا بأنَّ لهم ذنوبًا جمَّةً كثيرة العدد، وأنَّ هذا الذَّنبَ مع عظمه هو بعضُها وواحدٌ منها، وسيعاقبُهُمُ اللّه تعالى على تلك الذُّنوب، كما أفادَته جملة الشَّرط في أداتها وفعلها وجوابها، وهذا الإبهام لتعظيم التَّولّي واستشرافهم في ارتكابه[1]، ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾، يعني: أبَوا أن يرضوا بحكمك، فاللّه يعذّبهم في الدّنيا. قال الكلبيّ: يعني: بالجلاء إلى الشّام، والإخراج من دورهم، وقال الضّحّاك: يريد اللّه أن يأمر بهم إلى النّار بذنوبهم[2]، وذلك العقاب جزاء بعض الذّنوب لا كلّها، وإنّما قال: ﴿بِبَعۡضِ﴾؛ لأنّ المجازاة بالبعض كانت كافية في التّدمير عليهم[3]، ومن هذا المعنى قال الشّاعر المحبّ:

تَقَرّطْ أَو تَمَنطَقْ أَو تَقَبَّى *** فَلَن تَزدَادَ عِندِيَ قَطُّ حُبَّا

تَمَلَّكَ بَعضُ حُبِّكَ كُلَّ قَلبِي *** فإن تُرِدِ الزِّيادَةَ هاتِ قَلبَا.

أفاد نظم الشَّرط بفعل التّولّي؛ أنّه عذاب مِنَ اللّه جزّاء بعض الذّنوب المقترفة

دلالة الإبهام في قوله تعالى: ﴿أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ﴾:

الإبهام في قوله: ﴿بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ﴾، والتّولّي واحد منها، والمراد أنّ لهم ذنوبًا كثيرة العدد، "فما أخسر صفقتهم! وما أبشع ما اقترفوه! واستعمال (بعض) في الإبهام وارد كثيرًا في كلامهم، ومن ذلك قول لبيد بن ربيعة في معلقته:

تَرَّاكُ أَمكِنَةٍ إذا لَم أَرضَهَا *** أَو يَعتَلِقْ بَعضَ النُّفُوس حِمامُها

أراد نفسه، وإنّما قصد تفخيم شأنها بهذا الإبهام، يقول: إنّي ترّاك أماكن إذا لم أرضها، إلّا أن يعتلق بنفسي حمامها، فلا يتسنّى لها البراح، ومن جعل (بعض النّفوس) بمعنى: كلّ النّفوس فقد

الإبهام آثر وأمكن في الدّلالة مِنَ التّحديد في مثل هذا المعنى

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/618 - 619.

(2) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/369.

(3) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 6/214.

أخطأه؛ لأنّ بعضًا لا يفيد العموم والاستيعاب، فكأنّه قال: نفسًا كبيرة"[1]، و"المراد ببعض الذّنوب بعضٌ مخصوص، والتّعبير به يقتضي أنّ لهم ذنوباً كثيرة هذا بعضها، والتّعبير بالبعض المبهم لتعظيمه، كما أنّ التّنوين يذكر للتّعظيم؛ لكونه دالًّا على تبعيض مبهم، فكما دلّ التّنوين عليه، دلّ لفظ بعض عليه، كما في بيت لبيد، والتّعظيم هنا بمعنى عدّه عظيمًا مهولاً، ويذكر للتّعظيم الّذي هو ضدّ التّحقير، ولقد تلطّف الشّاعر في قوله:

وأَقُولُ بَعضُ النَّاسِ عَنكَ كنايَةً *** خَوفَ الوُشاةِ وأَنتَ كُلُّ النَّاسِ

وهو استعارةٌ تمليحيّةٌ لا تهكميّةٌ، ومن لم يدقّق النّظر، قال (بعض) بمعنى (كلّ)، وهو منَ الأضداد[2].

دلالة أسلوب الاعتراض التّذييليّ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾:

غاية الفسق المذكور التّولّي عن مراد الله في الكتاب المأثور

وقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾، أي: لَمتمرّدون في الكفر، معتدّون فيه، يعني: أنّ التّولّي عن حكم اللّه مِنَ التّمرّد العظيم، والاعتداء في الكفر، وهو اعتراضٌ تذييليٌّ مُقرِّرٌ لمضمون ما قبله[3]، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٠٣﴾ [يوسف: 103]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [الأنعام: 116].

وذهب صاحب المنار إلى أنّ المعنى: "لا يرعك أيّها الرّسول ما تراه من فسوقهم من دينهم، وعدم اهتدائهم إلى دينك؛ فإنّ كثيرًا منَ النّاس قد صار الفسوق والعصيان والتّمرّد من صفاتهم الثّابتة الّتي لا تنفكّ عنهم"[4].

(1) درويش، إعراب القرآن: 2/497.
(2) الخفاجيّ، عناية القاضي: 3/250.
(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/71.
(4) رضا، تفسير المنار: 6/349.

الفروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الحذَر والاحتراز والخَوف:

انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿وَٱحۡذَرۡهُمۡ﴾: تقدَّم بيان (الحذَر) في فِقرة: شرح المفردات، وأمَّا الاحترازُ: فهو التَّحفُّظ من الشَّيء الموجود، والحذرُ: هو التَّحفُّظ ممَّا لم يكن إذا عُلِمَ أنَّه يكون، أو ظُنَّ ذلك[1]، والخَوفُ: توقُّع الضَّرر المشكوك في وقوعه، ومَن يَتيقَّن الضَّرر لم يكن خائفًا له، وكذلك الرَّجاء لا يكون إلَّا معَ الشَّكّ، ومَن تيقَّنَ النَّفع لم يكن راجيًا له، والحذرُ: تَوَقِّي الضَّرر سواء كان مظنونًا أم مُتيَقَّنًا، والحذرُ يدفعُ الضَّرر، والخَوفُ لا يَدفعُه، ولهذا يُقالُ: خُذ حِذرَك ولا يُقالُ: خُذ خَوفَك[2]، وممَّا سبق بيانه يظهرُ جليًّا أنَّ استخدام السِّياق القرآنيِّ للفعل ﴿وَٱحۡذَرۡهُمۡ﴾ أَوفى وأَليق به من فِعْلَي (احترِزْ منهم) أو (خَفْ منهم).

الحـذرُ توقِّي الضَّرر مظنونًا كان أو مُتيَقَّنًا، وهو أبلغ في الدّلالة عن مقصود الآية

فالحذرُ كما تقدَّم توقِّي الضَّرر في حال الظَّنِّ أوِ اليقين، وهو يدفعُ الضَّرر، وكيف لا؟! وهو التَّيقُّظ التَّامُّ - كما تقدَّم في شرح المفردات - الَّذي يأمرُ فيه اللّٰه ﷻ رسوله ﷺ بالحذر من فتنة اليهود، كما تقدَّم في الإيضاح اللُّغويِّ والبلاغيّ.

التَّولِّي والإعراض:

انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾: تبيَّن في فِقرة: شرح المفردات معنى (التَّولِّي)، وأمَّا الإعراض فهو منَ الفعل (أَعرض)، أي: أَظهرَ عَرضَه، أي: ناحيته، فإذا قيلَ: أَعرضَ لي كذا، أي: بدا عَرضُه فأَمكنَ تناولُه، وإذا قيلَ: أَعرضَ عنِّي، فمعناه: ولَّى مُبديًا عَرضَه، كما قال تعالى: ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ﴾ [النِّساء: 63]، وربَّما حُذِفَ (عنه) استغناءً عنه، نحو: ﴿إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ٤٨﴾ [النّور:

الفعل (تولوا) أَقوى في دلالة السِّياق منَ الفعل (أعرضَ) عن تولّي اليهود وصدودهم

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 22.
(2) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 227.

48][1]، وممَّا تقدّم بيانُه يظهرُ أنَّ الفعل ﴿تَوَلَّوْا﴾ أَقوى في دلالة السِّياق منَ الفعل (أعرضَ)، حيث إنَّ اليهودَ كانوا يتولَّون أوامرَ القرآن وأحكامَه، ويُظهِرون ذلك لرسول اللّٰه ﷺ بأجسامهم، وبتَركهم الإصغاءَ والائتمار، كما في قولِه ﷻ: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنفال: 20]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [آل عمران: 111]، وهذا دلالة انهزامهم الَّذي أفاده قوله تعالى: ﴿يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾، "وفي قوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾الآية دلالة على أنّهم إن تولّوا لم يكن عليه الحكم بينهم، ولو كان قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم﴾ إلزامًا منه للحكم بينهم، ألزمهم الحكم متولّين؛ لأنّهم إنَّما تولّوا بعد الإتيان، فأمّا ما لم يأتوا فلا يقال لهم تولّوا، وهم والمسلمون إذا لم يأتوا يتحاكمون لم يحكم بينهم، إلّا أنَّه يتفقّد منَ المسلمين ما أقاموا عليه، ممّا يحرم عليهم فيغيِّر عليهم، وإن كان أهل الذّمَّة دخلوا بقول اللّٰه ﷻ: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم﴾ الآية في معنى المسلمين"[2].

(يُصيبُهم) و(يَمَسُّهم)

انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿أَن يُصِيبَهُم﴾: تقدَّم بيان الفرق بين (الإصابة) و(المسِّ) في مواطنَ عديدة من آيات سابقة؛ مثل: [آل عمران: 166 - 172] و[النّساء: 78 - 79]، وتبيَّن أنَّ المسَّ أقلُّ تَمكُّنًا منَ الإصابة، وأنَّه أقلُّ درجاتِها، واليهودُ الَّذين أوردَ ذكرَهم بيانُ اللّٰه تعالى في هذه الآية الكريمة أرادوا فتنة رسول اللّٰه ﷺ، وتركوا الائتمارَ بحكم اللّٰه ورسوله؛ بل تولَّوا وأَعرضوا عن دين اللّٰه وكتابه جُملةً وتَفصيلًا، فلا يُناسبُ مَقام السِّياق إذ ذاك إلَّا ذكر الإصابة، وليس مُجرَّدَ المسِّ.

لا يُناسبُ مقام السِّياق في معنى التّنبيه والتّخويف هنا إلَّا ذكر الإصابة، وليس مُجرَّدَ المسِّ

(1) الرَّاغب، المفردات: (عرض).
(2) الشّافعيّ، تفسير الإمام الشّافعيّ: 2/759.

﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٥٠﴾ [المائدة: 50]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

شتّان بين أحكام الله النّورانيّة، وأحكام البشر في الجاهليّة:

تسفيه الرّكون إلى حكم الجاهليّة مع وجود حكم الله الأرقى والأبقى

لَمَّا أمر الله تعالى رسوله محمَّدًا ﷺ في الآية السَّابقة بأن يحكُمَ بينَ اليهود بحكم الله في قرآنه المجيد، وأن لا يَتَّبعَ أهواءَهم، وحذَّره من أن يَفتِنوه عن بعض ما أَنزل اللّه إليه، جاء صَدرُ الآية الكريمة هنا مُنكِرًا عليهم أيَّما إنكارٍ في رغبتهم، بل في طلبهم حُكمَ الجاهليَّة، وإعراضهم عن حُكم اللّه الَّذي هو خير الأحكام؛ لأنَّه صادرٌ عنِ اللّه ﷻ، و"هو تسفيهٌ لأهل الكتاب، وفضحٌ لجهلهم وضلالهم، إذ يعدلون عن شرع اللّه، ويخرجون عن حكمه إلى شريعة الجاهليّة، وأحكام السّفاهة والضّلال.. وذلك من حماقة عقولهم، وسفه أحلامهم"[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ﴾: جَهِلَ: الجيم والهاء واللّام أَصلان: أحدُهما خِلافُ العِلم، والآخرُ: الخفّةُ وخلافُ الطُّمأنينة. والمَجهَلَةُ: الأمرُ الَّذي يَحملُك على الجهل[2]، والجهلُ على ثلاثة أَضرب: الأوَّل: هو خلوُّ النَّفس منَ العلم، وهذا هو الأصل. الثَّاني: اعتقادُ الشَّيء بخلاف ما هو عليه. والثَّالث: فعل الشَّيء بخلاف ما حقُّه أن يُفعَلَ سواءٌ اعتُقِدَ فيه اعتقادًا صحيحًا أم فاسدًا، كمَن يَترُكُ الصَّلاة مُتعمِّدًا، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٦٧﴾ [البقرة: 67]، فجَعلَ الهُزُوَ جهلًا، والجاهِلُ

(1) الخطيب، التّفسير القرآنّي للقرآن: 3/1112.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جهل).

تارةً يُذكَرُ على سبيل الذَّمّ، وهو الأكثر، وتارةً لا على سبيل الذَّمّ كما في قوله تعالى: ﴿يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: 273]، أي: مَن لا يَعرِفُ حالَهم، وليس يعني المتَخصِّصَ بالجهل المذموم[1]، والمرادُ بالجاهليَّة هنا: إمَّا المِلَّة الجاهليَّة الَّتي هي مُتابعة الهوى المُوجبة للميل والمداهنة في الأحكام، فيكونُ تعبيرًا لليهود بأنَّهم مع كونهم أهل كتاب وعِلم يَبغون حُكمَ الجاهليَّة الَّتي هي هوى وجهلٌ، لا يصدر عن كتاب، ولا يرجع إلى وحي، وإمَّا أهل الجاهليَّة وحكمُهم فيما كانوا عليه مِنَ التَّفاضُل فيما بين القتلى، وكلاهما صحيحٌ في هذا المقام.

2) ﴿يَبۡغُونَۚ﴾: يُقالُ: بَغيتُ الشَّيء: إذا طَلبتُ أكثرَ ما يجب، وابتغيتُ كذلك، قال اللّه تعالى: ﴿لَقَدِ ٱبۡتَغَوُاْ ٱلۡفِتۡنَةَ مِن قَبۡلُ﴾ [التّوبة: 48]، والابتغاءُ: خصَّ بالاجتهاد في الطَّلب، فمتى كان الطَّلب لشيء محمود فالابتغاءُ فيه محمود، كما في قوله تعالى: ﴿ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الإسراء: 28][2]، وكونهم يبغون حكم الجاهليّة؛

" أنّهم في الجاهليّة كانوا يجعلون حكم الشّريف، خلاف حكم الوضيع... وكانتِ اليهود تقيم الحدود على الضّعفاء الفقراء، ولا يقيمونها على الأقوياء الأغنياء"[3].

3) ﴿لِّقَوۡمِ يُوقِنُونَ﴾: اللّفظان يدلّان على المعنى في الآية مع بعضهما، فلفظ (لِقَوم) من قَوَمَ: القاف والواو والميم أَصلان صحيحان، يدلُّ أحدُهما على جماعة ناس، وربَّما استُعيرَ في غيرهم، والآخر على انتصاب أو عزم؛ وهو من: قامَ قيامًا. والقومة: المرَّة الواحدة، إذا انتصَبَ، وهو بمعنى العزيمة، فالأوَّل: القوم – وهو مطلبنا في هذا البيان – جَمعُ امرئ، ولا يكون ذلك إلَّا للرِّجال، قال اللّه تعالى: ﴿لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٌ مِّن قَوۡمٍ﴾ [الحجرات: 11]، ثمَّ قال: ﴿وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ﴾ [الحجرات: 11]، ويقولون: قومٌ وأَقوامٌ، وأَقَاوِمُ جمعُ جمعٍ[4]، ولفظ (يُوقِنون): من (يَقَنَ): الياء والقاف والنُّون، اليَقَنُ. واليقينُ: زوال الشَّكّ[5]. يَقِنَ الأمرُ، كفرِحَ، يَقنًا، ويَقَنًا، وأَيقَنَه، و- به: وتَيقَّنه واستَيقَنه، و- به: عَلِمَه، وتحقَّقَه، وهو يَقِنٌ،

(1) الرَّاغب، المفردات: (جهل).
(2) الرَّاغب، المفردات: (بغي).
(3) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 6/214.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قوم).
(5) الفيروزاباديّ، القاموس المحيط: (يقن).

ويَقَنَةٌ: لا يسمع شيئًا إلَّا أيقنَه[1]، واللّام في قوله: (لقوم) للبيان، أي: هذا الاستفهام لقوم يوقنون، فإنّهم هم الّذين يعلمون ألّا أحسن حكمًا منَ اللّه[2].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

يُنكر اللّه ﷻ على مَن خرج عن حُكم اللّه المُحكَم المُشتمل على كلِّ خير، النَّاهي عن كلِّ شرٍّ، وعَدَلَ إلى ما سواه منَ الآراء والأَهواء والاصطلاحات الَّتي وضعها الرِّجال بلا مُستندٍ من شريعة اللّه ﷻ، ويُقرِّرُ بيان اللّه تعالى بعد ذاك الإنكارَ، أنَّه لا أحد أَعدَلُ منَ اللّه في حُكمه، لِمَن عَقَلَ عنِ اللّه شَرعَه، وآمنَ به، وأَيقنَ وعلمَ أنَّ اللّه أَحكم الحاكمين، وأَرحم بخلقه منَ الأمِّ بولدها، فإنَّه تعالى هو العالمُ بكلِّ شيء، القادرُ على كلِّ شيء، العادلُ في كلِّ شيء[3]، واليهود يريدون أن تحكم بينهم بما تعارف عليه المشركون عبدةُ الأوثان منَ الضّلالات والجهالات؟! لا يكون ذلك ولا يليق أبدًا، ومَن أعدل مِن اللّه في حكمه، لمن عقل عنِ اللّه شَرعه، وآمن به، وأيقن أنّ حكم اللّه هو الحقّ؟[4].

من آثـر حكم الجاهليّة فقد نأى عن نهج ربّ البريّة

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

استفهامٌ إنكاريٌّ تعجُّبيّ منَ المشار إليهم في قوله تعالى: ﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ﴾:

قوله تعالى: ﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ﴾ استفهامٌ إنكاريٌّ تعجُّبيٌّ مِن حالهم، وهو بغرض التّوبيخ لهم، والفاء للعطف على مُقدَّرٍ يقتضيه المقام، أي: أَيتولَّون عن حكمك فيبغون حُكمَ الجاهليَّة؟!

وتقديم المفعول به على الفعل للتّخصيص المفيد للتّأكيد في الآية

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (يقن).
(2) ابن عجيبة، البحر المديد: 2/48.
(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 2/63.
(4) نخبة من أساتذة التّفسير، التّفسير الميسّر، ص: 116.

وتقديمُ المفعول (حُكمَ) على الفعل (يَبغونَ) للتَّخصيص المفيد لتأكيد الإنكار والتَّعجيب؛ لأنَّ التَّولِّي عن حُكمه ﷺ ، وطلبَ حكم آخر، مُنكَرٌ عَجيب، وطلبَ حكم الجاهليَّة أقبحُ وأعجَب[1]، ونلاحظ خروج الاستفهام عن معناه الأصليّ في قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾، وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا﴾، فالأوّل إنكار وتعجّب من حالهم، وتوبيخ لهم، وتقديم المفعول للتّخصيص المفيد لتأكيد الإنكار والتّعجيب؛ لأنّ التّولّي عن حكم رسول اللّه ﷺ ، وطلب حكم آخر عجيب، وطلب حكم الجاهليّة أقبح وأعجب، والثّاني إنكارٌ لأن يكون أحدٌ حُكمُه أحسنُ من حُكم اللّه تعالى، أو مُساوٍ له، كما يدلُّ عليه الاستعمال، وإن كان ظاهر السّبك غير متعرّض لنفي المساواة"[2]، قال الشَّافعيّ رحمه اللّه تعالى: "إنّه نزل في ذلك وغيره، ممّا كانوا يحكمون به في الجاهليّة، وحَكَمَ اللّه ﷻ بالعدل، فسوّى في الحكم بين عباده، الشّريف منهم والوضيع: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾"[3].

أثر اختلاف القراءة في تحديد المعنى في قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾:

في قراءة (تَبْغُونَ) الـتـفـاتٌ؛ لتشديد التَّوبيخ عـلى مَـن يبغي حكم الجاهليّة

نجد أنّ في قوله: ﴿يَبْغُونَ﴾ قراءتين: الأولى: بالياء، فيكون (الحكمُ) مرفوعًا على أنّه مبتدأ، و﴿يَبْغُونَ﴾ خبرُه، والعائدُ محذوفٌ، أي: يَبغونَه، وقد استُضعِفَ ذلك في غير الشِّعر[4]، والثَّانية: بالتَّاء على الخطاب؛ إمَّا بالالتفات لتشديد التَّوبيخ، وإمَّا بتقدير القول؛ أي: قل لهم: أَفَحُكمَ الجاهليّة تَبغون؟![5]، و"قرأ الأعمش وقتادة: (أفَحَكَمَ) بفتح الحاء والكاف، ونصب الميم، وهو

(1) الأولى قراءة الجمهور منَ العشرة، والثَّانية قراءة ابن عامر الشَّامي الدّمشقيّ. ينظر: ابن الباذش، الإقناع: 2/635، وابن الجَزريّ، النَّشر: 2/254.
(2) صافي، الجدول في إعراب القرآن: 6/376.
(3) الشّافعيّ، تفسير الإمام الشّافعيّ: 1/254.
(4) العكبريّ، التبيان: 1/218.
(5) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/71.

مفرد يُرادُ به الجِنس؛ لأنَّ المعنى: أحُكَّامَ الجاهليَّة، ولا بدَّ من حذف مضاف في هذه القراءة، هو المصرَّح به في المُتواترة تقديره: (أفَحكمَ حُكَّام الجاهليَّة)، والقرَّاءُ غير ابن عامر على ﴿يَبۡغُونَۚ﴾ بياء الغيبة نَسقا على ما تقدَّم منَ الأسماء الغائبة، وقرأ هو بتاء الخطاب على الالتفات؛ ليكون أبلغ في زجرهم وردعهم ومباكتته لهم، حيث واجههم بهذا الاستفهام الّذي يأنف منه ذوو البصائر، والمعنى: أنَّ هذا الحُكم الذي يَبغونه إنّما يحكم به حكَّام الجاهليَّة"[1].

دلالة الاستفهام الإنكاريّ في قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا﴾:

إيراد اللّام للبيان في قوله تعالى: (لِّقَومٍ يُوقِنُونَ)

وقوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا﴾ استفهامٌ إنكاريٌّ؛ لأن يكونَ أحدٌ حُكمُه أحسنُ من حكمه تعالى أو مُساوٍ له، وإن كان ظاهر السَّبك غيرَ مُتعرِّض لنفي المساواة وإنكارها[2]، فهو استفهام في معنى النَّفي، وقوله: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ﴾ مبتدأ وخبر، و﴿حُكۡمٗا﴾ تمييز[3]، واللَّام في قوله: ﴿لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ للبيان، أي: هذا الخطاب وهذا الاستفهام لقوم يوقنون، فإنّهم الّذين يتيقَّنون أنْ لا أَعدَلَ منَ الله، ولا أَحسَنَ حكمًا منه[4]، قال ابن عطيّة: "وقوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا﴾ تقرير، أي: لا أحد أحسن منه حكمًا ﷻ، وحسن دخول اللّام في قوله: ﴿لِّقَوۡمٖ﴾ من حيث المعنى يبيّن ذلك، ويظهر لقوم يوقنون"[5].

فنّ الإيغال وأثره في المعنى من خلال قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا﴾:

الإيغال فنّ بلاغيّ رائق، تتجلّى به المعاني، وتستكمل به الرّقائق

في الآية فنّ الإيغال، وهو ملمح بلاغيّ، وفحواه أن يستكمل المتكلّم كلامه قبل أن يأتي بمقطعه، فإذا أراد الإتيان بذلك أتى بما

(1) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 7/377.
(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/72.
(3) العكبريّ، التبيان: 1/218.
(4) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/619.
(5) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/203.

يفيد معنى زائدًا على معنى ذلك الكلام، وهو في هذه الآية إيغال التّخيير لا إيغال الاحتياط، فإنّ المعنى قد تمّ بقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا﴾، ولمّا احتاج الكلام إلى فاصلة تناسب ما قبلها وما بعدها أتت تفيد معنى زائدًا، لولاها لم يحصل؛ وذلك أنّه لا يعلم أنّ حكم اللّه أحسن من كلّ حكم، إلّا من أيقن أنّه واحد حكيم عادل، ولذلك عدل عن قوله (يعلمون) إلى قوله (يوقنون)[1].

۞ الفُروقُ المُعْجَمِيَّة:

(يَبغون) و(يَطلبون):

الابـتـغـاء مـخـصـوصٌ بـالاجـتـهـاد في الطَّلب، بينما الطّـلـب هو الـفـحـص عن وجود الشَّيء

انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿يَبۡغُونَۚ﴾: سبقَ بيانُ معنى ﴿يَبۡغُونَۚ﴾ في فِقرة: شرح المفردات، وأمَّا (يطلبون) فبمعنى: يفحصون عن وجود الشَّيء؛ لأنَّ الطَّلب: الفَحصُ عن وجود الشَّيء، عينًا كان أم معنى، قال تعالى: ﴿أَوۡ يُصۡبِحَ مَآؤُهَا غَوۡرٗا فَلَن تَسۡتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبٗا ٤١﴾ [الكهف: 41]، وقال سبحانه: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ ٧٣﴾ [الحجّ: 73]. وأَطلَبتُ فلانًا: إذا أسعَفتُه لِمَا طلب، وإذا أَحوجتُه إلى الطَّلب. وأَطلبَ الكلأُ: إذا تباعدَ حتَّى احتاجَ أنْ يُطلَب.

وإذا كان الابتغاءُ طلبَ أكثر ما يجب، وإذا كان كذلك مخصوصًا بالاجتهاد في الطَّلب، فإنَّه حينئذٍ أَقوى في دلالته في سياق النَّصّ القرآنيّ منَ الفعل (يطلبون) الَّذي هو الفحص عن وجود الشَّيء - كما تقدَّم - فالسِّياق في حديثه عن أحبار اليهود الَّذين لا يألون جَهدًا في الاجتهاد في طلب كلِّ جاهليَّةٍ عمياء، تُبعِدُهم عن قَبول ما أنزل اللّه على رسوله محمَّدٍ ﷺ، بل كانوا يبغون فتنَتَه ﷺ في بعض ما أنزل اللّه إليه في القرآن الكريم، ولذلك هم يَبغون جاهدين حثيثًا، وليس مجرَّدَ طلب عابر فحسب.

(1) صافي، الجدول: 6/367.

وفي قوله تعالى: ﴿لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ قولان: أحدهما: يوقنون بالقرآن، قاله ابن عبّاس، والثّاني: يوقنون باللّه، قاله مقاتل، وقال الزّجّاج: مَن أيقن تبيّن عدلَ اللّه في حكمه"[1].

اليقين والعِلم:

استفهامٌ إنكاريٌّ يستبشع اعتبار حكم جاهليّ أحسنَ من حُكم الله تعالى

انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾: العِلمُ: هو اعتقاد الشَّيء على ما هو به على سبيل الثِّقة، واليقينُ: هو سكون النَّفس وثَلَجُ الصَّدر بما عُلِم، ولهذا لا يجوز أن يُوصَفَ اللّه تعالى باليقين، ويُقالُ: ثلجُ اليقين وبَردُ اليقين، ولا يُقالُ: ثلجُ العِلم وبَردُ العِلم، والمُوقِنُ: العالمُ بالشَّيء بعد حَيرة الشَّكّ، والشَّاهدُ أَنَّهم يجعلونه ضدَّ الشَّكّ، فيقولونَ: شكٌّ ويقين، وقلَّما يُقالُ: شكٌّ وعِلم، فاليقينُ ما يُزيلُ الشَّكَّ دون غيره من أَضداد العلوم[2]، ولذلكَ عُرِّف بأنَّه: زوالُ الشَّك[3].

وما نتطلَّعُ إليه هنا هو سياق النَّصِّ القرآنيِّ الَّذي استخدم فيه بيان اللّه تعالى الفعل (يُوقِنون) دون الفعل (يعلمون)، أو أيِّ فعل يُظنُّ أنَّه مرادفٌ له، ويُحقِّقُ دلالته على أتمِّ وجه.

فالبيان الإلهيُّ في سياقه يُورِدُ استفهامًا إنكاريًا، لأن يكون أحدٌ حُكمُه أحسنَ من حُكم اللّه تعالى، ويأتي الجواب ببيانٍ شافٍ كافٍ؛ أنَّ هذا الخطاب الإلهيَّ والاستفهام الرَّبانيَّ لقوم يوقنون، الَّذين يَتيقَّنونَ دون أَدنى شكٍّ؛ بل لا شكَّ أصلًا - لأنَّه زائلٌ في هذا المقام - بأنَّه لا أعدَلَ مِنَ اللّه، ولا أحسَنَ حكمًا منه ﷻ.

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/203.
(2) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 374.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (يقن).

﴿۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ٥١﴾ [المائدة: 51]

۞ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لما بيّن عنادهم، وأنّ عداوتهم لأهل هذا الدّين الّتي حملتهم على هذا الأمر العظيم، ليس بعدها عداوة، نهى منِ اتّسم بالإيمان عن موالاتهم، فقال: ﴿۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، قاله البقاعيّ.

فقد تهيّأت نفوس المؤمنين لقبول النّهي عن موالاة أهل الكتاب، بعد ما سمعوا من اضطراب اليهود في دينهم، ومحاولتهم تضليل المسلمين، وتقليب الأمور للرّسول ﷺ، فأقبل عليهم بالخطاب بقوله: ﴿۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ الآية؛ لأنّ الولاية تنبنِي على الوفاق والوئام والصّلة، وليس أولئك بأهل لولاية المسلمين لبُعد ما بين الأخلاق الدّينيّة، ولإضمارهم الكيد للمسلمين[1].

۞ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَوۡلِيَآءَ﴾: جذر الكلمة هو: (ولي): الولاء والتّوالي أن يحصل شيئان فصاعدًا حصولًا ليس بينهما ما ليس منهما، ويُستعار ذلك للقرب من حيث المكان، ومن حيث النّسبة، ومن حيث الدّين، ومن حيث الصّداقة والنُّصرة والاعتقاد. والوِلاية: النُّصرة، والوَلاية: تولّي الأمر، يُقال للمؤمن: هو وليُّ الله، ويُقال: الله وليّ المؤمنين ومولاهم، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: 257]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [محمد: 11][2].

وذكر الموالاة بين المنافقين، فقال: ﴿ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٖۚ﴾ [التّوبة: 67]، ونفى الله الولاية بين المؤمنين والكافرين في غير آية، فقال: ﴿۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/228 - 229.
(2) الرّاغب، المفردات: (ولي).

تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ﴾ [المائدة: 51]، ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنفال: 72]، وتولّيتُ فُلانًا، أَي: اتَّبَعته ورَضيتُ به. والتَّوَلِّي يَكون بمعنى الإعراض، ويكون بمعنى الاتِّباع، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمّد: 38]؛ أي: إن تعرضوا عَنِ الإسلام. وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْۗ﴾، معناه: مَن يَتَّبعهم ويَنصُرهم. وتوَلَّيتُ الأَمرَ توليًّا إِذا ولِيته، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١١﴾ [النّور: 11]؛ أي: وَلِيَ وِزرَ الإفك وإِشاعَته[1].

۞ المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

نهى اللّه المؤمنين عنِ اتّخاذ اليهود والنّصارى أولياء بعونهم ومناصرتهم، ويدلّ سبب النّزول على أنّ الخطاب لأناس منَ المسلمين (المنافقين) خافوا أن يظهر عليهم الكفّار، فأراد مَن كانت بينه وبين النّصارى واليهود صحبة أن يتولّوهم ويعاقدوهم، فنهاهم اللّه تعالى عن ذلك معلّلًا النّهي بأنّ بعضهم على دين بعض، فلا يخلص لكم فريق على فريق، وإنّما يُخلصون لبعضهم[2]. ثُمّ توعّد على ذلك توعّدًا شديدًا منِ اتّخذ منهم أولياء، يقفون معهم مؤيّدين لهم، وناصرين لمواقفهم، بأن يكون مصيره كمصيرهم، ومعهم في النّار[3].

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

ذكر العامّ، وأراد الخاصّ في النداء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾:

سبب النّزول كاشف عن نوع خاصّ مقصود بالخطاب

يظهر من أسباب النّزول أنّ الآية نزلَت في خاصّ منَ المؤمنين، لكنّها قدّمَت خطابًا يعمّ حكمه المؤمنين كافّة منَ المخلصين وغيرهم، وإن كان سبب وروده بعضًا، ووصفهم بعنوان الإيمان لحملهم من أوّل الأمر على الانزجار عمّا نهوا عنه بقوله ﷻ: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ﴾، فإن تذكير اتّصافهم بضدّ صفات الفريقين من أقوى الزّواجر عن موالاتهما؛ أي: لا يتّخذ أحد منكم أحدًا منهم وليًّا، بمعنى: لا تصافوهم مصافاة الأحباب، ولا تستنصروهم[4].

(1) ابن منظور، لسان العرب: (ولي).
(2) الموصلّي، أولى ما قيل: 3/226.
(3) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/397.
(4) الآلوسّي، روح المعاني: 3/324.

الاكتفاء في قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ﴾:

العناوين الكبيرة لا تحتاج إلى تفاصيل كثيرة فيكون الاكتفاء بها والإحاطة بشمائلها أبلغ وأوعى للفكر

في قوله: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ﴾ جرّد النّهي هنا عنِ التّعليل والتّوجيه اكتفاء بما تقدّم(1).

إذ يمكن أن يفهم ذلك استدعاء للمعاني السّابقة، وتواصلًا معها؛ لمعرفة سبب هذا النّهي عن أن يتّخذ المؤمنون اليهود والنّصارى أولياء.. إذ عُلم ممّا سبق... فقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٤٤﴾ [المائدة: 44] وقوله: ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤٧﴾ [المائدة: 47]؛ ثم بيّن ما أنزله اللّه منَ الحقّ على رسوله؛ ليكون مهيمنًا على ما أُنزلَ من قبل فقال: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾ [المائدة: 48]، وأمر رسوله أن يحكم بينهم بما أنزل اللّه.. لكنّهم أعرضوا عن حكم اللّه، وطلبوا حكم الجاهليّة.. وهذا من بالغ السّبك الموضوعيّ للنّصّ القرآنيّ، وتآخي الآيات السّابقة باللّاحقة.

الإرداف في قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ﴾:

تحصين الجماعة من احتمالات المستقبل ومداخلاتها ضامن لديمومة الصّواب والاستقامة لها

أي: لا تتّخذوهم أولياء تنصرونهم، وتستنصرونهم، وتؤاخونهم، وتصافونهم، وتعاشرونهم معاشرةَ المؤمنين(2). وجملة ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ﴾ مستأنفة استئنافًا ابتدائيًّا، وسبب النّهي هو ما وقع منَ اليهود، ولكن لمّا أريد النّهي لم يُقتصر عليهم لكي لا يحسب المسلمون أنّهم مأذونون في موالاة النّصارى، فلدفع ذلك عطف النّصارى على اليهود هنا؛ لأنّ السّبب الدّاعي لعدم

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/229.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/642.

الموالاة واحد في الفريقين، وهو اختلاف الدّين والنّفرة النّاشئة عن تكذيبهم رسالة محمّد ﷺ، فالنّصارى وإن لم تجىء منهم يومئذٍ أذاة مثل اليهود، فيوشك أن تجيء منهم إذا وُجد داعيها.

وفي هذا ما ينبّه على وجه الجمع بين النّهي هنا عن موالاة النّصارى، وقوله فيما سيأتي: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ﴾ [المائدة: 82]، ولا شكّ أنّ الآية نزلَت بعد غزوة تبوك أو قُربَها، وقد أصبح المسلمون مجاورين تخوم بلاد نصارى العرب(1).

اصطفاء التّفصيل على الإجمال (أهل الكتاب) في قوله: ﴿ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ﴾:

التّفصيل يضمن رصانة العرض، ويكشف عن أهمّيّة النّهي

لم يُسمّ اليهود والنّصارى هنا بأهل كتاب كي لا يذهب الظّنّ على الأغلب أنّهم اليهود فحسب، بل عدّدهم، وصرّح بهم أنّهم أصحاب الدّيانتين، أو الكتابين، وجاء ذلك انسجامًا مع سياق السّباق، إذ ذكر اليهود والنّصارى كلًّا على حدة، ثمّ أمر كلّ فريق منهما أن يحكم بما أنزل اللّه في كتابيهما، وبيّن ظُلم مَن لم يحكم بما أنزل اللّه وفسقه، وأردف ذلك بهيمنة شريعة الإسلام بما أنزل اللّه في القرآن الكريم على الشّرائع السّابقة.

دلالة الكناية والإجمال في قوله: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ﴾:

التّعليل للنّهي معينٌ على الالتزام بالكفّ عنِ الفعل

جاءتِ الجملة على سبيل الاستئناف التّعليليّ، كأنّ سؤالًا أثاره النّهي: لماذا يطلب منّا الانتهاء عن موالاتهم؟ فجاء الجواب تأكيدًا للنّهي، وتعليلًا له.

فقد "علّل النّهي بقوله: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ﴾؛ أي: إنّما يوالي بعضهم بعضًا لاتّحاد ملّتهم واجتماعهم في الكفر(2)، أي: أنّهم أجدر بولاية بعضهم بعضًا؛ أي: بولاية كلّ فريق منهم بعض أهل فريقه؛ لأنّ كلّ فريق منهم تتقارب أفراده في الأخلاق والأعمال فيسهل الوفاق

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/229.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/642.

بينهم، وليس المعنى أنّ اليهودَ أولياء النّصارى... وهذا كناية عن نفي موالاتهم المؤمنين، وعن نهي المؤمنين عن موالاة فريق منهما[1]. وقيل: المعنى على أنّ ثمّ محذوفًا، والتّقدير: بعض اليهود أولياء بعض، وبعض النّصارى أولياء بعض؛ لأنّ اليهود ليسوا أولياء النّصارى، ولا النّصارى أولياء اليهود، ويمكن أن يُقال: جمعهم في الضّمير على سبيل الإجمال، ودلّ ما بينهم منَ المعاداة على التّفصيل، وأنّ بعض اليهود لا يتولّى إلّا جنسه، وبعض النّصارى كذلك[2].

وربما أجمل ولم يفصّل: فلم يقل مثلًا: فبعض اليهود أولياء بعض، وبعض النصارى أولياء بعض إلاحة لاتّفاقهما على عداوة المؤمنين، فلمّا اتّحد المقصد أجمل، ولمّا اختلف النّوع في الأول فصّل.

الجناس النّاقص في قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْۗ﴾:

في الجناس والتّعقيب بعد النّهي وتعليله بهذه الجملة تغليظ شديد لمَن لم ينتهِ عنِ الموالاة

وفي قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْۗ﴾ جناس ناقص بين (منكم) و(منهم)، فائدته: بيان شدّة التّقارب والمجانسة بين الفريقين في حال التّولّي، وقد بنيتِ الجملة بأسلوب الشّرط، وهو الأبرّ بسياق الثّواب والعقاب، والجملة فيها تغليظ وتهديد؛ لأنّ ظاهرها" يقتضي أنّ ولايتهم دخولٌ في ملّتهم؛ لأنّ معنى البعضيّة هنا لا يستقيم إلّا بالكون في دينهم. ولمّا كان المؤمن إذا اعتقد عقيدة الإيمان، واتّبع الرّسول، ولم ينافق، كان مسلمًا لا محالة كانتِ الآية بحاجة إلى التّأويل، وقد تأوّلها المفسّرون بأحد تأويلين: إمّا بحمل الولاية في قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم﴾ على الولاية الكاملة الّتي هي الرّضى بدينهم والطّعن في دين الإسلام، ولذلك قال ابن عطيّة: ومن تولّاهم بمعتقده ودينه فهو منهم في الكفر والخلود في النّار[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/229.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/292.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/229 - 231.

فقوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾؛ أي: من جملتهم، وحكمه حكمهم كالمستنتج ممّا قبله، وهو مُخرّجٌ مَخرَجَ التّشديد والمبالغة في الزَّجر؛ لأنّه لو كان المتولّي منهم حقيقة لكان كافرًا، وليس بمقصود، وقيل: المراد ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾كافر مثلهم حقيقة[1]، قال ابن عباس: ﴿فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ في حكم الكفر؛ أي: ومن يتولّهم في الدّين. وقال غيره: ومَن يتولّهم في الدّنيا فإنّه منهم في الآخرة. وقيل: ومَن يتولّهم منكم في العهد فإنّه منهم في مخالفة الأمر، وهذا تشديد عظيم في الانتفاء من أهل الكفر، وترك موالاتهم، وإنحاء عبد الله بن أبيّ، ومنِ اتّصف بصفته، ولا يدخل في الموالاة لليهود والنّصارى من غير مصافاة، ومن تولّاهم بأفعاله دون معتقده ولا إخلال بإيمان فهو منهم في المقت والمذمّة، ومَن تولّاهم في المعتقد فهو منهم في الكفر. وقد استدلّ بهذا ابن عبّاس وغيره على جواز أكل ذبائح نصارى العرب، وقال: من دخل في دين قوم فهو منهم[2]، لكنّه جاء بالعموم في تشبيه مواليهم بأنّهم منهم زيادة في التّخويف.

دلالة تذييل الآية بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

الظّالمون في عموم الأرض منبوذون عند الله لكنّ مظالم الدّين أعظم عند الله

جاءتِ الجملة مستأنفة، وهي تذييل للنّهي، وقد بنيتِ الجملة اسميّة مؤكّدة بإنّ، واسميّةِ الجملة، وتقديمِ المسند إليه على خبره الفعليّ، ممّا يفيد تأكيد ظلمهم، وقد أبهم ولم يُعيّن طرفًا ظالمًا، أهو الموالي أم هم الموالَون، والحكم منسحب عليهما، وفيه تهديد وتغليظ على مَن فعل ذلك منَ المؤمنين، وزيادة تهديد لليهود أيضًا، وقد بنيتِ العبارة على العموم تبشيعًا للظّلم والظّالمين في كلّ زمن، وإن كان السّياق دالًّا على انسحاب الوصف على الموالي، ومن والوهم.

---

(1) الآلوسّي، روح المعاني: 3/325.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/291 - 292.

كما أنّ الجملة جاءَت بمثابة "تعليل آخر يتضمّن عدم نفع موالاة الكفرة بل ترتّب الضّرر عليها، وقيل: هو تعليل لكون مَن يتولّاهم منهم؛ أي: لا يهديهم إلى الإيمان؛ بل يُخلّيهم وشأنهم فيقعون في الكفر والضّلالة"[1]، وعموم القوم الظّالمين شمل اليهود والنّصارى[2].

۞ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

التّعبير بالظّالمين مكان الضّالّين:

لمّا ذكر الهداية، ونفاها عنِ القوم، اقتضى أن يأتي بذكر الضّالّين، لكنّه قال: (الظّالمين)، وفائدة ذلك: أنّ لفظ (الظّالمين) تضمّن معنيين: الأوّل: أنّهم ضلّوا عندما والوا اليهود والنّصارى، وبذلك يكونون قد ظلموا أنفسهم بضلالهم هذا وولايتهم، ثمّ إنّ قوله: (الظّالمين) أفاد تنوّع المراد بهم؛ أهم اليهود والنّصارى أنفسهم، أم الّذين اتّخذوهم أولياء منَ الّذين آمنوا؛ فوسّع الفكر في ذلك، ومنحه فرصة التّنويع في فهم النّصّ، ثمّ أفاد إدماج الجميع في خانة الظّلم.

(1) الآلوسّي، روح المعاني: 3/325.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/231.

﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ يَقُولُونَ نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ ٥٢﴾ [المائدة: 52]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد أن حذّر المؤمنين من موالاة اليهود والنّصارى، ثمّ بيّن أنّ ذلك منَ الظّلم العامّ للنّفس وللمجتمع، وما يترتّب عليه من غضب الله تعالى ذكر حال المُنافقين لبيان شبه موالاة هؤلاء، وأنّ الرّابط بين الفريقين هو أمراض القلوب، وأهواء النّفوس. فالآية بمثابة بيان الصّحيح الإيمان من مغشوشه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿دَآئِرَةٞۚ﴾: جذر الكلمة هو (دور): الدّوّاريُّ: الدّهرُ الدّوّار بالنّاس، والدّهر بالإنسان دَواريٌّ. ويُقال: دار دورةً واحدة، وهي المرّة الواحدة يدورها. والدَّور: قد يكون لوثًا واحدًا من دور العمامة. والدُّوارُ: أن يأخُذَ الإنسان في رأسه كهيئة الدَّوران، تقول: دِيرَ به، أي: غُشِيَ عليه(1). وقال أبو عبيدة في قول تعالى: ﴿نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ﴾ [المائدة: 52]، أي: دولة، والدّوائر تدور، والدّوائل تدول(2). والدّورة والدّائرة في المكروه، كما يُقال: دولة في المحبوب، وقوله تعالى: ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَۚ﴾ [التّوبة: 98]، وقوله: ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۗ﴾ [التّوبة: 98] و[الفتح: 6]، أي: يحيط بهم السّوءُ إحاطة الدّائرة بمن فيها، فلا سبيل لهم منَ الانفكاك منه بوجه(3). ودائرةٌ هنا معناها: نازلة منَ الزّمان، وحادثة منَ الحوادث تحوجنا إلى موالينا منَ اليهود، وتسمّى هذه الأمور دوائر على قديم الزّمان من حيث اللّيل والنّهار في دوران، فكأنّ الحادث يدور بدورانها حتّى ينزل فيمن نزل(4).

(1) الخليل، العين: (دور).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (دور).
(3) الرّاغب، المفردات: (دور).
(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/204.

2) ﴿أَسَرُّواْ﴾: جذر الكلمة هو (سرر)، السِّرُّ: ما أَسررتَ. والسَّريرة: عمل السِّرِّ من خير أو شرّ، ويُقال: سَريرته خيرٌ من علانيته[1]. سرّ الحديث، واستسرّ الأمر: خفي، ووقفتُ على مُستسرّه[2]. وأسرَرتُ الشيءَ: أظهَرتُه، وأسرَرتُه: كَتَمتُه، قال تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ﴾ [يونس: 54][3]. فهو منَ الأضداد، سرَرتُه: كتمتُه، وسَرَرتُه: أعلنتُه، والوجهان جميعًا يفسّران قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ﴾، قيل: أظهروها، وقال ثعلب: معناه أسرّوها. وأسرّ إليه حديثًا، أي: أفضى[4].

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

الآية تبيّن حال المنافقين في موالاتهم أهل الكتاب والمشركين، إذ يبادرون في معاونتهم ومعاقدتهم وولايتهم، معلّلين الموالاة بقولهم: نحتاج إلى نصرتهم لنا، لذلك نتّخذ يدًا عندهم في السّراء ننتفع بها إذا مسّتنا الضّرّاء، فيخشون أن تدول الدّولة لليهود أو للمشركين على المؤمنين[5]؛ لأنّهم غير موقنين بوعد اللّه بنصرة رسوله، وإظهار دينه، فردّ اللّه تعالى عليهم بتقرير نصر المؤمنين، واستئصال شأفة اليهود الّذين يوالونهم، وحينئذٍ يصبح المنافقون نادمين على ما حدّثوا به أنفسهم؛ وذلك أنّهم كانوا يشكّون في أمر رسول اللّه ﷺ، ويقولون: ما نظنّ أن يتمّ له أمر، وبالحرى أن تكون الدّولة والغلبة لهؤلاء[6].

الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

تنوّع المراد بالفاء (للسَّببيّة أو للتّرتيب والتّعقيب أو للتّفريع):

"الفاء للإيذان بترتّبه على عدم الهداية، وهي للسّببيّة المحضة"[7]. وجوّز الكرخيّ كونها للعطف على قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ إلى آخر الآية من حيث المعنى، فتكون للتّرتيب وللتّعقيب، والواضح أنّها عاطفة ما بعدها على ما قبلها عطف ترتيب وتسبيب، أي: فتسبّب عن أنّ

(1) الخليل، العين: (سر).
(2) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: (سرر).
(3) الخليل، العين: (سر).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (سرر).
(5) الموصلّي، أولى ما قيل: 3/227.
(6) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/643.
(7) الآلوسّي، روح المعاني: 3/325.

الله لا يهدي متولّيهم أن ترى (الّذين في قلوبهم...)، والخطاب إمّا للرّسول ﷺ بطريق التّلوين، وإمّا لكلّ من له أهليّة.

والفاء أيضًا تفريع لحالة من موالاتهم أريد وصفها للنّبيّ ﷺ؛ لأنّها وقعت في حضرته.

وفائدته بيان أنّ الموالاة هي نوع وصنف من صنوف الأمراض القلبيّة؛ إذ تكشف الآية حالة القلب الّذي يلجأ صاحبه إلى موالاة اليهود والنّصارى؛ أنّه قلب مريض.

أمراض القلوب تعكس أعراضها على تفاصيل الحياة كلّها فتعيق فيها الرّقيّ والانسجام

إيثار اسم الموصول (الّذين) على ضمير القوم، وإيثار كلمة (في) على كلمة (إلى):

والإتيان بالموصول دون ضمير القوم ليشار بما في حيّز الصّلة إلى العلّة، والسّبب في مرتكبهم، والرّؤية إمّا بصريّة، وقوله تعالى: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ﴾ حال منَ المفعول، وهو الأنسب بظهور نفاقهم، وإمّا قلبيّة، والجملة في مَوضِع المفعول الثّاني، والمراد على التّقديرين (مسارعين في موالاتهم) إلّا أنّه قيل (فيهم) مبالغة في بيان رغبتهم فيها، وتهالكهم عليها.

التّسارع نحو ما يراه النّاس ضمانات الدّنيا هي في حقيقتها زوال حتميّ لقيمهم الإنسانيّة فيها

وإيثار كلمة (في) على كلمة (إلى)؛ للدّلالة على أنّهم مستقرّون في الموالاة، وإنّما مسارعتهم من بعض مراتبها إلى بعض آخر منها[1]، وفي الحرف استعارة "لأنّ المسارعة لا تكون في الذّوات، فالمعنى: يسارعون في شأنهم من موالاتهم أو في نصرتهم[2] أو "في نصرتهم وتأنيسهم وتجميل ذكرهم[3]. والاستعارة إمّا في معناه، وإمّا في مدخوله حيث شبّه ذوات اليهود بمظروف، وشبّه المنافقين في مسارعتهم في موالاتهم بمَن يسارع في الدّخول في مظروف، وفي هذه الاستعارة تجسيدٌ لحبّ المنافقين موالاة اليهود واعتقادهم

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/48.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/232.
(3) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 2/204.

أنّهم يحمونهم حماية الظّرف مظروفه، وهي استعارة كاشفة عن شدّة الموالاة.

سرّ التّعبير بقوله: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾:

النّفاق أخطر وأخفى أمراض القلوب

هذا أسلوب اقتصاص حيث عبّر بالكلمة الّتي صارت علمًا على المنافقين، ولفظ ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ صار علمًا على المنافقين، وذكره هنا يستدعي في الذّهن كلّ صفات المنافقين في الذّكر الحكيم، وقد "أطلق عليه مرض؛ لأنّه كفر مفسد للإيمان"[1]، وهذا اللّفظ قام مقام كلّ ما ورد في القرآن الكريم عنِ المنافقين، وفي أسلوب الاقتصاص إيجاز بليغ.

دلالة تتابع المضارع في قوله: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ يَقُولُونَ نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ﴾:

التّسارع في ارتكاب المعاصي مثال حيّ على خلوّ القلوب منَ الإيمان

وردَت ثلاثة أفعال مضارعة متوالية تدلّ على التّجدّد والاستمرار، وتدلّ كذلك على شديد الرّغبة في النّفاق، والخروج من دائرة الإيمان إلى دائرة الكفر.

وقوله: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ﴾؛ يرغبون في موالاتهم، ويتسابقون نحوهم، ويعتذرون عن ذلك للمؤمنين بأنّهم لا يأمنون أن تصيبهم دائرة من دوائر الزّمان، فيحتاجون إليهم، وإلى معونتهم[2].

دلالة القيد بالحال، وتضمّنه استعارة وكناية في قوله: ﴿يَقُولُونَ نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ﴾:

المنافقون يبالغون في تجسيد العذر وتأكيده؛ تعليلًا لفضائحهم

وقعتِ الجملة حالًا منَ الضّمير في (يسارعون)، أي: يسارعون قائلين، ويحتمل أن يكون قولهم: ﴿نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ﴾ قولًا نفسيًا؛ أي: يقولون في أنفسهم، فالدّائرة المخشيّة: هي خشية انتقاض المسلمين على المنافقين، فيكون هذا القول منَ المرض الّذي

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/231.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/643.

في قلوبهم[1]، ويمكن أن يكون قول لسان؛ لأنّ عبد اللّه بن أبيّ بن سلول قال ذلك، وهذا من إعجاز القرآن الكريم، وبحسب ما رُوي عن عطيّة الحوفيّ والزّهريّ وعاصم بن عمر بن قتادة أنّ الآية نزلَت بعد وقعة بدر، أو بعد وقعة أُحد، وأنّها نزلَت حين عزم رسول اللّه ﷺ على قتال بني قينقاع، وكان بنو قينقاع أحلافًا لعبد اللّه بن أبيّ بن سلول ولعبادة بنِ الصّامت، فلمّا رأى عبادة منزع رسول اللّه ﷺ جاء فقال: يا رسول اللّه إنّي أبرأ إلى اللّه من حِلف يهود وولائهم، ولا أوالي إلاّ اللّه ورسوله، وكان عبد اللّه بن أبيّ حاضرًا فقال: أمّا أنا فلا أبرأ من حلفهم فإنّي لا بدّ لي منهم إنّي رجل أخاف الدّوائر[2]، فتكون الآية قد كشفت أسرار نفوسهم، وما يقولونه، فتكون آية لهم على ما يخبّئون في أنفسهم، وقيدها بالحال فضح لما ستروه حتّى صارت فضيحتهم قرآنًا يتلى، كما أنّ حكاية معنى قولهم: (أن تصيبنا دائرة) كشف لتمنّيهم زوال الإسلام ونهايته، ويدلّ لفظ (دائرة) على خوفهم منَ الزّوال التّامّ والنّهاية المحيطة بالإسلام، ففي التّعبير كناية عن صفة، وهي الهلاك التّامّ، وفي اصطفاء الكناية تعبيرًا عن علّتهم في المسارعة في اليهود تناسُبٌ مع حالهم في إقناع نفوسهم بأنّهم على الحقّ.

وقدِ اجتمعتِ الاستعارة مع الكناية، فقد استُعيرَت لنوائب الزّمان بملاحظة إحاطتها، و(دائِرَةٌ) معناها: نازلة منَ الزّمان، وحادثة منَ الحوادث تحوجنا إلى موالينا منَ اليهود، وتسمّى هذه الأمور دوائر على قديم الزّمان من حيث اللّيل والنّهار في دوران، فكأنّ الحادث يدور بدورانها حتّى ينزل فيمن نزل[3]، وذلك على سبيل الاستعارة، والمعنى: نخشى أن تُصيبنا نازلة أو مُصيبة تحيط بنا كما تحيط الدّائرة بمحورها، وفي كلّ ذلك تجسيد للعذر، وقوله: ﴿نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ﴾ اكتفاءٌ؛ إذ لم يقل: (تصبنا دائرة السّوء)؛ فاكتفى بذلك على أنّ معنى الدّائرة إنّما يكون في قضايا السّوء، وقرينة ذلك أيضًا قوله: (تُصِيبَنَا)، والإصابة وردَت في القرآن في القوّة وتغيير الحال[4]، وكثُر ورودها في السّوء، مثل قوله: ﴿فَأَصَابَهُۥ وَابِلٞ فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗاۖ﴾ [البقرة: 264]، وقوله: ﴿فَأَصَابَهَآ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/232.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/232.
(3) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 2/204.
(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/643.

إِعۡصَارٞ فِيهِ نَارٞ فَٱحۡتَرَقَتۡۗ﴾ [البقرة: 266]، وقوله: ﴿فَأَصَابَهُمۡ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُواْ﴾ [النّحل: 34].

ذكر الرّجاء في موضع التّأكيد في قوله: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾:

بشارة المؤمنين خير معين لهم في مواجهة الأزمات

في اقتران الجملة بالفاء إلماع إلى سرعة حصول النّصر، وتحقّق البشارة، و(عسى) منَ الله واجبة[1]، وإنّما عبّر بها لإبراز المتيقّن في صورة المرجوّ الوقوع؛ لأنّ العاقل إذا جوّز وقوع أمر فطن له، وقد ردَّ الله تعالى عليهم عللَهُم الباطلة، وقطع أطماعهم الفارغة، وبشّر المؤمنين بحصول أمنيتهم بقوله سبحانه: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾؛ فإنَّ (عسى) منه ﷻ وعد محتوم، لما أنّ الكريم إذا أطمع أطعم، فما ظنّك بأكرم الأكرمين، والمراد بالفتح فتح مكّة، كما روي عنِ السُّدّيّ، وقيل: فتح بلاد الكفّار، واختاره الجبائيّ، وقال قتادة ومقاتل: هو القضاء الفصل بنصره ﷺ على مَن خالفه، وإعزاز الدّين[2].

وفي قوله: ﴿أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾ إذ لو لم يصرّح لعُلم أنّه من عنده، ولكنّه أوغل بذكر ذلك لفائدة مهمّة: هي الضّمان، وتوكيد حدوث الأمرين الفتح والأمر، وبثّ السّكينة في قلوب المؤمنين بترقّب عظيم ما يتضمّنه وعد الله تعالى منَ النّصر والخير.

دلالة (أو) على التّقسيم في قوله: ﴿أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾:

يظهر أنّ هذا التّقسيم إنّما يعني أنّ الفتح الموعود به هو ممّا ترتّب على سعي النّبيّ وأصحابه، وسبب جدّهم وعملهم، فوعد الله تعالى إمّا بفتح يقتضي تلك الأعمال، وإمّا بأمر من عنده يهلك أعداء الشّرع، هو أيضًا فتح لا يقع للبشر فيه تسبّب[3]. وقيل ﴿أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾: أو أن

(1) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 2/204.

(2) الآلوسّي، روح المعاني: 3/324.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/293.

يؤمر النّبيّ ﷺ بإظهار أسرار المنافقين وقتلهم فيندموا على نفاقهم. وقيل: أو أمر من عند الله لا يكون فيه للنّاس فعل كبني النّضير الّذين طرح الله في قلوبهم الرّعب، فأعطوا بأيديهم من غير أن يوجف عليهم بخيل ولا ركاب[1]. ومع تنوّع هذه التّفسيرات للعبارة القرآنيّة؛ فإنّها قد أصبحت مثلًا جاريًا على ألسنة النّاس؛ إذ لا يقتصر الفتح والأمر الموعود منَ الله تعالى على حالة محدّدة؛ بل هو استعارة تمثيليّة يجري فيها المثل على حوادث الدّهر المماثلة والمشابهة للحادثة الّتي كانت سببًا في نزول الآية، فما أجدر أن يكون ذلك الأمر إشارة إلى فتوح الإسلام العظيمة للشّرق والغرب، والّتي جاءَت بعد فتح مكّة! فيكون المعنى: فعسى الله أن يأتي بفتح مكّة، وفتوحات القرى والبلدان بعدها، وليحقّق قول الله تعالى: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الأنعام: 92] و[الشّورى: 7].

الكناية عن إظهار النّفاق وكشفه: ﴿فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾:

فضح المنافقين بظهور النّدم على ما كتموه فيه زيادة بشارة للمؤمنين

في القول الكريم "كناية عن إظهار النّفاق الدّائر في قلوبهم ونفوسهم نادمين؛ لأنّ المنافقين لمّا رأوا من أمر بني قريظة والنّضير ندموا على ما قالوا[2].

وهو عطف على (يَأْتِيَ) داخل معه في حيّز خبر عسى، وفاء السّببيّة لجعلها الجملتين كجملة واحدة، مغنية عنِ الضّمير العائد على الاسم، والمراد: فيصيروا على ما أَسرُّوا في أَنفسهم منَ الكفر والشّكّ في أمر النّبيّ ﷺ، وقوله: ﴿نَٰدِمِينَ﴾ خبر (يصبح)، وبه يتعلّق (عَلى ما أَسَرُّوا) وتخصيص النّدامة به لا بما كانوا يظهرونه من موالاة الكفرة لما أنّه الّذي كان يحملهم على تلك الموالاة ويغريهم عليها، فدلّ ذلك على أنّ ندامتهم على التّولّي بأصله وسببه[3].

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/643.
(2) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/398.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/324.

التّحذير بأنّ ما يسرّ منَ الشّرّ في السّتر يفضح في العلن

دلالة الطّباق الخفيّ بين (يصبحوا) و(أسرّوا):

"خصّ الإصباح بالذّكر؛ لأنّ الإنسان في ليله مفكّر، فعند الصّباح يرى الحالة الّتي اقتضاها فكره"[1].

وفي الإصباح والإسرار طباق خفيّ، وطباقه الظّاهر يصبحوا ويمسوا، لكنّه بيّن أنّ الإسرار ملازم للإمساء، وهذا طباقٌ فائدته: الكشف عن خبايا نفوسهم، وما يسرّون على سبيل السّرعة.

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/204.

﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَـٰنِهِمۡ إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡۚ حَبِطَتۡ أَعۡمَـٰلُهُمۡ فَأَصۡبَحُواْ خَـٰسِرِينَ ٥٣﴾ [المائدة: 53]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد أن بيّنت الآية السّابقة أنّه تعالى قد يأتي بأحداث ينتصر فيها المسلمون، فينكشف نفاق هؤلاء؛ ناسب هنا بيان قول المؤمنين مستفهمين متعجّبين من افتضاح أمر هؤلاء، مع أنّهم أقسموا بالله جهد أيمانهم أنّهم يناصرون المؤمنين، فالآية استئناف بيانيّ لبيان كمال سوء حال الطّائفة المذكورة.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿جَهۡدَ﴾: جذر الكلمة هو (جهد)، الجَهدُ: ما جهد الإنسان من مرض، أو أمرٍ شاقٍّ فهو مجهودٌ. والجُهدُ: شيءٌ قليلٌ يعيش به المُقِلُّ على جَهد العيش. والجَهدُ: بلوغُك غاية الأمر الّذي لا تألو عنِ الجهد فيه، ومن ذلك قوله: ﴿أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَـٰنِهِمۡ﴾، تقول: جَهَدتُ جَهدي، واجتهدتُ رأيي ونفسي حتّى بلغتُ مجهودي. وجَهَدتُ فلانًا: بلغتُ مشقّته، وأَجهدتُه على أن يفعل كذا. وأجهَدَ القوم علينا في العداوة. وجاهدتُ العدوَّ مجاهدةً: وهو قتالُك إيّاه[1]. الجهد: الطّاقة، وقِيل: الجهد: المشقّة[2]. والجُهدُ للإنسان، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ﴾ [التوبة: 79]، وقال تعالى: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَـٰنِهِمۡ﴾ [الأنعام: 109] و[النّحل: 38] و[النّور: 53] و[فاطر: 42]؛ أي: حلفوا واجتهدوا في الحَلف أن يأتوا به على أبلغ ما في وسعهم[3].

2) ﴿حَبِطَتۡ﴾: جذر الكلمة هو (حبط)، الحَبَط: وَجَع يأخُذُ البعيرَ في بَطنه من كلأٍ يَستَوبِلُه[4]. ويقال: حَبِطَتِ الإبل تحبَط حَبَطًا. وحَبِطَ عَمَلُه: فَسَدَ، وأحبَطَه صاحبه، والله مُحبِطٌ عمل من أشرك[5]. ومنَ المجاز: حبط عمله حبوطًا وحبطًا بالسّكون، وأحبط الله

(1) الخليل، العين: (جهد).
(2) ابن سيده، المحكم: (جهد).
(3) الرّاغب، المفردات: (جهد).
(4) الخليل، العين، وابن سيده، المُحكم: (حبط).
(5) الخليل، العين: (حبط).

عمله. وتقول: إن عمل عملًا صالحًا أتبعه ما يحبطه، وإن أصعد كلمًا طيّبًا أرسل خلفه ما يهبطه؛ استعير من حبط بطون الماشية[1].

وقوله: ﴿وَسَيُحۡبِطُ أَعۡمَٰلَهُمۡ ٣٢﴾ [محمد: 32]، وحَبَطُ العملِ على أضرُب: أحدها: أن تكون الأعمال دُنيويّة، فلا تُغني في القيامة غَناءً، كما أشار إليه بقوله: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ٢٣﴾ [الفرقان: 23]، والثّاني: أن تكون أعمالًا أخرويّة لكن لم يقصد بها صاحبها وجه اللّه تعالى[2]، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٨٨﴾ [الأنعام: 88].

❁ المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

لمّا بيّن حال المنافقين بيّن على أثره حال المؤمنين، فالمنافقون قالوا: ﴿نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ﴾، فأردفه قول المؤمنين: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾؛ أي: الّذين أقسموا لكم بأغلظ الأيمان أنّهم أولياؤكم ومعاضدوكم على الكفّار. فإذا حلفوا باللّه فهو جهد اليمين[3]، وأنّهم لا يوالون اليهود والنّصارى والّذين أشركوا، وأنّهم على دينكم، فبيّن اللّه حبوط أعمالهم، وخسرانهم في الدّنيا والآخرة.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

تنوّع القراءات فيه تغزير المعنى مع اتّحاد الرّسم، فكأنّ كلّ قراءة بمثابة آية

الفصل والوصل مع تنوّع القراءات في قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾:

وقوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ قرأه الجمهور: (يقول) بدون واو في أوّله على أنّه استئناف بيانيّ جوابٌ لسؤال مَن يسأل: ماذا يقول الّذين آمنوا حينئذٍ؟.. أي: إذا جاء الفتح أو أمر من قوّة المسلمين ووهن اليهود يقول الّذين آمنوا.

(1) الزّمخشريّ، أساس البلاغة، وعياض، مشارق الأنوار: (حبط).
(2) الرّاغب، المفردات: (جهد).
(3) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/398.

وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائيّ، وخلف: (ويَقول) بالواو وبرفع (يقول) عطفًا على (فعسى اللّه)[1]، إذ أفاد الوصل ظهور كمال المشهد، وقد أتمّ اللّه النّصر على المؤمنين، فيقول الّذين آمنوا مع ما هم فيه من جمال النّفس وراحة البال، وهم يراجعون المواقف والأحداث بعد أن استقرّ الأمر على نصرهم، فينكشف أمامهم مشهد أولئك الّذين أقسموا باللّه جهد أيمانهم إنّهم مع المؤمنين، ثمّ بان ما هم فيه منَ النّفاق، وتغيير المواقف.

وقرأه أبو عمرو ويعقوب بالواو أيضًا، وبنصب (يقول) عطفًا على (أن يأتي)[2]؛ في افتراض مشهد من مشاهد النّصر؛ وهو قول المؤمنين في كلّ موقف مشابه لما حدث في فتح مكة أو في الفتوحات الإسلاميّة الأخرى.

خروج الاستفهام إلى معنى التّعجّب في قوله: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ﴾:

مــع نـهـايـة الأزمـات يتسنّى تقييم الـنّـاس بحسب المواقف والشّواهد

والاستفهام في (أهؤلاء) مستعمل في التّعجّب من نفاقهم، و(هؤلاء) إشارة إلى طائفة الّذين في قلوبهم مرض، والظّاهر أنّ (الّذين) هو الخبر عن (هؤلاء)؛ لأنّ الاستفهام للتّعجّب، ومحلّ العجب هو قَسمَهم أنّهم مع الّذين آمنوا، فيقاتلون معهم، وينصرونهم، وقد دلّ هذا التّعجّب على أنّ المؤمنين يظهر لهم من حال المنافقين يوم إتيان الفتح ما يفتضح به أمرهم، فيعجبون من حَلِفهم على الإخلاص للمؤمنين[3].

دلالة تأكيد القسم في قوله: ﴿إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡۚ﴾:

الكشف عن أنّ الجهد كلّه في القول:

جاء القسم بـ (إنّ) واسميّة الجملة تناسبًا مع وصفه بالجهد، ولم يقسموا أنّهم مؤمنون، فلم يقل مثلًا: إنّهم مؤمنون، أو: إنّهم موالون لكم تناسبًا مع حالهم في المراوغة، فليس القسم بمعيّتهم مؤدّيًا إلى وصفهم بالإيمان.

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/233.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/233.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/233.

أفعال الإنسان آيـة عـلى مـا في قلبه منَ الإيمان

الاستعارة في قوله: ﴿أَهَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَـٰنِهِمۡ﴾:

حقيقة الجَهد التّعب والمشقّة ومنتهى الطّاقة، ثمّ أطلق على أشدّ الفعل ونهاية قوّته لِمَا بين الشّدّة والمشقّة منَ الملازمة، وشاع ذلك في كلامهم، ثمّ استعمل في الآية في معنى أوكَدِ الأيمان وأغلظها؛ أي: أقسموا أقوى قَسَم، وذلك بالتّوكيد والتّكرير، ونحو ذلك ممّا يغلّظ به اليمين عُرفًا. قال ابن عاشور: ولم أرَ إطلاق الجَهد على هذا المعنى فيما قبلَ القرآن[1]، فحاصل المعنى: أهؤلاء الّذين أكّدوا الأيمان وشدّدوها[2]، فصرّح بالمُشبّه به وهو الجهد، وحذف المشبّه وهو التّشديد، فهي استعارة تصريحيّة، فائدتها: بيان تلك الصّورة المُتخيّلة لدى المُتلقّي، وهو يتصوّر ذلك الجُهد المبذول من قبل هؤلاء المُنافقين المُتناقض مع دواخلهم النّفسيّة، ممّا يُكلّفهم طاقة إضافيّة للتّمظهُر بأحوال الصّادقين، وقد قدّم (باللّه) لبيان عظيم القسم، وشديد جهدهم فيه الّذي يُقسمون به طلبًا في تصديق المؤمنين لهم.

موقع قوله: ﴿حَبِطَتۡ أَعۡمَـٰلُهُمۡ فَأَصۡبَحُواْ خَـٰسِرِينَ﴾، ودلالته:

قوله: ﴿حَبِطَتۡ أَعۡمَـٰلُهُمۡ فَأَصۡبَحُواْ خَـٰسِرِينَ﴾ يحتمل أن يكون جملة مستأنفة مسوقة من جهته تعالى؛ لبيان مآل ما صنعوه مِن ادّعاء الولاية والقسم على المعيّة في كلّ حال إثر الإشارة إلى بطلانه بالاستفهام، ويمكن أن يكون من جملة مقول المؤمنين؛ بأن يجعل خبرًا ثانيًا لاسم الإشارة، أو يجعل هو الخبر والموصول مع ما في حيّز صلته صفة للمبتدأ، والمعنى: بطلت أعمالهم الّتي عملوها في شأن موالاتكم، وسعوا في ذلك سعيًا بليغًا؛ إذ لم تكن لكم دولة، كما ظنّوا فينتفعوا بما صنعوا منَ المساعي، وتحمّلوا من مكابدة المشاقّ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/233.

(2) الآلوسّي، روح المعاني: 3/327.

وفيه منَ الاستهزاء بالمنافقين، والتّقريع للمخاطبين ما لا يخفى[1].

وحبط العمل هنا هو على معنى التّشبيه، وإلّا فلا عمل له في الحقيقة فيحبط، وجوّز الحوفيّ أن يكون حبطت أعمالهم خبرًا ثانيًا عن هؤلاء، والخبر الأوّل هو قوله: (الّذين أقسموا)، وأن يكون (الّذين) صفة لـ(هؤلاء)، ويكون (حبطت) هو الخبر[2].

الجملة بين الخبر والإنشاء:

التّـــنـــاوب في أحوال المنافقين متوافق مع ما في قلوبهم من تردّد القيم والأخلاق

قوله: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾ ظاهره أنّه خبر من جملة ما يقوله المؤمنون، اعتمادًا في الإخبار على ما حصل في اعتقادهم؛ أي: بطلت أعمالهم. وقد يخرج هذا الخبر إلى معنى التّعجيب، قال الزّمخشريّ: كأنّه قيل: ما أحبط أعمالهم فما أخسرهم[3]. ويحتمل أن يكون إخبارًا منَ اللّه تعالى؛ لبيان سوء حالهم، وما أوقعوا أنفسهم فيه منَ الخسران عند اللّه سبحانه، وقد لا يكون خبرًا بل إنشاء؛ باعتبارها جملة دُعائيّة على أولئك الّذين يبطلون أعمالهم بردّتهم، والدُّعاء إمّا منَ اللّه تعالى، وإمّا منَ المؤمنين.

التّكرار لكلمة ﴿فَأَصْبَحُواْ﴾ بين آيتين:

تتواصل آيات القرآن وتنسجم في نصّ معجز يرتبط أوّله بآخره

بعد أن ذكر ما أصاب المنافقين من ندم على ما أسرّوا في أنفسهم، فقال:

﴿فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾.. كرّر كلمة (فأصبحوا) في هذه الآية قوله في وصف مشهد مُتمّم للأوّل قوله: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾، وفائدة هذا التّكرار هو إحداث رابط بين السّبب والنّتيجة، وما آلت إليه أحوالهم بسبب

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/327.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/296.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/644.

أفعالهم..، ثمّ ما في كلمة (فأصبحت) من رجاء رؤية تفاصيل المشهد والوضوح.. فلمّا كان السّبب واضحًا، وهو ما أسرّوا في أنفسهم منَ الغدر والعدوان، كانتِ النّتيجة أكثر وضوحًا، وهي ما أصاب أعمالهم منَ البطلان والخسران.

التّناسب بين (نادمين) و(خاسرين):

تـنـوّع صـور حبط الأعمال، لـكـنّ المشـهد الأخير واحد هو الخسران التّامّ والنّدم المُطبق

والتّناسب بين الخسران والنّدم واضح بيّن، وقد جاء في القرآن في أكثر من مَوضِع؛ من ذلك ما سبق ذكره في السّورة نفسها من قصّة ابني آدم، قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [المائدة: 30]، ثمّ أتبعها بقوله: ﴿قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾﴾ [المائدة: 31]، هذا فضلًا عنِ استعمال كلمة ﴿فَأَصْبَحَ﴾ مع الخسران والنّدم، وهي نفسها استُعملت هنا مع النّدم والخسران.

والتّشابه في المشاهد يعكس شناعة أفعال هؤلاء المنافقين، ورغبتهم في القضاء على المؤمنين كما فعل ابن آدم في أوّل حدث إجراميّ شنيع، ويُضاف إلى ذلك كلّه التّناسب في الفاصلة القرآنيّة بين ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ و﴿ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، وانسجام الصّوت مع وحدة الموضوع.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ٥٤﴾ [المائدة: 54]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد أن نزل تحذير اللّه تعالى للمؤمنين من موالاة أهل الكتاب والمشركين، وأثر ذلك على تراجع الإيمان، وتردّده في نفوسهم، فقد ناسب أن يذكر الارتداد عنِ الدّين باعتباره نتيجة كبرى لموالاة أهل الكتاب والكافرين.. فحذّرهم منه، ومن عواقب الارتداد.. وأنّ اللّه تعالى سيوكّل أقوامًا يحبّهم ويحبّونه، يدفعون هذا الارتداد، وينصرون الدّين.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَرۡتَدَّ﴾: جذر الكلمة هو (ردد)؛ الرَّدّ: صرف الشّيء ورجعه، ردّه يردّه ردًّا وتردادًا. وفي التّنزيل: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۚ﴾ [الشّورى: 47]. قال ثعلب: يعني يوم القيامة؛ لأنّه شيء لا يُرد. وشيء رديد: مردود، قال تعالى: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُهُۥ عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ١٤٧﴾ [الأنعام: 147]، وقد ارتدّ، وارتدّ عنه: تحوّل.

وفي التّنزيل: ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: 54]. والاسم: الرِّدّة، ومنه الرّدّة. عنِ الإسلام؛ أي: الرّجوع عنه[1] والارتداد والرّدة: الرّجوع في الطّريق الذي جاء منه، لكنّ الرّدة تختصّ بالكُفر، والارتداد يُستعمل فيه وفي غيره[2].

2) ﴿لَوۡمَةَ﴾: جذر الكلمة هو (لوم)؛ اللّوم: عذل الإنسان عمّا فيه عيب[3]. يُقالُ: لُمْتُه فهو ملومٌ، قال تعالى: ﴿فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُمۖ﴾ [إبراهيم: 22].

والتّلاوم أن يَلومَ بعضهم بعضًا، وقوله تعالى: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ٢﴾ [القيامة: 2]،

(1) ابن سيده، المحكم: (ردد).
(2) الرّاغب، المفردات: (ردد).
(3) الحداديّ، التّوقيف على مهمّات التّعاريف: (لوم).

قيل: هي النّفس الّتي اكتسبت بعض الفضيلة فتلوم صاحبها إذا ارتكب مكروهًا. ويُقال: رجلٌ لُوَمَةٌ يلُومُ النّاس، وَلُومةٌ يلومه النّاس، واللّومَةُ والمَلامة الّذي يُلامُ عليه النّاس[1].

3) ﴿فَضۡلُ﴾: جذر الكلمة هو (فضل)؛ الفَضلُ معروف. والفاضِلة اسم الفَضل. والفُضالةُ: ما فَضَل من كلّ شيءٍ. والفَضلةُ: البقيّة من كلّ شيءٍ. والفضيلة: الدّرجة والرِّفعة في الفضل. والتَفَضُّل: التّطَوّل على غيرك، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [المؤمنون: 24]، معناه: يريد أن يكون له الفضلُ عليكم في القَدر والمنزلة، وليس منَ التّفضّل الّذي هو بمعنى الإفضال[2]. والفضل الزّيادة عنِ الاقتصار[3]، قال تعالى: ﴿وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا ٧٠﴾ [الإسراء: 70].

المَعْنَى الإِجْمَاليّ:

الآية خطاب للمؤمنين، وتوعّد منَ اللّه لمن خرج منهم من دين الإسلام بعد أن دخله بأن يهلك منِ ارتدّ منهم، ويأتي بغيرهم يحبّهم اللّه ويحبّونه، متواضعين للمؤمنين، أقويّاء بعزّتهم على الكافرين، يجاهدون في سبيل اللّه، لا يخافون لوم أحد، وهذا فضل اللّه يؤتيه أولياءه، ويمنحه أحبّاءه، وهو واسع الكرم، عليم بما في القلوب.

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

المناسبة في ذكر الجملة الاعتراضيّة، وافتتاحها بأسلوب النّداء:

قطع طريق المـوالاة هو الضّامن لعدم ورود حالات الارتداد في المجتمع

الحكمة من النداء في قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ﴾ التّحذير، والآية كلّها معترضة بين ما قبلها وبين جملة ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: 55]، دعَت لاعتراضها مناسبة الإنذار في قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [المائدة: 51]، فتعقيبها بهذا الاعتراض إشارة إلى أنّ اتّخاذ اليهود والنّصارى أولياء ذريعة للارتداد؛ لأنّ استمرار فريق على مُوالاة اليهود والنّصارى منَ المنافقين وضعفاء الإيمان يخشى منه أن ينسلّ عنِ الإيمان فريق. وأنبأ المتردّدين

(1) الرّاغب، المفردات: (لوم).
(2) الخليل، العين: (فضل).
(3) الرّاغب، المفردات: (فضل).

ضعفاء الإيمان بأنّ الإسلام غنيّ عنهم، إن عزموا على الارتداد إلى الكفر[1]. ومن قبيل الإعجاز الغيبيّ، فهي شروع في بيان حال المرتدين على الإطلاق بعد أن نهى سبحانه فيما سلف عن موالاة اليهود والنّصارى، وبيّن أنّ موالاتهم مستدعية للارتداد عنِ الدّين، وفصل مصير مَن يواليهم منَ المنافقين.

فائدة حرف التّسويف (سوف):

تروي آيات القرآن المشهد قبل وقوعه مبيّنة أنّ الأمر كلّه لله وهذا من قبيل الإعجاز الغيبيّ

حرف الاستقبال (سوف) فيه بُعدٌ وتراخٍ، و(سوف) أكثر تنفيسًا منَ السّين، وقيل: إنّ السّين منقوص من (سوف) دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل[2]. وفائدة (سوف) هنا دلالة المستقبل على التّراخي، فإنّ ما وعد اللّه به هنا المؤمنين يستدعي الصّبر، وبذل الجهد؛ لنصر الدّين، والثّبات على الحقّ؛ ليكونوا ممّن وعد اللّه بقدومهم لينصروا الدّين.

فتكون (سوف) أبعد أثرًا في نفوس المؤمنين، وأنّ الّذين سيأتون ممّن وعد اللّه أن يكون النّصر على أيديهم سيكونون جيلًا منهم، أو منَ الأجيال القادمة من أبناء المؤمنين، أو من أبناء الّذين ليسوا بمؤمنين لكنّ ذرّيّاتهم ستدخل الإسلام، ويظهر منهم أممٌ وأقوامٌ يحبّهم اللّه ويحبّونه.. وهذه الدّلالة أعظم أثرًا في نفوس المُتلقّين.

المجاز في قوله: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ﴾:

الأقدار قد أُقِرّت، والمشهد قد اكتمل، وتبقى مشيئة الله وإرادته تتنزّل به كاملًا

وقوله: ﴿يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ﴾ الإتيان هنا الإيجاد؛ أي: يُوجِد أقوامًا لاتّباع هذا الدّين بقلوب تحبّه، وتجلب له وللمؤمنين الخير، وتذود عنهم أعداءهم، وإن كان من غير الّذين ارتدّوا، فالأسلوب جارٍ على الحقيقة، وإن كان المقصود القوم الّذين ارتدّوا، ثمّ عادوا إلى الإسلام، يكون التّعبير مجازيًّا، حيث عبّر عنِ الهداية بالإتيان بقوم

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/234 - 235.

(2) ابن كمال باشا، الفلاح شرح المراح، ص: 46.

آخرين، وفي هذا المجاز منَ الإيجاز ما فيه، حيث صوّر المجاز من ارتدّ بأنّهم قوم، وأنّهم حين اهتدوا صاروا قومًا آخرين، كأنّ حالهم في الهداية جعلهم قومًا آخرين عن حالهم في الضّلالة، وقد عاد قوم إلى الإسلام بعدما ارتدّوا، وجاء قوم آخرون غيرهم أيضًا، ومن هنا جاء اللّفظ دالًّا على الحقيقة وعلى المجاز بهذا الاعتبار، وفي ذلك دلالة بالغة على أنّ المحبّة تتبع تغيّر أحوال القلوب لا تغيّر الأشخاص، فإنّ عمرو بن معد يكرب الّذي كان من أكبر عصاة الرّدّة أصبح من أكبر أنصار الإسلام في يوم القادسيّة، وهكذا[1].

ودخل في قوله: ﴿بِقَوۡمٍ﴾ الأقوام الّذين دخلوا في الإسلام بعد ذلك منَ الأمم الّتي كان لها شأن عظيم في خدمة الإسلام، وتوسيع مملكته بالفتوح، وتأييده بالعلوم، ونشر حضارته بين الأمم العظيمة، فكلّ أمّة أو فريق أو قوم تحقّق فيهم وصف: ﴿يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ﴾ فهم منَ القوم المنوّه بهم؛ أمّا المؤمنون الّذين كانوا من قبل وثبتوا فأولئك أعظم شأنًا وأقوى إيمانًا، فأتاهم المؤيّدون زَرافَات ووُحدانا[2].

تضمّن الوعد والوعيد في قوله: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي﴾ معاني كثيرة:

قوله تعالى: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ سوف تأتي في الوعد والوعيد، وتضمّنَت هنا الوعد والوعيد جميعًا؛ فالوعد لأجل المؤمنين والمحبّين، والوعيد لَمَا تضمّنَت من جواب المُرتدِّين بكونهم أَعزَّةً عليهم وعلى جميع الكافرين[3]. وهذا منَ الإيجاز البليغ؛ إذ علم كلُّ سامعٍ محطّ الآية من نفسه؛ وعُلم أهي وعدٌ له أم وعيد.

هذا الدّين لا يعدم بررة مخلصين، ولا قيمة للمنافقين، فالدّين مستغنٍ عنهم

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/236.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/236.
(3) الزّركشّي، البرهان: 4/283.

وفي هذا الوعيد بشارة بأنّ هذا الدّين لا يعدم بررة مخلصين، كما أنّ فيه إظهار الاستغناء عنِ الّذين في قلوبهم مرض، كما أنّ فيه بيانًا لبغض اللّه للمنافقين، فللجملة موقع بديع تغازرَت به الدّلالة، وعظُمَت به الفائدة.

الخطاب خاصّ أُريد به العامّ:

ذكر الخاصّ لحادثة الرّدّة، وأراد به العموم في كلّ حادثة مشابهة، فالخاصّ هم: أبو بكر وأصحابه، أو أبو بكر وعمر وأصحابهما، أو قوم أبي موسى، أو الأنصار، أو هم المهاجرون، أو أحياء منَ اليمن من كندة وبجيلة وأشجع لم يكونوا وقت النّزول قاتل بهم أبو بكر في الرّدّة، أو علي بن أبي طالب قاتل الخوارج.

الخير مستمرّ في هذه الأمّة، امتدادًا لجيل الصّحابة، واقتداء بهم

وفائدة ذكر الخاصّ وإرادة العامّ هي أنّ الصّحابة هم الأنموذج والقدوة في كلّ حادثة مشابهة، فيظهر جيل كأجيال الصّحابة؛ حبًّا للإسلام ولرسول الإسلام، فيعيدون الكرّة للمسلمين، وتكون الصّحوات على مدى حياة الأمّة كلّها، كما أنّ فيه بشارة للأجيال كلّها أنّه سيكون منهم مَن يحبّهم اللّه ويحبّونه، فترتفع الهمم، ويتشوّفون إلى مكانة عليا عند اللّه ﷻ.

الكناية والمشاكلة والمجاز في قوله: ﴿بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾:

وفي قوله: ﴿بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ كناية عن موصوف؛ هو أبو بكر الصّديق وأصحابه، وقال الحسن: هو واللّهِ أبو بكر وأصحابه، وقال الضّحاك: هو أبو بكر وأصحابه، لمّا ارتدّتِ العرب جاهدهم حتّى ردّهم إلى الإسلام. وهذا من مناقب أبي بكر، حيث اتّفقتِ الصّحابة على رأيه[1]، فذكر الصّفة وهي المحبّة، وأخفى الموصوف..

الخطاب الشّامل تستمرّ ثماره تنوّعًا، وعطاءً جيلًا بعد جيل

وفائدة هذا الفنّ تعميم الخطاب، وتفعيله في كلّ أزمنة الدّنيا.. ونفخ الرّوح والطّاقة والحياة فيه.

(1) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/399.

وإطلاق محبّة اللّه للمؤمنين من قبيل المُشاكلة، فمحبّته لهم سبحانه ليست كالمحبّة المُتبادرة إلى أذهان النّاس. فوصف تعالى هؤلاء القوم بأنّه ﴿يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ فمحبّة اللّه لهم هي توفيقهم للإيمان كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الحجرات: 7]، وإثابته على ذلك، وعلى سائر الطّاعات، وتعظيمه إيّاهم، وثناؤه عليهم، ومحبّتهم له طاعته، واجتناب نواهيه، وامتثال مأموراته.

وقدّم محبّته على محبّتهم؛ إذ هي أشرف وأسبق. وكما أنّه بذاته يحبّهم، كذلك يحبّون ذاته[1]، فقوله: ﴿بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ﴾ محبّة تليق بشأنه تعالى على المعنى الّذي أراده ﴿وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾؛ أي: يميلون إليه جلّ شأنه ميلًا صادقًا فيطيعونه في امتثال أوامره، واجتناب مناهيه[2].

وذكر الآلوسي أنّ محبّة العبد للّه هي منَ المجاز المُرسَل، فلا شكّ أنّ تفسير محبّة العبد للّه تعالى بطاعته له سبحانه على خلاف الظّاهر، وهي منَ المجاز الّذي يسمّى فيه المسبّب باسم السّبب[3]، ومحبّة اللّه عبدَه رضاه عنه، وتيسير الخير له، ومحبّة العبد ربّه انفعال النّفس نحوَ تعظيمه، والأنس بذكره، وامتثال أمره، والدّفاع عن دينه[4]، أو أنّ محبّة اللّه تعالى للعبد إنعامه عليه، ومحبّة العبد له طلب الزّلفى لديه[5]، فهي صفة تحصل للعبد من كثرة تصوّر عظمة اللّه تعالى ونِعمه حتّى تتمكّن من قلبه، فمنشؤها السّمع والتّصوّر، وليست هي كمحبّة استحسان الذّات[6].

سرّ المغايرة في الوصف بالجملة الفعليّة والجملة الاسميّة في قوله: ﴿يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾:

لـمّا كان الوصف الّذي يتعلّق بالمؤمن أوكد قدّم على الوصف المتعلّق بالكافر، ولشرف المؤمن أيضًا. ولـمّا كان الوصف الّذي بين المؤمن وربّه أشرف منَ الوصف الّذي بين المؤمن والمؤمن، قدّم قوله: ﴿يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ على قوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[7]، فقدّم الجملة

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/298.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/329.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/329.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/236.
(5) الأصفهانيّ، غريب القرآن، ص: 105.
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/236 - 237.
(7) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/299.

المحبّة بحسب العمل تتجدّد بتجدّده، والصّفات ثابتة بحسب متعلّقها

الفعليّة التي تفيد التّجدّد والاستمرار على الاسميّة الّتي تفيد الثّبات؛ لبيان حال قلوبهم، واستقرارها على حال واحد، لا يتبدّل مع مرور الزّمان، فقد جاءتِ الصّفة الثّانية بالاسم الّذي فيه المبالغة؛ لأنّ (أذلّة) جمع (ذليل) و(أعزّة) جمع (عزيز)، وهما صفتا مبالغة، وجاءتِ الصّفة قبل هذا بالفعل في قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾؛ لأنّ الاسم يدلّ على الثّبوت، فلمّا كانت صفة مبالغة، وكانت لا تتجدّد بل هي كالغريزة، جاء الوصف بالاسم. ولمّا كانت قبل تتجدّد؛ لأنّها عبارة عن أفعال الطّاعة والثّواب المترتّب عليها، جاء الوصف بالفعل الّذي يقتضي التّجدّد(1)..

بلاغة المقابلة والمجاز في قوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾:

اللّــين مع المؤمنين والحزم مع الكافرين توازن في شخصية المؤمن

في الآية ضرب منَ التّلوين في الأسلوب، فبعد أن قال: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ في تناسب في اللّفظ والمعنى وجناس اشتقاق بين اللّفظين، غاير الأسلوب فأتى بالمقابلة فقال: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، وأذلّة؛ جمع ذليل، وفي هذه المقابلة دلالة على تحلّيهم بالأوصاف الخلقيّة العالية وإيمانهم وفهمهم، وفيها أيضًا دلالة على بيان كمال هؤلاء القوم المؤمنين، وكمال العزيمة لديهم، ورُقيّ الغاية الّتي يرومونها.

والأذلّة والأعزّة وصفان متقابلان وصف بهما القوم باختلاف المتعلّق بهما(2). وإثبات الوصفين المتقابلين للقوم صناعة بديعيّة، وفيه إيماء إلى أنّ صفاتهم تُسيِّرُها آراؤهم الحصيفة فليسوا مندفعين إلى فعل ما إلّا عن بصيرة، وقال تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: 29](3)، ويطلق الذّلّ على لين الجانب والتّواضع، وهو مجاز

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/299.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/237.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/238.

لغويّ من قبيل الاستعارة التّصريحيّة، إذ شبّه لين الجانب بالذّليل، فالمراد هنا الذّلّ بمعنى: لين الجانب، وتوطئة الكَنَف، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾، وهو شدّة الرّحمة والسّعي للنّفع، ولذلك علّق به قوله: ﴿عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾.

ولتضمين ﴿أَذِلَّةٍ﴾ معنى مشفقين حانِينَ عدّي بـ (على) دون اللّام، أو لمشاكلةِ (على) الثّانية في قوله: ﴿عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[1].

مناسبة التّقديم للمجاورة:

قدَّمَ سبحانه ذِكْرَ الجهاد على ذِكْرِ انتفاء الخوف منَ اللّائمين لمجاورته ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[2]. فقدّم الجهاد لأنّه سنامُ الإسلام؛ فإن لم يكن مُجاهدًا في سبيل اللّه في أوقات افتراضه على المؤمنين فلا يكون معنًى يُذكر لقوله: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ﴾؛ لأنّه لم يشرع أصلًا في ما سيُلام عليه، وإنّما يَلومُ النّاس على كبائر الأمور، وأوّلها: الجهاد والقتال وبذل النّفس في سبيل اللّه.

تتعدّد الأساليب وتتنوّع، ولعلّ جهاد العلماء بما يكتبون ويُعلّمون هو الأعظم مكانًا عند الله تعالى

التّتميم في قوله: ﴿يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾:

وفي قوله ﴿يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ تعريض بالمنافقين، وجوّز أن يكون حالًا من فاعل يُجاهِدُونَ أي: يجاهدون، وحالهم غير حال المنافقين، والتّعريض فيه حينئذٍ أظهر[3]. والتّتميم في قوله: ﴿يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ مفيد للمبالغة والاستيعاب لمعنى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾.. فذلّهم للمؤمنين، وقتالهم للكافرين هو مدعاة جهادهم في سبيل اللّه، فيقاتلون مع المؤمنين في صفوفهم ضدّ أعدائهم منَ الكافرين، ومنَ الّذين ارتدّوا عن دينهم.

الجهاد بذل الجهد في كلّ أمور الحياة من أجل إعلاء كلمة الله تعالى

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/237.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/299.
(3) الآلوسّي، روح المعاني: 3/331.

الترقّي في قوله: ﴿يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾: ﴿يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ﴾:

قوله ﴿يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ صفة أولى.

وقوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ صفة ثانية، وما تتضمّنه من إظهار الجانب الواقعيّ والعمليّ لحبّهم للّه سبحانه.

غاية المؤمن دائمًا هي الترقّي في إرضاء الله تعالى فكلّما عمل عملًا صالحًا ارتقى إيمانًا وارتقى مكانة عند الله تعالى

وقوله: ﴿يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ صفة ثالثة، وهي من أكبر العلامات الدّالّة على صدق الإيمان. والجهاد: إظهار الجُهد؛ أي: الطّاقة في دفاع العدوّ، ونهاية الجهد التّعرّض للقتل، ولذلك جيء به على صيغة المُضارع؛ ليدلّ على التّجدّد والاستمرار وهذا ينسجم تمامًا مع معنى الجهاد في سبيل اللّه؛ لأنّه يظهر جهده لَمَن يُظهر له مثله.

وقوله: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ﴾ صفة رابعة، وهي عدم الخوف منَ الملامة؛ أي: في أمر الدّين، كما هو السّياق[(1)].

والخوف أعظم منَ الجهاد، فكان ذلك ترقّيًا منَ الأدنى إلى الأعلى، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ﴾ فـ(ذلك) إشارة إلى ما تقدّم منَ الأوصاف الّتي تحلّى بها المؤمن، ذكر أنّ ذلك هو فضل منَ اللّه يؤتيه من أراد، ليس ذلك بسابقة ممّن أعطاه إيّاه، بل ذلك على سبيل الإحسان منه تعالى لَمَن أراد الإحسان إليه. وقيل: ذلك إشارة إلى حبّ اللّه لهم وحبّهم له. وقيل: إشارة إلى قوله: أذلّة على المؤمنين، وهو لين الجانب، وترك التّرفع على المؤمن[(2)].

جناس الاشتقاق في قوله: ﴿لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ﴾:

الامتزاج بالإيمان وأفعال الإيمان يُحصّن المؤمن من معوّقات المجتمع

فائدة جناس الاشتقاق هنا ما ذُكر آنفًا.. فضلًا عن أنّ المشهد يُصوِّرُ حجم ما سيواجه هؤلاء من ملامات المجتمع من محبّين

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/238.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/300.

وغيرهم، فيكونون بذلك راسخي التّوجّه، عازمين على فعل ما يرونه هو الحقّ وهو من صميم الدّين والإيمان.

بلاغة التّذييل في قوله: ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾:

العبرة تكون في الخواتيم ولذلك تُختم عادة آي القرآن بالبشارات للمؤمنين

وجملة ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ﴾ تذييل، واسم الإشارة يشير إلى مجموع صفات الكمال المذكورة، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾ وصف بالسّعة[1] كثيرُ الفواضل والألطاف، ﴿عَلِيمٌ﴾: مبالغٌ في العلم بجميع الأشياء الّتي مِن جملتها مَن هو أهلٌ للفضل والتّوفيق، والجملة اعتراضٌ تذييليٌّ مقرِّرٌ لمضمون ما قبله، وإظهارُ الاسم الجليل؛ للإشعار بالعلّة، وتأكيد استقلال الجملة الاعتراضيّة[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(يرتدّ)، و(يرجع):

منَ الفوارق المهمة بين الارتداد والرّجوع أنّ الارتداد يعبّر عنِ التّردّد والتّناوب، وهذا حال المرتدّين، وما يتردّد في صدورهم منَ الإيمان والكفر فقد يصبح مؤمنًا ويمسي كافرًا، أو قد يمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا، وأمّا الرّجوع فلا يحدث معه هذا التّناوب بل إنّ الرّاجع يكون لمرّة واحدة دون تردّد وتناوب، والرَّجعَة المرّة الواحدة[3]. ولو أراد التّناوب لقال التّرجيع، ومن ذلك التّرجيع في الأذان: وهو ترديد الشّهادتين، أي: تكريرهما[4].

قال: (لومة)، ولم يقل: (لوم):

في الآية الكريمة قال: (لومة)، ولم يقل: (لوم): فكيف يكون (لَومَةَ) أبلغ من (لوم) مع ما فيها من معنى الوحدة، فلو قيل: (لوم لائم) كان أبلغ؛ والحقيقة أنّها في الأصل للمرّة، لكنّ المراد بها هنا الجنس، وأتي بالتّاء؛ للإشارة إلى أنّ جنس اللّوم عندهم بمنزلة لومة واحدة[5].

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/239.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/48.
(3) الخليل، العين: (رجع).
(4) النّسفيّ، طلبة الطّلبة، ص: 10.
(5) النّسفيّ، طلبة الطّلبة: 3/331.

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ٥٥﴾ [المائدة: 55]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

جملة ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ إلى آخرها متّصلة بجملة ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾ [المائدة: 51]، وما تفرّع عليها من قوله: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَصۡبَحُواْ خَٰسِرِينَ ٥٣﴾ [المائدة: 52، 53]، وقعت جملة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: 54] بين الآيات معترضة، ثمّ اتّصل الكلام بجملة: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾[1].

وبعد أن حذّر في آية سابقة من ولاية اليهود والنّصارى، وحذّر في آية أخرى مِنَ الارتداد عنِ الدّين، ثمّ توعّد المرتدّين بقوم أشدّاء يأتون، يجاهدون في سبيل اللّه، ولا يخافون لومة لائم؛ ناسب أن يوجّه الخطاب هنا للمؤمنين، ويبيّن مكان الولاية الحقّة، وحصر وجود الولاية باللّه، ورسوله، والّذين آمنوا.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُقِيمُونَ﴾: جذر الكلمة هو (قوم)؛ والقيام: نقيض الجلوس[2]. وأقامَ بالمكان إقامةً، والمُقامَة بالضّمّ: الإقامة. والمَقامَة بالفتح: المجلسُ، والجماعة مِنَ النّاس[3]. والإقامة في المكان الثّبات. وإقامة الشّيء توفية حقّه. وأقامَ الشّيء؛ أي: أدامه، من قوله تعالى: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المائدة: 55][4]. ولم يأمر تعالى بالصّلاة حيثما أمر، ولا مَدَحَ به حيثما مدح إلّا بلفظ الإقامة؛ تنبيهًا أنّ المقصود منها توفية شرائطها، لا الإتيان بهيئاتها، نحو ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: 43 - 83 - 110] [النّساء: 77 - 103] وغيرها في غير مَوضِع.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/239.
(2) ابن منظور، لسان العرب: (قوم).
(3) الجوهريّ، الصّحاح: (قوم).
(4) الجوهريّ، الصّحاح: (قوم).

2) ﴿وَيُؤۡتُونَ﴾: جذر الكلمة هو (أتي)؛ والإتيانُ: المجيء بسهولة[1]. وقد أتاه من باب (رمى)، وإتيانًا أيضًا وأتاه يأتوه أتوة؛ لغة فيه[2]، ويُقال في الخير، وفي الشّرّ، وفي الأعيان، وفي الأعراض، نحو قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ [الأنعام: 40]، وقوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ﴾ [النّحل: 26]؛ أي: بالأمر والتّدبير[3].

❁ المَعْنَى الإِجْمَاليّ:

بعد أن بيّن سبحانه مَن لا تجوز ولايته بيّن هنا مَن تجب ولايته، فليس لكم أيّها المؤمنون ناصر ينصركم إلّا اللّه تعالى، ورسوله، والمؤمنون المتّصفون بإقامة الصّلاة، وإيتاء الزّكاة، مع خضوع للّه وخشوع.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

بلاغة أسلوب القصر في قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾:

تأكيد النّهي عن موالاة العدو، وبخاصّة في حال الحرب

جاءت هذه الجملة في مَوقِع التّعليل للنّهي ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ والنصارى﴾؛ لأنّ ولايتهم للّه ورسوله مقرّرة عندهم، فمَن كان اللّه وليّه لا يكون أعداءُ اللّه أولياءه، وتفيد هذه الجملة تأكيدًا للنّهي عن ولاية اليهود والنّصارى[4].

وقد جاءتِ الجملة بأسلوب القصر، وبالأداة ﴿إِنَّمَا﴾ المستخدمة فيما لا يجهله المخاطب ولا ينكره، وكأنّ المعنى ينادي على أنّ الجدير بالولاء في طبائع العقول هو اللّه ورسوله والمؤمنون، وبخاصّة بعد بسط صفات من لا تصحّ موالاتهم منَ المحاربين "فكأنّه قيل: لا تتّخذوا أولئك أولياء؛ لأنّ بعضهم أولياء بعض، وليسوا بأوليائكم، إنّما أولياؤكم اللّه تعالى ورسوله ﷺ والمؤمنون فاختصّوهم بالموالاة

(1) الجوهريّ، الصّحاح: (قوم).
(2) الرّازيّ، مختار الصّحاح: (أتي).
(3) الرّاغب، المفردات: (أتي).
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/239.

ولا تتخطّوهم إلى الغير[1]، وأسلوب القصر يفيد الإيجاز؛ إذ هو جملة تقوم مقام جملتين، وفي توسيع المقصور عليه وتعداده؛ رفعة لشأن الولاية، وتعظيم لقدرها، وفيه أيضا إعلاء لشأن المُخاطَبين"، وإجراء صفتي: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ على الّذين آمنوا للثّناء عليهم، وكذلك جملة ﴿وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾[2]، وفي التّعبير بالمضارع في جملة الصّلة دلالة على التّجدّد والحدوث، وفيه إلاحة لإعظام الأجر بتجديد العمل.

خروج الخبر إلى معنى الأمر:

العناية بالأمر تبرزه في صورة الواقع المحقّق

قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ يتضمّن أمرًا بتقرير هذه الولاية ودوامها، "وهو خبر مستعمل في معنى الأمر[3]؛ إذ لا تقبل ولاية أحد غير ولاية اللّه ورسوله والمؤمنين، ولذلك وقع هذا الخبر موقع الأمر.

بلاغة الكناية في قوله: ﴿وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾:

الخشوع في أداء العبادات آية على حقيقة الحبّ

قوله تعالى: ﴿وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ يراد بالرّكوع الخشوع[4]. وهي حال من فاعل الفعلين، أي: يعملون ما ذكر من إقامة الصّلاة وإيتاء الزّكاة، وهم خاشعون ومتواضعون للّه تعالى، ومثل ذلك قوله: ﴿وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ٤٣﴾ [آل عمران: 43]، إذ ليس في صلاة من قبلنا من أهل الشّرائع ركوع، وهو أحد الأركان بالإجماع[5]، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَخَرَّ رَاكِعٗا وَأَنَابَ۩ ٢٤﴾ [ص: 24]، وقوله ﷻ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرۡكَعُواْ لَا يَرۡكَعُونَ ٤٨﴾ [المرسلات: 48]، ويُراد بالرّكوع الخشوع والتّواضع[6]، وسياق السّباق معلن أنّها جملة حاليّة، قيد في إيتاء الزّكاة على

---

(1) الآلوسّي، روح المعاني: 3/333.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/239.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/239.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/240.
(5) الآلوسّي، روح المعاني: 3/334.
(6) الآلوسّي، روح المعاني: 2/151.

طريق التّواضع مع الفقراء لَمَا في العطاء من داعي الاستعلاء، فهم أهل تواضع مع رفعة قدر، وعلوّ مكانة.

التّرقّي في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾:

يرقى المؤمن بالعمل الدّائب إلى مراقي الخلق العظيم

هذه أوصاف ميّز بها المؤمن الخالص الإيمان منَ المنافق، لأنّ المنافق لا يدوم على الصّلاة ولا على الزّكاة[1]، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾.. وقال تعالى: ﴿أَشِحَّةً عَلَى ٱلۡخَيۡرِۚ﴾ [الأحزاب: 19]، والتّرقّي هنا تراكمي، إذ ينتج العمل الصّالح الصّادق صفة عليا، وهي التّواضع، فبدأ بالصّلاة، ثمّ ارتقى إلى الزّكاة، ثمّ ارتقى إلى التّواضع، فهذه ثلاث حلقات متوالية متماسكة ترقى بصاحبها.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

وليُّكُم وأولياؤكم:

وقال: (وليّكم) بالإفراد، ولم يقل: (أولياؤكم) وإن كان المخبر به متعدّدًا؛ لأنّ وليًّا اسم جنس، أو لأنّ الولاية الحقيقيّة هي لله تعالى على سبيل التّأصّل، ثمّ نظم في سلكه من ذكر على سبيل التّبع، ولو جاء جمعًا، لم يتبيّن هذا المعنى منَ الأصالة والتّبعيّة.

وفائدة التّفصيل في الخبر هي التّنبيه على أنّ كونهم أولياء بعد كونه وليًّا لهم لجعله إيّاهم أولياء، ففي الحقيقة هو الوليّ.

ويحتمل وجهًا آخر؛ وهو أنَّ (وليّ) بزنة فعيل، وفعيل قد نصّ أهل اللّسان أنّه يقع للواحد والاثنين والجمع تذكيرًا وتأنيثًا بلفظ واحد كصديق، غيرُ واقع موقعه؛ لأنّ الكلام في سرّ بيانيّ، وهو نكتة العدول من لفظ إلى لفظ[2]، ولو قيل: إنّما أولياؤكم الله ورسوله والّذين آمنوا لم يكن في الكلام أصل وتبع[3]، إذ لا يُفهم أصلٌ للولاية، فتكون ولاية الرّسول ﷺ والّذين آمنوا، كولاية الله، وهذا لا يصحّ.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/300.

(2) السّيوطيّ، نواهد الأبكار: 3/280 - 281.

(3) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/453.

﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ٥٦﴾ [المائدة: 56]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد أن أمر المؤمنين بولاية الله، وكذلك رسوله والّذين آمنوا، ناسب هنا التّأكيد لبالغ أهمّيّة الموضوع، ثمّ زاد عليه بقوله: ﴿فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾؛ إذ جعل المؤمنين مع اختلاف أعراقهم، وقبائلهم، ولغاتهم حزبًا واحدًا، ووعدهم بالغلبة.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿حِزۡبَ﴾: جذر الكلمة هو (حزب)؛ وحَزَبَ الأمرُ يَحزُبُ حَزبًا: إذا نابَك، وتَحَزَّبَ القوم: تَجَمَّعوا. وحَزَّبتُ أحزابًا: جَمَّعتُهم. والحِزبُ: أصحاب الرّجل على رأيه وأَمره، والمؤمنون حزب الله، والكافرون حزب الشَّيطان. وكلُّ طائفة تكون أهواؤهم واحدة فهم حزبٌ[1]. وحزب قومه فتحزّبوا، أي: صاروا طوائف. وفلان يحازب فلانًا: ينصره ويعاضده[2]. والحزب: النّصيب، وحزبهم أمر يحزبهم من باب قتل: أصابهم[3].

2) ﴿ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾: جذر الكلمة هو (غلب)؛ غَلَبَ يغلِبُ غَلَبًا وغَلَبَةً. والغِلاب: النِّزاع. والأَغلَب: الغليظ الشّديد القصرة، واغلَولَبَ العُشبُ في الأرض إذا بلغ كلَّ مبلغ[4]. واغلولبتِ الأرض: إذا التفّ عشبها. واغلولبَ القوم: إذا كثروا. ورجل غلبة: إذا كان غالبًا[5]. وقوله: "إنّ رحمتي تغلب غضبي" استعارة؛ لكثرة الرِّفق والرَّحمة وشمولها على العالمين فكأنَّها الغالب[6].

المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

نوّه بشأن ولاية الله ورسوله والمؤمنين، وأعاد ذكر الله ورسوله والّذين آمنوا مبيّنًا أنّ

(1) الخليل، العين: (حزب).
(2) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: (حزب).
(3) أبو العبّاس، المصباح المنير: (حزب).
(4) الخليل، العين: (غلب).
(5) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (غلب).
(6) عياض، مشارق الأنوار: (غلب).

الّذين آمنوا هم حزب الله، وأنّ مَن يتولّاهم، ويسير على نهجهم، فإنّه من حزب الله، وأنّ حزب الله هو الغالب.

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة جملة الشّرط في قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ﴾:

تجديد الولاية لله من ضرورات رصانة الإيمان، وصحّة العقيدة

عطف الآية الكريمة على الآية السّابقة، وأوردها النّظم الكريم بأسلوب الشّرط تحفيزًا على الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، وأكّد هذا التّحفيز مجيء جواب الشّرط جملة اسميّة مؤكّدة؛ لبيان أنّ الغلبة حليف لا يتخلّف لِمَن والَى الله ورسوله والمؤمنين، ووقعت جملة الشّرط بالفعل المضارع دلالة على التّجدّد والاستمرار لتلك الولاية كي لا يطول عليها العهد، فتقسُوَ القلوب، وتنحرف الولاءات.

التّناسب في قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾:

حلقات الموالاة الّتي جاء بها القرآن متماسكة لا تنفكّ عن بعضها

قال تعالى: ﴿يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فولاية الله تدرك بالإيمان والتّقوى. فكلّ مَن كان مؤمنًا تقيًّا كان لله وليًّا، ومَن كان وليًّا لله فهو وليّ لرسوله، ومَن تولّى الله ورسوله كان تمام ذلك تولّي مَن تولّاه، وهم المؤمنون الّذين قاموا بالإيمان ظاهرًا وباطنًا[1].

وضع الظّاهر مَوضِع المُضمَر في قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، وقوله: ﴿فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ﴾:

الولاية لله وللرّسول وللمؤمنين حليفها الغلبة والنّصر دائمًا

قال: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، ولم يقل: ومَن يتولّاهم مع قرب العهد في الذّكر؛ لأنّ في وضع المظهر مَوضِع المُضمَر فوائد جمّة؛ منها أن تصير جملة الشّرط بجملتها مثلًا، وعقدًا ماضيًا في كلّ زمن؛ أنّ من حقّق الولاء كانت له الغلبة، كما أنّ فيه أيضًا تأكيدًا للولاء، وتكرار الولاء صريحًا في آيتين متتابعتين يؤكّد حقيقته،

(1) السّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن: 1/235.

ويرشد إلى منافعه، كما أنّ الشّرط كلّما استغنى في البيان عن غيره كان بناء الجواب عليه أصرح في البيان، وأقوى في الدّلالة.

وقال: ﴿حِزْبَ ٱللَّهِ﴾، ولم يقل: حزبه، فوضع الظّاهر مَوضِع المُضمَر، وفائدته: أنّ في الإضافة إلى الاسم الظّاهر (اللّه) تشريفًا للمؤمنين، كما أنّ في التّعبير بالاسم الظّاهر مكان الضّمير إلاحة لأن يصير ذلك مثلًا لكلّ جماعة منَ المؤمنين في كلّ زمن، وكأنّه الشّعار ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾، كما أنّ في إضافة "حزب اللّه تعالى تعظيمًا لهم، وإثباتًا لغَلَبتهم بالطريق البرهانيِّ، كأنّه قيل: ومن يتولّ هؤلاء فإنّهم حزبُ اللّه، وحزبُ اللّه هم الغالبون[1].وقوله: ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾" دليل على جواب الشّرط بذكر علّة الجواب كأنّه قيل: فهم الغالبون لأنّهم حزب اللّه[2]، وفي هذا إيجاز بليغ بحذف الجواب.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/52، والآلوسّي، روح المعاني: 3/338.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/240.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَـٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٥٧﴾ [المائدة: 57]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد أن حذّر المؤمنين من موالاة اليهود والنّصارى، وحذّر منَ الارتداد عنِ الدّين، وما تبع ذلك منَ الوعيد.. ثمّ دعوته سبحانه المؤمنين إلى اتّخاذ حزب اللّه وليًّا وسندًا.. بيّن هنا تأكيده سبحانه على عدم موالاة مَن يتّخذون ما شرّعه اللّه تعالى هُزوًا ولعبًا.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿هُزُوٗا﴾: جذر الكلمة هو (هزأ)؛ الهُزءُ: مزح في خفّة[1]، هزئ به ومنه وهزأ وتهزّأ واستهزأ، واتّخذه هزؤًا. وفعل ذلك استهزاءً به. ورجل هزاءٌ وهزأة، وهو هزأة بين النّاس: يهزؤون به[2]. ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنۡ ءَايَـٰتِنَا شَيۡـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًاۚ﴾ [الجاثية: 9]، وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوۡكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ [الفرقان: 41]، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ هُزُوٗاۚ﴾ [البقرة: 231]، فقد عظّم تبكيتهم، ونبّه على خُبثهم من حيث إنّه وصفهم بعد العلم بها، والوقوف على صحّتها بأنّهم يهزؤون بها[3].

2) ﴿لَعِبٗا﴾: اللّعب بفتح أوّله وكسر ثانيه، والتّلعاب: مصدر لعب كسمع، وهو الأخذ على غير طريق الجدّ، ومثله: العبث، وأصله من لُعاب الصّبيّ، يُقال: لَعِبَ؛ كسَمِعَ، ومَنَعَ؛ إذا سال لعابه، وخرج إلى غير جهة[4].

المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

الآية تنهى المؤمنين عنِ اتّخاذ أولياء ممّن يستهزئون بالدّين، ويتلاعبون بالشّرع القويم

(1) الرّاغب، المفردات: (هزؤ).
(2) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: (هزأ).
(3) الرّاغب، المفردات: (هزؤ).
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/338.

من أيّ صنف كانوا من أهل الكتاب، أو الكافرين، أو غيرهم ممّن يصدق عليهم هذا الوصف القبيح، ثمّ ختم الآية بتحذير المؤمنين من مقارفة هذا الإثم الكبير الّذي يخلّ ارتكابه بوصف الإيمان.

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

الافتتاح بالنّداء قبل النّهي، ودلالة مَوقِع قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا﴾ ممّا قبله:

تكرار النّهي بأساليب متنوّعة تأكيد على القيمة العليا له

افتتحتِ الآية بالنّداء وبوصف الإيمان ترغيبًا لهم في الانتهاء، وحثًّا لهم على الثّبات على الاتّصاف بأرقى الأوصاف (الإيمان)، وفيه تمهيد للنّهي، وتمهيد لإنفاذه، والآية على سبيل الاستئناف تأكيد لمضمون الكلام الّذي قبله، فإنّ قوله: ﴿۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ﴾ [المائدة: 51].. تحذير من موالاة أهل الكتاب؛ ليظهر تميّز المسلمين. فالآية تأكيدٌ على المؤمنين، وتكرارٌ للنّصّ بأسلوب مغاير لأهمّيّة التّحذير للمؤمنين مِن اتّخاذهم أولياء لا يؤمنون بالله، ولا يحترمون التّشريع؛ بل يتّخذونه هزوًا ولعبًا.. وفي ذلك معاداة صريحة للدّين والتّشريع، ومحادّة لله ولرسوله وللمؤمنين.

الإدماج في قوله: ﴿ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا﴾:

انحدار المجتمعات في هاوية اللّعب بالدّين يوجب حرص المؤمنين على صيانته

استنبط العلماء من الآية إشارة إلى مشروعية الأذان ومكانته المهمة وذلك "أنّ الله تعالى أخبر أنّ نداء الصّلاة سبب لاتّخاذهم إيّاها هزوًا، وعلّله بجهلهم، فدلّتِ الآية على سبيل الإدماج، وإشارة النّصّ على ثبوته[1].

وقوله: ﴿هُزُوٗا وَلَعِبٗا﴾: بيان لاستهزائهم بحكم خاصّ من أحكام الدّين بعد بيان استهزائهم بالدّين على الإطلاق إظهارًا

(1) السّيوطيّ، نواهد الأبكار: 3/282.

لكمال شقاوتهم[1]، فأدمج الاستهزاء واللّعب في الدّين، بينما كان الاستهزاء في الصّلاة وندائها.

دلالة سبب النّزول على المجاز في (الدّين):

سبب النّزول كاشف عن أنّ المراد بالدّين الصّلاة لأهمّيّتها

أخرج البيهقيّ عن ابن عبّاس رضي الله عنهما قال: كان منادي رسول اللّه ﷺ إذا نادى بالصّلاة، فقام المسلمون إليها، قالت اليهود: قد قاموا لا قاموا، فإذا رأوهم ركّعًا وسجّدًا استهزؤوا بهم، وضحكوا منهم، وعليه يكون إطلاق الدّين على الصّلاة من إطلاق الكلّ على الجزء، وهو مجاز مُرسَل دلّ على مكانة الصّلاة منَ الدّين، وليس ذلك بمستغرب فهي الرّكن الأعظم للدّين، ويؤيّده أيضًا ما "رُوي عنِ ابن عبّاس: أنّ قومًا منَ اليهود والمشركين ضحكوا منَ المسلمين وقت سجودهم. وقال الكلبيّ: كانوا إذا نادى منادي رسول اللّه، قالوا: صياح مثل صياح العير، وتضاحكوا، فأنزل اللّه هذه الآية[2].

طباق السّلب في قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾:

اللّعب والاستهزاء بالدّين انعكاس لسوء الأخلاق

فالكلام نهيٌ للمؤمنين بقوله: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ﴾، ثمّ أتبعها مباشرة بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾؛ وبين الكلمتين طباق سلب، فائدته: بيان أنّ الجزاء من جنس العمل، فكما أنّهم اتّخذوا الدّين لعبًا، فعليكم أنتم أن تنبذوهم، فلا توالوهم في شيء، وليعلموا أنّ مصالحهم الدّنيويّة قدِ ارتبطت مباشرة بما يفعلونه منَ الاستهزاء في أمور الدّين، واتّخاذ عباداته وتشريعاته لعبًا.

دلالة قوله: ﴿هُزُوٗا وَلَعِبٗا﴾:

تقييد الفعل بهذين الحالين الاستهزاء واللّعب إلهاب وتهييج لعدم موالاتهم، وقد خُصّا بالذّكر مع أنّ الكافرين كانوا يتّخذون الدّين وأهله بعديد منَ الصّفات والأفعال، واتّهموا أهل الدّين

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/53.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/241.

بكثير منَ التّهم الباطلة، ولكنّ الاستهزاء بالدّين جريمة كبرى، والاستهزاء بالدّين لا يُبقي في العقل والقلب عروة من عرى الإيمان، وفرصة للتّراجع والتّوبة، وفي ذلك إلهاب لمنابذتهم، ونفض يد الولاء منهم؛ "لأنّ الاستهزاء والاستخفاف احتقار، والمودّة تستدعي تعظيم الودود[1].

تنوّع أساليب الكافرين في اتّخاذ الدّين هزوًا ولعبًا موجب لمنابذتهم

بلاغة الكناية عنِ اليهود والنّصارى بقوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾:

لم يصرّح هنا بما صرّح به في قوله: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ﴾، وإنّما كنّى عنهم بقوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ لما في الكناية من زيادة التّشنيع عليهم؛ لكونهم أهل كتاب منزل منَ السّماء، وفي ذلك زيادة تقبيح، إذ لا يستقيم مع من أوتي الكتاب أن يهزأ بالدّين؛ لأنّ الدّين للّه، ومن اللّه، ومعناه: أنّ اسهزاءهم بالدّين استهزاء أيضًا بكتابهم المنزل عليهم، والقيد بقوله: (من قبلكم) زيادة تشنيع إلى تشنيع، فالأصل أنّ من سبق له إيمان بكتاب سماويّ أن يحترم كلّ كتاب سماويّ.

استهزاء كلّ مَن أُوتي كتابًا بكتاب سماويّ هو استهزاء بكتابه الّذي يؤمن به

بلاغة تذييل الآية بقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾:

قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾؛ أي: احذروه بامتثال ما نهاكم عنه، وذكر هذا الشّرط استنهاض للهمّة في الانتهاء، وإلهابٌ لنفوس المؤمنين؛ ليظهروا أنّهم مؤمنون؛ لأنّ شأن المؤمن الامتثال.

تناسب الختم بالتّحذير والتّعقيب بالإلهاب مع الافتتاح بالنّهي

وليس للشّرط مفهوم هنا؛ لأنّ الكلام إنشاء، ولأنّ خبرَ كان لَقب لا مفهوم له، إذ لم يقصد به الموصوف بالتّصديق؛ ذلك لأنّ نفي التّقوى لا ينفي الإيمان عند مَن يُعتدّ به من علماء الإسلام الّذين فهموا مقصد الإسلام في جامعته حقّ الفهم. وإذا أُريد

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/241.

بالموالاة المنهيّ عنها الموالاة التّامّة، بمعنى: الموافقة في الدّين، فالأمر بالتّقوى؛ أي: الحذر منَ الوقوع فيما نُهوا عنه معلّق بكونهم مؤمنين بوجه ظاهر. والحاصل أنّ الآية مفسّرة أو مؤوّلة على حسب ما تقدّم في سالفتها، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 51][1].

والجملة كلها تذييل يلائم ما افتُتحت به الآية، لمّا نهى المؤمنين عن اتّخاذ الكافرين أولياء، أمرهم بتقوى الله، "فإنّها هي الحاملة على امتثال الأوامر واجتناب النّواهي؛ أي: اتّقوا الله في موالاة الكفّار، ثمّ نبّه على الوصف الحامل على التّقوى، وهو الإيمان؛ أي: مَن كان مؤمنًا حقًّا يأبى موالاة أعداء الدّين[2].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/242.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/302.

﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ۝٥٨﴾ [المائدة: 58]

۞ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

تخصيص الصّلاة بعد ذكر الدّين جملة توكيدًا لشقاوتهم وسوء طويتهم

لمّا ذكر استهزائهم بالدّين عمومًا بيّن استهزائهم بحكم خاصّ من أحكام الدّين؛ إظهارًا لكمال شقاوتهم[1]، فلمّا "قدّم أنهم الذين اتّخذوا الدّين هزوًا ولعبًا اندرج في ذلك جميع ما انطوى عليه الدّين، فجرّد من ذلك أعظم أركان الدّين ونصّ عليه بخصوصه، وهي الصّلاة التي هي صلة بين العبد وربّه، فنبّه على أنّ من استهزأ بالصّلاة ينبغي أن لا يُتّخذ وليًّا، ويطرد، فهذه الآية جاءت كالتّوكيد للآية قبلها"[2].

۞ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾: (ندا) ناداهُ مُناداةً ونداء، أي صاح به، والنِّدَاءُ: رفْعُ الصَّوت وظُهُورُهُ، وقد يقال ذلك للصَّوْت المجرَّد، ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ أي: دَعَوْتُمُ النّاس إليها بالأذان[3]. وندى الصوت: بعد مذهبه[4]، ومنه قوله ﷺ لصاحب الرّؤيا بالأذان: «وَلْيُنَادِ بِلَالٌ، فَإِنَّهُ أَنْدَى صَوْتًا مِنْكَ»"[5].

2) ﴿هُزُوًا وَلَعِبًاۚ﴾: الهُزْءُ: السُّخْريةُ والاستخفافُ، يقال: استهزأ به يستهزئ، أي استخفّ به، وهو مزح في خفية، وقد يقال لما هو كالمزح، فممّا قصد به المزح قوله: ﴿ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًاۚ﴾[6].

---

(1) الرّاغب، تفسير الراغب: 4/385، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/388، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/303، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/53.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/303.
(3) الجوهري، الصحاح، والرّاغب، المفردات: (ندا).
(4) الواحديّ، البسيط: 7/441، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 6/224.
(5) ابن ماجه، السنن، الحديث رقم: (706)، وإسناده حسن.
(6) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللّغة، السّمين، عمدة الحفاظ: (هزأ)، والراغب، المفردات: (هزؤ).

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

إخـبـار عـن سخريتهم من شرائع الإسلام

يخبر اللّه تعالى أنّه كما سخروا بالدّين فهم كذلك يسخرون ويلعبون إذا أَذّنْتُم للصّلاة التي هي أعظم قربة، وبسبب ذلك أنّهم قوم لا يعقلون عن اللّه معاني عبادته وشرائعه التي شرّعها للنّاس(1).

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة العطف:

عطف الاستهزاء بالصّلاة على الاستهزاء بالدّين، تأكيدًا للنّهي عن موالاتهم وبيانًا لسببه

قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ معطوف على ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوٗا وَلَعِبٗا﴾، فهو من تمام الصّلة، ليكون وصفهم: اتّخذوا دينكم وصلاتكم هزوًا ولعبًا، تنبيهًا على أنّ من استهزأ بالصّلاة ينبغي أن لا يُتّخذ وليًّا، فالآية جاءت توكيدًا لمضمون لآية قبلها(2).

السّرّ في التعبير بـ (إذا):

عبّر بـ (إذا) إخبارًا بأنّ وقوع استهزاءهم كان مصاحبًا للأذان، ودلالةً على تكرار استهزاءهم

قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ إخبار بحصول الاستهزاء في وقت النّداء للصّلاة(3)، فهم يظهرون استهزاءهم على وجه الخصوص مع الأذان للصّلاة، وفيه دلالةٌ تكرار فعل ذلك؛ لأنّ الأذان متكرّرٌ.

لماذا أسند النّداء للجميع والمنادي واحد:

أسند النّداء إلى ضمير الجمع؛ لأنّ النّداء متعلّق بالصّلاة التي تقام جماعة

قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ أسند النّداء إلى ضمير المخاطبين مع أنّ المنادي للصّلاة واحدٌ(4)، وعلّة ذلك أنّ النّداء متعلّق بالصّلاةِ، والصّلاةُ تقام جماعة.

(1) نخبة من العلماء، المختصر في تفسير القرآن الكريم: 1/118.
(2) الرّاغب، تفسير الراغب: 4/385، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/303.
(3) الطّيبي، فتوح الغيب: 5/403.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/303.

السّرّ بالتّخصيص بعد التّعميم:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ قد أخبر سالفًا أنّهم يتّخذون عموم الدّين هزوًا، والصّلاة مضمّنة في الدّين، وإنّما خصّها بالذّكر إظهارًا لكمال شقاوتهم؛ لأنّ الصّلاة أظهر شعائر الدّين، والنّداء إليها معلَنٌ للجميع[1]، فلمّا كانت شعيرة ظاهرة كان اتخاذهم إيّاها هزوًا ظاهرًا، وإظهارُ الهزوء بشعائر النّاس دليلٌ على السّفاهة.

خصّ الصّلاة بالذّكر بعد ذكر الدّين عمومًا لأنّها أظهر شعائر الدّين، فأظهروا استهزاءهم بها

مرجع الضّمير:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا﴾ يرجع الضّمير المؤنّث في: ﴿ٱتَّخَذُوهَا﴾ في الظّاهر على الصّلاة، مع صلاح عودته على المصدر المفهوم من ﴿نَادَيْتُمْ﴾ أي المناداة[2]، وفي ذلك دلالة على أنّ الاستهزاء بالأذان هو استهزاء بالصّلاة؛ لأنّها العبادة المقصودة بالنّداء، وإنّما شُرّع الأذان لأجلها، فمن استهزأ به فإنّما قد استهزأ بالصّلاة.

يستهزئون بالصّلاة وأعمالها والنّداء إليها

فائدة الإخبار بالمصدر دون الوصف:

قوله جلّ شأنه: ﴿هُزُوٗا وَلَعِبٗا﴾ عبّر عن سلوكهم القبيح بالمصدرين (الهزؤ، واللّعب)[3]؛ للدّلالة أنّهم جعلوا الصّلاة الهزؤ ذاته، واللّعبَ نفسه، أي صارت هي لعبتهم، مبالغةً في استهزائهم.

الإخبار بالمصدر للمبالغة، بيانًا لمبالغتهم في الاستهزاء واللّعب بالصّلاة

علّة اتّخاذهم الصّلاة لعبًا:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَعِبٗا﴾ عبّر باللّعب عن سوء فعلهم واعتقادهم، فإنّما اتّخذوها لعبًا؛ لعدم إدراكهم الغاية الشّريفة من العبادة، اعتقادًا منهم أنّها تخلوا من الفائدة والمنفعة في الدّين والدّنيا[4].

عبّر باللّعب عن سوء معتقدهم، وقلّة إدراكهم، إذ جهلوا الغاية من شرف العبادة

(1) الرّاغب، تفسير الراغب: 4/385، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/53.
(2) الزمخشري، الكشاف: 1/650، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/388، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/303، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/133.
(3) الواحديّ، البسيط: 7/442.
(4) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/388.

بيان المشار إليه باسم الإشارة:

إشارة إلى الاتّخاذ والاستهزاء المذكورين سابقًا

قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٌ لَّا يَعۡقِلُونَ﴾ الإشارة إلى فعلهم أي الاستهزاء واللّعب، أي: ذلك الاستهزاءُ والسّخرية واتّخاذهم شرائع الإسلام لعبة[1].

إيثار الإشارة بصيغة البعد:

آثر الإشارة إلى استهزائهم بصيغة البُعد إظهارًا لفحشه وبعده في القباحة، ومناسبة للمبالغة

قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٌ لَّا يَعۡقِلُونَ﴾ الإشارة إلى أفعالهم القبيحة باسم الإشارة الدّالّ على البعد لبيان عظم فحشها وبعدها في القباحة، وفيه تأكيد للمبالغة التي عبّر بها الإخبار بالمصدر عن لعبهم وهزؤهم، فتتناسب الإشارة بالبعد لبيان عظم استهزائهم مع المبالغة فيه.

فائدة التّعبير بالباء السّببيّة:

عبّر بالباء السّببيّة لبيان أنّ سبب اتّخاذهم الصّلاة هزوًا ولعبًا خلوّهم من كمال العقل

قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٌ لَّا يَعۡقِلُونَ﴾ عبّر بالباء السّببيّة لبيان علّة اتّخاذهم الصّلاة هزوًا ولعبًا؛ إذ الهزوء واللّعب في أمر الدّين إنّما هو شأن أهل السّفه والخفّة والطّيش، وهذا دليل انعدام العقل[2]، والمعنى: أنّ هذا الذي كان منهم سببه عدم عَقْلِهم، وسفه أحلامهم[3].

فائدة الإخبار عن سبب استهزائهم بالجملة الاسميّة:

أخبر بالجملة الاسميّة تأكيدًا لمضمونها، وهو سبب سفاهتهم بالاستهزاء بشعائر الإسلام

قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٌ لَّا يَعۡقِلُونَ﴾ عبّر تعالى بالجملة الاسميّة المؤكّدة بـ (إنّ) عن علّة اتّخاذهم باتّخاذ الصّلاة هزوًا ولعبًا؛ تأكيدًا لمضمون الآية، فإنّ السّامع يستغرب أن يصفهم بانتفاء العقل وهم ناس أسوياء، فجاء هذا التّأكيد لإزالة هذا الاستغراب؛ فإنّ الاستهزاء بالدّين منافٍ للتّعقّل[4].

(1) السمين، الدر المصون: 4/317، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2262.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/303، وابن جزي، التسهيل: 1/236، والقنّوجي، فتح البيان: 3/455.
(3) السمين، الدر المصون: 4/317، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2262.
(4) السمين، الدر المصون: 4/317.

إيثار التّعبير عن انتفاء عقلهم بالجملة الاسميّة:

آثر التّعبير عن انتفاء العقل عنهم بالجملة الاسميّة تأكيدًا لجهلهم

قوله جلّ شأنه: ﴿بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡقِلُونَ﴾ أخبر تعالى عن انتفاء العقل عنهم بالجملة الاسمية المؤكّدة التي تثبت المعنى على وجه القوّة والثّبوت؛ للدّلالة على تأكيد جهلهم وإثبات سفهاتهم.

دلالة جعل المسند فعلًا مضارعًا منفيًّا:

عبّر عن انتفاء العقل عنهم بالفعل المضارع تصويرًا لطيشهم، ودلالةً على استمرار انتفائه

قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡقِلُونَ﴾ عبّر عن انتفاء العقل عنهم بالفعل المضارع المنفيّ للدّلالة على استمرار النّفي؛ لبيان أنّ السّفه والطّيش عادةٌ لهم.

علّة نفي العقل عنهم:

لَمّا كان فعلُهم ينافي لازمَ العقلِ نفاه عنهم تحقيرًا لهم

قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡقِلُونَ﴾ نفيُ العقلِ لا يراد منه انتفاء العقل؛ إذ هو مناط التّكليف والخطاب، فالمنفيّ هو ما يستوجبه العقل من معرفة جلال اللّه وهيبته، فلمّا جهلوا ذلك بسوء مسلكهم نفاه عنهم تحقيرًا لهم، فهم بمنزلة من لا عقل له يمنعه من القبائح[1].

المتشابه اللّفظي:

نفي العقل ونفي العلم:

الاستهزاء بالصّلاة سفاهة، يناسبها نفي العقل

قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡقِلُونَ﴾، فيه تشابه لفظيٌّ مع قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ ۝٦﴾ [التّوبة: 6]. غير أنّه نفى في آية سورة المائدة العقل، وفي سورة التّوبة نفى العلم، فما وجه تخصيص كلّ موضع بما جاء فيه؟

الإجابة أنّنا نجد أنّ الآية في سورة المائدة بدأت بقوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا نَادَيۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوٗا وَلَعِبٗاۚ﴾ فلمّا كان من يفعل ذلك سفيهًا لا يعقل، فإنّ الذي يناسبه هو نفي العقل لا نفي العلم، فقال جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡقِلُونَ﴾.

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/388، والصّاوي، حاشية الصاوي على الجلالين: 1/274.

إسـمـاع كـلام الـلـه تـعـالى لـلـمـشـركـين لـتـعـلـيـمـهـم يـنـاسـبـه ذكـر انتفاء العلم

أمّا الآية في سورة التّوبة فقد بدأت بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: 6] فلمّا كان سماع كلام اللّه تعالى سببًا للعلم بالتّوحيد وسماحة الإسلام، وكان ذلك ممّا لا يعلمه هؤلاء المشركون؛ ناسبه أن يكون النّفي متسلّطًا على العلم، فقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ٦﴾ [التوبة: 6].

﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلُ وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَٰسِقُونَ ٥٩﴾ [المائدة: 59]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمّا اتّخذوا الدّين هزوًا ولعبًا بيّن انتفاء أسباب ذلك

بعد أن ذكر اتّخاذهم الدّينَ والصّلاةَ والأذان هزوًا ولعبًا أمر اللّه تعالى نبيّه ﷺ أن يقول لأهل الكتاب: ما الذي تنقمون من هذا الدّين، وما الذي تجدون فيه ممّا يوجب اتّخاذه هزوًا ولعبًا؟[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَنقِمُونَ﴾: (نَقَمَ) أُصل يَدُلُّ عَلَى إِنْكَارِ الفعل وَعَيْبِه، ولم يرضَ به، وبالغَ في كَراهته، وسَخِطَ عليه[2]، "﴿هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ﴾ أي: تكرهون وتنكرون"[3]، والمعنى "هل تعيبون منّا وتنكرون إلّا الإيمان بالكتب المنزلة كلّها"[4]، و(تَنقِمُونَ) مَعْنَاهُ تَسْخَطُونَ، وَتَكْرَهُونَ، وَتُنْكِرُونَ[5].

2) ﴿فَٰسِقُونَ﴾: (فسق) أصل يدلّ على الخروج عن الطّاعة[6]، تقول العرب: فَسَقَتِ الرّطبة، إذا خرجت عن قشرها. وفَسَقَ الرجل أي فَجَرَ، وخرج عن أمر ربِّه، أي خرج عن الحدّ في كفرانه وعصيانه[7].

المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

ردّ على استهزاء اليهود بالإسلام وشرائعه

يخاطب اللّه تعالى نبيّه ﷺ بأن يقول للمستهزئين من أهل الكتاب: هل تعيبون علينا إلا إيماننا باللّه وبما أنزل إلينا، وبما

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/210، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/388، والنيسابوري، غرائب القرآن: 2/610.
(2) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، والزمخشري، أساس البلاغة: (نقم)، والزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/186، والرّاغب، تفسير الراغب: 5/386.
(3) الواحديّ، البسيط: 7/443.
(4) الزمخشري، الكشاف: 1/650، والنيسابوري، إيجاز البيان: 1/277.
(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 6/233 - 234.
(6) الجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة: (فسق).
(7) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/293.

أنزل على من قبلنا، وفيكم من العيب ما هو أولى بالتّعييب وهو ما أنتم عليه من الكفر الموجب للعن اللّه وغضبه ومسخه، وأن أكثركم خارجون عن طاعة اللّه[1]. وسبب نزولها أنّه "أتى نفرٌ من اليهود رسول اللّه ﷺ فسألوه عمّن يؤمن به من الرّسل، فقال: "أؤمن ﴿بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٣﴾ [البقرة: 133]، فلمّا ذكر عيسى جحدوا نبوّته، وقالوا: واللّه ما نعلم أهل دين أقلّ حظًّا في الدّنيا والآخرة منكم، ولا دينًا شرًّا من دينكم، فأنزل اللّه هذه الآية وما بعدها"[2].

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

فائدة الأمر بالقول دون التّعبير المباشر:

الأمر بالقول للمجاهرة وتلقين المقول تأكيدًا لنصّه ومضمونه

قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ أمر اللّه تعالى النّبيّ ﷺ والمسلمين معه، بأن يقولوا في مخاطبتهم هذه المقالة؛ لتنزيه الدّين عمّا صدر منهم من الاستهزاء[3]، وتلقين القَول بمقولٍ ما يدلّ على أهميّته، لأنّه يجب أن يقال بصيغة بيّنة[4].

السّرّ بحكاية المقول بصيغة المتكلّمين:

جاء الخطاب بصيغة المتكلّمين لأنّ ما نقموه هو إيمان جماعة المسلمين

قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ أمر اللّه تعالى نبيّه ﷺ أن يقول هذه العبارة بصيغة المتكلّمين: ﴿مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ فالنّبيّ ﷺ كان يتكلّم ومعه المؤمنون؛ لأنّ ما نقمه اليهود هو إيمان المسلمين كلّهم، ولأنّ المسلمين جميعًا آمنوا بذلك.

(1) القنّوجي، فتح البيان: 4/7، ونخبة من العلماء، المختصر في تفسير القرآن الكريم: 1/118.
(2) الواحدي، أسباب النزول، ص: 201.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/53، والآلوسي، روح المعاني: 3/339.
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/298، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/530، والآلوسي، روح المعاني: 4/159.

المراد بأهل الكتاب:

ذكر أهل الكتاب وأراد اليهود على الخصوص

قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ﴾ ذَكر أهلَ الكتاب وأراد اليهود على الخصوص، فالخطاب ليس لعموم أهل الكتاب، بل لليهود؛ بقرينة الموصول وصلته في قوله تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾(1).

علّة مخاطبتهم بأهل الكتاب:

خاطبهم بوصفهم أهل الكتاب تمهيدًا للتّهكم بهم

قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ﴾ خاطب اليهود بوصفهم أهل الكتاب، ولم يقل: (يا بني إسرائيل)؛ لأنّه أراد أن يظهر لفظ الكتاب؛ تمهيدًا وتوطئة لما سيأتي من تبكيتهم وإظهار كفرهم بما في كتابهم(2).

المجاز في الاستفهام:

جاء الاستفهام تعجّبًا من استهزائهم بالإيمان والصّلاح

قوله جلّ شأنه: ﴿هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ خاطبهم بالاستفهام على سبيل الإنكار والتّعجّب، أي هل تجدون في هذا الدّين إلّا الإيمان بالله وبجميع الأنبياء وهذا ليس مما يُنقَم؛ فالمذكورات كلّها محامِد لا يحقّ نقمها، فما وجه النقم؟(3).

المدح بما يشبه الذّم:

عبّر بأسلوب المدح بما يشبه الذّمّ لتأكيد انتفاء أسباب النّقم، بذكر صفات تمدح ولا تذمّ

قوله جلّ شأنه: ﴿هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا﴾ لمّا نفى موجبات نقْمهم أعقبه بالاستثناء المشعر بوجود ما يُنقَمُ، ولكنّه ذكر في الاستثناء ما يؤكّد انتفاء ذلك، وهذا ما يسمّى بتأكيد المدح بما يشبه الذّمّ(4)، لأنّه أراد تأكيد انتفاء موجبات نقمهم فأكّده بهذا الأسلوب

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/133، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/243.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/54.

(3) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/389، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/243 - 244.

(4) المدح بما يشبه الذّمّ: أن يأتي المتكلّم بكلام يتضمَّنُ مَدْحاً، أو ذمّاً، أو إثباتَ صفةٍ، أو حَدَثٍ، أو نَفْيَ صِفَةٍ، أو حدث، ويُتْبعَهُ بكلامٍ يَبْدَؤُه بما يُشْعِرُ باستثناءٍ أو استدراكٍ على كلامه السابق فإذا به يأتي بما يتضَمَّنُ تأكيد كلامه السابق. والغرض المبالغة في المدح، فيعمد إلى الإتيان بعبارة يتوهم السامع منها في بادئ الأمر أنه ذم، فإذا هو مدح مؤكد. ينظر: السّبكي، عروس الأفراح: 2/269، والإسفراييني، الأطول: 1/109، والجناجي، البلاغة الصافية، ص: 271.

البليغ. والمعنى هل تعيبون علينا ما لا ينكر ولا يعاب وهو الإيمان بالله تعالى وبالكتب المنزلة، تنبيهًا للنّاقم على أنّ ما نقم عليه لا يعدُّ عيبًا(1)، وهذا كقول النّابغة الذّبيانيّ(2):

ولا عيبَ فيهم غير أنّ سيوفَهم *** بهنَّ فُلُولٌ مِن قِراع الكتائبِ

الوظيفة التّركيبيّة للمصدر المؤوّل:

المصدر المؤوّل معمول ضمن حيّز كراهتهم ونقمتهم فهو مفعول به

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ مفعول به لقوله ﴿تَنقِمُونَ﴾ والمعنى تكرهون إيماننا وفِسْقَكُمْ(3).

دلالة العطف:

قصدوا أنهم ينقمون مجموع الحالين إيمانهم وفسق اليهود

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ عطف على قوله: ﴿أَنۡ ءَامَنَّا﴾، للدّلالة على أنّهم لا ينقمون إيمان المسلمين بذاته، ولكنّهم ينقمون الجمع بين إيمان المسلمين وتمرّدهم وخروجهم عن الإيمان، كأنّه قيل: إنّكم ما تنقمون منّا إلا مجموع هذه الحال من أنّا مؤمنون وأنتم فاسقون(4).

التّهكم بوصفهم بالفسق:

وصفوهم بالفسق تهكّمًا بهم، وتعريضًا بخروجهم عن الإيمان، مع ثبات المسلمين على ذلك

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ وصفوهم بالفسق للتّهكم بهم، ولبيان حسدهم،، أي وتنقمون منّا أنّ أكثركم فاسقون ونحن صالحون، وفيه تعريض بعدم اتّباعهم، والمعنى وما تنقمون منّا إلّا أن آمنّا وما فسقنا مثلكم(5).

العلّة بذكر صفة الأكثر دون الجميع:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ نسب الفسق إلى أكثرهم ولهم يعبّر عنهم بالضّمير فلم يقل: (وأنّكم فاسقون) تخصيصًا

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/210، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/303، وابن جزيّ، التسهيل: 1/236.
(2) ديوان النّابغة الذّبيانّي، ص: 44.
(3) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/186 - 187.
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/210، والثعالبي، الجواهر الحسان: 2/396.
(5) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/389، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/245.

ذكر الأكثر لأنّ بعضهم آمن واهتدى

للفسق بأكثرهم؛ لأنّ قليلًا منهم آمن واهتدى، ودفعًا لإيهام كون المؤمنين منهم متّصفين بتلك الصّفة[1].

لـلـدّلالـة على ثبـوت الـصّفة بهم، مبالغة في فسقهم

إيثار وصفهم بالفسق بصيغة الاسم:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ عبّر عن فسقهم بالاسم للدّلالة على أنّ الفسق وصف ثابت بهم لا ينفكُّ عنهم.

(1) الواحديّ، البسيط: 7/444، وابن عطية، المحرر الوجيز: 2/210، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/390.

﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٦٠﴾ [المائدة: 60]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمّا ذكر أنهم يعيبون على المسلمين إيمانهم ذكر في هذه الآية عيوبهم

لَمّا ذكر أنّ أهل الكتاب يعيبون المسلمين بما هو ليس عيبًا، وهو الإيمان باللّه تعالى ورسله، ذكر عيوب أهل الكتاب في مقابلة ذلك؛ ردًّا عليهم وتذكيرًا بمساوئهم[1]، فلَمّا "أُمرَ ﷺ بإلزامهم وتبكيتهم ببيان أنّ مدارَ نقمِهم للدّين إنّما هو اشتمالُه على ما يوجب ارتضاءَه عندهم أيضًا، وكفرُهم بما هو مُسلَّم لهم، أُمرَ ﷺ عَقيبَه بأن يُبكتَهم ببيان أنّ الحقيقَ بالنّقم والعيب حقيقةُ ما هم عليه من الدّين المحرَّف"[2].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مَثُوبَةً﴾: (ثَوَبَ): أصلٌ يدلّ على العَوْدِ وَالرُّجُوعِ، والمَثوبةُ: ما جُوزي بِهِ الْإِنْسَان على فِعله من خَيْر أَو شَرّ[3]. وهي في الخير كالعقوبة من الشّرّ[4]."لكنّ الأكثر المتعارف أنّها في الخير: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾، فإنّ ذلك استعارة في الشرّ"[5]، وفي الآية تعني "مرجعًا عند اللّه، أي في الحشر يوم القيامة، تقول العرب: ثاب يثوب إذا رجع، منه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾"[6].

---

(1) ابن جزيّ، التسهيل: 1/237، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/54، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/245.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/54.
(3) الأزهري، تهذيب اللّغة، والجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة: (ثوب).
(4) الرّاغب، تفسير الراغب: 5/387.
(5) الرّاغب، المفردات: (ثوب).
(6) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/211.

2) ﴿ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾: (طَغَى، طَغِيَ) أَصْلٌ يدلّ على مُجَاوَزَةِ الحَدِّ في العِصْيَانِ، وغَلا في الكُفْرِ والظُّلْمِ[1]. "والطَّاغُوتُ عبارةٌ عن كلِّ متعدٍّ، وكلِّ معبود من دون اللّه، ويستعمل في الواحد والجمع. قال تعالى: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ﴾"[2].

3) ﴿سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾: (سَوِيَ) أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى اسْتِقَامَةٍ وَاعْتِدَالٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، والسَّوَاءُ: وَسَطُ الدَّارِ وَغَيْرِهَا، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِاسْتِوَائِهِ، أي: يستوي طرفاه[3]. "وسطُه، ومنه قول العرب قمت حتى انقطع سوائي، وخطّ الاستقامة في السّبل إنما هو متمكّن غاية التّمكن في الأوساط؛ فلذلك خصّ السّواء بالذّكر"[4]. "أَيْ عَنْ قَصْدِ السَّبِيلِ وَالدِّينِ الحَقِّ"[5]، فهُمْ "حَائِرُونَ لَا يَهْتَدُونَ إِلَى مستقيم الطريق"[6].

۞ المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

يخاطب اللّه تعالى نبيّه ﷺ بأن يقول للمستمعين إن كان إيماننا باللّه وما أُنزل إلينا شرًا، فإني أنبئكم بما هو شرٌ عاقبةً عند اللّه، إنّهم أسلافهم الذين طردهم اللّه من رحمته، ومسخهم، وجعل منهم عُبَّادًا للطّاغوت، أولئك شرٌّ منزلةً يوم القيامة، وأضلُّ سعيًا عن الطّريق المستقيم[7].

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

فائدة الأمر بالقول دون الخطاب المباشر:

الأمــر بالـقـول إشارة إلى عِظَم مضمون المقول، وتأكيدٌ للنصّ الملقّن

قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ أمر اللّه تعالى النّبيّ ﷺ بأن يخاطبهم بهذا الخطاب لاستدعاء إقبالهم على سماعه وتلقّيه[8]؛ لأنّ تلقين القَول بمقولٍ ما يدلّ على أهميّته، فهو من الأهميّة بحيث أن يقال بصيغة بيّنة[9].

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والفيروزآبادي، القاموس المحيط: (طغي).
(2) الرّاغب، المفردات: (طغى)، والزمخشري، الكشاف: 1/653.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (سوي)، والراغب، المفردات: (سوا).
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/213.
(5) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/391.
(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/309.
(7) الرّاغب، تفسير الراغب: 5/387، ونخبة من العلماء، ونخبة من العلماء، المختصر في تفسير القرآن الكريم: 1/118.
(8) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/54.
(9) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/298، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/530، والآلوسي، روح المعاني: 4/159.

الخطاب بالاستفهام يشوّق إلى ما سيخبرهم به، ويدعو للتّنبه له

بلاغة الخطاب بالاستفهام:

في قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ أمر اللّه تعالى نبيَّه ﷺ أن يخاطبهم بالاستفهام تشويقًا لما سيُخبرهم به، مع ما فيه من إجابة وردّ على استهزائهم سالف الذّكر[1].

الإخبار بعد الاستفهام فيه إيقاظٌ لانتباههم، واستدعاء للاستماع بحضور وفَهْم

الفرق بين الخطاب بالاستفهام دون الإخبار المباشر:

في قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ أمر اللّه تعالى نبيّه ﷺ أن يخاطبهم بالاستفهام دون الإخبار المباشر؛ فلم يقل: (قل سأنبّئكم بشرّ من ذلك)؛ إيقاظًا لانتباههم، واستجلابًا لسماعهم؛ لأنّ الإنسان في فطرته يثيره ما يجهله، فإلقاء الخبر عليه بعد سؤاله يستدعي منه الحضور والانتباه لتلقّي الخبر بمزيد من الإدراك.

خاطب بالضّمير جميع السّامعين، تعميمًا لفضح اليهود بأسلافهم

بلاغة التّعبير بضمير المخاطبين:

يلاحظ في قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم﴾ أنَّ ضمير المخاطب شاملٌ لكلّ سامع، فهو يشمل المؤمنين، واليهود، والكفّار، أي قل هل أنبّئكم بشرّ من حال هؤلاء الفاسقين، أولئك أسلاف هؤلاء المستهزئين، إذ لعنهم اللّه وغضب عليهم[2]، فالإنباء هنا عامّ لكلّ سامع تعميمًا لفضح اليهود بما فعله أسلافهم.

دلالة النّقم على الشّرّ ليست قطعيّة

إيثار التّعبير بلفظ الشّرّ دون غيره:

في قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ﴾ آثر التّعبير بلفظ الشّرّ دون غيره؛ فلم يقل (بأنقَمَ من ذلك) لأنّ مجرّد النّقم لا يدلّ على الشّرّ على جهة القطع، فآثر ذكر الشّرّ تحقيقًا لشرّ ما سيذكره، وزيادةً في تقريره[3].

---

(1) الواحديّ، البسيط: 7/444، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/54.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/211، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/305، والسمين، الدر المصون: 4/323.

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/54 - 55.

بيان المشار إليه:

في قوله جلّ شأنه: ﴿بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ﴾ اسم الإشارة يشير إلى الإيمان الذي نقموه، وإنّما أشار إليه بصفة الشّرّ على سبيل الفرض؛ لأنّه أراد أن يبني عليه التّهكّم في قوله: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ﴾ أي ممّا هو أشدّ شرًّا ممّا نقمتم من الإيمان[1].

الإشارة إلى الإيمان المنقوم على سبيل الفرض؛ لبناء التّهكّم عليه

إيثار التّعبير بالإشارة دون الضّمير:

في قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ﴾ عبّر عن الإيمان الذي نقموه باسم الإشارة دون الضّمير، فلم يقل: (بشرٍّ منه)؛ تعظيمًا لنقمهم، فإنّ جُرمهم ظاهر بحيث إنّه يشار إليه.

في التّعبير باسم الإشارة إظهارٌ لعظم جرمهم، ودلالةٌ على شدّة ظهوره

السّرّ في التّعبير باسم الإشارة الدّالّ على البعد:

في قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ﴾ عبّر باسم الإشارة الدّالّ على البعد، ولم يقل: (بشرّ من هذا) إشارة إلى شناعة ذلك النّقم، ودلالةً على بعد درجته في القبح، وعراقته في ذلك.

الدّلالة على شناعة نقمهم، وبعد درجته في القبح

بلاغة الإيجاز بالحذف:

في قوله جلّ شأنه: ﴿بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾ اسم التّفضيل في الآية يقارن بين (الإيمان)، و(مَنْ لعنه اللّه)، ولا مطابقة بينهما في المعنى فالمفاضلة لا تستقيم، إذ لا يقال: الملعون شرٌّ من الإيمان، فلا بدّ من تقدير مضاف قبل اسم الإشارة ليتطابق المعنى، والتّقدير: بشرٍّ مِن أهل ذلك الإيمان[2].

حذف المضاف لدلالة المعنى عليه، تحقيقًا للمطابقة بين المشار والمشار إليه

اقتضاء وصف سبيل المؤمنين بالشّرّ والجواب عنه:

في قوله جلّ شأنه: ﴿بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ﴾ أشار باسم الإشارة إلى أهل الإيمان، ثم أجرى مفاضلة بينهم وبين مَن لعنهم اللّه في صفة

---

(1) الزمخشري، الكشاف: 1/651، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/133، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/245.

(2) الزمخشري، الكشاف: 1/651، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/390، والطّيبي، فتوح الغيب: 5/406.

جرى وصف الشرّ على الإيمان على سبيل الفرض، ومع ذلك الفرض فإنّ سبيلكم أكثر شرًّا

الشّرّ، وهذا يقتضي أن المؤمنين محكوم عليهم بالشّرّ، وهم ليسوا كذلك، ولكن خرج الكلام على حسب قول اليهود واعتقادهم، فقيل لهم: وإنْ فُرِضَ بأنّ الأمر كما تقولون، فإنّ مَن لعنه اللّه وغضب عليه شرٌّ منهم[1].

أشرك المؤمنين مع اليهود بصفة الشّرّ إجراءً للمفاضلة

أطلق لفظ الشّرّ على المؤمنين، فجعل المفضّل والمفضّل عليه من جنس واحد على سبيل الافتراض، فاتّصف اليهود به على وجه الحقيقة، والمسلمون على وجه الادّعاء، ثمّ فضّل أحدهما على الآخر جريًا على سنن إرخاء العنان[2]. وأريدَ من التّشريك بهذا الوصف إجراءُ المفاضلة، إفحامًا لليهود، وإبطالًا لما يعتقدون من شرّيّة المؤمنين.

الاستعارة التّهكميّة بالتّعبير عن الإساءة بالمثوبة:

عبّر عن العقوبة والمكانة السيّئة بالمثوبة الحسنة تهكّمًا بهم

في قوله جلّ شأنه: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ﴾...الآية؛ استعارة تهكّميّة[3]، حيث شبّه العقاب بالثّواب الحسَن، بجامع أنّهما الجزاء المنتظر عند اللّه، وأجرى على الثّواب صفة الشّرّ، وهي القرينة الدّالّة على أنّه أراد العذاب لا الثّواب، والغاية من ذلك التّهكّم بهم، على طريقة قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢١﴾ [آل عمران: 21][4]، فإنّ البشارة لا تكون بالعذاب، فاستعمل الضّدّ مكان ضدّه للتّهكّم[5].

الحكمة من الاستئناف:

سيق الاستئناف جوابًا عن سؤال نشأ طلبًا للإجابة عن الاستفهام السابق

في قوله جلّ شأنه: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾ استئنافٌ للإجابة عن سؤال نشأ من الاستفهام، فكأنّه قيل: ما الذي هو شرٌّ

(1) الشربيني، السراج المنير: 1/383.
(2) الطّيبي، فتوح الغيب: 5/407.
(3) الاستعارة التهكمية، أن يستعمل اللفظ الدّالّ على المدح في نقيضه من الذّمّ والإهانة تهكّمًا بالمخاطب، واستهزاءً به، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢١﴾ [آل عمران: 21] بدل (أنذرهم)، فاستعيرت البشارة التي هي الخبر السّار، للإنذار الذي هو ضدّه على سبيل التهكم والاستهزاء. العلوي، الطراز: 1/127 - 128، والهاشمي، جواهر البلاغة، ص: 268.
(4) الزمخشري، الكشاف: 1/651 - 652، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/390، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/133.
(5) النيسابوري، غرائب القرآن: 2/611.

من ذلك؟ فقيل: هو دينُ مَنْ لعنه اللّه، أو قيل في السّؤال: من ذا الذي هو شرٌّ من أهل ذلك؟ فقيل: هو مَنْ لعنه اللّه[1].

إيثار التّعبير عنهم بالموصول دون الاسم:

عـدل إلى الموصول لدلالته على العموم، وليشمل غير المخاطبين وقت التّنزيل

في قوله جلّ شأنه: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ عدل عن مخاطبتهم بالاسم، فلم يقل: (اليهود) إلى الخطاب بالموصول؛ تعميمًا لكلّ اليهود، تحقيرًا لهم بإظهار معايب أسلافهم. فعرّفهم بالموصول إظهارًا لصفاتهم في الصّلة، فسيق الموصول مع صلته مساق التّعريف بالحدّ، للدّلالة على أنّ الأكثر شرًّا هو من جمع هذه الصّفات لا غيره.

فائدة الإخبار باللّعنة والغضب عليهم:

أخبر عن لعنهم والغضب عليهم ردًّا عليهم، وإظهارًا لكونهم أشرّ

كان اليهود يزعمون أنّ المسلمين مستوجبون للعقوبة، فردّ عليهم مخبرًا بأنّ: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ هو الأكثر شرًّا، والأشدّ عقوبة في الحقيقة من أهل الإسلام في زعمكم[2].

بلاغة الإيجاز بالحذف:

حذف المبتدأ إيجازًا للألفاظ، واتّكاءً على ظهور المراد به

في قوله جلّ شأنه: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ﴾ جملة اسميّة حذف منها المبتدأ وتقديره: هو من لعنه اللّه، والمراد اليهود[3]، وإنّما حذف المبتدأ هنا تعجيلًا بذكر الخبر المشوّق إليه في قوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ﴾.

بلاغة الإظهار موضع الإضمار:

أظهر اسم الجلالة بدل الإضمار تهويلًا للّعنة وما بعدها، وتعظيمًا لعقابه جَلَّ جَلَالُهُ

في قوله جلّ شأنه: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾ كرّر لفظ الجلالة، فوضع الاسم الظّاهر موضع المضمر فلم يقل: (عند اللّه من لعنه وغضب عليه)؛ تهويلًا لأمر اللّعن والغضب، وإدخالًا للرّوعة[4].

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/55.
(2) النسفي، مدارك التنزيل: 1/457.
(3) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/134.
(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/55.

فائدة التّبعيض في دلالة (مِن)

قوله جل شأنه: ﴿وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ﴾ عبّر بـ (مِن) الدّالّة على التّبعيض للدّلالة على أنّ المسخ نال بعضهم وليس جميعهم، فالمراد بهم أصحاب السّبت[1]، فالمسخ خاصّ بأهل السّبت منهم.

عبّر بـ (مِن) التّبعيضيّة للدّلالة على أنّ بعضهم جعل قردة، وليس جميعهم

علّة جمع الضّمير وإفراده:

قوله جلّ شأنه: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ﴾ في الآية ثلاثة ضمائر، فأفرد الضّمير في: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾، وجمعه في: ﴿مِنۡهُمُ﴾، وهي عائدة إلى الاسم الموصول (مَنْ) في قوله: ﴿مَن لَّعَنَهُ﴾، وهو يستعمل للمفرد والجمع بلفظ واحد مفرد، فالجمع باعتبار معناه، والإفراد باعتبار لفظه[2].

جمع الضّمير باعتبار المعنى، وأفرده باعتبار اللّفظ

ويضاف إلى ذلك أنّ (مِن) دلّت على التّبعيض، والتّبعيضُ إنّما يكون من مجموع، فجاء الضّمير في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنۡهُمُ﴾ مجموعًا اقتضاءً لإجراء التّبعيض.

بلاغة العطف:

قوله جل شأنه: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾ معطوف على قوله: ﴿وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ﴾ وأفاد العطف أنّ الصّفات المذكورة مشتركة باستقرارها بهم، واختصاصهم بها حتّى صارت صفات معرِّفةً لهم، لم تجتمع في غيرهم.

دلّ العطف على اشتراك الصّفات بالاستقرار بهم، وإظهارًا لاختصاصهم بها

دلالة الإخبار بعبادتهم الطّاغوت بعد العقوبات المذكورة:

قوله جل شأنه: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾ بمعنى أنّ الله تعالى خذلهم حتّى عبدوه[3]، وهو معطوف على العقوبات المذكورة قبله: ﴿وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ﴾، فأخبر الله تعالى بعقوبة أخرى اختصّهم بها وهي

(1) النسفي، مدارك التنزيل: 1/458.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/55.
(3) الزمخشري، الكشاف: 1/652.

خذلانهم عن الهدى؛ لتمرّدهم وكثرة معاصيهم، فلم يوفّقهم للإيمان وخلّاهم لأنفسهم، فضلّوا فعبدوا الطّاغوت.

ذكره في سياق العقوبات للدّلالة على أنّه عقوبة كاللّعنة والغضب، فعاقبهم بمنع الهداية عنهم، فخذلهم ولم يوفّقهم للإيمان وخلّاهم لأنفسهم، فضلّوا فعبدو الطّاغوت.

علّة التّعبير بالمفرد دون الجمع:

عبّر بالمفرد في الضّمير، حملًا للكلام على لفظ (مَن) المفرد دون معناه

قوله جل شأنه: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾ أفرد الضّمير في (عَبَدَ) وإن كان المراد الكثرة، فلم يقل: (عبدوا الطّاغوت)؛ لأنّ الكلام محمول على لفظ (مَنْ) الدالّ على الإفراد، دون معناه الدّالّ على الجمع[1].

فائدة الإخبار عنهم بتلك العقوبات والمعاصي، وهي لأسلافهم وليست لهم:

أخبر بذلك تبكيتًا لهم بمساوئ أسلافهم، وردعًا لهم عن التّطاول على المسلمين

في قوله جلّ شأنه: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾ أخبر عن تلك المعاصي والعقوبات التي نالها أسلافهم تعييرًا لهم بهم، وتبكيتًا عن التّطاول[2] فمن أراد أن يرمي النّاس بمساوئهم فلا بدّ أن يكون نقيّ الثّوب، قد سلف منه الفضل والصّلاح، فمن ساء سلفه فأنى له التّطاول على النّاس!!

لمّا ارتكب أسلافهم ذلك في حضرة أنبيائهم، دلّ ذلك على أنّ خلفهم أشد اجتراحًا للمساوئ

قد جرت العادة أنّ الأمم أفضلهم أسلافهم، لتحقّق معاني الدّعوة فيهم بصحبة أنبيائهم، فتعيير اليهود بفضائح أسلافهم لبيان أنّ ما ارتكبوه كان في حضرة أنبيائهم، فلم يردعهم وجود أنبيائهم عن اجتراحهم المعاصي، فلا شكّ أنّهم الآن أكثر سوءًا، وأجدرُ بكونهم أكثر شرًّا.

الحكمة من تعريف المسند إليه بالإشارة:

قوله جلّ شأنه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانٗا﴾ عبّر عنهم باسم الإشارة استحضارًا لصفتهم، أي أولئك الذين صفتهم أنّهم مسخوا

(1) الواحديّ، البسيط: 7/446.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/247.

عــبّر عنـهـم باسم الإشارة لاستحضار الصّفات السّابقة

ولعنوا[1]، تنبيهًا على علّة وصفهم بما سيأتي، فالصّفات التي استحضرها اسم الإشارة هي السّبب في إنزالهم تلك المكانة السّيئة، ولم يعبّر عنهم بالضّمير، فلم يقل: (هم شرّ مكانًا)؛ لأنّ الضّمير لا يستحضر تلك الصّفات.

إيثار صيغة البعد في اسم الإشارة:

آثر اسم الإشارة الدّالّ على البعد إيذانًا ببعد منزلتهم في الشّرّ

في قوله جلّ شأنه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ آثر أن يعبّر عنهم باسم الإشارة الدّالّ على البعد للدّلالة على بعد منزلتِهم في الشّرّ[2]، فلم يقل: (هؤلاء شرٌّ مكانًا) لأنّه أراد بدلالة البعد في: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ أن يظهر المبالغة في سوء مكانتهم بالإشارة إلى علوّ رتبتهم في الشّرّ.

الكناية بنسبة الشرّ إلى المكان:

نسب الشّرّ للمكان وهو لأهله، مبالغةً في الذّمّ، كناية عن سوء مكانتهم

في قوله جلّ شأنه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ جُعلت صفة الشّرّ للمكان، وهي في الأصل لأهْله؛ لأنّ المكان لا يوصف بالشّرّ، بل بسبب مَن حلّ فيه، فإذا وُصف المكان بالشّرّ فيلزم أن يكون الحالّ فيه متّصفًا بالشّرّ، بيانًا لسوء مكانتهم وحالهم، ومبالغةً في وصفهم بالشّرّ[3]؛ فإذا كان المكان بذاته متّصفًا بالشّر فكيف بالحالّ فيه؟!

دلالة اسم التّفضيل على زيادة المعنى دون المشاركة:

المراد بيان زيادة اتّصافهم بذلك، بلا تفاضل مع أحد آخر

في قوله جلّ شأنه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ﴾ عبّر عن شرّ مكانتهم وضلالهم باسم التّفضيل (شرّ، وأضلّ)، وهو في هذا الموضع لا يدلّ على أنّ في الطّرف الآخر مشاركة في صفة المفاضلة[4]، فالمراد من صيغتي التّفضيل الدّلالة على زيادة المعنى مطلقًا لا بالإضافة إلى المؤمنين[5].

---

(1) الواحديّ، البسيط: 7/448، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/134، والنسفي، مدارك التنزيل: 1/458.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/56.

(3) الزمخشري، الكشاف: 1/653، والطّيبي، الرازي، مفاتيح الغيب: 12/391، فتوح الغيب: 5/409 - 410.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/211، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/144.

(5) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/134، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/56.

المتشابه اللّفظي: الاستفهام بـ (هل) وبـ (أ):

في قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ﴾، تشابه لفظيٌّ مع قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۚ﴾ [الحج: 72]، حيث جاء الاستفهام في آية سورة المائدة بـ (هل)، في قوله: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُم﴾، وفي سورة الحجّ جاء بالهمزة: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم﴾، وفيها تشابه لفظيّ آخر فخصّت المائدة باسم الإشارة بخطاب المفرد: ﴿مِّن ذَٰلِكَ﴾، وجاء اسم الإشارة في سورة الحج بخطاب الجمع: ﴿مِّن ذَٰلِكُمۡۖ﴾ [آل عمران: 15]. فما وجه تخصيص كلّ موضع بما جاء فيه؟

المفاضلة تقتضي التّصديق فناسبه هل، وذكر النّار تصوّر فناسبه الاستفهام بالهمزة

الإجابة أنّنا نجد أنّ آية المائدة يسبقها قوله: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلُ وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَٰسِقُونَ﴾، فجاء الاستفهام هنا بأداة التّصديق، والتّصديقُ إنّما يكون عن تفكّر ونظر[1]؛ فلمّا كان السّياق متعلّقًا بالمفاضلة بين منهجين وطريقين ناسبه ذكر أداة التّصديق الدّاعية للتّفكّر والنّظر.

أما آية الحج فالسّياق فيها لا يتكلّم عن منهجين ولا عمّا يستدعي البحث والنّظر، بل السّياق في النّار، ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمُنكَرَۖ يَكَادُونَ يَسۡطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَاۗ قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۚ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ٧٢﴾ [الحج: 72] والنّار متصوّرة؛ فناسب ذكر حرف التّصور وهو الهمزة.

الاختلاف في الإشارة بـ (ذلك) وبـ (ذلكم)

وأما الإجابة عن الاختلاف في اسم الإشارة، فإنّه لما تقدم تنبيه المخاطبين بحرف النّداء (يا) في قوله: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ ناسبه الاكتفاء بذكر ﴿ذَٰلِكَ﴾، ولمّا كان هؤلاء غافلين عن الآيات؛ ناسبه تنبيههم بذكر ﴿ذَٰلِكُمۡۖ﴾ [الحج: 72].

عبّر بـ (ذلك) لأنّه مسبوق بحرف النّداء فاكتفى به للتّنبيه، وعبّر بـ (ذلكم) إظهارًا للتّنبيه

(1) ابن الزبير، ملاك التأويل: 2/482.

الاختلاف في: (عن سواء السّبيل)، و(سبيلًا):

قوله جلّ شأنه: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾، فيه تشابه لفظيٌّ مع قوله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٣٤﴾﴾ [الفرقان: 34]. فاختلفت الآيتان بعد قوله: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ﴾، فقال في المائدة: ﴿عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾، وقال في الفرقان: ﴿سَبِيلًا ﴿٣٤﴾﴾ [الفرقان: 34] فلمَ خُصّت كلُّ آية بما فيها؟

ضلال اليهود عن وسط السبيل لا عن أصله؛ لما لهم من كتاب وعلم، أمّا الكافرون فضلّوا عن أصل السّبيل

والإجابة عن ذلك أنّ آية المائدة بدأت بقوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَـٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا﴾؛ لأنّ الحديث مع اليهود من أهل الكتاب، وهم لديهم شريعة ويعرفون اللّه ويوحّدونه، فضلالهم ليس على وجه التّمام، بل ضلّوا عن سوائه ووسطه، بما عملوا من تلك الجرائم.

أما آية الفرقان فقد بدأت بقوله جلّ شأنه: ﴿ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَـٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا﴾، فإنّ السّياق هنا في الكافرين، وهم قد ضلّوا عن أصل السّبيل على وجه التّمام.

الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الإنباء والإخبار:

النّبأ هو الخبر الذي له شأن عظيم

النّبأ إخبارٌ فيه معنًى عَظِيم الشَّأْن، فهو أخصُّ من الخبر، وَأُخِذَ مِنْهُ صفة النّبيّ، ولهذا يُقال سَيكون لفُلَان نبأ، ولا يُقال خبر، وَإِنَّمَا يُطلق عَلَيْهِ ذلك لما فِيهِ من عَظِيم الشَّأْن[1]، وفي قوله جلّ شأنه: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم﴾ آثر التّعبير بالنّبأ المُشعر بكونه أمرًا خطيرًا[2]، لأنّه إخبار عن عذاب عظيم، وهو لعنة اللّه تعالى، وغضبه، والمسخ، وهذا نبأ عظيم الشّأن.

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 41.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/54.

﴿وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ ٦١﴾ [المائدة: 61]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد ذكر ضلالهم بيّن أنهم لا ينتفعون بالوعظ

لَمّا وعظهم وبيّن سوء منقلبهم أخبر هنا عن انتفاء انتفاعهم من الوعظ والإرشاد، فقد "دخلوا وهم كفار وخرجوا كذلك، لم تنفعهم الموعظة ولا نفع فيهم التّذكير"(1).

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَكۡتُمُونَ﴾: (كَتَمَ) أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى إِخْفَاءِ وَسَتْرٍ، كتم الشّيء: أَخفاه، والكِتمانُ: نقيض الإعلان، وهو ستر الحديث. قال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۗ﴾(2)، ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾ من كفرهم(3). فأخفوا الكفر وأعلنوا الإيمان.

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

إخبار عن سلوك المنافقين وانتفاء انتفاعهم من الدّعوة بشيء

يخبر اللّه تعالى عن سلوك المنافقين وما يكتمون فهم إذا رأوكم أيّها المؤمنون أظهروا لكم الإيمان نفاقًا منهم، والواقع أنّهم عند دخولهم وخروجهم مُتلبّسون بالكفر لا ينفكّون عنه، لم يتعلّق بهم شيء ممّا سمعوا به من تذكيرهم بآيات اللّه تعالى والمواعظ، واللّه أعلم بما يُضمرونه من الكفر إن أظهروا الإيمان لكم، وسيجازيهم على ذلك(4).

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214.
(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة، والرّاغب، المفردات، والفيروزابادي، بصائر ذوي التمييز: (كتم).
(3) مكيّ بن أبي طالب، الهداية: 3/1795.
(4) الزمخشري، الكشاف: 1/653، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/392، ونخبة من العلماء، المختصر في تفسير القرآن الكريم: 1/118.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة العطف:

عطف نفاقهم على استهزائهم في الدّين، تحذيرًا ممّن أعلن كفره ومن أخفاه

قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ عطف على قوله: ﴿وَإِذَا نَادَيۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوٗا﴾ خصَّ ذكرَ المنافقين من اليهود، وهم من جملة المستهزئين استكمالًا للتّحذير منهم، فحذّر من معلني الكفر منهم ومن المنافقين(1).

السّرّ في التعبير بـ (إذا):

قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ عبّر بـ (إذا) عن زمان قولهم ذلك وتكراره، فهم كانوا يقولون ذلك وقت رؤية المؤمنين، مواظبين عليه فيكرّرونه في كلّ مجيء؛ إيماءً إلى قلقهم، وإصرارهم على الكذب.

عبّر بـ (إذا) للدّلالة على أنّهم كانوا يكرّرون ذلك القول عند كلّ رؤية للمؤمنين، وإشارةً إلى إصرارهم على الكذب.

المراد بضمير الفاعل:

اليهود عامّة، والمنافقون منهم خاصّة

قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ الضّمير في ﴿جَآءُوكُمۡ﴾ لليهود المعاصرين للنّبيّ ﷺ وخاصّة للمنافقين منهم(2).

دلالة الواو الدّاخلة على الجملة:

أفادت الواو الدّلالة على الحال، لبيان أنّ دخولهم كان في حالة ظهور علامات النّفاق عليهم

قوله جلّ شأنه: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ﴾ دخلت الواو على الجملة للدّلالة على الحال، وهو متعلق بـ ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، أي قالوا ذلك وهذه حالهم في دخولهم وخروجهم على الدّوام(3).

دلالة (قد)

قوله جلّ شأنه: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ﴾

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/247.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/134.
(3) النسفي، مدارك التنزيل: 1/458، وابن جزي، التسهيل: 1/237.

دخلت (قد) على الجملة ليصحّ مجيء الحال منها، لأنّ فعلها ماضٍ، وأفادت لما فيها من التّوقع والتّأكيد أنّ أمارة النّفاق كانت لائحة عليهم[1].

دلّت (قد) على ظهور علامات النّفاق عليهم

فائدة الإلصاق المدلول عليه بالباء:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ﴾ دخلت الباء على الكفر في حالة الدّخول وحالة الخروج للدّلالة على أنّ الكفر باقٍ معهم، متلبّسًا بهم في كلتا الحالتين من غير نقصان، ولا تغيير فيه البتّة[2].

الإلصاق في الباء يدلّ على التصاق الكفر بهم أبدًا

الوظيفة التّركيبيّة للجار المجرور:

قوله جلّ شأنه: ﴿بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ﴾ الجارّ والمجرور في قوله: (بِالكُفرِ) و(بِهِ) حالان، أي دخلوا كافرين وخرجوا كافرين. وتقديره: ملتبّسين بالكفر، فهو معهم في كلّ أحوالهم، والمعنى أنّهم لم ينتفعوا بشيء من سماعهم النّبيّ ﷺ، بل خرجوا كما دخلوا[3].

دلّ الجار والمجرور على تلبّس الكفر بهم في كلّ حال، ولم ينتفعوا من سماع الدّعوة بشيء

التّأكيد بالضّمير:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ﴾ أكّد الكلام بالضّمير، فلم يقل: (وقد خرجوا به)؛ لأنّه أراد تعيينهم بالكفر، هم بأعيانهم، وتمييزًا لهم عن غيرهم بهذه الصّفة[4].

أكّد الكلام بالضّمير لتعيينهم وتمييزهم بهذه الصّفة

الفائدة في ذكر كلمة (هم) التّأكيد في إضافة الكفر إليهم، ونفيُ أن يكون من النّبيّ ﷺ، بل هم الذين خرجوا بالكفر باختيار أنفسهم، لا أنّك أنت الذي تسبّبتَ لبقائهم في الكفر[5].

أفاد الضّمير إضافة الكفر إليهم لأنّهم هم السّبب فيه لا أحد غيرهم

---

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/392، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/134، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/310، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/57.

(2) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/392، والنسفي، مدارك التنزيل: 1/458.

(3) الواحديّ، البسيط: 7/449 - 450، والزمخشري، الكشاف: 1/653، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 6/237.

(4) الواحديّ، البسيط: 7/450، وابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214.

(5) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/392، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/310، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/144، والنيسابوري، غرائب القرآن: 2/612.

إيثار التعبير عن كفرهم بالجملة الاسمية:

آثر التّعبير عن كفرهم بالجملة الاسمية؛ لأنّها أكثر تأكيدًا على كفرهم، إذ لم ينتفعوا من رؤية النبيّ (ﷺ)

قوله جلّ شأنه: ﴿وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ﴾ إنّ التّعبير بالجملة الاسمية الواقعة حالًا، مع تكرار الضّمير (هم)، و(واو الجماعة) أكثر تأكيدًا في الدّلالة على المعنى، وهذا يطابق الواقع؛ فإنّ رؤيته ﷺ كافيةٌ في إحداث الإيمان، فكان المناسب أنّهم إذا دخلوا بالكفر أن يخرجوا بالإيمان؛ فلمّا لم يخرجوا مؤمنين أكّد وصفهم بالكفر بتكرار الضّمير في المسند إليه والمسند، تنبيهًا على تحقّقهم بالكفر[1].

الحكمة من الإخبار عن كفرهم في حالتي الدّخول والخروج:

أخبر عن كفرهم في الحالين، بيانًا لشدّة كفرهم، وتكذيبًا لادّعائهم الإيمان، وإظهارًا لنفاقهم

قوله جلّ شأنه: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ﴾ أثبت لهم الكفر في حالة الدّخول والخروج؛ بيانًا لقسوة قلوبهم الشّديدة، وتسجيلًا على أنّ حالهم لم يتبدّل، وإظهارًا لكذبهم في قولهم ﴿ءَامَنَّا﴾[2].

الحكمة من الاستئناف:

فضحهم بكشف ما يخفون، وبيان مبالغتهم في الكيد بالمسلمين

قوله جلّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾ جملة استئنافيّة، لفضحهم وبيان أنّ كتمانهم إذا جرى على النّاس فإنّ الله يعلم ما يسرّون وما يعلنون، ومبالغة في إفشاء ما كانوا يكتبونه[3].

فائدة الإخبار بعلم الله تعالى بعد بيان كفرهم ونفاقهم:

الإخبار عن العلم بالأسرار يدلّ على التّهديد والوعيد

قوله جلّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾ أخبر الله تعالى عن علمه بما يكتمون من الكفر، وعيدًا لهم وتهديدًا[4]، فالغاية من الإخبار بالعلم بما يكتمون الإيماء إلى ما يقتضيه ذلك العلم من الحساب وما يتبعه من العقاب؛ فكان ذلك تهديدًا ووعيدًا لهم.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/310 - 311.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/247.
(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/392، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/311.
(4) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/134، والشربيني، السراج المنير: 1/384، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/57.

إيثار التّعبير بلفظ الجلالة:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾ صُدرت العبارة بلفظ الجلالة ﷻ؛ استحضارًا للمهابة، وتعظيمًا لعلمه؛ فلا يخفى عليه شيء في الأرض، ولا في السماء، ولا ما يكتمونه[1].

آثر التّعبير بلفظ الجلالة تربية للمهابة، وتعظيمًا لعلمه ﷻ

دلالة أفعل التّفضيل:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾ عبّر عن علمه ﷻ باسم التّفضيل، ولا يراد منه المفاضلة؛ إذ لا يوجد أحد له علمٌ من جنس علم الله تعالى لتجري المقارنة بينهما، بل المراد الزّيادة مطلقًا؛ مبالغةً في علمه، فهو يعلم علمًا لا يدانيه علم، وليس فوقه علم، وهو أعلى ما يُتصوَّر من علم[2].

عبّر باسم التّفضيل لمطلق الزّيادة في الصّفة، مبالغة في علمه، فعلمُهُ أعلى ما يُتصوّر من علم

فائدة الجمع بين الفعل الماضي والمضارع:

قوله جلّ شأنه: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾ جمع بين الماضي والمضارع في عبارة واحدة للدّلالة على أنّ كتمانهم كان مستمرًّا على الدّوام، وفيه إشارة إلى أنّهم كانوا مصرّين على ذلك، إذ الاستمرار دليل الإصرار.

عبّر بالماضي والمضارع عن كتمانهم للدّلالة على استمرار كتمانهم وإصرارهم عليه

دلالة تعلّق علمه تعالى بكتمانهم المستمر:

قوله جلّ شأنه: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾ علّق علمه تعالى بكتمانهم المعبّر عنه بدلالة الاستمرار، للدّلالة على أنّه عليمٌ بما كتموه في الماضي، وما يكتمونه في الحاضر والمستقبل[3].

تعلّق علمه بكتمانهم المستمرّ دلالة على أنّه يعلم ما كتموا في الماضي والحاضر علمًا مستمرًّا

بلاغة الإيجاز بالحذف:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾ ذكر كتمانهم

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2269.
(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2270.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2270.

حذف ما يكتمونه إيجازًا في الألفاظ، وتعميمًا لكلّ ما كتموه

على وجه الإطلاق، فلم يذكر المفعول به، ليعمّ جميع ما كتموا من النّفاق، والكفر، والمكر بالمسلمين والكيد بهم، وعداوتهم[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الكتم خاصّ بالمعاني، والسّرّ عامّ

(يكتمون) و(يسرّون):

المكتوم يختصّ بالسّكوت عن المعاني كالأسرار والأخبار[2]. والسّرّ إخفاء الشّيء في النّفس، ولو اختفى بستر أو وراء جدار لم يكن سرًّا، والأصل في السّرّ تغطية الشّيء بغطاء، وقد يكون السّرّ في غير المعاني مجازًا، تقول: فعل سرًّا وقد أسرَّ الأمر[3].

فقوله جلّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾ يناسبه الكتمان؛ لأنّ الذي كتموه هو الكيد والكفر والنّفاق، وهي معانٍ خفيّة، والسّكوت عنها هو كتمانها.

(1) الواحديّ، البسيط: 7/450، وابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 6/237، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/311.

(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 287.

(3) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 63.

﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنۡهُمۡ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۝٦٢﴾ [المائدة: 62]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

بعد بيان ضلالهم في الاعتقاد، بيّن آثامهم في السّلوك

لمّا ذكر نفاقهم، ونفى انتفاعهم بموعظة النّبي ﷺ وهو من أكبر الآثام وأشنعها لتعلّقه بالاعتقاد، تبعه بذكر الآثام المتعلّقة بحياتهم ومعاملاتهم فقال: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ﴾.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾: (سَرُعَ) "أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْبُطْءِ. المُسارَعَةُ إلى الشيء: المبادرة إليه، والشروع فيه بسرعة[1]، ومعنى: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ﴾ يبادرون إليه كالمبادرة إلى الحقّ[2].

2) ﴿ٱلۡإِثۡمِ﴾: (أَثَمَ) أَصْلٌ يدلّ على البُطْءِ وَالتَّأَخُّرِ، نَاقَةٌ آثِمَةٌ، أَيْ: مُتَأَخِّرَةٌ. وَالْإِثْمُ مُشْتَقٌّ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ ذَا الإِثْمِ بَطِيءٌ عَنِ الخَيْرِ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ، أطلق اسمًا على الأفعال المبطّئة عن الثّواب[3].

3) ﴿وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾: (عَدَوَ) أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى تَجَاوُزٍ في الشَّيْءِ وَتَقَدُّمٍ لِمَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَيْهِ، والعُدْوانُ: الظُّلم الصّراح، وهو الإخلال بالعدالة في المعاملة[4]، "مصدر من عدا الرّجل، إذا ظلم وتجاوز الحدّ"[5].

4) ﴿ٱلسُّحۡتَۚ﴾: (سَحَتَ) كُلُّ حَرَامٍ يَلْزَمُ آكِلَهُ العَارُ؛ وَسُمِّيَ

(1) الجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة: (سرع).
(2) الواحديّ، البسيط: 7/451، والزمخشري، الكشاف: 1/654، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/392.
(3) الجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (أثم).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عدو)، والجوهري، الصحاح، والراغب، المفردات: (عدا).
(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214.

سُحْتًا لِأَنَّهُ لَا بَقَاءَ لَهُ[1]، ﴿وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ﴾ أي الحرام، وهُوَ الرُّشَا، والرِّبَا، وَسَائِرُ مَكْسَبِهِمُ الخَبِيثِ[2].

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

إخبار عن مسارعتهم ومبادرتهم في ارتكاب المعاصي وتهالكهم عليها

يخبر اللّه تعالى أنّ كلّ أحد يرى كَثِيرًا من اليهود يسارعون في معاصي اللّه وترك حدوده، والاعتداء على الآخرين، وَلا سيما أَكْلِهِمُ الحرام، وإنّه لبِئْس شيئًا ما يكسبونه لأنفسهم من الأمور المستجلبة لأنواع العذاب والنّكال[3].

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة الاستئناف:

استأنف لرفع الوهم بأن سوء أعمالهم مقتصر على كتمان كفرهم، بل أعمالهم السّيئة ظاهرة

الواو في قوله جلّ شأنه: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنۡهُمۡ﴾ استئنافية[4]، والحكمة من الاستئناف رفع الوهم؛ فلمّا ذكر تعالى كتمانهم نفاقَهم، فربّما أوهم ذلك أنّهم لا يفعلون من السّوء غير ذلك؛ فاستأنف لنفي الوهم المترتّب على ذلك، فبيّن أنّ أعمالهم السّيّئة مرئيّة منهم، فهم يفعلونها بحيث إنّها واضحة لكلّ أحد، وليس الأمر مقتصرًا على كتمانهم سوء طويّتهم وكفرهم.

دلالة الرّؤية في الآية:

الفعل (ترى) يصلح أن يدلّ على الرّؤية البصريّة والرّؤيّة القلبيّة

قوله جلّ شأنه: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنۡهُمۡ﴾ يدلّ الفعل ﴿وَتَرَىٰ﴾ على الرّؤية البصريّة، كما يصحّ أن يدلّ على الرّؤية القلبيّة بمعنى تعلمهم، فإذا كانت من الرّؤية البصرية ويكون معنى قوله: ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾: تراهم في حالة المسارعة. وعلى معنى الرّؤية القلبية يكون معنى قوله: ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ ترى مسارعتهم[5].

---

(1) الجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة: (سحت).

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/134، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/311.

(3) مكيّ بن أبي طالب، الهداية: 3/1795، والنخجواني، الفواتح الإلهية: 1/198، ونخبة من العلماء، المختصر في تفسير القرآن الكريم: 1/118.

(4) الهرري، حدائق الروح والريحان: 7/374.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214، والثعالبي، الجواهر الحسان: 2/398.

الإخبار عن رؤية مسارعتهم للدّلالة على انهماكهم في المعاصي بحيث لا يخفى على أحدٍ

الغرض من الإخبار عن رؤيتهم مسارعين في ذلك:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ﴾ أخبر عن رؤية مسارعتهم للدّلالة على أنّ حالهم في المسارعة في الإثم ظاهر مشهور بحيث إنّه لا يخفى على أحد[1].

تقييد الرّؤية بصفة الكثرة؛ لأنّ بعضهم لم يكن يسارع بالإثم

الغرض من تقييد الرّؤية بالكثرة:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ﴾ علّق الرّؤية بالكثير منهم، ولم يقل: (تراهم)؛ لأنّ بعضهم لم يكن كذلك، فليس كلّهم مسارعين، فكان بعضهم يستحي فكفّ[2]، وهذا من إنصاف القرآن ودقّته، فمع أنّ ذلك في سياق ذمّهم والرّد على استهزائهم إلّا أنّه جاء على غاية العدل والإنصاف، فلم يعمّم في مقام التّخصيص.

إيثار التّعبير بالمسارعة دون العجلة:

آثر التّعبير عن فعلهم الآثام بالمسارعة؛ إشارة إلى أنّهم فعلوا ذلك كأنّهم محقّون فيها

قوله جلّ شأنه: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْإِثْمِ﴾ آثر أنْ يخبر عن فعلِهم الآثامَ بالمسارعة دون العجلة، مع أنّ المسارعة أكثر ما تستعمل في الخير، كقوله تعالى: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [الأنبياء: 90]، ولفظ (العجلة) أدلّ على الذّمّ، وذلك لأنّهم كانوا يعملون الإثم كأنّهم محقّون فيه، ولأنّ هذه المعاصي عندهم من قبيل الطّاعات[3].

الجمع بين الإثم والعدوان:

الإثم عامّ في الجرم، والعدوان خاصّ بالتّعدي، فجمع للشّمول

قوله جلّ شأنه: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ جمع في الجملة بين الإثم والعدوان؛ ليشمل الآثام جميعًا، ما تعلّق بالمعاصي، وما تعلّق بالتّعدّي؛ لأنّ الإثم هو الجرم كائنًا ما كان، والعدوان الظّلم والتّعدي على النّاس بما لا يحلّ[4]، فجمع بين المعاصي التي هي في حقّ اللّه تعالى، وبين المعاصي التي في

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/248.

(2) الواحديّ، البسيط: 7/451، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/392، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/311.

(3) الواحديّ، البسيط: 7/451، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/392، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/311.

(4) الواحديّ، البسيط: 7/451، والبغوي، معالم التنزيل: 2/66.

حق النّاس؛ إظهارًا لكثرة معاصيهم، بحيث إنّها تشمل جميع أحكام الدّين.

خصّ العدوان وأكل السّحت بالذّكر إشارة لكونهما أعظم المعاصي

علّة تخصيص العدوان والسّحت بالذّكر وهما مضمّنان في الإثم:

قوله جلّ شأنه: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ﴾ لفظ الإثم يتناول جميع المعاصي؛ وإنّما خصّ الله تعالى بعده العدوان وأكل السّحت بالذّكر للدّلالة على أنّهما من أعظم المعاصي والإثم، وللمبالغة في خطرهما[1].

رتّب معاصيهم بالذّكر باعتبار العموم والخصوص، فقدّم الأعمّ وأخّر الأخصّ

الحكمة في ترتيب المذكورات من معاصيهم:

قوله جلّ شأنه: ﴿ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ﴾ رتّب في الآية جرائمهم، فذكر أوّلًا الإثم، ثمّ العدوان، ثمّ أكلهم السّحت، فقدّم الأعمّ وأخّر الأخصّ؛ حيث إنّ الإثم أعمّ من العدوانِ، والعدوانُ أعمّ من أكل السّحت، وهو أخصّ منهما؛ لأنّ كلّ أكل للسّحت هو إثمٌ وعدوان، وليس كلّ عدوان، ولا كلُّ إثم يكون أكلًا للسّحت[2].

عبّر باللّام تمهيدًا للقسم، وتأكيدًا لمضمون الكلام

فائدة التّعبير باللّام:

قوله جلّ شأنه: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ عبّر باللّام الموطّئة للقسم تأكيدًا لمضمون الكلام، والتّقدير: واللّهِ إنّه لبئس ما كانوا يعملون[3]، وسوء أفعالهم من الظّهور بحيث لا يلزم تأكيده؛ فإنّما أكّده مبالغةً في قباحة عملهم، وعظم إساءتهم.

عبّر بالماضي والمضارع عن عملهم الذّميم للدّلالة على أنّهم فعلوه وأنّهم مستمرّون فيه

فائدة الجمع بين الفعل الماضي والمضارع:

قوله جلّ شأنه: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ عبّر عن أعمالهم السّيئة بالفعلين الماضي والمضارع، دلالة على أنّهم فعلوا ذلك سابقًا، وأنّهم مستمرّون عليه[4]، وفيه إشارة إلى إصرارهم عليه.

---

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/392، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/134، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/311، والنيسابوري، غرائب القرآن: 2/612.

(2) الرّاغب، تفسير الراغب: 5/390.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214.

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/57.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

العجلة والسّرعة:

العَجَلَةُ: طلب الشّيء قبل أوانه، تبعًا للشّهوة، فلذلك صارت مذمومة في عامّة القرآن[1]، وأمّا السّرعة والإسراع فهي التَّقدُّم فيما ينبَغِي أَن يتقدَّم فيه، وهي محمودة، ونقيضُها مَذْمُوم وهو الإبطاء. والعجلة التَّقَدُّم فِي مَا لا ينبغي أَن يَتَقَدَّم فيه، وهي مذمومة ونقيضها مَحْمُود وهو الأناة[2]. فالاستعجال مذموم، لأنّه مطالبة بتعجيل الشّيء قبل وقته. والإسراع محمودٌ؛ لأنّه تقديم الشيء في وقته.

السّرعة تقديم الشّيء في وقته، وهي تستعمل في الخير، والعجلة طلب الشّيء قبل وقته؛ فتقال في الشّرّ غالبًا

وفي الآية عبّر عن مسارعتهم في الآثام: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ﴾ لأنّهم كانوا يُقدِّمون على هذه المنكرات كأنّهم محقّون فيها[3]، أي برغبة وحبّ وشغف، وهذا يشير إلى فساد طويّتهم ومعتقدهم.

---

(1) الرّاغب، المفردات: (عجل).

(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 204، والواحدي، البسيط: 8/187، والخازن، لباب التأويل: 2/118، والهرري، حدائق الروح والريحان: 8/357.

(3) الخازن، لباب التأويل: 2/59.

﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ٦٣﴾ [المائدة: 63]

بعد ذكر مسارعتهم في الآثام بيّن أنّ علماءهم يشاركونهم فيها

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمّا ذكر مسارعتهم في الإثم والعدوان وأكلهم الحرام، ذكر عقيبَه أنّ علماءهم يشاركونهم في ذلك الجرم والمسعى الآثم. ومن المناسبة أنّه تعالى لمّا ذكر عوامّ اليهود أعقبه بذكر علمائهم، إظهارًا لشدّة توغّلهم في اجتراح المعاصي، ونفيًا لتوقّع الصّلاح منهم فإذا فسد عالِمُهم فمن ذا الذي يصلحهم؟!

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ﴾: الرّبّانيّ منسوب إلى الربّ، وهو الذي تولّى اللّه تربيته بالعلم، وهو يتولّى تربية النّاس بصغار العلم قبل كباره، والنّون فيه للمبالغة، كشعراني ومنظراني ومخبراني، وهو العالم المدبّر المصلح[1].

2) ﴿وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾: (حَبَرَ) أَصْلٌ، وَهُوَ الْأَثَرُ فِي حُسْنٍ وَبَهَاءٍ، حبّرتُه: حسّنته، والأَحْبارُ واحدهم حَبْر، وهو العالم بِتَحْبِيرِ الكلام والعلم وتحسينه. وهو لا يعنى بإصلاح النّاس ولا يكلّف ذلك، بخلاف الرّبّانيّ. وأصله من حَبَّرتُ، أي حسنتُ، فهم عبارة عن المحسنين[2].

3) ﴿يَصۡنَعُونَ﴾: (صَنَعَ) أَصْلٌ، وَهُوَ عَمَلُ الشَّيْءِ صُنْعًا. رجلٌ صَنيع اليدين أي صانِعٌ حاذقٌ. فالصُّنْعُ: إجادةُ الفعل، وكلّ صُنْعٍ فِعْلٌ، وليس كلّ فعل صُنْعًا، ولا ينسب إلى الحيوانات والجمادات كما ينسب إليها الفعل. قال تعالى: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ

(1) الرّاغب، تفسير الراغب: 5/391، وابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214.
(2) الرّاغب، تفسير الراغب: 5/391، وابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214.

﴿شَيۡءٍۚ﴾ [النمل: 88]، وللإجادة يقال للحاذق المُجِيدِ: صَنَعٌ، وللحاذقة المُجِيدَةِ: صَنَاعٌ(1).

۞ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

توبيخ علماء اليهود بتركهم النّهي ومشاركتهم بالإثم

يخبر اللّه تعالى أنّ علماءهم تخلّوا عن الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، فهلَّا زجروهم عمّا يسارعون إليه من قول الكذب وشهادة الزور وأكل أموال النّاس بالباطل، ساء ما صنعوا إذ لا ينهونهم عن المنكر(2).

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

فائدة دلالة (لولا) التّحضيض:

دلّت على التّحضيض والتّوبيخ، بمعنى: هلّا، توبيخًا لسكوت علمائهم عن نهيهم عن المنكر

قوله جلّ شأنه: ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ﴾ دخلت (لولا) على الفعل المضارع فدلّت على التّحضيض، فهو حثّ لعلمائهم على النّهي عن تلك المعاصي، بمعنى هلّا ينهاهم(3). والتّحضيضُ في هذا الموضع تضمّن توبيخ العلماء والعُبّاد على سكوتهم عن النّهي عن تلك المعاصي(4).

العلّة بتخصيص الأحبار والرّهبان بالذّكر:

خصّ علماءهم بالذّكر لكون النّهي عن المنكر في حقّهم ألزم، وإعلامًا بأنّهم مشتركون بالإثم

قوله جلّ شأنه: ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾ خصّ علماءهم بالذّكر لأنّهم تركوا واجبهم؛ إعلامًا من اللّه تعالى بأنّهم مشتركون مع عامّتهم في تلك المعاصي، مع تضمّنه التّوبيخ لهم(5).

إطلاق الاثم وتخصيصه بالقول:

أطلق الإثم في الآية السّابقة، وخصّه بالقول هنا؛ إيذانًا بأنّه أفحش الإثم

قوله جلّ شأنه: ﴿عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ﴾ خصّ الإثم هنا بالقول، وكان قد أطلق الإثم في الآية السّابقة: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ﴾؛ فخصّ النّهي عن قول الإثم بالذّكر؛ ليؤذن بأنّ قول الكذب وغيره أفحش الإثم(6).

---

(1) الجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (صنع).
(2) نخبة من العلماء، المختصر في تفسير القرآن الكريم: 1/118.
(3) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/189، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/134.
(4) الواحديّ، البسيط: 7/451، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/393، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/312.
(5) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/189، وابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214.
(6) الطّيبي، فتوح الغيب: 5/412.

قـولـهـم الإثـم يـدلّ عـلـى كـلّ أقوالهم المنكرة، فيعمّ ما قالوه في حـقّ الـلـه تـعـالى، والنّبيّ ﷺ والمؤمنين

خصوص مقولهم وعمومه:

قوله جلّ شأنه: ﴿عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ﴾ ذكر في الآية الإثم الذي يراد به أقوالهم المنكرة في النّبيّ ﷺ والمؤمنين[1]، فلم يخصّص قولًا واحدًا من أقوالهم، ليشمل جميع ما قالوه من أقوالهم في حقّ اللّه تعالى، وما اتّخذوه هزوًا ولعبًا من شرائع الإسلام.

عدل عن الوصف بـ (الآثـم) إلى الاسـم (الإثـم) مبالغةً في إثم أقوالهم

العدول عن الوصف إلى الاسم:

قوله جلّ شأنه: ﴿عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ﴾ عبّر عن أقوالهم الآثمة بالاسم، ولم يعبّر عنه بالوصف، فلم يقل: (عن قولهم الآثم)؛ لأنّه أراد المبالغة في إثم تلك الأقوال، فكأنّ ما قالوه هو الإثم نفسه، أي أنّ الإثمَ هو مقولهم.

اقـتـصـر عـلى قول الإثم وأكل السّحت إيذانًا بـأنّـهـمـا أصـل الـعـدوان، ولـم يـذكـر الـعـدوان لأنّ المسلمين هم من يزجرهم عنه

السّرّ في عدم ذكر النّهي عن العدوان، والاقتصار على قول الإثم وأكل السّحت:

قوله جلّ شأنه: ﴿عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ﴾ اقتصر في توبيخ علماءهم على ترك نهيهم عن قول الإثم وأكل السّحت؛ ليؤذن بأنّهما الأصل في العدوان[2]، وترك ذكر العدوان؛ إيماءً إلى أنّ المسلمين يزجرونهم عنه، ولا ينتظرون أن يردّ العدوان عنهم غيرهم؛ لأنّ الاعتماد في النّصرة على الآخرين ضَعفٌ[3].

اسـتـئـنـاف للتّصريح بذمّ تـرك الرّبّانيين والأحـبـار عن تغيير المنكر

الغرض من الاستئناف:

قوله جلّ شأنه: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ جملة مستأنفة لذمّ صنيع الرّبّانيّين والأحبار؛ لأنّهم سكتوا عن تغيير المنكر[4]،، فالاستئناف للتّصريح بذمّ أفعالهم وللدّلالة على أنّ تارك النّهي عن المنكر كمرتكب المنكر، فهو توبيخ بعد التّوبيخ في صدر الآية.

(1) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/189، وابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214.
(2) الطّيبي، فتوح الغيب: 5/412.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/248.
(4) الواحديّ، البسيط: 7/452 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 6/237، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/248.

مرجع الضّمير:

قوله جلّ شأنه: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ سياق الآية يتحدث عن الرّبّانيّين والأحبار الذين تركوا الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، فالضّمائر تعود إليهم، لأنّهم هم المتحدَّث عنهم والموبّخون بعدم النّهي[1].

سياق الحديث عن الرّبّانيين من أهل الكتاب، فالضّمير عائد لهم

إيثار التّعبير بالصّنع دون العمل:

قوله جلّ شأنه: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ جاء التّعبير عن إثم علمائهم بـ (يصنعون) ليجعلهم آثَمَ مِن مرتكبي المنكر؛ لأنّه قال في عوامّهم: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾، وقال في العلماء: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾، والصّنع أقوى من العمل؛ لأنّ العمل إنّما يسمّى صناعة إذا صار مستقرًّا راسخًا. فجعل جرم العاملين ذنبًا غير راسخ، وذنب العلماء ذنبًا راسخًا؛ لأنّ العامل لا يسمّى صانعًا حتى يتمكّن في عمله ويتدرّب وينسب إليه[2].

التّعبير بالصّنع مع علمائهم للدّلالة على أنّ العلماء أكثر إثمًا من عوامّ النّاس

المتشابه اللّفظيّ

الاختلاف في (يعملون) (يصنعون) (يفعلون):

وردت في سورة المائدة ثلاث آيات متشابهة في الخاتمة، إلّا في الفعل في رأس الآية، ففي الأولى قال جلّ شأنه: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٦٢﴾ [المائدة: 62]، وفي الثّانية قال تعالى: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ [المائدة: 63]، وفي الثّالثة قال تعالى: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ٧٩﴾ [المائدة: 79]، فلمَ خصّت كل آية بما فيها من خبر كان؟

لذكر بعض أعمالهم اختار (يعملون)، ولذكر من كثر منه الفعل والعلم به اختار (يصنعون)، ولذكر الفعل ناسبه (يفعلون)

والإجابة أنّنا نجد أنّ الآية الأولى بدأت بقوله جلّ شأنه: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ﴾؛ فلما كانت المسارعة في ذلك بالقول والفعل؛ ناسبه قوله: ﴿يَعۡمَلُونَ﴾.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/312.

(2) الزمخشري، الكشاف: 1/654، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/393، والطّيبي، فتوح الغيب: 5/414.

أما الآية الثانية فقد بدأت بقوله تعالى: ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ﴾؛ فلمّا كان السّكوت على ما يخالف الفطرة لا يكون إلا ممّن كثر ذلك عنده، حتّى صار صنعة له؛ ناسبه قوله عزّوجلّ: ﴿يَصۡنَعُونَ﴾.

وأما الآية الثالثة فقد بدأت بقوله تعالى: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ﴾؛ فلمّا كان السّياق خاصًّا بما فعلوه؛ ناسبه قوله: ﴿يَفۡعَلُونَ﴾.

الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(صنع) و(عمل):

الصنع أخصّ من العمل؛ لأنّه يقتضي العلم بما يفعل، والجودة في الفعل

الصّنع ترتيب العمل وإحكامه، وتقدّم العلم به وبما يوصل إلى المراد منه ولذلك قيل للنّجّار صانع، ولا يقال للتّاجر صانع؛ لأنّ النّجار قد سبق علمه بما يريد عمله من سرير أو باب، ويعلم الأسباب التي توصل إلى ذلك، والتّاجر لا يعلم إذا اتّجر أنّه يصل الى ما يريده من الرّبح، فالعمل لا يقتضي العلم بما يعمل له. والصّنع يدلّ على الجودة[1]، فهو أخصّ من العمل، فلا يقال إلّا لما كان من الإنسان بقصد واختيار، وبعد فكر وتحرٍّ وإجادة، فحيثما ذُكر كافّتُهم قال: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾، وحيثما ذكر خاصّتُهم وحفظة العلم ذكر: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾[2]. وفي الآية أسند الصّنع للعلماء؛ لأنهم يعلمون ما يفعلون، ويعلمون أنّهم يخالفون تعاليم دينهم، وفي التّعبير به مبالغة لسوء أفعالهم، ودلالة أنّ جرمهم أكبر لأنّهم خالفوا علمهم.

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 135 - 136.
(2) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 5/392، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/134.

﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۚ وَأَلۡقَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٦٤﴾ [المائدة: 64]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمّا ذكر كفرهم وقولهم الإثم ونفاقهم، بيّن سوء مقالهم ومعتقدهم بما يزيل الغرابة

لَمّا ذكر نفاقهم وكفرهم أراد أن يزيل الغرابة من ذلك فبيّن بعض أكبر أفعالهم القبيحة التي تنمّ عن نفاقهم وسوء أفعالهم، فأخبَرَ بعظيم فِريتهم، من أقوالهم القبيحة؛ نفيًا لاستغراب نفاقهم[1]، "أي فمن يقول هذه العظيمة فلا يُستنكرُ عليه أنْ ينافق"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مَغۡلُولَةٌۚ﴾: (غَلَّ) أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى ثَبَاتِ شَيْءٍ، غَلَلْتُ الشَّيْءَ في الشَّيْءِ، أَثْبَتُّهُ فِيهِ، وغلَّه: جَعَلَ فِي يَدِهِ وَعُنُقِهِ الغُلّ، وَهُوَ الْقَيْدُ الْمُخْتَصُّ بِهِمَا، وجمعه أَغْلَالٌ[3]. " ﴿مَغۡلُولَةٌۚ﴾ ممسكة عن العطاء منقبضة عن الاتّساع فبي الرّزق، نَسَبُوهُ إلى البخل[4]. والمعنى أنّ "خير اللّه مُمْسَك"[5].

2) ﴿مَبۡسُوطَتَانِ﴾: (بَسَطَ) أَصْلٌ يدلّ على امْتِدَادِ الشَّيْءِ،

(1) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/189، وابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/397.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/214.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (غلّ)، وابن منظور، لسان العرب: (غلل).
(4) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 126، والزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/189، والرّاغب، تفسير الراغب: 5/392، والبغوي، معالم التنزيل: 2/67.
(5) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 1/170.

وَالْبَسْطَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ السَّعَةُ وَهُوَ بَسِيطُ الجِسْمِ وَالْبَاعِ وَالْعِلْمِ، وبَسْطُ اليد: مدّها، قال ﷻ: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ﴾، ويستعمل تارة للطّلب، وللأخذ، وللبذل والإعطاء: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[1]، يَدٌ بَسْطَةٌ أي مطلقة[2].

3) ﴿وَلَيَزِيدَنَّ﴾: أي يزدادون عند نزول القرآن لحسدهم تماديًا في الجحود وكفرًا بآيات اللّه، أي كلما أنزل شيء من القرآن كفروا به فيزيد كفرهم[3].

4) ﴿وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾: (بَغَضَ) أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الحُبِّ، والبغضاء: شدّة البُغض، وهو نفارُ النّفس عن الشّيء الذي ترغب عنه، ﴿وَأَلۡقَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾[4].

5) ﴿أَوۡقَدُواْ﴾: (وَقَدَ) كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى اشْتِعَالِ نَارٍ، ويستعار للحرب كاستعارة النّار والاشتعال لها، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ﴾[5].

6) ﴿وَيَسۡعَوۡنَ﴾: سَعى الرّجلُ: أي عدا، وعمل وكسب، والسَّعْيُ: المشي السّريع، وهو دون العدو، ويستعمل للجدّ في الأمر، خيرًا كان أو شرًّا، قال تعالى: ﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ﴾، وأكثر ما يستعمل السَّعْيُ في الأفعال المحمودة[6]، ﴿وَيَسۡعَوۡنَ﴾ معنى السّعي في الآية: العمل والفعل[7].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

الإخبار عن عتوّ اليهود وبعدهم عن الهدى

يخبر اللّه تعالى معدِّدًا بعض أقوالهم القبيحة، فقالوا لَمَّا أصابهم جَدْبٌ: يد اللّه مقبوضة عن بذل الخير والعطاء، ألا حُبِسَتْ أيديهم عن فعل الخير والعطاء، وطُرِدُوا من رحمة اللّه بقولهم هذا، بل يداه ﷻ مبسوطتان بالخير والعطاء، يبسط ويقبض، لا حاجر عليه ولا مُكْرِه له، ولا يزداد الكافرون من نزول القرآن إلّا الكفر؛ ذلك لِمَا

(1) الجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (بسط).
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/216.
(3) الواحديّ، البسيط: 7/463، والزمخشري، الكشاف: 1/657.
(4) الجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (بغض).
(5) الجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (وقد).
(6) الجوهري، الصحاح، والراغب، المفردات: (سعى).
(7) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/216.

هم عليه من الحسد، وألقينا بين طوائف اليهود العداوة والبغضاء، وكلّما جمعوا للحرب، وأعدوا لها عدّة، شَتَّتَ اللّه جمعهم، وأذهب قوتهم، ولا يزالون يجتهدون في ارتكاب ما فيه فساد في الأرض من السعي لإبطال الإسلام والكيد له واللّه لا يحب أهل الفساد[1].

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة العطف:

لَمّـا ذكـر سوء خُلُقهم بنفاقهم عـطـف عـلـيـه سوء معتقدهم بأقوالهم

قوله جلّ شأنه: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ عَطْفٌ على الجملة في قوله: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، فإنّه لما كان أولئك من اليهود والمنافقين انتقل إلى سوء معتقدهم وخبث طويّتهم؛ إظهارًا لفرط التّنافي بين معتقدهم ومعتقد أهل الإسلام[2].

السرّ في إسناد القول لليهود دون أكثرهم:

القول بغلّ اليد صادرٌ عن اليهود الـصّـرحـاء بلا نفاق منهم

قوله جلّ شأنه: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ أسند القول إلى اليهود جميعًا؛ لأنّه قول اليهود الصّرحاء غير المنافقين. فهو قول عامّتهم[3]؛ لأنّه لو عبّر عنهم بالضّمير فقال: (وقالوا يد اللّه مغلولة) لأوهم أنّ قائل ذلك هم الرّبّانيون المذكورون في الآية السّابقة، ولم يُرد ذلك؛ لأنّ هذا القول صادر من عامّتهم ولم يختصّ بعلمائهم.

بلاغة المجاز:

عـــبّروا بـغـلّ اليد عن البخل وإمساك الرّزق

قوله جلّ شأنه: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ نسبوا غلّ اليد للّه تعالى؛ لأنّهم يريدون أنّه بخيل ممسك عن الرّزق، ولا يعنون أنّ يده موثقة[4]، فغلّ اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود[5]، والسّبب أنّ

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/216، والثعالبي، الجواهر الحسان: 2/398 - 399، ونخبة من العلماء، المختصر في تفسير القرآن الكريم: 1/118.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/248.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/248.

(4) الواحديّ، البسيط: 7/452.

(5) الزمخشري، الكشاف: 1/654 - 655، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/135.

اليد آلة لأكثر الأعمال، لا سيّما دفع المال، فأطلق اسم السّبب (غلّ اليد) على المسبَّب (البخل)، وأسند البخل والجود لليد، كقولهم: فيّاض الكفّ، مبسوط اليد[1].

الدّعاء بغلّ أيديهم:

انتزع من قولهم المنكر دعاءً عليهم بالبخل والأسر وغلّ الأيدي في الآخرة

قوله جلّ شأنه: ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾ لما عبّروا بالغلّ مجازًا عن البخل، ونسبوه للّه تعالى، انتزع من لفظهم دعاءً عليهم[2]، فلمّا قالت اليهود: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ قال اللّه: ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾ دعاءً عليهم بالبخل والنّكد، فكانوا أبخل خلق اللّه وأنكدهم[3]، وبغلّ الأيدي حقيقةً، في الدّنيا يغلّلون أسارى، وفي الآخرة معذّبين بأغلال جهنّم[4].

توجيه كيف ينسب الدّعاء إلى الله تعالى:

الدّعاء من الله تعالى تعليمٌ للعباد، وحثٌّ للدّعاء عليهم؛ فتعالى أن يكون فوقه مدعوّ

قوله جلّ شأنه: ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾ توجيه العبارة بأنّه دعاءٌ فيه إشكال؛ فكيف يدعو اللّه تعالى وهو من يُدعى ويُسأل؟ جوابه أنّ ذلك جاء تعليمًا للمسلمين، فكأنّه عزّ ذِكرُه حثّ على الدّعاء عليهم، كما علّمهم الاستثناء في قوله: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾، فجرى الدّعاء من اللّه تعالى مجرى الاستثناء منه، وكلاهما توقيف وتأديب، وقد علا وعزّ أن يكون فوقه مدعوّ[5].

وجه الدّعاء عليهم بالسّوء:

المراد به زيادة البخل والنّكد، وسوء السّمعة بفقدان مكارم الأخلاق

قوله جلّ شأنه: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾ من المعلوم بالضّرورة أنّ اللّه تعالى رحيم بعباده، فكيف جاز أن يدعوَ عليهم بما هو قبيح وهو البخل والنّكد؟ وجوابه أنّ المراد الدّعاء بالخذلان الذي تقسو به قلوبهم، فيزيدون بخلًا إلى بخلهم، ونكدًا

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/394، والنسفي، مدارك التنزيل: 1/459.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/250.
(3) الرّاغب، تفسير الراغب: 5/393، والنسفي، مدارك التنزيل: 1/459.
(4) الزمخشري، الكشاف: 1/655 - 656، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/394.
(5) الواحديّ، البسيط: 7/454.

إلى نكدهم، وبما هو مسبّب عن البخل والنّكد من لصوق العار بهم وبعدم القدرة والمكنة، بسبب العجز والفقر[1].

جمال الجناس الاشتقاقي:

جمال التّعبير اللّفظي بإيراد ألفاظ من جذر واحد في جملة واحدة؛ تنبيهًا على غلّ أيديهم

قوله جلّ شأنه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ جاء في العبارة لفظان: ﴿مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ﴾ من جذر واحد وهو (غلل)، وهذا جناس اشتقاقيّ يخلع على العبارة جمالًا لفظيًّا، مع فائدة معنويّة وهي تنبيهٌ للسّامع على اللّفظة الثّانية المكرّرة على مستوى الجذر وهي: ﴿غُلَّتْ﴾؛ دلالةً على أنّ الغلول أحقّ بهم.

دلالة الإضراب في (بل):

أبطل قولهم بنسبة البخل له تعالى عمّا يقولون، ليبيّنَ خلافه

قوله جلّ شأنه: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ تفيد (بل) الإضراب، وهو هنا لإبطال دعواهم بنسبة البخل له تعالى عمّا يصفون[2]، فأضرب ليبيّن خلاف ما قالوا، وهو إثبات أنّ يده ﷻ مبسوطة؛ دلالةً على الكرم والجود.

المجاز بالإخبار عن اليد:

ذكر الجارحة وأراد ما يسبَّب عنها وهو الجود والإنفاق

قوله جلّ شأنه: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ لما وصفوا اللّه تعالى بالبخل بقولهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ﴾ تعالى اللّه عمّا يصفون ردّ عليهم على قدر كلامهم، فهو جواب لليهود على مقالتهم التي أرادوا بها تبخيل اللّه تعالى، أي هو جواد كريم[3]، فَلمّا كان الجواد يفرّق المال وينفقه بيده، والبخيل يمسك اليد عن الانفاق أسندوا الجود والبخل إلى اليد فليس لذِكر اليد في الآية على هذا المعنى معنًى إلّا إفادة معنى الجود والبخل[4].

---

(1) الزمخشري، الكشاف: 1/656، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/394.

(2) الصّاوي، حاشية الصّاوي على الجلالين: 1/276.

(3) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/190، والواحديّ، البسيط: 7/454.

(4) الواحديّ، البسيط: 7/459.

فائدة التّعبير عن البخل والجود بقبض اليد وبسطها:

أفـــاد تـثـبـيـت الـصّـورة في الـذّهـن؛ لأنّ المـادّيات بالحواسّ أعلق

قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾تعبيرعن الجود والكرم، كما أنّ قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ تعبير عن البخل والإمساك، فعبّر عن المعاني المجرّدة بصورة مادّية مجازًا، لأنّ تصوير المعاني بصورة حسّية تلازمها غالبًا، إذ الصّورة الحسّية أثبت في الذّهن من المعاني[1].

إيثار تثنية اليد على الإفراد:

عـبّر عـن اليد بالتّثنية ردًّا على مقالتهم، مبالغةً في الجود والإنعام وسعة الإنفاق

قوله جلّ شأنه: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ جاء لفظ اليد بالتّثنية ردًّا على مقالة اليهود التي وردت بالإفراد في قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾؛ مبالغةً في الرّدّ عليهم، وهو أبلغ وأدلّ على إثبات غاية السّخاء له ونفي البخل عنه تعالى، فإنّ غاية ما يبذله السّخي من ماله أن يعطيه بيديه[2]، فعبّر بالتّثنية عن الكثرة مبالغةً في الجود والإنعام[3].

المجاز بذكر بسط اليدين:

وصف اليدين بالبسط والمراد وصف الله تعالى بالكرم والجود

قوله جلّ شأنه: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ عبّر عن جوده وكرمه تعالى ببسط اليد، كقول العرب: فلان يعطي بكلتا يديه للدّلالة على أنّه عظيم السّخاء[4]، فاليد المبسوطة لا يقف فيها شيء، إشارة إلى أنّ المال لا يقف فيها، وأنّها لا تكنز المال، فهي دليل على العطاء، فكانت تعبيرًا عن الكرم والجود.

الحكمة من الاستئناف:

استأنف لتأكيد جوده وكرمه وسعة إنفاقه، وأنّه ينفق على مقتضى الحكمة

قوله جلّ شأنه: ﴿يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ جملة مستأنفة لتأكيد وصفه بالسّخاء والجود والكرم، وبيانًا للمجاز في قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾، ودلالة على أنّه لا ينفق إلا على مقتضى الحكمة[5].

---

(1) الطّيبي، فتوح الغيب: 5/415.

(2) الزمخشري، الكشاف: 1/656، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/396، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/135، والنسفي، مدارك التنزيل: 1/459.

(3) الواحديّ، البسيط: 7/460، والرّاغب، تفسير الراغب: 5/393، وابن جزي، التسهيل: 1/238.

(4) ابن جزي، التسهيل: 1/238.

(5) النسفي، مدارك التنزيل: 1/459، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/58، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/250.

فائدة تقييد الإنفاق بعد إطلاقه:

قـيّـد إطـلاق الإنفاق لبيان أنّه ينفق بحكمة

قوله جلّ شأنه: ﴿يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ تقييد لمطلق الإنفاق المعبّر عنه بقوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾؛ إذ قد يتبادر إلى الفهم أنّه يلزم التّبذير والإسراف، فقيّد الإنفاق لبيان أنّه ينفق بحسب مقتضى الحكمة[1].

ينفق بحكمه، وينزل كلّ شيء بـقـدر، لا على رغباتكم

قوله جلّ شأنه: ﴿كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ تعبيرٌ عن كونه مختارًا في إنفاقه، يوسّع مرّة ويضيّق أخرى، على حسب مشيئته ومقتضى حكمته، لا على حسب شهوتكم، ولا على تعاقُبِ سعةٍ وضيق في ذات يد[2]، والمعنى أنّ التّضييق في الرّزق ليس لقصور في فيضه، بل "لأنّ إنفاقه تابع لمشيئته المبنيَّةِ على الحِكَم التي عليَها يدورُ أمرُ المعاش والمعاد"[3].

فائدة التعبير بلام القسم:

عبّر بلام القسم تأكيدًا لمضمون الخبر

قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنۡهُم﴾ عبّر عن تأكيد الكلام بلام القسم، والتّقدير: واللّه ليزيدنّ[4]، وإنّما أكّد الكلام لأنّه إخبار بما يُستغرب ولا يُتوقّع، فكيف يكون الكتاب الذي أنزل هداية للنّاس سببًا في زيادة الكفر كفرًا.

الحكمة من الإخبار عن زيادة كفرهم بنزول القرآن:

أخبر عن زيـادة كـفـرهـم بـنـزل الـقـرآن بيـانًـا لـحـسـدهـم وعنادهم وفرط عتوّهم

قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنًا وَكُفۡرًاۚ﴾ أخبر عن ازدياد كفرهم بنزول القرآن إعلامًا للرّسول ﷺ بفرط عتوّهم، إذ كان ينبغي لهم أن يبادروا بالإيمان، بما سمعوا من آيِ القرآن، ولكنّهم رتبوا على ذلك غير مقتضاه،

(1) الزمخشري، الكشاف: 1/656 - 657، والطّيبي، فتوح الغيب: 5/419.
(2) الواحديّ، البسيط: 7/463، والرّاغب، تفسير الراغب: 5/394، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/396، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/135.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/58.
(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 6/240، والقنّوجي، فتح البيان: 4/14.

فزادهم ذلك طغيانًا وكفرًا، وإظهارًا لحسدهم، وتنبيهًا للرّسول ﷺ والمؤمنين لأخذ الحذر منهم[1].

الحكمة من تقديم المفعول به:

قدّم المفعول به للاهتمام به، ولأنّه هو المقصود بالبيان

قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ قدّم المفعول به وهو قوله: ﴿كَثِيرًا مِّنْهُم﴾ للاعتناء به[2]؛ فالمراد إظهارُ فعلهم إزاء نزول القرآن، وليس المراد بيان نزول القرآن ثمّ ما يترتّب عليه بعد النّزول، فالحكمة من الإخبار هي بيان كثرة من يقع منه زيادة الكفر، فقدّمه لأنّه المقصود بالإخبار.

كيفيّة زيادة كفرهم:

كلّ قرآن ينزل يتجدّد كفرهم به، فهو في ازدياد

قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَنًا وَكُفْرًا﴾ الزّيادة في كفرهم "إمّا من حيث الشّدّةُ والغلوُّ، وإمّا من حيث الكمُّ والكثرةُ؛ إذ كلّما نزلت آية كفروا بها، فيزداد طغيانُهم وكفرهم بحسب المقدار"[3]، أي كلّما نزل عليك شيء من القرآن والحجج كفروا به، فيزِيدُ كفرهم[4] تبعًا لذلك، فهو ليس إخبارًا بأنّ نزوله سببٌ في ازدياد كفرهم، بل إصرارهم على الكفر يتجدّد كلما نزل قرآن، فيزدادون كفرًا وطغيانًا بذلك الإصرار.

فائدة التقييد بالكثرة:

لم يعمّم لأنّ فيهم من آمن، ومن لا يطغى

قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم﴾ لمّا كان فيهم من آمن بالله تعالى، ومن لا يطغى كلّ الطّغيان[5]، فنسب الزّيادة إلى الكثرة منهم دون الجميع؛ لأنّ الوصف لا يشملهم جميعًا، على عادة القرآن

---

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/316، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/251.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/58.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/58.
(4) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/190، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/396 - 397.
(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/216.

في العدل والإنصاف، ولم يقل: (وليزيدنّهم) بالضّمير؛ لأنّ الضّمير سيجعل الحكم عامًّا، وهو ليس مرادًا.

الغرض من تقديم (إلى) على (من)

المقام يقتضي الاهتمام بالمُنزَل إليه؛ لأنّه سبب زيادة كفرهم

قوله جلّ شأنه: ﴿مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ قدّم الجار والمجرور: ﴿إِلَيۡكَ﴾ الذي يدلّ على منتهى الرّسالة لما في (إلى) من دلالة على الغاية، على الجارّ والمجرور: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ الدّالّ على مبدأ الرّسالة، لدلالة (مِن) على الابتداء، والمبدأ حقّه أن يكون أوّلًا؛ فقدّم ﴿إِلَيۡكَ﴾ لأنّ السّياق يتناول زيادة كفرهم، وهي متعلّقة بنزولِ القرآن إليه ﷺ[1].

إضافة لفظ الرّبوبيّة إلى ضمير الخطاب:

أضاف لفظ الرّبوبيّة إلى النّبي ﷺ تشريفًا له

قوله جلّ شأنه: ﴿مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ ذكر أنّ نزول القرآن إلى النّبيّ ﷺ من ربّه ﷻ، فخاطبه بإضافة لفظ الرّبّ إلى ضمير الخطاب تشريفًا له ﷺ[2].

الحكمة من الاستئناف:

لمّا ذكر طغيانهم ذكر أنّهم مشغولون ببغض بعضهم عن المسلمين

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَلۡقَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾ استئنافٌ مَسُوقٌ لنفي ما قد يُتوهَّمُ من ذكر طغيانهم وكفرهم من الاجتماع على أمرٍ يؤدّي إلى الإضرار بالمسلمين[3].

فائدة الإخبار بإلقاء العداوة بينهم:

إخبار بأن عقابهم قد وقع في الدّنيا، تسليةً للرّسول

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَلۡقَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾ أخبر اللّه تعالى أنّه عاقبهم في الدّنيا ببغض بعضهم بعضًا، إيماءً إلى أنّ ذلك بسبب بغضهم المسلمين، وفيه تسلية للرّسول ﷺ فلا يهمّه أمر عداوتهم له؛ لأنّ البغضاء سجيّتهم حتّى بين أقوامهم[4].

---

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/58.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/58.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/59.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/251.

عبّر عن حدوث العداوة والبغضاء بفعل يتعلّق بالماديّات مبالغة في ظهورهما وشدّتهما

بلاغة التّعبير عن حدوث العداوة بينهم بالإلقاء:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ عبّر عن حدوث العداوة بينهم بالإلقاء، والإلقاءُ يتعلّق بما له جرم مادّي، فكأنّ العداوة والبغضاء أشياء لها ذوات مادّية؛ مبالغةً في ظهورهما وشدّة حضورهما بينهم.

أسند الإلقاء إلى ضمير المعظّم نفسه تعظيمًا لمضمون الجملة

إسناد الإلقاء إلى ضمير المتكلّمين:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ أسند الإلقاء إلى ضمير المعظّم نفسه تعظيمًا للبغضاء والعداوة الملقاة بينهم، فهي ليست بغضاء كأيّ بغضاء أخرى، بل هي عقوبة من اللّه تعالى، لذلك علّقت بالبقاء إلى يوم القيامة.

أخبر بأن العداوة والبغضاء باقية إلى يوم القيامة للدّلالة على دوام ذلك

فائدة الإخبار بأن العداوة باقية إلى يوم القيامة:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ أخبر بأنّ هذا الوصف باقٍ إلى يوم القيامة؛ للدّلالة على أنّه وصف دائم لهم يعجزون عن مداواته[1].

الوصل يناسب عَطْفَ قصّة على قصّة

العطف بين الجمل:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ معطوف على قوله ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾؛ لأنّها قصة معطوفة على قصّة؛ إذ كلتاهما عن اليهود[2].

إلقاء العداوة بين طوائف اليهود، وبين اليهود والنّصارى

بيان مرجع الضّمير، بين مَن ألقيت العداوة؟

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ الضّمير يعود على أهل الكتاب، فهو شامل لليهود والنّصارى، وكلّ طوائف اليهود المختلفة؛ دلالةً على أنّ العداوة والبغضاء قائمة بينهم جميعًا[3].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/251.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/216.
(3) الواحديّ، البسيط: 7/463، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/397، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 6/240، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/316 - 317.

الجمع بين العداوة والبغضاء:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ جمع بين العداوة والبغضاء للمبالغة فيما بينهم من اختلافات وبغض، بحيث إنّ بغضهم في ازدياد حتّى يبلغ مرتبة العداوة، والعداوة أخصّ من البغضاء؛ لأنّ كلَّ عدوٍّ يبغض عدوّه، وقد يُبغض من ليس بعدوّ، فالبغضاء أعمّ، وقد ألقى اللّه الأمرين على بني إسرائيل[1]. وفيه دلالة على أنّ العداء بينهم لا ينتهي؛ لأنّه مبنيّ على البغض، لا على خلاف قد يزول فتزول العداوة، ولذلك وصفه بأنه باقٍ إلى يوم القيامة.

العـداوة أخصّ مـن البـغـضـاء، فقد لا يصحب البغض عداوة

الحكمة من الاستئناف:

قوله جلّ شأنه: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُۚ﴾ استئناف لبيان أنّ ما هم فيه من التّعادي فيما بينهم يبطل ما يعزمون عليه من محاربة المسلمين، فهو تصريح بعدم وصول كيدهم إلى المسلمين[2].

لَمّا ذكر أنّ بينهم عـداوة وبغضاء صـــرّح بأنـهـم لـــن يـــقـــدروا عـلـى مـحـاربـة المسلمين

الدّلالة على الظّرفية والتّكرار في (كلّما):

قوله جلّ شأنه: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ﴾ عبّر بـ (كلّما) وهي ظرف وضع للتّكرار مع الدّلالة على التّوكيد[3]، أي كلّما جمعوا وأعدّوا شتّت اللّه شملهم وفرّق جمعهم[4]. وفي ذلك تعبير عن إصرار آخر وهو إصرارهم على إثارة الحروب والتّحريش بين النّاس. بعد أن عبّر سابقًا عن إصرارهم على المعاصي والطّغيان، وذلك يدلّ على كمال عتوّهم وتمرّدهم.

عـبّر بـ (كـلّـما) لـلـدّلالـة على تكرار خذلان الله تعالى لمساعيهم في مـحـاربـة المـسلـمين على وجه التّأكيد

استعارة إيقاد النّار للشّر:

قوله جلّ شأنه: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ﴾ عبّر عن جمعهم

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/216، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/317.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/59.
(3) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 2/378.
(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 6/240.

عبّر عن إثارتهم الـشّـرَّ وجمع أمرهم للحرب بإيقاد النّار

وإعدادهم للحرب بإيقادهم النّار، فمعنى ﴿أَوۡقَدُواْ نَارٗا﴾: أهاجوا شرًّا وأجمعوا أمرهم على الحرب، فالمشبّه هو التّهيّؤ للحرب والاستعداد لها، والمشبّه به إيقاد النّار[1]، بجامع الإعداد والتّهيئة؛ فمن يريد إيقاد النّار فإنّه يجمع الحطب ويراكمه لإضرام النّار، وكذلك من يريد الحرب فإنّه يحشد النّاس ويهيئ السّلاح وغيره من لوازمها، وقرينة إرادة الاستعارة ذكر الحرب، فالحرب لا تتطلّب إيقاد النّار.

استعارة إطفاء النّار لفضّ الجموع وانحلال عزمهم:

استعارة إطفاء الـنّـار لـفـضّ جـمـوعـهـم وتـفـريـقـهـم وخذلانهم

قوله جلّ شأنه: ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ﴾ بعد أنِ استعار إيقاد النّار للإعداد للحرب، استعار إطفاءها لخذلانهم وفضّ جموعهم وتشتّتهم وانهزامهم قبل الحرب[2]، فالمشبّه هو تشتّتهم وانهزامهم، والمشبّه به هو انطفاء النّار بعد إيقادها، والجامع بينهما عدم تحقّق الفائدة، فلم ينالوا مأربهم ولا انتفعوا بجمعهم، والقرينة الدّالة على إرادة الاستعارة هي ذِكرُ الحرب.

التّعبير عن الحرب بتعريف الجنس دلالة على العموم:

عبّر عن الحرب بتعريف الجنس لـلـدّلالـة على خذلانهم في كلّ حـرب، تـبـشـيـرًا للمؤمنين

قوله جلّ شأنه: ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ﴾ ذكر الحرب معرّفة تعريف الجنس؛ للدّلالة على كلّ حروبهم، فكلّما جمعوا وأعدّوا للحرب، غُلبوا وقُهروا، ولم يقم لهم نصر من الله ﷻ على أحدٍ قطّ[3].

إسناد الإطفاء إلى الله تعالى:

قوله جلّ شأنه: ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ﴾ أسند الإطفاء إلى ذاته الجليلة إيماءً إلى عظمة كيدهم، وقوّة جمعهم،

---

(1) ابن جزي، التسهيل: 1/238، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/251.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/216، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/317، وابن جزيّ، التسهيل: 1/238.

(3) الواحديّ، البسيط: 7/464، والبغوي، معالم التنزيل: 2/67، والنسفي، مدارك التنزيل: 1/460.

بحيث إنّه تعالى هو الذي يتولّى إبطال مساعيهم، وتشتيت جمعهم. كما أنّه يدلّ على قوّة الإطفاء، فتذهب مساعيهم أدراج الرّياح، فلا ينتفعون بشيء ممّا عزموا عليه.

أسند الإطفاء إلى ذاته الجليلة، إشارة إلى عظم كيدهم، ودلالة على قوّة استئصال مساعيهم

دلالة ذكر سعيهم بالإفساد بعد ذكر الحرب:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ﴾ عبّر عن سعيهم بالفساد بعد ذكر خيبتهم في إثارة الحروب لبيان أنّهم لا "يحصل في أمرهم قوة من العزّة والمنعة، إلّا أنّهم يسعون في الأرض فسادًا، وذلك بأن يخدعوا ضعيفًا، ويستخرجوا نوعًا من المكر والكيد على سبيل الخُفية"[(1)]؛ وفي ذلك إشارة إلى عراقتهم في الشّر والبغي، فلمّا لم يقع في أيديهم إثارة الحروب فإنّهم لم يتوانوا عن طغيانهم، فاستعاضوا عن ذلك بالإفساد.

ذكر سعيهم بالفساد بعد ذكر خذلانهم في إثارة الحروب، اكتفاءً منهم بإثارة الفتن وخداع النّاس

بلاغة التّعبير عن إفسادهم بالسّعي:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ﴾ عبّر عن فعلهم الفساد بالسّعي؛ دلالةً على اجتهادهم في الكيد للإسلام وأهله وإثارة الشرّ والفتنة، وخداع النّاس[(2)].

عبّر عن فسادهم بالسّعي دلالة على اجتهادهم فيه، ومبالغة إفسادهم

التّعبير بالسّعي دون الإفساد المباشر:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ﴾ عبّر عن فسادهم بالسّعي دون الإفساد، فلم يقل: (ويفسدون في الأرض) لبيان أنّ الإفساد كان مقصدًا لهم وليس فعلًا عارضًا، فهم يجتهدون في ذلك، وليس المعنى أنّهم يقومون ببعض المعاصي التي هي من الفساد، بل هم يفعلون الفساد بحرص واجتهاد.

عبّر عن فسادهم بالسّعي دون الإفساد لبيان أنّ الإفساد كان مقصدًا لهم وليس فعلًا عارضًا

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/397 - 398.

(2) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/397 - 398، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 6/241، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/318، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/59.

دلالة نفي المحبّة عن المفسدين:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ أخبر اللّه تعالى بنفي محبّته عنهم، والمراد نفي لوازمها، فلا يظهر عليهم من أفعال اللّه تعالى ما يشعر بمحبّته لهم، وإعلامًا بأنّه لا يجازيهم إلّا الشّرّ، وأنّه معاقبهم[1].

نفى تعالى محبّته عنهم، نفيًا للوازمها، فلا يأتيهم من اللّه ما يشعر بمحبّته لهم

دلالة اللّام على تعريف الجنس والعهد:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ تدلّ اللّام في ﴿ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ على تعريف الجنس، فاللّه تعالى لا يحبّ كلّ مفسدٍ، في كلّ زمان. ويصلح أنْ تكون للعهد، والمعنى أنّه لا يحبّ هؤلاء المذكورين المتّصفين بالإفساد[2].

اللّام للجنس فهم داخلون فيه، أو للعهد فهم المعنيّون بالوصف

وضع الظّاهر موضع المضمر:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ إن كانت اللّام للعهد فيكون من باب وضع الظّاهر موضع المضمر، فلم يقل: (واللّه لا يحبّهم)؛ بيانًا لشدّة فسادهم وكونهم متّصفين به ولا ينفكّون عنه[3]، ويضاف إلى ذلك أنّ التّعبير بالظّاهر أبان علّة انتفاء المحبّة، وهي اتّصافهم بالإفساد، فاللّه تعالى لا يبعد أحدًا من محبّته لذاته، بل لما اتّصف به ولما كسبت يداه.

وضع الظّاهر موضع المضمر؛ لبيان أنّ اتصافهم به ثابت، ولإظهار علّة انتفاء المحبّة، وأنّها انتفت بسبب الإفساد لا لذواتهم

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/216، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/135، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/318.
(2) القنّوجي، فتح البيان: 4/15.
(3) القنّوجي، فتح البيان: 4/15.

﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَكَفَّرۡنَا عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ٦٥﴾ [المائدة: 65]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا أثبت الله تعالى في الآية السّابقة كفر اليهود وعنادهم لمَا أُنزِل على النّبيّ ﷺ وعظهم في هذه الآية، ورجَّاهم في رحمته، بأنّهم لو آمنوا بنبوَّةِ النّبيّ ﷺ، واتَّقوا ما هُدِّدوا في كتابهم على ترك الإيمان به لكفَّر الله سيّئاتهم، وأدخلهم الجنَّة.

❁ المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

ولو أنّ اليهود والنّصارى - مع ما عدَّدنا من سيّئاتهم - آمنوا بالنّبيّ ﷺ، وبما جاء به، واتَّقوا الله بالانقياد إلى أوامره ونواهيه، لكفَّرنا عنهم تلك السّيّئات، وإن كانت كثيرةً، ولأدخلناهم الجنّة يتنعَّمون فيها نعيمًا لا ينقطع.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة الوصل في: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾:

قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ وُصِلت هذه الجملة بما قبلها - وهو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [المائدة: 64] - بالواو في ﴿وَلَوۡ﴾ لمَا بين الجملتين منَ الاتّفاق في الخبريّة لفظًا ومعنًى، وكونهما متناسبتين من حيث إنّهما في شأن اليهود وأهل الكتاب، فلمّا كانتا كذلك، ولم يكن مانع من عطفهما، حسُن الوصل بينهما.

اتّفقتِ الجملتان في الخبريّة، وتناسبتا في المعنى فحسُن الوصل:

دلالة ﴿وَلَوۡ﴾ الشّرطيّة:

قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ﴾ فيه دعوةُ أهل الكتاب للخير عن طريق التّعريض، حيث وقع الشّرط فيه بـ﴿وَلَوۡ﴾ دون غيرها من أدوات الشّرط كـ(إن) وغيرها؛ فإنّها قد تتضمَّن معنى التّمنّي، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ

أهل الكتاب، مع ما ذُكر من عنادهم، مدعوُّون للإيمان بالله وتقواه:

﴿مِنۡهُمۡ﴾ [البقرة: 167]، أي: يا ليت لنا كرَّة، وكقولك لأحدهم: لو تأتيني فتحدّثني، أي: ليتك تأتيني، وكذلك هي في هذه الآية، أُشرِبَت معنى التّمنّي توسُّعًا(1).

دلالة التّعبير بـ: ﴿أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾:

أهليَّة الكتاب تقتضي الإيمانَ بما فيه، والعملَ بمقتضاه:

وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ﴾ عُبِّر فيه عنِ اليهود والنّصارى بـ﴿أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، أي: التّوراة والإنجيل، وفي ذكرهم بهذا العنوان تشنيعٌ عليهم، وتقريعٌ لهم على عدم إيمانهم بما في التّوراة والإنجيل منَ التّبشير بالنّبيّ ﷺ؛ فإنّ أهليَّتهم للكتاب تُوجِب عليهم إيمانَهم بجميع ما فيه، فكفرهم به - وهم أهله - أقبح من كفر غيرهم؛ لإعراضهم عنِ الحقّ مع علمهم به(2).

بلاغة الإدماج في: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ﴾ الآية:

المعاصي المذكورة في الآية السّابقة عظيمة لا يُتنصَّل منها إلّا بالإيمان:

قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَكَفَّرۡنَا عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾ ... الآية، جعلَ اللّه تعالى إيمان أهل الكتاب وتقواهم شرطًا لتكفير سيّئاتهم بعد أن عدَّد بعضها في الآية السّابقة، وفي ذلك نوع منَ المحسّنات البديعيّة المعنويَّة، يسمّى الإدماج(3).

وبيان ذلك أنّ الظّاهر كان يقتضي أن يُقال - في غير القرآن - بعد ذكر سيّئات اليهود وقبائحهم في الآية السّابقة: (ولو أنّ أهل الكتاب تابوا لكفَّرنا عنهم)، فجُعل ﴿ءَامَنُواْ﴾ موضع (تابوا)، وصُرِّح بذكر السّيّئات دلالةً على أنها لا تُغفر إلّا بالإسلام؛ لأنّه يهدم ما قبلَه(4).

حذف متعلّق ﴿ءَامَنُواْ﴾:

قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامَنُواْ﴾ حُذف مفعول ﴿ءَامَنُواْ﴾

(1) المغربيّ، مواهب الفتاح ضمن شروح تلخيص المفتاح: 2/241، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/252.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/59.
(3) وهو تضمين كلامٍ سيق لمعنى معنى آخر. السّيوطيّ، شرح عقود الجمان، ص: 136.
(4) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 5/421.

فيه، فلم يقُل تعالى: (آمنوا بي أو برسولي)، وقد حسَّن هذا الحذف الثّقة بظهور المفعول به فيما قبل هذه الآية، وما بعدها، فممَّا جاء قبلها قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلُ﴾ [المائدة: 59]، وممّا جاء بعدها: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ [المائدة: 66]، فعلم من ذلك أنّ قوله تعالى: ﴿ءَامَنُواْ﴾، يعني: آمنوا باللّه، وبجميع ما جاء في التّوراة والإنجيل والقرآن، وما أنزله اللّه تعالى منَ الكتب(1).

الاختصار مع العلم من أسباب حذف متعلّقات الفعل:

لم قُدِّم الإيمان على التّقوى في: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ﴾؟

الإيمان أساس جميع الأعمال:

وقوله تعالى: ﴿ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ﴾ قُدِّم فيه وجوب إيمان أهل الكتاب باللّه، وبجميع ما أنزله من الكتب؛ وذلك لأنّ الإيمان هو أساس جميع الأعمال، وهو شرط لقَبول الطّاعات، وفي ذلك إعلامٌ لأهل الكتاب بأنّه لا نجاة لهم إلّا بالإيمان المقتضي تصديقَ ما جاء به النّبيّ ﷺ، وعدم كتمان ما عندهم من وصفه(2).

دلالة قَرن الإيمان بالتّقوى في: ﴿ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ﴾:

الإيمان المقصود هو ما كان لغرض التّقوى لا لغرض دنيويّ:

قوله تعالى: ﴿ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ﴾ قُرن فيه اشتراط الإيمان؛ لتكفير السّيّئات ودخول الجنّة باشتراط التّقوى أيضًا، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنّ الإيمان الّذي يترتَّبُ عليه ذلك هو ما كان لغرض التّحقُّق بتقوى اللّه، وعمل الصّالحات، لا ما كان لتحقيق الأغراض الدّنيويّة كإيمان المنافقين(3).

دلالة قَرن تكفير السّيّئات بإدخال الجنّة:

سعادة الآخرة تنحصر في رفع العقاب، وإيصال الثّواب:

قوله تعالى: ﴿لَكَفَّرۡنَا عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ رتَّب اللّه تعالى فيه على الإيمان المقرون بالتّقوى جزاء أُخرويًّا؛ هو

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/350.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/224.
(3) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/398.

تكفير السّيّئات وإدخال الجنّات، وسرُّ حصر الجزاء الأخرويّ في هذين الأمرين هو أنّ سعادة الآخرة محصورةٌ في نوعين: الأوّل رفع العقاب، وهو الّذي يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾، والثّاني هو إيصال الثّواب، وهو الّذي يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾[1].

قُـوبـل الإيـمـان بـتـكـفـير الـسّـيّـئـات، وقُوبلَت التّقوى بدخول الجنّة:

كما أنّ ترتيب تكفير السّيّئات، ودخول الجنّة على الإيمان والتّقوى، يعدُّ منَ التّوزيع، فالإيمان في الآية يقابله تكفير السّيّئات؛ إذِ الإسلام يجُبُّ ما قبله، والتّقوى يقابلها دخول جنّات النّعيم؛ لكون المتّقي ممتثلًا لأوامر الله تعالى والنّواهي، فهو يُكافَأُ على ذلك بالجنّة[2].

دلالة لام التّأكيد في: ﴿لَكَفَّرْنَا﴾:

وعد الله واقع لا محالة، فكيف لو أُكِّدَ؟!

وقوله تعالى: ﴿لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ أُكِّد فيه جواب الشّرط بلام التّوكيد، ولمَّا كان يصحُّ أن يُقال في غير القرآن: (ولو أنّ أهل الكتاب آمنوا، واتّقوا، كفَّرنا عنهم) كان في إدخال هذه اللّام توكيدٌ يُضافُ إلى التّوكيد المستفاد أصلًا من وعد الله تعالى[3].

وقد جاء هذا التّوكيد غايةً في مطابقة المقام؛ وذلك لأنّه قد تقدَّم في الآية السّابقة ذمُّ اليهود وتعديدُ سيّئاتهم، فلمّا كان قد يقع من بعضهم قنوط من رحمة الله جاء هذا التّوكيد ليُبطِل هذا الظّنَّ، ويقرِّرَ أنّ الله تعالى يغفر لِمَن آمن مِن أهل الكتاب، واتّقى، ولا يبالي بما تقدَّم من خطاياه وعناده. والله تعالى أعلم.

دلالة التّعظيم في: ﴿لَكَفَّرْنَا﴾:

وفي قوله تعالى: ﴿لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ عُبِّر بضمير

---

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/398.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/318.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/253.

التّعظيم - المتضمِّن لمعاني الجلال والكبرياء - في: ﴿لَكَفَّرْنَا﴾، وفي استعماله في هذا الموضع إشارةٌ إلى عظيم جُرأة أهل الكتاب، وفداحة جرائمهم الّتي تقدَّم بعضها في الآية السّابقة[1].

استعمال ضمير التّعظيم يدلّ على عِظَم الذّنب، وجُرأة المذنب:

جمع ﴿سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾ جمع قلَّة:

وفي قوله تعالى: ﴿لَكَفَّرۡنَا عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾ جُمعتِ السّيّئات جمع مؤنّث سالمًا، وهو من جموع القِلَّة، وفي ذلك نُكتةٌ لطيفةٌ؛ وهي الإشارة إلى أنّ ذنوب أهل الكتاب وغيرِهم - مهما كثُرت - فهي قليلة في جنب عفو اللّه تعالى وكرمه[2].

الذّنوب الكثيرة قليلة بالنّسبة إلى كرم الله تعالى:

تكرير اللّام في: ﴿وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ﴾:

قوله تعالى: ﴿وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ كُرِّرت فيه لام التّوكيد الدّاخلة على جواب الشّرط في: ﴿لَكَفَّرۡنَا﴾، وفي تكريرها تأكيد لوعد اللّه تعالى لمؤمني أهل الكتاب بتكفير السّيّئات، وإدخالهم الجنَّات إذا آمنوا واتَّقوا، وتأكيد هذا الوعد كتأكيد سابقه - أي: ﴿لَكَفَّرۡنَا﴾ - في مطابقة المقام[3].

تكرار التّوكيد يدلّ على تأكيد الوعد:

دلالة التّعظيم في: ﴿وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ﴾:

وقوله تعالى: ﴿وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ أُسند فعل الإدخال فيه إلى (نا) الدّالّة على التّعظيم، وفي ذلك إشارة إلى سعة رحمة اللّه تعالى، وأنّها لا تضيق عن شيء أراده، فهو سبحانه يُدخل الجنّة مَن شاء، وإن كثُرَت ذنوبه إذا آمن به، واتّقاه[4].

رحمة الله واسعة لا تضيق عن شيء:

دلالة إضافة الجنّات إلى النّعيم:

قوله تعالى: ﴿وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ أُضيفت فيه الجنّات

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/225.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/350.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/59.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/225.

أهـل الإيـمـان يتنعّمون، وأهل الكفر للعذاب مستحِقُّون:

إلى النّعيم، وفي هذه الإضافة إشارة - بمفهوم المخالفة - إلى ما يستحقُّه مَن لا يؤمن من أهل الكتاب، ويتّقي منَ العذاب، فكأنّه قيل: مَن آمن واتّقى منهم فله جنّات النّعيم، ومن لم يؤمن ويتَّقِ فله عذاب الجحيم[1].

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/318.

﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم مِّن رَّبِّهِمۡ لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ ٦٦﴾ [المائدة: 66]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد أن رغَّب الله تعالى أهل الكتاب في الآية السّابقة في موعود الآخرة من تكفير السّيّئات، وإدخالهم الجنّة، رغَّبَهم في هذه الآية في موعود الدّنيا، بأنّهم لو آمنوا لفازوا بسعادة الدّنيا، ووجدوا طيّباتها وخيراتها؛ ليجمع لهم تعالى بذلك بين خيري الدّنيا والآخرة.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَقَامُواْ﴾: فعل ماضٍ منَ الإقامة، وإقامة الشّيءِ هي مراعاته وتوفية حقّه، ومنه إقامة الصّلاة، أي: توفيتها شرائطها من إتمام الرّكوع والسّجود والخشوع، لا الإتيان بهيئاتها فحسب، وقيل: إقامة الصّلاة إدامتها، وقيل: إقامة الشّيءِ إظهاره، ومنه قولهم: أقاموا السّوق، أي: حرَّكوها، وأظهروها.

والمقصود بإقامة التّوراة والإنجيل: توفية حقّهما منَ العلم والعمل، وقيل: إظهار ما فيهما منَ الأحكام والتّبشير بالنّبيّ ﷺ، والأمر باتّباعه[1].

2) ﴿مُّقۡتَصِدَةٞۖ﴾: اسم فاعل منِ اقتصدَ، والقصد: العدل. والقصد منَ الأمور: ما كان وسَطًا بين طرفين. والاقتصاد نوعان: محمود، ومذموم؛ فالمحمود هو ما كان فيما له طرفان: إفراط وتفريط، كالجُود فإنّه وسط بين الإسراف والبخل، وهذا هو الّذي يكون بمعنى الاعتدال، أمّا المذموم فهو ما يُكنّى به عمّا يتردَّد بين طرفين: أحدهما محمود، والآخر مذموم، كأن يكون بين العدل والجور.

و﴿أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ﴾، أي: معتدلة، والمراد بهم: مؤمنو أهل الكتاب، كعبد الله بن سلّام، وقيل: بل من كان منهم عدلًا في دينه، غير شديد العناد والعداوة للمؤمنين[2].

(1) الهرويّ، الغريبين: 5/1596، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/319.

(2) الرّاغب، المفردات: (قصد)، وابن منظور، لسان العرب: (قصد)، والرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/399.

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

ولو أنَّ أهل الكتاب عملوا بما في التّوراة والإنجيل، وآمنوا بالقرآن الّذي أنزل على النّبيّ ﷺ، ليسَّر الله تعالى لهم أسباب الرّزق، فأنزل لهم المطر، وأنبت لهم الأرض، وإنَّ من أهل الكتاب فريقًا معتدلًا ثابتًا على الحقّ، وكثيرٌ منهم ساء عمله، وضلَّ سبيله.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

الاستعارة في: ﴿أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾:

إقامة التّوراة والإنجيل هي إظهارُهما:

قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾، قيل: معنى أقاموا التّوراة والإنجيل: أظهَروا ما فيهما منَ الأحكام، وعليه ففي الكلام استعارةٌ تحقيقيَّةٌ، حيث شُبِّه كُلٌّ مِنَ التّوراة والإنجيل بالشّخص، وشُبِّه إظهارهما بالإقامة؛ لكون القيام هو أظهر هيئات المرء[1].

دلالة الجارّ والمجرور في: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم﴾:

يجب العمل بالقرآن على كلّ مَن خُوطِبَ به:

قُيِّدَ الإنزال بالجارّ والمجرور ﴿إِلَيۡهِم﴾ في: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم﴾، وعلى ما ذكره كثير منَ المفسّرين مِن أنّ المراد بـ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم﴾ هو القرآن الكريم[2]، يكون في هذا القيد إيذانٌ بوجوب إقامة القرآن على أهل الكتاب؛ لكونه أنزل إليهم، فهم مخاطَبون به، ويجب عليهم العمل به فور وصوله إليهم[3].

القرآن الكريم هو الكتاب الخاتم، والدّستور الحاكم:

وفي هذا التّقييد أيضًا تصريح ببُطلان ما كان يدّعيه اليهود من كون القرآن قد أُنزِل للعرب خاصَّة، وأنّ أحكامه لا تتعلّق بهم، فجاء التّقييد في هذه الآية رادًّا عليهم، مُبطلًا لدعواهم[4].

---

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/217.

(2) ابن جرير، جامع البيان: 8/562، وابن الجوزيّ، زاد المسير: 1/567.

(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/60.

(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/350.

دلالة الإضافة في: ﴿رَّبِّهِمۡ﴾:

في إضافة الرّبّ إلى ضمير أهل الكتاب مزيد تلطُّف في دعوتهم:

وفي التّعبير بالرّبّ، وإضافته إلى ضمير أهل الكتاب مزيد تلطُّف في دعوة أهل الكتاب إلى إقامة التّوراة والإنجيل؛ لمَا تتضمَّنه الرّبوبيَّة من معاني الإحسان، وما تفيده الإضافة إلى ضمير أهل الكتاب من تشريف للمضاف إليه[1].

دلالة التّعبير بالأكل في قوله تعالى: ﴿لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ﴾:

الأكل هو أكثر ما يُحتاج إليه لديمومة الحياة:

وفي قوله تعالى: ﴿لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ﴾ عُبِّر عن الأخذ بالأكل على سبيل الكناية؛ وذلك لأنَّ المراد بالآية هو وعد اللّه تعالى لأهل الكتاب بسعة الرّزق إذا أقاموا ما أُنزل إليهم منَ الكتب، فلمَّا كان الأكل هو أكثر ما يُحتاج إليه لديمومة الحياة عُبِّر به[2].

الأكل أعظم المنافع، وهو يستتبعُ سائرَها:

وقد تكون الكناية هي في استعمال الأكل مكان الانتفاع المطلق؛ وذلك لأنّ الأكل هو أعظم المنافع، وفي تحصيله استتباعٌ لسائرها ممّا يحتاج إليه الإنسان، ففي الاقتصار عليه دلالة على غيره من سائر ألوان الانتفاع[3].

تعليق الأكل على إقامة التّوراة والإنجيل:

في الإيمان باللّه وطاعة رسوله استجلابٌ لبركات الأرض والسّماء:

وفي وعد اللّه تعالى لأهل الكتاب في هذه الآية بسعة الرّزق، وأكل الخيرات، بقوله: ﴿لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ﴾ ردٌّ على اليهود، فإنّهم لـمَّا أصرُّوا على تكذيب النّبيّ ﷺ ومنابذته العداءَ أصابهم اللّه تعالى بالشّدَّة والقحط، حتّى بلغ بهم الأمر أن قالوا: يد اللّه مغلولة، فردَّ اللّه تعالى عليهم في هذه الآية، وبيَّن أنّهم لو تركوا ما هم عليه منَ الكفر لانقلبَ قحطهم وشدَّتهم إلى خصبٍ وسعةٍ[4].

وفي وعد اللّه تعالى لأهل الكتاب أيضًا بالسّعة والخصب إن

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/60، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 6/225.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/320.
(3) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 5/422.
(4) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/398.

الوعد بالتّوسعة الدّنيويّة هو المناسب للمقام:

أقاموا التّوراة والإنجيل مراعاة لحال أهل الكتاب، فإنّ غالبَهم محطُّ نظره هو الأمرُ الدّنيويُّ، ولذا بادروا إلى مقولتهم الشّنعاء المشار إليها فيما سبق، فبيّن تعالى أنّ قحطهم، وفساد أمر دنياهم، إنّما هو من أنفسهم؛ إذ لم يقيموا ما في كتابيهم منَ الإيمان بالنّبيّ ﷺ، واتّباع ما جاء به من عند اللّه تعالى[1].

دلالة حذف المفعول في: ﴿لَأَكَلُواْ﴾:

لإقامة أحكام الله تعالى بركاتٌ عامّة:

وفي حذف مفعول: ﴿لَأَكَلُواْ﴾ في الآية - وهو فعل متعدٍّ - دلالة على تعميمه، فكأنّه قيل: لأكلوا وانتفعوا من كلّ أنواع الخيرات، فأفاد الحذف هنا التّعميم مع الاختصار، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: 25]، أي: يدعو كلَّ أحد[2].

الحكمة هي ذكر حصول الأكل لا بيان المأكول:

وقد يكون مفعول ﴿لَأَكَلُواْ﴾ قد حُذِفَ في الآية؛ لكون الغرض هو التّنصيص على حصول الأكل نفسه منهم، دون التفاتٍ إلى جنس المأكول، فيكون المعنى: لو أنّهم فعلوا ذلك لرُزقوا، أي: بعد ما نزل بهم منَ الشّدّة والقحط، ومثله قولهم: فلانٌ يعطي ويمنع، أي: يحصل منه العطاء والمنع[3].

دلالة تخصيص جهات الأكل في: ﴿مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ﴾:

مصدر جُلّ ما يُنتفَعُ به هو السّماء أو الأرض:

وفي قوله تعالى: ﴿لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ﴾ قُيّدَ الأكل بكونه من فوق أهل الكتاب أو من تحتهم لكون السّماء والأرض هما مصدر كلّ ما يُنتفَع به؛ ولذا قيل: في قوله تعالى: ﴿مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ إشارة إلى المطر، وفي: ﴿وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ﴾ إشارةٌ إلى الزّروع والثّمار[4].

---

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/225.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/60.

(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/350.

(4) ابن جرير، جامع البيان: 8/563، والرّاغب، تفسير الرّاغب: 5/397.

بلاغة الكناية في: ﴿لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ﴾:

يساقُ الرّزقُ إلى مَن أقام أحكام الله تعالى مِن كلّ سبيل:

والأظهر أنّ في قوله تعالى: ﴿لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ﴾ تعميمًا لجهات الرّزق، ووعدًا لأهل الكتاب بسَوقه إليهم من كلّ سبيل، إن أقاموا ما أنزله الله تعالى إليهم في التّوراة والإنجيل والقرآن، والمعنى: لرزقوا رزقًا متّصلًا كثيرًا يستوعب جميع الأحوال والأزمان، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمۡ رِزۡقُهُمۡ فِيهَا بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا ٦٢﴾ [مريم: 62].

وعليه فيكون الكلام كناية عنِ السَّعة والخصب، وليس فيه تخصيص لجهات الرّزق، كقولهم: فلان في خير مِن قرنه إلى قدمه[1].

الأكل يراد به الرّزق المعنويُّ، وهو العلم:

وذهب بعض أهل الإشارات إلى أنّ الأكل في الآية يراد به الرّزق المعنويُّ، وهو العلمُ بالله وبما أرسل به رسله، وفي تقييده بـ﴿مِن﴾ دلالة على أنّ أهل الكتاب إذا أقاموا تنزَّلت عليهم بركات المعرفة، كما جاء في الأثر: (من عمل بما يعلم ورَّثه الله علمَ ما لم يعلم)[2]، فهذا يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿مِن فَوۡقِهِمۡ﴾.

ثمّ إنّهم إذا أقاموا على العمل بالكتاب، وبما أُنزل عليهم منَ البركات بأقدام راسخة، استنزل تعالى لهم بركاتٍ من تحتهم، وهكذا يظلُّ العملُ والعلمُ يتناوبان فيهم، حتّى يصيروا في أعلى درجات العارفين المقرَّبين[3].

الإشارة في: ﴿وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ﴾:

في ذكر الأرجل إشارة لرسوخ العلم، وثبات القدم فيه:

وفي ذكر الأرجل - على ما قاله بعض أهل الإشارات - إشارة إلى حصول ثبات القدم، ورسوخ العلم، لِمَن أقام أحكام الله تعالى، وفي اقترانها بـ﴿تَحۡتِ﴾ دلالةٌ على مزيد الثّبات، وكونه منَ الرّاسخين في العلم، لا منَ المتزلزلين من أهل الأوهام[4].

---

(1) الفرّاء، معاني القرآن: 1/315، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/254.
(2) أخرجه الخطيب البغداديّ - عن عليّ بن أبي طالب - في الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع: 1/89.
(3) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 5/423.
(4) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 5/423.

لم قُدِّم الجزاء الأُخرويّ على الدّنيويّ؟

الجزاء الأخرويّ أهمُّ؛ لأنّ به النّجاة السّرمديّة:

وقُدِّم الجزاء الأخرويّ في الآية السّابقة بقوله تعالى: ﴿لَكَفَّرۡنَا عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ على الجزاء الدّنيويّ في هذه الآية بقوله تعالى: ﴿لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ﴾؛ لأنَّ شأن الآخرة أهمُّ من شأن الدّنيا؛ إذ به تكون النّجاة السّرمديّة والنّعيم المقيم، أمّا الجزاء الدّنيويّ فمحدودٌ زائلٌ[1].

لم قُدّم شبه الجملة ﴿مِّنۡهُمۡ﴾؟

التّقديم هو الصّحيح لغةً، والأوضح معنًى:

قوله تعالى: ﴿مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ﴾ قُدِّم فيه الخبر، وأُخِّر المبتدأ، خلافًا للأصل في ترتيبهما، والسّبب في ذلك هو تنكير المبتدأ، وهو ﴿أُمَّةٞ﴾، وكونُ الخبر شبه جملة، وهو ﴿مِّنۡهُمۡ﴾، وهذا ممّا يُلتزم فيه تقديم الخبر، وتأخير المبتدأ.

فإن قيل: إنّ كون المبتدأ نكرة موصوفة يسوِّغ تقديمه لحصول الفائدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾ [البقرة: 221]، فيُجاب: بأنّ تقديم ﴿أُمَّةٞ﴾ ههنا قد يوهم تعلُّقَ ﴿مِّنۡهُمۡ﴾ بقوله تعالى: ﴿مُّقۡتَصِدَةٞۖ﴾، وهو خلاف المراد، فعُدل عن ذلك للنّصّ على خبريَّته. والله تعالى أعلم.

دلالة الافتعال في: ﴿أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ﴾:

كانت الأمّة المذكورة جائرةً أوّلًا، ثمّ اقتصدت:

قوله تعالى: ﴿مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ﴾ عُبِّر عنِ القصد - الّذي هو العدل - بصيغة الافتعال الّتي من معانيها التّصرُّف لتحصيل أصل الفعل كما في الاكتساب ونحوه، وعليه فإنّ في مجيئها بهذه الصّيغة إشارة إلى أنّ هذه الأمَّة المقتصدة من أهل الكتاب كانت جائرةً أوّلًا، ثمّ اقتصدَت بعد ذلك[2].

---

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/351.

(2) الرَّضيُّ، شرح الشافية: 1/110، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/320.

دلالة تنكير: ﴿أُمَّةٌ﴾:

المقتصِدُ من أهل الكتاب قليلٌ:

وتنكير الأمّة في قوله تعالى: ﴿مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ﴾ يفيد التّقليل، كقوله تعالى: ﴿وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۚ﴾، ففي التّنكير في ﴿أُمَّةٌ﴾ إشارة إلى أنّ المعتدل في عداوته لأهل الإيمان من أهل الكتاب - أو الدّاخلون منهم في الإسلام في عهد النّبيّ ﷺ - هم أمّة قليلة؛ ولذا قُوبلت هذه الأمّة بقوله تعالى: ﴿وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ﴾[1].

دلالة التّنكير في: ﴿وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾:

المعاندون لدين الله، وإن كثروا فهم إلى قلّة واحتقار:

وفي تنكير ﴿وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ﴾ دلالة على تحقير المسند إليه، إذ إنّه يصحّ أن يُقال في غير القرآن: والكثير منهم ساء ما يعملون، لكن جاء التّنكير تحقيرًا لَمن ساء عمله ممّن لم يقتصد من أهل الكتاب في معاندته لأهل الإيمان، وبيانًا لأنّهم وإن كثُر عددُهم، وعظُمَ كيدُهم، ليسوا بشيء أو على شيء. والله أعلم.

الذّمُّ في: ﴿سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ﴾:

عملُ المعاندين من أهل الكتاب ممّا يُتعجَّب منه:

قوله تعالى: ﴿وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ﴾ أُسنِدَ فيه سوء العمل إلى أكثر أهل الكتاب، و(ساء) في الجملة جارية مَجرَى (بئس) في إفادة الذّمّ، كما في قوله تعالى: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٦٢﴾ [المائدة: 62]، فقوله تعالى: ﴿سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ﴾ فيه معنى التّعجُّب، كأنّه قيل: ما أسوأ عملهم!؛ وذلك لعنادهم ما جاء به النّبيّ ﷺ، وإفراطهم في عداوته، والإعراض عنه[2].

دلالة التّفاوت في التّعبير عنِ الأمّتين من أهل الكتاب:

التّعبير القرآنيّ غاية في الدِّقّة، ومراعاة المقام:

قسّم الله أهل الكتاب في هذه الآية إلى قسمين، عُبِّر عنهما بتعبيرين متفاوتين:

---

(1) السّبكيّ، عروس الأفراح: 1/204، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/320.

(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/658، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/136.

أمّا القسم الأوّل فهم الأمّة المقتصدة، قال تعالى: ﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ﴾، فجُعل الاقتصاد صفةً لهم، وهو ألزم للموصوف منَ الخبر، وأُخبر عنهم بقوله تعالى: ﴿مِّنْهُمْ﴾، ولمّا كان الخبر ليس من شأنه اللّزوم كان الإخبار عنهم بأنّهم من أهل الكتاب هو الأليق بالمقام؛ لأنّ هذه النّسبة قد تزول عنهم بالإسلام، فيكون الإخبار عنهم بأنّهم ﴿مِّنْهُمْ﴾ باعتبار الحالة الماضية.

وأمّا القسم الثّاني فهم الّذين قال تعالى فيهم: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾، فلم يُجعل ﴿مِّنْهُمْ﴾ هنا خبرًا، بل جُعل وصفًا لازمًا لـ﴿وَكَثِيرٌ﴾ وهو الأليق؛ لأنّهم كفّار حقيقة، ثمّ جاءَت جملة ﴿سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ خبرًا، وكان هذا هو الأليق أيضًا لَمَا تقدَّم من أنّ الخبر ليس مِن شأنه اللّزوم كالوصف؛ لأنّه قد يزول ذلك عنهم بإسلام بعضهم[1].

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/320.

﴿۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٦٧﴾ [المائدة: 67]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

لمّا ذكر الله تعالى قلّة المقتصدين وكثرة الفاسقين من أهل الكتاب أمر تعالى نبيّه بأن يبلّغ ما أنزل إليه، ولا ينظر إلى قلّة المقتصدين، وكثرة الفاسقين منهم، أو يخشى مكروههم؛ فإنّه تعالى يعصمه منهم ويصونه من مكرهم.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَعۡصِمُكَ﴾: مضارع عَصَم، والعِصمة: المنع. ومنه قولهم: عصَمَه الطعام، أي: منعه منَ الجوع، وعَصَم القِربة، أي: شدَّها. والاستعصام: طلب ما يُعتَصَم به ويُمتنَع، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَعۡصَمَۖ﴾ [يوسف: 32].

والمراد بقوله تعالى: ﴿يَعۡصِمُكَ﴾، أي: يحفظك، ويجعل لك وقاية منَ المخاوف الّتي قد توقفك عن تبليغ الرّسالة كالقتل والأسر ونحوهما(1).

❁ المَعْنَى الإجْمَالِيُّ:

يا أيّها الرّسول ﷺ أخبر بما أُنزل إليه من ربّك كاملًا، ولا تكتم منه شيئًا، فإنّك إن قصَّرت في ذلك فكتمتَ شيئًا فما أنت بمبلّغ رسالة ربّك، والله تعالى يضمنُ لك العصمة منَ الكافرين إن فعلتَ ذلك، فلا يستطيعون قتلك أو الوصول إليك بسوء، وإنّه تعالى لا يهديهم إلى ما يريدون منَ الإضرار بك.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

النّداء في: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾:

قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ نودي فيه النّبيّ ﷺ بصفة الرّسالة، وفي هذا النّداء

(1) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: 2/34، والرّاغب، تفسير الرّاغب: 5/400.

الرّسالة أشرف أوصاف الجنس الإنسانيّ:

منَ اللّه تعالى تشريف له وتعظيم لقدره ﷺ؛ إذِ الرّسالة هي أشرف أوصاف الجنس الإنسانيّ، وقد خُصَّ ﷺ بالنّداء بها، بينما نادى غيره منَ الأنبياء بأسمائهم، فقال تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ﴾ [البقرة: 35] و﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَآۖ﴾ [هود: 76][1].

لمَ عُبِّر بالرّسول دون النّبيّ في هذا الموَضِع؟

تبليغ الوحي كاملًا من واجبات الرّسالة:

وفي نداء اللّه تعالى للنّبيّ ﷺ في هذا الموضع بعنوان الرّسالة دون النّبوّة؛ إيذان بأنّ الرّسالة من موجبات ما أمره اللّه تعالى به في هذا النّداء من تبليغ كلّ ما أُنزل عليه منَ الوحي غير مبالٍ بأحد منَ الخلق، فكأنَّ في وصفه بالرّسول إيماء إلى ما يأتي بعد هذا النّداء منَ الأمر الإلهيّ؛ لكون الرّسول أخصّ منَ النّبيّ بكونه مأمورًا بتبليغ ما أُنزل عليه[2].

دلالة التّعريف بـ(ال) في ﴿ٱلرَّسُولُ﴾:

النّبيّ ﷺ كامل الرّسُوليّة مستجمِعٌ لموجباتها:

وفي تعريف الرّسول بالألف واللّام في قوله تعالى: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ دلالة على الاستغراق، مبالغة في مدح النّبيّ ﷺ بوصف الرّسالة، فكأنّه قيل: يا أيّها الرّسول الجامع لصفات الرّسوليّة المستكمل لمستحقّاتها ومُوجباتها، وفي ذلك تثبيت لقلبه ﷺ لإتمام مهمة التّبليغ الّتي أوكلها اللّه تعالى إليه في هذه الآيات. واللّه تعالى أعلم.

دلالة أمره ﷺ بالبلاغ:

الأمر بالبلاغ يفيد الدّيمومة:

قوله تعالى: ﴿بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ أمر اللّه تعالى فيه النّبيّ ﷺ بتبليغ ما أُنزل إليه، ولمّا كان ﷺ قد بلَّغ ذلك للأمّة فعلًا كان في أمره بذلك أمر بالدَّيمومة عليه، أي: كن دائمًا مبلِّغًا ما أُنزل إليك، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النّساء: 136][3].

(1) النّيسابوريّ، غرائب القرآن: 2/592.
(2) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 1/1310، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/60.
(3) النّسفيّ، التّيسير: 7/499، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/321.

وقد يكون الأمر بالبلاغ في الآية مرادًا به المبالغة والكمال في التّبليغ؛ وذلك لأنّه تعالى كان يأتيه الوحي بذمّ بعض الأقوام المعاندين لدين الإسلام، فكأنّه قيل له: بلّغ كلّ ما أُنزل إليك، وإن أتاك الوحي بما تكره أن تبلّغه لقومك أو لغيرهم ممّن ليسوا على دين الإسلام[1].

فائدة الأمر هي المبالغة والكمال:

دلالة الإضافة في: ﴿إِلَيۡكَ﴾:

وفي قوله تعالى: ﴿بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ أضيف ضمير المُخاطَب العائد على النّبيّ ﷺ إلى حرف الجرّ (إلى)، وفي هذه الإضافة تشريف لقدره ﷺ بكونه هو الواسطة بين اللّه تعالى وخلقه في تبليغ الوحي؛ إذ أضاف إنزال الوحي إليه، ولم يقل: إليهم أو إليكم[2].

تشريف الرّسول ﷺ بمرتبة الوساطة بين اللّه والنّاس:

دلالة الرّبوبيّة والإضافة في: ﴿مِن رَّبِّكَۖ﴾:

قوله تعالى: ﴿مِن رَّبِّكَۖ﴾ في المجيء هنا بلفظ الرّبِّ - المتضمِّن لمعاني الإحسان والرّعاية - وعدٌ ضمنيّ للنّبيّ ﷺ بحفظه وحمايته، فكأنّه قيل: بلِّغْ ما أُنزل إليك غيرَ مراقب أحدًا أو خائف من أن ينالك - بسبب هذا التّبليغ - مكروه أبدًا، فإنّي متكفِّل برعايتك وحفظك، فاختُصِر ذلك المعنى كلُّه في قوله تعالى: ﴿مِن رَّبِّكَۖ﴾[3].

في الرّبوبيّة وعدٌ ضمنيّ بحفظه ﷺ:

دلالة الإضافة في: ﴿مِن رَّبِّكَۖ﴾:

وأُضيف لفظ الرّبّ إلى ضمير المُخاطَب ﴿مِن رَّبِّكَۖ﴾؛ تشريفًا له ﷺ؛ إذ أُضيف لفظ الرّبّ إليه خاصّة دون غيره، فكأنّه قيل: بلّغ ما أنزل إليك ربّك الّذي أكرمك بالرّسالة واصطفاك بكونك خاتم رسله. واللّه أعلم.

في الإضافة تشريف للنّبيّ ﷺ:

---

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 5/524.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/259.

(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/355.

التّعبير بالفعل أخفُّ لفظًا وأحسن رونقًا:

دلالة التّعبير بالفعل دون التّبليغ في: ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ﴾:

قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ﴾، لم يقل تعالى: (وإن لم تبلّغ)، فغاير تعالى بين اللّفظين، وفي هذه المغايرة بينهما - وإن اتّحدا معنًى - خفّةٌ في اللّفظ وطلاوةٌ في العبارة، فإنّه أحسن من تكرار لفظ التّبليغ السّابق، ولا سيّما أنّ جواب الشّرط أيضًا قد جاء به، فكانتِ المغايَرة أبلغَ وأخفَّ من أن يقال: بلّغ ما أنزل إليك، وإن لم تبلغ فما بلَّغت رسالته[1].

إبلاغ ما يخالف الأهواء لا يقدر عليه إلّا ذوو الهمم العالية:

الاعتراض بجملة: ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾:

وقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾ اعترُض به بين: ﴿بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ - وفيها العامل في الجملة الحالية - وبين جملة: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾، ففُصِل بها بين الحال والعامل فيها؛ وذلك لاقتضاء المقام لتأكيد الحثّ على البلاغ؛ لكون إبلاغ ما يخالف الأهواء منَ الوحي شديدًا على النّفس، لا يقدر عليه إلَّا ذوو الهمم العالية[2].

تركُ تبليغ شيء منَ الوحي يجعلُه كعدم تبليغ الكلّ:

اتّحاد الشّرط والجزاء في ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾:

قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾ رتَّب الله تعالى على عدم تبليغ النّبيّ ﷺ شيئًا منَ الوحي كونه لم يبلّغ شيئًا منَ الرّسالة أصلًا، وحاشاه!!، وفي ذلك تشنيع لأمر إخفاء الوحي، فكأنّه قيل له: إن لم تبلّغ، ولو كلمة واحدة، كنت كمن كتَم جميع ما أُنزل عليه، تنبيهًا على ما يترتّب على ذلك من حبوط العمل، ومثله في تشنيع الفعل قوله تعالى: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا﴾ [المائدة: 32][3].

وفي اتّحاد الشّرط والجزاء أيضًا إفادة للمبالغة؛ إذ وضِع قوله

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 4/192.

(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/299.

(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/659، والرّاغب، تفسير الرّاغب: 5/399.

اتّحاد الشّرط والجزاء يفيد المبالغة في الجزاء:

تعالى: ﴿فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ موضعَ أمر عظيم، أي: فقد ارتكبتَ أمرًا عظيمًا، فجُعلَ ذكرُ الجزاء مجرَّدًا كافيًا في بيان عظيم خطره وكبير شأنه؛ لكونه لا يمكن أن يوصف بتهديد أبلغ من كونه ترك التّبليغ، وهذا غاية في الوعيد والتّهديد، ومثله قول أبي النَّجم العِجلي[1]: "أنا أبو النَّجم وشِعري شِعري"[2].

أي: قد بلغ شعري منَ الفصاحة بحيث يكفي في مدحه أن يقال فيه: إنّه شعري[3].

عُبِّر في الجزاء بالسّبب وأريد المسبَّب:

وقيل: إنّ تقدير الجزاء في الآية هو: فلنجازينَّك، أو: فلك ما يوجبه كتمان الوحي منَ العقاب، فوُضِع السّبب - وهو عدم التّبليغ - موضعَ المسبَّب؛ لكونِ سامعه يتبادر إلى ذهنه عند سماعه ما يترتَّب عليه منَ الجزاء[4].

كتمان بعض الرّسالة يضيّع ما أُدّي منها:

وفي مجيء الجزاء بهذا اللّفظ بيانٌ؛ لأنّ كتمان شيء منَ الوحي يُضيِّع سائر ما أُدِّي منه، وذلك كترك بعض أركان الصّلاة، يضيّع به سائر الأركان المؤدَّاة[5].

في الكناية عن الجزاء إجلالٌ للنّبيّ ﷺ:

وقيل: إنّه قد كُنِّي عنِ الجزاء بهذا اللّفظ إجلالًا للنّبيّ ﷺ عن أن يُقال له: وإن لم تبلّغ ليحبطنَّ عملك أو لنجازينّك[6].

دلالة الجمع في: ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾:

كلُّ آية بمثابة رسالة منَ الله تعالى:

قوله تعالى: ﴿فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ قرأه المدنيَّان وابن عامر ويعقوب وشعبة ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ بالجمع وكسر التّاء نصبًا، ووجه ذلك أنّ الشّرع الشّريف قد ورد على معانٍ كثيرة، وفي أزمنة مختلفة؛ إذ

(1) هو الفضل بن قدامة العِجلي، من أشهر الشّعراء في عصر بني أميّة، توفيّ سنة 130 ه. ينظر: ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء: 2/588، والزِّركلي، الأعلام: 5/151.
(2) أبو النّجم، ديوان أبي النّجم العِجلي، ص: 198.
(3) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/400.
(4) الآلوسّي، روح المعاني: 3/355.
(5) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/136.
(6) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/320.

نُجِّم على ثلاث وعشرين سنة، فكلّ آية أنزلها اللّه تعالى على نبيّه ﷺ - على هذه القراءة - تعدّ رسالة مستقلّة[1].

دلالة الإفراد في: ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾:

الشّرع كلّه شيء واحد:

وقد قرأ باقي القرّاء العشرة ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ بالإفراد، ووجه ذلك أنّ الشّرع كلّه شيءٌ واحد، وهو بعقائده وأحكامه جملةٌ بعضُها من بعض، فلفظ ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ - وإن كان مفردًا لفظًا - شامل لجميع ما أنزله اللّه على نبيّه ﷺ[2].

اسم الواحد قد يدلّ على الجمع:

كما أنّ الإفراد في: ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ قد يراد به الجمع أيضًا؛ لكونها كالمصدر في أكثر الكلام، وهو لا يُثنَّى ولا يجمع، ومثلها قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [النّحل: 18]، أُفردت النّعم مع أنّها كثيرة، وكذلك الرّسالة ههنا[3].

دلالة الاسم العظيم في: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ﴾:

لفظ الجلالة يفيد الاهتمام بالنّبيّ ﷺ وتطمينَه:

قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ﴾ افتُتحتِ الجملة بلفظ الجلالة المتضمّن لمعاني العزّة والمنَعة، وكان يصحّ أن يُقال في غير القرآن: وأنا أعصمك أو نحوه، وفي الإتيان بلفظ الجلالة تطمين للنّبيّ ﷺ واهتمام به؛ إذ تبليغ كلّ ما أُنزل عليه ممّا يتوقّع بعده وقوع العنت ومحاولة الإضرار به ﷺ، فكان في الاسم العظيم مزيد رعايةٍ له وتثبيتٍ لقلبه ﷺ[4].

دلالة المضارعة في: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾:

حفظ الله تعالى لنبيّه ﷺ مستمرٌّ دائمٌ:

وعبِّر بالفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ للدّلالة على ديمومة حفظ اللّه تعالى لنبيّه ﷺ واستمراره، أي: كما عصمك من قبل فإنّه يتكفّل بحفظك فيما يُستقبَل منَ الزّمان[5].

(1) مكّيّ، الكشف: 1/415، والرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/400.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/218.
(3) الفارسيّ، الحجّة: 3/245.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/263.
(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/323.

ولذا رُوي أنّه لمّا نزلَت هذه الآية قال النّبيّ ﷺ لحرّاسه: «يا أيّها النّاس، انصرفوا؛ فقد عصمني اللّه»[1].

دلالة (ال) في: ﴿ٱلنَّاسِ﴾:

المراد بالنّاس هم الكفّار خاصّة:

وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ (الـ) فيه للجنس، فهي لغة مستغرقة لجميع النّاس، أما معنىً فالمراد بها هم الكفّار منَ اليهود والنّصارى والمشركين والمنافقين؛ إذ هم الّذين تُتَوقَّع منهم محاولة الإضرار به ﷺ دون سائر النّاس، فهو عامّ مرادٌ به الخصوص، بدلالة قوله تعالى بعده: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[2].

دلالة وضع الظّاهر موضعَ المضمَر في: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾:

تعليل عصمة النّبيّ ﷺ:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ فيه وضعٌ للظّاهر موضعَ المضمَر؛ وذلك لأنّ المراد بالنّاس في قوله تعالى: ﴿يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ هم الكفّار، فكان السّياق يقتضي أن يُقال في غير القرآن: إنّ اللّه لا يهديهم، لكن لمَّا كانتِ الجملة سيقت مساقَ التّعليل لعصمة اللّه تعالى لنبيّه ﷺ جيء بلفظ القوم الكافرين؛ للدّلالة على أنّه تعالى لا يهديهم إلى ما يريدونه من إطفاء نوره بإنزال الضّرر بالنّبيّ ﷺ بحيث لا يقدر على تبليغ رسالة اللّه تعالى، وهذه الآية من دلائل نبوّته ﷺ[3].

---

(1) التّرمذيّ، السنن التّرمذيّ: 5/138.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/263.

(3) النّحاس، إعراب القرآن: 1/275، والطّيبيّ، فتوح الكبير: 5/429.

﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [المائدة: 68]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا أمر الله نبيّه في الآية السّابقة بتبليغ جميع ما أُنزل إليه سواء طاب ذلك للسّامع أم ثقُل أمره في هذه الآية أن يرهِّب أهل الكتاب - بعد التّرغيب لهم في الآيات السّابقة - ويخبرهم ببعض ما يشُقُّ عليهم سماعه من أنّهم ليسوا على شيء منَ الدّين حتّى يعملوا بما في التّوراة والإنجيل والقرآن منَ الإيمان بعيسى، ثمّ بمحمّد ﷺ، وما أُنزل عليه.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَأْسَ﴾: مضارع أسِيَ، يقال: أسِي فلانٌ على فلان وله فهو أَسوانٌ، والأَسَى: الحزنُ، وقيل: شدّة الحُزن، ومنه قول العَجَّاج[1]: وانحلبَت عيناه من فَرط الأسى[2].

وقيل: الأسى هو الحزن الّذي يكون مع جزَع وذُهول، وهو على هذا المعنى ممّا يُستنكَر شرعًا[3].

المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

قل - يا أيّها النّبيّ ﷺ - : لستم أيّها اليهود والنّصارى على دين يُعتَدُّ به حتّى تعملوا - قلبًا وقالبًا - بما في التّوراة والإنجيل منَ الإيمان بعيسى، ثمّ بمحمّد ﷺ، وما أُنزل إليكم عليه منَ القرآن، وإنّ كثيرًا من أهل الكتاب لا يزيدهم إنزال القرآن إليك - أيّها النّبيّ ﷺ - إلّا طغيانًا وجحودًا على طغيانهم وجحودهم، فلا تحزن على تكذيبهم لك.

(1) هو أبو الشّعثاء، عبد الله بن رؤبة التّميميّ، وُلد في الجاهليّة، وقال الشّعر فيها، ثمّ أسلم، له ديوان مطبوع، توفّي نحو 90 ﻫ. ينظر: ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء: 2/575، والزّركلي، الأعلام: 4/87.

(2) شطر بيت منَ الرّجز، وهو في ديوان العجّاج، ص: 11.

(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: 13/95، وداود، معجم الفروق الدّلالية: (الأسى).

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة التّنكير في: ﴿لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ﴾:

التّنكير يفيد التّحقير والتّصغير:

قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ﴾ نُكِّر فيه ﴿شَيۡءٍ﴾ للتّنبيه على بطلان ما عليه أهل الكتاب لكونه خلوًّا مِن اتّباع النّبيّ ﷺ، والإذعانِ لرسالته، فبيّن سبحانه أنّهم ليسوا على دين يُعتدُّ به حتّى يسمَّى شيئًا، وفي هذا التّنكير تحقير وتصغير لِمَا هم عليه[1].

النّفي متوجّهٌ للصّفة لا للموصوف:

وقيل: إنّ تقدير الكلام: لستم على شيءٍ يُعتدُّ به، فالنّفي في الأصل كان متوجِّهًا إلى الصّفة دون الموصوف، لكن حُذِفت الصّفةُ - لدلالة السّياق عليها - وبقي الموصوف[2].

المقصود بالإقامة في: ﴿حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾:

التّوراة والإنجيل عامّان مراد بهما الخصوص:

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾ فيه تقريع لأهل الكتاب منَ اليهود والنّصارى على عدم إقامتهم ما أُنزل إليهم من نصوص التّوراة والإنجيل.

ولفظا التّوراة والإنجيل، وإن كانا عامَّين إلّا أنّهما مخصوصان هنا بدلالة السّياق بأصولهما الدّاعية إلى توحيد اللّه تعالى والإيمان برسُلِه، وخاصّة ما جاء فيهما منَ التّبشير بالنّبيّ ﵊، وكذا بما لم ينسخ من فروعهما[3].

لم أُفردتِ التّوراة والإنجيل بالذّكر قبل العموم في: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡۗ﴾؟

قدّم ذكر كتابَي المخاطَبين ترفُّعًا بالخطاب عن منزلةِ الشِّقاق:

وأُفرِدَت إقامة التّوراة والإنجيل بالذّكر في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾ قبل أن يدخُلا في عموم قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡۗ﴾ لكون المخاطَبين هم أهل الكتاب؛

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/660.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/324.

(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/136.

ففي تخصيص ذكر كتابَيهم تأليفٌ لهم، وبيانٌ أنّ القرآن لم يأتِ لإبطال دينهم، بل جاء خاتمًا للرّسالات، مصدِّقًا لجميع النّبوّات، ففي ذلك انتقال بالخطاب معهم من ضِيق الشِّقاق إلى سَعة الوِفاق(1).

في التّوراة والإنجيل بشاراتٌ بعيسى ثمّ بمحمّد عليهما الصّلاة والسّلام:

وقيل: إنّهما أُفردا بالذّكر أوّلًا لتبشيرهما بعيسى ﷺ، وسيّدنا محمد ﷺ بالخصوص، فأفرِدا بالذّكر تنبيهًا على ما تقتضيه إقامتُهما منَ الإيمان بهما، وتمهيدًا لِمَا يأتي بعدهما من وجوب إقامة القرآن المهيمِن على ما قبله منَ الكتب والرّسالات(2).

أفردتِ التّوراة والإنجيل بالذّكر على سبيل التّفصيل:

وقيل: إنّهما قد أُفرِدا بالذّكر تفصيلًا لما يجب على أهل الكتاب منَ الإيمان به منَ الكتب، وعليه فهما غير داخلين في عموم قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡۖ﴾، والمراد به هو القرآن فحسب، والمعنى: لستم على شيء يا أهل الكتاب حتّى تقيموا ما في التّوراة والإنجيل والقرآن من الإيمان باللّه، وجميع كتبه ورسله(3).

دلالة الغاية في: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم﴾:

أهل الكتاب مخاطَبون بالقرآن مكلّفون بأحكامه:

والغاية في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم﴾ - سواء قيل: إنّ المراد به القرآن أم جميع الكتب المنزلة - تدلّ على أنّ أهل الكتاب مأمورون بإقامة القرآن الّذي خوطِبوا فيه بهذا الخطاب؛ لكونه أُنزِل إليهم، أي: ليؤمنوا به، ويقيموا أحكامه(4).

الأنبياء واسطة بين الله وعباده في إبلاغ آياته:

وخُصَّ حرف الغاية (إلى) في الآية دون غيره منَ الحروف والأدوات - فقيل: ﴿إِلَيۡكُم﴾ - لكون جميع ما أنزله اللّه تعالى إلى العباد ليؤمنوا به، ويعملوا بمقتضاه، إنّما أوتوه عن طريق أنبياء

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/61.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/239.
(3) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 5/403.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/61.

اختارهم اللّه لهذه المهمّة، فهو بمثابة رسائلَ مبدؤها من عند اللّه، وغايتها عباده، بواسطة أنبيائه[1].

دلالة الرّبوبيّة والإضافة في: ﴿مِّن رَّبِّكُمۡۖ﴾:

في لفظ الرّبوبيّة مزيد تلطُّف في الدّعوة للإيمان:

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡۖ﴾ جيء بلفظ الرّبوبيّة، ثمّ أُضِيف إلى ضمير المخاطبين من أهل الكتاب، وفي ذلك تلطُّفٌ في دعوتهم، فكأنّه قيل لهم: آمنوا بهذا القرآن الّذي أنزله ربّكم المحسِن إليكم لأجل هدايتكم، ونجاتكم في الدّارين[2].

فائدة تكرار ذكر إقامة التّوراة والإنجيل:

التّأكيد على تصديق القرآن لما قبله منَ الكتب:

وفي إعادة ذكر إقامة التّوراة والإنجيل في هذه الآية بعد أن تقدَّم ذلك قريبًا - في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾ - تأكيد على أنّ دين الإسلام لم يأتِ بتكذيب ما قبله منَ الأديان السّماويّة أو إبطالها بالكلّيَّةِ، وأنّ القرآن مصدِّق لما قبله منَ الكتب، ومهيمن عليه[3].

بلاغة حذف المعطوف عليه في: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم﴾:

حُذف المعطوف عليه اختصارًا لدلالة السّياق عليه:

قوله تعالى: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۖ﴾ عُطِف ﴿وَلَيَزِيدَنَّ﴾ فيه على ما قبله بالواو، وحُذف المعطوف عليه إيجازًا للّفظ؛ لدلالة السّياق عليه، والتّقدير: فليؤمننّ به مَن أراد اللّه منهم، ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم﴾ إلى آخر الآية[4].

دلالة القسم في: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم﴾ الآية:

التّأكيد على عدم إيمان أكثر المُخاطَبين من أهل الكتاب:

وقوله تعالى: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۖ﴾ اللّام في ﴿وَلَيَزِيدَنَّ﴾ هي اللّام الموطِّئة للقسم، وتصدير هذه الجملة بها يفيد تأكيد مضمونها، وتحقيق مدلولها، وفي ذلك

---

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/239.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/61.
(3) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/401.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/239.

إعلام منَ اللّه تعالى لنبيّه ﷺ بما سيكون عليه حال أكثر المُخاطَبين بهذا الخطاب من أهل الكتاب منَ الكفر والعناد، حتّى إذا تحقَّق ذلك خفَّت عليه ﷺ وطأة كفرهم به، وعنادهم له[1].

دلالة نسبة الإنزال إلى النّبيّ ﷺ في: ﴿مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾:

كفرُ أكثر المخاطَبين في الآية بالقرآن يَرفع عنهم كرامةَ إنزاله إليهم:

ونُسب الإنزال في قوله تعالى: ﴿مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ للنّبيّ ﷺ بعد أن تقدَّمت نسبته إلى أهل الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم﴾، وفي هذا التّغايُر مناسبة للمقام، فإنّه لمّا تقدَّم ﴿مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ ذكر كُفر أكثر المُخاطَبين من أهل الكتاب بالآية، وعنادهم له ﷺ، جرَّدهم اللّه تعالى من شرف إنزال القرآن إليهم، ومن كرامة عنايته ﷻ بهم[2].

دلالة إقامة الظّاهر مقام المضمَر في: ﴿فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾:

التّنبيه على العلَّة الموجبة لعدم التّأسّف على معاندي الرّسالة:

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ عُبِّر بالاسم الظّاهر، أي: ﴿ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾، وعُدل عنِ التّعبير بالضّمير مع تقدُّم ما يعود عليه قريبًا، فلم يقل تعالى: فلا تأس عليهم، وفي هذا العدول تنبيه على علّة عدم تأسُّفه ﷺ عليهم، فكأنّه قيل: فلا تأسَ عليهم يا محمد؛ لأنّهم كافرون بآياتي، معانِدون لرسلي وكُتُبي[3].

التّنبيه على رسوخ مُعانِدي أهل الكتاب في الكفر:

وقيل: إنّ فائدة هذا العدول هو التّسجيل على رسوخ أكثر المُخاطَبين من أهل الكتاب في الكفر، وإمعانهم فيه حتّى صار وصفًا ملازمًا لهم، كأنّهم غارقون فيه[4].

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/365.
(2) رضا، تفسير المنار: 6/394.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 3/324.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/62.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

العمل والإقامة:

مـــن مـعـــاني الإقـامـة العمل بالقلب والقالب:

وفي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ عُلِّق كون أهل الكتاب منَ اليهود والنّصارى على شيء بإقامتهم التّوراة والإنجيل، ولم يعلَّق ذلك بالعمل بهما فحسب، والتّعبير بالإقامة هو الأليق بالمقام؛ إذِ الإقامة تتضمَّن معنًى زائدًا عنِ العمل؛ لكونها مراعاةً للمعمول وتوفيةً لحقّه، كإقامة الصّلاة؛ فهي عمل بالقلب والقالِب معًا، كما عبَّر عنها بعض العلماء[1].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/239.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٩﴾ [المائدة: 69]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد أن بيَّن الله تعالى في الآية السّابقة أنّ أهل الكتاب ليسوا على شيء منَ الدّين ما لم يؤمنوا بيَّن في هذه الآية أنّ هذا الحكم عامّ فيهم وفي غيرهم من جميع أهل الملل، فليس لأحد فضيلة إلّا إذا آمن بالله تعالى، واليوم الآخر، وعمل الأعمال الصّالحة.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾: جمع صابئ، وصبأ: خرج. ومنه قولهم: صبأَ ناب البعير، إذا طلع. وقولهم: (صابئ) لكلّ خارج من دين إلى دينٍ آخر، واختلف في المراد بـ: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، فقيل: هم قوم بين المجوس واليهود والنّصارى، وقيل: فِرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزّبور، وقيل: هم قوم يعبدون الملائكة، وقيل: هم فرقة جامعة لما تفرَّق من أصول أديان أهل الشّرك، وغير ذلك.

وقيل: بلِ ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ جمع صاب، من صبا إلى الشّيءِ يصبو إذا مال إليه، ومنه قوله تعالى حكاية عن يوسف ﵇: ﴿وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ﴾ [يوسف: 33]، وعليه فالمراد بـ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾: الّذين اتّبعوا الهوى في دينهم، ولم يتّبعوا أدلّة العقل والسّمع[1].

المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

إنّ المؤمنين واليهود والصّابئين كذلك - وهم طائفةٌ بين المجوس وأهل الكتاب، وقيل غير ذلك - والنّصارى من آمن مِن هؤلاء جميعًا بالله واليوم والآخر، وعمل العمل الصّالح، فلا خوف عليهم ممّا يُقدِمون عليه من أهوال يوم القيامة، ولا هم يحزنون على ما فاتهم من لذَّات الدّنيا وحظوظها.

(1) الرّاغب، المفردات: (صبا)، والزّمخشريّ، الكشّاف: 1/662، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 6/241.

۞ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة التّأكيد في: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ الآية:

كثرة المعاصي لا تمنع من قبول التّوبة:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ لَمَّا تقدَّم في السّورة ذمُّ اليهود، وذكر نقضهم للمواثيق، ووصفهم بالقسّوة، وإخفاء الكتاب وتحريفه، وغير ذلك ممّا قد يدعو إلى إنكار قبول توبتهم - وكانوا هم أيضًا ينكرون فلاح العرب - اقتضى الحال أن يكونَ الكلام في الآية مؤكَّدًا[1].

دلالة تعميم الكلام وعدم تخصيصه بأهل الكتاب:

جميع الفرق سواء في التّكليف بتوحيد الله وعمل الصّالحات:

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ الآية لمّا طال الكلام مع أهل الكتاب في الآيات السّابقة، وسُجِّلت فيها عليهم مخالفات عدّة، كان ربَّما ظُنَّ أنّ ما تقدَّم منَ التّرغيب، والتّرهيب، والأمر، والنّهي خاصّ بهم، فذكر الله تعالى في هذه الآية أنّهم وغيرهم من سائر الفرق سواء في الخطاب بتوحيد الله تعالى، والاستقامة على شرعه[2].

رسالة الإسلام جامعة شاملة:

وفي تعميمِ الكلام وإدخال جميع الفِرَق فيه أيضًا، تشريف لمقدار النّبيّ ﷺ بالإشارة إلى عموم دعوته، وإحاطة رسالته من جهة خطاب جميع النّاس بالإيمان بها، والانقياد لأحكامها[3].

لم ذُكِرَ ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ في الآية؟

ذُكر (الصّابئون) استغناءً عن ذكر بقيّة المشركين:

وفي ذكر الصّابئين في الآية - مع أنّه لم يتقدّم لهم ذكر فيما سبق - اكتفاءٌ عن ذكر غيرهم من أهل الشّرك، وذلك على القول بأنّهم فرقة جامعة لما تفرَّق من أصول أديان أهل الشّرك، فكأنّه قيل: حتّى الصّابئون مع ظهور ضلالهم وزيغهم تُقبل توبتهم إن آمنوا وعملوا الصّالحات، فغيرهم من سائر المشركين كذلك[4].

---

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/241.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/240.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/240.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/62.

دلالة كون ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ على نيّة التّأخير:

الصّابئون أشدّ الفِرَقِ المذكورة في الآية ضلالًا:

وذهب جمهور المفسِّرين والمعربين إلى أنّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا، وأنّ التّقدير: إنّ الّذين آمنوا، والّذين هادوا، والنّصارى مَن آمن باللّه إلخ، والصّابئون كذلك، فقوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ ليس معطوفًا على ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وهو مقدَّم لفظًا - كالجملة الاعتراضيّة - مؤخّرٌ تقديرًا، وإعرابه مبتدأ، وخبره محذوف[1].

وفي تأخير جملة: (والصّابئون كذلك) نكتة لطيفة، وهي أنّهم أشدُّ المذكورين في الآية ضلالًا، فكأنّه قيل: كلّ هؤلاء الفِرق إن آمنوا وعملوا الصّالحات قُبِلت توبتهم، حتّى الصّابئون فإنّهم إن آمنوا أيضًا كانوا كذلك، فغيرهم تُقبَل توبتُه بقياس الأولى[2].

دلالة التّرتيب والتّعاطف في الآية:

الفِرَق المذكورة في الآية مرتَّبةٌ بحسب إيغالها في الضّلال:

وذهب بعض العلماء إلى أنّ المراد بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ في الآية، أي: آمنوا بألسنتهم فقط، وهم المنافقون، وأنّ ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ معطوف على ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[3].

وعليه فإنّ العطف والتّرتيب في الآية قد رُوعِي فيهما إيغال كلّ مِنَ الفرق الأربعة المذكورة في الضّلال، فبُدئ بالمنافقين، وعُطِف عليهم اليهود؛ لكونهم أوغل ضلالًا، ثمّ ثُلِّث بذكر الصّابئين، وعُطف عليهم النّصارى؛ لكون ضلالهم أخفّ من سابقيهم[4].

مظِنَّة العفو في حقّ الفريقين المقدَّمَين أبعد مِنَ الفريقين المؤخَّرَين:

وقيل: لمّا كانت مظِنَّة العفو، وقبول التّوبة في حقّ المنافقين واليهود، أبعدَ منها في حقّ النّصارى والصّابئين - لأنّ عِنادهما واستهزاءهما أكبر - قدِّم ذكرهما في الآية، وأُخِّر ذكر الصّابئين والنّصارى[5].

(1) السّمين، الدّرّ المصون: 4/353.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/661، والرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/402.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 3/367.
(4) السّمين، الدّرّ المصون: 4/363.
(5) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 5/434.

فائدة ترك الجارِّ والمجرور في: ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾:

تـــرك الـــجـــارّ والمـــجـــرور يفيد التّعميم:

وقوله تعالى: ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ إلى آخر الآية هو على تقدير حذف الجارّ والمجرور العائدَين على ما تقدَّم ذكره منَ الفِرَق، والتّقدير: مَن آمن منهم باللّه واليوم الآخر إلخ، وفائدة الحذف هنا الإبلاغ في التّعميم، فكأنّه قيل: كُلُّ مَن آمن باللّه واليوم الآخر وعمل صالحًا فله أجره إلخ[1].

لِمَ جاء البدل في: ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ والمبدل منه على لفظ واحد؟

فـــي الـــبـــدل تـخـصـيـص مَـن آمن بالله واليوم الآخر دون سائر المؤمنين:

قوله تعالى: ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ أظهَرُ وجوه إعرابه أنّ ﴿مَنۡ﴾ بدل من اسم ﴿إِنَّ﴾، وما عُطف عليه، وعليه يتّفق المُبدَل منه - وهو ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ - مع البدل، وهو﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ في اللّفظ.

وفائدة تَكرار ذكر المؤمنين في الآية؛ تخصيص المؤمنين باللّه واليوم الآخر بأنّهم هم الّذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون دون سائر مَن يُنسِب للإيمان، كالمنافقين الّذين آمنوا بأفواههم فحسب، ولم تؤمن قلوبهم[2].

البدل تابع لـ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ وما عُطِف عليه:

وقيل: إنّ ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ بدلٌ منَ ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾، وما عُطف عليه دون﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وعليه فيكون التّقدير: إنّ الّذين آمنوا، ومَن آمن باللّه واليوم الآخر منَ اليهود والصّابئين والنّصارى، وعمل صالحًا، فلا خوف عليهم إلخ[3].

المراد بـ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ هنا: مَن آمن بلسانه دون قلبه:

وقيل: إنّ المراد بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ في صدر الآية هم المنافقون، فهو عامٌّ مخصوص، ووجه إطلاق الإيمان عليهم كونُهم أظهروا

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/242.

(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/242.

(3) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 5/404.

الإيمان، وأمنوا منَ القتل والسّبي، والمراد بـ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ مَن حقَّق الإيمان، وثبت عليه[1].

لِمَ خُصَّ الإيمان بالله واليوم الآخر بالذّكر دون سائر أركان الإيمان؟

الإيمان بالله واليوم الآخر أعظمُ المعارف:

قوله تعالى: ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ خُصَّ الإيمان باللّه واليوم الآخر بالذّكر دون سائر أركان الإيمان؛ لأنّه لمّا كانت أشرف المعارف هي معرفة اللّه تعالى، وكان من كمال هذه المعرفة اعتقاد كمال قدرته، والإيمان بأنّه يحشر عباده يوم القيامة، ويبعثهم للحساب، كان أفضل المعارف هو الإيمان باللّه واليوم الآخر؛ فلذا خُصَّا بالذّكر[2].

دلالة الجمع بين الخوف والحزن في الآية:

الخوف يتعلّق بالمستقبل، والحزن يتعلّق بالماضي:

وجمع في قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ بين الخوف والحزن للدّلالة على أنّ مَن آمن باللّه واليوم الآخر، وعمل صالحًا لا خوف عليه؛ بسبب ما يشاهده من أهوال يوم القيامة، ولا هو يحزنُ على ما فاته من طيِّبات الدّنيا؛ لِمَا يجدُه يوم القيامة منَ الكرامة والتّشريف ممّا يجعله لا يبالي بسبب ما فاته من طيّبات الدّنيا، وقد جُمِعا كذلك في قوله تعالى: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ﴾ [فصّلت: 30]، فالخوف يتعلّق بالمستقبل، والحزن بالماضي[3].

دلالة الرّفع والتّنوين في: ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾:

جنس الخوف منفيّ عن المؤمنين:

قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ قرأه الجمهور بالرّفع والتّنوين، وفي هذه القراءة نفي للخوف عن أهل الإيمان بصيغة الابتداء، كأنّه قيل: هل على المؤمنين خوف؟ فأجيب: لا خوف عليهم، فاكتُفِي فيها بنفي جنس الخوف عنهم[4].

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 4/206 - 207.
(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/404.
(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 4/207.
(4) ابن أبي مريم، الْموضَح: 1/270.

دلالة الفتح في: ﴿فَلَا خَوۡفَ عَلَيۡهِمۡ﴾:

التّنصيص على نفي جميع أنواع الخوف:

وأمّا قراءة يعقوب ﴿فَلَا خَوۡفَ عَلَيۡهِمۡ﴾ بالفتح وعدم التّنوين ففيها تنصيص على نفي جميع أنواع الخوف عن أهل الإيمان، كقولهم: لا رجلَ في الدّار، فإنّه أبلغ في النّفي مِن: لا رجُلٌ، إذ قد يحتملُ وجود رجلين فيها لا رجل واحد، فقراءة الفتح آكَد في نفي الخوف من قراءة الرّفع[1].

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 1/274.

﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًاۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ٧٠﴾

[المائدة: 70]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد أن أمر اللّه تعالى نبيّه بأن يُسمع أهل الكتاب ما يشقُّ عليهم من أنّهم ليسوا على شيء، إلّا إن عملوا بكتب اللّه وآمنوا برسله، وأنّهم إن فعلوا ذلك فازوا بخيرَي الدّنيا والآخرة، أعادَ سبحانه في هذه الآية ما ذكره في هذه السّورة مِن أخذ الميثاق على بني إسرائيل، وإرسال الرّسل إليهم، وبيَّن عتوَّهم، وسوء معاملتهم لأنبيائهم.

المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

لقد أخذنا العهود الموثَّقة على بني إسرائيل بتوحيد اللّه، واتّباع أحكامه، وأرسلنا لهم رسلًا يدعونهم إلى ذلك، فكانوا كلّما جاءَهم رسول بشيءٍ لا تهواه أنفسهم عاملوه بأحد أمرين: إمَّا تكذيبُه والإعراض عنه، وإمّا قتلُه وسفكُ دمه.

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة التّأكيد في: ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾:

في التّأكيد تفخيمٌ لأمر الميثاق، وتحقيق لشأنه:

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ أعاد ﷻ ذكر أخذ ميثاق بني إسرائيل المتقدّم في السّورة [الآية: 12] بصيغة التّأكيد؛ تحقيقًا لأمره، وتفخيمًا لشأنه، وكأنّ في هذا التّأكيد تذكيرًا للنّبيّ ﷺ بما وقع من أسلاف المُخاطَبين بهذه الآيات مِن قتل الأنبياء وتكذيبهم، لكيلا يحزنَ على تكذيبهم له، وعنادهم لرسالته(1).

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/243.

دلالة التّعظيم في: ﴿لَقَدۡ أَخَذۡنَا﴾:

حريٌّ بمن أخذَ الله العظيم الميثاقَ منه أن يفيَ به:

وفي إسناد أخذ الميثاق إلى ضمير التّعظيم إشارة إلى تفخيم أمره، وكونه حريًّا بالوفاء به، أي: أخذنا الميثاق من بني إسرائيل على ما لنا من العظمة فنَقَضُوه، وفيه تعريض بأهل الكتاب المعاصرين للنّبيّ ﷺ[1].

دلالة التّعظيم في: ﴿وَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ رُسُلٗاۖ﴾:

التّعظيم يدلّ على عظَمة المرسَل كما يدلّ على عظَمة المرسِل:

وفي إسناد الإرسال إلى ضمير التّعظيم أيضًا في: ﴿وَأَرۡسَلۡنَآ﴾ تنبيهٌ على عظَمة الرّسُل المرسَلين إلى بني إسرائيل، وتفخيم أمرهم، وكون ما قوبلوا به منَ القتل والتّكذيب غايةً في البغي والعتوّ[2].

دلالة التّنكير في: ﴿وَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ رُسُلٗاۖ﴾:

في التّنكير تفخيمٌ لشأن الرّسُل، وإشارة لكثرتهم:

وفي تنكير الرّسل في ﴿وَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ رُسُلٗاۖ﴾ إفادةٌ بكثرتهم وتفخيم أمرهم، أي: أرسلنا لهم رسلًا ذوي عدد كثير وشأن خطير، ومثله - في إفادة التّكثير والتّفخيم - قوله تعالى: ﴿فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَۚ﴾ [فاطر: 4][3].

دلالة التّنكير في: ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمۡ رَسُولُۢ﴾:

المراد بالرّسول هو الجنسُ لا الواحدُ:

وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمۡ رَسُولُۢ﴾ يفيد تنكيرُ الرّسول التّعميمَ في هذا السّياق، وهو ما سوَّغ تقسيم (رسول) إلى فريقين في قوله تعالى: ﴿فَرِيقٗا كَذَّبُواْ وَفَرِيقٗا يَقۡتُلُونَ﴾، إذِ المرادُ بالرّسول الجنسُ، لا الواحدُ[4].

فائدة التّعبير بالهوى في: ﴿بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُهُمۡ﴾:

عُبّر بالهوى مبالغةً في ذمّ بني إسرائيل:

وفي قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُهُمۡ﴾ عُدّي

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/243.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/244.
(3) السّيوطيّ، شرح عقود الجمان، ص: 19، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/63.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/326.

مجيءُ الرّسل إلى بني إسرائيل إلى الأحكام الّتي لا تهواها أنفسهم، ولم يعدَّ لما تكرهه أنفسهم، وذلك لما في لفظ الهوى منَ الذّمِّ؛ إذ هو ميل النّفس إلى الشّهوة، فأُوثر استعماله في هذا الموضع مبالغة في ذمِّ بني إسرائيل(1).

دلالة تنكير ﴿فَرِيقًا﴾ في: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾:

رسل الله تعالى يستحقُّون الإكبار والتّعظيم لا القتل والتّكذيب:

قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ في تنكير لفظ الفريق إشارة إلى عِظَم جُرم بني إسرائيل في مجابهة رسل اللّه تعالى بالقتل والتّكذيب، فكأنّ التّنكير فيه هو لتعظيم شأن هؤلاء الرّسل وتفخيم شأنهم، وبيان أنّهم يستحقّون هذا التّعظيم، لا ما لقُوا من قومهم منَ القتل والتّكذيب.

بلاغة تقديم المفعول في: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾:

انحصرَت استجابةُ بني إسرائيل للرّسل في التّكذيب والقتل:

وقُدِّم المفعول به في قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ للدّلالة على القصر والتّخصيص، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: 5]، أي: لا غيرَك، فدلَّ هذا التّقديم على انحصار استجابة بني إسرائيل لرسلهم في أمرين، هما: القتلُ والتّكذيب، وأنّهم لا حظَّ لهم في تصديق ما خالف أهواءهم(2).

قُدِّمَ المفعولُ اهتمامًا به:

وفي تقديم المفعول أيضًا في هذا الموضع اهتمام به وعناية بشأنه؛ وذلك لأنّ القتل والتّكذيب منكران طبيعةً، فلمَّا كانا متعلّقين بالأنبياء ﷺ كانا أقبحَ وأشدَّ جُرمًا، فقدِّمَ المفعول به هنا للدّلالة على ذلك(3).

تقديم المفعول يفيد التَّشويق إلى الفعل:

كما أنّ في تقديم المفعول به هنا تشويقًا للسّامع إلى ما قابل به بنو إسرائيل رسلهم منَ القتل والتّكذيب، لِمَا يترتَّب عليه تقديمه من تأخُّر الفعلين والتّشوُّف إليهما(4).

---

(1) الرّاغب، المفردات: (هوى)، والآلوسيّ، روح المعاني: 3/369.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/220.
(3) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/405.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/63.

دلالة حذف جواب الشّرط في: ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمۡ رَسُولُۢ﴾:

جواب الشّرط محذوف لدلالة السّياق عليه:

قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمۡ رَسُولُۢ﴾، ﴿كُلَّمَا﴾ فيه ظرف لـ﴿كَذَّبُواْ﴾ متضمِّن معنى الشّرط؛ لاقتضائه جوابًا، ولذا شاع إطلاق الشّرط عليها عند الفقهاء[1].

وجواب الشّرط في الآية محذوف اختصارًا لدلالة السّياق عليه من ذكر تكذيب بني إسرائيل وقتلهم للأنبياء، وقدَّره بعضهم بـ(ناصبوه)، وبعضهم بـ(استكبروا)؛ أخذًا من موضع البقرة: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ ٨٧﴾ [البقرة: 87]، وهو الأَولى[2].

بلاغة الفعل المضارع في: ﴿وَفَرِيقٗا يَقۡتُلُونَ﴾:

في المضارَعة استحضارٌ لحالة القتل، واستفظاعٌ لها:

وفي قوله تعالى: ﴿وَفَرِيقٗا يَقۡتُلُونَ﴾ عُبِّر عنِ القتل بالفعل المضارع حكاية عنِ الحال الماضية، بينما عبّر عن التّكذيب بالفعل الماضي، وفي التّعبير عنِ القتل بالفعل المضارع استحضارٌ لصورة قتل الرّسل الشّنيعة حتّى كأنّها تحدث وقت الخطاب بهذه الآيات، وفي ذلك استفظاع لها وتعجُّب منها[3].

عُبِّرَ بالمضارع لقرب حدوث القتل من وقت الخطاب:

وقيل: إنّ التّعبير بالفعل المضارع في القتل، والماضي في التّكذيب، لمناسبة زمنَي الفعلَين؛ وذلك لأنّ بني إسرائيل قد قابلوا موسى ﵇ بالتّكذيب، وهو متقدِّم بكثير من حيث الزّمن عن وقت نزول الآيات، أمّا القتل فقد قابلوا به زكريا ويحيى ﵉، وقصَدوا به عيسى ﵇ كذلك، ولمّا كان زمن هؤلاء الأنبياء قريبًا نسبيًّا من زمن نزول الآيات عومل كالحاضر[4].

كما أنّ في مجيء ﴿يَقۡتُلُونَ﴾ بصيغة المضارع مراعاة لرؤوس

(1) المنتجب، الكتاب الفريد: 2/447.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/662، والآلوسيّ، روح المعاني: 3/369.
(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/137.
(4) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/405.

الفعل المضارع هو الأليَق برؤوس الآي:

الآي السّابقة واللّاحقة لهذه الآية، فإنّها مبنيّة على الياء والنّون والواو والنّون، نحو: ﴿عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: 68]، و﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٩﴾ [المائدة: 69]، ﴿بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ۝٧١﴾ [المائدة: 71][1].

دلالة عطف المضارع على الماضي في: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾:

عـــادة بني إسرائيل قديمًا وحديثًا هي قتل الرّسل وتكذيبهم:

وفي قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ عُطِف الفعل المضارع ﴿يَقْتُلُونَ﴾ على الفعل الماضي ﴿كَذَّبُواْ﴾، وفي هذا التّغاير بين زمني الفعلين المعطوفين دلالة على أنّ قتل الرّسل وتكذيبهم هما ديدنُ بني إسرائيل في الماضي والحاضر[2].

منَ المتشابه اللّفظيّ:

الفرق بين ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ۝٨٧﴾ [البقرة: 87] وبين هذه الآية:

آية المائدة لحكاية حال الماضين، وآية البقرة للحكاية، وللتوبيخ الحاضرين:

قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ۝٨٧﴾ أُسنِد فيه التّكذيب والقتل إلى ضّمير المخاطَب، بينما أُسنِدَا هنا إلى ضمير الغائب، فقال تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾.

والفرق بينهما أنّ موضع البقرة، وإن كان الأصل فيه مخاطَبة الماضين من بني إسرائيل، إلّا أنّه يحتمل مخاطبة الحاضرين منهم كذلك؛ توبيخًا لهم على تكذيبهم، وتعييرًا لهم بفعل آبائهم، ولذا عقّبه تعالى بقوله: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: 88]، و﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 89]، والمراد بهما: هم الحاضرون من بني إسرائيل.

أمّا موضع المائدة فقد خُصِّص لحكاية حال أسلاف المخاطَبين من بني إسرائيل؛ فلذا أُسند فيه الفعلان إلى ضمير الغائب، وعقّبه تعالى بقصّة عيسى عليه السلام وبقوله: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: 78][3].

---

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/137.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/326.
(3) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 5/439.

﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٧١﴾ [المائدة: 71]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

انغمارُ النُّفوسِ في الشَّهواتِ سببٌ للعمى والصَّممِ عن الهدى

لَمَّا ذكرَ اللّه تعالى في الآية السَّابقة تكذيبَ اليهود لرُسُلِ اللّهِ واستمرارِهم على قتلِهم؛ بيَّن في هذهِ الآيةِ سببَ فعلِهم الشَّنيعِ، وهو حسبانُهم ألَّا يقعوا في الفتنةِ؛ لانغمارِ نفوسِهم بالشَّهواتِ، ولو حسبوا؛ لارتدعوا، فعَمُوا عن إدراكِ الحقِّ، فلم يَصلوا إليه، وصمُّوا عن سماعِ الهادي، فلم يُنصتوا إليه[1].

شَرْحُ الْمُفْرَداتِ:

1) ﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾: يأتي حسبَ بمعنى: الحساب، استعمال العدد، يقالُ: حَسَبْتُ المَالَ حَسْبًا: أَحْصَيْتُهُ عَدَدًا، ويقال: حَسَبْتُ أَحْسُبُ حِسَابًا وحُسْبَانًا، ويأتي بمعنى: الكفاية، كقولِه تعالى: ﴿حَسۡبُنَا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 173]، أي: كافينا اللّه، ومنه أَحْسَبْتُ الرَّجلَ: أَعْطَيْتُه مَا يَرْضَى حتَّى اكتفى، ويأتي الحَسَبُ بمعنى: الشَّرَفِ الثَّابِتِ في الآباءِ، ويأتي حسِبَ يحسَبُ بمعنى: الحِسْبَان المقارب للظَّنّ، والحِسْبَان: هو أن يحكمَ لأحد النَّقيضَيْنِ من غير أن يُخْطِر الآخر ببَالِه، فيحسبه، ويعقِد عليه الإصبع، ويكون بعرض أن يعتريَهُ فيه شكٌّ، ويقارب ذلك الظَّنُّ، لكنَّ الظَّنَّ أنْ يُخطِر النَّقيضين ببالِه، فيغلِّب أحدَهما على الآخر، و﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾ في الآية بالمعنى المقارب للظَّنِّ[2].

2) ﴿فِتۡنَةٞ﴾: يدلُّ المعنى المحوريُّ لـ(فَتَنَ): على إذابةِ مادَّةٍ باطنِ الشَّيءِ، وتحويلِها بإدخالِها نارًا حاميةً: كإذابةِ الذَّهبِ والفِضَّةِ،

(1) القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 7/525، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/276.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (حسب).

ومِنَ الذّوَبانِ والتَحَوّلِ المَعْنَوِيَّيْن: الافتتانُ بالنِّساءِ والمالِ والأولادِ برقَّةِ القلبِ ونحوها، حتَّى يرتكبَ المحظورَ في سبيله، واستُعملَتِ الفِتنةُ في تمحيصِ حقيقةِ ما في القلوبِ بتعريضِها للشَّدائدِ، كَمَا يُصْهَر الذَّهبُ أو الفضَّةُ، فيمتازُ خَبَثُهما عن جَوْهَرِهما الخالصِ، ومن هذا المعنى أُطْلِقَتِ الفتنة على مرج أحوالِ النَّاس واضْطِرَاب نظامهم من جرَّاء أضرارٍ ومصائبَ متواليَةٍ، فيمتَاز الخالصُ مِن غيره، فكان معنى الابتلاء ملازمًا لِلْفِتْنَة، والفِتْنَةُ هنا تَدُلُّ عَلَى إيقاع الابْتِلَاءِ أو التعريض له بالاخْتِبَارِ[1]، و﴿فِتۡنَةٌ﴾ في الآيَةِ بِمَعْنَى: البَلَاءِ[2].

3) ﴿فَعَمُواْ﴾: يدور معنى (عمي) على سَتْرٍ وَتَغْطِيَةٍ، ومِنْ ذَلِكَ الْعَمَى: وهو ذَهَابُ الْبَصَرِ مِنَ الْعَيْنَيْنِ كِلْتَيْهِمَا، وَالْفِعْلُ مِنْهُ: عَمِيَ يَعْمَى عَمًى، ولا يقع هذا النَّعْتُ على العَيْنِ الواحدة، واسْتُعِير العَمَى لِعَمَى البصيرةِ، بَل لم يُعَدَّ افتقادُ البَصَرِ في جَنْبِ افتقَادِ البَصِيرَةِ عَمًى، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ٤٦﴾ [الحج: 46]، فيقال: رجلٌ عَمٍ؛ إذا كان أعمى القلب، ومنهُ: قومٌ عَمون، وعلى عَمَى البصيرة جاء معنى الفِعْلِ هنا[3].

4) ﴿وَصَمُّواْ﴾: يدور معنى (صمم) على انسداد سُموم الشَّيء بالنَّفاذ فيها بغِلَظ واستواء ظاهره بذلك، ويلزمه اشتداده، ومنه عملُ صمَّام القارورة، والحجرُ الأصمُّ، ومِنْ ذَلِكَ الصَّمَمُ في الْأُذُنِ، فالصَّمم: ذهابُ السَّمعِ أو فُقدانُ حاسَّة السَّمع، وبالصَّمم يوصف من لا يُصغِي إلى الحقِّ، ولا يَقْبَلُه، وهو المرادُ في الآية[4].

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

وظَنَّ هؤلاء العصاةُ مِن بني إسرائيل ظنًّا قويًّا تمكَّن مِن نفوسهم ألَّا يكونَ من الله ابتلاء لَهُمْ وتمحيصٌ، وأنَّ الله لن يأخذَهم بالعذابِ، فلجُّوا في شهواتِهم، وانغمسُوا فيها، وعمُوا عنِ الهُدَى، فلم يُبصروه، وصَمُّوا عن سماعِ الحقِّ، فلم ينتفعوا به، فأنزلَ اللّه بهم بأسَه، ثُمَّ تابوا، فتاب اللّه عليهم، ثمَّ عَمِي كثيرٌ منهم، وصمُّوا، بعدما تبيَّنَ لهم الحقُّ، واللّه بصيرٌ بأعمالِهم خيرِها وشرِّها، وسيجازيهم عليها.

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (فتن).

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 4/327.

(3) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (عمي).

(4) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (صمم).

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

نكتة التَّعبير بقوله: ﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾:

خيبةُ ظنِّ مَن لم يتَّخذِ الأدلَّةَ الصَّحيحةَ لمعرفةِ الحقِّ

واو الجماعة في ﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾ عائدَةٌ إلى (بني إسرائيل) المذكورينَ في الآية السَّابقة، وعُبِّر بـ﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾؛ لِلإشعار بظنِّهم الخائب، وأنَّهم لم يتَّخذوا الأدلَّةَ الصَّحيحة لمعرفة الحقِّ، ففي التَّعبير به توبيخٌ وتقريع لهم، وجاء بِصيغَةِ الماضي لِلْقَطْع بوُقُوعِ الحسبَانِ مِنْهُم في مَا مَضَى، وأنَّه صار أمرًا ثابتًا لهم، مع أنَّ ما حسبوه - وهو وقوعُ الفِتْنَةِ - هو في المُسْتَقبل بدلالة (أنْ) المصدريَّة و(لا) النَّافية والفعل المضارعِ في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾، أو بدلالةِ (لا) النَّافية والفعل المضارع فقط، إذا كانت (أنْ) مخفَّفةً مِنَ الثَّقيلة على ما سيأتي بيانُهُ.

دلالة لفظ ﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾ بين معنى التَّحقق والظَّنِّ:

قد يُنزَّلُ الحسبانُ مَنزلةَ العلمِ؛ لكمالِ قوَّته

يحتمل الحسبانُ أنْ يكونَ بمعنى: العلم، أو ما هو قريبٌ منه، بما يفيد الثَّباتَ والاستقرارَ، فنُزِّلَ الحسبانُ في صدورِهِمْ منزِلةَ العلمِ لكمالِ قوَّته؛ لأنَّ القوم كانوا كالجَازِمِينَ بأنَّهم لا يقعُون بسبب ذلك التَّكذيب والقتل في الفتنة والعذاب، ويَحْتَمِلُ أن يكون بمعنى: الظَّنِّ؛ لأنَّهم كانوا يَكْذِبُون، ويقتلون بسبب حفظ الجَاهِ والتَّبَع، فكانوا بقُلُوبِهِم عارِفِينَ بأنَّ ذلك خطأٌ ومعصيةٌ[1].

من بديع الإيجاز وقوعُ الجملة موقعَ مفعولَي (حَسِبَ):

التَّنبُّهُ مِنَ الفتن سببٌ لِلارْتِدَاعِ عَنْهَا

لَمَّا كان (حَسِبَ) من الأفعال الَّتي تفْتَقِرُ إلَى مَفْعُولَيْنِ؛ دلَّ على أنَّ جملةَ ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ قَامَت مقام مفعولَيْ حسبَ، والنُّكتة أنْ يكون مضمونُ الجملة بصورته المركَّبة هو الذي حسبوه، أي: حسبوا ألَّا تقعَ فتنةٌ، فأَوْمَأَ بِبَدِيعِ الإيجاز بذِكْرِ الحسبان وما تعلَّق به إلى أمرين:

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/406.

أحدهما: الإيماءُ إلى سوءِ اعتقادِهم في جزاءِ الآخرة، وأنَّهم نَبَذُوا الفكرةَ فيه ظِهريًّا، وأنَّهم لا يراقبونَ اللّٰه تعالَى في ارتكاب القبائحِ، وإلى سوءِ غفلتهم عن فتنة الدُّنيا، وأنَّهم ضالُّون في كلا الأمرين.

والآخَرُ: أنَّه لَمَّا قال: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾؛ دلَّ على أنَّهم لو لم يحسبوا ذلك؛ لارْتَدَعُوا[1].

نكتة التَّعبير بـ(كان) التَّامَّة في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾:

الفتنُ يَعُمُّ شُؤْمُهَا، ولا يقتصِرُ ضرَرُهَا على صاحبِها

لَمَّا كان معنى الآية: وحَسِبَ بنو إسرائيل أنَّه لا تُصيبهم من اللّٰه فتنةٌ، أي: بلاءٌ وعذابٌ في الدُّنيا والآخرة، أو ألَّا تنزلَ بهم فتنةٌ[2]؛ كانَ التَّعبيرُ بـ ﴿تَكُونَ﴾ التَّامَّةِ بمنزلَةِ العدول إلى التَّعميم، والمعنَى: وحسبوا ألَّا تقعَ فتنةٌ، أو ألَّا تحصلَ فتنةٌ؛ إيذانًا بأنَّ ما يفعلونَه فيه كلُّ الفتنَةِ، وأنَّ ضررَ الفِتْنَةِ لن يقتصِرَ على أصحابِهَا، بل تَعُمُّ.

دلالة التَّنكير في قولِه تعالى: ﴿فِتۡنَةٌ﴾:

الفتنُ شأنُها عظيمٌ وخطرها عميمٌ

لَمَّا جاء ﴿فِتۡنَةٌ﴾ نكرةً في سياقِ النَّفي؛ دلَّ على تعظيم الفتنةِ وعمومِها؛ لِتَشْمَلَ أنواعَ الفتنِ، والمعنى: حَسِبُوا ألَّا تقعَ فِتَنٌ عَظِيمَةٌ وكثيرة؛ توبيخًا لهم على أفعالهم القبيحةِ.

توجيه القراءات في قوله: ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾:

تنوُّع القراءات طريقٌ من طرُقِ توسيعِ المعاني

قرأ ابنُ كثير ونافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامر: ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ بفَتْحِ النُّون، وقرأ أبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿أَلَّا تَكُونُ﴾ بضمِّ النُّون، ولم يختلفوا في رفع ﴿فِتۡنَةٌ﴾؛ لأنَّ ﴿تَكُونَ﴾ هنا هي التَّامَّة، ووجه قراءة النَّصب: أنْ تكونَ (أنْ) هي الخفيفةَ النَّاصبةَ للفعلِ المضارع، ويكونَ الحسبانُ بمعنى: الشَّكِّ والتَّردُّد، كما هو الأصل فيه، وَوَجْهُ قراءةِ الرَّفعِ أن تكونَ (أنْ) هي المخفَّفةَ من الثَّقيلةِ، وأصله:

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/406، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/276.
(2) الزمخشري، الكشاف: 1/663، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 1/463، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/275.

(وحسبوا أنَّه لا تكونُ فتنةٌ)، فخفِّفت (أنَّ)، وحُذفَ ضمير الشَّأنِ - وهو اسمها - ولمَّا كانت (أنَّ) المشدَّدة تفيدُ التَّحقيقَ، ولا يدخل عليها إلَّا أفعالُ العِلْمِ واليقين؛ دلَّ على أنَّه نُزِّلَ حسبانُهم لقوَّتِه في صدورهم وتمكُّنِه في قلوبِهم منزلةَ العِلْم؛ ولذا دخلَ فعلُ الحسبانِ عليها؛ إشعارًا بأنَّ تمكُّنَ هذا الحسبانِ في قلوبِهم إنَّما هو بسبب غيِّهم وضلالِهم.

وإذا كانَ اللَّفظُ محتملًا لكلِّ واحدٍ من هذين المعنيين؛ لا جرمَ ظهرَ الوجهُ في صِحَّة كلِّ واحدٍ من هَاتَيْنِ القراءتين[1].

دلالة الفاء في قوله تعالى: ﴿فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾:

تسابقُ النَّصارى إلى العمى عن الهداية والصَّمم عن سماع الحقِّ

لَمَّا كان ﴿وَصَمُّواْ﴾ معطوفًا على ﴿فَعَمُواْ﴾؛ دلَّ على أنَّ الفاء مرتِّبةٌ لِما قبلَها على الأمْرَيْنِ جميعًا، لِمَا تفيده الواوُ من التَّشريك في الحكم والاجتماع فيه، والمعنى: إنَّ حسبانَهم المذكورَ سببٌ لتماديهم في فنونِ الغيِّ والفساد والضَّلال بأنْ عَمُوا وصمُّوا، وإنَّ ضَلَالهم أعقبَ حسبانَهم من غَيْرِ مهلةٍ؛ لِلْإِشْعَارِ بتَسَابُقِهِم إلى العمَى عَنِ الهِدَاية والصَّمم عن سَمَاعِ الحقِّ[2].

بلاغةُ الاستعارةِ في قوله تعالى: ﴿فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾:

من لم يَتَبَصَّر الآياتِ، وسدَّ مسمعه عن الحقِّ؛ فهو أعمى وأصمُّ

شُبِّه إعراضُهم عن الهدى بالعمى، وعدمُ انتفاعِهم بما يَسْمَعُونه مِن أدلَّةِ الحقِّ بالصَّمم، ثم حُذفِ المشبَّه، وصُرِّحَ بالمشبَّه به على طريقِ الاستعارة التَّصريحيَّة التَّبعيَّة، فاستعير العمَى والصَّمم لِلْإِعْرَاضِ عن أدلَّةِ الرَّشاد من رسلِهم وكتبِهم؛ لأنَّ العمى والصَّمم يُوقِعَانِ في الضَّلال عن الطَّريق، ويمنَعَانِ الاستفادةَ ممَّا شأنُهُ النَّفْعُ، فلمَّا لم يتبصَّروا الآياتِ بأبصارِهم، وسدُّوا مسامعَهم عن

(1) ابن مجاهد، السبعة، ص: 247، والأزهري، معاني القراءات: 1/337، وابن عطية، المحرر الوجيز: 2/220، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/406.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 4/328، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/64.

الإصاخةِ إلى الحقِّ؛ جُعِلوا عُمْيًا وصمًّا، وفي هذه الاستعارةِ إيماءٌ إلى انحرافِهِمْ وعصيانهم، وأنَّهم أساؤُوا الأعمالَ وأَفْسَدُوا، ومَنْ وُصفَ بهذه الصِّفات جَدِيرٌ أَلَّا ينتفعَ مِنَ الهدى والحقِّ(1).

نُكْتَةُ تقديم العَمَى عَلَى الصَّمم:

أوَّل ما يعرضُ لِلْمُعْرِضِ عن الحقِّ أَلَّا يُبْصِرَ مَنْ جاءَهُ به مِنْ عندِ اللهِ تعالَى

قُدِّمَ العَمَى على الصَّممِ؛ لأنَّهم كانوا على طريقِ الهدى، ثمَّ أعرضوا عنه، فلمَّا كان أَوَّلُ مَا يَعْرِضُ لِلْمُعْرِضِ عَنِ الشَّرَائِعِ أَلَّا يُبْصِرَ مَنْ أَتَاهُ بِهَا مِنْ عِنْدِ اللهِ؛ بُدِئَ بالعمى، ثُمَّ لَوْ أَبْصَرَهُ لَمْ يَسْمَعْ كَلَامَهُ، فَعَرَضَ لَهُمُ الصَّمَمُ عَنْ كَلَامِهِ(2).

تَوْجِيهُ المتشابه اللَّفظِيِّ:

فَــرْقٌ بـيـنَ مَـن لـم تـسبـقْ له الـهدايةُ، ومَـنْ سبقتْ له

جاءت في هذه الآية نسبةُ العمى والصَّمم إليهم، وتقديمُ العمى على الصَّمم، وفي سورة محمَّد قال الله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَـٰرَهُمْ ٢٣﴾ [محمَّد: 23]، والفرق بين الآيتين: أنَّه في سورة المائدة لَمَّا كَانَ اليهودُ قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْهِدَايَةِ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُمُ الضَّلَالُ؛ نُسِبَ الْفِعْلُ إِلَيْهِمْ، وَأُسْنِدَ لَهُمْ، وَلَمْ يَأْتِ: (فَأَعْمَاهُمُ اللهُ وَأَصَمَّهُمْ)، وما في سورة محمَّد كان فِيمَنْ لَمْ تَسْبِقْ لَهُ هِدَايَةٌ، ومثله قوله تعالى: ﴿صُمُّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ١٨﴾ [البقرة: 18]، فمن لم تسبق له الهداية؛ يُبْدَأُ بذِكْرِ صَمَمِه عن سماع الحقِّ، ثُمَّ عماه عن رؤية الهدى، ومن سبقت له الهداية؛ يُبْدَأُ بذِكْرِ عمَاهُ، ثُمَّ صممه مع نسبةِ الفعلِ إليه لتركه طريقَ الهدى وإعراضه عنه، فكان مِن فصاحةِ اللَّفْظِ إسنَادُ العَمَى والصَّمم - اللَّذين هما عبارة عن الضَّلال - إِلَيْهِم(3).

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 4/328، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/277.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 4/328.
(3) بن عطية، المحرر الوجيز: 2/221، وأبو حيان، البحر المحيط: 4/328.

دلالة حرف العطف ﴿ثُمَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾:

أفاد حرف العطفِ (ثُمَّ) التَّراخِيَ الزَّمَنِيّ، بمعنى: أنَّهُمْ تَمَادَوْا في العمَى عن رُؤْيَةِ الهُدَى وأدلَّتِهِ، وفي الصَّمم عن سماعِ الحقِّ إلَى أَنْ تَابَ اللّه عَلَيْهِمْ[1].

مناسبةُ إسنَادِ التَّوبة إلى اللهِ تعالَى في قوله تعالى: ﴿تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾:

التَّوبيخ الشَّدِيدُ لِمَنْ يُنعمُ اللهُ تعالَى عليْهِ بالتَّوبةِ، ثمَّ يتمادَى في الغيِّ

أُسْنِدَ الْفِعْلُ الشَّرِيفُ إِلَى اللَّه تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾، ولم يُسنِده إليهم، فلم يَقُلْ: (ثمَّ تابوا)؛ تجافيًا عن التَّصريح بنسبة الخَيْرِ إليهم، وفيه - أيضًا - الإشْعارُ بإنعام اللّهِ عَلَيْهم، وإظهارُ الاعتناءِ بهِمْ، ولُطفِهِ تعالَى بهِمْ بالتَّوبة عَلَيْهِمْ، ثمَّ تمَادِيهم بعدَ الإنْعَامِ في غيِّهم وضلالِهم، ففيه توبيخٌ شديدٌ.

وإنَّما أشيرَ إلى التَّوبة في ضمنِ بيان توبتِه تعالى عليهم؛ تمهيدًا لبيانِ نَقضِهم إيَّاها بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾[2].

دلالة حرف العطف ﴿ثُمَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾:

فنونُ الجناياتِ الصَّادرةِ عن بني إسرائيل لا تكادُ تَتَنَاهَى

لَمَّا عُطِفَ الكلامُ؛ دلَّ على أنَّهم عَمُوا وَصَمُّوا مرَّتين، ويَحْتَمِلُ أن تكون ﴿ثُمَّ﴾ هنا: للتَّعبير عن الزِّيادة في التَّمادي في عَمَى اليهودِ المَذْكُورِينَ وصَمَمِهم، ففيه معنى: الاسْتِبْعَادِ، أيْ: عموا وصمُّوا كرَّةً أخرى مع زيادة فيهما؛ للإيذانِ بأنَّهم عموا، وصمُّوا بأعمالٍ غيرِ الَّتي عموا، وصمُّوا بها أوَّلًا، من عبادةِ العجلِ وغيره، فإنَّ فنونَ الجناياتِ الصادرةِ عنهم لا تكاد تتناهى، ويَحْتَمِلُ أن تكونَ ﴿ثُمَّ﴾ للتَّراخي في الزَّمان، فيكون المرادُ من قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ الإشارةَ إلى اليهود في زمنِ عِيسَى أو زمنِ سيِّدنا محمَّدٍ - عليهما الصَّلاة والسَّلام - بكفر بني إسرائيل بِهِمَا، أو أنَّهُمْ لَمَّا رَضُوا بفعل

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 4/328.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 4/328، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/64.

آبائهم؛ نُسِبَ الفعلُ إليهم، فيكون من قبيل إسنادِ ماهُوَ للآباء إلى الأبناء[1].

براعَة التَّعبير بـ ﴿كَثِيرٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾:

ذهب جمهور المفسِّرين والنُّحاة إلى أنَّ ﴿كَثِيرٌ﴾ بدلُ بَعْضٍ من كلٍّ من فاعل ﴿عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟﴾، وفي ذكره فوائد[2]:

كَثِيرٌ مِنَ النَّصارى كانوا على الباطلِ، وقلَّةٌ منهم مَنْ كَانَ على الحقِّ

أُولاهَا: الاحتراس: إذ لو قال: ﴿عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟﴾، من غيرِ ذكرِ البدلِ؛ لأوهم ذلك أنَّ كلَّهم صاروا كذلك، فإنَّ الإتيانَ بالضَّمير يُفْهَمُ أنَّ ذلك عمَّهم كُلَّهم، فلمَّا قال: ﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾؛ دلَّ على أنَّ ذلك حاصل للأكثر لا للجميعِ، وأنَّ قلَّةً مِنْهُمْ مَنْ كانَ على الحقِّ.

يعاقبُ اللهُ تعالى الأممَ بالذُّنوبِ؛ إذا كثُرَتْ، وشاعَتْ فيها

ثانيهَا: أفاد الكلامُ أنَّ عمى البصيرة والختم على السَّمع، لم يكن عامًّا مستغرقًا لكلِّ فرد من أفرادهم، وإنَّما يعاقب الله تعالى الأممَ بالذُّنوب؛ إذا كثُرَت، وشَاعَت فيها؛ لأنَّ العبرةَ بالغالب، والقليل النَّادر لا تأثيرَ لَهُ في الصَّلاح أو الفسادِ العَامِّ.

ثالثهَا: أفاد البدلُ تأكيدَ الأَمْرِ وتقريرَهُ بتكرُّرِ الفاعل؛ إذْ ذُكِرَ الكثيرُ إجمالًا في ﴿عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟﴾، ثمَّ أُعِيدَ في قوله: ﴿كَثِيرٌ﴾، فأفادَ تقريرَ إثباتِ العمى والصَّمم لهم؛ لأنَّه أخبرَ عن قومٍ أنَّهم عَمُوا، وصَمُّوا، ثم فسَّر كم صَنَعَ ذلك مِنْهُم.

رابعُهَا: أنَّ مجمُوعَ المُبْدَلِ منْهُ والبدلِ أفاد الإيضاحَ والبيانَ.

خامسُهَا: يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ البدلُ ﴿كَثِيرٌ﴾ عائدًا إلى الضَّميرين في ﴿عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟﴾ بتَكْرَارِ الفعلين في الموضعين، فإنَّه لمَّا كان مرجعُ الضَّميرين الأخيرين في قولِه: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟﴾ هو عينُ مرجع الضَّميرينِ الأوَّلين في قوله: ﴿فَعَمُوا۟ وَصَمُّوا۟﴾؛ كان الإبدالُ منَ

---

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/407، والقونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 7/526.

(2) الأخفش، معاني القرآن: 1/286، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/407، وأبو حيان، البحر المحيط: 4/328، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/65، ورضا، تفسير المنار: 6/399، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/279.

الضَّميرين الأخيرين المفيدُ تخصيصًا من عمومِهما؛ مفيدًا تخصيصًا من عموم الضَّميرين اللَّذينِ قبلَهما بحكم المساواة بينَ الضَّمائر؛ إذْ قد اعتبرتْ ضمائرُ أمَّةٍ واحدة، فإنَّ مرجعَ تلك الضَّمائر هو قوله: ﴿بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: 70]، ومن الضَّروري: أنَّه لا تخلو أمَّةٌ ضالَّةٌ في كلِّ جيلٍ من وجودِ صالحين فيها، فقدْ كان في المتأخِّرين منهم أمثالُ: عبد اللّه بنِ سلام، وكان في المتقدِّمينَ الرَّجلانِ اللَّذانِ قال اللّه في شأنِها: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ﴾ [المائدة: 23]، ويحتمل أن يكونَ البدلُ مِنَ الفعلينِ المُقْتَرِنَيْنِ بالبدلِ، ويكونَ الفعلانِ المذكوران أوَّلًا على معنى الغالبِ والكثيرِ.

سادسُهَا: أجاز بعض النُّحاة والمفسِّرين أن يكون ﴿كَثِيرٞ﴾ هو الفاعلَ لِلْفِعْلِ ﴿وَصَمُّواْ﴾، والواو علامةُ الجمع على لغة بعض العربِ مِنَ الأَزْدِ الَّتي يعبِّر النُّحاة عنها بقولِ واحدٍ مِن أهلها؛ إذْ قال: (أكلوني البراغيث)، فيكون مِن قبيل التَّأكيد والتَّقرير.

حسن التَّذييل في قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾:

في جملة التَّذييل نِكَات لغويَّة وبلاغيَّة:

الله تعالى بصيرٌ بأعمالِنا وبآثارِ أعمالنا

أحدهَا: تحتمل (ما) أن تكون مصدريَّة، فيكون المعنى: (واللّه بصير بعملهم)، ويلزم منه أن يكون بصيرًا بما يظهر من آثار عَمَلِهم، وتَحْتَمِلُ أن تكون موصولةً، وحُذِفَ العائدُ من ﴿يَعۡمَلُونَ﴾؛ لِيفيد العمومَ، أي: واللّه بصيرٌ بكلِّ أثرٍ من آثار أعمالهم.

ثانيهَا: في جملة التَّذييل تهديدٌ شَديدٌ، لتَعْلِيق وَصْفِ اللّه تعالَى بِكَوْنِهِ بَصِيرًا بعملِهم، أو بِمَا يظهر مِن آثارِ عَمَلِهِم.

ثالثهَا: ناسبَ خَتمُ الآيةِ بِهذهِ الجُملةِ المُشتملةِ على بصيرٍ؛ إذْ تقدَّمَ قبلَهُ ﴿فَعَمُواْ﴾[1].

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 4/328.

رابعُهَا: لَمَّا كان كفرُ النَّصارى مستمرًّا، والمعنَى: واللهُ بصيرٌ بما عَمِلوا في الماضي، كان لِلتَّعْبير بصيغَةِ المُضَارِعِ نكتةُ حِكايةِ الحالِ الماضية استحضارًا لِصورةِ أعمالهم في مَاضِيهم، وتمثيلِها لهم ولغَيْرِهم في حَاضِرِهِم ورعايةً لتناسُبِ الْفَوَاصِل، ويَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ التَّعبيرُ بِصِيغَةِ المُضَارِعِ للإِشارة إلى كَيْدِهِم المستمرِّ لرسولِ اللهِ محمَّدٍ ﷺ ولدينِه وشريعتِه، والمَعْنَى: سَيُعَاقِبُهُم اللهُ تعالى على ذلك بِمِثْلِ مَا عَاقبَهم علَى مَا قبلَه[1].

خَامِسُهَا: أشارَتْ جُملة التَّذييل إلى بطلان حُسْبانهم المذكور ووقوع العذاب مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا إشارةً إجماليَّةً، اكتُفيَ بها تعويلًا على ما فُصِّل نوع تفصيلٍ في سُورة بَنِي إسرائيلَ، والمعنى: حسبوا أَلَّا يصيبَهم عذابٌ ففعلوا ما فعلوا مِن الجنايات العظيمة المستوجِبَةِ لأشدِّ العقوباتِ، واللهُ بصيرٌ بتفاصيلِها، فكيف لا يُؤَاخِذُهم بِهَا، ومِنْ أينَ لهم ذلكَ الحسبانُ الباطل[2]؟

سَادِسُهَا: لَمَّا كانَتْ جُمْلَةُ التَّذييلِ على مَعْنَى العمومِ؛ كانت بمنزِلَةِ الْمَثَلِ في حكايتِها والتَّمثُّلِ بها.

(1) رضا، تفسير المنار: 6/399.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/63.

﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ٧٢﴾ [المائدة: 72]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا ذكَرَ اللَّه تعالى أنَّه أخذَ ميثاقَ بَنِي إسرائيلَ، وبعث فيهم رُسُلًا، وبيَّن عُتُوَّهم وشدَّةَ تمرُّدِهم، وما كان مِن سُوءِ معاملتِهم معَ أنبيائِهم، وعدَّد قبائحَ اليهودِ ومَخَازِيَهُم؛ شرعَ يُفصِّلُ قبائحَ النَّصارى، ويُبْطِلُ أقوالَهم الفاسدةَ، وآراءَهم الزَّائفةَ[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿حَرَّمَ﴾: يَدُور معنى الحُرْمَة في حيِّز ممنوعٍ تابع لشيء، مع التَّشديدِ في المنعِ، ومنه: حَرَمُ الرَّجلِ وَحريمُه: ما يُقاتل عنه ويحميه، وحَرَمَهُ الشَّيءَ: منعه إيَّاه ممَّا هو مطموعٌ فيه، وأَحْرَمْتُ عن الشَّيء: أمسكتُ عنه، وحرَّمَ اللهُ كذا، أي: منعَ من انتهاكِه أو جعلَه ممنوعًا، والحرام: نقيض الحلال، والحَرَمَان: مكَّةُ والمدينةُ، سُمِّيا بذَلِكَ لحُرمَتِهما[2]، و﴿حَرَّمَ﴾ في الآيةِ بمعنى: مَنْعِهم مِن دخولِ الجنَّة مع التَّشديد فِيه، فالتَّحريم هنا مِن جِهَةِ القَهْرِ، وليسَ مِن جِهَةِ الحُكْمِ الشَّرعِيِّ[3].

2) ﴿وَمَأْوَىٰهُ﴾: يدور معنى (أَوَى) علَى الضَّمِّ والتَّجمُّع، وفيه معنى: العودِ والرُّجوع مع الحاجةِ إليه، ومنه تأوَّتِ الطَّيرُ؛ إذا انضمَّ بعضُها إلى بعض، وأَوَيْتُ إلى مَنْزلي، أي: عدتُ، أَوَيْتُ فُلَانًا؛ إذا أَنزلته بِكَ، والمأوى: مكانُ كلِّ شيء يُؤْوَى إليه ليلًا أو نهارًا، أو المحلُّ المُعَدُّ الَّذي يسكنه المرء، ويرجع إليه[4].

---

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/65، والهرري، حدائق الروح والريحان: 7/418.

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (أوى).

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (حرم).

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (أوى).

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة التَّأكيد في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾:

إنكارُ اعتقاد النَّصارى بإقامتِهم مقامَ المنكرين لكفرِهم

أخبر اللّه تعالى عن كفرِ النَّصارى مؤكِّدًا إخبارَه بمؤكِّدَيْن: وهما: اللَّامُ الموطِّئةُ للقسم و(قَدْ)، فأقامَهم مقامَ المُنْكِرينَ لكفرِهم، وأنَّهم كانوا يَعْتَقِدُون أنَّهم على الحقِّ فيما قالوه تماديًا في غيِّهم وضلالِهم، فلمَّا جاءَ الكلامُ مؤكَّدًا بمؤكِّدَيْن؛ دلَّ على إنكارِ اعتقادِهم وقولِهم، وإرادةِ ردِّهم إلى خلاف ما اعتقدوه مِن توحيد اللّه وعبادته وحدَهُ[1].

دلالة الفعل ﴿قَالُوٓاْ﴾:

ذكر اللّه تعالى الحكمَ بكفرِهِمْ في صَدْرِ الآية؛ لأنَّهم قالوا: هذا القولَ، على جهة التَّديُّنِ به واعتقاده؛ ولهذا تتابعتِ التَّأكيداتُ في هذا القولِ، ولو قالُوهُ على جِهَةِ الحكاية مُنْكِرِينَ له؛ لَم يَكْفُرُوا[2].

بلاغة تتابع التَّأكيدات في قول الكفر:

كان النَّصارى يعتقدون ألوهيَّة اللّه تعالى، وأشركوا به سبحانه

في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، وفي مقالتِهم المحكيَّةِ عَنْهُمْ قد جاؤُوا باللَّفظِ الأَبْلَغ؛ لتَأْكِيدِ اعْتِقَادِهم القَبيح، فجاء تأكيدُ مضمونِ الخبرِ مِن ثلاثةِ أوجه:

أوَّلُهَا: قصرُ الإسناد في جعلهم اللّه هُو المسيحَ ابنَ مريم، وفيه إشعارٌ بأنَّهم كانوا يعتقدون أنَّ اللّه هُو الإله الحقُّ، ولهذا نسبوا المسيحَ إِلَيْهِ على أنَّه إلهٌ، وأنَّه هو اللّه، تعالى عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا.

ثانيهَا: تأكيدُ القصرِ بالبِنَاءِ علَى ضمير الفصلِ الذي يؤكِّد الإسناد، ويقرِّره.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 171.
(2) الواحدي، التفسير البسيط: 7/313.

ثالثُها: التَّأكيد المدلول عليه بـ ﴿إِنَّ﴾، وهو مفيدٌ تقويةَ القصرِ كذلك[1].

نكتة نسبة المسيح إلى بُنُوَّتِه لمريَمَ في قوله تعالى: ﴿ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ﴾:

كفرُ النَّصارى كفرُ مكابرةٍ ومعاندةٍ، لا كفرُ شُبهةٍ وجَهلٍ

في التَّعبير بنسبةِ المسيح عليه السلام إلى أمِّه إشعارٌ بأنَّهم كفروا كفرَ مكابرةٍ ومعاندة، لا كفرَ شبهةٍ وجَهْلٍ، وفيه إشارة جليَّةٌ إلى كمال حُمْقِهِم؛ لأنَّهم أقرُّوا أنَّه ابنُ مريم، حيثُ جعلوا الأصغرَ إلهَ الأكبرِ وربًّا له[2].

مناسبة ذكر قولِ عيسى عليه السلام:

الَّذي يُعَظِّمُه النَّصارى، وَيَرْفَعُونَ قَدْرَهُ عَمَّا لَيْسَ لَهُ هو الَّذي يَرُدُّ عَلَيْهِمْ مَقَالَتَهُمْ

ذُكرَ قولُ عيسى عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ﴾ للرَّدِّ عَلَيْهِمْ في فَسَادِ دَعْوَاهُمْ، وَهُوَ أَنَّ الَّذي يُعَظِّمُونَهُ، وَيَرْفَعُونَ قَدْرَهُ عَمَّا لَيْسَ لَهُ هو الَّذي يَرُدُّ عَلَيْهِمْ مَقَالَتَهُمْ، ففيه أبلغُ دليلٍ على كذبِ ما قالوه[3].

بلاغةُ مجيءِ الكلامِ على خلافِ مقتضَى الظَّاهر:

جاء الكلامُ من غيرِ تأكيدٍ في قوله: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ﴾، مع أنَّهم كانوا مُنْكِرين لوحدانيَّة اللّه، فأنزلهم منزلةَ غيرِ المنكِرينَ؛ للإيذانِ بأنَّ وحدانيَّة اللّهِ تعالَى لا تفتَقِرُ إلى دليلٍ لوضوحِ الأمرِ، وأنَّه كالشَّمسِ في رائِعَةِ النَّهار، وإنَّما يشركونَ باللّهِ لجهلِهم باللّهِ تعالَى وتَعَنُّتِهم وعنادِهم[4].

دلالةُ الواوِ في قوله: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ﴾:

إيرادُ الحجَّة والدَّليل على بطلانِ قول النَّصارى

لَمَّا كانتِ الواوُ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ﴾ حاليَّةً، والجملةُ بعدَها حالًا من فاعل ﴿قَالُوٓاْ﴾؛ دلَّ على اقترانِ قولِ عيسى عليه السلام

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/103.
(2) القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 7/527.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 4/329.
(4) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 172.

بقولِهم، وأنَّهم كانوا يقولون قولَ الكفر في حالِ أمرِ عيسى عليه السلام لهم بعبادة اللّه وحده، فجاء الحالُ لمزيد تقبيح حالهم وقولِهم ببيان تكذيبهم لِلْمَسِيح وعدَم انْزِجَارِهم عمَّا أصَرُّوا عليه بما أَوْعَدَهُم بِهِ، أي: قالوا ذلك، والحالُ أنَّ المسيح قد قالَ ضِدَّ ذلك مُخَاطِبًا لَهُمَ: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ﴾؛ لِتكونَ الجملةُ الحاليَّةُ بمنزلَةِ الحجَّةِ والدَّليلِ الظَّاهرِ على بُطلانِ قولِهمَ[1].

نكتةُ مجيءِ النِّداء في قولِه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾:

تنبيه النَّصارى إلى ما كان عليه إسرائيلُ عليه السلام من توحيدِ الله وعبادتِه

لَمَّا كانَ كفرُ النَّصارى عظيمًا ومهولًا، وكان قولُهم مخالفًا لِمَا تَوَارَثُوه ممَّا كانَ عليه أسلافُهم؛ جاءَ بالنِّداء بـ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ تنبيهًا على وجوبِ نبذِ كفرِهم، والتَّمسُّكِ بما كان عليه يعقوبُ عليه السلام من توحيدِ اللّهِ وعبادتِه، وتذكيرًا به.

نكتة مجيء البدل في قوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ﴾:

جاء البدلُ في قَوْلِه تعالَى: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ﴾؛ لِيَكونَ بمجموعِ البدلِ والمبدلِ مِنْهُ كمالُ الإيضاح والبيانِ فيمَنْ يستحقُّ العبوديَّةَ، وذكرَ: ﴿رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ﴾؛ للتَّنبيهِ عَلَى الْوَصْفِ الْمُوجِبِ لِلْعِبَادَةِ، وَهُوَ الرُّبُوبِيَّةُ[2]، وهذه طريقةٌ سلَكَهَا القرآنُ الكريم كثيرًا في الاحتجاجِ على استحقاقِ اللّه تعالى العبادَةَ بانفرادِهِ بالرُّبوبيَّة.

دلالة الإضافة في قوله تعالى: ﴿رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ﴾:

اللهُ تعالى ربُّ عيسى وربُّ النَّاسِ أجمعين

الإضافة في ﴿رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ﴾ على معنى اللَّام، والمعنى: اللّه ربٌّ لي وربٌّ لكم، لِلإشعارِ بأنَّه عليه السلام مثلهم في كونه مخلوقًا مربوبًا؛ وإنْ منَّ اللّه عليه بالرِّسالةِ، وفضَّلَه على كثيرٍ من عباده[3].

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 1/646، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/65، ورضا، تفسير المنار: 6/40.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 4/329.
(3) القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 7/527.

دلالة قولِه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ﴾:

في الكلامِ أَعْظَمُ رَدْعٍ عَنْ عِبَادَةِ عيسى عليه السلام

تَحْتَمِل هذه الجملةُ أَنْ تكونَ من تتمَّة قول عيسى عليه السلام لبني إسرائيل، وَفِيهِ أَعْظَمُ رَدْعٍ مِنْهُ عَنْ عِبادَتِهِ؛ إِذْ أَخْبَرَ أَنَّهُ مَنْ عَبَدَ غَيْرَ اللّه مَنَعَهُ اللّه دَارَ مَنْ وحّده بِالْعِبَادَة، وَجَعَلَ مَأْوَاهُ النَّارَ.

وتَحتَمِل أَنْ تكونَ مِنْ كَلَامِ اللّه تَعَالَى، على الاسْتِئْنَافِ البيانيِّ، كأنَّه قيل: فما هو حكمُ اللّهِ يومَ القيامةِ فيمن يقولُ هذا القولَ؟ فأَخْبَرَ بِذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْوَعِيدِ وَالتَّهْدِيدِ[1].

دلالة (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾:

أفادت (إنَّ) تعليلَ المفهومِ مِنَ الكلامِ، فإنَّه لَمَّا كانَ قولُهم القبيحُ شركًا باللّهِ تعالى؛ كانت (إنَّ) في مقام التَّعليل لِجَزَائِهِم على إِشْرَاكِهِم باللّه، كما أفادت تأكيدَ الشَّرطِ وجزائه[2].

نكتة التَّعبير بضمير الشَّأن في قولِه: ﴿إِنَّهُۥ﴾:

تـهـويـلُ شـأنِ مَنْ يشركُ باللهِ وتعظيمُ خطرِ ما سَيُلَاقيه

عُبِّرَ بضمير الشَّأنِ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾، وهو من الأسماء المبهمة، والقصدُ بهذا الإبهام ثُمَّ تفسيرُه بعدُ بِجُمْلَةِ الشَّرط والجزاء: تعظيمُ أمرِ الإشراك باللّهِ تعالى وتفخيمُ الجزاءِ الَّذي أعدَّه لِمَنْ يُشركُ به سبحانَه، وفيه إشعارٌ بأنَّ مضمونَ جملةِ الشَّرط والجزاءِ المفسِّرةِ لضميرِ الشَّأنِ شيءٌ عظيمٌ يُعتَنَى به، وهذا الضَّميرُ كأنَّه راجعٌ في الحقيقةِ إلى المسؤولِ عنه بسؤالٍ مقدَّرٍ، كأنَّه لَمَّا سَمِعَ سامعٌ ما حكمَ اللّهُ به عليهم مِنْ كفرِهم وقولِهِمُ البُهتانَ؛ استبهمَ الأمرَ، فسألَ سائلٌ: ما شأنُهم يومَ القيامةِ؟ وما أمرُهم فيه؟ فقال: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾، فكأنَّ جملةَ الشَّرطِ والجزاء عَيَّنَت المسؤولَ عنهُ وبيَّنتْه، ففيه تشويقٌ إلى معرفةِ

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 6/249، وأبو حيان، البحر المحيط: 4/329.

(2) القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 7/527.

حالهم يومَ القيامة؛ لأنَّ الشَّيءَ إذا كان مبهمًا؛ فالنُّفوسُ تتطلَّعُ إلى فهمِه، وتتشوَّقُ إلى بيانِه، كما أفادتِ الجملةُ المفسِّرةُ (جملة الشَّرطِ والجزاءِ): تقريرَ المعنى وتأكيدَه، فإنَّ الكلامَ على معنى التَّكريرِ؛ لوقوعِها موقعَ البيانِ(1).

دلالة اسم الشَّرط ﴿مَن﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾:

كلُّ مَنْ يشركُ باللهِ فقد حرَّم اللهُ عليه الجنَّةَ ومأواه النَّار

يفيد اسمُ الشَّرطِ ﴿مَن﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾: العمومَ، والمعنى: كلُّ مَنْ يشركُ باللهِ؛ فقد حرَّم اللَّه عليه الجنَّةَ، ومأواه النَّار، ويدخلُ فيه النَّصارى - الَّذين قالوا القولَ القبيحَ - دخولًا أوَّليًّا؛ لذكرِه في سياقِ تقبيحِ قولِهم.

نكتة التَّعبير بلفظِ ﴿يُشۡرِكۡ﴾:

جَمَعَ النَّصارى أقبحَ وَصْفَيْنِ: الكفر بالله تعالى والإشراك به سبحانه

في التَّعبير بلفظ الإشراك في قوله تعالى: ﴿يُشۡرِكۡ﴾ إعلامٌ بأنَّ قولَهم المذكور وُصِفَ بوصفَيْن: فقد وُصِفَ بالكفر أوَّلًا، ثمَّ دخل في وصف الشِّرك ثانيًا، فكان جامعًا قبيحَ الأوصاف؛ ليناسب عظيمَ الجزاء يومَ القيامة، وسيأتي ذكرُ وَصْفِهم بالظَّالمين أيضًا.

بلاغةُ حذف المفعول في قوله: ﴿مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ﴾:

الإشـراكُ بالله يعمُّ جميعَ ما لله تعالى من حقوقٍ

حُذف مفعول ﴿يُشۡرِكۡ﴾؛ لإفادة عموم الإشراك، والمعنى: مَن يُشْرِك باللَّه أيَّ شيءٍ، صغيرًا أو كبيرًا، إنسانًا أو حيوانًا وهكذا، وفي ذلك إيذانٌ بتَعْميم المحذوف، والمعنى: مَن يُشْرِك باللَّه شيئًا في ربوبيَّته أو عبادتِه أو فيما يختصُّ بِهِ مِن صِفَاتِ الجلال والجمال والكمَالِ(2).

مناسبة الجزاء للشَّرط في قوله تعالى: ﴿فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ﴾:

في جملة الجزاء نِكَاتٌ لغويَّةٌ وبلاغيَّةٌ:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 2/335، والرَّضي، شرح الرضي على الكافية: 3/69.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/65.

الجزاءُ من جنسِ العمل

أُولَاها: لَمَّا كان مَنْ يشركُ باللّه تعالى قد انتهكَ حرمةَ اللّه في أنْ نسبَ إليه الشَّريكَ؛ كان الجزاءُ بما يناسبُ عملَه، فقالَ: ﴿حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾، ففي التَّعبير بـ﴿حَرَّمَ﴾ إيذانٌ بمنع دخولِ الجنَّة منعًا مشدَّدًا، فلنْ يدخلَها أبدًا، كما لا يصلُ المحرَّمُ عليهِ إلى المحرَّمِ.

الجنَّةُ دارُ الموحِّدينَ

ثانيهَا: لَمَّا كان تحريم دخولِهم الجنَّة بسببِ إشراكهم باللّه تعالى؛ دلَّ على أنَّ الجنَّة إنَّما هي دار الموحِّدين.

ثالثُهَا: جيءَ في جملةِ الجزاء بصيغة الفعل الماضي؛ للإشارة إلى القَطْعِ بمنعِ دخولهم الجنَّةَ، وأنَّه صار أمرًا ثابتًا، فهو مِن مَجيءِ الكلامِ على خلافِ مقتضى الظَّاهر.

رابعُهَا: في التَّعبير بالتَّحريم إشعارٌ بطمعِهم في دخولِها، ففيه تبكيتٌ لهم ومرارةٌ في قلوبِهم لمنعهم ممَّا طمعوا فيه.

منعُ الطَّامعِ في دخولِ الجنَّة من دخولِها عذابٌ آخرُ يضافُ إلى عذابِه

خامسُهَا: لَمَّا كان لا بدَّ من مأوى يأوي إليه في الآخرة؛ عطفَ في الجزاءِ ذكرَ المأوى الَّذي يقابل الجنَّة، فقال: ﴿وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ﴾ على سبيلِ المطابقة بين الجنَّة والنَّار.

سادِسُهَا: ذهب بعض أهل العلم إلى حَمْلِ لفظ ﴿حَرَّمَ﴾ على المعنى الشَّرعي؛ ليكون اللَّفظ استعارةً تبعيَّة لقصدِ المنع من دخولِ الجنَّة؛ إذْ لا تَكْلِيفَ يومَ القيامة(1).

دلالة الفاء في قوله: ﴿فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾:

ترتُّبُ تحريم الجنَّة والإيواءِ في النَّار على الإشراكِ بالله تعالى

تفيد الفاءُ في قوله تعالى: ﴿فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾ التَّعقيبَ، بمعنى: أَنَّ مَن يُشرك باللّه يَعْقُبُ إشراكَه تحريمُ الجنَّة عليه، ويكونُ مأواه النَّارَ مِن غيرِ مهلةٍ، كما أفادت الفاء السَّببيَّة بمعنى: ترتُّب تحريم الجنَّة والإيواء في النَّار على إشراكه باللّه تعالَى.

(1) الآلوسي، روح المعاني: 3/372.

نكتةُ تعليق التَّحريم على الذّات في قوله سبحانه: ﴿حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾:

منعُ الجنَّةِ على ذاتِ المشرِكِ أبلغُ مِنَ المَنْعِ مِن مجرَّدِ دخولِها

لَمَّا كان الظَّاهر أنْ يكونَ تعليقُ تحريم المكانِ على الدُّخولِ فيها، أي: أنْ يكون المعنى: حرَّمَ اللّٰه دخولَ الجنَّةِ عليه؛ دلَّ على أنَّ منعَ المكانِ على الذَّاتِ أبلغُ مِن المنعِ من الفعلِ، وإن كان المآلُ هو المنعَ من الفعل، فإنَّه لَمَّا منعَ الجنَّةَ على ذاتِ المشرِكِ؛ أفاد عمومَ المنعِ، أي: مِنْ دخولِها وشمِّ رائحتِها، وأيِّ أمرٍ مِنْ أحوالِها، ولو قالَ: (حرَّم اللّٰه عليه دخولَ الجنَّة)؛ لجازَ أنْ يكونَ قريبًا منها مِنْ غيرِ دخولٍ فيها[1].

سرُّ الإظهار في موضعِ الإضمار:

تربية المهابة عند السَّامعين بذكرِ الاسم الأحسن (الله)

جاء الكلامُ على خلاف مقتضى الظَّاهر في إظهارِ الاسمِ الأحسن (اللّٰه) في قوله تعالى: ﴿حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾ في موضع الإضمار؛ وذلكَ لتهويل الأمر وتربية المهابة عند السَّامعين[2].

دلالة تقديم الجار والمجرور ﴿عَلَيۡهِ﴾ في قوله: ﴿فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾:

الجنَّةُ لا تكونُ لغيرِ الموحِّدين

قُدِّم الجارُّ والمجرورُ على المفعولِ به ﴿ٱلۡجَنَّةَ﴾؛ لتخصيص تحريم الجنَّةِ بمَنْ يشركُ باللّٰهِ تعالى؛ للإشعارِ بأنَّ الجنَّةَ لا تكونُ لغيرِ الموحِّدين.

بديعُ الطِّباق وبراعةُ العطفِ في قوله: ﴿حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ﴾:

في الطِّباق تكميلٌ حسنٌ للجمعِ بينَ حرمانِهم الجنَّة وابتلائِهم بالنَّارِ

وردَ الطِّباقُ في الاسمين ﴿ٱلۡجَنَّةَ﴾ و﴿ٱلنَّارُۖ﴾، وفيه تكميلٌ حسنٌ؛ إذْ لو اقْتُصِرَ على ﴿حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾؛ لاحْتَمَلَ الكلامُ حرمانَهم الثَّوابَ من غيرِ ابتلائِهم بالعقاب، فلمَّا كان المرادُ الجمعَ بينَهما؛ أُتِيَ بِهِما على سبيل الطِّباقِ، كما أنَّ في الجمع بينهما تبكيتًا وتقريعًا وإدخالًا للحسرَةِ عليهم بالخسرانِ المبين؛ إذْ حُرِموا الجنَّةَ، وكان مأوَاهُم النَّار.

---

(1) القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 7/527.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/66.

مناسبة التَّذييل في قوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾:

استحقاقُ الاتِّصافِ بالظُّلم لمَنْ كفرَ بالله تعالَى وأشركَ بهِ سُبْحَانَه

لمَّا وصفَ اللّٰه تعالَى النَّصارى بأنَّهم كفروا، ثُمَّ وصفهم بأنَّهم أشركوا؛ ذَكَرَ وصفًا ثالثًا لَهُمْ، كأنَّه مرتَّب على ما قبله، فأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُم بِكُفْرِهِم وقولِهم القولَ القبيحَ وبِإِشْرَاكِهِم باللّٰه قد تَجَاوزوا، وَوَضَعوا الشَّيْءَ في غَيْرِ مَوْضِعِه، فاستحقُّوا أن يُوصَفُوا بالظُّلم؛ إِذْ جَعَلُوا مَا هُوَ مُسْتَحِيلٌ في الْعَقْلِ وَاجِبًا وُقُوعُهُ، وأُطْلِقَ الظُّلْمُ، ولم يُقيَّد؛ لِيُشْعِرَ بأنَّهم ظَلَمُوا أنفسَهم وغيرَهُم، وَفي ذَلِكَ رَدْعٌ لَهُمْ عَمَّا انْتَحَلُوهُ في حَقِّهِمْ مِنْ دَعْوَى أَنَّ عِيسَى عليه السلام إِلَهٌ[1].

دلالة (ال) في قولِه: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ﴾:

أفادت (الـ) الاستغراقَ، ويدخلُ فيهِ الَّذين قالُوا مقالة الكفْرِ، وأشركوا باللّٰه تعالَى في جعلِ عيسى إلهًا، دخولًا أوَّليًّا.

دلالة حرف الجرِّ ﴿مِنۡ﴾ في قوله: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾:

أفادتْ ﴿مِنۡ﴾ النَّصَّ على استغراق النَّفي وتأكيدَ نفيِ أيِّ نصيرٍ لجميعِ الظَّالمين؛ إذ إيرَادُ النَّكرةِ في سياق النَّفْي يجعَلُ الكلامَ ظاهرًا في العُمُومِ، فلمَّا دخلت ﴿مِنۡ﴾ نقلَتْهُ من الظُّهورِ إلى النَّصِّيَّةِ في العُموم.

بلاغة وضع الظَّاهر موضع المضمر في قوله: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾:

وُضِعَ الظَّاهرُ موضعَ المضمر، فقال تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾، ولم يردِ النَّظْمُ القرآنيُّ: (وما لهم مِن أنصار)؛ تسجيلًا على أنَّهم ظلموا بالإِشْرَاك، وعدَلُوا عن طريق الحقِّ، والمعنى: فَلَا نَاصِرَ لَهُم، وَلَا مُسَاعِدَ فِيمَا افْتَرَى وَتَقَوَّلَ، وَلَا مُنَجِّيَ مِنْ عَذَابِ اللّٰه فِي الْآخِرَةِ[2].

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 4/329.
(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/138.

نكتة التَّعبير بالأنصار جمعًا في قوله: ﴿وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾:

التَّنبيهُ على شدَّةِ ظلمِ النَّصارى وعظيمِ كفرِهم

لَمَّا كانت النَّكرة المفردة تفيد العمومَ في سياق النَّفي؛ دلَّ على أنَّ مجيءَ الأنصار جمعًا لنكتةٍ، هي التَّنبيهُ على شدَّةِ ظلمِهم وعظيمِ كُفْرِهم، فلا ينفعهم اجتماعُ كلِّ مَن يَتَوَهَّمُون أنَّه سَيَنْصُرُهم، وفيه - أيضًا - التَّنبيهُ علَى كونِ النَّصارى يتكَّلون على كثيرٍ من الرُّسُلِ والقدِّيسينَ أنَّهم يَنْصُرُونَهم عندَ اللَّه تعالَى(1).

الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الكفر والشِّرك:

الكافرُ أَعَمُّ من المُشْرِك، فكلُّ مشركٍ كافرٌ

لَمَّا كان الكُفْرُ بِمَعْنَى: السَّتْرِ؛ أُطْلِقَ على جحُودِ الوحدانيَّة والنُّبوَّة والشَّريعة، والكفرُ خصالٌ كثيرة: فقد يكون كفرًا بالنُّبوَّة أو بالصَّلاة أو بالزَّكاة أو بإنكار القرآن، أو بالإلحاد أصلًا، وكلُّ خَصلة منها تضادُّ خصلةً مِنَ الايمان؛ لأَنَّ العبدَ إذا فعلَ خَصْلَة مِنَ الكُفْرِ؛ فقد ضيَّع خَصلةً مِنَ الإيمَانِ، ولَمَّا كان الشِّرك في أصل معناه أن يُوجَدَ شيءٌ لاثنين فصاعدًا؛ أُطْلِقَ الشِّرك على من يُشرك باللّه في إيجاد الكونِ، أو من يعتقد أنَّه يوجد إله مع اللّه، ثمَّ توسَّع فيه؛ فأطلق على من يعتقد بوجودِ إلهٍ غير اللّه تعالى، فالشِّرك خصلة واحدة، وهو ادِّعاءُ إلهٍ مع اللّه أو دونَهُ، واشتقاقه يُنْبِئُ عن هذا المعنى، ثُمَّ كَثُر حتَّى قيلَ لِكُلِّ كُفْرٍ: شركٌ، على وجه التَّعظيم له والمبالغة في صِفَتِه، ونقيضُ الكُفْرِ باللّه: الإيمَان، وإنَّما قيل لِمُضَيِّع الإيمان: كافرٌ؛ لتَضْييعه حقوقَ اللّه تعالى، وما يَجِبُ عليه من شُكْرِ نِعَمِه، فهو بِمَنْزِلَةِ الكَافِرِ لها، ونقيض الشِّرك في الحقيقة: الإخلاص، ثُمَّ لَمَّا استعمل في كلِّ كُفْرٍ؛ صارَ نقيضُهُ الإيمانَ، والوصف بالكفرِ والشِّرك أعظمُ من الوصفِ بأحدِهما؛ لجمعِه بينَ الجحودِ والإشراكِ، فيستحقُّ صاحبه أن يكون من الظَّالمين.

(1) رضا، تفسير المنار: 6/401.

وخلاصة الفرق بينهما: أنَّ الشِّرْكَ: كُفْرٌ بوحدانيَّة اللّه وَعَدمُ إِخْلاصِ الْعِبَادةِ له سُبحانَهُ، والْكُفْر: يُطْلَق على الشِّرك؛ لأنَّه جحود بالوحدانيَّة، ويُطلق على من يُكَذِّبُ بالنُّبوَّة وَعَلَى من يُكَذِّب الشَّريعة، فالكافر أَعَمُّ من المُشْرِك[1].

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 220، والراغب، المفردات: (شرك).

﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٧٣﴾ [المائدة: 73]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

في الآية السَّابقة ذكرَ اللّه كُفْرَ مَن قالوا: إنّ اللّه هو المسيحُ، أو ما يؤدِّي إليه مِنَ القول بأنَّ المَسيح ابنُ اللّه، وفي هذه الآية يذكر كلامًا آخرَ للنَّصارى، وهو قولهم: إنَّ اللّه ثالثُ ثلاثةٍ[1]، فهو شروعٌ في بيان كفر طائفةٍ أخرى منهم[2]، والنَّصَّان الكريمان وارِدَانِ على موضوعٍ واحدٍ، وهو النَّصارى، وكلُّ آيةٍ من الآيتين تبيِّن ناحية مِن نواحي اعتقادِهم، واكتفى في الآية الأولى بزَعْمِهم في المَسِيحِ ﷺ لبَيَانِ مِقْدَارِ افْتِرَائِهم عليهِ ومناقضتهم لمن ينتسبون إليه، وأنَّه لَا يصحُّ أنْ يُسمُّوا: مَسِيحِيِّين؛ لأنَّه بريءٌ منهم، وذُكِرَتِ الثَّانيةُ لبيانِ حقيقة اعتقادهم[3].

شَرْحُ المُفْرَدَاتِ:

1) ﴿يَنتَهُوا۟﴾: النُّونُ والهاءُ والياءُ: تدلُّ تصاريفُهَا على غايةٍ وبلوغٍ، يُقال: نَهَيْتُه عنه، وذلك لأمر يفعلُه، فإذا انتهى؛ فتلك غايةُ ما كان وآخرُه[4]، والنَّهي: خلافُ الأَمْرِ، تقول: نَهَيْتُهُ عنه؛ فانْتَهى عنه، وتَناهى، أي: كَفَّ[5]، فالنَّهي: الزَّجر عن الشَّيء والكفُّ، وهو طلب ترك المنهيِّ عنه، ولا فرقَ من حيث المعنى بين أن يكون بالقول أو بغيره، والانتهاءُ: الانْزِجَارُ عمَّا نُهِيَ عنه، وطلب كفٍّ عن بَدْءِ أمرٍ أو عن استمراره، وبمعنى: الكفِّ.

هذا هو دلالة كُلِّ ما جاء مشتقًّا من (نهي)[6]، وهو معنى قوله: ﴿يَنتَهُوا۟﴾ في الآيةِ.

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2306.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/66.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2306.
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نهي).
(5) الخليل، العين: (نهي)، والجوهري، الصحاح: (نهى).
(6) الرّاغب، المفردات: (نهى)، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (نهي)، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (نهى).

2) ﴿لَيَمَسَّنَّ﴾: الميم والسِّين تدور اشتقاقَاتُهَا على جَسِّ الشَّيء باليد، والمَمْسُوسُ من الماء: ما نالته الأيدي[1]، والمسُّ: يقالُ فيما يكون معه إدراكٌ بحاسَّة اللَّمس، ومنه يُقالُ في كلِّ ما ينالُ الإنسانَ من أذًى[2] وإصابةٍ بمكروهٍ، وهو من المُخالطة الدَّقيقة القويَّة الأثر، ثُمَّ استُعير للضَّرب والأخذ والعقوبة ونحوها[3]، ومعناه في الآية الكريمة: إيقَاعُ العذاب على مَن كَفَرَ.

۞ المَعْنَى الإِجْمَاليّ:

غاية الضَّلال اعتقادُ الإلهِ الواحدِ المتفرِّد بالألوهيَّة أنَّه ثالث ثلاثةٍ:

كابروا في كفرهم، وأصرُّوا على جحودهم، وبالغُوا في غيِّهم، وبلغ الخذلان بهم حدَّ أَنْ حَكَمُوا لِلْوَاحِد بأنَّه ثلاثة، وأنَّهُ تعالى - بزعمهم - واحدٌ من ثلاث آلهات: هو والمسيحُ ومريم، وأنَّ الإلهيَّة مشتركةٌ بين هؤلاء الثَّلاثة، ولا يخفى فسادُ هذا على مجنون، فكيف على عاقل لا يدرك حقيقة الخالقِ المتَّصف بالصِّفات العُلا؟ تعالى عمَّا يقول المبطلون، وذلكم صنيعٌ يستحقُّ الوعيدَ والتَّهديد بمسِّ العذاب، وهو وعيدٌ بعذاب الدُّنيا مِنَ القَتْلِ والسَّبي وبعذابِ الآخِرَةِ مِنْ بَعْدُ ممَّا لا يُفْلِتُ منه أحدٌ مِنْهُم[4].

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

علَّة الفصل في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾:

إبطالُ إشراك غير الله تعالى معه في الألوهيَّة

الآيةُ استئنافٌ، قُصِدَ منه الانتقالُ إلى إبطال مقالةٍ أخرى من مقالات النَّصارى الَّتي عليها مُعظم طوائفهم في جميع الأرض، وهي أنَّ اللَّه ثالثُ ثلاثةٍ[5]، ولمَّا كان نوعًا مِنَ المقال جديدًا؛ فصَلَ إيذانًا بجِدَّته، واختلافه عن سابقه.

(1) ابن فارس، المقاييس: (مسّ).
(2) الراغب، المفردات: (مسس).
(3) ابن الأثير، النهاية، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (مسس).
(4) القشيريّ، لطائف الإشارات: 1/440، وابن عطية، المحرّر الوجيز: 2/222.
(5) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/281.

براعة توكيد الكُفْر:

حشدُ المؤكِّدات ترسيخٌ لكفرهم

الآيةُ إخبارٌ مؤكِّدٌ كالَّذي قبله[1]، فقد أكَّد ﷻ كفرَهم أوَّلًا بتكفيرهم؛ لأنَّهم زعموا أنَّ المسيحَ هو اللّه، ثُمَّ قرَّروا أنّ اللّه ثالثُ ثلاثةٍ، وأكَّد سُبحانه كُفْرَهُم في الحالَيْنِ بـ(اللَّام) و(قد)[2]، والقسم المقدَّر؛ لأنَّهم غالَوْا في إطراء عيسى وَوَضْعِهِ في غير موضعِه، كما غالتِ اليهودُ في الكُفْر به، وفي وصفه بالأوصاف التي هو بريءٌ منها[3].

بلاغة الكناية في لفظ القول:

القول لفظٌ مَذَلَ به اللِّسان، واعتقادٌ يُؤْمِن به الإِنْسَان

المرادُ بـ ﴿قَالُوٓاْ﴾: اعتقدوا، فقالوا؛ لأنَّ شأنَ القولِ أنْ يكون صادرًا على اعتقادٍ، فالقول لفظٌ مَذَلَ به اللِّسان[4]، واعتقادٌ يُؤْمِن به الإِنْسَان، ومعنى ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾: عمَّا يعتقدون؛ لأنَّهم لو انتهوا عن القول باللِّسانِ، وأضمروا اعتقاده؛ لَمَا نفعهم ذلك، فلمَّا كان شأنُ القول أنَّه لا يصدرُ إلَّا عن اعتقادٍ؛ كان صالحًا؛ لأَنْ يكونَ كنايةً عنِ الاعتقاد مع معناه الصَّريحِ[5].

سرُّ التَّعبير عن القائلين بالاسم الموصول:

تقرير اعتقادهم بالكُفْر سببٌ لوعيدهم بالعذاب

عدل في قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ عن التَّعبير عنهم بضَميرهم إلى الصِّلة المقرَّرة لمعنى قولِهم واعتقادهم بالكُفْر؛ لِقَصْدِ تسْجيلِ اعتقادِهم بالكُفْر، وليكونَ الاسمُ الموصول مؤذِنًا بسببِ الحُكْمِ المُخبَر به عنه[6]؛ لأنَّ التَّعبير بالموصولِ يشيرُ إلى أنَّ الصِّلة هي سببُ الحُكْم[7]، وليثبت أنَّ ذلك القولَ كُفْرٌ باللّه، وأنَّ الكُفْر سببُ العذاب الَّذي توعَّدهم به[8].

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/221.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2308.
(3) طنطاوي، التفسير الوسيط: 4/237.
(4) العبارةُ في الخصائص، لابن جني: 1/72. - وفي لسان العرب لابن منظور: (مَذَلَ): مذلت نفسه بالشيَّء: طابت، وسمحت، ورجل مذل النَّفس والكفِّ واليد: سمح، ومنه قيل: مَذَلَ لسانه بكذا، أي: سمح به، وسهَّل عليه.
(5) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/282 - 283.
(6) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/284.
(7) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2309.
(8) رضا، تفسير المنار: 6/402.

دلالة التَّركيب في قوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾:

مناط اعتقادهم تثليثُ الآلهة، وليس توحيدَها

قوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾: معناه واحدٌ من تلك الثلاثة؛ لأنَّ العربَ تصوغُ من اسم العدد - مِن اثنين إلى عَشَرَة - صيغةَ فاعلٍ مضافًا إلى اسم العدد المشتقِّ هو منه؛ لإرادة أنَّه جزءٌ من ذلك العدد، نحو: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [التَّوبَة: 40]، فإن أرادوا أنَّ المشتقَّ له وزنُ فاعلٍ هو الذي أكملَ العددَ؛ أضافُوا وَزْنَ فاعِلٍ إلى اسم العدد الَّذي هو أرقى منه، فقالوا: رابعُ ثلاثةٍ، أي: جاعل الثَّلاثةِ أربعةً[1]، ومرادُهم بقولهم: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾: اللّه، ومريمُ، وعيسى، فقد زعموا أنَّ الإلهيِّة بين الثَّلاثة، وأنَّ كلَّ واحدٍ من هؤلاء إلهٌ، يؤكِّد هذا القولَ مِن مذهبهم قولُه تعالى لِلۡمَسِيحِ: ﴿ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ﴾ [المائدة: 116][2].

بيانُ الإضمار في مقولة التَّثليث:

أعظمُ الإشْراكِ هو الإشْراكُ في الألوهيَّة

في قوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ بيانُ أنَّهم كانوا يُشركون مريم وعيسى في الإلهيَّة، أي: إنَّهم قالوا: اللّه أحدٌ من ثلاث آلهات، أو واحِدٌ من ثلاث آلهات[3]، وعلى هذا المعنى؛ لا بدَّ من أن يَكُونَ في الآية إضمارٌ واختصارٌ بحذفِ لَفْظِ الآلهة، لِوُضُوحِ المعنى وبيانه مِن خِلَالِ السِّياق[4].

توجيه جملة توحيد الألوهيَّة:

الاعتقاد الحقُّ: أنَّ الإلـه واحدٌ فرْدٌ صمدٌ

قوله: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ عطفٌ على جملة ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ﴾؛ لِبَيَانِ الحقِّ في الاعتقاد بعد ذِكْرِ الاعتقاد الباطل، ويجوزُ جَعْلُ

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/282.

(2) الواحدي، التفسير البسيط: 7/481. وقيل غير ذلك: عن المتكلمين أنَّ النَّصارى يقولون: جوهر واحد، ثلاثة أقانيم: أب، وابن وروح القدس، وهذه الثلاثة إله واحد، كما أنَّ الشمس اسم يتناول القرص والشعاع والحرارة. وعنوا بالأب: الذات. وبالابن: الكلمة. وبالروح: الحياة. الرازي، مفاتيح الغيب: 12/409.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/196.

(4) الواحدي، التفسير البسيط: 7/482.

الجُملةِ حالًا مِن ضَمِير ﴿قَالُوٓاْ﴾، أي: قالوا هذا القولَ في حال كونِه مخالفًا لِلْوَاقِعِ، فيكون كالتَّعليل لِكُفْرِهم في قولهم ذلك، ومعناه على الوجهين: نفيٌ عَنِ الإله الحقِّ أن يكون غيرَ واحدٍ[1].

الجملة تقريرٌ لعقيدة التَّوحيد المستقيمة:

وفي النَّصِّ تقريرٌ لعقيدة التَّوحيد المستقيمة الصَّحيحة بصيغةٍ تفيدُ استحالة أنْ يكون الإلهُ غيرَ واحدٍ؛ لأنَّه لا ينتظم الكون والسَّماء والأرض، ومَن فيهما كما جاء في قولِه تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: 22][2].

من خالف المعقولَ يستحقُّ التَّوبيخ:

وفيه - أيضًا - توبيخٌ موجَّهٌ إليهم على مخالفتهم المعقولَ، ومجانَبَتِهم ما يقرُّه أهلُ العقول، ولذلك حذَّرهم سبحانه عن أنْ يَسِيروا في طريق الغيِّ، ويُمْعِنُوا في مسالك الإنكار والجُحود، وأن يَعُودوا إلى الحقِّ[3].

علَّة إيثار النَّفي بـ (ما) على (لا):

لـمَّا كـان الأمْـرُ متعلِّقًا بِشأنِ الألـوهـيَّـةِ؛ فـإنَّ تـرسيـخَ نفيها عن غيرِه واجبٌ

جاءت جملة: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ﴾ بأقوى أساليب القَصْر، وهو اشتمالها على (ما) و(إلَّا)، مع تأكيد النَّفي بـ (مِن) المفيدة استغراقَ النَّفي[4]، وعدلَ عن النَّفي بلا النَّافية للجنس إلى النَّفي بـ (ما)، فلم يقل: (وَلَا إلهَ إلَّا إله واحد) عنايةً بإبراز حرفِ (مِن) الدَّالِّ بعد النَّفي على تحقيق النَّفي، فإنَّ النَّفي بحرف (لا) ما أفاد نفيَ الجنس إلَّا بتقدير حرف (مِن)، فلمَّا قُصِدَتْ زيادةُ العناية بالنَّفي هنا؛ جِيء بحرف (مَا) النَّافية[5].

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/282.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2308.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2309.
(4) طنطاوي، التفسير الوسيط: 4/239.
(5) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/283.

القصدُ: إبطال عقيدة التَّثليث، لا تعيينُ الإلَـهِ المعلومِ

بيانُ المتشابه اللَّفظيِّ:

قال في سورة ال عمران: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [آل عمران: 62]، وقال ههنا: ﴿إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۚ﴾ دون أن يصرِّح باسمه الأعظم؛ لإفادة حصْرِ وصفِ الإلهيِّة في واحدٍ، فانتفى التَّثليثُ المحكيُّ عنهم، وأمَّا تعيينُ هذا الواحد مَن هو؛ فليس مقصودًا تعيينُه هنا؛ لأنَّ القصد إبطالُ عقيدة التَّثليث، فإذا بطل التَّثليث، وثبتتِ الوحدانيَّة؛ تعيَّن أنَّ هذا الواحد هو اللّه تعالى؛ لأنَّه متَّفق على إلهيَّته، فلما بطلتْ إلهيَّة غيره معه؛ تمحَّضتِ الإلهيِّة له، فيكون قولُه هنا: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۚ﴾ مساويًا لآية آل عمران: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [آل عمران: 62]، إلَّا أنَّ المقام اقْتَضَى تعيينَ انْحِصَار الإلهيِّة في اللّه تعالى دُون عيسى، ولم يَجْرِ فيه ذِكْرٌ لتعدُّد الآلِهَة[1].

علَّة التَّعبير عن القول بالفعل المضارع:

الأمـر بالانتهاء يـنـاسـب ديمومة الفعل واستمراره

معنى قوله: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾، أي: عن قولهم المذكور آنفًا، وهو أنَّ اللّه ثالثُ ثلاثةٍ، وقد جيءَ بالفعلِ المضارع؛ لأنَّه المناسبُ للانتهاء؛ إذ الانتهاء إنَّما يكون عن شيءٍ مستمرٍّ، كما ناسبَ قولُه: ﴿قَالُوٓاْ﴾ قولَه: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ﴾؛ لأنَّ الكُفْر حصلَ بقولهم ذلك ابتداءً مِن الزَّمن الماضي[2].

دلالة ﴿مِنْ﴾ في جملة توحيد الألوهيَّة:

لا إلـهَ حـقٌّ قطُّ في الـوجـود إلَّا إلــهٌ مـوصـوفٌ بالوحدانيَّة

﴿مِنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۚ﴾ دخلتْ مؤكِّدة[3]، ومعناها: الاستغراق، وهي القدرة معَ (لا) الَّتي لِنَفْي الجِنْسِ في قولكَ: (لا إله إلا اللّه)، والمعنى: وما إلهٌ حقٌّ قطُّ في الوجود إلَّا إلهٌ موصوفٌ بالوحدانيَّة لا ثانيَ له، وهو اللّه وحدَهُ لا شريك له[4]، فحصرُ إلَهيَّتِهِ في صفة الوحدانيَّة[5].

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/283.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/283.
(3) الواحدي، التفسير البسيط: 7/483.
(4) الزمخشري، الكشاف: 1/664، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/409.
(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/330.

تفيد ﴿مِنْ﴾ استغراقَ النَّفي وشمولَه لكُلِّ نوع من أنواع المتعدِّد:

وأفادتْ ﴿مِنْ﴾ الاستغراقَ؛ لأنَّها تدخل لابتداء الجِنس إلى انتهائه، فقولك: هل مِن رجلٍ؟ تقديرُه: هل مِن واحد هذا الجِنس إلى أقصاه؟[1] فهي لتَأْكِيد عموم النَّفي، فصار النَّفي بـ (مَا) المقترنَةِ بها مساويًا للنَّفي بـ (لا) النَّافية لِلْجِنس في الدَّلالة على نفي الجنس نصًّا[2]؛ لتكون العبارة أشدَّ تأكيدًا لنفي تعدُّد الإله وأوسع من عبارة: لا إله إلَّا إله واحد؛ لأنَّ (مِن) بعد (ما) تفيد استغراقَ النَّفي وشمولَه لكُلِّ نوع من أنواع المتعدِّد وكلِّ فرد مِن أفراده، فليس ثَمَّ تعدادُ ذواتٍ وأعيان، ولا تعدُّد أجناس أو أنواع، ولا تعدُّد جزئيَّات أو أجزاء[3].

في استغراق النَّفي تشنيعٌ عليهم، وردٌّ لدعوَاهم:

والمقصودُ من المبالغة في النَّفي: التَّشنيعُ والرَّدُّ عليهم في دعواهم التَّثليث؛ لأنَّ حقيقة الإله هو المعبود، وليس شيء من استحقاق الألوهيَّةِ وصفًا لِعيسَى ولا لأمِّه، ولا لأحَدٍ أبدًا سواه ﷻ، فهو (المتَّصف بكلِّ صفة كمال، منزَّهٌ عن كلِّ نقص، منفرد بالخلق والتَّدبير، ما بالخلق مِن نِعْمَة إلَّا منهُ، فكَيْفَ يُجعل معه إلهٌ غيره؟ تعالى اللّه عمَّا يقول الظَّالِمُون علوًّا كبيرًا)[4].

براعة التَّرقِّي في العطف:

من عميم رحمة الله تعالى إِتْبَاعُ الإخبار بالتَّحذير ثُمَّ التَّرغيب

لَمَّا أخبر أنَّهم كفروا، وأشار إلى نقض قولِهم؛ كان أنسبَ الأشياء بعدَهُ أنْ يعطف عليه ترهيبهم ثُمَّ ترغيبهم، فقال تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ﴾[5]، وفيه تحذيرٌ مِنَ اللّه سبحانه لَهُمْ عَن أن يَسْتَمِرُّوا في هذا القول الكاذبِ على اللّه تعالى، وعلى رسولهِ المَسِيح عيسَى عليه السلام[6].

---

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 5/444.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/282.
(3) رضا، تفسير المنار: 6/401.
(4) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 240.
(5) البقاعيّ، نظم الدَّرر: 6/253.
(6) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2309.

علَّة إيثار لفظ الانتهاء:

الانتهاء يحتمل العدول عن القول والاعتقاد

معنى الانتهاء يتضمَّن أمرين: أنْ يعدلوا عن ذلك القول، وألَّا يعتقدوه ولا يُؤمِنُوا به، ولم يكتفِ بالانتهاء عنِ العقيدة، ولكنَّ اللّٰه سبحانه ذكرَ الانتهاءَ عن القولِ لِلْإِشَارَةِ إلى أنَّ هذا كلامٌ يقولونه، ولا يُمْكِنُ أن يَكُونَ عقيدةً يعتقدُونَهَا؛ لأنَّه كلامٌ لَا يتَّفق مع العقل، وقد كذَّبهم عيسى عليه السلام بما قرَّره في دعوته، وبيَّن أنَّ الشِّرك ظلم عظيم، وأنَّ مَن يُشْرِك باللّٰه مأواه جهنَّم، وأنَّ اللّٰه حرَّم عليه الجَنَّة[1].

بديع التَّحذير بالقسم المطْوِيِّ:

أكَّـدَ الـوعـيـدَ بالقسم ترهيبًا لاعتقادهم أنَّ في صَلْبِ عيسى كفَّارةً لهم

جوابُ القَسمِ المحذوف سادٌّ مسدَّ جوابِ الشَّرط المحذوف؛ لبيان معناه بدلالة القسم عَلَيْهِ، ولأنَّه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ؛ أُجيب سابقُهما، والمعنى: وباللّٰه إن لَم ينتهوا؛ ليمسَّنَّهم[2]، وأكَّد تعالى الوعيدَ بالقسم المطويِّ الذي دلَّت عليه اللَّام في قوله: ﴿لَيَمَسَّنَّ﴾ ردًّا على اعتقادهم: أنَّهم لا تمسَّهم النَّار؛ لأنَّ صَلْبَ عيسى في زعمِهم؛ كان كفَّارةً عن خطايا البشر[3].

نكتة توكيدِ الوعيد:

عِـظَـمُ الـذَّنـب مدعاةٌ للتَّشديد وزيادةِ التَّخويف

أردفَ بيانُ القرآنِ توكيدَ الوعيدِ والعذابِ الشَّديد بالقسمِ المطويِّ الذي دلَّت عليه اللَّام في ﴿لَيَمَسَّنَّ﴾ بالنُّون المؤكِّدة، وتنكير العذاب، ووصفه بالألَمِ الشَّديد؛ وفي ذلك ترسيخٌ لترهيبهم، وزيادة في تخويفهم جزاءَ ما اقترفوه مِن شِرْكٍ[4].

بلاغة المجاز في الْمَسِّ:

إطلاق الإصابة وتقييدها بالأليم: تصويرٌ لسعة شدَّتها

المسُّ مجازٌ في الإصابة؛ لأنَّ حقيقته وضعُ اليد على الجسم، فاسْتُعمِل في الإصابة بجامع الاتِّصال، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2309.
(2) السّمين، الدُّرّ المصون: 4/375، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/67.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/283، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2309.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/283، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2309.

﴿بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلۡعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ٤٩﴾ [الأنعام: 49]، فهو دالٌّ على مطلق الإصابة من غير تقييد بشدَّة أو ضعف، وإنَّما يرجع في الشِّدَّة أو الضَّعف إلى القرينة، مثل ﴿أَلِيمٌ﴾ هنا، ومثل قوله: ﴿بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾ [الأنعام: 49] في الآية الأخرى[1].

في المسِّ إصابةٌ لموضع الإحساس، وهو الجلد:

والتَّعبير بالمسِّ أَوْلَى؛ إذِ المراد أنَّه يمسُّ جِلْدَهُم، ويُصيبُ موضع الإحساس فيهم، أي: إنَّ العذاب المؤلم مستمرٌّ[2]، وهو أَدْعَى لِلْخَشْيَة والخوف والرَّهبة.

وعبَّر بالمسِّ للإشارة إلى شدَّة ما يصيبهم من آلام؛ لأنَّ المراد: أنَّ هذا العذاب الأليم يصيب جِلْدَهُم، وهو موضع الإحساس فيهم إصابةً مستمرَّة، كما قال تعالى في آية أخرى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَۗ﴾ [النساء: 56][3].

توجيه المتشابه اللَّفْظيِّ بينَ (المسّ) و(الإصابة):

المَسُّ أدلُّ على شدَّة العذاب من الإصابة، وأنسبُ لعظيم كفرهم

قال هنا: ﴿لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، وقال في التوبة: ﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٩٠﴾ [التَّوبَة: 90] فَخُصَّتْ آية المائدة بلفظة (يمسّ) لتقدُّم قوله: ﴿وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ﴾، فلمَّا كان هؤلاء يقولون: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ﴾ فكان ذلك من أشدِّ الكذب والافتراء على الله تعالى؛ ناسبه ذِكْرُ (يمسّ) الدَّالُّ على المبالغة في العذاب وشدَّته؛ لكونه يصيب موضعَ الإحْسَاس منهم، وهو الجُلود، وتأكيده بلَام التَّوكيد ونُونِه الثَّقيلة بقوله: ﴿لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

أمَّا آية التَّوبَة؛ فقد صُدِّرت بقوله: ﴿وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ لِيُؤۡذَنَ لَهُمۡ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ﴾ [التَّوبَة: 90]، فلمَّا كان ذلك أخفَّ جرمًا ممَّا سبق؛ ناسبه ذكر (يصيبُ)، ولمَّا أُريد إعطاء مَن قعدوا مُهْلَةً كي يَتُوبُوا إلى الله تعالى؛ ناسبه التَّعبير بالسِّين في قوله: ﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٩٠﴾ [التَّوبَة: 90].

---

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/284.

(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2309.

(3) طنطاوي، التفسير الوسيط: 4/240.

علَّة التَّعبير عن الكافرين بالاسم الموصول:

أُقيمَ الاسمُ الموصولُ الظَّاهرُ مُقامَ المُضمر، مع كون الرَّبط يصحُّ حصولُه بقوله: (ليمسَّنهم)؛ لتكرير الشَّهادة عليهم بالكُفْر في قوله: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ﴾، وللإعلام بأنَّهم كانوا بمكانٍ مِنَ الكُفْر؛ إذ جُعِلَ الفعلُ في صِلَةِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾، وهي تقتضي كونَها معلومةً للسَّامع، مفروغًا من ثبوتها، واستقرارها لهم[1]، وليكون الاسمُ الموصول مشيرًا إلى سبب الحُكْم المُخبرِ به عنه[2].

في التَّعبير بالاسم الموصول تَسْجِيلٌ لِكُفْرِهم، وتكريرُ الشَّهادة بذلك عليهم

نكتة التَّعبير بالفعل دون الاسم:

وجيء بالفعل المنبئ عن الحدوث ﴿كَفَرُواْ﴾ دون (الكافرين)؛ تنبيهًا على أنَّ الاستمرار عليه بعدَ وُرود ما ينحى عليه بالقلع من نصِّ عيسى عليه السلام وغيره: كفرٌ جديد وغلوٌّ زائد على ما كانُوا عليهِ من أصل الكُفْر[3].

في التَّعبير بفعل الكُفْر دلالةٌ على دوامهم عليه

براعة التَّعبير بحرف الجرِّ (من) في جملة الوعيد:

(من) في قوله: ﴿لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ﴾ للبيان، كالتي في قوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾[4]، وإنَّما قال تعالى: ﴿مِنۡهُمۡ﴾ لعلمه السَّابق أنَّ من النَّصارى مَن سَيُؤْمِنُ، ويُخلِصُ، ويتركُ هذا القولَ، ويعلم أنَّه فاسد[5].

علم مآلاتِ الأمور بيد الله وحده، وحكمه عن علم سابق

توجيهُ الوعيدِ على مَنْ دام به الكُفْر، وأصرَّ على فعْلِه:

ويقتضي قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ﴾، أنْ يكون بعضٌ منهم كافرين، مع حكمه في المطلع بكفرهم جميعِهم بقوله: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾، فـ(مِنْ) للتَّبعيض، أي: كائنًا منهم، والرَّبط حاصلٌ

(1) الزمخشري، الكشاف: 1/664، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/331.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/284.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/67.
(4) الزمخشري، الكشاف: 1/664.
(5) الخازن، لباب التأويل: 2/66.

بالضَّمير، فكأنَّه قيل: كافرهم، وليسوا كلُّهم بَقَوا على الكُفْر، بل قد تاب كثيرٌ مِنهم مِنَ النَّصرانيَّة[1]، وإنَّما بعَّضَ؛ تنبيهًا على أنَّ العذاب يتوجَّه على مَن دام به الكُفْر، وثبتَ عَلَيْهِ، واتَّصفَ به، ولم يُقْلِع، ولهذا أعقبه بقوله: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ﴾[2].

في ذكر ﴿مِنْهُمْ﴾ احتراسٌ يخصِّص الكُفْر بمن ثلَّث:

كرَّر تسجيلَ كفرِهم بالاسمِ الموصولِ، ورسَّخه بقوله: ﴿مِنْهُمْ﴾؛ ليكون بيانًا للَّذين كفروا قُصد منه الاحتراسُ عن أن يَتوهَّم السَّامع أنَّ هذا وعيدٌ لكفَّار آخرين[3]، والمَعْنَى: ليمسَّنَّ الَّذينَ كَفَرُوا مِنَ النَّصَارى خاصَّة عذاب أليم[4].

في ذكر ﴿مِنْهُمْ﴾ تجريدٌ يُظْهِرُ كمال صفة الكُفْر فيهم:

ذكر ﴿مِنْهُمْ﴾؛ تنبيهًا عَلَى أنَّهم بالغوا في الكُفْر بحَيْثُ صاروا أعلامًا للكفر مشاهيرَ فيه، حتَّى أمكن أنْ يُعرِّف الكُفْر لهم؛ فهو من باب (رأيت منكَ أسدًا)، أي: من باب التَّجريد[5]، فقد جُرِّد مِن نَفْسِ النَّصَارى الَّذينَ كَفَرُوا مُبَالَغَة لكمال الكُفْر فيهم[6].

سرُّ وصف العذاب بالأليم:

تخصيص العذاب بالأليم يناسب سُوء صنيعهم

معنى: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، أي: نوعٌ شديدُ الألم من العذاب، مبالغٌ فيه، كما تقول: أعطني عشرين مِنَ الثِّياب، تريد من الثِّياب خاصَّة لا مِن غيرها من الأَجْناس الَّتي يجوز أن يتناولها لفظُ (عِشْرين)[7].

بلاغة تقديم الوعيد على سمات الحدوث:

وقدَّم الوعيد ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ على الاستدلال

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/331.
(2) الراغب، تفسير الرّاغب: 5/410، والقونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 7/531.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/284.
(4) القونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 7/530.
(5) التجريد: وهو أن يُنتزع من أمر ذي صفة أمرٌ آخرُ مثله في تلك الصِّفة مبالغةً في كمالها فيه. ينظر: القزويني، الإيضاح، ص: 338.
(6) الطيبي، فتوح الغيب: 5/446، والقونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 7/530.
(7) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/331، والقونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 7/530.

بالـغَ في الزَّجر والـتَّـنـفـير عــن اعـتـقـاد النَّصَارى؛ فقدَّم الوعيد:

بسِمَاتِ الحدوث ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾؛ مبالغَةً في الزَّجر، وتبعيدًا عما اعتقدته النَّصَارى فيهما مِنَ الإلهيِّة؛ لأنَّ من احتاج إلى الطَّعام وما يتبعه من عوارض الحدوث؛ لم يكن إلَّا جسمًا مركَّبًا من عظم ولحم وعروق وأعصاب وأخلاط وغير ذلك، وهو ممَّا يدلُّ على مصنوعٍ مؤلَّفٍ مُدبَّرٍ كغيره من الأجسام، أي: هذه المقالة في غاية الفساد، بحيث لا تختلف العقول في فسادها، فلذلك توعَّد أوَّلًا عليها بالعذاب، ثُمَّ أتبعَ الوعيدَ بالاستدلال بسمات الحدوث على بطلانها[1].

۞ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

اللَّمسُ والمَسُّ والجَسّ:

المـــسُّ: إصـابـةٌ مقصودة بإدراك مؤدِّية إلى تأثُّرٍ

اللَّمس: إدراكٌ بظاهر البشرة، فهُوَ لصوق بإحساس، وهو أَعمُّ مِمَّا هُوَ باليَد، وقد يُقَال لطلب الشَّيء، وَإِن لم يُوجد، والمسُّ: الإصابة، وهو في اللُّغة: التقاء الشَّيئين من غير فَصْلٍ، أو الجمع بين الشَّيئين على نهاية القرب، ويُقَال فِيمَا مَعَه إِدْرَاك بحاسَّة اللَّمس، فحقيقتُهُ: اللَّمسُ باليد، ونُقِلَ مِن الإحساس إلى المعاني؛ ليكنَّى بِهِ عَن النِّكَاح وَالجُنُون، وقد يُقَالُ في كلِّ مَا ينَال الإِنْسَان من أَذَى[2].

فالمسُّ اتِّصال الشَّيء بالبشرة بحيث تتأثَّر الحاسَّة به، واللَّمس كالطَّلب له، ولذلك يقال: أَلْمَسُهُ، فلا أَجِدُه[3]، ويُقال: المسُّ أقلُّ تمكُّنًا مِنَ الإصابة، وكأنَّه أقلُّ درجاتها[4]، ومِن هنا: فالمسُّ واللَّمْسُ والجَسُّ متقارب، إلَّا أنَّ الجَسَّ عامٌّ في المحسوسات، والمسُّ فيما يخفى ويدقُّ، والمسُّ واللَّمس بظاهر البشرة[5]، وقيل: اللَّمس: لا يكون عن قصد، والمسُّ: يكون مقصودًا، أو غير مقصود، تقول: (تماسَّ الحجَرانِ)،

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/330، 333.
(2) الراغب، المفردات: (مسس)، و(لمس)، وأبو حيان، البحر المحيط: 1/231، والكفوي، الكليات، ص: 799.
(3) البيضاوي، أنوار التنزيل: 1/90.
(4) القاسمي، محاسن التأويل: 2/396.
(5) أبو حيان، البحر المحيط: 1/231.

ولا يقال: (تلامسَ الحجران)[1]، ولمَّا كان المسُّ إصابةً مقصودة تُدْرِكُهَا الحواسُّ، وتتأثَّرُ بها؛ فهي أنسبُ إلى سياق الآية التي تتحدَّث عَن وعيدٍ بعذاب أليم.

المسُّ يقتضي المبالغة في عذابهم والشِّدَّة فيه

قال الرَّاغب: "إنْ قيلَ: لِمَ قالَ: ﴿لَيَمَسَّنَّ﴾، فذكر المسَّ، وذلك يقتضي تقليلَ العذاب؛ قيل: بل المسُّ يقتضي مبالغةً في وصف عذابهم؛ لأنَّ المسَّ يقتضي اللَّمْسَ، وذلك أعمُّ الحواسِّ وأكثرها وجودًا؛ إذْ لا حيوان إلَّا وله اللَّمس، ولأنَّه أعرفُ الحواسِّ عند الخاصِّ والعامِّ"[2]، فالعذابُ الأليم - بحسب ما مرَّ ذِكْرُه - يُصِيبُ جلدَهم، وهو موضع الإحساس فيهم إصابة مستمرَّة مباشرة[3]، فـ(المسُّ: مباشرة الجِسم)[4]، والمبالغةُ في العذاب - بإصابة موضع الإحساس لديهم - تناسبُ الألم الموصوف به.

---

(1) البسيلي، التقييد الكبير، ص: 565.
(2) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 5/410.
(3) طنطاوي، التفسير الوسيط: 4/240.
(4) السّمين، عمدة الحفاظ: (مسس).

﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٧٤﴾

[المائدة: 74]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

بعد أن حذَّرهم سبحانه مِنَ الاستمرار على قولهم الإفك، وترهيبهم مِن العذاب الأليم؛ رغَّبهم في الرُّجوع إلى الاعتقاد الحقِّ، فالجمع بين التَّرغيب والتَّرهيب: دعوةٌ للإيمان والهداية؛ خوفًا من عذاب اللّه تعالى أو طمعًا في ثوابه، أو لهما معًا، وبيانٌ بأنَّ باب المغفرة مفتوحٌ لمن طلب الغُفران[1]؛ لأنَّ مِن شأن العاقل أنَّه لا يُقْدِمُ على باطلٍ، فإن وقَعَ ذلك مِنْهُ، وشعرَ بنوع ضررٍ يأتي بسَبَبِه؛ بادرَ إلى الإقلاع عنه[2].

المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

مـن أقـلـعَ، واستغفرَ؛ تاب اللهُ عليه

أفَلَا يَرْجِعُ هؤلاءِ عَن مقَالَتِهم تلكَ، تائِبَينَ إلىِ اللّهِ تعالَى مِنْهَا، ويَسألُونَهُ المَغْفِرَةَ علَى مَا ارتكبُوه من الشِّرك به؟ واللّه غفور لمَن تابَ إليه من أيِّ ذنبٍ كانَ، ولو كانَ الذَّنبُ هو الشِّرْكَ به، رحيمٌ بعبادِهِ المُؤْمِنِينَ[3].

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغةُ الاستفهام في الآية:

في الاستفهام توبيخٌ، وتعجيبٌ، وتحريضٌ

الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ﴾؛ للدَّلالة على أمور ثلاثة:

أوَّلها: توبيخهم على ما كان منهم، وأنَّه يستحقُّ التَّوبَة والاسْتِغْفَار.

وثانيها: التَّعجُّب من بقائهم على حالهم مِنَ الإفك والإصرار عليه، مِن أنَّه لَا يقبله عقل، ولا يُذعِن له مصدِّق، بل لَا يتصوَّرُه متصوِّر.

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/284، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2310.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/253.
(3) جماعة من علماء التفسير، المختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 120.

وثالثها: تحريضهم على التَّوبَة، أي: الرُّجوع إلى اللّه تعالى، وما تُقِرُّه العقول، ولا تنبو عنه الأفهام، وعلى طلب الغفران عمَّا سلف منهم مِن قول، وأنَّ باب الغفران مفتوح[1].

بلاغة العطف على المقدَّر بالفاء:

الإصرار على عدم التَّوبَة مع تحقُّق مصاديقها مدارُ إنكار وتعجيب

الفاء في ﴿أَفَلَا﴾ للعطف، حجزتْ بين الاستفهام و(لا) النَّافية، والتَّقدير: فَأَلَا، وعلى طريقة الزَّمخشري تكون قد عطفت فعلًا على فعلٍ مقدَّر يقتضيه المقامُ، كأنَّ التَّقدير: أَيَثْبُتُون على الكُفْر، فلا يتوبون، أو ألَا ينتَهُون عن تلك العقائد الزَّائغة والأقاويل الباطلة، فلا يتوبون إلى اللّه تعالى، ويستغفرُونَه بالتَّوحيد والتَّنزيه عمَّا نسبوه إليه مِنَ الاتِّحاد والحلول، فمدارُ الإنكار والتَّعجيب عدمُ الانتهاء وعدم التَّوبَة معًا، أو أيَسْمعون هذه الشَّهاداتِ المكرَّرة والتَّشديداتِ المقرَّرة، فلا يتوبون عَقِيب ذلك، فمدارُهما عدم التَّوبَة عَقيبَ تحقُّق ما يوجبها مِن سماع تلك القوارِعِ الهائلة، وهم أجدَرُ النَّاس بذلك؛ لأنَّ كفرَهم أقبحُ الكُفْر، وأفضحُ في سُوء الاعتقاد، فتعجَّب مِن كونهم لا يتوبُون مِن هذا الجُرْم العظيم[2].

في العطفِ لُطفٌ بهم، وحثٌّ على الإنابة بعد سوء صنيعهم

ومعنى قوله: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ﴾، أي: أيصرُّون، فلا يتوبون؟ ففيه معنى: التَّعجُّب على الإصرار والتَّحضيض على التَّوبَة[3]، ولطفٌ بهم واستدعاءٌ إلى التَّنصُّل من تلك المقالة الشَّنعاء بعد أن كرَّر عليهم الشَّهادة بالكُفْر، وما ذكروه مِنَ الحثِّ والتَّحضيض على التَّوبَة من حيث المعنى، لا من حيث مدلول اللَّفظ؛ لأنَّ ﴿أَفَلَا﴾ غير مدلول (أَلَا) الَّتي لِلْحَضِّ والحثِّ[4].

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2310.
(2) الزمخشري، الكشاف: 1/664، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/331، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/67 - 68.
(3) الطيبي، فتوح الغيب: 5/447.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/331.

دلالة الأمر في فِعْلَي التَّوبَة والاسْتِغْفار:

نُقل عن الفرَّاء أنَّ قوله: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ﴾ استفهامٌ معناه الأمر، كقوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة: 91]، وقال: إنَّما كان بمعنى: الأمر؛ لأنَّ المفهوم من الصِّيغة: طلبُ التَّوبَة والحثُّ عليها، وندب سائر النَّصارى إلى التَّوبَة من هذه المقالة الخبيثة، فمعناه: تُوبوا إلى الله، واستغفروه من ذنبكم(1).

في الأمر طلبٌ للتَّوبة والاسْتِغْفار وحثٌّ عليهما

براعة إظهار اسمه الأعظم:

أظهر اسمه الأعظم الجامع لأسمائه الحُسنى موضع الضَّمير وكرَّره؛ تقريرًا لِلقُوَّة الكاملة والعزَّة القاهرة، وإيذانًا بأنَّ من تكونُ توبتُه إلى مَن اسمه الله؛ فأعْظِمْ بتوبتِه! فإنَّ اسمَهُ الأعظم جامعٌ لسائر صِفاته الحُسنى وأسمائه العظمى، وله في كلِّ مقام تجلٍّ بحسب اقتضاء ذلك المقام، وهذا المقام مقام التَّوبَة عن جسيم ذنبٍ، فالتَّجلِّي بوصف التَّوَّابيَّة، يناسبُه الإظهار(2).

لله سبحانَه في كلِّ مقامٍ تَجَلٍّ بحسَبِ اقتضاء ذلك المقام

بلاغة التَّذييل بصيغتَي المبالغة:

قوله: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ تذييلٌ بثناء على الله بأنَّه يغفر لِمَنْ تاب، واستغفر ما سلف منه؛ لأنَّ صيغتَيّ: ﴿غَفُورٌ﴾ و﴿رَّحِيمٌ﴾ من أمثلة المبالغة، وهما يدلَّان على شدَّة الغفران وشدَّة الرَّحمة، فهو وعدٌ بأنَّهم إنْ تابوا واستغفروه؛ رفَعَ عنهم العذابَ برَحْمَتِه وصفح عمَّا سلف منهم بغفرانه(3)، ولا عجبَ؛ فإنَّ المُسْتَجْمِعَ صِفَاتِ الكمال أزَلًا وأبدًا غفورٌ بليغُ المغفرة، يَمْحُو الذُّنوبَ، فلا يعاقب عليها، ولا يعاتب، وهو (رحيمٌ)، ومن آثارِ رحمتِه: مبالغَتُهُ في إكرام مَنْ أقبل إليه(4).

مـن تـاب، واستغفر؛ تاب الله عليه بواسع رحمته وشدَّة غُفرانه

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/331، والخازن، لباب التأويل: 2/66، وما نقل عن الفراء فهو من كلامه على قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْۚ﴾ [آل عمران: 20]: "وهو استفهامٌ، ومعناه أمرٌ، ومثله قول الله ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة: 91] استفهامٌ وتأويله: انتهوا"، ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 1/202. ولم يؤوِّل ذلك المعنى في (ألا).

(2) أفدتُ من توجيهٍ للطيبيِّ، في فتوح الغيب: 11/295 - 296. في غير موضع الآية محلّ التفسير.

(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/284.

(4) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/254.

ففي وصف نفسه ﷻ في هذا الموضع بالغفران والرَّحمة: استجلابٌ للتَّائبِين وتأنيسٌ لهم؛ لِيَكُونُوا على ثقة مِنَ الِانْتِفَاعِ بتَوْبِتِهم[1].

ناسبَ حُسْنُ استعطافه تعالى في المُفْتَتح: توبتُه في المُخْتَتَم

لَمَّا استعطفهم إلى التَّوبَة والمغفرة أحسنَ استعطافٍ، وحثَّهم على ذلك بألطف عبارَةٍ، وهو قوله: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسۡتَغۡفِرُونَهُۥۚ﴾؛ ناسب أنْ يختم باسمَيْهِ: الغفور والرحيم؛ لِمَا في ذلكَ من الإشارةِ إلى أنَّهم إنْ فعلوا ذلك - على الرَّغم من عِظَم ذنبهم - فإنَّه سَيَغْفِرُ لَهم[2]، فلم يُغْلِقْ بابَ التَّوبَة عليهم - مع قبيح أقوالِهم، وفسادِ عقائِدهم - تَضْعِيفًا لآمال المؤمنين بخَصَائِص رحمته[3].

توجيه حاليَّة جملة الفاصلة:

من عظيم رحمة اللـه تعالى مبالغتُه في العفو عمَّن أناب إليه مستغفرًا

قوله ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ جملةٌ حاليةٌ مِن فاعلِ ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَهُۥۚ﴾ مؤكِّدةٌ للإنكار والتَّعجيب من إِصْرَارِهِم على الكُفْر، ودوامهم على الجحود، وعدم مسارعتهم إلى الاسْتِغْفَار، أي: والحالُ أنَّه تعالَى مبالغٌ في غُفْرَانه، فَيَغْفِرُ لهم عندَ استغفارِهم، ويمنَحُهُم من فَضْله[4].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

التَّوبَة والاسْتِغْفَار:

بالجمع بين الإقلاع عن الذَّنب وطلب المغفرة عَنْهُ؛ يتحقَّق وعدُ الله تعالَى بالتَّوبة

الاسْتِغْفَار: طلبُ المَغْفِرَة بِالدُّعَاءِ وَالتَّوبَة، أو بغيرهما من الطَّاعَة، والتَّوبَة: النَّدَمُ على الخَطِيئَة مَعَ العَزْم على ترك المعاودة إليها[5]، فَجَمع في الآية الكريمة بين الفِعْلَيْنِ؛ لأنَّ التَّوبَة: هي الإقلاع عمَّا هم عليه في المستقبل، والرُّجوع إلى الاعتقاد الحقِّ، وهو التَّوحيد،

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/222.
(2) الشّنقيطي، أضواء البيان: 1/418.
(3) القشيريّ، لطائف الإشارات: 1/440.
(4) أبو السعود، إرشاد العقل السّليم: 3/68.
(5) العسكريّ، الفروق اللغوية، ص: 235.

والاسْتِغْفَار طلبُ المغفرةِ عمَّا سلف مِن كفرهم في الماضي، والنَّدم عمَّا فرَطَ مِنْهُمْ مِن سُوءِ الاعتقاد[1]، وبالجمع فيما بينَهُمَا يتحقَّق وعدُ اللهِ تعالَى بالتَّوبة عليهم، والتَّفضُّل برفع العقاب، والنَّجاة مِنَ العذَابِ.

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/284.

﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٧٥﴾ [المائدة: 75]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

إثبات رسالة المسيح عليه السلام وبشريَّته بعد نفي ألوهيَّته

لَمَّا أبطل الله الكُفر كُلَّه بإثباتِ أفعاله من إرساله وإنزاله وغيرِ ذلك من كماله، وردَّ على النَّصارى قَوْلَهُم الأوَّل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ﴾ بقولِ المسيح: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ﴾ وقولَهم الثَّاني: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ﴾: بقوله: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ﴾؛ أثبت له الرِّسالة بصورة الحصر[1]؛ ردًّا على مَن يعتقد فيه الإلهيَّة[2].

شَرْحُ الْمُفْرَداتِ:

1) ﴿خَلَتۡ﴾: مَضَتْ، يُقال: خَلا يَخْلُو خَلاءً، فهو خالٍ[3]، وأصل (خلو) يدلُّ على تعرِّي الشَّيء من الشَّيء[4]، والخلاء: المكان الَّذي لا ساتر فيه من بِنَاءٍ ومساكنَ وغيرِهما، والخُلُوُّ يُستعمل في الزَّمان والمكان، لكن لَمَّا تُصُوِّر في الزَّمان المضيُّ؛ فَسَّرَ أهل اللُّغة (خلا الزَّمان) بقولهم: مضى الزَّمان وذهب، وخَلا قَرْنٌ؛ إذا مضى، فهو خالٍ، والقرون الخالية: المَواضي[5]، والمعنى هُنا: تقدَّمت قبلَه الرُّسل، فلم يكن أوَّلَ رسولٍ أُرسِلَ، فَيُتعجَّب منه[6].

2) ﴿صِدِّيقَةٞۖ﴾: مُبَالِغَة في الصِّدْق والتَّصدِيقِ، والصِّدق: ضِدُّ

(1) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/332.
(2) البقاعيُّ، نظم الدُّرر: 6/254.
(3) الخليل، العين: (باب الخاء واللام وا يء).
(4) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (خلو).
(5) الرَّاغب، المفردات: (خلو)، وجبل، المعجم الاشتقاقيُّ المؤصل: (خلو، خلا).
(6) ابن قُتيبة، غريب القرآن، ص: 145.

الكَذِب، يُقال: صَدَقَ يصدُق صِدْقًا، وأَصْلُ (صدق) يدلُّ على قوَّةٍ في الشَّيءِ قولًا كان أو غيرَه، والصِّدِّيقُ: من كَثُر منه الصِّدقُ والتَّصدِيقُ، والصِّدِّيقُ أيضًا: مَن صدَقَ بقَوْلِه واعتقادِه، وحقَّق صِدقَه بفِعلِه[1].

3) ﴿يُؤْفَكُونَ﴾: يُصرَفون عن الحقِّ والخير، ويَعْدِلون عنه، يُقال: أفِكَ الرَّجلُ عن كذا؛ إذا عدَلَ عنه، والإفك: كلُّ مصروفٍ عن وجهِه الَّذي يحقُّ أن يكونَ عليه، والأَفَّاكُ: الَّذي يأفِك النَّاس عن الحقِّ، أي: يصدُّهم عنه بالكذب والباطل[2]، ويُطلق الإفكُ أيضًا على الكذب، يُقال: أفك يأفك أفكًا، وأَصْلُ (أفك): يدلُّ على قلبِ الشَّيءِ، وصَرْفِه عن جِهتِه، وأَفَكْته عن الأمر: صرفتُه عنه بالكذب والباطل[3].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

المسيح عيسى عليه السلام رسولٌ كباقي الرُّسل، وبَشَرٌ يحتاج إلى ما يحتاجه البشر

ليس المسيح عيسى ابن مريم إلَّا رسولًا كمن تقدَّمه مِن الرُّسل، يجري عليه ما جَرَى عليهم من الموت، وأمُّه مريم - عليها السلام - كثيرة الصِّدق والتَّصديق، وهُما كغيرهما مِنَ البشر يحتاجان إلى الطَّعام، وذلك علامة البشريَّة، فلا يكون إلهًا مَن يحتاج إلى الطَّعام ليعيش؟ فتأمَّل - أيُّها الرَّسولُ ﷺ - كيف نوضِّحُ لهم العلاماتِ الدَّالَّةَ على وَحْدانيَّتِنا، وعلى بُطلان ما هم عليه مِن المُغالاة في نسبة الألوهيَّة لغيره سُبحانه، وهُمْ مع ذلك يتنكَّرون لهذه الآيات، ثُمَّ انظر نَظَرَ تَأمُّلٍ: كيف يُصْرَفُونَ عن الحقِّ بعد هذا البيان[4]؟

(1) ابن سيده، المحكم، والرَّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب، وابن فارس، مقاييس اللُّغة، والزبيدي، تاج العروس: (صدق).
(2) الخليل، العين: (أفك).
(3) الرَّاغب، المفردات، وابن عبَّاد، المحيط، وابن فارس، مقاييس اللُّغة، وابن عزيز، غريب القرآن، ص: 532، وابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 145، 79، وابن الجوزي، تذكرة الأريب، ص: 85.
(4) لجنة من علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، ص: 160، ونُخبة من أساتذة التَّفسير، التَّفسير المُيَسَّر، ص: 120، وجماعة من علماء التَّفسير، المُختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 120.

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

عِلَّةُ فصل قوله تعالى: ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ﴾ عمَّا قبله:

الزِّيادة في إبطالِ مُعتقَدِ النَّصارى إلهيَّة المسيحِ، وإلهية أمِّه

قوله تعالى: ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ﴾ استئناف مَسوقٌ لتحقيق الحقِّ الذي لا محيد عنه، وبيانِ حقيقة حال عيسى عليه السلام وحالِ أُمِّه[1]، فكأنَّ قائلًا إذا سمع ما تَقَدَّم؛ قال: إذا كان التَّثليث أمرًا باطلًا، لا حقيقة له، وكان الإله الحقُّ واحدًا لا مثيلَ لهُ في الذَّاتِ ولا في الصِّفاتِ، فما بالُ المسيح، وما شأنه؟ هل يُعدُّ فردًا من أفراد المخلوقات، لا يمتاز عليها بالذَّات ولا بالصِّفات؟ وهل تُعَدُّ أمُّه كسائر النِّساء؟ فأجاب اللّٰه تعالى عن هذه الأسئلة التي يوردها من أَكۡبَرُوا المسيحَ أن يكون بَشَرًا[2]، ففصل بين هذه الجملة وما تقدَّمها زيادةً في إبطالِ مُعتقَدِ النصارى إلهيَّة المسيح، وإلهيَّة أمِّه[3].

بلاغة القصر في قوله: ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ﴾:

قصر صفة الرِّسالة وحصرها في شخص المسيح؛ نفيًا لألوهيَّته وردًّا لعقائد النَّصارى واليهود فيه

قوله: ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ﴾ قصرُ موصوفٍ على صفة، وهو قصر إضافيٌّ، أي: المسيح مقصور على صفة الرِّسالة لا يتجاوزها إلى غيرها[4]، وهي الإلهيَّة، فأثبت له الرِّسالة بصورة الحصر، أي: ما المسيح ابن مريم شيء مِمَّا تدَّعيه النَّصارى من كونه إلهًا وكونِه أحدَ آلهة ثلاثة، بل هو رسول من جنس الرُّسل الَّذين خلوا، وتقدَّموا[5]، فليس بإلَهٍ كما أنَّ الرُّسل الذين كانوا من قبله لم يكونوا آلهة؛ فالقَصْرُ هُنا قَصْرُ قَلْبٍ لردِّ اعتقاد النَّصارى أنَّه اللّٰه[6]، وفيه - أيضًا- ردٌّ على اليهود الذين ادَّعَوا كَذِبَهُ في دعوى الرِّسالة[7].

---

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 3/67.
(2) رضا، تفسير المنار: 6/403.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/285.
(4) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 3/67 والشَّوكانيُّ، فتح القدير: 2/73.
(5) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/332.
(6) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/285.
(7) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/332.

بيان اشتراك المسيح عليه السلام لإخوانه من الرُّسل في الموت والحياة، والتَّأييد بالمعجزات

دلالة وصف (المسيحِ) بجملة: ﴿قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾:

قوله تعالى: ﴿قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ صفة لرسول مُنَبِّئة عن اتِّصافه بما يُنافي الألوهيَّة، فإنَّ خُلُوَّ الرُّسل السَّالفة - عليهم السلام - مُنْذِرٌ بخلوِّه المقتضي لاستحالة ألوهيَّته، أي: ما هو إلَّا رسول كالرُّسل الخالية من قبله خصَّه اللّه تعالى ببعضٍ من الآيات، كما خصَّ كُلًّا منهم ببعضٍ آخرَ منها[1]، فإنْ أحيا اللّه الموتَى، وأبرأ الأكمهَ والأبرص على يَدِهِ؛ فقد أحيا العصا، وجعلها حيَّة تسعى، وفلق البحرَ على يد موسى، وإنْ خَلَقَهُ من غير ذَكرٍ؛ فقد خَلَقَ آدم من غير ذكر وأنثى[2]، وفي هذا نداءٌ على غباوة القوم الذين استدلُّوا على إلهيَّته بأنَّه أحيا الموتى[3].

الإشعار بالإغراق في العُبوديَّة ردًّا على من قال بإلهيَّتها

نُكتة الوَصْفِ في قوله تعالى: ﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ﴾:

قوله تعالى: ﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ﴾ أي: بليغة الصِّدق في نفسها، والتَّصديق لما ينبغي أن يُصَدَّقَ، فجاءت على بناءٍ من أبنيةِ المُبالَغة (فِعِّيل)؛ للدَّلالةِ على مُبالغَتِها في الصِّدْقِ والتَّصديقِ[4].

فرُتبتها تلي رُتبة الأنبياء، فالصِّدِّيقون هم قوم دُوَيْنَ الأنبياء في الفَضِيلة[5]، وهذه الصِّفة لمريم تَدْفَعُ قولَ من قال: إنَّها نَبِيَّةٌ[6]، فذَكَرَ اللّه تعالى أشرف صِفاتها في معرض الرَّدِّ على من قال بإلهيَّتها؛ إشارة إلى بيان ما هو الحقُّ في اعتقاد ما لها مِن أعلى الصِّفات[7].

ووقع وصف (الصِّديقة) عليها لقوله تعالى: ﴿وَصَدَّقَتۡ

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/67.
(2) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/332.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/285.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: 4/332، وابن عاشور، التحرير والتنوير 6/286.
(5) الرَّاغب، المفردات: (صدق).
(6) القرطبيُّ، الجامع لأحكام القرآن: 6/251، وابن عطيَّة، المحرّر الوجيز: 2/222.
(7) البقاعيُّ، نظم الدُّرر: 6/255.

﴿بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التَّحريم: 12]، والوصف بذلك مُشْعِرٌ بالإغراق في العُبوديَّة والقيام بمَراسِمِها، فمِن أين لهم أن يَصِفوها بما يُبَايِن وَصْفها؟[1].

دلالة قوله تعالى: ﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾ على القصر:

قصر الصِّدِّيقيَّة على مريم كقصر الرِّسالة على المسيح؛ نَفْيًا لألوهيَّتها

القصد من وصفها بأنَّها صدِّيقة نفيُ أن يكون لها وصف أعلَى من ذلك، وهو وصف الألوهيَّة؛ لأنَّ المقام لإبطال قول الَّذين قالوا: إنَّ الله ثالث ثلاثة، إذْ جعلوا مريم الأقنوم الثَّالث[2]، فقوله: ﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾، أي: (وما أمُّه إلَّا صدِّيقة[3]، فالحصر هُنا: مُستفاد من المقام والعطف، وأصل الكلام: (المسيح ابن مريم أمُّه صدِّيقة)، فهو مِن عطف المفرداتِ، ويَحْتَمِلُ أن يكون من عطف الجمل، فالظَّاهر حصرُها في الصِّدِّيقيَّة[4].

سبب فصل قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ عمَّا قبله:

التَّنبيه على اشتراك المسيح وأمِّه مع سائر الخلق في سِمات الحُدوث، بعد ذكر اشتراكهما مع خواصّ خلقه في صفات التَّشْريف

قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ استئناف مُبَيِّنٌ لما أُشير إليهِ مِن كونهما كسائر أفراد البشر في الاحتياج إلى ما يَحْتَاجُ إليه كلُّ فرد من أفراده بل من أفراد الحيوانِ[5]، وفي هذا الاستئناف تنبيهٌ على سمة الحدوث، وتبعيدٌ عمَّا اعتقدته النَّصارى فيهما من الإلهيَّة؛ لأنَّ من احتاج إلى الطَّعام وما يتبعه من العوارض؛ لم يكن إلَّا جسمًا كسائرِ الأجسام المخلوقَة، فهذه الجملة استئناف، وإخبار عن المسيح وأمِّه، ومنبهةٌ على سِمات الحدوث، وأنَّهما مُشاركان للنَّاس في ذلك[6].

(1) القاسمي، محاسن التأويل 4/215.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/285.
(3) الشوكاني، فتح القدير: 2/74 والقنوجي، فتح البيان 4/27.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/118.
(5) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/68، والشَّوكاني، فتح القدير: 2/74.
(6) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/333.

دلالة قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾ بين الكناية والحقيقة:

التَّنبيه على سمات الحُدوثِ في المسيح وأُمِّه والحاجة إلى الأكل ولوازمه

قال جماعة من المفسِّرين: إنَّ قَوْلَهُ: ﴿كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾ كنايةٌ عن الحدث، حيثُ كَنَّى عن قَضاءِ الحاجةِ بأكْلِ الطَّعام، والمقصود من ذلك أنَّهما - صلواتُ اللّهِ عليهما - بَشَرٌ، فاكتفَى بذِكرِ أكْلِ الطَّعام عن كلِّ هذا؛ لأنَّهما منه مُسبَّبانِ؛ إذ لا بدَّ للآكلِ منهما، لكن استُقبِح في المخاطَبِ ذِكرُ الغائطِ، فكنَّى به عنه؛ تهذيبًا وتَصَوُّنًا، وهذا من غريبِ الكناياتِ في اللُّغة العربيَّة، وفيها - أيضًا - تشنيعٌ وبشاعةٌ على مَن اتَّخذهما آلهةً[1]؛ لأنَّ مَن أكل الطَّعام؛ فإنَّه لا بدَّ أَنْ يُحْدِثَ، ومن أكل، وأحدث؛ لا يستحقُّ أن يكون إلهًا[2].

وذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ ذلك على حَقيقته، ويَكفِي حاجتُهما إلى الطَّعامِ دَلالةً على بشريَّتِهما؛ إذ هذه الحاجةُ من أقوى الأدلَّةِ على أنَّه ليس بإله، فكيف يكون إلهًا مَنْ يحتاج إلى الطَّعام، ولا يعيش إلَّا به؟ ولو كان إلهًا كما يزعُمون؛ لدَفَعَ عن نفسه ألَمَ الجُوعِ وألَمَ العطش، ولم يوجد ذلك، فكيف يكون إلهًا[3]، فلا حاجةَ إلى الكنايةِ[4]، وإنَّما ذلك تنبيهٌ على سِمات الحدوث، والحاجة إلى التَّغذِّي الذي يفتقر إليه الحيوانُ في قِيامه، والذي يتنزَّه عنه الإله، قال تعالى: ﴿وَهُوَ يُطۡعِمُ وَلَا يُطۡعَمُۗ﴾ [الأنعام: 14]؛ وإن كان يَلْزَمُ من الاحتياج إلى أكل الطَّعام خروجُه[5].

براعة أسلوب البحث في قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾:

الاستدلال على فساد قول النَّصارى من خلال الإشارة إلى الحدوث والضَّعف والحاجة

قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾ استطرادٌ، قُصد منه الاستدلال على فساد قول النَّصارى، وبيانه من وجهين:

(1) الزركشي، البرهان 2/304 - 305، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه 2/534 - 535.
(2) الثَّعلبيُّ، الكشف والبيان: 4/96 يُنظر: السَّمرقنديُّ، بحر العلوم: 1/409.
(3) الخازن، لباب التأويل: 2/66.
(4) الرَّازي، مفاتيح الغيب 12/409 - 410، وأبو حيَّان، البحر المحيط: 4/333.
(5) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/333.

الأوَّل: أنَّ كُلَّ من كانتْ له أمٌّ، فقد حَدَثَ بعد أن لم يكُن، وكلُّ من كان كذلك؛ كان مخلوقًا لا إلهًا.

والآخَرُ: أنَّهما كانا مُحتاجين؛ لأنَّهما كانا مُحتاجَين إلى الطَّعام أشدَّ الحاجة، والإلهُ هو الذي يكون غنيًّا عن جميع الأشياء، فكيف يُعقل أن يكون إلهًا[1]؟

فمن احتاج إلى الاغتذاء بالطَّعام وما يتبعه مِنَ الهضم والنَّفْضِ؛ لم يكن إلَّا جِسمًا مُركَّبًا مِن عَظْم ولحم وعروق وأعصابٍ وأخلاط وأمزجة مع شهوة وقَرَم، وغير ذلك ممَّا يَدُلُّ على أنَّه مصنوعٌ مؤلَّفٌ مُدَبَّرٌ كغيره من الأجسام[2].

نُكتة تخصيص الأكل في قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾ دون غيره من الحاجات:

ذكر الأكل لكونه ضعفًا لازمًا، مشيرًا إلى لوازم الضَّعف الأُخرى

لَمَّا كان المقامُ مقامَ بيانٍ عن نُزولهما عَن رتبة الإلهيَّة؛ ذكر أَبْعَدَ الأوصاف منها، فقال: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾، وخصَّ الأكل؛ لأنَّه - مع كونه ضعفًا لازمًا ظاهرًا - هو أصل الحاجات المعتريَة للإنسان مِن ألم جوع وشهوة ورغبة وقَرَم؛ فهو تنبيهٌ على غيره، ومِن الأمر الجليِّ أنَّ الإله لا ينبغي أن يَدْنُوَ إلى جنابه عَجْزٌ أصلًا[3].

وقد ذكر اللّٰه تعالى في هذه الآية الكريمة أنَّ عيسى وأمَّه كانا يأكلان الطَّعام، وذكر في مواضع أُخْرَى أنَّ جميع الرُّسل كانوا كذلك، كقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: 20]، وقوله: ﴿وَمَا جَعَلۡنَٰهُمۡ جَسَدًا لَّا يَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: 8]، وقوله: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: 7] الآية[4]، وفي كلِّ هذا بيانٌ لبشريَّة الرُّسل الكرام عليهم أفضل الصَّلاة والسَّلام.

(1) الرَّازي، مفاتيح الغيب 1212/409، وابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/118 - 119، والخازن، لباب التأويل 2/66.
(2) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف: 1/665، وأبو حيَّان، البحر المحيط: 4/333.
(3) البقاعيُّ، نظم الدُّرر: 6/255.
(4) الشنقيطيُّ، أضواء البيان: 1/419.

نُكتة تقديم صفات الكمال لعيسى وأمّه - عليهما السلام - على قوله: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾:

استنزال المُخاطَبين بطريق التَّدرُّجِ من الأعلى إلى الأدنى تنبيهًا وإرشادًا إلى التَّوبة والاستغفار

في تقديم ما لهما من صفات الكمال الَّتي بها صارا من زُمرة أكمل أفراد الجنس، وتأخير ما لِأفراد جنسهما من نقائص البشريَّة في الوصف المشترك بينهما وبَيْنَ جميع أفرادِ البَشر، بل أفراد الحيوان: استنزَالُهم بطريق التَّدريج عن رتبة الإصرارِ على ما تقوَّلوا عليهما، وإرشادًا لهم إلى التَّوبة والاستغفار[1].

ونظيرُ هذا قولُه تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التَّوبة: 43] حَيْثُ قدَّم سُبحانه العفوَ على المُعاتبة له ﷺ لئلَّا تُوحِشَهُ مفاجأتُه بذلك[2].

دلالة الأمر بالنَّظر في مقام العلم في قوله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْآيَـٰتِ﴾:

تشبيه العالِم بالرَّائي، والعلمِ بالرُّؤية في الوضوح والجلاء؛ تعجيبًا من حالهم

قوله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْآيَـٰتِ﴾ أي: الدَّلالات، وفيه تعجيبٌ من حال هؤلاء الَّذين يجعلون تلك الأوصافَ مُستلزمةً للإلهيَّة، ويَغْفَلون عن كونها موجودةً في من لا يقولون بأنَّه إلهٌ[3].

واستُعمل الأمر بالنَّظر في الأمر بالعِلم لتشبيه العالم بالرَّائي، والعلمِ بالرُّؤية في الوضوح والجلاء، وقد أفاد ذلك معنى التَّعجيب[4].

سِرُّ تعليق الاستفهام للأمر السَّابق بـ ﴿كَيْفَ﴾:

تأكيد التَّعجيب المُستفاد من الأمر بالنَّظر

﴿كَيْفَ﴾ اسم استفهام مُعَلّق لفعل ﴿ٱنظُرْ﴾ عنِ العمَلِ في مَفعولين، وهي موضع المفعول به لِـ ﴿ٱنظُرْ﴾، والمعنى: انظر جوابَ هذا الاستفهام، وأريد مع الاستفهام التَّعجيبُ كِنَايَةً، أي: انظرْ ذلك تَجِدْ جوابَك أنَّه بيانٌ عظيمُ الجلَاء، يَتعجَّبُ النَّاظر من وضوحه[5].

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 3/67، والآلوسي، روح المعاني: 3/373.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 3/373.
(3) الشوكاني، فتح القدير: 2/74، والآلوسي، روح المعاني: 3/373.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 3/373.
(5) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/287.

دلالة عدم تَعيين المُخاطَب بقوله تعالى: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ﴾:

قصد إرادةِ العُموم

الخطاب في قوله: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ﴾ مُرادٌ به غيرُ معيَّن، وهو كلُّ مَن سَمِع الحجج السَّابقة، ويجوز أن يكون الخطاب للرَّسول ﷺ والمرادُ: هو وأهل القرآن، فالخطاب: إمَّا لسيِّدِ المُخاطبين - عليه الصلاة والسلام - أو لكلِّ مَن له أهليَّة ذلك(1). فخُروج الخِطاب عن ظاهره في إرادة المُعَيَّن؛ يُقصد به: إرادة العموم.

دلالة العطف بِـ ﴿ثُمَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾:

إفادة التَّرتيب الرُّتبي بين العَجَبَيْنِ والتَّفاوُت بَيْنَهما

دخلت ﴿ثُمَّ﴾ لتَّراخي ما بَيْنَ العَجبَيْن، وكأنَّه يقتضي العجب من توضيح الآيات وتَبْيِينها، أي: إنَّ بيانَنا للآيات أمرٌ بديع في بابه، بالغٌ لأقاصي الغايات القاصيةِ من التَّحقيق والإيضاح، ثمَّ يُنظر في حال من بُيِّنَتْ له، فيرى إعراضهم عنها أعجب وأبدع من توضيحها؛ لأنَّه يلزم من تَبْيينها تَبَيُّنُها لهم والرُّجوعُ إليها، فكونُهم أُفِكُوا عنها أعجَبُ، فمجيء ﴿ثُمَّ﴾ هُنا لإظهار ما بين العجَبَيْنِ مِنَ التَّفاوت(2)، فهي للتَّرتيب الرُّتبي؛ لأنَّ التَّأمُّل في بيان الآيات يَقْتَضِي الانتقالَ مِن العَجَبِ من وضوح البيان إلى أعجَبَ منه، وهو انْصِرَافُهم عن الحقِّ مع وضُوحِه(3).

ويجوز أن تكون ﴿ثُمَّ﴾ على حقيقَتِها، والمُراد مِنْهَا: بيانُ استمرارِ زمَانِ بيَانِ الآيات وامتداده، أي: إنَّهم مع طول زمان ذلك لا يتأثَّرون، ويُؤْفَكونَ(4).

سِرُّ تَكرار الأمر بالنَّظر في قوله تعالى: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُبَيِّنُ﴾ و﴿ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ﴾:

كرَّر الأمرَ بالنَّظر في قوله: ﴿ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ﴾؛ لاختلاف المُتَعَلَّق، لأنَّ الأوَّل: أَمْرٌ بالنَّظر في كونه تعالى أوضحَ لهم الآياتِ، وبيَّنها، بحيث

(1) الآلوسي، روح المعاني: 3/374، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/287.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/68، وأبو حيَّان، البحر المحيط: 4/333.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/287.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 3/374.

لا يقع معها لَبْسٌ، والأمر الآخَرُ: هو بالنَّظر في كونهم يُصرَفون عنِ استماع الحقِّ وتأمُّله، أو في كونهم يَقْلِبُون ما بُيِّنَ لهم إلى الضِّدِّ منه، وهذان أَمْرَا تعجيبٍ[1].

المبالغة في التَّعجيب مع الاهتمام بالنَّظر والتَّدبُّر

وللدَّلالةِ على الاهتمام بالنَّظر والتَّدبُّر، وإنِ اختلفتِ النَّظرتان؛ فالأُولى متعلِّقة بكيفيَّةِ إيضاحِ اللهِ لخَلْقِه الآياتِ، والأُخرَى متعلِّقةٌ بانصرافِهم عنها، وصُدوفِهم عن التَّأمُّلِ في مَرَامِيهَا وأهدافِها؛ إذْ تكريرُ الأمرِ بالنَّظرِ للمبالغةِ في التَّعجُّب[2].

دلالةُ الاستفهام بِـ(أنَّى) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾:

التَّفنُّن والتَّنويع في الاستفهام مُبالغةٌ في التَّعجيب

(أنَّى): اسمُ استفهام يُستعمل بمعنى: (مِن أين)، ويُستعمل بمعنى: (كيف)، وهو هُنا يجوز أن يكون بمعنى: (كيفَ)[3]، وعليه فإنَّما عدل عن إعادة ﴿كَيۡفَ﴾ تفنُّنًا، ويجوز أن تكون بمعنى: (مِن أين)، والمعنى: التَّعجيب من أين يتطرَّق إليهم الصَّرف عن الاعتقاد الحقِّ بعد ذلك البيانِ البالغِ غايَةَ الوضوحِ حتَّى كان بمحلِّ التَّعجيب من وُضوحه[4].

سِرُّ حَذْفِ مُتَعَلَّقِ ﴿يُؤۡفَكُونَ﴾:

ظهور إفكهم وصرفهم عن الحقِّ بعد ظُهوره ووُضوحه

يُصرفون عن الحقِّ، والمُراد بِصرفهم عنه، قول بعضهم: إنَّ اللهَ هو المسيح ابن مريم، وقول بعضهم: إنَّ اللهَ ثالثُ ثلاثة، ﷻ عن ذلك علوًّا كبيرًا، وعلى مَن يقول ذلك لعائنُ اللهِ إلى يوم القيامة، فَإنَّهم يقولون هذا الأمر الذي لم يَقُل أحد: أشنَعَ مِنْهُ ولا أعظم، مع ظُهور أدلَّة التَّوحيد المُبَيِّنة له، ولذا قال تعالى: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ على سبيل التَّعجب من أمرهم، كيف يُؤفكون إلى هذا الكفر مع وُضوح أدِلَّة التَّوحيد[5]؟ فَحُذِفَ مُتعلَّق

(1) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/333.
(2) الآلوسي، روح المعاني 3/374، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 2/535.
(3) الزّمخشريُّ، الكشّاف: 1/665.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/287.
(5) الشنقيطيُّ، أضواء البيان: 1/419.

﴿يُؤْفَكُونَ﴾ اختصارًا؛ لظهور أنَّهم يُصرفون عن الحقِّ الَّذي بيَّنته لهم الآيَات[1].

۞ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الإفك والكذب:

الكـذب: إخبار بخلاف الواقع، والإفـك: أَشَـدُّ الكذب وأقبحه

الكذبُ: كلُّ خبرٍ مَخْبَرُه على خلاف مَا أخبرهُ[2]، وهو خلاف الصِّدق، والإفك: هو الكذب الفاحشُ القُبْحِ، مثلُ: الكذب على اللّهِ ورسولِه ﷺ أو على القرآنِ، ومثل: قذف المحصنة وغير ذلك ممَّا يفحش قبحُه، وجاء في القرآن على هذا الوجه، كما قال اللّه تعالى ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٧﴾ [الجاثية: 7]، وقال تعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النُّور: 11]، ويُقال للرَّجل - إذا أخبر عن كون زيدٍ في الدَّار، والحالُ أنَّ زيدًا في السُّوق - : إنَّه كذب، ولا يُقال: إفكٌ، حتَّى يكذب كِذبة يَفْحُش قُبْحُها، وأصله في العربيَّة: الصَّرف، وفي القرآن: ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ أي: يُصْرَفون عن الحِقِّ، وتُسمَّى الرِّياح المؤتفكات؛ لأنَّها تَقْلِبُ الأرضَ، فَتَصْرِفُها عمَّا عُهِدَتْ عليه، وسُمِّيت ديارُ قوم لوطٍ: المُؤتفكاتِ؛ لأنَّها قُلِبتَ بهم، وصُرِفت عالِيَها سافلَها، فائتُفكت، فهي مُؤْتَفِكَةٌ[3].

---

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/287.

(2) الكفوي، الكليات، ص: 742.

(3) ابن عطيَّة، المحرّر الوجيز: 5/358، والعسكري، الفروق اللُّغويَّة ص: 450 - 451.

﴿قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٧٦﴾ [المائدة: 76]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

نفي الألوهيَّة عن المسيحِ وأمِّه في الصِّفات بعد نفي صلاحيَّتها في الذَّات

لَمَّا نفى اللَّه ﷻ عن المسيح وأمِّه الصَّلاحيَّة لرُتبة الإلهيَّة للذَّات، أتبعها نفيَ ذلك من حيث الصِّفات، فقال مُنكرًا مُصرِّحًا بالإعراض عنهم؛ إشارة إلى أنَّهم لَيْسُوا أهلًا للإقبال عليهم: ﴿قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[1].

كما أنَّه تعالى لَمَّا بَيَّنَ بدليل النَّقل والعقل انتفاء الإلهيَّة عن عِيسَى، وكان قد توعَّد النَّصارى، ثُمَّ استدعاهم للتَّوبة وطلب الغُفران؛ أنكر عليهم، ووبَّخهم من وجهٍ آخَرَ، وهو عَجْزُ المسيح وأمِّه، وعدمُ اقتدارهما على دفعِ ضَرَرٍ وجلْبِ نفعٍ، وأنَّ مَن كان لا يدفع عن نفسه حريٌّ ألَّا يَدْفَعَ عَنْكُم[2].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ضَرّٗا﴾: نقصًا وسُوءَ حالٍ، والضَّرُّ: ضدُّ النَّفع، يُقال: ضرَّه يَضُرُّه ضرًّا وضررًا، والضُّرُّ: سُوءُ الحالِ: إمَّا في النَّفس؛ لقلَّة العلم والفضل والعفَّة، وإمَّا في البدن؛ لفقدان جارحة، وإمَّا في حالةٍ ظاهرةٍ؛ من قلَّة مالٍ وجاه، وأصل (الضَّرِّ): يدلُّ على خِلَافِ النَّفْعِ، والضَّرَرُ: النُّقصانُ يَدْخُلُ في الشَّيْءِ، يُقال: ضرَّ الرَّجلُ أخاه يضرُّه؛ إذا نقصه شيئًا من حقِّه[3].

---

(1) البِقاعيُّ، نظم الدُّرر: 6/256.

(2) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/334.

(3) ابن الأثير، النِّهاية، والرَّاغب، المفردات، والسَّمين، عمدة الحُفَّاظ، والزَّبيدي، تاج العروس: (ضرر)، وابن فارس، مقاييس اللُّغة: (ضرَّ).

2) ﴿نَفۡعٗاۚ﴾: النَّفع ما يُستعان به في الوصول إلى الخيرات، يُقال: نفعَهُ ينفعُه نَفْعًا، ونَفَعْتُهُ بكذا، فانْتَفَعَ به، وأصل (نفع) يدُلُّ عَلَى خِلَافِ الضَّرِّ، وكلُّ ما يُتَوَصَّل به إلى الخير؛ فَهُوَ نَفْعٌ[1].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

الاحتجاج على من يعبد غير اللهِ تعالَى بضعف معبوده وعَجْزِه عن دفع الضَّرِّ وجلب النَّفع

قل - أيُّها الرَّسول ﷺ - مُحتجًّا عليهم في عبادتهم لغير اللّٰه تعالَى: كيف تعبدون إلَهًا يعجز عن أن يَضُرَّكم بشيء؛ إن تركتُم عبادته، ويعجز عن جَلْبِ نفع لكم؛ إن عَبَدْتُموه؟ فهو عاجزٌ، واللّٰه سبحانه مُنَزَّهٌ عن العجز، واللّٰه تعالى هو وَحْدَهُ السَّميع لأقوالكم، فلا يفوتُه مِنْهَا شيءٌ، العليمُ بأفعالِكُم، فلا يخفى عليه مِنْهَا شيءٌ، وسَيُجَازِيكُم عَلَيْهَا[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ الأمرِ والخِطَابِ في قوله: ﴿قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ﴾:

قصد إرادةِ العُموم لكلِّ مُحاجج بإلزام كلِّ مَن عَبَدَ غَيرَ اللهِ تعالى وتبكيتِه

لَمَّا كان الكلام في الآية السَّابقة جاريًا على طريقة خطاب غير المعيَّن؛ كانت جُملة: ﴿قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ مستأنفةً؛ أمرَ اللّٰه تعالى فيها رسُولَهُ الكريم ﷺ بأن يُبَلِّغَهُم ما عُنوا به، بإلزامهم وتبكيتِهم إثْرَ تَعْجِيبه[3]، فيكون الخطاب في قوله: ﴿أَتَعۡبُدُونَ﴾ خطابًا لجَمِيعِ من يَعْبُدُ شيئًا مِن دُونِ اللّٰه مِنَ المُشْرِكِينَ والنَّصارى[4]، ثُمَّ يتناولُ الأمرُ في ﴿قُلۡ﴾ بعدَ ذلكَ كلَّ مُحاجِجٍ لمن عبدَ غير اللّٰه تعالَى، فيخرج الأمر عن أصله في إرادة المعيَّن؛ قصدًا للعموم، فالأمر هُنا صالح لهذا وذاك.

(1) الجوهري، الصحاح، والرَّاغب، المفردات: (نفع)، والمناوي، التَّوقيف، ص: 328.
(2) لجنة من علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، ص: 160، ونُخبة من أساتذة التَّفسير، التَّفسير المُيَسَّر، ص: 120، وجماعة من علماء التَّفسير، المُختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 120.
(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السليم: 3/68، والقنوجي، فتح البيان: 4/29.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/288.

دلالة الاستفهام في قوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ﴾:

الهمزةُ في قولِه تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ﴾ جاءت للإنكار مع التَّوبيخ[1]، فالاستفهام هُنا إنكاريٌّ لإنكار ما هُمْ فيه مِن واقع، والتَّعجُّب مِن ذلكَ، وتوبيخُهم على سوءِ الفعلِ وسوءِ التَّقدير، فهم يَعْبُدُون بشرًا أو حجرًا، ويتركون عبادة اللّٰه تعالى[2]، فهو استفهامٌ غرضُه التَّوبيخُ والإنكارُ[3].

الإنكار على مَن عَبَدَ غيرَ الله وتوبيخُه على سُوء فِعْلِه

دلالة حرف الجَرِّ ﴿مِن﴾ ودخوله علَى ﴿دُونِ﴾ في قوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾:

معنى ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: مِنْ غيرِ اللّٰه، و﴿مِن﴾ للتَّوكيد، و﴿دُونِ﴾ اسمٌ للمُغايِرِ، فهو مرادف لِـ (سِوَى)، أي: أتعبدون معبودًا هو غيرُ اللّٰه، والمعنَى: أتشركون مع اللّٰه غيرَه في الإلهيَّة، وليس المعنَى: أتعبدون معبودًا، وتتركون عبادة اللّٰه، فالمخاطبون كلُّهم كانوا يَعبدون اللّٰه، ويُشْرِكُون معه غيرَهُ في العبادة، حتَّى الذين قالوا: إنَّ اللّٰه هو المسيح ابن مريم؛ فَهُمْ ما عَبَدُوا المسيح إلَّا لزعمهم أنَّ اللّٰه حلَّ فيه، فقد عبدوا اللّٰه فيه، تعالى اللّٰه عَن ذلك علُوًّا كبيرًا، فَشَمِلَ هذا الخطابُ المشركين - مِنَ العرب - ونصارى العربِ كلَّهُم[4].

شمولُ الخطابِ للمشركين والنَّصارى على حدٍّ سواء، وتأكيدُ شِرْكِهم

سِرُّ تقديمِ قولِه تعالى: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ على قولِه: ﴿مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ﴾:

قوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: مُتجاوزين إيَّاه، وتقديمُه عَلى قولِه تعالَى: ﴿مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ﴾ للاهتمام بالمقدَّم والتَّشويق إلى المؤخَّر[5]؛ لأنَّ تعليقَ القلوب بدون الرَّبِّ في استدفاع الشَّرِّ واستجلاب الخير تمحيقٌ للوقت

الاهتمام بالمقدَّم والتَّشويق إلى المؤخَّر

(1) الصَّاوي، حاشية الصَّاوي على الجلالين: 1/478.
(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2314.
(3) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/334.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/119، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/288.
(5) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 3/68.

فيما لا يُجْدِي، وإذهابٌ للعمر فيما لا يُغْني؛ إذ المتفرِّدُ بالإيجاد بريءٌ عَنِ الأنداد[1].

نكتة التَّعبير بالاسم الموصول لما لا يعقل ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا لَا يَمۡلِكُ﴾:

الإشـــارة إلى عموم المعبودات من دون الله، وكـــثرة مـــن لا يعقل منها

عبَّر عمَّا عبدوه بأداة ما لا يعقل ﴿مَا﴾؛ تنبيهًا على أوَّل أحواله؛ إذ مَرَّت عليه أزمان حالِ الحَمْلِ لا يُوصَفُ بالعقل فيها، فأوَّل أمرِه وأطواره توطئةٌ لِنَفْيِ القُدرة عنه رأسًا، وتنبيهًا على أنَّه مِن هذا الجنس، ومَن كان بينَه وبينَ غيرِه مشاركةٌ وجِنْسِيَّة؛ كيف يكون إلهًا، أو لأنَّ ﴿مَا﴾ مبهمة؛ إذ تقع على كُلِّ شيء، أو أُرِيدَ به ما عُبِد من دون اللّه مِمَّن يعقل، وما لا يعقل، وعُبِّر بـ (ما) تغليبًا لغير العاقل، فغُلِّب ما لا يعقل على مَن يعقل تَحْقِيرًا؛ إذْ أكثَرُ مَا عُبِدَ مِن دون اللّه هو ما لا يعقل، كالأصنام والأوثان، أو أُرِيدَ النَّوع، أي: النَّوع الذي لا يَمْلِكُ لكم ضَرًّا ولا نفعًا، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النِّساء: 3][2].

فـ ﴿مَا﴾ هنا للعموم، وهي بهذا العموم تَشْتَمِلُ على ما يُعْبَدُ مِن حَجَرٍ وغيره، ولعدَم اقْتِصَارِهِ على عيسى وأمِّه؛ ذُكِرَ بِلَفْظِ ﴿مَا﴾ الدَّالِّ على العموم، لَا بلفظ (مَن) الدَّالِّ على خصوصِ العقلاء[3].

بلاغة المجاز المُرسل في التَّعبير عن الاستطاعة القويَّة بالمِلْكِ في قوله تعالى: ﴿لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا﴾:

بيان أنَّ المعبود الَّـذي يستحقُّ الـعـبـادةَ مَـن يكون لَهُ التَّمكُّن مِـنَ الـتَّـصـرُّف دُونَ مُعارضٍ أو عجز

معنى ﴿لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا﴾: لا يقدرُ عليه، وحقيقةُ معنى المِلْكِ: التَّمكُّن من التَّصرُّف دُونَ مُعارض، ثُمَّ أُطلِق على استطاعة التَّصرُّف في الأشياء دون عَجْز، ومِن هذا الاستعمال نَشَأ إطلاقُ المِلْك بمعنى: الاستطاعة القويَّة الثَّابتة على سبيل المجاز المرسل، كما وقع في هذه

(1) القشيريُّ، لطائف الإشارات: 1/441.

(2) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/334، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 3/68.

(3) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير 5/2314.

الآية ونظائرها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا وَلَا يَمۡلِكُونَ مَوۡتٗا وَلَا حَيَوٰةٗ وَلَا نُشُورٗا ٣﴾ [الفرقان: 3]، وقوله: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي ضَرّٗا وَلَا نَفۡعًا﴾ [يونس: 49]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ لَكُمۡ رِزۡقٗا﴾ [العنكبوت: 17]، فقد تعلَّق فعلُ ٱلۡمَلۡكِ فيهَا بمَعَانٍ لا بأشياءَ وذواتٍ، وذلك لا يكون إلَّا على جعل المِلْك بمعنى: الاستطاعة القويَّة[1].

سِرُّ تنكير ﴿ضَرّٗا﴾ و﴿نَفۡعٗاۚ﴾ في قوله: ﴿مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ﴾:

إثبات عجز المعبودات الباطلة عن دفع أيِّ ضرٍّ وجَلْب أيِّ نفع، صغيرًا كان ذلكَ أو كبيرًا

قوله تعالى: ﴿ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ﴾ إثباتٌ وإظهارٌ لتمام العجز وعدم الاقتدار على دفْع أيِّ ضررٍ، وجَلْب أيِّ نفعٍ، وأنَّ مَن كان لا يدفَعُ عن نفْسِه؛ حريٌّ ألَّا يدفعَ عنكم، وفيهِ توبيخٌ آخَرُ لِمَنْ عبدَ غيرَ اللّه تعالَى[2].

نُكتة تقديم الضَّرِّ على النَّفع:

تقديم الأهمِّ حفظٌ للنَّفس وطلبٌ لسلامتها

في تقديم الضَّرِّ على النَّفع جَريٌ معَ طبيعة الإنسان، وهُوَ يَلْتَقي مع مطالبِهِ؛ إذْ دفع الضَّرِّ مقدَّم عند الكائن الحيِّ على جلب النَّفع؛ لأنَّ التَّحرُّز عنه أهمُّ من تحَرِّي النَّفع[3]؛ وذلك أنَّ الكائن الحيَّ يطلب السَّلامة لنفسه أوَّلًا، كي يَضْمَنَ وجودَه وبقاءه، ولا بقاء لحيٍّ مع وجود الخطَرِ الَّذي يُهدِّدُ حياتَه، فإذا تمكَّن الكائن الحيُّ من استخلاص نفسه من بين الأخطار التي تَتَرَصَّده، وتُريد القضاءَ عليه؛ كان له بعد ذلك أن يَطْلُب ما ينفع في إمساك حياته، واستمرار وجوده، ممَّا يتَّصل بمعاشه من طعام ولباس وسكن، وغير هذا[4]، فهذا التَّقديم من بابِ تقديمِ الأهمِّ[5]، وقد كانَ أَعْظَمُ مَا يَدْفَعُهُمْ

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/288.
(2) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/334.
(3) البيضاويُّ، أنوار التَّنزيل: 2/354.
(4) الخطيب، التَّفسير القرآني للقرآن: 3/1152.
(5) البيضاويُّ، أنوار التَّنزيل: 2/138، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم 3/68.

إِلَى عِبَادَةِ الأَصْنَامِ أن يستدفعوا بها الأَضْرارَ بِالنَّصر على الأعداء، وبتجنُّبِهَا إلحاق الإِضْرار بعابديها[1].

توجيه المُتشابه اللَّفظيِّ في ذِكْرِ النَّفع والضَّرِّ وتقديم أَحَدِهِما على الآخر:

تقديم الضَّرِّ عند ذكر القُدرةِ؛ لأنَّه مرهوب، وتقديم النَّفع عند السُّؤال؛ لأنَّه مرغوب

قَدَّم الضَّرَّ على النَّفع هُنا؛ لأنَّ دفع الضَّرِّ أهمُّ من جلب النَّفع - وإن كانا مقصودين - ولأنَّه يتضمَّنه أيضًا، ولتقدُّم ذكر المِلْكِ والقُدرة؛ فإذا تقدَّم سياق المُلك والقدرة، كان ذِكْرُ دَفْعِ الضُّرِّ أهَمَّ، وأكثر مَا جَاءَ في القُرْآن من لَفْظِي الضَّرِّ والنَّفع مَعًا؛ جَاءَ بِتَقْدِيم لفظ الضَّرِّ على النَّفْع؛ لِأَنَّ العابد يعبُد معبودَهُ خوفًا من عِقَابه أَوَّلًا، ثمَّ طَمَعًا في ثَوَابه ثَانِيًا، وإذا كان السِّياقُ في الدُّعاء والعبادة والسُّؤال؛ كان ذِكْرُ النَّفع أَوْلَى وأهمَّ؛ لأنَّه المقصودُ غالبًا بالسُّؤال[2]، كما أنَّ تَقَدُّم النَّفْع على الضَّرِّ لتقدُّم سابقةِ لفظٍ تضمَّن نفعًا، وَذَلِكَ في ثَمَانِية مَوَاضِع؛ ثَلَاثة مِنْهَا بِلَفْظ الِاسْم، وَهِي في الأعراف والرَّعد وسبأ، وَخَمْسَة بِلَفْظ الْفِعْل، وَهِي فِي الْأَنْعَام ويُونُس والْأَنْبِيَاء وَالْفرْقَان وَالشُّعَرَاء[3].

براعة أسلوب البحث في قوله: ﴿قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ﴾:

بيان ضعف المسيح عليه السلام وحاجته لربِّه نافيًا لصحَّة ألوهيَّته

في قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ دليلٌ آخر على فساد قول النَّصارى، وهو يَحْتَمِلُ أنواعًا من الحُجَّة، منها:

أوَّلًا: أنَّ اليهود كانوا يُعادونه، ويقصدونه بالسُّوء، فما قَدرَ على الإضرار بهم، وكان أنصارُه وصحابتُه يحبُّونه؛ فما قدر على إيصال نفع من منافع الدُّنيا إليهم، والعاجز عنِ الإضرار والنَّفع، كيف يُعْقَل أن يكون إلهًا[4]؟

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/288.
(2) الحمويُّ، كشف المعاني، ص: 151.
(3) الكرماني، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ص: 130.
(4) المراغي، تفسير المراغي: 6/169.

ثانيًا: أنَّ مذهب النَّصارى أنَّ اليهود صلبُوهُ، ومزَّقوا أضلاعه، ولمَّا عَطِشَ، وطلب الماء منهم؛ صبوُّا الخلَّ في مِنْخَرَيْهِ، ومن كان في الضَّعف هكذا؛ كيف يُعقل أن يكون إلهًا(1)؟

ثالثًا: أنَّ إله العالم يجب أن يكون غنيًّا عن كلِّ ما سواه، ويكون كلُّ ما سواه محتاجًا إليه، فلو كان عيسى كذلك؛ لامتنع كونُه مشغولًا بعبادة اللّه تعالى؛ لأنَّ الإله لا يَعْبُدُ شيئًا، إنَّما العبد هو الذي يعبدُ الإله، ولمَّا عُرِف بالتَّواتر كونُه كان مواظبًا على الطَّاعات والعبادات؛ عَلِمْنَا أنَّه إنَّما كان يَفْعَلُها؛ لكونِه محتاجًا في تحصيل المنافع ودفع المضارِّ إلى غيره، ومَن كان كذلك؛ كيف يَقْدِرُ على إيصال المنافع إلى العباد ودفع المضارِّ عنهم؟ وإذا كان كذلك؛ كان عبدًا كسائر العبيد، وهذا هو عين الدَّليل الذي حكاه اللّه تعالى عن إبراهيم عليه السلام حيث قال لأبيه: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا ٤٢﴾ [مريم: 42](2).

بلاغة القصر بتعريف الجُزأين مع تأكيده بضمير الفَصل والحال في قوله: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾:

تحقيق إبطال عبادة النَّصارى لعيسى عليه السلام ومريم وتأكيد بطلانها من جميع الوجوه

جملة: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ في موضع الحال، قُصِرَ - بواسطة تعريف الجزأين وضمير الفصل - سببُ النَّجدة والإغاثة في حالَيِ السُّؤال وظهور الحالة على اللهِ تعالى قصرَ ادِّعاءٍ بمعنى: الكمال، أي: ولا يسمَعُ كُلَّ دعاء، ويعلَمُ كلَّ احتياج إلَّا اللّه تعالى، أيْ: لا عِيسَى ولا غيرَهُ ممَّا عُبِدَ مِن دُون اللّه. فالواو في قوله: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ واو الحال، وفيه تأكيدٌ للإنكار والتَّوبيخ، وتقريرٌ للإلزام والتَّبكيت، والرَّابط هو الواو، أي: تُشركون باللّه تعالى ما لا يَقدِرُ على شيءٍ مِن ضرِّكم ونَفْعِكم، والحالُ أنَّ اللّه تعالى

(1) النَّيسابوريُّ، غرائب القرآن: 2/624.

(2) الرَّازي، مفاتيح الغيب: 12/410، وابن عادل، اللُّباب في علوم الكتاب: 7/464.

هو المختصُّ بالإحاطةِ التَّامَّة بجميعِ المسموعاتِ والمعلوماتِ التي مِن جُملتها: ما أنتُم عليه من الأقوالِ الباطِلَة، والعقائدِ الزَّائغَةِ، والأعمالِ السَّيِّئة، وبالقُدرة الباهِرة على جميعِ المقدوراتِ التي مِن جُملتها: مضارُّكم ومنافعُكم في الدُّنيا والآخرة[1]، وإدخال ﴿هُوَ﴾ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ يَقْتَضِي أنَّ هذا الحكمَ خاصٌّ له، لا يُشَارِكُه فيه غيرُه، فصارَ مُقْتَضَى الكلام: أنَّه يَمْلِكُ النَّفع والضَّرَّ، وأنَّه يُجازي كلَّ أحدٍ باستحقاقه[2]، وفي موقع هذه الجملة تحقيقٌ لإبطال عبادتهم عيسَى ومريمَ مِن ثلاثة طرُقٍ: طريق القصْرِ، وطريق ضميرِ الفَصْلِ، وطريق جملة الحالِ باعتبار ما تُفيده مِن مَفْهُوم مُخالفَةٍ[3].

نكتة اقتران السَّمع بالعلم دون السَّمع والبصر في جملةِ التَّذييل:

التَّهديد والوعيد بالحساب على الأقوال والنِّيَّات، والتَّنبيه على قصور سمع وعلم ما سوى الله تعالى

لَمَّا كَانَ إِشْرَاكُهُمْ بِالله تَضَمَّنَ الْقَوْلَ وَالِاعْتِقَادَ؛ جَاءَ الْخَتْمُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾، أَيْ: السَّميع لأقوالكم، العليم باعتقادكم، وما انطوت عليه نيَّاتكم، وفي الإخبار عنه بهاتَيْنِ الصَّفتين تهديدٌ ووعيدٌ على ما يقولُونَهُ، ويعتقدونه، فاقتضى أنَّه يُجازي كلًّا بما يسمعه، ويعلمُه[4]، فالسَّميعُ هُنا: إشارة إلى تحصيل أقوالهم، والعليم بنيَّاتهم، وهاتان الصِّفتان منبِّهتان على قصور البَشَرِ، أي: والله تعالى هو السَّميع العليم بالإطلاق، لا عيسى ولا غيرُه، وهُم مُقِرُّون أنَّ عيسى قد كان مُدَّة حَمْلِهِ لا يَسْمَعُ ولا يعلم[5]، وَقد تضَّمن هذا التذييلُ الْإِنْكَارَ عليهم حيث عبدوا مِن دونه مَن هُوَ مُتَّصف بالعجز[6].

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم 3/68.
(2) الرَّاغب، تفسير الراغب: 5/413 - 414.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/289.
(4) الرَّاغب، تفسير الرَّاغب: 5/413 - 414.
(5) ابن عطيَّة، المحرر الوجيز: 2/223.
(6) أبو حيان، البحر المحيط: 4/334.

❁ الفروقُ المُعجَمِيَّةُ:

الضَّرّ والضُّرّ والضَّرر:

الضَّرُّ: ما يحصل في البدن من سقم، والضِّرُّ: المصدر لما يُقابل النَّفع، والضَّرَرُ: اسم

الضَّرُّ والضُّرُّ: لُغَتَانِ، كالشُّهْد والشَّهْدِ، فَإِذا جمعت بَين الضَّرِّ والنَّفع فتحت الضَّاد، وَإِذا أفردت الضُّرَّ؛ ضَمَمْتَ الضَّاد؛ إِذا لم تَجْعَلْه مصدرًا، كَقَوْلِك: ضَررتُ ضُرًّا، هَكَذَا يَسْتَعْمِلهُ الْعَرَب.

ويجوزُ أن يكونَ كُلُّ مَا كَانَ من سُوءِ حَال وفقْرٍ أَو شِدَّةٍ في بَدَنٍ (ضُرًّا)، ومنه دعاء أيُّوب عليه السلام: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ [الأنبياء: 83]، وَمَا كَانَ ضِدَّ النَّفْع؛ يكونُ ﴿ضَرًّا﴾[1]، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الأعراف: 188].

والضَّرَرُ: الاسم، وهو النُّقصان يَدْخُلُ في الشَّيءِ، يُقال: دخل عليه ضَرَرٌ، كما قال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النِّساء: 95] أي: الَّذين فيهم عِلَّة[2]، فالضَّرُّ: ما يحصل في البدن من سقم، والضِّرُّ: المصدر لِما يُقابل النَّفع، والضَّرَرُ: اسم.

الإحسان والنَّفع:

الإحسان: إيصال الخير بقصد، والنَّفع: وصولُه مطلقًا، ولو بِغَيْرِ قصد

الإحسان: فعل ما ينبغي أن يُفْعَلَ مِنَ الخَيْرِ[3]، والنَّفعُ: ما يُتَوَصَّل به إلى الخير[4]، والفرق بينهما: أَنَّ النَّفْع قد يكون من غَيْرِ قَصْدٍ، وَالْإِحْسَان لَا يكون إِلَّا مَعَ الْقَصْد، تقول: يَنْفَعنِي الْعَدُوُّ بِمَا فعله بِي؛ إِذا أَرَادَ ضَرًّا؛ فَوَقع نَفعًا، وَلَا يُقَال: أحسن إِلَيَّ فِي ذَلِك[5].

(1) الأزهري، تهذيب اللُّغة: (ضر)، والزبيدي، تاج العروس: (ضرر).
(2) تهذيب اللُّغة: (ضر).
(3) الجرجانيُّ، التَّعريفات، ص: 12.
(4) المناوي، التَّوقيف، ص: 328.
(5) العسكريُّ، الفروق اللُّغويَّة، ص: 193.

﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٧٧﴾ [المائدة: 77]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا ذكر الله تعالى أوَّلًا أباطيل النَّصارى، وأقام الدَّليل القاهر على بطلانها وفسادها؛ عند ذلك خاطبَ مجموع الفريقَيْنِ بهذا الخطاب، فقال: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾، والغلوُّ نقيضُ التَّقصير، ومعناه: الخروج عن الحدِّ؛ لأنَّ الحقَّ بين طرفي الإفراط والتَّفريط، ودين الله بين الغلوِّ والتَّقصير، فنُهِيَ أهل الكتاب عن الغُلوِّ في الدِّين غلوًّا غيرَ الحقِّ، أي: غلوًّا باطلًا؛ إذِ الغلوُّ في الدِّين نوعان: غلوٌّ حقٌّ: وهو أن يُبالغ في تقريره وتأكيده، وغلوٌّ باطلٌ: وهو أن يتكلَّف في تقرير الشُّبه وإخفاء الأدلَّة، وذلك الغلوُّ هو أنَّ اليهود - لعنهم الله - نسبُوا عيسى عليه السلام إلى الزِّنى، وإلى الكذبِ، والنَّصارى ادَّعوا فيه الإلهيَّة[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَغۡلُواْ﴾: فعل مضارع مجزوم بلا النَّاهية، وأصل مادَّته: (غلو/ي)، فالغَيْنُ وَاللَّامُ وَالحَرْفُ المُعْتَلُّ: أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفاعٍ وَمُجَاوَزَةِ قَدْرٍ، يُقَالُ: غَلَا السِّعْرُ يَغْلُو غَلَاءً، وَذَلِكَ ارْتِفَاعُهُ، وَغَلَا الرَّجُلُ فِي الْأَمْرِ غُلُوًّا؛ إِذَا جاوَزَ حَدَّهُ، وَغَلَا بِسَهْمِهِ غَلْوًا؛ إِذَا رَمَى بِهِ سَهْمًا أَقْصَى غَايَتِهِ[2]، وغلا السِّعْر يغلو غلاءً - بالمدِّ - وغلا النَّاسُ في الأمر، أَيْ: جَاوزوا حدَّه، كغلوِّ اليهودِ في دينها[3]، والغُلُوُّ: الِارْتفَاع في الشَّيْء ومجاوزة الحدِّ فِيه، وَمِنْه قَوْله جلَّ وعزَّ: ﴿لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾، أَي: لَا تجاوزوا الْمِقْدَار[4]، وغلا في الدِّين غُلوًّا؛ إذا جاوز

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/53.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (غلوي).
(3) الخليل، العين: (غلو).
(4) ابن دريد، جمهرة اللغة: (غلو).

الحدَّ[1]، والغُلُوُّ في الدِّين - أيضًا - التَشَدُّد فيه، ومُجَاوَزَة الحَدِّ بالتَّنطُّع في البحث عن بواطن الأشياء، والكشف عن عِلَلِها وغوامض مُتَعَبَّداتها[2]، وهو الوصف المناسب والملازم لِلْيَهود.

2) ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾: الطَّريقُ، وجذره (سبل)، والسِّين والباء واللَّام أصلٌ واحد يدلُّ على: إرسالِ شيءٍ من عُلوٍّ إلى سُفل، وعلى امتداد شيء[3]، والسَّبيلُ: يذكَّرُ، ويؤنَّثُ[4]، والسَّبيلُ: الطَّريق الذي فيه سهولة، وجمعه: سبلٌ[5]، والسَّبيلُ: الطَّريقُ وما وضُحَ مِنْهُ، وسَبِيلُ اللّهِ: طريقُ الهدى الَّذي دعَا إليه[6]، وسبيلُ اللّه: كلُّ سَبِيل أُريدَ بِهِ اللّه - جلَّ وعزَّ - وَفِيه بِرٌّ[7]، والسَّبيل هنا: طريق الحقِّ[8]، وكلُّ تركيبٍ فيه: (ضَلَّ السَّبيل) أو (سَواءُ السَّبيلِ) أو (عنه) فيهما؛ فالمقصود: سَبِيل الرُّشد والإيمان، أي: هو ضدُّ الاهتداء[9].

۞ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

قُلْ - أيُّها الرَّسول ﷺ - للنَّصارى: لا تتجاوزوا الحدَّ فيما أمِرْتُمْ به من اتِّباع الحقِّ، ولا تبالغوا في تعظيم مَنْ أُمِرْتُمْ بتعظيمه، مثل: الأنبياء، فتعتقدوا فيهم الألوهيَّة، كما فعلتُمْ بعِيسَى ابن مريمَ، بسبب اقتدائكم بأسلافكم من أهل الضَّلال الَّذين أضلُّوا كثيرًا مِنَ النَّاس، وضلُّوا عن طريق الحقِّ[10].

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

تَوْجِيهُ المُتَشَابِهِ اللَّفْظِيِّ:

بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ **وَقَوْلِهِ:** ﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾:

قول اللّه ﷻ: ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾: خاطب فيه أهلَ

---

(1) الأزهري، تهذيب اللغة: (غلا).
(2) جبل، المعجم الاشتقاقي: (غلا).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (سبل).
(4) الخليل، العين: (سبل).
(5) الراغب، المفردات: (سبل).
(6) ابن سيده، المحكم: (سبل).
(7) الأزهري، تهذيب اللغة: (سبل).
(8) الفيروزابادي، بصائر ذوي التمييز: 3/187.
(9) جبل، المعجم الاشتقاقي: (ضلل).
(10) جماعة من العلماء، المختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 120.

مُـرَاعَـاةُ وَاقِـعِ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي الْخِطَابِ:

الكتاب بالنَّهي عن الغلوِّ في الدِّين، ولم يُخاطب أهل الشِّرك بذلك فيما خاطب بقولِه: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾؛ وذلك أنَّ أهل الكتاب ادَّعوا: أنَّهم على دين الأنبياء والرُّسل الذين كانوا من قبل، فنهاهم الله - ﷻ - عنِ الغلوِّ في الدِّين، والغلوُّ: هو المجاوزة في الحدِّ، والإفراط فيهِ والتَّعمُّق؛ فكأنَّه قال: لا تجاوزوا في الدِّين الحدَّ الذي حدَّ فيه بنسبة الألوهيَّة والرُّبوبيَّة إلى غير الله والعبادة له، وأمَّا أهل الشِّرك: فإنَّهم يعبدون ما يستحسنون، ويتركون ما يستقبحون، ليس لهم دين يدينون به، وأمَّا هَٰؤُلَاءِ: فإنَّهم يَدَّعُون أنَّهم على دين الأنبياء والرُّسل؛ لذلك خرج الخطابُ لَهُمْ بذلك(1).

دِلَالَةُ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾:

النَّهْيُ عَنِ الْغُلُوِّ يَـشْـمَـلُ الْـغُـلُـوَّ إِفْـرَاطًا وَالْـغُـلُـوَّ تَفْرِيطًا

ما تقدَّم من الآياتِ كان في خصوصِ النَّصارَى، ثُمَّ عُمِّمَ الخطابُ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ لِفريقَيِ أهل الكتاب بضَرْبٍ مِنْ ضروبِ الِالْتِفَاتِ على لسان النَّبيِّ ﷺ بعدَ إبطال مسلَك كُلٍّ مِنْهُمَا، لِلْمُبَالغة في زَجْرِهِم عمَّا سلكوه مِنَ المَسْلَكِ الباطلِ، وإرشادهم إلى الأمم المنئاة، ﴿لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾، أي: لا تتجاوزوا الحدَّ، وهو نهي للنَّصارى عن رفع عيسى عن رتبة الرِّسالة إلى ما تقوَّلوا في حقِّه من القولَةِ العَظِيمة، ولليهود عن وضْعِهم له عليه السلام عن رتبته العليَّة إلى ما تقوَّلوا عليه من الكلمة الشَّنعاء.

ويَحتمِلُ أن يكون الخطابُ خاصًّا بالنَّصارى، كما في سورة النِّساء، فذكّرَهم اللهُ تعالَى بعنوان أهليَّة الكتاب؛ لتَذْكِيرِهم أنَّ الإنجيل - أيضًا- ينهاهم عن الغلوِّ(2)، فيكون في قوله: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ مجازٌ مرسلٌ، علاقته العموميَّةُ؛ إِذْ أُطْلِقَ العامُّ وأُرِيدَ به

(1) الماتريدي، تأويلات أهل السنة: 3/569.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/68 - 69.

الخاصُّ، وذلك أنَّ ﴿يَـٰٓأَهۡلَ﴾ مفردٌ مضافٌ فيعمُّ، والمرادُ: خصوصُ النَّصارَى بقرينَةِ السِّبَاقِ.

تَعَدُّدُ المَعَانِي بِاخْتِلَافِ تَعْيِينِ وَجْهِ النَّصْبِ فِي ﴿غَيۡرَ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾:

إِذَا أُرِيدَ بِالْغُلُوِّ فِي الْحَقِّ الثَّبَاتُ عَلَيْهِ وَلُزُومُهُ فَهُوَ مَحْمُودٌ

في انْتِصَابِ ﴿غَيۡرَ﴾ من قولِه تعالى: ﴿غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾ وجهانِ:

أحدُهُما: أنَّ انتصابَهُ على الحال والقطعِ مِن الدِّين، كأنَّه قال: لا تغلوا في دينكم مخالفًا للحقِّ؛ لأنَّهم خالفوا الحقَّ في دينهم، ثُمَّ غَلَوْا فيه بالإصرار عليه.

والآخَرُ: أن يكون منصوبًا على الاستثناء، بمعنى: لا تغلوا في دينكم إلَّا الحقَّ، فيكون الحقُّ مستثنى من المنهيِّ عن الغلوِّ فيه؛ بِأَنْ يَجُوز الغلوُّ فيما هو حقٌّ، على معنى: اتِّباعه والثَّبات عليه(1).

وثَمَّ وجه ثالث في إعراب ﴿غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾، وهو أن يكون منصوبًا بإضمار: ﴿وَلَا تَقُولُواْ﴾، كقوله: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [النساء: 171](2).

وفي انْتِصَابِ ﴿غَيۡرَ﴾ وجهٌ رابع: حكاه أبو حيَّان؛ إذ قال: "وَانْتِصَابُ ﴿غَيۡرَ﴾ هُنَا عَلَى الصِّفَةِ، أَيْ: غُلُوًّا غَيْرَ الْحَقِّ، وَأَبْعَدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا اسْتِثْنَاءٌ، وَيُقَدِّرُهُ: لَكِنَّ الْحَقَّ، فَاتَّبِعُوهُ"(3).

بَلَاغَةُ الِاحْتِرَاسِ فِي تَقْيِيدِ ﴿لَا تَغۡلُواْ﴾ بِقَوْلِهِ: ﴿غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾:

الْمُبَالَغَةُ فِي لُزُومِ الْحَقِّ لَيْسَ مَنْهِيًّا عَنْهُ

لَمَّا كان الغلوُّ ربَّما أُطْلِق على شدَّة الفحص عنِ الحقائق واستنباط الخفيِّ مِنَ الأحكام والدَّقائق مِن خبايا النُّصوص؛ نُفِيَ ذلك بقولِه: ﴿غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾، فيكونُ القَيْدُ مِنْ بابِ الاحتراسِ؛ لئلَّا يُتوهَّمَ من

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 7/478.

(2) الراغب، تفسير الراغب: 5/414.

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 4/335.

الكلامِ ما ليسَ بمرادٍ، وليُفيد أنَّ المبالغة في الحقِّ غيرُ منهيٍّ عنها، وإنَّما المنهيُّ عنه تجاوز دائرة الحقِّ بكمالها[1].

نُكْتَةُ الْعُدُولِ عَنْ وَصْفِ الْغُلُوِّ بِصَرِيحِ الْبُطْلَانِ إِلَى وَصْفِهِ بِ: ﴿غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾:

الْمُبَالَغَةُ فِي تَشْنِيعِ الْغُلُوِّ؛ تَنْفِيرًا لِلنَّاسِ مِنْهُ

قَوْلُهُ: ﴿غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾ مَنْصُوبٌ عَلَى النِّيَابَة عَنْ مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ لِفِعْلِ ﴿تَغۡلُواْ﴾، أَيْ: غُلُوًّا غَيْرَ الْحَقِّ، وَغَيْرُ الحَقِّ هُوَ الْبَاطِل، وَعَدَلَ عَنْ أَنْ يُقَالَ: (بَاطِلًا) إِلَى ﴿غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾؛ لِمَا في وَصْف ﴿غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾ من تَشْنِيع الْمَوْصُوفِ، وَالْمُرَادُ: أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْحَقِّ الْمَعْرُوف، فَهُوَ مَذْمُومٌ؛ لِأَنَّ الحَقَّ مَحْمُودٌ، فَغَيْرُهُ مَذْمُومٌ، وَأُرِيدَ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلصَّوَابِ؛ احْتِرَازًا عَنِ الْغُلُوِّ الَّذِي لَا ضَيْرَ فِيه، مِثْلَ الْمُبَالَغَة في الثَّنَاءِ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ مِنْ غَيْرِ تَجَاوُزٍ لِمَا يَقْتَضِيه الشَّرْعُ، وَمِنْ غُلُوِّ النَّصَارَى: دَعْوَى إِلَهِيَّة عِيسَى، وتكذيبهم مُحَمَّدًا ﷺ وَمِنَ الْغُلُوِّ الَّذِي لَيْسَ بَاطِلًا: مَا هُوَ مِثْلُ الزِّيَادَة في الْوُضُوءِ عَلَى ثَلَاثِ غَسَلَاتٍ؛ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ عند جماعةٍ من العلماءِ[2].

دِلَالَةُ اللَّامِ فِي ﴿ٱلۡحَقِّ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾:

لَيْسَ كُلُّ مَنْ خَالَفَ حَقًّا؛ يَكُونُ وَاقِعًا فِي النَّهْيِ

عُرِّفَ ﴿ٱلۡحَقِّ﴾ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾ باللَّام لقصد ضَرْبٍ مِن ضُرُوبِ الحَقِّ، فاللَّامُ للعهدِ العِلْمِيِّ، ولو نُكِّرَ؛ لكان مَن جاوز حقًّا إلى غيره واقعًا في النَّهي، كما جاوز الاجتهاد في الصَّلاة النَّافلة إلى الجدِّ في العلم النَّافع، ولو عُبِّرَ بـ: (باطلًا) بدلَ ﴿غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾؛ لأوهم أنَّ المنهيَّ عنه المبالغة في الباطل، لا أصله ومطلقه[3].

سِرُّ جَمْعِ (هَوًى) عَلَى ﴿أَهۡوَآءَ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ﴾:

إنَّما جُمع لفظُ (هَوى) على ﴿أَهۡوَآءَ﴾ في قولِه تعالَى: ﴿وَلَا

(1) البقاعي، نظم الدرر: 2/517.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/290.

(3) البقاعي، نظم الدرر: 2/517.

﴿تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ﴾؛ تنبيهًا على كثرةِ الأهواءِ فيهم وتنوُّعها، وأنَّهم متفاوتون في الباطِلِ[1].

نُكْتَةُ تَنْكِيرِ ﴿قَوۡمٖ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ﴾:

حَقَارَةُ الْمُتَأَصِّلِ فِي الْهَوَى حَتَّى صَارَ قُدْوَةً فِيهِ

نُكِّر لفظُ ﴿قَوۡمٖ﴾ من قولِه تعالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ﴾ تحقيرًا لهم وحطًّا من شأنهم[2]، ويؤيِّدُهُ إضافةُ الأهواءِ إليهم؛ فإنَّ في هذه الإضافةِ تحقيرًا للمضافِ إليه.

نُكْتَةُ تَكْرَارِ الْفِعْلِ ﴿ضَلُّواْ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾:

مِنْ أَقْبَحِ أَنْوَاعِ الضَّلَالِ أَنْ يَضِلَّ الْمَرْءُ فِي نَفْسِهِ وَيَسْعَى فِي إِضْلَالِ غَيْرِهِ

كُرِّر الفعل ﴿ضَلُّواْ﴾ لأوجه:

الأوَّل: أنَّه أراد قد ضلُّوا عن سواء السَّبيل، فلمَّا فصَلَ بيْنَهُ وبينَ ما يتعلَّق به؛ أُعيد ذِكْرُهُ، كقوله تعالى: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ﴾، فقد أعاد قوله: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم﴾.

الثَّاني: أنَّه أُرِيد ضلُّوا، وأضَلُّوا عن سواء السَّبيل، ضلُّوا كون ذلك تَبْيينًا لِما ضلُّوا عنه.

والثَّالث: أنَّ الإشارة بقوله: ﴿ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ﴾ إلى ضلالهم في شريعتهم قبل إتيان نبيِّنا ﷺ وبقوله: ﴿وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ إلى ما أتى به النَّبيُّ ﷺ.

والرَّابع: أنَّ الإنسان قد يعتقد أن يُضِلَّ غيرَه، وهو ضالٌّ بذلك، فبيَّن اللّه تعالى أنَّ هؤلاء ضلُّوا في أنفسهم، وضلُّوا بإضلالهم غيرَهم؛ إشارةً إلى نحوِ قوله: ﴿لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ﴾[3].

---

(1) الراغب، تفسير الراغب: 5/415.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 4/336.

(3) الراغب، تفسير الراغب: 5/415 - 416.

الضَّلالُ وَالْإِضْلَالُ فِي التَّعْبِيرِ الْقُرْآنِيِّ:

الضَّلَالُ دَرَكَاتٌ بَعْضُهَا أَقْبَحُ مِنْ بَعْضٍ

قوله تعالى: ﴿وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾، أي: عَنْ قَصْدِ الطَّرِيقِ، أَيْ: بِالْإِضْلَالِ، فَالضَّلَالُ الْأَوَّلُ مِنَ الضَّلَالَةِ، والآخر: بِإِضْلَالِ مَنِ اتَّبَعَهُمْ[1]، وقد وصفهم الله تعالى بثلاث درجاتٍ في الضَّلال، فقد بيَّن أنَّهم كانوا ضالِّين من قبل، ثمَّ ذكر أنَّهم كانوا مُضِلِّين غَيْرَهُم، ثُمَّ ذكر أنَّهم استمرُّوا على تلك الحالِ، حتَّى إنَّهم الآن ضالُّون كما كانوا، ولا نَجِدُ حالًا أقربَ إلى البُعْدِ مِنَ الله، والقرب من عقاب الله تعالى من هذه الحالِ، نعوذُ بالله منها[2].

فِي تَعَدُّدِ دِلَالَاتِ اللَّفْظِ إِثْرَاءٌ لِلْمَعَانِي الْقُرْآنِيَّةِ

ويَحْتَمِل أن يكون المراد: أنَّهم ضلُّوا، وأضلُّوا، ثمَّ ضلُّوا بسبب اعتقادهم في ذلك الإضلال: أنَّه إرشاد إلى الحقِّ، ويجوزُ أن يكون المرادُ بالضَّلال الأوَّل: الضَّلال عن الدِّين، وبالضَّلال الآخر: الضَّلال عن طريق الجنَّة[3].

دِلَالَةُ تَكْرَارِ مَادَّةِ (الضَّلَالِ) فِي الْآيَةِ:

النَّصَارَى أَخَصُّ بِالضَّلَالِ مِنَ الْيَهُودِ

تَكرارُ ذِكْرِ ضَلال النَّصارى يُفيدُ أنَّهُم ضلُّوا ضلالًا بعد ضلَالٍ؛ وذلك لِفَرْطِ جَهْلِهم بالحقِّ، ولهذا كان النَّصارى أخصَّ بالضَّلال من اليهود.

ووجهُ تَكْرَارِ هذا الضَّلالِ أيضًا: أنَّ الضَّالَّ قد أخطأ نفسَ مقصودِه، فيكون ضالًّا فيه، فيقصد ما لا ينبغي أن يقصدَه، ويعبد مَن لا ينبغي أن يعبدَه، وقد يصيب مقصودًا حقًّا، لكن يضِلُّ في طريق طلبِه والسَّبيل الموصلة إليه، فالأوَّل: ضلالٌ في الغايَةِ، والآخر: ضلالٌ في الوسيلة، ثُمَّ إذا دعا غيرَه إلى ذلك؛ فقد أضلَّه.

وأسلاف النَّصارى اجتمعت لهم الأنواعُ الثَّلاثة، فضلُّوا عن

---

(1) البغوي، معالم التنزيل: 3/83.

(2) الرازي، التفسير الكبير: 12/53.

(3) الرازي، التفسير الكبير: 12/53.

مقصودهم حيث لَم يُصِيبُوه، وزعموا أنَّ إلهَهم بشرٌ يأكل، ويشرب، ويبكي، وأنَّه قُتِلَ، وصُلِبَ، وصُفِعَ، فهذا ضلال في نفس المقصود؛ حيث لم يظفَروا به، وضلُّوا عن السَّبيل الموصلة إليه، فلا اهتدوا إلى المطلوب، ولا إلى الطَّريق الموصل إليه، ودعوا أتْبَاعَهم إلى ذلك، فضلُّوا عن الحقِّ وعن طريقه، وأضلُّوا كثيرًا، فكانوا أدخلَ في الضَّلال من اليهود، فوصفوا بأخصِّ الوصفين، والذي يُحِقِّقُ ذلك أنَّ اليهود إنَّما أُتُوا مِن فساد الإرادة والحسد وإيثارِ ما كان لهم على قومهم من السُّحت والرِّياسة، فخافوا أن يذهب بالإسلام، فلم يُؤْتَوْا مِن عدمِ العلم بالحقِّ، فإنَّهم كانوا يعرفون أنَّ محمَّدًا رسولُ اللّه ﷺ كما يعرفون أبناءَهم، ولهذا لم يُوَبِّخْهم اللّه تعالى، ويقرِّعهم إلَّا بإراداتهم الفاسدة من الكبر والحسد وإيثار السُّحت والبغي وقتل الأنبياء، ووبَّخ النَّصارى بالضَّلال والجهل الَّذي هو عدمُ العلم بالحقِّ(1).

بَلَاغَةُ الْإِطْنَابِ فِي عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ وَعَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ:

أَثَـرُ الْعَـطْفِ فِي تَـكْثِيفِ الْمَعْنَى وَتَكْثِيرِه

قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ﴾ عَطْفٌ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْغُلُوِّ، وَهُوَ عَطْفُ عَامٍّ مِنْ وَجْهٍ عَلَى خَاصٍّ مِنْ وَجْهٍ، فَفِيهِ فَائِدَةُ عَطْفِ العَامِّ عَلَى الخَاصِّ، وَعَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَهَذَا نَهْيٌ لِأَهْلِ الْكِتَابِ الْحَاضِرِينَ عَنْ مُتَابَعَةِ تَعَالِيمِ الْغُلَاةِ مِنْ أَحْبَارِهِمْ وَرُهْبَانِهِمُ الَّذِينَ أَسَاؤُوا فَهْمَ الشَّرِيعَةِ عَنْ هَوًى مِنْهُمْ مُخَالِفٍ لِلدَّلِيلِ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ غلوُّهُمْ: أَهْوَاءً؛ لِأَنَّهَا كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُونَ لَا يَعْرِفُونَ أَنَّهَا أَهْوَاءٌ، فَضَلُّوا، وَدَعَوْا إِلَى ضَلَالَتِهِمْ(2).

بَلَاغَةُ الِاسْتِعَارَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾:

شِـدَّةُ انْـحِـرَافِ الـنَّـصَـارَى عَـنِ الْحَقِّ

قَوْلُهُ: ﴿وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِ: ﴿قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ﴾، فَهَذَا ضَلَالٌ آخَرُ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ الَّذِي ضَلُّوا عَنْهُ

(1) ابن القيّم، بدائع الفوائد: 2/30 - 32.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/290.

هُوَ الْإِسْلَامُ، وَالسَّوَاءُ الْمُسْتَقِيمُ، وَقَدِ اسْتُعِيرَ لِلْحَقِّ الْوَاضِحِ، أَيْ: قَدْ ضَلُّوا فِي دِينِهِمْ مِنْ قَبْلِ مَجِيءِ الْإِسْلَامِ، وَضَلُّوا بَعْدَ ذَلِكَ عَنِ الْإِسْلَامِ[1]، ونُكْتَةُ الاسْتِعَارَةِ بيانُ عظيمِ ضلالِهِم؛ حيثُ انْحَرَفُوا عن واضِحِ الطَّريقِ وبيِّنِهَا.

دِلَالَةُ اللَّامِ فِي (السَّبِيل) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾:

دِينُ الْإِسْلَامِ هُوَ الدِّينُ الْكَامِلُ الذِي لَا دِينَ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا هُوَ

اللَّامُ في ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ من قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ لِلْعَهْدِ العلميِّ، ويجوزُ أن تكون للكمالِ، أي: السَّبيلُ الكامِلُ، ولا منافاةَ بين الوجهين؛ إذِ المرادُ سبيلُ الحقِّ المعهودُ وهو دينُ الإسلَامِ، وهو السَّبيلُ الكامل الذي لا سبيلَ في الحقيقةِ إلَّا هو[2].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/291.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 6/259.

﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨﴾ [المائدة: 78]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

لما ذكر ضلالهم ذكر الدّليل عليه من كتبهم، محذِّرًا منه

بعد أن بيّن تعالى ضلالهم وإضلالهم وقبّحه عليهم بيّن أسباب ذلك، وأرشد إلى ما أخذهم به فقال: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، فالآية تتنزّل منزلة الدّليل لما قبلها[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

العصيان خلاف الطّاعة، وعدم الانقياد للأمر والنّهي

1) ﴿عَصَواْ﴾: (عَصَوَ، عصى) أَصلٌ يَدُلُّ عَلَى الفُرقَةِ، والعاصي: اسم الفصيل خاصّة إذا عصى أمّه في اتّباعها، وهو خلاف الطّاعة، فمعنى عَصَى: خرج عن الطّاعة[2]، و"العصيان: عدم الانقياد للأمر والنّهي"[3].

لسان داود وعيسى، هما من نطق باللّعنة وبلّغها

2) ﴿لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى﴾: "المُرَادُ بِاللِّسَانِ هُنَا الجَارِحَةُ لَا اللُّغَةُ، أَيِ النَّاطِقُ بِلَعنَتِهِم هُوَ داود وعيسى"[4].

اعتدوا: تجاوزوا الحدّ في المعصية والكفر

3) ﴿يَعۡتَدُونَ﴾: (عَدَوَ) أصلٌ يَدُلُّ عَلَى تَجَاوُزٍ فِي الشَّيءِ وَتَقَدُّمٍ لِمَا يَنبَغِي أَن يُقتَصَرَ عَلَيهِ[5]. "الاعتداء والتّعدي والعدوان: خروج عمّا حُدَّ ورُسِم"[6]. والمعنى أنّهم "يَتَجَاوَزُونَ الحَدَّ فِي العِصيَانِ وَالكُفرِ، وَيَنتَهُونَ إِلَى أَقصَى غَايَاتِهِ"[7].

---

(1) البقاعيّ، نظم الدرر: 6/25، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/292، والهرري، حدائق الروح والريحان: 7/428.

(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة: (عصو)، والجوهري، الصحاح، والراغب، المفردات: (عصا).

(3) ابن الهائم، التبيان، ص: 78.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/337، والآلوسي، روح المعاني: 3/376.

(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عَدَوَ).

(6) الراغب، تفسير الراغب: 5/416.

(7) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/337.

❁ المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

الإخبار عن لعن بني إسرائيل على لسان أنبيائهم

يخبر اللّه تعالى أنّه لعن الكافرين من بني إسرائيل منذ زمن طويل، فيما أنزل على داود وعيسى عليهما السلام ؛ وذلك بسبب عصيانهم واعتدائهم على خلقه[1]، فكان لعنهم مستمرًّا لاستمرارهم على معاصيهم الكبيرة، واعتدائهم.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

الغرض من الاستئناف:

استأنف الكلام للتّدليل على ضلالهم في الماضي واستمراره ورسوخه فيهم

قوله ﷻ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾، جُملَةُ لُعِنَ مُستَأنِفَةٌ استِئنَافًا ابتِدَائِيًّا؛ للاستِدلَال عَلَى اليَهُودِ بِمَا في كُتُبِهِم وكُتُبِ النَّصَارَى، لإثبَاتِ أَنَّ الضَّلَالَ مُستَمِرٌّ فِيهِم؛ فَإِنَّ مَا بَين دَاوُود وَعِيسَى أَكثَرُ مِن أَلفِ سَنَةٍ[2].

علّة بناء الفعل للمفعول:

لم يصرّح بالفاعل، تكثيرًا للّاعنين، وتهويلًا لِلعنهم

في قوله ﷻ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ عبّر بالفعل المبني للمجهول؛ إشعارًا باستحقاقهم اللّعن من سوء أعمالهم، وليكون شاملًا للّاعنين مع اللّه[3] ﷻ، مبالغةً وتهويلًا للّعن، واهتمامًا باللّعن دون تعيين اللّاعن؛ لأنّ اللّعن هو مقصد الكلام لا من جهة صدوره، وفي إخفاء الفاعل تفخيم؛ لأنّه أدلّ على إظهار الكبرياء[4].

إيثار التّعبير عنهم بالموصول دون الضّمير:

عبّر عنهم بالموصول لبيان أنّ الصّلة سبب الحكم، فالكفر علّة اللّعن

في قوله ﷻ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ عبّر عنهم بالاسم الموصول دون الضّمير، فلم يقل: (لُعنوا)؛ إظهارًا لعلّة اللّعن وهو الكفر المعبّر عنه في الصّلة[5].

---

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/160.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/292.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2317 - 2318.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/336، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/69، والآلوسي، روح المعاني: 3/375.
(5) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/70، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2318.

إيثار التّعبير بالحرف (على) دون الباء:

عبّر بالاستعلاء مبالغة في الملابسة والتّمكن

قوله ﷻ: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾ عبّر بحرف الاستعلاء ﴿عَلَىٰ﴾؛ للدّلالة على تمكّن ملابسة الفعل للفاعل، أي ملابسة فعل اللّعن للسانه؛ تأكيدًا لصدور اللّعن بلسان داود ﷺ أي بكلامه الملابس للسانه(1).

السرّ في إفراد اللّسان:

أفرده لأنّه الأفصح في هذا الموضع، ولأنّ منطق الأنبياء واحد

قوله ﷻ: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾ أفرد اللّسان وهو مضاف إلى اسمين، فلم يقل: (عَلَى لسانَيْ داود وعيسى)؛ لأنّ الأفصح إذا فرّق بين لفظين مقترنين كما في (داود وعيسى) أن يعبّر بالمفرد: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ﴾، وإذا لم يفردا فيعبّر عنهما بالجمع، كقوله: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التحريم: 4] فقال: ﴿قُلُوبُكُمَاۖ﴾ ولم يقل: (قلبكما) لأنّ المذكورين قُرنا بضمير واحد، ولم يفرّقا كما في (داود وعيسى)(2). ويضاف إلى ذلك أنّ الأنبياء ﷺ كلّهم وردوا عن مشكاة واحدة فمنطقهم لا يختلف، فكأنّ لسانهم واحد.

السّرّ في تخصيص ذكر داود وعيسى ﷺ دون غيرهم:

خصّ ذِكرهم لبيان أنّ لعنهم استمرّ على أزمنة طويلة، وأنّ لعنهم قد تكرّر عند الأنبياء

قوله ﷻ: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾ خصّ لعنهم بذكر داود وعيسى ﷺ وحسب؛ إعلامًا بأنّهم قد لعنوا على لسان غير موسى ومحمّد (صلى الله عليهما وسلم)(3)، ولبيان أنّ ذلك اللّعن قد امتدّ واستمرّ عبر العصور(4).

السّرّ في العدول عن اللّعن مطلقًا إلى تقييده بالنّبيّين:

صرّح باسم من لعنهم ليبيّن أنّ لعنهم مرّات عديدة

قوله ﷻ: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾ قيّد اللّعنة بالنّبيَّين ﷺ، ولم يقل: (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل ذلك

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/292.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/337.
(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/223.
(4) المراغي، تفسير المراغي: 6/171.

بما عصوا)؛ لبيان أنّ لعنتهم قد تعدّدت، فمع كلّ نبيّ منهما عليهما السلام تجدّد لعنهم(1).

ذكر تكرار لعنهم لبيان إصرارهم على ما يستوجب اللّعنة، وانتفاء انتفاعهم من مواعظ الأنبياء ورسالاتهم

الغرض من بيان تكرار لعنهم:

قوله ﷻ: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾ ذكر تعالى أنّ لعنهم قد تكرّر على لسان الأنبياء؛ إشارة إلى أنّ عادتهم الإصرار على ما يستوجب تلكم اللعنات، ونفيًا لانتفاعهم من رسالات الأنبياء ومواعظهم لقسوة قلوبهم.

اللّعن أمرٌ عظيم يثير السّؤال عن سببه، فاستأنف الكلام لبيان سببه

الغرض من الاستئناف:

قوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ﴾ استئناف للجواب عن سؤال نشأ عن ذكر لعنتهم، كأنّ السامع لما وقف على ما فُعل بهم من اللّعن والطّرد على لسان نبيَّين معظَّمَين، استعظم ذلك وتوهّم أنّ له أسبابًا شتّى فقال: ما سبب ذلك الأمر الفظيع؟ فقيل: ذلك اللّعنُ بسبب عصيانهم واعتدائهم(2).

آثـرَ التـعـبير عــن لـعـنـهـم بالإشارة مبالغة فــي ظـهــوره حتّى استحال مشاهَدًا

إيثار ذكر اللّعن بالإشارة دون الضّمير:

قوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ﴾ عبّر باسم الإشارة إلى لعنتهم، وآثرها على الضّمير تنبيهًا على كمال ظهورِه وامتيازِه عن نظائره، فانتظم في سلك الأمور المشاهدة(3)، مبالغة في ظهور ذلك اللّعن.

آثر الإشـارة إلى الـلّـعـن باسم الإشــارة الــدّالّ عــلى البـعـد؛ تـهـويـلًا لبعد درجـــتـــه في الشّناعة

إيثار اسم الإشارة الدّالّ على البعد:

في قوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ﴾ آثر التّعبير باسم الإشارة الدّالّ على البُعد؛ للإيذان بكمال فظاعة لعنهم وبعد درجته في الشّناعة والهول(4).

---

(1) الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 3/1153 - 1154.

(2) الطيبي، فتوح الغيب: 5/453، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/69، والآلوسي، روح المعاني: 3/376، والقنّوجي، فتح البيان: 4/31.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/224 وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/69، والآلوسي، روح المعاني: 3/376.

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/69، والآلوسي، روح المعاني: 3/376.

دلالة الباء:

قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ عبّر بالباء الدّالّة على السّببيّة لبيان سبب اللّعن، أي فذلك اللّعن إنّما وقع بسبب عصيانهم واعتدائهم، ونفيًا للأسباب الأخرى[1].

دلّت الباء على السّبب لبيان أنّ سبب اللعن هو المعصية والاعتداء

دلالة الإشارة والسّبب على الحصر:

قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ دلّت الجملة على حصر اللّعن بالمعاصي والاعتداء[2]، وليس في الكلام صيغة قصر، ولكنّه مستفادٌ من إيقاع اسم الإشارة استئنافًا والجار والمجرور خبرًا له بعد إثبات اللّعن، فأفاد مجموع ذلك الحصر[3].

الإشارة إلى سبب اللّعن دلّت على حصره بمعصيتهم واعتدائهم

علّة حصر اللّعن بمعاصيهم واعتدائهم:

قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ عبّر عن علّة لعنهم بكونهم يفعلون المعاصي ويعتدون، وفي ذلك إشارة إلى أنّهم يبالغون في تلك المعاصي، بحيث إنّهم لم يغفر لهم واستحقّوا اللّعن[4]، وفيه تحذير من الاستهانة بالمعاصي.

دلالة على عظم تلك المعاصي، وتحذيرًا لغيرهم من الاستهانة بالذّنوب والاعتداء

الغرضُ من بيان سبب اللّعن:

قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ نصَّ على أنّ اللّعن كان بسبب معصيتهم واعتدائهم، بيانًا أنّ اللّعنَ ليس لذواتهم، وإنّما لأعمالهم وإيذائهم[5].

بيّن أسباب اللّعن للنّص على أنّ سبب اللّعن هو الأعمال وليس الذّوات

السّر في ذِكر سبب اللّعن:

أظهر الأسباب حتّى لا يضلّ النّاس في تعليلها، قطعًا للاختلاف

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/224، والزمخشري، الكشاف: 1/667، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/139، والنسفي، مدارك التنزيل: 1/467.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/224، والزمخشري، الكشاف: 1/667، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/139.

(3) الطيبي، فتوح الغيب: 5/453، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/292.

(4) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/412.

(5) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2319.

بيّن سبب اللّعن تنبيهًا وزجرًا للسّامعين عن أسبابه وهي المعاصي، تحقيقًا للوعظ

والجدال وتحقيق الوعظ المراد ببيان عقوبات سالف الأقوام ليتّعظ السّامعون، لأنّ التّفطّن إلى أسباب العقوبة هو أوّل درجات التّوفيق[1].

علّة إسناد العصيان والاعتداء إلى جميعهم:

أسند العصيان إليهم جميعًا؛ لأنّ من لم يعصِ منهم قد رضي بالمعصية والاعتداء

قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ نسب أسباب اللّعن إليهم جميعًا، وإن فعله بعضهم؛ لأنّ الآخرين لمّا سكتوا عنهم وأقرّوا فعلهم كانوا مشاركين لهم في ذلك، ولذا قال سبحانه: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ﴾[2].

السّرّ في التّصريح بعلّة اللعن وهي مفهومة بدلالة النّص:

ذكر العلّة تأكيدًا على استحقاقها بالمعصية لا ظلمًا من الله تعالى

قوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ جاءت الجملة المبينة لسبب استحقاقهم اللّعنة تأكيدًا لما سبق؛ إذ "قَد فُهِمَ سَبَبُ اللَّعنَةِ بِإِسنَادِهَا إِلَى مَن تَعَلَّقَ بِهِ الوَصفُ الدَّالُّ عَلَى العِلِّيَّةِ، وَهُوَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ كَمَا تَقُولُ: رُجِمَ الزَّاني، فَيُعلَمُ أَنَّ سَبَبَهُ الزِّنَا. كَذَلِكَ اللَّعنُ سَبَبُهُ الكُفرُ، وَلَكِن أُكِدَّ بِذِكرِهِ ثَانِيَةً"[3]. ويضاف أنّ سبب ذلك التّأكيد بيانُ أنّ استحقاقهم اللّعنة كان بسبب أعمالهم، لا ظلمًا من اللّه تعالى.

إيثار التّعبير بالمصدر المؤوّل دون المصدر الصّريح:

عدل عن المصدر الصّريح إلى المؤوّل للدّلالة على تجدّد عصيانهم واعتدائهم

في قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ عبّر بـ (ما) المصدريّة مع الفعلين المتعاطفين، فقوله تعالى: ﴿وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ "معطوف على ﴿عَصَواْ﴾، والمعطوف على الصّلة صلةٌ، والمعنى ذلك بسبب عصيانهم وكونهم معتدين"[4]، فعدل من التّعبير بالمصدر الصّريح إلى التّعبير بالمصدر المؤوّل من الفعل للدّلالة على "تَجَدُّدِ العِصيَانِ وَاستِمرَارِ الاعتِدَاءِ مِنهُم"[5].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/292 - 293.
(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2319.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/337، والسيوطي، قطف الأزهار: 2/824.
(4) الصّاوي، حاشية الصاوي على الجلالين: 1/281.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/293.

دلالة الفعل الماضي والمضارع في الجملة:

الـجـمـع بين الزّمنين للدّلالة عـلى استـمرار الحدث

في قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ هؤلاء القوم نالوا اللّعن "بسبب اعتدائهم المستمر، وينبئ عن إرادة الاستمرار الجمع بين صيغتي الماضي والمستقبل"[1]، وهذا ينبئ أنّ اللّعن لا يقع إلا بعد إصرار على موجباتها، لذلك جاء اللّعن على لسان النّبيّين عليهما السلام المشعر باستمرار اللّعن، وهو ينبئ هنا باستمرارهم في أسباب ذلك.

والحاصل أنّه عبّر عن استمرار لعنهم بما ذكر من الأنبياء، وعن أسباب استمرار ذلك اللّعن وهو استمرارهم في المعاصي والاعتداء.

السّرّ في التّعبير عن العصيان بالماضي، والاعتداء بالمضارع:

عبّر عن المعاصي بـالـمـاضي دلالـة عـلى استـقـراره في نـفـوسـهـم، وعـن الاعـتـداء بالمضارع دلالة على استمراره

في قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ عبّر عن العصيان بالماضي إشارة إلى استقرار العصيان في طبائعهم ونفوسهم، وعبّر عن الاعتداء بالمضارع لأنّه مستمر قائم[2]؛ "وإِنَّمَا عَبَّرَ فِي جَانِبِ العِصيَانِ بِالمَاضِي لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ فَلَم يَقبَلِ الزِّيَادَةَ، وَعَبَّرَ فِي جَانِبِ الِاعتِدَاءِ بِالمُضَارِعِ لِأَنَّهُ مُستَمِرٌّ، فَإِنَّهُمُ اعتَدَوا على محمّد ﷺ بِالتَّكذِيبِ وَالمُنَافَقَةِ وَمُحَاوَلَةِ الفَتكِ وَالكَيدِ"[3]. فعصيانهم قد ثبت فيهم، وعُلِم لكلّ أحدٍ، بحيث صار مسلّمًا اتّصافهم به، فهو أمر معهود منهم ومشهور، أمّا الاعتداء فإنّهم جدّدوا إحداثه على زمن النّبيّ ﷺ فناسب التّعبير عنه بالمضارع.

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/69، والآلوسي، روح المعاني: 3/376.
(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2319.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/293.

﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ٧٩﴾

[المائدة: 79]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد ذكر أن اللّعن كان بسبب المعاصي فسّر المعصية والاعتداء

لَمّا ذكر أنّ سبب اللّعن الذي وقع عليهم كان لما اقترفوه من المعاصي والاعتداء، فسّر هنا المعصية والاعتداء بقوله: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾ لا ينهى بعضهم بعضًا ﴿عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ﴾[1].

❁ شَرْحُ الْمُفْرَداتِ:

عدم التّناهي: لا ينهى بعضهم بعضًا

1) ﴿لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾: (نَهَيَ) أَصلٌ يَدُلُّ عَلَى غَايَةٍ وَبُلُوغٍ. نَهَيتُهُ عَن الأمرِ فَانتَهَى فَتِلكَ غَايَةُ مَا كَانَ وَآخِرُهُ[2]، والتّناهي: صيغته التَّفَاعُلُ، بِمَعنَى الِاشتِرَاكِ بين فاعلين، أَي: لَا يَنهَى بَعضُهُم بَعضًا[3] "والمعنى لم يكونوا ينتهون، ولا يتناهون عن القبح الذي أناطوه"[4].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

إخبار وذمّ لما قاموا به من تركهم النّهي ومبادرتهم المعاصي

أخبر تعالى أنّهم لا ينهى بعضهم بعضًا عن المعاصي. وأقسم لبئس الفعل فعلهم في تركهم النّهي عن المعاصي[5]. "وفي هذا النص إشارة إلى أن سبب فساد الأمم في عمومها هو السّكوت على المنكر فيها"[6]. وفيه دليل على وجوب النّهي عن المنكر، وأنّ ترك النهي من الكبائر[7].

(1) الزمخشري، الكشاف: 1/667، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/412، والقنّوجي، فتح البيان: 4/31.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نهي).
(3) الواحدي، البسيط: 7/490، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 6/253، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/337.
(4) الراغب، تفسير الراغب: 5/418.
(5) مكي بن أبي طالب، الهداية الى بلوغ النهاية: 3/1821.
(6) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2319.
(7) القاسمي، محاسن التأويل: 4/221.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

الغرض من الاستئناف:

الاستئناف لبيان استمرارهم بالمعاصي

في قوله تعالى: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ﴾ استئناف جاء للإجابة عن سؤال قد يثار من التّعميم في ختام الآية السّابقة، فكأنّه قيل: هل كلّهم كان عاصيًا معتديًا، فالآية فيها "معنى التّفسير للآية السابقة، لأنّه يبيّن عموم العصيان والاعتداء فيهم، لأنّ الاعتداء في الكثير يقع من بعضهم، فكيف ينسب إلى كلّهم"[(1)]، والسّبب أنّهم تركوا النّهي عن العصيان فكانوا راضين به.

السّرّ في جعل ترك النّهي تفسيرًا للمعصية:

النّهي عن المنكر فرضٌ، وتركه معصية، ودليلٌ على الرّضى بفعلهم فكانوا مشاركين

في قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ۞ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ﴾ يثار تساؤل مفاده: كيف وقع ترك التّناهي عن المنكر تفسيرًا للمعصية والاعتداء؟ وجوابه: أنّ اللّه تعالى أمر بالتناهي، فكان الإخلال به معصية[(2)]، ويدلّ على أمرين: "أنّهم كانوا يفعلون المناكر، والآخر أنّهم كانوا تاركين للنّهي عنها"[(3)]، فإنّ من ترك النّهي عن المنكر يكون "شريكًا لفاعل المعصية، ومستحقًّا لغضب اللّه وانتقامه"[(4)].

علّة إسناد الضّمير إليهم وإنما فعله بعضهم:

لما كان الفاعل من جملتهم وسكت عنه سائرهم أسند الضّمير إليهم جميعًا

قوله ﷻ: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾ أسند انتفاء التّناهي إلى الضّمير العائد إليهم جميعًا، وإن لم يفعله جميعهم؛ لأنّ فاعله من جملتهم[(5)]؛ فنسب "الفعل إليهم أجمعين؛ إذ وقع من بعضهم، وسكت عنه سائرهم"[(6)]، فسكوتهم أدخلهم في ذلك التّعميم.

---

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2319.
(2) الزمخشري، الكشاف: 1/667، والقنّوجي، فتح البيان: 4/31.
(3) ابن المنيّر، الإنصاف: 1/636.
(4) الشوكاني، فتح القدير: 2/76، والقنّوجي، فتح البيان: 4/32.
(5) القنّوجي، فتح البيان: 4/31، والشوكاني، فتح القدير: 2/75.
(6) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2320.

دلالةٌ على اشتراكهم في الفعل والرّضى بالمنكر من أنفسهم ومن غيرهم

إيثار التّعبير بصيغة التّفاعل:

قوله ﷻ: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾ عبّر عن تركهم النّهي بصيغة التّفاعل، التي تدلّ على المشاركة في الفعل، إذ كانوا "لَا يَنهَى بَعضُهُم بَعضًا، وَذَلِكَ أَنَّهُم جَمَعُوا بَينَ فِعلِ المُنكَرِ وَالتَّجَاهُرِ بِهِ، وَعَدَمِ النَّهيِ عَنهُ"[1]، وفي هذا إشارة إلى أنّهم كانوا يجاهرون بتلك المعاصي، وجرّأهم على المجاهرة تركهم النّهي عنها.

جعله نكرة لعدم مبالاتهم بنوع المنكر، فعملوا كلّ المنكرات

الغرض من تنكير المنكر:

قوله ﷻ: ﴿لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ﴾ جاء لفظ المنكر نكرة " فَيَصلُحُ إِطلَاقُهُ عَلَى أَيِّ مُنكَرٍ فَعَلُوهُ"[2]، وكونه جاء في سياق النّفي فإنّه يدلّ على الإغراق في عدم المبالاة[3].

المراد النّهي عن تكرار الفعل ومعاودته، ورؤية أماراته

وجه توجيه النّهي إلى منكر قد فعلوه:

قوله عزّ شأنه: ﴿عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ﴾ ظاهر النّص أنّه نهيٌ عن فعل قد نجز وصار ماضيًا، ولا يكون النّهي بعد الفعل، فما توجيهه في الآية؟ جوابه: أنّ المقصود هو النّهي عن معاودته، فهو على تقدير مضاف محذوف، أَي: مُعَاوَدَةِ مُنكَرٍ[4]؛ "وإنّما قدّر هذا المضاف لدفع ما أُورِد بأنّ المنكر الذي فُعِلَ لا معنى للنّهي عنه، لأنّ رفع الواقع محالٌ، فأجيب بأنّ المعنى النّهي عن المعاودة"[5]، أو أنّهم لا ينتهون عن منكر فعلوه، بل يصرّون عليه[6].

السّر في وصف المنكر بأنّهم فعلوه:

في قوله جلّ شأنه: ﴿عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ﴾ جاء وصف المنكر بالجملة الفعلية ﴿فَعَلُوهُۚ﴾ ليدلّ على أنّهم اشتركوا بالفعل إضافة لتركهم

---

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/337.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/338.

(3) البقاعيّ، نظم الدرر: 6/265.

(4) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/412، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/338.

(5) الصّاوي، حاشية الصاوي على الجلالين: 1/281.

(6) النسفي، مدارك التنزيل: 1/467، وابن جزي، التسهيل: 1/240.

النّهي عنه، "ولولا زيادة ﴿فَعَلُوهُۚ﴾ لما صرّح بوقوعها منهم، ولكان المصرّح به ترك النّهي عن المنكر عند استحقاق النّهي وذلك حين الإشراف على تعاطيه، وظهور الأمارات الدّالّة عليه"[1]. فلو لم يقل ﴿فَعَلُوهُۚ﴾ لكان التّوبيخ متّجهًا إلى تركهم النّهي دون التّصريح بمزاولتهم إيّاه.

للنّصّ على أنّهم فعلوا المنكر واشتركوا فيه

الغرض من الذّم:

في قوله تعالى: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ جاءت صيغة الذّم لتعبّر عن ذمّ اللّه تعالى لما عملوا، والمراد منه "التّعجيب من سوء فعلهم"[2]، وبيان قبح أعمالهم[3].

ذمّ فعلهم تقبيحًا له وتعجيبًا منه

دلالة لام القسم:

قوله جلّ شأنه: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ اللّام فيه هي اللّام الموطّئة للقسم، فلمّا عجّب من فعلهم بصيغة الذّمّ أكّد ذلك بالقسم، واللّام " كأنّه قيل: أقسم لبئس ما كانوا يفعلون"[4]، فأكّد ﷻ ذمّ أفعالهم، تقويةً لنسبة الذّمّ إليها، وإِقصَاءً في ذمّها[5].

تأكيد مضمون الجملة

الغرض من ذمّ فعلهم:

قوله جلّ شأنه: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ ذمّ أفعالهم على وجه التّأكيد، وإنّما جاء الذّمّ رادعًا لهم عن سوء أفعالهم، رجاءَ إيمانهم[6]، وفيه تحذير لكلّ سامع مِن " ارتكاب مثل الذي ارتكبوه"[7].

ذمّ أفعالهم ليوقظ فيهم وازع الإيمان، وتحذيرًا لغيرهم

إطلاق لفظ الفعل على ترك النّهي:

قوله جلّ شأنه: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ المراد بما كانوا

(1) ابن المنيّر، الإنصاف: 1/636.
(2) الزمخشري، الكشاف: 1/667، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/139.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/70.
(4) الزمخشري، الكشاف: 1/667، والرازي، مفاتيح الغيب: 12/412، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/139.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/294، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2320.
(6) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2320.
(7) القاسمي، محاسن التأويل: 4/221.

السّكوت على النّهي عن المنكر مشاركة فيه، فهو فعل

يفعلون هو تركهم التّناهي، فأطلق على ترك التّناهي لفظ الفعل مع أنّه ترك؛ لأنّ السّكوت على المنكر لا يخلو من إظهار الرّضا به والمشاركة فيه[1].

أثر التّعبير بالفعل لأنّه ذكر في السّياق لفظ الفعل، فناسبه أن يختم الآية به

إيثار التّعبير بالفعل دون العمل:

قوله جلّ شأنه: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ آثر التّعبير بالفعل دون غيره، لأنّه قد جاء في أوّل الآية قوله تعالى: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ﴾؛ فلمّا كان السّياق خاصًّا بما فعلوه؛ ناسبه قوله: ﴿يَفۡعَلُونَ﴾.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/294.

﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾

[المائدة: 80]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمّا ذكر أحوال أسلافهم شرع في أحوال معاصريهم؛ لبيان لزومهم لتلك المناكر

بعد "أن ذكر الله تعالى لنبيّه أحوال أسلافهم، ذكر له أحوال حاضريهم ممّا يدلّ على رسوخ تلك الملكات فيهم فقال: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾"[1]. ولمّا "أخبر بإقرارهم على المناكر، دلّ على ذلك بأمر ظاهر منهم لازم ثابت دائم مقوّض لبنيان دينهم"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

يتولّون: الاتّباع والصّداقة مع اقتضاء المودّة والاتّفاق في الاعتقاد

1) ﴿يَتَوَلَّوْنَ﴾: من الولاية، "قوله: ﴿يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ أي يوالونهم ويصادقونهم"[3].

السّخط: الغضَبُ الشّديد المقتضي لإنزال العقوبة

2) ﴿سَخِطَ﴾: السُّخط: خلاف الرّضا، وهو الكراهيةُ للشَّيءِ وعدم الرِّضا به، والغضب الشّديد المقتضي للعقوبة[4]. وإذا كان السّخط من الله تعالى، فهو بمعنى إنزال العقوبة ووجوب العذاب[5].

❁ المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

إخبار عن ظهور موالاتهم للكافرين، وإخبار عن سوء منقلبهم، إذ سخط الله عليهم

يخاطب اللّه تعالى النّبي أو الرّائي أنّك ترى كثيرًا من الكفرة من هؤلاء اليهود يحبّون الكافرين ويميلون إليهم، ويعادونك ويعادون الموحِّدين، ساء ما يُقدِمُونَ عليه من موالاتهم الكافرين، فإنّها سبب

---

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/412، والهرري، حدائق الروح والريحان: 7/43.
(2) البقاعيّ، نظم الدرر: 6/266.
(3) الصّاوي، حاشية الصاوي على الجلالين: 1/281، والهرري، حدائق الروح والريحان: 7/430.
(4) الخليل، العين، والجوهري، الصحاح، والراغب، المفردات، وابن الأثير، النهاية، والفيومي، المصباح المنير: (سخط).
(5) السمرقندي، بحر العلوم: 1/411.

غضب اللّه عليهم، وإدخاله إيّاهم النّار خالدين فيها، لا يخرجون منها أبدًا[1]. والمعنى: ترى كثيرًا من اليهود يوالون المشركين من عبدة الأوثان ويعادون أولياء اللّه[2].

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

العدول عن الإخبار إلى الرّؤية بالبصر:

تأكيدًا لموالاتهم؛ وظهورها للعين؛ لأن الرّؤية أثبتُ أسباب العلم

في قوله ﷻ: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ أخبر عن موالاتهم الكفّار، ولم يقل: (إنّ كثيرًا منهم يتولّون الذين كفروا) فهو "قد أكّد الكلام بأنّه لم يعبّر عنه بالإخبار، بل عبّر عنه بالرّؤية المبصرة التي هي أقوى أسباب العلم الحسّيّ"[3]؛ لأنّها من الرؤية البصريّة[4]، وفائدة ذلك المبالغة في شدّة موالاتهم؛ إذ إنّها كانت ظاهرة واضحة بحيث يراها كلّ أحدٍ.

مرجع الضّمير:

اتّصال الآيات يدلّ على أنّ المراد بهم منافقو اليهود

الضّمير في قوله تعالى: ﴿كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾ يعود إلى اليهود، فهم يتولّون كفّار مكة. والمقصود بهم المنافقون من اليهود، وهذا القول يؤكّده ما بعد هذه الآية ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ﴾، ويجب أن يكون في المنافقين من اليهود؛ لاتّصالها بما قبلها، وقبلها في ذكر اليهود لا المشركين[5].

الغرض من الذّم:

ذمّ ما قدّموا من العمل تقبيحًا له وتعجيبًا منه

في قوله جلّ شأنه: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ عبّر تعالى بصيغة الذّمّ تقبيحًا لما سينالون من جزاء على أعمالهم، وصدور التّقبيح من اللّه ﷻ لشيء ما، يدلّ على أنّه بلغ النّهاية في القبح.

(1) لجنة من علماء التفسير، المختصر في تفسير القرآن: 1/121.
(2) مكيّ بن أبي طالب، الهداية: 3/1823.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2328.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/294.
(5) الواحدي، البسيط: 7/491 - 492.

دلالة لام القسم:

قوله جلّ شأنه: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ اللّام فيه هي اللّام الموطّئة للقسم، فلمّا بيّن قبح ما سينالون بصيغة الذّمّ أكّد ذلك بالقسم، وباللّام الموطّئة له، والتّقدير: والله لبئس ما قدّمت لهم أنفسهم، وأفاد ذلك تأكيد مضمون الجملة.

جاء القسم المقدّر واللّام تأكيدًا لقباحة وسوء جزائهم يوم القيامة

إيثار التّعبير بالمصدر المؤوّل دون المصدر الصّريح:

في قوله عزل وجلّ: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ عبّر بالمصدر المؤوّل من ﴿مَا﴾ المصدرية والفعل، "يَعنِي بِذَلِكَ مُوَالَاتِهِم لِلكَافِرِينَ، وَتَركَهُم مُوَالَاةَ المُؤمِنِينَ، الَّتِي أَعقَبَتهُم نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِم"[(1)]. فالمولاة المنهي عنها مذمومةٌ، ولا يذمّ أحدٌ ما بسبب هذه المولاة لذاتها، بل لفعله إيّاها، والسّياق ليس حديثًا عن بيان سوء هذه المولاة، بل هو لبيان معاصي اليهود، فكان الفعل أنسب لهذا المقام.

آثر التّعبير بالمصدر المؤوّل للدّلالة على أنّ الذّمّ للمعنى في حالة الحدوث، لا لذات المعنى

السّرّ في وصف الأعمال بالتّقديم:

قوله ﷻ: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ عبّر عن أعمالهم بالتّقديم، لأنّهم سيلقونه أمامهم، فيردّون إليه، والمعنى: "بِئسَ مَا قَدَّمُوا مِنَ العَمَلِ لِمَعَادِهِم فِي دَارِ الآخِرَةِ"[(2)]، وهو ذمّ لفعلهم باعتبار ما سيؤول إليه من الجزاء والعقاب.

التّعبير عن العمل بما قدّموا، لأنّه فَرَطٌ سيلقونه أمامهم يوم القيامة

قوله ﷻ: ﴿مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ التعبير بـ ﴿مَا قَدَّمَتْ﴾ يشمل ما قدّموه من العصيان وعدم التّناهي عن المنكر، والاعتداء وتولي المشركين والجبابرة، والتعبير بما قدمت أنفسهم يشمل الفعل والقول، والحقد والحسد[(3)].

التّعبير عن العمل بما قدّموا ليشمل أعمال الجوارح وأعمال القلوب

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/164.

(2) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/412، والهرري، حدائق الروح والريحان: 7/431.

(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2322.

قـــدّم الــجـــارّ والمـــجـــرور على الـفـاعـل لبيان اختصاص المقدّم بهم

السّرّ في تقديم الجارّ والمجرور (لهم)

في قوله جلّ شأنه: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ قدّم الجارّ والمجرور على الفاعل فلم يقل: (قدّمت أنفسُهم لهم)؛ تخصيصًا لهم بالمقدّم، وأنّه لن يكون لغيرهم، على معنى قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝٣٨﴾ [المدثر: 38].

ذكــر الـسّـخـط وأراد موجِبه، فـأقـام المضاف إلـــيـــه مـقـام المضاف مبالغة، فأعمالهم هي السّخط ذاته

الإيجاز بالحذف للمبالغة:

قوله ﷻ: ﴿أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ ذكر السّخط، وأراد ما يوجب سخط اللّه عليهم وهو "المخصوص بالذمّ، كأنه قيل: لبئس زادهم إلى الآخرة سخط اللّه عليهم. والمعنى: موجب سخط اللّه"[1]. وموجب سخط اللّه عليهم هو موالاة عبدة الأوثان[2]، فهو "على حذف المضاف وإقامةِ المضافِ إليهِ مُقامَهُ؛ تنبيهًا على كمال التّعلق والارتباط بينهما، كأنهما شيء واحد ومبالغةً في الذّم، أي موجبُ سُخطِه تعالى"[3].

قـــدّروا المضاف لأنّ سخط الله تــعـــالى لـيـس مـذمـومًـا، بل المذموم الأسباب الموجبة له

علّة تقدير مضاف محذوف:

في قوله ﷻ: ﴿أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ قدّروا مضافًا محذوفًا؛ لأنّ السّخط باعتبار إضافته إلى اللّه سبحانه ليس مذمومًا، بل المذموم ما أوجبه من الأسباب[4]. ولأن اللّه تعالى لا يسخط على أحدٍ إلا بموجبات لذلك.

خلودهم في النّار حيث العذاب

المجاز بذكر العذاب وإرادة محلّه:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ "أي في جهنم"[5]، فذكر الحالّ وأراد المحلّ، فخلودهم في النّار، ولكنّه قال العذاب؛ لأنّه في النّار.

---

(1) الزمخشري، الكشاف: 1/667.
(2) الهرري، حدائق الروح والريحان: 7/431.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/70، والقنّوجي، فتح البيان: 4/33.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 3/377.
(5) النسفي، مدارك التنزيل: 1/468.

الغرض من تقديم الخبر:

قـــدّم الـخـبـر (الــعـــذاب) تـعـجـيـلًا لإفـجـاعـهـم واهتمامًا به

في قوله جلّ شأنه: ﴿وَفِي ٱلۡعَذَابِ هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾ قدّم العذاب وهو جزء من الخبر؛ تأكيدًا لوقوعه[1]، وتعجيلًا لإخبارهم بما يفجعهم، فأول لفظ يطرق سمعهم في هذه الجملة هو أشدّ ما يفجعهم.

تأكيد الخبر بضمير الوصل وبتقديم الخبر:

أكّد الخبر لأنهم منكرون لطول بقائهم في النّار

قوله جلّ شأنه: ﴿وَفِي ٱلۡعَذَابِ هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾ جاء مؤكّدًا فقد "أكّد سبحانه عذابَهم بكلمة ﴿هُمۡ﴾ وتقديم ﴿وَفِي ٱلۡعَذَابِ﴾، وتخليده"[2]؛ وإنّما أكّده بهذه المؤكّدات لما زعموا أنّ النّار لن تمسّهم إلّا أيامًا معدودة، فألقى الخبر عليهم مؤكّدًا؛ إثباتًا لخلودهم العذاب وهم قد أنكروه.

الفرق بين السّخط والغضب:

السّخط الغضب الشّديد المقتضي للعقاب، وإسناده إلى الله تعالى يعني إنزال العقوبة

الغضبُ عامّ والسّخط خاص؛ فهُوَ "لَا يكون إِلَّا من الكبراء والعظماء دون الأكفاء والنّظراء"[3]. وفي تفصيل ذلك يقول أبو هلال: "أَنّ الغَضَب يكون من الصّغير على الكَبِير وَمن الكَبِير على الصَّغِير، والسّخط لَا يكون إِلَّا من الكَبِير على الصَّغِير، يُقَال: سخط الأَمِير على الحَاجِب، وَلَا يُقَال: سخط الحَاجِب على الأَمِير، وَيستَعمل الغَضَب فيهمَا والسخط إِذا عديته بِنَفسِهِ فَهُوَ خلاف الرِّضَا، يُقَال: رضيه وَسخطه، وَإِذا عدّيته بـ (على) فَهُوَ بِمَعنى الغَضَب، تَقول: سخط الله عليه إِذا أَرَادَ عِقَابه"[4].

قوله ﷻ: ﴿أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ لَمّا جاء في سياق الحديث عن تولّي الكافرين، ثمّ ذكر تأكيد ذمّ أفعالهم التي قدّموها ناسب أن يذكر غضبه عليهم مع دلالة العقاب، فآثر أن يعبّر عن ذلك بلفظ السّخط المقتضي للعقاب مع الدّلالة على الغضب ضمنًا.

---

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2322.

(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2322.

(3) الكفوي، الكليات، ص: 515.

(4) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 130، ص: 123.

﴿وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ ٨١﴾ [المائدة: 81]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمّا ذكر ولايتهم للكافرين بيّن أنّهم فعلوا ذلك لخروجهم من الدّين وانتفاء إيمانهم

لَمّا ذكر أنّ كثيرًا منهم يتولّون الذين كفروا بيّن أنّ موالاة الكافرين ليست من الإيمان في شيء لبيان كذبهم في ادّعاء الإيمان، و"هذه الولاية بين اليهود والمشركين لم يكن لها من سبب إلا اتّفاق الفريقين على الكفر بالله ورسوله"[1]، فلمّا كانت موالاتهم الكافرين دليلًا على كفرهم، دلّ عليه بقوله: ﴿وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ﴾[2].

شَرْحُ الْمُفْرَداتِ:

الفسق: الخروج عن طاعة الله تعالى وترك أمره

1) ﴿فَٰسِقُونَ﴾: (فَسَقَ) الفِسقُ، وَهُوَ الخُرُوجُ عَنِ الطَّاعَةِ، والأصل فيه: فَسَقتِ الرُّطبة مِن قشرِها لخروجها منه، والفأرَةُ سمِّيَت فُوَيسِقَةً لخروجها من جُحرها على النّاس، والفسق: التّرك لأمر الله[3]، قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ "أي خارجون عن ولاية الله وعن الإيمان به وبرسوله وبكتابه"[4].

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

استدلال على نفاقهم، فموالاة المشركين دليل على انتفاء إيمانهم

يخبر الله تعالى أنّهم لو كانوا قد آمنوا بالله تعالى والنبي محمد ﷺ، وأقرُّوا بالقرآن الكريم لما تركوا ولاية الموحدين، واختاروا ولاية المشركين، ولكنهم خارجون عن طاعة الله ورسوله متمرّدون على الحقّ إشباعًا لأهوائهم[5]. "يعني أنّ موالاة المشركين كفى بها دليلًا على نفاقهم"[6].

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 7/432.
(2) البقاعيّ، نظم الدرر: 6/267.
(3) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (فسق).
(4) الشوكاني، فتح القدير: 2/76.
(5) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2322، ولجنة من علماء التفسير، التفسير الميسر: 1/121.
(6) الزمخشري، الكشاف: 1/667.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة الشّرط بـ (لو)

يدلّ الشّرط بـ (لو) على انتفاء فعل الشّرط، وهو الإيمان

قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ عبّر عن انتفاء إيمانهم بـ (لو) الشّرطِيَّة التي تدلّ على عقد السَّبَبِيَّة والمسببية بَين الجملتين بعدهَا، للدلالة على امتناع الشّرط[1]، فلمّا انتفى الإيمان اتّخذوهم أولياء.

علّة كون الإيمان بالنّبي والقرآن يمنع من موالاة الكافرين:

لورود النّهي بالقرآن والسّنّة، فلو وجد الإيمان لتحقق الالتزام بالنّهي

في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ قرّر أنّ الإيمان بالنّبيّ ﷺ والقرآن الكريم يمنع من موالاة الكافرين؛ "لِأَنَّ النَّبِي نَهَى الْمُؤمِنينَ عَن مُوَالَاةِ الْمُشْرِكِينَ، وَالقُرآنُ نَهَى عَن ذَلِكَ فِي غَيرِ مَا آيَةٍ. وَقَد تَقَدَّمَ فِي قَولِهِ: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤمِنُونَ الكافِرِينَ أَولِياءَ مِن دُونِ الْمُؤمِنِينَ)"[2].

التّعبير بالماضي والمضارع:

في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ﴾ جاء الشّرط بـ (لو) ليفيد تَقييد الجملة الشّرطِيَّة بالزّمن الماضي[3]، وقد جاء في الآية الفعل الماضي مقترنًا بالمضارع للدّلالة على انتفاء استمرار إيمانهم وتجدّده.

السّرّ في جعل الموالاة دليلًا على الكفر:

الموالاة دليل على الودّ والاشتراك بالحال، وعلى المطابقة في الاعتقاد

في قوله جلّ شأنه ﴿وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ عبّر عن أنّ موالاتهم تدلّ على كفرهم؛ "لأنّ مخالفة الاعتقاد تمنع الوداد"[4]. فالموالاة تدلّ على الودّ والرّضى بحالهم واشتراكهم فيه.

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 337، 340.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/295.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 337.

(4) البقاعيّ، نظم الدرر: 6/267.

دلالة انتفاء الإيمان عن اتّخاذهم أولياء:

دل على أن شرط الإيمان عدم موالاة الكافرين، فإنها كفر

في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ "جعل الإيمان ملزومًا لعدم اتخاذهم أولياء، فدلّ على أن موالاة الكافر كفر"[1]. فمَن "اتَّخَذَ كَافِرًا وَلِيًّا فَلَيسَ بِمُؤمِنٍ إِذَا اعتَقَدَ اعتِقَادَهُ وَرَضِيَ أَفعَالَهُ"[2]. و"لَو آمَنُوا حَقَّ الإِيمَانِ بِاللّه وَالرُّسُلِ وَالفرقَانِ لَمَا ارتَكَبُوا مَا ارتَكَبُوهُ مِن مُوَالَاةِ الكَافِرِينَ فِي البَاطِنِ، وَمُعَادَاةِ المُؤمِنِينَ بِاللّه وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيهِ"[3].

السّرّ في التّعبير بالجملة الشّرطيّة:

عبّر عن انتفاء إيمانهم بالجملة الشّرطيّة، تأكيدًا لنفي إيمانهم بذكره على وجه الاستدلال، بتعليقه بأمر مشاهد وهو موالاة الكافرين

قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ جاء التّعبير عن نفي إيمانهم بالجملة الشّرطية للدّلالة على ذلك "بِطَرِيقَةِ القِيَاسِ الِاستِثنَائِيِّ، لِأَنَّ المُشرِكِينَ أَعدَاءُ الرَّسُولِ فَمُوَالَاتُهُم لَهُم عَلَامَةٌ عَلَى عَدَمِ الإِيمَانِ بِهِ"[4]، فعبّر الجملة الشّرطية المصدّرة بـ (لو) لما فيها من الدّلالة على الاستدلال، والاستدلال مستفاد من أنّه علّق شيئًا بشيء، فاستدلّ على أمر خفيّ، وهو (انتفاء إيمانهم) بأمر مشاهد وهو اتّخاذهم الكافرين أولياء، فنفى الإيمان بالنّظر إلى سلوكهم المشاهد، وفائدة ذلك تأكيد مضمون الجملة.

السّرّ في التعبير عن الموالاة بالاتخاذ:

الاتّخاذ أبلغ في الدّلالة على قوّة الولاء، إذ يبيّن أنّهم اجتهدوا في ذلك وقصدوه

في قوله ﷻ: ﴿مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ عبّر عن موالاتهم المشركين بالاتّخاذ، أي اتّخذوا المشركين مجتهدين في ذلك[5]. ولم يقل: (ما والَوهم) لأنّ الاتّخاذ فيه اجتهاد ورغبة وقصد، فعبّر به للنّص على قصديّتهم في ذلك، ورغبتهم فيه، لينفي أيّ حجّة قد تُدّعى

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/121، والسعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 241.
(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 6/254.
(3) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/413، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/165.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/295.
(5) البقاعيّ، نظم الدرر: 6/267.

كالاضطرار وغيره، فهم قد تولوهم قصدًا ورغبة ونفورًا من الإيمان لاتّحادهم في ذلك الاعتقاد.

فائدة الاستدراك:

استدراك لبيان سبب موالاتهم الكافرين

قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ جملة مستأنفة بيانًا "لحالهم، وسبب تركهم موالاة المؤمنين، فذكر أنّ كثيرًا منهم خارجون متمرّدون على الحقّ بسبب ما في قلوبهم من حقد وحسد"[(1)].

علّة نسبة الفسق للأكثر دون الجميع:

نسب الفسق لأكثرهم لأنّ بعضهم قد آمن

قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ ولم يقل: (ولكنّهم فاسقون) فخصّ "الكثير منهم بالفسق؛ إذ فيهم قليل قد آمن"[(2)]، ولأنّه تعالى بعلمه الغيب علم أنّ بعضهم سيؤمنون[(3)]، وفي الوصف بالأكثريّة دون الجميع "نرى إنصافَ القرآنِ بيّنًا واضحًا؛ إذ لم يرمهم جميعًا بالفسوق عن أمره"[(4)].

وضع الظاهر موضع المضمر:

كرّر اللفظ ولم يضمر لطول الفاصل، زيادة في البيان

قوله ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾ وضع الظّاهر موضع المضمر فلم يقل: (ولكنّهم فاسقون)؛ لتقدّمه في الآية السّابقة في قوله تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾ فلمّا طال الكلام أعاده[(5)]. وَالْمُخْبَرُ عَنهُ أَوَّلًا هُوَ الكَثِيرُ، وَالضَّمَائِرُ بَعدَهُ لَهُ، وَلَيسَ المَعنَى. وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِن ذَلِكَ الكَثِيرِ. وَلَكِنَّهُ لَمَّا طَالَ أُعِيدَ بِلَفظِهِ[(6)]. "فَقَد أُعِيدَتِ النَّكِرَةُ نَكِرَةً وَهِيَ عَينُ الأُولَى"[(7)].

---

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2322.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/225، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/340.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 7/432.
(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2322.
(5) السيوطي، قطف الأزهار: 2/824.
(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/340، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 7/473.
(7) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/296.

إيثار التّعبير بالفسق بعد الوصف بانتفاء الإيمان:

دلالةً على أنّ فسقهم هو الحامل لهم على موالاة الكافرين

في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ بعد نفي إيمانهم بالجملة الشّرطيّة وصفهم بالفسق، ولم يقل: (ولكن كثيرًا منهم كافرون، أو لا يؤمنون)؛ لأنّه أراد أن ينبّهَ "بوضع الفسق موضع عدم الإيمان على أنّه الحامل عليه"[1]؛ فعلة موالاتهم الكافرين وانتفاء الإيمان عنهم هو ما اتّصفوا به من صفة الفسق.

إيثار الوصف المشتقّ في التّعبير عن الفسق:

وصفهم باسم الفاعل للدّلالة على تمكّن الوصف منهم وثباته فيهم

في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ عبّر عن فسقهم باسم الفاعل للدّلالة على أنّهم "متمكّنون في خلق المروق من دوائر الطّاعات"[2]، فوصفهم بالوصف المشتق ليدلّ على تمكّن الفسق منهم، فلم يعبّر عنه بالفعل، فلم يقل: (ولكنّ كثيرًا منهم يفسقون)؛ لأنّ الفعل يدلّ على الحدوث، وهو أراد بيان ثبات هذا الوصف لهم وتمكّنه منهم فأورده بالاسم.

(1) البقاعيّ، نظم الدرر: 6/268.
(2) البقاعيّ، نظم الدرر: 6/268.

الجُزْءُ السَّابِعُ

﴿۞ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ٨٢﴾ [المائدة: 82]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد أن بيّن أحوالهم الاعتقاديّة والسّلوكيّة بين هنا أحوالهم مع المسلمين

إنّ الله جلّ شأنه لمّا حاجّ أهل الكتاب، وذكر أنهم اتخذوا الدين هزوًا ولعبًا، وأنّهم قالوا: يد الله مغلولة، وأنهم قتلوا رسلهم تارة، وكذبوهم أخرى، وأنّ النصارى منهم اعتقدوا عقائد زائفة، ذكر هنا أحوالهم في عداوتهم للمؤمنين، ومحبّتهم لهم[1]. فهذه "الآية تعليل لما قبلها، كأنه قيل: هب أنهم لا يؤمنون بالله والنّبي، وذلك لا يقتضي موادّة المشركين فلِمَ والَوهم حينئذ؟ فقيل: لأنّ الفريقين اجتمعوا في أشدّية العداوة للذين آمنوا"[2].

شَرْحُ المُفْرَدات:

1) ﴿لَتَجِدَنَّ﴾: اللّام واقعةٌ في جواب قسم محذُوف، تقديرُهُ (أُقسِمُ لَتَجِدَنَّ)، والجذرُ اللُّغويُّ لهذه الكلمة من الفعل (وَجَدَ)، وهُو عند الأصفهانيّ على أضرب: حسّيٌّ، وشهوانيٌّ، وغضبيٌّ، وعقليٌّ[3]، وعند ابن فارس "الواو والجيم والدّال، يدلُّ على أَصلٍ واحدٍ، وهو الشَّيُ يُلفيه"[4]، وهي في الآية بمعنى العِلم، ولهذا الفعل أنواعٌ مُتعدّدةٌ، ممّا يدخُل تحت باب اتّفاق اللّفظين والمعنى مُختلفٌ، ويُفرّقُ بينها المعنى والسّياق الّذي تأتي فيه، فضلًا عن بعض الدّلائل اللُّغويّة كاللُّزوم والتّعدّي، ومنهُ قولك "وجدتُ عليه من المَوجِدة،

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/413، والهرري، حدائق الروح والريحان: 8/8.
(2) البقاعيّ، نظم الدرر: 6/269.
(3) الرّاغب، المفردات: (وجد).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وجد).

ووجدتُ إذا أردتُ وجدان الضّالَّة، وأشباهُ هذا كثير"[1]، ومعنى هذا أنّ الفعل (وَجَدَ) لهُ نظائرُ أخرى، غيرَ كونه فعلًا قلبيًّا يقينيًّا، يدُلُّ على العِلم، فقد يكونُ بمعنى الغضب النَّفسيّ، وقد يكونُ بمعنى العُثور على الضّالّة، وغير ذلك.

2) ﴿أَشَدَّ﴾: من شَدَّ، والشَدُّ الحِمل، والشِّدَّةُ الصّلابةُ والنّجدةُ، وثباتُ القلب، والأشُدُّ أن يبلغَ الرّجلُ الحِنكةَ والمَعرفةَ[2]، وهو المُراد في الآية، ولكن على وجه السَّلب، لأنَّ الموصُوفَ به هُمُ اليهودُ والمُشركُون.

3) ﴿ٱلۡيَهُودُ﴾: اشتقاقُه من هادُوا أي تابُوا[3]، وهِيَ تسميّةٌ حقيقيّةٌ لهم، بخلاف اسمِ النّصارى؛ ، فقد سُمُّوا بذلك لكونهم أولاد ابنِ يَعقُوبَ يَهُودَا، أو لكونهم هادُوا وتابُوا عن عبادة العِجل.[4].

4) ﴿مَّوَدَّةً﴾: (ودد): المَودَّة: الحبّ، ويَكُونُ في جَميع مَداخِل الخَير، وَدِدتُه أَوَدُّهُ: أَحبَبتُهُ[5]، "الوُدّ: الحُبّ، والاسم المَوَدّة"[6].

5) ﴿نَصَٰرَىٰٓ﴾: هُم قَومُ عِيسى عليه السلام، واشتقاقُ لفظ (نَصارَى)، من الجذر (نَصَرَ): يدُلُّ على إتيانِ خَيرٍ وإيتائه"[7]، وقيل: في تسميتهم (نَصارَى)؛ أنَّهُم تَسَمَّوا بقريةٍ يُقالُ لها النّاصرة بفلسطين، كان عيسى ابنُ مريم ينزلُها[8].

6) ﴿قِسِّيسِينَ﴾: جمعُ مُفردُه (قِسّيسٌ)، وهُو "العالمُ العابدُ من رُؤُوس النّصارى"[9]، وهُو المُراد في الآية، وأمّا من جهة الأصلِ، فمِن قَسستُ الشَّيءَ وقَصَصتُهُ إذا تتبّعتُهُ؛ فالقسّيسُ سُمّي بهذا لتتبُّعه كتابَه، وآثار معانيه[10]، وقيل: إنّ (القسّيس) مَن بقي مُحافظًا على دينه، بعد أن ضيّعت النّصارى دينَها[11]، ويُطلق هذا الاسمُ على رئيس النّصارى، قال

(1) سيبويه، الكتاب: 1/24.
(2) الخليل، العين: (شد).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (هود).
(4) الهرريّ، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان: 8/13.
(5) الأزهري، تهذيب اللّغة، وابن منظور، اللسان، والفيومي، المصباح المنير: (ودد)، وابن فارس، مقاييس اللغة: (ودّ).
(6) الصّعيدي، الإفصاح في فقه اللغة: 1/129.
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نصر).
(8) ابن جرير، جامع البيان: 2/145.
(9) الرّاغب، المفردات: (قسس).
(10) ابن عزيز، غريب القرآن: 1/385.
(11) السّمين، الدرّ المصون: 4/390.

الرّاغب الأصفهانيّ: "إنّ أصلَ القُسِّ تتبّعُ الشّيء وطلبُهُ بالليل وغيره: القَسُّ بالفتح، تتبُّع الشّيء، وسُمّي عالمُ النّصارى قسّيسًا، لتتبُّعِهِ العلمَ، ومن هذا المعنى قول رُؤبة بن العَجَّاج:

أَصبَحنَ عَن قَسِّ الأَذَى غَوَافِلَا *** يَمشِينَ هَونًا خُرَّدًا بَهَالِلَا[1].

7) ﴿وَرُهۡبَانًا﴾: مُشتقٌّ من الرَّهبَة، والرُّهبُ مَخَافَةٌ معَ تحرُّزٍ واضطرابٍ... والتَّرَهُّبُ التّعبُّد، وهُو استعمالُ الرَّهبة[2]، وعلى ذلك فالرُّهبان في الآية يُمثّلُون القسم الثّاني من مُتعبّدي النّصارى؛ ورهبانٌ للواحد والجمع، وواحدُ الجمع راهبٌ، ويكونُ الرّاهبُ فاعلًا، نحو قول القائل:

رُهبَانُ مَديَنَ والَّذِينَ عَهِدْتُهُم *** يَبكُونَ مِن حَذَرِ العَذَابِ قُعُودَا

لَو يَسمَعُونَ كما سَمِعتُ كَلَامَهَا *** خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودَا[3]

8) ﴿لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾: مِن الفعل (استكبر) بمعنى: تكَبَّر، وعانَدَ، وتجبَّرَ وتعاظَمَ، وامتَنَعَ عن قبُول الحقِّ وتمرَّدَ[4]، أي: لا يستكبرُون عن عبادته، بعدَ ما عَرَفُوا مِنَ الحقِّ، وأذعنُوا لَهُ.

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

إخبار عن معاداة اليهود والمشركين، ومسالمة النّصارى للمؤمنين وبيان علّة ذلك

يخبر الله تعالى النبيّ أو كلَّ أحدٍ إخبارًا على جهة التّأكيد أنّ أشدّ النّاس عداوة للمؤمنين، اليهودَ، والذين أشركوا، ولتجدنَّ أقربهم مودّة للمسلمين الذين قالوا: إنّا نصارى، ذلك بسبب أنّ منهم علماء متزهدين وعبَّادًا متنسّكين، وأنّهم متواضعون لا يستكبرون عن قَبول الحق، وهؤلاء هم الذين قبلوا رسالة محمّد ﷺ، وآمنوا بها[5].

(1) ديوان رُؤبة بنُ العجّاج: 2/121، وابن منظور، لسان العرب: (قَسَسَ)، برواية أخرى وهي:

يُمسِينَ مِن قِسِّ الأَذَى غَوَافِلَا *** لَا جَعبَرِيّاتٍ وَلَا طَهَامِلَا

(2) الرّاغب، المُفردات: (قسس).

(3) البيتان لكثيرّ عزّة، وفي هذا يقول النّاظم:

وَإِن مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا *** إِلَى المُضِيِّ نَحوُ لَو يَفِي كَفَى

"أي: إذا تلا (لو) الامتناعيّة، وقع بعدها مضارعٌ لفظًا، فإنّها تَقلبُ زمنه إلى المُضيّ، ويكون مضارعًا في الصّورة والشّكل لا غير، نحو: لو يفي كفى، أي: لو وفّى كفى، أمّا غير الامتناعيّة، فيبقى المضارع معها على حالته صورة وزمنًا"، يُنظر: النّجار، ضياء السّالك، والدّرويش، إعراب القرآن: 2/542.

(4) أحمد مختار، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: 3/195.

(5) لجنة من علماء التفسير، التفسير الميسر: 1/121.

و"هذه الآية نزلت بسبب وفد بعثهم النجاشي إلى رسول الله ﷺ ليروه ويعرفوا حاله، فقرأ النبي ﷺ عليهم القرآن، وآمنوا ورجعوا إلى النّجاشي فآمن، ولم يزل مؤمنًا حتّى مات فصلى عليه النّبي ﷺ "[1]. وفي الآية دليل على أنّ التّواضع والإقبال على العلم والعمل والإعراض عن الشّهوات محمود وإن كان من كافر[2].

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

الغرض من الاستئناف:

استئناف لتقرير قبائح اليهود، وتحذير المسلمين من شدّة عداوتهم

قوله تعالى: ﴿۞لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ﴾ استئناف مسوق لتقرير ما قبله من "قبائح اليهود وعَراقتهم في الكفر وسائرِ أحوالهم الشنيعة التي من جملتها موالاتُهم للمشركين"[3]، وأفاد الاستئناف بيان مكان عداوة اليهود بالنّظر إلى الخصوم الآخرين؛ تنبيهًا للمسلمين على شدّة خطرهم.

فائدة الفصل:

فصل قصدًا فذلكة لبيان حاصل ما يكنّونه للمسلمين

قوله تعالى: ﴿۞لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ﴾ لّما ذكر في متقدّم الآيات النّهي عن موالاة اليهود والنّصارى: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [المائدة: 51]، وقد شنّع من أحوال اليهود ما يظهر عداوتهم للمسلمين، ولم يحكِ عن النّصارى ما يظهر أنّ لهم عداوة، جاء قوله هنا فذلكةً لما تقدّم من ذكر ما لاقى به اليهود والنصارى الإسلام على تفاوت فيه بين الطائفتين، لبيان حاصل ما تكنه ضمائر الفريقين نحو المسلمين، ولذلك فصلت ولم تعطف[4].

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/226.
(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/140.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/71، والصّاوي، حاشية الصاوي على الجلالين: 1/281.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 7/5.

عموم المخاطب بالآية:

في قوله جلّ شأنه: ﴿۞لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ﴾ خاطب بالفعل (تجدنّ) كلّ سامع؛ "إيذانًا بأنّ حالهم ممّا لا يخفى على أحد من النّاس"(1). فهو خطاب عامّ لكلّ أحدٍ، لبيان أنّ عداوتهم ظاهرة مشهورة، وفيه دلالة على أنّهم بالغوا في إظهارها.

خاطب كلّ من تظهر له تلك العداوة، إيماء إلى أنّ عداوتهم ظاهرة شاخصة

لامُ القسم ودورُها في تأكيد مضمون الخطاب:

اللّام في (لَتَجِدَنَّ) للقَسَم المحذوف، والتّقدير: (وَاللّهِ لَتَجدَنَّ أو وعِزَّتنا وجلالنا لَتَجدَنَّ)، ويأتي التّعبير بالقسم لأهميّةِ المَقَام؛ لأنَّ القَسَم نَوعٌ من أنواع التّوكيد في اللُّغة العربيّة، وفي ذلك إشارةٌ إلى أهميّة الموضُوع، وتوخّي الحذر، وإيلاء الشّأن ما يقتضيه من أهميّةٍ بالغةٍ، و"اعتِناءٍ ببيانِ تحقُّق مضمُونها"(2)، وهو العداوةُ البالغةُ من اليهود والمشركين، مُقابل المَوَدّة منَ النَّصارى أو بعضِهم على أرجحِ الأقوالِ، يُؤيّدُ ذلك أنّهُ أكّد الفعلَ (لَتَجِدَنَّ) بنُون التّوكيد الثّقيلة(3)، وحَصَل التّوكيدُ هُنا لدلالة الفعل على الاستقبال؛ لأنّ المُضارعَ إن "كانَ حالًا لم تدخلِ النُّونُ عليه"(4)، وتلك دلالةٌ لطيفةٌ ومُهمّةٌ، لأنّ حُصُولَ العداوة الشّديدة، من اليهود ومنَ الّذينَ أشرَكُوا، كانت موجُودَةً من قبلِ نُزُول الآية، ولكنّهُ لا أمل في زوالها في الزّمن المستقبل من الزّمن الّذي يلي نُزُول الآية، وسيمتدُّ بعدَها في حياة النّبيّ ﷺ إلى أن يلتحق بالرّفيق الأعلى؛ لأنّ الفعل (لَتَجِدَنَّ) يدُلُّ على المُستقبل، بدلالة نُون التّوكيد.

دلالـةُ القسم علـى العـداوة الـشّـديـدةِ مـن الـيـهـود والمـشـركـين، مُـقابل المَــوَدّة منَ النَّصارى أو بعضِهِم:

ولا مانع من أن يكُون الخطابُ مُكرّسًا أيضًا، لعلاقة الأمّة بهؤُلاء الأصناف من البشر؛ إذ تأكّد على مدار التّاريخ بأنّهُم لا عهد لهُم ولا

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/71، والقنّوجي، فتح البيان: 4/34.
(2) الآلوسي، رُوح المعاني: 2/7.
(3) يقول المراديّ: "نون التّوكيد مختصّةٌ بالفعل، وقد تكونُ خفيفة أو ثقيلة"، ينظر: المُرادي، الجنى الدّاني، ص: 141.
(4) المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 142.

ذمَّة ولا مَوَدَّة في كُلّ مواقف الاحتكاك والمعاملة والصّراع الّذي كان مُحتدمًا بينهُم وبين المُسلمين، باعتبار أنّ ذلك قد كانَ مُتأصّلًا فيهم، وراسخًا في طبَاعهم، ومُتوارثًا بين أجيالهم، غيرَ مُنفكٍّ عنهم.

صيغةُ المضارع وشهادتُها بعداوة اليهود والمشركين المُستمرّة للمسلمين:

دلالة المضارع المبنيّ مع نون التّوكيد المثقّلة:

ثُمّ إنّ الفعل مع نُون التّوكيد يُبنى، والبناءُ نظيرُ الثّبات؛ فالعداوةُ ثابتةٌ من لدُن أولئك لأمّةِ الإسلام، بل هي أشدُّ العداوات وأعمقُها، وآيةُ ذلك أنّه عبّر عنها بأفعل التّفضيل (أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً)، وهو من (عَادَى يُعَادِي)، وهُوفعلٌ مَزيدٌ، وجاء مَعَهُ بلفظ (أَشَدّ)، لإبراز قُوّة العداوة، ولو كان فعلًا ثُلاثيًّا لجاء على (أفعَلَ) مُباشرة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا ١٢٢﴾ [النّساء: 122].

دلالةُ بناء المضارع (لتجدَنَّ) وأفعل التّفضيل (أشدّ) على ثبات العداوة الّتي بلغت أشدَّها

فائدة الإخبار عن حالهم بالوجدان:

في قوله جلّ شأنه: ﴿۞لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةٗ﴾ أخبر عن مكنون عداوتهم بـ﴿۞لَتَجِدَنَّ﴾ "إيذانًا بأنّ حالهم ممّا لا يخفى على أحد من النّاس"[1]. ويدلّ التعبير بهذه الكلمة على تأكيد عداوتهم؛ "لأنّ النّبي ﷺ يجدها محسوسة واضحة في المعاملات التي تقع بينه وبين اليهود، وبينه وبين المشركين، وما كان من النّصارى معه"[2].

أخبر عن عداوتهم بأنها تظهر لكل أحدٍ؛ بيانًا لظهورها وتأكيدًا لها

دلالة أفعل التّفضيل في وصف العداوة:

في قوله جلّ شأنه: ﴿۞لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةٗ﴾ عبّر تعالى باسم التّفضيل للدّلالة على تفاوت النّاس في عداوتهم، و"المقصود من بيان هذا التّفاوت تخفيف أمر اليهود على النّبيّ ﷺ "[3]، وجاء التّفاوت لكون "القرآن الكريم منصفًا للحقيقة كشأنه دائما، عندما فرق بين النصارى من جانب واليهود والمشركين من جانب"[4].

دلّ على أن الشّرّ يتفاوت، إنصافًا من القرآن، وفيه دلالة على أنّ الجزاء يتفاوت

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/71.
(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2324.
(3) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/413.
(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2323.

فكان التّعبير من الدّقة بمكان رفيع، وجريًا على عادة القرآن في الإنصاف والعدل.

دلالة وصف العداوة بالأشّد:

اشـــتـــدّت عــداوتــهــم لما مرنوا عليه من كــثرة المــعــاصي والكبائر

قوله ﷻ: ﴿۞لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ﴾ وصف عداوة اليهود بكونها الأشدّ "لشدّة شكيمتهم وتضاعف كفرهم وانهماكهم في اتّباع الهوى، وركونهم إلى التّقليد وبعدهم عن التّحقيق، وتمرّنهم على تكذيب الأنبياء ومعاداتهم"[1]، وفيه إشعارٌ بصعوبة إجابتهم إلى الحقّ؛ ولذلك قلّ من أسلم منهم[2].

دورُ تقديم لفظ (اليهود):

أشــــدّيّــــة عـــداوة اليـــهـــود لـــلـــمـــســـلـــمـــين، وتبعيّة المُشركين لهم في ذلك:

جاء في الآية تقديمُ (اليَهُودَ) على (الّذِينَ أَشرَكُوا)، وهُو تقديمٌ من باب الأكثر إلى الأقلّ؛ فإنّ اليهُودَ أشدُّ عداوةً منَ الّذِينَ أَشرَكُوا[3]، وقد عطفَهُم بالواو على اليهود، والعطفُ يُفيد التّبعيّة، وذلك لأنّهم كذلك، في أنّهُم تَبَعٌ لليهود في عدائهم للّذين آمنوا.

مَـدحُ الـنَّـصـارى بـأنّـهـم أقـرب مـودَّةً إلى أهل الإيـمـان ليس عـلى إطـلاقـه، وإنّـمـا المُـراد الـنّـصـارى المُـسـالِـمـون المُهادِنون:

وفي مُقابل ذلك كلّه، جاءت الجُملة الأُخرى معبرةً عن قُرب المودّة في علاقة المُسلمين بالنّصارى الّذين لم يكُن منهُم "من قتلَ الأنبياءَ، ونصَبَ الحُرُوب والقتال مَعهُم، ولم يرَوا في مذهبهم القتالَ ولا الحربَ، ولا كانَ منهُم من القول الفُحش ما كان من اليهُود"[4]، وهذا القولُ في حقّ النّصارى ليس على إطلاقه؛ فإنّ هذه الآية: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقۡرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ﴾، نازلةٌ "في النَّجاشيِّ وأصحابه، لمَّا قدِمَ عليهم المُسلمُون في الهجرة الأُولى، حسب ما هو مشهورٌ في سيرة ابن إسحَاق وغيره، خوفًا مِنَ

---

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/140، والآلوسي، روح المعاني: 4/4.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/343.
(3) الرّازي، مفاتيحُ الغيب: 1/4132.
(4) الماتريديّ، تأويلاتُ أهل السّنة: 3/572.

المُشركين وفتنتِهم"(1)، وهو ليس مَدحًا على إطلاقه، إنّما هُو مدحٌ في مُقابله ذمّ بين السّياقين؛ أوّلُهُما قولُه ﴿أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً﴾، وثانيهما ﴿أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً﴾.

الطّباقُ ودورُهُ في إبراز المعنى:

بين العداوة والمَوَدَّة طباقٌ يُؤكّد المعنى، ويُقرِّبُهُ إلى الأذهان في صورةٍ ناصعةٍ بيّنة:

نَجِدُ بين ﴿عَدَٰوَةً﴾ و﴿مَّوَدَّةً﴾ طباقًا(2)، والمعنى "مُقابلةُ الشّيءِ بِمِثلِهِ الّذي هو على قدر سُمُوّ المُتضادَّين، إذا تقابلا مُتطابقين"(3)، وفكرتُهُ تكمُنُ في مُجاورة الأضداد، أو ما هو قريبٌ من الأضداد، كالوارد في الآية، من تخالُف مَعنَيَي العداوة والمودّة؛ بما يصلُ إلى الأضداد، مع الاحتراز من مُصطلح الأضداد عند اللّغويّين؛ وهو دلالةُ اللّفظ على المعنى وضدّه، كلفظة - (الجَونِ) تُستعملُ للأبيض والأسود - وغيرها، فهذا غيرُ المُراد، بل إنّه غيرُ مَوجُودٍ أصلًا في آي الذّكر الحكيم. وأسلوبُ الطّباق أسلوبٌ رائعٌ، لا يُحسِنُهُ إلّا من أُوتي جوامعَ الكلِم، لأنّ اللّفظةَ تُظهِرُ نَصاعةَ اللّفظةِ الأُخرى وجمالَها، أكثرَ ممَّا لو كانَت مُنفَرِدَةً، والعربُ تقولُ: (وبِضِدِّهَا تَتَمَيَّزُ الأشياءُ)، وتقول: (والضِّدُّ يُظهِرُ حُسنَهُ الضّدُّ).

علّة التّعبير عن المؤمنين بالموصول دون الاسم الصّريح:

التّعبير بالموصول أبلغ للتّصريح بعلة العداء في الصّلة وهي صفة الإيمان

في قوله ﷻ: ﴿عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ عبّر عن المؤمنين بالاسم الموصول، ولم يقل: (أشدّ عداوة للمؤمنين)؛ لأنّ التّعبير بالموصول دون الاسم الصّريح أظهر في عليّة ما في حيّز الصّلة(4)، فسبب عدائهم للمؤمنين إنّما هو إيمانهم بالنّبوة والبعثة.

التّكرارُ اللّفظي في الفعل ﴿لَتَجِدَنَّ﴾ ودلالتُه:

عُطِفت جملة ﴿وَلَتَجِدَنَّ﴾ الثانية على جملة ﴿لَتَجِدَنَّ﴾ الأولى،

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 107 - 108/8.

(2) الزّحيلّي، التّفسير المُنير، ص: 7/6.

(3) ابن سنان، سرُّ الفصاحة، ص: 200.

(4) الآلوسي، روح المعاني: 4/4.

تَكرارُ الفعل (لَتَجِدَنَّ) يُشيرُ إلى تأصُّل وصفِ كلّ فريقٍ بما وُصِفَ به:

وهو تَكرارٌ يُبرِزُ التّوكيد، ويُشيرُ إلى أهميّة النّظر في الأمرين؛ النّظر العليم بعداوة هؤلاء، والنّظر العليم بمودّة أولئك.

دلالة إسناد تسميتهم بالنّصارى إليهم:

وصفهم بكونهم أنصار الله إشعارًا بقرب مودّتهم

قوله جلّ شأنه: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾ لمّا ذكر النّصارى عبّر عنهم بالاسم الذي قالوه لأنفسهم، دون اليهود، فلم يقل: (الذين قالوا إنّا اليهود)؛ "للإشعار بقرب مودّتهم، حيث يدَّعون أنّهم أنصار الله، وأوِدَّاءُ أهل الحقّ، وإن لم يظهروا اعتقاد حقيّة الإسلام"[1]، فما أظهروه من مقولات تصف أنفسهم هو السّبب في تلك المودّة الأقرب.

الوجه في مدح النّصارى وهم أهل شرك:

مدح النّصارى بما فيهم من صفة الودّ لا من حيث العقيدة والدّين

في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾ وصف النّصارى بما ورد في الآية يدلّ على مدحهم، وهذا يثير التّساؤل، فإنّ " كفر النّصارى أشدّ لأنّهم ينازعون في الرّبوبية واليهود أخفّ منهم لأنّهم ينازعون في النّبوة، وأجيب بأنّ مدح النّصارى من جهة قرب مودّتهم للمسلمين، وذمّ اليهود من حيث إنّهم أشدّ عداوة للمسلمين، وذلك لا يقتضي شدّة الكفر ولا عدمها"[2]، فهو ليس مدحًا على الإطلاق، بل هو "مدح في مقابلة ذمّ"[3].

مُخالَفَةُ القياس في أفعَل التّفضيل ودلالتُه:

لَم يصِفِ القرآنُ النّصارى بأنّهم (أَوَدُّ)، وهو مُقتضى القياس، وإنّما وصفهم بأنّهم أقربُ مودَّة من غيرهم، وشتّانَ بين التّعبيرين:

والتّعبير بقوله ﴿أَقۡرَبَهُم مَّوَدَّةً﴾، معَ أنَّ الفعلَ (وَدَّ) ثُلاثيّ، وحقُّ صيغة التّفضيل منه أن تأتي على (أفعَل) مُباشرة، إلّا أنّهُ عبّر بـ (مودّة)؛ لأنّ فيها دلالةً، بحيث إنّه لم "يصِفهُم بالوُدِّ، إنَّما جعلَهُم أقربَ منَ اليَهُود والمُشركين"[4]، وجعلَ هذا القُربَ مُتّصِلًا باللّام

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 8/13.

(2) الصّاوي، حاشية الصاوي على الجلالين: 1/282، والهرري، حدائق الروح والريحان: 8/13.

(3) الخازن، لباب التأويل: 2/69، والهرري، حدائق الروح والريحان: 8/13.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/343.

لشدّته، في قوله (لِلَّذِينَ)، وهي مُتعلّقةٌ بـ (عداوةً) مُقويّةٌ لعملها"[1]، مع أنّ القياس أن يكون بحرف الجرّ (إلى) الدَّالِّ على انتهاء الغاية؛ لقوله ﷺ في الحديث القدسيّ: «وَمَن تَقرَّبَ إلَيَّ شِبرًا تَقَرَّبتُ إلَيهِ ذِرَاعًا، وَمَن تَقرَّبَ إلَيَّ ذِرَاعًا تَقرَّبتُ إلَيهِ بَاعًا»[2].

تخصيص العداوة والمودّة باللّام:

دلّت اللّام على اختصاص العداوة والمودّة للمؤمنين

في قوله ﷻ: ﴿أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ تعلّقت اللّام في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بلفظَي العداوة والمودّة، للدّلالة "على أنّ عداوة اليهود التي اختصت المؤمنين هي أشدّ العداوات وأظهرها، وأن مودّة النّصارى التي اختصّت المؤمنين أقرب المودّات"[3].

سِرُّ التّعبير بالموصول وصلته:

التّعبيرُ بالموصول وصلته (للذين آمنوا) و(الّذين أشركوا) لبيان عِلّيّة ما في حيّز الصّلة:

وقد عبّر بالاسم الموصُول عن فئة المُؤمنين، بقوله ﴿لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ مرّتين، وعن فئة المشركين ﴿وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ﴾ ولم يُعبّر بـ(المُؤمِنِينَ) و(المُشرِكِينَ)، مثلَمَا يتوقّعُ المُتابعُ لسياق الآية، وذلك "للمُبالغة في الذّمِّ، وقيلَ ليكُون على نمطِ قولِهِ (لِلَّذِينَ آمَنُوا)؛ والتّعبيرُ به من دُون المُؤمنين؛ لأنّهُ أظهرُ في عِلّيّة مَا في حيّز الصِّلة"[4]، ولعلّ المُبالغة هنا مُتأتّيةٌ مِن أنّ الاسم الموصُول، أعرفُ من المُعرّف بالألف واللّام؛ وهُو أمرٌ مَعهودٌ عند النّحويّين، في ترتيبهم المعارف وفقًا للأعرف؛ فإنّهُم وإن اختلفُوا في أعرف المعارف، كالضّمير والعَلَم وغيرهما؛ فإنّهم يُقدّمون الاسم الموصول، "لأنّه يُعرَفُ بالعين وبالقلب، ثُمّ ما عُرّف بالألف واللّام؛ لأنّه يُعرَفُ بالقلب فقط"[5]، فقولُه إذن ﴿لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أبلغُ وأعرفُ، من قوله (المُؤمِنِينَ)، وقوله ﴿وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ﴾

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/108.
(2) البخاري، صحيح البخاري، الحديث رقم: (7536)، ومسلم، صحيح مسلم، الحديث رقم: (2675).
(3) الزمخشري، الكشاف: 1/669.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 2/7.
(5) ابن الأنباريّ، الإنصاف: 2/581.

أبلَغُ وأعرفُ من قوله (المُشرِكِينَ)، وحَريٌّ به أن يكون بليغًا؛ لأنّه كلامُ ربّ العالمين.

سِرُّ العدول عن اسم الفاعل إلى الموصول وصِلته:

اليهودُ والذين أشركوا أعداءٌ لكلّ متّصفٍ بالإيمان ولَو ضَعُفَ إيمانُه، فمن باب أحرى هم أشدُّ عداوة للرّاسخين في الإيمان:

من ناحيةٍ أخرى، فإنّ المؤمنين همُ الّذين تكونُ صفةُ الإيمان فيهم راسخةً عميقةً مُتجذّرَةً، أمّا الذين آمنوا فهم الذين اتّصفوا بالإيمان بأدنى ملابسة، وكذلك الشّأنُ بالنّسبة إلى المشركين والّذين أشركوا. وثمرةُ هذا الاستعمال تبدو في بيان شِدّة عداوة اليهود لكلّ مَن بَدَت منه صفةُ الإيمان، ولو كان إيمانُهُ ضعيفًا، ومِن باب أحرى أنّهم أشدُّ عداوةً للمؤمنين الرّاسخين في الإيمان. وكذلك الّذين أشركوا واتّصفوا بالشّرك بأدنى ملابسة هم في المَرتبة الثانية في كراهية الّذين آمنوا وعداوتهم، ومن باب أحرى أن يكون المشركون الرّاسخون في الشّرك أشدَّ عداوةً وأعمقَ ضغينةً للّذين آمنوا.

سرُّ اختيار التّنكير في لفظ ﴿نَصَٰرَىٰٓ﴾:

ادّعاءُ النّصارى بأنّهم أنصارُ الله قولٌ عريضٌ وزعمٌ تُردّدُه الألسنة:

في قوله ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾، "إشارةٌ إلى أنَّهم ليسُوا مُتمسِّكين بحقيقة النَّصرانيَّة، بل ذلك قولٌ منهُم وزَعمٌ"[1]، ولفظُ (نَصَارَى) كلمةٌ نكرةٌ، جمع نَصرَان ونَصرَانَة؛ مثل نَدمَان ونَدمَانة[2]، وكانتِ المُطابقة تقتضي التّعبير بالنّصارى مُقابل اليهود، لكنّهُ أراد هذا المعنى لسببٍ آخر، وهو الإشعارُ "بقُرب مَودَّتِهم، حيثُ يدّعُون أنّهُم أنصارُ اللّه تعالى، وأَوِدَّاءُ أهل الحقِّ، وإن لم يُظهرُوا اعتقاد حقّية الإسلام"[3].

دلالةُ الرّبط باسم الإشارة ﴿ذَٰلِكَ﴾:

أشار اللّه تعالى إلى هؤلاء ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾، وأنَّ مودَّتهم أقربُ، بقوله ﴿ذَٰلِكَ﴾، وهُو اسمُ إشارة، يُحقّقُ الرّبط بين الجُملتين

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/343.
(2) سيبويه، الكتاب: 3/255.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 2/7.

تعليلُ قُربِ مودّة النّصارى للّذينَ آمنُوا بأنّ منهُم قسّيسين ورُهبانًا، وتقريرُ ذلك بالاستئناف:

السّابقة واللّاحقة؛ ليُفيد أنَّ هؤُلاء النّصارى كان من شأنهم كذا وكذا، وهُمُ المُعبَّرُ عنهُم بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنۡهُمۡ قِسِّيسِينَ وَرُهۡبَانٗا وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾، وتحتملُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ الرّفعَ على الفاعليّة بفعل محذُوف، والرّفعَ على الخبريّة لمُبتدأ محذُوفٍ؛ والرّفعُ على الابتداء، خبرُهُ ما بعدَهُ[1]، والاختيارُ الأخير هو الأرجحُ؛ لشدّة تعلُّقِ ما قبلها، وهم ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ﴾ بما بعدها، وهُم القسّيسُون والرُّهبان، وهُم بعضُ النّصارى؛ فـ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأٌ و(حرفُ الجرّ)، و﴿بِأَنَّ﴾ وما بعدها، في تأويل مَصدر مُتعلّقٍ بمحذُوفٍ خبر، تقديرُهُ (ذَلِكَ بِكَونِهِم قِسِّيسِينَ)، وهذه الجملةُ تعليليّةٌ لما سبقها؛ فإنّ قُرب المودّة منَ الّذينَ آمنُوا علّتُهُ أنّ منهُم القسّيسين المُتبتّلين، والرُّهبان الّذين يخشَونَ اللّه؛ فيُوادُّون عبادَهُ، وإن كانُوا على غير ملّتهم واعتقادهم، وذهبَ القُونويُّ في حاشيّته على البيضاويّ إلى أنّ السّياق "لم يكتفِ بربط السّبب بقوله (أَقرَبَهُم)، بل اختيرَ الاستئنافُ للمُبالغة في إفادة التّقرُّر، ولإفادة القصر، كما نبّه عليه صاحبُ (الكشّاف)، في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨﴾ [المائدة: 78]"[2].

فائدة الباء السّببيّة:

أفادت الباء بيان سبب قرب النّصارى للمؤمنين

في قوله جلّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنۡهُمۡ قِسِّيسِينَ﴾ عبّر بالباء الدّالّة على السّببيّة التي تفيد معنى لام التّعليل، "أي ذلك بسبب أنّ منهم قسّيسين"[3]، وهو تعليل لسهولة "مأخذ النّصارى وقرب مودّتهم للمؤمنين ﴿بِأَنَّ مِنۡهُمۡ قِسِّيسِينَ وَرُهۡبَانٗا﴾ أي علماء وعبادًا وَأَنَّهُم قوم فيهم تواضع واستكانة ولا كبر فيهم، واليهود على خلاف ذلك"[4].

(1) السّمين، الدُّرُّ المصُون: 2/244.

(2) القونوي، حاشيّة القُونويّ على تفسير البيضاويّ، ومعه حاشيّة ابن التّمجيد: 7/539.

(3) الشوكاني، فتح القدير: 2/77، والقنّوجي، فتح البيان: 4/35، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 7/7.

(4) الزمخشري، الكشاف: 1/668، وابن جزي، التسهيل: 1/241.

حِكمةُ تقديم لفظ ﴿قِسِّيسِينَ﴾ على ﴿وَرُهْبَانًا﴾:

تقديمُ القسّيس على الرّاهِب من الصِّدق الوجودي؛ لأنّه أكثرُ خشيةً وتعبُّدًا:

تمَّ عطف لفظ ﴿وَرُهْبَانًا﴾ على ﴿قِسِّيسِينَ﴾، وقِسّيسُ على وزن (فِعِّيل) صيغةُ مُبالغة[1]، والرُّهبانُ جمعُ (رَاهِبٍ) اسمُ فاعل من الثُّلاثي، فقدّم القسّيس على الرّاهِب تقديم المُبالغة على غيرها؛ لأنّه أكثرُ خوفًا وخَشيةً وتعبُّدًا من الرّاهب.

دلالةُ عطف جملة ﴿وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ على التّعليل السابق:

اتّصافُ القِسّيسين والرُّهبان بعدم الاستكبار تعليلٌ ثانٍ لقُرب مودّتهم من أهل الإيمان:

أشار العطف بقوله تعالى ﴿وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ إلى أنّ هؤُلاء العُبّاد والعلماء والمُتّبعين لهُم، من صفاتهم الاستكانةُ والتّواضعُ وعدمُ التكبّر، فهُم لا يتجافَونَ عن اتّباع الحقِّ والانصياعِ لهُ، وهذه الجملةُ أيضًا تُفيدُ التّعليل؛ لأنّها معطُوفةٌ على الجُملة التّعليلية الأولى، لأنّ إظهار المودّة وعدم الاستكبار مُتعلّقان أشدّ التّعلُّق؛ فقد نفى عنهُم هذه الصّفة على جهة التّوكيد بـ(أَنَّ)، وفيه دلالةٌ على أنَّهُم لم يستكبرُوا؛ لأنّك إذَا قُلتَ "هو يَفعَلُ، ولَم يَكُنِ الفِعلُ وَاقِعًا، فإنَّ نَفيَهُ: لا يَفعَلُ"[2]، فكان المدحُ مُستَحَقًّا لهم مُنطبقًا عليهم.

علّة الجمع بين (نفي الاستكبار) وذكر المودّة:

انتفاء الاستكبار دليل على اتّباع الحقّ والإقرار به

في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ نفى اللّه تعالى عنهم الاستكبار في معرض علّة كونهم أكثر مودّة؛ للدّلالة على أنّهم لا يستكبرون "عن الإذعان للحقّ إذا لزم، وللحجّة إذا قامت"[3]، وبذلك هم يخالفون اليهود وعبدة الأوثان[4]. وفيه إيماء إلى ذمّ اليهود بأنّهم مستكبرون.

---

(1) إذا دلّ اسم الفاعل على المبالغة والكثرة والتّكرار، وصول المعنى إلى أعلى درجاته، فإنّ صياغته تختلف عمّا سبق الحديث عنه في اسم الفاعل الّذي يدلُّ على مُجرّد الحدث وفاعله، قال سيبويه: "(وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يُبالغوا في الأمر مُجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنّه يريدُ به ما أراد بفاعل من إيقاعِ الفعلِ، إلّا أنّهُ يُريد أن يُحدّثَ عن المبالغة، فما هُو الأصل الّذي عليه أكثرُ هذا المعنى: فَعُولُ، وفعال، ومِفعَال وفعِلٌ)، سيبويه، الكتاب، ج: 1/110.

(2) المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 297.

(3) الماوردي، النكت والعيون: 2/58.

(4) الواحدي، البسيط: 7/496، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/140.

السّرّ في ذكر صفة عدم استكبارهم على الخصوص:

خـص نـفـي الاستكبار بالذّكر لأنّه الأساس في اتّـبـاع الـحـقّ، ولأنّه سبب قائم بـذاتـه وشـامـل لهم جميعًا

في قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ ذكر ﷺ وصفًا آخر من صفات النّصارى وهو نفي الاستكبار عنهم ضمن الأسباب التي جعلتهم أكثر مودّة للمؤمنين، فخصّه بالذّكر لبيان أهميّته فجعله سببًا قائمًا بذاته[1]، وهي خَصلةٌ "شاملة لجميع أفراد الجنس فسببيّتُها لأقربيّتهم مودةً للمؤمنين واضحة"[2]. وإنّما خص الاستكبار بالذّكر، لأنّ أشدّ ما يمنع أحدًا من اتّباع الحقّ إذا ظهر له هو الاستكبار، فإذا زال استكباره كان بعيدًا عن أخلاق التّعصب وغمط الحق، وأقرب إلى الإقرار بفضائل النّاس.

إيثار التّعبير في نفي الاستكبار عنهم بالجملة الاسميّة:

نفى الاستكبار عنهم على وجه التأكيد لمطابقة الواقع

في قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ "أكّد سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ سببيته بـ (أنّ) وبالجملة الاسمية"[3]. وكان الظّاهر أن يُقال: (بأنّ منهم قسيسين ورهبانًا وكلهم متواضعون)، فعدل إلى ﴿وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ بإعادة (أنّ) لمزيد التّحقيق بالتّعبير عن ذلك بالجملة الاسميّة التي تثبت المعنى على وجه القوّة والثبات[4].

فائدة نفي الاستكبار عنهم بالجملة الاسمية:

نفى الاستكبار عنهم بالجملة الاسميّة للدّلالة على نفيه على وجه التّأكيد

في قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ عبّر عن نفي الاستكبار عنهم بالجملة الاسميّة المؤكّدة بـ (إنّ) للدّلالة على خلوّهم من صفة الاستكبار على وجه التّأكيد.

دلالة جعل المسند في الاستكبار المنفي فعلًا مضارعًا:

في قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ نفى الاستكبار بالفعل المضارع؛ تصويرًا لحالهم في عدم الاستكبار[5]، وذلك يدلّ

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2327.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/72.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2327.
(4) الطيبي، فتوح الغيب: 5/457.
(5) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2327.

نفي الاستكبار بالفعل المضارع للدّلالة على استمرار النّفي، إظهارًا لتواضعهم وقبولهم الحقّ

على "مزيد التّحقيق والدّلالة على الاستمرار، وأنّهم قوم عادتهم التّواضع"[1]، فانتفاء الاستكبار متجدّد مستمر، إثباتًا لتواضعهم على وجه التّأكيد.

۞ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

المودّة والمحبّة:

المــودّة نقيض العداوة، والحب نقيض البغض، والسياق في العداوة والمودّة فآثره

"الحبّ يكون في مَا يُوجبهُ ميل الطباع وَالحكمَة جَميعًا، والودّ ميل الطّباع فَقَط، أَلَا ترى أَنَّك تَقول: أحبّ فلَانا وأودّه، وَتقول: أحبّ الصَّلَاة وَلَا تَقول: أودّ الصَّلَاة"[2]. "وكلّ (عَداوة) و(عدُوّ) وجمعه (أعداء) فهي بمعنى ضدّ المودّة"[3].

وإنّما آثر استعمال لفظ المودّة في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً﴾ دون غيره؛ لأنّ المودّة نقيض العداوة، وأمّا المحبة فنقيضها البغض، فلمّا ذكر عداوة اليهود وأراد أن يذكر أن النّصارى بالضدّ من ذلك عبّر بنقيض العداوة وهو المودّة، وليس في معرض ذكر محبّتهم ولا بغضهم.

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 5/457.
(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 122.
(3) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (عدو).

﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾﴾

[المائدة: 83]

لَمّا وصفهم بالعلم والعبادة والتّواضع بيّن هنا رقّة قلوبهم واتّباعهم الحق

لَمّا بيّن في الآية السّابقة أنّ أقرب النّاس للمؤمنين الذين قالوا إنّا نصارى؛ للين جانبهم ورقّة قلوبهم وقلة حرصهم على الدّنيا، ألحقه بقوله عزّ شأنه: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾؛ لبيان "رقّة قلوبهم وشدّة خشيتهم ومسارعتهم إلى قبول الحقّ وعدم تأبيهم عنه"(1). وقد تَضَمَّنَت الآية السّابقة وَصفَهُم بِأَنَّ فِيهِمُ العِلمَ وَالعِبَادَةَ وَالتَّوَاضُعَ، وَصَفَهُم هنا بِالانقِيَادِ لِلحَقِّ وَاتِّبَاعِهِ وَالإِنصَافِ(2).

۞ شَرحُ المُفرَداتِ:

1) ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ﴾ السّمعُ "حِسُّ الأذن... والسَّمعُ أيضًا الأُذن، والجمعُ أَسماعٌ. والمُراد بالسّمع "هاهنا القَبُولُ والعمَلُ بما يَسمَعُ؛ لأَنّه إِذا لم يَقبَل ولم يَعمل فهو بِمَنزِلَة من لم يَسمَع"(3).

2) ﴿ٱلرَّسُولِ﴾ من الفعل (رَسَلَ)، و" أصلُ الرّسل الانبعاثُ على التُّؤدة، ويُقال ناقةٌ رَسلَةٌ، سهلةُ السّير، وإِبلٌ مَرَاسِيلُ، مُنبَعَثة انبعَاثًا سَهلًا، ومنه الرَّسولُ المُنبعِثُ"(4)، فالرّسولُ هوَ المبعوثُ من اللّه تعالى إلى خلقِه.

3) ﴿تَرَىٰٓ﴾: الفعل منه (رَأَيَ)، حصل فيه إعلالٌ، فصار (رَأَى)، والفعلُ هُنا للمُخاطَب أنتَ (تَرَى)، "والرّأيُ مُنتهى البصر،

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/140.
(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/168.
(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 8/162.
(4) الراغب، المفردات: (رسل).

ورأيُ العين، مُنتهى بصرها، والرُّؤية رُؤيةُ العين"[1]، ولهذا الفعل أنواعٌ كثيرةٌ؛ منها الرُّؤية العينيّةُ البصريّةُ، وهي المُرادة في الآية؛ ومنها رُؤية القلب؛ ومنها رُؤيا المنام، وغير ذلك.

4) ﴿أَعۡيُنَهُمۡ﴾: جمعُ تكسير، مُفرده (عينٌ)، ولها معانٍ عديدة في كلام العرب؛ كالذّهب، ومَنبَع الماء، والجاسوس، وغيرها، ولعلّ أوَّلها عينُ الإنسان، وهي الجارحة[2]، وهي المُرادة المقصودة في الآية؛ بدلالة قوله ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾.

5) ﴿تَفِيضُ﴾: من "فاضَ الإناءُ ونحوُهُ امتلأ حتّى طفح، زاد عن حدّ الامتلاء فسَالَ... فاضَت عينُهُ سالَ دمعُها"[3]، ولفظةُ (الدَّمعِ) مُتعلّقةٌ بما سبقها من العين، مُكملّةٌ في سياقها، ومعنى الدّمع دمعُ العين، وما يسيلُ منها، والدّمعةُ واحدةُ الدّمع، القطرةُ منه[4].

6) ﴿ٱلدَّمۡعِ﴾: (دَمَعَ) أَصلٌ يَدُلُّ عَلَى مَاءٍ أَو عَبرَةٍ، ومنه الدَّمعُ: مَاءُ العَينِ، وهو اسم للسّائل من العين[5].

7) ﴿عَرَفُواْ﴾: لهُ أصلان في كلام العرب، الثّاني ما لهُ تعلُّقٌ باللّفظ الوارد في الآية، وهو "المَعرِفَةُ والعِرفَانُ، تقولُ عَرَفَ فُلانٌ فُلانًا عِرفَانًا وَمَعرِفَةً، وهذا أَمرٌ مَعرُوفٌ، وهذا يدُلُّ على ما قُلنَاهُ من سُكُونِه إليه؛ لأَنّ من أنكَرَ شيئًا تَوَحَّشَ منهُ، ونَبَا عنهُ"[6]، والمُرادُ في هذا السّياق ما عَرَفوا وأيقنوا من الحقّ، وأنِسُوا به، وهذه المعرفةُ مُتعلّقةٌ بـ(الحَقِّ).

8) ﴿ٱلۡحَقِّۖ﴾: يدُلُّ على إحكام الشَّيء وصِحَّته، وهو نقيضُ الباطل، ثُمَّ يرجعُ كُلُّ فرع إليه بجودة الاستخراج، وحُسن التّلفيق، ويُقال: حقَّ الشَّيءُ: وَجَبَ.[7]، والحقُّ هنا الدِّينُ، وما أنزلَ اللّه لعباده عن طريق أنبيائه ورُسُلِهِ وبينَ الحقّ والصّدق وشائجُ وعلائقُ، إلاّ "أَنّ الحقَّ أَعمُّ، لأَنَّه وقوعُ الشَّيء في موقعه الَّذي هُو أولى به، والصّدقُ الإخبارُ عن الشَّيء، على ما هُو به، والحقُّ يكون إخبارًا وغيرَ إخبار[8]؛ لذا لا يحسُنُ في هذا الموضع إلاّ كلمةُ

(1) ابن دريد، جمهرة اللّغة: 1/235.
(2) الراغب، المفردات: (عين).
(3) أحمد مختار، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: 3/759.
(4) الجوهريّ، الصّحاح: (دمع).
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، وابن منظور، لسان: (دمع).
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عرف).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حقّ).
(8) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 48.

الحقّ؛ فهي المُناسِبةُ لفظًا ومعنًى؛ لما للحقّ من سَعةٍ وعُمُوم، قُبالة التّقييد المُنبِئ عنِ الصِّدق.

9) ﴿فَٱكۡتُبۡنَا﴾: من الفعل المجرّد (كَتَبَ)، والكتابةُ معروفةٌ، والقصدُ منها التّدوينُ، وقد تأتي بمعنى الفرض، إلّا أنّ الأصلَ فيه أن تجمعَ شيئًا وتضُمّهُ إلى شيءٍ آخر[1]، والمعنى هنا: اجمَعنا مع الشّاهدين، فقد جاءتِ اللّفظةُ على أصلها اللُّغويّ.

10) ﴿ٱلشَّٰهِدِينَ﴾: المعنى اللّغويُّ لـ(شهد) حَضَرَ، أمّا الشّهادةُ فهي "بيانُ الحقّ، سواءٌ كان عليه أو على غيره، وخبرٌ قاطعٌ يختصُّ بمعنًى، يتضمّنُ ضررَ غير المخبر؛ فيخرجُ الإقرارُ، وقيل إقرارٌ مع العلم وثباتِ اليقين، والإقرارُ قد يَنفكُّ عن ذلك"[2].

۞ المَعْنَى الإجْمَاليّ:

هذه الآيةُ تُتَمِّمُ صفاتِ الذين قالوا: إنّا نصارى، حيثُ وصَفَهم الله سبحانه أنّهم إذا سمعوا القرآنَ المُنزل على الرّسول ﷺ، بما فيه من بلاغة وروعة وإعجاز، تفيضُ أعينُهم من الدّمع تبصُّرًا بالحقّ، وتأثُّرًا بأنواره، وانبهارًا بأسراره، فيرفعُون أكُفَّ الضّراعة لله، مُقرّين بإيمانهم الّذي غمَرَ قلوبَهم، وفاضَت به دموعُهم، وامتلأَت به جوانحُهُم خشيةً وتقوًى، سائلين المولى أن يجعلَهم مع الشّاهدين من أمّة الرّسول الأكرم ﷺ، وذلك هو سبيلُ الفلاح، وطريقُ النّجاة، الّذي به ينالُون الحُسنَيَين، ويكونُ لهم به الأجرُ مرّتين، ثمّ في الآية تلميحٌ إلى المسلمين أنفُسِهم بضرورة الثّبات على دينهم، ومُلازمة كتابهم؛ لأنَّه إذا كان هذا هو حال غيرِ المسلمين في تأثُّرهم ومعرفتهم الحقّ، فحَرِيٌّ بأهل الإسلام أن يكُونُوا أكثرَ تأثُّرًا، وأشدّ تمسُّكًا بكتابهم الحنيف، ومنهج نبيّهم الشّريف.

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة العطف:

قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ عطف على قوله تعالى: ﴿لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾، "أي ذلك بسبب أنّهم لا يستكبرون، وأنّ أعينَهم تفيض

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة: (كتب).
(2) الكفويّ، الكليّات، ص: 527.

عطف لبيان أسباب أخرى لقرب مودّتهم، وبيانًا لرقّة قلوبهم

من الدّمع عند سماع القرآن، وهو بيانٌ لرقّة قلوبهم وشدّة خشيتهم ومسارعتِهم إلى قبول الحقّ وعدم إبائهم إيّاه"[1]، فهو من تمام سبب مودّتهم للمؤمنين.

تأثّر القسّيسيون والرُّهبان بالقرآن ففاضت أعيُنُهم رقّةً وخشوعًا:

هذه الآية معطوفةٌ على الآية الّتي سبقتها، بدلالة حرف العطف (الواو)، فقد وَصَفَ أولئك الباكين المُتبتّلين من النّصارى بأنَّ منهُم قسّيسين ورُهبانًا، وأنّهم لا يستكبرُون، وبأنّهُم إذا سمعُوا ما أُنزل إلى الرّسول ﷺ، تأثّرُوا به وتفاعلُوا معه، والسّياق يبرزُ لنا هذه المشاعرَ المُتدفّقة بجمالٍ وروعةٍ وإيجازٍ.

دلالةُ ربط الكلام بأداة الشّرط (إذا):

القسّيسون الرُّهبانُ هم البكّاؤون الذين تسيلُ دموعهم كلّما سمعوا الذِّكر المُنَزَّل:

قوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾، بُدئ السّياقُ بظرفٍ مُتضمّنٍ معنى الشّرط؛ فإنّهُم في أوان سماعهم ما ينزل على الرّسول ﷺ من الكتاب المُحكَم، والآياتِ الباهرة المُعجزة، ترى أعيُنَهم تفيضُ من الدّمع، و(الواوُ) في سَمِعُوا ضَميرٌ مُتّصلٌ، يعُودُ على ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ﴾ في الآية السّابقة، وهذا وجهُ ربط حجاجيٍّ بين الآيتين.

السّرّ في إيجاب تخصيص عموم الضّمير:

وجب تخصيصه إذ ليس كلّ النّصارى يفعل ذلك

قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ﴾ عبّر بالضّمير الدّالّ على العموم، ولكنّه في الآية يدلّ على الخصوص فهو يعود على "مَن آمن من هؤلاء القادمين من أرض الحبشة، إذ هم عرفوا الحق وقالوا آمنا، وليس كلّ النصارى يفعل ذلك"[2]، فقد " أَخبَرَ عَنهُم بِمَا يَقَعُ مِن بَعضِهِم"[3]، إكرامًا للجميع بفعل البعض، وفيه تربية ودعوة للذين لم يفعلوا ذلك وإلهاب لهم لسماع القرآن.

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/72.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/226 - 227.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/345.

وهنا نكتة بالغة اللّطف وهي أنّ القرآن عندما يذمّ فإنّه يخصّص ويستثني إنصافًا منه، وعندما يمدح ويثني فإنّه يعمّم إكرامًا وإفضالًا منه.

السّرّ في التّعبير عن القرآن بما أنزل:

إظهارًا لصفة التنزيل، تعبيرًا عن إيمانهم بكونه نازلًا من الله تعالى

قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ آثر تعالى أن يعبّر عن القرآن بالاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿مَآ أُنزِلَ﴾، دون الاسم فلم يقل: (إذا سمعوا القرآن)؛ إظهارًا إلى ما في حيّز الصّلة، وهو صفة التّنزيل، إشارة إلى أنّهم آمنوا بكونه نازلًا من الله تعالى، ولو ذكره بالاسم الصريح (القرآن) لفات هذا المعنى.

إيثار التّعبير بلفظ الرّسول دون النّبي:

إيماءً إلى إيمانهم بكونه مرسلًا من الله تعالى، وأنّهم مخاطبون بالتّكليف

في قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ آثر لفظ الرّسالة على النّبوّة إيماءً إلى كونهم آمنوا بهذه الصّفة، وهي كونه مرسلًا من الله تعالى، وأنّهم مشمولون بخطاب التّكليف الوارد بالرسالة، ولو عبّر بلفظ النّبوّة لفات هذا المعنى.

مَرجِعُ ضمير الخطاب في قوله: ﴿تَرَىٰٓ﴾:

الخطابُ لرسول الله ﷺ، وكلّ من يتأتّى خطابُهُ؛ إيذانًا بأنّ أمرَهم مشهورٌ يعرفُهُ كلُّ من يُبصر، وجاء المضارعُ لتصوير حالتهم:

قوله ﴿تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ﴾ خطابٌ للرّسول ﷺ؛ أي: أنّك ترى إن كانت الرُّؤيةُ منه، أو هو خطابٌ لكلّ أحدٍ يَصِحُّ أن يرى[1]، والألفُ واللّامُ في (الرَّسُولِ) عهديّةٌ؛ فإنّ لفظ (الرَّسُولِ) يصلُحُ لكلّ رسُول، لكنَّ المعهُود والمعرُوف أنّه رسُولُنا الكريم محمّد ﷺ، والرُّؤيةُ هُنا رُؤيةُ العين، ففي لفظ (تَرَى) فعلٌ فاعلُهُ مُستترٌ وجوبًا تقديره (أَنتَ)، وقوله (أَعيُنَهُم) مفعولٌ به، وهو دليلٌ على أنّ الرُّؤية هنا بَصَريّة، من خلال مشاهدته ﴿أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾، والكلامُ مُكرّسٌ أساسًا للّذين قالوا: إنّا نصارى، والمرادُ هنا المسالمون منهم الذين يرغبون في العيش بسلام إلى جوار المسلمين.

(1) بن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/10.

العدول عن الإخبار إلى الرّؤية:

تأكيدًا لمضمون الكلام؛ لأن الرّؤية أثبتُ أسباب العلم

في قوله جلّ شأنه: ﴿تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ أخبر عن تأثرهم بسماع القرآن بالرّؤية، ولم يقل: (وإذا سمعوا القرآن أعينهم تفيض من الدّمع) تأكيدًا بمضمون الخبر؛ إذ لم يعبّر عنه بالإخبار المباشر "بل عبّر عنه بالرّؤية المبصرة التي هي أقوى أسباب العلم الحسّيّ"[1]، وفيه دلالة على أنّ فيض دموعهم يقع أمام كلّ أحد، وأنّهم مشهورون فيه، مبالغة في شدّة خشوعهم ورقّة قلوبهم.

سِرُّ التّعبير بجمع القِلّة ﴿أَعۡيُنَهُمۡ﴾:

تخصيص جمع القلّة (أعيُن) بالأعيُن الباصرة، وتخصيصُ جمع الكثرة (عيون) بعيون الماء

﴿أَعۡيُنَهُمۡ﴾: أعيُن: على وزن (أَفْعُل) جمعُ تكسير، مُفرده (عَينٌ)، يُفيد القلّة، وهذا ديدَنُ القرآن الكريم في تخصيص جمع القلّة (أعيُن) بالأعيُن البَاصرة، وتخصيص جمع الكثرة (عيون) بعيون الماء، وليس معناه أنّ النّصارى المُتَحَدَّث عنهم في هذا السياق عددُهم قليلٌ محدودٌ؛ لأنّ الاستقراءَ يدلُّ على أنّ القرآن خصّص لفظ (الأعيُن) بالأعين الباصرة حتّى لو كان السّياق يدلُّ على كثرة المُتَحَدَّث عنهم مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ لَهُمۡ قُلُوبٌ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا وَلَهُمۡ أَعۡيُنٌ لَّا يُبۡصِرُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: 179]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ١٠١﴾ [الكهف: 101]، ومعلومٌ من آياتٍ أخرى من الذّكر الحكيم أنّ الذين ذرأهم اللّه تعالى لجهنّم، وكانت أعيُنُهم في غطاء هم أكثرُ بكثير من الّذين آمنوا.

المجاز في إسناد الفيض للعيون:

في قوله ﷻ: ﴿أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ أسند الفيض للعيون، والعين لا تفيض، بل تمتلئ بالدّموع، والدّموع هي التي تفيض، فوضع "الفيض الذي هو من الامتلاء موضع الامتلاء، وهو من إقامة

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2328.

المسبَّب مقام السّبب"[1]؛ "لِأَنَّ الفَيضَ مُسَبَّبٌ عَنِ الامتِلَاءِ، فَالأَصلُ: تَرَى أَعيُنَهُم تَمتَلِئُ مِنَ الدَّمعِ حَتَّى تَفِيضَ"[2]، وإنّما عبّر بذلك مبالغة في شدّة بكائهم؛ حيث إنّها تفيض مباشرة، كأنّها ممتلئة دائمًا، أو أنّه تعبير عن سرعة بكائهم بحيث يقع الفيض مباشرة.

أسند الفيض للعيون، وهو للدّموع، تعبيرًا عن امتلاء العين بالدّموع لكثرتها

دلالةُ المجاز المُرسَل في قوله ﴿تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ﴾:

التّعبيرُ بفيض الأعين مجازٌ، علاقتُهُ الامتلاء[3]. جاء في حاشية الشّهاب الخفاجيّ: "الفيضُ انصبابٌ عن امتلاء، فوُضع مَوضعَ الامتلاءِ للمُبالغة، أو جُعلت أعيُنُهم من فَرط البكاء كأنّهَا تَفِيضُ بأنفُسِهَا"[4].

الفيضُ انصبابٌ عن امتلاء، جُعلت أعيُنُهم من فَرط البكاء كأنّها أنهارٌ تَفِيضُ:

جُملةُ ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ وموقِعُها من النّظم:

وصفَ اللّه تَعالى الأعيُنَ بقوله ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾، أي: ترى أعيُنَهم في حالة كونها تفيضُ؛ والجُمَلُ (بعد النّكرات صفاتٌ، وبعد المعارف أحوالٌ)[5]، والمعنى أنّك ترى أعيُنَهم فائضةً من الدّمع، و(مِن) هنا لابتداء الغاية؛ أي: أنّ فَيضَها مُتأتٍّ من كثرة الدّمع[6]، وعلى ذلك فقد يكون هُناك محذوفٌ، على تقدير (كَثرَةِ الدَّمع)، وهو ما يَنسَجمُ مع المعنى المُراد في الآية، من فيضان أعيُنِهم بالدّمع، ولا يحصُلُ ذلك إلاّ لشدّة خَشيتهم، ورهافة قلُوبهم، ومُسارعتهم إلى الإيمان والتّصديق، وعدم تكبُّرهم.

فيضان أعيُن النّصارى المذكورين بالدّمع دليلٌ على شدّة خشيتهم، ومُسارعتهم إلى الإيمان والتّصديق:

إيثار التّعبير عن فيض عيونهم بالفعل المضارع:

في قوله ﷻ: ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ عبّر عن فيض عيونهم بالفعل

عبّر عن فيض الدّموع بالفعل المضارع تصويرًا لحالهم واستجلابًا للصورة والحدث

---

(1) الزمخشري، الكشاف: 1/669 - 670، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/140، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/72.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/345، والقنّوجي، فتح البيان: 4/36.

(3) الدّرويش، إعراب القرآن: 6/3.

(4) الخفاجيّ، عناية القاضي: 3/273.

(5) ابن هشام، مُغني اللّبيب، ص: 560.

(6) العُكبَرِيّ، التّبيان: 1/455.

المضارع تصويرًا لحالهم[1]؛ حيث إنّ الفعل المضارع يعبّر عن المزاولة الآنيّة، فالسّامع يستحضر صورة متحرّكة يرى حالهم، والغرض من ذلك التّأثير على السّامع بحالهم من الخشوع تعليمًا لهم وتشويقًا للاتّصاف بذلك مثلهم.

عبارة ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾ أبلغُ في إفادة التّعليل من التّعبير بالتّمييز:

إنَّ التّعبير بعبارة ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾ أسلوبٌ يُفيد التّعليل، وهُو هُنا أبلغُ من التّعبير بالتّمييز، كأن يقول: (تفيضُ دمعًا)، وهُو أمرٌ مألوفٌ عند أصحاب القُلُوب الرّقيقة، والمشاعر المُرهفة، ممّا يكونُ عادةً لا تأثُّرًا، والسّياقُ يُريد ربطه بمعرفة الحقّ والقناعة به، لذلك قال: ﴿مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّۖ﴾.

معاني (مِن) في جملة ﴿مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّۖ﴾:

عرفوا شيئًا من الحقّ فأبكاهم، فكيفَ إذا عرفوا الحقَّ كلّه:

قوله ﴿مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّۖ﴾: مُصدّرةٌ بقوله ﴿مِمَّا﴾، وهي مُكوّنةٌ من الحرف (مِن) الجارّة، و(مَا) الموصُولة فأُدغِمَتَا، و(مِن) هنا لابتداء الغاية عند بعضهم، إلّا أنّ المظنُون أنّها هُنا تعليليّةٌ؛ فإنّ أعيُنَهم تفيضُ من الدّمع بسببِ عِرفانِهمُ الحَقَّ، والأداةُ (مِن) وردت في هذه الآية مرّتين: الأُولى ﴿مِمَّا﴾ للابتداء، والثّانيّة ﴿مِنَ ٱلْحَقِّۖ﴾، قال السّمين الحلبيّ: "(مِن) الأولى لابتداءِ الغاية، وهي متعلّقةٌ بـ ﴿تَفِيضُ﴾، والثّانيةُ يُحتمل أن تكونَ لبيانِ الجنس، أي: بَيَّنت جنسَ الموصولِ قبلَها، ويُحتملُ أن تكُونَ للتّبعيضِ"[2]، لتبيين ما عرفُوا أو للتّبعيض، فإنّهُ بعضُ الحقّ، "والمعنى أنّهُم عرفُوا بعض الحقّ فأبكاهُم، فكيف إذا عرفُوه كلّهُ "[3]. والتّعبيرُ صورةٌ رائعةٌ للمشهد ليَشعُرَ به المُخاطَبُ أتمّ شُعور وأبلغه.

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2328.
(2) السّمين، الدّر المصون: 4/396.
(3) الخفاجيّ، عناية القاضي: 3/274.

التّعبيرُ عن انصباب الدّموع بالفيضان من قبيل الاستعارة التي تُصوّرُ الخشوعَ وكثرةَ البكاء:

وجُوِّزَ أن يكون التّعبير بالفيض في قوله تعالى: ﴿تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ من باب الاستعارة[1]، فالأعينُ تمتلئُ دمعًا لحدّ الامتلاء، "فاستُعير له الفيضُ الّذي هو الانصبابُ عن امتلاءٍ مُبالغةً، أو جُعلت أعيُنُهم من فرط البكاء كأنّها تفيضُ بأنفسها"[2]، على طريق الاستعارة التّصريحيّة التّبعيّة[3]، وقد أُقيمَ المُسبّب مقام السَّبب، أو قصد المُبالغة في وصفهم بالبكاء[4].

إسنادُ الفيض إلى الظّرف من باب المجاز العقليّ:

الآيـةُ منسوجةٌ عـلى مـنـوال القلب للمُبالغة

وفي هذه الآية أيضًا - كما يُشير ابنُ عاشورـ إسنادُ الفيض إلى الظّرف، على طريقة المجاز العقليّ، وهُو يُلمِّحُ إلى أنّهُم قد يقرِنُون هذا الإسناد بتمييزٍ، يكونُ قرينةً للإسناد المجازيّ، فيقولون: (فَاضَت عَينُهُ دَمعًا)، والحرفُ (مِن) في هذه الآية على قولِ نُحاةِ البصرة حرفُ ابتداء، وعلى قولِ نحاةِ الكوفة تكونُ (مِن) بيانيّةً جارّةً لاسم التّمييز، قال ابن عاشور: "فتكون الآيةُ منسوجةً على منوال القلب للمُبالغة، قُلِبَ قَولُ النّاسِ المُتعارف: فاض الدّمعُ من عين فُلانٍ، فقيلَ: أعينهم تفيضُ من الدّمع"[5].

إسناد الفيض إلى العين مجازٌ عقليٌّ حتّى إنّ مَن يراهم يظنُّ أنّ أعيُنَهم تسيلُ وحدها:

وفي حاشيّة القُونويّ أنّ إسنادَ الفيض إلى العين مجازٌ عقليٌّ، كجري النّهر للمُبالغة في وصفهم بالبكاء، أي: أنّ بكاءهم بلغ مبلغًا يظُنُّ من رآهم أنّ أعيُنَهم بأنفُسِها تسيلُ، لجريان الدّموع منها بغزارة وقُوّة.

(1) الاستعارةُ: "أن يكون للّفظ أصلٌ في الوضع اللُّغويّ معروفٌ، تدلّ الشّواهد على أنّه اختصّ به حين وضع، ثمّ يستعمله الشّاعر أو غير الشّاعر في غير ذلك الأصل"، كقولنا: (رأيتُ أسدًا في المدرسةِ) فالأصل: (رأيتُ رجلًا شجاعًا كالأسدِ في المدرسةِ) ثمّ صارت الجملة إلى ما ترى. ينظر: الجرجانيّ، أسرار البلاغة، ص: 30.

(2) صافي، الجدول: 7/7.

(3) الهرريّ، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان: 8/47.

(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/479.

(5) ابن عاشور، تفسير التّحرير والتّنوير: 7/10.

قال القُونويّ: "وفي الوجه الأوّل المجازُ لغويٌّ، وفي الثّاني المجازُ عقليٌّ، ولو قدّمه على سابقه لكان أولى، والمرادُ تمتلئُ أعينُهم حتّى تفيض؛ فوضع المُسبّب مَوضع السّبب "[1].

إبرازُ التّمييز في صورة التّعليل:

أسلوبُ التّرَقّي في وصف الأعيُن بالفيضان مُبالغةً في تصوير الخشوع والبكاء:

ثمَّة مبالغةٌ في التّمييز بجرّه بحرف الجرّ (مِن)، والأصلُ في التّركيب أن يُقال فيه: (تَفِيضُ أَعيُنُهُم دَمعًا)، وفي هذا الأسلوب ترقٍّ على ثلاث مراحل: أوّلُها ما كان على الأصل فاعلًا، ومثاله: (فاضَ الدَّمعُ)، وثانيها تحويلُ الفاعل إلى تمييز، ومثاله: (فاضَت أَعيُنُهُم دَمعًا)، وثالثُها إبرازُ التّمييز في صورة التّعليل، وصورته المثال الوارد في نصّ هذه الآية: ﴿تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾، وهي تشبه قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: 4][2].

فائدة (مِن) الابتدائية:

أفادت أنّ فيض العين بدأ من معرفة الحقّ

في قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ﴾ تكرّرت (مِن) مرّتين: "الأولى لابتداء الغاية، على أنّ فيض الدّمع ابتدأ ونشأ من معرفة الحقّ، وكان من أجله وبسببه"[3]، فعبّر بـ (مِن) الابتدائيّة ليدلّ على أن الدّمع متعلّق ببداية المعرفة.

فائدة ﴿مِنَ﴾ البيانيّة:

أفادت بيان الذي عرفوه وهو الحقّ

في قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ﴾ جاءت (مِن) الثّانية بيانيّة "لتبيين الموصول الذي هو (ما عرفوا)"[4]. فبين أنّ الذي عرفوه هو الحقّ.

فائدة التّعبير عن المعرفة بالفعل دون الاسم:

في قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ﴾ عبّر عن معرفتهم بالفعل

(1) القونوي، حاشيّة القونويّ على تفسير البيضاويّ: 7/540.
(2) الدّرويش، إعراب القرآن: 6/3.
(3) الزمخشري، الكشاف: 1/670، والقنّوجي، فتح البيان: 4/36.
(4) الزمخشري، الكشاف: 1/670، والقنّوجي، فتح البيان: 4/36.

الماضي دون الاسم، فلم يقل: (من معرفتهم الحقّ)؛ إظهارًا لكونها معرفة قديمة لديهم، فهم يعرفون صفات النّبي ﷺ، وإشارة إلى ما حدث لهم من المعرفة الآنية حال سماعهم القرآن.

عـــبّر عـن مـعـرفـتـهـم بـالـفـعـل دون الاســم دلالـة على أنّها معرفة قديمة حادثة

دلالة التّعبير بالفعل (عَرَف):

قرنَ اللّه تعالى بُلوغ الحقِّ من لدُن عباده بالفعل ﴿عَرَفُواْ﴾، ولم يقرنهُ بالفعل (عَلِمُوا) لِمَا بين المعنيين من فُرُوق في اللّفظ والمعنى، فأمّا اللّفظ ففعلُ العلم يتعدَّى إلى مفعُولَين، وفعلُ المعرفة يتعدّى إلى مفعولٍ واحد، وهُو أليقُ بالسّياق والمعنى المُراد؛ لأنّ المطلُوبَ هُنا هُو الحَقُّ؛ وهُو لَفظٌ مُفردٌ، ممّا يُناسِبُ المفعُولَ الواحِدَ.

حصول معرفة الحقّ في النّفس أبـلـغُ أثـرًا من العلم به:

أمّا الجانبُ المعنويُّ في الفرق بينهما، فإنّ معرفة الحقّ تتعلّقُ بذاته، والعلم به يتعلّقُ بأحواله، وكأنّهُ أرادهُ هنا لذات الحقّ؛ لأنّ الذّات ثابتةٌ، والأحوالَ مُتغيّرةٌ، وهُنا يحصُلُ تمييزُ المعرُوف من غيرِه؛ لأنّكَ إذا قُلتَ: (عَلِمتُ زَيدًا)، لم تُفد شيئًا، وانتظر السّامعُ الحال الذي علِمتَهُ عنهُ أو عليه، أمّا قولُك: (عَرَفتُ زيدًا)، ففيه الكمالُ بل كُلُّ الكمال؛ إذ إنّ السّامع قد أدرك المقصُود؛ لأنّك ميّزتهُ وبيّنتهُ على أحسن قول وأكمله.

فِـعـلُ المـعـرفـة ألـيَـقُ بـالمـقـام لـدلالـتـه على كـمـال تـمـيـيز الحقّ والتّعرّف إليه:

والثّاني: "أَنَّ المعرفة في الغالب، تكُون لما غاب عن القلب بعد إدراكه، فإذا أَدركهُ قيل عرفه[1]، فهؤلاء عرفُوا الحقّ، وأدركُوه بعد أن غابَ عنهم؛ فلمّا تبيّن لهم بعد غياب كأنّهم اشتاقُوا إليه، وحفّز مكنوناتِهم القلبيّة؛ لذلك فاضت دمُوعُهم.

الـقِـسّـيـسـون والرُّهبان عرفُوا الحقّ، وأدركُوه بـعـد أن غـاب عنهم، ففاضت أعيُنُهم شوقًا إليه:

والثّالث: أَنَّ المعرفة علمٌ يُعَيِّنُ الشّيء مُفصَّلًا، بخلاف العلم، فإنّه قد يتعلَّقُ بالشّيء مُجملًا، وهو هنا إشارةٌ إلى معرفتهم الحقّ كُلّ الحقّ، على جهة التّفصيل، ممّا أثّر في نُفُوسهم وشرعُوا يبكون؛

(1) الفيروزآباديّ، بصائر ذوي التّمييز: 4/50.

المعرفة علم يُعيّنُ الشّيء مُفصّلًا، والعلمُ بالشّيء عامٌّ:

وآيةُ ذلك أن سالت دُمُوعهم، فالتّعبيرُ بالمعرفة خلافُ العلم، ممّا يحقّق المقصُود، مع الوُصُول إلى غاية البلاغة والبيان.

بلاغة التّعبير بالفعل المضارع:

عبّر بالمضارع دلالة على تصوير حالهم، وإشارة إلى أنّهم يقولون ذلك على الدّوام

في قوله جلّ شأنه: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ عبّر عن قولهم بالفعل المضارع للدّلالة على تصوير حالهم حال قولهم ذلك، ودلالة على تجدّد قولهم واستمراره، فكأنّهم كانوا يردّدون هذا المقول دائمًا.

جملةُ ﴿يَقُولُونَ﴾ بين الحاليّة والاستئناف:

الاستئنافُ جوابٌ عن سؤال: ماذا كان من أمرهم حين عرَفوا الحقّ؟ والحاليّةُ تصفُ حالَهم عند معرفته:

قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾، نُلاحظ أنّ لسانَ حالهم ينطقُ للّه تعالى، بأنّهم آمنوا بما أُنزل من الحقّ، ويدعُونه أن يجعلهم مع الّذين شهدُوا له بالوحدانيّة، فعبّر بقوله ﴿يَقُولُونَ﴾؛ وهي جُملةٌ مُستأنفةٌ جديدةٌ، والوقفُ على ما قبلها (الحَقِّ) وقفٌ حَسَنٌ[1]، أو هي جملةٌ حاليةٌ من الواو في (سَمِعُوا)، أي: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ﴾.

دلالةُ حذف أداة النّداء في قولهم ﴿رَبَّنَآ﴾:

حذفُ أداة النّداء يُؤذِنُ بقرب المَدْعوّ من الدّاعي:

قولُهُم: ﴿رَبَّنَآ﴾، أي: (يَا ربّنا)، على تقدير محذُوفٍ، وهو ياءُ النّداء، وتُحذفُ ياءُ النّداء كثيرًا لكثرة الاستعمال، ومعلومٌ أنّ حذف الأداة، ممّا يُشعرُ بقُرب المدعُوِّ مِنَ الدّاعِي، قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ﴾، ودليلُ ذلك أنّ الاسم منصوبٌ، وهو قولُهُ (ربَّنَا)، لأنّه مُضافٌ، فالمُنادى إذا كان مضافًا نُصِب، وعليه فقولُهُم (ربَّنَا آمَنَّا) بالفعل الماضي، دالٌّ على حصول الإيمان وثباته؛ لأنّ الإيمان حقيقةٌ ثابتةٌ تقُوم بالقلب.

إيثارُ النّداء بعنوان الرّبوبيّة:

وقد آثرَ القسّيسون والرّهبان الذين عرفوا الحقَّ من النّصارى

---

(1) الأشمُوني، منار الهدى: 1/224.

أن يجأرُوا بين يدي ربّ العالمين بلفظ الرّبوبيّة ﴿رَبَّنَآ﴾ دون غيره من الأسماء والصّفات، كأنّهم يقولون: يا من تتّصف بالرّبوبيّة المُطلَقة، بلِّغنا إلى أحسن أحوالنا في مَهيَع عبادتك والتّبتُّل إليك؛ لأنّ لفظَ (الرّبّ) معناه الأساس هو توصيلُ الرّبّ مَن يُربّه إلى أحسن أحواله بلُطفٍ وتوجيه مع رعايته والإحسان إليه.

التّربية توصيل الـرّبّ مَن يَرُبُّهُ ويُـربّـيـه إلى أحسن أحواله بلُطفٍ وإحسان:

الرّبط بالفاء التّفريعية: ﴿فَٱكۡتُبۡنَا﴾:

ثمّ جاء بالفاء العاطفة الّتي تربطُ السّبب بالنّتيجة في قوله ﴿فَٱكۡتُبۡنَا﴾، والفعلُ هُنا فعلُ أمر عند النّحويين، إلاّ أنّه يخرُج مخرج الدُّعاء، ومعنى (اكتُبنَا) في هذا الموضع (اجعَلنَا)، فإنّ لفظ (كَتَبَ) في القُرآن الكريم يرِدُ لمعانٍ مُتعدّدةٍ؛ منها الفرضُ، والحلالُ، والتّثبيتُ، والتّقديرُ، والتّخصيصُ، والإملاءُ، والإحصاءُ[1]؛ وكلُّ لفظةٍ وُضعت في سياقها المُناسب، فهيَ وإن كانت مُتّفقة حرفًا ووزنًا إلاّ أنّها مُختلفةٌ دلالةً ومعنًى، وهذا من عظمة القرآن، واتّساع لسان العرب المُتفرّد.

شعورُهم بإيمانهم العميق دعاهم إلى التّضرّع لاهِجين مُستغيثين بعنوان الرّبوبيّة:

السرّ في قولهم (اكتبنا) دون غيره:

في قوله جلّ شأنه: ﴿فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ طلبوا أن يكونوا مع الشّاهدين بقولهم ﴿فَٱكۡتُبۡنَا﴾ تجرّدًا من امتلاكهم أسباب ذلك، فهم طلبوا محض إحسان اللّه لهم، فجعلوا طلبهم محاطًا بتفضّل اللّه عليهم، ومتجرّدًا عن أسباب ذلك إلّا من الإيمان.

تجرّدًا عن الأسباب وإظهارًا لكمال الأدب مع الله تعالى

معنى المَعيّة في قوله ﴿فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾:

قوله ﴿فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾: معناهُ: اجعلنا بصُحبة الشّاهدين من عبادك وأنبيائك، أوِ اجعلنا مع أمّة محمّد ﷺ؛ فهُم شهداءُ على الأمم يوم المعاد، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ

(1) المطعني، خصائص التّعبير القرآني: 2/357.

حَسُنَ إيمانُهم فَرَغِبوا أن يكونوا في عِدَادِ الشّاهدين بالحقّ، من مُؤمِني الأُمم:

﴿شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة: 143]، وفي هذا المضمار يقولُ صاحبُ (البحر المحيط): "رغبُوا في أن يكُونُوا عندَهُ في عِدَادِ الشّاهدين بالحقِّ، من مُؤمِني الأُمم، وعبّرُوا عن فعل اللّه ذلك لهُم بلفظ: (فَاكتُبنَا)، إذ كانت الكتابةُ تُقيِّدُ وتضبطُ ما يحتاجُ إلى تحقيقه وعلمه في ثاني حال"[1].

السّرّ في طلبهم أن يكونوا مع الشّاهدين:

أرادوا نيل شرف المبادرة باتّباع النّبوة وقت تكذيب النّاس لها ليكونوا من أصحاب الأنبياء

قوله جلّ شأنه: ﴿فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ سألوا اللّه تعالى أن يكونوا مع الشّاهدين، والمراد بهم الذين" شهدوا بعثة الرسل وصدقّوهم، وهذه فضيلة عظيمة لم تحصل إلّا في أزمان ابتداء دعوة الرّسل، ولا تحصل بعد هذه المرّة، وتلك الفضيلة أنّها المبادرة بتصديق الرّسل عند بعثتهم حين يكذّبهم النّاس بادئ الأمر"[2]. فطلبوا أن يكونوا من فئة النّاس الذين حضروا مبتعث النّبوة، وأن يكونوا ممّن يشهد على النّاس يوم القيامة إعلامًا ببلوغ الحقّ والرّسالة. وفي ذلك دلالة على عظيم رتبة الشّاهدين من أصحاب النّبيّ ﷺ.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 3/174.

(2) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/415، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 7/11، والشوكاني، فتح القدير: 2/78.

﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡحَقِّ وَنَطۡمَعُ أَن يُدۡخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ٨٤﴾ [المائدة: 84]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

هذه الآية مناسبةٌ لَما قبلها، مُناسبةً واضحةً بيّنةً، فقد عُطفت بالواو على الآية التّي سبقتها، وهُما في سيّاق واحدٍ مُتّصل، وهي مُصدّرةٌ باستفهام، يدُلُّ على إيمان النّصارى - الّذين مرَّ الحديثُ عنهم - باللّه تعالى، وما جاءهُم من الحقِّ. هذا الحقُّ هو نفسُهُ المذكُور في الآية السّابقة، وهنا مناسبةٌ لفظيّةٌ ومعنويّةٌ بينهُما في آنٍ واحد؛ وفي هذه الآية أيضًا دعوةٌ وتضرُّعٌ منهم ليُدخِلَهُم ربُّهم مع القوم الصّالحين، وهي دعوةٌ مُشاكلةٌ لدعوتهم بأن يكتُبَهُم اللّه مع الشّاهدين في الآية السّابقة، وهُم أمّةُ محمّد ﷺ الّذين يشهدُون على الأمم السّابقة؛ وهم من فَرط تواضُعِهم، وظنِّهم التّقصير، يطمَعُون بكرم اللّه لا بأعمالِهم، علّهُ يُعاملُهُم بإحسانه، بأن يَجعَلَهُم مَعَ القَوم الصَّالحين.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿بِٱللَّهِ﴾: لفظُ الجلالة (اللّه)، قيل: إنّ " أصلَهُ الإلاه؛ فحُذفت الهمزةُ، وأُدغِمَت اللّامُ في اللّام، فصار اللّه"[1]، ومهما قِيل في حقّه، فهو قطرةٌ من بحر، أو ثانيةٌ من دهر، لأنّ عظمتَه لا حُدُودَ لكمالها، ولعلّ أقربَ تعريف هو قولُهُم: إنّهُ "عَلَمٌ على الذَّات العَليَّة الواجبةِ الوُجُود، الجامعَةِ لصفاتِ الأُلُوهيّة، ولذا لا يجُوزُ أن يتسمَّى به أحدٌ، وسائرُ الأسماءِ قد يَتَسَمَّى بهَا غيرُه، وهو أوّلُ أسمائِهِ سُبحانَهُ وأعظمُهَا"[2].

2) ﴿نَطۡمَعُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ من (الطَّمَع)، وهو خلافُ اليأسِ وضدُّه، وطَمِعَ فيه حرَِصَ عليه ورجَاهُ[3]، ويُفرّقُ اللّغويُّون بين الطّمع والرّجاء، حيثُ يقولون: إنّ الرّجاء هو: "الأملُ في الخير... ولا يكونُ الرَّجاءُ إلّا عن سبب يدعُو إليه مِن كَرَم المَرجُوّ"[4]، أمّا الطّمعُ فهو

(1) الأستراباذيّ، شرح الشافية: 2/981.
(2) أحمد مختار، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: 1/114.
(3) ابن منظور، لسان العرب: (طمع).
(4) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 244.

"ما يكونُ من غير سبَبٍ يدعُو إليهِ، فإذا طَمِعتَ في الشَّيءِ، فكأنّكَ حدّثتَ نفسَك بهِ من غير أَن يكُون هُناك سببٌ يدعُو إليه؛ ولهذا ذُمّ الطّمع، ولم يُذَمّ الرَّجاء[1]، كما أنّهم يُفرّقون بين الطّمع والأمل؛ فإنّ الطّمع توقُّع حصُول القريب ممّا تريده النّفس، أمّا الأملُ، فهُو توقُّعُ حُصُولِ الشّيء، وأكثرُ ما يُستعملُ فيما يُستَبعَدُ حُصولُه[2].

3) ﴿يُدۡخِلَنَا﴾: من الفعل (دَخَلَ)، وهو " أَصلٌ مُطَّردٌ مُنقَاسٌ؛ وهو الوُلُوجُ"[3]، وهو واضحٌ بيّنٌ، ومصدرُهُ الدُّخُولُ، لكن قد يختلفُ معناهُ الدّقيقُ بحسب السّياق الّذي ينتظمُهُ.

4) ﴿ٱلۡقَوۡمِ﴾: لفظٌ يدُلُّ على الجماعة من النّاس، ويُقال: إنّهُ جمعُ امرئٍ[4]، والصّوابُ أنّهُ اسمُ جمعٍ[5].

5) ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: من الفعل صَلَحَ يصلُحُ؛ بضمّ اللّام في مضارعه، والصّلاحُ نقيضُ الفساد[6] و(الصَّالِحِينَ) جمعٌ مذكّرٌ مُفردُهُ صَالحٌ.

❁ المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

الموضوعُ الذي تُعالجُهُ الآيةُ، فيه دلالةٌ على صدق هؤُلاء النّصارى، وإيمانهم بالقرآن إيمانًا ظاهرًا، يُؤكّدُه بكاؤُهم الخاشع، ودعاؤُهُم الضّارع بأن يكتُبهم اللّه مع الشّاهدين، وقد كان استفهامُهُم الإنكاريُّ، صادحًا بصفاء النّية، وحُسن الطّويّة، فرفعُوا عقيرتهُم بذلك: "فدلّ ذلك على استبصارهم في الدّين، ومعرفتهم الحقّ، وانصياعهم له، من دُون عُتوٍّ ولا استكبار ولا إعراض مثلما فعل اليهودُ والمشركون"[7]، ثُمّ ختموا ذلك بأملٍ في أن يمُنّ اللّه عليهم، بأن يُدخِلَهُم معَ القَوم الصّالحين، خُصُوصًا وقد ذاقُوا الإيمان من قبلُ؛ لأنّهُم أهلُ كتاب، ومن ذَاقَ كان أحرّ صَبَابَةً، وأينَعَ عاطفةً، وأكثرَ طمَعًا في عفو اللّهِ ورضوانِه.

---

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 245.
(2) المناويّ، التّوقيف، ص: 62.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (دخل).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قوم).
(5) اسم الجمع مصطلح صرفيّ يعنى به ما لا واحد له من لفظه، لكن من معناه، مثل: قوم ورهط، فإنّ مفرده امرؤٌ، بخلاف ركب، فإنّ مفرده راكب، يُنظر: الحملاوي، شذا العرف، ص: 98.
(6) الجوهريّ، الصّحاح: (صلح).
(7) الزّحيلّي، التّفسير المنير: 7/12.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

الغرضُ من الاستفهام في قوله: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾:

رَدٌّ مُفحِمٌ لكلّ مُنكِر، مُسكِتٌ لكلّ مُبطِل

مطلعُ هذه الآية سُؤالٌ إنكاريٌّ بليغٌ، قاله المُخبِتُون من مُؤمني النّصارى "تحقيقًا لإيمانهم، وتقريرًا له بإنكار سبب انتفائه، ونفيه بالكليّة"[1]، كأنّه ردّ على من قال لهم: لِمَ آمنتم ودعوتُم أن تكونُوا مع المُؤمنين الشّاهدين؟؛ فكان رَدُّهم: ولماذا لا نُؤمن باللّه؟ والّذي جاءنا من الحقّ والبيّنات واضحٌ وشاهدٌ على ألوهيّة اللّه ورُبوبيّته وعبوديّتنا له؟

وصفوا أنفُسَهم بأنّهم ذَوُو منطقٍ سليم، جاءتهم الآياتُ البيّناتُ فآمنوا بها، وما فعلوه هو الحَقُّ الصُّراح:

وجُملة ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ﴾، جملةٌ حاليةٌ، وَصَفَ بها تعالى حالَهُم، على تقدير (إِنَّنَا رَأَينَا الحَقَّ، فعلى أيِّ شيءٍ نَكونُ تارِكِي الإيمَانَ؟)، وقد يكونُ كلامُهم هذا كلامًا مُستأنفًا بقوله (بِاللّه)، أي: نُؤمنُ به إيمانَ توحيدٍ؛ لأنّهم على عقيدة التّثليث.

كلمةٌ حول تناسُب الماءات:

وقولهم ﴿وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾، (مَا) الثّانية هنا منسُوقةٌ على لفظ الجلالة، أي آمنا باللّه والّذي جاءنا من الحقّ، وهنا يبدو لنا تناسُبٌ بديعٌ بين قولهم: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾، وقولهم: ﴿وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾، تناسبٌ بين (مَا) الأولى، و(مَا) الثّانية، معَ اختلافٍ بينهما في العمل والمعنى؛ فالأُولى استفهاميّة، والثّانية موصُولةٌ، أمّا قوله (مِنَ الحَقِّ)، فإنّ (مِن) هنا "لابتداء الغاية، والمُراد بالحقّ: الباري ﷻ، وتتعلّقُ (مِن) حينئذٍ بـ(جَاءَنَا)، كقولك (جاءَنَا فُلَانٌ مِن عندِ زيدٍ)"[2].

الجملةُ الحاليّةُ وأثرُها في بيان حال الدّاعين المُتَضرّعين:

ثمّ قال ﴿وَنَطۡمَعُ أَن يُدۡخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، أي:

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/111.

(2) السّمين، الدّرّ المصون: 4/398.

إيمانُ النّصارى التّائبين يُؤهِّلُهم للطّمع في رحمة الله وإدخالهم مع القومِ الصّالحين:

ونطمعُ بسبب إيماننا ذاك، أن يُدخلنا اللّه مع القوم الَّذين آمنُوا به وبرُسُله؛ فإنّا نتطلَّعُ أن نندرِجَ في سِلك الصّالحين، وأن يُدخلَنا ربُّنا مداخلَهُم في الجنّات، ويُلحقَ منازلَنا بمنازلهم، ودرجاتنا بدرجاتهم في جنَّاته[1]، وجُملة (وَنَطمَعُ) معطوفةٌ على جملة (وما لَنَا)، وهي جُملةٌ حاليةٌ على تقدير (طَامِعِينَ)؛ فالواوُ على ذلك واو الحال، وقولُهُم (أَن يُدخِلَنَا) (أن) هُنا مصدريّة، تُمحِّضُ الفعل للاستقبال؛ فالفعلُ معها للمستقبل، ولا شكّ أنّ دُخُولهم الجنّة أمرٌ يقعُ في المُستقبل.

دلالةُ تقديم المفعول على الفاعل في قوله: ﴿يُدۡخِلَنَا﴾:

تقديمُ المفعول يُشيرُ إلى رغبتهم في تخصيص الفعل بهم:

تقديمُ المفعول الأوّل على الفاعل في قوله تعالى: ﴿يُدۡخِلَنَا﴾، تقديمٌ وإن كان لازمًا لأنّ المفعول ضميرٌ، إلَّا أنّه يُشيرُ إلى تخصيص ذلك بهم؛ لِما يُحقّقُهُ فعلُ الطّمع من معنى.

حذفُ المفعول للعلم به:

وفي الآية حذفٌ؛ فقد جعلُوا الضّمير (نَا) مفعولاً أوّلَ لـ (يُدخِل)، و(الجنّةَ) مفعُولًا ثانيًا، فيكونُ تقديرُ الآية به: "ويُدخِلنَا رَبُّنَا مَعَ القَومِ الصَّالِحِينَ جَنَّتَهُ وَدَارَ رِضوَانِهِ"[2].

دلالةُ التّعبير بلفظ ﴿ٱلۡقَوۡمِ﴾:

القَـــومُ الصّالحون هم الـذين أصبح الصّلاحُ عُنصرًا مُـقـوِّمًا من شخصيّاتهم:

دعا أولئك النّصارى التّائبون الباكون أن يُدخلَهم اللّه تعالى في زُمرة القوم الصّالحين، وأدرجوا في كلامهم لفظَ ﴿ٱلۡقَوۡمِ﴾، إشارةً إلى رسوخ الصّالحين الذين يرغبون ويطمعون أن يكونوا منهم في درجات الصّلاح حتى أصبح الصّلاحُ مُقوِّمًا من مُقوّمات شخصيّة كلّ فردٍ منهم، ولا يفيدُ القارئَ هذا المعنى لو قالوا: ويُدخلنا مع الصّالحين.

---

(1) ابن جرير، جامع البيان: 8/605.

(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/73.

معنى المعيّة في قوله تعالى: ﴿مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾:

وقولُه ﴿مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، فيه لفظُ (مَعَ) على بابها من إفادة معنى الصُّحبة، و(مَعَ القَومِ الصَّالِحِينَ)، والمُرادُ إمّا أن يُدخِلَهم الجنّات، ويحشُرَهم في زُمرة الصّالحين من أمّة محمّد ﷺ، وإمّا مع الصالحين وجميع الأنبياء والمرسلين السّابقين.

مـعـيّـةُ كـرامـة وصُحبةُ شرفٍ يـرغـبـون أن يـنـالـوهـا في صُـحـبـة أهـل الصّلاح:

﴿فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٨٥﴾ [المائدة: 85]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

مُناسبةُ هذه الآية لما قبلها واضحةٌ بيّنةٌ؛ فهي في المثُوبة وحُسن الجزاء، وهي الجنّات الّتي تجري من تحتها الأنهارُ. هذه المثُوبة مُسبَّبٌ من مُسبّبات إيمانهم، ونتيجةٌ لدُعائهم بأن يَكتُبَهم المولى الكريمُ معَ الشّاهدين، ويحشُرَهم معَ الصّالحين، فاستجاب اللّه العظيمُ دُعاءَهم وقال: "جَزَيتُ هؤُلاء القائلين بما وصفتُ عنهم من قيلهم على ما قالوا، من الجنّات الّتي هم فيها خالدُون، جزاء كُلّ مُحسنٍ في قِيله وفِعله"[1]، وهذه الآية نتيجةٌ، وتلك الآيات سببٌ، ولا يخفى ما بين السّبب والنّتيجة من تماسُكٍ وعدمِ انفصالٍ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿فَأَثَٰبَهُمُ﴾: فعلٌ مُتعدٍّ بالهمزة، أصلُهُ من (ثَوَبَ) الفعل الثّلاثيّ منه (ثَابَ) حصل فيه إعلالٌ[2]، ومعنى ثابَ في أصله اللُّغويّ "عاد ورجع إلى موضعه الَّذي كان أَفضَى إليه"[3]، "والثَّواب ما جُوزي به الإنسانُ على فعله من خير أو شرّ"[4].

2) ﴿جَنَّٰتٍ﴾: جمعٌ بالألف والتّاء، مُفردُه (جَنَّةٌ)، والجذرُ اللُّغويّ منه مُضعّفُ الثُّلاثيّ (جَنَّ) أو (جَنَنَ)، وأصلُ مادّة (جنن) التَّغطية والسَّتر[5]، والجنّةُ البستانُ، سُمِّيَ بهذا الاسم لأَنَّ الشَّجر بورقه يستُرُ[6]، أمّا معناها في الآية، وفي أغلب آيات القرآن، "فالجنّةُ ما يصيرُ إليه المُسلمُون في الآخرة؛ وهو ثوابٌ مستُورٌ عنهُم اليوم"[7].

---

(1) ابن جرير، جامع البيان: 1/5120.
(2) الإعلال مصطلح صرفيٌّ معناه التّغيير الّذي يحصل لحروف العلّة، لأسباب معظمها صوتيّة للتّخفيف، كالقلب والحذف والتّسكين، ينظر: ابن الحاجب، الشّافية في علم التّصريف، ص: 94.
(3) الأزهري، تهذيب اللّغة: 15/111.
(4) الأزهري، تهذيب اللّغة: 15/113.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جنن).
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جنن).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جنن).

3) ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا﴾: فعلٌ مضارعٌ مَصدرُهُ الجريانُ، وأصلُهُ الانسياحُ للأشياء[1]، وهو هنا انسياحُ الماء تحت أشجار الجنان، و(مِن تَحتِهَا)، لفظُ (تحت): "إحدى الجهات السِّتِّ المُحيطة بالجِرم، تكون مرَّةً ظرفًا ومرَّةً اسمًا، وتُبنى في حال الاسميَّة على الضَّمِّ، فيُقال من تَحتُ، وتحت نقيض فوق"[2].

4) ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ﴾: والخُلودُ في الجنّة، هو (جَزَاءٌ) على ما كانُوا يعملُون في الحياة الدُّنيا، ومعنى (الجَزَاء) "المكافأَةُ على الشَّيء، جزاهُ به وعليه جزاءً وجازاه مجازاةً وجزاءً"[3]، وجزاء اللّه أعظم من عمل الإنسان، وقيل: إنّ الجزاء قد يكون من باب المَثُوبة، وقد يكون من باب العُقوبة[4]؛ والوارد في الآية الكريمة من باب المَثُوبة.

5) ﴿ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾: الجذرُ اللّغويُّ لهذه اللّفظة (حَسُنَ)، ومنهُ الحُسنُ، وهُو "عبارةٌ عن كلّ مُبهِجٍ مَرغُوبٍ فيه... والحَسَنَةُ يُعبّرُ بها، عن كُلّ ما يسرُّ من نعمةٍ تنالُ الإنسان في نفسه وبدنه وأحواله، والسّيئةُ تضادُّها"[5].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

ثوابُ الذين آمنوا بالله ورسوله الفَوزُ بالجنّات، والخلودُ فيها:

يصدُقُ معنَى هذه الآية العامّ على مَن تفوّه بالإيمان، وصدّق بالحقّ، ونطق به من النّصارى الذين آمنُوا بمُحمّدٍ ﷺ، ومَن مَعَهُ كالنّجاشيّ وغيره، وهو المذكُورُ في سبب النُّزُول؛ فكان جزاؤُهُم وعاقبتُهُم، أن أعدَّ اللّه الكريمُ الوهّابُ لهم جنّات تجري من تحتها الأنهارُ، وهُم مُخلّدُون دائمُون فيها، وهذا ثوابُ المُحسنين منهُم، "وكذلك لا يزالُ يُوجدُ فيهم من يختارُ دينَ الإسلام،

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جَرَيَ).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (تحت).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (جزي).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (جزي).
(5) الراغب، المفردات: (حسن).

ويتبيّنُ له بُطلانُ ما كانُوا عليه، وهُم أقربُ من اليهود والمُشركين إلى دين الإسلام"[1].

وتُبيّنُ هذه الآيةُ أنّ اللّه تعالى المُتّصفَ بالعدل، قد أنصف هؤلاء النّصارى، وجازاهُم على ما كان منهُم من إيمانٍ، وأجابَ سُؤالهُم، وحقّقَ لهُم ما طمعوا فيه؛ وهو طمعٌ مشروعٌ، "وذلك عدلُ اللّه وفضلُه، أنّهُ يمنحُ رضوانهُ وجنّتهُ لمن آمن بإخلاص، وعمل صالحًا بصدقٍ ويقينٍ، وهكذا مَن خلُص إيمانُهُ، وصدق يقينُهُ يكونُ ثوابُهُ الجنّة"[2]، وفيه آيةٌ وبرهانٌ على أنّ اللّه تعالى لا يظلمُ مثقالَ ذرّةٍ، وأنّ العدلَ والإنصافَ، هو إنصافُ المرء لنفسه بأن يُذعِنَ للحقّ، ويستجيبَ للإيمان الصّحيح.

مِن عدلِ اللّه وفضلِه أنّهُ يمنحُ رضوانهُ وجنّتهُ من آمن بإخلاص، وعَمَلَ صالحًا بصدقٍ ويقين

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

فاء السّببيّة وتَرَتُّبُ الثّواب على العمل:

كَمُلَ إيمانُ النّصارى حين عرفوا الحقّ، وأخلصوا، وانقادوا، فنالوا الجنّات:

قولُهُ ﴿فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ﴾: يعني جزاهُم اللّه على إيمانهم، وعلى قولهم المُعبّر عن إيمانهم، وهُو قولُهُم: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾، والفعلُ مُشتقٌّ من الثّواب، والهمزةُ للتّعدية، فاللّه هو الّذي أثابهُم، والفاءُ عاطفةٌ أو سببيّةٌ؛ فإنّ سببَ الإثابة مُترتّبٌ على ذلك الإيمان، وهنا قدّم المفعول على الفاعل، وهو ضميرٌ مُتّصل، وهو ممّا يُشعرُ بالتّخصيص؛ بمعنى تخصيص الإثابة والجزاء الحسن بما قالُوا، وما كان من شأنهم من الإيمان به، وبما أُنزل من الحقّ، ولا يجوزُ أن يكُون جزاؤُهُم بمُجرّد القول، بل لأنّهم آمنُوا، وعرفُوا الحقّ، قال الرّازي: "فلمّا حصلتِ المعرفةُ والإخلاصُ وكمالُ الانقيادِ، ثمّ انضافَ إليه القولُ، لا جَرَمَ كَمُلَ الإيمان"[3].

(1) السّعدي، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 242.
(2) الزّحيلي، التّفسير المنير: 7/12.
(3) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/74.

بلاغة التّعبير بـ ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ دون (تَجرِي تَحتَهَا الأَنهَارُ):

لقد قرن اللّه تعالى في هذه الآية حرف (مِن)، الدّال على ابتداء الغاية، مع الظّرف (تَحتَهَا)؛ وفي ذلك دلالةٌ بليغةٌ، وهي أبلغُ ممّا لو عبّر بقوله: (تَجرِي تَحتَهَا الأَنهَارُ)؛ لأنّ (مِن) تُفيد ابتداء الغاية، "والأنهارُ مباديها أشرفُ، والجنّاتُ الّتي مباديُ الأنهار من تحت أشجارها، أشرفُ من غيرها"[1]، ومعنى ذلك أنّ هذه الأنهار، يكونُ مبدؤُها ومنبعُها من هذا المَوضِع؛ أي: تحت الجنان، ولو عبّرَ بقوله: (تَجرِي تَحتَهَا الأَنهَارُ)، فمعنى ذلك أنّها تنبُعُ من مكانٍ آخر، إلّا أنّها تمُرُّ تحت هذه الجنان، ولا شكّ أنّ المَنبع أشرفُ وأطيبُ من غيره.

الجنّاتُ الّتي مباديُ الأنهار تجري مِن تحت أشجارها أشرفُ من غيرها، ومنظرُها ألَذُّ للمُنَعَّمين فيها:

دلالةُ المضارع في ﴿تَجۡرِي﴾:

جاء التّعبيرُ بالفعل المُضارع الدّال على الحال والاستقبال، إشارةً الى أنّ جريانها دائمٌ مُستمرٌّ، وهذا التّعبيرُ عُمومًا هُو أليقُ للمَجزيين بذلك، "فكلُّ مَوضِعٍ ذكر فيه (مِن تَحتِهَا)، إنّما هُو عامٌّ لقوم فيهم الأنبياءُ، والموضعُ الّذي لم يذكر فيه (مِن)، إنّما هُو لقومٍ مخصُوصين، ليس فيهم الأنبياءُ عليهم السلام"[2]، فما أبلغَ هذا الكلام!، وما أحسنَه!.

جريانُ أنهار الجنّات دائمٌ مُستمرٌّ، وهذا نعيمٌ أليقُ وأعظمُ للمُكرَّمين المَجزيين

دلالةُ الإظهار بدَلَ الإضمار في لفظ ﴿ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾:

جاءَ في قوله ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ لفظُ (ذَلِكَ)؛ إشارةً إلى ما أُعطِي لهُم من المثُوبة، وهي الجنّاتُ، وذلك المُعطَى هو جزاءُ من آمن وأحسن العمل، وترقَّي في مدارج الإحسان، وقوله (المُحسِنِينَ) المظنُونُ فيه أنّه من وضع الظّاهر مَوضع المُضمر، وهو من العادات البيانيّة المُهمّة في لسان العرب؛ وذلك بأن يُورِدَ

من فوائد الإظهار بدَلَ الإضمار ها هنا تأكيدُ الكلام، والثّناء على الذين آمنوا بصفة الإحسان

---
(1) الإسكافيّ، درّة التّنزيل: 1/473.
(2) الإسكافيّ، درّة التّنزيل: 1/473.

المتكلّمُ البليغُ الظّاهرَ ثمّ يُكرّره، والمقامُ مقامُ الإضمار[1]، لأنّه ذكرهُم فيما سبق؛ فيكونُ القياسُ أن يقُولَ: (وذَلِكَ جَزَاؤُهُم)، إلّا أنّهُ وَضَعَ الظّاهرَ مَوضع المُضمر؛ لأمرين: الأوّلُ لزيادة البيان، وتقويّة المعنى وتحقيقه؛ والآخر لِرعايةِ الفاصلة في مواضعها، نحو: (الشَّاهِدِينَ... الصَّالِحِينَ... المُحسِنِينَ).

الفاصلةُ المُتَمَكِّنةُ مُستقِرّةٌ في قرارها، تخدم المعنى أوّلًا، والإيقاع الصّوتي ثانيًا:

ومِنَ المَعلُوم أنّ الآيات القرآنيّة، تنتهي بفواصل مُنسجمة إيقاعيًّا مع الّتي قبلها؛ لتأثيرها في النّفس، على أن لا تكُون الفاصلةُ وحدها المُرتكزَ المُعوّلَ عليه، بل ينضَمُّ إليها المعنى، فيَعضُدُها لتحقيق ذلك، شريطة أن تكُونَ الفاصلةُ "لائقةً بما تقدَّمَهَا من ألفاظِ الجُزءِ من الرّسالةِ، أو البيتِ مِنَ الشِّعرِ؛ وتكُونَ مُستقرّةً في قرارها، ومُتمكّنةً في مَوضعها؛ حتّى لا يَسُدّ مَسَدَّهَا غيرُها"[2]. هذا، ولا تكونُ الفاصلةُ وحدها مُنفردَةً بهذه الميزات، بل بتضامِّ المعنى والسّياقِ معها.

(1) الكفويّ، الكليّات، ص: 136.

(2) العسكريّ، الصّناعتين، ص: 448.

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ٨٦﴾

[المائدة: 86]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

هذه الآيةُ تناسبُ ما قبلها، وقد عُطفت عليها بالواو، ذلك أنّه لمّا " ذكر ﷻ جزاءَ المُطيعين المُبادرين إلى الإذعان ترغيبًا، ذكر جزاءَ مَن لم يفعل فِعلَهُم ترهيبًا"[1]، وفي هذا تناسُبٌ واضحٌ، فإنَّ من يُحسن ويُؤمن ويُصدّق، فجزاؤُه الجنّة، ومن يُسيءُ فيكفرُ ويُكذّبُ، فجزاؤه الجحيم.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿كَفَرُواْ﴾: فعلٌ مُشتقٌّ، من لفظ الكُفر، ومعناهُ " في اللّغة سَترُ الشّيء، ووصفُ اللّيل بالكافر لستره الأشخاص"[2]، والمعنى في الآية "جُحُود الوحدانيّة أو الشّريعة أو النّبوّة"[3].

2) ﴿وَكَذَّبُواْ﴾: جذره (كَذَبَ)، ومصدرُهُ التّكذيب، وهو التّصميمُ "على أَنّ الخبرَ كذِبٌ بالقطع عليه، ونقيضُهُ التّصديقُ، ولا تُطلقُ صِفَةُ المُكذِّبِ إلّا لِمَن كذّب بالحَقِّ؛ لأنَّها صِفَةُ ذمّ"[4].

3) ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾: جمعٌ مفردُهُ (آيَةٌ)، وهي "طائفةٌ من القرآن، يتّصلُ بعضُها ببعضٍ إلى انقطاعِها، طويلةً كانت أو قصيرة"[5]، ولها معنًى آخرُ جامعٌ هو العلامة[6].

4) ﴿أَصۡحَٰبُ﴾: من (صَحِبَ)، والصّاحبُ هو المُلازمُ دائمًا[7]، فهُم مُلازمُون دائمُو المُكث في (الجَحِيم).

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/273.
(2) الرّاغب، المفردات: (كفر).
(3) الرّاغب، المفردات: (كفر).
(4) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 45.
(5) الكفويّ، الكليّات، ص: 41.
(6) ابن منظور، لسان العرب: (أيا).
(7) الراغب، المفردات: (صحب).

5) ﴿ٱلۡجَحِيمِ﴾: جذره (جَحَمَ)، والجَحمَة شدّة تأجّج النّار[1]، وهي اسم من أسماء النّار أعاذنا اللّه وإيّاكم منها.

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

تُشير الآيةُ الكريمةُ إلى حقيقةٍ كثيرًا ما حثَّ عليها الأنبياءُ والمُرسلون، وهي أنّ مَن يكفُر ويُكذّب بآياتِ اللّه، فإنّ مَصِيرَهُ جهنّمُ، وهُو من أصحاب الجحيم، المُلازميها، الخالدين فيها، وفي الآية هدايةٌ إلى أنّ خلافَ هذه الحقيقة، بمفهُوم المُخالفة، هُو الصّواب، وهُو أنّ مَن يُؤمنُ، ويُصدّقُ بالرُّسُل، وبما أنزل اللّه، فهُو من المُتّقين الّذين أعدَّ اللّه لهم أنواعَ الجنّات خالدين فيها جزاءَ ما قدّموا من إيمانٍ وأعمالٍ صالحات.

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

التّكذيبُ بعد الكُفر من الخاصِّ على العامِّ:

الكُفر معناهُ تغطيةُ حقيقة التّوحيد والإلهيّة، والتّكذيبُ تغطية الحقّ والتّدليس عليه

في مُقابل ما أعطى اللّه للمُؤمنين من الجزاء الحسن، ابتدأ هذه الآية بالرّهط المُخالف لهُم من أولئك الّذين كفرُوا من اليهود والنّصارى والمُشركين، ممّن كذّب بالآيات، وهُنا عطف التَّكذِيب على الكُفر، مع أنّهُ ضربٌ منهُ، فالكُفر معناهُ التّغطيةُ والسّترُ للحقائق؛ وتغطيةُ العقُول عن إدراك الحقّ والتّكذيبُ مُشابهٌ لهُ في تغطية الحقّ والتّدليس عليه، وحَجبِهِ عنِ العُقُول والبصائر، "فهو هنا من باب عَطف الخاصِّ على العامِّ"[2]، أو المُجمَل على المُفَصّل، ثُمّ حكم عليهم بقوله ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾، أي: "هُم سُكّانُها، واللّابثُون فيها"[3]، بل والخالدُون فيها، والآية بتمَامِهَا ذُكرت ثلاثَ مرّاتٍ في القرآن الكريم؛ في هذا المَوضِعِ مرّة، وفي الآية العاشرة

(1) الراغب، المفردات: (جحم).
(2) الشّوكاني، فتح القدير: 2/79.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 1/5130.

من المائدة أخرى، والآية التّاسعةَ عشرةَ من الحديد مرّة ثالثة، وهو يدخُلُ في باب التّكرار الّذي يُفيدُ التّوكيد، ولهُ فوائدُ عظيمةٌ.

دلالةُ اسم الإشارة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾:

الإشارةُ إلى أصحاب النّار باسم الإشارة المُفيد للبُعد (أولئك) يُؤذِنُ بأنَّ المُشارَ إليهم هم أصحابُ النّار المُتّصفون بما سبق ذِكرُهُ من الصّفات، وهي الكُفرُ باللّه والتّكذيب بآياته، وهم الحقيقون بالجزاء الذي كتبه اللّه الدّيّانُ الحسيبُ لهم.

المُشارَ إليهم بأنّهم أصحابُ النّار هم الكافرون المُكذّبون الحقيقون بالجحيم

التّعبير بالاسميّة ودلالاتُها على الثّبات واللّزوم في ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾:

استعمل لفظ (أصحَاب) بالاسميّة، لدلالتها على الثُّبُوت؛ لذلك جاءت مُشتقّاتُها في القرآن الكريم اسميّةً أكثرَ من مجيئها فعليّة؛ لأنّ الصُّحبة أمرٌ إذا حصل، فإنّه يستمرُّ ويستقرُّ ويدومُ، والصّاحبُ من لازم أبدًا[1]، وسِوَى ذلك لا يُسمّى صاحبًا؛ لأنّ الصّاحبَ هو المُلازم المُعاشر، أمّا غيرُه الّذي لا يُلازم، بل قد ينقطعُ، فيُسمَّى صَديقًا أو رفيقًا أو نحوهُ، ولا يُسمّى صَاحبًا، وفي هذا المضمَار، يقولُ الشّاعرُ:

أصحابُ النّار هم الذين يستقرّون فيها، ويلازمونها، ولا يخرجون منها:

إنَّ أَخَاكَ الصّدقَ مَن كانَ مَعَك *** وَمَن يَضُرُّ نَفسَهُ لِيَنفَعَك

ومَن إذا رَيبُ الزَّمَانِ صَدَعَك *** شَتَّتَ فِيكَ شَملَهُ لِيَجمَعَك[2]

وعندئذٍ فإنّ الاسميّة أليقُ بهذا اللّفظ؛ لذلك جاءَ هذا المعنى في أغلبِ وُرُوده في آيات القرآن بالاسميّة، ومنه هذه الآية، دلالة على ثبات حال الموصُوفين بها.

تعريفُ الجزأين وإفادتُه الحَصرَ:

قوله "﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾، يُفيد الحصر، أَي: أولئك أَصحابُ الجحيم لا غيرُهم، والمُصاحبُ للشَّيء هُو المُلازمُ له، أي

(1) الرّاغب، المفردات: (صحب).

(2) البيتان لأبي العتاهية، من ديوانه، ص: 335، يُنظر: أيضًا: أبو بكر الخوارزميّ، الأمثال المولّدة، ص: 419، ويُنسبان أيضًا لعليّ بن أبي طالب ﵁، يُنظر: كتاب صيد الأفكار، لحسين المهدي: 1/668.

تخصيصُ النّار بالكافرين المُكَذّبين كأنَّ النّارَ خُلِقَت لهم، وهم أصحابُها دون غيرهم:

الَّذي لا ينفكُّ عنه، فهذا يقتضي تخصيصَ هذا الدَّوام بالكفَّار"[1]، وما ورد بالفعليّة لا يُفيد الثّبات، من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍۭ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِى ۖ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا ۝٧٦﴾ [الكهف: 76]، وهُو حديثُ مُوسى عليه السلام مَعَ الخِضر عليه السلام ، الّذي وهبهُ اللّه من لدُنه علمًا، وقد وردت بصيغة الفعل الّذي يُفيد التّجدّد؛ لأنّ مُوسى عليه السلام لم يكن صاحبًا بصفة الدّوام والثّبوت لهذا الرّجل الصّالح؛ لأنّه لم يُلازمه على الدّوام، ولكنّه طلب مُصاحبته استثناءً في مُدّة مُعيّنة من الزّمن؛ لأنّه كان يتعجّلُ معرفة ما خفي عنه، حتّى حصل الفراقُ بينهما، لمّا عجَزَ صَبرُ موسى عن الالتزام بعدم السُّؤال عن تصرُّفات الخِضر، ممّا كان غريبًا وخارجًا عن مألُوف أحكام الشّرع والعُرف الّتي ألفها مُوسى وعرفها، فانبرى يحتجُّ على كلّ فِعلٍ من الوقائع الثّلاث تِباعًا، كما فصّلت في ذلك سورةُ الكهف.

(1) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/74.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ۝٨٧ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ ۝٨٨﴾ [المائدة: 87 - 88]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

في هذه الآية دعوةٌ للّذين صدَقُوا اللّه، وأقرُّوا بما جاءهُم من الحقّ، ألّا يمنَعُوا أنفُسَهُم من الطّيبات الّتي أحلّها اللّه، كما يفعلُ القِسّيسُون والرُّهبانُ الّذين حرّمُوا "على أنفسِهم النّساءَ والمطاعمَ الطيِّبة، والمشاربَ اللّذيذة، وحَبَسَ في الصّوامع بعضُهم أنفسَهم، وساحَ في الأرض بعضهم"[1]؛ لذلك فإنّ مُناسبة " هذه الآية لما قبلها، تتجلّى في أنَّه تعالى لمّا مدح النَّصارى، بأنَّ منهم قسِّيسين ورُهبانًا، وكان من عادتهم الاحترازُ عن طيِّبات الدُّنيا وملذّاتها؛ أوهَمَ ذلك ترغيبَ المُسلمين في مثل ذلك التَّقشُّف والتّبتُّل، فبيَّن تعالى أنَّ الإِسلام لا رهبانيَّة فيه"[2].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لَا تُحَرِّمُواْ﴾: فعلٌ مشتقٌّ من (حرم)، ومصدرُه التّحريم، ومنه أيضًا "الحَرامُ وهو المَمنُوعُ منه؛ إمّا بتَسخيرٍ إلهيّ، وإمّا بشريّ، وإمّا بمنعٍ قَهريّ، وإمّا بمنعٍ من جِهَةِ العَقل، أو مِن جِهةِ الشّرعِ، أو مِن جهةِ مَن يُرتَسَمُ أمرُهُ"[3]، والتّحريمُ الواردُ في القرآن الكريم، هُو تحريمُ الشّرع، وكُلُّ ما سواه، لا يُعَدُّ تحريمًا؛ لذا نَهَى الحقُّ ﷻ هؤلاء النّفرَ الّذين حرّمُوا على أنفسهم ما حرّموا، ومنها ما عبّر عنه القرآن بعبارة ﴿طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ﴾.

2) ﴿طَيِّبَٰتِ﴾: جمعٌ بالألف والتّاء، مفردُهُ طيّبٌ، والأصلُ فيه أنّه "ما تَستَلِذُّهُ الحَوَاسُّ، وما تَستَلِذُّهُ النّفسُ، والطّعامُ الطَّيِّبُ في الشّرعِ ما كان مُتَنَاوَلًا من حيثُ ما يَجُوزُ"[4]، مع مُراعاة أنَّ الحقَّ ﷻ قد أحلّهَا لعباده المُؤمنين.

---

(1) ابن جرير، جامع البيان: 1/5130.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/10.
(3) الرّاغب، المفردات: (حرم).
(4) الرّاغب، المفردات: (طيب).

3) ﴿أَحَلَّ﴾: فعلٌ جذرُه اللُّغويُّ (حَلَلَ)، والحلالُ نقيضُ الحرام[1]، فما قيل في شأن الحرام، يُقالُ هنا نقيضُهُ، والمعنى: إنّ ما حرّمتُم على أنفُسكم من الطّيبات، هي حلالٌ مُباحةٌ لكُم، مع مُلاحظة أنّهُ عبّر بلفظ الحلال (أَحَلَّ)، ولم يُعبّر بلفظ الإباحة (أَبَاحَ)، وذلك بسبب " أَنّ الحلال هو المُباح الَّذي عُلِمَ إباحته بالشَّرع، والمُباحُ لا يُعتبرُ فيه ذلك؛ تقولُ: المشيُ في السُّوق مُباحٌ، ولا تقول: حلالٌ"[2].

4) ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ﴾: جذرُه اللُّغويُّ (عَدَوَ)، والأصلُ فيه أن يدُلَّ على مُجاوزة الحدّ[3]، والتعدّي كذلك " والعُدوانُ الظُّلمُ الصُّراحُ، والاعتداءُ مُشتقٌّ من العُدوان"[4]..

5) ﴿لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾: (لَا يُحبُّ) من المحبّة، وهي " إرادةُ ما تراهُ أو تظنُّهُ خيرًا"[5]، وهُناك محبّةٌ مُتبادلةٌ بين العبد وربّه، "فمَحَبّةُ اللّهِ تعالى للعَبدِ إنعامُهُ عليه، ومَحبّةُ العَبدِ لهُ طلبُ الزُّلفَى لَدَيهِ"[6]، والتّعبيرُ هنا بأنّ اللّه لا يُحبُّ المُعتدين، فيه تنبيهٌ على خطر ارتكاب المحظُورات، وتذكيرٌ بالمنهيات.

6) ﴿وَكُلُواْ﴾: الهمزة والكاف واللّام باب تكثرُ فروعه، والأصلُ كلمةٌ واحدةٌ، ومعناها التَّنقُّص[7] وغير ذلك، فالأكلُ معرُوفٌ، وهو تناولُ الطّعامُ ونحوه، ومع ذلك فمنهُ ما يكون حلالًا، ومنهُ ما ليس كذلك.

7) ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ﴾: فعلٌ مُشتقٌّ من الرّزق، ومعناهُ "يدُلُّ على عطاءٍ لوقتٍ، ثُمَّ يُحمَلُ عليه غيرُ المَوقُوت؛ فالرِّزقُ عطاءُ اللّه جلَّ ثناؤه، ويُقال رزقه اللّه رزقًا"[8]، فالرّزقُ مدلولٌ عامٌّ يقعُ على أشياءَ كثيرةٍ، كالمطر والمال والعلم والأبناء والأنعَام وغيرِها.

8) ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾: أمرٌ بالتّقوى، و" الاتّقاء هو افتعالٌ من الوقاية، وهي فرطُ الصّيانة، وشدَّةُ الاحتراس من المكرُوه"[9]، فالأصلُ فيه من الوقاية، ثمّ استُعير وصار "المُتّقي في

(1) ابن منظور، لسان العرب: (حلل).
(2) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 225.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عَدَوَ).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عَدَوَ).
(5) الرّاغب، المفردات: (حب).
(6) الرّاغب، المفردات: (حب).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أكل).
(8) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (رزق).
(9) الكفوي، الكليّات، ص: 38.

عُرف الشَّرع، اسمٌ لمن يقي نفسَهُ عمَّا يضُرُّهُ في الآخرة، وهو الشّرك المُفضي إلى العذاب المُخلّد، وعن كُلِّ ما يُؤثِمُ من فعل أو ترك، وعن كُلّ ما يَشغَلُ عن الحقّ، والتبتُّل عليه بالكُلِّيَّة"[1].

المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

دَعــــوةٌ إلى تجنّب تحريم الـطّـيّـبـات، وتـوجـيـهٌ إلى الأكل من الأرزاق الطّيّبة:

يدعُو الحقُّ ﷻ المؤمنين ألّا يمنعُوا أنفُسَهم الحلالَ، وهُو طيّباتُ الرّزق من المَأكل والمَشرب والمَلبس وسواها، كما فعل نفرٌ من المُسلمين في عصر النّبيّ المُصطفى ﷺ، ممّن ورد ذكرُهُم في سبب النُّزُول؛ ففي ذلك سيرٌ بغير سُنّة الإسلام والمُسلمين، ثُمّ إن كان هذا التّحريمُ والتّركُ من باب التّديُّن، فهُو من باب الابتداع في الدّين؛ إذ إنّ فعلَهُم ذاك، فيه اعتداءٌ ومُجاوزةٌ للحدّ؛ وهو ما لا يُحبُّه اللّه، وفي المُقابل يدعو الحقُّ ﷻ المُسلم، أن يتمتّع بما رزقه اللّه من الحلال الطيّب، مع التّأكيد أنّ تحريم ما أحلّه اللّه، ليس من التّقوى، بل إنّه يَنزعُ عن صاحبه رِبقة الإيمان، والآيةُ تُرشدُ إلى ضرورة الابتعاد عن التّحريم والتّحليل، اعتمادًا على شُبهات واهية ضَعيفة، بل يجبُ أن يكون بمُقتضى ضرُورةٍ شرعيّةٍ مُؤكّدة، وشرطُهُ أن يكون واقعًا وعليه دليلٌ، وهُو سُبحانهُ يُريدُ من عباده الشُّكرَ على ما رزقهم، ويطلُبُ منهُم عدمَ الإسراف في تناوُل النّعم واستعمالها، وفق أوامرِهِ ونواهِيه؛ ذلك لأنّ التّحريم ليس من شأن البشر، بل هُو من اختصاص خالق البشر وحدَه، لا شريك لهُ.

الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

النّداء بـ(يا) لاسترعاء انتباه أهل الإيمان:

نداءُ الله كلَّ مَن دخـلَ في عَـقد الإيمان:

قوله ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: تركيبٌ لغويٌّ قرآنيٌّ شائعٌ في الكتاب الكريم، وقد ورد هذا التّركيبُ في نحو تسعةٍ وثمانين مَوضِعًا من

(1) الكفوي، الكليّات، ص: 38.

الكتاب المُحكم، وهو من أساليب الإنشاء الطّلبيّ، مُكوّنٌ من (يَا) النّداء، وهي أصلُ باب النّداء، يُنادى بها القريبُ والبعيدُ، ثمّ (أيُّ) وهو مُنادى نكرةٌ مبنيٌّ على الضّمّ في محلّ نصب، و(ها) للتّنبيه، و(الّذينَ) اسمٌ موصولٌ مُختصٌّ بجماعة العُقلاء، وهو هنا نعتٌ أو بدلٌ لـ (أيُّ)[1]، وقولُهُ: (آمَنُوا)، جملةٌ فعليّةٌ صلةُ الاسم الموصُول؛ تعرّفُ الاسمَ الموصولَ؛ لأنّهُ وإن كان منَ المعارفِ، فإنّهُ يظلُّ مُبهمًا، ما لم تُذكر الصّلةُ فيتعرّفُ، وتظهرُ ملامحُهُ، لذلك قال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

عادةُ ذِكر أداة النّداء في مناداة المؤمنين في القرآن الكريم:

النّـداءُ للتّنبيه والإيماء بفضل الإيمان وتقريره في النّفوس:

ومن ملامح هذا التّركيب المُهمّة في هذه الآية، لزُومُ ياء النّداء في جميع المَواضِع الّتي ظهر فيها، ففي اللّسان العربيّ جرت العادةُ أن تُحذف أداةُ النّداء كثيرًا؛ لغرض التّخفيف؛ ولكثرة الاستعمال، لكنّها لم تُحذف هنا، دلالةً على أهميّة الموضوع، وتنبيهًا على فضله وعُلُوّ شأنه، فهو نداءٌ فيه تذكيرٌ بالنّعم، وتقريرُ الإيمان باللّه وحده.

وُقوعُ النّهي في جواب الطّلب:

نَهيُ الذين آمنوا عـن تـحـريـم الـطّـيّـبات التي أحـلّـهـا الـلـه لعباده:

النّداءُ من الأساليب الطّلبيّة، وجوابُهُ في هذه الآية جُملة النّهي، في قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾، وهنا نهيٌ بـ(لا) الدّالة على امتناع فعل الشّيء، وهو نهيٌ عن تحريم شيء أباحه اللّه للّذين آمنوا من أمّته، وهذا النّهي وُجِّه لـ"جماعة من الصّحابة عزمُوا على التّقشُّف المُفرِط، والعبادة المُفرطة الدّائمة... فنهاهُم الرّسولُ عن ذلك"[2]، فالمعنى: لا تُحرّمُوا على أنفسكم الطّيبات والمُستلذّات من الطّعام والشّراب والنِّكاح وغيرها، ممّا أحلَّ اللّهُ لعباده؛ فإنّهُ لم يخلقها عبثًا، بل فيها حِكَمٌ بَلِيغةٌ؛ منها اختبارُ اللّه عباده، ليرى من يشكُرُ منهم ويُنيب، ومن يكفرُ ويطغى.

---

(1) صافي، الجدول: 1/223.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/349.

بلاغة الحذف في قوله: ﴿لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ﴾:

في هذه الآية الكريمة لفتةٌ بلاغيّةٌ، مُرتبطةٌ بالحذف في التّعبير القرآنيّ؛ إذ ظاهرُ اللّفظ أنّ التّحريمَ واقعٌ على ذوات الطّيبات، إلّا أنَّ الشَّرع بيّنَ أنَّ التَّحريمَ يقعُ على تناوُل الطّيبات، من أكلٍ وشُربٍ ولُبسٍ وجِماعٍ ونحوه، وليس على مُجمل اللّذات؛ لأنّ اللّذاتِ سمَّاها اللّه (طَيِّبَاتٍ)، لا تتّصفُ بالحِلّ والحُرمة شرعًا؛ فعُلِمَ أنّ المَحذُوف هو التّناوُل، أي: تناوُل الطّيبات الّتي أحلّها اللّه لنا، "والمُراد بتحليله تعاطيه، أو اعتقاد حلّه"[1].

التّحريم لا يقعُ على ذوات الطّيبات، وإنّما الّذي يحرُمُ هو تناوُلُها والاستفادةُ منها

التّضمين في الفعل ﴿لَا تُحَرِّمُواْ﴾:

فعل التّحريم (لا تُحَرِّمُوا)، مُتضمِّنٌ معنى "لا تعتقدُوا تحريم ما أَحَلَّ اللّه، ولا تُظهِرُوا باللّسان تحريمه، ولا تجتنبُوه اجتنابًا يُشبهُ اجتناب المُحرّمات"[2]؛ لأنّ التّحريم مُختصٌّ به تعالى على لسان رَسُوله، ولا يُمكن لبشر أن يُحرّم شيئًا أو يُحلّه؛ فالفعلُ إذن ليس على معناه الموضوع في كلام العرب.

التّحريمُ مُختصٌّ بالله تعالى على لسان رسوله، وليسَ لِبَشَرٍ أن يُحرّم شيئًا أو يُحلّه:

تأكيدُ النَّهي في ﴿لَا تُحَرِّمُواْ﴾ بالنَّهي في ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ﴾:

في الآية نَهيٌ عن تحريم الطّيّبات، ونَهيٌ عن تجاوُز الحدود فيما حرَّم اللّه:

قوله ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾: (الواو) هنا عاطفةٌ، فهذه الجملة معطوفةٌ على الجملة السّابقة لها، فبعد النّهي عن تحريم ما أحلّه اللّه من الطّيبات، أكّد هذا النّهيَ بقوله ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾، فـ(لا) الثّانية ناهيةٌ، أكّدت (لا) الأولى، وتكرارُها هنا لإضفاء مزيدِ أهميّةٍ على هذا الخطاب؛ لأنّه نهيٌ جديدٌ؛ نهيٌ عن الاعتداء، ومُجاوزة الحدّ، فبَعدَ النّهي عن تحريم الطّيبات، من مَلبسٍ ومَشربٍ وغيره، قال ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ﴾.

(1) الخفاجيّ، عناية القاضي: 3/275.
(2) النّيسابوريّ، غرائب القرآن: 3/8.

معنى الاعتداء في الآية الكريمة:

الاعتداءُ "تجاوُزُ الحدّ فيما حرَّمَ اللّه، أو فيما حلّل اللّه، أي: أنّ اللّه يُحبُّ من يقفُ عند الحُدُود"[1]، والتّعبيرُ بـ (لا تعتدُوا) بعد النّهي عن تحريم الطّيبات يُوحي بأمر آخر أكبر ضررًا من أن يحرّم الإنسان على نفسه الأكل والشُّرب وسواهما؛ لذلك فسّر ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ﴾ "أي لا تَجُبُّوا أَنْفُسَكُم"[2]، فإنَّ النّفرَ الّذين حرَّمُوا على أنفسهم الطّيبات، وهم المذكُورُون في سبب النّزول، زادُوا على تحريمهم ذاك، أن قامُوا بـ" جَبِّ المَذَاكِير، وقطع آلةِ التَّنَاسُلِ"[3]، فكان هذا الأمرُ اعتداءً صَارخًا، يجبُ معهُ النّهيُ.

الوُقوفُ عند حدود الله مطلوب، والتّنطُّعُ اعتداء

مناسبة التّذييل بقوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾:

جاء ختامُ الآية بقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ مناسبًا لمضمونها، وهو "تذييلٌ للّتي قبلها؛ للتّحذِير من كُلِّ اعتداءٍ"[4]، فصدَّرَهَا بـ (إنَّ) الدّالةِ على التّوكيدِ، وهي في مُجملَهَا دالّةٌ على التّعليل، أي: لا تعتدُوا؛ لأنَّ اللّه لا يُحِبُّ المُعتدين المُجاوزين الحدَّ والشّرعَ؛ والألفُ واللّامُ في (المُعتَدِينَ) للجنس، وتَشمَلُ كُلّ مُعتدٍ، فالعِبرةُ بعمُوم اللّفظ لا بخُصُوص السّبب، كما يقولُ الأصُوليُّون.

كلُّ مَن يُجاوِزُ حدودَ الشّرع مُعتَدٍ، واللهُ لا يُحبُّ المُعتَدين

الأمرُ للإباحة في قوله: ﴿وَكُلُواْ﴾:

قوله تعالى ﴿وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗاۚ﴾: الواوُ عَطَفَت هذه الآيةَ على ما قبلَهَا؛ لتعلُّقِها بها، فإنّهُ لمّا نَهَى اللّه تعالى عن تحريم الطّيّبات، أبَاحَ الأكلَ الحَلَال، والفعلُ (كُلُوا) فعلُ أمرٍ، بناؤُهُ للأمر، وهو في أصلِهِ يقتضِي الوُجُوب، لكنّها "أعنِي صيغةَ الأمرِ،

الدّعوةُ للأكل من الحلال الطّيّب إباحةٌ وامتنانٌ

(1) الشّعراوي، تفسير الشّعراوي: 6/3356.
(2) الفرّاء، معاني القرآن: 1/318.
(3) الثّعلبي، الكشف والبيان: 4/102.
(4) ابن عاشور، تفسير التّحرير والتّنوير: 7/17.

قد تُستعمَلُ في غيرِ طلبِ الفِعلِ، بحسبِ مُناسَبَةِ المَقَام كالإبَاحَة"[1]، فالفعلُ (كُلُوا) هنا، خَرَجَ إلى معنَى الإباحة، فأباحَ لهُم الأكلَ من الرّزقِ الّذي أنزلهُ لهُم، ولعلّهُ يدخُلُ في باب الامتنان منهُ سُبحَانَهُ على ما أنعَمَ من فضله وآلائِهِ حيث أنعَمَ عليهم بأن يأكُلوا من رزقه.

دلالة التّعبير بـ ﴿مِمَّا﴾:

التّعبيرُ بـ(مِن التّبعيضيّة إرشادٌ إلى ترك الإسراف

إنَّ قولهُ ﴿مِمَّا﴾ يتركّبُ من إدغام حرف الجرّ (مِن) مع (مَا)، و(مِن) تُفيدُ التّبعيض في كثير من أحوالها، وقد قال تعالى: ﴿كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ﴾ بـ(مِن) التَّبعِيضيَّة، ولم يقُل (كُلُوا مَا رَزَقَكُم)، "فكأنّهُ قال: اقتصِرُوا في الأكل على البعض، واصرفُوا البقيَّة إلى الصَّدقات والخيرات؛ لأنّهُ إرشادٌ إلى ترك الإسراف"[2].

المرادُ بمعنى الأكل في قوله ﴿وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾:

(الأكل) تعبيرٌ عن كل أنواع المُباحات من أكلٍ ومشرَبٍ وملبسٍ وغيرها

وينبَغي النّظرُ في أنّه ليس المقصودُ هُنا الأكلَ، على وجه التّخصيص، بل يشملُهُ ويشملُ المشربَ والملبسَ والمركُوبَ وغير ذلك من المُباحات الّتي يتمتّعُ بها الإنسانُ، أي: أنَّ التّعبيرَ من إطلاق الخاصّ وإرادة العامّ؛ لأنَّ المُراد مُطلقُ الانتفاع بالرّزق، " وخُصَّ الأكلُ بالذِّكر، لأنَّه أَعظمُ المقصُود، وأَخصُّ الانتفاعات بالإنسان"[3]، وهو ملمَحٌ بيانيٌّ لطيفٌ، يُؤيّدُهُ قولُه تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾، وما ذكر من سبب النّزول في أنّ التّحريم لم يكن في المأكول فقط.

الوجوه الإعرابيّة للفظ ﴿حَلَٰلًا﴾:

الأمرُ مُتوَجّهٌ إلى الأكل مِمّا حلَّ وطابَ من رزق الله

في قوله ﴿حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾، لفظ (حلالًا) اسمٌ منصُوبٌ يحتملُ أن يكُون مفعولًا أو حالًا أو نعتًا لمصدر محذُوف؛ أي: (أكلًا حلالًا)، ولفظ (طَيِّبًا) في كلّ الأحوال يكونُ نعتًا.

(1) القزوينيّ، الإيضاح: 3/83.
(2) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/77.
(3) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 8/120.

جاء في أنوار التّنزيل[1]: "كلوا ما حلَّ لكم وطابَ ممّا رزقَكم اللّه، فيكون (حلالًا) مفعولَ (كُلُوا)، و(مِمّا) حالٌ منه تقَدَّمت عليه لأنّه نكِرَةٌ، ويجوزُ أن تكون (مِن) ابتدائيّةً مُتعلّقةً بـ كلوا، ويجوزُ أن تكونَ مفعولًا، و(حلالًا) حال من الموصول أو العائد المحذوف؛ أو صفةً لمصدر مَحذوف، وعلى الوجوه لو لم يقع الرّزق على الحرام لم يكن لذِكر الحلال فائدة زائدة".

اقترانُ الأمر بالتّقوى بالإيمان:

إيمانُ المسلم يدعوهُ إلى الاجتهاد في التّرَقّي في مدارج التّقوى

قوله ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾: فيه أمرٌ لهُم بتقوى اللّه، من خلال إتيانِ أوامرِه، واجتنابِ نواهيه، وهذه التّقوى مُقترنةٌ بالإيمان، بقوله ﴿ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾، وههنا لطيفةٌ بيانيّةٌ في التّقديم والتّأخير.

بلاغة تقديم الجارّ والمجرور للدّلالة على التّخصيص والاهتمام:

تقديمُ الجار والمجرور في قوله (بِهِ مُؤمِنُونَ)، معناهُ تخصِيصُ الإيمان باللّه وحدَهُ

التّقديمُ والتّأخيرُ من أهمّ أبواب البلاغة؛ والمتكلّمُ يُراعي في هذا الباب ما يستحقُّ ذلك؛ لتتبيّن مَزيّةُ التّقدُّم ومزيّةُ التّأخّر، ومن البدهيّ أنّ ما تقدّم من الكلام، فتقدُّمُه في اللّسان على حسب تقدُّم المعاني في الجَنَان، والعربُ "إنّما يُقدّمون الّذي بيانُه أهمُّ لهُم، وهُم ببيانه أعنَى، وإن كانا جميعًا يهُمّانهم ويعنيانهم"[2]، ومثالُ التّقديم والتّأخير واضحٌ في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾، فهُنا قدَّمَ الجارّ والمجرُور على الاسم، والتّقديمُ هُنا يُفيدُ الاهتمام والتّخصيص، بخلاف ما لو قال (أَنْتُم مُؤمِنُونَ بِهِ)، والجملةُ هنا ابتدائيّةٌ صلةُ الاسم الموصول، فـ(أَنْتُم) مبتدأٌ، و﴿مُؤۡمِنُونَ﴾ خبرُهُ، وشبهُ الجُملة ﴿بِهِۦ﴾، جارٌّ ومجرورٌ؛ وعليه فقولُهُ: ﴿بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾، معناهُ الإيمانُ به دون سواه، وهو تخصِيصُ الإيمان باللّه وحدَهُ، وهذا

(1) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 2/141.
(2) سيبويه، الكتاب: 1/34.

يأتي مُناسِبًا للسِّياق الوارِدِ، من أوّل الآيات في النّهي عن التّحريم، حتَّى نصل إلى الأمر بالتّقوى، ولو قال: (أَنتُم مُؤمِنُونَ بِهِ)، فإنّه يحتملُ أنّكُم مُؤمنُون به وبغيره، وهذا غيرُ المُراد في الآية الكريمة، فضلًا عن أنّ الجُملة هُنا اسميّةٌ، تدُلُّ على الثُّبُوت والاستقرار.

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم
بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ
مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ
فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ وَٱحۡفَظُوٓاْ
أَيۡمَٰنَكُمۡۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٨٩﴾

[المائدة: 89]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا نزل قولُهُ تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾، قال بعض المسلمين: يا رسول الله: كيفَ نَصنَعُ بِأيمَانِنَا الَّتي حَلَفنَا عليها؟ وكانوا حَلَفُوا على ما اتَّفقُوا عليهِ[1]، وعلى ذلك فهذه الآيةُ شديدةُ الاتّصال بما سبقَ منَ الآياتِ، ومُناسِبَةٌ أشدَّ المُناسبة لَموضِعِها مِن تَيْنِك الآيتينِ.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾: من (أَخَذَ)، والأخذُ الشّيء، والحُصُول عليه مرّةً بالتّناول، ومرّةً بالقهر والقُوّة[2]، وهكذا مُجملُ معاني الأخذ، تُفيد التّعدية، أي: تُجاوز الفاعل إلى المفعولِ؛ ولأنَّ الفعلَ منهُ من الأفعال المُتعدّية للمفعول، بدلالة حصُول اسم المفعُول منهُ، وهو (مَأخُوذٌ)، أمّا التّعبيرُ بالفعل (يُؤَاخِذُ) "فتخصيصُ لَفظِ المُؤاخذة، تَنبيهٌ على معنى المُجازاةِ والمُقابَلَة، لِما أخذُوهُ من النِّعَم، فلم يُقابلوهُ بالشُّكر"[3]، والتّعبيرُ هنا جاء بنفي المُؤاخذة، وأن لا حَرَجَ على الإنسانِ، فيما يُحدِثُهُ في اليمين من (اللّغو).

2) ﴿بِٱللَّغۡوِ﴾: لفظ (اللَّغو) لهُ أصلان في كلام العرب، وورد في مقاييس اللّغة: الأوّل

(1) البغويّ، معالم التّنزيل: 3/90.
(2) الرّاغب، المفردات: (أخذ).
(3) الرّاغب، المفردات: (أخذ).

يدلُّ على شيء مُهمَل لا يُؤبَهُ به، والثّاني على اللهج والنّطق بالشّيء[1]، والمذكُورُ في الآية ظاهِرُهُ الثّاني، وهو أن يلهجَ المرءُ بكلام ما؛ أي: أن يلغُوَ، إلّا أنّ بلاغة التّعبيرِ الحكيم تجعلُ من الأصلين واقعًا في هذا السّياق؛ فاللّغوُ هنا مع انضِمَامِهِ إلى اليمين، يكتسِبُ المَعنَيَين جميعًا؛ فهو لهَجٌ وكلامٌ لا يُعتدُّ به؛ وآيةُ ذلك أنّ الحقَّ ﷻ، لم يُؤاخِذهُم به، لقوله ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾، ويعني ما تلفّظُوا به من ضلالاتٍ وأباطيل.

3) ﴿فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾: الأيمانُ جمعُ تكسيرٍ، يُفيدُ القلّة، مُفرَدُهُ (يمينٌ)، وهُو لفظٌ مُشترَكُ الدّلالة، يُطلِقُ عليهِ الدّلاليُّون مُصطلحَ المُشتَرَك اللّفظيّ[2]، وقد يكونُ معنى اليَمين يمينَ اليد، وقد يُعَبَّرُ به عن القوّةِ والجَبَروتِ، وقد يُراد به الحَلَفُ أو القَسَمُ[3]، وهكذا تتعدّدُ معاني اليمين، والّذي يحدّدُها السِّياقُ الذي يردُ فيه اللّفظ، ومعنى اليمين هنا الحَلفُ والقسمُ، وهو واضحٌ من سياقها، ومن سبب النّزول.

4) ﴿عَقَّدتُّمُ﴾: فعلٌ من (عَقَدَ)، والعَقدُ " الجَمعُ بين أطرَاف الشّيء، ويُستعمَلُ ذلك في الأجسَامِ الصُّلبَةِ، كَعَقدِ الحَبلِ، وعَقدِ البِنَاء، ثُمّ يُستعارُ ذلك للمَعَاني، نحو عَقدِ البَيعِ والعَهدِ "[4]، وعقّدتُمُ الأيمانَ: تعمّدتُم وقَصَدتُم به اليمينَ، وتعقيدُ الأيمانِ توثيقُها، قال الفرزدق:

وَلَستَ بِمَأخُوذٍ بِلَغوٍ تَقُولُهُ *** إِذَا لَم تَعَمَّد عَاقِدَاتِ العَزَائِمِ[5]

5) ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ﴾: الكفّارةُ من الكُفر، وهو التّغطيةُ والسّتر، والمُرادُ ما يُغطّي الإثم[6].

6) ﴿إِطۡعَامُ﴾: مصدرُ أطعمَ يُطعِمُ إطعامًا، وجذره اللُّغويّ من (طَعِمَ)، ومعنى الطَّعم تناولُ الغذاء، ويُسمّى ما يُتناوَلُ منه طَعمٌ وطَعَامٌ[7]، والفعل (أطعم) مزيدٌ بالهمزة الّتي تُفيد التّعدية، والمصدر منه (إِطعَامٌ)، وقد يُستعملُ هذا الفعلُ للتّذوُّق عُمومًا، كقوله

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (لغو).

(2) المشترك اللّفظي أن يكون اللّفظ واحدًا، والمعاني متعدّدة، بحسب السّياق الّذي ينتظمُها، كلفظة العين، فمن معانيها العين الباصرة، وعين الماء، والجاسوس، وغيرها، يُنظر: أحمد مختار، علم الدّلالة، ص: 145 فما بعدها (فصل المشترك اللّفظي).

(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (يمن).

(4) الرّاغب، المفردات: (عقد).

(5) الدُّرّة، تفسيرُ القرآن وإعرابه: 3/198.

(6) الدُّرّة، تفسيرُ القرآن وإعرابه، ص: 717.

(7) الدُّرّة، تفسيرُ القرآن وإعرابه، ص: 519.

تعالى ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾، فإنّه استعمله هنا مع الخمر، مثلما يتبيَّنُ في قصّة الآية وسبب النُّزول.

7) ﴿مَسَٰكِينَ﴾: جمعُ تكسير من صيغ مُنتهى الجُمُوع، زنة (مَفَاعِيل) مُفردُهُ (مِسكِينٌ)، وجذره اللُّغويّ من (سَكَنَ)، يُقالُ: سَكنَ الشيءُ يَسكُنُ سُكونًا إذا ذهبَت حركتُه[1]، فالمسكينُ (مِفعِيلُ) من معنى السّكون، و" المِسكينُ أَحسنُ حَالًا من الفَقِير"[2]، إذ ورد في آي الذِّكر الحكيم قوله: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ﴾ [الكهف: 79]، فهُم مَسَاكين، ولكنَّهم يمتلكُون سفينةً.

8) ﴿أَوۡسَطِ﴾: جذره اللُّغويُّ من الواو والسّين والطّاء، و(وَسَط الشّيء ما بين طرفيه)[3]، و" أَوسطُ الشَّيءَ أَفضلُهُ وخِيَارُهُ، كوسَط المَرعَى خيرٌ"[4]، ولذلك قيل فيما يُطعَم، إنّه من أفضلِ طعامِكم، إلاّ أنّ الأرجحَ في الطّعام "لا الدُّون الذي يُتقشَّفُ به أحيانًا، ولا الأعلى الّذي يُتوسّعُ به أحيانًا أخرى[5].

9) ﴿أَهۡلِيكُمۡ﴾: مادّتُهُ (أَهَلَ) و(أهلُ الرَّجُل زَوجُهُ، وأخصُّ النَّاس به، والتَّأَهُّل التَّزوُّج، وأهلُ البيت سُكَّانُهُ، وأهلُ الإسلام مَن يدينُ به"[6]، و﴿أَهۡلِيكُمۡ﴾ مُلحَقٌ بجمع المذكّر السّالم، جاء في الآية مفعولًا منصُوبًا بالياء، ويكونُ في حالة الرّفع (أهلُونَ) مثلُ أَرَضُون وعِلّيُّون.

10) ﴿كِسۡوَتُهُمۡ﴾: من كَسَا يَكسُو كسوَةً، فجذره (كَسَوَ) حصلَ فيه إعلالٌ فقُلبَتِ الواوُ ألفًا، ففعلُهُ الماضي (كَسَوَ)، فصار (كَسَا)، و(الكِسوَةُ والكُسوةُ اللّبَاسُ، كَسَوته أَلبَسته، واكتَسَى لَبِسَ الكُسوةَ"[7].

11) ﴿تَحۡرِيرُ﴾: مصدَرٌ للفِعل المُضعّفُ (حَرّرَ)، على زنة (فَعَّلَ)، وله معانٍ عدّة،

(1) الأزهري، تهذيب اللّغة: (سكن).
(2) الأزهري، تهذيب اللّغة: (سكن).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (وسط).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (وسط).
(5) المراغي، تفسير المراغي: 7/14.
(6) الخليل، العين: (أهل).
(7) الخليل، العين: (كسو).

منها: "الإفراد، يُقَال: حَرَّره بِأَمر كَذا أَي أفردَه لَهُ، وتحريرُ المبحث تَعيينُه وتعريفُه، وتحريرُ الكتاب وغَيره تقويمُه... والتّحريرُ بَيَانُ المَعنى بالكِتابَةِ"[1]، أمّا المعنى المرادُ في الآية، فإنّ "تَحرير الرَّقَبَة إعتَاقُهَا"[2]، وهو معنًى مجازيٌّ، يُرادُ منهُ إطلاقُ الإنسان من العبوديّة إلى الحريّة، وعبّر بالرَّقبة، وفي تعريف التّحرير بمعنى الإفراد هُنا، فكأنّهُ أفرد هذا العبد وخلّصهُ، بعد أن كان مُتعلّقًا بغيره تَعَلُّقَ عبوديّة، أي أفرده من سيّده.

12) ﴿فَصِيَامُ﴾: مصدَرٌ للفعل صامَ يصُومُ، وأصل فعله المجرّد (صَوَمَ)، حصل فيه إعلالٌ، وأيُّ إمساكٍ عن شيء يُسَمَّى صِيامًا، إلاّ أنّ دلالة اللّفظة قد تطوّرت بعد نُزُول القرآن، فأصبح الصّيام عَلَمًا على ركن من أركان الإسلام، وبقي المعنى الأصليُّ قائمًا في هذا اللّفظ الّذي تبلور حتّى إذا ما أُطلقَ الآن، انصرف الذّهنُ إلى الإمساك عن الطّعام والشّراب ونحوه، من طلوعِ الفجر إلى غُرُوب الشّمس.

13) ﴿إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ﴾: فعلُهُ حَلفَ يَحلِفُ، و" حلَف الشَّخصُ على المُصحَف أَقسَمَ، وحَلَفَ المُتّهمُ يمينًا أنّهُ بريءٌ ممّا نُسِبَ إليهِ"[3].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

لا حَرَجَ على المؤمنين في الأيمان الّتي تجري على الألسنة من غير قَصد

تؤكّد الآيةُ الكريمةُ أنّهُ لا حَرَجَ عليكُم ولا إثم فيما وقعَ منكُم سهوًا وغفلة، في الأيمان الّتي تلهجُون بها، ممّا يجري على الألسنة من غير قَصد، وأنّ الأيمان اللاّغية مَعفُوٌّ عنها، وقد عبّر هنا بصيغة عدم المُؤاخذة، ما لم تكُن مقصودةً فإن كانت مقصودَةً، فإنّها آنئذٍ تنعقدُ وتتأكّد، وتترتّب عليها أحكامُ الكفّارة الّتي فصّل فيها الفُقهاءُ.

(1) الكفوي، الكليات، ص: 310.
(2) الكفوي، الكليات، ص: 310.
(3) أحمد مختار، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: (حلف).

كـفّـارةُ اليمين إطـعـامُ عـشَـرة مـسـاكـين أو كِـسـوتُـهـم أو تحرير رقبة، وفي عدم الاستطاعة صيامُ ثلاثة أيّام

وصاحبُ اليمين مُخيَّرٌ في الكفّارة بين إطعام عشَرة مساكين، من أوسط طعام أهل البلد وأعدَلِه، أي: من غير إسراف ولا تقتير؛ أو توفير لباسٍ لهم مثل ذلك في التّوسُّط والاعتدال؛ أو عِتق عَبدٍ مَملوك، وقد عبّرَ عنه هنا بالرّقبة من باب المجاز، وفي كلّ ذلك هو مُخَيَّرٌ، فإن لم يستطعِ الوفاء بأحد هذه الخيارات، لفَقرٍ أو حاجة، شُرِعَ لهُ صيامُ ثلاثة أيّام، والآية تُرشِدُ إلى وجوب التّحفُّظ من الأيمان المُنعقدة الّتي يتفوّهُ بها المرءُ عامدًا، بل وفي السّياق تلميحٌ إلى تفادي الأيمان اللّاغية أيضًا، يُمكن للمُتأمِّل إدراكُهُ بالنّظر في نفي فِعلِ المُؤاخَذة، وكأَنَّ الحقَّ ﷻ يُخبرنا، بأنّهُ قد عفا عمَّا وقعَ من تلك الأيمان، ولا شكَّ أنَّ العفوَ، يكُونُ على ما ارتكبَهُ المرءُ؛ فهُو وإن كانَ قد حصَلَ على العَفو، إلّا أنّهُ حَرِيٌّ به أن يتجنّبَ ذلك، ما استَطاعَ إلى ذلك سَبيلًا.

الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

التّعبيرُ بنَفي المُؤاخذة بصيغة المُفاعلة:

لَـغـوُ الـيـمـين مَـعـفُـوٌّ عنها بِـلُـطـفِ الـلـه ورحمته:

قولُهُ تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾، هنا نَفَى اللّه ﷻ أن يُؤاخَذَ مَن يَلغُو في أيمَانِهِ؛ أي: ينفي أن يكُون اللّاغي في يمينه آثمًا بسببِ الحَلف واليَمين، والآية مُوجّهةٌ " للّذين كانُوا قد حرَّمُوا على أنفُسِهِم الطّيّبات، من أصحاب الرّسول ﷺ؛ كانوا حرَّموا ذلك بأيمانٍ حَلفُوا بها"[1]، والمُلاحَظُ أنّهُ استخدم (لَا يُؤَاخِذُ) في تعبيرٍ لطيفٍ، ولو كان المُتكلِّمُ بشرًا، لقال (لَا يُعَذِّبُكُمُ اللّه)، أو (لَا يُعَاقِبُكُم) أو نحوه، من ألفاظ التّهديد والتّخويف، على الرّغم من أنَّ الأمرَ مُقترِنٌ بالنّفي، والفعلُ يُؤاخِذُ أصلُهُ من أخَذَ، إلّا أنّهُ جاءَ هنا فِعلًا مَزيدًا على زِنَةِ (يُفَاعِلُ)، فاقتَضَى أن

(1) ابن جرير، جامع البيان: 1/5230.

يحصُلَ الفعلُ من طرفين، " كأنَّ المُفَاعَلَة حَدَثَت، بأن دَخَلَ معك في عَقدِ الأيمَان؛ ولذلك يأخُذُ الحَقُّ الكافِرينَ أخذَ عزيزٍ مُقتدرٍ، ولكنّهُ يُؤاخذُ المُؤمنِينَ، لماذا؟ لأنّ المُؤمنِينَ طَرَفٌ في التّعاقُد، أمّا الكافرُون فليسُوا طَرَفًا في التّعاقُد"[1].

بلاغةُ الحذفِ في قوله ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ﴾:

الأيـمـانُ غيرُ المقصودة مَعفُوٌّ عنها، وإنّما المُؤاخذةُ على القصد وتَعقيد الأيمان:

قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ﴾ معناه: ولكن يُؤَاخِذُكم ويُعاقِبُكم بما صدرَ منكم من حَلْفٍ عامدين قاصدين، أي: بحنثِ ما تعمَّدتُم وقَصَدتُم به اليَمِين. وفي الآية حَذفٌ، إمّا من الأوّل، وتقديرُ السّياق مع الحذفِ: (لَا يُؤَاخِذُكم اللّه بِاللَّغوِ المَقصُودِ)، وإمّا من الآخر، وتقديرُهُ (ولَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّم الأَيمَانَ إذا حَنَثتُم)، فحَذفَ وقتَ المُؤَاخَذَة، لأنّهُ كَانَ مَعلُومًا عِندَهُم[2].

دلالات لفظ (اللّغو):

يدخُلُ في (اللّغو) في هـذه الآيـة أنواعه كلّها:

(اللَّغوُ) يُعنى به كلُّ أنوَاعِهِ؛ فالألفُ واللّامُ هنا للجنس، وهِيَ تقتَضِي العُمُوم، بما يعنِي أنّهُ ليسَ لغوًا دُون غيره؛ فقد يكونُ هذا اللّغوُ من قبيل " ما أُسقِطَ فلم يُعتَدَّ به"[3]، أي: أن يتحدّثَ الرّجلُ حديثًا لا يُلقي له بالًا، ولا يقصدُ معناهُ أصالةً، أو يُخيَّلُ إليه أنّهُ على حقّ في يمينه؛ فقد ورد " أَنَّ اللَّغوَ حَلفُ الإنسان على الشَّيء، يستيقنُ أَنَّهُ كذلك، ثُمَّ يُوجَدُ على غير ذلك"[4]، وفُسّر (اللَّغوُ) في اليمين أيضًا بما رُوِيَ أنّ " لغوَ اليمينِ قولُ الرّجُل في دَرج كلامه، واستعجاله في المحاورة (لَا وَاللّهِ)، و(بَلَى وَاللّهِ)، دُونَ قَصدٍ

(1) الشّعراوي، تفسير الشّعراوي: 6/3361.
(2) الهرريّ، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان: 8/25.
(3) الثّعلبي، الكشف والبيان: 2/164.
(4) الإمام مالك، الموطّأ: 2/477.

لليَمِينِ"[1]، أوِ الحَلفُ على عَمَل المَعصِية، ولكنّهُ لا يفعلُها، فهذه أقوالٌ كثيرةٌ يحتملُها اللّغوُ[2].

دلالةُ (الباء) و(في) في قوله: ﴿بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾:

لا يُؤاخِذُ الله بسبب اللّغو الواقع في الأيمان:

والباءُ في (بِاللّغو) سببيَّةٌ؛ أي: لا يُعَاقِبُكُم بسببِ هذا اللّغو، بما يحتملُه من أنواعٍ ذُكرت هُناك، والحرفُ (في) من قوله: ﴿فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾ هنا تحتملُ معنى (مِن)، أي: من أيمَانِكُم، وتَحتَمِلُ أنّها على بابها من الظّرفيَّة، أي: اللّغوُ الواقعُ أو الكائنُ في أيمانكم.

دلالة جمع القلّة ﴿ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ﴾:

في استعمال جمع القلّة دَعوةٌ إلى التّقليل من اللّغو في الأيمان:

و(أَيمَانِكُم) مُفردُهُ (يَمِينٌ)، وهو جمعُ تكسيرٍ على زنة (أفعَالٌ)، وهو من أوزان جمعِ القلّة، ولعلَّ في ذلك إشارةً إلى أنّ هذه الأيمانَ، مُتَّصِفَةٌ بالقلّة، أو أنّه يجبُ على المسلم أن يُقلِّلَ منها، فلَا يُطلقُها كثيرًا في كلامه.

سرُّ التعبير بكسب القلوب في البقرة وتعقيد الأيمان في المائدة:

القلبُ هو المسؤول عن الأعمال، ولا اعتبار للأشكال والمظاهر:

وهذا الجزءُ من الآية ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾، مذكورٌ بنصّه في الآية الخامسة والعشرين بعد المئة، من سُورة البقرة، إلّا أنّهُ يختلفُ عمّا جاءَ بعدَهُ، ففي البقرة قال: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتۡ قُلُوبُكُمۡۗ﴾ [البقرة: 225]، فيما عقّب هنا بقوله: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ﴾، فهُو هُنا قد استدرك بـ(لَكِن)، وعندما نتأمّلها "نعرفُ أنّ هُناك استدراكًا، والاستدراكُ هُو إثباتُ ما يُتوهّمُ نفيُهُ، أو نفيُ ما يُتوهَّمُ ثُبوتُه"[3]، وهُو استدراكٌ لقوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ﴾، أي: أنّ عدم المُؤاخذةِ ليسَت مُطلقَةً، بل مُقيّدة بما ذكرنا من أنواع اللّغو في الأيمان؛ فإذا كانتِ الأيمانُ

---

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 1/301.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/443.
(3) الشّعراوي، تفسير الشّعراوي: 6/3362.

معقُودةَ مقصُودَةً، ففيها المُؤاخذةُ المُفسّرةُ بالحُكم الشّرعيّ الّذي يأتي لاحقًا في قوله ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ﴾.

والفرقُ بين المَوضعين أنّ الحديثَ في سورة البقرة جاء عن كَسب القُلوب في سياق النّهي عن جَعل اسم الجلالة عُرضةً للأيمان، بينما جاء الحديثُ عن تعقيد الأيمان في سورة المائدة مَشفوعًا بالحُكم الشّرعيّ المُبيّن لكفّارة اليمين.

الانسجام اللّفظي بين موادّ (الكسب) و(القلوب) المكرّرة في سورة البقرة:

أمّا من الجانب اللّفظيّ فإنّ استعمال فِعل الكَسب: ﴿بِمَا كَسَبَتۡ قُلُوبُكُمۡۗ﴾، في سورة البقرة يتناسب مع مَلمَحٍ من النّسج اللّفظي لسورة البقرة حيث تكرّرت فيها مادّة الكسب والاكتساب في مَواضِع منها:

﴿وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ ٧٩﴾ [البقرة: 79].

﴿بَلَىٰۚ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ﴾ [البقرة: 81].

﴿تِلۡكَ أُمَّةٞ قَدۡ خَلَتۡۖ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَلَكُم مَّا كَسَبۡتُمۡۖ﴾ [البقرة: 134].

﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ نَصِيبٞ مِّمَّا كَسَبُواْۚ﴾ [البقرة: 202].

﴿لَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّمَّا كَسَبُواْۗ﴾ [البقرة: 264].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ﴾ [البقرة: 267].

﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ٢٨١﴾ [البقرة: 281].

بينما وردت مادّة الكسب مرّة واحدة فقط في سورة المائدة في سياق الحديث عن جريمة السّرقة: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾ [المائدة: 38].

ومن ناحية أخرى، نجد حديثًا مستفيضًا عن القلب، والقلوب في سورة البقرة أيضًا، حيث تكرّر الجمع (قلوب) سبع مرّات، ولفظ (القلب) بالإفراد أربع مرّات.

وليس كذلك الشّأن في سورة المائدة التي تكرّر فيها لفظ (القلوب) أربع مرّات، ولم يرِد فيها لفظ (القلب) بالإفراد أبدًا.

من هنا يجدُ القارئ في استعمال جملة (كسبت قلوبكم) انسجامًا مع الثّوب اللّفظيّ العامّ لسورة البقرة، ممّا سوّغ مثل هذا التّنويع في الأسلوب، وليس كذلك الشّأنُ في سورة المائدة.

التّضعيفُ في الفعل ﴿عَقَّدتُّمُ﴾:

تضعيفُ الفعل (عَقّدتم) يُشيرُ إلى أنّ المؤاخذة تكونُ على النّية المُؤكّدة والحَلف المُكرّر:

ذكرَ محيي الدّين شيخ زادة في حاشيته أنّ الأصل في قوله (عَقَّدْتُمُ) هُو التّخفيفُ، وأمّا بالتّشديد فله وجهان:

أحدُهما أنّه للتّكثير، ومثالُهُ في القرآن قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: 23]" لأنّ المُخاطَب به جماعةٌ، والفعلُ يتكثّرُ بكثرة الفاعل، كما يتكثّرُ بكثرة المُتعلّق، والآخر أنّهُ بمعنى قَدَرَ وقَدَّرَ "[1].

فأن يعقدَ الإنسانُ ويقصدَ؛ فمعنَى ذلكَ أنّهُ فكّر كثيرًا، وأدارَ الحُكم في قلبه وعقله قبل النُّطق به، فتعقيدُ الأيمان، يدُلُّ على النيّة، ثُمّ التّصميم، خلافُ لغو اليمين الّتي تأتي مُتعجّلة، أو عفوَ الخَاطِرِ؛ فإذا كان هذا هو حالَ العَقد، فكيفَ وقد عبّرَ الحقُّ تعالى بصيغة (فَعَّلَ)[2] المُضعّفة المُشدّدة، وهي من الجذرِ (عَقَدَ)، فقال: ﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَۖ﴾.

الاستعارة في تعقيد الأيمان:

العَقد حقيقةٌ في الأشياء الصَّلبة، مــجـــازٌ في المعاني، وجمالُ الاســتـعـارة في تصوير المَعنويّ في ثوب المادّيّ:

من ناحية أخرى، فإنَّ فعلَ (عَقّدتُم) فعلٌ مَعنويٌّ، استُعير من عقد الحبل لأهميّته، ثُمّ جاء به مُشدّدًا، للدّلالة على المُبالغة وشدّة القصد؛ لأنّه إذ ذاك يكُونُ فاعلُهُ آثمًا، مثلما بيّن الحُكمُ الشّرعيُّ في الآيات بعده، وفي هذا التّعبير استعارةٌ لطيفةٌ؛ فإنّ العقد هو للأشياء الصُّلبة، كعقد الحبل ونحوه، فإنّ قوله ﴿عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَۖ﴾، "يُريدُ الحالة الّتي هي أشدُّ أحوال الحالف، فإنّه لو قال: (إِذَا حَلَفُوا)، لم يُعطِ من المعنى البليغ ما يُعطيه (عَقَّدتُم)، إذِ الحَالفُ قد يحلفُ

(1) زاده، حاشيّة زاده على البيضاوي: 3/572.
(2) صيغة صرفيّة تدلّ في غالب أحوالها على المبالغة والتّكثير، يُنظر: سيبويه، الكتاب: 4/64.

لَغوًا"(1)، ولمّا كان العقدُ بهذا المعنى الدالّ على القُوّة والصّلابة، استعار من عقد الحبل وعقد البناء، ما يُحقّق ذلك ويُوثّقُهُ من جهة، ويُحسّنُهُ ويُؤكّدُهُ من جهة أخرى، ويعبّرُ عنهُ بأقلّ لفظ، وهي حقيقةُ الاستعارة وأغراضُها(2)، وذكر الهرريّ بأنّ الاستعارة في قوله تعالى: ﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ﴾ واردةٌ؛ لأنّ العقد نقيضُ الحلّ، حقيقةٌ في الأجسام كالحبل، مجازٌ في المعاني(3).

الفرقُ بين العقد والعهد:

العَقدُ إلزامٌ باستيثاق، وهو أبلغُ من العهد:

ومن نظائر العقد (العَهدُ)، إلّا أنّ بينهُما فرقًا واختلافًا، وهو "أَنّ العقد أبلغُ من العهد؛ تقول: (عَهِدتُ إِلَى فُلَانٍ بِكَذَا)؛ أي: أَلزمتُه إيَّاه، وعقدتُ عليه، وعاقدته ألزمتُه باستيثاق، وتقولُ: (عَاهَدَ العَبدُ رَبَّهُ)، ولا تقولُ (عَاقَدَ العَبدُ رَبَّهُ)؛ إذ لا يجوزُ أَن يُقال استَوثَقَ مِن رَبِّهِ"(4)، فالفرقُ المُعجميُّ واضحٌ بَيِّنٌ، وهُو فَرقٌ في الاستعمال، ولا يحسُنُ أن يكونَ أحدُهُما مَوضِعَ الآخر في كلام العرب، واستعمالُ (عَقَّدتُم) في الآية، جاءَ في مَوضِعِهِ على أفضَلِ سَنَن.

قراءة التّخفيف وقراءة تشديد القاف من ﴿عَقَّدتُّمُ﴾:

المؤاخذةُ تكون في الأَيمان المقصودة، وشِدّة العزم في اليمين تُقابلها شدّة المؤاخذة:

وقوله ﴿عَقَّدتُّمُ﴾ قراءةُ ابنِ كثيرٍ ونافعٍ وأبي عمرو، وروايةُ حفصٍ عن عاصِمٍ(5)، وهي القراءةُ الموافقةُ للسّياق والمعنى، فالعقدُ هُنا مَتينٌ، بدلالة التّشديد في الفعل، والتّشديدُ يُفيد التّوكيد في اليمين، وهو الّذي يُوجِبُ الحُكم الشّرعيّ الآتي بَعدَهُ، وهُو الكفّارةُ وما يتعلّقُ بها، "واختلفُوا في (عقَّدتُم)، فقرأَ حمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ

(1) ابن أبي الإصبع، تحرير التّحبير، ص: 266.
(2) الاستعارة " نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللّغة، إلى غيره لغرض، وذلك الغرض، إمّا أن يكون شرحَ المعنى وفضلَ الإبانة عنه، أو تأكيدَه والمبالغةَ فيه، أو الإشارةَ إليه بالقليل من اللّفظ، أو تحسينَ المعرض الّذي يبرز فيه"، ينظر: العسكريّ، الصّناعتين، ص: 268.
(3) الهرريّ، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان: 8/47.
(4) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 57.
(5) ابن مجاهد، السّبعة، ص: 247.

وأبو بكر (عَقَدتُّمُ) بالقصر والتَّخفيف، ورواه ابنُ ذكوان كذلك، إلّا أَنَّه بالأَلف، وقرأَ الباقون بالتَّشديد من غيرِ أَلِفٍ"[1]، أي: أنَّ رواية ابنِ ذكوانَ (عَاقَدتُّم)، بزيادة ألفٍ على وزن (فَاعَلتُم)، "ومن قرأ (عَاقَدتُّم)، فهُو مُؤَاخٍ لعقَّدتمُ"[2]، أي أنّه يدُلُّ على التّشديد المُوصِل للتّوكيدِ، وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّ ثمَّةَ فَرقًا بين المُفاعَلَة والمُبالَغَة، والثّانيةُ أليقُ وأنسَبُ لسِياقِ الآية؛ لذا فإنَّ وُرُود الآيتين في سورة البقرة والمائدة، جاء على التّرتيب الّذي يجبُ أن يكُون؛ فقد جاءَت في " البقرة قصّةُ الأيمانِ مُوجَزَةً، وزادَ هنا بَسطًا بذكر الكفّارة"[3]، وفي ذلك دليلٌ على أنّ ترتيب السُّور أصلٌ مُراعًى في القرآن الكريم.

الرّبط بالفاء في قوله ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ﴾:

الكَفّارةُ ساترةٌ جابرةٌ لمن وقعَ في الحَلف عامِدًا قاصدًا ثمّ حنث

قوله تعالى ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ﴾، الفاءُ واقعة في جواب شرطٍ محذوف، وتقديرُ المعنى: فإن فعلتُم ذلك عامدين قاصدين، فهُنا يقع عليكم الإثم، وتجبُ عليكُم الكفّارةُ التي تُغطِّي الإثم وتسترُه؛ فهناك عمل يستوجبُ الكفّارة؛ لذلك جيء بالفاء الدّالة على الرّبط بين السّبب والنّتيجة؛ لأنّ المعنى أنّكم إن عقّدتُم الأيمان ووكّدتُمُوها، فسيقعُ عليكُم الإثمُ، ومن رحمته تعالى بكُم أنّهُ سيستُرُ عليكُم هذا الإثمَ بالكفّارة، وهي جزاءٌ لمن حَلفَ على أن يفعل شيئًا ثُمّ لم يفعَلهُ[4].

دلالة إفراد لفظ ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ﴾، والتّعبير بالاسميّة:

الكفّارةُ مفرد جمعُه كفّاراتٌ، والتّعبيرُ بالإفراد له دلالة، وهو أنّ تعدد اليمين ببلوغها الأيمان، يصبحُ جمعًا، "فهذا يجب ألّا يقتضي في الأَيمان الكثيرة إلَّا كفَّارةٌ واحدةٌ"[5]، فالمُفردُ كفّارةٌ، واقعٌ في موضعه

(1) ابن الجزري، النّشر: 2/255.
(2) الأزهريّ، معاني القراءات: 1/338.
(3) السِّيوطي، أسرار ترتيب القرآن، ص: 76.
(4) ابن جرير، جامع البيان: 1/5260.
(5) الرّازي، مفاتيح الغيب: 2/2609.

طباقًا، وكفّارتُه مبتدأٌ خبرُهُ ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾، ومعنى هذا أنّهُ عبّر هُنا، جزاءً عن حنث اليمين، بالجُملة الاسميّة، ومعلومٌ أنّ التّعبير بالجُملة الاسميّة في كلام العرب يدلُّ على الثُّبُوت والاستقرار، فهُنا "وضعَ الخبرَ مَوضعَ الطَّلبِ في الأَمرِ والنَّهي"[1]، وهُو أقوى وأكثرُ تأكيدًا، وهُو يُناسبُ التّشديد في (عَقَّدتُّم) في وقوع المُؤاخذة، ومن ثَمَّ الكفّارة، الّتي جاءت هنا صيغة مُبالغةٍ على زنة (فَعَّال)، وزِيدَت عليهَا تاءُ المُبالغة مثل (عَالم - عَلَّام - عَلّامَة)، لتكون على الغاية من الفعل، وهُو ستر الإثم المُتسبّب عن حنثٍ اليمين.

الأيمان المتعدّدة تجبُرُها كفّارة واحدة، والتّعبير بالجملة الاسميّة يومئُ إلى التأكيد والدّوام

دلالة تعريف ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ﴾ بالإضافة:

ثمّ عرّفها بإضافتها للضّمير (الهاء)، وهذه الهاءُ قد تكُونُ عائدة على (بِمَا عَقَّدتُّم)، أي الّذي عقّدتم إذا جعلتها اسمًا موصولًا، أو تعُودُ على المصدر المُؤوّل (تَعقِيدُكُم)، فيما جعل بعضهم اللّفظ على حذف مُضافٍ، وتقديرُ الكلام (كَفَّارَةُ نَكثِهِ)[2]، أي: عليه أن يُكفّرَ عن نكثه، أو كفّارة إثمِهِ، ومَن أعادَ الهاءَ علَى اللَّغو لم يُصِبِ الجَادَّةَ؛ لأنّ اللغو لا مؤاخذة عليه بنصّ القرآن، وكذا من أعاد الهاء على الأيمان لأنّ التّعبيرَ سيكُونُ هُناكَ مُختلفًا، بأن يُقالَ: (فَكَفَّارَتُهَا)، يعني كفّارةَ الأيمانِ.

الكفّارةُ لا تجبُ إلّا عند الحِنث باليمين، وهي سَترٌ للإثم النّاجم عن النّكث

نُكتةُ حذف الفاعل والتّصريح بالمفعول:

قوله تعالى ﴿إِطْعَامُ﴾ خبرٌ جاءَ على صِيغَةِ المَصدرِ من (أَطعمَ)، وقد أُضِيفَ إلى (عَشَرَةِ)، وهو من باب إضافة المصدر إلى مفعوله، أي: كفّارتُهُ أن يُطعمَ الحَانثُ عشرةَ مساكينَ، والفاعلُ هنا مُستترٌ، ولعلّ في ذلك إشارةً إلى أهمية المفعول، وهو (عَشَرَة مَسَاكِين) قبل الفاعل، وهو الحانث الّذي وجبت عليه الكفّارةُ.

إيماءٌ إلى أهمّية المساكين والعناية بهم في المجتمع المسلم

---

(1) الزّركشي، البرهان: 3/347.
(2) الزّمخشري، الكشّاف: 2/287.

دلالة ذِكر الصّفة وحذف الموصوف:

التّصريح بإطعام عشرة مساكين يشير إلى عناية كبرى بشريحة المساكين المُحتاجين

ثُمّ بيّن صفة هؤلاء العشرة، وأنّهم من المساكين المُعدمين المُحتاجِين، ممّن لا يجدُون ما يكفيهم، ذُكُورًا كانوا أم إناثًا، فقد جرى القرآنُ الكريمُ في أسلوبه، على استعمال المذكّر قاصدًا به العُمُوم؛ ولأنّ التّذكير في اللّغة هو الأصل، والتّأنيث فرعٌ عنه، وقد أضاف (مَسَاكِينَ) إلى (عَشَرَةِ)، وجرّها بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنّها ممنوعة من الصّرف، كونها من صيغ مُنتهى الجُمُوع[1]، و(مَسَاكِين) جمعُ تكسير، وهُو جمعُ كثرةٍ، وفيه دلالةٌ على أنّ الإطعامَ يكون لهؤلاء العشَرة؛ فإنّ الجمع ما زاد عن اثنين، خلافًا لمن ادّعى جواز إطعام مسكينٍ واحدٍ عشَرة أيّام[2]، فلو كان الأمرُ كذلك، لجاء التّعبيرُ القرآنيُّ على ذلك.

تعلّقُ الجارّ والمجرور بالمفعول المحذوف:

أوسطُ الطَّعامِ يكونُ من الجيّد وغيره، وهو المُشبِعُ في قولٍ

قوله ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾ الجارُّ والمجرورُ متعلّقان بمفعولٍ ثانٍ مَحذُوف، تقديره (إطعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ طَعَامًا مِن أَوسَطِ طَعَامِكُم)، وفيه تفسيران: أحدُهُما الطَّعامُ المُتوسّطُ بينَ الجيّد وغيره، والآخر أوسَطُهُ في الشّبع، لا يكون المأكُولُ يفرّطُ في أكله، فيُؤكلُ منه فوق القصد، وقدرَ الحاجَة، ولا يكُونُ دُونَ المُغني عن الجُوع"[3]، وهنا حُذفُ المفعول الثّاني، ودلالةُ الحذف هنا، الإشارةُ الى أهميّة المذكور، وهو المُطعَمُ لا الطَّعَامُ، وحَذفُ المفعول الثّاني جائزٌ، وهُو حذفٌ من باب الاختصار، والقصدُ الإخبارُ عن مُجرّد الإعطاء والمُعطَى لهُ من دون ذكر العطاء، لحثّ النّاس عليه.

ورد في الأثر عن الرّسول ﷺ : «فَلَيَتَّقِيَنَّ أَحَدُكُمُ النَّارَ، وَلَو

(1) صيغ منتهى الجموع من أنواع جموع التّكسير، قُيّدت بكلّ جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة، أوسطها ساكن مثل: (مساجد) و(مصابيح).

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 4/12.

(3) الزّجاج، معاني القرآن: 2/202.

الكفّارةُ تكون من أوسط الطّعام، وحكمة الشّرع تعويدُ المسلم على الصّدقة

بِشِقِّ تَمرَةٍ، فَإِن لَم يَجِد فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ»(1)، فلو أعطيتَ نصفَ تمرة فقد تُنجيك، فمُجرّدُ الإعطاء، يُمكنُ أن يقي الإنسان من النّار، أو لسبب آخر مُرتبط به، وهو أنَّ المُعطَى مُفسَّرٌ بما بعده، وهُو ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ﴾، أي: من أوسط الطّعام الّذي تُطعمُونهُ أهليكُم،"المُرادُ منهُ ما كَانَ مُتوسِّطًا في العُرف، أو ما كان مُتوسِّطًا في الشَّرع"(2)، وفي ذلك تفصيلٌ آخر، ولعلّ الاختلاف في تفسير الأوسط، لهُ علاقةٌ بالتّعبير؛ فقد عبّر عنه هنا بـ (مَا)، أي: (من أوسط ما تطعمون)، و(ما) هنا موصولة؛ أي: من أوسط الذي تطعمونه أهليكم، والفرق بين (الَّذِي) و(مَا) أنّ (الَّذِي) نصٌّ في المَوصُوليّة، أمّا (مَا) فهيَ مُشتركةُ الدّلالةِ "مُبهَمَةٌ تَقَعُ على كُلِّ شَيءٍ(3)، ولجواز أن تكُون موصُولةً، أو استفهاميّةً، أو شرطيّةً، فضلًا عن إبهامها في باب الموصول نفسه؛ لذلك تجدُ الاختلاف واضحًا، في تعيين مقدارِ الإطعام أو الكِسوة.

بناءُ عبارة ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ﴾ على التّشبيه:

في الكفّارات جبرٌ للضّعفاء، وتقوية لأواصر المجتمعات:

قوله تعالى: ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ﴾، قُدّر فيه من أوسَط ما يُطعَمُ به الأهلُ، ومعلُومٌ أنّ إطعامَ المساكينِ ليسَ عينَ إطعام أهاليهِم، بل هو مثلُهُ، فالحَملُ للمبالغة في التّشبيه، كما هو حالُ الحمل في قولك (زَيدٌ أَسَدٌ)، "ومعناه على التّشبيه، أي (زَيدٌ كَأَسَدٍ)، وكذا (ضَرَبتُهُ ضَربَ الأَمِيرِ)، فإنّه على التّشبيه، وإن كان مُعَرًّى عن أداة التّشبيه، لإفادة أنَّ ضَربَكَ كان كأنَّهُ عَينُ ضَربِ الأميرِ، لا شيءَ مشابِهٌ لهُ، وجَعلُ نَصبِهِ بنزع الخَافِضِ، مَذهَبُ مَن ليسَ له رِزقٌ في كَلامِ البُلَغَاءِ"(4).

(1) البخاري، صحيح البخاري، الحديث رقم: (6540)، ومسلم، صحيح مسلم، الحديث رقم: (1016).
(2) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/80.
(3) سيبويه، الكتاب: 4/228.
(4) القونويّ، حاشيّة القونويّ على البيضاوي: 7/551.

المُكَفِّرُ مُخَيَّرٌ بين الإطعام أو الكسوة أو العتق؛ فمن لم يجد فالصّيام، ولا يجوزُ شرعًا الجمعُ بين هذه الكفارات

معنى التّخيير في قوله ﴿أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ﴾:

قوله: ﴿أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ﴾، بعد ذكر الطّعام، ذكَرَ الكسوةَ، وهو اللّباس السّاتر ممّا يقع عليه هذا الاسم، أو ممّا تجب فيه الصّلاة، وقيل الكسوة ثوبان[1].

وقد ذكر الكسوة عقب الحرف (أَو)، وهو حرفُ عطفٍ، لهُ معانٍ عدّةٌ، تصل إلى اثني عشَر معنى. وقد ذكَرَ النّحاةُ أنَّ (أو) تُفيدُ التّخيير عندما تقع بعد الطّلب، أو بعد ما يمتنعُ فيه الجمع[2]، وهو المعنى الواردُ في هذه الآية؛ فإنّ الكفّارة أمرٌ مطلوبٌ لمن حنثَ في قسَمه، ثُمّ ورد تفصيلٌ للكفّارة على ثلاثة أنحاء؛ الإطعام أو الكسوة أو العِتق، فمن لم يجد فالصّيام، ولا يجوزُ شرعًا الجمعُ بينها، بل هنا خَيّرَ الحقُّ ﷻ الحانثَ في قسَمه أن يُطعِمَ عشَرةَ مساكينَ، أو أن يكسُوَهُم، أو أن يحرّر رقبة " فإن قلت: ما معنى (أو)؟، قلت التّخيير، وإيجاب إحدى الكفّارات الثّلاث على الإطلاق، بأيّتها أخذ المُكفّرُ فقد أصاب"[3].

حَذفُ الفاعل يُومِئُ إلى الاهتمام بالمفعول وشدّة عناية الإسلام بتحرير الرّقاب

بيانُ سرّ الإضافة في ﴿تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾:

وقولُهُ ﴿أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾، كرّر هنا (أَو)، للدّلالة على التّخيير أيضًا، والمخيّرُ هُنا تحرير الرّقبة، أي: عتقُ إنسان بإخراجه من رِبق العُبُوديّة إلى ساحة الحُرّيّة، وجاء هنا التّحرير مصدرًا للفعل حَرَّرَ يُحَرِّرُ تَحريرًا، ثُمّ أُضيفَ إلى المفعول، والتّقديرُ(أن يُحرِّرَ الحانثُ رقبةً)، ويجُوزُ التّعبيرُ بالفعل المبنيِّ للمفعُولِ على تقدير: (أن تُحَرَّرَ رَقَبَةٌ)، والتَّعبير بالمفعول يكونُ على إضمار الفاعل أو حذفه، ولهُ فوائدُ كثيرةٌ منها: الاهتمامُ بالمفعول أكثر من الفاعل،

---

(1) البغوي، معالم التنزيل: 2/79.
(2) ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 23.
(3) الزّمخشري، الكشّاف: 2/287.

ومنها كونُ الفاعل معلومًا، وكلتا الفائدتين متحقّقةٌ هُنا؛ فالسّياقُ وسببُ النُّزُول وقصّتُهُ، الفاعلُ الحانثُ فيها واضحٌ جليٌّ، والفائدةُ الثّانيةُ الإشارةُ إلى أهميّة نقل الإنسان الّذي كرّمه اللّه من حال العبوديّة إلى حال الحريّة.

المجاز المُرسل في لفظ ﴿رَقَبَةٍ﴾:

من بلاغة البيان العربيّ التّعبير بـالـجـزء عـن الكلّ:

وفي قوله ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، مَجازٌ مُرسلٌ من باب إطلاق الجُزء وإرادة الكُلّ، والمُرادُ عِتقُ النّفس[1]، وفي هذا الاستعمال إيماءٌ إلى أنَّ الإنسان الحُرَّ يكونُ شامِخًا بدينه، مَرفوعَ الهامة، مُنتصبَ الرّقبة، لا خانعا مُنكسرًا مُنحطًّا مُنكّسَ الرّأس.

حذف الصّفة وتوسيع الدّلالة:

لا يـجُـوزُ إعتاق الرّقبة الكافرة في شيء من الـكـفّارات لـدى الشّافعي

ثمّة حذفٌ في هذا التّعبير، فإنّ قوله ﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، هُو على تقدير (رَقَبَةٍ مُؤمِنَةٍ) عند الشافعيّ رضي الله عنه، فالرّقبةُ المُجزيةُ هُنا، يجبُ "أن تكُون مُؤمنةً، ولا يجُوزُ إعتاق الكافرة في شيء من الكفّارات"[2]، أمّا عند غيره، فأيُّ رقبةٍ تُجزِئُ، فلا حذف على ذلك.

ترتيبُ المُخَيَّرات وبعض دلالاته:

الـغـرضُ مـن الـتّـخـيـير في الكفّارة التّيسيرُ ومُراعاة أحوال النّاس

هذا التّخييرُ لَم يأتِ اعتباطًا، بل يقتضي أن يختارَ الحَالِفُ الحَانثُ أحسَنَهَا وقعًا، وأفضَلَهَا نفعًا لمن تقعُ عليه، كالمساكين إطعامًا أو إكساءً، أو تقع على المُعتَق؛ لأنّهُ يستحيلُ في حقّه تعالى أن يُخيّر عبادَهُ من دُون قصدٍ وغرضٍ ومنفعةٍ في التّخيير، فلعلّ إطعام عشرة مساكين خيرٌ من عتق رقبة، في وقت الحاجة والجدب، وقد يحصُلُ خلافُ ذلك وكُلٌّ بظرفه وحاله.

ثُمّ إنّ هذه المُخيَّرات لهُ في ترتيبها غرضٌ وغايةٌ؛ ففي الآية قدّم الإطعامَ على التّحرير، مع أنَّ التَّحريرَ وعتقَ الرّقاب أفضلُ، فهلَّا

(1) الهرريّ، تفسير الرّوح والرّيحان: 8/47.

(2) الرّازي، مفاتيح الغيب: 81/12.

عَكَسَ الأمرَ؟ والجوابُ على ذلك أنّهُ يُنبّهُ على أنّ هذه الكفّارات جاءت على التّخيير لا التّرتيب؛ لأنّ التّرتيب يُوجبُ البدء بالأشدّ، وهو العتقُ، والسّبب الآخر هو الإشارةُ إلى أنّ اللّه تعالى يُريدُ الأيسر لعباده؛ لأنّ إطعام الطّعام، أيسرُ من تحرير الرّقاب، ثمّ إنّ الإطعام أفضل، فقد لا يجدُ الفقيرُ الطّعام، وإن كان حُرًّا، بينما يجبُ على مولى العبد إطعامُهُ وكِسوتُهُ[1].

سِرُّ التّعبير بالمجاز في قوله ﴿تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ﴾:

فَــكُّ رقـبـة في العـهـد المـكّيّ، وتـحـريـرُهـا الكامل في العهد المدني

ذُكر فكُّ الرّقبة في القرآن الكريم في نحو ستّة مَواضع، وعبّر عن هذا الفعل بالتّحرير في خمسة مَواضع، وكان المَوضع الثّامنُ بعبارة نصّها: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ١٣﴾ [البلد: 13]، والمَواضع الأخرى كانت بعبارة نصّها: ﴿تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ﴾، ومعناه عتق " رقيقٍ مُؤمنٍ أو رقيقةٍ مُؤمنةٍ، وهَذَا من إطلاق بعض العتيق، وهُو رقبتُهُ وإرادةُ كُلّه... لأنَّ الرّقبةَ تكونُ بعض كُلٍّ من الذّكر والأنثى"، والقرينةُ أنّ التّحرير يكونُ للذّات كلّها، وليس لبعضِها، فهذا لا يُتصوّرُ أساسًا؛ ولذلك قال البلاغيُّون: إنّ العلاقةَ هنا علاقةٌ جزئيّةٌ من إطلاق بعض المقصود وإرادة كلّه، "وقيل الأصلُ في هذا المجاز، أنّ الأسير في العرب، كان يُجمع يده إلى رقبته بحبل، فإذا أُطلق حُلّ ذلك الحبلُ، فسُمّيَ الإطلاق من الرّقبة فكَّ الرّقبة، ثمّ جرى ذلك على العتق"[2]، فضلاً عن أنّ الرّقبة تحمل أشرف جزء في الإنسان، وهُو الرّأسُ، وفيه العقلُ والحواسُّ، وقد يعيشُ الإنسانُ إذا اقتُطع منهُ جزءٌ إلّا الرّأس، فلا يمكنُ أن يعيش بدونه.

ولسبب ثالث، وهو " أَنَّ سبب التَّعبير عن المملوك والأَسير، بكلمة الرَّقبة، هو ما فيها من الدَّلالة على معنى الخُضُوع، فإنَّ المملوك

(1) الرّازي، مفاتيح الغيب: 81 - 82/12.
(2) الرّازي، مفاتيح الغيب: 81/12.

يكونُ بين يدي السَّيِّد منكَّس الرَّأس عادةً، وإنَّما تنكيسُهُ بحركة الرَّقبة، وكذلك الأَسيرُ مع من يأسره" وهو تخريجٌ بديعٌ لطيفٌ.

الفاءُ الاستئنافية وبيانُ الخيار الرّابع:

من عَجز عن الإطعام أو الكسوة، ولم يتأتَّ له تحرير رقبة، فعليه صيام ثلاثة أيّام

قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ﴾: الفاءُ استئنافيةٌ، لأنَّ السّياق هنا اقتضى أن ترد الفاء في بداية كلام جديد، وجاءت بعدها (مَن)، وهي اسم شرط، وقوله (لَم يَجِد) فعل مضارع مجزوم، وهُو فعلُ الشّرط، والكلامُ هنا على تقدير محذُوف هو المفعول، فمَن لم يجد ما يفضُلُ عن قوته وقوت عياله، ما يُكفّرُ به عن حِنثه في قسَمه، وفيما خيّره الله، فعليه صيام ثلاثة أيام، وفي صيامهنّ متتابعاتٍ أو متفرقاتٍ خلافٌ، إلّا أنّ ظاهر اللّفظ واللّغة لا توجب الصّيام مُتتابعًا، وقد يكونُ الصّيامُ خيارًا رابعًا لمن لم يقدر على الإطعام أو الكسوة أو عتق الرّقبة، وقد يكون الخيار الأوّل بحسب الحالة والاقتضاء.

الفتوى تتغيّر حسب الحال والمآل والمُستفتي:

ومن جميل ذلك ما ذكره الشعراويّ من أنّ خليفةً في الأندلس حنثَ في حلفه، فجاء إلى القاضي (مُنذر بن سعيد) يستفتيه، فأوقع عليه صيام ثلاثة أيام متجاوزًا الإطعام والإكساء والعتق، ولمّا سُئل عن ذلك أجاب أنّ الكفّارة فرضها الحقّ سبحانه للزّجر والعبرة، ومن هنا فإنّ "الخليفة لن يرهقه إطعام عشَرة مساكين، أو كسوتهم، أو عتق أكثر من رقبة"[1]، وبذا لن ينزجر، ولن تحقق الكفّارةُ غرضَها.

الفاءُ في قوله ﴿فَصِيَامُ﴾:

وفي قوله ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ﴾، الفاء واقعةٌ في جواب الشّرط، و(صيامُ) خبرٌ لمبتدأ محذُوف، تقديره (فكَفَّارَتُهُ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّام)، وقد حذف المبتدأ هنا لدلالة الكلام السّابق عليه؛ وَحَذفُ ما يُعلَمُ جائزٌ في كلام العرب.

(1) الشّعراوي، تفسير الشعراوي: 6/3365.

الإشارة ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ﴾ قريبٌ من ردّ العَجُز على الصّدر:

ثمّ قال: ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ﴾، وهنا جاء باسم الإشارة لبيان ما سبق جميعًا؛ فإنّه ذكر أنواعًا من الكفّارات كالإطعام والإكساء، وتحرير الرّقاب والصّيام، وههنا أشار إليها جميعًا[1]، بقوله ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾، وذِكرُ الكفّارة في نهاية الآية بعد ذِكرها في مبدئها شبيهٌ بردّ العَجُز على الصّدر عند البديعيين[2]، كأنّه يُذّكِر بها مَن نسي أوّل الآية، وردّ العَجُزِ على الصّدر هذا يجاري فرعًا من أحدث الدّراسات اللّسانيّة، وهو نحو النّصّ، وأدوات التّماسك النَّصّيّ الّتي تربط النّصّ في وحدة واحدة مُتكاملة، وهو ما يتحقق هنا في هذه الآية؛ فقد ذكر أولًا ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ﴾، ثمّ ذكر ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾، فربط الأوّل بالآخر، ويجري الأمر نفسه على قوله: ﴿عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ﴾، وقوله: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾، وهنا أضاف الكفّارة إلى أسبابها؛ فالأيمانُ سببُ الكفّارة.

تقديمُ ما حقُّه التّأخير في قوله ﴿إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ﴾:

إذا حلفتم وحَنَثتُم، فذلك كَفَّارَةُ أيمَانِكُم

يتوافّر في قوله تعالى ﴿إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ﴾ تقديمُ ما حقّهُ التّأخير؛ لأنّ (إذا) ظرف لما يُستقبلُ من الزّمان، وعلى ذلك فإنّ الكفّارة تسبقُ اليمين وهُو مُحالٌ، والتقدير: إذا حلفتُم وحَنَثتُم، فذلك كَفَّارَةُ أيمَانِكم؛ لأنّ إذا ظرفٌ لما يستقبل من الزّمان متضمن معنى الشّرط.

حذف المعطوف (حَنَثتُم):

الكفّارةُ لا تجِبُ على كلّ حالف، وإنّما على الحالِف الحانث

من المعلوم أنَّ الكفّارة لا تكونُ على كلّ حالف، وإنّما على الحالِف الحانِث، وعلى ذلك يكون في الآية حذف؛ والتّقديرُ: ذَلكَ كَفَّارَةُ أَيمَانِكُم إِذَا حَلَفتُم وَحَنَثتُم[3]، وهو الّذي يستقيمُ معَهُ المعنى.

(1) ابن جرير، جامع البيان: 1/5620.

(2) ردّ العَجُز على الصّدر، أسلوبٌ بلاغيٌّ، ينتمي إلى علم البديع، خلاصته أن يذكر كلمة أو عبارة في أوّل الكلام، ثمّ يعيدها ثانية، يُنظر: ابن المعتز، البديع في البديع، ص: 140.

(3) ابن العربي، أحكام القرآن: 2/156.

الفرقُ بين الحَلف والقَسَم:

القسم أبلغُ من الحَلف، واللهُ تعالى يُقسِمُ ولا يحلِف

وثمّة فروق مُعجميَّةٌ بين الحَلف والقسَم، فإنّ "القسم أبلغُ من الحَلف؛ لأَنّ معنى قولنا: أقسم بِاللّه، أَنّه صار ذا قسم باللّه"[1]، أمّا الحَلف فهو "يُفِيد معنًى واحدًا، وهُو قطع المُخاصمة فقط"[2]، والمُتأمّلُ في سياق الآية، يجدُ أنّ الحَلفَ أنسَبُ، مثلما اتّضحَ في قصّة الآية، وسبب نُزُولها.

من جهة أخرى، فقد جاء استعمالُ مادّة القسم مُسندةً إلى اللّه تعالى في القرآن الكريم، ولم يُسنَد الحَلف إليه سبحانه.

من جهة ثالثة، فإنّ مادّة (الحَلف) ارتبط استعمالُها في سياق حَلف المنافقين؛ والسّمةُ الغالبة على أهل النّفاق الحَلفُ بالكذب.

معنى حِفظ اليمين:

حِفظُ اليمين أفضلُ من الحِنث ثمّ التّكفير

قوله تعالى: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾: تركيبٌ لم يرد مثلُه في أيّ موضع آخر، خلا سورة المائدة، ومعنى حِفظ اليمين أن يأتي المرءُ بالقسم، ويبَرَّ به ولا يحنثَ؛ فإنّه أفضلُ من الحنث ثُمّ الكفّارة، إلّا إن كان الإعراضُ عنها أفضلَ؛ لما رُوي عنه ﷺ: «وَإِذَا حَلَفتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيتَ غَيرَهَا خَيرًا مِنهَا، فَكَفِّر عَن يَمِينِكَ، وَأتِ الذِي هُوَ خَيرٌ»[3].

دلالة الأمر في الفعل ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ﴾:

المسلمُ مأمورٌ بحفظ اليمين، فإذا حلف فلا يحنث، وإذا حنث كفَّر

والفعلُ في قوله: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾، فعلُ أمرٍ دالٌّ على الوُجُوب، وتحتمل الجملةُ معانيَ عدّةً، إلّا أنّه يُمكنُ جمعُها بأنّه عليكُم أن تَحفَظُوهَا فلا تَحلِفُوا، وإذا حلفتم فلا تحنثُوا، وإذا حنثتُم فأتُوا بمَا فرَضَهُ اللّهُ عليكُم من التّكليف، لرفع الإثم والحرج[4]، والأيمانُ المقصُودةُ هنا "الأيمانُ الّتي الحنثُ فيها مَعصِيةٌ، لأنّ

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 293.
(2) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 56.
(3) البخاري، صحيح البخاري: 8/127.
(4) ابن العربيّ، أحكام القرآن: 2/163.

الأيمانَ اسمُ جنس، يجوزُ إطلاقُهُ على بعض الجنس وعلى كُلِّهِ"[1]، ويدخُلُ في حفظ الأيمان تقليلُها، والاقتصادُ فيها.

الـحـــثُّ على التّـقـلـيـل من الأيمان لأنَّ كثرةَ الأيـمـان مَـدعـاةٌ لعدم الوفاء بها

ولقد ذمّ الحقُّ ﷻ، مَن يُكثِرُ في أيمانه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠﴾ [القلم: 10]، ولفظُ (حَلّافٍ) على صيغة (فَعَّال)، يُفيدُ التّكثير والمُبالغة، وعلى الإنسان أن لا يتَّصفَ بمثل هذه الصّفة، لـ"أنَّ من حلف في كلِّ قليل وكثير بالله، انطلق لسانُهُ بذلك، ولا يبقى لليمين في قلبه وقعٌ، فلا يُؤمَنُ إقدامُهُ على الأَيمان الكاذبة"[2]، فالكثرةُ مَدعاةٌ لعدم الوفاء بها، فيقع في المحظُور، ولعلّ في مجيئها على صيغة جمع القّلة (أيمانٌ) زنة (أفعَالٌ)، ما يُلمِّحُ إلى التَّقليل منها، وأن لا تُطلقَ الأيمانُ في سفاسف الأمور، وتوافه المسائل.

حَذفُ المصدر ووصفُهُ بالكاف:

آيـــاتُ الـشّـرع واضـحـةٌ جليَّة، والمسلمُ مأمورٌ بشُكرها

قوله تعالى ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [المائدة: 89]، الكاف في كذلك "في موضع نصبٍ على النَّعت لمصدرٍ محذُوفٍ أي تبييناً مثل ذلك"[3]، والآيات هُنا العلاماتُ الدّالةُ على أحكامه ﷻ، وقد أضافها لنفسه تعالى، وفي كُلّ ما مضى افعلوا ذلك، لعلّكم تشكرون بسبب ما أنعم عليكم.

معنى (لعلّ) في قوله ﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾:

و(لعلّ) حرفٌ ناسخٌ لإفادة التّرجّي "والتَّرجِّي والتَّوقُّع، إنَّما هُو في حيِّز البشر، فكأنّه قيل لهم: افعلوا ذلك على الرَّجاء منكم والطَّمع"[4]، فهي هنا على بَابِهَا، وجملةُ ﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ حالية، والحالُ فضلةٌ دالَّةٌ على هيئة صاحبه، ونصبه نصب المفعول به،

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/288.
(2) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 4/88.
(3) المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد: 2/489.
(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 1/342.

التّرجّي هو في حقّ البشر، وفي الآية دعوةٌ إلى الشّكر والمداومة عليه

أَو المشبّه به، أَو الظّرف أَقوالٌ، ويغلبُ انتقالُهُ إِلَّا في مُؤكده[1]، أي: هُو وَصفٌ فضلةٌ مشتقٌّ منتقلٌ للدّلالة على الهيئة، وهي تدلُّ على التّغيُّر، والعربُ تقول: (دَوَامُ الحَالِ مِنَ المُحَالِ)، وفي مجيء هذه الجُملة على الحاليّة، دلالةٌ على أنَّ فعلَ الشُّكر فعلٌ حاليّ مُتغيِّرٌ، فلا يستطيعُ أن يكون الإنسانُ شاكرًا على الدَّوام، ولكن مَرَّةً ومَرَّةً؛ ولذلكَ قال ﴿لَعَلَّكُمْ﴾، يعني "ليُعِدَّكُم ويُؤَهِّلَكُم بذلك إِلى شكر نعمِه المادِّيَّة والمعنويَّة، على الوجه الذي يُحبُّه ويرضاهُ، ويكون سببًا للمزيد عنه"[2] ولفظُ الشُّكر الوارد بالصّيغة الفعليّة (تَشكُرُونَ)، من نظائره (الحَمدُ) وبينهما فَرقٌ مُعجَميٌّ، فقد ذكرُوا أنّ الشُّكر، "لا يكونُ إلّا عن يدٍ، والحمدُ عن يدٍ، وعن غيرِ يدٍ"[3] وقيل: إنّ الشُّكر يكونُ بالعمل، والحمدُ قد لا يكون كذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿١٤﴾﴾ [سبأ: 14]، وقد أنعمَ الحقُّ ﷻ عليهم، بأن لم يُؤاخذهُم فيما تلفّظُوا به، ورفعَ عنهم الإثم والحرج، فهو إذن مقامُ شُكرٍ مُناسِبٍ أيّما مُنَاسَبَةٍ.

(1) السّيوطي، همع الهوامع: 2/293.

(2) رضا، تفسير المنار: 7/34.

(3) البرقوقيّ، الذخائر والعبقريات: 1/198.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٩٠﴾ [المائدة: 90]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

استكمال الامتحان بإبراز المحرّمات الّتي سبق التّحذير منها لتفاديها كلّيّة

مُناسبة هذه الآية لِمَا قبلها من آيات بارزةٌ جليّة، ذلك أنّ فيها عاملًا مُشتركًا، وهو الابتلاءُ والاختبارُ، فقد نهاهُم فيما سلف من آيات أن يُحرّمُوا الطّيّبات الّتي أحلّها لهُم، وأن لا يعتدُوا، وأن يأكُلوا مِنَ الحلال الطّيّب، وأن يعلموا أنّ الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجسٌ؛ لأنّ هذه المُحرّمات كانت من الأمور المُستطابة المرغوبة عندهم[1]، فأنزل اللّه هذه الآية؛ كي يُميّزُوا بين الطَّيّبات الّتي ذكرها آنفًا، وهذه المُحرّمات الّتي كانوا يتعاطونَها، وعليهم أن يجتنبوها، وفي ذلك مزيدُ ابتلاء، وتتمّةٌ لِمَا امتحنهم به، ممَّا ذكَرَه في الآية السّابقة.

شَرحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ﴾: "قال ابن الأعرابيّ: سُمِّيت الخَمرُ خَمرًا؛ لأنَّها تُرِكَت فاختمرت، واختِمارُها تغيُّر ريحِها، ويُقالُ سُمِّيَت بذلك لُمخامرتها العقل"[2]، وهي المشروبُ المُسكرُ الّذي يُذهِبُ العقلَ، وورد تحريمُها في هذه الآيات وغيرها.

الميسرُ القِمارُ الّذي كان في الجاهليّة، ونهى القرآنُ عنه

2) ﴿وَٱلۡمَيۡسِرُ﴾: من (يَسَرَ) الدّالُّ على الغنى والسَّعَة، والميسرُ "القِمارُ الّذي كان أهلُ الجاهليَّة يَفعَلونهُ، حتَّى نزل القرآنُ بالنَّهي عنه[3]، وقِيل في الميسر أنّه "سُمِّي مَيسرًا، لأنَّه يجزَّأ أجزاءً؛ فكأنَّه

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/423.
(2) الجوهريّ، الصّحاح: (خمر).
(3) القاسم بن سلاّم، غريب الحديث: 3/468.

مَوضِعُ التّجزئة، وكُلُّ شيء جزّأتَه فقد يَسّرته، والياسِرُ الجازِرُ، لأَنَّهُ يُجزّئُ لحمَ الجَزور"[1].

3) ﴿وَٱلۡأَنصَابُ﴾: جمعُ تكسير يدُلُّ على القلّة، وزنُه (أفعالٌ)، مفردُهُ (نُصبٌ)، و"النُّون والصّاد والباء أَصلٌ صحيحٌ يدُلُّ على إقامة شيءٍ، وإهدافٍ في استواءٍ، يُقالُ: نَصَبتُ الرُّمحَ وغَيرهُ أنصِبُهُ نَصبًا"[2]، ومعناهُ في الآية الحَجَرُ الّذي يُقامُ أو يُنصبُ؛ لتُذبح عليه الذّبائحُ للأصنام، وقد نهاهُم الحقُّ ﷻ عن هذا الفعل.

الأنصابُ هي الأحجارُ الّتي تُنصبُ لتُذبح عليها الذّبائحُ للأصنام

4) ﴿وَٱلۡأَزۡلَٰمُ﴾: جمعُ تكسيرٍ مفردُهُ (زَلَمٌ)، أَصلٌ يدُلُّ على "نحافةٍ ودقّةٍ في ملاسةٍ، وقد يشذُّ عنه الشَّيءُ، فالأَصلُ الزَّلمُ، والزُّلمُ قدحٌ يُستقسَمُ به، وكانوا يفعلون ذلك في الجاهليَّة، وحُرّم ذلك في الإسلام"[3]، والأزلامُ عيدانٌ صغيرةٌ، أو ما يُشبهُها، وهي عادةً ثلاثةٌ، كُتِب على أحدها (افعل)، وعلى الثّانية (لا تَفعَل)، وتُرِكَ الثّالثُ غُفلاً من أيّ شيء، فيستقسمُون بها، وأيّ واحد ممّا هو مكتوبٌ عليه، يخرُجُ لهم، يلتزمون به من دون مراعاة الفائدة، أو الضّر، وإذا خرج لهم الغُفلُ أعادوا الكرّة.

الأزلام أقداحٌ يُستقسَمُ بها في الجاهليَّة، وحرّم الإسلامُ ذلك حرمة قطعيّة

5) ﴿رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾: "أَصلٌ يدُلُّ على اختلاطٍ، يُقالُ: هُم في مرجوسةٍ مِن أمرهم، أَي: اختلاطٍ... ومنَ الباب الرِّجسُ القذَرُ؛ لأَنَّه لَطخٌ وخلطٌ"[4]، فهو الشّيءُ المُستقذَرُ، وسمّى الحقُّ ﷻ تلك الأربعة الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجسًا؛ تبعيدًا لتعاطيها منَ النّاس، وتقذيرًا لها، وإن كان على جهة المجاز؛ لأنّها قد لا تكونُ مُستقذرةً في أعيانها، بل في حُكمها الشّرعيّ، وقوله: ﴿مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾، فـ(الشَّيطَانُ) معرُوفٌ، والفعلُ منهُ شَطَنَ،

الرّجس كلُّ شيء مُستقذَر، وسمّى الله الأربعة رجسًا على جهة المجاز

(1) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (يسر).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نصب).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (زلم).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (رجس).

"الشِّين والطَّاء والنُّون أَصلٌ مُطَّرِدٌ صحيحٌ، يدُلُّ على البُعدِ، يُقالُ: شَطَنَتِ الدَّارُ تَشطُنُ شُطونًا إذا غَرَبَت. ونَوًى شَطونٌ، أَي: بعيدَةٌ"[1]، وقِيل: إنّ لفظة الشّيطان جاءَت على هذا الأصل، سُمّي كذلك بسبب "بُعدِهِ عنِ الحقِّ وتمرُّدِه، وذلك أَنَّ كُلَّ عاتٍ مُتمَرِّدٍ منَ الجنِّ والإنسِ والدَّوابِّ شيطانٌ"[2].

6) ﴿فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾: فعلُ أمرٍ بالاجتناب، وله أصلٌ لغويٌّ يدُلُّ على البُعد[3]، والمعنى: اترُكوا هذا الرّجس، وكونوا في جانب، وهو في جانب، وابتعدوا عنه فلا تقربوه.

7) ﴿تُفۡلِحُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ يدُلُّ على الحال والاستقبال، المُجرّدُ منه (فَلَحَ)، ولهذا الجذر "أصلان صحيحان؛ أَحدُهما يدُلُّ على شقٍّ، والآخرُ على فوزٍ وبقاءٍ"[4]، والأصلُ الثّاني هو المعنى المُراد في الآية؛ فإنّ مَن يأتمرُ بما أَمَرَ اللّه، وينتهي عمَّا نهى اللّه فإنّه منَ المُفلحينَ الفائزينَ بجنّته.

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

كـلّ الآفــات والموبقات الّتي حرّمها الإسلام، عواقبها وخيمة ومدمّرة

إنَّ المعنى العامّ للآية مُكرّسٌ لخطاب المؤمنين مِن خلقِه، وعلى طريقة المبالغة في الحصر، يُفيدُ بأنّ جملةً منَ الأشياء الّتي كانوا يتعاطونها ويستطيبونها، إنَّما هي منَ الرّجس، واجتنابُ هذه المُحرّمات مُلزمٌ، وهي الخمر الّتي يشربونها، فتُخامرُ العقل وتُغيّبُهُ، وتُهلكُ الحرثَ والنّسل، وتذهبُ بالمروءة، وتجني على إنسانيّة الإنسان، ثمّ الميسرُ؛ وهو الجزور الّذي يقسّمونه، فرُبّما وقع على أحدهم، وهو لا يملكُ ثمنهُ فيفتقرُ، وهو قمارُ العرب في الجاهليّة، ويكونُ في حكمه كلُّ قمار، ثمّ الأنصابُ؛ وهو كلُّ ما يُنصبُ للعبادة

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شطن).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شطن).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (جنب).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فلح).

من دون اللّه، وكانوا يذبحون عليها الذّبائح، قرابينَ يُزجونها زُلفى لآلهتهم الّتي لا تملكُ لهم ضرًّا ولا نفعًا، ثمّ الأزلامُ؛ وهي القِداحُ الّتي كانوا يستقسمون بها عند الإقدام على أمر، أو الإحجام عنه، فهذه كلُّها رجسٌ قبيحٌ مَرذول، ممّا يُزيّنُه الشّيطانُ لأوليائه، فلمّا علمتم ذلك وتيقّنتموهُ، وأدركتُم ما به من ضرر، وما يكتنفُه من خطر، فالتزِموا جنّتهُ، وتزَحزحوا عن ناره ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ فَقَدۡ فَازَۗ﴾.

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

أسلوب النّداء من أساليب الإنشاء الّتي يُؤتَى بها للفت الانتباه والتّشويق:

قوله تعالى ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ نداءٌ شائعٌ في الأسلوب القرآنيّ، ورد في نحو تسعةٍ وثمانينَ مَوضِعًا مِنَ القرآن الكريم، وهو نداءٌ للمؤمنين؛ لكونه خطابًا يتوافر على أمر مُهمّ، "قال ابن مسعود: متَى سَمِعتَ في التَّنزيل كلمة ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، فاعلم أنَّ الّذي يتلوه من تمام الخطاب، إمَّا أَمرٌ يجب امتثالُه، وإمّا نهيٌ عن أَمرٍ يجبُ اجتنابُه، وإمّا كلامٌ يتضمّنُ معنى أَمر أَو فحوى نهي"[1].

قصر الموصوف على الصّفة في قوله ﴿إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَـٰمُ رِجۡسٌ﴾:

كلّ رجس من عمل الشّيطان مفسدةٌ وانحطاطٌ وهوانٌ

هنا نهيٌ بدأه الحقّ ﷻ بأداة الحصر أو القصر ﴿إِنَّمَا﴾[2]، والحصرُ هو تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ، وهي أمُّ باب أدوات الحصر؛ وهي مُركّبةٌ من (إنّ) المُؤكّدة، و(ما) الكافّة، وشرط الحصر فيها أن يكون المحصورُ مُؤخَّرًا وجوبًا، فقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَـٰمُ رِجۡسٌ﴾ فيه قصرٌ، "والقصرُ المُستفادُ من ﴿إِنَّمَا﴾ قصرُ موصوفٍ على صفة، أَي: أَنَّ هذه الأَربعة المذكورات مقصورةٌ

(1) الفيروزآباديّ، بصائر ذوي التّمييز: 5/430.
(2) القزوينيّ، الإيضاح: 3/24.

على الاتّصاف بالرِّجس، لا تتجاوزُه إلى غيره"[1]، وفي حاشية شيخ زاده "أنّ لفظ ﴿إِنَّمَا﴾، تُفيد القصر للمذكورات على صفة، كونها رجسًا كائنًا من عمل الشّيطان، على طريق قصر الموصوف على الصّفة، كأنّهُ قيل: ليس لها منَ الصّفات إلّا كونها رجسًا من عمل الشّيطان"[2].

قصرٌ ادّعائيٌّ للمبالغة:

الخمرُ والميسرُ والأنصابُ والأزلامُ، جُعِلَت كُلُّها تحت حُكم الرّجس المُستقذَر

في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ﴾ قصرٌ ادّعائيٌّ للمبالغة؛ لأنّهُ يستحيلُ قطعًا أن تكون الخمرُ والميسرُ مثلًا مُتّصفةً بصفة الرّجس فقط، فإنّ الحقّ ﷻ أخبر في آية أخرى أنّ فيها نفعًا، بقوله تعالى: ﴿۞يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: 219]، فالمبالغة في القصر؛ جاءَت تحذيرًا من تعاطي هذه الأشياء، وهنا قصرُ هذه المعدودات الثّلاثة، على أنّها مُتّصفةٌ بالرّجس، أي: ما هي إلّا رجسٌ، والحصرُ يفيد التّوكيد؛ فقد خُصّص معناها بمعنى الرّجس، وهي العينُ الحرامُ تنويهًا على ذمّها، والابتعاد عنها، فهذه الأنواع المقصورة، مجموعةٌ تحت حُكم واحدٍ يُسمّى الجمع[3]، فقد جُعِل الخمرُ والميسرُ والأنصابُ والأزلامُ تحت حُكم الرّجس، وهُو المُستقذَرُ الخبيثُ، أو هي من جنسه.

بلاغة الحذف والإضمار في هذه الآية:

في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ جعل الحقُّ ﷻ هذه المُرتّبات بالواو ﴿ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ﴾ رجسًا، وهي عبارةٌ عن ذواتٍ، لا يمكن

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/23.
(2) زاده، حاشية زاده على تفسير البيضاويّ: 3/576.
(3) الجمع في البلاغة: أن يجمع المتكلّم بين مُتعدّد اثنين أو أكثر، تحت حكم واحد، وهو من الأساليب البديعيّة، يُنظر: الهاشميّ، جواهر البلاغة، ص: 310.

الخمر والميسر وغيرهما ليس المقصود ذاتها، إنّما المقصود تناولها

أن تكون رجسًا، بدلالة الذّات، إنّما بدلالة أخرى، فمعنى الآية أنّ هذه منَ المُحرّمات، يدلُّ على ذلك بجلاء ووضوح قوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾ المذكورُ لاحقًا؛ فكيف تكون الذّواتُ منَ المُحرّمات؟ وعليه فظاهرُ اللّفظ أنّ التّحريمَ واقعٌ على هذه الأنواع، فكيف يكون ذلك "وهذه الأعيانُ كلُّها مخلوقاتُ الله تعالى؟ قلنا: فيه إضمارٌ تقديرُهُ إنّما تعاطي الخمر والميسر... أو مباشرته"[1]، فالنّصُّ القرآنيُّ هنا بيّن أنّ التّحريم يقعُ على تعاطي الخمرِ والميسرِ والأنصابِ والأزلام، كُلٌّ بحسب نوعه، شُربًا ولعبًا وذبحًا، وليس على مُجمَل ذواتها؛ لأَنّ الذّات لا تتّصفُ بالحِلِّ والحُرمة شرعًا؛ فعُلم أنّ المحذوف تعاطي هذه الأشياء، و"الَّذي يقتضيه النَّظرُ، أَنَّ الخمر ليست نجسَ العين، وأَنَّ مساقَ الآية بعيدٌ عن قصد نجاسة عينِها، إنَّما القصدُ أَنَّها رجسٌ معنويٌّ، ولذلك وصفهُ بأنّهُ من عمل الشّيطان، وبيّنهُ بعدُ بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ﴾؛ لأَنّ النّجاسةَ تعتمدُ الخباثة والقذارة، وليست الخمرُ كذلك، وإنّما تنزّه السّلفُ عن مقاربتها، لتقرير كراهيتها في النّفوس "[2].

أسلوبُ الآية قطعيٌّ في الدّلالة على التّحريم، ويصرّحُ في ذلك ولا يكنّي:

حرمة المَيتة ليست لذاتها، إنّما مُتعلّقة بأكلها

يُؤيّدهُ أنّ الحقّ ﷻ حرّم المَيتة في أوّل السّورة، بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة: 03]، وليس التّحريمُ هنا لذات المَيتة، وإنّما الحُرمةُ مُتعلّقةٌ بأكلها، وآيةُ ذلك أنّه ﷺ أجاز الانتفاع بالمَيتة في غير الأكل بقوله في مَيتةٍ: «هلّا انتَفَعتُم بِجلدِها؟ قالوا: إنَّها مَيتَةٌ، قال: إنَّما حَرُمَ أَكلُها»[3].

تعاطي المحرّمات أُضيف إلى الشّيطان كمجاز مُرسَل، علاقتُهُ السّببيّةُ:

ثمّة سؤال آخر، فقد قال: إنّ هذه الأشياء من عمل الشّيطان،

(1) الرّازيّ، أنموذجٌ جليلٌ في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التّنزيل، ص: 112.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/26.

(3) البخاريّ، صحيح البخاري، الحديث رقم: (1492)، ومسلم، ، صحيح مسلم، الحديث رقم: (363).

يزيّن الشّيطان للفسّاق فعل المحرّمات، وهم يتهافتون عليها جهلًا وعصيانًا

مع أنّ تعاطي هذه الأشياء من عمل الإنسان، فكيف يكون ذلك؟ والجواب عن ذلك "قلتُ: لَمَّا كان تعاطي هذه الأشياء بوسوسة الشّيطان، وتزيِينه ذلك للفُسَّاق، صار كما لو أغرى رجلٌ رجُلًا، بضرب آخرَ فضرَبَه، فإنّه يجوزُ أن يُقال للمُغري هذا من عملك"[(1)]، أي: أنّهُ أُضيف إلى الشّيطان على سبيل المجاز المُرسَل، وعلاقتُهُ السّببيّةُ، وفي ذلك تبعيدٌ لعاملها؛ لأنّه بعمله ذاك يكون شيطانًا، وهو أمرٌ تأباهُ النّفس.

قال شيخ زاده: "وتعاطي هذه الأشياء، وإن كان من عمل الإنسان، إلّا أنّه أُسند إلى الشّيطان إسنادًا مجازيًّا؛ لكونه مُزيّنًا وسببًا حاملًا له عليه"[(2)].

الإخبار عن هذه المحرّمات بأنّها رجسٌ باللّفظ المفرد المعبّر عن حقيقتها:

ما أخبرت العناية الإلهيّة عن رجسه، فضررُهُ أكيدٌ، ونفعُهُ معدومٌ

ابتدأ الحقُّ ﷻ هذه المُحرّمات بالخمر؛ أي: شُرب الخمر وتعاطيها، وهو هنا مبتدأٌ، ثمّ عُطف عليه بالواو ألفاظُ الميسر والأنصاب والأزلام، ثُمّ جاء بالخبر، وهو رجسٌ، و" إنَّما أُفرد؛ لأنَّ التَّقدير: (إنَّما عملُ هذه الأَشياء رجسٌ)، ويجوزُ أَن يكون خبرًا عن الخمر، وإخبارُ المعطوفات محذوفٌ؛ لدلالة خبر الأوَّل عليها"[(3)]، ويجوزُ أنّه نظر إلى لفظة (رجس) على أنّها اسمُ جنس، فيُعاملُ مُعاملة المصدر، كما أنّ اسم الجنس يقع على القليل والكثير.

سيّاق الآية يتوافر على مُؤكّدات كثيرة في تحريم الخمر والميسر:

أفاض صاحب تفسير الرَّوح والرّيحان في كون سيّاق الآية قد جمع مُؤكّدات شتّى في تحريم الخمر والميسر، منها تصديرُ الجملة بلفظ (إنَّمَا)، وقرنهما بعبادة الأصنام، وجعلهما رجسًا، وجَعلهما

---

(1) زكريا الأنصاريّ، فتح الرّحمن، ص: 149.
(2) زاده، حاشية زاده على البيضاوي: 3/576.
(3) العكبريّ، التّبيان: 1/458.

من عمل الشّيطان، وما أورده أيضًا من الأمر بالاجتناب، والنّهي عنِ الارتكاب، وجعل الاجتناب فلاحًا ونجاحًا، والارتكاب خيبةً وهلاكًا، والإشارة إلى ما ينتُجُ عنِ الخمر والميسر منَ الوبال، بما تُفرزه تداعياتُ العداوة والبغضاء، ناهيك عن عرض ما يقع بسببهما، من صدٍّ عن ذكر اللّه وعنِ الصّلاة[1].

إنّ ما ينتُجُ عنِ الخمر والميسر منَ الوبال، تتمخّض عنه العداوة والبغضاء

بلاغة التّقديم والتّأخير في هذه الآية:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ رتّب الحقّ ﷻ هذه المُحرّمات ترتيبًا مقصودًا، فقد ذكر الخمر، ثُمّ عطف عليه الميسر، ثُمّ الأنصاب، وختم بالأزلام، وكلُّ ذلك معطوفٌ بالواو، وهو حرفُ عطف لا يفيد التّرتيب، بل هو لمُطلَق الجمع[2]، وعلى ذلك فإنّ معرفة سبب التّقديم يتحصّلُ منَ المعنى والسّياق، لا منَ اللّفظ نفسه؛ خلافًا للفاء مثلًا الّتي تُفيد التّرتيب؛ فوضعُ لفظ أسبقَ من آخر لمعنًى من خصائص الأسلوب القرآنيّ؛ فهو لا يأتي لمُجرّد الإخبار، بل تكون صياغتُهُ بما يُبهرُ العقول، ويأخذُ بالألباب؛ ولأنّه إن كان المُعوّلُ عليه الإخبارُ المحضُ، فقد تساءل عبد القاهر الجرجانيّ عن ذلك، فقال: "من أين كان نظمٌ أشرفَ من نظم؟ وبمَ عظُم التّفاوتُ؟ واشتدَّ التّبايُن؟ وترقَّى الأمرُ إلى الإعجاز؟"[3]، وذكر علّتهُ في باب التّقديم والتّأخير، إذ يكون للأهميّة والعناية الأثرُ البالغُ، في تقديم ما قُدّم وتأخيره، لكن لا "يكفي أن يُقال: إنّه قُدّم للعناية؛ ولأنَّ ذكرهُ أهمُّ، من غير أن يُذكرَ من أين كانت تلك العناية؟ وبمَ كان أهمَّ؟ ولتخيُّلهم ذلك، قد صغُر أمرُ التّقديم والتّأخير في نُفوسهم"[4]، فغالبُ حال التّقديم

رتّب السّياق ألفاظ (الخمر فالميسر فالأنصاب ثمّ الأزلام) بدءًا من الأشدّ ضررًا إلى الأقلّ

(1) الهرريّ، تفسير الرّوح والرّيحان: 8/98.

(2) ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 463.

(3) الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص: 109.

(4) المصدر السابق، ص: 108.

هو للعناية والاهتمام، ولكن لا يكفي القولُ بذلك، بل ينبغي تفسيرُ أسباب هذه العناية، وبيانُ ذلك الاهتمام، وفي هذه الآية بدأ الحقّ ﷻ بذكر الخمر، فالميسر، فالأنصاب، ثمّ ختم بالأزلام، فرتّبها بحسب الأشدّ ضررًا إلى الأقل؛ فإنّ ضرر الخمر أكبر، وآيةُ ذلك أنّ نُزولَ الآية، وتحريمَ الخمر، كان بسبب ما جرى بين الشّاربين، من تشاجُرٍ وتناحُرٍ، بعد أن غاب العقلُ نتيجة الخمر، ثُمّ إنّه ﷻ نصَّ على أنَّها تجلُبُ العداوة والبغضاء، يلي ذلك في الضّرر (المَيسِرُ)، وفيه ضررٌ، لكنّه أقلُّ من ضرر الخمر، ثُمّ الأنصابُ، ثُمّ الأزلامُ الّتي كانوا يستقسمون بها، من دون النّظر إلى أنّ يكون اختيارُهُم وفقًا للمصلحة، وما يُوافقُ العقل، فهذا التّرتيبُ كما يُلحظُ من أثر المُترتّبات وضررها، قد سار فيه الأسلوبُ القرآنيُّ منَ الأشدّ ضررًا إلى الأقلّ، وهو أمرٌ جديرٌ بالتّنويه؛ لأنّه لا يمكن أن تأتي الألفاظُ بهذه الصُّورة، من تقديم وتأخير، من دون سبب وغاية.

دلالة الفاء الفصيحة الّتي يكون ما قبلها سببًا لما بعدها:

كـون هـذه الأشياء رِجسًا مـن عـمـل الشّيطان، هو أدعى لاجتنابها

بعد أن أخبر عن هذه الأربعة؛ بأنّها رجسٌ، وتمّم بأنّها من عمل الشّيطان، جاء الحُكم الباتُّ فيهنّ بقوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾، والفاء هنا تسمّى الفاء الفصيحة، وهي الّتي تُفصحُ عمّا قبلها، أو يكون ما قبلها سببًا لَما بعدها، أي: لمّا كانتِ الخمر والميسرُ والأنصابُ والأزلامُ رِجسًا من عمل الشّيطان؛ فهو أدعى لاجتنابها؛ فكونُها رجسًا؛ سببٌ للحكم عليها بالاجتناب، وقوله ﴿فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾ فعلُ أمر وفاعل ومفعول.

الهاءُ في قوله﴿فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾ تعودُ على فعل التّعاطي، دلالة على أنّ الحرمة ليست للذّات:

الخمر ولواحقها مـنَ المحرّمات، آفاتها كثيرة، وضررها مشهود

الهاء تعودُ على فعل التّعاطي، وهو يؤيّدُ ما قدّرنا سابقًا، بأنّ ثمّة محذوفًا، وأنّ الذّوات والأعيان كالخمر ونحوه، لا يمكنُ أن تتّصف

بالحِلّ والحُرمة في نفسها، بل بتعاطيها وتناولها؛ ولأنّه لو كانتِ الهاءُ عائدةً على الخمر، لقال: (فاجتَنِبوها).

التّعبير بالاجتناب أبلغُ منَ التّعبير بالتّرك؛ لأنّ الاجتناب يقتضي الابتعاد:

من حام حول الحمى يُوشك أن يرتع فيه

والاجتنابُ يقتضي أن يكون المرءُ في جانب، والمُجتَنَبُ في جانب آخر؛ دلالةً على الابتعاد، وهو أبلغُ من (اترُكوهُ)، والاجتنابُ يتضمّنُ "النّهي عن الشّرب، ومُجالسة الشّاربين؛ لأنّ مُجالسة الشّاربين لا يتحقّقُ فيها الأمرُ بالاجتناب، بل إنّ الاجتناب يتضمّنُ النّهي منَ المرور على الحانات أو غشيانها"[1].

بلاغة التّعبير بفعل الاجتناب، يكون استعمالها في تحريم المسائل الكبيرة:

التّعبير بلفظ الاجتناب يفيد التّحريم وزيادة، ويقتضي التّنفير منها بالكليّة

بل إنّ من بلاغتها أنّ القرآن الكريم استعملها في تحريم المسائل الكبيرة والخطيرة، كقوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ ٣٠﴾ [الحج: 30]، فالاجتنابُ أبلغُ من غيره، كالنّصّ على عدم شُربها؛ لأنّهُ أمَرَ بألّا تتواجدَ في مكانها؛ "لأنّك إن لم تجتنبها، فمِنَ الجائز أنَّ قُربَكَ منها يُغريكَ بارتكابها"[2]، ويُؤكّدُ ذلك ما ذكره صاحب التّفسير المُنير في هذا المضمار، حيث قال: "والتّعبير بقوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾ أبلغُ منَ التّعبير بلفظ (حُرّم)؛ لأنّه يُفيد التّحريم وزيادة، وهو التّنفيرُ والإبعادُ عنه بالكلّيّة، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ ٣٠﴾ [الحجّ: 22 - 30]"[3].

الاجتناب افتعالٌ يدلُّ على أنّ التّجنّب يحصل بالمشقّة والمُكابدة:

العرب عريقُون في تعاطي المنكرات، لذلك صعب عليهم تركها؛ للمعاناة والآلام جرّاء التّرك

والفعل (اجتَنَبَ) فعلٌ ثلاثيٌّ مزيدٌ بالهمزة والتّاء، على وزن (افتَعَلَ)، فـ"هذه البِنيةُ أعني بنية (افتَعَلَ)، تُنبئُ عن تعمُّلٍ وتحميلٍ للنّفس"[4]، أي: أنّ النّفس الإنسانيّة لا تستطيعُ تجنُّب الخمر

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2346.
(2) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 9/3372.
(3) الزّحيلّي، التّفسير المنير: 7/34.
(4) ابن الزبير، ملاك التّأويل: 1/190 - 191.

إلّا بالمشقّة والمُكابدة، وتحمُّل الجهد؛ لأنّهُم قومٌ عريقون في شرب الخمر، وتعاطي الميسر، والذّبح على الأنصاب، والاستقسام بالأزلام، فإذا أرادوا التّحوُّل عن ذلك كابدوا وشقّ عليهم، فعبّر عنه بقوله: ﴿فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾، على صيغة (افتَعِلوا) الدّالّة على التّكلّف والمشقّة.

لفظُ (لعلَّ) فيها رجاءٌ، وخبرُها ﴿تُفۡلِحُونَ﴾ جملةٌ تؤكّد تجلية ذلك المرجوّ:

الاجتناب مآله الفلاح في قوله: ﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾

ثُمّ علّق بهذا الاجتناب الفلاح دلالةً على الوجوب بقوله ﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾، فمَنِ اجتنب أفلح، ومَن لم يجتنب خاب وخسر، ولفظ (لعلَّ) فيها رجاءٌ، وقد ذكر معناها في آيات سابقة، و(تُفلِحون) خبرُها جملةٌ فعليّةٌ، والمعنى "أي: لترجوا الفوزَ والفلاحَ، فلا فوز لقوم يُضِلُّون عقُولهم بأنفسهم، ويفرُّون من واجباتهم بالخمر يشربُونها، وبالموبقات يتسلّون بها، وبإضلال عقولهم، وضياع تفكيرهم"[1].

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2346.

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة: 91]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

المُــحــرّمــات المُـقـتـرفـة، مِـن تزيّين الشّيطان وكـيـده؛ ليضلّ الــنّـــاس عــنِ السّبيل:

مناسبة هذه الآية لَمَا قبلها وما بعدها بيّنةٌ واضحةٌ أشدّ الوضوح؛ لأنّ هذه الآية علّةٌ لَمَا قبلها؛ فبعد أن حرّم الحقّ ﷻ الخمرَ وكُلّ مُسكرٍ، والميسرَ وكُلّ قمارٍ، والأنصابَ وكُلّ ما يُعبدُ من دُون اللّه ويُذبح عليه، والأزلام وكُلّ ما يُستقسمُ به، من غير نظر إلى مصلحةٍ أو مفسدةٍ، لا يُحكّمُ فيها العقلُ، بيّن هنا العلّة في ذلك التّحريم، وهُو أنّ تلك الأشياء المُحرّمة، إنّما هي من تزيّين الشّيطان، "ثُمّ قرّر ذلك بيانُ ما فيهما منَ المفاسد الدُّنيويّة والدّينيّة المُقتضية للتّحريم"[1]، ومنها إحداثُ العداوة والشّحناء، وشدّةُ البغض بين النّاس، حتّى يصل إلى أن يصُدّهُم عن ذكر اللّه، وعنِ الصّلاة، فإن علموا ذلك كان تركُ ذلك والانتهاءُ منه حتمًا عليهم، وجميع ذلك مُرتبط بطاعة اللّه ورسوله، والحذر منَ التّولّي والمُخالفة كما في الآية بعدها.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُرِيدُ﴾: فعلٌ مضارعٌ، من أراد يريد إرادة، وأصله من رَوَدَ، "والإرادة هي في الأَصل قوّةٌ مُركّبةٌ من شهوة وحاجة، وخاطر وأمل، ثُمَّ جُعلَت اسمًا لنُزوع النَّفس إلى شيءٍ، معَ الحكم فيه، أنّه ينبغي أَن يُفعل، أَو أن لا يُفعل"[2].

2) ﴿أَن يُوقِعَ﴾: الماضي منه أوقع، وهمزتُه للتّعدية، أي: هو

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/11.

(2) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 74.

مَن يقومُ بالإيقاع، وهو عائدٌ على الشّيطان، ويُقال "وقع الشّيءُ موقعهُ، وموقعة الطّائر بفتح القاف، المَوضِعُ الّذي يقعُ عليه"[1]، وقيل: إنّ أغلب "ما جاء في القرآن من لفظ (وقعَ) جاء في العذاب الشَّديد"[2].

البغضاء قُوّة العداوة وشدّتُها، وهي تدمّر صاحبها ومن حوله

3) ﴿وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾: منَ البُغض نقيضُ الحبّ والودّ، وكونُه كذلك، يلزمُهُ العداوة والكُره، ومعنى البغضاء بهذه الصّيغة، فهي قُوّةُ العداوة وشدّتُها[3].

الفعل (صدّ) أُدغمَت فيه الدّالُ في مثيلتها، ودلّ ذلك على فعل الشّيطان

4) ﴿وَيَصُدَّكُمۡ﴾: من (صَدّ) أصله (صَدَد)، ثُمّ أُدغِمت الدّالُ في مثيلتها، ومعناهُ معروفٌ، من "صَدّ يَصُدّ صَدًا وصُدُودًا، إذا صدفَ عنِ الشّيء، أو أعرض عنه، وأصدَدتُهُ عن ذلك الأمر، إذا صرفتُهُ عنه"[4].

5) ﴿ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾: الذّكرُ نقيضُ النّسيان، و"الذِّكرُ بالكسر له معنيان، أَحدُهما التَّلَفُّظُ بالشَّيء، والثَّاني إِحضارُهُ في الذّهن، بحيثُ لا يغيبُ عنه"[5]، ومن دسائس الشّيطان أن يصُدّ المُؤمن عن ذكر الله، وقد ورَدَت كلمة (الذّكر) كثيرًا في القرآن الكريم، وكان لها معانٍ متعدّدةٌ، بحسب السّياق الواردة فيه، فقد يكونُ ذكرُ القلب، وقد يكون ذكرُ اللّسان، وقد يكون بمعنى الصّلاة، أو البيان، أو الحديث، أو الشّرف، أو اللّوح المحفوظ، أو غيره[6].

6) ﴿مُّنتَهُونَ﴾: لفظُ (مُنتَهُونَ) جمعٌ مذكّرٌ سالمٌ، من الفعل (انتهى، يَنتَهي)، واسم الفاعل منه (مُنتهٍ)، جمعُهُ (مُنتَهون)، ومنه

(1) الجوهريّ، الصّحاح: (وقع).
(2) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 918.
(3) الزّبيديّ، تاج العروس: 18/247.
(4) ابن دريد، جمهرة اللّغة: (صدد).
(5) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 456.
(6) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 457.

"النَّهيُ: خلافُ الأَمر، نهاهُ ينهاهُ نهيًا، فانتهى وتناهى: كَفَّ"[1]، وهو هنا بهذا المعنى، أي: طلب منهم الكفّ والانتهاء عمّا حرّمه عليهم، وقد ورد في سبب النُّزول، ما روي عن سيّدنا عمر ﷺ، أنّه قال: (انتَهَينَا انتَهينَا)[2].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

ذكر العلل الّتي بسببها حرّمت الكبائر، حفاظًا على الإنسان فردًا وجماعة

المعنى العامُّ للآية؛ هو في حقيقته تتمّةٌ لَمَا سبق، فبعد أن ذكر المُحرّمات منَ الخمر المُسكر المُغيّب للعقل، المُؤدّي للشّجار والقتال، والميسر المُؤدّي إلى فقدان الإنسان مالَهُ؛ ممّا يُوقعُ في نفسه الحسد والبغض والكره، لمَنِ استولى على ماله بهذه الطّريقة، والأنصابِ الّتي يعبدُونها ويذبحُون عليها لغير اللّه، والأزلام الّتي يغيّبُون فيها العقل، ويعلنون اختياراتهم لغير فائدة، ورُبّما أفضَت إلى الضّرر ذكر هنا العلّة في التّحريم، وهو أنّهُ بسبب عمل الشّيطان في إحداث العداوة والبغضاء في المُسكر والقمار، والإعراض عن استحضار اللّه في القلب واللّسان، بل وفي منعهم بسبب هذه المُحرّمات عنِ الصّلاة، ثمّ ختمها بأمر الانتهاء بصورة الاستفهام؛ فكانت غايةً في البلاغة، وحصل فيها أعظمُ تهديد "بالاستفهام والجملة الاسميّة الدّالّة على الثّبات، بعد التّأكيد بالحصر، والضّمّ إلى فعل الجاهليّة، وبيان الحِكَم الدّاعية إلى التّرك، والشُّرور المُنفّرة عنِ الفعل، فقال: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾؟ أي: قبل أن يقع بكم ما لا تطيقون"[3]، وفي الآية أنّه ﷻ أكرم هذا الإنسان، بأن ذكر له العلّة في تحريم ما حرّم منَ الخمر والميسر وسواها، وإلّا فإنّ العبادات مبناها على التّسليم من

---

(1) ابن منظور، لسان العرب: (نهي).

(2) هذا الحديث مشهور عند أهل التّراجم والسّير، رواه أحمد في مسنده، الحديث رقم: (378)، وأبو داود في سننه، الحديث رقم: (3670)، والنّسائيّ في سننه: 8/286 - 287، ورواه الحاكم في المستدرك: 2/278، والبيهقيّ في السّنن: 8/285.

(3) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 6/294.

غير بيانِ علّةٍ أو سببٍ، ومع ذلك فقد بيّنهما هنا؛ تكريمًا للمؤمنين، وزيادة في اقتناعهم وخضوعهم.

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

التّصدير بـ(إنّما)؛ لإفادة الحصر في قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾:

الحـــصـــر للمبالغة وليس على الحقيقة؛ فإنّ للشّيطان من الأفاعيل والكيد ما لا حصر له

في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ الأداةُ (إنّما) تفيد الحصر، وقد تقدّم ذلك في الآية الّتي سبقت، وقد أعادها هنا أيضًا؛ للإشارة إلى دلالة الحصر، وهي مُركّبة من (إِنَّ) التّوكيديّة، و(ما) الكافّة المُهيّئة الّتي تُهيِّئُ (إنَّ) للدّخول على الجمل الفعليّة؛ فتُزيلُ اختصاصها بالجمل الاسميّة، وههنا دخلت على جملة ﴿يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾؛ لتفيد الحصر والقصر، وهو قصرٌ يفيدُ المبالغة، فكأنّه جعل عمل الشّيطان مقصورًا على إيقاع العداوة والبغضاء في الخمر والميسر على سبيل المُبالغة وليس الحقيقة؛ فإنّ للشّيطان منَ الأفاعيل ما لا يحدُّهُ حصرٌ، وتعدادُهُ ذكر كثيرٌ منه في القرآن الكريم، والسُّنّة النّبويّة الشّريفة، وأقوال الصّحابة الأبرار، والتّابعين الأخيار، والعلماء الرّبّانيّين، فيما نُقل عنهم من آثار وأخبار.

الألف واللّام جنسيّة؛ لتشمل شياطين الجنّ، وشياطين الإنس:

إرادةُ الشّيطان زرع العداوة والبغضاء؛ وهي علّة تحريم الخمر والميسر وسواهما

والألف واللّام في لفظ الشّيطان جنسيّةٌ، تشملُ كُلّ شيطان، ولمّا كانتِ الشّياطينُ على نوعين؛ هما شياطينُ الجنّ، وشياطينُ الإنس، فالجميعُ مشمولٌ بهذا الوصف، وإرادةُ الشّيطان مُتعلّقةٌ بقوله: ﴿أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾، وهي هنا صورةٌ تركيبيّةٌ من أساليب القرآن الكريم الّتي لم تتكرّر في غير هذه السُّورة، بل هي مفردةٌ في بابها، وإرادةُ الشّيطان في إيقاع العداوة والبغضاء علّةٌ في تحريم ما سبق من الخمر والميسر وسواه.

(أن) المصدريّة على معنى أنّ الشّيطان يُريدُ إيقاع العداوة والبغضاء بينكُم:

الخمر تلعب بالرّؤوس، حتّى يرى صاحبُها حسنًا ما ليس بالحسن

والأداةُ (أن) هنا مصدريّةٌ، واللّفظُ ﴿أَن يُوقِعَ﴾ فعلٌ مُتعلِّقٌ بإرادة الشّيطان، و(أن) والفعل في تأويل مصدر، تقديرُهُ (إيقاعًا)، وهو يقعُ مفعولًا لإرادة الشّيطان؛ أي: أنّ الشّيطان يُريدُ إيقاع العداوة والبغضاء بينكم، بما يُزيّنُ لكم منَ الخمر والميسر، وبفعل هذه العداوة والبغضاء - وبعد أن غيّبتِ الخمرُ عقولهُم - ضربَ رجلٌ سعدَ بنَ أبي وقّاص رضي الله عنه على أنفه، بعد أن شربوا الخمر، وتلاحَوا بينهم، حتّى قال سعد: إنّ الآية نزلت فيه(1).

إيقاعُ العداوة والبغضاء من لدُن الشّيطان، مُختصّةٌ بالمُسلمين في قوله: ﴿أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ﴾:

تقديم الجارّ والمجرور على الاسم؛ لإفادة التّخصيص:

قوله: ﴿أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾ يَختلفُ عن قولنا: (يُوقِعُ العَداوَةَ والبَغضاءَ بَينَكُم)، من جهة تقديم الجارّ والمجرور على الاسم؛ فهذا التّقديمُ يُفيدُ التّخصيص؛ فالشّيطانُ يُريدُ أن يُوقع بينكم، وليس بين غيركُم العداوة والبغضاء، فإيقاعُ العداوة والبغضاء من لدُن الشّيطان مُختصّةٌ بكم أيُّها المسلمون؛ لأنّهُ صدّر الآية السّابقة بقوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، ثُمّ قال هنا ﴿بَيۡنَكُمُ﴾، فالكاف والميم واقعةٌ على المُخاطَبين، وهم المسلمون، والشّيطانُ يُريدُ أن يُشتّت "أمركُم بعد تأليف اللّه بينكم بالإيمان، وجمعه بينكم بأُخوّة الإسلام"(2)، هذا سرُّ التّقديم؛ لأنّه يجوزُ لغة تأخير ﴿بَيۡنَكُمُ﴾، فإذا تأخّر الجارُّ والمجرورُ، عندئذ ذهب الاختصاصُ، وفي ذلك حكمةٌ بليغةٌ، وعبرةٌ كبيرةٌ؛ أنّ الشّيطان قد تعهّدَ بأن يُغوي ابنَ آدمَ إلّا المُخلَصين، بقوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ٨٣﴾ [ص: 82 - 83].

(1) الواحدي، أسباب نزول القرآن، ص: 207.

(2) ابن جرير، جامع البيان: 10/565.

الفرق المعجميُّ بين (العداوة) و(البغضاء) في الآية:

تدرّج الشّيطان في إغواء الإنسان

وعلى ذلك، فثمّة فرقٌ معجميٌّ بين العداوة والبغضاء الواردتين في الآية، فهما ليستا بمعنى واحد؛ لأنّ البغضاءَ معطوفةٌ على العداوة، والعطفُ يفيدُ المغايرة، ولو كان يسيرًا، فالبغضاءُ هي شدّةُ العداوة، وقد رتّبهما هنا من الأقلّ ضررًا وشدّة، إلى الأكثر خطرًا وأثرًا، ولعلّ هذا من دأب الشّيطان، أن يبدأ مع بني آدم بالأخفّ من خُيوطه وحباله، فإذا لم تنفع زاد من مكرهِ وخُبثِه وغوايتِه، حتّى يصلَ إلى مُراده، أو ينقلبَ خاسرًا وهو حسيرٌ مع عباد اللّه المُخلَصين الّذين استثناهم هو نفسُهُ، بقوله ﷻ على لسان إبليس: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٣٩ إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ٤٠﴾ [الحِجر: 39 - 40].

ضمُّ الأنصاب والأزلام إلى الخمر والميسر؛ تأكيدٌ لقُبحهما:

مُجرَّد حُدوث العداوة والبغضاء بين المسلمين مفسدةٌ عظيمةٌ

وقد يردُ سؤالٌ هنا، في أنّه ذكر الأربعة مُجتمعين في الآية السّابقة، الخمرَ والميسرَ والأنصابَ والأزلامَ، فيما ذكر الخمرَ والميسرَ فقط في هذه الآية؛ لأنَّ القصد في الآية الأُولى "النَّهي عن الخمر والميسر، وإنَّما ضمَّ الأَنصابَ والأَزلامَ إلى الخمر والميسر؛ تأكيدًا لقُبح الخمر والميسر"[1]، ولسببٍ ثانٍ؛ وهُو أنّهُ قرن الخمر والميسر في الآية الثّانية بالضّرر الّذي يُصيبُ مُتعاطيهما؛ وهو العداوةُ والبغضاءُ بفعل الشّيطان، وهو كذلك؛ فإنّ تعاطي الخمر يُسبّبُ العداوة والبغضاء بعد غياب العقل، وآيةُ ذلك ما رأينا في سبب النُّزُول؛ لأنّ الفرح في شُربها "ينقلبُ إلى الضّدّ؛ لأنَّ الخمر يُزيلُ العقل، وإذا أزالَ العقلَ استولَت الشّهوةُ والغضبُ من غيرِ مدافعةِ العقل؛ وعند استيلائهما تحصل المنازعةُ بين أولئك الأحباب...وذلك يُورثُ أشدَّ العداوة

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/424.

والبغضاء"[1]، ومثل ذلك يحصُلُ في الميسر، "من التَّحاسد على القامر، والغيظ والحسرة للخاسر، وما ينشأُ عن ذلك منَ التّشاتُم والسِّباب والضَّرب، على أَنَّ مُجرَّد حدوث العداوة والبغضاء بين المسلمين مفسدةٌ عظيمةٌ"[2]، لذلك فالضّررُ يكون عظيمًا، ويتجاوزُ الإنسانَ إلى غيره مع الخمر والميسر.

الأنصاب والأزلام أقلّ ضررًا وإيذاء، مقارنة مع الخمر والميسر:

ما حرّم الله فإنّ ضررَهُ بارزٌ، ومساوئَهُ أكيدةٌ

أمّا الذّبحُ على الأنصاب، والاستقسامُ بالأزلام، فهي مرتبةٌ أقلُّ ضررًا؛ في أنّها لا تتجاوزُ متعاطيها كالخمر والميسر الّتي تُسبِّب العداوة والبغضاء، وقد تصلُ إلى حدّ التّناحر والاقتتال، وهي مرتبةٌ أبعدُ في الإيذاء، وأجمعُ لكُلّ تلك الشّرور النّاتجة عن الخمر والميسر؛ و"لأنّ العداوة والبغضاء بين النّاس، تقعُ كثيرًا بسبب الخمر والميسر، وكذلك يشتغلون بهما عنِ الطّاعة، بخلاف الأنصاب والأزلام، فإنّ هذه المفاسد لا توجدُ فيها، وإن كان فيها مفاسدُ أُخرُ"[3]، ولسببٍ آخر، فقد قيل "إنّما خصَّهما بالذّكر بيانًا للواقع؛ لأنّ الخطابَ للمُؤمنين، بدليل قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، وهم إنّما كانوا يتعاطَون الخمر والميسر فقط"[4].

دلالة حرف الجرّ (في) على السّببيّة والتّعليل في الآية:

الأشياءُ المنبوذة كالعداوة والبغضاء، تحصلُ في تعاطي الخمر والميسر عادة

لفظ (في) حرف جرٍّ في كلام العرب، له معانٍ عدّة، أوصَلَها ابنُ هشام إلى عشَرة معانٍ، منها الظّرفيّة، والمُصاحبة، والتَّعليلُ، والاستعلاءُ، وغيرُها[5]، ومنَ المعاني المعروفة أن تكون (في) للتّعليل أو السّببيّة، وعلى الرّغم من أنّ معنى الظّرفيّة واسعٌ فيها، إلّا أنّ

(1) ابن عادل، اللُّباب في علوم الكتاب: 7/507.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/27.
(3) الرّازيّ، أنموذج جليل في أجوبة وأسئلة عن غرائب آي التّنزيل، ص: 113.
(4) زكريا الأنصاريّ، فتح الرّحمن، ص: 150.
(5) ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 223 وما بعدها.

شُهرة معنى السَّببيّة حصلَت من حديث الرّسول الأكرم ﷺ، بقوله: «دَخلَتِ امرَأَةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ رَبَطَتها، فَلَم تُطعِمها، ولم تَدَعها تَأكُلُ مِن خَشاشِ الأَرضِ»[1]، فالمعنى أنّ اللّه تعالى أدخل هذه المرأة النّار، بسبب هذه الهرّة، وما فعلته بها، ومثلُ هذا المعنى واقعٌ في قوله تعالى: ﴿أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾؛ فإنَّ الشّيطانَ ما كان له أن يُوجِدَ العداوةَ والبغضاءَ والتّناحُرَ والشَّحناءَ، لولا تعاطي الخَمر والمَيسر، و"العداوةُ هي انفصالُ مُتلاحمَين، حدثَت بينهما عداوةٌ وبغضاءُ، والبغضاءُ هي انفعالُ القلب بشيء مكروهٍ"[2]، وهذه الأشياءُ المَرذولةُ من عداوة وبغضاء، تحصُلُ في الخمر والميسر، "بسبب تعاطِيهما؛ لأنَّ السَّكرانَ يُقدِم على كثيرٍ مِنَ القبائح الّتي تُوجِبُ ذلك، ولا يبالي، وإذا صَحا ندمَ على ما فعل، والرّجلُ قد يُقامرُ حتَّى لا يَبقى له شيءٌ، وتنتهي به المُقامرةُ إلى أن يُقامِرَ بولده وأهله؛ فيؤدِّي به ذلك إلى أن يصيرَ أعدى الأعداء لمن قمرَهُ وغلبَهُ"[3].

نتيجتان أخريان لتعاطي الخمر والميسر:

لا طاقة للشّيطان على إكراه الإنسان على فعلٍ ما، لكنّه يُزيّنُ له الفعل

قوله تعالى ﴿وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ﴾ عطفٌ على ما يحصُلُ للمرء بسبب تعاطيه الخمر والميسر؛ فيَصِلُ إلى نتيجتين أخريَين؛ هما الصَّدُّ عن ذكر اللّه وعنِ الصّلاة، لذلك فإنَّ "مَنِ اشتَغَلَ بشرب الخمر أَوِ القمار، أَلهاهُ ذلك عن ذكر اللّه، وشوّش عليه صلاته، كما فعل بأضياف عبد الرَّحمن بن عوف، تقدّمَ رجلٌ ليُصلّي بهم صلاة المغرب بعدما شربوا، فقرأَ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ١ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ٢﴾ [الكافرون: 1 - 2] بحذف (لا)"[4].

(1) البخاريّ، الحديث رقم: (3318)، ومسلم، الحديث رقم: (2242).
(2) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 6/3377.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/16.
(4) البغويّ، معالم التّنزيل: 3/94.

فلا تتوقّفُ إرادةُ الشّيطان في إحداث المعصيّة مِنَ الإنسان على إيقاع العداوة والبغضاء، بل تتعدّاها إلى مُحاولته أن يصُدَّ المُؤمن عن ذكر اللّه وعنِ الصّلاة، وهل يستطيعُ ذلك؟ الجوابُ يعتمدُ على طاعة الإنسان لشيطانهِ من عدمِهَا، "ولا يستطيعُ الشّيطانُ أن يُكره الإنسانَ قهرًا على فعلٍ ما، ولكنّه يُزيّنُ له الفعل؛ فليس للشّيطان سلطةُ الإكراه ليقهرَ الإنسان"[1].

التّقديم يُفيدُ اختصاصَ الخمر والميسر في الصَّدِّ عن ذكر الله وعنِ الصّلاة:

الخمر والميسر لتقدّمهما في السّياق، يُؤدّيانِ قطعًا إلى الصَّدِّ عن عبادة الله

وثمّة أمرٌ آخرُ مُتعلِّقٌ بإرادة الشّيطان التّي يبتغي من خلالها أهدافًا عدّة؛ أوّلُها: إيقاعُ العداوة والبغضاء، وثانيها: الصَّدُّ عن ذكر اللّه، وثالثُها: الصَّدُّ عنِ الصّلاة، فهذه الغاياتُ يسعى إليها الشّيطان، وقد وضعَ لها خُطّةً مُحكمةً، وهي تزيينُ الخمر والميسر للإنسان، كي يقع في شرَكِه، إلّا أنّ المُلاحظ أنّهُ قدّم الخمر والميسر على غرضيه الثّاني والثّالث، وهما الصَّدُّ عن ذكر اللّه، وعنِ الصّلاةِ فيما أخّرهُ عنِ الأوّل، وهو إيقاعُ العداوة والبغضاء، وفي ذلك إشارةٌ وإيحاءٌ منَ القرآن الكريم، في أنّ تعاطي الخمر والميسر يُؤدّيانِ قطعًا إلى الصَّدِّ عن ذكر اللّه وعنِ الصّلاة؛ لأنّ التّقديمَ يفيدُ الاختصاصَ، اختصاصَ الخمر والميسر في الصَّدِّ عن ذكرِ اللّه وعنِ الصّلاة، فيما لا يكونان كذلك، في إيقاع العداوة والبغضاء، بمعنى أنّ للشّيطان طُرُقًا أُخرى في إيقاع العداوة والبغضاء، فقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ﴾، يحتملُ (وفي غَيرِ الخَمرِ والميسرِ)، كالحسد في المال والبنين مثلًا، بخلاف قوله في الخمر والميسر: ﴿وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾، أي: في الخمر والميسر، ولا شيءَ أعظمُ عند اللّه من أن يُصَدَّ المرءُ عنِ الذّكر الّذي هو

(1) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 6/3376.

غذاءُ الرُّوح، وعنِ الصّلاة الّتي هي عمادُ الدِّين لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذّاريات: 56].

تقديم صدّ الذّكر على الصّلاة، من باب تقديم الأخصّ على الأعمّ:

الصّلاة والذّكر هما وسيلتا الوصل باللّه، والشّيطان يريد قطع صلتك به

أمّا تقديمُ الذّكر على الصّلاة فهو من باب تقديم الأخصِّ على الأعمِّ، وهو من باب عطف الخاصِّ على العامِّ؛ لأنّ الصّلاةَ مُشتملةٌ على الذّكر وعلى غيره، وفي تكرار حرف الجرّ ﴿عَن﴾ إيماءٌ إلى التّوكيد؛ للدّلالة على أهمّية الموضوع في تعلُّقه بصدّ الشّيطان الإنسانَ عن أمرين مُهمّين؛ هما ذكرُ اللّه والصّلاةُ، ولا سيّما أنّ الصّلاةَ جاءَت تاليةً في التّرتيب؛ فأعاد معها حرف الجرّ ﴿عَن﴾؛ للإشارة لأهميَّتها... كيف لا، وهي عمودُ الدّين؟!.

قوله ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾؟ الفاءُ فاءُ الفصيحة المُفصِحة عن جواب الشّرط:

أمّا قولُه: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾؟ الفاءُ فاءُ الفصيحة؛ لأنّها أفصحَت عن جواب الشّرط الّذي تقديرُهُ: "إذا عرفتُم أنّ الشّيطانَ يُريدُ أن يُوقعَ بينكم العَداوَةَ والبَغضاءَ، بسبب الخَمرِ والمَيسِرِ، وأردتُم بَيانَ ما هو اللّازِمُ لكم، فأقولُ لكم: هل أنتُم مُنتَهونَ؟ أي: انتَهوا عنهما"[1].

قولُه: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾؟ تركيب لغويٌّ فريد في القرآن:

السّــؤال عـن الانتهاء اختبارٌ لإرادة المؤمـن وإيمانه

في قوله ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾؟ مسَائلُ؛ الأُولى: أنّهُ تركيبٌ لغويٌّ، لم يرد مثلُهُ في سياقات القرآن إلّا في ستَّة مَواضِع، أوّلُها ترتيبًا في القرآن، هو هذا المَوضِع من سورة المائدة.

قوله ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾؟ الفاء رابطة لجواب شرط مُقدّر:

والمسألةُ الثّانيةُ: أنّهُ ربَطَ هذا التّركيبَ بما قبلهُ بالفاء، وهي "رابطةٌ لجواب شرطٍ مُقدّرٍ"[2]، وجاء ربطُها " إثر تفصيلِ الصّوارفِ

(1) الهرريّ، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان: 8/85 - 86.
(2) صافي، الجدول: 7/17.

عن تعاطي الخمر والميسر، وفيه استقصارُهم وتعبيرُهم بالمُعاندة، وقلّةِ الإنصافِ، وتوبيخُهم بالبلادة"[1]، فكأنّهُ سألَ سائلٌ عن تلك الأحوال، فقال لهم: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾؟.

الانتهاء مُطلَق البعد عن المنهيّات، وقطع العلائق مع المحرّمات

التّعبير بـ(هل) دون الهمزة لأسباب معنويّة:

والمسألةُ الثّالثةُ: أنّهُ عبّر بـ(هل) هنا، ولم يُعبّر بأُختِها الهمزة؛ لجملة أمورٍ منها، "أنّ الفرق بين الهمزة وهل، أنَّ الهمزةَ لا يُستفهَمُ بها إلَّا وقد هجسَ في النّفس إثباتُ ما يُستفهمُ بها عنه، بخلاف هل"[2]، وليس في هذا المَوضِع ما يُرادُ إثباتُهُ، بل هو مَوضِعُ نهيٍ عن تعاطي الخمر والميسر، فتناسبا من هذه الجهة، والمسألة الرّابعة: خروجُ (هل) إلى معانٍ غير الاستفهام؛ كالنّفي، وتكون بمعنى (قد)، وتكون بمعنى (أن)، وقد تكون للتّقرير والإثبات[3]، يؤيّدُ ذلك أنّ الهمزة هي الأصلُ في الاستفهام، ومعنى ذلك أنّ (هل) ليست أصلًا في الاستفهام، وهو ما تحقّق هنا من مجيئِها للأمر، وفي كلّ ذلك لا يصلُحُ أن تأتي الهمزة ههنا.

الهمزة أصل الاستفهام، و(هل) ليست كذلك، ولذلك جاءت هنا في سياق الأمر

خروج (هل) الاستفهاميّة إلى الأمر؛ للتّحضيض على الانتهاء:

والمسألة الخامسة: حدوث انتقالٍ كبيرٍ بين أساليب العربيّة، انتقالٍ من أُسلوب الاستفهام إلى أسلوب الأمر؛ فإنّ (هَل) هنا جاءت للأمر؛ فالمعنى في قوله: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾؟ استفهامٌ، وتأويلُهُ (انتهوا)[4]، يؤيّدُهُ قول عمر رضي الله عنه حينَ سمِعَها: "انتَهَينا انتَهَينا، إنّها تُذهبُ العقلَ والمالَ"[5].

مفاسد المُحرّمات معروفة مألوفة، وارتكابُها خَيبةٌ ومَحقَةٌ

وجاء في التّفسير المُنير أنّ الاستفهامَ المُرادَ به الأمرُ هو أبلغُ

(1) صافي، الجدول: 3/137.
(2) المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 343.
(3) المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 342 فما بعدها.
(4) الفرّاء، معاني القرآن: 1/202.
(5) المنتجب الهمذانيّ، الكتاب الفريد: 2/490.

في النّهي؛ لأنّه تحضيضٌ على الانتهاء[1]، وقال أبو السّعود في إرشاد العقل السّليم: "ولقد أُكِّد تحريمُ الخمر والميسر في هذه الآية الكريمة، بفنون التّأكيد، حيث صُدِّرت الجملةُ بـ(إنَّمَا)، وقُرِنَا بالأصنام والأزلام، وسُمِّيا رجسًا من عمَل الشّيطان، تنبيهًا على أنَّ تعاطيهما شرٌّ بَحتٌ، وأَمَرَ بالاجتناب عن عينِهما، وجعَلَ ذلك سَبَبًا يُرجَى منه الفلاحُ، فيكونُ ارتكابُهُما خيبةً ومَحقةً"[2].

التّعبير بالاستفهام مُؤذن بأنّ الأمر في الرّدع والمنع قد بلغ الغاية:

والسّرّ في التّعبير بالاستفهام مع إرادة الأمر، أنّ فيه "إيذانًا بأنّ الأمر في الرّدع والمنع قد بلغ الغاية، وأنّ الأعذارَ قَدِ انقطَعَت بالكُلّيّة... ووجه تلك التّأكيدات أنّ القوم رضي الله تعالى عنهم، كما قيل، كانوا مُتردِّدينَ في التَّحريم"[3]، وفي ذلك إغراءٌ بالعمل، وحثٌّ عليه، أكثر ممّا لو جاء الكلام بصيغة الأمر.

كان التّحريم تدريجيًّا، فلمّا جاء الحكم الفيصل انتهى الجميع عنِ الخمر، بصورة تلقائيّة

دخول (هَل) على الجملة الاسميّة دالٌّ على ثبوت النّهي واستقراره:

ويلاحظ دخولُ (هَل) على الجملة الاسميّة المُثبتة، بركنيها المبتدأ (أَنتُم)، والخبر (مُنتهونَ)، لَمَا تُعطيه الجملةُ الاسميّةُ من خصيصَة الثّبات والاستقرار؛ ولأنّ (هَل) لا تدخلُ إلّا على الجملة المُثبتة، "فمَجِيءُ هذه الجملة الاستفهاميّة المُصدَّرة باسم، مُخبَرٍ عنه باسم فاعلٍ دالٍّ على ثُبوت النّهي واستقراره، أبلغُ من صريح الأمر"[4].

وقوله ﴿مُّنتَهُونَ﴾ فيه حذفُ المُتعلّق (عَنهما)؛ لدلالة الكلام السّابقِ عليه؛ فإنّ المقصود الخمرُ والميسرُ، وهما مذكوران من قبل، وحذفُ ما يُعلَمُ جائزٌ في كلام العرب.

حذف الخمر والميسر ملحوظٌ، وحذف ما يُعلَمُ جائزٌ في كلام العرب

---

(1) الزّحيلّي، التّفسير المنير: 7/34، وصالح مخيمر، معجم الأساليب البلاغيّة في القرآن الكريم، ص: 65.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/76 - 7/34.
(3) الآلوسّي، روح المعاني: 7/17.
(4) السّمين، الدّرّ المصون: 4/414.

﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ٩٢﴾ [المائدة: 92]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الآيــة تـقـرّر ما قبلها وتؤكّده، وتــدعــو إلى الانــتــهــاء عـنِ المألوف المرغوب:

مناسبة هذه الآية لَمَا قبلها مناسبة توكيدٍ وتقريرٍ؛ فإنّه لمّا ذكر لهم في الآية السّابقة، أنّ الشّيطانَ يريد أن يُفسد عليهم دينهم ودنياهم من إيقاع العداوة والبغضاء، وصدِّهِم عن ذكر اللّه وعنِ الصّلاة، أمَرَهم بالانتهاء بصيغة الاستفهام الدّالّ على النّهي، أي: انتَهوا، "ولمّا كان ذلك مألوفًا لهم، محبوبًا عندهم، وكان تركُ المألوفِ أمَرَّ من ضرب السُّيوف، أكَّدَ دعوتَهم إلى اجتنابه، مُحذِّرًا مِنَ المخالفة بقوله، عاطفًا على ما تقديره (فانتَهوا)"[1]، هنا عطف عليه جملة من أفعال الأمر توكيدًا وتقريرًا للنّهي الوارد في الآية السّابقة؛ فارتبطت هذه الآية أشدّ الارتباط بأختها السّابقة، وتميّز النّظمُ القرآنيُّ بهذا السّبك الفريد، ليس على جهة الألفاظ والتّراكيب فحسب، بل على جهة الآيات أيضًا.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ﴾: فعل أمر مُسندٍ إلى واو الجماعة، "يُقال: أمرَهُ بأمرٍ فأطاعَهُ، والعربُ تقولُ: له عليَّ أمرُهُ مُطاعةٌ، قال: وقد طاعَ له، إذا انقادَ له"[2]، وطاعةُ اللّه تكونُ بإتيان أوامِره، وتركِ نواهِيه.

2) ﴿وَٱحۡذَرُواْۚ﴾: فعل أمرٍ مُوجّه إلى جماعة الذُّكور والإناث، "وقال الزّجّاج: الحاذِرُ المُستعدُّ، والحَذِرُ المُتيَقّظ، وقال شمّر:

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/294.
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (طوع).

الحاذِرُ المُؤذي الشَّاكُّ في السِّلاح"[1]، وهو هنا المُتيقّظُ المُستعدُّ الّذي يخاف شيئًا.

3) ﴿تَوَلَّيۡتُمۡ﴾: من (وَلَيَ)، والفعلُ (تَوَلّى) هنا مزيدٌ، على زنة (تَفَعّلَ)، والمصدرُ (التّوليةُ)، وفي معنى (تولّى) معانٍ عدّة مُتقاربة، كالإدبار والذّهاب والإعراض[2]، أي: تُدبِروا وتُعرِضوا عمَّا أمَرَكُم به الحقُّ ﷻ.

4) ﴿ٱلۡبَلَٰغُ﴾: اسمٌ يدُلُّ على الوصول عامّة، من "بَلَغتَ المكانَ بُلوغًا: وصلتُ إليه، وكذلك إذا شارفتَ عليه... وبَلَغَ الغلامُ: أدرك، والإبلاغُ: الإيصالُ، وكذلك التّبليغُ، والاسمُ منه البلاغُ؛ والبلاغُ أيضًا الكفايةُ"[3]، وهنا قال لهم: ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ﴾، معناهُ: أنّ مهمّته إيصالُ ما يريدُه اللّه تعالى إليكم على الوجه المطلوب الكافي، وهو مُطابِقٌ لمعناه اللُّغويّ.

البُعد والانكشاف والظُّهور

5) ﴿ٱلۡمُبِينُ﴾: من أبانَ يُبينُ إبانةً، فهو (مُبِينٌ) على صيغة اسم الفاعل، ومعناه التّوضيحُ، والباء والياء والنّون، له أصلٌ في لغة العرب، بمعنى البعد والانكشاف والظُّهور، "وبانَ الشَّيءُ وأبانَ، إذا اتَّضحَ وانكشفَ، وفلانٌ أَبينُ من فلانٍ، أَي: أَوضحُ كلامًا منه"[4].

وقد وصفَ الحقُّ ﷻ البلاغ الواصل إليهم، بأنّه بلاغٌ مُبِينٌ؛ ليقطعَ عنهم كلّ اعتراضٍ، ويُلزمهم الحُجّة والبُرهان.

۞ المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

المعنى العامُّ للآية؛ يتجلّى في أمر اللّه تعالى لعباده بأن يُطيعوا اللّه، ويستجيبوا له باتّباع كتابه الكريم، وأن يُطيعوا رسوله،

(1) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (حذر).
(2) الزّبيديّ، تاج العروس: (ولي).
(3) الجوهريّ، الصّحاح: (بلغ).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (بين).

الأمر بطاعة الله ورسـولـه، فإن لم يفعلوا فإنّه لا يغني عنهم منَ الله شيئًا

ويستجيبوا لَمَا أمرهم في سنّته، فقد أُوتي الرّسولُ منَ الأحكام والشّرع مثل ما أُوتي منَ القرآن، فلا فصل بين القرآن والسّنّة، وكثير من الأحكام لم يُفصِّل فيها القرآن، بل بيّنها الرّسول ﷺ بسنّته؛ في أقواله وأفعاله وتقريراته، وردُّ جزءٍ منها - كما تفعل بعض الطّوائف والملل من قبول القرآن وردّ السّنّة - منَ الضّلال المُبِين، لذلك كان لزامًا على المؤمنين أن يحذروا ويحترزوا، فإن أعرضوا وانصرفوا إلى غير ما أُمروا به فلا يملكُ لهمُ الرّسولُ المُكلَّف بإيصال أمانة الهدى شيئًا؛ لأنّ مهمّته البلاغ، وإيصالُ ما أمرهُم به تعالى، بأبين صورةٍ، وهو قد بلَّغَها، ولم يألُ جُهدًا في إيصال الرّسالة على وجهها الأكمل.

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

عطفُ طلبٍ حقيقيٍّ، (فعل أمرٍ) على طلب مجازيٍّ (استفهام):

طاعة الرّسول مُقترنة بطاعة الله تعالى

خلَص في الآية السّابقة قبل قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ﴾ إلى جملة قضايا خطيرة، وأهمُّها تحريمُ الخمر بطريقة الاستفهام الّتي تُمثّلُ غاية البلاغة، فأراد هنا أن يُؤكّد ذلك تأكيدًا لا ريب فيه، وأن يقطع كُلّ شكٍّ فيه؛ فأمر بطاعة اللّه وطاعة الرّسول مُجتمعين، ذلك "أَنَّ المُراد وأطيعوا اللّه وأطيعوا الرَّسولَ، فيما تقدَّم ذكرُهُ، من أمرهما بالاجتناب عنِ الخمر والميسر"[1]، وعطفُ هذه الآية على الّتي سبقت بالواو عطفُ طلبٍ حقيقيٍّ، (فعلُ أمر) على طلب مجازيٍّ (استفهام)، فالأمرُ هنا حقيقيٌّ في قوله ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ﴾، والنّهيُ في الآية السّابقة مجازيٌّ؛ فهو استفهامٌ خرج إلى النّهي ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ٩١﴾؟، والمعنى (انتَهوا وأَطِيعوا)[2].

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/87.

(2) الدّرويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/12.

تَكرار الفعل مُسندًا إلى الرّسول ﷺ من مَلمَح التّوكيد والتّشريف له:

تقديم طاعة الله على طاعة الرّسول من باب تقديم الأفضل

بدأ بطاعة اللّه، وثنّى بطاعة الرّسول ﷺ، وهو من باب تقديم الأفضل والأشرف؛ فبدأ به تعالى، ثُمّ بالرّسول ﷺ، والألفُ واللّامُ في الرّسول عهديّة، أي: الرّسول المعروف المعهود الّذي ختم اللّه به الرُّسل؛ وهو محمّدٌ ﷺ، وطاعةُ اللّه وطاعةُ رسوله معروفةٌ بالائتمار بأوامره، واجتناب نواهيه، ولا شكّ أنّ طاعة اللّه هي الأصل، وإنّما كرّر الفعل مُسندًا إلى الرّسول ﷺ من باب التّوكيد[1]، والتّشريف له ﷺ؛ فطاعةُ الرّسول لا تنفصلُ عن طاعة اللّه، وهو من باب عطف المُفصّل على المُجمل؛ لأنّ ما جاء به الرّسول ﷺ تفصيلٌ وبيانٌ لمَا أمر به اللّه، لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ٤٤﴾ [النّحل 44].

تَكرار الفعل، يستلزم أن يُطاعَ الرّسولُ ﷺ فيما نقل عن ربّه:

اقتران طاعة الرّسول بطاعة الله؛ غايته الإشارة إلى ما أوتيه منَ السّنّة

"وسائرُ ما قَرن فيه طاعةَ الرّسول بطاعة اللّه، فهو دالٌّ على أنّ طاعةَ اللّه ما أمرَ به ونهى عنه في كتابه، وطاعةَ الرّسول ما أمَرَ به ونهى عنه، ممّا جاء به، ممَّا ليس في القرآن؛ إذ لو كان في القرآن لكان من طاعة اللّه"[2]، فهذا التَّكرار للفعل، يستلزم أن يُطيع الإنسانُ اللّه تعالى ممّا ورد في القرآن، ويستلزم أيضًا أن يُطيع الرّسولُ ﷺ، وإن لم يكن واردًا في القرآن الكريم بعينه، فطاعة الرّسول ﷺ تجبُ "مُفردةً ومقرونةً، فلا يتوهَّمُ مُتوهِّمٌ أنّ ما يأمُرُ به الرّسول إن لم يكن في القرآن، وإلّا فلا تجب طاعته فيه"[3]، وفي ذلك ردٌّ على من يدّعي أنّ الدّين والشّرع يُؤخذ منَ القرآن الكريم فحسب؛ لذلك ورد في الحديث: «أَلَا إِنِّي أُوتيتُ الكتابَ، ومِثلَهُ معه،

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/234.
(2) القاسميّ، محاسن التّأويل: 1/105.
(3) ابن القيّم، بدائع التّفسير: 1/278.

أَلا يوشِكُ رَجلٌ شَبعان على أَريكتِهِ يقولُ عليكم بهذا القرآن، فما وَجَدتُم فيه مِن حلالٍ فأَحِلُّوهُ، وما وَجَدتُم فيه مِن حرام فحَرِّموه»[1]، فطاعةُ اللّه مِن طاعة الرّسول لا ينفصلان، يؤيّدُهُ أنَّ الرّسُول ﷺ قد أُوتي الكتابَ ومثلَه معه، أي: "أنّه أُوتي منَ الوحي غير المَتلُوِّ مثل الوحي المتلُوّ، تبييناً له وتوضيحًا، وكُلٌّ من عند اللّه"[2]، يقول الحقّ ﷻ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النّجم: 03]، أي: أنّه لا يقول التشريعَ برأيه، أو من عندِ نفسِه، بل بوحيٍ مُنزلٍ، أو إلهامٍ منه تعالى.

تَكرار الفعل ﴿وَأَطِيعُواْ﴾؛ هو تطلُّب ثباتِ الطّاعة، ورسوخها في الذّهن:

رسم العلاقات الّتي تربط المؤمن باللّه وبالنّفس وبالآخرين منَ البشر

نلاحظ في قوله تعالى ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْۚ﴾ التّكرار في قوله (وأَطيعوا... وأَطيعوا)، وغاية التّكرار للكلمة أو الكلمتين؛ هو تطلُّب ثباتها ورسوخها في الذّهن، وهنا التّكرار يُشار به إلى العلاقات الّتي تربط الإنسان بربّه وبنفسه وبغيره، ولذلك عقّب بالإحسان في الأخير، فقال في الآية اللّاحقة: ﴿ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٩٣﴾ [المائدة: 93]، ويحتملُ أن يكون في ذلك إشارةٌ إلى مراحل العمر الثّلاث، بداية ووسطًا ومُنتهًى، قال الدّرويش في إعراب القرآن وبيانه: "ولعلّ الاحتمالين مُرادان في هذا النّصِّ"[3].

عدم تَكرار الفعل ﴿وَٱحْذَرُواْۚ﴾ مع غير الله ورسوله؛ لأنّهُ لا تجبُ طاعةُ غيرهما استقلالًا:

من أسرار التّعبير القرآنيّ اللّطيفة، أنّه قال في آية ثانية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النّساء: 59] هنا لم يُكرّر فعل الطّاعة مع أولي الأمر، بل عطف مباشرة على

(1) أبو داوود، السنن، الحديث رقم: (2643).
(2) الزّرقانّي، مناهل العرفان: 2/62.
(3) الدّرويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/16.

لفظة الرّسول ﷺ؛ لأنّهُ لا "تجبُ طاعةُ أحدهِم إلّا إذا اندرجت تحتَ طاعةِ الرّسولِ، لا طاعة مُفردة مُستقلة"[1]، ثُمّ قال: ﴿وَٱحۡذَرُواْۚ﴾، وهو عطفٌ على ما سبق، وفيه تأكيدٌ وتشديدٌ، ووعيدٌ وتحذيرٌ؛ لذلك قيل في معنى (واحذروا): "واتّقوا اللّه ورَاقبوهُ، أن يراكُم عند ما نهاكم عنه من هذه الأمور الّتي حرّمها عليكم في هذه الآية وغيرها، أو يفقِدَكم عند ما أمركم به، فتُوبقُوا أنفُسكم وتُهلِكوها"[2].

حذف مفعول الفعل ﴿وَٱحۡذَرُواْۚ﴾؛ للاهتمام لفعل الحذر دُون المحذُور:

الحـذر مُـوصًى بـه، ومُـؤكّـد عليه، مع أنّه لا ينفع حـذرٌ من قدر

الفعلُ ﴿وَٱحۡذَرُواْۚ﴾ فعلٌ مُتعدّ لمفعول واحد، وجاء هنا محذوفًا على تقدير (واحذَروا مُخالَفَةَ أَمرِهِ)، وحذفُ المفعول عُمومًا يردُ لغرض مُهمّ؛ وهو الإشارةُ إلى الفعل، وبيانُ دلالته أنصعَ بيانٍ، فكان الاهتمامُ ينصبُّ على فعل الحذر من دون المحذور؛ ولأنّه مذكور فيما مضى من سياق.

حذف مفعول ﴿وَٱحۡذَرُواْۚ﴾ لتنزيل الفعل منزلة اللّازم، مقرّبًا من أفعال السّجايا:

حذفُ المفعول، والاكـتـفـاءُ بالفاعل أبلغُ من ذكره

من بديع ما ذُكر في حذف مفعول ﴿وَٱحۡذَرُواْۚ﴾: "لِيُنزَّلَ الفعلُ منزلةَ اللّازم؛ لأَنّ القصد التّلَبُّسُ بالحذر في أمور الدّين...؛ لأَنّ الفعل اللّازم يقرُب معناهُ من معنى أَفعال السَّجايا"[3]، كأنّه جعل الفعل لازمًا مُتلبّسًا بفاعله، ومعلومٌ أنّ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة في كلام العرب؛ ولأنّ الفعل اللّازم قريبٌ من أفعال السّجايا، وهي الأفعال الدّالّةُ على المعاني اللّازمة بالفعل، القائمة به، مثل: حَسُن وقَبُح وشَجُع[4]، فحذفُ المفعول والاكتفاءُ بالفاعل أبلغُ من ذكره، ويحسُن الوقفُ هنا والابتداءُ بما بعده من جملة

(1) ابن القيّم، بدائع التّفسير: 1/278.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 10/575.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/30.
(4) المراديّ، توضيح المقاصد والمسالك: 2/621.

الشّرط، وهو من باب الوقف الكافي[1]؛ لأنّ ما بعدهُ مُتعلّقٌ به من جهة المعنى؛ ففيه تنبيهٌ وتحذيرٌ عنِ التَّولّي، أمّا من جهة اللّفظ فلا؛ لأنّه ابتداءُ جملة شرطيّة جديدة.

الفاءُ الاستئنافيّة، والجملة الشّرطيّة، تربط السّياق بعضه ببعض:

تحذيرهم منَ التّولّي، وعدم العمل بما أمرهم، وعدم اجتناب نواهيه

قال الحقُّ ﷻ: ﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾، هذا التّركيبُ اللُّغويُّ لم يرد في غير سورة المائدة، والفاءُ هنا استئنافيّةٌ، وقد حذّرهُم منَ التّولّي، وهو عدمُ العمل بما أمرهم به سبحانه، وعدمُ اجتناب نواهيه، وأن يرجعُوا عمّا هم عليه منَ الإيمان والتّصديق، وعدم اتّباع النّبيّ ﷺ[2].

التّولّي استعارةٌ للعصيان، حيثُ شبّه العصيان بالإعراض والرُّجوع:

أسلوبُ تهديدٍ أكيدٍ، ووعيدٍ شديدٍ، في حقِّ مَن خالَف

كلُّ ذلك جاء من خلال التّعبير بأداة الشّرط (إن)، والجوابُ محذوفٌ، تقديره: (فَجَزَاؤُكُم عَلَينَا)[3] "والتَّولّي هنا استعارةٌ للعصيان، حيثُ شبَّه العصيان بالإعراض والرُّجوع عنِ المَوضِع الَّذي كان به العاصي، بجامع المُقاطعة والمُفارقة"[4]، ثُمّ عطف عليه ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ﴾، وأخبر عن هذا الإعلام، بأنّه ليس على الرّسول المُرسل من لدُنّا إلّا البلاغُ المُبينُ؛ لأنّ الفعل ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ﴾ فعلٌ يطلبُ مبتدأ وخبرًا في الأصل؛ ليجعلهُما مفعولًا أوَّل، ومفعولًا ثانيًا، إلّا أنّ دخول (أنّ) منع جعلهما مفعولين على اللّفظ، إنّما سدَّ المبتدأُ والخبرُ مسدّ المفعولين، يعني (إن تَوَلّيتُم)، فيجبُ أن يكون معلومًا لديكم، أنّهُ ليس على رسولنا إلّا البلاغُ المُبينُ الواضحُ، وقد قامَت عليكم الحُجّة والبرهانُ، وهذا أسلوبُ "تهديدٍ عظيم، ووعيدٍ شديدٍ، في حقِّ مَن خالف في هذا التَّكليف، وأَعرضَ فيه عن

(1) الدّانّي، الُكتفَى، ص: 63.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 10/575.
(3) الدّرويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/13.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/31.

حُكم اللّه وبيانِهِ...والرَّسولُ قد خرج عن عُهدة التَّبليغ والإعذار والإنذار"[1].

قصر صفة التّبليغ والإنذار على الموصوف، وهو الرّسولُ ﷺ:

الكــلامُ حـول مـسـؤولـيّـة الـرّسـول ﷺ تـجـاه قـومِـهِ، ومـدى تبليغه للرّسالة

لمّا كانت أداةُ القصر ﴿أَنَّمَا﴾، كان قصر الصّفة على الموصوف قصرَ صفة التّبليغ والإنذار على الموصوف، وهو الرّسولُ ﷺ، وهو قصرٌ إضافيٌّ؛ "إذ الكلامُ حول مسؤوليّة الرّسول ﷺ تجاه قومه في موضوع رسالته، ولا يدخُلُ في هذه الدّائرة الخاصّة، ما يجب على الرّسول من واجبات أُخرى".

دلالة حرف الاستعلاء ﴿عَلَىٰ﴾ في الآية، كأنّما الأمر قد تمكّنَ منه، وتلبّسَ به:

في قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ تجدُ التّعبير بحرف الجرّ (على)، وهو حرفٌ يفيدُ الاستعلاء[2]، كأنّ الأمر النّازل منَ اللّه ﷻ على الرّسُول ﷺ قد تمكّنَ منه، وتلبّسَ به، بخلاف قوله في بعض المَواضِع ﴿إِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: 83]؛ لأنّ (إلَى) تدُلُّ على الوصول والانتهاء فقط، والقضيّةُ هنا قضيّةُ إيضاح وبيان؛ لذلك جاء بأسلوب القصر.

زيادة وصف ﴿ٱلْمُبِينُ﴾؛ كي لا تبقى حجّة يتحجّج بها المبُلَّغون:

ليس للرّسول ﷺ تـدخُّـلٌ في هذا البلاغ، بل هـو مُـنـزَلٌ مـن الـلّـه بـالـحـقّ للعالمين

زاد وصفَ ﴿ٱلْمُبِينُ﴾ لئلَّا تبقى أيّةُ حُجّةٍ يتعلّلُ بها المُبَلَّغُونَ؛ ولبيان أنَّ الأمرَ إلينا وحدنا، وليس للرّسول ﷺ تدخُّلٌ في هذا البلاغ؛ فهو بشرٌ مثلُكم ليس له ذلك، لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ۝٥٦﴾ [القصص: 56]، فلا تتّخذُوهُ حُجّةً، فما بُلّغتم به هو الأمرُ النّازلُ من عَلٍ؛ ممّا يجعلُ المهابة في نفوسكُم لتقبُّل هذا البلاغ القداسيِّ السّاميّ الّذي نزلَ به الرُّوحُ الأمينُ على قلب النّبيّ ﷺ؛ ليُبلّغه للعالمين قاطبةً.

---

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/87.

(2) ابنُ السّراج، الأصول في النّحو: 3/176.

عبّر بالبلاغ عنِ التّبليغ من باب المجاز المُرسَل:

في هذه الآية مجازٌ مُرسَلٌ؛ "لأنّه مجازٌ عنِ التّبليغ، فعبّرَ باللّازم الّذي هو البلاغُ والوصولُ عنِ الملزُوم الّذي هو التّبليغُ والتّوصيلُ"[1].

أضاف الضّمير (نَا) إلى الرّسول ﷺ تشريفًا، وفيه مخالفة مُقتضَى الظّاهر:

أضاف الرّسولَ إلى الضّمير (نا) العائد عليه سبحانه؛ تشريفًا وتكريمًا له؛ فإنّ الضّمائر هي أعرف المعارف، وما أُضيف إليها؛ ولا سيّما ضمير المتكلّم، فهو لم يُضمر إلّا بعد تعريفه[2]، فقال: ﴿عَلَىٰ رَسُولِنَا﴾، و(رسولٌ) صيغة (فَعُول)، بمعنى (مُرسَل)، وفي إضافة الرّسول إلى ضمير التّكلُّم (نا) مُخالفة مُقتضَى الظّاهر، فهو التفاتٌ من صيغة الخطاب ﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ﴾ إلى صيغة التّكلُّم ﴿أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا﴾.

الرّسول المُبلّغ عنِ الله، مُؤتمَنٌ على الرّسالة، يبلّغُها بكمال وعصمة

الالتفات من صيغة الخطاب إلى صيغة التّكلُّم؛ يُراعي مُقتضيات المُخاطَبين

قدّم الجارّ والمجرور، بغرض قصر الصّفة على الموصوف:

هنا قدّم الجارّ والمجرور المُتعلّق بالخبر في قوله: ﴿عَلَىٰ رَسُولِنَا﴾ على المُبتدأ في قوله: ﴿ٱلۡبَلَٰغُ﴾ تقديمًا جائزًا؛ فالأصلُ (البَلاغُ المُبِينُ على رَسولِنا)، لكنّهُ لمّا أراد قصر الصّفة على الموصوف قدّم الخبر، وأخّر المبتدأ؛ لأنّ من خصائص الحصر بـ(إنَّما) أن يكون المحصورُ مُتأخّرًا وجوبًا، "والمعنى أنّ أمره محصورٌ في التّبليغ، لا يتجاوزُهُ إلى القدرة على هدي المُبلَّغ إليهم"[3]، وزاد على ذلك بأنَّ وصف البلاغ بالمُبِين؛ لأمرين: الأوّل: كي لا يبقى عُذرٌ لمُعتذر، ولا حجّةٌ لمُحتجّ، بأن يردّدوا ما أُثِرَ عن أضرابهم منَ السّابقين، في قولهم: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ مَا نَفۡقَهُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَقُولُ﴾ [هود: 91]، فأرادَ أن يُلزمهم الحُجّة في قُوّة البلاغ وبيانه.

الرّسول ﷺ؛ مهمّته التّبليغ، لا هداية المُبلَّغ إليهم

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 8/135.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف: 2/581.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/31.

ختم الآية بـ(المُبِين)؛ لتحقيق التّناسب في فواصل الآيات:

الآية منسجمة في بنيتها، ومؤدّية للغرض الدّلاليّ المتوخّى

والأمر الثّاني: أن تكون الآيةُ القرآنيّةُ مُتناسقةَ الفاصلة القرآنيّة مع أُختها السّابقة واللّاحقة، فإنّهما نُونيّتان (مُنتَهونَ، المُحسنينَ)، فجاءَت لتُحقِّق هذا التّناسبَ، فضلًا عنِ الجانب المعنويِّ البلاغيِّ الّذي ذُكِر؛ وبهذا فإنّ الفاصلة القرآنيّة ليس لها القولُ الفصلُ، بل بانتظامها في سياق يُبيّنُ المعنى، ويُوضّحُ المقصود، فليس الانسجام الموسيقيّ وحده السّبب.

تعقيب فعل الطّاعة بفعل الحذر في قوله: ﴿وَٱحۡذَرُواْۚ﴾؛ لتحقيق التّهديد بما يُشعر بالوعيد:

قصرُ البلاغ المُبين على الرّسول ﷺ؛ أمرٌ تقتضيه مُتطلّبات الاصطفاء

ورد مثل هذا التّركيب اللّغويّ في مَوضِع آخر من القرآن الكريم هو قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ١٢﴾ [التّغابن: 12]، لكن من دون قوله: ﴿وَٱحۡذَرُواْۚ﴾، وقوله: ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ﴾، مع اتّحاد ما خُتم به من قصر البلاغ المُبين على الرّسول ﷺ، فسببُ ذلك "أنّ آية المائدة، لمّا أعقب بها آية الأمر باجتناب الخمر، وما ذكر معها، ثمّ أتبع بعد ذلك بذكر العلّة في تحريمها... فختمت منَ التّهديد بما يُشعر بشديد الوعيد؛ ناسب ذلك قوله تأكيدًا لَما تقدّم منَ الإشعار بمخوف الجزاء"[1]، وليس ذلك موجودًا في آية (التّغابن)، ممّا لا يستدعي التّوكيد؛ فإنّ الآية الّتي قبلها قوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ١١﴾ [التّغابن: 11].

الغرض من تَكرار أمر الطّاعة في سياق الآية:

في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ﴾ أسند فعل الأمر (وأَطيعوا) إلى لفظ الجلالة (اللّه)؛ للإشارة إلى التزام فعل الطّاعة، والتّسليم له سبحانه فيما يريد من عباده، ثمّ عطف

(1) ابن الزبير، ملاك التّأويل: 1/137.

عليه لفظ الرّسول ﷺ؛ تنبيهًا على أنّ ما جاء به الرّسولُ إنّما هو من عند اللّه، لكنّه فعل ذلك مع تَكرار فعل الأمر مع الرّسول ﷺ بقوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، وكرّر فعل الطّاعة مع العطف بالواو، ومعلومٌ أنّ عطف النّسق يكون "على نيّة تَكرار العامل"[1].

طاعة الرّسول مرتبطةٌ بطاعة اللـه، والتّلازم بينهما فرضٌ على كلّ مؤمن

فقوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ في المعنى العامّ بمعنى: (وأَطيعوا اللّه والرَّسولَ).

قوله تعالى ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ ورد في خمسة مَواضِع منَ القرآن، كلّها بالغة مؤدّاها:

وقد ورد التّركيبُ الّذي كرّر فيه فعل الأمر ﴿وَأَطِيعُواْ﴾ مع لفظ الرّسول مُعرّفًا بـ(أل) في أربعة مَواضِع، وجاء على خلاف ذلك في المَوضِع الخامس، فالأوّلُ: هذا الّذي نحن بإزائه من سورة المائدة؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ﴾ [المائدة: 92]، والثّاني في سورة النّور؛ وهو قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ﴾ [النّور: 54]، والثّالث في سورة محمّد ﷺ؛ وهو قوله تعالى: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ ٣٣﴾ [محمّد ﷺ: 33]، والرّابع في سورة التّغابن؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [التّغابن: 12]، والخامسُ واردٌ من دون تَكرار لفظ ﴿وَأَطِيعُواْ﴾، بل عطف اسم الرّسول ﷺ على لفظ الجلالة، وذلك في سورة آل عمران؛ ممّا ورد في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ١٣٢﴾ [آل عمران: 132]، ودلالة ذلك أنّ ما جاء على الأصل، وهو عدم التّكرار؛ يتطابقُ مع قاعدة أنّ العطف لا يقتضي التّكرار؛ لأنّه على نيّة تكرار العامل، وهو ما

إنّ ترتيب سور القرآن أصلٌ مُراعًى؛ بحيث تأتي أصولُ التّراكيب، ثمّ تأتي الفروع

(1) عبّاس حسن، النّحو الوافي: 2/314.

ورد مثاله في سورة آل عمران في النّموذج الخامس ممّا أسلفنا ذكره، وسورة آل عمران مُتقدّمة في التّرتيب، وما جاء على التّكرار ورد في نموذج سورة المائدة، وهي تاليةٌ لسورة آل عمران، وهذا فيه دليلٌ على أنّ ترتيب سور القرآن أصلٌ مُراعًى، فكثيرًا ما تأتي أصولُ التّراكيب القرآنيّة أوّلًا، ثمّ يُتبعُها بالفروع، وقد كرّرها في سورة النُّور، وفي سورة مُحمّد ﷺ، وفي سورة التّغابن أيضًا بهذا التّركيب، وهو تَكرارُ الفعل مع المعطوف.

القاعدة العامّة في القرآن؛ عدم تَكرار لفظ (الطّاعة)؛ حين يكون السّياق لله وحده:

> القــاعــدة أن لا رهبـانيّـة في الإســـلام، ولا يجوز الامتناع عنِ الطّيّبات

والقاعدةُ العامّةُ في القرآن، أنّهُ إذا لم يتكرّر لفظُ الطّاعة، فالسّياقُ يكون للّه وحده، أمّا إذا تكرّر لفظُ الطّاعة معَ الرّسول، فالسّياقُ يكونُ للّه وللرّسول، وهذا ما هو واقعٌ في هذه الآية؛ فإنّ سيّاقها في ما أمر اللّه به ونهى عنه، وهذا منطقيٌّ يُزادُ عليه ذكرُ الرّسول ﷺ في السّياق، فلو عُدنا إلى الآيات السّابقة فسنجدُها تتحدّثُ عنِ النّفر منِ أصحاب الرّسول ﷺ، الّذين حَرَّمُوا على أنفسِهم ما أباحَ لهم اللّه تعالى مِنَ الطّيّبات؛ فوصَلَ أمرُهُم إلى الرّسول ﷺ، فلم يرتضِ فعلَهم، ثمّ نزلت فيهم هذه الآيات وما بعدها.

﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ٩٣﴾ [المائدة: 93]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الإجابة عن سؤالهم عن حال مَن شربوا الخمرة قبل تحريمها، ممّن مات، ومن بقي:

مناسبة هذه الآية لَمَا قبلها؛ أنّه لمّا أمرهم بطاعة اللّه ورسوله، وأن يحذروا مخالفة أمره، وعدم التّولّي، والإعراض عن ذلك في الآية السّابقة، وأنّ هذه الطّاعة حاصلةٌ، فقد سأل بعضُهم: "كيف بمَن هلك من إخواننا وهم يشربونَها؟ وبنا وقد كنّا نشربُها؟"[1] وما الحُكم الشّرعيُّ في "شأن الأنفُس الصّالحة النّاظرة للورع المُتحرّك للسُّؤال عنه، وهو من مات منهم، وهو يفعلُهما"[2]، فنزلَت هذه الآيةُ إجابة لسُؤالهم المُتضمّن في الآية السّابقة، كما أنّها وطيدةُ الصّلة بالآية اللّاحقة، إذِ الأعمالُ والمنهيّاتُ منَ المطعُوم والمصيد، كلُّها اختبارٌ للإرادة الإيمانيّة، ومدى تنفيذ أوامر اللّه إقدامًا وإحجامًا، وائتمارًا وازدجارًا، وضابطُها التّرقّي في مدارج التّقوى، ومعارج الإيمان، ومسالك الإحسان.

شَرْحُ الْمُفْرَداتِ:

وصفٌ لمحذوف، تقديرُه (الأعمالَ الصّالحَاتِ):

1) ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾: جمعُ مُؤنّثٌ سالمٌ، مفردُهُ (صَالِحَة)، وهو هنا وصفٌ لموصوفٍ محذوفٍ، تقديرُه (الأعمالَ الصّالحَاتِ)، والصّلاحُ: خلافُ الفساد[3]، وتتجلّى أهميّةُ الصّلاح ونبذُ الفساد في أنّ الحقّ ﷻ قرن في كتابه الإيمانَ مع الصّلاح في كثيرٍ مِنَ الآيات.

(1) ابن جرير، جامع البيان: 10/576.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/395.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (صلح).

الجُناح يدلُّ لغةً على الميل والعدوان، وقد رُفع الجناحُ في الرُّخص:

2) ﴿جُنَاحٌ﴾: هو من (جنحَ)، وأصلُ هذا الجذر اللّغويّ، يدلُّ "على الميل والعدوان، ويُقال: جنح إلى كذا، أَي: مالَ إليه، وسمّي الجناحان جناحين؛ لميلهما في الشِّقَّين، والجُناح: الإِثمُ، سُمّي بذلك لميله عن طريق الحقّ"[1].

3) ﴿طَعِمُوٓاْ﴾: مرّ تفسيره في إطعام، إلّا أنّه هنا يُفيد التّذوُّق، شرابًا كان أم طعامًا؛ لأنّ الآية نازلةٌ في نفر ممّن شرب الخمر؛ فسُمّي الخمرُ طعامًا.

المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

نفي الإثم والحرج عن المُؤمنين فيما فعلوا قبلُ؛ لعدم وجود النّصّ:

المعنى العامّ للآية؛ يتلخّصُ في نفي الإثم والحرج عنِ المُؤمنين الّذين يعملون الأعمال الصّالحات، فهؤلاء لا حرج عليهم فيما شربوا منَ الخمر، وأكلوا منَ المطاعم المُحرّمة قبل تحريمها؛ ولهذا المعنى عُلّقت هذه الآيةُ بسبب النُّزُول، ذلك أنّ نفرًا من أصحابه تساءلوا عمّن شرب الخمر ومات، فما حكمه؟ فأنزل اللّه هذه الآية، وحكمه أن لا شيء عليه، إن اتّقى ما حُرّم عليه، وآمن، وعمل صالحًا، واتّقى الشّرك، وثبت على إيمانه، واتّقى المعاصي، وأحسن إلى النّاس؛ فكلّ ذلك مآلُهُ أن يرضى اللّه عنه، ويُكافئه على صنيعه تقوًى، وإيمانًا، وإحسانًا، واللّه يُحبُّ المحسنين.

الإِيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

أسلوب نفي الجناح في القرآن الكريم أسلوب شائع:

قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾ مفادُهُ أنَّ الحَقَّ ﷻ نفى الجُنَاحَ؛ وهو الإثم والمؤاخَذَة على فعل ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ الّتي أمرهم بها.

حذف الموصوف، وإبقاء الصّفة اهتمامًا لها

وفي الآية حذفٌ؛ فإنّ الصّالحات صفةٌ لموصوف محذوف، تقديرُه

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جنح).

(الأعمال الصّالحات)، وهو كثيرُ الاستعمال في الأسلوب القرآنيّ، والغاية منه الاهتمام للصّفة، والحثُّ عليها أكثر من الموصوف.

نفي الإثم والحرج بطريقة نفي الجناح:

مَن مات قبل تقرير الحكم فلا يضيع الله سعيه، بل يجازيه بما نوى وعمل

وقد نفى عنهم ذلك في طعامهم، وهذا أسلوبٌ يستخدمه القرآن الكريم، يُسمّى أسلوب نفي الجُناح؛ وهو الإثم والحرج.

وللآية سببُ نزول مُتعلّق بهذا المعنى؛ فإنّه قد رُوي عن أنس رضي الله عنه، أنّه لمَّا نزل تحريمُ الخمر، أُريقَت في سكك المدينة، "فقال بعضُهم: قُتِلَ فُلانٌ، وقُتِلَ فُلانٌ، وهي في بُطونهم"[1]، فضلًا عنِ المسلمين القاطنين في البلاد البعيدة، من أولئك الّذين لم يصل إليهم تحريمُ الخمر، وهم ما زالوا يطعمونها، وسُؤالُهم هذا سؤالٌ فيه دلالةٌ على حرصِهم، وتمامِ استقامتِهم، وإشفاقِهم على إخوانِهم، ممَّن سألوا عنهم ممّن ماتوا، أو هم في البلاد البعيدة؛ فأنزل اللّه قوله: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾، أي: "ليس على الّذين آمنُوا وعملُوا الصّالحات منكم حرَجٌ، فيما شَربوا من ذلك، في الحال الّتي لم يكنِ اللّه تعالى حرَّمه عليهم"[2]، فليس على من فعل ذلك جُناحٌ؛ لأنّه مِنَ المُباح وقتئذٍ، وهذه الحالةُ تُشبه في معناها حال المسلمين الّذين كانوا يستقبلون بيت المقدس في قبلتهم، ثمّ تغيّرت إلى بيت اللّه الحرام في مكّة المُكرّمة؛ فأنزل فيهم قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١٤٣﴾ [البقرة: 143].

بلاغة الالتفات وأسلوب الانزياح الدّلاليّ؛ تنويعًا وتنبيهًا وتطرية لفكر السّامع:

الانتقال من مستوًى خطابيّ إلى آخر؛ تقتضيه مخاطبة الفرد أو الأمّة

خاطب الحقُّ سبحانه وتعالى المَنهيّينَ عنِ الخمر والميسر خطابًا طلبيًّا مُباشرًا بصيغ فعل الأمر ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ﴾، ثمّ ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، ثمّ

(1) الواحدي، أسباب نزول القرآن، ص: 209.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 10/576.

﴿وَٱحۡذَرُواْ﴾، وكُلُّها أفعالُ أمر تقتضي وجود المُخاطَب، ثمّ قال: ﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ﴾، ثمّ أعاد الأمر بقوله: ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ﴾، وكُلُّها أفعالٌ دالّةٌ على الخطاب المُباشر الّذي يقتضي السّمع والطّاعة؛ لأنّها من دون وسيطٍ؛ لأنّ القرآن كلامُ الله، فكان الحقُّ ﷻ يتلُوهُ عليهم، وهم مُستمعون...

بعد ذلك كُلّه، انتقل انتقالةً كبيرةً منَ الكلام المُوجّه للمُخاطب إلى كلام مُوجّه للغائب، أو ما في حُكمه، فقال: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾، فكأنّ هؤلاء ليسوا أولئك، كأنّه كلام جديد مُوجّه إلى أُناس آخرين، وهنا عدلَ عن كلام المُخاطَبين إلى كلام الغائبين، وهو ما يُسمّى الالتفات[1]، وهو أسلوبٌ ذو خاصيّة تعبيريّة إبداعيّة، ذات طاقة إيحائيّة، وهو مَبنيٌّ على الانزياح اللُّغويّ عنِ السّياق المألوف، وفائدته تنويعُ الكلام، وتنبيهُ المقابل، وتطرية نشاط السّامع وتشويقُه، فبعد أن كان يُخاطبهم خطابًا مُباشرًا، بقرينة أفعال الأمر المارّ ذكرها، عدلَ عن ذلك الخطاب إلى التّعبير بـ(لَيسَ) ومدخوليها، الدّالة على الغيبة، أو ما في حُكمها؛ لأنّهُ عبّر عنهم بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ لأسبابٍ منها: إقناعُ المُخاطَب، وكونُهُ للعبرة والتّعظيم، وكأنّ الخطاب كان للمَنهيّين، ثمّ انتقل إلى الأُمّة ليكون حُكمًا عامًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٞ وَجَآءَهُمُ ٱلۡمَوۡجُ مِن كُلِّ مَكَانٖ﴾ [يونس: 22]، فنقل الكلام منَ الخطاب (كُنتُم) إلى الغيبة (جَرَينَ)؛ لأنّهُ "كانت المُخاطبة للأمّة، ثمّ صُرفَت إلى النّبيّ ﷺ؛ إخبارًا عنهم"[2].

فائدة الالتفات كسر أفق التّوقّع لدى المُخاطَب:

الالتفات واحدٌ منَ الأساليب البلاغيّة المؤثّرة في المعنى، بتغيير جهة الخطاب

هناك سببٌ للمُتلقّي عامّة؛ وهو قارئُ القرآن في كُلّ عصر ومصر، وهو كسرُ أفُق التّوقُّع لدى القارئ، عبر العُدول عنِ الأسلوب اللّغويّ التّقليديّ، وقد ورد الالتفات هنا بين آيتين هما: [المائدة: 92] و[المائدة: 93]؛ لأنّه قد يردُ في الآية الواحدة، مثلما مرّ في الآية السّابقة نفسها في قوله: ﴿رَسُولِنَا﴾.

---

(1) يُعرّف الالتفات بأنّه: "انصراف المتكلّم عنِ المخاطبة إلى الإخبار، وعنِ الإخبار إلى المخاطبة، وما يشبه ذلك، ومنَ الالتفات: الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر". ابن المعتزّ، البديع في البديع، ص: 152.

(2) المبرّد، الكامل: 3/17.

التّعبير بـ﴿طَعِمُوٓاْ﴾؛ لأنّه أرجع معنى الطُّعم إلى التَّلَذُّذ أكلًا وشربًا:

الوصف بعمل الصّالحات؛ لإقرار نفي الجُناح والإثم والعصيان عنهم

عبّر في قوله تعالى: ﴿طَعِمُوٓاْ﴾ بالفعل الماضي؛ لأنّه أمرٌ وقع بدلالة سبب النُّزُول، وقد أطلق اللّفظ على شرب الخمر، وأكل ما ينتجُ عن مُزاولة القمار، ويمكن تأويله بمن تناولوا منَ الخمر شُربًا، وتناولوا منَ الميسر أخذًا للمال، قال ابن قتيبة: "يُقالُ: لم أطعم خبزًا ولا ماء ولا نومًا، قال الشّاعر:

فَإِن شِئتِ حَرَّمتُ النِّساءَ سِواكُمُ *** وإِن شِئتِ لَم أَطعَم نُقاخًا ولا بَردَا

قال: والنُّقاخُ: الماءُ، والبردُ: النّومُ[1].

أمّا معناهُ فيمكنُ "أَن يكون معنى الطُّعم راجعًا إلى التَّلَذُّذ، بما يُؤكلُ ويُشربُ، وقد تقول العرب: تَطَعَّم تَطعَم، أَي: ذُق حتَّى تشتهي، وإذا كان معنى الكلمة راجعًا إلى الذَّوق، صَلُح للمأكول والمشروب معًا"[2]، فالتّعبير في الآية تعبيرٌ دقيقٌ؛ لأنّ الطّعم هو التّذوّقُ، وبذلك يشملُ المأكول والمشروب، "وطعم الشَّيء يطعمُهُ، ذاق طعمه، أَو ذاقهُ، فوجد طعمه منه، استُعمل في ذوق طعام الشَّيء من طعام وشرابٍ"[3]، ومَئِنَّةُ ذلك[4] أنّهُ ذكره في مَوضِعين منَ القرآن الكريم بالمعنيين، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا طَعِمۡتُمۡ فَٱنتَشِرُواْ﴾ [الأحزاب: 53]، وهنا بمعنى الأكل، وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ [البقرة: 249]، وهو هنا بمعنى الشُّرب، و(مَا) موصولةٌ، بمعنى (الّذِي طَعِمُوهُ)، والعائد هنا محذوفٌ، وهو معروفٌ، فالمطعومُ هو الخمرُ؛ لذلك يبعد

(1) الدّرّة، تفسير القرآن: 3/204.
(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/88.
(3) رضا، تفسير المنار: 7/59.
(4) المَئِنَّةُ لفظ بمعنى العلامة والمظنّة، ومنه الحديث الوارد في صحيح مسلم (رقم: 2100)، حيث يقول النّبيّ ﷺ: «إنَّ طُولَ صلاةِ الرَّجُلِ وقِصَرَ خُطبَتِهِ مَئِنَّةٌ مِن فِقهِهِ، فأَطِيلوا الصَّلاةَ، واقصُروا الخُطبَةَ»، وفي (نيل الأوطار) عند شرح لفظ المئنّة ذكر الشّوكانيّ ما يلي: "(مَئِنَّةٌ)، قال النّوويّ: بفتح الميم ثمّ همزة مكسورة، ثمّ نون مشدّدة، أي: علامة، قال: وقال الأزهريّ والأكثرون: الميم فيها زائدة، وهي مفعّلة، قال الهرويّ: قال الأزهريّ: غلط أبو عبيد في جعل الميم أصليّة، وردّه الخطّابيّ، وقال: إنّما هي فعيلة، وقال القاضي عياض: قال شيخنا ابن سرّاج: هي أصليّة انتهى". يُنظر: الشّوكانيّ، نيل الأوطار: 3/320.

أن تكون (ما) مصدريّة، بل هي موصولةٌ معرّفةٌ، وإنّ ممّا يؤيّدُ نفي الجُناح عن هؤلاء، وأنّهُم طعموا مُباحًا في وقته، أنّه عرّفهم بالاسم الموصول، وهو أعرفُ منَ المُعرّف بالألف واللّام، فلم يقُل ليس على المؤمنين جُناحٌ.

أسلوبُ نفي الجُناح بـ(ليس) و(لا) في القرآن الكريم:

ورود أسلوب النّفي في القرآن، يتناسب معَ التّوجيه لترك كلّ ما فيه جُناح

أسلوب نفي الجُناح في القرآن الكريم منَ الأساليب الشّائعة؛ وذلك بأن تأتي لفظة (جُناح) مسبوقة بأداة نفي، قد تكون هذه الأداة فعلًا، كالآية مَوضِع الشّاهد، وهي قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾، وقد وردت كلمة (جُناح) مسبوقة بالفعل (لَيسَ) في نحو تسعة مَواضِع: [البقرة: 198 - 282، النّساء: 101، المائدة: 93، النّور: 28 - 58 - 60 - 61، الأحزاب: 05]، وقد تكون الأداة حرفًا، كقوله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنۡ حَجَّ ٱلۡبَيۡتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ١٥٨﴾ [البقرة: 158]، فيما جاءَت مسبوقة بـ (لا) في نحو ستة عشَر مَوضِعًا، هي: [البقرة 158 - 229 - 230 - 233 - 233 - 234 - 235 - 236، 240، النّساء: 23 - 24 - 102 - 128، الأحزاب: 51 - 55، المتحنة: 10]، وفي النّفي بـ(ليس)، فهي منقطعة عن لفظ (جُناح) لفظًا لا معنًى، وذلك بأن يَفصِلَ بينهما فاصلٌ، هو في حقيقته تقديمٌ للخبر على المبتدأ تقديمًا واجبًا؛ لأنّهُ نكرةٌ، على أن يبقى معنى نفي الجُناح قائمًا، كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ﴾ [البقرة: 198]، فقد فصل بين (ليس) ومدخولها بفاصل؛ هو المُتعلِّق الجارّ والمجرور.

(لا) الحرفيّة أقوى نفيًا من (ليس) الفعليّة في هذا الأسلوب:

أمّا (لا) الحرفيّة فلا تكونُ مُنفصلة، بل يجبُ اتّصالُ الاسم بها[1]، وهي (لا) النّافية للجنس؛ فتُباشر لفظة (جُناح) مُطلقًا

(1) خالد الأزهريّ، شرح التّصريح على التّوضيح: 1/337.

من دون فاصل؛ لأنّ من شروطها ألاّ يَفصِل بينها وبين اسمها فاصلٌ، وهي أقوى نفيًّا، حتّى أنّها أعملت إعمال (إنّ)، لشبهها من جهة كون (إنّ) لتوكيد الإثبات، و(لا) لتوكيد النّفي، أمّا ليس فهي لنفي الوحدة، هذا فضلًا عن أنّ سياقات نفيها يكون غالبًا في الأمور التّكليفيّة ذات الأحكام الشّديدة؛ كأن يكون حُكمًا واجبًا؛ كإقامة حدٍّ من حدود الله، أو مُباحًا في مُقابل مُحرّم؛ كما في التّعريض بخطبة النّساء، أمّا النّفيُ بـ(ليس) فيكون غالبًا في ما ليس بذنب أصلًا؛ ليُحقّق نفيُ الجُناح كمالَ التّنزيه، أو رفعَ إيهامٍ؛ كالآية مَوضِع الشّاهد.

سياقات نفي (ليس) تكون غالبًا في الأمور التّكليفيّة ذات الأحكام الشّديدة

التّقوى، والإيمانُ، والعملُ الصّالحُ سياقٌ مُتدرّجٌ، وليس منَ المتشابه:

ثُمّ علّق ما مضى، أي: (لَيسَ عَلَيهِم جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا) على قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحۡسَنُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾، والملحظُ ههنا أنّه من عطف المُتشابهات المُتساويات في المعنى، إلّا أنّ الأمر خلافُ ذلك، فقد علّق نفي الجُناح على من طعم الخمر قبل التّحريم، علّقه على حصول التّقوى منه بـ(إذا)؛ وهي ظرفٌ مُتضمّنٌ معنى الشّرط، وهي لِمَا استُقبل منَ الزّمان، لكنّها استُعملت لِمَا مضى، بدليل معنى الآية وسببِ نزولها، ولها جوابٌ محذوفٌ يدُلُّ عليه ما قبله من نفي الجُناح، ثمّ عَطف عليها مجموعة منَ الجمل التّي تبدو مُتشابهة لفظًا، إلّا أنّها مختلفةٌ من جهة المعنى؛ فإنّ هؤلاء قد نُفي عنهم الإثمُ والحرجُ، "إذا ما اتّقَوا ما حُرِّم عليهم منها، وآمنُوا وثبتُوا على الإيمان والعمل الصّالح، وازدادُوه، ثمَّ اتّقَوا وآمنوا، ثمّ ثبتُوا على التّقوى والإيمان، ثمَّ اتّقَوا وأَحسنُوا، ثمّ ثبتُوا على اتّقاء المعاصي، وأحسنُوا أعمالهم، أو أحسنُوا إلى النّاس، واسَوهُم بما رزقهم الله

الظّرف (إذا) جوابها محذوفٌ، عطف عليه جُمل مُتشابهة لفظًا، مُختلفة معنًى

منَ الطَّيّبات"[1]، فالتّقوى والإيمانُ والعملُ الصّالحُ سياقٌ مُتدرّجٌ، يكمّلُ بعضُه بعضًا، وقيل: إنّه كرّره هنا؛ للتّأكيد والمبالغة في الحثّ على الإيمان والتّقوى[2].

العطف يقتضي المُغايرة، فذكر التّقوى مكّرر معَ الإيمان والعمل الصّالح، ثمّ معَ الإحسان:

المُغايرة توسّع آفاق المعنى، وتُعطي فُسحة يُتيحُها العطفُ

لعلّ أرجح الأقوال في تفسير هذه الآية، وهو قولُ الأكثرين: أنّ "الأوّلَ عملُ الاتّقاء، والثّاني دوامُ الاتّقاء والثّباتُ عليه، والثّالثَ اتّقاءُ ظُلم العباد، مع ضمِّ الإحسان إليه"[3]، ومعنى ذلك اختلافُ كُلّ جملة معطوفة عنِ الثّانية، وهو ممّا يُوافقُ كلام العرب؛ فإنّ العطف يقتضي المُغايرة، ولو كان التّغايرُ يسيرًا.

في الآية إيجازٌ بالحذف، فيقدّر لكلّ حذف ما يناسبه:

استُعمل (ثُمّ)؛ كي يكون إيماءً إلى الازدياد في التّقوى وآثار الإيمان

ثمّ إنّ في هذه الجمل منَ المحذوفات ما يناسبُها، ويكمِّلُ معناها، فقوله: ﴿ٱتَّقَواْ﴾، قُدّر: (اتّقوا الشّرك، ثمّ آمنوا بالله، ثمّ اتّقوا الخمرَ والميسرَ، بعدَ أن حرَّمَها الله، وأحسِنوا إلى النّاس)، كذلك فإنّ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ يدخُلُ في باب عطف الخاصّ على العامّ؛ للتّنبيه عليه والاهتمام له، "وأَمَّا عطفُ (وآمنوا) على (اتَّقَوا) فهو اعتراضٌ؛ للإشارة إِلى أَنَّ الإيمان هو أَصلُ التَّقوى"[4].

وقد استُعمل هنا حرفُ العطف (ثمّ)؛ وهو حرفٌ دالٌّ على التّرتيب والتّراخي والمُهلة[5]؛ كي "يكون إيماءً إِلى الازدياد في التّقوى وآثار الإِيمان، كالتَّأكيد"[6].

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/291.
(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/90.
(3) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/89.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/35.
(5) السّيوطيّ، همع الهوامع: 2/27.
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/36.

تذييل الآية بالإحسان؛ لأنّه أمرٌ زائدٌ على التّقوى:

الله يحبّ المُحسنين؛ لأنّهم يتودّدون إلى الله بما يزيد عن الفرائض المُلزمة

ثمّ ذَيَّلَ الآية، بأنّه تعالى ﴿يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾؛ لأنّ الإحسان له وجهان: الأوّلُ: «أن تَعبُدَ اللّه كأنَّك تراه، فإن لم تكن تراه، فإنَّه يراك»[1]، وعلى ذلك فإنّ الإحسانَ أمرٌ زائدٌ على التّقوى، فمِنَ الإحسان ما لا يقفُ المُحسِنُ عند ما كلّفه اللّه ﷻ، بل يزيد عليها ضمن الشّرع طبعًا، كالّذي يتقرّبُ إلى اللّه بالنّوافل[2]، صلاةً وصيامًا وإنفاقًا للمال، وسوى ذلك من وجوه الخير الّتي لا حصر لها، وهذا هو الوجه الثّاني للإحسان؛ لذلك ذكر أنّ الحقّ ﷻ يُحبُّ المحسنين.

ثمّة فرقٌ بين المحبّة والإرادة، فالمحبَّةُ عكسُها، تجري على الشَّيء ويُرادُ غيرُه:

الله يحبُّ المُحسنين، أي: يريد إكرامهم وإثابتهم على إحسانهم

ثمّة فرقٌ مُعجميٌّ بين المحبّة والإرادة، وهو "أنَ المحبَّة تجري على الشَّيء، ويكون المُرادُ به غيرَه، وليس كذلك الإرادة... وتقول: (اللّه يُحِبُّ المُؤمنين)، بمعنى: أنّه يريد إكرامهم وإثابتهم، ولا يُقال: إنّه يريدهم"[3]، والوارد في الآية الكريمة على هذا النّسق؛ فالحقُّ ﷻ يحبُّ المحسنين، أي: يريد إكرامهم وإثابتهم على إحسانهم، ولا يُتصوَّرُ أن يُقال في حقّهم: إنّهُ يُريدُهم؛ لأنّ المحبّة تختلفُ عنِ الإرادة كما تقدّم.

الألف واللّام تفيد الجنس والعموم، وتشملُ جميع المحسنين:

هناك التفاتٌ بلاغيٌّ؛ غايته الحفاظ على الفاصلة القرآنيّة، وتطرية نشاط السّامع

الألف واللّام جنسيّةٌ، تشملُ جميع المحسنين، وهي وإن كان الإحسانُ مذكورًا قبل في الآية، لكنّ الرّاجح فيها أنّها تفيد الجنس والعموم، كما أنّ قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ فيه التفاتٌ من

(1) الإمام أحمد، المسند: 1/435.
(2) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 6/3391.
(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 121.

الخطاب إلى الغيبة؛ لأنّه خاطبهُم أوّلًا بدلالة فعل الأمر في الآية السابقة: ﴿وَأَطِيعُواْ﴾، ثمّ عُدلَ عنِ الحضور إلى الغيبة، وقال: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، ولو بقي على النّسق اللُّغويّ لقال: (وَاللّه يُحِبُّكُم)، وفي ذلك مساسٌ بالفاصلة القرآنيّة، فضلًا عمّا يعطيه الالتفاتُ من معانٍ، لا سيّما في تطريّة نشاط السّامع، مثلما بانَ لنا ثَمّ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ وَرِمَاحُكُمۡ لِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٩٤﴾ [المائدة: 94]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبۡلَها:

انسجام الآيات في استثناء الخمر مِنَ الطّيّبات، واستثناء صيد المُحرِم من المُباحات:

مُناسبة هذه الآية لَمَا قبلها واضحٌ في أنّ الحقّ ﷻ لمّا قال: "﴿لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ [المائدة: 87]، ثمَّ استثنى الخمر والميسر من ذلك، فكذلك استثنى هذا النَّوع منَ الصَّيد عنِ المُحلَّلات، وبيَّن دخُوله في المُحرَّمات"[1]، ففي الاستثناءين تناسبٌ وسبكٌ في النّظم القرآنيّ، يشدُّ بعضُه بعضًا، ويحقّقُ الوحدة الموضوعيّة بين الآيات، على الرّغم من أنّها قد تكون نازلة مُنجّمة على أوقات عديدة، وفيه ربطٌ نوعيٌّ، فتحريمُ الخمر والميسر هو تحريمٌ مُؤبّدٌ، غايتُه الحكمُ الشّرعيُّ، وتحريمُ الصّيد هو تحريمٌ مُؤقّتٌ، غايتُه الابتلاءُ والاختبار.

شَرۡحُ المُفۡرَداتِ:

الابتلاء: هو الاختبار والتّمحيص؛ ليميز الله الخبيث مِنَ الطّيّب:

1) ﴿لَيَبۡلُوَنَّكُمُ﴾: الفعل (يَبلُو) مِنَ الابتلاء، وهو الاختبارُ والامتحانُ والتّمحيصُ؛ ليعلمَ الحقُّ ﷻ المؤمن من غيره، يُقالُ: "أبلاهُ السّفرُ، وبَلَوتُه اختبرتُه، كأنّي أخلقتُهُ من كثرة اختباري له... وسُمّي الغمُّ بلاءً؛ من حيثُ إنّهُ يُبلي الجسم"[2].

2) ﴿بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ﴾: لفظ (الصَّيدِ)، مصدرُ (صادَ يصيدُ صيدًا)، والتّعبير هنا تعبيرٌ مجازيٌّ؛ لأنّ المصدر حدثٌ، وهو أراد الجوهر المُصطاد، وهو "ما توحّش بجناحه أو بقوائمه، مأكولًا كان

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/90.

(2) الرّاغب، المفردات: (بلى).

التّعبيرُ مجازيٌّ؛ لأنّ المصدر حدثٌ، وهو أراد الجوهر المُصطاد:

أو غير مأكول، ولا يُؤخذ إلّا بحيلة"[1]، وفي المُخصّص: "والصَّيدُ وإن كان في الأَصل مَصدَرًا، فقد صار اسمًا للمُصطاد، ونَظيرُ هذا قولُهم: الخَلق في المَخلوق، والنَّسج في المنسوج، ابن دُرَيد المَصيدة والمَصيَدة والمِصيَدة: ما صِدت به، وصَقر صَيُود، سِيبَوَيهِ، الجمعُ صُيُد"[2].

هناك تعبيرٌ مجازيٌّ، أصل التّركيب فيه بمعنى(ما تنالُونه أنتم بأيديكم):

3) ﴿تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ وَرِمَاحُكُمۡ﴾: مِنَ النَّيل، وهو الأخذُ، والتّناولُ والإصابةُ، أي: تأخذون ما تصلُ إليه (أَيدِيكُم)، والأيدي مَعروفةٌ، وفيه تعبيرٌ مجازيٌّ، فالأصلُ ما تنالونه أنتم بأيديكم، و(ورِماحِكم)، والرّماحُ صيغة (فِعَال)، جمع تكسير، مفردُه (رُمحٌ)، وهو آلة الصّيد، ورَمَحَه أصابه[3].

4) ﴿يَخَافُهُۥ﴾: مِنَ الفعل خافَ يخافُ، أصلُه (يَخوفُ)، ثمّ حصل فيه إعلالٌ، فجذرُه الخاء والواو والفاء، ولها "أَصلٌ واحدٌ يدلُّ على الذُّعر والفزَع. يُقالُ خِفتُ الشَّيءَ خوفًا وخيفةً. والياءُ مُبدلَةٌ من واوٍ لمكان الكسرة. ويُقالُ: خاوفني فلانٌ فخفتُه، أَي: كُنتُ أَشدَّ خوفًا منه"[4].

5) ﴿بِٱلۡغَيۡبِۚ﴾: الغيبُ مصدرٌ، وهو نقيضُ الشّهادة، بمعنى الحضور؛ فالكونُ كلُّه غيبٌ وشهادةٌ، و" كلُّ مكانٍ لا يُدرى ما فيه، فهو غيبٌ، وكذلك المَوضِعُ الَّذي لا يُدرَى ما وراءه؛ وجمعُه غُيوبٌ"[5].

والإيمان بالغيب يقتضي الإيمانَ بكلّ ما غابَ عنهم، ممّا أُخبِروا به، كالجنّة والنّار والملائكة وغير ذلك.

6) ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾: أمّا (عَذَابٌ) فجذرُه (عَ ذَ بَ)، وهو في

(1) الرّاغب، المفردات: (صيد).
(2) ابن سيده، المُخصّص: 2/297.
(3) الرّاغب، المفردات: (رمح).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (خوف).
(5) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (غيب).

الأصل: "حملُ الإنسان أن يُعذَّب، أي يجُوع ويسهر، وقيل أصلُهُ منَ العَذبِ، فَعَذَّبتُه، أي: أزلتُ عَذبَ حياته على بناء مَرَّضتُهُ وقَذّيتُهُ، وقيل: أصلُ التَّعذيبِ إكثارُ الضّرب بِعذَبةِ السّوطِ، أي: طرفها، وقد قال بعضُ أهل اللُّغة: التَّعذيبُ هو الضّربُ"(1)، وأكثر الوارد في القرآن الكريم، مقصودٌ منه العذابُ الأخرويُّ.

أمّا قوله ﴿أَلِيمٌ﴾ فهو على صيغة (فَعِيل)، بمعنى (مُفعِل)، مُؤلمٌ، أي: مُوجعٌ، هذا هو أصلُ الألم، وهو الوجَعُ(2)، وفيه زيادةٌ في التّخويف؛ فقد توعّدهم بالعذاب، وهو ما لا يُطيقُه الإنسانُ، وزاد عليه صفة الأليم.

المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

امتحان المؤمنين بتحريم الصّيد في أثناء الإحرام؛ لينظر مَن يخافه بالغيب، ومَن يستحقّ العذاب الأليم:

المعنى العامّ للآية، يتلخّص في أنّه تعالى وجّه خطابَه للمؤمنين من خلقه، من أصحاب رسوله ﷺ، في أنّ الله امتحنهُم وسَيَمتَحِنُ غيرهم، وقد امتحنهم وهم مُحرِمون، بأن جعلَ الصّيدَ قريبًا منهم، فقد يصطادونه بأيديهم، وقد تنالُهُ رماحُهم في سُهولة ويُسر، ومع ذلك فقَد حرّمهُ الله عليهم، وما ذاك إلّا ليمتحنهم ويختبرهم؛ ليعلم الله - وهو العَالم بما كان، وبما هو كائنٌ، وبما سيكون - مَن يخافُه من أوليائه بالغيب المُشتمل على ناره وعذابه، وكُلُّ ما خفي واستتر، ولم يُدركه الإنسانُ بحواسّه وغير ذلك، ممّا هُو في حكم الغيب، فمَن اعتدى ولم يستجب، وجاوزَ الحَدَّ، فإنّ العذابَ الشّديدَ المُؤلمَ في انتظاره.

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

التّعبير بالرّماح؛ هو تعبير بالجزء عنِ الكلّ:

قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ

(1) الرّاغب، المفردات: (عذب).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ألم).

تعبير الجزء عنِ الكلّ في الآيات تركيبٌ فريدٌ، لم يرد مثله في غير سورة المائدة

﴿تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ وَرِمَاحُكُمۡ﴾ خطابٌ منه تعالى إلى المؤمنين من خلقه، الّذين اصطفاهم بالإيمان، واختارهم وميّزهم من غيرهم؛ لأنّهُم صدّقوا اللّه ورسوله بإيمانهم، وأراد أن تعلو مراتبُهم من خلال الابتلاءات الّتي فرضَها عليهم، وههنا أرادَ ابتلاءَهم بشيءٍ مِنَ الصّيدِ يقبِضون عليه بأيديهم وسلاحهم الّذي عبّر عنه بالرّماح تعبيرَ الجزء عنِ الكلّ، وهذا التّركيبُ القرآنيُّ تركيبٌ فريدٌ لم يرد مثله في غير سورة المائدة، وكذا على مستوى بعض الجمل والمفردات، فجملة ﴿لَيَبۡلُوَنَّكُمُ﴾ جملةٌ فريدةٌ في بابها، لم ترد في غير هذا المَوضِع على هذه الصّورة؛ فهي مُؤَلَّفَةٌ من لام القسم، والفعل المضارع ﴿لَيَبۡلُوَنَّكُمُ﴾، مع نُون التّوكيد الثّقيلة، والكاف الدّالّة على الخطاب، والميم علامة الجمع، والضّمير المتّصل المفعول به.

تقديم المفعول على الفاعل في قوله ﴿لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ﴾، وإن كان واجبًا؛ لكنّه تقديم للاهتمام:

التّقديم والتّأخير يخدم الدّلالة، ويزيد من جماليّة التّركيب

تقدّم على الفاعل لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾، وهو وإن كان تقدُّمًا واجبًا؛ لأنّه ضميرٌ مُتّصلٌ، إلّا أنّه تقدّم للاهتمام والاختصاص؛ لأنَّ الابتلاء هنا مُختصٌّ بكم، وبمن خاطبهم اللّه تعالى بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، فأنتم المُبتلون وليس غيرُكم، وكذلك جملة ﴿تَنَالُهُۥٓ﴾ فلم يرد هذا اللّفظُ إلّا في سورة المائدة، وكذلك قوله ﴿وَرِمَاحُكُمۡ﴾ المضاف والمضاف إليه.

أمّا لفظة ﴿ٱلصَّيۡدِ﴾ فقد وردت على هذه الصُّورة مُعرّفة بـ(أل) ثلاث مرّات، ووردت ﴿صَيۡدُ﴾ [المائدة: 96] نكرة مرّتين، واللّافت للانتباه؛ أنّ جميع هذه الصّيغ الخمس اقتصر ورودها في سورة المائدة في [الآيات: 1 - 94 - 95] تعريفًا، و[الآية: 96] مرّتين تنكيرًا.

دخول القسم على المضارع يفيد الاستقبال، أي: أنّ الابتلاء مُستقبليٌّ:

في قوله ﴿لَيَبۡلُوَنَّكُمُ﴾ اللّام هنا لقسمٍ محذوف، تقديرُه

(واللّه)، أو نحوه، وحذفُ المُقسَم به واقعٌ كثيرًا في كلام العرب، والّذي يُستَنبَطُ من دخول لام القسم على الفعل المضارع، أنّ الأمر لم يكن واقعًا عند نزول الآية؛ لأنّ دخول القسم على المضارع لا يُفيد الحال، بل يفيد الاستقبال، أو أنّ "الابتلاء مُستقبلٌ؛ لأنَّه لا يتحقَّقُ معنى الابتلاء إلَّا من بعد النَّهي والتَّحذير...وأمَّا الصَّيدُ ونوالُ الأَيدي والرّماح فهو حاضرٌ"[1].

الابـــتــــلاء مُستقبليٌّ؛ لأنَّه لا يتحقَّقُ معناه إلَّا بعد النَّهي والتَّحذير

الابتلاء معناه الاختبار، وهو تعبير مجازيّ؛ لأنّه تعالى ليس محلًّا للحوادث:

المعنى هنا، أنّ الحقَّ ﷻ يريدُ اختبارَكم، هل تُطيعُونه أم تعصُونه، فيما أمركم به؟ والاختبارُ هنا تعبيرٌ مجازيٌّ، أو اختبارٌ في قياسات العباد؛ لأنّ الاختبار لا يكون إلّا من العبد للعبد؛ لأنّه تعالى ليس محلًّا للحوادث، وهو اختبارٌ مُؤكّدٌ بدلالة نون التّوكيد الثّقيلة، وهذه النّون تقترن بالقسم، ولا ريب في ذلك، فالقسمُ أسلوبٌ من أساليب التّوكيد بجانب معنى القسم.

القسمُ أسلوبٌ مـن أسـالـيـب التّـوكيد؛ يزيد الـعـبـارة قـوّةً وبيانًا

الصّيد حدثٌ، والأحداثُ لا تُنالُ بالأيدي أو الرّماح، إنّما يُنالُ بهما الأعيانُ والذّوات:

الابتلاءُ هنا يكون بشيءِ منَ الصّيد؛ أي: ببعض ممّا يصطادونه، والصّيدُ هنا مصدرٌ من (صادَ يصيدَ صيدًا)، فهو مصدرٌ لفظًا، لكنّه مفعولٌ معنًى، على نيّة (المَصِيد) الّذي يُصطادُ منَ الطّير، أو الحيوان أو نحوه؛ لأنّ المصادر أحداثٌ، والأحداثُ لا تُنالُ بالأيدي أو الرّماح، إنّما يُنالُ بهما الأعيانُ والذّوات؛ فعُلم أنّ الصّيد هنا بمعنى (المُصطاد).

الـصّـيـد مـصـدرٌ لفظًا، مفعولٌ معنًى على نيّة (المَصِـيـد) الّـذي يُصطادُ

التّعبير ﴿بِشَيۡءٖ﴾ يوحي بالتّقليل أو التّبعيض، وله غرض وهدف:

قوله ﴿بِشَيۡءٖ﴾ يوحي بالتّقليل والتّحقير؛ تنبيهًا على أنّ من

كـــلّ بـــلاء هـــو امـــتـــحـــان للإنسان، وعلى قدر شدّته يكون جزاؤه عند الله

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/39.

ابتُلي، واختُبر بهذا الشّيء الحقير، ولم يثبُت، فأنّى له النّجاحُ معَ الابتلاءات العظيمة؟.

وقد تكون للتّبعيض، يؤيّدُه أداةُ الجرّ ﴿مِّنَ﴾ الدّالّة على التّبعيض، "لأنّه لم يبلُهُم بصيد البحر، وإنّما ابتلاهم بصيد البرّ، فالابتلاءُ ببعضٍ لا بجميعٍ"[1]، ويُلمَحُ هذا التّبعيض والتّقليل من تنكير ﴿بِشَىْءٍ﴾، فهو دالٌّ على التَّقليل والتّهوين من شأن هذا الابتلاء؛ فهو يريد أن يخبرهم، بأنّ هذا الابتلاء إنّما هو ابتلاءٌ يسيرٌ صغيرٌ أمام الابتلاءات العظيمة التّي يمرُّ بها الإنسان، كبذل الأرواح، وإنفاق المال، والهجرة عن الأوطان، وغيرها، ولكن "كلُّه ابتلاءٌ، وإن تفاضل في الكثرة والقِلَّة، وتباين في الضَّعفِ والشِدَّة"[2]، وعلى المؤمن النّجاح فيه.

ابتلاء الصّيد ليس منَ الفتن العظيمة، كبذل الأرواح والأموال:

إذا لـم يثبتوا أمام هذا الابتلاء الـهـيّن، فكيف شأنُهم عند ما يُواجهُهم ما هو أشدُّ منه؟

تساءل الزّمخشريُّ عن معنى التّقليل والتّصغير للبلاء في هذه الآية، فقال: "قلّل وصغّر، ليعلم أنّه ليس بفتنة منَ الفتن العظام الّتي تُدحضُ عندها أقدامُ الثّابتين، كالابتلاء ببذل الأرواح والأموال، وإنّما هو شبيهٌ بما ابتلى به أهلُ أيلة من صيد السّمك، وأنّهم إذا لم يثبتُوا عنده فكيف شأنُهم عند ما هو أشدُّ منه؟!"[3]، وقول الزّمخشريّ وثبةٌ فكريّةٌ رائدة في بابها، ولكنّها تشيلُ في الميزان، عندما تُعارَضُ بقوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٥٥﴾ [البقرة: 155]، فقد استعملها اللّه في العظائم، ممّا يُطيحُ بما قاله الزّمخشريُّ، ونقله عنه جلّةٌ من علماء التّفسير؛ كالخازن والنّسفيّ والبيضاويّ

(1) ابن جرير، جامع البيان: 10/582.
(2) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 8/177.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/677.

وغيرهم، قال محيي الدّين الدّرويش في هذا المضمار: "وخيرُ ما يُقالُ في الإجابة عن هذا الاعتراض، هو أنّ جميع المحن والأرزاء، والبلاء والفتن، ليست بالنّسبة إلى مقدور اللّه تعالى سوى جُزءٍ يسيرٍ، خليقٍ به أن يُحقّرَ ويُصغّرَ، وأنّه سبحانه جنح إلى خطاب المؤمنين بهذه الصّيغة؛ تخفيفًا لهم، وباعثًا لهم على الصّبر، وحافزًا لهم على الاحتمال، وتلطُّفًا بهم، وترفّقًا بما يكابدُونه منه، فسبحان المُتفرّد بهذه البلاغة"[1].

ربّما دلّت (مِن) على التّبيين؛ فيكون الابتلاء المقصود يخرج معناه إلى النّهي:

النّهي عن صيد المُحرِمِ ابتلاءٌ، وهو ما بيّنه القرآن في هذه الآية

ربّما دلّت ﴿مِّنَ﴾ على التّبيين[2] كالوارد في قوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحجّ: 30]، وعلى ذلك فإنّ الابتلاء المُخبر عنه هنا يخرج معناه إلى النّهي (أي: لا تَصطادوا)[3]، يؤيّدهُ ما نُقل أنّ الحقّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قد ابتلاهُم "بالصَّيد وهم مُحرِمُون، عام الحديبية، حتَّى كانتِ الوحشُ والطَّيرُ تغشاهُم في رحالهم، فيقدرون على أَخذها بالأَيدي، وصيدِها بالرِّمَاح، وما رأَوا مثل ذلك قطُّ، فنهاهم اللّه عنها ابتلاءً"[4]، وهو ابتلاءٌ يُشبه ابتلاء بني إسرائيل في نهيه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن صيد الحيتان يوم السّبت.

الباء في قوله ﴿بِشَيۡءٖ﴾ من حروف المعاني، وتأتي للإلصاق والاستعانة:

عطف الرّماح على الأيدي؛ من باب عطف الكبير على الصّغير

هنا عَطفُ الرّماح على الأيدي من باب عطف الكبير على الصّغير؛ فإنّه قد رُوي بأنّ صغار الصّيد للأيدي؛ كالبيض والفراخ، وكباره للرّماح[5]؛ كالحُمُر الوحشيّة ونحوها، وتعبيره ﴿بِشَيۡءٖ﴾ الباء حرف جرّ من حروف المعاني، وتأتي في أصل معانيها للإلصاق

(1) الدّرويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/18.
(2) المنتجب الهمذانّي، الكتاب الفريد: 2/491.
(3) الفيروزآباديّ، بصائر ذوي التمييز: 5/437.
(4) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/91.
(5) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 8/178.

والاستعانة[1]، وفيه تناسبٌ كبيرٌ مع ما عبّر عنه في لفظتي ﴿أَيْدِيكُمْ﴾ و﴿وَرِمَاحُكُمْ﴾، فهم يستعينُون على الصّيد بالأيدي والرّماح.

التّعبير بالرّماح من باب الاستعارة، فالمصطاد يناله الفارس، وليس الرّمح:

ذكرُ الأيدي من دون أعضاء الجسم؛ لأنّ لها التّصرُّف الأعظم في الصّيد

إنّ التّعبير بالرّماح من باب الاستعارة؛ لأنّ الفارس أو المُخاطَب بالآية هو الّذي ينالُ الصّيد برمحه، وليس الرُّمح نفسُه، ثمّ إنّ الأيدي جمعُ تكسير، زنة (أفعُل)، وهو وزنٌ من أوزان جمع القلّة، وفيه إيماءٌ إلى أنّ الأيدي محدودة، ومع ذلك ففيها ابتلاءٌ، في أنّ باستطاعتهم صيدَها باليد، إلّا أنّها مُحرّمةٌ عليهم، وهي كذلك؛ فيما عبّر عن آلة الصّيد بالرّماح، ولفظ (رِمَاح) وزنها (فِعَال)، وذكرُ الأيدي من دون أعضاء الجسم؛ لأنّ لها التّصرُّف الأعظم في ذلك، مثلما خصّ ذكر الرّماح؛ لأنّها مثلُ اليد منَ الجمادات في تصرُّفها؛ ولأنّه لم يذكرِ السّيف مثلًا؛ لأنّه لا يُناسب الصّيد كالرّمح.

التّعبير بالرّماح من جموع الكثرة؛ لأنّه قد يحوز الإنسان الكثير منَ الرّماح:

ترك ما لا ينالُ إلّا بمشقّةٍ أسهلُ وأيسرُ من ترك ما ينالُ بسهولة

هو جمع تكسير يفيد الكثرة؛ لأنّه وإن كان للإنسان يدان، فإنّه قد يكون في حوزته الكثير منَ الرّماح، وهو في كلٍّ قد أضافها إلى الكاف والميم الدّالتين على الكثرة في حال اجتماع المُخاطَبين بهذه الآية.

ثمّ إنّ قوله: ﴿تَنَالُهُۥٓ﴾ يوحي ما يوحي إلى سهولة الوصول إليه، سواء كان بالأيدي أم الرّماح، وفي ذلك الابتلاء حكمةٌ بليغةٌ؛ لأنّ "ترك ما لا يُنالُ إلّا بمشقّةٍ لا يدلُّ على التّقوى والخوف منَ اللّه تعالى، كما يدلُّ عليه تركُ ما ينالُ بسهولة[2].

(1) المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 36.
(2) رضا، تفسير المنار: 7/85.

جملة ﴿لِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ﴾ تعليلٌ لمَا سبق منَ الابتلاء:

ثمّ قال الحقُّ ﷻ: ﴿لِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ﴾ وهو تركيبٌ قرآنيٌّ، لم يرد سواه في جميع القرآن إلّا في هذه السّورة، واللّام للتّعليل؛ لأنّ الجملةَ تعليلٌ لَمَا سبق منَ الابتلاء (يَبلُوَنَّكُم.. لِيَعلَمَ).

هـذا تركيب مُتفرِّد في القرآن الكريم؛ دلالة على تميّز القرآن وبلاغته

ذكرُ لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ وضعٌ للظّاهر مَوضِع المُضمَر؛ للتّحذير والتّخويف:

وذكرُ الفاعل هنا، وهو لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ من وضع الظّاهر مكان المُضمَر؛ لأنّه مذكورٌ سابقًا في سياق الابتلاء، وهي منَ الظّواهر الّتي يُؤتى بها لدواعٍ بلاغيّة؛ للتّأثير في النُّفوس والأفكار، وذلك بأن يرد الظّاهرُ، ثمّ يكرِّرُهُ، والمقامُ مقامُ الإضمار[1]؛ فإنّه لو قال: (لِيَعلَمَ مَن يَخافُه) لاستقام المعنى، إلّا أنّه أراد تَكرار الظّاهر تنبيهًا وتحذيرًا، فالمقامُ يستدعي التّحذيرَ والتّخويفَ، وإدخالَ المهابة.

أساليب التّأثير بالتّصرف في الظّاهر والمضمر، لها مقاصد بلاغيّة

قوله ﴿لِيَعۡلَمَ﴾، العلم هنا بمعنى المعرفة:

قوله ﴿لِيَعۡلَمَ﴾ هنا بمعنى المعرفة؛ فإنّه استوفى مفعولًا واحدًا، هو قوله (مَن)، وهو اسمٌ موصول؛ يُستعملُ للأناسيّ، ويقعُ على المفرد والمثنى والجمع، ويستدعي صِلةً هي قوله (يَخافُهُ).

قوله: ﴿بِٱلۡغَيۡبِۚ﴾ على حذف تقدير (والشّهادة)؛ لأنّ من يخافُهُ بالغيب يخافُهُ بالشّهادة، لا العكس:

أمّا قولُه ﴿بِٱلۡغَيۡبِۚ﴾ فمُتعلّقٌ بقوله ﴿يَخَافُهُۥ﴾، ومعناه: يخافُهُ بالسِّرّ، وفيه حذفٌ على تقدير: (يخافُهُ بالغيبِ والشّهادةِ والحُضورِ؛ لأنّ الكونَ غيبٌ وشهادةٌ، والإيمان بكلٍّ منهما واجبٌ. وآثر ذِكر الغيب؛ لأنّه أكثرُ جذبًا للنّظر والبحث، ومُحاولة تعرُّفه؛ ولأنّه يستلزمُ الخوف في حال الشّهادة والحُضور المحسوس، من غير عكسٍ، ومعنى ذلك أنّ مَن يخافُهُ بالغيب والسِّرِّ فسوفَ يخافُهُ

مَـن يـؤمـن بـالمـادّيّـات المُحسّة في عالم الشّهادة فقط لا يخافُ الله بالغيب غالبًا

(1) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 136.

قطعًا بالشّهادة، والعلم الّذي يراه، والبراهين الماديّة عليه ﷻ، أي: "مَن يخاف بالغيب، أَي: يخافُهُ بإخلاصٍ وتحقيقٍ، ولا يختلفُ الحالُ بسبب حضور أَحدٍ أو غيبته"[1]، أمّا مَن يُؤمن بالمادّيّات المحسُوسة، وهي الشّهادةُ، فقد لا يخافُ اللّه بالغيب.

﴿لِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ﴾ على حذف مضاف تقديره (لِيَعلَمَ أَوليَاءُ اللهِ):

التّعبير بالخوف لا الخشية؛ لأنّه أبلغ في هذا المقام

والمعنى "ليعلم أولياءُ اللّه مَن يخافُ اللّه؛ فيتّقي محارمَهُ الّتي حرّمها عليه، منَ الصّيد وغيره، بحيثُ لا يراهُ ولا يعاينُه"[2]، وعلى ذلك فهو على حذف مُضافٍ، تقديرُه (لِيَعلَمَ أَولياءُ اللّهِ)، وقِيلَ: فيه مَجازٌ؛ لأنّ علمَ اللّهِ لم يَزَل ولا يَزالُ، ولا يتَحَقَّقُ بالابتلاء فقط، بل به ومن دونه، وإنّما عبّر عنه بهذه الصّيغة تقريبًا لأفهام المُخاطبين، مع ملاحظة أنّه عبّر بفعل (يَخَافُهُ)، ولم يُعبّر بفعل (يَخشَاهُ)، مع أنّ بينهما تشابُهًا مُعجميًّا، وهو تعلّقُهُما بالمكروه عامّة، إلّا أنّ بينهما اختلافًا وتبايُنًا مُعجميًّا من جهة ثانية؛ فإنّ الخوف يتعلّقُ بالمكروه نفسِهِ الّذي يُخافُ منه، فيما يتعلّقُ فعلُ الخشية بمُنزِلِ المكروه[3].

على هذا؛ فإنّ التّعبير بالخوف منَ اللّهِ أبلغُ في هذا المقام.

الفاء الفصيحة؛ تفصح عمّا قبلها من سؤال مُقدَّر:

قوله: (فَمَنِ اعتَدَى بَعدَ ذَلِكَ) فيه تحذيرٌ لمن خالف ذلك

الفاء تُسمّى الفصيحة الّتي تُفصحُ عمّا قبلها، والّتي يُمكنُ أن تخطُرَ على البال[4]، أو أن يسألَ عنها المُخاطَب، ويكونُ ما بعدها نتيجةً لَما قبلها، و(مَن) شرطيّة مُبتدأ، ويجوزُ فيها الموصوليّة الّتي تدلّ على العموم في قوله: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ﴾، أي: كُلّ مُعتدٍ، مُتجاوزٍ

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/91.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 10/585.
(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 241.
(4) الدّرويش، إعراب القرآن وبيانه: 1/253.

حُدود اللّه بعد ذلك التّبيين منَ الأحكام، وما حرّمه منَ الاصطياد، فصادَ فله عذابٌ أليمٌ، ثمّ قال: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، لمّا ذكر ﴿لَيَبۡلُوَنَّكُمُ﴾، وفيها ما فيها منَ التّحذير والتّخويف؛ لأنّ الابتلاء مُشتملٌ على التّخويف، ولمّا كان ذلك كذلك صرّح هنا بالتّحذير لَمَن خالف ذلك، "أَي: بعدَ ما قدّمناه إليكم، وأعذرنا لكم فيه، فلذلك جاءَت بعده فاءُ التَّفريع، والمُراد بالاعتداء الاعتداءُ بالصَّيد"[1].

(الفاء) واقعةٌ في جواب شرطٍ؛ لأنّ العذاب مُترتّبٌ على الاعتداء:

تقديم المُتعلِّق جوازًا؛ لفائدة الاختصاص والحصر

(الفاءُ) واقعةٌ في جواب شرطٍ، فالعذابُ الأليمُ مُترتّبٌ على الاعتداء، وتجاوز الحدود، وهنا قدّم الجارّ والمجرور المُتعلِّقَ بالخبر تقديمًا جائزًا، والأصلُ أن يُقدّر: (فَعَذَابٌ أَلِيمٌ له)، وهو تقديمٌ يفيد الاختصاص والحصر، أي: من تجاوزَ الحَدَّ؛ "لأنّ الاعتداءَ بعد ذلك مُكابرةٌ صريحةٌ، وعدمُ مُبالاةٍ بتدبير اللّه تعالى، وخُروجٌ عن طاعته، وانخلاعٌ عن خوفه وخشيتِه بالكُلّيّة"[2]، فله وليس لغيره عذابٌ أليمٌ، وهو حصرٌ للمبالغة؛ لبيانِ عِظَم مُرتكِبه، وقوله: ﴿أَلِيمٌ﴾ بمعنى (مُؤلم)، قِيلَ في الدّنيا: تَعزيرًا، وقِيلَ في الآخرة، وقد ورد هذا التّعبير ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٧٨﴾ [نحو: البقرة: 178] في مَواضِعَ كثيرةٍ مِنَ القرآن الكريم.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/41.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/120.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۚ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ٩٥﴾ [المائدة: 95]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

التّناسبُ بينَ تحريمِ الخبائثِ، وإباحةِ الطّيّبات، مع أحكامِ صيدِ المُحرِم

مناسبةُ هذه الآيةِ لما قبلَها هي أنّها استئنافٌ لبيان آيةِ ﴿لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ﴾ [المائدة: 94]، أو لنسخِ حُكمِها إن كانت تضمّنت حُكمًا لم يبقَ به عملٌ[1]، ولبيانِ أهمِّ الأحكامِ الفقهيّةِ المترتّبةِ على منِ اصطاد وهو محرمٌ، ووجهُ التّناسُبِ والارتباطِ بين الآياتِ، أنّه تعالى أمرَ المؤمنين، أن لا يُحرّموا الطّيّباتِ الّتي أحلَّها اللّه لهم خالصةً نقيّةً، واستثنَى من ذلك الخبائثَ كالخمرِ والميسرِ وما شابهَها، ثمّ أَرْدف باستثناءِ نوعٍ معهودٍ لديهم منَ الصّيد: وهو صيدُ المُحرِمِ أثناءَ تلبّسِه بالإحرام، وبيّن جزاءَه الّذي أوجبهُ اللّه على من فعلَ ذلك، فصار به مستثنًى ممّا أحلّ اللّه، داخلًا فيما حرّمَه ومنعَه، على المُحرمين منَ المؤمنين، وفي ذلك التزامٌ بما به أمرَ، وارعواءٌ عمّا عنه نهَى وزجَر.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لَا تَقۡتُلُواْ﴾: فعلٌ مضارعٌ مسنَدٌ إلى واو الجماعة؛ الجذرُ اللُّغويّ منه (قَتَلَ)، وههنا نهيٌ عنِ القتل، و" القتلُ معروفٌ، يُقال قَتَله إذا أَمَاتَهُ بضربٍ أو حجرٍ أو سُمٍّ أو علّةٍ والمنيّةُ قاتلةٌ"[2]، وقد لا

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/42.
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (قتل).

الـقـتـلُ إزهـاقُ الـــرّوح، وهـو الإماتةُ بضربٍ أو حجرٍ أو سُمّ، أو غيرِه

يكونُ بهذا المعنى، كقولِه تعالى: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٣٠﴾ [التّوبة: 30]، ومعناه "لعنَهم الله أنّى يُصرفون، وليسَ هذا منَ القتالِ الّذي هو بمعنى المُقاتلةِ والمُحاربةِ بين اثنين"[1]، والواردُ في الآيةِ ﴿لَا تَقۡتُلُواْ﴾، على المعنى الأوّل المعروفُ، وهو بمعنى "أزال رُوحَه عن جسدِه"[2]، وفي لسان العرب: "قال ابنُ سِيدَه: قال ابنُ جِنِّيٍّ: وُضِعَ المصدَرُ مَوضِعَ المفعُول، وقِيلَ: كلُّ وَحشٍ صَيدٌ، صِيدَ أو لَم يُصَد؛ حَكَاهُ ابنُ الأَعرابي؛ قَالَ ابنُ سِيدَه: وَهَذَا قَولٌ شَاذٌّ. وَقَد تَكَرَّرَ في الحَدِيث ذِكرُ الصَّيد اسمًا وفِعلًا وَمَصدَرًا، يُقَالُ: صادَ يَصِيدُ صَيدًا، فَهُوَ صائِد ومَصِيد. وَقَد يَقَعُ الصَّيدُ عَلَى المَصِيد نَفسِه تَسمِيَةً بِالمَصدَرِ؛ كَقَولِه تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ﴾؛ قِيلَ: لَا يُقَالُ لِلشَّيءِ صَيدٌ حَتَّى يَكُونَ مُمتَنَعًا حَلَالًا لَا مَالِكَ لَهُ"[3].

2) ﴿مُّتَعَمِّدٗا﴾: وهو اسمُ فاعل، الجذرُ اللُّغويّ منه (عَمَدَ)، ومعنى (العَمد) في لسان العرب "قصدُ الشّيءِ، والاستنادُ إليه؛ والعِمَادُ ما يُعتمَدُ... والعَمدُ والتَّعَمُّدُ في التّعارف خلاف السّهو، وهو المقصودُ بالنّيّة، قال: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا﴾ "[4]، وهو المقصودُ في الآية، والعَمدُ: ارتكابُك أمرًا بجدٍّ ويقين. تقول: فعلتُه عَمدًا.. وتعمّدتُ له، وأتيتُ ذلك الأمرَ متعمّدًا ومُعتمِدًا بمعناه، قال:

فَزَادَكَ اللّهُ غَمًّا إِذْ كَلِفتَ بِهَا *** وَإِذْ أَتَيتَ الَّذِي أَبلَاكَ مُعتَمِدَا[5].

وفي الحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّار»[6].

3) ﴿مِّثۡلُ﴾: اسمٌ جذرُه اللُّغويّ (مثل)، ومعناه المثل "شِبهُ الشّيءِ في المِثال والقَدر

(1) الأزهري، تهذيب اللّغة: (قتل).
(2) الفيروزآباديّ، بصائر ذوي التّمييز: 4/238.
(3) ابن منظور، لسان العرب: (قتل).
(4) الرّاغب، المفردات: (عمد).
(5) الخليل، العين: (عمد).
(6) البخاري، الحديث رقم: (3461)، ومسلم، الحديث رقم: (3004).

المِثلُ العِدلُ، وهُو ما جُعل مقدارًا لغيرِه، مُساويًّا له

ونحوِه، حتّى في المعنى، ويقال ما لهذا مَثيلٌ، والمِثالُ ما جُعِلَ مقدارًا لغيره، وجمعُه مُثُل"[1]، وهو المعنى في الآيةِ، ولا سيّما في المساواة في القدر، والمثلُ النِّدُّ، وكَذَلِكَ النّديدُ والنّديدةُ، قال الشّاعر لبيدُ بنُ ربيعةَ:

لِكَي لَا يَكُونَ السَّنَدرِيُّ نَدِيدَتِي *** وَأَشْتُمُّ أَعمَامًا عُمُومًا عَمَاعِمَا[2].

والمِثل العِدل، وَالمعنَى وَاحِد، كَانَ المِثلُ منَ الجِنس أَو من غير الجِنس، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا﴾[3].

4) ﴿ٱلنَّعَمِ﴾: مفتوحُ النّون، وهو اسمٌ وجذرُه اللُّغويّ (نَعَمَ)، وفروعُه كثيرةٌ في لغةِ العربِ، وهي في "كثرتِها راجعةٌ إلى أَصلٍ واحدٍ، يدلُّ على ترفُّهٍ وطِيبِ عيشٍ وصلاحٍ، منهُ النِّعمةُ ما يُنعمُ اللّه تعالى على عبدِه بِهِ، من مالٍ وعيشٍ، يقالُ: للّه تعالى عليهِ نِعمةٌ، والنّعمةُ المَنَّةُ، وكذا النَّعماءُ، والنَّعمةُ التَّنَعُّمُ وطيبُ العيشِ"[4]، وما ورد في الآيةِ ﴿ٱلنَّعَمِ﴾ بفتح العين مُتعلِّقٌ بهذا الأصل، ومعناها "الإبلُ لما فيهِ منَ الخيرِ والنّعمة، قال الفرَّاءُ: النَّعمُ ذكرٌ لا يُؤنَّثُ؛ فيقُولونَ هذا نعَمٌ واردٌ، وتجمعُ أنعامًا، والأنعامُ البهائمُ"[5]، وهو المعنى المرادُ في الآيةِ؛ لأنّ الحكمَ الشّرعيَّ متعلّقٌ بها، في أنّ مَن قتلَ الصّيدَ مخالفًا النّهيَ، فعليه أنّ يُقدِّمَ منَ الأنعام مثلَ ما قتلَ، جزاءً على مخالفة النّهي. و"قولهم: (هذا أحبُّ إليّ من حُمرِ النَّعَم)، قال أبو بكر: النَّعَم: الإبلُ، وحُمرها: كرامُها، وأعلاها منزلةً، و(النّعم) في قول بعضهم، لا يقع إلّا على الإبل، و(الأنعامُ) تقع على الإبل والبقر والغنم، فإذا انفردتِ الإبلُ قيل لها: نَعمٌ، وأنعام، وإذا انفردتِ البقرُ والغنم، لم يقل لها: نعم، ولا أنعام، وقال آخرون: (النَّعم) و(الأنعام) بمعنًى واحدٍ... وقال اللّه (ﷻ): ﴿وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾، فذكر (الهاء)؛ لأنّه حمل (الأنعام) على معنى (النَّعم)"[6].

(1) الخليل، العين: (مثل).
(2) ابن دريد، جمهرة اللّغة: (ندد).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (عدل).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نعم).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نعم).
(6) الأنباريّ، الزّاهر: 1/280 - 281.

5) ﴿يَحْكُمُ﴾: فعلٌ مضارعٌ، الجذرُ اللُّغويُّ منه (حَكَمَ)، ومنه الحكمةُ، وهي "عبارةٌ عن معرفةِ أَفضلِ الأَشياءِ بأفضلِ العلومِ، ويقالُ لِمَن يُحسِنُ دقائقَ الصّناعاتِ ويُتقنُها حَكِيمٌ"[1]، ومن معانيهِ المشهورةِ ذاتِ العلاقةِ بالآيةِ ههنا "الحُكْمُ القضاءُ، وجمعهُ أَحكامٌ، لا يُكسر على غيرِ ذلكَ، وقد حكمَ عليهِ بالأَمر، يحكمُ حُكمًا وحكومةً، وحكمَ بينهم كذلكَ، والحُكْمُ مصدرُ قولكَ حكَمَ بينهم يحكمُ، أَي قضى، وحكمَ لهُ وحكمَ عليهِ"[2]، وهو المرادُ في الآية، أن يكونَ هناك من يقضي فيمن خالف نهيَه تعالى.

6) ﴿ذَوَا عَدْلٍ﴾: (ذَوَا) اسمٌ يدلُّ على الاثنين، مفردُه ذُو، "ويفسّرُ بأنّ معناه صاحبٌ، ولا يكون إلّا مضافًا، ولا يجوز أن تضيفَه إلى مُضمَرٍ"[3]، وهو منَ الأسماءِ السّتّة، وهنا أضيف إلى (عَدلٍ)، أي صاحبَا عدل، وأمّا لفظُ (عَدل): فهو منَ الجذرِ اللّغويّ (عَدَلَ)، فـ"العَدلُ منَ النَّاسِ المرضيُّ المستوِي الطَّريقةِ، يقالُ هذا عدلٌ، وهما عدلٌ... والعدلُ الحُكمُ بالاستواءِ، ويقالُ للشَّيءِ يُساوي الشَّيءَ"[4]، وقيلَ أيضًا في تفسير (العَدلِ)، أنّه "نقيضُ الجورِ، تقولُ: عدلَ في رعيَّتهِ، ويومٌ معتدلٌ، إذا تساوى حالَا حرِّهِ وبردِه"[5]، وهذه المعاني منطبقةٌ على المفرَدةِ الواردةِ في الآيةِ؛ لأنّ الأمرَ متعلِّقٌ بحُكم ذوِي العدل المذكورين، وذكرُوا خُصوصيّةً لهذا اللّفظ، "فهُو لا يُثنَّى ولا يُجمعُ ولا يُؤنّث؛ فإن رأيتَه مجمُوعًا أو مُثنًّى أو مُؤنّثا، فعلى أنّهُ قد أُجري مُجرى الوصف الّذي ليس بمصدر، وقد حكى ابنُ جنّي: امرأةٌ عدلةٌ، أنّثوا المصدرَ لمَّا جرى وصفًا على المُؤنّث، وإن لَم يَكُن على صُورة اسم الفاعل، ولا هُو الفاعلُ في الحقيقةِ، وإنّما استهواهُ لذلك جريُها وصفًا على المُؤنّث"[6].

7) ﴿هَدْيًا﴾: الجذرُ اللُّغويّ له من(هَدَيَ)، وذُكرت له معانٍ عدّةٌ، منها أنّه نقيضُ الضّلالة، ومنها البيانُ، ومنها إخراجُ شيءٍ إلى شيءٍ، ومنها الطّاعةُ والورع، ومنها إذا دلّه إلى الطّريق[7]، أمّا الهديُ الواردُ في الآيةِ، فهو "ما يُهدى إلى البيت الحرام منَ الأنعام...

(1) ابن منظور، لسان العرب: (حكم).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (حكم).
(3) ابن السّراج، الأصول في النّحو: 2/27.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عدل).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عدل).
(6) ابن منظور، لسان العرب: (عدل).
(7) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (هدي).

الهديُ ما يُهدَى لـلـه في بيته الـحـرام، من أصنافِ الأنعام

قال الهرويّ: الهدِيُّ والهديُ لغتان، وهو ما يُهدى لبيت اللّه تعالى من بدَنةٍ وغيرِها"[1]، وهذا هو معناها الواردُ في هذه الآية، فهو تقديمُ الإبل للبيت الحرام، نظيرَ ما ارتكبه المسلِم، من مخالفةٍ "سمِّيت الإبلُ هديًا؛ لأنّ منها ما يُهدى إلى البيت"[2]، وقد ورد في الحديثِ الشّريفِ بهذا المعنى، في قولِه ﷺ من حديث طويل: «فَمَن لَم يَجِد هَديًا، فَليَصُم ثَلَاثَةَ أَيَّام فِي الحَجِّ»[3]، قال القاضي عياض: "واختلف الفُقَهَاءُ على ما ينطلقُ هذا الاسمُ، فمذهبُنا أنّه لَا يَقعُ إِلَّا على مَا سيق من الحِلّ، قال ابنُ المعدّل: وما لم يُسق منَ الحِلّ، فليس بهدي، وقال الطّبريّ: سُمّي الهديَ؛ لأنّ صاحبَه يتقرَّبُ به ويهدِيه إلى اللّه، كالهديّة يُهديها الرّجلُ لغيره، فتأوّلَ بعضُهم أنّ ظاهره تركُ اشتراطِ الحِلّ، يُقال منهُ هديت الهديَ"[4]، وفي حَديثِ طَهفة: «هَلَكَ الهَدِيُّ ومَاتَ الوَدِيُّ»، "الهَدِيُّ بِالتَّشدِيد، كالهَدي بِالتَّخفِيف، وهُوَ مَا يُهدَى إِلَى البَيت الحَرام مِنَ النَّعَم لِتُنحرَ، فأُطلق عَلَى جَميع الإبِل وَإِن لَم تَكُن هَديًا، تَسمِيَةً لِلشَّيءِ بِبَعضِه، يُقال: كَم هَديُ بَني فُلان؟ أَي كَم إِبلُهُم، أَرَادَ هَلَكَت الإِبلُ ويَبِسَتِ النَّخِيلُ"[5].

بلوغُ المكان، هو الـوصـولُ إليه ومـشـارفـتُـه، لقضاءِ مأربٍ ما

8) ﴿بَلِغَ﴾: اسمُ فاعل من بلغَ يبلغُ بلوغًا، وجذرُه اللُّغويُّ (بَلَغَ)، و"بَلَغتَ المكانَ بُلوغًا، وصلتَ إليه، وكذلك إذا شارفتَ عليه... والبَلاغُ أيضًا الكفايةُ"[6]، وعمومُ الأصل اللُّغويّ لهذا الجذر هو "الوصولُ إلى الشَّيءِ، تقولُ بلغتُ المكانَ، إذا وصلتُ إليه"[7]، وهو كذلك "الانتهاءُ إلى أقصى المقصَد والمُنتهى، مكانًا كان أو زمانًا، أو أمرًا منَ الأمور

(1) السّمين، عمدة الحفّاظ: (هدي).
(2) السّمين، عمدة الحفّاظ: (هدي).
(3) الإمام أحمد، المسند، الحديث رقم: (6247).
(4) عياض، مشارق الأنوار: 2/267.
(5) ابن الأثير، النّهاية: (هدا).
(6) الجوهري، صحاح اللّغة: (بلغ).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (بلغ).

المقدَّرةِ، وربّما يُعبّرُ به عنِ المُشارفة عليه، وإن لم ينتهِ إليه"[1]، وهذه كلُّها لها حظٌّ في المعنى المقصودِ في الآية، وهو بلوغُ الهدي إلى الكعبة، أو ما شارفَها؛ لأنّهم قالوا إنّ المقصودَ ليستِ الكعبةَ بذاتها، إنّما حرَمَها، وهو شرطٌ من شروط الهدي، كما وضّحه الفقهاءُ.

9) ﴿ٱلْكَعْبَةِ﴾: اسمٌ مؤنّثٌ منَ الجذرِ اللُّغويّ (كَعَبَ)، قيل "كَعبُ الرّجل العظمُ الّذي عند مُلتقى القدم والسّاق... والكَعبَةُ كلُّ بيت على هيئتِه في التّربيع، وبها سُمّيت الكَعبَةُ"[2]، أمّا التّسميّةُ للبيت الحرام بهذه الصّيغة، فقد تميّزت بأنّها وردت في سورة المائدة فقط، الأُولى في هذه الآية منَ المائدة، والثّانيةُ في الآية [96] منها، وهي قولُه تعالى: ﴿۞جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: 96]، وهي البناءُ الّذي يتوسّطُ مكّةَ، والّذي يؤمُّهُ النّاسُ، "وقيل سُمّيت كعبةً؛ لارتفاعها، وكلّ ما ارتفع فهو كعبةٌ"[3]، وله معنًى آخر يمتُّ لها بسببٍ قويٍّ، وهو أنّ الكعبَ يدلُّ على الشّرفِ والمنزلةِ "وفي الحديث: جعل كعبَك عاليًا، أي شرّفك، عبّر بذلك عن ثباتِ العِزّ والشّرف ودوامِهما"[4]، ولا شكّ أنّ بيوتَ الله، أشرفُ البيوت وأفضلُها، والكعبةُ أشرفُ بيوت الله، وأعلاها منزلةً، وآيةُ ذلك أنّه جعل أجرَ الصّلاة فيه أفضلَ ممّا سواه قال رسول الله ﷺ: «وَصَلَاةٌ فِي المَسجِدِ الحَرَامِ أَفضَلُ مِن مِائَةِ ألفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ»[5]، والكعبةُ هي البيتُ العَتيقُ؛ لِأَنَّهَا أُعتِقَت عَنِ الغَرَقِ، وعَن أَن يَدَّعِيَهَا مَخلُوقٌ، وَقِيلَ لِكَرَمِهَا، وَقِيلَ لِقِدَمِهَا، أَي هِيَ أَوَّلُ بَيتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ، كَمَا وَرَدَ بِهِ القُرآنُ[6].

10) ﴿لِّيَذُوقَ﴾: فعلٌ مضارعٌ يدلُّ على الحالِ أو الاستقبالِ، الماضي منه (ذاقَ)، والمصدر (ذَوَق)، وهو جذرُه اللُّغويُّ، ولهذا الجذرِ أصلٌ واحدٌ، هو "اختبارُ الشَّيءِ من جهةِ تطعُّم... ذقتُ المأكولَ أَذُوقُهُ ذَوقًا"[7]، وهذا ذوقٌ على جهة الحقيقة، وعلى الرّغم من أنّه يمثّل المعنى الحقيقيَّ، إلّا أنّه "استعمل الذّوقَ على الحقيقة، بمعنى إدراكِ الطَّعم

(1) الرّاغب، المفردات: (بلغ).
(2) الرّاغب، المفردات: (بلغ).
(3) السّمين، عمدة الحفّاظ: (كعب).
(4) السّمين، عمدة الحفّاظ: (كعب).
(5) الإمام أحمد، المسند، الحديث رقم: (14694).
(6) النّسفيّ، طلبة الطّلبة، ص: 63.
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ذوق).

بالفم، في آيةٍ واحدةٍ هي ﴿ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ﴾، أكلَا من ثمارها، وأدركا طعمَها بفمِهِما"[1]، وذلك في قولِهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا﴾، [الأعراف 22]، أمّا التّعبيرُ المجازيُّ لـ(ذوق)، وما اشتُقَّ منها، فكثير، "فيقالُ وذقتُ ما عندَ فلان، اختبرتُه، وفي كتابِ الخليلِ: كلُّ ما نزلَ بإنسان من مكروه، فقد ذاقهُ، ويقالُ ذاقَ القوسَ، إذا نظرَ ما مقدارُ إعطائها، وكيفَ قوَّتها"[2]، وقولُه تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾، [الدّخان49]، واللّفظةُ الواردةُ في هذه الآية: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ﴾ من هذا الباب.

11) ﴿وَبَالَ أَمْرِهِۦ﴾: لفظ(وَبَال)، اسمٌ على وزن (فَعَال)، الجذرُ منه (وَ بَ لَ) "من وبلَ المرتعُ بالضَّمِّ، وبالًا ووبالةً، بمعنى وخمَ، سواءٌ كان المرعى رطبًا أو يابسًا"[3]، هذا هو المعنى الحقيقيُّ، أمّا المعنى المجازيُّ فلمّا "كان عاقبةُ المرعى الوخيم إلى شرٍّ، قيلَ في سوءِ العاقبةِ: وبالٌ، والعملُ السَّيّئُ وبالٌ على صاحبِهِ"[4]، وهو المعنى المرادُ للّفظة في هذه الآية، وهي العاقبةُ السّيئةُ والجزاءُ الوخيمُ[5]، وأمّا لفظُ (أمرِه): فهُو اسمٌ ثُلاثيٌّ مجرّدٌ، جذرُهُ اللُّغويُّ منَ الهمزة والميم والرّاء من أمرَ يأمرُ أمرًا، وله عدّةُ معانٍ، منها "فأمّا الواحدُ منَ الأُمورِ فقولُهم: هذا أَمرٌ رضيته، وأَمرٌ لا أَرضاهُ، وفي المثلِ أمرٌ ما أَتى بكَ"[6]، وكذلك فإنّ "الأَمرَ نقيضُ النَّهي، والأمرُ واحدٌ من أمور النّاس، وإذا أَمَرتَ منَ الأمر"[7]، وهو أيضًا الحالُ والشّأنُ والقضيّةُ، وقد يقال: أمرٌ ذو بال، وذو شأنٍ[8]، إذا كان مُهمًّا، وفي الآية ليذُوق جزاءَ الحال الّتي كان عليها من مخالفته أوامرَ اللّه تعالى،" وقولُهُ تعالى: ﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا﴾، أَي خبرَت؛ وأَذاقه اللّهُ وَبَالَ أَمره؛ قَالَ طُفَيلٌ:

فَذُوقُوا كَمَا ذُقنَا غَدَاةَ مُحَجِّرٍ *** مِنَ الغَيظِ، فِي أكبَادِنَا، والتَّحَوُّبِ

.. وذاقَ العَذَابَ وَالمَكرُوهَ، وَنَحوَ ذَلِكَ"[9].

---

(1) مجمع اللّغة العربيّة، معجم ألفاظ القرآن الكريم، ص: 450.
(2) السّمين، عمدة الحفّاظ: (ذوق).
(3) الفيّوميّ، المصباح المنير: (وبل).
(4) الفيومىّ، المصباح المنير: (وبل).
(5) مجمع اللّغة العربيّة، معجم ألفاظ القرآن الكريم، ص: 1158.
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أمر).
(7) الخليل، العين: (أمر).
(8) أحمد مختار، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: (أمر).
(9) ابن منظور، لسان العرب: (ذوق).

12) ﴿عَفَا ٱللَّهُ﴾: فعل ماضٍ مضارعُه (يعفُو) مصدره (العفوُ) وهو جذرُه اللُّغويّ أيضًا، والعين والفاء والحرف المعتلّ "أصلان يدلُّ أَحدُهما على تركِ الشَّيءِ، والآخرُ على طلبِه... فالأوّل العفوُ، عفوُ اللّه تعالى عن خلقه، وذلكَ تركُه إيّاهم فلا يُعاقبُهم، فضلًا منهُ"[1]، وهذا المعنى تمامًا الواردُ في الآيةِ الكريمةِ، بقوله: (عَفَا اللّه عَمَّا سَلَفَ)، أي تركَ معاقبةَ من خالفَ أمرَه فيمَنْ قتلَ الصّيدَ وهو مُحرم؛ فإنّ من صفاته تعالى العفوَ، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ۝٤٣﴾ [النّساء: 43]، فقد "وصف نفسَه بأنّه يسترُ الذّنوبَ، ولا يعاقبُ عليها"[2]، "وقولُهم: (عفا اللّهُ عنكَ): قال أبو بكر: معناه: درسَ اللّه ذنوبَك عنك، ومحاها عنك، مِن قولِهم: قد عفا المنزلُ يعفو عفوًا، إذا درسَ وانمحت آثاره، قال امرُؤُ القيس:

فَتُوضِحَ فَالمِقرَاةِ لَم يَعفُ رَسمُهَا لِمَا نَسَجَتهَا مِن جَنُوبٍ وَشَمأَلِ[3].

13) ﴿سَلَفَۚ﴾: الجذرُ اللُّغويّ له (سَلَفَ)، وهُو في أصله "يدلُّ على تقدُّم وسبقٍ، من ذلكَ السَّلفُ الّذين مضَوا، والقومُ السُّلَّافُ المتقدّمُون"[4]، وهذا المعنى هو المرادُ في الآيةِ، فإنّ معنى (عَفَا اللّه عَمَّا سَلَفَ)، "أي ما تقدّمَ منَ الذّنوب"[5]، فالحقُّ ﷻ قد عفا عنهم، ما سبقَ من ذُنوبهم.

14) ﴿عَادَ﴾: فعل ماضٍ أجوفُ، وسطه حرفُ علّة، وجذرُه اللّغويُّ (عَوَدَ)، ومعناه "تثنيةُ الأمرِ عَودًا بَعدَ بَدءٍ، بدأ ثمّ عاد، والعَودَةُ مرّةً واحدةً"[6]، وهو الرّجوعُ إلى ما انصرفتَ عنه، إمّا حقيقةً بالذّات، أو قولًا أو عزيمةً[7]، ومعناه في الآية من رجع إلى صنيعِه المنهيِّ عنه من صيدِ المُحرم، ومن معناها أن" يُقَال: عَادَ فلانٌ يفعلُ كذا، أي صار يتعاطاهُ، ومن هذا قولُهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۝٣٩﴾ [يس: 39]: أي صار كالعُرجُون، قال الشّاعر:

أَطَعتُ العِرسَ فِي الشَّهَوَاتِ حَتَّى *** أَعَادَتنِي عَسِيفًا عَبدَ عَبدِ[8].

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عفو).
(2) السّمين، عمدة الحفّاظ: (عفو).
(3) الأنباريّ، الزّاهر: 1/428.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سلف).
(5) السّمين، عمدة الحفّاظ: (سلف).
(6) الخليل، العين: (عود).
(7) السّمين، عمدة الحفّاظ: (عود).
(8) السّمين، عمدة الحفّاظ: (عود).

15) ﴿فَيَنتَقِمُ﴾: فعلُ مضارع، الماضي منه (انتقَمَ) وزنه (افتَعَلَ) مزيدٌ بالهمزة، والتّاء، والجذرُ اللُّغويّ منه (نَقَمَ)، وهذا الجذرُ له أصلٌ لغويٌّ "يدلُّ على إنكارِ شيءٍ وعيبِه، ونقمتُ عليهِ أنقِمُ أنكرتُ عليهِ فعلَهُ، والنّقمةُ منَ العذابِ والانتقام، كأنّهُ أنكرَ عليه فعاقبَهُ"[1]، وانتقم من خصمِه: عاقبَه، و"التّأخُّر في الانتقام، يجعلُ الضّربةَ أشدَّ قسوةً - وَمَا انتقَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، لِنَفسِه، إلَّا أَن تُنتَهَكَ حُرمَةُ اللهِ فَيَنتَقِمَ للهِ بِهَا - وفي القرآن، قال تعالى: ﴿فَٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡيَمِّ﴾ "[2]، والانتقامُ منَ اللهِ تعالى، بمعنى العقوبةِ الشّديدةِ المُؤلمة، لا سيّما وأنّ العائدَ هنا، مُصرٌّ على ارتكاب الجُرمِ المحظورِ، وكأنّه أنكر فَعلتَهُ؛ فعاقبهُ اللهُ تعالى.

16) ﴿عَزِيزٌ﴾: صفةٌ مشبّهةٌ دالّةٌ على الثّبوتِ زنةَ (فَعِيلٌ)؛ فعلُهُ (عزَّ يعزُّ)، فهو ﴿عَزِيزٌ﴾، وهو منَ الجذر اللُّغويّ (عَزَزَ)، ثمّ أُدغم المثيلان، فصار (عَزَّ)[3]، و"العِزُّ: خلاف الذُّلّ، ومطرٌ عزٌّ، أي شديدٌ، وعزّ الشّيءُ يعزّه وعزّة وعزازة، إذا قلَّ لا يكادُ يُوجد، فهو عزيزٌ، وعزّ فلانٌ يعزّ عزًّا وعِزَّةً وعَزازَةً أيضًا، أي صار عَزيزًا، أي قوي بعد ذِلَّة، وأعَزَّهُ اللّه، وعَزَزت عليه أيضًا: كَرُمتُ عليه، وقولُه تعالى: ﴿فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ﴾ [يس: 14]، يُخفَّف ويُشدَّدُ، أي قوّينا وشدَدنا... وتعزّز الرّجلُ: صار عزيزًا، وهو يَعتَزُّ بفلان، وعَزَّ عليَّ أن تفعل كذا، وعَزَّ عليَّ ذاك، أي حَقّ واشتدَّ، وفي المثَل: (إذا عَزَّ أخوك فَهُن)[4].

❁ المَعنَى الإِجمَالِيُّ:

نزلت هذه الآياتُ عامَ الحُدَيبية، إذ ابتُلي المُؤمنُون وقتَ إحرامهم بالصّيد، وكان صيدًا كثيرًا حتّى كان يأتيهم قريبًا منهم؛ فيأخذونه بأيديهم، وبعيدًا فيأخذونه برماحِهم[5]، والنّهيُ عن قتلِ الصّيدِ في حال الإحرام، شاملٌ لكلّ أحدٍ من ذكور المسلمين وإناثِهم، والمرادُ بالصّيد، كلُّ حيوانٍ متوحّشٍ مأكولٍ لحمُه، والحكمةُ من ذلك النّهيِ "لأنّ قتله

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نقم).
(2) أحمد مختار، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: (نقم).
(3) والإدغام يأتي لسهولة النّطق، وقد بيّنَه سِيبَوَيه في "باب الإدغام في الحرفين اللّذين تضعُ لسانَك لهما موضعًا واحدًا، لا يزولُ عنه"، فلا ترفع لسانك مرّتين ثمّ تضعُه، بل تضعُه موضعًا واحدًا، وهذه هي الآلية في الإدغام، ممّا تحقّقُ السّهولةَ واليُسرَ في أدائه، فتقول في (عَزَزَ) (عزّ). ينظر: سيبويه، الكتاب: 4/437.
(4) الجوهري، الصّحاح: (عزز).
(5) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 7/30 - 31.

تجبّر، والمُحرمُ في غاية التّذلُّل"(1)، فمن قتل شيئًا مِنَ الصّيد، وهو محرمٌ قاصدًا، فعليه جزاءٌ منَ النَّعَم، مماثلٌ لما قتله في هيئته وصُورته إن وُجد، وإن لم يوجد المماثلُ مِنَ النَّعم، فقيمتُه حيث صِيدَ، أو في أقرب الأماكنِ إليه "يحكم به رجلانِ من أهلِ العدالةِ والمعرفةِ منَ المؤمنين"(2).

نهيُ المُحرم عن قتل الصّيد حالةَ الاحرام، وكيف يُكفِّرُ قاتلُ الصّيدِ

وقد فصّل القرآنُ في الجزاء، بحيث إنَّهُ "في جَزَاءِ الصَّيدِ مُخَيَّرٌ بَينَ أَن يَذبَحَ المِثلَ مِنَ النَّعَمِ فَيَتَصَدَّقَ بِلَحمِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الحَرَمِ، وَبَينَ أَن يُقَوِّمَ المِثلَ دراهمَ، والدّراهمُ طعامٌ، فَيَتَصَدَّقَ بِالطَّعَامِ عَلَى مَسَاكِينِ الحَرَمِ، أَو يَصُومَ عَن كُلِّ مُدٍّ مِنَ الطَّعَامِ يَومًا، وَلَهُ أَن يَصُومَ حَيثُ شَاءَ، لِأَنَّهُ لَا نَفعَ فِيهِ لِلمَسَاكِينِ"، ليذوقَ هذا المنتهكُ حرمةَ اللّه، شدّةَ هتكه لحُرمة الإحرام، وثقلَه وعذابَه "، ومقتضى عِزّته تعالى، الانتقامُ من هاتك حُرمتِه، فهو لا محالة ذو انتقامٍ ممّن عصاه"(3).

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

الخطاب بالنّداء ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، يَعقبُه أمرٌ مُهمٌّ لا محالةَ:

النّداءُ مع النّهي هنا، لتوكيدِ ما سبقَ وترتيبِ الأحكامِ

بدأ الحقُّ ﷻ هذه الآيةَ، بتعبيرِ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، ومعناه العامُّ: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ صَدَقُوا اللّه وَرَسُولَهُ)، وهو خطابٌ يُنبئُ عن أمرٍ مُهمّ؛ فهو كما قال الأقدمُون، إمّا أن يليَه أمرٌ، أو نهيٌ، يؤيّده هنا النّهيُ، في قوله: ﴿لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ﴾ الجملةُ جاءت لغرضين: الأوّل، التّوكيدُ لما سبق في فاتحة السّورة من قوله: ﴿غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ﴾، [المائدة: 1]، والثّاني؛ لترتيب ما يَعقبُه منَ الأحكام، وذكرَ السّمرقنديُّ في بحر العلوم، أنّ النّداءَ في القرآن على ستِّ مراتبَ: نداءُ مدحٍ، كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [نحو: البقرة: 104]، ونداءُ

(1) القاسمي، محاسن التّأويل: 6/2155.

(2) المراغي، تفسير المراغيّ: 7/32.

(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/1256.

ذمٍّ، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [التحريم: 7]، ونداءُ تنبيه، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: 21]، ونداءُ إضافةٍ، كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ﴾ [العنكبوت: 56]، ونداءُ نِسبةٍ، كقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [الأعراف: 27]، ونداءُ تسميّةٍ، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَآۖ﴾ [هود: 76]، فهاهنا ذكرَ نداءَ المدح بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، باعتبار خصوصيّةِ الإيمان، ولكنّ الغرضَ هنا، هو النّهيُ عنِ الصّيد حالةَ الإحرام، والإبانةُ عن حُكمه الشّرعيِّ وكفّارته، والبدائلِ الممكنةِ، لإبراء الذّمةِ فيما سمّاه جزاءَ الصّيد، في حالة الوقوعِ في المحظور(1).

الصّيد مصدرٌ للفعل، صار اسمًا للمُصطادِ:

اعتناءُ العربِ بمصطلحات الصّيد، دليلٌ على فشُوّ الظّاهرة

﴿لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ﴾، وقَالَ: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾، وَقَالَ تَعَالَى أيضًا: ﴿لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ﴾، والصَّيدُ وَإِن كَانَ فِي الأَصل مَصدَرًا، فقد صَار اسما للمُصطَاد، ونَظِيرُ هَذَا قَولُهم: الخَلق فِي المخلوق، والنَّسج فِي المنسُوج... قَالَ أَبُو حَاتم: لَا يُقال لما يُصاد قَنِيص، وَأَجَازَهُ مَرَّة أَبُو عُبَيدَة، خرج يَستَمِي الوحشَ أَي يطلُبها، وهو (يفتعل) من سَموت، قَالَ الفَارِسِي وأَبُو سعيد السّيرافيّ: السّمَاة الصَّيَّادُون نِصفَ النَّهار، وَأنشد سِيبَوَيه:

وحَدَّاءَ لَا يُرجَى بهَا ذُو قَرابةٍ *** لعَطفٍ وَلَا يَخشَى السُّمَاةَ رَبِيبُهَا(2).

دَلالةُ (لا) النّاهيةُ الجازمةُ في الآيةِ:

الجزمُ قطعٌ لفظيٌّ، والنّهيُ قطعٌ معنويٌّ

والتّركيبُ اللّغويُّ هنا، فيه نهيٌ عن ارتكاب هذا المُحرّم، بدَلالة (لا) النّاهيةِ الجازمةِ، ناهيةٌ من جهة المعنى، في أنّ معناها الامتناعُ عن الفعل، وجازمةٌ من جهة الإعرابِ، فالفعل بعدها يكونُ مجزومًا، وثمّةَ

(1) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/33.

(2) ابن سيده، المخصّص: 2/297.

علاقةٌ بين النّهي والجزم، فالجزمُ معناه القطعُ، وهو مقارِبٌ له في النّهي؛ لأنّ النّهي قطعٌ، أي قطعُ العملِ والانتهاءُ عنه؛ فتوافقَ اللّفظُ مع المعنى، ومعلوم أنّ (لا) تفيدُ طلبَ الامتناعِ عنِ الفعل، فهي تفيدُ النّهيَ والطّلبَ في آنٍ واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ﴾ [طه: 114]، بينما (لا) النّافيّةُ إذا دخلت على الجملة، تَنفي الحدثَ الحاصلَ، وتَنفي الفعلَ عنِ الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ٧٨﴾ [البقرة: 78]، وقوله: ﴿فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا ١٣﴾ [الجنّ: 13].

دَلالةُ إسنادِ الفعلِ لواوِ الجماعة:

نماذجُ لورودِ الواو الفارقةِ، وواوِ الجماعةِ في السّياقِ

والفعلُ ﴿لَا تَقۡتُلُواْ﴾ هنا مسندٌ لواوِ الجماعةِ، ومتّفقٌ لفظًا مع خطاب الجمعِ، في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وأصلُ الفعل (تَقتُلُونَ) أسندَه لجماعةِ الحاضرين المخاطَبين، ذكورًا كانوا أم إناثًا، وهذه من خصائصِ هذا الإسنادِ، فضلًا عن أسلوبِ الغلبةِ والعُمومِ الّذي تميّز به الكتابُ الحكيمُ، في قوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فإنّ (الَّذِينَ)، وإن كان لغةً هو اسمٌ موصولٌ، يُستدلُّ به على جماعةِ الذّكورِ، إلّا أنّ الأسلوبَ القرآنيَّ استعملَه للجميع ذكورًا وإناثًا، في نحوِ تسعةٍ وثمانين موضعًا منَ القرآنِ الكريم، فلمّا دخلت (لا) النّاهيةُ على (تَقتُلُونَ)، جزمتهُ بحذف النّونِ؛ فصارَ (تقتُلُوا) (لَا تَقتُلُوا)، ثمّ زِيدت الألفُ الفارقةُ، وهي الّتي تُفرّقُ بين الواو الّتي من أصل الكلمةِ، مثلَ قولِه تعالى: ﴿فَسَوۡفَ يَدۡعُواْ ثُبُورٗا ١١﴾ [الانشقاق: 11]، والواو الّتي تدلّ على الجماعة مثلَ قولِه تعالى: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ﴾ [آل عمران: 104]، وقولِه: ﴿فَرِحَ ٱلۡمُخَلَّفُونَ بِمَقۡعَدِهِمۡ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التّوبة: 81]، ثمّ غدت عامّةً عندَ الإسنادِ للجمعِ في الأفعال الخمسةِ، ولو كان الفعلُ منتهيًا بحرفٍ صحيحٍ، على نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ١٩﴾ [النّحل: 19].

دَلالةُ استعمالِ لفظِ (القتل) لا لفظِ (الذّبح) في الآيةِ:

الـذّبـحُ يـكـونُ بـطـريـقـةٍ مـخـصـوصـةٍ، والـقـتـلُ طُـرقُه شتّى كالصّيدِ

نهاهم عن قتل الصّيد، واستعمَل لفظَ القتل هنا، ولم يستعمل لفظَ الذّبح مثلًا، لـ "أَنّ الذّبحَ عملٌ معلومٌ، والقتلُ ضروبٌ مختلفةٌ"[1]، فالمصطادُ أو المعبَّرُ عنه بالصّيد، قد يُقتلُ بطُرقٍ مختلفةٍ؛ بحجرٍ، أو سَهمٍ، أو رُمحٍ، أمّا الذّبحُ فيكونُ بهيئةٍ مخصوصةٍ معيّنةٍ، فصّلت فيها الشّريعةُ الإسلاميّةُ، ثمّ إنّ غالبَ المذبوحِ يكونُ منَ الحيواناتِ الدّاجنةِ، وغالبُ الصّيد من حيواناتِ البراريّ، وهذا فرقٌ ثانٍ.

الألفُ واللّامُ في (الصّيد) عهديّةٌ:

معنى الصّيد يـشـمـلُ كـلَّ أنـواعـه الـبرِّيِّ والبحريِّ إلّا ما استُثنيَ

وقد بانَ سابقًا أنّ الصّيدَ هنا بمعنى المُصطاد، فهو مصدرٌ استُعمِلَ مفعولًا به، والظّاهرُ في معنى الصّيد أنّه يشمل كلَّ أنواع الصّيدِ البريِّ والبحريِّ؛ لأنّ الألفَ واللّام في (الصّيد) عهديّةٌ، مذكورةٌ في آيةٍ سابقةٍ، وهي في الحالين تدلُّ على العُمومِ والاستغراقِ، إلّا ما جاء فيه تخصيصٌ، كقوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ مَا دُمۡتُمۡ حُرُمٗاۗ﴾ [المائدة: 96]، ثمّ إنّ الدّليلَ العقليَّ يُؤيّده في عدم دخولِ "صيدِ البحرِ، إذ ليسَ في شيءٍ من مساحةِ الحرم بحرٌ ولا نهرٌ"[2]، وقد يكون استثناءً كقوله ﷺ: «خَمسٌ فَوَاسِقُ، يُقتَلنَ في الحَرَمِ: الفَأرَةُ، وَالعَقرَبُ، وَالحُدَيَّا، وَالغُرَابُ، وَالكَلبُ العَقُورُ»[3].

جملةُ (لَا تَقتُلُوا الصَّيدَ) بين الحقيقةِ والمجازِ:

مـعـالـجـةُ الصّيدِ حقيقةً بـأيـديـهـم، أو مجازًا بالتّسبُّب في قتلِه

وجملةُ ﴿لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ﴾، تحتملُ الحقيقةَ بأن يُعالجوا الصّيدَ بأيديهم حقيقةً، وتحتملُ المجازَ بأن يكونوا سببًا في قتلِه وصيدِه، كاستعمالِ الكلابِ والطّيورِ ونحوِها، وهذا يدخلُ في باب المَجاز المُرسَلِ[4]، ذي العلاقةِ السّببيةِ، وكلُّه داخلٌ في النّهيِ حقيقةً، أو

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 104.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/42.

(3) البخاريّ، الحديث رقم: (3314).

(4) ما كانت العلاقةُ بين ما استعمل فيه، وما وضع له ملابسةً ومناسبة غير المشابهة، كاليد إذا استعملت في النّعمة، لما جرت به العادة من صدورها عنِ الجارحة، وبواسطتها تصلُ إلى المقصود بها. ينظر: الصّعيديّ، بغية الإيضاح: 3/462 - 463.

مجازًا، فـ"قولهُ: (لا تقتُلوا) يفيدُ المنعَ منَ القتلِ ابتداءً، والمنعَ منهُ تَسبُّبًا، فليسَ لهُ أنّ يتعرَّضَ إلى الصَّيدِ ما دامَ محرمًا، لا بالسِّلاحِ ولا بالجوارحِ منَ الكلابِ والطُّيور"[1].

الاختلافُ في الصّيدِ المنهيّ عن قتلِه:

النّهيُ عنِ الصّيدِ المأكولِ، لكونِه عبَّر بالقتلِ، ولم يُعبِّر بالذّبحِ

ثمّ اختلفُوا في الصّيدِ المنهيِّ عن قتله، هل هو ممّا يُؤكلُ؟ أم يشملُ الآخرَ ممّا لا يُؤكلُ؟ كالسّباعِ ونحوِها، والرّاجحُ أنّه ممّا يُؤكلُ، وآيةُ ذلك دليلان: الأوّلُ؛ أنّ الصّيد لغيرِ حاجةِ الأكلِ مَنهيٌّ عنه، كقوله ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا»[2]، أي لا تتّخذُوا منَ الحيوانِ هدفًا تَرمون عليه سهامَكم؛ ففي ذلك لهوٌ ولعبٌ بالرّوحِ الّتي خلقَها اللّه، ولو كان الصّيدُ للأكلِ لجازَ، والدّليل الثّاني؛ أنّه عبَّر بالقتل، ولم يعبِّر بالذّبح؛ لأنّ الذّبحَ يُعبِّرُ عنِ التّذكيةِ الشّرعيّةِ، وليس الأمرُ ههنا، بل القتلُ يدلُّ على إماتةِ الحيوانِ لغرضِ اللهوِ، أو التّخلّصِ من شرّه وأذاه، كالسّباعِ ونحوِها المذكورةِ في الحديثِ الشّريفِ.

معنى الواوِ في جملةِ (وأنتُم حُرمٌ):

الواو حاليةٌ، إذ تحريمُ الصّيدِ في أوقاتٍ محدّدةٍ، لأنَّ الإحرامَ أمرٌ مؤقّتٌ

إذن المعنى لا تصطادوا ما حرّمه اللّه عليكم، في أوقاتٍ محدّدة، فهو تحريمٌ مؤقّتٌ بوقتٍ، وآيةُ ذلك قولُه تعالى بعده: ﴿وَأَنتُمْ حُرُمٌۗ﴾، الواو واوُ الحال، والجملةُ بعده منَ المبتدأ والخبرِ في موضعِ نصبٍ على الحال، والحالُ "يُطلقُ لغةً على الوقتِ فيه، وعلى ما عليه الشّخصُ من خيرٍ أو شرٍّ"[3]، أمّا اصطلاحًا فهو "فضلةٌ دالّةٌ على هيئةِ صاحبِه... ويغلبُ انتقالُه إلّا في مؤكّدِه، وقيل: يُشترط لزومُها وانتقالُ غيرِها"[4]، والحال تدلُّ على التّغيّر والتّبدّلِ، والعربُ تقول:

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/93.
(2) مسلم، الحديث رقم: (1957).
(3) الصّبّان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك: 2/250.
(4) السّيوطي، همع الهوامع: 2/293.

(دوام الحال منَ المحال)، ومعنى الجملةِ هنا أنّه حرَّم عليهم قتلَ الصّيد في حالِ كونِهم حُرُمًا، فعبّر عن هذا التّحريمِ بالحاليةِ المتغيّرةِ غيرِ الثّابتة؛ لأنّ الإحرامَ أمرٌ متغيّرٌ غيرُ ثابتٍ لا يمكن أن يَستمرَّ، وإنّما هو مقيَّدٌ بوقتٍ من حجٍّ أو عمرةٍ.

الدَّلالةُ الصّرفيةُ لكلمة (حُرُم) في الآيةِ:

لفظُ (حُرُم) جمعُ مكسّر للمذكّر والمؤنّث، يشملُ الرّجالَ والنّساءَ

﴿حُرُمٌۚ﴾ فيه دليلٌ على أنّ هذا الحُكمَ يَشملُ الرّجالَ والنّساءَ، بقرينةِ الدَّلالةِ الصّرفيةِ للكلمةِ، فإنّ ﴿حُرُمٌۚ﴾ زنةُ (فُعُل)، جمعُ مكسّر يدلُّ على الكثرةِ، والأصلُ في جمعِه لكلِّ اسم رُباعيٍّ قبل آخرِه مدٌّ صحيحُ الآخِر، مذكّرًا كان أو مؤنّثًا "يُقالُ رَجُلٌ حَرَامٌ وامرأَةٌ حَرامٌ، وجَمعُ ذلكَ حُرُمٌ"[1] فقولُه: ﴿حُرُمٌۚ﴾ يدخلُ فيه المذكّر والمؤنّث، فهو حُكمٌ شرعيٌّ مُستنبَطٌ منَ الدَّلالةِ الصّرفيّةِ.

دَلالةُ عطفِ (وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم) على ما سبَقَ:

أثرُ الزّمنِ الصّرفيّ، والزّمنِ النّحويّ، في دَلالةِ فِعلِ الشَّرطِ

ثمّ عقّبَ الحقُّ ﷻ بقولِه: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم﴾، وهو عطفٌ على ما سبقَ منَ النّهيِ الواردِ في القتلِ، يُفيدُ التّحذيرَ والاستثناءَ في المعنى، فإنّه نَهى عنِ القتل هناك، إلّا أنّه سيُوجدُ من لا ينتهي عن ذلك؛ فعبّر عنه بالاسم الدّالِّ على الشَّرطِ ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم﴾ وهو اسمٌ لما يُعقلُ، والفعلُ (قتلَه) فعلُ الشّرط له زمنان: الأوّلُ: زمنٌ صرفيٌّ، وهو الماضي بدَلالة الصّيغةِ (قَتَلَ) (فَعَلَ)، والزّمنُ الثّاني: الزّمنُ النّحويُّ، وهو المستقبلُ؛ لأنّ فعلَ الشّرط، الأصلُ فيه أن يكونَ للمستقبل؛ لأنّه تعليقٌ، ومعنى (من قتلَه): (من يقتلُه) في المستقبل.

الدّلالةُ على الحاليةِ في اسمِ الفاعلِ (متعمِّدًا):

﴿مُّتَعَمِّدٗا﴾ اسمُ فاعل منَ التّعمُّد، وهو القصدُ خلافُ الخطأ، وهو هنا حالٌ، والحالُ لا تدلُّ على الثّبوتِ، كنايةً عن أنّ التّعمّدَ لا

---

(1) ابن العربيّ، أحكام القرآن: 2/177.

الـفـرقُ الـدّلاليُّ بـين (الـخِـطءِ) و(الـخـطـأ) في السّياقِ القُرآنيّ

يحصلُ كثيرًا، والتّعمّدُ المقصودُ والّذي له كفّارةٌ "أنّ يقتلَه وهو ذاكرٌ لإحرامه، أو عالمٌ أنّ ما يقتلُه ممّا يحرمُ عليه قتلُه"(1)، أمّا إن قتلَه بطريق الخطأ أو النّسيانِ، فالظّاهرُ أنّه ليس عليه شيءٌ؛ لأنّه لا يمكنُ لغةً دخولُ الخطأ والنّسيانِ في معنى التّعمُّدِ والقَصدِ.

قال الصَّفَديّ: "ويقولونَ لَمِن أتى الذّنبَ مُتعَمِّدًا: أخطأَ، فيُحَرِّفون اللّفظَ والمعنى؛ لأنّه لا يُقال أخطأَ إلّا لَمِن لم يتعمّدِ الفعلَ، أو لَمِن اجتهد فلم يُوافِق الصّوابَ، وإيّاه عَنى النّبيُّ ﷺ بقوله: «إذا اجتهدَ الحاكمُ وأخطأ فلَه أجرٌ»(2)، وإنّما أوجبَ له الأجرَ عنِ اجتهاده في إصابة الحقّ الّذي هو نوعٌ من أنواع العبادةِ، فأمّا المُتَعَمِّدُ الشّيءَ، فيُقال له: خَطِئَ، فهو خاطِئٌ، والمصدر الخِطءُ بكسر الخاء وإسكان الطّاء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ قَتۡلَهُمۡ كَانَ خِطۡـٔٗا كَبِيرٗا ٣١﴾، وقال الحريريّ رحمه الله تعالى:

لا تخطُوَنّ إِلَى خِطءٍ وَلَا خَطَأٍ *** من بَعدِ مَا الشَّيبُ في فَودَيكَ قَد وَخَطَا

وَأَيُّ عُذرٍ لِمَن شَابَت مَفَارِقُهُ *** إِذَا جَرَى فِي مَيادِينِ الهَوى وَخَطَا"(3).

دَلالةُ المعنى في قراءةِ الكُوفيّين ويعقوبَ للفظِ (جزاءٌ) بالتّنوين:

توجيهُ المعنى في قـراءةِ الجمهور بـالإضـافـةِ والحذف

﴿فَجَزَآءٞ﴾ هنا نكرةٌ منوّنةٌ، وقد قرأها هكذا "الكوفيّونَ ويعقوبُ ﴿فَجَزَآءٞ﴾ بالتّنوين، وقرؤُوا ﴿مِّثۡلُ﴾ برفع اللّام، وقرأَ الباقونَ بغيرِ تنوينٍ، وخفضِ اللّام"(4)، وعلى قراءةِ الكُوفيّين ﴿فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ﴾ تكون ﴿مِّثۡلُ﴾ صفةً لجزاء "أي فعليه جزاءٌ مماثلٌ لما قتل"(5)، ويجوزُ فيها البدلُ، وهو حسنٌ؛ لأنّ معنى الجزاءِ هنا العوضُ والبدلُ، ويجوز

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/293.
(2) الإمام أحمد، المسند، الحديث رقم: (755)، وأبو داود، السنن ، الحديث رقم: (3574)، وغيرهما.
(3) الصّفديّ، تصحيح التّصحيف، ص: 87.
(4) ابن الجزري، النّشر: 2/255.
(5) النّويريّ، شرح طيّبة النّشر: 2/291.

فيه الوقفُ[1] والوقفُ عليه يَستحضرُ بعضًا منَ المعاني التّي تشدُّ السّامعَ؛ فإنّ في تنكيره تعظيمًا وتخويفًا، أي أنّه أكبرُ وأعظمُ من أن يُعيّنَ ويُعرّفَ، وغايتُه التّخويفُ ممّا سيحلُّ بمرتكبِ الجُرم الّذي استحقّ عليه الجزاءَ، ولعلّه أبلغُ منَ القراءةِ الأخرى بالإضافة ﴿فَجَزَآءُ مِثۡلِ﴾؛ لأنّ الجزاءَ هنا قد عُلم منَ الإضافة؛ لأنّ المضافَ والمضاف إليه كالكلمةِ الواحدة، والتّقديرُ على هذه القراءة "فجزاءُ إضافتِه إلى مِثل؛ لأنّه مفعولُه، وجرُّه بها إضافة لفظيّة، أي فعليه أنّ يُجزى المقتولُ مثلَه، ثمّ حُذفَ الأوّلُ وأضافه للثّاني"[2].

وعلى القراءة الأولى ثمّةَ حذفٌ للخبر، والتّقديرُ (فعلى القاتل جزاءٌ مثل ما قتل منَ النّعم)، وهذا التّقديرُ فيه إيجازٌ بالحذف؛ لأنّه مذكورٌ سابقًا بدَلالةِ قوله ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ﴾، فكلُّ قراءةٍ فيها دَلالةٌ لُغويّةٌ مختلفةٌ، و(ما) هنا موصولةٌ، تقديرُ الكلام: (فجزاءُ مثلِ الّذي قتل منَ النّعم).

الفرقُ بين كافِ التّشبيه وبين المِثل في قوله: ﴿فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ﴾:

مفهومُ المشابهةِ نـســبـــيٌّ في الاسـتـعـمـالِ والتّشبيهِ

يرى أبو هلالٍ العسكريُّ " أَنّ الشَّيء يُشبّه بالشَّيء، من وَجهٍ وَاحِدٍ، لَا يكونُ مثلَه في الحَقِيقَةِ إِلَّا إِذا أشبهَه من جَمِيع الوُجُوه لذاته، فَكَأَنّ الله تَعَالَى لما قَالَ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾، أَفَادَ أَنّه لَا شِبه لَهُ وَلَا مِثل، وَلَا كَانَ قَولُه تَعَالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾، نفيًا أَن يكون لمثله مثيلٌ، لَكَانَ قَولُنَا (لَيسَ كَمثل زيد رجلٌ) مناقضةً؛ لِأَنّ زيدًا مثلُ من هُوَ مثله، والتّشبيه بِالكَاف، يُفِيد تَشبِيه الصِّفَات بَعضهَا ببَعض، وبالمثل يُفِيد تَشبِيهَ الذّوات بَعضهَا ببَعض، تَقول (لَيسَ كزيد رجلٌ)، أَي فِي بعض صِفَاته، لِأَنّ كلَّ أحدٍ مثلُه فِي الذَّات، وَ(فُلَانٌ كالأسد) أَي فِي الشّجَاعَة دون الهَيئَة وَغَيرهَا من صِفَاته، وَتقول السّوَاد كالبياض، وَلَا تَقول: مثل البيَاض[3].

(1) الأشموني، منار الهدى: 1/225.
(2) النّويريّ، شرح طيبة النّشر: 2/291.
(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 314.

﴿مِنَ﴾ هنا حرفُ جرٍّ لبيان الجنسِ:

قولُه (جزاء) بقي معناه مجهولًا حتّى بيّنَه بقوله: (من النّعَم)

﴿مِنَ﴾ هنا حرفُ جرٍّ لبيان الجنسِ، أو لبيان المُبهم الواردِ في السّياق، وهذا الجزاءُ و﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ أي كائنٌ مِنَ النَّعَم صفةٌ لجزاء، والصّفةُ تبيّنُ الموصوف، فإنّه لّما قال: ﴿فَجَزَآءٌ﴾، بقي المعنى مجهولًا حتّى بيّنَه بقوله ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾، وهو اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه، بل من معناه، يدلُّ على الإبل، ومفردُه من معناه جملٌ، أو ناقةٌ، أمّا معنى المماثلةِ في القيمة، بأن " يقوِّمَ الصّيدَ المقتولَ، ثمّ يَشتري بقيمته طعامًا منَ الأنعام، ثمّ يَهدِي؛ وهو قولُ النّخعيّ وعطاء، وأحدُ قولي مجاهد، وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف، يشتري بالقيمة هديًا، إن شاء، وإن شاء اشترى طعامًا، فأعطى كلَّ مسكين نصفَ صاع، وإن شاء صامَ عن كلِّ نصفِ صاعٍ يومًا"[1]، فيُذبحَ في الحرَم، ويُفرّقَ على المساكين، وفيه أقوالٌ أخرى تتأرجحُ بين أن "يشتري بالقيمة هديًا... وإن شاء اشترى طعامًا... وإن شاء صام"[2].

إضافةُ النّكرةِ إلى النّكرةِ يُفيدُ التّخصيصَ، في قوله: ﴿ذَوَا عَدۡلٖ﴾:

الحُكمُ في قوله: (يَحكُمُ) منَ المجازِ؛ والمقصودُ أن يحكُمَ ذوَا العدل بحُكمِ الله

﴿يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾، أي يفصلُ في هذه القضيّةِ صاحبَا عدلٍ يتّصفانِ بالإنصافِ، والحقِّ "فقيهانِ عالمانِ من أهلِ الدِّين والفضلِ"[3]، وإضافةُ ﴿ذَوَا﴾ إلى ﴿عَدۡلٖ﴾ أفادتِ التّخصيصَ، لأنَّ المضافَ إليه نكرةٌ، وهو ﴿عَدۡلٖ﴾، والمضافُ إليه يقعُ موقعَ النّكرةِ[4]، هو ﴿ذَوَا﴾ وإضافةُ النّكرةِ إلى النّكرة يُفيدُ التّخصيصَ، وفيه إشارةٌ إلى حُكم ذوِي عدل، أي ذَوِي عدلٍ رفعًا لتوهُّمِ أنّ

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/365.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/365.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 10/22.
(4) لقول ابن مالك:
نكرة قابل أل مؤثرا *** أو واقع موقع ما قد ذكرا
فالواقع موقعَ ما قد ذكرا، فمثالُه لفظةُ (ذو) الّتي بمعنى صاحب.
ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: 1/86.

يكونا شخصينِ معلومينِ، كما وردَ في خبر "ابن جريرِ البجليّ قالَ: أَصبتُ ظبيًا وأنا محرمٌ، فذكرتُ ذلكَ لعمرَ، فقالَ ائتِ رجلينِ من إخوانك، فليحكمَا عليكَ، فأتيتُ عبدَ الرَّحمنِ وسعدًا، فحكمَا عليَّ بتيسٍ أَعفرَ"[1]، والباء حرفُ جرّ للاستعانة، وقولُه ﴿مِّنكُمۡ﴾ من للتّبعيض، أي منَ المخاطَبين بقوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، فلا يَحكمُ مَن كان مِن غيرِ المسلمين، وفعلُ الحَكَم هنا ليس على بابه، بل هو منَ المجاز؛ لأنّ الحكمَ كلَّه لله، وإنّما الحكمُ المقصودُ هنا أنّ يحكمَ ذوَا العدل بحُكم اللّه؛ لأنّ الحُكمَ لا يكونُ للمخلوقين، وقد ورد مثلُ هذا التّركيبِ القرآنيِّ مرّةً أخرى، في قوله تعالى: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [الطّلاق: 2].

دَلالةُ قولِه تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ بين الحاليّةِ والمصدريّةِ والتّمييز:

التّغايُرُ الإعرابيُّ يُـحـدّدُ دَلالاتِ المعاني ويُنوّعُها

﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ الهديُ ما يُهدَى إلى الحرَم منَ الأنعام، كالإبل ونحوها، ويُوزَّعُ على فقراءِ الحرَم ومساكينه، وهديًا اسمٌ منصوبٌ على الحال، ويجُوز أن يكون مفعولًا مُطلقًا مبيِّنًا للنّوع؛ لأنّه موصُوف بما بعدَه، وهو يُفيد التّوكيدَ، فضلًا عن بيانه النّوعَ، تقديرُه (يُهدِي هديًا بالغَ الكعبة)، وقد يكون منصوبًا على التّمييز، وهو يفيدُ التّبيينَ و"﴿بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ لفظُه لفظُ معرفة، ومعناه النّكرةُ، المعنى بالغًا الكعبةَ، إلّا أنّ التّنوينَ حُذِف استخفافًا"[2]، والمعنى أن يَحكَم به ذوَا عدلٍ، ويكونُ حكمُهما على القاتل أن يقدّمَ هديًا يُساق إلى حرَم الكعبةِ، ويُنحرُ هناك.

بَلاغةُ الحذف في قولِه: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾:

﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ ثمّة حذفٌ، والتّقديرُ بالغَ حرم الكعبة؛ لأنّ الشّرطَ والحُكمَ فيه أن "يبلغ بالهدي الحرمَ فيُنحرَ، ويُتصدّقَ

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/194.

(2) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/208.

به على مساكينه"، لكن "لما كان المقصودُ من بلوغ الهديِ إلى الحرمِ، تعظيمَ الكعبة، ذكرَ الكعبةَ تنبيهًا على ذلك، وقيل: معناه بالغٌ حرمَ الكعبةِ"[1]، فحَذفُ المضافُ هنا واقعٌ، وهو جائزٌ لغةً؛ لأنّ الشّرطَ في حذف المضافِ صحّةُ الاستغناءِ عنه، وإقامةِ المضاف إليه مقامَه، مع بقاءِ المعنى العامِّ موجودًا، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنّ ﴿بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾، وإن كان ظاهرًا إضافتُه للمعرفةِ، إلّا أنّ لفظَه لفظُ المعرفةِ، ومعناه معنى النّكرةِ؛ لأنّه يقع صفةً للنّكرة ﴿هَدۡيَۢا﴾، والصّفة تبعٌ للموصوف، ومعنى ذلك أنّه ليس من باب النّكرةِ المحضةِ الّتي تفيدُ التّعريفَ عند إضافتِها للمعرفةِ، وفي ذلك إيماءةٌ لما تقدّمَ من أنّ التّركيبَ ليس على ظاهره من بلوغ الهدي الكعبةَ حقيقةً، بل الهديُ حدودُه الحرمُ، وإنّما ذُكرتِ الكعبةُ تشريفًا وتعظيمًا لها؛ فتناسبَ الأمرُ من هذه الجهة في أنّ لفظَ (بالغ)، وإن كان مضافًا للمعرفة (الكعبة)، إلّا أنّه لا يَكتسبُ التّعريفَ؛ لأنّ بلوغَه غيرُ حقيقيٍّ، وهو تناسبٌ لطيفٌ يُستدلُّ عليه من حذف المضاف، وإقامةِ المضاف إليه مقامَه.

الأصلُ بلوغُ الحرمِ بالهدي، ولكنّهُ قُيِّدَ بالكعبة تعظيمًا لها

معنى العطفِ في قولِه تعالى: ﴿أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾:

دَلالةُ المبالغةِ في قولِه: (كفّارةٌ)، للتّشديدِ في التّحذيرِ منَ المرتكِبِ

﴿أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ خيّرَ الحقُّ ﷻ الّذي يقتلُ الصّيدَ، وهو مُحرِمٌ بينَ الهدي والكفّارةِ، وهي قُربةٌ شرَعها اللّه لسَترِ الخطايا والذّنوبِ، بأن يقدِّمَ الطّعامَ للفقراء المُعدَمين، نظيرَ ما ارتكبَ، و(أو) هنا حرفُ عطف له معانٍ عدّةٌ، ومن أشهرِ معانيه التّخييرُ، وهو هنا المقصودُ، و﴿كَفَّٰرَةٞ﴾ بصيغةِ (فَعّالَة)، وتُؤدّي معنى المبالغة بعد المبالغةِ، فصيغةُ (فَعّال)، تؤدّي معنى المبالغة، ثمّ زيد عليها تاءُ المبالغةِ، فكأنّ فيها مبالغَتَين تَشديدًا وتحذيرًا، من هذا المرتكِب، وقولُه: ﴿طَعَامُ﴾ عطفُ بيانٍ لكفّارة؛ لأنّ قولَه (كفّارة) لا يُوضحُ

(1) الرّازي، أنموذج جليل، ص: 114.

المقصودَ، فبيّنَه بقولِه: ﴿طَعَامُ﴾ وأضافَه إلى ﴿مَسَٰكِينَ﴾، فتبيّنَ الأمرُ وانكشف، وهو حالُ عطفِ البيان، في أنّه يُشبه النّعتَ في كشفه عنِ المراد، وقد يكون بدلًا للشّبه الكبيرِ بين البدلِ وعطفِ البيان.

الجانبُ البلاغيُّ لقراءةِ ﴿أَوۡ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ بالتّنوين:

زيـــادةُ عُـنصرِ الـتّـشـويـقِ في الأسـلـوبِ القرآنيّ

﴿أَوۡ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾، قرأ الكوفيّون وأبو عمرو بتنوينِ ﴿كَفَّٰرَةٌ﴾ورفعِ ﴿طَعَامُ﴾، وإضافتِه إلى ﴿مَسَٰكِينَ﴾ في كلِّ الأحوالِ، وعلى أن يكون ﴿طَعَامُ﴾ بدلًا أو عطفَ بيانٍ، فيما قرأ "المدنيّان وابنُ عامرٍ ﴿كَفَّٰرَةٌ﴾ بغيرِ تنوينِ ﴿طَعَامُ﴾ بالخفضِ على الإضافةِ"[1]، والفرقُ واضحٌ بين تخريجِ القراءتَين عندَ النّحويين، وفي دَلالةِ كلِّ قراءةٍ، ويمكن القولُ: إنّ الأثرَ الدّلاليّ والبلاغيَّ أقوَى في قراءةِ التّنوين من قراءة الرّفع من دون تنوين، لثلاثة أسبابٍ: الأوّلُ: أنّ قراءة التّنوين تشتملُ على دَلالتين في التّركيبِ اللّغويِّ، أحدُهما: الدّلالةُ النّحويّةُ لـ (كفّارة) وهي أنّها معطوفةٌ على ما سبق، والدّلالةُ الثّانيةُ لـ (طعام مساكين)، وهي أنّها عطفُ بيان، أو بدلٌ، أمّا التّركيب على القراءة الثّانية من دون تنوين، فذو دَلالةٍ واحدةٍ، وهي العطفُ على ما سبق، أي عطفُ ﴿كَفَّٰرَةُ طَعَامِ مَسَٰكِينَ﴾، بجملته على ما سبَقَ، أمّا السّبب الثّاني لقوّة الأثرِ البلاغيِّ والدّلاليِّ لقراءة التّنوين، فهو احتواؤُه على عُنصرِ التّشويقِ في الأسلوبِ القرآنيِّ؛ فقولُه: ﴿كَفَّٰرَةٌ﴾ بالتّنوين، والوقوفُ عليه ممّا يُولّدُ التّشويقَ لدى السّامِعِ، مُنتظِرًا معرفةَ هذا الحُكم الشّرعيِّ، وهو الكفارةُ، فيأتي عطفُ البيان ليبيّنَ هذا الحكمَ، فكأنّ التّنوينَ يأتي مُهيّئًا لتلقّي نوعِ الجزاءِ لدى السّامعِ، والسّببُ الثّالث في قراءة التّنوين وعدم إضافة الكفّارة إلى الطّعام، "لأنّ الكفّارةَ ليست للطَّعامِ، وإنّما الكفّارةُ لقتلِ

(1) ابن الجزريّ، النّشر: 2/255.

الصَّيدِ"[1]، وهذا ليس موجودًا في قراءة الرّفع؛ لأنّ الخيارَ الثّاني ﴿أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾، سيأتي جملةً واحدةً من دون توقّفٍ وانتظارٍ للحُكم؛ لأنّه يمثّلُ الحكمَ بأجمَعه.

التّخييرُ بـ(أو) في قوله: ﴿أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا﴾:

دَلالةُ التّرتيبِ في حرف العطف (أو) في الآيةِ

﴿أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا﴾، ﴿أَوۡ﴾ حرفُ عطفٍ للتّخيير، و﴿عَدۡلُ﴾ معطوفٌ على ﴿كَفَّٰرَةٞ﴾، أو على ﴿فَجَزَآءٞ﴾، وهو مضافٌ و﴿ذَٰلِكَ﴾ مضافٌ إليه، وهو اسمٌ مركّبٌ من (ذا) الإشارةِ ولامِ البُعد وكافِ الخطاب، و﴿صِيَامٗا﴾ تمييزٌ منصوبٌ كقولهم: (لي مثلُه رجلًا)، أي أنّه خيَّره في الثّالثة أنْ يكون مثلُ ذلك صيامًا، بأن "يصومَ عن كلِّ مُدٍّ منَ الطَّعامِ يومًا، ولهُ أن يصومَ حيثُ شاءَ؛ لأنّهُ لا نفعَ فيهِ للمساكينِ"[2]، ويجوزُ في حرف العطفِ (أو) أن تكون للتّرتيب مثلما رُوِيَ عن بعض السّلفِ[3]، أي أن يأتيَ بها بَدءًا منَ الهدي، فإن لم يستطع فإطعامُ المساكين، فإن لم يستطع، فصيامٌ بقدر ذلك الإطعامِ، وفي ذلك فائدةٌ للفقراء والمساكين، وهو أمرٌ قد لا يتحقّقُ لو جُعلت أو للتّخييرِ؛ لأنّ الصّيامَ ليس فيه منفعةٌ للفقير.

الفرقُ المُعجميُّ بين التّعبير(بالعَدل) بفتح العين، دون (العِدل) بكسرها:

الحُكمُ بفتح عين (عَدل)، دليلٌ على يُسر الأحكامِ، ولُطفِ التَّشريع

وثمّةَ لفظٌ آخر يختلفُ مُعجميًّا عنِ (العَدل) بفتح العين، هو (العِدل) بكسرها فـ"الفرقُ بين العَدل والعِدل أنّ العِدل بالكسرِ: المِثل، تقول: (عندي عِدل جاريتك)، فلا يكون إلّا على جاريةٍ مثلِها، والعَدل من قولك: (عندي عَدل جاريتك)، فيكون على قيمتها من الثّمن ومنه"[4]، والمقصودُ في الآيةِ العَدلُ بفتح العين، ومعناه أنّه يأتي بمثلِ ما قتلَ منَ النَّعم، فإن لم يجد دفعَ الثّمنَ؛ ولأنّه لو عبّر بالعِدل

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/101.

(2) البغويّ، معالم التّنزيل: 3/98.

(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2157.

(4) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 155.

مكسورةً، لوجبَ على القاتل أن يأتيَ بمثلِ ما قتل تمامًا، وفي ذلك حرجٌ كبيرٌ على المُسلم، فجاء بالتّعبيرِ الأنسبِ والأيسرِ على الإنسانِ.

التّعبيرُ بالمضارعِ في قولِه: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ﴾، وبالمُضيّ في مواضعَ أُخرى:

الزّمنُ الملائمُ للفعل، تأكيدٌ على عِلمِ الله بما كان وما سيكونُ

﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ﴾، وهو تركيبٌ لُغويٌّ فريدٌ وردَ في القرآنِ الكريمِ في ثلاثةِ مواضعَ خلا الموضعَ الّذي نحن بإزائِه، فقد ورد في: [الحشر15]، و[التّغابن: 05]، و[الطّلاق: 09]، وينفردُ هذا التّركيبُ هنا بمجيئِه بصيغةِ المضارعِ، فيما جاء فعلًا ماضيًا في المواضعِ الأُخرى، أي أنّ المعنيَّ بالأمرِ في تلك المواضع (قد ذاقَ وبَالَ أمرِهِ)، كقولِه تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ قَرِيبٗاۖ ذَاقُواْ وَبَالَ أَمۡرِهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٥﴾ [الحشر: 15]، فهؤلاء قد ذاقوا وبالَ أمرهم وانتهى، أمّا ههنا فقد عبَّر عنه بالفعل الدّالِّ على الحالِ، أو الاستقبالِ، أي منِ ارتكبَ هذا المرتكَبَ فسيذوقُ وبالَ أمرِه.

غَرَضُ الالتفاتِ منَ الخطابِ إلى الغَيبةِ:

أسلوبُ الالتفاتِ هنا أكثرُ جذبًا للاهتمام، وإيضاحًا لوَبالِ العاقبةِ

وفيه التفاتٌ منَ الخطابِ إلى الغيبةِ؛ لأنّه صدَّر الأمرَ بقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، ثمّ انتقلَ إلى قولِه: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ﴾، وفي ذلك تطريةٌ وتنشيطٌ للسّامع، وهو أكثرُ ذمًّا لهم بهذا الالتفاتِ، وتشنيعًا عليهم، بما بَدَر منهم.

دَلالةُ الإيجازِ بالحذف في قولِه: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ﴾:

هناك توجيهان، في الأوّل، ﴿وَبَالَ﴾ مضافٌ إلى ﴿أَمۡرِهِۦۗ﴾، والهاءُ في ﴿أَمۡرِهِۦۗ﴾، يعود لواحدٍ منَ اثنين؛ إمّا لمن قتلَ الصّيدَ، فهو من بابِ الحقيقة، أو يعودُ للّه تعالى، وههنا لا بدَّ من تقديرِ محذوفٍ يقعُ مضافًا، تقديرُه: (ليذوق وبالَ أمرِ مخالفةِ اللّه تعالى)، فأمرُ اللّه تعالى يستحيلُ أن يكونَ وبالًا، إنّما الوبالُ في مخالفتِه[1]، وقولُه:

(1) الآلوسي، روح المعاني: 7/29.

﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ﴾ من أساليبِ التّعريضِ والتّهكّم، فالذّوقُ يكونُ لاختبار الطّعوم، لكنّه استعملَه هنا استعمالًا مَجازيًّا، "والذَّوقُ مُستعارٌ للإحساسِ بالكَدَرِ، حيث شبَّهَ ذلكَ الإحساسَ بذوقِ الطَّعمِ الكريهِ، كأنّهم راعَوا فيهِ سرعةَ اتّصالِ أَلَمِهِ بالإدراك"[1]، واللّامُ هنا للتّعليلِ، أي أنّ مَن فعلَ تلك الأفاعيلَ فسيكونُ مصيرهُ كذا وكذا، و(يذُوقَ) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأن مُضمرةً، و(وبالَ) مفعولٌ به.

المعنى الدّلاليُّ للمُضيِّ في قوله: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ﴾:

العفوُ الجميلُ، هو غفرانُ الله الجليلِ، لما ارتُكِبَ قبل التّحريمِ من كثيرٍ أو قليلٍ

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ﴾، و(عفا) فعلٌ ماضٍ، معناه تجاوزَ وغفرَ؛ فاللّه يغفرُ عمّا ارتكبَه الإنسانُ فيما مضى، وتقدّم قبلَ التّحريم، ولفظُ (عمّا) مكوّنةٌ من (عن) حرفُ جرٍّ يفيدُ المجاوزةَ، وهو المعنى الواردُ هنا، و(ما) الموصولةُ، و(سلف) فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ صلةُ الاسم الموصولِ، يعني غفرَ الحقُّ ﷻ عن الّذي ارتكبتُموه قبل التّحريم، وكأنّه يؤكّدُ ذلك العفوَ الجميلَ، والصّفحَ النّبيلَ، منَ الخالقِ الجليلِ، قبل أن يراجعُوا رسولَ اللّه ﷺ، ويَسمعُوا منه جوابَ سؤالِهم على جوازِه أو عدمِه[2].

الفرقُ الدّلاليُّ بين (عفَا) و(غفرَ):

مُرتكِبُ المخالَفةِ هنا في حاجةٍ إلى العَفوِ، لانتهاكه حُرمةَ الحرَم والإحرامِ

وثمّةَ فرقٌ مُعجميٌّ بين قوله: ﴿عَفَا﴾ وبين ﴿غَفَرَ﴾، ذلك أنّ العفوَ والغُفرانَ وإن كانا مُجتمعَين في المحوِ والإسقاط، إلّا أنّ الغُفرانَ فيه مزيّةُ الثّواب؛ فهو إسقاطُ العقابِ "وإسقاطُ العقابِ هوَ إيجابُ الثَّواب، فلا يَستحقُّ الغفرانَ إلّا المؤمنُ المستحقُّ للثَّواب"[3]، وأمّا العفوُ فهو "يقتضِي إسقاطَ اللّومِ والذّمِّ، ولا يقتضِي إيجابَ الثَّواب"[4]، فما أدقَّ وأروعَ كلامَ اللّه؛ فإنّ سياقَ الآيةِ هنا، في مَن

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/49 - 50.

(2) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 7/33.

(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 235.

(4) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 235.

أذنبَ ذنبًا كبيرًا بقوله تعالى: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ﴾، ومن كان هذا حالُه، فإنّ العفوَ وإسقاطَ اللّوم والذّمّ يُعدُّ غنيمةً في حقِّه، وليس ممّا يناسبُه الغفرانُ الّذي يؤولُ إلى إسقاطِ العقابِ، وإيجابِ الثّوابِ لِعظَم مُرتكبِه.

دَلالةُ العَودِ في قولِه: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾:

العـودةُ بعدَ الزّلَلِ والكفّارةِ والتّأنيبِ، جرأةٌ تستوجبُ انتقامَ الله

﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾، فالواو استئنافيّةٌ، ويجوزُ أن تُعطفَ هذه الجملةُ على ما سبقَ؛ لشدّةِ تعلُّقِها بها؛ ولأنّها خلافُ العَفوِ الواردِ في الجملةِ السّابقةِ، والعَودُ هنا إمّا أن يكونَ استحلالًا للصّيدِ، أو استخفافًا بأمرِ اللّه، والواوُ هنا للعطفِ، والعطفُ يفيدُ التّغايُرِ، ودَلالةُ هذه الجملةِ مغايِرٌ تمامًا لما قبلَها في أنّ سياقَ الأُولى العفوُ، وسياقَ الثّانيةِ العقوبةُ.

(مَن) وأثرُها في توجيه المعنى، في قولِه: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾:

الشّرطُ في لفظ (مَـن)، أقـوى دَلالـةً من (مَن) الموصوليّةِ

﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾، (مَن) تحتملُ وجهين؛ الأوّلُ: كونُها اسمَ شرطٍ يدلُّ على العاقلِ، و(عاد) فعلٌ ماضٍ، إلّا أنّه ذو زمنٍ نَحويٍّ مختلفٍ يدلُّ على الاستقبالِ؛ لأنّ فعلَ الشّرط الأصلُ فيه أنّ يكون مُضارعًا، فالتّقديرُ (وَمَن يَعُد)، والفاءُ واقعةٌ في جوابِ الشّرطِ، وينتقمُ فعلٌ مضارعٌ، يدلُّ على الحالِ أو الاستقبالِ، لكنّه لَمّا دخلتِ الفاءُ امتنعَ أن يكونَ مجزومًا؛ لأنّه لا يصلحُ أن يكونَ جوابَ الشّرط، بل هو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه (وَمَن عَادَ فَهُوَ يَنتَقِمُ)، أي الحقُّ ﷻ ينتقمُ ممّن يعودُ، فيستحلُّ الصّيدَ، ويستخفُّ بما أمرَ اللّه، وهذا الوجه أقوَى دلالةً ولغةً منَ الوجه الآخر، والثّاني: هو جوازُ "أن تكونَ موصولةً، ودخلتِ الفاءُ في خبر المبتدأ، لَمَّا أشبهَ الشّرطَ، فالفاءُ زائدةٌ، والجملة بعدَها خبرٌ، ولا حاجةَ إلى إضمارِ مبتدأ بعد الفاءِ"[1]؛ لأنّ جوابَ الشّرط مترتّبٌ على الشّرطِ، وهو

(1) السّمين، الدّر المصون: 4/428.

هنا كذلك، فإنّ مَن عاد في فعلته، يترتّبُ عليه انتقامُ اللّه منه، وربّما يضافُ إليها وجهٌ ثالث، حيث يمكنُ أن يدخلَ في باب تنزيهِ القرآنِ الكريمِ، عنِ الزّائدِ واللّغوِ منَ الألفاظ، ممّا هو واقعٌ في اصطلاح النّحويّين واللُّغويين؛ لأنّها إن كانت موصولةً فدخولُ الفاء ليس ممّا يفيدُ، وقد عبّروا عنها بأنّها إذّاك زائدةٌ، وهو ممّا لا يجوزُ في حقّ القرآنِ الكريمِ، وإن كان جائزًا عندَ النَّحويين واللُّغويين؛ فحسَنٌ إذن اعتبارُ (مَن) الشّرطيّةِ أنّها أقوى دَلالةً من جعلِها موصولةً.

أسلوبُ التّذييلِ في الآيةِ، بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾:

التّذييلُ أبلغُ للتّناسُبِ بين الفعلِ (ينتقم)، وبين المصدرِ (انتقام)

عقّبَ الحقُّ ﷻ بقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾، وورد هذا التّركيبُ بتمامِه في موضعٍ سابقٍ في الآيةِ الرّابعةِ من سورة آل عمران، في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ٤﴾ [آل عمران: 04]، وفي الآيتين تذييلٌ لما سبقَ منَ المرتَكبات، فكأنّه ردَّ هذه الجملةَ على تلك، إلّا أنّ التّذييلَ الواردَ هنا، أبلغُ ممّا هو في آل عمرانَ، للتّناسُبِ الواضحِ بين الفعل (ينتقم)، والمصدرِ المضافِ ﴿ٱنتِقَامٍ﴾، فهما من أصلٍ واحدٍ (نَقمَ)؛ فحسُن التّناسُبُ والتّلاؤُمُ من هذه الجهةِ.

ذكرُ لفظِ الجلالةِ مخالِفٌ لمقتضى الظّاهرِ، غرضُه التّعظيمُ والإجلالُ:

عِزّةُ الله عظمةٌ وسموٌّ وجلالٌ، يستحقُّ التّعظيمَ

﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾، الواو استئنافيّةٌ، ولفظُ الجلالة مُبتدأ، وذكرُ لفظِ الجلالة هنا، مخالفٌ لمقتضى الظّاهرِ؛ لأنّ الأصلَ فيه الإضمارُ لا الإظهارُ، على تقدير (فينتقم اللّه منه، وهو عزيز ذو انتقام)، لكنّه أظهرَه هنا لقصد التّعظيمِ والإجلالِ، وتعظيم الحقِّ ﷻ، وإدخالِ المهابةِ في نفوسِ المخالفين؛ لأنّه "عزيزٌ أَي منيعٌ في ملكِهِ، ولا يمتنعُ عليهِ ما يريدهُ، ذو انتقام ممَّن عصاهُ إن شاءَ"(1).

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 8/208.

تقديمُ وصفِ ﴿عَزِيزٌ﴾ على قوله ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾، لترتُّبِ الثّانيّةِ على الأُولى:

و﴿عَزِيزٌ﴾ خبرُ المبتدأ، و﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ خبرٌ ثانٍ، وتقديمُ ﴿عَزِيزٌ﴾ على قوله ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾، للسّبقِ من هاته عن تلك، فلا يكونُ ذا انتقامٍ من لا يكون عزيزًا قبلَه، فالعزّةُ تسبقُ الانتقام، كما أنّ التّذييلَ بقوله: ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾، مناسبٌ للفاصلةِ القرآنيّةِ قبل هذه الآيةِ، وهي قوله: ﴿أَلِيمٌ﴾.

﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [المائدة: 96]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبلَها:

ربطٌ بين ما حرّمَ على المُحرم من صيدِ البرِّ، بما أحلَّ من صيدِ البحر

وجهُ ارتباطِ هذه الآيةِ بما قبلَها، هو أنّه سبحانه بعد أن بيّن ما يحرمُ على المكلَّفين من صيدِ البرّ، حالَ إحرامهم، بيّن لعباده المؤمنين أنّه امتنَّ عليهم من صيدِ المباح، وهو صيدُ البحر "ولمّا كان هذا عامًّا في كلِّ صيدٍ، بيّن أنه خاصٌّ بصيد البرّ، فقال: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾، أي اصطيادُه، أي الّذي مبناهُ غالبًا على الحاجةِ، والمرادُ به جميعُ المياه منَ الأنهار والبِرَكِ وغيرِها"[1].

❁ شَرحُ المُفرَداتِ:

دَلالةُ البحر عامّةٌ، وليست مقيّدةً، فكلُّ ماءٍ كثُر واستبحَر، فهو بحرٌ

1) ﴿ٱلْبَحْرِ﴾: أصله من (بَحَرَ) و"أصلُه المكانُ المتّسعُ ذو الماءِ الملح... واعتُبر من البحر مُلوحتُه، فقالوا أبحرَ الماءُ أي ملحَ"[2]، وهو اسمٌ ثلاثيٌّ مجرّدٌ زنةُ (فَعل)، ومعناه في الآية هو المعنى المتعارَفُ عليه، "وإذا كان البَحرُ صغيرًا قيل له بُحَيرة"[3]، وقد يطلقُ على النّهر اسمُ البحر؛ لأنّ دَلالةَ البحرِ دَلالةٌ عامّةٌ، ليست مقيَّدةً، فمعناه "الماءُ الكثيرُ المستبحرُ الَّذي يوجدُ فيهِ السَّمكُ وغيرُهُ منَ الحيواناتِ المائيَّةِ الَّتي تُصادُ؛ فيدخلُ فيهِ الأنهارُ، والآبارُ، والبِرك، ونحوُهَا"[4] لقوله تعالى: ﴿۞وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان: 53]؛ لأنّ البحرَ لا يكونُ عذبًا، فعُلمَ أنّها الأنهارُ، وهي داخلةٌ في عُمومِ اللّفظِ.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/304.
(2) السّمين، عمدة الحفّاظ: (بحر).
(3) الخليل، العين: (بحر).
(4) رضا، تفسير المنار: 7/96.

كلُّ شيءٍ يُنتفعُ به، ويُتزوَّدُ منه فهو متاعٌ

2) ﴿مَتَٰعًا﴾: أصلُه (مَتَعَ)، وعُمومُ معناه يدلُّ على الجودةِ والظّرافةِ في بابِه[1]، والمتاعُ وزنُ (فَعَال) وهو مصدرٌ للفعل (مَتَعَ)، أمّا معناه "في الأَصل فكلُّ شيءٍ يُنتفعُ بِه، ويُتبلَّغُ بِه، ويُتزوَّدُ، والفناءُ يأتي عليهِ في الدُّنيَا"[2]، فأيُّ منفعةٍ وامتدادٍ تُسمّى متاعًا.

السّيارةُ القافلةُ، وبها كان السّفرُ قديمًا،، ثمّ تطوّرَ مدلولُها عبرَ الزّمان

3) ﴿وَلِلسَّيَّارَةِۖ﴾: الجذرُ اللُّغويّ لها من (سَيَرَ)، و" السَّيرُ الذَّهَابُ نَهارًا ولَيلًا...يُقَال سارَ القَومُ يَسِيرُونَ سَيرًا ومَسِيرًا، إِذا امتَدّ بهم السَّيرُ في جِهَة تَوَجَّهُوا لَهَا"[3]، ووزنُها (فَعّالة) يدلُّ على الكثرةِ، والمعروفُ أنّ معنى السّيارةِ هو القافلةُ، وتأنيثُه على معنى الرُّفقةِ، وهو المرادُ هنا في هذه الآيةِ، ثمّ تطوّرَ مدلولُها بعد ذلك.

يُسمّى(البَرُّ) اليابسةَ خلافَ البحرِ، وهو خلقُ الله المُعجِزُ

4) ﴿ٱلۡبَرِّ﴾: جذرُه اللُّغويُّ من (بَرَرَ) بإدغام الرّاء في الرّاء؛ لأنّهما متماثلان، وهو اسمٌ ثلاثيٌّ مجرّدٌ، وهو من باب المثلّثِ اللُّغويِّ، ومنه (البُرّ) مضمومُ الباء بمعنى الحِنطة[4] و(البِرّ) مكسورُ الباء بمعنى الإحسان، وهو ضدّ الجَور[5]، أمّا (البَرّ) مفتوح الباء، فهو "خلافُ البحر؛ والبَرِّيَّةُ بالفتح الصّحراءُ، والجمعُ البراريّ"[6]، وهو المعنى المرادُ في الآيةِ، فهو في مقابلةِ البحرِ.

(مَا دُمتُم)، أي مدّةَ بقائِكم على الإحرامِ

5) ﴿مَا دُمۡتُمۡ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، مِن (دَامَ يَدُومُ) وأصلُه (دَوَمَ)، "الدَّالُ والواوُ والميمُ أصلٌ واحدٌ، يدلُّ علَى السُّكونِ واللُّزُوم، يقالُ دَامَ الشَّيءُ يدومُ، إِذا سكنَ، والماءُ الدَّائمُ السَّاكنُ"[7]، والدّوامُ بمعنى البقاءِ والاستمرارِ عليه، ومنه أَنَّ عائشة رضي الله عنها، سُئلت عن عملِ

(1) ابن منظور، لسان العرب: (متع).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (متع).
(3) الزّبيدي، تاج العروس: (سير).
(4) السّمين، عمدة الحفّاظ: (برر).
(5) السّمين، عمدة الحفّاظ: (برر).
(6) الجوهريّ، الصّحاح: (برر).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (دوم).

رسولِ اللّه ﷺ، فقالت: «كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً»[1] "، أَي دائمًا، والمعنَى أَنَّهُ كانَ يدومُ عليه، سواءٌ قلَّ، أَو كثُر، ولكنَّهُ كانَ لا يخلُّ"[2]، وهو المرادُ في الآيةِ، أي مدّةَ بقائكم فيما أنتم عليه منَ الإحرام.

حشرُ الخلائقِ يـومَ القـيامة مَنظرٌ مَهولٌ، تـنـخلعُ لـه القلوبُ

6) ﴿تُحْشَرُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمفعول، مسندٌ لواو الجماعة، الماضِي منه (حَشَرَ)، ومعناه الاجتماعُ، لكن فيه "زيادةُ معنًى، وهو السّوقُ والبعثُ والانبعاثُ، وأَهلُ اللُّغةِ يقولونَ الحشرُ الجمعُ مع سوقٍ، وكلُّ جمعٍ حشرٌ"[3]، وهو المعنى المرادُ هنا في هذه الآيةِ، وهُو حشرُ الخلائق واجتماعُها، وسوقُها إليه يومَ القيامة، بعدَ بعثِها منه تعالى.

المَعْنَى الإِجْمَاليّ:

للحُرمةِ والجوازِ حِكَمٌ وأسرارٌ، يكتشفُها العلمُ على مدى الزّمانِ

يُبيحُ اللّه تعالى صيدَ البحرِ، ويُحرّمُ صيدَ البرّ على المُحرم، والأمرُ بتقوى اللّه سبحانه الّتي هي الجامعُ لكلِّ خيرٍ، ولَمَّا أحلَّ سبحانه ذلك، ذكرَ علّتَه، فقال: متاعًا لكم أي منفعةً لكم، إذا كنتم مُسافرين أو مُقيمين، تتزوَّدون منه لحاجاتكم،" وفي تحليلِ صيدِ البحرِ حالَ الابتلاء منَ النّعمة هذه على الأمّة ما يبيّنُ فضلَها على من كان قبلَها، ممّن جعل صيدَ البحرِ له محنةً يومَ الابتلاء"[4].

ثمّ ذكر سبحانه حُرمةَ صيدِ البرّ، على من أحرمَ، وهو ما يعيشُ فيه منَ الوحش المأكولِ، وأمرَنا سبحانه بتقواه، وأنّه هو المهيمنُ على خلقِه، وله الأمرُ كلُّه، مذكِّرًا لنا بأمر الحشرِ والقيامةِ، مبالغةً في التّحذيرِ من عِصيانِه، وحثًّا على أن نَمتثل لأوامرِه.

(1) الإمام أحمد، المسند، الحديث رقم: (24162).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (دوم).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (دوم).
(4) البقاعي، نظم الدّرر: 6/304.

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

صيدُ البحرِ حلالٌ للمُحرمِ والمتَحلّلِ:

(أحــلّ) فعــلٌ مـــاضٍ، إلّا أنّـــه صـالـحٌ لـكـلّ زمـان، بخلودِ الأحكامِ القَطعيّةِ

﴿أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعٗا لَّكُمۡ وَلِلسَّيَّارَةِۖ﴾، فيه نوعٌ منَ الاستثناء لما سبقَ منَ التّحريم، ونهيُه ﷻ عنِ الصّيد، فقد أحلّ الحقُّ ﷻ لهم نوعًا منَ الصّيدِ، وهو صيدُ البحرِ، وزاد عليه طعامَه، (أحلّ) فعلٌ ماضٍ في صِيغتِه الصّرفيّةِ، لكنّه يشملُ كلَّ الأزمان في صِيغته النّحويّةِ، ولا سيّما الحالَ وقتَ نزولِ الآيةِ، والاستقبالَ من بعد نُزولها إلى قيامِ السّاعةِ؛ لأنّ صيدَ البحرِ حلالٌ، وهو باقٍ "على الإباحةِ؛ لأنّ صيدَ البحرِ ليسَ من حيوانِ الحرَم، إذ ليسَ في شيءٍ من أرضِ الحرمِ بحرٌ"[1]، فالمعنى إذن من قولِه في الآيةِ إبقاءُ حلّيته على ما كان من قبلِ الإحرام، وإنّما ذكره لئلّا يتوهّمَ متوهِّمٌ أنّ الصّيد داخلٌ في القتل، بجامعِ التّسبُّبِ في الموت، لا؛ الصّيدُ منَ البحرِ لا يُسمَّى قتلًا في العُرف؛ فبيّن حِلّيتَه ههنا على سبيل التّوكيد، وليس التّأسيسَ.

دَلالةُ التّعبيرِ بالفعلِ المبنيِّ لما لم يُسمَّ فاعلُه:

حـذفُ الفاعلِ (الله) هنا للعِلمِ بـه؛ لأنّه وحده المحلِّلُ والمحرِّمُ

وهو فعلٌ مبنيٌّ للمفعولِ، وهو تعبيرٌ يُحذف فيه الفاعلُ لسببٍ ما، فينوبُ المفعولُ به منابَه، ويأخذُ أحكامَه، ويُسمَّى النّائبُ عنِ الفاعل، فأصلُ الكلامِ هنا (أَحَلَّ اللّهُ لَكُم صَيدَ البَحرِ وَطَعَامُهُ)، إلّا أنّه حذفَ الفاعلَ هنا، وهو لفظُ الجلالةِ (اللّه)، وناب المفعولُ (صَيدُ) منابَه، وهو هنا المصطادُ لا الصّيدُ نفسُه؛ لأنّه مصدرٌ، وقد بان لنا ذلك في آياتٍ سابقةٍ.

ولمّا تشابَه المفعولُ النّائبُ ﴿صَيۡدُ﴾ بالفاعلِ المحذوفِ لفظِ الجلالةِ (اللّه)، باشتمالِهما على أحكامِ العُمدةِ، كالرّفعِ والتّقدّم، غيّروا في صيغةِ الفعلِ من (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ)، ليُعلمَ أنّ ما بعدَ (فُعِل) نائبُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/51.

عنِ الفاعل، وحُذفَ الفاعلُ (اللّه) هنا للعِلم به، وهو سببٌ لوصفِ الفعل بأنّه مبنيٌّ للمفعول لا للمجهولِ، لأنّ الفاعلَ هنا ليس مجهولًا بل معلومٌ، وهو (اللّه)؛ لأنّ التّحليلَ والتّحريمَ وما إليهما منه تعالى؛ لأنّه الإلهُ الّذي يُعبدُ لا إله غيرُه، هذا سببٌ، والسّببُ الآخرُ الّذي يتعلّقَ به في سياقِ هذه الآيةِ هو تكرارُ ذكرِه فيما سبقَ من سياقٍ؛ فقد تكرّرَ ثلاثَ مرّات في سياقٍ قريبٍ، هو قولُه تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۚ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ٩٥﴾ [المائدة: 95]، لذلك حذَفَه، وناب المفعولُ (صَيدُ) منابَه.

تقديمُ الجارّ والمجرورِ على نائبِ الفاعلِ، في قولِه: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾:

البحرُ طهورٌ ماؤُه، حلٌّ صيدُه وميتتُه

﴿أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾، قدّمَ شبهَ الجملة ﴿لَكُمۡ﴾، المكوّنةَ منَ الجارّ والمجرور، المتعلّق بالفعل، وهنا قدَّمهُ على النّائبِ عنِ الفاعل للعنايةِ والاهتمامِ بأمرِ المحلَّل لهم؛ لأنّه حرّم عليهم قتلَ الصّيد، فجاء هنا ليستثنيَ صيدَ البحر، وليؤكّدَه بتقديم الجارّ والمجرور؛ لجواز تأخُّره، وعند ذاك يختلفُ المعنى، و﴿صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾ نائبُ فاعلٍ، وقد أضيف للبحرِ المعرَّفِ بأل فتعرّفَ؛ ليتميّزَ من نوعٍ آخرَ هو صيدُ البرّ.

تعويضُ المحذوفِ بالضّمير، في قولِه: ﴿وَطَعَامُهُۥ﴾:

قيامُ الضّمير مقامَ الاسمِ المحذوفِ، يُضفي على السّياقِ جماليّةً وطلاوةً

وقد عُوّضَ الاسمُ المحذوفُ بالضّمير الهاء، في قوله: ﴿وَطَعَامُهُۥ﴾؛ لأنّ الأصلَ (وطعامُ البحر)، لكنّه لمّا تكرّرَ الاسمُ الظّاهرُ عُوّضَ منه بالضّمير؛ فإنّ الضّمائرَ تُعوّضُ من تكرارِ الأسماءِ الظّاهرةِ ممّا يُكسبُ الجملةَ إيجازًا بديعًا، وجزالةً في التّعبير، فالفرقُ واضحٌ بيّنٌ، بين قولِه تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ وَطَعَامُهُۥ﴾، وقولنا (أُحِلَّ لَكُم صَيدُ البَحرِ وطَعَامُ البَحرِ) فليُتأمّل، وذُكر وجهٌ آخرُ لعَودِ الضّمير في قوله: ﴿وَطَعَامُهُۥ﴾، وهو أنّ الضّميرَ في طعامه "ضميرُ

الصَّيدِ، والتَّقديرُ: وإطعامُ الصَّيدِ أنفسَكم، والمعنَى أنّهُ أَباحَ لهم صيدَ البحرِ، وأَكلَ صيدِهِ"[1]، والأوّلُ أقوى لسببين: الأوّل؛ أنّ الضّمير أصالةً يعودُ على أقربِ مذكورٍ، وهو هنا البحرُ، والثّاني؛ أنّه لا تأويلَ في الوجه الأوّل، ومعلومٌ أنّ عدمَ التّأويل أولى منَ التّأويلِ.

لفظُ ﴿مَتَٰعًا﴾ بين المفعوليّةِ لأجله، والمفعوليّةِ المطلقةِ في الآيةِ:

كــونُ قــولِـه: (متاعًا) مفعولًا لأجــلـه أقــوى في المــنـاسـبـةِ لـلـسّـيـاق، والمـطـابـقـةِ للمعنى

﴿مَتَٰعًا لَّكُمۡ وَلِلسَّيَّارَةِۖ﴾، فلفظُ متاعًا مصدرٌ للفعل (مَتَعَ)، الدّالِّ على الامتدادِ والمنفعةِ، ويجوزُ أنّ يكونَ مفعولًا لأجله، أي أباح لكم صيدَ البحر وطعامَه، لأجل منفعتِكم، وهو مناسبٌ للسّياق، مطابقٌ للمعنى، وعاملُه الفعلُ المذكورُ، وهو أقوى منَ الوجه الثّاني في جعل ﴿مَتَٰعًا﴾ مفعولًا مُطلقًا؛ لانتفاء عاملِه، وعلى ذلك يجبُ تقديرُ العامل، أي يمتّعُكم متاعًا، ولا ريبَ أنّ عدمَ التّقدير أولى منَ التّقدير، فكانت دَلالتُه على التّعليل أقوى من دَلالتِه على التّوكيدِ.

أسلوبُ اللّفِّ والنّشرِ في قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾ ﴿وَلِلسَّيَّارَةِۖ﴾:

الإجــمــالُ والـتّـفـصـيـلُ مَـســلــكٌ في الـبـيـان، يَـقـدحُ الذّهنَ، ويُمتّعُ الذّوقَ

﴿لَكُمۡ﴾ جارّ ومجرور متعلّقٌ بـ﴿مَتَٰعًا﴾، وقوله: ﴿وَلِلسَّيَّارَةِۖ﴾ المسافرينَ، وفي هذا التّركيبِ اللُّغويِّ أسلوبُ لَفٍّ ونشرٍ[2]، وهو الجمعُ، ثمّ التّفريقُ، فقد ذكر ﴿صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ وَطَعَامُهُۥ﴾، جمعَهما بواو العطفِ، ثمّ قال ﴿مَتَٰعًا لَّكُمۡ وَلِلسَّيَّارَةِۖ﴾، بأن يُعيدَ كُلَّ مُتأخّرٍ على ما يليقُ به، ممّا تقدّمَ، "والمعنَى أُحلَّ لكم صيدُ البحرِ، تتمتَّعونَ بأكلهِ، ويتمتَّعُ بهِ المسافرونَ"[3]، فقد ذكرَ صيدَ البحرِ لفًّا، ونشرَه بقوله: ﴿مَتَٰعًا لَّكُمۡ﴾، وذكر طعامَه معطوفًا على الأوّل، ونشرَه بقوله ﴿وَلِلسَّيَّارَةِۖ﴾، ففي صيدِ البحرِ عمومٌ بيّنَه بقوله متاعًا

---

(1) العكبريّ، التّبيان: 1/462.

(2) اللّفّ والنّشر: أسلوبٌ بلاغيٌّ يعتمد على " ذكر الشّيئين على جهة الاجتماعِ مُطلقَين عنِ التّقييد، ثمّ يُوفّى بما يليقُ بكلّ واحدٍ منهما، اتّكالًا على أنّ السّامعَ لوضوح الحال، يردُّ إلى كلّ واحد منهما ما يليقُ به، وهو في الحقيقة جمعٌ ثمّ تفريق". العلويّ، الطّراز لأسرار البلاغة: 2/212.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/53.

لكم، وكذا في طعامه عُمومٌ وضّحه بقوله: ﴿وَلِلسَّيَّارَةِۖ﴾: "أي أنّه طوى المحكومَ عليه مع بعضِه، ثمّ نشرَ الأحكامَ من بعد ذلك"[1]، لذلك جاء في تفسير طعامِه أنّه السّمكُ المملَّحُ المقدَّدُ الّذي يحملُه المسافرون معهم[2]، مقابلَ السّمكِ الطّريِّ الّذي يناسبُ المقيمين القارّين، ولا يناسبُ المسافرين.

زيادةُ توكيدِ التّحريمِ، في قوله: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ مَا دُمۡتُمۡ حُرُمٗاۗ﴾:

دَلالــةُ الـزّمـنِ الّـذي يَستغرقُه التّحريمُ

﴿وَحُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ مَا دُمۡتُمۡ حُرُمٗاۗ﴾، التّحريمُ هنا فيه زيادةُ توكيدٍ، لما سبقَ من قولِه تعالى: ﴿لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ﴾، وما ترتّبَ عليه من أحكامٍ، لكنّه هنا قيَّده بوقتِ الإحرامِ، ثمّ قيّدَ التّحريمَ بظرفِ الإحرامِ، فـ﴿مَا﴾ ظرفيّةٌ مصدريّةٌ، و(دامَ) واسمُها وخبرُها في محلِّ نصبٍ على الظّرفيةِ، والتّقدير: (وحرّم عليكم صيدَ البرّ، مدّةَ دوامِكم مُحرمين)، وهذا من رحمتِه سبحانه بعبادِه؛ فقد قيّدَ المنَع بهذه المدّةِ الوجيزةِ، الّتي سرعانَ ما يتمُّ التّحلّلُ منها، بمجرّدِ انتهاءِ المناسكِ، وانقضاءِ الحجِّ أو العُمرةِ.

دَلالةُ المقابلةِ بين قولِه: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ﴾ وقولِه: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾:

بـضِـدِّهـا تـتـمـيّـزُ الأشياءُ، والضّدُّ يُـظـهـرُ حُـسـنَـهُ الضِّدُّ

﴿وَحُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ﴾ مقابلةٌ لقولِه ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾، وهما متضادّانِ يُبيّنُ أحدُهما الآخرَ، وبالضّدّ تُعرفُ الأشياء كما يُقال. فقد قابلَ بين الحِلّ والحُرمة، كما قابلَ بين ﴿صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾ و﴿صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ﴾، وهي مقابلةٌ جاءت سهلةً لطيفةً من غيرِ تعمُّلٍ، ولا استكراهٍ.

في قولِه: ﴿صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ﴾، و﴿صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾ إيجازٌ بالحذفِ:

وفي قــولِــه: (وَاتَّـقُـوا الـلّـهَ) إيـجـازٌ بالـحذفِ أيضًا

وفي كلا الأمرين ﴿صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾ و﴿صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ﴾، ثمّة محذوفٌ

(1) الشّعراوي، تفسير الشّعراويّ: 6/3405.

(2) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 7/34.

على تقدير (صَيدُ سَمَكِ البَحرِ)، و(صَيدُ حَيَوَانِ البَرِّ) أو نحوِهما؛ لأنّ البحر والبرّ لا يُصطادان، بل هما محلٌّ وظرفٌ للمَصِيد.

وكذلك في قولِه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، هو على تقديرِ محذوفٍ تقديرُه (واتّقُوا عَذَابَ اللّهِ وَسُخطهُ)، فإنّ الحقَّ ﷻ ليس مَحلًّا للتّقوى.

الواو في ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ بين الاستئنافِ والعطفِ:

العطفُ أقوَى للوصلِ بين ما فرضَه الله عليهم وتقواه تعالى

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ﴾، وردَ مثلُ هذا التّركيب أيضًا في الآيةِ التّاسعةِ من سورةِ المُجادلة، والواو عاطفةٌ واستئنافيّةٌ، والعطفُ أقوى للوصلِ بين ما فرضَه اللّه عليهم وتقواه تعالى، وهي تذييلٌ لما سبقَ بأن يلتزموا طاعتَه، ويَنتهُوا عمّا نهاهم من قتل الصّيد؛ فإنّ مصيرَهم ومرجعَهم إلى اللّه تعالى، وقولُه: ﴿وَٱتَّقُواْ﴾ فعلُ أمرٍ بالتّقوى منَ الوقايةِ والحفظ، قال الرّازي: "والمقصودُ منه التّهديدُ ليكونَ المرءُ مواظبًا على الطّاعة محترزًا عنِ المعصيّة"[1]، وقال في قولِه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ﴾، أي إلى حيث يُحاسِبُ ويُجازِي.

التّعبيرُ بالبناءِ للمفعولِ في ﴿تُحۡشَرُونَ﴾:

تقديمُ الجارّ والمجرور على (تُحشَرون)

وهو فعلٌ مبنيٌّ للمفعول، ومجيئُه على هذه الصِّيغةِ منَ البناءِ للمفعول، لغرضِ الإيجاز، وتناسُبًا مع السّياقِ الفعليِّ الوارِدِ ﴿أُحِلَّ﴾ و﴿وَحُرِّمَ﴾، والمعنى يحشرُ اللّه المتّقين، وأنّ مرجعَهم إلى اللّه، والفعلُ (تحشرون)، صلةُ الاسم الموصول ﴿ٱلَّذِىٓ﴾، وفي الآية ثمّة تقديمٌ، فقد قدّمَ "﴿إِلَيۡهِ﴾ على ﴿تُحۡشَرُونَ﴾ للاختصاصِ، أي تُحشرون إليه لا إلى غيرِه"[2]، فالخلائقُ كلُّها محشورةٌ إليه، لا إلى غيرِه، وفيه سببٌ ثانٍ، وهو أنّها ختمت بذلك، مراعاةً للفاصلةِ القرآنيّة.

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/439.

(2) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 7/535.

﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَٱلۡهَدۡيَ وَٱلۡقَلَٰٓئِدَۚ ذَٰلِكَ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ٩٧﴾ [المائدة: 97]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الرّبطُ بين تحريمِ الصّيدِ والاعتداءِ، وتعظيمِ البيتِ الحرامِ على المدَى

مناسبةُ هذه الآيةِ لما قبلَها أنّه "لمّا كان الإحرامُ وتحريمُ الصّيد فيه، إنّما هو لقصدِ تعظيمِ الكعبةِ بيّن تعالى حكمةَ ذلك"(1)، وترتّبَ على ذلك أنّه "كما جعلَ الحرمَ والإحرامَ سببًا لأمن الوحش والطّير؛ جعلَه سببًا لأمن النّاس؛ وسببًا لحصول السّعادةِ في الدّنيا والآخرة، فقال مستأنفًا بيانًا لحكمةِ المنعِ في أوّلِ السُّورة، من استحلالِ من يقصدُها للزّيارة"(2)، فحُرمةُ الكعبةِ وتعظيمُها عامٌّ، ومن يُعظّمُها يُعظّمُ ما جاء به من حُرمةِ الصّيدِ وما إليه؛ لأنّ الإيمان واحدٌ لا يتجزّأ.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿جَعَلَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وهو يأتي على عدّةِ أنحاءَ، منه اللّازمُ، ومنه المتعدِّي لواحدٍ واثنين، و﴿جَعَلَ﴾ في الآية، يحتمل كونُه متعدّيًا لواحدٍ بمعنى الخلقِ والإيجادِ والإحداث(3)، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ﴾ [الأنعام: 1]، أي أوجدَ الكعبةَ وخلقَها؛ فتكونُ كلمةُ (قيامًا) حالًا، ويحتملُ أن يكونَ متعدّيًا لاثنين بمعنى التّحويلِ والتّصييرِ بالقول، أي صيّرَ الكعبةَ قيامًا للنّاس قولاً وحُكمًا؛ لأنّها موجودةٌ أصلًا قبل الإسلام.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/306.
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 6/306.
(3) السّمين، عمدة الحفّاظ: (جعل).

المرادُ بالبيتِ بيتُ الله العتيقُ بمكّة، وهو المعظَّمُ المشرَّفُ على المدَى

2) ﴿ٱلۡبَيۡتَ﴾: اسمٌ ثلاثيٌّ مجرّدٌ من (بَيَتَ)، وقيل إنّه مصدرٌ منَ الفعل (باتَ يبيتُ)، و"أصلُ البيت مأوَى الإنسان باللّيل، لأنّه يقال: بَاتَ أقامَ باللّيل، كما يُقال: ظلَّ بالنّهار، ثمّ قد يُقال للمسكن بيتٌ من غيرِ اعتبارِ اللّيل فيه"[1]، وهو هنا معرّفٌ بأل والمرادُ هو بيتُ اللّه العتيقُ، وهو مكّةُ[2] وهو المقصودُ في الآيةِ الكريمةِ.

ما تقومُ عليه أمُورُ الدّين، ومظاهرُ الحياةِ

3) ﴿قِيَٰمٗا﴾: مصدرٌ للفعل (قامَ، يقُومُ)، "ويُقال هذَا قوامُ الأَمر وملاكُه، المعنى الّتي جعلَها اللّه لكم قِيامًا تُقيمُكم فتقومُون بهَا قِيامًا، ومن قَرَأَ (قِيَمًا)، فهو راجعٌ إلى هذَا، والمعنى جعلَها اللّه قيّمةَ الأَشياء، فيهَا تقومُ أمورُكم"[3]، والمقصودُ بالآية ما يَقومُ به صلاحُكُم ونفعُكُم، وبها تقُومُ أمُورُ دينكُم وحياتكُم.

الهَديُ ما أُهديَ منَ النَّعمِ إلى الحَرمِ قُربةً إلى اللّهِ تعالى

4) ﴿وَٱلۡهَدۡيَ﴾: أصلُه منَ الهاء والدّال والياء، والهديُ مصدرُ الفعل هَدَى يَهدِي، وله أصلان في المعنى؛ الأوّلِ "التَّقدُّمُ للإرشادِ... فالأَوّلُ قولُهم هَديتُه الطَّريقَ هدايةً، أي تقدّمتهُ لأُرشدَهُ، وكلُّ مُتقدّمٍ لذلكَ هادٍ"[4]، والأَصلُ الآخرُ الهديَّةُ ما أَهديتَ من لُطفٍ إلى ذِي مودَّةٍ"[5]، وكلاهما يَصدقُ على المُفردَةِ الواقعةِ في هذه الآيةِ منَ القرآنِ الكريم؛ لأنّ المعنى "ما أُهديَ منَ النَّعمِ إلى الحَرمِ قُربةً إلى اللّه تعالى"[6].

5) ﴿وَٱلۡقَلَٰٓئِدَۚ﴾: جمعُ تكسير يفيدُ الكثرةَ، مفردُه (قلادة)، وهو الشّيءُ الّذي تضعُه المرأةُ حول عُنُقِها للتّجمُّلِ والتّزيينِ، أصلُه منَ القاف واللّام والدّال، ومن دَلالتِه هنا هو "تعليقُ شيءٍ على شيءٍ،

---

(1) الرّاغب، المفردات: (بيت).
(2) الرّاغب، المفردات: (بيت).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (قوم).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (هدي).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (هدي).
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (هدي).

وليّهُ بِهِ"[1]، وهو المرادُ هنا، فإنّ المقصودَ منَ القلائد في الهدي "أن يُعلَّقَ بعنقِ البعيرِ قطعةٌ من جلدٍ؛ ليُعلمَ أنّهُ هديٌ فيكفَّ النَّاسُ عنهُ"[2]، ففيه إشعارٌ إلى أنّها مُهداةٌ إلى البيت الحرامِ؛ فلا يُتعرّضُ له بشيءٍ، ولا يُساءُ لهُ.

القلائدُ علاماتٌ علـى الإبـــل، ليُعلمَ أنّهُ هديٌ فيكفَّ النَّـاسُ عنهُ

6) ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: السّماوات جمعٌ بالألف والتّاء، مُفردُه سماءٌ، وأصلُه من (سَمَوَ)؛ لأنّه منَ الفعل (سَمَا يَسمُو)، فألِفُهُ مُنقلبةٌ عن واو، و"السَّمَاءُ هِيَ سقفُ كُلّ شَيء، وكلّ بَيت، ورِواقُ البيت، والسّحابُ، والمطرُ، ويُطلقُ على السَّبع، والفلكِ؛ على التِّسع بالعرش والكُرسيّ"[3]، وهي ما يُقابلُ الأرضَ، وهي أعلى كلِّ شيءٍ، وتكونُ مؤلّفةً من طبقاتٍ؛ لذلك ذُكرت مجموعةً في كثيرٍ من آيِ القرآن الكريم.

7) ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾: اسمٌ ثلاثيٌّ مجرّدٌ أصلُه الهمزةُ والرّاءُ والضّادُ، ومعناها "الجِرم المقابلُ للسّماء، وجمعُه أرضُون، ولا تجيءُ مجموعةً في القرآن، ويُعبّر بها عن أسفلِ الشّيء، كما يُعبّرُ بالسّماء عن أعلاه"[4]، والمقصودةُ هنا الأرضُ المعروفةُ الّتي يعيش عليها البشرُ.

المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

فضلُ بيتِ اللّه الحرام في مكّةَ وشرفُه، وفضلُ الأشهُر الحُرم واضحٌ بيّنٌ، وقد بيّن هنا أنّ البيتَ الحرامَ، كما أنّه سببٌ لأمن الوحشِ والطّيرِ، هو سببٌ لأمنِ النّاس منَ الآفاتِ والمخاوفِ، وسببٌ لحصول السّعاداتِ في الدّنيا والآخرة[5]، فقد "جعله اللّه سبحانه في مقامِ التّوجُّه إليه، في عبادته للنّاس المتفرّقين في العالم؛ ليحصلَ

البيتُ الحرامُ رمزٌ للعبوديّةِ والأمـنِ ووحدةِ الأمّةِ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قلد).
(2) الفيّوميّ، المصباح المنير: (قلد).
(3) الكفويّ، الكليّات: (سمو).
(4) الرّاغب، المفردات: (أرض).
(5) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 7/34.

لهم الاجتماعُ الموجبُ للتّآلف الّذي يحتاجون إليه في تمدُّنِهم، الّذي به كمالُ معاشِهم ومعادِهم"[1]، ثمّ ذكرَ الهديَ، وهو ما يُهدَى إلى البيتِ الحَرام منَ الأنعام؛ لأنّه في وادٍ قفرٍ غيرِ ذي زرع، وثنّى بالقلائدِ جمعُ قلادة، وهي تعبيرٌ عنِ المقلَّد أي ذواتِ القلائدِ، وهي أيضًا الهدي، فتكونُ القلادةُ علامةً، على عدم التّعرُّض للهدي أو إيذائِه، وفي ذلك إشارةٌ إلى علمِه ﷻ لما في السّموات والأرض، وأنّه يَعلمُ مصالحَكم الدّينيّةَ والدّنيويّةَ فيما يُشرّع لكم.

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دَلالةُ الجملةِ المستأنفةِ في قولِه ﴿۞جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ﴾:

تعظيمُ شأنِ الكعبةِ، وتذكيرٌ بالأمنِ في علائِقِهَا وشعائِرِهَا

﴿۞جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ﴾، جملةٌ مستأنفةٌ، تبيّنُ ما قبلَها، وتردُ جوابًا لما قد يردُ على الخاطرِ من أسئلةٍ "عن حكمةِ تحريم الصَّيدِ في الحَرم، وفي حالِ الإحرام، بأنّ ذلك من تعظيم شأنِ الكعبةِ الَّتي حُرّمت أَرضُ الحرم لأَجَلِ تعظيمها، وتذكيرٌ بنعمةِ اللّه على سكّانه بمَا جعلَ لهم منَ الأَمنِ في علائقهَا وشعائرهَا"[2]، و﴿جَعَلَ﴾ فعلٌ يدلُّ على المُضيّ.

الفعلُ ﴿جَعَلَ﴾ يحتملُ معنى التّحويلِ والتّصيير:

أثرُ مكوّناتِ التّركيبِ، في إظهارِ عظمةِ الكعبةِ والمسجدِ الحرامِ

وهذا الفعلُ يأتي في اللُّغة على عدّةِ أنحاءَ[3]، الواردُ في الآيةِ يحتملُ نَوعين من أنواع ﴿جَعَلَ﴾، الأوّل: بمعنى التّصييرِ والتّحويل، وهي بذلك تَتعدّى إلى مفعولَين، بعد استيفاءِ فاعلِها، كظنَّ وأخواتِها، ولفظُ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ فاعلٌ، فالجاعلُ هو اللّه، والمجعُول هو﴿ٱلۡكَعۡبَةَ﴾، وهي المفعولُ الأوّلُ لفعل التّصيير جعل، و﴿ٱلۡبَيۡتَ﴾

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2161.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/54.
(3) قد يكون أوجدَ وخلَق، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾ [الرعد: 3]، وقد يكون بمعنى الاعتقادِ والظّنِّ، كقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ﴾ [الزخرف: 19]، وقد يكون بمعنى الشُّروع مثل (جَعَلَ حَادِي الإبِلِ يَحدُو)، وقد تكون بمعنى التّصيير والتّحويل كقوله تعالى: ﴿فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ٢٣﴾ [الفرقان: 23].

عطفُ بيان، أو بدلٌ منَ الكعبة، والأصلُ فيه التّبيينُ والكشفُ والإيضاحُ، إلّا أنّه جاء هنا لأجل المدحِ، فقولُه "البيتَ الحرامَ، عطفُ بيانٍ على جهة المدح، لا على جهة التّوضيح"[1]، والمدحُ مُتأتّ من أنّها حَرمٌ آمنٌ، والدّاخلُ فيه آمنٌ، وجعل أيضًا من باب الإطنابِ المفيدِ، ولفظُ ﴿ٱلۡحَرَامَ﴾ وصفٌ للبيت، وقولُه ﴿قِيَـٰمًا﴾، المفعول الثّاني للفعل ﴿جَعَلَ﴾، والتّركيبُ كلُّه يَتضافرُ في رقّةٍ ودقّةٍ، لإظهار عظمةِ الكعبةِ المشرّفةِ، والحرمِ الآمنِ المبارَكِ.

قراءةُ ابنِ عامر (قيِّمًا) منَ الإخبارِ بالمصدرِ، وتفيدُ المبالغةَ:

الإسنادُ المجازيُّ في جعلِ الكعبةِ قيامًا للنَّاسِ

يجوزُ أنّ يكونَ الفعلُ ﴿جَعَلَ﴾ بمعنى الإيجادِ والخلقِ، أي خلقَ اللّه الكعبةَ، وهو أقوَى وأظهرُ "فإنّ اللّه أوجدَ الكعبةَ، أي أَمرَ خليلهُ بإيجادهَا؛ لتكونَ قيامًا للنَّاسِ"[2]، وجاء قيامًا على الحاليّة، وهو مصدرُ قام يقومُ، والقيامُ بالشّيء تدبيرُهُ والنّهوضُ به، وإصلاحُه، ومنهُ "هُوَ قيِّمٌ عليهِ، أو قائمٌ عليهِ، فالقيامُ هنَا بمعنى الصَّلاحِ والنَّفعِ"[3]، وقرأ ابنُ عامر بغير ألف أي قِيَمًا[4]، ووزنُه (فِعَل) "وإثباتهُ للكعبةِ منَ الإخبارِ بالمصدرِ للمبالغة"[5]، ومبالغتُه متأتيةٌ من كونِ الكعبة سببًا لما هم فيه، وليست هي نفسَها من يقوم بالأمر؛ لذلك جُعل التّركيبُ من باب الإسنادِ المجازيّ؛ فهي سببٌ في صلاحهم وصلاحِ غيرِهم، ممّن يزور البيتَ العتيقَ حاجًّا أو معتمرًا، وهذه القراءةُ الدّالّةُ على المبالغة، متناسبةٌ أشدَّ المناسبةِ مع وجوه كَونِ الكعبة سببًا لقيام مصالحِ النّاس، وهي احتياجُهم الماديّ من بيعٍ وشراءٍ ونحوِه، وكونُها حرمًا آمنًا للجميع على أنفسِهم

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/298.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/54.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/56.
(4) ابن الجزري، النّشر: 2/247.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/56.

وأموالِهم، وأنّهم صاروا بسببها أهلَ اللّه وخاصّتَه، وجعلها قوامًا لهم في دينهم، فـ"لا يبعدُ حملُ الآيَةِ على جميعِ هذهِ الوجوهِ...إمَّا بكثرَةِ المنافعِ...وإمَّا بدفعِ المضارِّ...وإمَّا بحصولِ الجاهِ والرّيَاسةِ... وإمَّا بحصولِ الدّينِ"[1].

الألفُ واللّامُ في قولِه: ﴿وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ﴾، إمّا جنسيةٌ وإمّا تعريفيّةٌ:

عطفُ الشّهرِ الحرامِ على البيتِ الحرامِ، عطفٌ للخاصِّ على العامِّ

﴿وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَٱلۡهَدۡيَ وَٱلۡقَلَٰٓئِدَۚ﴾، فالواو للعطف، و﴿وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ﴾ معطوفٌ على الكعبةِ، والألفُ واللّامُ فيه قد تكونُ جنسيّةً؛ لأنّه ليس شهرًا واحدًا بل أربعةٌ (ذو القعدة وذو الحجّة والمحرّم ثمّ رجب)، ثلاثةٌ سردٌ، وواحدٌ فردٌ، والحرامُ وصفٌ للشّهرِ، وقد تكونُ لتعريفِ "الشّهر الّذي يُؤدَّى فيه الحجُّ، وهو ذو الحِجّة؛ لأنّ اختصاصَه من بين الأشهُرِ بإقامةِ موسمِ الحجِّ فيه شأنٌ قد عرّفه اللّه تعالى"[2]، وهو أظهرُ؛ فإنّ المَلحظَ هنا أنّه جمعَ في هذه الآيةِ حُرمةَ المكانِ، وأتبعَها بحُرمة الزّمانِ، وعطفَ الشّهرَ الحرامَ على البيتِ الحرامِ، من بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ؛ فإنّ الشّهرَ الحرامَ من علائقِ البيتِ الحرامِ، بجانب العلائقِ الأخرى التّي اكتسبت صفةَ القداسةِ والتّحريمِ منَ الكعبةِ، مع ملاحظةِ أنّه قد قدّم حُرمةَ المكانِ؛ لأنّها متعلِّقةٌ بفعلِ الجَعلِ؛ ولأنّ وجودَ البيتِ الحرامِ سببٌ في الشّهرِ الحرامِ.

عطفُ لفظَي ﴿وَٱلۡهَدۡيَ﴾ و﴿وَٱلۡقَلَٰٓئِدَۚ﴾، وهُما رمزٌ للحمايةِ، وأمانٌ للهدي ووقايةٌ:

الحذفُ يحدّدُ الملمحَ التّأويليَّ، وحذفُ ما يُعلمُ جائزٌ عندَ العربِ

جاء بالمعطوف الثّاني وهو ﴿وَٱلۡهَدۡيَ﴾، وهي الإبلُ ونحوُها غالبًا؛ لأنّ ثوابَه أكثرُ، وله بهاءٌ ورونقٌ في الحجّ، فهو الّذي يُساق للكعبةِ، فلا يمسُّه أحدٌ، كنايةً عنِ الأمنِ والأمان؛ فإنّه في حرمِ اللّه "ويذبحُ

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 12/107.
(2) الزّمخشري، الكشّاف: 2/299.

هناكَ، ويفرَّقُ لحمُهُ على الفقراءِ؛ فيكونُ ذلكَ نُسُكًا للمُهدي، وقوامًا لمعيشةِ الفُقراءِ"[1].

ثمّ المعطوف الثّالث ﴿وَٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾، وقد وردت في أوّلِ السّورةِ ووردت في هذه الآيةِ، وقد "كان الرّجلُ إذا خرج يريدُ الحجَّ تقلّدَ من لِحاء السّمُرِ، أو غيرِه شيئًا، فكان ذلك أمانًا له"[2]، وهو جمعٌ مكسّرٌ من نوعٍ يُسمّى مُنتهى الجُموعِ، مفردُه قِلادةٌ، وهو على حذفِ مضافٍ، التّقديرُ "ذواتُ القلائد وهي البُدنُ"[3]؛ لأنّ القلائدَ ليست مقصودةً لذاتِها، إنّما هي دَلالةٌ ورمزٌ كانوا يتّخذونَه طَقسًا يَحتمون به، ويأمَنونَ على هديهم عندَ الإحرام، فهذه الثلاثةُ ﴿وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ﴾، ﴿وَٱلۡهَدۡيَ﴾، ﴿وَٱلۡقَلَٰٓئِدَ﴾ معطوفةٌ على الكعبةِ، فإن كان فعلُ الجَعلِ بمعنى الإيجادِ والخلقِ، كانت قيامًا للنّاس أيضًا، فحُكمُ المعطوفِ هو نفسُه حُكمُ المعطوفِ عليه؛ لأنّه لما أصبحتِ الكعبةُ قيامًا للنّاس بفعل الجَعلِ أصالةً، أصبحت هذه الثّلاثةُ أيضًا قيامًا للنّاس، بفعل التّبعيّة، كقولنا (قرأ زيدٌ وعمرٌو)، والمعنى (قرأ زيدٌ وقرأ عمرٌو)، وإن كان فعلُ الجَعلِ بمعنى التّصييرِ والتّحويل، فهاهنا عُطفت هذه الثّلاثةُ، على المفعول الأوّل ﴿ٱلۡكَعۡبَةَ﴾، ممّا يُوجبُ أنّ يكونَ لها مفعولٌ ثانٍ، على تقدير: جعل اللّه الكعبةَ البيتَ الحرامَ قيامًا للنّاس، والشّهرَ الحرامَ والهديَ والقلائدَ قيامًا للنّاس أيضًا[4]؛ لأنّ هذه الثّلاثةَ أيضًا، داخلةٌ في كونِها ممّا يقيمُ أودَ النّاس؛ ولأنّ المحذوفَ مذكورٌ فيما مضى، وحذفُ ما يُعلمُ جائزٌ عند العرب.

علّةُ تقديمِ الكعبةِ على الشّهرِ الحرامِ والهديِ والقلائدِ:

التّنويهُ بأهميّةِ الكعبةِ وما يرتبطُ بها من مشاعرَ أو شعائرَ

قدّمَ السّياقُ الكعبةَ، وأخّرَ الشّهرَ الحرامَ والهديَ والقلائدَ؛ "لأنّ هذهِ الثَّلاثةَ إنّما صارت سببًا لقوامِ المعيشةِ لانتسابها إلى البيتِ الحرامِ"[5]، إذ في تقدُّمِ لفظةٍ على أخرى سببٌ، فتقديمُ ما قُدّم من قوله: ﴿وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَٱلۡهَدۡيَ وَٱلۡقَلَٰٓئِدَۚ﴾، هو بحسب الأهمِّ والأقربِ للكعبةِ البيتِ الحرام، فالشّهرُ الحرامُ أقربُ بجامعِ الحُرمةِ، والهديُ

(1) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 7/538.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/244.
(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2161.
(4) السّمين، الدّرّ المصون: 4/433.
(5) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/108.

بعده في الأهميّةِ، ثمّ القلائدُ، فلذلك "هيَ من أَقَلِّ آثارِ الحجِّ"[1]، والّتي قد تكونُ موجودةً في عصر، ولا تكون كذلك في عصرٍ آخرَ.

دَلالةُ اسمِ الإشارة ﴿ذَٰلِكَ﴾، في قوله: ﴿ذَٰلِكَ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ﴾، الآية:

ارتباطُ الأوجُهِ الإعرابيّةِ بالدّلالاتِ المعنويّةِ

اسمُ الإشارة في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ له عدّةُ أوجهٍ منَ الإعراب الّذي يَستتبعُ تعدّدَ المعاني، فقد تكونُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً خبرُه محذوفٌ، تقديره: ذلك الحكمُ هو الحقّ لا غيرُه، وقد يكون ذلك خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: الحكمُ الّذي قرّرناه ذلك، ويمكنُ أنّ يُجعلَ اسمُ الإشارة منصوبًا بفعل تقديره: شرعنا ذلك[2]، وفي كلِّ ذلك فإنّ اسمَ الإشارة له دورُ الرّبطِ بين ما تقدَّم من أحكام، وما تأخّرَ من أعلام، وممّا سبقَ فهي متساويةُ الأوجُه، ولا يُمكنُ ترجيحُ أحدِ الأوجُهِ على الآخَرِ، بجامع أنّ كلَّها على تقديرِ محذوفٍ، إلّا أنّه على صعيدِ الصّناعةِ النّحويّةِ، يُمكِن القولُ إنّ الوجهَ الأوّلَ أقوى وأظهرُ منَ الوجهين الآخَرَين، فالوجهُ الثّاني حُذفَ فيه المبتدأ، وهو ممّا يضعّفُ التّركيبَ؛ لأنّ المبتدأ عُمدةٌ، فيضعفُ التّركيبُ بحذفه، وكذا الوجهُ الثّالث حُذف فيه الفعلُ والفاعلُ، وهما عُمدةٌ أيضًا، وحذفُ العُمدةِ ممّا يُخلّ بالتّركيب، مع أنّ له تعلّقًا بالمعنى، التّقديرُ: (فَعَلنَا ذَلِكَ لِتَعلَمُوا)، ذكره غيرُ واحدٍ منَ المفسّرين[3]، فثبتَ أنّ الوجهَ الأوّلَ الّذي حُذف فيه الخبرُ، هو الأقوى؛ فيكونُ التّقدير: ذلك "تصييره الكعبةَ البيتَ الحرامَ قيامًا للنّاس، والشّهرَ الحرامَ والهديَ والقلائدَ"[4]، كلّ ذلك وغيرُه جُعل لكم قيامًا ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ﴾ اللّام للتّعليل، والفعلُ تعلموا للمخاطَبين، أي لتعلموا وتتأمّلوا وتفكّروا في كُلّ ما صيّرهُ لكُم.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/58.

(2) العكبري، التّبيان، ص: 463.

(3) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/108، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 8/224، وغيرهم.

(4) ابن جرير، جامع البيان: 11/94.

بَلاغةُ الالتفاتِ منَ الغيبة ﴿قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ﴾ إلى الخطاب ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ﴾:

وفيه التفاتٌ منَ الغيبة إلى الخطاب؛ فقد ذكرَ قبلَه ﴿قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ﴾، وهذا على جهة الغيبةِ، ثمّ قال: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ﴾، وهذا على جهة الخطاب، والغايةُ منه التّنبيهُ على أمرٍ مهمٍّ، والتّطريةُ لنشاط السّامعِ، حتّى لا يبقى على سَنَنٍ واحدٍ منَ الكلام غيبةً أو خطابًا، وقولُه: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ﴾، فعلٌ مُسنَدٌ لواو الجماعة منصوبٌ، بأن مُضمرة، والتّقديرُ: (لأن تعلموا) وأنّ وما بعدها مقدّرةٌ بمصدرٍ مجرورٍ بحرف التّعليل، أي للعلمِ لأنّه تعالى فعل "ذلك لعلمِه بما فيه من صلاحِ شؤونِهم، وليعلموا كما عَلمَ ما فيه منَ الخيرِ لهم"[1]، والوصلُ ظاهرٌ بين هذا الفعلِ وما سبقَه؛ لأنّ التّعليلَ "اتّصالٌ وليسَ باستئنافٍ؛ لأنّ الاستئنافَ انفصالٌ وليسَ في الكلامِ السَّابقِ ما يصلحُ لأن تتعلَّقَ بهِ لامُ التَّعليلِ، إلَّا قولهُ جعلَ"[2] فحسُن الوصلُ ههنا، وهو ركنٌ من أركانِ بلاغةِ العربِ في كلامِها.

الـغـايـةُ مـنَ الالتفاتِ التّنبيهُ على أمرٍ مُهمٍّ، وتطريةٌ لنشاطِ السّامعِ

الجملةُ الاسميّةُ أقوى دَلالةً منَ الفعليّة، في تقريرِ الحقائقِ العقائديّةِ:

﴿ذَٰلِكَ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، هذا الفعلُ منَ الأفعال اليقينيّةِ التي تنصبُ مفعولين وهما (اللّه يَعلَمُ)، ودخولُ أنّ بعد ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ﴾، جعلَ الجملةَ الابتدائية (اللّه يَعلَمُ)، تسدُّ مَسدَّ المفعولَين، فضلًا عن أنّ الحرفَ (أنّ) أكّدَ مضمونَ الجملة، فثمّةَ فرقٌ بين علمِه تعالى، وعلمِ المخلوقين، وثمّةَ تناظرٌ بين ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ﴾ و(أَنَّ اللّه يَعلَمُ)، فالجملةُ المتعلّقةُ بعلمِ البشرِ، جملةٌ فعليّةٌ، بينما الجملةُ المتعلّقةُ بعلمِه تعالى جملةٌ اسميّةٌ، والاسميّةُ أقوى دَلالةً، وأثبتُ معنًى منَ الجملةِ الفعليّةِ، ناهيك عن كونِ الجملةِ المتعلّقةِ بعلمه تعالى، مؤكَّدةٌ بـ(أنّ)، والأخرى غيرُ مؤكَّدة، والأمرُ

الجملةُ المتعلّقةُ بعلمِ الله مؤكَّدةٌ بـ(أنّ)، على خلافِ المتعلّقةِ بعلمِ غيرِه

(1) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص: 52.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/59.

الآخرُ أنّ الجملةَ المتعلّقةَ بعلمِه تعالى علّقتِ[1] الجملةَ الأُولى عنِ العمل لفظًا، فكأنّ علمَه تعالى حاجزٌ عن عِلم البشرِ، مُتحكِّمٌ فيه، وهو كذلك، وينبغي معرفةُ أمرٍ أنّ لامَ التّعليل في قوله: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ﴾ هنا ليست للعِلم فقط، "لأنّ لامَ العلَّةِ لا تدلُّ على انحصار تعليلِ الحُكم الخبريِّ في مدخولهَا، لإمكان تعدُّدِ العللِ للفعلِ الواحدِ... وإنّما اقتصرَ على هذهِ العلّةِ دونَ غيرِها لشدَّةِ الاهتمامِ بهَا"[2].

التّعبير بـ(ما) الموصولة للعاقل وغيره في ﴿يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾:

دلالة تكرار لفظ(ما)، لاقتضاء الإحاطة والشّمول

﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، نجدُ (ما) موصولةً تشملُ العاقلَ وغيرَه؛ فإنّ علمَه يحيطُ بكلّ شيءٍ، ويطالُ الجميعَ بلا استثناءٍ، وتقعُ مفعولًا للفعل (يَعلَمُ)، وكرّر(ما) ههنا، تنبيهًا وتوكيدًا وتفصيلاً؛ فإنّ ما هو موجودٌ في السّموات، يختلف عمّا هو موجودٌ في الأرض؛ لأنّ علمَه تعالى يشملُ الجميعَ، ويحيطُ بكلّ شيءٍ في السّموات والأرض، ولكي لا يتوهّمَ مُتوهّمٌ، أنّ علمَه يشملُ العمومَ لا الخصوصَ، كرَّر ما لـ" أنّ التّكرارَ إذا كان لاقتضائه معانيَ مختلفةً فهو حسن"[3] والقاعدةُ أنّ التّفصيلَ يقتضي التّكرارَ، والتّكرارُ يقتضِي الإحاطةَ والشُّمولَ.

علّةُ تقديمِ لفظِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ على لفظ ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ في الآية:

مراعاةُ الرُّتبةِ في الخطابِ وذكرُ الأَولى بالتّقديم، له مزيّةٌ بلاغيّةٌ

وفي باب الرُّتبةِ قدّمَ الحقُّ ﷻ السّماواتِ على الأرض، لعدّةِ أسبابٍ، منها التّعظيمُ، فإنّ مُلكَها أعظمُ شأنًا، وأكبرُ سلطانًا منَ الأرض، ومنها الفضلُ والشّرفُ، فإنّها مُشتملةٌ على الملائكةِ والأنبياءِ والمرسلينِ، وعلى الكُرسيّ والعرش، ونحوِ ذلك، ممّا لا ريبَ

(1) التّعليقُ: من خصائصِ أفعالِ اليقين، مثل عَلم ودَرى وسواهما، فحقُّ هذه الأفعال أن تتعدّى لمفعولين أصلُهما المبتدأ والخبرُ إلاّ أنّ دخول بعض الأدوات، يمنع من عملها لفظًا، ويبقى المعنى قائمًا، كقولنا: علمتُ الحقَّ واضحًا، فعند دخولِ أنّ المؤكّدةِ، تقول: علمتُ أنّ الحقَّ واضحٌ، فالجملة الابتدائيّةُ هنا سدّت مسدَّ المفعولين، وهو يُسمّى التّعليقَ في باب ظنّ وأخواتها. السّيوطيّ، همع الهوامع: 1/556.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/59.

(3) ابن جماعة، كشف المعاني، ص: 141.

في فضلَه وشَرفِه، وعُلوِّ مكانتِه ومنزلتِه، ومنها القِدمُ والأوليّةُ فإنّ السّماءَ موجودةٌ قبل الأرض ببراهينَ وأدلةٍ كثيرةٍ، لا يحدُّها حصرٌ ولا بيانٌ.

تذييلُ الآية بقولِه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾:

السّياقُ الجاري على تكرُّر لفظِ العلم، يستوجبُ ختامَ الآيةِ بلفظ (عَلِيمٌ)

لقد ختمَ الحقُّ ﷻ الآيةَ، بقولِه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾، وهو تذييلٌ جميلٌ لما مرَّ منَ السّياقِ الجارِي، على العلمِ من لدُنِ قولِه: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ﴾، ثمّ قولِه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ﴾، حتّى ختمَها بقولِه: ﴿عَلِيمٌ﴾، وهذا التّركيبُ معطوفٌ على ما سبقَ، بحرف العطفِ الواو، وهو وإن كان ليس للتّرتيبِ، إلّا أنّ الجملةَ هنا جاءت مرتّبةً على سابقتِها، فقولُه: ﴿يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، توطئةٌ لقوله: ﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾، لأنّه إذا كان عالمًا بما في السّمواتِ وما في الأرضِ، لا يردُ على علمه شيءٌ، بدَلالةِ تَكرار (ما)، فإنّه إذ ذاك عالمٌ بجميع المعلوماتِ صغيرِها وكبيرِها.

مفهومُ المؤكِّداتِ في قولِه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾:

أكّدَ الجملةَ بـ(أنّ) الدّاخلةِ على الجملةِ الاسميّةِ، وأقامَ الإظهارَ مقامَ الإضمارِ

أكّدَ الجملةَ بـ: ﴿وَأَنَّ﴾ الدّاخلةِ على الجملةِ الاسميّةِ، ولفظِ الجلالةِ ﴿ٱللَّهَ﴾، اسم إنّ، وههنا إظهارٌ مقامُهُ الإضمارُ، فقد جاء بلفظِ الجلالةِ، والأصلُ إضمارُه، وقولُه: ﴿عَلِيمٌ﴾؛ لأنّه مذكورٌ آنفًا، لكنّه أظهرَه تعظيمًا وتخويفًا وتنبيهًا، إلى إحاطتِه تعالى بكلِّ ما أنتم عليه، فهو "لا يخفى عليه شيءٌ من أمورِكم وأعمالِكم، وهو مُحصيها عليكم، حتّى يجازيَ المُحسنَ منكم بإحسانه، والمُسيءَ منكم بإساءتِه"[1].

قولُه تعالى: ﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ﴾، دالٌّ على العُمُوم:

﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ﴾، الباءُ حرفُ جرٍّ، و﴿كُلِّ﴾ منَ الألفاظِ الدّالّةِ على

(1) ابن جرير، جامع البيان: 11/94.

أعطى التّركيبُ عمومَ علمِه تعالى، بعد أن كان مخصَّصًا بما في السّموات والأرض

العُموم، وقد أضافَها إلى ﴿شَىۡءٍ﴾، وأعطى التّركيبُ عُمومَ علمِه تعالى، بعد أن كان مخصَّصًا بما في السّموات وما في الأرض، وغايةُ التّعميم بعد التّخصيص هو التّوكيدُ[1].

دَلالةُ الصّفةِ المشبّهةِ ﴿عَلِيمٌ﴾، على ثبوتِ علمِه الأزليّ:

تقديمُ الجارِّ والمجرور على الصّفةِ، للاهتمامِ ومُراعاةِ رُؤوسِ الآي

ثمّ ختمَه بقوله: ﴿عَلِيمٌ﴾، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ زِنةُ (فَعِيل)، الدّالّةِ على الثّبوتِ، أي أنّ علمَه تعالى ثابتٌ في الأزلِ، بما كان وما هو كائنٌ وما سيكون، وقد قدّمَ قولَه: ﴿بِكُلِّ شَىۡءٍ﴾، على قولِه: ﴿عَلِيمٌ﴾ ليفيدَ الاهتمامَ، وأنّ علمَه محيطٌ بالأشياء جميعًا، وبالمخلوقات قاطبةً، ومراعاةً لرُؤوس الآي أيضًا.

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2162.

﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٩٨﴾ [المائدة: 98]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

المناسبةُ بين علمِ اللهِ المحيطِ، وبين عقابِه وغفرانِه

مناسبةُ هذه الآيةِ لما قبلَها أنّه "لمّا أنتج هذا؛ كلُّه أنّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ، لأنّه بكلّ شيءٍ عليم"[1]، جاء في هذه الآيةِ مُستخدمًا أسلوبَ التّحذيرِ والتّبشيرِ، "فقال محذّرًا ومبشرًا؛ لأنّ الإيمانَ لا يتمّ إلّا بهما: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ﴾، أي الّذي له العَظَمَةُ كلُّها الّذي نهاه عنها ﴿شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾، فليكن عبادُه على حذرٍ منه"[2]، ومع ذلك فإنّه تعالى يغفرُ لمن تاب وعادَ ويرحمُ عبادَه.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿شَدِيدُ﴾: صفةٌ مشبّهةٌ زِنةُ (فَعِيل)، الفعلُ منه (شَدَدَ)، ثمّ أُدغمتِ الدّالُ في الدّال، فصارت (شدّ)، وشديدٌ صفةٌ من صفاته تعالى "وهي القوّةُ والجلادةُ في البَدنِ والعقلِ، وقد شدَّ يَشدُّ شِدّةً، إذا كان قويًا، وأصلُ الشّدةِ العَقدُ القويُّ"[3].

2) ﴿ٱلۡعِقَابِ﴾: مصدرٌ للفعلِ عاقبَ يعاقبُ عقوبةً وعقابًا، وزنُه (فِعَال)، وأصلُه من (عَقَبَ)، وله "أصلانِ صحيحان، أَحدُهمَا يدلُّ على تأخيرِ شيءٍ وإتيانه بعدَ غيرِه، والأَصلُ الآخرُ يدلُّ على ارتفاعٍ وشدَّةٍ وصُعوبةٍ"[4]، وكلا الأصلين له علاقةٌ بالمضاف إليه، في قولِه تعالى: ﴿شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾، فإنّ العقابَ في تأخيرٍ، حتّى حصولِ الذّنب فضلًا عنِ الحقِّ ﷻ، يُمهلُ العبدَ، ولا يعاجلُه بالعقوبة، ثمّ إنّ دلالةَ العقابِ على الشّدّةِ والصّعوبةِ، واضحةٌ بيّنةٌ.

---

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 6/309.
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 6/309.
(3) السّمين، عمدة الحفّاظ: (شدد).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عقب).

3) ﴿غَفُورٌ﴾: من صِيغِ مبالغةِ اسمِ الفاعلِ، على زِنةِ (فَعُول)، فاللّه غفورٌ لمن أطاعَه وآمنَ به، وأصلُه منَ الغَين والفاء والرّاءِ، ومعظمُ بابِه، يأتي لمعاني السَّترِ، فالغفرُ والغُفران، بمعنى السَّتر[1] والغفورُ هو الّذي يستُرُ ويمحُو الخطايا، مهما كانت عظيمةً إلّا الشّركَ باللّه، "والغُفرَانُ والمَغفِرَةُ منَ اللّه، هو أن يصونَ العبدَ من أن يمسَّه العذابُ"[2].

4) ﴿رَّحِيمٌ﴾: من صِيغِ مبالغةِ اسمِ الفاعلِ، على زِنةِ (فَعيل)، وأصلُه (رَحِمَ)، ومنه الرّحمةُ وقد اقترنت هذه الصّفةُ مع أختها، (الرّحمن) في البسملةِ وفي آيةٍ من فاتحة الكتاب، وهما "يدلّان على الرِّقةِ والانعطافِ في أصل اللُّغة، ولكنّهما بالنّسبةِ إلى اللّه تعالى، كنايةٌ عن إنعامِه وإحسانِه على خلقِه"[3]، إلّا أنّ الرّحمنَ أبلغُ منَ الرّحيم، لأنّه قيل: رحمنُ الدّنيا ورحيمُ الآخرةِ، ففي الدّنيا رحمتُه للجميع، مؤمنِهم وكافرِهم، أمّا في الآخرة فللمؤمنين خاصّةً، ثمّ إنّه قد يُطلقُ هذا الوصفُ، على غيره تعالى[4]، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ١٢٨﴾ [التّوبة: 128]، فقد وصفَ رسولَه ﷺ بهذه الصّفةِ.

۞ المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

عذابُ الله شديدٌ على العاصِين، وغفرانُه فسيحٌ للتّائبين

الآيةُ فيها أمرٌ للمخاطَبين بأن يعلمُوا، أنّ من صفاتِه تعالى الشّدّةَ والقوّةَ في عقابِ العاصِين والمُنتهِكين لمحارمِه، وفي المقابلِ فإنّ من صفاته الأخرى المبالغةَ في الغُفران، والمبالغةَ في الرّحمة "وأنّه لمن انتهك محارمَه، وتعدَّى حدودَه، ولم يتب عن ذلك، شديدُ العقابِ، وأنّه لمن تابَ وأنابَ إليه، غفورٌ رحيمٌ"[5]، وإنّ ممّا يدلُّ على أنّ جانبَ الرّحمةِ والمغفرةِ، أغلبُ من جانبِ العقابِ، أنّه ذكرَ العقابَ، بوصفٍ واحدٍ فيما ذكرَ الجانبَ الآخر، بوصفَين وهما غفورٌ ورحيمٌ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (غفر).
(2) الرّاغب، المفردات: (غفر).
(3) السّمين، عمدة الحفّاظ: (رحم).
(4) السّمين، عمدة الحفّاظ: (رحم).
(5) الشّوكاني، فتح القدير: 2/91.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

الآيةُ مصدَّرةٌ بفعل الأمرِ ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ﴾، تناسبًا مع السّياقِ السّابقِ:

الفعلُ (اعلَمُوا) مناسبٌ لتحقيق الارتباطِ ولتحقيق الوصلِ

تناسبًا مع السّياقِ السّابقِ، وهو سياقُ العلمِ (لتعلموا، يعلم، عليم)، صدّرَ الحقُّ ﷻ هذه الآيةُ بفعلٍ مناسبٍ، لترتبطَ الآيةُ بسابقتِها ولتحقُّقِ الوصل. ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ﴾ فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذف النّونِ وهو متّصلٌ بواو الجماعةِ أي تيقّنوا وتحقّقُوا أيّها المخاطَبون؛ لأنّ العلمَ هو اليقينُ.

إضافةُ الصّفةِ المشبَّهةِ (شديد) للفظِ (العقاب)، في قوله: ﴿شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾:

تحذيرُ منتهكِ المناهِي، وتبشيرُ التّائبِ الآيبِ

﴿أَنَّ﴾ حرفٌ يفيدُ التّوكيدَ، ﴿ٱللَّهَ﴾ لفظُ الجلالةِ اسمُ ﴿أَنَّ﴾، ﴿شَدِيدُ﴾ خبرُ أنّ صفةٌ مشبّهةٌ، ثمّ أضيفَ إلى ﴿ ٱلۡعِقَابِ﴾ اسمٌ زنة (فِعال)، وهو تحذيرٌ وتخويفٌ لمن يستحلُّ ما نهى اللّه عنه، وهو "وعيد لمِن انتهك محارمَه أو أصرَّ على ذلك"[1]، وافتتاحُ الآية ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ﴾ غايتُه الاهتمامُ بما سيردُ من كلامٍ، وحثُّ المخاطَب على تأمُّله "، وفيهِ تعريضٌ غالبًا بغفلةِ المخاطَبِ عن أمرٍ مهمٍّ... فالتَّصريحُ بالفعلِ الدَّالِّ على طلبِ العلمِ مقصودٌ للاهتمام"[2]، وسرُّ الاهتمام أنّ معنى الآية ولو ذكرَ ذلك خلوًا منَ الفعل لجازَ، إلّا أنّه أراد أنّ يُعرِّضَ بغفلة المخاطَب، ممّا مرّ من أحكامٍ، فجاء بالفعل: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ﴾، وزاد عليها ﴿أَنَّ﴾ المؤكّدةَ التّي أكّدت مضمونَ الخبر، بأنّه شديدُ العقاب، وهو بالمرصاد لمن خالفَ أمرَه وانتهكَ محارمَه.

الفعلُ ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ﴾ دالّ على اليقين يَنصِبُ مفعولَين:

تأويلُ الجملةِ مصدرًا معطوفًا على سابقِها، يربطُ السّياقَ بالمعنى

ولَمَّا كانت ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ﴾ يقينيّةً، فإنّ بها حاجةً لمفعولَين ولوجود ﴿أَنَّ﴾، فهي واسمُها وخبرُها تسدُّ مسدَّ مفعولَي اعلَمُوا، وهي كذلك

(1) القاسمي، محاسن التّأويل: 6/2162.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/314.

على تأويل مصدرٍ معطوفٍ على ما سبق، تقديرُه (واعلمُوا شدّةَ عقابه كائنةً أو حاضرةً).

المشاكَلةُ بين الخوفِ والرّجاءِ في الآيةِ:

المؤمنُ متأرجحٌ بين خوفٍ منَ العقابِ، ورجاءٍ للثّوابِ

لقد عقّبَ بقولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وهو تعقيبٌ فيه مشاكلةٌ بديعةٌ بين الخوفِ والرّجاءِ، وهذا هو حالُ المؤمنِ متأرجحٌ، بين الخوفِ والرّجاءِ، فقد وردَ في الأثرِ: «لَو وُزِنَ خَوفُ الْمُؤمِنِ وَرَجَاؤُهُ، مَا زَادَ خَوفُهُ عَلَى رَجَائِهِ، وَلَا رَجَاؤُهُ عَلَى خَوفِهِ»[1]، ورجّحَ الحقُّ ﷻ الرّجاءَ على الخوف.

ورودُ التّعبيرِ بأنّه غفورٌ رحيمٌ، بعد العقابِ الشّديدِ:

مقابلةُ صفةِ شدّةِ العقابِ، بصفتَي الغُفرانِ والرّحمةِ

فبعدَ أن حذّرهم من عقابه الشّديدِ، ثنّى بأنّه غفورٌ رحيمٌ، في آيةِ مغفرةٍ ورحمةٍ، مطابقةٍ لآيةِ العقاب، بل وتزيدُ عليها، ففي آيةِ العقابِ ذكرَ صفةً واحدةً، من صفاتِه تعالى، وهو قولُه: ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾، وهي صفةٌ مشبَّهةٌ إلّا أنّه في الآيةِ الأخرى ذكرَ صفتَين من صفاتِه تعالى، فذكرَ صفةَ الغفورِ، وذكرَ صفةَ الرّحيمِ، وهو ما عبّر عنه الشّاعرُ بقولِه:

أَنَا مُذنِبٌ أَنَا مُخطِئٌ أَنَا عَاصِ *** هُوَ غَافِرٌ هُوَ رَاحِمٌ هُوَ كَافِ
قَابَلْتُهُنَّ ثَلَاثَةً بِثَلَاثَةٍ *** وَلَتَغلِبَن أَوصَافُهُ أَوصَافِي[2].

صِيغتَا المبالغةِ ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، أقوى منَ اسمِ الفاعلِ(غافرٌ رَاحِمٌ):

يَقيني بأنّ الله يَقيني، من عذابِه بغُفرانِه

وكلاهما من مبالغةِ اسمِ الفاعلِ ﴿غَفُورٌ﴾، صيغةُ مبالغةٍ زنةُ (فعُولٌ)، وهو أقوى وأبلغُ من غافرٍ، و﴿رَّحِيمٌ﴾ صيغةُ مبالغةٍ زنةُ (فَعيل)، وهو أقوى وأبلغُ من راحم، فههنا رجّح الحقُّ ﷻ جانبَ الرّجاء على جانب الخوفِ، من جهتين كمًّا ونوعًا، فمنَ الكمِّ واحدةٌ

(1) البيهقي، شعب الإيمان: 2/327.
(2) البيتان منسوبان للشّافعيّ، وقد ذكرهما الآلوسيّ دون نسبة، روح المعاني: 5/67.

للخوف ﴿شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾، واثنتان للرّجاء ﴿غَفُورٌ﴾ ﴿رَّحِيمٌ﴾، ومن جهة النّوعِ أنّ ﴿شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ صفةٌ مشبّهةٌ، جعلها للخوف، و﴿غَفُورٌ﴾ ﴿رَّحِيمٌ﴾ صيغتا مبالغةٍ، جعلهما للرّجاء، والأوّل دالٌّ على الكثرة، والثّاني لمن صار له كالطّبيعةِ والعَطيَّةِ[1]، جانبُ الرّجاء أغلبُ، وكلاهما خبرٌ للمبتدأ (اللّه).

تقديمُ العقابِ على المغفرةِ والرّحمةِ، إيذانٌ بالعَفوِ والغُفرانِ:

سبقت رحمةُ اللهِ غضبَه، فعفا عنِ العباد حين يتوبُون

وفعلُ الأمرِ ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ﴾ يتعدّى إلى كونِه تعالى شديدَ العقاب، ويتعدّى إلى كونِه غفورًا رحيمًا، فقد عطفَ الجملةَ الثّانيةَ ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ على الجملةِ الثّانيةِ ﴿أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾، فهلّا عكسَ التّرتيبَ وخالفَ؟ وهل يختلفُ المعنى؟ والجوابُ أنّ في "تقديم العقاب على المغفرة والرّحمة، إيماءً إلى أنّ العقابَ قد ينتهي بالمغفرةِ والرّحمةِ؛ لأنّ رحمتَه تعالى سبقت غضبَه"[2]، ولقولِه ﷺ: «أنّ اللّه لَمَّا قَضى الخَلقَ، كَتَبَ عِندَهُ فَوقَ عَرشِهِ: أنّ رَحمَتِي سَبَقَت غَضَبِي»[3].

تقديمُ (الغفور) على (الرّحيم) في قولِه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾:

المغفرةُ سلامةٌ، والرّحمةُ غنيمةٌ

وفي تقديم الغفورِ على الرّحيم، أسبابٌ منها أنّ المغفرةَ للمُكلّفين منَ البشر، وحيثُما وردَ ذكرُ المكلَّفين متقدِّمًا، تقدّمَ الغفور على الرّحيم[4]، وهنا تقدّم ذكرُهم في تحليل الصّيد وتحريمِه، وثَمَّةَ سببٌ ثانٍ، في "تقديم الغفور على الرّحيم، أنّ المغفرةَ سلامةٌ، والرّحمةَ غنيمةٌ، والسّلامةُ مطلوبةٌ قبلَ الغنيمةِ"[5]، وأنّ الرّحمةَ أعمُّ منَ المغفرةِ، فهي تشملُ البشرَ والحيوانَ وأضرابَهم، وآيةُ ذلك

(1) أبو حيّان، ارتشاف الضّرب: 5/2281.
(2) المراغي، تفسير المراغيّ: 7/37.
(3) البخاري، صحيح البخاري، الحديث رقم: (7422).
(4) فاضل السّامرائيّ، من أسرار البيان القرآنيّ، ص: 160.
(5) فاضل السّامرائيّ، التّعبير القرآنيّ، ص: 57.

قولُه ﷺ من حديثٍ طويلٍ «... فَمِن ذَلِكَ الجُزءِ تَتَرَاحَمُ الخَلَائِقُ، حَتَّى تَرفَعَ الدَّابَّةُ حَافِرَهَا عَن وَلَدِهَا، خَشيَةَ أنّ تُصِيبَهُ»[1]، فالرّحمةُ عامّةٌ، وقد قدّمَ الرّحيمَ على الغفورِ في موضعٍ آخرَ هو قولُه تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلۡغَفُورُ ٢﴾ [سبأ: 02]؛ لأنّ السّياقَ هنا في جميع الخلائقِ وليست مُقتصرةً على البشرِ المكلَّفين.

(1) مسلم، صحيح مسلم، الحديث رقم: (2752).

﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا تَكۡتُمُونَ ٩٩﴾

[المائدة: 99]

۞ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ما ذُكر من عقابِ الله وغُفرانِه، هو جوهرُ بلاغِ الرّسولِ ﷺ للنّاس:

في الآيةِ السّابقةِ ذكرَ الحقُّ تبارك وتعالى أنّه شديدُ العقاب ترهيبًا، وأنّه غفورٌ رحيمٌ ترغيبًا، فنزلت هذه الآيةُ، بمعنى "أنّه كان مكلّفًا بالتّبليغ، فلما بلّغَ خرجَ عن العُهدةِ، وبقيَ الأمرُ من جانبكم"[1]، ثمّ زاد بأنّه يعلمُ ما تُظهرونَه وما تخفونَه؛ فمخالفتُكم تُدخلُكم في حيِّزِ العقابِ، وطاعتُكم تُدخلُكم في حيِّزِ الغُفرانِ والرّحمةِ.

۞ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

تُظهرون ما في دواخلِكم، وتُفصِحون عمّا في سرائرِكم

1) ﴿تُبۡدُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مُسنَدٌ لواو الجماعة، الفعلُ المجرّدُ منه "بدا الشّيءُ يَبدو بدُوًّا، إذا ظهر وبدا لَهُ فِي هَذَا الأَمر بَدَاءٌ"[2]، وهو المعنى المرادُ في الآيةِ، أي تُظهرون ما في دواخلِكم، فكلُّ شيء يُظهره الإنسانُ، فقد أبداهُ[3].

الكِتمانُ سترُ الشّيءِ وتغطيتُه عنِ النّاس

2) ﴿تَكۡتُمُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مُسنَدٌ لواو الجماعة، الفعلُ المجرّد منه (كَتَمَ)، وهو نقيضُ الفعلِ السّابقِ ﴿تُبۡدُونَ﴾، ومصدرُه الكِتمانُ، وهو يناقضُ الظّهورَ والإعلانَ[4]، "وحقيقةُ الكتم سترُ الشّيء وتغطيتُه"[5]، وهذه المعاني متقارِبةٌ، وهي المقصودةُ في الآيةِ الكريمةِ.

---

(1) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/109.
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (بدا).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (بدا).
(4) الخليل، العين: (بدا).
(5) السّمين، عمدة الحفّاظ: (كتم).

۞ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

تأكيدُ مُهمّةِ البلاغِ عنِ الله، وأنّه عالمٌ بظواهرِ البشر وبواطِنِهم

المعنى هنا هو في تبليغِ الرّسولِ ﷺ للمؤمنين، وعن مراقبتِه سبحانه لعبادِه، وإحصاءِ أعمالهم عليهم، فما على الرّسولِ ﷺ إلّا البلاغُ، وإيصالُ ما كلّفَه اللّه به لهم، وليس عليه الهدايةُ، فإن لم يمتثِلُوا ولم يُطيعوا فلا يَضرّون إلّا أنفسَهم، وما يَجنون إلّا عليها، ولا عذرَ لهم في التّفريطِ، وأمّا الرّسولُ ﷺ، فقد فعلَ ما يجبُ عليه، وقام بما أمرَه اللّه به، واللّه سبحانه لا يَخفى عليه شيءٌ من أحوالِكم، أي نفاقُكم ووفاقُكم، ظاهرًا وباطنًا فيجازِيكم به[1].

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

ممّا يجري مجرَى المثلِ، ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾:

الجملةُ مستأنَفةٌ مبيّنةٌ لمهمّةِ الرّسول ﷺ الإبلاغيّةِ

﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾، جملةٌ مستأنَفةٌ مبيّنةٌ أنّ مهمّةَ الرّسول ﷺ هي البلاغ حَسب، وقد قامت عليكم الحجّةُ والبرهانُ، بعد ما قدَّم منَ التّرهيب بشدّة عقابِه، والتّرغيبِ بغُفرانِه ورحمتِه، "أتبعه بالتَّكليفِ بقولِه ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾، يعني أنّهُ كان مكلَّفًا بالتَّبليغِ، فلمَّا بلَّغَ خرجَ عنِ العُهدةِ، وبقيَ الأمرُ من جانبكم"[2]، والعبارة مكرَّرة بتمامِها في [سورة النّور من الآية: 29]، وقد غدت هذه الآيةُ كالمَثَل[3]، يُضربُ للتّشديدِ والوعيدِ فيمن خالفَ، و(ما) نافية، وهي منَ الألفاظ التّي لها الصّدارةُ في الكلامِ، قولُه: ﴿عَلَى ٱلرَّسُولِ﴾، جارٌّ ومجرورٌ، متعلّقٌ بمحذوفٍ خبر مقدّم، وتقديمُه ليس من باب الوجوبِ، بل من باب الجوازِ، والألفُ واللّامُ في الرّسول عهديّةٌ، فهو محّمد المصطفى ﷺ.

---

(1) القنّوجي، فتح البيان: 4/59.

(2) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/109.

(3) الخوارزميّ، الأمثال المولّدة، ص: 348.

أسلوبُ القصرِ ودَلالتُه، في قولِه: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾:

الاستثناءُ المفرّغُ وأثـــرُه في تبريز معنى الآيةِ

﴿إِلَّا﴾ أداةُ استثناءٍ مُلغاةٌ وتحقّقُ مع (ما) النّافية الحصرَ أو القصرَ، فـ(مَا) ألغتِ الاستثناءَ الكامنَ في (إلّا) والمعنى (عَلَى الرَّسُولِ البَلَاغُ) إلاّ أنّهما معًا حقّقتا القصرَ، ﴿ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ اسمُ مصدرٍ زنةُ (فعال) واسمُ المصدر موافقٌ للمصدر في معناه في دَلالتِه على الحدث وهو هنا التّبليغُ[1] وفعلُه (بلّغ) المضعَّفُ (بلّغ تبليغًا) واسمُ مصدرِه ﴿ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾.

دَلالةُ التّعبيرِ في القرآن، بالبَلاغِ دونَ التّبليغ:

الألــفُ والـلّامُ في لفظِ (البَلاغ) عـهـديّـةٌ، تُنبئُ عـن أصـلِ هـذا البلاغِ

ويُلحظُ أنّه ورد في جميع القرآن اسمُ المصدر (بلاغ)، ولم يردِ المصدرُ (تبليغ)، والسّرُّ في ذلك أنّ جميعَ ما وردَ استعملَه القرآنُ الكريمُ استعمالَ الاسم، من غيرِ أن يذكُرَ فعلَه لفظًا مثل: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧﴾ [نوح: 17]، أو تقديرًا مثل ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ﴾ [هود: 69]، لذلك وردَ باسمِ المصدرِ، وهو هنا أي (البَلَاغُ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ جوازًا؛ لأنّه معرفةٌ، وتعريفُه بالألفِ واللّامِ العَهديّةِ أي البلاغُ المعهودُ المعروفُ، وهو شرائعُ الإسلام.

﴿ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ مقصورٌ من بابِ قصرِ الصّفةِ على الموصوفِ ﷺ:

القـصـرُ ليس بحقيقيٍّ؛ لأنّ عـلى الـرّسـولِ ﷺ مهامَّ أُخرى غيرَ البلاغِ

والمبتدأُ هنا هو المحصورُ أو المقصورُ، لوُقوعِه بعد إلّا أي قصرُ الخبرِ على المبتدأ، وهو من بابِ قَصرِ الصّفةِ على الموصوفِ، قصَرَ صفةَ التّبليغ والإنذار على الموصوفِ في هذه الآيةِ، وهو النّبيّ ﷺ، وهو قصرٌ إضافيٌّ "إذِ الكلامُ حول مسؤوليّةِ الرّسول ﷺ، تجاهَ قومِه في موضوع رسالتِه، ولا يدخلُ في هذه الدّائرةِ الخاصّةِ ما يجبُ على الرّسولِ من واجباتٍ أُخرى"، فمهمّتُه البلاغُ، أي التّبليغُ، وإيصالُ المعنى إلى المكلَّفين في أحسن صورةٍ، فليس عليه مثلًا هدايتُهم، ولا

(1) البغويّ، معالم التّنزيل: 3/104.

مجازاتُهم "، والقصرُ ليس بحقيقيٍّ؛ لأنّ على الرَّسولِ أمورًا أُخرَ غيرَ البلاغِ، مثلَ التَّعبّدِ للّه تعالى، والخروجِ إلى الجهادِ، والتَّكاليفِ الَّتي كلَّفهُ اللّه بها مثلَ قيامِ اللَّيل"(1).

مفهومُ الاستعلاءِ بالحرف (على) في قوله: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾:

أثرُ الأسلوبِ بالقصرِ والاستعلاءِ في انجذابِ النّفوس للبلاغ

﴿عَلَى ٱلرَّسُولِ﴾ جاء التّعبيرُ هنا بـ(على) حرفُ جرٍّ فائدتُه الاستعلاءُ(2)، كأنّ الأمرَ النّازلَ على الرّسول تلبَّسَ به، وتمكّنَ منه؛ لأنّه لو قال (إِلَى الرَّسُولِ)، لما أعطَى هذا المعنى، كما وردَ في آياتٍ أُخرى فإنّ (إلى) تدلُّ على الوصولِ، والأمرُ هنا أمرُ بلاغ؛ لذلك جاء بأسلوبِ القَصرِ، وليس للرّسولِ ﷺ سوى البلاغِ؛ وأنَّ الأمرَ نازلٌ من علٍ، فالرَّسولُ بشرٌ مثلُكم ليس له ما يَخلعُ على هذا البلاغِ لباسَ المهابةِ، لتتهيّأَ نفوسهم لتقبُّلِه والعملِ به.

تقديمُ المُسنَدِ إليه ﴿وَٱللَّهُ﴾ على المُسنَدِ ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ﴾، لإفادة تقويةِ الحُكم:

لا يخفَى على اللّه ما يُبديه النّاسُ وما يخفونَه، فهو يعلمُ السرِّ وأخفَى

﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا تَكۡتُمُونَ﴾: الواوُ استئنافيّةٌ، والجملةُ بعدها مستأنَفةٌ، وهي جملةٌ ابتدائيةٌ، ﴿وَٱللَّهُ﴾ لفظُ الجلالة مبتدأٌ وتقديمُه على المسنَد لإفادة تقويةِ الحُكم(3) خبرُه (يعلمُ) هو جملةٌ فعليّةٌ زمنُها الحالُ أو الاستقبالُ، و(ما) بمعنى الّذي في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به، يعني يعلمُ الّذي تُبدونَه.

التّعبيرُ بـ(ما) الموصولةِ، وعدمُ التّعبير بـ(الّذي) الموصولة:

عبّرَ السّياقُ بلفظ﴿مَا﴾، ولم يعبّر بالّذي؛ لأنّ الّذي نصٌّ في الموصوليّة، فهو محدَّدٌ، أمّا ﴿مَا﴾ فهي مُبهمةٌ تقعُ على كلّ شيءٍ، والسّياقُ يقتضِيها؛ لأنّه أراد أنّ علمَه يُحيطُ بكلّ شيءٍ، ظاهرٍ منه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/61.
(2) ابن السّراج، الأصول في النّحو: 3/176.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/61.

ما يقتضيه السّياقُ القرآنيُّ يُوضعُ في موضعِه الّذي لا يصحُّ فيه غيرُه

وباطن، وقولُه ﴿تُبۡدُونَ﴾ جملةٌ منَ الفعل والفاعلِ، صلةُ الاسمِ الموصولِ، ثمّ عَطفَ عليه ﴿وَمَا تَكۡتُمُونَ﴾، وهو مثلُه تمامًا مع اختلافِ معنى الفِعلَين.

حذفُ العائدِ من قولِه: ﴿مَا تُبۡدُونَ﴾ وقولِه: ﴿وَمَا تَكۡتُمُونَ﴾:

التّعبيرُ بالعلمِ الدّالِّ على المعرفةِ

﴿مَا تُبۡدُونَ﴾ و﴿وَمَا تَكۡتُمُونَ﴾، العائدُ محذوفٌ فيهما، تقديرُه (مَا تُبدُونَهُ) و(مَا تَكتُمُونَهُ)، وفي حذفه تناسبٌ مع سياقِ الآيةِ، وكأنّ فيه إيماءةً إلى أنّ اللّه يعلمُ كلَّ شيءٍ، ولو كان خافيًا، أو أنّكم تُبدون غيرَه، فإنّنا نعلمُ "أنّ ظاهرةَ النّفاق تُعطي للمنافق حقوقَ المسلم الظّاهرةَ الموقوتةَ بحياته وزمنِه"[1]، أي ما تُبدون شيئًا، وتُضمرون غيرَه، والعلمُ في حقيقته اليقينُ، وهو يتعدّى لمفعولَين أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، لكنّه هنا بمعنى المعرفةِ؛ لأنّه يتعدّى لواحدٍ هو (مَا تُبدُونَ)، والتّعبيرُ بالعلم الدّالِّ على المعرفةِ، وذلك لـ "أنّ المعرفةَ علمٌ بعين الشّيءِ مفصَّلًا عمّا سواه، بخلافِ العلم، فإنّه قد يتعلَّقُ بالشّيء مجملًا"[2]، وهو مناسِبٌ لتمام الآيةِ، فالعلمُ هنا متعلِّقٌ بالشّيء على جهةِ التّفصيل، في أنّ علمَه مُستَولٍ على ما يُبدونه،"لأنّا نعلمُ ما عمِلَه العاملُ منكم، فأظهرَه بجوارحِه، ونطق به بلسانِه"[3]، ومستَولٍ على ما يَكتمونه، يعني "ما تُخفونَه في أنفسِكم من إيمانٍ وكُفرٍ، أو يقينٍ وشكٍّ ونفاقٍ"[4]، فكلُّه غيرُ خفيٍّ عليه سبحانه، بل "وذكرُ ما تبدونَ مقصودٌ منهُ التّعميمُ والشُّمولُ، معَ ما تكتمونَ... فلا يُظنُّ أنّ اللّه لا يعلَمُهُ"[5].

---

(1) الشّعراوي، تفسير الشّعراويّ: 6/3418.
(2) الفيروزآباديّ، بصائر ذوي التّمييز: 4/51.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 11/95 - 96.
(4) ابن جرير، جامع البيان: 11/96.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/62.

علّةُ تقديمِ قولِه: ﴿مَا تُبۡدُونَ﴾ على قولِه: ﴿وَمَا تَكۡتُمُونَ﴾:

وتقديمُ ﴿مَا تُبۡدُونَ﴾ على ﴿وَمَا تَكۡتُمُونَ﴾، هو تقديمٌ لما يلائمُ الطّبعَ، كتقديم الواحدِ على الاثنين، والاثنين على الثّلاثة في الحساب والعددِ، كقولِه تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النّساء: 03]، فالإنسان بطبيعتِه يُبدي كلامَه، وأحيانًا يكتمُ ما لا يريدُ إظهارَه فقدّمَ ما عليه الإنسانُ منَ الطّبيعة وأخّرَ سوى ذلك.

المطابقةُ بين قولِه: ﴿مَا تُبۡدُونَ﴾ وقولِه ﴿وَمَا تَكۡتُمُونَ﴾:

كما أنّ بين التّركيبَين مطابَقةً، بين ﴿تُبۡدُونَ﴾ و﴿تَكۡتُمُونَ﴾، فهما معنيانِ متضادّانِ، وجودُ أحدِهما بجانب الآخرِ يُعطي نصاعةً بيانيّةً، لا تتحقّقُ في وجود أحدِهما مُنفردًا بسياقٍ مختلفٍ.

الفرقُ المُعجميُّ بين لفظَيِ (الكتمان) و(الإخفاء):

القاموسُ القرآنيُّ تتلوّنُ فيه المفرداتُ بتلوّنِ السّياقاتِ، في دقّةٍ وإعجازٍ

وثمّةَ فرقٌ مُعجميٌّ في استعمال الكِتمان، وعدمِ استعمال ما يرادفُه لغةً، وهو الإخفاء؛ لأنّ "الكتمانَ غيرُ الإخفاء، فكتمُ الشّيءِ يعني أنّ الشّيءَ ظاهرُ الوضوحِ، ولكنَّ صاحبَه يَكتُمُه، أمّا الإخفاءُ فهو ما يدورُ بالخواطرِ، ويمكنُ أن يُخفيَهُ الإنسانُ، ولكنّه مع مُرورِ الوقتِ لا يستطيعُ ذلك"(1)، يؤيّده قولُ الشّاعرِ الجاهليِّ زهير بن أبي سُلمى:

وَمَهمَا تَكُن عِندَ امرِئٍ مِن خَلِيقَةٍ *** وَإِن خَالَهَا، تَخفَى عَلَى النّاسِ تُعلَمِ(2)

فاستعملَ الشّاعرُ الفعلَ (تخفى)، ولم يستعمل الفعل الآخر المرادفَ له من ناحية اللُّغة عمومًا، لكنّه لا يَحلُّ محلَّه، من جهة سياقِ البيتِ الشِّعريِّ، وكذا الواردُ في الآيةِ، فإنّ استعمالَ ﴿تَكۡتُمُونَ﴾

(1) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 6/3418.
(2) الأبيات من معلقةِ زهير بن أبي سُلمى، في ديوانه، ص: 36 - 37.

أبلغُ؛ لأنّ الكِتمانَ أعمقُ وأدخلُ، بينما الإخفاءُ يظهرُ، وينكشفُ مع مرورِ الأيّام، واللّه ﷻ عالمٌ بما يكتمُه المرءُ، وإن كان عميقًا لا يَظهرُ مع مرورِ الأيّام، ولأنّ الإخفاءَ قد يظهرُ وينكشفُ، من غير تدخُّلٍ، وبذلك لا تكون هناك مزيّةٌ لصفتِه تعالى، أمّا مع الكِتمان فمزيّتُه واضحةٌ بيّنةٌ، في أنّه مُطّلعٌ على أسرار النّفوسِ، وخبايا الأرواحِ.

﴿قُل لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ كَثۡرَةُ ٱلۡخَبِيثِۚ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ١٠٠﴾ [المائدة: 100]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الرّبطُ بين علم الله بالظّواهرِ والبواطنِ، والدّعوةِ لأكلِ الطّيّبِ ونَبذِ الخبيثِ:

بيّنَ تعالى في الآيةِ السّابقةِ، أنّ العلمَ له وحدَه دونَ سِواه، وأثبتَه لنفسِه الشّريفةِ، ولما بيّنَ ما مضى منَ الحلال والحرام، في الأكلِ والصّيدِ، ذكرَ "بأنّ الأشياءَ منها طيّبٌ وخبيثٌ، ولا يميّزُ هذا من ذاك إلّا الخلّاقُ العليمُ"[1]، ثمّ دعاهُم إلى تقوى اللّه، لا سيَّما أنّهم من أُولي النُّهى، ومن كان من هؤلاء فإنّه يفهمُ ويَعِي أنّ اللّه عالمٌ بظواهرِ الأمورِ وبواطنِها.

شَرْحُ الْمُفْرَداتِ:

لَا يَستَوِي بمعنى لا يتعادلُ، في القدرِ، ولا في الدّرجةِ

1) ﴿لَّا يَسۡتَوِي﴾: فعلٌ مضارعٌ وزنُه (يَفتعلُ)؛ لأنّ أصلَه (سَوَيَ)، ويُسمّى اللّفيفَ، لاجتماع حرفي علّةٍ في المجرّدِ، وهو يدلُّ على التّماثُلِ والتّعادُلِ، يقال "ساوَى الشّيءُ الشّيءَ، إذا عادَلَه، وساوَيتُ بَين الشَّيئَين، إذا عَدَلتَ بَينهما، وسَوّيتَ"[2]، والمعنى في الآيةِ أي لا يتعادلُ الخبيثُ والطّيّبُ، هذا في خُبثِه، وذاك في طِيبتِه، لا في المِقدارِ، ولا في الدّرجةِ، ولا في غيرِ ذلك، فهما على طَرفَي نقيضٍ.

2) ﴿ٱلۡخَبِيثُ﴾: اسمٌ على وزن (فَعِيل)، يمكنُ أن يكون صيغةَ مبالغة، أو صفةً مشبَّهةً، الجذرُ منه (خَبَثَ) "الخاءُ والباءُ والثّاءُ أصلٌ واحدٌ، يدلُّ على خلافِ الطَّيّبِ، يقالُ خبيثٌ، أَي ليسَ بطيِّبٍ"[3]، وهذا يشملُ الولدَ والزّرعَ والنّاسَ والأخلاقَ، وسوَى ذلك،

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/311.
(2) الأزهري، تهذيب اللّغة: (سوي).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (خبث).

وذكرَ أنّ "أَصلَ الخُبثِ في كلامِ العربِ المكروهُ؛ فإن كانَ منَ الكلام، فهو الشَّتمُ، وإن كانَ منَ المِلَل، فهو الكُفرُ، وإن كانَ منَ الطَّعامِ، فهو الحرامُ، وإن كانَ منَ الشَّراب، فهوَ الضَّارُّ"[1].

التّعجّبُ حالةٌ منَ الاندهاش والانبهارِ، بما ليس مألوفًا

3) ﴿أَعۡجَبَكَ﴾: فعلٌ ماضٍ، والأصلُ الثّلاثيُّ منه (عَجَبَ)، ومنه العَجَبُ والتّعجُّبُ وما اشتقّ منه، وهو "حالةٌ تَعرِضُ للإنسان عندَ الجهل، بسببِ الشّيءِ، وقال بعضُهم: التّعجّبُ زيادةٌ في وصف الفاعل، خفيَ سببُها"[2]، ولذلك قالت العرب: إذا عُلم السّببُ بطَلَ العجبُ، فالتّعجّبُ حالةٌ منَ الاندهاش، تحصل لخفاء السّبب، فلا تعجب، لكثرة الخبيث؛ لأنّه زائلٌ، فالعِبرةُ ليست بالكثرةِ.

4) ﴿كَثۡرَةُ﴾: الأصلُ فيه الكافُ والثّاءُ والرّاءُ، والفعلُ منه كَثُرَ يكثُرُ، والكثرةُ هنا مصدرٌ، ومعنى الكثرةِ في لُغة العرب ضدُّ القِلّة[3] وهو واضحٌ بيّنٌ.

5) ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾: "اسمٌ مبهَمٌ للجماعة... فإذا ضُمّت اللّامُ مع الهمزةِ، فقيل أُلُو فهو اسمٌ ظاهرٌ للجماعة أيضًا بمعنى ذَوِي، لا واحدَ له من لفظِه، ولا يُستعمل إلّا مضافًا"[4]، ويردُ بمعنى أصحابٍ، وفي الآيةِ ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ بمعنى أصحابِ الألبابِ النّيّرةِ الّذين هداهم الله، وقولُه تعالى: ﴿ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾: جمعٌ مكسّرٌ زنةُ (أفعَال)، يُستعملُ للقلّة، مفردُه لُبٌّ وجذرُه (لَبَبَ)، و"اللّامُ والباءُ أَصلٌ صحيحٌ يدلُّ على لزومٍ وثباتٍ، وعلى خُلوصٍ وجودةٍ"[5]، ولَمّا كان كذلك منَ الخُلوص والجَودة، ولما كان خاليًا منَ الشّوائب متنزِّهًا منَ العيوب، "علّق الله تعالى الأحكامَ

(1) ابن منظور، لسان العرب: (خبث).
(2) السّمين، عمدة الحفّاظ: (عجب).
(3) ابن دريد، جمهرة اللّغة: 1/422.
(4) نشوان الحميري، شمس العلوم: 1/303.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (لبب).

الّتي لا تدركُها إلّا العقولُ الزكّيةُ بأُولي الألبابِ، فخاطبهم بها دونَ مَن عَداهم"[1].

المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

الطّيّبُ وإن قلَّ ونـدُر، خيرٌ من الخبيث وإن تراكمَ وكثُر

نفى الحقُّ ﷻ المساواةَ بين الطّيّبِ والخبيث، والخيرِ والشّرِّ ومن متعلَّقاتهِ، وعدمُ إعجاب المرءِ بالخبيث وإن كثُرَ وعمَّ، ووجوبُ تقوى اللّه، لنيل الفلاحِ، ونفيُ المساواةِ عندَ اللّه سبحانه عامٌّ بين الجيّد والرّديء منَ الأشخاصِ، والأعمالِ، "فإنّ العِبرةَ بالجَودةِ والرّداءةِ دون القِلّة والكثرةِ، فإنّ المحمودَ القليلَ، خيرٌ منَ المذموم الكثيرِ، والخطابُ لكُلِّ مُعتبر، فاتّقُوه في تحرّي الخبيثِ وإن كثُر، وآثِرُوا الطّيّبَ وإن قلَّ لعلّكم تُفلحون، راجين أن تبلغُوا الفلاحَ"[2].

الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

﴿قُل لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ جملةٌ بليغةٌ تَجري مَجرَى المَثَل:

ليستِ العبرةُ بالكثرةِ والطّفرةِ، بل بالحِلّيّةِ والحُرمةِ

﴿قُل لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾، ورد هذا التّركيبُ اللُّغويُّ مرّةً واحدةً في القرآنِ الكريم، أمّا أسلوبُ نفيِ الاستواءِ بالفعلِ المضارعِ ﴿لَّا يَسۡتَوِي﴾، فقد ورد أربعَ مرّاتٍ، وهو منَ التّراكيبِ اللُّغويّةِ الّذي جرى مَجرَى الأمثال[3]، يُقال لمن يَعدمُ النّظرَ والتّفريقَ بين الصّالح والطّالحِ.

دَلالةُ تصديرِ الكلامِ بالفعلِ ﴿قُل﴾

يستحيلُ في حقِّ الرّسول كِتمانُ ما أمرَه اللّه ببلاغِه

﴿قُل﴾ فعلُ أمرٍ مِن قال، والأصلُ (قُوَلَ) اجتمع ساكنان، سكونُ حرفِ العلّة الواو، وسكونُ آخرِ فعلِ الأمر، فحُذفُ حرفُ العِلّة، فصار (قل)، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ لا يجوزُ إظهارُه، تقديرُه: أنت؛ يعني يا أيها المخاطَبُ ﴿قُل﴾، وفي تصديرِ الآيةِ بهذا الفعلِ ما يدلُّ على العنايةِ والاهتمامِ بالحُكمِ الّذي سيأتي، لأنّه ﷺ مأمورٌ بأن

(1) السّمين، عمدة الحفّاظ: (لبب).
(2) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/145.
(3) الثّعالبيّ، التّمثيل والمحاضرة، ص: 18.

يقولَ جميعَ ما هو مبلِّغٌ بقولِه، فإذا نصَّ بلفظةِ ﴿قُل﴾، دلّ ذلك التّخصيصُ على الأهميةِ[1].

(لا) النّافيةُ تُمحِّضُ الفعلَ المضارعَ للمستقبلِ:

استغراقُ الفعلِ المنفيِّ للزّمانِ المستقبليّ، يدومُ بهِ الحُكمُ إلى يومِ القيامةِ

﴿لَّا﴾ نافيةٌ ودخولُها على الفعلِ المضارعِ، يخلِّصُه للاستقبال[2]، بعد أن كان متردّدًا محتمِلًا بين الحالِ والاستقبالِ، لكنّها لا تعملُ فيه شيئًا البتّةَ، ﴿يَسۡتَوِي﴾ فعلٌ مضارعٌ مخلَّصٌ للاستقبال، بفعل ﴿لَّا﴾، كما أنّ وجودَ الفعلِ ﴿يَسۡتَوِي﴾ في حيّزِ الفعل ﴿قُل﴾، مُؤذنٌ بالاستقبال؛ لأنّ ﴿قُل﴾ فعلُ أمرٍ، يُتوقّع حصولُه في المستقبل، فجاءت ﴿لَّا﴾ لتؤكِّدَ هذا المضمونَ.

لفظُ الطّيّب، من قولِه: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾، معطوفٌ لفظًا، وفاعلٌ ثانٍ معنًى:

﴿يَسۡتَوِي﴾ فعلٌ معتلٌّ ناقصٌ منتهٍ بالياء، لفظُ ﴿ٱلۡخَبِيثُ﴾ فاعلُ الاستواء، ﴿وَٱلطَّيِّبُ﴾ الواو عاطفةٌ وما بعدها معطوفٌ على ﴿ٱلۡخَبِيثُ﴾ وهو وإن كان معطوفًا، فإنّه فاعلٌ ثانٍ في المعنى؛ لأنّ فعلَ الاستواءِ يقتضي وجودَ فاعلَين، وفيه إلماحةٌ دَلاليّةٌ في أنّ الطّيّبَ لا يمكُن أنّ يكونَ تابعًا للخَبيث، بل هو مُستقِلٌّ عنه، وطرفٌ ثانٍ في الحياة، "فيندرجُ تحتهما حلالُ المالِ وحرامُهُ، وصالحُ العملِ وفاسدُهُ، وجيّدُ النَّاسِ ورديئُهم، وصحيحُ العقائدِ وفاسدُهَا"[3]، وغيرُ ذلك منَ المتقابلاتِ، لأنّه لفظٌ عامٌّ، ولا يجوز قصرُه على معنًى منَ المعاني، كقصرِ الخبيثِ بالكافرِ، والطّيّبِ بالمؤمن، أو قصرِ الخبيث بالحرامِ، والطّيّبِ بالحلالِ، وإن كان يؤيّدُه سببُ النّزول[4]؛ لأنّ

(1) الدرر السنية، التّفسير المحرّر: 4/519.

(2) ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 322.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/30.

(4) خلاصتُه أنّ أعرابيًّا أراد أن يُنفقَ منَ المال الحرام في طاعة الله، فقال له ﷺ: «إنَّ اللّهَ لاَ يَقبَلُ إلاّ الطّيِّبَ»، فأنزل الله تعالى الآيَةَ تصديقًا له. الواحدي، أسباب نزول القرآن، ص: 210.

العِبرةَ بعُمومِ اللّفظِ لا بخصوصِ السّبب، "والصَّحيحُ أنّ اللَّفظَ عامٌّ في جميعِ الأُمورِ، يُتصوَّرُ في المكاسبِ والأَعمالِ، والنَّاسِ، والمعارفِ منَ العلومِ وغيرِها"[1].

الاستعارةُ التّصريحيّةُ في قولِه: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾:

كـلُّ طـيِّـبٍ مُـسـتـسـاغٌ محبوبٌ، وكلُّ خبيثٍ مكروهٌ منبُوذٌ

وفي جملة ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ استعارةٌ تصريحيّةٌ[2]، "فشبّه الحلالَ بالطّيّبِ في حلاوتِه وتقبُّلِ النّفس له ترغيبًا فيه، وشبّهَ الحرامَ بالخبيثِ في كراهيّته وعُزوفِ النّفس عنه تنفيرًا منه"[3]، وفيه مقابلةٌ بين الخبيثِ والطّيّب.

دَلالةُ التّقديمِ والتّأخيرِ في قولِه: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾:

يـتـقـدّمُ الـلّـفـظُ في اللّسانِ بقدرِ تقدُّمِه في الجَنانِ

في هذه الآيةِ تقدّمت لفظةُ الخبيثِ، وتأخّرت لفظةُ الطّيّبِ، وهو أمرٌ لا بدَّ منه في أيِّ خطابٍ، أن تتقدّمَ بعضُ الألفاظِ وتتأخّرَ أُخرى، وكما قيل: فتقدّمُ ما يقدّمُ، يكون بحسب تقدُّمِه في الجَنان، والعلّةُ هنا في تقدّمِ الخبيثِ علّةٌ مركّبةٌ، وهي كثرةُ الخبيث عامّةً، تؤيّدُه آياتٌ أُخرى في المعنى العامّ للخبيث، كقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ١٠٣﴾ [يوسف: 103].

التّقديمُ بما يُلائمُ السّياقَ البُعديَّ للآيةِ:

تـقـديـمُ لـفـظِ الخبيثِ لتصدُّرِ الفُجّار، وغلَبةِ شُـرورِهـم في المجتمعِ

وفرعُ العلّةِ المركّبةِ الآخرُ هو السّياقُ البُعديُّ للآيةِ، من قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾، فصرّح هنا بكثرة الخبيث، وحذّرَ من أن يُعجبَ به الإنسانُ؛ لأنّ العبرةَ ليست بالكثرةِ، بل بالجودةِ، ولو تتبّعنا لفظةَ الخبيث في القرآن الكريم، لوجدناها مقدّمةً في جميع الآيات، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: 179]، وقوله تعالى: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ وَٱلطَّيِّبَٰتُ

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 8/225.
(2) أسلوبٌ في البلاغة يعتمدُ على التّشبيه، وفي هذا النّوع يصرّحُ فيه بلفظ المشبّه به كتشبيه الكريم بالبحر، ينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، ص: 267.
(3) صافي، الجدول: 7/35.

﴿لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِۚ﴾ [النّور: 26]، وهلُمّ جرًّا في بقية الآيات، في نحوِ تسعةِ مواضعَ، تقدّمَ فيها لفظُ الخبيث على الطّيّب، وهناك سببٌ آخر لتقديمِ ما قُدّمَ، فهو "للإشعارِ من أوّلِ الأمرِ بأنّ القصورَ الّذي يُنبئُ عنه عدمُ الاستواءِ فيه لا في مقابِلِه"[1] فإنّ قولَه بادئَ الأمر: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْخَبِيثُ﴾، يُشعرُ بأنّ عدمَ الاستواءِ مُتأتٍّ منَ الخبيث لا منَ المقابل له، وهو الطّيّبُ، ونضيفُ أنّ ابنَ عاشور ذكر سبباً آخر، وهو إضافيٌّ وليس جوهريًّا، وهو أن يكونَ في الآيةِ "إشارةٌ إلى كثرةِ نصارَى العربِ في الشّامِ والعراقِ ومشارفِ الشّام؛ لأنّ المسلمينَ قد تطَلَّعُوا يومئذٍ إلى تلكَ الأَصقاعِ"[2].

قولُه: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِۚ﴾، أسلوبٌ يفيدُ الشّرطَ:

حــذفُ جــوابِ الشّرطِ منَ الآيةِ السّابقةِ

و﴿وَلَوْ﴾ هي أمُّ بابِ أدواتِ الشّرط غيرِ الجازمة، وهي "حرفٌ يدلُّ على امتناعِ الثّاني، لامتناعِ الأوّل"[3]، ولّما كان الأمرُ متعلّقًا بالشّرط، فمعنى الأوّلِ فعلُ الشّرطِ، ومعنى الثّاني جوابُ الشّرطِ، كقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِي ٱلْمِيعَٰدِ﴾ [الأنفال 42]، فعدمُ حصولِ المواعَدةِ يَنفي حصولَ الاختلاف، وقولُه: ﴿أَعْجَبَكَ﴾ فعلٌ ماضٍ، إلّا أنّ زمنَه النّحويَّ يدلُّ على الاستقبال؛ لأنّه شرطٌ، فالإعجابُ سوف يحصلُ في المستقبل، والكافُ ضميرٌ متّصلٌ مفعولٌ به مقدَّمٌ على الفاعلِ، وتقديمُه واجبٌ لاتّصاله، و﴿أَعْجَبَكَ﴾ هنا هو فعلُ الشّرط أو الأوّلُ على تعبيراتِ النَّحويّين، وفاعلُه المضافُ ﴿كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِۚ﴾، ولفظُ ﴿كَثْرَةُ﴾ مصدرٌ سماعيّ، والمصدر هو الحدثُ مُجرّدًا منَ الزّمن ولـمّا كان كذلك، فإنّ التّعبيرَ بالمصدر، يأتي للدَّلالةِ على قُوّةِ الوصفِ، وأنّه بلغَ الغايةَ حتّى أصبحَ الحدثَ نفسَه،

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/127.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/63.
(3) المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 276.

لكثرة ممارستِه له، وههنا أراد زيادةَ التّشنيع على صفةِ الخبيثِ، ولَمَّا كانت (لو) شرطيّةً، وجب أنّ يكونَ لها جُزآن، فعلُ الشّرط وهو موجودٌ، ممثَّلًا في قولِه: ﴿أَعۡجَبَكَ﴾، وجوابُ الشّرط "محذوف، تقديرُه: (ولو أعجَبك كثرة الخبيثِ، لَمَا استوى مع الطّيب)، أو لَمَا أجدَى شيئًا في المساواةِ"[1]، فالجوابُ إذن محذوفٌ، لدَلالة الكلامِ السّابقِ عليه، وحذفُ ما يُعلمُ جائزٌ، كما تقولُ العربُ، وفي (لو) معنًى آخر وهو مساواتُها لمعنى (أنّ)، وذلك لـ" أنّ الشَّرطَ متى كان مستقبلًا محتملًا، وليسَ المقصودُ فرضَه الآن أو فيما مضى، فهيَ بمعنى أنّ[2]، وهذا المعنى متحقّقٌ هنا، "فالخبيثُ ولو أَعجبكَ كثرتُهُ، يمتنعُ أنّ يكونَ مُساويًا للطَّيّبِ الّذي هو المعرفةُ والمحبَّةُ والطَّاعةُ، والابتهاجُ بالسَّعاداتِ الرُّوحانيَّةِ، والكراماتِ الرَّبَّانيَّة"[3].

البدءُ بالفاء الفصيحةِ من قولِه تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ من هذه الآيةِ:

﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَـٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾، الفاء هنا تُسمّى الفاءَ الفصيحةَ، وهي الّتي تُفصحُ عمّا قبلها "أي: إذا تبيّن لكم هذا فاتّقوا اللّه"[4]، ولفظُ ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ فعلُ أمرٍ مُسنَدٌ لجماعة المخاطَبين، فاعلُه الضّميرُ المتّصلُ الواو، ولفظُ الجلالة ﴿ٱللَّهَ﴾ منصوبٌ على التّعظيم، و(يا) حرفُ نداءٍ شائعُ الاستعمال في القرآن الكريم، وهو أطولُ أدواتِ النّداءِ صوتًا، واستعمالُه لأهميّةِ ما سيُلقَى من خطابٍ، و(أُولي) منادَى ومعناه أصحابُ وهو مضاف.

تقوَى اللهِ هي البابُ، الّذي يَلِجُهُ أُولو الألبابِ

قولُه: ﴿لَعَلَّكُمۡ﴾ لفظٌ يفيدُ التّرجّيَ، وقد يردُ للتّعليل:

لفظ ﴿لَعَلَّكُمۡ﴾ حرفٌ يفيدُ التّرجّي في أصل وضعِه، لكنّه قد يردُ في القرآن الكريم مُرادًا به التّعليلُ، وجملةُ ﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾

(1) السّمين، الدّرّ المصون: 4/433.
(2) ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 349.
(3) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/110.
(4) الدّرويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/27.

الجملةُ تذييلٌ بأمريّة التّقوى، وتعليلٌ بعلّةِ الفلاحِ

تذييلٌ بأمرِ التّقوى وتعليلٌ بعلّة الفلاح، والمعنى "واتّقوا اللّه بطاعتِه فيما أمركم ونهاكم...يعني بذلك أهلَ العقول والحِجَى، الّذين عقِلُوا عن اللّه آياتِه، وعرفُوا مواقعَ حُججِه...كي تنجحُوا في طلبِكم ما عنده"[1]، وقولُه: لعلّكم وإن كان من كلامِه تعالى، إلّا أنّ المعنى من عبيدِه كأنّه يخاطبُ نفرًا منَ البشر، هؤلاء أنِ اتّقوا لعلّكم تُفلحون؛ لأنّ اللّه تعالى يُرجَى ولا يرجُو عبادَه[2].

المجازُ في قولِه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ من هذه الآيةِ:

تُضافُ التَّقوى إلى اللهِ تعالى، تعظيمًا لعذابهِ وعقابِه

﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾: من باب المجازِ، أو على حذفِ مُضافٍ، أي اتّقُوا عذابَ اللّه وعقابَه"، وإنّمَا تُضافُ التَّقوى إلى اللّهِ تعالى، تعظيمًا لأمرِ عذابِه وعقابِه، وإلَّا فلا يمكنُ لأحدٍ أن يتَّقيَ ذاتَ اللّهِ تعالى، ولا تأثيرَ قدرتِه"[3]، وهو منَ الأساليبِ الإنشائيّةِ، والأمرُ فيه للتّهديد والوعيدِ، لمن لا يتّقي اللّه، مع ملاحظةِ أنّ فيه انتقالًا في الخطاب منَ المفرد ﴿وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ﴾ إلى الجمع ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، كي لا يَتوهّم متوهِّمٌ أنّ الخطابَ خاصٌّ، بل هو عامٌّ للأمّةِ جميعًا.

---

(1) ابن جرير، جامع البيان: 11/97.

(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2370.

(3) رشيد رضا، تفسير المنار: 1/105.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ ١٠١﴾ [المائدة: 101]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ضرورةُ الانقيادِ للبلاغِ، والعزوفِ عنِ الجدالِ وكثرةِ السّؤالِ

وجهُ مناسبةِ هذه الآيةِ لِما سبقَها من آياتٍ، أنّ قولَه تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا تَكۡتُمُونَ ٩٩﴾ [المائدة: 99]، فإنّه على معنى "ما بلَّغهُ الرّسُولُ إليكُم فخُذُوهُ، وكُونُوا مُنقَادين له، وما لم يبلّغه الرّسُولُ إليكُم، فلا تسألُوا عنه ولا تخوضُوا فيه"[1]، كي لا يُصيبَكم العنتُ والشّدّةُ جَرّاءَ فعلِكم هذا، ويُراد بالسّؤال المنهيِّ عنه في هذه الآية، "السّؤالُ عن سرِّ القدَرِ، فإنّ المقدَّرَ في علم اللّه تعالى لبعض النّاس ربّما يكون ممّا يغمُّه، كختمِه على الشّقاءِ، نعوذ باللّه، وكونِه جهنّميًّا، فنهى عن ذلك بقولِه: ﴿وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ﴾"[2]، ثمّ إنّ الحقَّ ﷻ ذكّرَهم بعدمِ استواءِ الخبيثِ والطّيّبِ، وأنّ على ذوي العقول أن يُميّزوا بينَها، ولَمَّا كان هذا وصفَهم، وهم فضلًا عن ذلك من أهل الإيمان بنداءِ اللّه لهم، بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ فإنّه لا ينبغي أن يَسألوا عمّا لا طاقةَ لهم به، إذا وقع الجوابُ، ولا سيّما أنّها أسئلةٌ ليست من شأنِهم؛ لأنّه تعالى عفا عنها وتركَها، فما وقعَ منها، فإنّ اللّه بعد ذلك غفورٌ لمن خالفَ أمرَه وندِمَ وتابَ، حليمٌ لا يعاجلُ بالعقابِ والعذابِ، ينتظرُ التّوبة من عباده، لينالُوا مغفرتَه.

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/111.
(2) القونويّ، حاشية القونويّ على تفسير البيضاويّ: 7/576.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾: (لا تَسأَلُوا)، فعلٌ مضارعٌ مِنَ الأفعال الخمسةِ، حُذفتِ النّونُ منه للجزم، أصلُه (تَسأَلُونَ) الماضي المجرّدُ منه (سَأَلَ)، وله غيرُ نوع في المتعدّي، وههنا متعدٍّ بحرف الجرِّ، ومعنى السّؤال، أنّها تَستدعي عِلمًا أو معرفةً، وما يُؤدّي إليهما، ويكون جوابُها باللّسانِ[1]، والمرادُ هنا الاستخبارُ، أي طلبُ معرفة الخبرِ في أمرٍ ما، وهي الأشياءُ الّتي سكتَ عنها الحقُّ ﷻ ليس نِسيانًا وإنّما رحمةً بكم، فإنّ سؤالَكم عنها هنا لغوٌ، وقد استخدم العربُ كلمةَ (أَشياء) ممنوعةً مِنَ الصّرف، ربّما على توهُّم زيادة الهمزةِ الأخيرةِ، مع أنّها لامُ الكلمةِ، ولم تُسمع الكلمةُ مصروفةً في أيٍّ مِنَ الشّواهدِ العربيّةِ، وبمنع الصّرفِ جاء قولُه تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾[2]، ولفظ (أشياء) في التّركيب "قال أبو إِسحاق الزجّاج، وعزاهُ للخليل، فقال: "قولُه تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المَائِدَة: 101] في موضعِ الخَفض، إلّا أَنّها فُتِحت لأنّها لَا تَنصرفُ، ونصُّ كلامِ الجوهريّ: قال الخَلِيل: إِنّما تُرِك صَرفُ (أَشياءَ) لأَنّ أَصلَهُ فَعلاء، جُمِعَ على غير واحدِه، كَمَا أَنّ الشُّعَراء جُمِع على غيرِ واحدِه، لأَنّ الفاعِل لَا يُجمعُ على فُعَلاء، ثمَّ استثقَلُوا الهمزتَينِ في آخِره، نَقَلُوا الأُولى إِلى أَوّل الكلمة، فَقَالُوا أَشياء، كَمَا قَالُوا أَينُق وقِسِيّ، فَصَارَ تقديرُه لَفعاء، يدُلُّ على صِحّة ذَلِك، أَنّه لَا يُصرَف، وأَنّه يُصَغَّرُ على (أُشَيَاء)، وأَنّه يُجمَع على (أَشَاوَي)، وقال السَّخاوِيّ الدِّمشقيّ في كِتَابه سِفر السَّعادة وسفيرِ الإِفادة، فيما نقله صاحبُ تاج العروس: وأحسنُ هَذِه الأَقوالِ كلِّها، وأَقربُها إِلى الصّواب، قولُ الكسّائيّ، لأَنّه فَعلٌ جُمِع على أَفعال، مثل سَيفٍ وأَسياف، وأَمّا منعُ الصَّرف فِيه، فعلى التَّشبيه بِفعلاء، وَقد يشبَّه الشّيءُ بالشّيءِ فيُعطَى حُكمَه، مع ما نقلَه الزّجاجُ، حين قال: وقد أَجمع البصريّونُ وأَكثَرُ الكُوفِيِّين على أَنّ قَول الكسائيِّ خطأٌ في هَذَا، وأَلزمُوه أَن لَا يصرِفَ أَبناءً وأَسماءً"[3].

2) ﴿تَسُؤْكُمْ﴾: فعل مضارع ماضيه المجرّدُ ساءَ، والسّوءُ المكروهُ والبلاءُ والعذابُ والشّرُّ والرّداءةُ[4] وكلُّ ما قيل من مثل هذه المرادفاتِ، ينطبق عليه اسمُ السّوء، فهي وما

(1) السّمين، عمدة الحفّاظ: (سأل).

(2) أحمد مختار، معجم الصّواب اللّغويّ: (شيأ).

(3) الزّبيديّ، تاج العروس، وكذلك لسان العرب: (شيأ).

(4) نشوان الحميريّ، شمس العلوم: 5/3256.

اشتقّ منها، كلمةٌ جامعةٌ لكلّ ما يُكرهُ ويُعابُ، ولكلِّ ما هو فاسدٌ وفيه ضررٌ؛ فإنّ سؤالَكم فيه ضررٌ ومساءةٌ عليكم.

3) ﴿حِينَ﴾: "الحاءُ والياءُ والنّونُ أصلٌ واحدٌ، ثمَّ يُحملُ عليه، والأصلُ الزَّمانُ، فالحينُ الزَّمانُ قليلهُ وكثيرهُ"[1]، ومعلومٌ أنّ لفظَ الحين يُستعملُ ظرفَ زمان، وهنا قرنَهُ بنزول القرآن "والمرادُ هنا على مدلولِه الأصليِّ، قال: هو كالوقتِ يصلحُ لجميع الزّمان طالت أم قصرت"[2]، والحينُ هنا مرتبطٌ بقولِه تعالى في الآية: "﴿وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ﴾، مَعنَاهُ: وَإِن صَبَرتُم حَتَّى ينزّلَ القُرآنُ؛ وجدتُم فِيهِ بَيَان مَا تحتاجون إِلَيهِ، بمجرّد نزولِ الحُكم في الآية "[3]، و(حين): صفةٌ لأشياء، أي: وإن تسألُوا عن هذه التّكاليفِ الصّعبةِ في زمان الوحيِ، وهو ما دامَ الرّسولُ بين أظهُرِكم، تُبدَ لكُم، ولكنّ الحينيّةَ هنا، فيها ما يشقُّ عليكم، حينما تُكلَّفون بما فيه تضحيّةٌ ورهقٌ[4].

4) ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾: والأصلُ من (قَرَأَ)، وفعلُه قرأ يقرأُ، ومصدرُه القرآنُ، مثل رُجحان وكُفران، وأصبحَ اسمًا عَلَمًا بالغَلبةِ، على كتابِ اللّه الّذي أنزلَه على رسولِه ﷺ منَ اللّوحِ المحفوظِ، ومعناه المُعجميُّ الجمعُ، "قال بعض العلماء: تسميّةُ هذا الكتابِ قُرآنًا، من بين كُتب اللّه، لكونِه جامعًا لثمرةِ كتبه، بل لجمعِه ثمرةَ جميعِ العلوم"[5]، وهو كلامُ اللّه المحفوظُ في الصّدور، الّذي تتلُوه الألسنةُ، المكتوبُ في المصاحف، وقد جمعَ بين دفّتيه الكلماتِ والآياتِ والسُّورَ، وجمعَ القصصَ والأخبارَ، والأوامرَ والنّواهيَ، والوعدَ والوعيدَ، وأنواعًا كثيرةً منَ الخطابِ[6]، وفي تعريفِ جامعٍ مُوجَزٍ: "القرآنُ الكريم: هو كلامُ اللّه تعالى المعجزُ، المنزّلُ على خاتم الأنبياءِ والمرسلينِ سيّدنا محمد ﷺ، بواسطة أمينِ الوحي جبريلَ عليه السلام، المنقولُ إلينا بالتّواتر، المتعبَّدُ بتلاوته، المبدوءُ بسورة الفاتحة، والمُختتَمُ بسورة النّاس، والمتحدَّى بأقصرِ سورةٍ منه"[7].

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حين).
(2) السّمين، عمدة الحفّاظ: (حين).
(3) السّمعاني، تفسير القرآن: 2/71.
(4) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/479.
(5) الرّاغب، المفردات: (قرأ).
(6) السّمين، عمدة الحفّاظ: (قرأ).
(7) د معبد، نفحات من علوم القرآن، ص: 11.

5) ﴿حَلِيمٌ﴾: صيغةُ مبالغةٍ، زنةُ (فَعِيلٍ)، الأصلُ منه (حَلَمَ)، ولهذا الأصل معانٍ ثلاثةٌ متباينةٌ ينطبقُ الأوّلُ على هذه اللّفظة في هذه الآية، الأوّلُ منه، هو "تركُ العجَلةِ... فالأوَّلُ الحلمُ خلافُ الطَّيشِ، يقالُ حلمتُ عنهُ أحلمُ، فأنا حليمٌ"[1]، وهو من صفاتِه تعالى، ومعناه "الّذي لا يستفزُّه عصيانُ العصاة، ولا يستخفُّه الغضبُ عليهم"[2]، مع أنّه ربُّهم وخالقُهم ورازقُهم، لكنّه لا يعاجلُهم بالعقوبةِ؛ ولذلك عبّر عنه بصيغةِ المبالغةِ، لاتّصافه بقُوّةِ الحِلم.

۞ المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

لا يحسنُ السّؤالُ عنِ المسكوتِ عنه، مخافةَ التّضييقِ والمشقّةِ

معنى الآيةِ النّهيُ عنِ السّؤالِ عن أشياءَ من أمورِ الدّين، ودقائقِ التّكاليفِ، أو منَ الأمورِ الغيبيّةِ أو الأسرارِ الخفيّةِ، أو غيرِ ذلك، ممّا يحتملُ أن يكونَ إظهارُها سببًا لحصول السّوءِ فيها، بأن يُشدّدَ عليكم في التّكاليفِ وكثرتِها، أو أن تظهرَ حقائقُ تفضحُ أهلَها[3]، ولعلّه بسببِ هذه الأسئلة ينزلُ التّشديدُ، أو تضييقٌ على عُمومِ المسلمين، فعدمُ السّؤالِ أو الصّبرُ لحين التّنزيل، هو الأسلمُ، وهذه الأمورُ التّي سألتُم عنها، وهي ليست من شأنِكم، لم ينسَها اللّه بل تركها رحمةً بكم، وهو غفورٌ لذنوبِ عبادِه حليمٌ عليهم.

۞ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

الخطابُ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، يَعقبُه أمرٌ مُهمٌّ دائمًا:

من بلاغةِ العبارةِ القرآنيّةِ، ما يفوقُ الأمثالَ العربيّةَ، روعةً وشائقيّةً

بدأ الحقُّ ﷻ هذه الآيةَ، بتعبيرِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، ومعناه العامُّ: (يَا أيّها الّذين صدقُوا اللّه ورسُولَهُ)، وهو خطابٌ يُنبئُ عن أمرٍ مُهمٍّ، فهو كما قال الأقدمون: إمّا أن يليَه أمرٌ أو نهيٌ، وههنا جاء

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حلم).
(2) السّمين، عمدة الحفّاظ: (حلم).
(3) المراغي، تفسير المراغيّ: 7/41.

بعده نهيٌ، فقال ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾، هذه الآيةُ جرت مجرى المَثَل.

الجزمُ قطعٌ لفظيٌّ، والنّهيُ قطعٌ معنويٌّ:

القطعُ للفعلِ المنهيِّ عنه، يحصلُ به التّشاكلُ اللّفظيُّ والمعنويُّ

صُدِّر النّهيُ بـ﴿لَا﴾ النّاهيةِ الجازمة، وهي تنهَى عنِ الفعل معنًى، وتَجزمُه لفظًا، والجزمُ له علاقةٌ بالنّهي من جهة المعنى، فالجزم قطعٌ، والنّهيُ كذلك، وهو أنْ تقطع الفعلَ، وتنتهيَ عنه؛ ولذلك وُضع الجزمُ والقطعُ للفعل المَنهيِّ عنه، ليحصُلَ التّشاكلُ اللّفظيُّ والمعنويُّ.

خروجُ الفعل ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ﴾ عن معناه الحقيقيِّ، الى النُّصحِ والإرشادِ:

دعوةٌ إلى مجانفةِ السّؤالِ، عمّا يجرُّ الوبالَ

ولأنّ العلاماتِ الإعرابيّةَ دلائلُ على المعاني، فإنّ قولَه: ﴿تَسْـَٔلُواْ﴾، فعلٌ مضارعٌ مُسنَدٌ لجماعة المخاطَبين، وقد جُزم بلا، فحُذفت منه النّونُ للجزم؛ لأنّ أصلَه (تَسأَلُونَ)، وصيغةُ النّهيِ هنا خرجت عن معناها الأصليِّ، إلى معنى الإرشادِ والنُّصحِ، في عدم السّؤال عمّا لا حاجةَ لك فيه، وقد يسوؤُك وقوعُه، وهذا التركيبُ المكوّنُ من (لا) النّاهية، وفعلِ السّؤال مجزومًا تركيبٌ فريدٌ في جميع القرآن، فلم يرد إلّا في هذا الموضع، قال الرّاغب في تفسيره: "الأشياءُ في البحث عنها وسؤالِها، ثلاثةُ أَضرُبٍ، ضربٌ يجبُ السّؤالُ عنه، وهو ما كُلّف الإنسانُ به، وبه أُمِرَ، وإيّاه توجّه أن أُفتي الجريحُ بالاغتسال، فقال: «قتلتموه، هلّا سألتموني عنه، شفاءُ العِيِّ السّؤالُ»[1]، وضربٌ يُكره أو يُحظرُ السّؤالُ عنه، وإيّاه توجّه قولُه: «اتركوني ما تركتكم، إنّما هلك من كان قبلكم، بكثرة سؤالِهم الأنبياءَ»[2]، وضربٌ يجوزُ السّؤالُ والسّكوتُ عنه، وهو ما يُستحبُّ أن يُحمدَ، ولا يُؤخذُ به الإنسانُ، إن بحث عنهُ واستكشف"[3].

(1) الإمام أحمد، المسند، الحديث رقم: (3056)، وأبو داود، السنن، الحديث رقم: (337).

(2) البخاري، صحيح البخاري، الحديث رقم: (7288)، ومسلم، صحيح مسلم، الحديث رقم: (1337) بلفظ مقارب.

(3) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 5/465 - 466، وكذلك الطّيبي، فتوح الغيب: 5/504 - 505.

أصلُ الفعل (سأل)، أن يكون متعدّيًا بنفسه أو بالحرف (على):

وهذا الفعل (سَأَلَ) على ضربين، الأوّل يتعدّى لمفعولين بنفسه، والثّاني يتعدّى بحرف الجرّ على، وهو المرادُ هنا، تقول: "سأَلته الشّيءَ بمعنَى استعطَيتُه إيّاه...وسأَلته عنِ الشَّيءِ استخبرتهُ "[1]، وهو المرادُ هنا، وهو بمعنى الاستفهام وطلبِ الخبرِ، و﴿عَنۡ أَشۡيَآءَ﴾، حرفُ جرٍّ مع مجروره، وهو يقترنُ كثيرًا بـ(سَأَلَ) وتصريفاتِه، وهو واردٌ باستفاضة في آيِ الذّكرِ الحكيم.

سأل هنا بمعنى الاستفهامِ وطلبِ الخبرِ

يُمنعُ الوقفُ على لفظِ ﴿أَشۡيَآءَ﴾؛ لأنّ ما بعدها مُتوقِّفٌ عليها معنًى:

ولا يجوزُ الوقفُ على أشياءَ؛ لأنّ ما بعدها متوقِّفٌ من جهة المعنى عليها، حتّى قولُه تعالى ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ﴾[2]، لأنّ سؤالَهم ذاك هو عنِ الأشياء الّتي عفا عنها، ونهاهم أن يَسألوا عنها "والشَّيءُ هوَ الموجودُ، فيصدقُ بالذَّاتِ، وبحالِ الذَّاتِ، وقد سأَلُوا عن أَحوالِ بعضِ المجهولاتِ أوِ الضَّوالِّ أَو عن أَحكام بعضِ الأَشياءِ"[3].

من سأل عمّا لا يَعنيه، لقيَ مالا يُرضِيه

سرُّ تنكير لفظةِ أشياءَ، لكونِها للعُموم لا للحَصرِ:

ووردت أشياءُ بلفظ التّنكيرِ، وله مغزًى، وهو أنّ التّنكيرَ يُفيدُ العُمومَ، وسؤالُهم هنا عن أشياءَ غيرِ محدّدةٍ، سكت عنها الشّرعُ، فهي مُحتملةٌ لأشياءَ كثيرةٍ، وآيةُ ذلك أنّ سببَ النّزول ذُكرت فيه رواياتٌ متعدّدةٌ، فهي عامّةٌ في كلّ عصرٍ ومصرٍ، ولو عرّفَها لأفادتِ الحصرَ زمانًا ومكانًا.

التّقعُّرُ في الأسئلةِ يُفضِي إلى عواقبَ وخيمةٍ

تنكيرُ لفظةِ ﴿أَشۡيَآءَ﴾ من بابِ التّحقيرِ والتّقليلِ:

وقد يكونُ من باب التّحقيرِ والتّقليل، فهذه الأشياءُ ليست ذاتَ فائدةٍ، فلا تَسألُوا عنها؛ لأنّها لو كانت كذلك، لبيّنَ القرآنُ والرّسولُ فيها بيانًا شافيًا، كقولِ "الرَّجلِ تضلُّ ناقتهُ أَينَ ناقتي،

السّؤالُ في ديننا يُبنَى على المقاصدِ، لا على العبثِ

(1) ابن منظور، لسان العرب: (سأل).
(2) الأشمونيّ، منار الهدى، ص: 259.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/66.

فأنزلَ اللّه سبحانه فيهم هذهِ الآيةَ"[1]، وقد كان النّبيُّ ﷺ وخلفاؤه الرّاشدون، يَكرهون بعضَ الأسئلةِ، إذا رأوا أنّها لتزجيةِ الوقتِ، أو أنّها للتّرف الفِكريِّ فحسب، وقد كان عمرُ بنُ الخطاب إذا سأله سائلٌ عن مسألة، قال له: هل وَقعت؟ فإن قال: نعم، أجابه إذا كان الجوابُ متيسّرًا، وإلّا جمع أهلَ الحلّ والعقد، وبذلَ وُسعَه في الاجتهادِ، وإيجادِ المخرجِ، وقد رَوَوا عن عمرَ أنّه ربّما علَا الرّجلَ بالدِّرة، يضربُه ليردَعَه، إذا تيقّنَ أنّه يتلاعبُ بالمسائلِ والأسئلة، قال القاضي أبو محمد: "ويحتملُ قولُه تعالى: ﴿وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ﴾، أن يكونَ في معنى الوعيد، كأنّه قال: (لا تسألُوا وإن سألتُم لقيتُم عبءَ ذلكَ وصُعُوبتهُ، لأنّكُم تكلّفُون وتستعجلُون علمَ ما يسُوؤُكم، كالّذي قيل له إنّه في النّار)[2].

انسجامُ الفعلِ المبنيِ للمفعولِ مع السّياقِ في قولِه: ﴿إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾:

ما أخفاهُ الله عنّا، هو محضُ لُطفٍ بنا

وهو فعلٌ مبنيٌّ للمفعول، ونائبُ الفاعل مستترٌ، يعودُ على أشياءَ، وبناؤه للمفعول ينسجمُ مع السّياق، وسببُ النّزول وهو عدمُ السّؤال عن هذه الأشياءِ الّتي تجلبُ المساءةَ والضّررَ؛ لذلك عبّرَ بها هنا أيضًا، بطريقة الحذفِ أو الإضمارِ، في بابِ البناءِ للمفعولِ لما لم يُسمَّ فاعلُه، على تعبيرِ سِيبَوَيه، وشبهُ الجملةِ ﴿لَكُمۡ﴾ جارٌّ ومجرورٌ، متعلّقٌ بالفعل قبلَه، ﴿تَسُؤۡكُمۡ﴾ فعلٌ مضارعٌ جوابُ الشّرط مجزومٌ، أي تلحقُكم المساءةُ، وهذا يُرجّحُ رواية "سؤالِ ذلكَ الرَّجلِ: من أَبي؟ لأنّهُ لو كُشفَ لهُ عن سرِّ أمّهِ، ربَّمَا كانت قد بغت عليهِ، فيلحقُ العارُ بهم"[3]، والفاعلُ مستترٌ تقديرُه (هي)، والعلّةُ في ذلك

(1) ابن العربيّ، أحكام القرآن: 2/213.
(2) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 2/246.
(3) ابن العربيّ، أحكام القرآن: 2/214.

أنّ البناءَ للمفعول يجعلُ ما يُبدَى في قولِه ﴿تُبۡدَ لَكُمۡ﴾، من أشياءَ مفترضةٍ، مجهولًا غيرَ معيّن، وهو ينسجمُ مع تنكيره للفظ (أشياء)، فيبقى الأمرُ عامًّا، وهو أقربُ إلى الدَّلالةِ، وأدقُّ في البيان.

دَلالةُ الميم على الجمعِ لخطابه بالحُكم مجموعَ المؤمنين:

السّياقُ القرآنيُّ يخاطبُ الفردَ للتّغيير، ويخاطبُ الأمّةَ للتّذكير

والكافُ مفعولٌ به، والميمُ علامةُ الجمع، ولكونِه خطابًا لمجموع المؤمنين، المُنسَلكين في أمريّةِ البلاغ، المصدَّرِ بالنّداء في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ﴾، وهو خطابٌ يطالُ الأمّةَ برُمّتها دونَ استثناء، ويدخلُ فيه كلُّ من بَدر منه ذلك القولُ، مع أنّ تطبيقَه عمليًّا ينسحبُ على أفرادٍ منَ الأمّةِ، يمارسون شهوةَ السّؤال، ولا يَضبطونَها بضوابطِها، وإن كان سببُ النّزول خاصًّا والجملةُ الشّرطيةُ ﴿إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾ تقعُ صفةَ الأشياء في ظهورِها ومساءتِها.

في جملةِ ﴿تَسُؤۡكُمۡ﴾ إيجازٌ بالحذفِ:

المساءةُ تكونُ منَ الأجوبةِ لا منَ الأشياءِ المسؤولِ عنها

والظّاهرُ في قولِه تعالى: ﴿تَسُؤۡكُمۡ﴾ أنّها على حذف مضافٍ؛ لأنّ المساءةَ تكونُ من جواباتِ الأسئلة الّتي تسألونَها، وليست منَ الأشياء نفسِها، "فإنّ من سألَ عنِ الحجِّ، لم يأمن أنّ يُؤمرَ بِهِ في كلِّ عام فيسوؤُه"[1]، في إحدى رواياتِ سببِ النّزولِ، في أنّ شخصًا سألَ النّبيّ ﷺ، عن فرضيّةِ الحجّ أهو كلَّ عامٍ أم مرّة في العمر؟ وألحّ في سؤاله، فنزلتِ الآيةُ.

التّعبيرُ بإن الشّرطيّةِ يُؤكّدُ أنّ الشّرطَ نادرُ الوُقوعِ:

الغالبُ أنّ الأحكامَ المنزّلةَ تسرُّ المؤمنين ولا تسُوؤُهم، إلّا ما ندَر كما ذُكِر

وفي التّعبيرِ بـ(إن) في أسلوبِ الشّرطِ، دليلٌ على ما تُرشدُ إليه الآيةُ، في ترك السُّؤال عمّا لا فائدةَ فيه، أو السّؤالِ الّذي يجلبُ المساءةَ، أو يجلبُ المشقّةَ في التّكليفِ، أو نحوِ ذلك، والأَولى تُرك

(1) البغويّ، معالم التّنزيل: 3/106.

السّؤالُ عنها، وآيةُ ذلك في التّعبيرِ بـ(إن) الشّرطيّةِ، فالأصلُ فيها أنّ "إن تدلُّ على أنّ الشَّرطَ نادرُ الوقوعِ، أو مرغوبٌ عن وقوعه"[1]، بخلافِ (إذا) المتضمّنةِ معنى الشّرط، فإنّ الفعلَ معها كثيرُ الوقوع.

عطفُ جملةٍ شَرطيّةٍ على الأُخرى يقتضِي تَكرارَ التّوقُّع:

ملمحُ ارتباط المعاني وتعانُقِها

﴿وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ﴾، وهنا عطفُ جملةٍ شرطيّةٍ على جملةٍ شرطيّةٍ سابقةٍ، بحرف الشّرط (إن)، والملمحُ البلاغيُّ هنا، هو ارتباطُ المعاني وتعانُقُها، في الجُملَتَين الشّرطيّتين المتواليتين في السّياقِ، وهما قولُه تعالى: ﴿إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾، وقولُه تعالى: ﴿وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ﴾، فالاحتمالان مُدرجانِ في دائرة التّوقُّع، وكأنّ السّياقَ القرآنيَّ، قد انتهج نهجًا استباقيًّا، يحضِّرُ فيه المجتمعَ للبلاء، قبل وقوعِه، ولئن كان الأمرُ محدودًا في إطار السّؤال المطروح آنئذٍ، ممّا نقلته كتبُ التّفسيرِ، وكتبُ أسبابِ النّزولِ، فإنّ المعالجةَ إنّما هي لتوقُّعِ استفحالِ الظّاهرةِ، وتجرُّئِ أصحابَ القلوبِ المريضةِ، والأفكارِ السلبية على طرحِ إشكاليّاتٍ مفخّخةٍ، تُزلزلُ كيانَ الأمّةِ، وتزرعُ فيها الفتنةَ، وتعملُ على أن تأتيَ على بنيانِها منَ القواعد، فلا تُبقي فيها ولا تذرُ، وهو علاجٌ حكيمٌ، عُرِض في أسلوبٍ بيانيٍّ سليمٍ، وسيبقى صالحًا لكلّ آنٍ، ومُتاحًا في كلّ زمان.

الضّميرُ ينوبُ عنِ الاسمِ في التّقديرِ:

لفظُ ﴿عَنۡهَا﴾ حرفُ جرٍّ، والمجرورُ هنا اسمٌ مذكورٌ سابقًا فعُوِّض منه هنا بالضّمير؛ لأنّ الضّمائرَ تُعوَّضُ من تَكرارِ الأسماءِ الظّاهرة؛ لأنّه قال: ﴿لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ﴾ ﴿وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا﴾، فحرفُ الجرّ (عن) أُعيد مرّتين، مدخولُه في المرّة الأولى اسمٌ ظاهرٌ، ثمّ لّمّا أُعيدَ الاسمُ الظّاهرُ عبّر عنه بالضّمير، والغايةُ هي الاختصارُ، وتجنُّبُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/67.

التَّكرارِ اللّفظيِّ، من غير مُسوِّغٍ ولا ضرورةٍ تقتضِيه، والضّميرُ دَلالتُه تقديريّةٌ؛ لأنّه يعودُ على ظاهرٍ، فينوبُ عنه، ويتحمّلُ معموليّتَه، وذلك آثرُ في البيان، وأبلغُ في الدَّلالة، مع ملاحظةِ أنّ السّؤالَ المشارَ إليه، في الآيةِ الشّرطيّة الأُولى، كان رَدعًا لمن بادَرَ إليه، وكأنّه يَنهَى عن تَكرار الخطأ بالتّسرّعِ في السّؤال عمّا لا جدوَى منه، ولا فائدةَ من طرحه، وأنّ عاقبةَ أمره خسرٌ، ومنتهى أمره مساءةٌ، تعود عليهم بالغُبنِ والمفسدةِ، وأنّ السّؤال الثّاني المشارَ إليه في السّياق الشّرطيّ للآية الثّانيّة، أنّه يؤكّدُ أنّ السّؤالَ عند نزول الوحي سوف تكونُ إجابتُه مؤدّاةً في سياقِها، ويردُ الحُكمُ بها مُلزمًا ليس السّائلَ وحده، ولكن مجموعَ الأمّة، إلى أن يقوم النّاسُ لربّ العالمين، وهو ما أبانت عنه هذه الآيةُ، في تناسقٍ وعقلانيّةٍ ووضوحٍ.

﴿حِينَ﴾ ظرفٌ يدلُّ على زمن نزولِ القرآنِ:

الظّرفُ عاملُه (تَسأَلُوا)، لسببٍ لفظيٍّ، وآخرَ معنويٍّ

﴿حِينَ﴾ ظرفٌ يدلُّ على الزّمن، وقد قرنَه بنزولِ القرآن بقولِه: ﴿حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾، وهذا الظّرف يحتملُ أن يكونَ عاملَه ﴿تَسۡـَٔلُواْ﴾، ويحتملُ أن يكونَ عاملَه ﴿تُبۡدَ﴾، والأوّلُ أقوَى لسببين لفظيٍّ ومعنويٍّ، فأمّا اللّفظيُّ، فلتأخُّر العاملِ، والأصلُ تقدّمُ العامل، وتأخُّر المعمول.

والسّببُ المعنويُّ أي أنّكم تَسألون عن هذه الأشياء، وهذه "التّكاليف الصّعبةِ في زمان الوحي، وهو ما دام الرّسولُ بين أظهُرِكم يُوحَى إليه، تُبدَ لكم"[1]، فإنّ نزولَ القرآن مرتبطٌ بمبعثِه ﷺ حتّى وفاتِه، ويلمحُ من ذلك تشنيعٌ على من يسألُ هذه الأسئلةَ، لأنّكم تسألُون والرّسولُ بين ظهرانِيكم، والوحيُ ينزل عليه ابتداءً، أو لنازلةٍ تنزلُ بكم، فإذا قُبض الرّسولُ ﷺ، جاز أنّ "تختلفَ العلماءُ فيه، فيحرّمُ عالمٌ، ويحلُّ آخرُ، ويوجبُ مجتهدٌ ويُسقطُ آخرُ؛

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/301 - 302.

واختلافُ العلماءِ رحمةٌ للخلقِ، وفسحةٌ في الحقِّ، وطريقٌ مهيعٌ إلى الرّفقِ"[1]، ثم إنّكم إن "صبرتم حتَّى ينزلَ القرآن، بحكم من فرضٍ أو نهيٍ أو حكم، وليسَ في ظاهرِهِ شرحُ ما بكم إليهِ حاجة، ومسّت حاجتُكم إليهِ، فإذا سألتم عنها حينئذٍ تُبدَ لكم"[2].

دَلالةُ التّضعيفِ في الفعل ﴿يُنَزَّلُ﴾ في الآيةِ:

التّعبيرُ بصيغةِ (نـزّل) المتعدّية، تشيرُ إلى طرفِ الإنزالِ الأعلَى

وقد اقترن بالفعل المضعَّفِ ﴿يُنَزَّلُ﴾، وزنُه (يُفعّل)، وهذه الصّيغةُ الغالبُ فيها المبالغةُ والتّعديّة، أمّا المبالغةُ والتّكثيرُ، فيجوزُ أن يُراد ذلك من خلال تنجيم القرآن الكريم، أي نزولُه مرّةً إثرَ أخرى، والتّنزيلُ عمليّةٌ تراكميّةٌ تحدثُ في مجالٍ زمانيٍّ متلاحقٍ، تفرضُه مُتطلّباتُ التّغيّر المَرحليِّ، الّذي شهدته فترةُ نزولِ الوحي المكيّةِ والمدنيّةِ، والّتي أبانت كتبُ السّيرة عن تزاحُم كبيرٍ في الأحداثِ والحوادثِ والتّحدّياتِ، والحروبِ والتّهديداتِ، وما يقتضيه ذلك من تنزُّلٍ للقرآن يتزامنُ مع الحركيّةِ المتسارعةِ للأحداثِ، ممّا تَفيضُ به الفترةُ النّبويّةُ، فكان لفظُ التّنزّلِ ملائمًا للسّياق الزّماني والمكانيّ، ممّا يُجلّي المعنى، ويُسفرُ عنِ الدّلالة، بدقّةٍ وبيانٍ.

أمّا معنى التّعديّةِ، فهو منزّلٌ منَ اللّه تعالى؛ لأنّه لو عبّر بالفعلِ المجرّدِ، لتوهَّمَ متوهِّمٌ أنّه ينزلُ لوحده، ثمّ لَمّا كان المنزلُ معلومًا، بناه للمفعول، فقال (يُنزّلُ)، والقرآنُ هنا نائبُ فاعل، أمّا الفعلُ (تُبدَ) فهو جوابُ الشّرط، مجزومٌ بحذف حرفِ العلّة، وقد بنى الفعلَ أيضًا للمفعول، اعتمادًا على ذكرها في السّياق الّذي مرّ آنفًا، و(لكم) جارٌّ ومجرورٌ.

التّقديمُ والتّأخيرُ بين الظّرفِ والفعلِ:

وذُكرَ "في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ؛ لأنّ التّقديرَ: (عن أشياءَ إن

(1) ابن العربيّ، أحكام القرآن: 2/214.
(2) البغويّ، معالم التّنزيل: 3/106.

علـّةُ التّقديم الزّجرُ والوعظُ، تمهيدًا للنّهي والتّخويفِ

تسألوا عنها تُبدَ لكم حينَ نزولِ القرآن، وإن تُبدَ لكم تَسُؤكم)"[1]، وهو الّذي ينسجمُ مع المعنى، ويرتضِيه السّياقُ، لكنّه قدّمَ ما قدّمَ، لينزجِرُوا ويتّعظُوا، فإنّ التّقديمَ يفيدُ العنايةَ والاهتمامَ، وهو أقوى ممّن قال إنّ ثمّةَ حذفًا في الآيةِ، أي "وإن تسألوا عن غيرِها؛ لأنّه نهاهُم فكيفَ ينهاهُم؟ ويقولُ إنّهُ يبيّنُ لهم إن سألوهُ عنها"[2]، ولأنّ عدمَ التّقدير أَولى منَ التّقدير، ثمّ إنّه تبعيدٌ لا برهان له به، وإنّه لمن الجائز "أن يُقالَ: لا تسأل، فإنّك إن سألتَ، يبيّنُ لك ما يسوءُك، فالسُّكوتُ عنهُ أَولى بك"[3].

جملةُ ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ﴾، بمعنى لا تسألُوا عمّا هُو معفُوٌّ عنهُ:

ذكـرُ العفوِ يقتضي وجودَ الذّنب، ومعنى التّركِ

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ﴾، عفا فعلٌ ماضٍ، ولفظُ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ فاعلٌ، و﴿عَنۡهَا﴾ جارٌّ ومجرور، والضّميرُ فيها عائدٌ على الأشياءِ الّتي نهى اللّه تعالى عنِ السّؤالِ عنها، فالجملةُ بتمامها صفةٌ لأشياءَ، بمعنى لا تسألُوا عن أشياءَ معفوٍّ عنها، ويجوزُ أنّ تكونَ جملةً مستأنفةً، وههنا مسألةٌ مُهمّةٌ، وهو أنّ العفوَ يقتضي وجودَ ذنبٍ، ومعنى هذا أنّ مجرّدَ السّؤال عن تلك الأشياءِ الواردةِ فيه ذنبٌ اقتضى العفوَ؛ لأنّ تلك الأشياءَ تفرّقت بين ما اقتضى المساءةَ، وأشياءَ غيرِ ذلك، كما بانَ لنا في سبب النّزول "فإنّ النَّهيَ غيرُ مقيَّدٍ بحالِ ما يسوؤُهم جوابهُ، بدليلِ قوله بعدهُ ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ﴾؛ لأنّ العفوَ لا يكونُ إلّا عن ذنبٍ"[4]، وهو استنباطٌ بديعٌ، فيما جعلَ قسمَ العفو بمعنى التّرك والسّكوتِ منه تعالى، وعليكم أن تسكتُوا عنها أيضًا، ولقوله ﷺ من حديث طويل: «وَسَكَتَ عَنۡ أَشۡيَاءَ مِن

(1) السّمين، الدّر المصون: 4/442.
(2) ابن العربي، أحكام القرآن: 2/2016.
(3) ابن العربي، أحكام القرآن: 2/2016.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/67.

غَيرِ نسيان، فَلَا تَكَلَّفُوهَا رَحمَةً مِن رَبِّكُم فَاقبَلُوهَا»[1]، والأوّلُ أجودُ. وقولُه تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ﴾، تركَها ولم يُعرّف بها، وهذه اللّفظةُ الّتي هي عَفَا، تؤيّدُ أنّ الأشياءَ الّتي هي في تكليفات الشّرعِ، وينظرُ إلى ذلك قولُ النّبيّ ﷺ: (إنَّ اللهَ قَد عَفَا لَكُم عَن صَدَقَةِ الخَيلِ)[2]، وقد وردَ أنّ المنهيَّ عنه هي "الأشياءُ الّتي شأنُها عند الظُّهورِ أنّها تسُوؤُهم، وهي التّكاليفُ الصّعبةُ، فكان حاصلُ الكلام، أنّهم إن يسألوا عنها أُبديت لهم، وإن أُبديت لهم ساءتهُم، فيلزمُ من مجموع المقدّمتَين أنّهم إن يسألُوا عنها ظهرَ لهم ما يسُوؤُهُم ولا يسرُّهم"[3]، وقد قسّمُوا السّؤالَ إلى قسمين رئيسَين، قسمٌ لم يجرِ السّؤالُ عنه مطلقًا، لا في كتاب اللّه المُحكم، ولا في السُّنّةِ العطرةِ المباركة، بوجهٍ منَ الوجوه، فهذا معلومٌ عند عُموم العلماء أنّه مَنهيٌّ عنه، وقسمٌ آخر هو سؤالُ المؤمن عن قضايا نزلَ بها القرآنُ، وأبانَها البيانُ، ولكنّ من تلقّاها لم يستوعب فهمَها، ولا أدركَ كُنهَها كما ينبغي أن تُفهم، ليستفيدَ بها، ويأتمرَ بأمرِ الشّارع الحكيم في تشريعه لها، وهذا اللّونُ واجبٌ فيه السّؤالُ، وهو المرادُ بقوله تعالى: ﴿وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ﴾، ويؤكّدها قول النّبيّ ﷺ، فيما أصبحَ مُدرجًا في مصافِّ الأمثالِ السّائرةِ البليغة: «إنَّمَا شِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالُ»، وقد ذكرَ ذلك حتّى لا يتوهَّمَ مُتوهِّمٌ أنّ الأسئلةَ على إطلاقِها ممنوعةٌ، مهما كانت الدّواعِي والظّروفُ الّتي تُلزمُ صاحبَ السّؤال أن يطرحَه بإلحاحٍ، لحاجته الشّديدةِ إليه[4].

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ تذييلٌ لما سبقَ وتوكيدٌ للعَفو:

إظهارُ ما حقُّه الإضمارُ في قوله: (وَاللّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ)

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾، وهو تذييلٌ لما سبقَ، وتوكيدٌ لعفوه تعالى من وجوهٍ، الأوّلُ: عطفُ الجملةِ على ما سبقَ، ففيه مزيدُ اتّصالٍ وربطٍ، والثّاني: أنّه استعملَ أسلوبَ الإظهارِ، وحقُّه الإضمارُ، بقولِه ﴿وَٱللَّهُ﴾ هنا أظهرَ لفظَ الجلالة، مع أنّه مذكورٌ في الجملةِ الّتي قبلَه، فإنّ مقتضى الظّاهرِ أن يقول (عَفَا اللّه عَنهَا وَهُوَ غَفُورٌ حَلِيمٌ)، فعدل إلى الظّاهرِ لإظهارِ الاعتناءِ وتفخيم صفةِ العفوِ، والثّالث: بتوكيدِ

(1) الطبرّاني، المعجم الأوسط، الحديث رقم: (8938).
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/246.
(3) زاده، حاشية زاده على تفسير البيضاويّ: 3/576.
(4) زاده، حاشية زاده على تفسير البيضاويّ: 3/576.

ذلك، بأن جاء باسم من أسمائه تعالى، وهو الغفورُ، وهو صيغةُ مبالغةٍ دَلالتُها على غُفرانِه تعالى مهما بلغتِ الذّنوبُ.

دَلالةُ صيغةِ المبالغةِ ﴿حَلِيمٌ﴾ في الآيةِ:

حِلمُ اللهِ يسعُ الخلقَ جميعًا، وغفرانُه من تداعيّاتِ حلمِه

ذيّلَ الآيةَ بصيغةِ مبالغةٍ أُخرى، على زنة (فَعِيلٌ)، للتّعبير على أنّه لا يعاجلُ بالعقوبة، وفيه تناسبُ دقيقُ المسلك مع سياق الآيةِ، فإنّ نهيَه تعالى عن أن يَسألوا عن أشياءَ، فيه إيماءةٌ إلى أن لا يتعجّلُوا في السّؤال، قبل أن يبيِّنَه لهم الرّسولُ ﷺ، أو يسكتَ عنه بوحيٍ منَ اللّه، والحليمُ من لا يكونُ وصفُه هذا، بأن يسألَ قبل أن يُلقى إليه، فضلًا عن أنّه تعالى حليمٌ حكيمٌ"، وهو فيما يتعلّقُ بالعباد، التأنِّي وأخذُ الأمورِ بالتّؤدةِ والرّويةِ... وللنّاس ما يُصلحُهم في معاشهم ومَعادِهم، فهو يُؤخّرُ التّحريمَ، حتّى تستأنسَ القلوبُ ويستمكنَ الإيمانُ"[1].

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2373.

﴿قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡ ثُمَّ أَصۡبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ ١٠٢﴾ [المائدة: 102]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ربطُ الآيةِ بعاقبةِ أسئلةِ الماضين لأنبيائهم، وكيف كانت وبالًا عليهم:

نهيٌ عنِ السّؤال عن مَخفيِّ الأمور، ممّا سوف يتحوّلُ إلى مساءةٍ وأذًى

مناسبةُ هذه الآيةِ لما قبلَها، واضحٌ وضوحَ الشّمس، فقد نهاهم أن يَسألُوا فيما مضى عنِ الأشياء الّتي تَسُوؤُهُم إن بدا جوابُها، فمن أصرّ على ذلك، فليقرأ سيرَ الّذين خلَوا من قبلُ كقوم صالحٍ ﵇، بسؤالهم عنِ النّاقة ثمّ عقروها، وقوم عيسى ﵇، بسؤالهم عنِ المائدة، ثمّ طلبُوا بأن يَروا اللّه جهرةً[1]، فإنّهم ارتكبُوا المرتكَبَ نفسَه، وسألُوا هذه الأسئلةَ أو ما يماثلُها، فماذا كان حالُهم؟ لقد ساءتهم، وأصبحُوا بها كافرين، والآيةُ مناسبةٌ أيضًا لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا تَكۡتُمُونَ ٩٩﴾ [المائدة: 99]، "فاتركوا الأمورَ على ظواهرِها، ولا تسألُوا عن أحوالٍ مَخفيّةٍ، إن تُبد لكُم تَسُؤكُم"[2].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿قَبۡلِكُمۡ﴾: اسمٌ منَ الأسماء الملازمةِ للإضافةِ، وهو صالحٌ للظّرفيّةِ الزّمانيّةِ والمكانيّةِ "القافُ والباءُ واللّامُ، أصلٌ واحدٌ صحيحٌ، تدلُّ كلِمُهُ كلُّها، على مواجهةِ الشّيءِ للشّيءِ"[3]، وله معانٍ كثيرةٌ جدًّا تنتمي لهذا الأصل، أمّا قبل المذكور في الآيةِ، فقد فُسّر بأنّه خلافُ بَعد، ولا يكونُ من هذا الأصل، إلّا بالتّأويل على تقدير هو مُقبلٌ على الزّمان[4] و"يُستعملُ في التّقدُّم المتّصل والمنفصلُ، ويُضادُّه (بَعدُ)"[5]، ومعنى قبلِكم في الآيةِ يفيدُ الزّمانَ.

(1) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/114.
(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/111.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قبل).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قبل).
(5) الراغب، المفردات: (قبل).

2) ﴿أَصۡبَحُواْ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخوات كان، وأصلُه من (صَ. بَ. حَ)، و"الصّبحُ والصّباحُ أوّلُ النّهار... والإصباحُ في الأصل، مصدرُ أصبحَ"[1]، والأصلُ فيه نورُ النّهار "وأصبحَ أي صارَ في وقت الصّباحِ...أي قبلَ طُلوعِ الشّمس وبعدَ طُلوعِ الفجر"[2]، والواردُ في الآيةِ قد يكونُ من بابِ العُموم والمجازِ، أي كفَرُوا بها من غيرِ نظرٍ إلى وقت الصّباح أو المساءِ.

❁ المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

نهيٌ عنِ الأسئلةِ المتكلّفةِ الّتي جرّتِ الوبالَ على السّابِقين

عودٌ على الأسئلة الّتي لا ينبغي لمن آمن باللّه ورسولِه أن يسألَ عنها، ما دام الحقُّ ﷻ قد عفا عنها، وتركَها لا غُفلًا ولا نسيانًا، فإنّ الدّليلَ على خطأ من يسألُ عنها في زمنه ﷺ أنّ الأقوامَ السّابقِين قد"سألُوا هذه المسألةَ، لكن لا عينَها بل مثلَها، في كونِها محظورةً ومستتبعةً للوبال، وعدمُ التّصريح بالمثَل للمبالغة في التّحذيرِ"[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

جملةُ ﴿قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٞ﴾ استئنافيّةٌ ومُرتبطةٌ بما قبلَها:

(قد) تفيدُ التّحقيقَ والتّوكيدَ مع الفعلِ الماضِي

يجوز في جملةِ ﴿قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٞ﴾ الاستئنافُ على أنّها جملةٌ جديدةٌ، ويجوزُ ربطُها بما قبلَها على جعلِها في محلِّ جرٍّ صفة لأشياءَ، وقولُه تعالى: ﴿قَدۡ﴾ على نوعين حرفيةٍ واسميّةٍ، وهي هنا حرفيّةٌ[4]، تحتملُ أنّها في فائدتها تفيدُ التّحقيقَ والتّوكيدَ والتّقريبَ، بدخولِها على الفعِل الماضِي ﴿سَأَلَهَا﴾، وهو مبنيٌّ على الفتح، وفاعلُه مؤخَّرٌ و(ها) مفعولُه مقدّمٌ.

(1) السّمين، عمدة الحفّاظ: (صبح).
(2) نشوان الحميريّ، شمس العلوم: 6/3666.
(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2166.
(4) قد الحرفيةُ مختصّةٌ بالدّخول على الفعل الماضي والمضارع المتصرّف، المثبت المجرّد من النّاصب والجازم الخبريّ. وهي تباشر الفعلَ من دون فاصل، عدا القسم، ولها عدّةُ معانٍ، كالتّوقّع والتّقريب والتّقليل والتّكثير والتّحقيق، وغيره. ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 227 وما بعدها.

سببُ تقديمِ المفعولِ في ﴿سَأَلَهَا قَوْمٌ﴾؛ لأنّه ضميرٌ:

تقديمُ المفعولِ للعنايةِ والاختصاصِ في الآيةِ

ولتقديمه سببانِ: الأوّلُ لأنّه ضميرٌ، ولو تأخّر للزمَ انفصالُه، وهو جائزٌ بأن يكونَ التّعبيرُ: قد سأل قومٌ المسألةَ، أو السّؤالَ، لكنّه لما عبّر بالمُضمر عوضًا منَ الظّاهر، اتّصل المفعولُ وتقدّمَ، والسّببُ الثّاني في تقدّمِ المفعول، هو للعنايةِ والاهتمامِ والاختصاصِ أيضا، مراعاةً للسّياق فإنّ السّياقَ يجري من أوّلِه على قضيّة السّؤالِ عنِ الأشياءِ التّي إن بدت ساءتهُم، فنهاهُم عنها، حتّى إنّه كرّرَ فعلَ السّؤال مرّتين فيما سبقَ، قولُه: ﴿لَا تَسۡـَٔلُواْ﴾ و(إن تَسأَلوُا) بالفعل الدّالِّ على الحال أو الاستقبالِ، وجاء به هنا ثالثةً بالفعل الدّالِّ على الماضي من جهةِ الصّيغةِ.

لفظ ﴿قَدۡ﴾ يحتملُ التّحقيقَ أو التّقريبَ:

الإلحاحُ في السّؤالِ على الأنبياءِ، أمرٌ محقّقٌ تاريخيًّا، ومُوغِلٌ في القدمِ

ودخولُ ﴿قَدۡ﴾ يحتملُ التّحقيقَ، ويحتملُ التّقريبَ منَ الحال، بدَلالة دخولِ ﴿قَدۡ﴾ عليه، فإنّ من معاني دخول (قد) على الفعل الماضي، تقريبُه "منَ الحالِ تقُولُ: (قامَ زيدٌ)، فيحتملُ الماضي القريبَ، والماضي البعيدَ، فإن قلتَ: (قد قامَ) اختصَّ بالقريبِ"[1] لذلك منعُوا دخولَها على أفعال، من مثل (ليس) و(عسى)؛ لأنّهن أصلًا للحال، فهي هنا محتملةٌ للحال، يؤيّدُ ذلك روايةَ سؤالِ قريشٍ الرّسولَ ﷺ، «أن يجعلَ لهم الصّفا ذهبًا»[2]، وهي قريبةُ الوقوع من زمن نزولِ الآيةِ، فيما ذُكرت معانٍ أُخرى موغلةٌ في الزّمن الماضي، كسؤال قوم عيسى عليه السلام المائدةَ، وسؤالِ قوم صالح، وغيرِ ذلك[3]، فهذه المعاني تتناسبُ مع معنى التّحقيق في ﴿قَدۡ﴾، بخلافِ المعنى الآخرِ، وهو تقريبُ الحال؛ لأنّ هذه الأحداث، ليست قريبةً من نزولِ القرآن.

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 228.

(2) الإمام أحمد، المسند، الحديث رقم: (2166)، وصحّحه الألباني في السلسلة الصّحيحة، الحديث رقم: (3388).

(3) ابن العربي، أحكام القرآن: 2/215.

تأخيرُ الفاعلِ؛ لأنّ أهميّةَ السّؤالِ أكثرُ من أهميّةِ السّائلِ:

الاهتمامُ بالسّؤال دليلُ خطورةِ القضيّةِ المسؤولِ عنها

وقد عبّر عنهم في الآيةِ بقولِه: ﴿قَوۡمٞ﴾، وهو اسمُ جمعٍ، يدلُّ على الكثيرِ والقليلِ، وليس له مفردٌ من لفظِه، بل من معناه كرجلٍ وامرأةٍ، وأُخِّر الفاعلُ (قومٌ) لأهميّة السّؤالِ أو المسألةِ، أكثرَ منَ السّائلِ ثمّ ذكر بـ﴿مِّن قَبۡلِكُمۡ﴾، ما يؤيّدُ انطباقَ الآيةِ على الأقوام الّتي ذُكرت، كقومِ عيسى وصالح عليهما السلام وبني إسرائيل.

الفرقُ بين (سأل عنها) و(سألها) في سياق الآياتِ:

السّؤالُ موجّهٌ للمخاطَبين السّائلين في عهد النّبوّة عن أشياء متفرّقةٍ

وثمّةَ فرقٌ بين السّؤالَين الواردَين في الآيةِ السّابقةِ، وهذا السّؤالِ غيرُ كونِ الأوّلَين مضارعين والثّالثِ ماضيًا، فإنّ السّؤالين الواردَين آنفًا ﴿لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ﴾ و﴿وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا﴾ هذان السّؤالان وردَا للاستفهام عن (أشياءَ) فجعلَ الفعلين متعدِّيَين بالحرف (عَن)، أمّا الأخرى فقد عبّر عنها بقوله: "قَد سَأَلَها، ولم يقُل قد سأل عنهَا؟ قلتُ: الضّميرُ في ﴿سَأَلَهَا﴾، ليس براجع إلى (أشياءَ) حتّى تجبَ تعديتُه بعَن، وإنّما هو راجعٌ إلى المسألة الّتي دلَّ عليها قولُه: ﴿لَا تَسۡـَٔلُواْ﴾ يعنى قد سأل قومٌ هذه المسألةَ منَ الأوّلين"[1]، أي أنّ السّؤال هنا بمعنى طلبِها، فالسّؤالان اللّذان عُدّيا بعن، هما للقوم المخاطَبين في زمنه ﷺ، وقد سألوا عن أشياءَ متفرّقةٍ، قال شيخ زادة في حاشيّته: الأصلُ أن يتعدّى (سَأَلَ) بعَن، فلماذا قال: ﴿سَأَلَهَا﴾؟ قال: والجواب: "أنّ ضميرَ سألها، ليس راجعًا إلى الأشياءِ الّتي يسألُون عنها، وعن أحوالها، بل إلى مسألتِهم عن تلك الأشياء، فيكونُ الضّميرُ في موضع المصدر، أو للمفعول به بالواسطة، كما في قولِه تعالى: ﴿لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ﴾، الآية، فيلزمُ تعديته بعَن، أمّا عدمُ التّعدية، لأنّ السّؤالَ طلبُ عينِ الشّيء، والسّؤالُ في الآيةِ عن حال الشّيء وكيفيّتِه "[2].

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/303.
(2) زاده، حاشية زاده على تفسير البيضاويّ: 3/102.

السّؤالُ المتعدِّي بنفسه، مُوجّهٌ إلى بني إسرائيل السّابقِين:

أهميّةُ تأويلِ جهةِ الضّميرِ، لمعرفةِ المقصودِ بالخطابِ

أمّا السّؤالُ الّذي تعدَّى بنفسه، فهو للأقوام السّابقين من "بني إسرائيلَ، كانوا يستفتونَ أنبياءَهم عن أشياءَ، فإذا أُمروا بها تركوها فهلكُوا"[1]، ومعنى ذلك أنّ السّؤالَين مختلفان من جهةِ اللّفظ، ومن جهةِ الدَّلالةِ، يُؤيّدُه ما ورد من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾﴾ [المؤمنون: 12 - 13]، فقد ذكر الضّميرَ في الأوّل عائدًا على الإنسان "يعني آدمَ، ثمَّ قالَ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾، فهذهِ لولدهِ، لأنّ آدمَ لم يخلق من نطفةٍ"[2].

أسلوبُ عَود الضّميرِ على غيرِ الظّاهر بعد التَّكرار:

ضميرُ سأَلَها يعودُ على لفظِ أَشياءَ دونَ مدلُولِها

أسلوبٌ من أساليب القرآنِ الكريم، وهو (عودُ الضّميرِ على غير الظّاهرِ بعد التَّكرار)، وجعلَ السّيوطيُّ منه هذه الآيَةَ: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾، ثمّ قال فيما بعد ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ ما ظاهرُه أنّ الضّميرَ (ها)، يعود على (أشياءَ)، إلّا أنّ الصّواب خلافُ ذلك، فإنّ معناه "أَشياءَ أُخرَ، مفهومةً من لفظِ أشياءَ السَّابقةِ"[3]، ولما قدّمنا من أدلّةٍ لفظيّةٍ (تعدّي الأوّل بالحرف، والثّاني بنفسه)، وأدلّةٍ معنويّةٍ من كونِ الأسئلةِ في الأوّلين سألها قومٌ في زمنه ﷺ، وفي الثّاني سألها قومٌ فيما مضى، هم على الرّاجح من بني إسرائيل، فضلًا عن أنّ السّؤالَ عنِ الشّيء، هو "السُّؤالُ عن حالةٍ من أحوالهِ، وصفةٍ من صفاتهِ، وسؤالُ الشَّيءِ عبارةٌ عن طلبِ ذلكَ الشَّيءِ في نفسهِ"[4]، فاختلف السّؤالان هنا في التّفاصيل والفروعِ، لكنّهما متّفقان في الأصولِ، في أنّ كلَيهما خوضٌ فيما لا يَعنيه، وهو من باب الفُضولِ، وممّا لا حاجةَ للمرء في

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/37.
(2) السّيوطي، الإتقان: 2/337.
(3) السّيوطي، الإتقان: 2/337.
(4) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/114.

السّؤال عنه، وعلى العاقل أنّ يحترزَ عنه، "وجرى جمهورُ المفسّرينَ على تقديرِ مضافٍ، أَي سأَلَ أمثالَها"[1]، وجاء ابنُ عاشور بأحسنَ منه بـ "أن يكونَ ضميرُ سأَلَها عائدًا إلى أَشياءَ، أَي إلى لفظهِ دونَ مدلولهِ"[2]، وهي طريقةٌ واردةٌ في كلامِ العربِ، بأن لا يعودَ الضّميرُ إلى الاسم بلفظه ومدلوله، بل إلى أحدِهما، إلى لفظه دون مدلولِه، كقولهم: (لَكَ دِرهَمٌ وَنِصفُهُ)، فإنّ الهاء ليست عائدةً على مدلول الاسم (الدّرهَم) هنا؛ لأنّ المعنى آنئذٍ يختلفُ، لأنّه لو كان عائدًا على الدّرهم نفسِه، فإنّ المُعطَى سيكون نصفَ درهم، ولكنّ المعنى أنّ لك درهمًا ونصفَ درهم آخرَ، يماثلُ الدّرهمَ المذكورَ، مثلما أنّ السّؤالَ في الثّانية يماثلُ السّؤال في الأولى، فاختلَفَ السّؤالان هنا، فليس ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾، هو نفسُه ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾، وقريبًا منه ما قيلَ في ذلك، أنّ المعنى "قد سألَ هذهِ المسألَةَ أَي هذَا النَّوعَ منهَا"[3]، فالسّؤالُ عنِ النّوع يشملُ المسؤولَ عنه، لكنّه ليس بعينه.

عطفُ التَّشريك في الحُكم والتَّرتيبِ والمُهلةِ، في قوله: ﴿ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾:

تـفـرّدُ الـقـرآنِ ببعض الأساليبِ، أدهشَ البلاغِيّين في كلِّ العصورِ

﴿ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾، تركيبٌ لُغويٌّ فريدٌ في جميع القرآن الكريم، فلم يرد إلّا في هذا الموضعِ، وهو عطفٌ على ما سبق بحرف العطف (ثمّ)، وهو عطفٌ يفيدُ "التَّشريكَ في الحكم والتَّرتيبَ والمُهلةَ، وفي كلٍّ منها خلافٌ"[4]، فأمّا التّشريكُ حكمًا، فهو من باب عطفِ الجُملِ، فهذه الجملةُ ﴿أَصْبَحُواْ﴾، معطوفةٌ على ما سبقَ، وهي جملةُ (قَد سَأَلَهَا)، وهو عطفٌ مُتساوٍ، فقد عطفَ جملةً ماضَويّةً على مثلِها، أمّا التّرتيبُ فهو واقعٌ؛ لأنّهُم لم يكفُرُوا بها، إلّا بعد أن

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/69.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/69.
(3) رضا، تفسير المنار: 7/116.
(4) ابن هشام، مغني اللبّيب، ص: 158.

سألُوها، ولا يُتوقّعُ خلافُه، بأن يكفُروا ثمّ يسألُوا المسألة، فالتّرتيب هنا واجبٌ، و(ثُمّ) هنا واقعةٌ في مكانها المناسِبِ، أمّا المُهلةُ، فهي واقعةٌ أيضًا، فإنّهم لما سألوا المسألةَ، لم يكفروا بها مباشرةً، بل بعد حينٍ، ولو كان كفرُهم جاء مباشرة، لعبَّر عن ذلك بالفاء الدّالّةِ على التّرتيب من غيرِ مُهلةٍ.

التّعبيرُ عنِ الصّيرورةِ بالإصباح:

لبيانِ الأيلولةِ إلى المصير العاجلِ منَ الكُفرِ

ولأنّ الإصباحَ يقتضي وجودَ اللّيل، فالفعلُ ﴿أَصۡبَحُواْ﴾ منَ الأفعال النّاسخة، وهو من أخوات كان، ومعناها دخلَ في الصّباح، ولا يكونُ دخولٌ في الصّباحِ إلّا بعد اللّيلِ، لكنّه هنا بمعنى صارُوا، واستعملهُ هُنا لبيانِ المصيرِ العاجلِ، كمن ينتظرُ الصّباحَ، لإنجاز عملٍ مُستعجلٍ له، وقد اقترنت بواو الجماعة، الدّالّةِ على المخاطَبين، أوّلَ الآية، وهم المعبّرُ عنهم بلفظة ﴿قَوۡمٞ﴾، وواوُ الجماعة ههنا واقعةٌ في محلّ رفع اسمِ أصبحَ؛ لأنّها تقتضي اسمًا وخبرًا، وهذا هو نقصانُها، فإنّ نظائرَها منَ الأفعال، تَستوفي فاعلًا، أمّا النّاقصةُ فلا.

الباءُ تفيدُ السّببيةَ أو التّعديةَ، في قوله ﴿بِهَا﴾:

تقديمُ المجرورِ على عامله للتّخصيصِ

﴿بِهَا﴾ الجارُّ والمجرور متعلّقان بالفعل، والحرف هنا يحتملُ في إفادته السّببيةَ[1]، فيكونُ متعلِّقًا بالفعلِ النّاسخِ (أصبحُوا) أي تلك المسائلُ، أصبحُوا بسببها كافرين، ويحتملُ أن تكُونَ الباءُ للتّعدية، أي كفرُوا بها "أَي بجوابِها بأن لم يصدّقُوا رُسلَهم، فيما أَجابُوا بهِ، وعلى هذا الوجهِ، فتقديمُ المجرورِ على عاملِه مفيدٌ للتَّخصيصِ"[2]، والمعنى بها كفرُوا، وهو يختلفُ عن قولنا: كفرُوا بها؛ لأنّ التّعبيرَ الأوّلَ، خصَّص سببَ كُفرهم بهذه المسألة، لا بغيرها، وهو تخصيصٌ على سبيل المبالغة؛ لأنّ من كان هذا دأبَهُ، فإنّهُ يستحيلُ أن يكُونَ على

(1) القاسمي، محاسن التّأويل: 6/2166.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/69.

طرفٍ منَ الاعتدال والإيمان في غيرِ ذلك، وإنّما قُدّم هنا للاهتمام وللتّحذيرِ من مِثل هذه الأسئلةِ الّتي تُؤدّي إلى الهلاكِ، أمّا لو قال: كفروا بها، فإنّ الكفرَ هنا يحتملُ أن يكون بها وبغيرها، لكن لا يُؤدّي الدّورَ المهمَّ في التّحذير، كما أدّاه التّقديمُ، تقديمُ الجارّ والمجرور على متعلّقه، وهذا المجرور (ها)، هو نفسُه المنصوبُ في ﴿سَأَلَهَا﴾، فيُقال في حقّه ما قيل في ذاك.

مجيءُ الخبر اسمًا لدَلالتِه على الثبّوت في قوله: ﴿كَٰفِرِينَ﴾:

ثبوتُ نُكرانهم، دليلٌ على دوامِ كُفرانِهم

وقولُه: ﴿كَٰفِرِينَ﴾ خبرُ أصبحَ أي تحوّلَ حالُهم منَ الإيمان إلى الكفر، وجاء الخبرُ هنا اسمًا، ويجوزُ أن يكون فعلًا، لكنّه عبّر بالاسميّة لدَلالته الثّابتةِ، فإنّ كفرَهم قد تمّ وثبتَ واستقرَّ، ولم يكن حالاً عارضًا.

﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ١٠٣﴾ [المائدة: 103]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الرّبطُ بين منعِ الأسئلةِ المُستنكَرة شرعًا، وبين تحريمِ ما ليس محرّمًا عندَ الله:

مناسبةُ هذه الآيةِ لما قبلَها أنّ الحقَّ ﷻ، منعَهم منَ السّؤال عن أمورٍ ليست منَ اختصاصِهم، منعَهم كذلك من أمورٍ التزموا بها مع حاجتِهم إلى الانتفاعِ بها، فأبطلَها اللّه وهي تشريعُهم البَحيرةَ والسّائبَةَ والوصيلةَ والحامِي، "ولما فرغ من زجرهم عن أن يُشرّعوا لأنفسِهم أو يسألوه عن أن يُشرّع لهم... قال معلِّلًا بختامِ الآية الّتي قبلَها: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾ [المائدة: 103]"(1)، أي ما شرعَ اللّه هذه الأمورَ، ولا جعلَ من بَحيرةٍ ولا سائبةٍ ولا غيرِها، منَ الّتي يجعلونَها منَ الدّين ويُجَرّمون من يتعرّضُ لها.

شَرْحُ الْمُفْرَداتِ:

البَحيرةُ النّاقةُ بعد خمسةِ أَبطُنٍ، يُذبح ذكرُها، وتُحرَّمُ على الذّبح أُنثاها

1) ﴿بَحِيرَةٍ﴾: اسمٌ على وزن فعيلة بمعنى مفعولة، مشتقّةٌ من (بَحَرَ)، وهي "المشقوقةُ الأُذنِ بنتُ السَّائبةِ الَّتي تُخلَّى مع أُمّهَا، وهذَا قولُ من فسَّرها، بأَنَّهَا النَّاقةُ إذا نتجت خمسةَ أَبطنٍ، فإن كانَ الخامسُ ذكرًا، ذبحوهُ وأكلوهُ، وإن كانَ أنثَى، شقُّوا أذنهَا وخلَّوهَا مع أُمّها"(2)، وفيه أقوال أخرى قريبةٌ، وهو مُتأتٍّ من بحرتَ أذنَ البعير بحرًا، إذا قمتَ بشقّها شقًّا كبيرًا واسعًا(3)، كي تُعرفَ وينطبق عليها الوصفُ، فلا يُتعرّضُ لها.

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرَر: 6/318.
(2) الفيّومي، المصباح المنير: 1/36.
(3) السّمين، عمدة الحفّاظ: (بحر).

السّائبةُ أن تُترك النّاقةُ فلا يُنتفعُ بها ولا تركبُ

2) ﴿سَآئِبَةٍ﴾: اسمٌ على وزن فاعلة، وهو من (سَيَبَ)، يقال "سابَ الماءُ وانسابَ إذا جرَى، وانسابَ فُلَانٌ نحوكُم: رجَعَ، وسَيَّبَ الشّيءَ: تركَه. وسَيَّبَ الدَّابَّةَ، أَو النّاقةَ، أَو الشّيءَ: تركَه"[1]، فالمعنى منَ الترّك وعدم التّقييد، ومعنى السّائبةِ في الآيةِ أن تُترك النّاقةُ "سائبةً أي تُسيَّبُ فلا ينتفعُ بظهرهَا، ولا تُحَلَّأُ عن ماءٍ، ولا تمنعُ من كلأ، ولا تركبُ"[2]، وقد يكونُ معنى هذا التّرك متعلّقًا بالعبد المملوكِ، فيُعتقُ ويقولون: هو سائبة[3]، والمتعلّق بالنّاقة هو الأشهرُ.

الوصيلةُ الأنثى الّتي تُولد منَ الشّاة مع ذكرٍ، فيقولون: وصلت أخاها فلا تُذبحُ

3) ﴿وَصِيلَةٍ﴾: اسمٌ على وزن فعيلة أصلُها من (وَصَلَ)، "يدلُّ على ضمِّ شيءٍ إلى شيءٍ، حتَّى يعلقَهُ، ووصلتهُ بهِ وصلًا، والوصلُ ضدُّ الهجرانِ"[4]، أمّا الواردُ في الآية فـ"هي الأنثى الّتي تُولد منَ الشّاة مع ذكرٍ، فيقولون: وصلت أخاها فلا يذبحونها"[5]، وتحتمل معنًى آخر، وهو أنّ "الشّاة إذا ولدت ستّة أبطُن عَناقين عناقَين، وولدت في السّابع عَناقًا وجَديًا، قالوا: وصلت أخاها فأحلّوا لبنَها للرّجالِ وحرّموه على النّساءِ"[6].

الحامي الفحلُ يضربُ عشرة أبطُنٍ، فيحمي ظهرَه، فلا يُركبُ ولا يُحملُ عليه

4) ﴿حَامٍ﴾: اسمُ فاعلٍ منَ الثّلاثي (حَمَيَ)، من حمى يحمي، فهو حامٍ أو الحامِي، حُذفت ياؤه عند التّنكير، وعُوّض منه التّنوينُ، ومعناه الدّفعُ والمنعُ[7]، فالحامي هو المانعُ والمدافعُ، وله معنى آخر، بمعنى الحرارةِ المتولّدةِ منَ المعادن ونحوِها، أمّا المرادُ في الآية، فهو

(1) ابن منظور، لسان العرب: (سيب).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (سيب).
(3) السّمين، عمدة الحفّاظ: (سيب).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وصل).
(5) السّمين، عمدة الحفّاظ: (وصل).
(6) السّمين، عمدة الحفّاظ: (وصل).
(7) الزّبيدي، تاج العروس: (حمي).

من باب المنعِ والدّفع، فإنّ الحامي "هو الفحلُ يضربُ عشرةَ أبطُنٍ، يقولون: قد حمَى ظهرَه، فلا يُركبُ ولا يُحمل عليه"[1].

5) ﴿يَفۡتَرُونَ﴾: فعلٌ مضارع مسنَدٌ لواو الجماعة، أصلُه من (فَرَيَ)، ومعناه العامُّ من التّقطيع[2]، فرى الشّيءَ يَفريه، بمعنى يقوم بتقطيعه، بما يؤدّي للعجب، ومعنى يفترون في الآيةِ، منَ الافتراء، وهو "افتعالٌ منَ الفري، أو الإفراءِ، وهو أقبحُ الكذب، أو الكذبُ مع التّعمّدِ"[3]، فالافتراءُ أشدُّ منَ الكذبِ، فهو كمن يُقطّعُ الحديثَ قِطعًا قِطَعًا، بما يُعجب الآخرين وهو فيه كاذبٌ.

6) ﴿يَعۡقِلُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مسنَدٌ لواو الجماعة، جذرُه من (عَقَلَ)، الفعلُ منه عقل يعقِلُ، والأصلُ دلالتُه "على حُبسةٍ في الشَّيءِ، أَو ما يُقاربُ الحُبسَةَ من ذلكَ العقلِ، وهو الحابِسُ عن ذميمِ القولِ والفعلِ"[4]، وفيه الكثيرُ منَ المعاني الأخرى، لكنّها تدورُ في فلَكِ الحبس والمنعِ، فالعقلُ يحبسُ الإنسانَ، ويمنعُه منَ ارتكاب المحظوراتِ، ومن هذه المعاني العلمُ، والحِجرُ، والنُّهيَةُ، وأنّه ضدُّ الحُمق، وهو العلمُ بصفاتِ الأشياء، من حُسنِها وقُبحِها، وهو العلمُ بخيرِ الخَيرين، وشرّ الشَّرَّين، وغيرِ ذلك[5]، وقوله: ﴿وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾، في هذه الآيةِ، بمعنى لا يتدبّرون ولا يفقهُون ما يفعلون، وقد حُذف المفعولُ به اختصارًا[6]، والعقلُ آلةُ الإدراك، والفارقُ بين الإنسان وباقي المخلوقات العجماء الّتي لا عقلَ لها، ولهذا كانتِ النُّخبةُ العاقلةُ، هي محلَّ الاحترامِ والتّنويهِ، وكانتِ الكثرةُ الّتي لا تعقل، محلَّ ذمٍّ وقدحٍ وتنديدٍ، وأنّ ما يقعُ منَ اختلالِ الموازين، إنّما هو بفعل مَن لا يَعقِلونَ ولا يَهتدونَ.

۞ المَعۡنَى الإِجۡمَالِيُّ:

الآيةُ تتحدّثُ عن تحريمِ بعضِ البدعِ الّتي ابتدعَها العربُ في أيّام الجاهليّةِ، وعن

(1) السّمين، عمدة الحفّاظ: (حمي).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فري).
(3) السّمين، عمدة الحفّاظ: (فري).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عقل).
(5) الزّبيدي، تاج العروس: (عقل).
(6) شيخلي، بلاغة القرآن في الإعجاز: 3/182.

التّقليدُ عن جهالةٍ، من أسبابِ الانحرافِ والضّلالةِ

تقليدِهم الأعمى للآباء، معَ معرفة بعضِهم للحقِّ، ولكنّهم يَفترون على اللّه سبحانه الكذبَ، تعصُّبًا وشهوةً وعنادًا، ومن هذه البدعِ البَحيرةُ، والسّائبةُ والوصيلةُ، والحامِي، فهذه أشبهُ ما تكونُ بتشريعاتٍ شرّعها العربُ لأنفسهم، فجاءتِ الآياتُ نافيةً أن تكون هذه الأمورُ من شرع اللّه وكتابه ودينِه، بل هي أمورٌ اختلقوها بأهوائِهم، فجاءت الآيةُ لإيضاح ذلك، وسدِّ الباب على كلِّ من يتجرّأ على التّشريع نيابةً عنِ اللّه، دون أن يأذَنَ له أو يكلِّفَه بذلك، وهو منهجٌ واضحٌ وصارمٌ، في التّصويب العَقديِّ والتّشريعيِّ، لبناءِ مجتمعٍ سليمٍ ومُنسجمٍ مع مرادِ اللّه وأحكامِه.

۞ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دَلالةُ دخولِ ما النافيةِ على الفعلِ الماضي في قوله: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ﴾:

النّفيُ في قولِه: (ما جعل)، ردٌّ على منِ ادّعى ذلك حالفًا باللهِ

﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ﴾، ما نافيةٌ داخلةٌ على الفعلِ الماضي، ودخولُ ما النّافيةِ على الفعل الماضي مؤذنٌ بقوّةِ نَفي الفعلِ وما يستتبعُ من أحكام؛ لأنّه إذا "قال لقد فعل فإنّ نفيه ما فعل؛ لأنّه كأنّه قال (واللّه لقد فعل، فقال: واللّه ما فعل)"[1]، ومعنى ذلك أنّ النّفيَ هنا ﴿مَا جَعَلَ﴾، هو بمنزلة ردٍّ على من ادّعى ذلك، حالفًا باللّه، فكأنّهم قالوا: (لَقَد جَعَلَ اللّه)، أي (وَاللّهِ لَقَد جَعَلَ اللّه)؛ لأنّ اللّام لامُ القسم، وعلى ذلك ففي ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ﴾ منَ القوّةِ ما يُوازي نفيَ القسم، ومعلومٌ أنّ القسمَ أسلوبٌ من أساليبِ التّوكيد، فاختار (مَا) وأدخلَها على الفعل الماضي، لتحقيقِ قُوّة نفي الفعلِ، ودورُ الرّسول لم يكن سهلًا، فإنّ من أراد أن يتصوّرَ، بعُمقٍ وشموليّةٍ، شدّةَ وطأةِ العادات، وعِظمَ مسؤوليّةِ الرُّسُل، حيَالَ تغييرٍ طَفريٍّ وجذريٍّ لعادات قومهِم، ومواريث آبائِهم، ممّا مَرَنُوا عليها وتناقلوها كابرًا

(1) سيبويه، الكتاب: 3/117.

عن كابر، وجيلًا عن جيل، فعليه أن يتصوّرَ فحوَى هذه الآيةِ: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ﴾، خاصّةً وأنّ العربَ قد اتّخذوها شعائرَ لدينهم، عبرَ مئاتِ السّنين، وربّما آلافها، فالآيةُ أعادتِ الأمورَ إلى نصابِها، فأحلّت ما كان حرامًا، وحرّمت ما كان حلالا، ممّا خرج به الجاهليّون عن ملّةِ إبراهيم، وشرائع الأنبياء أجمعين، والرّسولُ الّذي تلقّى هذه الأحكامَ، مهمّتُه العودةُ بالبشريّةِ إلى الأصلِ الفِطريِّ، وردُّ الأمورِ إلى نصابِها الحقِّ، رُغمَ العنَتِ والمقاومةِ، وهو به جديرٌ، ولا ينبّئُك مثلُ خبير[1].

معاني الفعل ﴿جَعَلَ﴾ في قوله: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ﴾:

طرافةُ ما اشتقّه الإمامُ الطّبريُّ، من أسماء المحرّماتِ الأربع، في باب جناسِ الاشتقاقِ

﴿جَعَلَ﴾ فعل يدلّ على المُضيّ، وهو يأتي على عدّة أضرب[2]، والوارد هنا ممّا يتعدَّى لمفعول واحد، وما كان يتعدّى لمفعول واحد يأتي في لسان العربِ بمعنى أوجد وأوجبَ[3] وهو قريبٌ من معنى خلَقَ، إلّا أنّ كلَّ هذه المعاني لا تتوافقُ مع سياق الآيةِ، فجعل "في هذه الآيةِ لا يتّجهُ أن تكونَ بمعنى خلَقَ اللّه؛ لأنّ اللّه تعالى خلقَ هذه الأشياءَ كلَّها"[4]، وأرجحُ الأقوال أنّ معنى ﴿جَعَلَ﴾ هو سنّ وشرّع[5]، أو ما رادفها بالمعنى، ومن لطيف ذلك ما عبّر عنه الإمامُ الطّبريّ، في أنّه اشتقَّ من كلِّ أسماء هذه المحرّمات فعلًا، وجعله من باب الجناس اللّفظيّ، ممّا يمكنُ أن يُجعل من باب تجنيس الاشتقاق[6]، فقد فسّرَ نفيَ الجعل، على أنّه "ما بحرَ اللّه بحيرةً، ولا سيَّب سائبةً،

---

(1) صافي، الجدول: 4/39.

(2) قد يكون أوجدَ وخلقَ، كقولهِ تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾ [الرعد: 3]، وقد يكون بمعنى الاعتقاد والظّنّ، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: 19]، وقد يكون بمعنى الشّروع مثل (جعل السّائق يحدو)، وقد تكون بمعنى التّصيير والتّحويل، كقوله تعالى: ﴿فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ٢٣﴾ [الفرقان: 23].

(3) السّيوطي، همع الهوامع: 1/539.

(4) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 2/247.

(5) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/247.

(6) ويسمّى الاقتضابَ أيضًا، ومنهم من عدّه أصلاً برأسه، ومنهم من عدّه أصلًا في التّجنيس، وهو أن يجئ بألفاظٍ يجمعها أصلٌ واحد في اللّغة... كقوله تعالى: ﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ﴾ [البقرة: 276]، فقد جنّس بين (الرّبا) و(يربي). النّويري، نهاية الأرب: 7/95.

ولا وصل وصيلةً، ولا حَمَى حاميًا، ولكنّكم الّذين فعلتُم ذلك، أيّها الكفرةُ، فحرَّمتمُوه افتراءً على ربكم"[1]، فجعل لكلّ واحدةٍ من هذه المحرّمات فعلًا مشتقًّا منها، وعُدّته في ذلك ما ورد من حديث الرّسول الأكرم ﷺ: «رَأَيتُ عَمرَو بنَ عَامِرٍ يَجُرُّ قُصبَهُ فِي النَّارِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَن سَيَّبَ السَّائِبَةَ، وَبَحَرَ البَحِيرَةَ»[2]، وفي ذلك جمعٌ لما اختُلِف فيه، في معنى جعل الّذي فُسّرت دَلالتُه على معانٍ عديدةٍ، هي ما أَنزل، وما أَمر، وما شرعَ وما حَكم، وما أوجبَ وسوى ذلك، فيما جعله آخرون ممّا يتعدّى إلى مفعولَين، حُذف أحدُهما، كأن يكونَ بمعنى (صيّر)، وهو أضعفُ من سابقه؛ لأنّ فيه تأويلًا وتقديرًا، وعدمُ التّأويل أولى منَ التّأويل عند النّحويين، وجعله آخرون على معنى سمّى[3]، وهو أيضًا ممّا يقتضي وجودَ مفعولين، حُذف أحدهما "فعلى هذَا يكونُ بحيرةٌ أَحدَ المفعولين، والآخرُ محذوفٌ؛ أَي مَا سمَّى اللّه حيوانًا بحيرةً"[4]، فيدخلُ في دائرة التّقدير والتّأويل، فيكون حكمُه حكمَ تقديرهم: صيّر، ولعلّ الرّاجحَ من كلِّ هذه الأقوال (ما شرع اللّه) عامّةً، أو المعنى الذي جادت به قريحةُ الطّبريّ، من أنّه جعل لكلّ اسم فعلًا مخصوصًا، لكنّه يندرج تحت فعل التّشريع (شَرَعَ)، والفاعلُ هنا لفظُ الجلالة (اللّه)، عبّر بهذا الاسم، ليخلعَ على الأسلوب فخامةً وجزالةً وهيبَةً؛ لأنّه أعرفُ المعارفِ.

الأثرُ اللّغويُّ والدّلاليُّ لحرف الجرّ ﴿مِنۢ﴾ في قوله: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾:

﴿مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾ لما كان الفعلُ ﴿جَعَلَ﴾ متعديًا بنفسه، في أصلِه أو بحسب تقديراتِ المفسِّرين، والمُعربين، والنّحويين، فإنّ وجودَ

القـرآنُ الكريمُ منزّهٌ عن أن يُزاد فيـه شيءٌ، أو يُنقصَ

(1) ابن جرير، جامع البيان: 11/116.
(2) الإمام أحمد، المسند، الحديث رقم: (8787).
(3) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 8/237.
(4) العكبريّ، التّبيان: 1/464.

الحرف ﴿مِنۡ﴾ هنا، له أثرٌ لُغويٌّ ودَلاليٌّ؛ لأنّه يجبُ أنّ يليَ الفعلَ الاسمُ المنصوبُ، إلّا أنّه قد وليه ﴿مِنۡ﴾، وهو حرف جرٍّ زائدٌ عند النّحويين، وهو للتّوكيدِ عند المفسّرين؛ لأنّ القرآنَ الكريم منزّهٌ عن أن يزاد فيه شيءٌ، أو يُنقص، قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ﴾ [الأنعام: 38]، وزيادته قائمةٌ على بابِها عند النّحويين لأنّه مستكملٌ لشروط الزّيادة[1].

دخولُ ﴿مِنۡ﴾ في سياق النّفي، يجعلُها للجنس، بما يُشبهُ (لا) النّافية للجنس:

عبـــارةُ (مَـا جَـعَـلَ) نـفـيٌّ بـلـيغٌ، وتـنـزيـهٌ لله تـعـالى، أن يُشرِّعَ معه غيرُه

أمّا الأثرُ الدّلاليُّ، فهو التّوكيدُ الّذي يخلعُه الحرفُ على الجملة، والمقصودُ هنا توكيدُ النّفي؛ لأنّ الجملةَ في سيّاق النّفي، واشتراطُ دخولِها على النّكراتِ يجعلُها مع سياق النّفيِ للجنس كلِّه، فتكونُ في المعنى كَلَا النّافيةِ للجنس الّتي توصف بأنّها مؤكِّدةٌ للنّفي، وهذا المعنى واقعٌ هنا، وهو متناسبٌ أيّما مناسبةٍ مع دخول (ما) على الفعل الماضي، في أنّه يكونُ جوابًا للجملة المصدَّرةِ بلام يقعُ جوابًا للقسم، فهناك توكيدٌ، وهنا توكيدٌ أيضًا، وفيه نفيٌ بليغٌ في أنّ اللّه تعالى ﴿مَا جَعَلَ﴾، بمعنى: لم يُشرّع هذه المدَّعَياتِ الّتي ادّعيتُموها، فنفى ادّعاءَهم بما يناسبُه (ما فعل)، وزاده نفيًا مؤكّدًا بزيادة ﴿مِنۡ﴾ الّتي تنفي مطلقَ الجنس، ولا تحتمل فردًا من أفراده، ويوضّحُ ذلك قولُه تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ﴾، أي ما حرّمَ هذه الأنواعَ الأربعةَ الّتي شرّعتُم فيها لأنّفسِكم، ما لم يُشرّعِ اللّه، والبحيرةُ مفعول به محلًّا، وهي "فَعِيلَةٌ بمعنى مفعُولةٌ، ولحقتها التّاءُ على غير قياس؛ لأنّها جُرّدت منَ الوصفيّةِ وأصبحت بمعنى الجوامدِ"[2].

(1) لكي يكون الحرفُ زائدًا، يُشترطُ أن يسبقَه نفيٌ، أو شبهُه، وأن يباشر النّكرة، كقولنا: (ما جاءني من أحد). المبّرد، المقتضب: 4/420.
(2) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/31.

تقديمُ المسبَّبِ على السّببِ ظاهرٌ في قولِه: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ﴾:

عطفَ على البحيرةِ السّائبةَ، وهي اسمُ فاعلٍ مؤنّثٌ، مع تكرار النّفيِ، لكن هذه المرّة بالحرف (لا)، وسرُّ تقديم البَحيرة على السّائبة، أنّ النّاقة الّتي تُسمّى البحيرةَ، هي ابنةُ السّائبةِ[1]، فهو تقديم المسبَّب على السّبب، أو تقديم الفرع على الأصل، وعطفَ عليها الوصيلةَ، وهي فعيلة بمعنى فاعلة، بتكرار النّفي أيضًا، وتكرارُ أداة النّفي أفخمُ وأقوَى وآكدُ؛ لأنّ تكرارَ أداة النّفي فيه تقويّةٌ للنّفي، فإنّه يجوزُ لغةً أن يقال: (ما جعل اللّه من بحيرةٍ وسائبةٍ ووصيلةٍ وحامٍ)، لكنّ التّعبيرَ القرآنيَّ في هذه الآيةِ أفخمُ وأقوى وآكدُ، فهو على طريقة: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧﴾ [الفاتحة: 07].

توالي المعطوفاتِ بالنّفي المشتَرك، تأكيدٌ للحُكم وتقريرٌ له

تسميّةُ الوصيلةِ لأنّهَا وصلت أخاها أو وصلت أنثَى بأنثَى:

والوصيلةُ الأنثى "منَ الغنم إذا ولدت الشّاةُ أنثى، فهي لهم، وإذا ولدت ذكرًا، فهو لآلهتهم، فإن ولدت ذكرًا وأنثى، قالوا: وصلت أخاها"[2]، ولها معنًى آخر، وهو أنّ "الشّاة تلدُ أنثَى بعدَ أنثَى، فتسمَّى الأُمُّ وصِيلَةً، لأنّهَا وصلت أنثَى بأنثَى"[3]، وهنا تأخّرت في التركيب؛ لأنّ ما بعدها أعظمُ شأنًا منها وأفيدُ لأهل مكّةَ في معاشهم ونُسكهم، فقد جعلها اللّه هديًا للكعبة.

الوصيلةُ اسمٌ اخترعه الجاهليّون، مُستغلّين سذاجةَ عُقولِ العامّةِ

علّةُ تأخيرِ الحامِي، جريًا على تفضيل الإناثِ، باعتبارها مصدرَ التّناسُل والبركةِ:

عاد إلى الإبل وعطف عليها الحامِي، وهو "اسم فاعل من حمَى يَحمي إذا منعَ"[4]، وهو اسمٌ منقوصٌ تُحذف ياؤه مع التّنكير مع

كونُ الفحل قد نتجَ من صلبِه عشرةُ أَبطُنٍ، لا يبرّرُ تجميدَ الانتفاعِ به

(1) الفرّاء، معاني القرآن: 1/322.
(2) المنتجب الهمذانيّ، الكتاب الفريد: 2/507.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/73.
(4) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/31.

تكرار النّفي، والعودُ هنا لذكَرِ الإبل، وهو ترتيبٌ من باب تقديم الأفضل على المفضول؛ فإنّ الإناثَ في الحيوان أفضلُ عند البشرِ منَ الذّكور، فبها تتكاثرُ وتحصلُ البركة، يُؤيّدُه أنّ الحقَّ ﷻ قدّم الثّلاثةَ الأُولَ وهنَّ منَ الإناث، وأخّر الحامي المذكّر، وهو "الفحلُ إذا رُكِبَ ولدُ ولدِه، ويُقالُ إذا نتجَ من صلبِهِ عشرةُ أبطنٍ"[1]، ولم يختلف في تذكيره.

أسبابُ تنكير المحرّماتِ الأربعِ: ﴿بَحِيرَةٍ﴾ و﴿سَآئِبَةٍ﴾ و﴿وَصِيلَةٍ﴾ و﴿حَامٍ﴾:

تحريمُ الله حكمةٌ باصرةٌ، ووقايةٌ باطنةٌ وظاهرةٌ

لتنكير هذه المحرّمات الأربع ﴿بَحِيرَةٍ﴾ و﴿سَآئِبَةٍ﴾ و﴿وَصِيلَةٍ﴾ و﴿حَامٍ﴾، سببان: الأوّل لفظيٌّ، والثّاني معنويٌّ، فأمّا اللّفظيّ، فالتّنكير شرطٌ لدخول (مِن) المؤكِّدة، فمن شروطِها أنّ تباشرَ النّكرةَ لتُعطي قوّةً في التّوكيد، فإنّ ﴿مَا﴾ آنئذٍ تكون لنفي الجنس، وهذا الشّرطُ وإن كان لفظيًّا، وهو ممّا تقتضيه الصّناعةُ النّحويّةُ، إلّا أنّ مؤدّاه جانبٌ دَلاليٌّ، كما مرّ آنفًا، وأمّا السّبب المعنويُّ في أسباب التّنكير فهو دَلالتُه على العموم، وأنّ الأمر ليس مقصورًا على ما كان يحرّمُه العربُ على أنفسِهم، منَ اتّخاذ البحيرةِ والسّائبةِ والوصيلةِ والحامِي.

التّحريمُ ليس من بابِ التّخصيصِ المغلَقِ، بل كلُّ عملٍ مُشابهٍ له يأخذُ حُكمَه:

في الآيةِ تحريمُ الأمورِ الأربعةِ، واستُنبِطَ منه تحريمُ تعطيلِ المنافعِ

وتحريمُ هذه المذكوراتِ الأربعِ ليس من باب التّخصيصِ، بل إنّ أيَّ عملٍ مُشابهٍ لعملِهم هذا، فإنّه داخلٌ في هذا التّحريم، فإنّ "في الآيةِ تحريمَ هذه الأمورِ، واستُنبِط منه تحريمُ جميعِ تعطيلِ المنافعِ"[2]، وهذا ما يُؤدّيه التّنكيرُ، وهو الدّلالةُ على العُمومِ والشّيوعِ، ثم إنّ تعدّدَ الرّواياتِ والأقوالِ في معاني البَحيرةِ والسّائبةِ والوصيلةِ

(1) البغويّ، معالم التّنزيل: 3/108.
(2) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2188.

والحامِي، يُوحي "بأنّ العربَ كانت تختلفُ أفعالُهم فيها، والمرادُ من هذه الجملةِ ردٌّ وإبطالٌ لما ابتدعَه أهلُ الجاهليّة"[1]، وهذا ما تُؤدّيه النّكرةُ من معانٍ، وأنّ الغرضَ هو تحريمُ الفعلِ الصادرِ منهم وما شابَهه على مرّ العُصور والأزمنةِ.

اجتماعُ أساليبَ توكيديّةٍ في: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾:

غايةُ التّوكيدِ في هذه الآيةِ بيانُ أهميّةِ الحُكمِ الرّبانيّ والإشارةُ إلى توخّيه

الكلامُ في لغة العرب، لا يخلو من أنّ يكون مؤكّدًا أو غير مؤكّد، والتّوكيدُ على أنواعٍ، منه لفظيٌّ ومنه معنويٌّ، ومنه توكيدٌ بالحروف وغيرُ ذلك منَ الأساليب التّوكيديّةِ، والتّوكيدُ قسمٌ من أقسام التّوابعِ المعروفةِ، وهو وإن كان تابعًا، فإنّ فائدتَه عظيمةٌ، فهو "يُذكر تقريرًا لمتبوعِه، بُغية رفعِ احتمالِ إرادةِ المجازِ، أو رفعِ احتمالِ السَّهو والغلط"، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ﴾ [الأنعام: 38]، فالطّائر عادةً يطير بجناحَيه، والتّوكيدُ في قولِه: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾، رفعَ احتمالَ المجازِ[2]، كقولِه تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ﴾ [الإسراء: 13]، وقد تجتمعُ عدّةُ أساليبَ توكيديّةٍ، في القطعةِ القرآنيّة الواحدةِ، والغايةُ من ذلك بيانُ أهميّةِ الحُكم الرّبانيّ والإشارةُ إلى تَوخّيه، كقولِه تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾.

نفيُ الفعلِ الماضِي باللّفظِ (ما) النّافية، من أساليبِ التّوكيدِ في الآيةِ:

نفيُ الفعلِ الماضي بـ(مِن) الزّائدةِ، مع الفعل المتعدّي بنفسه، أسلوبُ توكيدٍ

قد اجتَمعَتْ عدّةَ أساليبَ توكيديّةٍ في هذه القطعةِ القرآنيّةِ، أوّلُها أنّه نفَى الفعلَ الماضي بالحرف ﴿مَا﴾، والنّفيُ بما هو جوابٌ لمن جُعلَ في كلامه القسمُ، لَمّا رأينا أنّ قولَهم لقد فعل، فإنّ نفيَه يكونُ بـ(ما) فعل، والقسمُ أسلوبٌ من أساليبِ التّوكيدِ في لسان

(1) الآلوسي، روح المعاني: 7/43.

(2) عضيمة، دراسات في أسلوب القرآن الكريم: 4/5.

العربِ، ففي قولِه: ﴿مَا جَعَلَ﴾ مَسحةٌ توكيديّةٌ أُعطيت للجُملة، ثمّ عبّر بلفظ ﴿مِنۢ﴾ الزّائدةِ الّتي تُفيد التّوكيدَ، بأن قرنَها مع الفعل المتعدِّي بنفسِه ﴿جَعَلَ﴾، و﴿مِنۢ﴾ هذه أضافت توكيدًا للجملة في أنّها أريدَ بها الجنسُ لدخول النّكرة في سياق النّفي.

قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ جملةٌ معطوفةٌ على سابقتِها مع الاستدراكِ:

من أساليبِ التّوكيدِ تكرارُ النّفيِ مع المعطوفاتِ

هناك تكرارُ النّفيِ مع المعطوفاتِ، وهذا التّكرارُ يُرادُ لعدّةِ معانٍ، ومعنى ذلك أنّه أدخلَه في حيِّز التّأسيسِ، ومعلومٌ أنّ ثمّةَ علائقَ بين التّكرارِ والتّأسيسِ، من جهةِ أنّ التّكرارَ قد يكونُ تأسيسًا إذا أفادَ المعانيَ الجديدةَ، في أنّه أراد أن ينتهُوا عن هذه الأربعة منفردةً ومجتمعةً، وكي لا يذهبَ الظّنُّ أنّ البحيرةَ أصلٌ والبواقي تبعٌ، كما هو حالُها في العطفِ، بل كرّرَ (لا) مع كلِّ واحدةٍ لبيان أهمّيتها، وأنّها وإن كانت تابعةً لفظًا للأولى، إلّا أنّها مستقلّةٌ عنها في المعنى، فهذه ثلاثةُ أساليبَ منَ التّوكيد (النّفيُ بما)، و(مِن الزّائدةُ المؤكِّدةُ) و(تكرارُ أدواتِ النّفي) هذه الأساليبُ أعطت قوّةً وأهميّةً لما أراد منهم الحقُّ ﷻ في الامتناع عمّا كانوا يفعلونَه من عاداتٍ، لم يوجبها اللّه، أو يأمر بها أو يشرِّعها.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ﴾، جملةٌ معطوفةٌ على سابقتِها وفيها مع العطف استدراكٌ بالحرف ﴿وَلَٰكِنَّ﴾[1]، وهو حرفٌ يقتضي وجودَ جملةٍ اسميّةٍ، يكون أوّلًا اسمًا له، وهو قولُه ﴿ٱلَّذِينَ﴾، ولما كان اسمًا موصولًا فإنّه يقتضي وجودَ الصّلة، وحقُّها أن تكون جملةً، وهي هنا قولُه ﴿كَفَرُواْ﴾، فعلٌ ماضٍ يدلُّ على ثبوت كفرِهم وفاعلِه.

(1) ومعنى الاستدراك: أن تنسب حُكمًا لاسمها، يخالفُ المحكومَ عليه قبلها. المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 615.

مجيءُ الخبرِ ﴿يَفۡتَرُونَ﴾ جملةً فعليّةً مضارعيّةً تفيدُ تجدّدَ الفعلِ:

الفعلُ (يَفتَرُونَ) دالٌّ على المبالغةِ الّتي لا تتعارضُ مـع الـتّـجـدّدِ والحدوثِ

أمّا خبرُها، فهو الجملةُ الفعليّةُ ﴿يَفۡتَرُونَ﴾، ومجيئُها بالفعل المضارع يفيدُ التّجدّدَ، فكأنّهم في كُلِّ مُدّةٍ يُظهرون افتراءً جديدًا على الله، وآيةُ ذلك أنّ هؤلاء وُصفوا بالمبتدعةِ؛ لأنّهم "الَّذينَ ابتدعُوا هذهِ الضَّلالاتِ، لمقاصدَ مختلفَةٍ، ونسبوهَا إلى الله"[1]، ومعلومٌ أنّ المبتدع يخرجُ كلَّ يوم بشيءٍ جديدٍ منَ الضّلالاتِ والبِدعِ، فهو في حدوثٍ وتجدُّدٍ في بِدعِه، لذلك عبّر عنه بالفعل المضارع الدّالِّ على التّجدّدِ والحدوثِ، وجعل ابنُ عاشورٍ[2] هذا الفعلَ ﴿يَفۡتَرُونَ﴾، وزنه (يَفتَعِل) دالًّا على المبالغةِ، والمبالغةُ والتّجدّدُ والحدوثُ لا يتعارضان.

الاستدراكُ بِ(لكن) يَنسِبُ حُكمًا لاسمِها، وهو الافتراءُ يخالفُ ما قبلَها:

في الآيـةِ مزيدُ تشنيعٍ عليهم، بجعلِ الافـتـراءِ مُتعدّيًا مفعولَه (الكذب) مع أنّه هو إيّاه

ولما كانت ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ للاستدراك، فهنا نسبَ حكمًا لاسمها، وهو الافتراءُ، يخالفُ ما قبلَها، وهو النّفيُ الحاصلُ من جميع الوجوهِ، مع قُوّة التّوكيدِ، من أنّ الله تعالى قد أمرَ أو شرّعَ أو أوجبَ البَحيرةَ والسّائبةَ والوصيلةَ والحامِي، فهذا الجعلُ بزَعمهم افتراءٌ عليه ﷻ.

ثمّ جعل فعلَ الافتراء متعدّيًا، وجعل مفعولَه ﴿ٱلۡكَذِبَ﴾، مع أنّ معانيَ الافتراءِ هو الكذبُ، وفي ذلك مزيدُ تشنيعٍ عليهم، وعلى ما كانوا يفعلونه، فضلًا عن أنّ أصلَ الافتراءِ من فرَى الثّوبَ إذا قطّعه، فكثرةُ مرادفةِ الافتراءِ للفظةِ الكذبِ "للإشارة إلى أنّه كذبٌ مقطوعٌ بأنّه كذبٌ"[3]، أي أنّ كذبَهم مؤكّدٌ، ولا مجالَ فيه لأدنى صِدقٍ.

دَلالةُ التّعبيرِ بالمصدرِ على المعنى وبلوغِ الغايةِ:

الـــوصـــفُ بالمصدرِ أقـوَى مـنَ الأوصــافِ الأُخـرى في هذا المضمارِ

والتّعبيرُ بالكذبِ فيه مزيدُ تبشيعٍ لعملِهم؛ لأنّ الكذبَ مصدرٌ، لذلك يُوصفُ أحيانًا بالمصدرِ للدّلالةِ على قُوّة الوصفِ، وأنّه بلغَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/74.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 4/10.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2376.

الغايةَ، حتّى أصبحَ الحدثَ نفسَه، لكثرةِ مُمارستِه له، كقولِنا: (هَذَا رَجُلٌ عَادِلٌ)، لشخصٍ يتميّزُ بالعدالة، فإذا أردنا المبالغةَ والتّوسعةَ، قلنا: (هذا رجلٌ عدلٌ)، فوصفنا الرّجلَ بالمصدرِ، و(عَدلٌ) وهذا الوصفُ على سبيلِ المبالغةِ؛ لأنّ حقَّ المصدرِ أن لا يُنعتَ به لجمودِه، والخلاصةُ أنّ الوصفَ بالمصدرِ الّذي هو الحدثُ المجرّدُ، أقوَى منَ الأوصافِ الأُخرى، لذلك وصفَ اللّه تعالى ابنَ نوحٍ ﵇ بالمصدرِ بقولِه تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ﴾ [هود: 46]، فلم يقل إنّه عاملٌ أو يعملُ، بل وصفهُ بالمصدرِ منه وهو (عَمَلٌ)، يريد من ذلك أن يقول: إنّ ابنك قد تحوّل إلى عملٍ غيرِ صالح، ولم يبقَ فيه من عُنصرِ الذّات شيءٌ، بل أصبح حدثًا مجرّدًا خالصًا على المبالغةِ في التّنكير عليه، ومثلُ ذلك يقال في افترائِهم الكذبَ، عبّر بالمصدر ليصلَ إلى الغاية في الحدثِ وهو الكذبُ، وفي قولِه: ﴿يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ﴾، من بابِ وضعِ الظّاهر مَوضعَ المُضمرِ؛ فإنّ لفظ الجلالة مذكورٌ قريبًا، فلو قال هنا (يفترون عليه الكذب)، لجاز لغةً، لكنّه أعاد الظّاهرَ؛ لأنّه أراد "تمكينَ نفسِه زيادةَ تمكينٍ"[1]، فضلًا عنِ التّعظيم وإدخالِ المهابة في نفوس المخاطَبين.

قولُه تعالى: ﴿وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ جملةٌ تدلُّ على الحالِ:

الآيــةُ تفيدُ أنّ قلّةً منهم خلافُ الأكــثريّــةِ مـنَ المفترين

﴿وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾: الواو عاطفةٌ، ويجوز أن تكون حاليةً، والجملةُ الاسميَّة بعدها في محلِّ نصبٍ على الحال، أي أنّهم يَفترون على اللّه الكذبَ، وأنّ أكثرَهم قد فقدُوا عقلَهم في هذه الحال الّتي هم عليها؛ لأنّ من يملكُ عقلًا لا يَفتري على اللّه الكذبَ، وقولُه: ﴿وَأَكۡثَرُهُمۡ﴾ مبتدأ، وقد أضيفُ إلى الضّمير (هم)، وقولُه: ﴿لَا يَعۡقِلُونَ﴾، (لا) نافية، و(يعقِلون) جملةٌ فعليّةٌ منفيّةٌ بلا، وعدمُ العقلِ هنا منسوبٌ لأتباعِهم؛ لأنّهم لا "يَنسبون التّحريمَ إلى اللّه

(1) السّكاكي، مفتاح العلوم، ص: 198.

حتّى يَفترُوا، ولكنّهم يقلّدون في تحريمها كبارَهم"[1]، وقولُه: ﴿وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾، معناه أنّ أقلَّهم خلافُ ذلك، وهم المُفترون، وفي ذلك تقديمٌ منَ الأقلّ إلى الأكثرِ، أو منَ التّابع إلى المتبوع، أو منَ الخصوصِ إلى العُموم.

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/303.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ١٠٤﴾ [المائدة: 104]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

مظاهرُ جهلِ العربِ قبل الإسلامِ، وتشريعُهم ما لم يأذن بِهِ اللهُ

وجهُ الارتباط بين الآيةِ الكريمةِ وما قبلَها، أنه لَمَّا بيّنَ الحقُّ ﷻ أنّ أكثرَهم لا يعقِلون، وأنّ تحريمَ هذه الأشياءِ افتراءٌ باطلٌ، حتّى يخالفُوهم ويهتدُوا إلى الحقّ، وإنمّا يقلّدون قدماءَهُم، أشار إلى عنادِهم واستعصائِهم، حينما هُدُوا إلى الحقّ، وإلى ضلالِهم ببقائِهم في أسرِ التّقليد[1] لآبائهم ومن سبقُوهم.

ومن جهةٍ أخرى فإنّ الحقَّ ﷻ ذكرَ جهلَ العربِ قبل الإسلام، "فيما تحكَّمت فيهِ بآرائهَا السَّقيمةِ في البحائرِ، والسَّوائبِ، والحوامي، واحتجاجَهم في ذلكَ، بأنّهُ أمرٌ وجدُوا عليهِ آباءَهم؛ فاتّبعوهم في ذلكَ، وتركوا ما أنزلَ اللّه على رسولهِ، وأمرَ بهِ من دينهِ"[2].

شَرْحُ الْمُفْرَداتِ:

دعوةٌ للإقبالِ على الحوارِ والإقناعِ

1) ﴿تَعَالَوْاْ﴾: اسمُ فعلِ أمرٍ، أو فعلُ أمرٍ، ومعناه أَقبِل، وأصلُه اللّغويّ منَ الجذرِ (عَلَوَ)؛ لأنّ الفعلَ منه علَا يعلُو، وقيل في ذلك: "أَصلُه أنّ رجلًا كانَ في مكانٍ عالٍ، وآخرَ في مكانٍ مُستفلٍ، فصاحَ بِهِ: تعالَ، أَي اعل منَ العُلُوّ، ثمَّ كثُر واتّسع، حتَّى صارَ بمنزلَة أقبِل"[3]، فأصبح الفعلُ يُنادى به، "تقولُ العربُ في النّداءِ للرَّجلِ تعالَ بفتحِ اللّامِ، وللاثنين تعالَيا، وللرّجالِ

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 4/275.
(2) ابن العربيّ، أحكام القرآن: 2/223.
(3) الزّجاجي، حروف المعاني والصّفات، ص: 21.

تعالَوا... ولا يبالون أَين يكونُ المدعوُّ في مكانٍ أَعلى من مكانِ الدَّاعِي أَو مكانٍ دونَهُ"[1].

أي يَكفينا أن نَعتمدَ على آبائنا

2) ﴿حَسۡبُنَا﴾: الأصلُ اللّغويُّ له (حَسَبَ)، والفعلُ منه حسِبَ بفتح السّين وكسرها، أمّا معناه فقد قيل فيه إنّه اسمُ فعل بمعنى يَكفي[2]، وقيل إنّه اسمُ فاعل بمعنى المُحسِبِ والكافِي والمعتمَدِ عليه، وقولُه: ﴿حَسۡبُنَا﴾ "كنايةٌ عن قولهم: اعتمدنا"[3]، يعني يكفينا أن نعتمد على آبائنا في هذا الأمرِ.

الأبُ هو الوالدُ وإن علا

3) ﴿ءَابَآءَنَآۚ﴾: جمعٌ مكسّرٌ، يفيدُ القِلّةَ، على وزن أفعال مفردُه أب، وهو ثلاثيٌّ محذوفُ اللّام، أصلُه أبو، وهو "الوالد وكلُّ من نُسب في اتّخاذ شيء أو إصلاحِه أو ظهورِه، فهو أبٌ له"[4]، والمرادُ في الآيةِ الآباءُ حقيقةً، ويشملُ الأجدادَ نزولًا؛ لأنّهم اعتمدُوا عليهم في معتقداتِهم، وإن كانت باطلةً.

الاهتداءُ نقيضُ الضّلالةِ والزَّيغِ، ولصيقُ الطّاعةِ والورعِ

4) ﴿وَلَا يَهۡتَدُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ منَ الأفعال الخمسةِ، الأصلُ فيه (هَدَى، يَهدِي)، وهو هنا فعلٌ مزيدٌ من (اهتَدَى يَهتَدِي)، وزنه يفتَعِلُ، وله عدّةُ معانٍ، المقصودُ في الآيةِ من معانيه أنّه نقيضُ الضّلالةِ والطّاعةِ والورعِ[5].

المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

دعوةٌ إلى نَبذِ التّقليدِ الأعمَى للآباء، والإقبالِ على الهُدى بتبصُّرٍ

الحديثُ في هذه الآيةِ عن مخاطبةِ الرّسولِ ﷺ للمشركين ودعوتِه لهم باتّباعه وتركِ ما هم عليه منَ الضّلال إلّا أنّه قد حجبَهم تعصّبُهم الأعمَى لِما وجدوا عليه آباءَهم من ضلالٍ عنِ اتّباع الحقِّ، فإذا قيل لهؤلاء الّذين بَحروا البحائرَ، وفعلوا هذه

(1) ابن منظور، لسان العرب: (علو).
(2) الكفويّ، الكليّات: (حسب).
(3) الكفويّ، الكليّات: (حسب).
(4) السّمين، عمدة الحفّاظ: (أبو).
(5) الأزهري، تهذيب اللّغة: (هدي).

الأشياءَ، وأضافوها إلى اللّه كذبًا: تعالوا إلى ما أنزل اللّه في كتابه، وإلى رسولِه محمّدٍ ﷺ ليبيّنَ لكم كذبَ ما تضيفونَه إلى اللّه، ويبيّنَ لكمُ الشّرائعَ والأحكامَ، ويدلَّكم على الحقِّ، ﴿قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾، قدِ اكتفينا بما أخذنا عنهم منَ الدّين، ونحنُ لهُم تبعٌ، فردَّ اللّه عليهم بأنّه إنّما يصحُّ الاقتداءُ بالعالمِ المُهتدي، الّذي يبني قولَه على الحُجّةِ والبرهانِ والدّليلِ، وأنّ آباءَهم ما كانوا كذلك فيصحَّ اقتداؤُهم بهم[1].

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

الآيةُ هنا مبيّنةٌ مُرتكَباتِ أهلِ الجاهليّة تقليدًا واتّباعًا:

الاكتفاءُ بالتّقليد الأعــمَــى دون بـصـيرةٍ جـمـودٌ وركودٌ

الآيةُ هنا ذكرَ فيها قولَه: ﴿قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾، فإنّها مبنيّةٌ "على ما تقدّمَها من مُرتكَباتِ أهلِ الجاهليّة، وما سنُّوه تقليدًا أو اتّباعًا... فدان بفعلهم في البَحيرةِ والسّائبةِ والوصيلةِ والحامي"[2]، وقد تبيّن منَ السّياق أنّ الضّلالاتِ الّتي اعتقدوها وشرّعوا لها، لا سندَ لها من دين، ولا قيمةَ لها في ميزان الشّرائع، وأنّ الاعتدادَ بها ضلالٌ، والاعتمادَ عليها مفسدةٌ.

﴿وَإِذَا﴾ ظرفٌ لما يُستقبلُ منَ الزّمن، متضمّنٌ معنى الشّرط:

الحُكمُ الشّرعيُّ يبقى ثابتًا مهما تغيّرتِ الظّروفُ والصُّروفُ

الواو هنا استئنافيّةٌ، و﴿وَإِذَا﴾ ظرفٌ لما يُستقبلُ منَ الزّمان، متضمِّنٌ معنى الشّرط[3]، فالأصلُ فيها الظّرفيّةُ، والمعنى في ذلك الوقتِ أو الزّمنِ، ﴿قِيلَ﴾ فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، والفاعلُ مضمَرٌ، وقد يقال إنّه محذوفٌ اصطلاحًا، والأقربُ أن يكون مُضمَرًا؛ لأنّ الفاعلَ عمدةٌ، فلا يُحذفُ، والتّقديرُ: (وإذا قال اللّه أو الرّسولُ...)، والدّلالةُ بالزّمن المُشارِ إليه بالأداة (إذا) الشّرطيّةِ، يُوحي بالتّجدّدِ

---

(1) الخازن، لباب التّأويل: 2/84.
(2) ابن الزّبير، ملاك التّأويل، ص: 107.
(3) ابن يعيش، شرح المفصّل: 1/59.

والتّلوُّنِ، والاصطباغِ بصبغةِ الواقعِ المستحدثِ، حيث يمكنُ أن يُحدث النّاسُ مثلَ ما أحدث الجاهليّون محرّماتٍ، ثمّ يسمّونَها بمصطلحاتٍ جديدةٍ، كما فعل الجاهليّون مع البَحيرةِ والسّائبةِ والوصيلةِ والحامِي، ويبقى الحُكم ساريًا عليهم مع اختلافِ الظّروفِ والزّمانِ والملابَساتِ.

مُسوِّغاتُ حذفِ الفاعلِ في المبنيِّ للمفعول في الفعل ﴿قِيلَ﴾:

في حذفِ الفاعل صيانةٌ وتنزيهٌ له عن استمرارِ هؤلاء في الافتراءِ والكذبِ

وسببُ حذفِه أو إضمارِه هنا، يحتملُ عدّةَ أمورٍ، منها التّوسّعُ في الخطابِ "ليتضمّنَ كلَّ قولٍ جاء على لسان أيِّ رسولٍ منَ اللّه، من بدءِ الرّسالات، فهي ليست قضيّةَ اليوم فقط، إنّما هي قضيّةٌ قيلت من قبل ذلك"[1]، وقد يكونُ حذفُ الفاعلِ للإيجازِ والاختصارِ، أو للعلمِ به، فيكون معلومًا من جهةِ المعنى، ومعلومًا من جهةِ اللّفظ، فإنّ الفاعلَ وما عُطف عليه مذكوران بعد هذه الجملةِ، بقولِه: ﴿إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، كما أنّ في حذفِه صيانةً وتنزيهًا له، ومخافةً منه في أن يستمرّ هؤلاء في الافتراءِ والكذبِ، من لَدُنِ المبتدعةِ، والموافقةِ العمياءِ من لَدُن الأتباعِ.

قولُه: ﴿لَهُمۡ﴾ فيه التفاتٌ منَ الخطابِ إلى الغيبةِ:

الالتفاتُ ذو أثرٍ في تلوين الخطابِ القرآنيِّ والتّشويقِ به

وقوله: ﴿لَهُمۡ﴾ فيه انتقالٌ إلى الغيبة، وهو الالتفاتُ "تسجيلًا بكمال ضلالِهم، وإيذانًا بإيجاب تَعدادِ ما ذكرَ من جناياتهم، لصرف الخطاب عنهم، وتوجيهِ إلى العقلاء"[2]، وفيه تهديدٌ وتشديدٌ ووعيدٌ، فضلًا عمّا يؤدّيه الالتفاتُ البليغُ، من تطريةِ نشاطِ السّامعِ، وتلوينِ الخطابِ القرآنيِّ، للتّرويح على الأنفُسِ، وتشويقِ السّامع إلى تمثُّلِ المعاني، والتّعمُّقِ في الدّلالاتِ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/709.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 1/188.

دَلالةُ الفعل ﴿تَعَالَوۡاْ﴾ على التّرقّي بالنّظرِ إلى أصلِه اللُّغويِّ:

احـتـمـالُ اسـتـعـمـالِ الفعل (تَعَالَوا) عـلى الحقيقة أو المجاز أو هما معًا

﴿تَعَالَوۡاْ﴾ وهو اسمُ فعل أمرٍ أو فعلُ أمرٍ ومعناه أقبل[1]، والثّاني أرجحُ، وفي كلّ الأحوال فإنّ الأمرَ هنا للوجوب، وقد اقترن بواو الجماعةِ، ومعنى الفعل هنا نظرًا إلى أصلِه، معناه: ارتقُوا إلى حُكم اللّه وسنّةِ رسوله، فكأنّهم في سفالةٍ، وأراد أن يخرجَهم من سفلِ الظُّلماتِ إلى عُلوّ النّور؛ لأنّه لو عبَّر عنه بأقبِل، وهو جائزٌ، لما أعطى هذا المعنى، فاللّه تعالى يريدُ أن يُخرجَ عبادَه منَ الدّنوِّ إلى العلوِّ، وقد عبّر عن ذلك بقولِه: ﴿وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ﴾ [آل عمران: 103]، ولما كانت جملةُ ﴿تَعَالَوۡاْ﴾ مسبوقةً بفعلِ القولِ، فإنّها تكونُ عندئذٍ في محلِّ نصبِ مقولِ القول؛ لأنّ المخاطَبَ إذا سمع فعلَ قولٍ، أو ما اشتُقّ منه، فإنّه ينتظرُ ذلك القولَ، فيكونُ إخبارًا أو أمرًا أو نهيًا، ثم إنّ هذا الفعلَ "مستعمَلٌ في طلبِ الإقبالِ، وفي إصغاءِ السَّمعِ، ونظرِ الفكرِ، وحضُورِ مجلسِ الرَّسولِ ﷺ، وعدمِ الصَّدِّ عنهُ"[2]، فعلى ذلك يمكنُ أن يكون قد استعملَه حقيقةً، بأن يأتُوا إلى مجلس الرّسول الأكرم ﷺ، ويمكنُ أن يكونَ قد استعملَه مجازًا، وهو أن يحكِّمُوا كتابَ اللّه وسنّةَ رسوله، والأقربُ أنّ الإتيانَ والحضورَ مجازيٌّ مع ﴿إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، وحقيقيٌّ مع ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، وقد أعاد حرفَ الانتهاء (إِلَى)؛ لأنّه أراد المعنَيَين الحقيقيَّ والمجازيَّ[3].

نداءٌ بالتّعالي عن دَرَكِ الظُّلماتِ، إلى سماءِ الإشراقاتِ:

اتّـبـاعُ مـا أنـزل الله عُلوٌّ ورقاءٌ

وفي قوله تعالى: ﴿تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، ناداهم أن يُقبِلُوا من سفالةِ الظُّلماتِ الّتي يقبَعون بها، إلى النّورِ الّذي أنزله

(1) الزّجاجيّ، حروف المعاني والصّفات، ص: 21.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/75.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/75.

اللّه، والسّنّةِ الّتي جاء بها الرّسولُ ﷺ، وأن تعالَوا إلى حُكم اللّه الّذي أنزله، وانتهُوا إليه؛ لأنّ ﴿إِلَىٰ﴾ تفيدُ الانتهاءَ.

التّعبيرُ بلفظ ﴿مَآ﴾ الموصوليّةِ الّتي تُستعملُ لما لا يَعقِلُ:

أثرُ همزةِ التّعديةِ في استيعابِ المعاني المحتملةِ

وقد عبّر عنِ المُنزل بلفظ ﴿مَآ﴾ الّتي تفيدُ الموصوليّة، والّتي تُستعملُ في غالب أحوالِها، لما لا يَعقِلُ، وهي مناسِبةٌ للمقال، وأوردَ بعدَها قولَه: ﴿أَنزَلَ﴾، وهو فعلٌ ماضٍ متعدٍّ بالهمزة التّي جاءت لتنقلَ الفعلَ منَ اللّزوم إلى التّعدّي، فإنّ قولَنا: (نزل) أي نزل بنفسه، أمّا ﴿أَنزَلَ﴾ فيكون بفعل فاعلٍ، وهو اللّه، وقد أظهره هنا تعظيمًا للمُنزِل ﴿ٱللَّهُ﴾، أمّا المُنزَل، فهو (القرآن بما يشتمل ُعليه منَ الأحكام).

حذفُ المفعولِ اختصارًا، ثمّ لحثِّ النّاس على المُنزَل أيًا كان:

كلُّ ما ينزلُ من عند اللّه، فواجبٌ الأخذُ به والتزامُه

إنّ المفعولَ هنا قد تمّ حذفُه، وهذا الحذفُ جائزٌ، ويُسمّى حذفًا اختصارًا، وهو الحذفُ لدليلٍ، وهو حذفٌ حسنٌ، لطول الكلام مع المنصوب، فإنّه حذفَ العائدَ[1]، على ﴿مَآ﴾ الموصولةِ، وهو على تقديرِ (إلى مَا أنزَلَهُ اللّه)، والمقصدُ هنا الإخبارُ عن مجرّد الإنزال، لحثّ النّاس عليه، فكلُّ ما ينزلُ منَ اللّه واجبٌ الأخذُ به، ولو ذكرَ المفعولَ صريحًا، لربّما صرفَ الذّهنَ إلى شيءٍ واحدٍ فقط.

علّةُ تقديمِ قولِه: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، على قولِه: ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾:

الألفُ واللّامُ في (الرّسول) عهديّةٌ، ويحتملُ أنّها من باب تقديم المُجملِ على المفصَّلِ

عطفَ على قولِه: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ قولَه: ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، وهنا تقديمٌ وتأخيرٌ، وهو من باب تقديم الأفضلِ والأشرفِ؛ فبدأ بعبارةِ ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، ثمّ ثنّى بالرّسول ﷺ، والألفُ واللّامُ في الرّسول عهديّةٌ، واللّفظةُ تشير إلى رسولِنا، وهو محمّدٌ ﷺ، ويحتملُ أيضًا من باب تقديم المُجملِ على المفصَّل، تقديمِ القرآن على السّنّة؛ لأنّ السّنّةَ مبيِّنةٌ للقرآن، لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النّحل: 44].

(1) العائدُ ضميرٌ يعود على الاسم الموصول، وحذفُه جائزٌ، وهو حسنٌ لطول الكلام، ولا سيّما مع المنصوب كالآتي. ابن جني، اللّمع في العربيّة، ص: 190.

مجازٌ بالحذفِ في قولِه: ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾:

لا تناقُضَ بين بشريّةِ النّبيّ الأكرمِ، وخصوصيّةِ الاصطفاءِ بالوحيِ

لأنّ الرّسولَ ﷺ يُرشدُهم إلى فهم الكتاب وتدبُّره، فإنّ قولَه: ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ فيه مجازٌ بالحذف؛ لأنّ الرّسول ﷺ بشرٌ، وهو ليس محلًّا للمجِيء، فإقبالُهم على الرّسول لا يكونُ بشخصِه، إنّما المرادُ تعالَوا إلى تنزيل اللّه، وإلى ما جاء به الرّسولُ، أو إلى سنّتِه فقد حذفَ المضافَ، وأقام المضافَ إليه مقامَه، وهو جائزٌ وفاشٍ في اللّغة والقرآن، وفيه ضربٌ منَ الاتّساع، وقد دلّ عليه العقلُ، لما تقدّمَ من أنّ شخصَ الرّسول ﷺ ليس هو الغايةَ والمنتهَى، بل ما جاء به من عند اللّه هو الغايةُ، ولقولِه ﷺ من حديثٍ طويلٍ: «إنّـمَا أنَا بَشَرٌ مِثْلُكُم، أنسَى كَمَا تَنسَونَ، فَإذا نَسِيتُ فَذَكِّرُوني»[1].

قولُهم: ﴿حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾ جوابٌ لما دعاهم إليه منَ الحقّ:

جوابُ المعانِدين ينمُّ عنِ السّذاجةِ والغفلةِ والغُرورِ

﴿قَالُواْ حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾، فقولُه: ﴿قَالُواْ حَسۡبُنَا﴾، تركيبٌ وردَ في ثلاثةِ مواضعَ منَ القرآن الكريم، في [آل عمران: 173]، وهذه الآيةُ من المائدة، وفي [التّوبة: 59]، والمعنى هنا بعد أن دعاهم إلى الحقّ، فقد (أجابوا من دعاهم إلى ذلك، بأن يقولوا حسبنا ما وجدنا عليه من قبلنا آباءنا يعملون به... وقد اكتَفينا بما أخذنا عنهم، ورضِينا بما كانوا عليه من تحريم وتحليل)[2]، و﴿قَالُواْ﴾ جوابُ (إذا)؛ لأنّه لما كانت (إذا) متضمِّنةً معنى الشّرط، لزمَ أن يكونَ لها جوابٌ، وردُّهُم جاء هنا من جنس الأوّل (قيل - قالوا).

استعمالُ أسلوبِ الفَصلِ لا الوصلِ، لكمالِ الاتِّصال بين الجُملتَين:

وهنا استعملَ أسلوبَ الفصلِ لا الوصلِ، بين جُملتَي ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ﴾، و﴿قَالُواْ حَسۡبُنَا﴾، لكمال الاتّصال بين الجُملتين، فلم يَحسُنِ العطفُ ههنا و"حَسۡبُنَا هوَ مبتدأٌ، وهو مصدرٌ بمعنَى اسمِ الفاعلِ،

(1) البخاريّ، الحديث رقم: (401).

(2) ابن جرير، جامع البيان: 11/137.

كمالُ الاتّصال بين الجُمل المتجاورة، يُؤكّدُ تعانُقَ المعاني في الآيةِ

ومَا وجدنَا هو الخبرُ، وما بمعنَى الَّذِي، أَو نكرةٌ موصوفةٌ؛ والتَّقديرُ: كافينَا الَّذِي وجدناهُ"[1]، ويجوز أنّ يكون ﴿حَسۡبُنَا﴾ اسمَ فعلٍ، بمعنى كفى و﴿مَا﴾ فاعلُه، والأوّلُ أقوى أي جعلُه اسمًا مبتدأ.

لفظة ﴿حَسۡبُنَا﴾ تُستعمل فيما يَكفي في بابه، ويُغني عن غيره:

التّعبيرُ بالجملةِ الاسميّةِ الدّالّةِ على الثّبوتِ

عبّروا هنا بالجُملةِ الاسميّةِ، ومعلومٌ أنّ دَلالتَها تقتضي الثّبوتَ والدّوامَ، فإنّ لفظةَ "حسبنا تُستعملُ فيما يكفي في بابه، ويُغني عن غيره، فالمُدرِكُ للشّيء إذا أدركه على ما هو به، وسكنت نفسُه إليه، فذاك حسبُه"[2]، فكأنّهم مُوقنون ثابِتون على رأيهم، ممّا دعاهم للتّعبيرِ بالجُملة الاسميّةِ الدّالّة على الثّبوتِ، فضلًا عن قولهم: ﴿وَجَدۡنَا﴾ الدّالّةِ على العلم، وهذا رأيُهم فقط، ممّا يدلُّ على الجمودِ، وعدمِ الاحتكام إلى العقلِ، إلّا أنّ الحقيقةَ غيرُ ذلك، فإنّ الحقّ ﷻ، سيَنفي عنهم ذلك.

قولُهم: ﴿وَجَدۡنَا﴾ من باب الوِجدانِ العلميّ أي (عَلِمنَا):

كان المقلّدون في نهجِهمُ المنحرفِ شرَّ خلَفٍ لأسوءِ سلَفٍ

وقولُه تعالى: ﴿وَجَدۡنَا﴾ جملةٌ فعليّةٌ هي صلةُ الموصول ﴿مَا﴾، والفعلُ وجدَ يفيدُ العلمَ، فهو من باب أفعالِ القلوبِ اليقينيّةِ، والفعلُ (وَجَدَ) يقتضي وجودَ مفعولَين أصلُهُما المبتدأُ والخبرُ، فالمفعولان هنا ﴿عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾، وهم في ادّعائِهم العلمَ يزوّرون المفاهيمَ ويدَّعُون المعرفةَ، بما تواترَ إليهم عن آبائِهم، وهو ضلالٌ في ضلالٍ؛ لأنّ آباءهم لم يستنِدُوا في عقائدِهم الواهيّةِ وأحكامِهم الضّالّةِ الّتي ما أنزل اللّه بها من سلطان إلى وحيٍ أمينٍ، أو هدي سماويٍّ رشيدٍ، بل كانوا يَخبطون خبطَ عشواءَ، فانتهَوا إلى ما وُصفُوا به في القرآن، من جمودٍ ونكرانٍ؛ والوِجدان العلميُّ في قولِه: ﴿وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾ يختزلُ الزّمانَ بين الوجودِ التّاريخيِّ لآبائهم، ووجودِهم خلَفًا

(1) العكبريّ، التّبيان: 1/465.
(2) الإسكافيّ، درّة التّنزيل: 1/314.

لسلَفٍ، في الزّمان الأخيرِ، ليعبّروا عنِ التّواصُلِ العقائديِّ والفكريِّ والتّعامليِّ، بين الأبناء والآباء.

علّةُ تقديمِ المفعولِ الثّاني على الأوّل في قولِه: ﴿عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾:

التّقديمُ يفيدُ الاختصاصَ والحصرَ إيغالًا في التّمسّك برأيهم

فالجارّ والمجرور متعلّقٌ بمحذوفٍ، تقديرُه (كائنًا أو مستقرًّا)، هو المفعولُ الثّاني متقدّمٌ جوازًا على المفعول الأوّل، وهو قولُه ﴿ءَابَآءَنَآۚ﴾، وهذا التّقديمُ يفيدُ الاختصاصَ والحصرَ، زيادةً في التّمسّك برأيهم؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾ يختلفُ عن قولنا: (وَجَدنَا آبَاءَنَا عَلَيهِ)، وكلُّه جائزٌ لغةً، إلّا أنّ معنى الثّاني (وَجَدنَا آبَاءَنَا عَلَيهِ)، وربّما على غيرِه، لعدمِ الاختصاص، أمّا الأوّل ففيه اختصاصٌ وفيه توكيدٌ على أنّهم مُوقنون بما وجدُوا عليه آباءَهم.

احتمالُ أن يكونَ لفظُ ﴿وَجَدۡنَا﴾ - المتعدِّي لمفعولٍ واحدٍ - ضعيفًا:

الانحرافُ العقديُّ التزامُ أحكامٍ عقليّةٍ، ظنُّوا أنّها منَ الدّينِ

ويحتملُ أن يكونَ ﴿عَلَيۡهِ﴾ متعلّقًا بمحذوفٍ حالٍ، وعلى ذلك يكونُ الفعلُ وجدَ مُتعدّيًا لواحدٍ على حذف الثّاني، أو على جعلِه على معنى المصادفة، ومصدرُه (الوِجدان)، كوِجدان الضّالّةِ وهو أضعفُ لما فيه منَ التّأويل، ولأنّ المصادفةَ والوِجدانَ لا تناسبُ ما كان عليه آباؤهم؛ لأنّها ليست أشياءَ محسوسةً، بل هي أحكامٌ عقليّةٌ، يظنّون أنّها منَ الدّين، ولأنّ الفعلَ (وجد) يتعدّى لاثنين، وجوازُ كونِ الثّاني متعلِّقًا بمحذوف.

التّعبيرُ بحرف الجرّ (عَلىَ)، يُفيدُ الاستعلاءَ مجازًا:

تصويرُ جهلِهم وانهماكِهم في التّقليد واستغنائِهم عن المنهجِ الرّبّاني الرّشيدِ

والتّعبيرُ بحرف الاستعلاءِ (عَلَى)، فيه تمثيلُ صورةِ آبائهم في ملابستِهم ما هم عليه منَ الضّلالاتِ والبدعِ، كحالِ من يَعتلي الشّيءَ ويَستولي عليه ويتصرّفُ فيه، وقد شبّهَه "تشبيهًا ضمنيًّا دلَّ عليه حرفُ الاستعلاءِ؛ لأنّ الاستعلاءَ أقوَى أنواعِ تمكُّنِ شيءٍ من شيءٍ"[1]، كأنّ حالَهم حالُ راكبٍ مُستعلٍ مُتمكّنٍ متلبّسٍ على مركوبِه،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/242.

متصرّفٍ فيه، فهذه أربعةُ أنواع منَ التّوكيد، أولاها التّعبيرُ بالجملةِ الاسميّةِ الدّالّةِ على الثّبوتِ؛ والثّبوتُ قرينُ التّوكيد، وثانيها التّعبيرُ بلفظ (وَجَدَ) الدّالِّ على العلم، خلافَ الظّنّ والرُّجحان، وثالثُهما تقديمُ المفعولِ الثّاني على المفعول الأوّلِ جوازًا، لإفادةِ الاختصاصِ والتّوكيدِ، ورابعُهما التّعبيرُ بحرف الاستعلاء، فهم في ذلك كأنّهم راكبٌ مُستعلٍ متمكّنٌ من مركوبه، وكُلُّ تلك التّأكيدات جاءت "لإفراطِ جهلِهم وانهماكِهم في التّقليد"[1]، وعدم حاجتِهم للمنهجِ الرّبّانيِّ القويم، فردّ عليهم اللّه الكريمُ بقوله: ﴿أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ﴾، والهمزة في ﴿أَوَلَوۡ﴾ همزةُ إنكارٍ وتوبيخٍ وتشنيعٍ عليهم "والمرادُ بالإنكارِ الرَّدُّ والتَّخطئةُ، لا الإنكارُ بمعنى النَّفي"[2]، والواو عاطفةٌ وجُعلت أيضًا على أنّها واوُ الحال، وتقدير الكلام "أَحسَبُهم أتباعَ ما وجدوا عليهِ آباءهُم على كلِّ حالٍ، ولو في الحالةِ الّتي تنفي عن آبائهمُ العلمَ والهدايةَ، فإنَّها حالةٌ ينبغي أَن لا يُتَّبعَ فيها الآباء؛ لأَنَّ ذلكَ حالُ من غلبَ عليهِ الجهلُ المُفرطُ"[3].

الهمزةُ تقدّمت على العطف؛ لأنّ لها الصّدارةَ:

اجتماعُ الاستفهامِ والعطفِ والشّرطِ من تراكيبِ اللّغة العربيّةِ البديعةِ

وفي قولِه تعالى: ﴿أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ﴾ تقدّمتِ الهمزةُ على حرف العطفِ، من جهةِ اللّفظ؛ لأنّها منَ الأحرُفِ الّتي لها الصّدارةُ، إلّا أنها متأخّرةٌ من جهة المعنى، فهنا عطفَ الشّيءِ المستفهَمِ عنه، كأنّ التّركيبَ يتكوّنُ منَ (العطف ثمّ الاستفهام ثمّ (لو) الشّرطيّة)، لكن تقدّمتِ الهمزةُ؛ وهو من تراكيبِ العربيّةِ البديعةِ الموجزةِ، وتقدّمُ الهمزةِ على الواو من خصائصها المُميّزة؛ لأنّه لو عطفَ غيرَها لما تقدّمت كقوله تعالى: ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ٩﴾ [طه: 9]، هنا تقدّمَ العطفُ على أداة

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2189.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/106.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/40.

الاستفهام؛ لأنّها ليستِ الهمزةَ، "والواوُ عاطفةٌ على مقدَّرٍ، تقديره: أحسبُهم ذلك؟ أو حاليةٌ، أي ولو كان آباؤهم جهلةً ضالِّين"[1].

أثرُ الهمزةِ في الإنكارِ وتوجيهِ المعنى:

الاستـفـهـامُ الإنـكاريُّ ودورُه في الـتّـفـريـقِ بـين المـتـبُـوعـينَ والتّابعينَ

هناك مَلمحان في الاستثناء، من خلال قولِه تعالى: ﴿أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ﴾، أوّلهما أنّ "معنى الإنكارِ المستفادِ منَ الهمزة أنّ صحّةَ الاقتداء بالشّخص بمجرّدِ ظنٍّ أنّه عالمٌ مهتدٍ لا تَكفي، فلا يَكفي في اعتقادهم حرمةَ هذه الأنعام أن يجدُوا آباءهم قائِلين بحُرمتها، إلّا أن يثبتَ لديهم بالبرهانِ القاطعِ كونُهم علماءَ مُهتدين، ودونَه خرطُ القَتادِ"[2]، وثانيهما أنّ الاستفهامَ مع الجُملةِ النّاقصةِ بـ(كان)، فيه الإشارةُ إلى نفي العقل إلى أكثرهم، فهو يشيرُ إلى أنّ قليلًا منهم يعرفون بُطلانَ ذلك، أي حرمةُ البَحيرةِ والسّائبةِ والوصيلةِ والحامي، والحاصلُ أنّ كبارَهم الّذين يدَّعون العقلَ، يَفترون على اللّه، بأن يقولُوا: أمرَ اللّه بالتّبحير والتّسييب وغيرِ ذلك، وأمّا جُهّالُهُم الّذين لا يعقلون، فلا يَفترون على اللّه؛ لأنّهم لا ينسبونَها إليه، ولكنّهم يقولون بأنّهم يقلِّدون كبارَهم في التّحريم"[3].

حذفُ جوابِ (لَو) لدلالةِ الكلامِ السّابقِ تقديرُه (يتبعونهم):

في الـتّركـيـب الشّرطيّ يرتبطُ المـعـنـى بـين جُملتَي الشّرط والـجـواب، إيجابًا ونفيًا

قولُه: (لَو) وهي حرفُ شرط غيرُ جازم، وهي "حرف يدلُّ على امتناع الثّاني، لامتناع الأوّل"[4]، وجواب (لَو) محذوفٌ، يدلّ عليه الكلامُ السّابقُ، "محذوف لظهور انفهامِه ممّا سبق، وقدّره أبو البقاء (يَتبَعُونَهُم)، ويجوز أن يقدَّر: حسبهم ذلك أو يقولون"[5].

(1) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/33.
(2) زاده، حاشية زاده على تفسير البيضاويّ: 3/105.
(3) زاده، حاشية زاده على تفسير البيضاويّ: 3/571.
(4) الماديّ، الجنى الدّاني، ص: 276.
(5) الآلوسّي، روح المعانّي: 7/44.

انسجامُ السّياق في دلالةِ الفعل المضارعِ المنفيِّ ببلاغةٍ وبيانٍ

التّعبير بالفعل المضارع المنفيّ بـ(لَا)، في قوله: ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾:

﴿كَانُوا۟﴾ فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، واسمُها ﴿ءَابَآؤُهُمۡ﴾ مرفوعٌ بالواو النّائبةِ؛ لأنّه منَ الأسماء الخمسةِ، وقد أضيف إلى الضّمير، وقولُه: ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾ الفعلُ المضارعُ المنفيُّ بـ(لا) خبرُ (كان)، واستعمالُ هذا التّركيب (لَا يَفعَلُ) له دلالتُه في لسان العربِ، والمنسجمةُ مع سياق الآيةِ الدّالةِ على نفيِ هذا الفعل بأبلغِ صورةٍ، لأنّه إذا "قال هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا، فنفيُه لا يفعل"[(1)]، ومعنى ذلك انتفاءُ العلم لديهم، فنفاهُ بلا يفعل ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾، وفيه تناسبٌ مع قولِهم: ﴿وَجَدۡنَا﴾؛ لأنّ الفعل وجدَ من أفعال القلوبِ اليقينيّةِ، وهو يفيدُ العلمَ، فتناسبا من جهة المعنى.

الوصفُ بالفعل (يَـعـلَـمُـونَ) أقـلُّ منزلةً منَ الوصف بالفعل (يَعقِلُونَ)

الفرقُ المعجميُّ بين قولِه: (يَعقِلُونَ) وقولِه: (يَعلَمُونَ):

فيما ذكرَ في آية ثانية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ١٧٠﴾ [البقرة: 170]، وقد عبَّر هنا بقوله: لا يعقلون، وثمّةَ فرقٌ بين (يَعقِلُونَ) و(يَعلَمُونَ)، "فالّذي يعلمُ أقلُّ منزلةً من الّذي يعقل؛ لأنّ الّذي عقلَ هو إنسان قد استنبطَ، وأمّا الّذي علمَ فقد أخذ علمَ غيرِه"[(2)]، كمن يأخذُ حُكمًا أو قولًا أو ما شابَه، فهو قد علمَه، لكن لم يستنبطه بعقلِه، وقد يكون ما أخذه باطلًا، أو غيرَ صحيح، فنفيُ العلم إذن أبلغُ من نفيِ العقل، وكلُّ واحدٍ مناسبٌ لردّ أصحابه، فردُّ آية البقرة ﴿بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾، وكأنّهم معترفون إلّا أنّهم ألفوا آباءهم فاتّبعوهم، أمّا آيةُ المائدة فردُّهُم كان ﴿حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾، وهو ردٌّ أكثرُ حزمًا وقوّةً، وقالوا "حَسبُنَا بملءِ الفمِ؛ فهذا يعني أنّكم اكتفيتُم بما أنتم عليه... لأنّ من يقول هذه

(1) سيبويه، الكتاب: 3/117.

(2) الشّعراوي، تفسير الشّعراوي: 2/708.

الكلمةَ، قد حسبَ كلامَه واكتفى، وكلمةُ الحساب تدلُّ على الدّقة... فقولُهم: ﴿حَسْبُنَا﴾، تعني أنّهم حسبُوا الأمرَ واكتفوا به"[1]، فوضعُ كلِّ لفظة في موضعها المناسبِ تناسبُ بين صدرِ الآية وعجزِها.

الفعلُ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ اكتفَى بمفعول واحد، فيكونُ معناه المعرفةَ:

دلالةُ معرفةِ واحديّةِ الذّات، والعلمِ بتَعدّد الصّفاتِ

﴿شَيْـًٔا﴾: مفعول به ليعلمون، ولما اكتفى بمفعول واحد، فإنّ العلمَ هنا بمعنى المعرفة لقولِ ابن مالك:

لِعِلمِ عِرفَانٍ وظَنٍّ تهَمَه *** تَعدِيَةٌ لِواحِد مُلتَزَمَه[2]

وهي مختصّةٌ بالذّوات، كما أنّ العلمَ مختصٌّ بالصّفاتِ، ولا شكَّ أنّ العلمَ بالصّفات أعمقُ وأبلغُ منَ العلم بالذّواتِ، ولأنّ معرفةَ الذّات واحدةٌ، والعلمُ بالصّفات يتعدّد، وكأنّه أراد التّقليلَ من علمهم، مع أنّه منفيٌّ في كلّ الأحوال، فضلًا عمّا في معنى شيءٍ وتنكيرِه، منَ التّهوين والتّقليل.

(1) الشّعراوي، تفسير الشّعراوي: 2/706.
(2) المراديّ، توضيح المقاصد: 1/564.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾ [المائدة: 105]

مُناسَبةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

سببُ الإعذار والإنذارِ الجهالةُ والعنادُ والإصرارُ

لمّا بيّن اللّه ﷻ أنواعَ التّكاليف والشّرائعِ والأحكام، قال: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا تَكۡتُمُونَ ٩٩﴾ [المائدة: 99]، إلى قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾ [المائدة: 104]، كأنّه تعالى قال إنّ هؤلاء الجهّالَ، مع ما تقدّمَ من أنواع المبالغةِ في الإعذارِ والإنذارِ، والتّرغيبِ والتّرهيب، لم ينتفعُوا بشيءٍ منه، بل بقَوا مُصرّين على جهالتِهم وضلالتِهم، فلا تُبالُوا أيّها المؤمنون بجهالتِهم وضلالتِهم، بل كُونوا مُنقادين لتكاليفِ اللّه، مُطيعين أوامرَه ونواهيَه، فلا يضُركُم ضلالتُهم وجهالتُهم، فلهذا قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾[1].

شَرْحُ الْمُفْرَداتِ:

لفظُ النّفس تعبيرٌ مجازيٌّ عنِ الانسان، والقصدُ الأنفُسُ المُخاطَبُونَ بالحُكم في الآيةِ

1) ﴿أَنفُسَكُمۡۖ﴾: جمع قِلّة على وزن أفعُل، المفرد منه نفسٌ، وأصلُه من (نَفَسَ)، وهو "يدلُّ على خروجِ النَّسيم، كيفَ كانَ، من ريحٍ أو غيرهَا... والنّفسُ الدَّمُ، وهو صحيحٌ، وذلكَ أنَّهُ إذا فُقدَ الدَّمُ من بدنِ الإنسانِ فقدَ نفسَهُ"[2]، معنى ذلك أنّ النّفسَ يُعبّر بها عنِ الانسان، وهو تعبيرٌ مجازيٌّ، وَفقًا لما سبق، وهو هنا كذلك في هذه الآية، فالأنفُس هم المخاطَبون بهذه الآية، وقد يكون معناها الرّوح[3]، وهو صحيح، فكلُّه يُستدلُّ به على الإنسان.

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/304.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نفس).
(3) الجوهريّ، الصّحاح: (نفس).

الـضَّــرَرُ ضدُّ النّـفعِ، وهـو النُّقصان يدخُلُ في الشّيءِ

2) ﴿لَا يَضُرُّكُم﴾: فعلٌ مضارعٌ، الماضي منه (ضرّ)، ويُسمّى مضعّفَ الثّلاثيّ، أصلُه (ضَرَرَ)، وهي أحرفُ جذرِه، "والضَّرَرُ النُّقصانُ يدخُلُ في الشّيء، تقول دَخَلَ عليه ضَرَرٌ في ماله"[1]، وفيه معانٍ أخرى، منها كونُه ضدَّ النّفع، ومنه سوءُ الحال والفقر[2]، وما جرى مجرى ذلك، وكلُّها تعودُ الى المعنى الأوّل، وهو المعنى المرادُ في الآية، أي لا يصيبُكم من هذه الأمور الضّارّة إذا اهتديتُم.

الـضّـلالُ ضدُّ الــهـدى، والمقـصـودُ به هنا الـعُـدولُ عـنِ الـطّـريـق المستقيمِ

3) ﴿ضَلَّ﴾: فعلٌ ماضٍ، ويُسمّى مضعّفَ الثّلاثيّ، أصلُه (ضَلَلَ)، وهي أحرف جذرِه "والضّلال ضدُّ الهدى، وضلّ في الأمر ضلالًا إذا لم يهتدِ لَهُ، وضلّ في الأرض ضلالًا إذا لم يهتدِ للسّبيل"[3]، والمقصودُ في الآية العُدولُ عنِ الطّريق المستقيم.

مَرجِعُكُم منَ الـرّجـوع، وهـو الـعـودُ إلى ما كان منه البدءُ

4) ﴿مَرۡجِعُكُمۡ﴾: مصدرٌ مِيميٌّ زنةُ (مَفعِل)، والأصلُ منه (رَجَعَ)، ومعناه الرّجوع وهو "العودُ إلى ما كان منه البدءُ، أو تقديرُ البدء مكانًا كان أو فعلًا، أو قولًا، وبذاته كان رجوعُه، أو بجُزء من أجزائه، أو بفعل من أفعاله"[4]، أي أنّ معادَكم إليه سبحانه، والمصدرُ يُمثّلُ الأصلَ والأولية، فكأنهّم يعودون إلى الأصل.

5) ﴿جَمِيعًا﴾: اسمٌ يُستعملُ في باب التّوكيد المعنويّ، والجذر منه (جَمَعَ)، ومعنى الجمعِ أنّه يأتي ضدَّ المتفرّق[5]، وهو أن تضمَّ شيئًا إلى شيء، لأجل التّقريب، ومعنى جميعًا أنّكم تعودون إليه كلّكم، لا يتخلّف أحدٌ.

6) ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾: فعلٌ مضارعٌ مضعّفٌ، و(ينبئُ) زنةُ (يُفعل) الماضي منه نبّأ، بمعنى أخبر، أصلُه من (نَبَأَ)، ومعناه في الأصل

(1) الخليل، العين: (ضرر).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (ضرر).
(3) ابن دريد، جمهرة اللّغة: (ضلل).
(4) الرّاغب، المفردات، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (رجع).
(5) الجوهريّ، الصّحاح: (جمع).

المجيء من مكان إلى مكان آخرَ(1)، والعلاقةُ مع "الخبرِ لأنَّهُ يأتي من مكانٍ إلى مكانٍ والمنبئُ المخبرُ"(2)، والمعنى أنّ الحقَّ ﷻ، سيُخبرهم بما كان لهم من عملٍ في الدّنيا.

ينبئُ بمعنى يُخبر، وهو في الأصل المجيءُ من مكانٍ إلى آخرَ

❁ المَعْنَى الإِجْمَاليُّ:

الأمرُ بتزكيّةِ الأنفُس، دون التفاتٍ إلى ضلال الآخرين وفسادِهم:

أمر الله سبحانه المؤمنين بضرورة محافظتِهم على أنفسِهم مِنَ الوقوع في المعاصي والذّنوبِ والإصرارِ عليها، ووجوبِ تزكيتِهم لأنفسِهم، وعدمِ الالتفات إلى كُفرِ مَن كفرَ، أو ضلالِ مَن ضلّ، بعد القيامِ بواجب الأمرِ بالمعروف، والنّهيِ عن المنكرِ.

الانشغالُ بالنّفس وعيوبِها لا يمنعُ مِنَ الأمر بالمعروف والنّهيِ عن المنكرِ

فقد كان المؤمنون تذهبُ أنفسُهم حسرةً على أهل العُتوِّ والعنادِ مِنَ الكافرين، ويتمنَّون دخولَهم في الإسلام، فقيل لهم ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾، وما كُلّفتُم من إصلاحها والمشيِ بها في طُرقِ الهدى، لا يضرّكم الضّلالُ عن دينكم، إذا كنتم مُهتدين، كما قال الله ﷻ لنبيّه ﷺ: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾ [فاطر: 8]، وكذلك من يتأسّفُ على ما فيه الفسقةُ مِنَ الفجور والمعاصي، ولا يزال يذكرُ معايبَهم ومناكيرَهم، فهو مخاطَبٌ به، وليس المرادُ تركَ الأمر بالمعروف، والنّهيِ عنِ المنكر، فإنّ مَن تركَهُما مع القُدرةِ عليهما فليس بمهتدٍ، وإنّما هو بعضُ الضُّلّال الّذين فصلتِ الآيةُ بينه وبينهم(3).

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

خروجُ الجارّ والمجرور عن معناه الحقيقيِّ، إلى معنى اسمِ الفعلِ:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: يا أيها الّذين صدَقوا اللّه ورسوله، هو

المعنى في الآية على حذف مضافٍ (الزموا شأنَ أنفسكم)

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نبأ).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نبأ).
(3) الزّمخشري، الكشّاف: 2/304.

خطابٌ يُنبئُ عن أمرٍ مُهمٍّ، فهو كما قال الأقدمون: إمّا أن يليَه أمرٌ أو نهيٌ، وقولُه: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ ظاهرُ هذه الجملة أنّها مؤلّفةٌ منَ الجارّ والمجرور والاسمِ المنصوبِ، إلّا أنّ الجانبَ الدّلاليَّ لهذه الجملة هو الزموا أنفسَكم بحفظها وهدايتِها، فقد خرج الجارّ والمجرور عن معناه الحقيقيِّ إلى معنًى آخر وهو "اسمُ فعل... يرفع فاعلًا تقديره عليكم أنتم"[1]، وهو اسمُ فعلٍ منقولٌ من شبهِ الجملة (الجارّ والمجرور)، أمّا ﴿أَنفُسَكُمۡۖ﴾، فهو مفعولٌ به منصوبٌ لاسم الفعل: عليكم، وهذا النّصبُ يُسمّى النّصبَ على الإغراءِ[2]، وهو في المعنى على حذف مضافٍ؛ لأنّ أنفسَكم جمعُ (نَفسٍ)، فليس المقصودُ أن يلزم الإنسانُ نفسَه، أو ذاتَه؛ لأنّ الأنفُسَ والذّواتِ ليست محلًّا للحلِّ والحُرمةِ، فالمعنى هنا (الزمُوا شَأنَ أنفُسِكم)[3].

قولُه تعالى: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ آيةٌ جرت مَجرَى المَثَلِ:

كلُّ مسؤولٌ عن نفسه، والمطلوبُ الالتزامُ بالأمر والنّهي في إطار الاستطاعةِ

وهو تركيبٌ لُغويٌّ فريدٌ لم يرد مثلُه في القرآن الكريم، وهي آيةٌ ليست لها أختٌ في الكتاب الكريم، وأصبح يَجري مَجرى المثَل، لمن يقفُ عليها؛ لأنّ الوقفَ على (أَنفُسَكُم) وقفٌ صالحٌ[4]، فتقال بيانًا أنّ كلَّ إنسانٍ مسؤولٌ عن نفسِه، مع الالتزامِ بالأمرِ بالمعروف والنّهيِ عن المنكر، ما أمكنه ذلك، وعلى قدرِ الطّاقة البشريّة للمُسلم.

اختيارُ الأسلوبِ ليناسبَ الوجوبَ في قولِه: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾:

دَلالةُ اختيارِ حرفِ الجرّ (على) الدّالِّ على العُلوّ والتّمكّنِ

واختيارُ حرفِ الاستعلاء (عَلَى) هنا له دلالاتُه؛ لأنّه لما كان الأمرُ متعلّقًا بالوجوب والإلزام، حسُنَ أن يَختارَ له حَرفًا يناسبُ ذلك، فاختير (عَلَى) الدّالِّ على العُلوِّ والتّمكّنِ والتّلبُّسِ، وليشعرَ المخاطَبُ

(1) السّمين، الدّرّ المصون: 4/452.
(2) الخليل، الجمل في النّحو، ص: 82.
(3) الأشمونّي، شرح الاشمونّي لألفيّة ابن مالك: 3/97.
(4) الأشمونّي، منار الهدى، ص: 260.

بهذه المعاني، فثمّةَ علاقةٌ وثيقةٌ بين الاستعلاءِ والإلزامِ، فمن لم يستعلِ لا يُلزمُ بقوّته، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ٢٥﴾ [الأحزاب: 25]، فالعلاقةُ وثيقةٌ بين القوّة والعزّة، فلا يكون عزيزًا من لم يكن قويّا.

بَلاغةُ التّفرّدِ والتّقليلِ في الآيةِ، من خلال ثلاثةِ محاورَ:

تشتمل هذه القطعةُ القرآنيّةُ على جانبٍ بلاغيٍّ خفيٍّ وجميلٍ في آنٍ معًا، تُحقّقُ جانبَ التّفرُّدِ في عدم وجودِ ما يماثلُها في القرآن، وفي أنّها تُعطي مسحةً تقليليّةً للآية من خلال تسخيرِ الجوانبِ اللّغويّةِ للمعاني الدّلاليةِ، من خلال ثلاثةِ محاورَ (سماعيّةُ التّركيب - صيغتُه الصّرفيّةُ - دلالةُ الموصول).

المحورُ الأول: استعمالُ اللّفظ السّماعيِّ المقيّدِ ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ مناسبٌ للمراد:

اسمُ فعلِ الأمر ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾، ليس قياسيًا بل هو سماعيٌّ، واستعمالُ الصّورةِ السّماعيّةِ هنا، مناسبٌ للغرض الّذي أُتي به في الآية، وهو غرضٌ مقيّدٌ محصورٌ كالسّماعيِّ، في أنّه مقيّدٌ بما سُمع، ولا يمكنُ التّوسّعُ في القياس، وقد فُسّر بما رُوي عن أبي بكر ﷺ، في أنّ كثيرًا منَ النّاس لم تفهم هذه الآيةَ الفهمَ الصّحيحَ فبيَّنَ أنّه ليس المقصودُ تركَ الأمر بالمعروف والنّهيِ عنِ المنكر مطلقًا، «بلِ ائتمرُوا بالمعروفِ، وتناهوا عنِ المنكرِ، حتَّى إذا رأيتَ شُحًّا مُطاعًا، وهوًى متّبعًا، وإعجابَ كلِّ ذي رأيٍ برأيهِ، ورأيتَ أمرًا لا يدانِ لك بهِ، فعليكَ خويصَةَ نفسكَ، ودع أَمرَ العوامِّ»[1]، أي أنّ لزومَ المرء نفسَه مُقيّدٌ بما ورد عنه ﷺ في الحديث، فقد قيّده بدلالة (إذا) في أحوال الشّحِّ المطاع، والهوى المتّبع... إلى آخر ما جاء في الحديث، فهنا على المرء أن يُلزمَ نفسَه، فهنا تناسبٌ بين السّماع وتقييدِ لزوم المرءِ نفسَه، في مثل هذه الأحوال؛ والسّماع والتّقييد في هذه الأحوال ينصبغ بصبغة التّقليل والتّفرّد، لأنّه أسلوب لم يرد مثلُه تمامًا في غيرِ هذا الموضع من القرآن.

المحورُ الثاني: ﴿أَنفُسَكُمۡۖ﴾ جمعٌ يدلُّ على القِلّة، إشارةً إلى أنّ التّركيبَ بصبغةِ التّقليلِ:

﴿أَنفُسَكُمۡۖ﴾، في هذا التّركيب مفعولٌ به لاسم الفعل ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾، مفردُه نفسٌ وصيغتُه الصّرفيّةُ أَفعُلٌ، وهو جمعُ تكسير، يدلُّ على القِلّة، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنّ التَركيب منصبغٌ

---

(1) الترمذي، السنن، الحديث رقم: (3058)، وابن ماجه، السنن، الحديث رقم: (4014).

القـرآنُ لا يفتأ معالِجًا للأحوال النّفسيّةِ، ولو كـانـت قـليـلـةً ونادرةً

مرّةً أخرى بصبغة التّقليلِ والتّنقُّصِ والتّفرّدِ، وأنّ هذا الأمرَ ليس على إطلاقه، بل هو قليلٌ ومقيّدٌ بما مرَّ من حديث الرّسولِ ﷺ، ولأنّه يجوز لغةً أن يقال (نُفُوسَكُم) وزنه (فُعُولٌ)، وهو من صِيغِ التّكسير الدّالّةِ على الكثرةِ، لكنّه سيشيرُ آنئذٍ للكثرةِ والإطلاقِ، والآيةُ في سياقها مبنيّةٌ على القِلّة والتّنقُّص والتّفرُّد، كقوله تعالى: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُم بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ وَٱلۡجُوعِ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٥٥﴾ [البقرة: 155]، فسياقُ التّقليل والنّقص واضحٌ في الآيةِ، لذلك جاء بصيغةِ جمعِ القِلّة (الأنفُس).

المحور الثّالث: الإشارةُ إلى قِلّة المهتدين وكثرةِ الضّالّين في الآيةِ:

لا يضرُّ المهتدين على قِلّتهم أن يـكـثرَ الـضّـلالُ في الـنّـاس ويستشري

﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾، المعنى العامُّ لهذه القِطعةِ القرآنيّةِ يُشير إلى قِلّة المُهتدين الّذين لزمُوا أنفسَهم، وكثرةِ الضّالِّين هنا؛ نفى عنهم المضرّةَ إذا اهتدَوا، وضلَّ الأكثرون، والمتأمِّلُ هنا يجدُ أنّه استعملَ ﴿مَّن﴾ للضّالين، وهو اسمٌ موصولٌ، والكثيرُ أن يُستعملَ للعاقل، والقليلُ أن يُستعملَ لغيرِ العاقل[1]، أي أنّ له استعمالًا متعدّدًا، هذا أوّلًا، ثمّ إنّه منَ الألفاظِ المشتركةِ الدّلالةِ، فقد تردُ "للمسألة عنِ الأناسيِّ، ويكون بها الجزاءُ للأناسيِّ، ويكونُ بمنزلة (الّذي) للأناسيِّ"[2]، أي أنّها تأتي موصولةً وغيرَ موصولة، كالاستفهام والشّرطِ، وهذا ثانيًا، وقد تردُ للواحد أو الاثنين، وغيرِ ذلك[3]، هذا ثالثًا، ففي كلِّ هذه الأحوالِ تأتي (من) دالّةً على التّعدُّدِ، والتّعدّدُ نظيرُ الكثرة؛ كثرةِ الضّالين، وقِلّةِ المهتدين، فهذا هو المعنى العامُّ للآيةِ، إنّكم أيّها المهتدون قِلّةٌ، وهم كثرةٌ، وهذا لا يضرُّكم شيئًا، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٠٣﴾ [يوسف: 103].

---

(1) أبو حيّان، ارتشاف الضّرب: 2/1034.
(2) سيبويه، الكتاب: 4/228.
(3) الاستراباديّ، شرح الرّضي على الكافية: 1/1038.

حسنُ الفصل لتمامِ الاتّصال، في قولِه تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾:

فليتكَ تحلُو والحياةُ مريرةٌ *** وليتك ترضى والأنامُ غِضابُ

﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾، حسُنَ الفصلُ هنا عن ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾، وعدمُ العطف لتمام الاتّصال من دونِه، ونفيُ الفعلِ المضارعِ هنا يدلُّ على عدم وقوعِه، ففي لسان العربِ أنَّه إذا عبّر بـ(يَفعَلُ)، ولم يكن هذا الفعل واقعًا، فإنّ نفيَه يكونُ بـ(لَا يَفعَلُ)[1]، ومن كمال الاتّصال جوازُ جعلِ جملةِ ﴿لَا يَضُرُّكُم﴾ على الجزم جوابًا للأمر، في ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾[2]، أي إن لزمتُم شأنَ أنفسِكم وصلاحِها، فإنّه لا ضررَ عليكم، في حال الاهتداء، ولو ضلّ أهلُ الأرض جميعًا، وقد بيّنا كثرتَهم بدلالة (مَن) الدّالّةِ على الكثرةِ من غير وجهٍ.

قوله: ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾، الآيةُ تصحُّ للمستقبل مِنَ الزّمان:

وقد "كان المؤمنون تذهبُ أنفسُهم حسرةً، على أهل العُتوّ والعنادِ مِنَ الكفرة، يتمنَّون دخولَهم في الإسلام"[3]، ولذلك خُوطبوا بهذه الآية، وتصحُّ لما استُقبلَ مِنَ الزّمان، لما رُوي "عن ابن مسعود أنّه قال: ليس هذا بزمانِ هذه الآية، قولوا الحقَّ ما قُبلَ منكم، فإذا رُدَّ عليكم فعليكم أنفسَكم"[4]، تخصيصًا لهذه الآية، وتعميمًا للقرآن، فإنّه مُصلحٌ لكلّ زمانٍ.

القرآنُ صالحٌ لكلّ زمانٍ ومكانٍ، وليس في التّكاليف ما يَخرجُ عنِ الإمكان

الآيةُ علّةٌ لما قبلَها، والمعاني يرتبطُ بعضُها ببعض:

وتحتمل جملةُ ﴿لَا يَضُرُّكُم﴾ الرّفعَ على الاستئناف، تعليلًا لما قبلَها[5]، أي الزموا إصلاحَ أنفسِكم، لأنّه لا يضرُّكم من ضلّ إذا اهتديتُم، وقد جاء فعلُ الهداية (اهتدى) على وزن (افتَعَلَ) ومن

فعلُ الهدايةِ يتأتّى بالثّبات والطّلبِ، ولا يضرُّ من ضلَّ واضطربَ

---

(1) سيبويه، الكتاب: 3/117.

(2) السّمين، الدّرّ المصون: 4/452.

(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/304.

(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/249.

(5) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/45.

معانيه التّصرّفُ، وهو الاجتهادُ والعملُ والجدُّ والاضطرابُ كي يحصلَ الفعلُ(1)، وهو هنا فعلُ الهداية، والمعنى أنّكم ما وصلتُم إلى هذه الحالة منَ الهداية، إلّا بعد ذلك الجدِّ والجُهد والطّلبِ، فلا يضرُّكُم ضلالُ من ضلّ من غيركم، وفي ذلك معنًى آخر مقابلٌ له، يفسّرُه قولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾ [الحجّ: 11]، فضلالُ هذا أسرعُ.

التّعبيرُ بالفعل الماضي ﴿ضَلَّ﴾ يفيدُ الثّبوتَ والاستقرارَ:

الفعلُ هنا لا يدلُّ على الحدثِ المقترِنِ بالزّمن، بل استخدَمَه استخدامَ الأسماءِ

والتّعبيرُ بالفعل الماضي ضلّ يفيدُ الثّبوت والاستقرار، بل ويفيدُ قربَه منَ الاسميّة، والفعلُ ضلّ هنا بمعنى الضّلال، أي لا يضرّكم من كان على ضلال؛ لأنّ هؤلاء لم يكونوا مهتدين ثمّ ضلّوا، كما يُفهم منَ الفعل؛ لأنّ معنى ضلّ أنّه كان مهتديًا ثمّ ضلّ، والصّوابُ غيرُ ذلك؛ لأنّ المعنى "أنَّ المؤمنينَ كانَ يشتَدُّ عليهم بقاءُ الكفَّارِ في كُفرهم وضلالتِهم"(2)، فهم في ضلالِ الجاهليّة أصلًا، فالفعلُ هنا ليس على بابه، من كونِه يدلُّ على الحدثِ المقترنِ بالزّمن، بل استخدمَه استخدامَ الأسماء، وهذا من خصائصِ الأسلوبِ القرآنيِّ.

التّعبيرُ بالاسمِ الموصولِ على حذف مضافٍ:

التّحذيرُ واقعٌ في سياقِ الضّلال، لا سياقِ الأشخاص

ولأنّه أتى به صلةً للاسم الموصول (مَن)، والاسمُ الموصولُ هذا يدلُّ على الذّات، والمقصودُ بهم الّذين كفروا بذواتِهم وشُخوصِهم، ولما كانت الذّاتُ لا تتّصف بحِلٍّ ولا بحُرمة، فإنّ التّعبيرَ هنا على حذف مضاف، أي "لا يضرُّكم ضلالُ الضّالين، وجهلُ الجاهلين، إذا كنتم مُهتدين"(3)، ولأنّ التّحذيرَ واقعٌ في سياق الضّلال، لا سياقِ

(1) الاستراباذيّ، شرح شافيّة ابن الحاجب: 1/110.
(2) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/118.
(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2189 - 2190.

الأشخاص أنفسِهم، وأنّه وإن كان غيرَ مستحيل، لكنّه يكونُ في باب الأذى، كما صرّح به القرآن الكريم بقوله: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًىۖ﴾ [آل عمران: 111].

التّعبيرُ بالمصدرِ الميميّ ﴿مَرۡجِعُكُمۡ﴾ فيه إشارةٌ إلى عودِ الإنسان إلى الأصل:

التّنصيصُ على العُموم استبعادٌ لاعتبار الكلامِ على التّغليبِ

﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا﴾: فإنّ (إلى) حرفٌ يفيد انتهاءَ الغاية، ولفظُ (اللّه) لفظُ الجلالة اسمٌ مجرورٌ، فالانتهاءُ يكون إليه تعالى، والجارّ والمجرور متعلّق بمحذوف؛ خبر مقدّم جوازًا، وقولُه: ﴿مَرۡجِعُكُمۡ﴾ مبتدأ مؤخّر مرفوعٌ، وهو معرّفٌ بإضافته الى ميم الجمع، فإنّكم عائدون إليه، وهو مصدر ميميٌّ، والمصدرُ في اللّغة الأصلُ الّذي تصدرُ منه المياه، وهو المبدأ، فكان في ذلك إشارةٌ إلى عَودِ الإنسان إلى الأصل، ثمّ زاد عليه (جميعًا)، بما يناسبُ الجماعةَ "للتّنصيصِ على العُموم، وأن ليسَ الكلامُ على التّغليبِ"[1].

التّعبيرُ بالحاليةِ بلفظ ﴿جَمِيعٗا﴾ لفائدة التّغيّر وعدمِ الثّبوت:

﴿جَمِيعٗا﴾ وهو حال، ومعنى ذلك أنّه متغيّرٌ، فالحال تدلُّ على الانتقالِ والتّغيّرِ والتّحوّلِ، أي أنّ اجتماعَهم لن يستمرَّ، بل سيتغيّر فكيف يحصلُ ذلك؟ الجواب في أنّ الحقّ ﷻ ذكرَ ﴿جَمِيعٗا﴾ هنا، فيما لم يذكره مثلًا، في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡۖ﴾ [هود: 08]، من غير ﴿جَمِيعٗا﴾، كما في المائدة، هنا لأنّ الخطاب هنا للكافرين والمؤمنين[2]، فمرجعُ هؤلاء وأولئك إلى اللّه، وسيجمعُهم بقوله: ﴿جَمِيعٗا﴾، وهو منصوبٌ على الحال، لأنّ هذا الجمعَ سيكون مؤقّتًا بيوم الحساب، ولن يكونَ على جهة الدّوام، فسيكون مصيرُ المؤمنين الجنّةَ، ومصيرُ الكافرين النّارَ، فحَسُنَ التّعبيرُ بالحالية بلفظ ﴿جَمِيعٗا﴾.

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/79.

(2) الكرمانيّ، أسرار التّكرار في القرآن، ص: 139.

تقدّمُ الخبرِ على المبتدأ لإفادة التّخصيصِ والتّوكيدِ في قوله: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾:

القصرُ الحقيقيُّ في مرجعِ العبادِ إليه تعالى وليس إلى غيره

وهنا تقدّمَ الخبرُ على المبتدأ لغرَضِ التّخصيصِ والتّوكيدِ، وكذلك "للاهتمام بمتعلّقِ هذا الرُّجوعِ، وإلقاءِ المهابةِ في نفوسِ السّامعينَ"(1)، فإنَّ مرجعَ العبادِ إليه تعالى، وليس إلى غيره، ففيه قصرٌ، وهو قصرٌ حقيقيٌّ، فلو قال: (مَرجِعُكُم إِلَى اللّه)، لاحتمل وإلى غيره، وهو محالٌ، وقد ورد مثلُ هذا التّركيبِ في أكثر من عشرِ آيات، جميعُها تقدّمَ الجارُّ والمجرور على المبتدأ، على اختلاف المجرورِ، فقد يُعبّر بقوله (إِلَيّ)، والضّميرُ يعود عليه سبحانه، وقد يعبّرُ بقوله (رَبِّكُم)، أو غيره، بحسبِ السّياق الّذي يقتضيه، إلّا أنّ العاملَ المشتركَ هو تقدّمُ الخبر على المبتدأ جوازًا، لتحقيق غرضِ القصرِ.

أثرُ السّياقِ القرآنيّ في خواتيمِ الآيات:

تناسبُ خواتيمِ الآياتِ مع المعاني والدّلالاتِ من بلاغةِ القرآن الكريم

هذه القطعةُ منَ الآيةِ إلى تمامها مذكورةٌ في الآيةِ الثّامنة والأربعين منَ المائدة، إلّا أنّه ختمَ كلًّا منَ الآيتين بشيءٍ مختلفٍ، فقال في الأولى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ٤٨﴾ [المائدة: 48] وقال في الثّانية: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾ [المائدة: 105]، فقد ذيّلَ الآيةَ الأولى [المائدة: 48]، ﴿بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ٤٨﴾، فيما ذيّلَ الآيةَ الثّانية [المائدة: 105]، بقوله ﴿بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾، وسرُّ ذلك هو السّياقُ القرآنيُّ القريبُ الّذي يتحكّمُ في تذييل كلِّ آية بما يناسبُها، ويُقصدُ بالسّياق القرآنيّ المجرى الّذي تسير فيه الآيةُ بصورةٍ عامّةٍ، فإذا رأينا سياقَ الآية الأولى، فهو قولُه تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/79.

﴿أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [المائدة: 48]، نجدُ أنّ سياقَ الآياتِ يتحدّثُ عنِ الاختلاف، وما يَجري مَجراه، ثمّ قال، ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم﴾، والحكمُ يكونُ بين المُختلفين، ثمّ نهاه عن أن يتّبع أهواءَهم؛ فمعهُ الحقُّ، ومعهم الأهواءُ، وهذا اختلافٌ بين الطّرفين، ثمّ جعلَ لكلٍّ منهم شِرعةً ومنهاجًا، ولم يجعلهم على سَنَنٍ واحدةٍ، ثمّ أخبر أنَّ جعلَهم أممًا مختلفين، وليس أمةً واحدةً أمرٌ مقصودٌ، وله علّةٌ وسببٌ، فترى السّياقَ كلَّه يَجري في الاختلاف، فكان منَ اللّائق والمناسِب أن يذيّلَ الآيةَ بما يناسبُ السّياقَ فقال: ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [المائدة: 48]، أمّا الآيةُ الثّانيةُ فسياقُها في العملِ والاهتداءِ، وما يكونُ من أسبابه، في الأمر بالمعروف، والنّهي عن المنكر، يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، فختمَها بما يناسبُ ذلك السّياقَ.

دَلالةُ الفعل المضعَّفِ في قولِه: ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾:

فـــي مـوقـف القيامةِ الأكبرِ يُنبّأُ الإنسانُ بما قدّم وما أخّرَ

﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: نجدُ أنّ (الفاء) عاطفةٌ، ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾ جملةٌ فعليّةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ أوّل وهو الكاف، والميم للجمع، والفعلُ (يُنبِّئ) وزنُه (يفعّل)، وهو مضعّفٌ ماضيه (فعّل)، وما كان على هذه الصّيغة فإنّه يفيدُ المبالغةَ والتّكثيرَ، وأنّ الحقَّ ﷻ سينبّئكم بجميع أعمالِكم صغيرِها وكبيرِها دقِّها وجلِّها، ظاهرِها ومخفيِّها، بما يُعطيه هذا الفعلُ من دلالةِ المبالغة والتّكثير، يُؤيّده أنّ مدخولَ حرف الجرّ الباء على (ما) وهو اسمٌ موصولٌ دالٌّ على العموم والاشتراكِ والتّعدّد، بما يُومئُ إلى الكثرة، خلافَ

(الّذي) الدّالِّ على الموصوليّة فقط، و(بما) متعلّقٌ بمحذوفِ المفعول الثّاني للفعل (ينبّئُ).

إيثارُ التّعبير بالفعل: ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾ على الفِعل يُخبِرُ:

النّبأُ منَ الله إخبارٌ بما لا علمَ للمُخبَرِ منَ البشر به

والتّعبيرُ بهذا الفعل، مع أنّ مرادفَه المعجميَّ هو أخبرَ إلّا أنّه جاء هنا بالفعل يُنبِّئ، فيه زيادةٌ على تنبيههم وتذكيرِهم ذلك، "أَنّ النّبأ لَا يكون إلَّا للإخبار بما لا يعلمهُ المخبَرُ، ويجوز أَن يكونَ الخبرُ بما يعلمهُ وبما لا يعلمهُ"[1]، أي أنّه عالمٌ بأمورٍ لا تعلمونَها، هو يُسيّرها بما فيه مصلحةُ العباد، وقد تظنّون أنّكم على درايةٍ بها، إلّا أنّ علمَه تعالى يحيطُ بما تعلمون، وما لا تعلمون، فلم يَحسُن هنا التّعبيرُ بالإخبار، وإن كان معناه قريبًا.

الجملةُ مبنيّةٌ على الإيجاز بإضمار الفاعلِ وحذفِ العائدِ:

حذفُ ما يُعلمُ جائزٌ في لسان العربِ

﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: جملةٌ مكوّنةٌ من (كان واسمها وخبرها)، وهي صلةُ الموصول (ما)، وتحتمل (ما) أن تكون مصدريّةً، فتكونَ على تأويل مصدرٍ، تقديره (فَيُنَبِّئُكُم بِعَمَلِكُم)، وهذه الجملةُ الأخيرةُ منَ الآية مبنيّةٌ على الإيجاز غيرَ مرّة، ففي (يُنبِّئكم) إيجازٌ بالإضمار، فالفاعلُ مضمرٌ يعود عليه سبحانه، لأنّه مذكورٌ بقوله: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾، فحسُنَ الإضمارُ لغرض الإيجاز، وإذا كانت (ما) موصولةً، فإنّها تقتضي عائدًا، وهو هنا محذوفٌ، تقديرُه (بِمَا كُنتُم تَعمَلُونَهُ) وقد حذفه للإيجاز، ولأنّه مفهومٌ منَ السّياق، فحذفُ ما يعلم جائزٌ في لسان العرب، والفعلُ يُنبئَ بمعنى يُخبر، أو يُعلِمُ يقتضي وجودَ ثلاثةِ مفعولات؛ ، لأنّها من باب أعلمُ وأرَى كقول الشّاعر[2]:

نُبِّئْتُ زُرعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسمِهَا *** يُهدِي إِلَيّ غَرائبَ الأَشعَارِ

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 41.
(2) ابن مالك، شرح الكافيّة الشّافية: 2/570.

فالفعل نبّأ متعدٍّ إلى ثلاثة، الأوّل النّائب عن الفاعل، وهو التّاء، والثّاني زرعةَ، والثّالث جملة (يُهدِي).

دلالةُ حذفِ المفعولِ الثّالثِ للفعل ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾:

الفعلُ (يُنَبِّئُكُم) خارجٌ عن معناه منَ الحقيقة إلى المجاز

ثبت الحذفُ في مفعولِ يُنبِّئ الثّالثِ، على تقدير (بِمَا كُنتُم تَعمَلُونَ حقًّا أو باطلًا)، وسرُّ حذفِه أنّه ذكرَ جميعًا، وهو ما يدخلُ تحته المؤمنون والكافرون، فحذفَ المفعولَ الثّالث ليكونَ عامًّا متخيَّلًا، يمكنُ أن ينصرف إلى هؤلاء وإلى أولئك؛ لأنّه جمعَهم تحت حالٍ واحدةٍ، والمعنى: فينبِّئكم بما كنتم تعملون "من أعمال الهدايةِ والضّلالِ، فهو وعدٌ ووعيدٌ للفريقين، وتنبيهٌ على أنّ أحدًا لا يؤاخَذُ بعمل غيرِه"[1]، فهذا هو المفعولُ الثّالثُ.

فهذه ثلاثةُ أنواع منَ الإيجاز، في جُزءٍ منَ الآية، والفعلُ ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾ خارجٌ عن معناه منَ الحقيقة إلى المجاز، فليس المقصدُ هو الإخبارُ، بل "يجازيكم حسبَ ذلك، إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ، ففي الآية وعدٌ ووعيدٌ"[2]، فإنّ يومَ القيامة ليست ظرفًا للإخبار، بل للجزاء ثوابًا وعقابًا.

---

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/136.

(2) صافي، الجدول: 11/29.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ
حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ
ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ
ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا
قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ١٠٦﴾ [المائدة: 106]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

كتابةُ الوصيّة قبلَ الموت حفظٌ للأموال الأُسريّة والرّوابطِ

لمّا أمر الحقُّ ﷻ في الآية السّابقة بحفظ النّفس بقولِه تعالى: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾، ناسبَ ذلك أن تكونَ هذه الآيةُ معنيّةً بحفظ المال، في قوله تعالى: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾[1]، فإنّ حفظَ النّفس وحفظَ المال منَ الضّروريات المتلازماتِ في الدّين الإسلاميّ، يُؤيّده سببُ النّزول في قصّة المسلمِ الّذي سافر مع ذِمّيين، ثمّ أدركه الموت، فكتبَ وصيّتَه.

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿شَهَٰدَةُ﴾: مصدرُ شهِدَ يشهدُ شهادةً، وجذرُه من (شَهِدَ)، وأصلُ معناه أن يدلَّ على الحضورِ والعلمِ والإعلام[2]، فشهِدَ بمعنى حضر لغةً، أمّا الشّهادةُ فهي "خبرٌ قاطعٌ تقولُ منهُ شهدَ الرّجلُ على كذا، وربَّما قالوا: شهْدَ الرّجلُ، بسكونِ الهاءِ للتَّخفيفِ؛ عنِ الأخفش وقولُهمُ: اشهَد بكذَا أي: اِحلِفْ"[3]، وهو المعنى المرادُ في هذه الآيةِ، فالشّهادةُ هنا بمعنى الحلِفِ والقَسَم.

2) ﴿حَضَرَ﴾: فعلُ ماضٍ، أصلُه اللّغويُّ من (حَضَرَ)، والحضَرُ

(1) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/120.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شهد).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (شهد).

"خلافُ البَدو، والحاضِرة خلافُ البادية؛ لأنّ أهلَ الحاضرة حَضَروا الأمصارَ والدّيار"[1]، فالحضورُ هنا بمعنى الوجودِ والشّهودِ، أي كان غائبًا، فقدِمَ من غيبتِه؛ لأنّ الحضورَ ضدّ الغَيبةِ، وأكثرُ ما يُستخدمُ (حضَرَ) في الأمورِ المتعلّقةِ بالأحكامِ الشّرعيّةِ.

3) ﴿ٱلۡمَوۡتُ﴾: اسمٌ ثلاثيٌّ مجرّدٌ، الفعلُ منه مَاتَ يمُوتُ، فيكون جذرُه من (مَوَتَ)، وهو "أَصلٌ صحيحٌ، يدلُّ على ذهابِ القوَّةِ منَ الشَّيءِ، منهُ الموتُ خلافُ الحياةِ"[2]، والمعنى المعروف أنّه ضدُّ الحياة، وأنّه مفارقةُ الرّوح للجسد، وهو المعنى هنا في هذه الآية، ويترتّبُ عليه أحكامٌ شرعيّةٌ، ومنه الوصيّةُ المذكورةُ هنا.

4) ﴿ٱلۡوَصِيَّةِ﴾: اسمٌ على وزن فعيلة، أصلُه اللّغويّ مِن (وَصَيَ)، "والفعل أَوصيتُ ووصَّيتُ إيصاءً وتوصيةً؛ والوصيّةُ ما أَوصيتَ بهِ، وسُمّيت وصيّةً، لاتّصالها بأَمر الميّت"[3]، وهذا الأمر هو تقديمُ شيءٍ إلى غيرك، بما يكونُ من عملٍ، مع وجود الوعظِ والوصيّة، إذا كانت منَ اللّه فهي فرضٌ[4]، والمعنى هنا أمرٌ مكتوبٌ، يُحدثُه الشّخصُ المقاربُ للموت، يَحفظ به الحقوقَ.

5) ﴿ضَرَبۡتُمۡ﴾: فعلٌ ماضٍ الأصلُ فيه (ضَرَبَ)، وله عدّة معانٍ "من ذلكَ ضرَبتُ ضربًا، إِذَا أَوقعتَ بغيركَ ضربًا، ويُستعارُ منهُ، ويشبَّهُ بهِ الضَّربُ في الأرضِ تجارةً وغيرهَا منَ السَّفرِ"[5]، ومعنى (ضربتُم) في الآية السّفرُ للتّجارة أو نحوِها، والعلاقةُ أنّ الإنسان عند سفره يضربُ الأرضَ برجليه.

6) ﴿فَأَصَٰبَتۡكُم﴾: فعلٌ ماضٍ من أصاب يُصيبُ، والجذرُ منه (صَوَبَ)، وله معنيان، الثّاني هو المقصودُ في الآية، وهو "يقال باعتبار القاصدِ، إذا أدرك المقصودَ، بحسب ما يقصدُه، فيقال: أَصَابَ كذا، أي: وجدَ ما طلبَ، كقولك: أَصَابَهُ السّهمُ"[6]، وأصاب يُستعمل خيرًا وشرًّا.

(1) الخليل، العين: (حضر).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (موت).
(3) الأزهري، تهذيب اللّغة: (وصي).
(4) السّمين، عمدة الحفّاظ: (وصي).
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ضرب).
(6) الرّاغب، المفردات: (صوب).

الحبسُ معناه التّوقيفُ لأجل أداء الشّهادةِ

7) ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا﴾: فعلٌ مضارعٌ مسندٌ لواو الجماعة، الماضي منه حبس، وأصلُ الحبس (حَبَسَ)، وهو "المنعُ منَ الانبعاث"[1]، وكلُّ منعٍ وإيقافٍ هو حبسٌ، وقد يردُ مرادفًا للسّجن، إلّا أنّ المرادَ في الآية الحبسُ بمعنى التّوقيف لأجل الشّهادةِ، والشّاهدُ لا يُسجنُ، فانتفى هذا المعنى.

القَسَمُ مُرادفٌ للحلف واليمين، وأداؤُه أمانةٌ كُبرى

8) ﴿فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾: فعلٌ مضارعٌ مسنَدٌ لألف الاثنين، الماضي منه أقسَمَ، وجذرُه (قَسَمَ)، والقسمُ في الأصل "إفرازُ النّصيب، يقال: قَسمتُ كذا قسمًا وقسمةً، وقِسمةُ الميراث، وقسمةُ الغنيمة تفريقُهما على أربابهما، قال تعالى: ﴿لِّكُلِّ بَابٖ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ مَّقۡسُومٌ ٤٤﴾ [الحجر: 44]"[2]، ثمّ إنّه قد يُستعمل في معنى القسَم المرادِف للحلف[3] واليمين كقوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ١﴾ [القيامة: 1]، وهو المعنى المرادُ في الآية.

ارتاب منَ الأمرُ إذا أدخلَ عليه شكًّا وخوفًا

9) ﴿ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾: فعلٌ مشتقٌّ من (رَيَبَ)، ومنه الرّيبُ وهو الشّكُّ والخوفُ، وهو فعلٌ مزيدٌ وزنُه افتعل، "تقولُ رابني هذَا الأمرُ، إِذا أَدخلَ عليكَ شكًّا وخوفًا"[4]، وهو المعنى المرادُ هنا، أي إن شككتُم وخِفتُم عدمَ قولِ الصّدقِ منهما.

ذُو القربى مَن يَقربُ منكَ رحِمًا، بسببٍ أو نسبٍ

10) ﴿ذَا قُرۡبَىٰ﴾: اسمُ تفضيلٍ زنةُ فُعلَى، مذكّرُه أقربُ، وأصلُه من (قَرَبَ)، والقُربُ في الأصل الدُّنوُّ[5]، "وفلانٌ ذُو قرابتي، وهُوَ من يَقربُ منكَ رحِمًا"[6]، وهو المرادُ في هذه الآية، بقولِه: ﴿ذَا قُرۡبَىٰ﴾، أي ولو كان ممّن يتّصلُ به قرابةَ رحمٍ ونسبٍ.

(1) الرّاغب، المفردات: (صوب).
(2) الرّاغب، المفردات: (قسم).
(3) الرّاغب، المفردات: (قسم).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ريب).
(5) الزّبيدي، تاج العروس: (قرب).
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قرب).

الآثـمُ المذنبُ هو البطيءُ عنِ الخيرِ، المتَأَخّرُ عنهُ

11) ﴿ٱلۡأٓثِمِينَ﴾: جمعُ سلامةٍ، مفردُه آثمٌ وزنُه فاعل، وهو اسمُ فاعلٍ منَ الثّلاثيّ، أصلُه اللّغويّ (أَثِمَ)، ومنه الإثم، وأصل معناه "البطءُ والتَّأَخّرُ، يقالُ ناقةٌ آثمةٌ، أَي متأَخّرَة... والإثمُ مشتقٌّ من ذلكَ؛ لأَنَّ ذَا الإِثم بطيءٌ عنِ الخيرِ، متَأَخّرٌ عنهُ"[1]، أمّا معناه المعروف، فهو "الذنبُ، وقد أَثِمَ الرّجل بالكسر إثمًا ومَأْثَمًا، إذا وقع في الإثم، فهو آثِمٌ وأَثيمٌ"[2]، وهو المعنى المرادُ في الآية، فإنّهم إن كتمُوا الشّهادة، فهم منَ المُذنبين.

۞ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

الأمـرُ بكتابة الـوصيّـةِ قبل المـوتِ، وحثُّ مـن يُستدعَى للـشّهادة على أدائِها

الآيةُ نازلةٌ في ثلاثةِ نفرٍ في زمنِه ﷺ؛ أحدُهم مسلمٌ اسمُه بُديلٌ، والآخران ذمّيان وقد صحب المسلمُ الذّمّيَّين في سفر، فأصابته مصيبةُ الموت، وكان معه مالٌ، ومنه إناءٌ أو إبريقٌ من فضّةٍ منقوشٌ بالذّهب، فقام بكتابة وصيّتِه، وذكر هذا الإناء، فلمّا دنا أجلُه عاد الذّميّان وأرجعُوا متاعه وماله إلى أهل المسلم، ثمّ إنّهم فتّشوا المتاعَ وأصابوا الصّحيفةَ فيها تسميةُ ما كان معه من متاعه، وفقدوا الإناءَ"[3]، فسألوا الذّميَّين فأنكرا ذلك، فترافعوا إلى الرّسول ﷺ، فنزلت الآيةُ، وهي وإن كانت نازلةً في هؤلاء النّفر، إلّا أنّ فيها حُكمًا وإرشادًا ونصحًا، أن يكتبَ الإنسانُ وصيَّتَه، إذا شعر بقُرب أجلِه، وأن يُشهِدَ من كانت حالتُه كحالة الذّميين، وإن حصلَ ريبٌ في شهادتِهما، أنيب عنهم مسلمان عدلان، وتكونُ الشّهادة عُقيبَ الصّلاة، لما في الصّلاة من استحضار الأعمالِ الصّالحةِ، ولما تفعلُه من تنقيّةِ المؤمن من أدران الحياة وشوائبها، فيُقبلُ على الشّهادة بقلبٍ سليم، ولا يشتري بعهد الله، ولا يَكتمُ الشّهادةَ الحقّةَ؛ لأنّه إن فعل ذلك فسيكونُ في زُمرةِ المُذنبين العاصين.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أثم).
(2) الجوهريّ، الصّحاح: (أثم).
(3) الكرمانّي، غرائب التّفسير: 1/340.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

استعمالُ الفعلِ الماضي ﴿ءَامَنُواْ﴾ للدّلالةِ على استقرارِ الإيمان وتمكّنِه:

الأمرُ بشهادةِ عَدلين عند وصيّةِ الموت؛ لتُضمنَ الحقوقُ، ويستريحَ الضّميرُ

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، نداءٌ لمن آمن بالله وصدّقه، واتّبعَ رسولَه، واهتدى بسنّتِه، وفيه تنصيصٌ باستعمال الاسمِ الموصولِ الدّالِّ على الذّوات، واستعمالُ الفعل الماضي للدّلالةِ على استقرار الإيمان وتمكُّنِه؛ لأنّ الفعلَ الماضي قد حدثَ وانتهى، فضلًا عن أنّ هذه الصّيغةَ الشّائعةَ في الأسلوبِ القرآنيِّ، تستتبعُ أن يكون بعدها شيءٌ مهمٌّ، من أمرٍ أو نهيٍ أو خبرٍ، فلذلك قال بعدها مباشرة: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾، وهو تركيبٌ لغويٌّ فريدٌ، لم يرِد غيرُه مثلَه في جميع القرآنِ الكريم، والمعنى "ليشهدَ بينكم إذا حضر أحدَكم الموتُ... وقتَ الوصية اثنان... ذوا رُشد وعقل وحِجًى منَ المسلمين"(1).

البدءُ بكلمة ﴿شَهَٰدَةُ﴾ لأنّها بؤرةُ الموضوع وسببُ النّزول:

لفظُ (شَهَادَة) جاء على صيغة المصدرِ الّذي يمثّلُ غايةَ الحدثِ

إنّ البدءَ بهذا اللّفظ شهادةٌ فيه بيّنةٌ إلى أنّ بؤرةَ الموضوع وهو سببُ النّزول، هي الشّهادةُ، فقدّمَ كلمةَ الشّهادة، مع وجود حيثيّات أخرى، في قصّةِ تميم الدّاريّ، وعديّ بن بداء، وبُديل مولى بني سهم، الواردةِ في سبب النّزول، وكان مدارُ الأمرِ في هذه الآيات، على قول الصّدق في الشّهادة، وعدمِ الخيانة؛ والتّقديمُ في غالبِه يكون للاهتمام والتّخصيص، وقد قيل في هذه الآية وما بعدها أقوالٌ كثيرةٌ، بين المُشكل والمعقَّدِ والعميقِ، وما جرى مجرَى ذلك.

قولُه: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾ فيه حذفٌ، على تقدير (شهادة ما بينكم):

وقد أضيف لفظُ ﴿شَهَٰدَةُ﴾ إلى قولِه: ﴿بَيۡنِكُمۡ﴾، على جعلها اسمًا لا ظرفًا، وهو "اسمُ مكانٍ مُبهمٍ مُتوسّطٍ بينَ شيئَين يبيّنهُ ما

(1) ابن جرير، جامع البيان: 11/154.

يضافُ هُوَ إليهِ"[1]، وهو يجوز؛ لأنّ ﴿شَهَٰدَةُ﴾ نكرةٌ محضةٌ، لا يجوزُ أن يُبتدأ بها، لكن لَمَّا أضافها إلى﴿بَيۡنِكُمۡ﴾ جاز الابتداءُ بها، أو على حذف (مَا)، أي شهادةُ ما بينكم، و"﴿بَيۡنِكُمۡ﴾ كنايةٌ عنِ التَّنازعِ والتَّشاجرِ، وإِنَّمَا أضافَ الشَّهادةَ إِلى التَّنازُعِ؛ لأَنَّ الشُّهودَ إِنَّما يُحتاجُ إليهم عندَ وقوعِ التَّنازعِ"[2].

خبرُ المبتدأ مضافٌ محذوفٌ تقديرُه (ذوا شهادة بينكم اثنان):

وجوبُ الوصيّة فيه حفظٌ للحقوق، وبيانٌ للأماناتِ

خبرُ المبتدأ هو ﴿ٱثۡنَانِ﴾، على تقدير مضافٍ محذوفٍ، تقديرُه (ذوا شهادة بينكم اثنان)، أو (شهادة بينكم شهادة اثنين)، "ليتصادقَ المبتدأ والخبر على شيء واحد؛ لأَنَّ الشّهادةَ معنًى، والاثنان جثتان"[3]، ولأنّه لا يجوزُ الإخبارُ بالجثّة عنِ المعنى، والحذفُ منَ الخبر أقوَى، فإنّ قولَه (شهادة بينكم شهادة اثنين)، فيه تبيينٌ للشّهادة أكثرَ من قولِه (ذوا شهادة بينكم اثنان)، ففيه بيانٌ لصاحب الشّهادة، ولا شك أنّ المرادَ في هذه الآية أن يكون هناك شاهدان مسلمان، يَشهدان مكان الذِّمّيين، وليس القصدُ تعيينَهما، مثلما يُوحي تعبيرُ ﴿ذَوَا﴾.

وهناك أوجُهٌ أخرى، جميعُها تكونُ لفظةُ شهادة مبتدأً على أن يكون الخبرُ محذوفًا، مرّةً اعتمادًا على انفهام المعنى منَ السّياق، وقولِه: ﴿إِذَا حَضَرَ﴾مرّةً ثانيةً، و﴿حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ﴾ ثالثةً، أو يُجعل ﴿ٱثۡنَانِ﴾ فاعلًا يسُدُّ مسدَّ الخبر[4]، فإذا لم يجعل اثنان خبرًا، جُعل فاعلًا للمصدر شهادة، على تقدير أن يشهد اثنان، فيكون ﴿إِذَا﴾ ظرفًا يدلُّ على وقت الشّهادة "وحِينَ الوَصِيَّةِ بدلٌ منه، إبدالُه منه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/82.
(2) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/121.
(3) السّمين، الدّرّ المصون: 4/454.
(4) السّمين، عمدة الحفّاظ: 4/455 فما بعدها.

دليلٌ على وجوب الوصيّة"[1]، ووجوبُ الوصيّة فيه حفظٌ للحقوق، وبيانٌ للأمانات، كما بانَ من قصّة الثّلاثةِ في سبب النّزول، فلولا الوصيّةُ لما وقعتِ الشّهادةُ، فلا يجبُ أن يتهاون المسلمُ فيها.

إشارةٌ إلى علاماتِ نهايةِ أجلِ الإنسان، في قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾:

جـاء بالفعل الماضي (حَضَرَ)؛ لـيـدلَّ على حَتميّةِ الموتِ والفناءِ

﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾، يشيرُ إلى أنّه قد تكونُ هناك علاماتٌ وإماراتٌ، على نهاية أجلِ الإنسانِ، والتّعبيرُ بقوله (إذَا) أكثرُ وقوعًا منَ التّعبير بلفظ (إن) الدّالّةِ على الشّكّ؛ لأنّ الموتَ واقعٌ لا محالةَ، على كلِّ أحدٍ، ولوقوعه فعلًا على ما وردَ في سبب النّزول، وعلى الرُّغم من أنّ ﴿إِذَا﴾ ظرفٌ لما يُستقبلُ منَ الزّمان، لكنّه جاء بالفعل الماضي، ليدلَّ على حتمِه وحصولِه.

التّعبيرُ بلفظة ﴿أَحَدَكُمُ﴾ باعتباره لفظًا ذا مزيّةٍ خاصّةٍ:

(الوَاحِدُ) يُطلقُ علـى العـاقـل وغيرِه، و(الأحَدُ) عـلـى الـعـاقـل فحسب

لقد عبَّر عنِ المفعول بلفظةِ (أحد)، وهو لفظٌ ذو مزيّةٍ خاصّةٍ، "ولا يجوز لأحدٍ أن تَضعَه في موضعِ واجبٍ، لو قلت كان أحدٌ من آل فلان، لم يَجز، لأنّه إنّما وقع في كلامهم نفيًا عامًّا"[2]، ولأنّه اسمٌ من أسماء اللّه تعالى جاز في قولِه تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ [الإخلاص: 01]، ولكنّه ورد هنا بهذه الصِّيغة، والجوابُ عن ذلك أنّ قولَه: (أَحَدٌ) محوّلٌ عن أصلٍ هو (وَحد) لفظًا، ودلالتُه (وَاحِدٌ) معنًى، فأمّا اللّفظ فبقلب الهمزة واوًا، "قالوا أحدٌ وأصلُه وحدٌ، لأنّه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو"[3]، ومعنى ذلك أنّه إذا ورد في الكلام المثبَتِ فهو على معنى (وَاحِد)[4]، لكنّه جاء بلفظة (أَحَد) لأسباب منها أنّ (الوَاحِد) يقع على العاقل وغيرِه، أمّا (أَحَدٌ) فللعاقل

(1) الزّمخشري، الكشّاف: 2/307.
(2) سيبويه، الكتاب: 1/54 - 55.
(3) سيبويه، الكتاب: 4/331.
(4) ابن الزّبير، ملاك التّأويل: 2/1156.

فحسب، والثّاني أنّ (الوَاحِدَ) قد يعني العددَ، وربّما أكثرَ منه، وقد يعني القوّةَ والضّعفَ[1].

دَلالةُ تقديمِ ﴿أَحَدَكُمُ﴾على لفظِ ﴿ٱلۡمَوۡتُ﴾ تقديمًا للمفعول على الفاعل:

ثمّ قدّمَ هذا اللّفظ ﴿أَحَدَكُمُ﴾، وهو مفعول على الموت، وهو الفاعل، لأسباب منها حتميّةُ الموت على كلّ بني البشر، وآية ذلك أنّه أضاف (أَحَدَ) إلى ما يدلُّ على الجمع المخاطَب (كُم)، والثّاني أنّه أراد تخصيصَ هذه الحالة بالموت وهي وجوبُ الوصيّة في حالة الموت فقط، أمّا في غيرها فقد تكونُ جائزةً لا واجبةً.

من تركَ وصيّتَه بعده فقد احتاط لورثته، وأرضى ربَّه وضميرَه

الفرقُ المُعجميُّ بين (حَضَرَ) و(جَاءَ):

والفرقُ بين (حَضَرَ) و(جَاءَ) معجميًّا، "أَنّ قَولك: (جَاءَ) كَلَامٌ تَامٌّ لَا يحتَاج إِلَى صِلَةٍ"[2]، أمّا (حضر) فبه حاجةٌ إلى الصّلةِ، وهي هنا المفعول (أَحَدَكُم)، فلم يحسُن وقوعُ (جَاءَ) موقعَ (حَضَرَ) لاختلاف التّعبيرَين، وانفرادِ التّعبير القرآنيّ عن غيره بالبلاغةِ وحُسنِ البيان.

يضعُ السّياقُ القرآنيُّ المفردةَ في موقعٍ دلاليٍّ لا تُغني عنه مفردةٌ أخرى

قولُه: ﴿حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ﴾ يدلُّ على أهميّةِ وقتِ الوصيّةِ في لحظاتِ الموتِ الفارقةِ:

﴿حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ﴾ لفظ الحين يدلُّ على الوقت، وقد أضافه إلى الوصيّة وهو زمنُ حضورِ الموت، "كمَا يقالُ: ائتِني إِذا زالتِ الشَّمسُ حِينَ صلاةِ الظُّهرِ"،[3] فوقتُ زوال الشّمس هو وقتُ صلاةِ الظّهر، وكأنّه أراد به التّأكيدَ، والإنسانُ يُوصِي في غالب أمرِه عند حضور أجلِه، وقولُه ﴿ٱثۡنَانِ﴾، لا يُرادُ منهُ هذان الشّخصان على وجه التّعيين، بل المطلوبُ شهادتُهما، فثمّةَ حذفٌ واقعٌ هنا، وحَسُنَ الحذفُ لانفهامِه منَ السّياق والقصّةِ، ولأن الأمرَ متعلّقٌ

(1) ابن الزّبير، ملاك التّأويل: 2/1156 - 1158.

(2) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 309.

(3) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/121.

بالشّهادة، وهو أمرٌ خطيرٌ بيّنت أهميّتَه آياتٌ أخرى، كقولِه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١٨﴾ [آل عمران: 18]، والشّهادةُ أعظمُ كلمةٍ قيلت منذ بدءِ الخليقةِ، لذلك وُصف الشّاهدان بأنّهما ﴿ذَوَا عَدۡلٍ مِّنكُمۡ﴾، ولفظ﴿ذَوَا﴾ تدلُّ على الاثنين، والمعنى صاحبا عَدل، أو اثنان متّصفان بالعدل والإنصافِ، "والعدالةُ هي الصّدقُ في القول، والأمانةُ على المال، والقيامُ بأوامر الدّين، والانتهاءُ عن منهياتِه، بحيث لا يجاهرُ بمعصيةٍ، ولا يرتكبُ منكرًا إلّا اللّممَ"[1].

دَلالةُ التّعبيرِ بقولِه: ﴿مِّنكُمۡ﴾ تفيدُ التّبعيضَ:

شرطُ الشّاهدَين المعرفةُ القريبةُ بالميّت المُـوصِي وأحوالِه

لقد زاد وصفًا آخر بقولِه: ﴿مِّنكُمۡ﴾، و(من) تفيدُ التّبعيضَ، ويحتمل أن يكون "من أقارِبِكم؛ لأنّهم أعلمُ بأحوال الميّتِ، وأنصحُ له وأقربُ إلى تحرِّي ما هو أصلحُ له، وقيل منَ المسلمين، وهما صفتان لاثنين"[2]، وهذا كلُّه يحصلُ في الحضَرِ؛ لأنّه سيقيّدُه بأداة الشّرط بعد التّخيير، بقولِه: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾.

لفظ ﴿أَوۡ﴾ حرفُ عطفٍ للتّقسيم لا للتّخيير، في قوله: ﴿أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾:

التّـقـسـيـمُ لا يقتضي الجمعَ، فقد تقعُ الحالُ الأولى، وقد تقعُ الثّانيةُ

﴿أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، (أَو) حرفُ عطفٍ للتّقسيم، ولا يجوزُ أن يكونَ للتّخيير؛ لأنّه مقيَّدٌ باعتبار الحالَين في الآية؛ لأنّ الحالَ الأولى في الحضر، والحالَ الثّانيةَ هذه في السّفرِ، ودليلُ ذلك أنّه قيّدها بأداة الشّرط بقولِه: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، والضّربُ في الأرض السّفرُ والانتقالُ، والتّقسيمُ لا يقتضي الجمعَ، فقد تقعُ الحالُ الأولى، وقد تقع الثّانيةُ، فيكون الحكمُ وَفقًا لوقوعِ أيٍّ منهما، ﴿ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾ آخران اثنان

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2382.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/136.

غيرُ الأوّلين، وهو معطوفٌ على قولِه ﴿ٱثۡنَانِ﴾، و﴿مِنۡ﴾ للتّبعيض، والمعنى شهادةُ اثنين من غيركم، "والمرادُ بهم غيرُ المسلمين من أهل الكتاب عند الأوّلين، وغيرُ الأقربين من الأجانب عند الآخرين"[1]، فهذان احتمالان لمعنى الغيريّة، إلّا أنّ واقعَ السّياق قد يُؤيّدُ أنّ المقصودَ بالشّاهدين أن يكونا منَ المسلمين بدلالةِ الخطابِ القرآنيِّ بقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، "لأَنَّ المتكلّمَ إِذا خاطبَ مخاطبَهُ بوصفٍ، ثمَّ أتبعهُ بمَا يدلُّ على بعضِه، كانَ معناهُ أَنَّهُ بعضُ أَصحابِ الوصفِ"[2]، فضلًا عن أنّه قد "ذهب الأكثرُ إلى أنّ شهادة الذّمّيين قد نُسخت"[3].

أثرُ الطّباقِ بين قولِه: ﴿مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾ وقولِه: ﴿مِّنكُمۡ﴾:

الطّباقُ تجاوزُ الأضداد، وهو من أساليبِ البديعِ في القرآن الكريمِ

﴿مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾: فيه طباقٌ مع منكم، وهو منَ الأساليب البديعيّةِ في القرآنِ الكريم، ويُسمّيه البلاغيّون مجاورةَ الأضداد[4]، "وهو مقابلةُ الشّيء بمثلِه الّذي هو على قدره، سموّا المتضادّين إذا تقابلا متطابقين"[5]، فمنكم يقابلُه من غيركم، فهما متضادّان يبيّن أحدُهما الآخر بقرينة الغيريّة.

تحديدُ الشّاهدين مقيّدٌ بالضّرب في الأرض:

الأرض ظرفٌ للسّير وللضّربِ على حقيقته اللّغويّةِ في قوله: (في الأرض)

وكونُ الشّاهدَين من غيرِ المسلمين، أو من غيرِ الأقاربِ على أيّ احتمالَي المعنَيين وقَع مقيّدٌ بقوله تعالى: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، وهو تقييدٌ بالشّرط صريحٌ ومؤكّدٌ؛ لأنّ (إن) تقتضي الشّرطَ، وهو ما كان يقع لوقوع غيره، فجوابُ الشّرط محذوفٌ، يدلُّ عليه السّياق، أي (إن أنتُم ضَرَبتُم، يَشهَدُ الاثنَانِ الآخَرَانِ)، و﴿فِي

(1) الآلوسّي، روح المعاني: 7/48.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/83.
(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2201.
(4) ابن المعتزّ، البديع في البديع، ص: 65.
(5) ابن سنان، سرّ الفصاحة، ص: 200.

﴿ٱلْأَرْضِ﴾ جارٌّ ومجرورٌ، متعلّقٌ بالفعل، و(في) هنا على بابها من إفادتِها معنى الظّرفيّةِ، فالأرض ظرفٌ للسّير فيها سفرًا، والضّربُ وإن كان مستعارًا للسّفر، إلّا أنّه على حقيقتِه اللّغويّةِ؛ لأنّ السّير ضربٌ بالأرجل على الأرض، والمعنى (إن أنتم ضربتم على الأرض بأرجلكم فيها).

قرائنُ على أنّ شهادةَ الآخرين إنّما هي مقيّدةٌ بحالة السّفر في الآيةِ:

مجيءُ فعلِ الشّرط ماضيًا، وحقُّهُ أن يكون مُضارعًا منَ الواقعِ المُفترضِ

جاء السّياق بالاسم بعد أداة الشّرط، وهو غيرُ جائز عند جمهور البَصريين، إلّا على التّأويل؛ لأنّ حقَّ الشّرط أن يليَه فعلٌ، فقدّروا فعلاً يفسّرُه المذكور (إن ضَرَبتُم أَنتُم)، لكنّه جائزٌ عند الأخفشِ والكُوفيين، على جعله مبتدأً، فعلى هذا الوجه يؤكّد جملةَ الشّرط، ويؤكّدُ مضمونَ الضّرب في الأرض وهو السّفر لما تُعطيه الجملةُ الاسميّةُ منَ الثّبوت والاستقرارِ، وكذلك مجيءُ فعلِ الشّرط ماضيًا، وحقُّهُ أن يكون مُضارعًا، فهذه قرائنُ على أنّ شهادة الآخرين إنّما هي مقيَّدةٌ بحالة السّفرِ.

عطفٌ بالفاء على ﴿ضَرَبْتُمْ﴾ في قولِه: ﴿فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِۚ﴾:

هنالك حذفٌ تقديرُه: (فأصابتكم مصيبةُ الموت، وقد أشهدتموهما على الإيصاءِ)

﴿فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِۚ﴾: عطفَ هذه الجملةَ على ضربتم بالفاء التي تفيدُ التّرتيبَ والتّعقيبَ، ومصيبةُ الموت فاعلٌ، و(مصيبةٌ) على وزن (مُفعلة) اسمُ فاعلٍ منَ المؤنث و"في الكلامِ حذفٌ تقديرُه: فأصابتكم مصيبةُ الموت وقد أشهدتموهما على الإيصاءِ"[1]، يؤيّدُه ما ورد في سبب النزول من قصة الشاهدَين.

الجناسُ الاشتقاقيُّ لتحليةِ الكلامِ في قولِه: ﴿فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِۚ﴾:

﴿فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِۚ﴾: أسلوبٌ فيه فنٌّ منَ الفنون

(1) السّمين، الدرّ المصون: 4/464.

البديعيّةِ، وهو الجناسُ الاشتقاقيّ، يأتي لتحلية الكلام، فإنّه يجوز لغةً أن يقول: (فَأَصَابَكُمُ المَوتُ)، لكنّه جاء هنا للتّحلية، وربّما أفادَ التّوكيدَ أيضًا، لبيان أهميّةِ الوصيّةِ عند الموت، وهو يُشبهُ في ذلك التّعبيرَ بالحال المؤكّدة لعاملِها، الموافقةِ له لفظًا ومعنًى، كقوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾ [النّساء: 79].

التّعبيرُ عن الموت بالمصيبة دليلٌ على فداحةِ الخَطبِ به

تقديمُ المفعول على الفاعل فيه تخصيصُ الحُكمِ بالمسلمين:

وفي الجُملة تقديمُ المفعول على الفاعل، وهو وإن كان واجبَ التّقديم صناعةً، لأنّه ضميرٌ، إلّا أنّه لا يمنعُ مِنَ استيحاءِ دلالةِ التّخصيصِ... تخصيصِ الحُكم بالمسلمين؛ وقد تبيّن جزءٌ من ذلك بأن صدّرَ الخطابَ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، فهذا التّقديم هنا سندٌ له، ومُعينٌ على تأكيده.

أمّتُنا ذاتُ عراقةٍ وهمّةٍ؛ لأنّها في النّاس خيرُ أمّةٍ

قولُه تعالى: ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ عامٌّ في كلِّ متّهمَين حُكمًا:

﴿تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾: الفعل (تحبسُون) فعلٌ ماضٍ مسنَدٌ لجماعة المخاطَبين، وهم المسلمون، والضّميرُ (هما) يعود على الشّاهدَين المتّهمَين، وكلِّ من كان في حُكمهما، فجملةُ ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا﴾ صفةٌ للفظ ﴿ءَاخَرَانِ﴾، وهما الذّميّان في سبب النّزول؛ وكلُّ متّهمَين حُكمًا، فليس الأمرُ خاصًّا بسبب النّزول، والحبسُ بمعنى الإيقاف، أي المنعُ مِنَ الانصراف والتّصرّفِ في الأمور[1]، وليس بمعنى السِّجنِ؛ لأنّ الشّاهدَ لا يُسجنُ لقولِه تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ﴾ [البقرة: 282]، ولا بمعنى الحَضر؛ لأنّ الحضرَ فيه حبسٌ، لكن مع التّضييق، وهذا لا يكون في حقّ الشّاهد، فهنا عبّر باللّفظ المناسب للحالة، وهو الحبسُ، وفي هذا التّركيب اللّغويّ جملةٌ اعتراضيّةٌ فصلت بين الصّفة والموصوف، فالموصوف ﴿ءَاخَرَانِ﴾، والمعترِضُ ﴿مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ﴾،

الجملةُ بين التّبعيّةِ والاستئنافِ

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 114.

والصّفة ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا﴾، وفائدةُ "الاعتراضِ أَنَّ العدولَ إلى آخرين من غيرِ الملَّةِ أَوِ القرابةِ، حسبَ اختلافِ العلماءِ في ذلكَ، إِنَّمَا يكونُ معَ ضرورةِ السَّفرِ، وحلولِ الموتِ فيه.

استغنَى عن جوابِ ﴿إِنۡ﴾ تقدَّمَ من قولِهِ: ﴿أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾"[1]، وعدمُ حلول الاعتراض، يُوهم إلى خلاف ذلك، فيفوّتُ المقصودَ، أو يشتبهُ بحالة الحضَر، والمرادُ هو حالةُ السّفر، وعند النّظر إلى الجملة المُعترِضةِ تلمح فيها طولًا بما يمكُن أن يُنسيَ صفتَها ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا﴾، فيمكنُ أن تكون "استئنافَ كلام، كأنّه قيل بعد اشتراط العدالة فيهما: فكيف نعمل إن ارتبنا بهما، فقيل: تحبسونهما"[2]، أي أنّ جملة ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا﴾ جملةٌ استئنافيّةٌ جديدةٌ، وليست صفةً لقوله ﴿ٱثۡنَانِ﴾، والأوّل أقوى، ويمكن أن تكونَ الجملةُ حالًا، وهو مطابقٌ للمعنى؛ لأنّ الحبسَ أمرٌ مرهونٌ بوقتٍ محدّدٍ، ولا يمكن أن يستمرَّ، وهو عينُ الحال.

سرُّ دخولِ ﴿مِنۢ﴾ في قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾:

يـفـيـد وقـتًـا معـلـومًا وهـو صلاةُ العصر

﴿مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾: وهو توقيتُ الحضورِ لأداء الشّهادة، وقولُه ﴿مِنۢ﴾ حرف جرّ، يفيدُ ابتداءَ الغايةِ، والإتيان بها "لتقريبِ البُعديَّةِ، أَي قربَ انتهاءِ الصَّلاةِ"[3]، للاهتمام به، وبيانِ خطورته، وثمّةَ فرقٌ بين قولِه: ﴿مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ و(بَعْدَ الصّلاةِ)، في أنّ الثّاني يحتملُ وقتًا متمادًا، قد يطولُ، أمّا الأوّلُ فيكون غِبَّ الصّلاة، أي بعدَها مباشرةً، ولفظُ ﴿بَعۡدِ﴾ اسمٌ مجرورٌ والجارُّ والمجرور متعلّقٌ بالفعل، ولفظُ الصّلاة مضافٌ إليه، والألفُ واللّام في ﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾ قد تكونُ للعهد، وهي "بعد صلاة العصر، ولذلك

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/46.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/309.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/85.

غلّظ العلماءُ اللّعانَ وسائرَ الأيمان المغلّظة بوقت صلاة العصر، لشرفِه ومزيّتِه"[1]، فلهذه الصّلاةِ مزيّتُها الّتي ذكرَها في آيةٍ أخرى هي قولُه تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: 238]، وهو وقتٌ يتوسّطُ الأوقاتِ، جعله العربُ وغيرُ العرب مدارَ جمعِهم وحديثِهم، فلا هو بالوقت الّذي تشتدّ فيه حرارةُ الشّمس كالظّهر، ولا هو بالوقت الّذي تغيب فيه الشّمسُ ويحلّ الظّلام كالمغرب وما بعدها، فكان اختيارُهم لهذا الوقت مناسبًا، فضلًا عنِ اشتماله على صلاةٍ مُهمّةٍ هي صلاةُ العصر، ذُكرت في القرآن بالصّلاةِ الوُسطى، وذُكرت في حديث الرّسول ﷺ أيضًا كقوله: «الَّذِي تَفُوتُهُ صَلاةُ العَصرِ، كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهلَهُ وَمَالَهُ»[2]، وقد تكون متعلّقةً بما ورد من فعلِه ﷺ، عندما «أحلفَ تميمًا الدّاريَّ، وعديَّ بنَ بدّاءٍ، في قضيَّةِ الجامِ بعدَ العصرِ»[3].

تحتملُ الألفُ واللّامُ أن تكونَ جنسيّةً، فتكونَ الشّهادةُ دبرَ كلِّ صلاةٍ:

علّةُ اختيار وقتِ الشّهادة بعد الصّلاةِ له سببٌ وجيهٌ

وقد تكونُ الألفُ واللّام في ﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾ جنسيّةً تُفيدُ العمومَ، يعني أنّ الشّهادةَ تكونُ بعد أيِّ صلاة، ينتخبُها الحاكمُ أو وليُّ الأمر، بما يرى من مصلحةٍ، أو يكونُ الظّرفُ بها مناسبًا، فقد يكونُ بعد صلاة الظّهر، وقد ورد هذا الاحتمالُ، وسببُ اختيارِ الشّهادةِ بعد الصّلاة لما تمثّله منَ الرُّكن الرّكين للإسلام، وهي عمادُ الدّين، ولأنّ "الصّلاةَ داعيةٌ إلى النُّطق بالصّدق، ناهيةٌ عنِ التّفوّه بالكذبِ والزُّور، وارتكابِ الفحشاء والمنكر"[4]، والإنسانُ في طبيعته يكون هادئًا، صافيَ النّفس نقيَّ السّريرة، بعد أدائِه للصّلوات، فمظنّتُه أن يكونَ صادقًا في شهادته، لذلك وردَ في الحديث: «يَا بِلَالُ أَرِحنَا

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 2/625.
(2) البخاري، صحيح البخاري، الحديث رقم: (552).
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/85.
(4) الآلوسّي، روح المعاني: 7/48.

بِالصَّلَاةِ»[1]، كما أنّ الصّلاةَ تُنقّي المسلمَ من أدرانِ الحياةِ، بين بيتِه وعملِه وسوقِه، فيغدو محمّلًا بأنواع الخطايا والشّوائبِ، فتكونُ الصّلاةُ كالقنطرة الّتي لا يعبرُها حتّى يكونَ نقيًا منَ الشّوائب، وآيةُ ذلك قولُه ﷺ: «أَرَأَيتُم لَو أَنَّ نَهَرًا بِبَابِ أَحَدِكُم، يَغتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوم خَمسًا، مَا تَقُولُ ذَلِكَ يُبقِي مِن دَرَنِهِ؟ قَالُوا: لَا يُبقِي مِن دَرَنِهِ شَيئًا، قَالَ فَذَلِكَ مِثلُ الصَّلَوَاتِ الخَمسِ، يَمحُو اللّه بِهِ الخَطَايَا»[2]، فعسى أن يكونَ نقيًّا صافيًا، بعد أدائِه الصّلاةَ، فيشهدُ الحقَّ، ولا يحيدُ عنِ الصّوابِ.

فاءُ الجزاء والالتفات في قوله: ﴿فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾:

الالـتـفـاتُ مـنَ الـخـطـاب إلى الغيبة لتنشيطِ الذِّهنِ

﴿فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾: الفاءُ حرفُ عطفٍ، وقد عطفَ جملةَ ﴿فَيُقۡسِمَانِ﴾ على جملة ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا﴾، وهو من الفعل أقسمَ يُقسمُ، فعلٌ مزيدٌ بالهمزة، إلّا أنّ معناه معنى المجرَّدِ الدّالِّ على القسَمِ واليمينِ، ويحتملُ أن تكونَ الفاءُ "للجزاءِ يعني (تحبسونهمَا فيُقدِمانِ لأجلِ ذلكَ الحبسِ على القَسم)"[3]، وفي جملة ﴿فَيُقۡسِمَانِ﴾ التفاتٌ بلاغيٌّ منَ الخطاب إلى الغيبة، غايتُه تنشيطُ الذّهنِ، وهو من محاسن الكلامِ في البيانِ القرآنيِّ.

دلالةُ إيرادِ لفظِ الجلالةِ مع القسمِ للتّوكيدِ والتّغليظِ:

الـحـلـفُ بالله يكونُ إذا وُجدتِ الرّيبةُ من أحدِ أطرافِ الادّعاءِ

﴿بِٱللَّهِ﴾: الباءُ حرفُ جرٍّ، يفيدُ الاستعانةَ، ولفظُ الجلالة مقسمٌ به مجرورٌ، وذكرُ لفظِ الجلالة من باب التّغليظِ باللّفظ، والتّغليظُ مرادفٌ للتّوكيد؛ لأنّ فعلَ القسم قد لا يكون معه لفظُ الجلالة، كقولِه تعالى: ﴿أَوَلَمۡ تَكُونُوٓاْ أَقۡسَمۡتُم مِّن قَبۡلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٖ ٤٤﴾ [إبراهيم: 44]، فوجودُ لفظِ الجلالة يفيدُ تغليظَ القسَمِ، كما أنّ التّعبيرَ بالقسَم

---

(1) الإمام أحمد، المسند، الحديث رقم: (23088).
(2) البخاريّ، صحيح البخاري، الحديث رقم: (528).
(3) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/125.

دونَ الحلِفِ يدورُ في هذا السّياق؛ لأنّ "القسمَ أبلغُ منَ الحلِفِ"[1]، ولعِظمِ الشّهادة وأهميّتِها عبّر بالقسَم، ولم يعبّر بالحلِف، مع أنّهما متقاربان في المعنى العامّ، ومعنى ذلك أن يحلفا باللّه إذا وُجِدتِ الرّيبةُ منهما، والتّثنيةُ هنا محتملةٌ، فقد تكونُ عائدةً على الوَصيَّين، يمثِّلُهما الذّميّان في سبب النّزول أو على الشّاهدَين إذا لم يُتحقّق من عدالتِهما، والأرجحُ أنّ الآيةَ "نازلةٌ في إشهادِ الكفّارِ؛ لأنَّ تحليفَ الشَّاهدِ المسلم غيرُ مشروعٍ، ومن قالَ الآيةُ نازلةٌ في حقِّ المسلم قالَ إنَّها منسوخةٌ"[2]، والشَّرطُ هنا متّصلٌ بجملة ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا﴾ وما بعده، والمعنى أنّ الحبسَ والقسمَ بسبب الرّيبة، و" لو لم تحصلِ الرّيبةُ في صدقهمَا، لَمَا لزمَ إحضارُهمَا من بعدِ الصَّلاةِ وقسَمُهما"[3]، وحُذفَ جوابُ الشّرط لدلالةِ الكلام السّابقِ عليه.

التّعبيرُ بالارتيابِ أقوى منَ الشّكّ؛ لأنّ الارتيابَ شكٌّ معَ تُهمَةٍ:

الانتقاءُ الدّقيقُ للّفظِ في موضعه يُنبئُ بدِقّةِ البيانِ القرآنيِّ وروعتِه

ولفظُ ﴿إِنِ﴾ حرفُ شرطٍ، يفيدُ الشّكَّ، و﴿ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾ منَ الارتيّاب، وهو الشّكُّ إلّا أنّه يختلفُ عنِ الشّكّ، في "أَنّ الارتياب شكٌّ مَعَ تُهمَةٍ"[4]، فتقول: (أنا شاكٌّ في نزول المطر)، ولا تقول: (أنا مرتابٌ في نزوله)، لذلك فإنّ التّعبيرَ هنا في ﴿ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾ أبلغُ وأدقُّ، وأعلى لغةً وبلاغةً، للفرق المُعجميِّ الدّقيقِ بين الرّيبةِ والشّكّ.

لفظُ ﴿نَشۡتَرِي﴾ في قوله: ﴿لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا﴾ منَ الألفاظِ المتضادّةِ:

التّعبيرُ بالثّمن تعبيرٌ دقيقٌ؛ لأنّ الثّمنَ قد يكونُ بخسًا وقد يكونُ وَفقًا أو زائدًا

﴿لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ﴾: ﴿لَا﴾ نافية، ونشتري فعلٌ مضارعٌ، بمعنى نبيع، فإنّه منَ الألفاظِ المتضادّةِ عند علماءِ الدّلالة، قال تعالى: ﴿وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ﴾ [يوسف 20]، و﴿بِهِۦ﴾ جارّ ومجرور، أي لا نبيعُ بقسَمنا أو شهادتِنا وعهدِنا أمام اللّه ثمنًا:

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 56.

(2) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/125.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/86.

(4) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 99.

مفعول به لنشتري، والتّعبيرُ بالثّمن تعبيرٌ دقيقٌ؛ لأنّ الثّمن "قد يكون بخسًا، وَقد يكون وَفقًا وزائدًا"[1]، خلافَ القيمة مثلًا التّي تكونُ مساويةً للمثمّن، فهنا عبّر عنِ الأحوال المحتملةِ جميعًا، وبحسبِ حالِ الشّاهد في كلّ عصرٍ ومِصرٍ.

ورودُ ﴿وَلَوۡ﴾ الشّرطيّة لمجرّدِ الوصلِ والرَّبطِ في مقامِ التَّأكيد:

مـجـيءُ (لَـو) عـلى غـير بابها تـنـوّعٌ بليغٌ في الاستعمال

والجملةُ هي جوابُ القسَم، أي يُقسمان بالله "أنَّا لا نبيعُ عهدَ الله بشيءٍ منَ الدُّنيَا قائلِينَ: لا نشتري بِهِ ثمنًا"[2]، ونفيُ الفعلِ المضارع بالأداة (لَا) يدلُّ على عدمِ وقوعِ فعلِ الاشتراء منهم، (ولو) الواو للحال، و(لو) حرفُ شرطٍ في أصلها، إلّا أنّها هنا ليست على بابها، فهي مجرّدةٌ منَ الشّرط، فهي "لمجرَّدِ الوصلِ والرَّبطِ في مقام التَّأكيد"[3]، وآيةُ ذلك أنّ ما بعدها هو نفسُه ما قبلَها، إذا كان المُقسمُ له (وإنّه ذو قربى) هو عينَ نفيِهم أن يشتروا به ثمنًا، فهو ليس شرطًا، ولكنّه يُشبهُ الإجابةَ عن سؤالٍ بالإيجاب، كأن يقال: لا نشتري به ثمنًا، ولو كان ذا قربى، على حدّ قول الشّاعرِ (وقيل لرؤبة):

قَالَت بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلمَى وَإِن *** كَانَ فَقِيرًا مُعدِمًا قَالَت وَإِن[4].

حذفُ اسمِ كان لدلالةِ الكلامِ السّابقِ عليه، في قولِه: ﴿وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ﴾:

الأحـكـامُ لا تتعلّقُ بالذّواتِ، وإنّما بالصّفاتِ والأفـعـالِ والعلائقِ

الشّهادةُ أمانةٌ، ولو كان الّذي نُقسمُ لأجله قريبًا لنا، أو في حالِ قرابته، وهنا وقعَ حذفُ اسم كان لدلالة الكلام السّابق عليه، مأخوذًا منَ الفعل ﴿فَيُقۡسِمَانِ﴾، وهو حذفٌ جائزٌ، والغايةُ منه فضلًا عنِ الإيجاز الإشارةُ إلى أهميّةِ المذكورِ، وهو خبرُ كان المعبّرُ عنه باسمٍ منَ الأسماء الخمسةِ، وهو (ذو) بمعنى صاحبٍ،

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 238.

(2) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/125.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/306.

(4) البغدادي، خزانة الأدب: 9/14.

وقولُه: ﴿ذَا قُرۡبَىٰ﴾ بمعنى صاحبِ قُربى، فلا تشتروا به ثمنًا قليلًا، ولو كان قريبًا، فإنّه عند اللّه سواءٌ، لا تنفعُ قُربتُه؛ لأنّ "لو شرطٌ يفيدُ المبالغة، فإذَا كانَ ﴿ذَا قُرۡبَىٰ﴾ لا يرضيانهِ عِوضًا عن تبديلِ شهادتهمَا، فأولَى ما هو دونَ ذلكَ"(1)؛ لأنّ تقدير الكلام: إرضاءُ ذوي القربى، وليس (ذا القربى) بذواتِهم؛ لأنّ الأحكامَ لا تتعلَّق بالذّواتِ، وإنّما بالصّفاتِ والأفعالِ والعلائقِ، فالكافرُ ليس كافرًا في ذاتِه، إنّما في أفعالِه وتصرّفاتِه؛ لأنّه خَلقُ اللّهِ، لذلك عبّر عن ﴿وَلَوۡ﴾ المقارنةِ للقربى بأنّها للمبالغةِ، وليست للحقيقة، وزاد على ذلك أنّ ﴿قُرۡبَىٰ﴾ مذكّرُه أقربُ؛ موضوعٌ للتّفضيل (أقربُ قُربى)، والتّفضيلُ قريبٌ منَ المبالغة.

الشّهادةُ بمعنى العلمِ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ﴾:

تعلّقُ الجملة بما قبلَها وما بعدَها من جهة المعنى لا من جهةِ اللّفظِ

﴿وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾: الواو عاطفةٌ، وهذه الجملةُ معطوفةٌ على جملةِ ﴿لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا﴾، أي أنّهم يَنفون عن أنفسِهم بيعَ يمينِ اللّه بأيّ ثمنٍ، وكذلك يَنفون عن أنفسِهم كتمانَ شهادةِ اللّه، والشّهادةُ هنا بمعنى العلم، وهذه القطعةُ القرآنيّةُ متألّفةٌ من جُملتَين، الأولى: قولُه ﴿وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ﴾، والثّانيّة قولُه: ﴿إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾، ويجوزُ الوقفُ على الجملةِ الأُولى(2)، وهو من باب الوقفِ الكافي(3) لتعلّقِ الجملة بما قبلَها وما بعدَها من جهةِ المعنى لا من جهةِ اللّفظ.

قولُه تعالى: ﴿وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ﴾ يحتملُ أن يكون خبرًا من أنفسِهم:

يجوزُ أن تكون الواوُ للاستئناف، ويتعيّنُ على ذلك أن يكونَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/87.

(2) الأشمونّي، منار الهدى: 1/228.

(3) "وهو الوقف على كلمةٍ لم يتعلّق ما بعدها بها، ولا بما قبلها، لفظًا بل معنًى". ينظر: أحمد عبد السّميع، الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، ص: 108.

إضافة الشّهادة لله في الآية يُكسبُها تعظيمًا وتفخيمًا

الكلامُ معتبرًا "أنّه إخبارٌ من أنفُسِهم بأنّهم لا يكتُمون الشّهادةَ"[1]، فالأداةُ ﴿وَلَا﴾ في جميع الأحوالِ نافيةٌ للفعلِ المضارعِ ﴿نَكۡتُمُ﴾، والفاعلُ مُستترٌ تقديرُه نحن، واستتارُه من باب الوجوبِ، وكأنّه شديدُ الاتّصال بالفعل، دفعًا لأنفُسِهم عن هذه التّهمةِ، و﴿شَهَٰدَةَ﴾ مفعول به، أي لا نكتم شهادةَ عِلمِنا ومعرفتِنا بما أُحضِرنا من أجله، "وأضافَ الشَّهادةَ إلى اللّه لأنَّهُ تعالى هو الآمرُ بإقامتهَا النَّاهي عن كِتمانهَا"[2]، وإضافةُ ﴿شَهَٰدَةَ﴾ إلى لفظِ الجلالة يُكسبُها أهميّةً بالغةً، ويخلعُ عليها صفةَ المهابةِ والتّعظيم والتّفخيم[3]، فضلًا عن أنّ الإضافةَ إلى الاسم المعرفةِ يُكسبُها التّعريفَ، فما بالُنا لو كان المضافُ إليه أعرفَ المعارف وهو لفظُ الجلالة، وليتذكّرَ الشّاهدُ أنّها أمانةٌ فرضَها اللّه.

قولُه تعالى: ﴿إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾ حسُنَ الفصلُ فيه، ولم يَحسُنِ الوصلُ:

الجملةُ متّصلةٌ معنًى بما قبلَها؛ لأنّ كِتمانَ الشّهادةِ يُفضي إلى اكتسابِ الإثمِ

﴿إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾ حَسُنَ الفصلُ هنا، ولم يَحسُنِ الوصلُ؛ لأنّه ابتداءُ جملةٍ جديدةٍ ذاتِ مضمونٍ مُستقلٍّ، مع ارتباطِها بالجُملةِ السّابقةِ من جهة المعنى، لا من جهةِ اللّفظ؛ لأنّ كِتمانَ الشّهادةِ مُوصلٌ إلى اكتساب الإثم، وفي هذه الجملة تعبيرٌ بديعٌ، ففي الجملةِ السّابقةِ والّتي قبلَها نفيٌ عن ذنبين، الأوّلُ: (أن يشتروا به ثمنًا)، والثّاني: (أن يكتموا شهادة اللّه)، نَفيانِ معناهما عدمُ حصولِ الفعل، ومع ذلك وردت هذه الآيةُ الدّالّةُ على حصولِ الإثم، وسرُّ ذلك أنّ في هذه الجملة محذوفًا تقديرُه (فإن فَعَلنَا ذَلكَ إنّا إذًا لمنَ الآثمينَ)، فهو تبعيدٌ لأن يَرتكبُوا مثلَ تلك المرتكَباتِ في الجُملتَين السّابقتَين؛ لأنّهم حينئذٍ سيكونون منَ الآثمين، و﴿إِنَّآ﴾ مؤلّفة من

(1) السّمين، الدرّ المصون: 4/468.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/48.
(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2195.

إنّ التّوكيديّة و(نَا) الضّمير في محلّ نصب اسم إنّ، و﴿إِذٗا﴾ حرفُ جوابٍ وجزاءٍ، لكنّها إن وقعت بين جُزأَي الجُملةِ الابتدائيّةِ أُلغيت[1]، فهي هنا مُلغاةٌ أو مُهمَلَةٌ؛ لأنّ حقَّها الاتّصالُ بالأفعال، وقولُه ﴿لَّمِنَ﴾ اللّامُ المَزحلقةُ لامُ الابتداء الّتي تفيدُ التّوكيدَ، حقُّها الدّخولُ على المبتدأ، لكن لمّا دخلت (إنّ) على المبتدأ زُحلقت للخبر كراهةَ اجتماعِ مؤكِّدَين على المبتدأ.

الجملةُ تعليليّةٌ، تحوي التّعبيرَ بالآثمين دون التّعبيرِ بالمُذنبين في قولِه: ﴿لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾:

الإثمُ ما تترتّب عليه تَبِعةٌ، والذّنبُ ما لا تترتّبُ عليه تَبعةٌ

هذه الجملةُ تُعدُّ كالتّعليل لما سبقَ، وكالجوابِ لسؤالٍ مقدّرٍ، أي إن فعلتُم أو ماذا لو فعلتُم ذلك؟ سوفَ ينالُكم الإثمُ، وقولُه: ﴿لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾ جارّ ومجرور متعلّقٌ بمحذوف خبرِ إنّ، والتّعبيرُ بالآثمين أبلغُ منَ التّعبير بالمُذنبين، ممّا يتوقّعُه المخاطَبُ؛ لأنّ "الإثمَ هو القبيحُ الّذي عليهِ تَبِعةٌ، والذّنبُ هو القبيحُ منَ الفعل، ولا يُفيدُ معنى التّبعة"[2]، فهنا أرادوا دفعَ القُبحِ مع تَبعاته عن أنفسِهم، وأنّ نفيَ الذّنبِ لا يَفِي بالغرضِ، لعِظمِ المرتكَبِ في أن يَشتروا به ثمنًا، وأن يكتمُوا الشّهادةَ، فهذه آثامٌ كبيرةٌ لا ينفعُ معها نفيُ الذّنب، فبانت دقّةُ القرآنِ الكريم بالتّعبيرِ عنِ المعاني بالألفاظِ ذاتِ الفُروقِ المُعجميّةِ الدّقيقة.

اشتمالُ قولِه: ﴿إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾ على مجموعةٍ منَ التّوكيدات:

التّوكيداتُ عناصرُ مُدعِّمةٌ للمعنى ومُقوّيةٌ للدّلالةِ لترسيخِ المفاهيم وتجليتِها

وتشتملُ على جملةٍ منَ التّوكيداتِ الدّالّةِ على أهميّتِها، أوّلُها التّعبيرُ بالجُملةِ الاسميّةِ، ثمّ تصديرُها بإنّ المؤكِّدة، وإدخالُها على ضميرِ الجمعِ (نا)، وزيادةُ ﴿إِذٗا﴾ الدّالّةِ على الجوابِ والجزاءِ، غيرِ العاملةِ، والمُقويّةِ لمضمون الجُملة، ثمّ اللّامُ الّتي

(1) السّيرافي، شرح أبيات سيبويه: 2/107.
(2) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 233.

تفيدُ التّوكيدَ، وإدراجُ المجرور مُعرَّفًا باللّام، وعلى صِيغة الجمعِ، فضلًا عنِ الاعتراف على أنفُسِهم بالإثم، فهذه كلُّها أعطتِ الجُملةَ توكيدًا قويًّا، فيه إشارةٌ إلى أهميِّة الشّهادةِ، وعدمِ كِتمانِها.

المحتويات